

الجامعة التونسية
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس
قسم التاريخ

تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)

شهادة دكتوراه

إعداد
عبد القادر العريبي

إشراف
علي المحجوبي

الجزء الأول

أكتوبر 1999



فهـــــرس الموضوعـــــات

الصفحة

الفصـــــل الأول

الفصـــــل الثاني

البـــــاب الثالث

الفصـــــل الأول

الفصـــــل الثاني

البـــــــاب الرابع

الفصـــــــــل الأول

الفصـــــــــل الثاني

العنوان:	تونس وعلاقتها مع بلدان المغرب العربي (1947 - 1980)
المؤلف الرئيسي:	العريبي، عبدالقادر
مؤلفين آخرين:	المحجوبي، علي بن حسين(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1999
موقع:	تونس
الصفحات:	1 - 942
رقم MD:	689093
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	الجامعة التونسية
الكلية:	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
الدولة:	تونس
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تونس، تاريخ تونس، العلاقات الخارجية التونسية، المغرب العربي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/689093

الجامعة التونسية
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس
قسم التاريخ

تونس وعلاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)

شهادة دكتوراه

إعداد
عبد القادر العربيبي

إشراف
علي المحجوبي

الجزء الأول

أكتوبر 1999

الإهـــــــــــــــداء

إلـى إبنتـــــي.

" التاريخ ... في ظاهره لا يزيد على أخبار ... وفي باطنه نظر وتحقيق ".

إبن خلدون .

شكر

أحرص في البداية أن أتوجّه بفائق عبارات الإمتنان والتقدير لأهل الإختصاص الذين لم يبخلوا عليّ بملاحظاتهم وتوجيهاتهم وفي مقدّمتهم الأستاذ علي المحجوبي الذي تفضّل بالإشراف على هذا البحث ومتابعتي خلال مختلف مراحل إنجازه بملاحظاته الثاقبة وتوجيهاته القيّمة ، كما لا يفوتني أن أسجّل إعترافي بالجميل إلى كلّ هؤلاء الذين وقفوا إلى جانبي من محيطي الخاص فأعطوني بسخاء من وقتهم وجهدهم ودعمهم بما مكنّني من إخراج هذا العمل .

مقدمة

تميّز الفكر السياسي العربي المعاصر ومنذ البدايات الأولى للدولة القطرية العربية بالصراع المتواصل بين التيّار القطري والتيّار القومي إذ تكاد ثنائية القطري والقومي تختصر الجانب الأساسي من هذا الفكر مشكّلة الخلفية الأساسية التي تحكم العلاقات بين الدول العربية ولا سيّما منذ قيام النظام الإقليمي العربي مع نهاية الحرب العالمية الثانية بما هو نظام التفاعلات بين الدول العربية التي ترتبط فيما بينها بعلاقات إقتصادية وإجتماعية وحضارية متنوّعة ، والإطار الذي إحتضن التفاعلات السياسية بين أطراف هذا النظام ممثّلة في الدول العربية التي قامت داخل الحدود الموروثة عن الإستعمار.

وبالفعل ، تميّز هذا النظام بحدّة التفاعل بين أطرافه نتيجة عوامل متعدّدة يكاد ينفرد بها هذا النظام أهمّها سهولة تدخّل أيّ طرف في شؤون الآخر بحكم التشابك البشري عبر الحدود السياسية وتوفر الحافز القومي الوحدوي وحداثة الحدود السياسية التي إحتضنت الدول العربية الناشئة مع تصفية الإستعمار.

وإذا كانت تلك السمة العامة التي تميّز النظام العربي ككلّ فمن باب أولى أن تكون السمة المميّزة للأقاليم الجغرافية التي تتكوّن منها المنطقة العربية بحكم إشتداد حدّة التفاعل بين أقطار الإقليم الواحد نتيجة عامل الجوار الجغرافي ، ومن هذه الأقاليم إقليم المغرب العربي وإن إحتلت الدولة في هذا الإقليم مكانة مختلفة عن مثيلتها في الشرق العربي بحكم الشرعية التاريخية والجماهيرية التي إكتسبتها بنظالها الوطني ضدّ الإستعمار الأجنبي ، فقد عرف المغرب العربي - على غرار بقية الأقاليم العربية الأخرى - قيام كيانات مصطنعة (الدولة الموريتانية ...) ، وشهد هو

أيضا خلافات حدودية وصلت أحيانا إلى حدّ المواجهة المسلّحة (حرب الرمال الجزائرية – المغربية سنة 1963 ...)، وهي خلافات جسّمت صراع السيادات القطرية من أجل تحقيق مكاسب إقتصادية وجغرا–سياسية، وترجمت إرادة التوسّع على حساب دول الجوار لدعم المكانة الإقليمية لهذا القطر أو ذاك.

وإضافة إلى ذلك، لم يكن إقليم المغرب العربي بمنأى عن الدعوة القومية العربية والمشروع الوحدوي الذي تروّج له فقد عايش القادة الوطنيون المغاربة هذه الدعوة عن كثب أثناء وجودهم بالمشرق العربي حيث بدؤوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في حشد الدعم الخارجي والعربي خاصة لقضاياهم الوطنية، وتزامن إستقلال أكثر بلدان المغرب العربي مع الإنتشار الكاسح الذي عرفته الدعوة القومية تحت قيادة مصر الناصرية فواجهت الأنظمة السياسية التي سيطرت على مقاليد الحكم في الأقطار المغاربية إختراق هذه الدعوة للشارع السياسي الداخلي وإنعكاساتها على تشكيل التحالفات العربية لوقت طويل (أزمة العلاقات التونسية المصرية بين 1955 و 1970 ...)، ولم ينته تأثير هذه الدعوة مع تراجع الدور المصري إثر هزيمة 1967 ثمّ وفاة عبد الناصر في 1970، بل وأصبح هذا التأثير أكثر أهمية بعد أن تبنّى النظام الليبي الجديد الذي أطاح بحكم الملك إدريس في سبتمبر 1969 الدعوة القومية وجعل منها الأساس الذي يبني عليه علاقاته العربية ...

ونتيجة لذلك فإنّ تحديد طبيعة الفكر السياسي الذي يحمله القادة المغاربة في تفاعله مع الواقع السياسي المغاربي والعربي عموما، وإعتبار دوره في تحديد طبيعة العلاقات بين الأقطار المغاربية يمثّل مدخلا ضروريا لفهم أواليات هذه العلاقات ورصد تطوّرها وذلك بإعتبار هذه الأقطار أطرافا في نظام عربي واحد تميّز منذ نشأته بإستمرار الصراع بين القطري والقومي بمختلف تعبيرات هذين التيّارين وتجلّياتهما

ومع ذلك فقد أهملت أغلب الدراسات أهمية هذا الصراع في تحديد طبيعة العلاقات البينية المغاربية وتطوّرها.

إنّ العناوين التي تناولت بالدرس هذه العلاقات ومن ضمنها علاقات تونس ببقية بلدان المغرب العربي كثيرة ، ولكنها جاءت في معظمها بتراء نتيجة عدم إيلاء هذه الثنائية المكانة التي تستحقّها من التحليل بإعتبارها القاعدة التي تأسّست عليها هذه العلاقات ، فغلب على هذه الدراسات الطابع الإنفعالي والدعائي وإنحاز أكثرها بصفة واعية أو لا واعية إلى أحد التيّارين عند تناول الوقائع والأحداث وتحليلها .

ولا محالة وجدت بعض الدراسات العلمية الهامة التي تطرّقت إلى العلاقات التونسية ببقية بلدان المغرب العربي وذلك من زوايا علمية مختلفة ولكنّها ركّزت على بعض جوانب هذه العلاقات دون سواها ، وإقتصرت في أغلب الأحيان على تناول العلاقات الثنائية دون أن تنزلها في إطارها الجغرا-إستراتيجي ، وفي الإطار السياسي الذي إحتضنها وحدّد ثوابتها وأوالياتها وأهدافها ، وفي السياق التاريخي الذي إنخرطت فيه .

وإنّما نسعى في هذا البحث إلى سدّ هذه الثغرة في مكتبتنا التاريخية من خلال دراسة سياسة القيادة التونسية في مواجهة التحدّيات الإقليمية التي طرحت عليها ومواقفها من كبريات القضايا التي عرفها الإقليم المغاربي ، ودور الفكر السياسي الذي كانت تحمله هذه القيادة في تطوّر علاقاتها ببقية بلدان المغرب العربي .

ونحن نعتقد أنّ هذا البحث قد أصبح اليوم ضروريا لكي نقف على الأسباب التي تفسّر التوتّر المزمن الذي ميّز علاقات تونس المغاربية والعلاقات البينية المغاربية عموما ، وبالتالي تحديد العوامل التي حالت دون نجاح بلدان المغرب العربي عموما في تحقيق وحدتها أو حتّى في مراكمة التجربة التاريخية التي يمكن أن تكوّن قاعدة لمشروع وحدوي ما وذلك رغم كثرة التجارب التي خيضت في هذا الإتّجاه ، وحضور شعار الوحدة المغاربية في كلّ الخطابات السياسية المغاربية .

ولا شكّ أنّ هذه الضرورة قد أصبحت اليوم أكثر إلحاحا مع تزايد حاجة هذه البلدان إلى التكتّل لمواجهة التحدّيات الإقليمية والعالمية المتزايدة في هذا الظرف

العالمي الذي تميّز بتزايد حجم التحدّيات المطروحة على الدول وخاصة الصغرى منها، إذ ليست المحاولات التي مازالت تبذل في إتجاه تنسيق السياسات المغاربية كتأسيس إتّحاد المغرب العربي في مطلع التسعينات والحرص على تفعيل هياكله رغم المشاكل العديدة التي يواجهها، والتصريحات المتواترة للقادة المغاربة في هذا المعنى ... سوى تعبير عن الإحساس والوعي بخطورة هذه التحدّيات، وعن الحاجة إلى هذا التكتّل الأمر الذي يقتضي في ذاته دراسة التجارب السابقة ورصد التطوّر الذي عرفته العلاقات البينية المغاربية حتى يمكن التأسيس لمستقبل هذه العلاقات على قاعدة القراءة الموضوعية لتاريخها وواقعها.

ولم يكن طرح هذه الإشكالية والإجابة عنها أمرا هيّنا، فقد إصطدمنا في هذا البحث بصعوبات منهجية عديدة لعلّ أهمّها عسر الإحاطة بكلّ المتغيّرات التي أثّرت في علاقات البلاد التونسية ببقية أقطار المغرب العربي خلال الفترة قيد الدرس وذلك بحكم كثافة هذه المتغيّرات وتنوّعها وتجاوزها الإطار المغاربي في أكثر الأحيان إلى الإطار العربي الواسع وأحيانا إلى مستوى النظام الدولي أي إلى أنماط التفاعلات الدولية على مستوى قمّة النظام بين الدول الكبرى ودورها في تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككلّ. وقد فرض ذلك علينا أن نبذل مجهودا تأليفيا مضنيا حتى نستطيع الإقتصار على المتغيّرات الأساسية التي أثّرت في هذه العلاقات ونتجنّب الإغراق في تحليل تفاصيلها إلتزاما بحدود البحث، ونأمل أن نكون قد وفّقنا في ذلك وأن يتّسع صدر القارئ لقبول بعض الإضافات التي وجدناها - من جانبنا - ضرورية لتفسير أو توضيح بعض النقاط الأساسية في إجابتنا عن إشكالية هذا البحث.

ولمّا كانت العلاقات التونسية - المغاربية تتميّز بطبيعة خاصة فقد كانت هذه الصعوبة مضاعفة إذ فرض ذلك علينا الإلمام بمادة وثائقية غنية تهمّ أكثر من دولة وتشمل أكثر من صعيد.

وبالفعل، فلم نكن نستطيع أن نتناول علاقات تونس بأيّ قطر مغاربي آخر كآيّة

علاقة ثنائية بين دولتين أي دون إعتبار ثنائية القطري والقومي التي تحكم العلاقات البينية العربية عموما ، وأهمية تأثير كثافة التأثيرات المتبادلة بين أقطار المغرب العربي وبين أطراف النظام الإقليمي العربي ككلّ .

ولم نكن نستطيع – في هذا الإطار – أن نقصر إهتمامنا في دراسة هذه العلاقات على الرجوع إلى الخطابات السياسية للقيادات المغاربية ذلك أنّ هذه الخطابات حاولت التكيّف دائما مع الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية في تقلّبها مراعية في أغلب الأحيان المصالح المباشرة لهذه القيادات ، ومن ذلك أنّ النظام التونسي الذي بنى مشروعه على عصبية الإنتماء القطري وتبنّى علنا إيديولوجيا تناهض بشكل سافر النزعة القومية لم يتردّد في تبنّي الدعوة الوحدوية نفسها وتقديم المقترحات بشأنها كلّما وجد ذلك ضروريا لدرء خطر ما أو لتحقيق بعض المصالح العاجلة كما تجلّى ذلك في تجربة الوحدة التونسية – الليبية سنة 1974 .

كما أنّنا لم نكن نستطيع الإكتفاء في رصد تطوّر هذه العلاقات بالرجوع إلى نصوص البلاغات المشتركة التي تتوّج في العادة الزيارات الرسمية أو حتّى بالرجوع إلى نصوص الإتفاقيات الرسمية الموقّعة والمصادق عليها إذ كانت هذه الإتفاقيات في أغلب الأحيان وليدة لظروف عابرة وثمرة لديناميكية التحالف وسياسة المحاور التي شقّت العالم العربي بإستمرار ، ولئن تناولت هذه الإتفاقيات مسائل جوهرية وقدّمت أحيانا حلولا لقضايا هامة ، وأطّرت العلاقات في الميدان الذي تناولته فإنّها ظلّت في أغلب الأحيان حبرا على ورق .

ولم نكن نستطيع أيضا أن نتناول هذه العلاقات في جانبها الكمّي ممثّل في حجم المبادلات وكثافة الإتصالات أي دون إعتبار ديناميكيتها الداخلية التي يحدّدها الفكر السياسي للقيادات المغاربية في تفاعله مع واقع إقتصادي وسياسي إقليمي متحرّك، فقد كانت هذه المبادلات والإتّصالات أيضا ثمرة لديناميكية التحالف وسياسة المحاور الأمر كما تجلّى ذلك في الخطّ المتكسّر عموما الذي رسمته علاقات تونس البينية

بجيرانها المغاربة .

وقد إقتضى منّا ذلك الإطّلاع على مادة وثائقية غنيّة ومنوّعة بما إستلزمته من قراءة نقدية ومقارنة ، ومن مجهود تأليفي بين عناصر قد لا تبدو مترابطة للوهلة الأولى ، وذلك حتّى نستطيع تحديد الديناميكية الداخلية لهذه العلاقات التونسية المغاربية بما يساعدنا على رصد تطوّرها وتحليله .

وإنّه لمن الضروري بهذا الصدد أن نحيط القارئ علما بالمادة الوثائقية الأساسية التي إعتمدناها في هذا البحث والصعوبة التي واجهتنا في التعامل معها . ولم تكن هذه الصعوبة تكمن في الإطّلاع النقدي على هذه المادة الوثائقية الغنية فحسب وإنّما في الإلمام بها أيضا وتصنيفها كمصادر ومراجع لهذا البحث ، وتحديد قيمتها للتركيز على الأهمّ بينها .

أمّا صعوبة الإطّلاع على هذا المادة والإلمام بها فقد ترتّبت عن تشتّت مراكز البحوث علاوة على فقدان بعض الوثائق بفعل التلف وسوء التخزين وهو أمر يطول الصحف نفسها ، وكذلك صعوبة الإتصال بالفاعلين السياسيين الذين إرتبطت بهم بعض احداث البحث- وما زالوا على قيد الحياة -والذين كنّا نأمل أن تساهم شهاداتهم وملاحظاتهم في تسليط مزيد من الضوء على الخلفيات والملابسات التي إرتبطت بها هذه الأحداث .

وأمّا صعوبة تصنيف هذه المادة الوثائقية فقد ترتّب عن إقتصار أكثر المصادر على تناول بعض جوانب البحث دون غيرها بما في ذلك الصحف الحزبية وشبه الرسمية التي إكتفت في أغلب الأحيان بتغطية الأحداث بصورة مناسباتية، ومن هنا صعوبة إعتماد احدها كمصدر أساسي للتأريخ للأحداث ورصد تطوّر علاقات تونس ببقية بلدان المغرب العربي على ضوئها .

ونأمل أن نكون قد وجدنا في مجلّة (MAGHREB) الصادرة عن إدارة التوثيق الفرنسية ضالتنا في ذلك . وبالفعل ، فقد وفّرت هذه المجلة المادة الأساسية التي كنّا

نحتاجها في هذا البحث وذلك طوال الفترة الممتدّة بين 1964 تاريخ صدورها و 1980 وهو التاريخ الذي يقف عنده هذا البحث ، إذ حرصت على تغطية الأحداث الداخلية والخارجية المسجّلة في الأقطار المغاربية (تونس - الجزائر والمغرب الأقصى إضافة إلى ليبيا بدءا من سنة 1970) وذلك بالإخبار والتحليل من خلال المقالات الهامة التي تناولت بالدرس عدّة احداث ومواضيع تهمّ المغرب العربي .

من جهة أخرى فقد تميّزت هذه المجلّة بإنتظام صدورها بمعدّل مرّة كلّ شهرين ، ثمّ مرّة كلّ ثلاثة أشهر بدءا من نوفمبر - ديسمبر 1972 وهو التاريخ الذي سجّلت فيه المجلّة توسّعا هامّا في إهتماماتها بإنفتاحها على المشرق العربي وأحداثه فأصبح عنوانها (MAGHREB-MACHRECK) ، وأصبحت المواضيع التي تتناولها تتجاوز المغرب العربي إلى كامل العالم العربي .

وقد دأبت المجلّة على تخصيص ركن توثيقي قار تحت عنوان (CHRONOLOGIES) تسجّل فيه أهمّ الأحداث المسجّلة في أقطار المغرب العربي قطرا بقطر ، كما حرصت على تحليل هذه الأحداث في إبّانها عبر المقالات التي تضمنتها وخاصة في إطار ركن (PANORAMA BIMESTRIEL) .

وقامت المجلّة أيضا بنشر العديد من الوثائق الهامة التي همّت الحياة السياسية المغاربية (خطب هامة ، نصوص إتفاقيات ، لوائح بعض المؤتمرات ونتائجها ...) ، وبتقديم تراجم أبرز الأعلام الذين برزوا بأدوارهم السياسية الهامة في مختلف أقطار المغرب العربي ، كما حرصت على نشر دلائل بيلوغرافية بأهمّ المراجع التي تناولت مواضيع تهمّ مجموع الأقطار المغاربية والعربية ، وذلك دون إعتبار الدراسات الهامة التي تضمنتها مختلف أعداد المجلّة متناولة مواضيع متنوّعة تهمّ الحياة المغاربية في مختلف المجالات .

ولئن تقلّص الحيز الذي كان يخصّص لتسجيل الأحداث المغاربية مع التغيير الذي عرفه محتوى المجلة بدءا من العدد 67 فإنّها حرصت على تدارك ذلك

بتسجيل الأحداث والإتّصالات البينية العربية الهامة إضافة إلى قيامها بتغطية المواضيع الهامة بتسجيل الأحداث وتحليلها .

إنّ توفّر هذه المزايا هي التي تفسّر إعتمادنا على هذه المجلّة كمصدر أساسي في كتابة هذا البحث ، على أنّها لم تكن المصدر الوحيد فقد إعتمدنا عدّة مصادر أخرى نذكر في مقدّمتها :

- خطب بورقيبة وتصريحاته وذلك على أساس أنّ الخطاب البورقيبي عبّر عن مشاغل القيادة السياسية التونسية وترجم إهتماماتها وإختياراتها خلال الفترة التي يغطّيها البحث سواءا أثناء المرحلة التحريرية عندما كان الحزب الدستوري الجديد يمثّل مركز الثقل الرئيسي داخل الحركة الوطنية التونسية أو بعد الإستقلال وسيطرة هذا الحزب تحت قيادة بورقيبة على أجهزة الدولة التونسية ، وقد عدنا - في هذا الإطار - وكلّما أمكن ذلك - إلى تصريحات بقية القادة التونسيين والمغاربة بإعتبارها جزءا من الخطاب السياسي التونسي والمغاربي .

- المنشورات الرسمية التونسية على غرار الكتاب الأبيض التونسي حول الخلاف التونسي - المغربي بشأن القضية الموريتانية .

- الصحافة الحزبية والمنسجمة مع توجّهات القيادة السياسية التونسية (الحرية ، العمل ، الصباح ... ، MISSION ، LA PRESSE ، L'ACTION ، LE PETIT MATIN ...) .

- مذكّرات القادة المغاربة والتونسيين خاصة ، وهي المذكّرات التي لخّصت تجاربهم السياسية وسلّطت مزيدا من الضوء على بعض الأحداث (يوسف الرويسي ، الرشيد إدريس ، محمد المصمودي ، الحبيب عاشور ، الطاهر بلخوجة ، فرحات عباس ، علال الفاسي ...) .

... ونأمل أن نكون قد ألممنا بذلك بأهمّ المصادر الضرورية في بحث نريد به رصد تطوّرات العلاقات التونسية ببقية بلدان المغرب العربي ، وتبيان خلفياتها وتحديد

أولياتها والغايات التي كانت ترمي إليها .

بيد أنّ الإلمام بمصادر البحث لم يكن الصعوبة الوحيدة التي واجهناها فقد إصطدمنا بعدّة صعوبات منهجية أخرى ليس أقلّها أهمية مسألة تكوين المفاهيم والمصطلحات والتدقيق الصارم في إستخدامها بإعتبار أنّ إستخدام مفهوم ما ليس مجرّد مسألة لغوية أو لفظية وإنّما ترجمة لإختيار فكري لما يتضمّنه كلّ مفهوم من دلالات فكرية .

ولتخطّي هذه الصعوبة حاولنا جهد إستطاعتنا تجنّب المصطلحات والمفاهيم التي قد يبدو فيها إنحياز لموقف سياسي دون آخر ، كما حرصنا على تفادي إصدار الأحكام لإيماننا بأن دور المؤرخ يتمثّل بالأساس في تسجيل الحقيقة التاريخية .

وإنّنا لنحرص على أن نؤكد بهذا الصدد على أنّ المصطلحات والمفاهيم الواردة في نصّ أطروحتنا لا تحمل غير المعاني التي اعطيت إيّاها في الدراسات السياسية والتاريخية الأكاديمية فإذا كنّا مثلا قد وصفنا فكر القيادة التونسية بأنّه فكر قطري فلأنّ القطرية تعريفا تعني عصبية الإنتماء إلى قطر عربي بعينه بالتعارض مع النزعة القومية التي تفترض الإنتماء إلى " الوطن العربي " بجملة أقطاره ، ومع النزعة الإقليمية أيضا بإعتبارها – كما يدلّ على ذلك إسمها – عصبية الإنتماء إلى إقليم معيّن من بين أقاليم المنطقة العربية سواء تألف من قطر واحد أو من عدّة اقطار ، وهي التعاريف التي أعطاها الباحثون لهذه المفاهيم ، وينسحب هذا الأمر على بقيّة المفاهيم التي أعتمدت في هذه الأطروحة .

ولما كانت العلاقات السياسية كظاهرة سياسية تتميّز –بحكم التعريف – بتداخل العديد من العوامل والمؤثرات فقد إصطدمنا بصعوبة أخرى تتمثّل في تحديد المراحل الزمنية المختلفة التي عرفتها علاقات تونس ببلدان المغرب العربي أو ما يصطلح عليه " بالسياسة المغاربية التونسية " ، فالحقيقة أنّ هذا المصطلح هو أيضا مصطلح عائم يحتاج إلى تحديد علمي لمضمونه إذ لم تكن للقيادة التونسية " سياسة

مغاربية " بالمعنى المباشر لهذا المفهوم أي سياسة متكاملة بثوابتها وآلياتها وأهدافها، وإنّما مجموعة سياسات تعدّدت بتعدّد الأقطار المغاربية ،وعرفت كلّ منها تطوّرها الخاص ، وإن جمعت بينها بعض القواسم المشتركة التي فرضتها طبيعة الفكر السياسي الذي يحكم سلوك هذه القيادة ونظرتها الإستراتيجية للإقليم ككلّ وثوابت سياستها الخارجية عموما .

من جهة أخرى غاب ذلك العنصر أو الحدث الذي يمكن أن يكون فاصلا بين مرحلة وأخرى في تطوّر علاقات تونس بجيرانها المغاربة إذ تعدّدت هذه العناصر والعوامل بتعدّد السياسات التي سلكتها القيادة التونسية مع كلّ قطر مغاربي على حدة، ومن هنا صعوبة رسم خطّ تطوّري لما يصطلح عليه بالسياسة المغاربية التونسية .

وعلى هذا الأساس ، لم يكن يمكن أن نحيل القارئ إلى التواريخ الفارقة في تطوّر هذه السياسة ، بل ووجدنا صعوبة كبيرة في تحديد الإطار الزمني لموضوع هذه الأطروحة بحديّه الزمنيين الأدنى والأعلي إذ وجدنا أنّ كلّ محاولة في هذا الإتجاه لا يمكن أن تخلو من نوع من أنواع التعسّف على الأحداث .

ونأمل أن نكون قد وفّقنا في إختيار هذين الحدّين بالرجوع إلى حدثين تاريخيين رأينا أنّهما مثّلا حدثين مميّزين وهامين في تاريخ العلاقات التونسية المغاربية بإعتبار ما ترتّبا عنه وما إستتبعاه من تفاعلات وإنعكاسات هامة على شبكة علاقات تونس المغاربية .

فأمّا الحدّ الزمني الأدنى فيوافق سنة 1947 تاريخ إنعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة بين 15 و 22 فيفري 1947 إذ مثّل هذا المؤتمر أحد أبرز الأحداث المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية في إتجاه محاولات مغربة الكفاح التحريري في مواجهة الإستعمار مكتسبا بذلك قيمة مرجعية مؤكدة في بلورة " السياسات المغاربية " لمختلف القيادات المغاربية ، وفي مقدّمتها القيادة التونسية خاصة وأنّ الحركة الوطنية التونسية بقيادة الحزب الدستوري الجديد لعبت دورا حاسما في إنعقاده .

ونشير بهذا الصدد إلى أنّنا تردّدنا طويلا قبل أن يستقرّ رأينا على إعتماد تاريخ سابق لإستقلال تونس كحدّ زمني أدنى لهذه الدراسة إذ طرح ذلك صعوبة منهجية كبيرة لتحديد طبيعة علاقات تونس المغاربية من حيث مضمونها وإطارها بإعتبار أنّ العلاقات التي سبقت الإستقلال علاقات بين حركات وطنية تناضل جميعها من أجل الإستقلال بما كان يستلزمه ذلك من ضرورات التضامن والتآزر فيما أصبحت بعد الإستقلالات علاقات بين دول بما تفترضه من صراع السيادات نتيجة تناقض المصالح وتعارض السياسات ، بيد أنّنا جازفنا بمواجهة هذه الصعوبة لإقتناعنا بأنّ هذه المحاولات التي بذلتها القوى الوطنية المغاربية لمغربة كفاحها التحريري والإتصالات المتعدّدة التي جمعت القادة الوطنيين التونسيين ببقية القادة المغاربة خلال هذه الفترة السابقة للإستقلال ، قد لعبت دورا مهمّا في بلورة " السياسة المغاربية " لدولة الإستقلال التونسية خاصة وقد أصبح عدد كبير من هؤلاء القادة من أبرز الفاعلين السياسيين في دولهم بعد الإستقلالات ، وإذ كان الحزب الدستوري الجديد يمثّل في هذه الفترة مركز الثقل داخل الحركة الوطنية التونسية ، والحزب الذي آلت إليه مقاليد الدولة التونسية بعد الإستقلال فقد ركّزنا على سياسة هذا الحزب بالذات وموقفه من مساعي مغربة الكفاح التحريري ونشاطه داخل الأطر التي أسّست إستجابة لهذه المساعي آملين أن نكونا قد نجحنا بذلك في تجاوز هذه الصعوبة .

وأمّا الحدّ الزمني الأعلى وهو سنة 1980 فيوافق تاريخ وقوع عملية قفصة ليلة 27 جانفي 1980 ، ووقوفنا عند هذا الحدث بالذات يفسّر بالأهمية التي يكتسيها في سياسة تونس المغاربية إذ جاء يترجم فشل هذه السياسة في تحقيق أهدافها الرئيسية بعد أن وجد النظام التونسي نفسه مهدّدا في وجوده ومستهدفا بشكل مباشر من بعض قوى الإقليم المغاربي وفي مقدّمتها ليبيا والجزائر أي جاريه المباشرين .

وتجاوزا لذات الصعوبة التي طرحها تعدّد السياسات التونسية تجاه جيرانها

المغاربة بأحداثها الكثيرة المتداخلة ، تجنّبنا أن نعتمد تسلسلا معيّنا للأحداث نجعله أساسا لتخطيط هذا البحث ليس فقط لأنّه كان يصعب أن نضع قواعد عامة نستطيع على أساسها إقتراح تسلسل معيّن وتبريره ، وإنّما أيضا لأنّ تخطيطا كهذا كان سيوحي بوجود " سياسة مغاربية " تونسية ، والحال أنّ هذه السياسة كانت تتكوّن في واقع الأمر من سياسات عديدة متضاربة في أغلب الأحيان .

وإذا كنّا قد حرصنا على رصد مختلف هذه السياسات بالرصد والتحليل فقد تجنّبنا أيضا إعتمادها أساسا لتخطيط هذا البحث إذ لئن تعدّدت السياسات فإنّ العوامل والمؤثرات التي حكمتها تميّزت بتشابكها وتداخلها ، ولذلك فإنّ تناولها بهذه الطريقة كان يسجعلنا نقع بالضرورة في التكرار عند تفسير الأحداث والتأليف بينها .

ونأمل أن يكون التخطيط الذي إعتمدناه قد أجاب عن إشكالية هذا البحث فقد ركّزنا على تحليل الأداء السياسي الخارجي للقيادة التونسية في مواجهة التحدّيات الإقليمية ومواقف هذه القيادة من كبريات القضايا المغاربية سواء منها تلك التي كانت تهمّها بشكل مباشر مثل قضايا الخلافات الحدودية أو تلك التي كانت ترى نفسها طرفا معنيا بها بإعتبار إنعكاساتها الإقليمية ، وتحليل إنعكاسات هذه المواقف على علاقاتها الثنائية ببقية الأطراف المغاربية وشبكة تحالفاتها الإقليمية .

وعلى هذا الأساس فقد قسّمنا هذا البحث إلى أربعة أبواب تتفرّع إلى فصول :
تطرقنا في الباب الأوّل إلى موقف القيادة التونسية من العمل المغاربي المشترك وذلك من خلال تحليل مواقفها أثناء الفترة التحريرية من المحاولات التي بذلت " لمغربة " الكفاح التحريري ، وإبراز سياسة هذه القيادة إزاء التفاعلات الخطيرة التي عرفتها القضية الجزائرية تزامنا مع حصول تونس على إستقلالها وبدء مسار تركيز الدولة التونسية .

وقد أبرزنا في هذا الباب طبيعة الخطاب السياسي الخارجي للقيادة التونسية وتبلور سياستها المغاربية في خضّم التطوّرات التي شهدها القطر التونسي والإقليم

المغاربي والمنطقة العربية ككلّ.

ونشير بهذا الصدد إلى ملاحظتين هامتين :

- أما الأولى فهي أنّنا إقتصرنا - كما أشرنا إلى ذلك آنفا - بالنسبة للفترة التي سبقت الإستقلال بين 1947 و 1956 على دراسة الأداء السياسي الخارجي للحزب الدستوري الجديد بالذات، ومواقف هذا الحزب من محاولات مغربة الكفاح التحريري وذلك لأسباب عديدة أهمّها :

- مكانة هذا الحزب في صلب الحركة الوطنية التونسية خلال هذه الفترة فهو مركز ثقلها الأساسي علاوة على أنّه مثّل القوّة الوطنية الرئيسية التي راهنت على الدعم الخارجية وجعلت منه احد أسلحتها في مواجهتها مع الإستعمار.

- سيطرة هذا الحزب على مقاليد الدولة التونسية بعد الإستقلال وطوال الفترة التي يغطّيها البحث.

وأمّا الملاحظة الثانية فتتمثّل في إقتصارنا في دراسة هذا " العمل المشترك " على محاولات مغربة الكفاح التحريري (مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة، لجنة تحرير المغرب العربي ...)، ثمّ على المساعي التي بذلها النظامان التونسي والمغربي إلى جانب قيادة الثورة الجزائرية لتنسيق " العمل المغاربي " في إتجاه إيجاد حلّ للقضية الجزائرية (قمّة تونس سنة 1956، مؤتمر طنجة سنة 1958 ...)، وذلك لأنّ محاولات تنسيق هذا العمل المشترك قد إنتهت عمليا مع حلّ القضية الجزائرية إذ تركّز إهتمام الأنظمة القائمة بعد ذلك على تعهّد مشاريعها السياسية داخل حدودها القطرية، وإقتصرت العلاقات بين الأقطار المغربية على الصعيد الثنائي. صحيح أنّ الأنظمة المغاربية قد حاولت تنسيق إقتصاداتها في إطار ما عرف بتجربة التكامل الإقتصادي المغاربي التي تواصلت من إنعقاد المؤتمر الأول لوزراء الإقتصاد المغاربة بتونس في سبتمبر 1964 إلى المؤتمر السابع المنعقد بالجزائر في ماي 1975،ولكن عوائق كثيرة

حالت دون نجاح هذه التجربة التي إنتهت بالفشل رغم البروتكولات الموقّعة ، وتركيز المؤسسات التي أريد بها الإشراف على هذا المسار التكاملي (الأمانة العامة للمغرب العربي ...) ، وتصريحات " النوايا الطيّبة" للمسؤولين المغاربة . وقد آثرنا آلاّ نركّز على هذه التجربة ليس فقط لأنّها منيت بالفشل ولم تؤد إلى نتائج ملموسة وإنّما أيضا لأنّ عوامل هذا الفشل ترتبط بعوامل تتجاوز الحدود المنهجية لهذا البحث ، أو هي تكمن في طبيعة العلاقات المغاربية وهو ما تناولناه - جزئيا على الأقلّ - في تحليلنا لمواقف القيادة التونسية من القضايا الإقليمية الكبرى وإنعكاساتها على علاقاتها بأجوارها المغاربة .

وتناولنا في الباب الثاني خلافات تونس الحدودية بجاريها الجزائري والليبي بإعتبارها إحدى أولى التحدّيات التي إصطدم بها النظام التونسي في إطار رسم الخارطة السياسية للإقليم المغاربي ، فتعرّضنا إلى عوامل هذه الخلافات وإنعكاساتها على علاقات تونس بكلّ من الجزائر وليبيا . وإنّنا لنحرص على أن نؤكد بهذا الصدد أنّنا لم نركّز على هذه الخلافات في جانبها " التقني " أو القانوني ، وإنّما على إبراز المكانة التي كانت تحتلّها الحدود في نظرة النظام التونسي لبناء الدولة القطرية ورسم الخارطة السياسية للمغرب العربي بإعتبار أنّ الخلافات الحدودية تمثّل بالتعريف صراعا بين السيادات السياسية .

وتعرّضنا في الباب الثالث إلى إبراز موقع النظام التونسي في تطوّر شبكة التحالفات المغاربية ولا سيّما مع بروز الدور الجديد للنظام الليبي بعد إنقلاب 1 سبتمبر 1969 الذي أدخل حركية كبيرة على تطوّر العلاقات بين أقطار المغرب العربي واجّج حدّة التفاعلات بينها وذلك بفعل السياسة العربية النشيطة التي قادتها طرابلس تحت شعار ضرورة تحقيق الوحدة العربية .

وقد تناولنا بالدرس في هذا الباب الوحدة المجهضة التونسية - الليبية بملابساتها ونتائجها وإنعكاساتها على علاقات تونس بليبيا خاصة وببقية الأقطار المغاربية عموما ، ثمّ حللنا عملية قفصة التي جدّت ليلة 27 جانفي 1980 بإعتبارها إحدى إستتباعات فشل النظام التونسي في تأمين علاقاته بجاريه المباشرين .

وأما الباب الرابع فقد خصّص لإبراز موقف النظام التونسي من تصفية الإستعمار في جنوب غرب الإقليم المغاربي ، ومن تقرير المصير السياسي لهذه المنطقة التي تمتدّ من جنوب المغرب الأقصى إلى نهر السنقال شاملة الصحراء الغربية وموريتانيا فتعرّضنا إلى موقف تونس من إستقلال الكيان الموريتاني وإنعكاسات هذا الموقف على علاقات النظام التونسي بكلّ من المغرب الأقصى والدولة الموريتانية الناشئة ، ثم تناولنا في الفصل الأخير من هذا الباب تطوّر الخلاف الصحراوي بإعتباره إحدى أهمّ القضايا التي إصطدمت بها دول الإقليم المغاربي والتي إنعكست بآثارها الثقيلة على مجمل العلاقات البينية المغاربية قبل أن نستعرض الموقف التونسي من هذا الخلاف وإنعكاساته على علاقات النظام التونسي ببقية الأطراف المغاربة . وربّما لاحظ القارئ بعض الإطالة في دراسة تطوّر هذا الخلاف ولكنّنا وجدنا ذلك ضروريا لتفهّم خلفياته وأهميته في تحديد المواقف بشأنه وفي نسج شبكة التحالفات المغاربية على قاعدته ، وبالتالي في فهم موقف النظام التونسي منه وموقعه في " السياسة المغاربية " للنظام التونسي .

وقد حاولت ما امكنني في هذا البحث أن أحصّن نفسي ضدّ المزالق التي يمكن أن يقع فيها الباحث خاصة وأنّنا نتطرّق إلى أحداث ما تزال بعدحيّة بإمتداداتها ، ونتناول قضايا لم يحسم الجدل بشأنها بعد ، وحرصت أن ألتزم جهد إستطاعتي بالموضوعية في إنجاز هذا العمل لا تشغلني في ذلك غير الرغبة الصادقة والنزيهة في تسجيل الحقيقة التاريخية .

ومن نافل القول أن طموحي في هذا البحث لا يتعدّى إعتباره مجهودا أوّليا لا يخلو من نقائص ولكنّي آمل أن أكون قد أسهمت به في سدّ ثغرة أخرى في مكتبتنا التاريخية.

البـــــــــــاب الأوّل

*تونس والعمل المغاربـي المشتـرك في مواجهـة التحديـــات الإقليميـــة :

الفصـــــــــــــــل الأول :

الحركـــة الوطنيـــة التونسيـــة وتجربـــة مغربـــة الكفـــاح التحريـــري في مواجهـــة الإستعمـــار :

1) تدويل القضيـة التونـسية بعيـد الحـرب العالميـة الثانيـة ومراهنات الحركة الوطنية التونـسية الدولية والعربيـــة :

ساهمت الحرب العالمية الثانية بقدر كبير في دفع نسق التحوّلات التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الإستعمارية خاصة وأنّ ألسنة هذه الحرب إمتدّت إلى تونس ذاتها التي تحوّلت منذ نوفمبر 1942 ولمدّة ستّة أشهر إلى مسرح هام للعمليات العسكرية بين قوات المحور وقوات الحلفاء .

وقد إنعكست هذه الحرب بمضاعفاتها الخطرة وإنعكاساتها الثقيلة على البلاد التونسية فعلاوة على الأضرار الجسيمة المادية والبشرية التي خلّفتها ساهمت هذه الحرب في إدخال تغييرات عميقة على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للبلاد بل وعلى البنية الذهنية نفسها للمجتمع التونسي مع إنفتاح البلاد على الخارج والتمكّن من التعرّف على أشكال عيش وأنماط تفكير جديدة عبر قنوات متعددة بشرية وإقتصادية وإعلامية .

من جهة أخرى ، مثّلت هذه الحرب منعطفا كبيرا في مجال العمل التحريري التونسي إذ أفرزت جملة من المعطيات السياسية الجديدة التي أضعفت النظام الإستعماري الفرنسي ومكّنت الحركة الوطنية التونسية من إنطلاقة جديدة في مواجهتها المصيرية معه ، وبالفعل فقد شهدت هذه الحرب إنكسار فرنسا وتلاشي هيبتها بعد الهزيمة التي منيت بها جيوشها في جوان 1940 ، وقبولها بتوقيع إتفاقية هدنة مع دول المحور تمّ

بمقتضاها إحتلال ثلثي الأراضي الفرنسية ... ، ولئن إستطاع ديقول على رأس " القوات الفرنسية الحرّة " فرض وجود فرنسا تدريجيا ومن جديد على الساحة الدولية من خلال إقتلاع الإعتراف بحركته ممثلة شرعية لفرنسا ثمّ المشاركة على هذا الأساس في بعض القرارات العسكرية والسياسية التي إتخذتها الدول الحليفة والمساهمة في رسم الخارطة السياسية لها بعد الحرب بما مكّن فرنسا من صيانة بعض مصالحها والمحافظة على أغلب مواقعها الإستعمارية ، فقد فقدت فرنسا – رغم ذلك – جانبا كبيرا من إشعاعها الدولي ونفوذها السياسي والمعنوي داخل مستعمراتها .

وفي المقابل ، سجّل العمل التحريري الوطني إنطلاقة جديدة ولا سيّما بعد المصالحة بين العرش والشعب نتيجة المواقف الشجاعة التي ما إنفكّ يتخذها المنصف باي منذ إرتقائه إلى العرش في 17 جوان 1942 قاطعا بذلك مع سياسة الخنوع والإنصياع التي ميّزت حكم سلفه أحمد باي ، فقد إستغلّ الوطنيون التونسيون هذه الضرفية لفكّ الحصار الذي ضرب على الحركة الوطنية التونسية بعد أحداث أفريل 1938 بما مكّنهم من إعادة فرض وجودهم مجدّدا على الساحة السياسية ، وقد مكّنت السياسة التي توخاها المنصف باي من توحّد الصفّ التونسي بصورة إجماعية لم يشذّ عنها سوى الشيوعيون فبعد الخلافات الحادة التي شهدتها طيلة فترة ما بين الحربين وآخرها إبّان أحداث 9 أفريل بدأت الحركة الوطنية في إعادة تنظيم صفوفها مستفيدة في ذلك من المشروعية الدولية التي أكسبتها إيّاها سياسة المنصف باي إذ ولأوّل مرّة منذ إنتصاب الحماية تبنّى الباي بكلّ وضوح مطالب الحركة الوطنية بما جعل أغلب قوى هذه الحركة تلتف حوله مكوّنة بذلك شبه إجماع بين التونسيين حول منطلقات العمل الوطني وأهدافه ، وقد جاء مؤتمر ليلة القدر الذي إنعقد يوم 23 أوت 1946 يترجم هذا المنهج والوضع الجديد رغم إنعقاده بعد أكثر من ثلاث سنوات من خلع المنصف باي وتعويضه بالأمين باي في 14 ماي 1943 وقد أكّدت السياسة الفرنسية بعيد الحرب شعلة العمل الوطني إذ أثبت نظام الحماية عجزا واضحا عن معالجة القضايا المطروحة ومجاراة التطوّرات التي كان يشهدها الواقع التونسي الجديد وفشلت فرنسا في التكيّف مع المبادئ التحريرية التي

كرّستها الحرب وتمّ الإعلان عنها في العديد من البيانات الصادرة من الدول الحليفة أثناء الحرب وبعدها ، ومع أنّ المسؤولين الفرنسيين قد أبدوا خلال سنوات الحرب في العديد من المناسبات وخاصة عند تنظيمهم لندوة برازاقيل في جانفي 1944 رغبتهم في تطوير السياسة الإستعمارية الفرنسية ومراجعة مقولاتها وممارساتها وبادروا إثر نهاية الحرب إلى إعادة ترتيب " البيت الإستعماري الفرنسي " بما يتلاءم مع الوضعية الدولية والفرنسية الجديدة فإنّ فرنسا فشلت في تكريس هذا الهاجس الإصلاحي نتيجة المعارضة التي إصطدم بها لدى الأوساط الإستعمارية وخاصة الجاليات المستوطنة لشمال إفريقيا وتطوّر العلاقات الدولية في إتجاه معاكس للمصالح الفرنسية فإرتدّت الأحزاب والهيئات السياسية الفرنسية نتيجة لذلك بصفة صريحة إلى منطق الجمود والإنكماش القومي إذ رفضت قطعيا فكرة إستقلال المستعمرات بدعوى تعارضها مع حاجة هذه المستعمرات إلى " الديمقراطية والرقي الإجتماعي " ومع مصالح فرنسا الإستراتجية إذ أنها ستؤول إلى وقوع الدول المستقلة في دائرة تأثير الشيوعية السوفياتية أو الرأسمالية الأمريكية ، وعلى هذا الأساس سعت جلّ الحكومات التي تعاقبت على السلطة في فرنسا طيلة فترة ما بعد الحرب إلى محاولة إستنزاف فكرة الإستقلال من خلال تقييم مستقبل شعوب المستعمرات داخل إطار الإتحاد الفرنسي مكتفية في أحسن الحالات ببعض الإصلاحات الجزئية والطفيفة في مواجهة الغضب التحريري المتنامي كما تجلّى ذلك في تونس مع إصلاحات سبتمبر 1945 ثم إصلاحات مونص في جويلية 1947 .

وقد أثبتت الإدارة الإستعمارية الفرنسية بذلك - وبخلاف الإدارة البريطانية - عجزا واضحا عن مواكبة تطوّر الأوضاع والمستجدّات داخل المستعمرات وعلى الساحة الدولية عموما .

وقد مثّلت المحمية التونسية إحدى أمثلة التطوّر الكبير الذي عرفته المستعمرات الفرنسية بعد الحرب إذ لئن شهد المجتمع التونسي أثناء هذه الفترة تصدّع جلّ أطره التقليدية وإنحسار قاعدتها المادية والمعنوية فقد سجّل في الوقت نفسه تناميا ملحوظا



البـــــــــــاب الأوّل

*تونس والعمل المغاربـي المشتـرك في مواجهـة التحديـــات الإقليميـــة :

الفصـــــــــــل الأول :

الحركـــة الوطنيـــة التونسيـــة وتجربـــة مغربـــة الكفـــاح التحريـــري في مواجهـــة الإستعمـــار :

1) تدويل القضيـة التونـسية بعيـد الحـرب العالميـة الثانيـة ومراهنات الحركة الوطنية التونسية الدولية والعربيـــة :

ساهمت الحرب العالمية الثانية بقدر كبير في دفع نسق التحوّلات التي شهدتها البلاد التونسية خلال الفترة الإستعمارية خاصة وأنّ ألسنة هذه الحرب إمتدّت إلى تونس ذاتها التي تحوّلت منذ نوفمبر 1942 ولمدّة ستّة أشهر إلى مسرح هام للعمليات العسكرية بين قوات المحور وقوات الحلفاء .

وقد إنعكست هذه الحرب بمضاعفاتها الخطرة وإنعكاساتها الثقيلة على البلاد التونسية فعلاوة على الأضرار الجسيمة المادية والبشرية التي خلّفتها ساهمت هذه الحرب في إدخال تغييرات عميقة على الهياكل الإقتصادية والإجتماعية للبلاد بل وعلى البنية الذهنية نفسها للمجتمع التونسي مع إنفتاح البلاد على الخارج والتمكّن من التعرّف على أشكال عيش وأنماط تفكير جديدة عبر قنوات متعددة بشرية وإقتصادية وإعلامية .

من جهة أخرى ، مثّلت هذه الحرب منعطفا كبيرا في مجال العمل التحريري التونسي إذ أفرزت جملة من المعطيات السياسية الجديدة التي أضعفت النظام الإستعماري الفرنسي ومكّنت الحركة الوطنية التونسية من إنطلاقة جديدة في مواجهتها المصيرية معه ، وبالفعل فقد شهدت هذه الحرب إنكسار فرنسا وتلاشي هيبتها بعد الهزيمة التي منيت بها جيوشها في جوان 1940 ، وقبولها بتوقيع إتفاقية هدنة مع دول المحور تمّ

بمقتضاها إحتلال ثلثي الأراضي الفرنسية ... ، ولئن إستطاع ديقول على رأس " القوات الفرنسية الحرّة " فرض وجود فرنسا تدريجيا ومن جديد على الساحة الدولية من خلال إقتلاع الإعتراف بحركته ممثلة شرعية لفرنسا ثمّ المشاركة على هذا الأساس في بعض القرارات العسكرية والسياسية التي إتخذتها الدول الحليفة والمساهمة في رسم الخارطة السياسية لها بعد الحرب بما مكّن فرنسا من صيانة بعض مصالحها والمحافظة على أغلب مواقعها الإستعمارية ، فقد فقدت فرنسا – رغم ذلك – جانبا كبيرا من إشعاعها الدولي ونفوذها السياسي والمعنوي داخل مستعمراتها .

وفي المقابل ، سجّل العمل التحريري الوطني إنطلاقة جديدة ولا سيّما بعد المصالحة بين العرش والشعب نتيجة المواقف الشجاعة التي ما إنفكّ يتخذها المنصف باي منذ إرتقائه إلى العرش في 17 جوان 1942 قاطعا بذلك مع سياسة الخنوع والإنصياع التي ميّزت حكم سلفه أحمد باي ، فقد إستغلّ الوطنيون التونسيون هذه الضرفية لفكّ الحصار الذي ضرب على الحركة الوطنية التونسية بعد أحداث أفريل 1938 بما مكّنهم من إعادة فرض وجودهم مجدّدا على الساحة السياسية ، وقد مكّنت السياسة التي توخاها المنصف باي من توحّد الصفّ التونسي بصورة إجماعية لم يشذّ عنها سوى الشيوعيون فبعد الخلافات الحادة التي شهدتها طيلة فترة ما بين الحربين وآخرها إبّان أحداث 9 أفريل بدأت الحركة الوطنية في إعادة تنظيم صفوفها مستفيدة في ذلك من المشروعية الدولية التي أكسبتها إيّاها سياسة المنصف باي إذ ولأوّل مرّة منذ إنتصاب الحماية تبنّى الباي بكلّ وضوح مطالب الحركة الوطنية بما جعل أغلب قوى هذه الحركة تلتف حوله مكوّنة بذلك شبه إجماع بين التونسيين حول منطلقات العمل الوطني وأهدافه ، وقد جاء مؤتمر ليلة القدر الذي إنعقد يوم 23 أوت 1946 يترجم هذا المنهج والوضع الجديد رغم إنعقاده بعد أكثر من ثلاث سنوات من خلع المنصف باي وتعويضه بالأمين باي في 14 ماي 1943 وقد أكّدت السياسة الفرنسية بعيد الحرب شعلة العمل الوطني إذ أثبت نظام الحماية عجزا واضحا عن معالجة القضايا المطروحة ومجاراة التطوّرات التي كان يشهدها الواقع التونسي الجديد وفشلت فرنسا في التكيّف مع المبادئ التحريرية التي

كرّستها الحرب وتمّ الإعلان عنها في العديد من البيانات الصادرة من الدول الحليفة أثناء الحرب وبعدها ، ومع أنّ المسؤولين الفرنسيين قد أبدوا خلال سنوات الحرب في العديد من المناسبات وخاصة عند تنظيمهم لندوة برازاقيل في جانفي 1944 رغبتهم في تطوير السياسة الإستعمارية الفرنسية ومراجعة مقولاتها وممارساتها وبادروا إثر نهاية الحرب إلى إعادة ترتيب " البيت الإستعماري الفرنسي " بما يتلاءم مع الوضعية الدولية والفرنسية الجديدة فإنّ فرنسا فشلت في تكريس هذا الهاجس الإصلاحي نتيجة المعارضة التي إصطدم بها لدى الأوساط الإستعمارية وخاصة الجاليات المستوطنة لشمال إفريقيا وتطوّر العلاقات الدولية في إتجاه معاكس للمصالح الفرنسية فإرتدّت الأحزاب والهيئات السياسية الفرنسية نتيجة لذلك بصفة صريحة إلى منطق الجمود والإنكماش القومي إذ رفضت قطعيا فكرة إستقلال المستعمرات بدعوى تعارضها مع حاجة هذه المستعمرات إلى " الديمقراطية والرقي الإجتماعي " ومع مصالح فرنسا الإستراتجية إذ أنها ستؤول إلى وقوع الدول المستقلة في دائرة تأثير الشيوعية السوفياتية أو الرأسمالية الأمريكية ، وعلى هذا الأساس سعت جلّ الحكومات التي تعاقبت على السلطة في فرنسا طيلة فترة ما بعد الحرب إلى محاولة إستنزاف فكرة الإستقلال من خلال تقييم مستقبل شعوب المستعمرات داخل إطار الإتحاد الفرنسي مكتفية في أحسن الحالات ببعض الإصلاحات الجزئية والطفيفة في مواجهة الغضب التحريري المتنامي كما تجلّى ذلك في تونس مع إصلاحات سبتمبر 1945 ثم إصلاحات مونص في جويلية 1947 .

وقد أثبتت الإدارة الإستعمارية الفرنسية بذلك – وبخلاف الإدارة البريطانية – عجزا واضحا عن مواكبة تطوّر الأوضاع والمستجدّات داخل المستعمرات وعلى الساحة الدولية عموما .

وقد مثّلت المحمية التونسية إحدى أمثلة التطوّر الكبير الذي عرفته المستعمرات الفرنسية بعد الحرب إذ لئن شهد المجتمع التونسي أثناء هذه الفترة تصدّع جلّ أطره التقليدية وإنحسار قاعدتها المادية والمعنوية فقد سجّل في الوقت نفسه تناميا ملحوظا

لطاقاته في إتجاه تدعّم مرتكزات البناء الوطني عبر إعادة بناء أركانه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فقد أدّى تفاقم الإختلالات الإقتصادية والإجتماعية إلى تنامي الحركات المطلبية ومزيد إنضاج الوعي السياسي لدى مختلف شرائح المجتمع الأمر الذي تجلّى عبر حرص مختلف هذه الشرائح على تنظيم صفوفها للدفاع عن مصالحها فقد تأسس الإتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946 للدفاع عن حقوق العامل التونسي والذاتية التونسية باعتبار أنه " لتونس كما لفرنسا ملكها وعلمها وشخصيتها وذاتيتها المقدّسة من الجميع ... " (1) .

وشهدت نفس الفترة تأسيس نقابات الأعراف التونسيين ، ولئن ضلّت مواقفها متجانسة عموما مع طبيعتها الطبقية كمنظمات أعراف فقد كانت مواقفها السياسية متماشية مع ضرورات التطوّر السياسي للبلاد ومتطابقة مع المطالب السياسية العامة للشعب التونسي وتطلّعاته للإستقلال وتأكيد الذات بمضامينها السياسية والحضارية (2) .

وشهدت البلاد في المجال الثقافي حركية كبيرة ولا سيّما بعد عودة أغلب الصحف التي تعطّلت أيّام الحرب إلى الصدور إضافة إلى ما لا يقلّ عن 80 جريدة ومجلّة جديدة تمّ بعثها بعيد الحرب ولا سيّما بعد أن رفع في أفريل 1947 نظام المراقبة على الصحافة

****

1) من مقال لفرحات حشاد في النهضة 29 أفريل 1946 .

حول الوعي القومي للحركة العمالية التونسية انظر:

- بن حميدة ، (عبد السلام) : " النقابات والوعي القومي : مثال تونس " في" تطور الوعي القومي في المغرب العربي " ، مؤلف جماعي ، بيروت (لبنان) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أفريل 1986 ، ص 243- 263 .

2) حول تطورات نقابات الأعراف التونسيين خلال هذه الفترة انظر :

التيمومي،(الهادي)، " نقابات الأعراف التونسيين (1932- 1955)"، صفاقس، تونس ، دار محمد علي للنشر ، 1983 .

التونسية الذي فرض منذ بداية الحرب (1).

وقد قامت هذه الصحافة بدور إعلامي وتوعوي هام أدّى إلى إنماء الحياة الثقافية وبروز نخبة من المفكّرين والمبدعين ساهمت بدور أساسي في تركيز البناء الثقافي التونسي.

وحضي التعليم في هذا الإطار بعناية فائقة بإعتباره أحد أهمّ أسس صياغة الذاتية التونسية وتأصيلها في محيطها العربي - الإسلامي.

وقد قامت المؤسسات التعليمية والثقافية على غرار الجمعية الخلدونية بدور كبير في " بعث روح الثقافة الإسلامية وقيادة ذوي الثقافة إلى الشعور بوحدة العالم الإسلامي وعظمته " (2).

أما على المستوى السياسي فقد شهد العمل الوطني إنتعاشة قوية، وقد سعى الوطنيون التونسيون بنجاح إلى تطوير أساليب نظالهم السياسي وأشكاله وإعتماد طرق وأطر تنظيمية جديدة تمكّنهم من توسيع نشاطهم وزيادة تأثيرهم.

في هذا الإطار، عمل الحزب الدستوري الجديد الذي أصبح يمثّل مركز الثقل الرئيسي داخل الحركة الوطنية التونسية على تجاوز الصعوبات التي أحاطت بنشاطه بعد دخول القوات الحليفة إلى البلاد، ونجح رغم الرقابة المسلّطة عليه في إستئناف نشاطه وإعادة تنظيم صفوفه من خلال مراجعة هيكلته فإستحدث الجامعات الدستورية وهي

****

1) حول تاريخ الصحافة التونسية انظر :

- " LA PRESSE EN TUNISIE " IN MAGHREB , N° 15 , MAI -JUIN , 1966 , P 37 - 45 .

2) إبن عاشور (محمد الفاضل) : " الحركة الأدبية والفكرية في تونس "، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983، ص 223.

حول الجمعية الخلدونية ونشاطها أنظر :

- SAYADI , (MONGI) : " AL JAMI 'YYA AL KHALDUNIYYA (1896-1958) " , TUNIS , MAISON TUNISIENNE DE L'EDITION , 1974 .

هيآت وسيطة تربط بين الديوان السياسي والشعب الدستورية كما إستحدث خطّة مدير الحزب التي أوكلت إلى المنجي سليم (1)لتنسيق العمل الحزبي وتنظيم علاقات الحزب بالمنظمات الوطنية الأخرى وأنشأ لجانا خاصة مفتوحة إلى الشخصيات المستقلّة وأصحاب الكفاءات لتدارس الأوضاع في البلاد وتقديم المقترحات التي من شأنها إثراء المشروع الوطني وإكسابه جدواه ، وقد أولى عناية كبيرة للعمل الدعائي والتوعوي الأمر الذي تترجم عبر الجولات المنتظمة لزعمائه في مختلف أنحاء البلاد وأصدر جريدتي الحرية والرسالة (MISSION) للتعبير عن مواقف الحزب والدفاع عن مواقفه إضافة إلى تشجيع إصدار الصحف والمجلاّت الوطنية الأخرى ، وإنشاء شبه مدارس لتكوين الإطارات الحزبية وترويج مواقفه وأطروحاته السياسية بما ساهم في توسيع قاعدته البشرية والإجتماعية وبنيته الهيكلية وبروز قيادات جديدة شابة ساهمت بقدر كبير في زيادة تأثيره ونفوذه .

وقد إستطاع بفضل ذلك أن يسترجع في مدّة وجيزة دوره الريادي والقيادي على رأس الحركة الوطنية بما مكّنه من تأطير النضالات الشعبية وتوضيفها لخدمة القضية الوطنية فشجّع على بعث الكثير من المنظمات المهنية والسياسية ، وساهم في تنظيم صفوفها وقد بذل في هذا الإطار مجهودا كبيرا في إعداد مؤتمر ليلة القدر يوم 23 أوت 1946 وإنجازه وهو المؤتمر الذي جمع كلّ فصائل الحركة الوطنية ورفع لأوّل مرّة شعار الإستقلال التام ، ولم تقتصر هذه الإنتعاشة والحركية على الحزب الدستوري الجديد (2)،

****

1) انظر ترجمة حياة المنجي سليم في ملحق تراجم الأعلام .

2) أصبح الحزب الدستوري الجديد القوّة الوطنية الأولى في البلاد منذ 1936 وذلك بإعتراف السلط الفرنسية نفسها إذ تقوّت هيكلته بصورة ملحوظة وذلك منذ إنعقاد مؤتمر قصر هلال في مارس 1934 .

حول أشغال هذا المؤتمر انظر :

- "HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONAL " , DOCUMENTS II , TUNIS , DAR EL AMAL , 1979 , P 35 - 37 .

وقد نجح في كسب معركة قيادة الحركة الوطنية التونسية رغم عودة عبد العزيز الثعالبي إلى تونس في بداية

بل شمل أيضا الحزب الدستوري القديم بعد تقلّص نفوذه على الساحة الوطنيـة منـذ أواسط الثلاثينات إذ حرص على تكثيف نشاطه عبر تجديد هياكله وتشبيبها رغم ضعف قاعدته النضالية ، وعلى توسيع دائرة تأثيره فأصدر من جديد عام 1948 جريدة الإرادة ثم جريدة الإستقلال (INDEPENDANCE) ، وقد أمكنه بفضل ذلك الإضطلاع بدور هام في تنظيم الحركة المنصفية وتوجيه نضالات طلبة جامع الزيتونة ، وفي توحيد الصفّ التونسي فساهم في تأسيس " الجبهة الوطنية التونسية " في فيفري 1945 ثم في تنظيم مؤتمر ليلة القدر ، وترك بصماته ظاهرة في مجالات التعليم والصحافة والعمل الإجتماعي .

بل وطالت هذه التأثيرات الحزب الشيوعي نفسه فسعى إلى مزيد الإلتصاق بالواقع التونسي والإنخراط في الصفّ الوطني فعدّل سنة 1948 موقفه المؤيد لمشروع " الإتحاد الفرنسي " قبل أن يتبنى سنة 1950 شعار المطالبة بالإستقلال .

وعلاوة على ذلك حرص الوطنيـون التونسيون على إستغلال الأوضاع الدولية الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية للعمل على إخراج القضية الوطنية التونسية من نطاق العلاقات الثنائية الفرنسية – التونسية وهو ما أدّى إلى تبلور التوجّهات الكبرى لسياسة تونس الخارجية منذ هذه الفترة على يد هذه الدبلوماسية المناضلة التي كانت تعمل على تأمين الدعم الخارجي للقضية التونسية بعد تدويلها ففي هذا الظرف بدأت مواقف القيادة الوطنية التونسية في التبلورمن أمّهات القضايا الإقليمية والدولية،وتحدّدت خياراتها وطبيعة المشروع الوطني الذي كانت تريد تجسيمه والكيان الذي كانت تعمل

****

جويلية 1937 بعد 14 سنة من الإقامة في البلدان العربية والإسلامية شرق العالم الإسلامي .

وبالنظر إلى هذا الدور القيادي لهذا الحزب ولحضوره الكاسح على الساحة الوطنية التونسية ونجاحه تدريجيا في السيطرة على أغلب المنظمات الوطنية التونسية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد إقتصرنا في بحثنا على متابعة نشاط هذا الحزب دون غيره خاصة وقد إنفرد بعد الإستقلال بقيادة الدولة التونسية الناشئة .

على بنائه داخل إطارها الإقليمي والقومي الذي كان يشهد بالتوازي حركية سياسية كبيرة كانت بدورها - وفي إحدى جوانبها على الأقل - إحدى إستتباعات الحرب العالمية الثانية فالحرب الباردة التي إندلعت بين الكتلتين الشرقية بقيادة الإتحاد السوفياتي ، والغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، فكيف تفاعلت الحركة الوطنية التونسية والحزب الدستوري الجديد خاصة مع هذه التحوّلات الجديدة على المستويين العالمي والعربي ؟

لقد أفضت الحرب العالمية الثانية إلى بروز نظام عالمي جديد تحتلّ فيه الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي موقع القلب وذلك مقابل تراجع دور المملكة المتحدة وفرنسا رغم نجاحهما في المحافظة على الجزء الأكبر من تركتيهما الإستعماريتين بحكم خروجهما منتصرتين من الحرب ، وقد وفرت هذه التحوّلات العميقة هامش مناورة هام أمام الحركة الوطنية التونسية لحشد التأييد الدولي للقضية التونسية وخاصة في ضلّ الحرب الباردة التي إندلعت بين العملاقين الجديدين وتأكد الأهمية الإستراتجية للمنطقة المغاربية " فإنّ تزاحم الدول الأجنبية حول هذه القاعدة الرائعة المتكوّن منها الشمال الإفريقي قد أخذ يبدو في شدّة نادرة (...) قد توفر في موقعها نفسه من الخاصيات ما يجعل لها قيمة إستراتجية عديمة المثيل سواءا في الدفاع عن الشق الغربي أو في السيطرة على البحر المتوسط ، وقد تجلّت فعلا تلك القيمة أثناء الحرب العالمية الثانية بما لايدع مجالا للشكّ " (1) .

****

1) من رسالة بورقيبة إلى فرحات عبّاس في 29 جويلية 1946 ، في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " تونس ، وزارة الإعلام ، 1985 ، ص 235 – 236 .

وعلاوة على بروز الدورين الأمريكي والسوفياتي وإنتقال مراكز الثقل الدولي الجديدة من باريس ولندن إلى واشنطن وموسكو أدّت الحرب العالمية الثانية إلى ميلاد منظمة الأمم المتّحدة وما أثارته من آمال كبيرة لدى الحركات التحريرية في العالم نتيجة تنصيص ميثاقها على حق الشعوب في تقرير مصيرها رغم أنّ تأسيسها إرتبط بالشروط التي أملتها أوضاع ما بعد الحرب بما جعلها تعكس في هيكلتها سياسة الدول المؤسسة لها ، وما إنفكّت هذه الآمال تتأكّد مع إندلاع الحرب الباردة إذ أدّى ذلك إلى بروز الدور الأممي في ترتيب الأوضاع العالمية الجديدة بعد أن جعل إندلاع هذه الحرب من الأمم المتحدة الفضاء الوحيد الذي يمكن أن يجمع القوى الكبرى المتصارعة ويحتضن مفاوضاتها للتوصّل إلى حلول بشأن مواضيع الخلاف بينها ومن ضمنها تقرير مصير المستعمرات ، وقد كان الحبيب بورقيبة (1) الذي أصبح يقود الجبهة الخارجية للحزب الدستوري الجديد منذ مغادرته تونس في مارس 1945 واعيا تماما بهذا الدور الأممي وتأثيره على فرنسا رغم عضويتها بمجلس الأمن التي تمنحها حقّ النقض أي عمليا إمكانية واسعة للمناورة الإستعمارية من أجل المحافظة على مصالحها الكبرى في مستعمراتها نفسها ففرنسا " تحترز من هيئة الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن إذ تعتقد أنهما آلة بيد أمريكا والواقع الذي لا تريد فرنسا مشاهدته هو أنّ تلك المنظمات الأممية خطر عليها بقدر ما هي تمتنع عن حلّ المشاكل القائمة بينها وبين الشعوب التي تسيطر عليها بطريق المفاهمة المباشرة على وجه التراضي " (2) .

****

1) انظر ترجمة حياة الحبيب بورقيبة في ملحق تراجم الأعلام .

2) من تصريح لبورقيبة بالقاهرة في 9 أوت 1947 في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ص 257 .

وقد كانت الحركة الوطنية التونسية تدرك أنّ الوقت يخدم مصلحة الحركات التحريرية داخل الأمم المتحدة التي إكتسبت بفضلها مكانة متزايدة في العالم خاصة وقد إلتقت مع مصلحة أمريكية وسوفياتية معلنة لإعادة ترتيب الأوضاع في العالم بما في ذلك في المستعمرات، صحيح أنّ القضية التونسية ضلّت لبعض الوقت محصورة داخل نطاق العلاقات الثنائية التونسية –الفرنسية ولكنّها أصبحت تدريجيا " على وشك تجاوز هذا النطاق إلى الميدان الأممي وإذا بلغت تلك المرحلة فإنه من المحقق أنّ فرنسا ستفرض عليها بإسم السلام والأمن فيما يخصّ البلاد التونسية كما سبق في سورية ولبنان، وكما سيأتي في الهند الصينية حلول حاسمة منافية لمصالحها ذلك أنّ هذه القضايا ستجد حتما من يدافع عليها، وعندئذ عدّوا الأصوات التي قد تكون من جانب فرنسا عندما تبسط لديها قضية الشمال الإفريقي، ولتكونوا على يقين من أنّها ستبسط يوما ما ... " (1).

وكان بورقيبة يردّد بإستمرار خلال هذه الفترة أنّ الحركة الوطنية التونسية تعوّل على منظمة الأمم المتحدّة لتحرير الشعوب المستعمرة بفضل دعم الولايات المتحدة الأمريكية (2).

****

نشير إلى أنّ فرنسا سلكت بعد الحرب العالمية الثانية سياسة متحفظة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية رغم إنتمائها للكتلة الغربية ،وكذلك تجاه الأمم المتحدة رغم نجاحها في إقتلاع مكانها كعضو دائم بمجلس الأمن الذي يمنحها وضعا متميّزا في الخارطة السياسية الدولية ، وقد برز هذا التحفظ بشكل واضح في عهد ديقول الذي عادت به أحداث الجزائر سنة 1958 إلى السلطة فقد إستنكر السياسة الأمريكية في الفيتنام وعمل على إبعاد بريطانيا من السوق الأوروبية المشتركة باعتبارها رأس الجسر الأمريكي في أروبا الغربية ، وإنسحب من الإلتزامات العسكرية داخل حلف شمال الأطلسي (1966 – 1967) ، وتقرّب في المقابل من ألمانيا الغربية ودول أروبا الشرقية ... ، أما الأمم المتحدة فقد وضفها في أحد خطبه بإحتقار بكذا ! (MACHIN) .

1) من تصريح لبورقيبة يوم 9 أوت 1947 ، في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ص 257 .

2) نلاحظ أنّ إشارة بورقيبة في خطبه وتصريحاته خلال هذه الفترة إلى دور محتمل للأمم المتحدة لحلّ

على أنّ لجوء الحركة الوطنية التونسية إلى منظمة الأمم المتحدة تأخر لبعض الوقت وذلك لأسباب خارجة عن نطاق الحركة (1).

كما تأخر الدعم الأمريكي الذي راهنت عليه الحركة الوطنية التونسية بكلّ فصائلها تقريبا عدا الحزب الشيوعي وذلك لأسباب خاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية ولسياستها الفرنسية تحديدا.

لكن وفي مقابل ذلك بدا الدعم العربي للقضية التونسية ولقضايا التحرر في المغرب بل وفي كامل العالم العربي مؤكدا بعد أن طالت الحرب العالمية الثانية بآثارها العميقة كامل المنطقة العربية.

وبالفعل، فقد عقب هذه الحرب - وكإحدى إستتباعاتها - إستقلال دول عربية جديدة، وشهد الشرق العربي حركية سياسية كبيرة في إطار تشابك معقّد للمصالح بين قوى المنطقة الإقليمية والدولية من أجل إعادة رسم الخارطة السياسية للمنطقة مع تراجع الدور الفرنسي والبريطاني فيها لا سيّما وقد حرصت بريطانيا التي كانت تمثّل القوة الإستعمارية الأولى في هذا الجزء من العالم العربي على تكييف حضورها الإستعماري مع مستجدّات ما بعد الحرب، وقد تزامنت هذه الحركية مع إحتداد الجدل حول طبيعة مشروع الإستقلال الذي يراد بناؤه بعد تصفية الإستعمار ذلك أنّ البحث في وضع حدود

****

القضية التونسية ومشاكل المنطقة عموما، قد إرتبطت غالبا بإشارة مماثلة إلى دور مساعد أو مكمّل أو متزامن للولايات المتحدة تجسيما للثقة شبه الكاملة التي كان يضعها في هذه الدولة على رأس " العالم الحرّ ".

1) حول تطوّر المسألة التونسية وصولا إلى عرضها على الأمم المتحدة انظر :

- DE MONTETY, (HENRI), " LES DONNEES DU PROBLEME TUNISIEN ", CITE EN ANNEXE -IN : SAYAH, (MOHAMED) : " LE NEO-DESTOUR FACE A LA TROISIEME EPREUVE (1952 1956) : L'ECHEC DE LA REPRESSION ", HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONAL TUNISIEN, DOCUMENTS XIII, TUNIS, DAR EL AMAL, 1979, P 313 -345.

وحول علاقة بلدان المغرب عموما بالمنظمة الأممية انظر :

- " MAGHREB ET NATION UNIS " IN MAGHREB, N° 15, MAI -JUIN, 1966, P 3-10.

هذه الخارطة قد فجّر مجـدّدا الخـلاف بين دعـاة بنـاء الدولة القطرية فـي إطـار الحـدود الموروثة عن الإستعمار ودعاة بناء الدولة العربية الموحّدة على أساس قومـــي : فـي هـذا الظـرف ، ولـدت جامعـة الـدول العربيـــة فـي مـارس 1945 كإحدى إستتباعات تطـوّرات الأوضـاع السياسية فـي المنطقة وتداعياتها ، وقد جـاءت لتعكس ظـاهرتين فـي المنطقـة العربية : ظاهرة القومية العربية وأهدافها في الوحدة العربية بما يتضمّنه ذلك من إعادة النظر في الحدود السياسية القائمـة وبلـورة مفهـوم دولـة الوحـدة وأسسها وأهدافها ، ومن جهة ثانية ظاهرة وجود دول مستقلة أو تسعى للحصول على إستقلالها وتثبيت سيادتها ، وقد مثّلت هذه الجامعة منذ نشأتها رمزا للنظام العربي الناشئ من الناحية التنظيمية ذلك أنّها مثّلت التنظيم الإقليمي لدول أعضاء النظام ، وعكست سياسات هذه الـدول وتطلّعاتها ومصالحها ، وإن كان النظام العربي ذاته حقيقة أعمّ وأشمل من الجامعة العربية .

وليس المجـال فـي هـذا البحـث أن نتنـاول تـاريخ جامعة الـدول العربية (1) ، أو أن ندرس نشأة النظـام العربـي وتطـوّره (2) ، وإنمـا التـأكيد علـى إتساع هـامش المنـاورة أمـام الحركة الوطنية التونسية والحركات التحريرية العربية عموما مع نشأة هذا النظام بحكم ما وفره من إمكانات جديدة على درب تدويل القضايا التحريرية وكسب الدعم الخارجي لها

****

1) الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كثيرة ، نشير على سبيل الذكر منها المقالات العديدة التي تضمنتها عدة أعداد من مجلة " شؤون عربية " الصادرة عن وحدة المجلاّت في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أنظر مثلا الأعداد 10 في ديسمبر 1981 و13 في مارس 1982 ، و14 في أفريل 1982 ، و28 في جويلية 1983 ، و 43 في سبتمبر1985 ، و69 في مارس 1992 ، و 82 في جويلية 1995 .

2) راجع بهذا الصدد :

– مطر (جميل) وهلال ، (علي الديـن) : " النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية " ، بيروت (لبنان) مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1979 .

وما إستتبعه ذلك من تفاعل هذه الحركات بمكوّناتها ومرجعياتها السياسية مع التيارات السياسية والإيديولوجية التي كانت توجد على إمتداد الساحة السياسية العربية لا سيّما وأنّ نشأة جامعة الدول العربية زامنت ظرفا كانت فيه الساحة العربية مشحونة بالإصرار على إستخلاص حقوقها في التحرّر والإستقلال إذ كانت عدّة أجزاء من العالم العربي تخوض نضالاتها من أجل الحصول على إستقلالها الحقيقي فيما كانت أجزاء أخرى مهدّدة بإستعمار إستيطاني شرس يهدّد وجودها وهويتها العربية والإسلامية على غرار ماهو الأمر في الجزائر وفلسطين أو تواجه الإستعمار الأجنبي أيّا كان شكله على غرار ما هو الأمر في المغرب الأقصى وتونس وسوريا ولبنان ... ضدّ الإستعمار الفرنسي، وفي إمارات الخليج وعمان وعدن ... ضدّ الإستعمار البريطاني ... (1).

وقد تعدّدت الأطروحات المفسّرة لظهور الجامعة العربية في هذا الظرف المشحون والمتفجّر بيد أنّ ما يهمّنا هنا هو التأكيد على الآمال الكبيرة التي ولّدتها لدى الشعوب والقيادات السياسية العربية لتحقيق أمانيها في الإستقلال وبالنسبة لبعضها على الأقل في الوحدة العربية أيضا فكيف تفاعلت الحركة الوطنية التونسية مع هذه التحوّلات التي كانت تشهدها الساحة السياسية العربية ؟

لقد جعل تشكّل النظام العربي وقيام رمزه التنظيمي ممثل في جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 من الخيار العربي إحدى الخيارات الأساسية للحركة الوطنية التونسية في مسعاها لتدويل القضية التونسية وتدعيم حضورها على الساحة الدولية الأمر الذي برز عبر قرار الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد خلال الشهر نفسه الذي شهد ميلاد الجامعة بتفويض بورقيبة نفسه للتعريف بالقضية التونسية لا في واشنطن أو

****

1) رضوان، (ظاهر) : " الوحدة العربية والجامعة العربية بين الأمل والواقعية " في شؤون عربية، عدد 13، مارس 1982، ص 21.

موسكو أو حتى نيويورك بل في القاهرة قلب النظام العربي الناشئ ومقر جامعة الدول العربية ، ولا شكّ أنّ القيادة الوطنية التونسية ممثلة خاصة في الحزب الدستوري الجديد قد حرصت على إستغلال جميع الإمكانات التي أتاحها تشكّل النظام الإقليمي العربي وإن كان ما يزال بعد في طوره البرعمي ، وعلى إستغلال الأداة التنظيمية لهذا النظام ممثلة في جامعة الدول العربية ، في مواجهته المصيرية مع الإستعمار.

لقد وجد الوطنيون التونسيون في قيام هذا النظام العربي بديلا حقيقيا لمشروع " الإتحاد الفرنسي " الذي ركّزته فرنسا سنة 1946 في إطار إعادة تنظيم العلاقات بين " الوطن الأم " ومستعمراته ، وذلك بصرف النظر عمّا إذا كانت المراهنة على هذا النظام العربي تكتيكية أو إستراتجية ، وقد وجدوا في الجامعة العربية وحتى لدى بعض الحكومات العربية سندا مؤكدا في إطار الإهتمام العربي الواسع - دولا وجامعة - بقضية تحرير المغرب العربي باعتباره جزءا من البلاد العربية التي مازالت تخضع للإحتلال الأجنبي ، وكان ميثاق جامعة الدول العربية قد أشار في مادته الرابعة إلى وضع البلدان العربية غير الأعضاء (وتونس من بينها) وإمكانية مشاركة ممثلين عنها في نشاطها ، كما أكّد الميثاق الخاص بالتعاون مع البلدان العربية التي لا تشترك في مجلس الجامعة على ضرورة أن تذهب البلدان الأعضاء إلى أبعد مدى ممكن في التعرّف على حاجة هذه البلدان وتفهّم أمانيها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيوّه الوسائل السياسية من أسباب (1).

وقد بدأ مجلس جامعة الدول العربية إهتمامه بقضايا المغرب العربي منذ السنة الأولى لتأسيس الجامعة فقد قرّر في جلسته يوم 14 ديسمبر 1945 " بعد الإستماع إلى

****

1) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " في " بناء المغرب العربي " ، مؤلف جماعي ، تونس ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، سلسلة الدراسات الإجتماعية -9- ، 1983 ، ص 25 .

البيانات التي أدلى بها الأمين العام أن يعهد إلى الأمانة العامة بإتخاذ التدابير اللازمة للقيام بمساع سياسية لأجل تخفيف العسف والإضطهاد والويلات التي تنزل بإخواننا العرب في شمال إفريقيا وأن يكون من ضمن هذه المساعي زيارة الأمين العام لفرنسا " (1).

وتوالت قرارات المجلس الخاصة بالمغرب العربي بعد ذلك فقد أصدر سنة 1946 توصية لحكومات الدول العربية بالعمل " لحرية البلاد العربية التي لا تزال خارج الجامعة كي تتمكن من تحقيق إستقلالها وإلتحاقها بالقطر العربي التي هي جزء منه " (2).

وأكّد في إجتماعه يوم 1946/04/13 " عطفه على إخواننا العرب في المغرب وتأييده لما يطلبونه من حق في الحرية والإستقلال ويكلّف الأمانة العامة أن تبذل مساعيها بالوسائل الممكنة للإفراج عن المعتقلين منهم " (3).

وقد تركّزت الإهتمامات المغاربية للجامعة خلال هذه الفترة على القضيّتين المرّاكشية والليبية ، ويفسّر التركيز على القضية الليبية بالمؤامرات الإستعمارية الخطيرة التي إستهدفت هذا القطر العربي ومقدّراته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهي مؤامرات كادت تؤدي إلى عودة الإستعمار إلى ليبيا بعد تخلّي إيطاليا عن جميع حقوقها في ليبيا وبقية مستعمراتها بموجب معاهدة الصلح التي وقّعتها في 15 سبتمبر 1947.

وقد قامت جامعة الدول العربية بدور أساسي في الدفاع عن عروبة البلاد الليبية وحمايتها من الأطماع التي إستهدفتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وساهمت بقسط

****

1) انظر القرار 17 مكرّر ، دورة عادية 2 ، جلسة 12 بتاريخ 1945/12/14 في :
- " قرارات مجلس جامعة الدول العربية " ، تونس ، إدارة الشؤون الفنية والنشر بجامعة الدول العربية ، 1988 ، الجزء الأول ، ص 54 .

2) انظر القرار 63 ، دور غير عادية 4 ، جلسة 5 بتاريخ 1946/06/11 في المصدر السابق ، ص 104 .

3) انظر القرار 57 ، الدورة العادية 3 ، الجلسة 11 بتاريخ 1946/04/13 في المصدر السابق ، ص 132 .

وافر وفعّال ليس فقط في دعم حق القطر الليبي في المطالبة بإستقلاله ، بل وخاصة في المحافظة على وحدته الترابية أمام مشاريع التقسيم التي هدّدته على غرار مشـــروع بيقــــن –سفورزا في ماي 1949 (1) .

وأما الإهتمام بالقضية المرّاكشية فيفسّر بهامش المناورة الذي كانت توفره السياسة العربية لإسبانيا خلال هذه الفترة بما مكّن الجامعة في هذا الإطار من إعتماد مندوبين مرّاكشيين في لجانها بموجب قرارها الصادر يوم 1946/04/02 (2) .

لقد قوّى ذلك دون شكّ الأمل التونسي والمغاربي عامة في إمكانية المراهنة على دور عربي فاعل في المنطقة المغاربية خلال هذه المرحلة الحرجة من التاريخ التحريري المغاربي في ضلّ المجهود الذي تبذله الدول العربية المستقلة لبناء نظام عربي فاعــل في هذا الوضع الجغرا–سياسي الجديد الذي أفرزته الحرب خاصة وقد أصبح العالم العربي – كما أكّد ذلك بورقيبة نفسه – يمثّل من الناحية الإستراتجية كلاً لا يتجزّأ في مواجهة تداخل جديد لأوراق اللعبة السياسية بين الدول الكبرى (3) .

وقد أثبت النظام العربي قدرته على الإضطلاع بهذا الدور رغم هشاشة بنائه ولا سيّما في هذه الفترة التي توافق طوره البرعمي فقد ندّدت جامعة الدول العربية بسياسة فرنسا الرامية إلى إدماج المغاربة في الإتحاد الفرنسي بإعتباره تهديدا مباشرا " للأمة العربية " وهويتها الحضارية ، واكّدت مساندتها لحقّ المغاربة في الإستقلال الأمر الذي وسّع دون

****

1) انظر قرارات مجلس جامعة الدول العربية بهذا الشأن في : المصدر السابق ، ص ص 69 – 103–104–133–179–196–201–221–297–309–566 .

2) انظر القرار رقم 32 ، دورة عادية 3 ، جلسة 6 بتاريخ 1946/04/02 ، المصدر السابق ، ص 132 .

– راجع أيضا القرار رقم 138 ، دورة عادية 5 ، جلسة 16 بتاريخ 1946/12/12 في المصدر نفسه ، ص 132 .

3) راجع رسالة بورقيبة إلى فرحات عباس بتاريخ 29 جويلية 1946 في :

– بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 236 – 237 .

شكّ هامش المناورة أمام الحركات التحريرية المغاربية عبر إستثمارها في ذلك لجملة القـرارات التي أصدرها مجلس الجامعة تباعا لفائـدة قضية المغرب العربي (1)، وكذلـك مواقف التأييد التي تضمنتها تصريحات القادة العـرب لفـائدة القضايـا المغاربيـة، وفـي مقدّمتهم عبد الرحمان عزّام أمين عام الجامعة.

وقد نجحت الجامعة في فرض نفسها " كقوّة لا تنكر أحبّ من أحبّ وكره من كره لها وزنها في توازن البحر المتوسط " (2).

وبلغ تأثيرها من القـوة ما أثـار "مخـاوف فرنسا التي باتت تعتقد أنها آلت بيد إنقلترا " (3).

وقد كان بورقيبة على حق عندما أكّد أنّ تونس " باتت تحضى بدعم جامعة الدول العربية " والدعم العربي عموما مستشهدا في ذلك بتصريح لأمين عام الجامعة جاء فيه أنّ الجامعة تؤكد على ضرورة تشريك تونس ومرّاكش في اللجنتين الإقتصادية والثقافية للجامعة كمرحلة أولى لإستقلالهما (4).

وبالفعل، فقد كان فعل النظام العربي يتجـاوز دور الجامعـة إلى دور الـدول العربية المستقلة والساحة السياسية العربيـة عموما بحيث " لن يتـاح لفرنسا أن تعلّـل نفسها بأمـل إقحـام عرب المغرب (5)، في صلب " أم الوطـن " مهما طـال الزمن وما

****

1) انظر نصوص هذه القرارات في : " قرارات مجلس جامعة الدول العربية "، مصدر سابق، ص 5 – 12.

2) من تصريح لبورقيبة يوم 9 أوت 1947 في : بورقيبة، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا "، مصدر سابق، ص 256.

3) المصدر السابق.

4) من مذكرة بعث بها بورقيبة إلى السفير الفرنسي بتونس يوم 24 نوفمبر 1946، في : بورقيبة، (الحبيب) :" بين تونس وفرنسا "، مصدر سابق، ص 256.

5) " عرب المغرب " وردت هكذا في النص.

قصـــرت عنه يدها عندما كانت حـــرّة في تصرّفاتها وعندما كان العالم العربـــي خليـطا من شعوب مشتتة عديمة الإدراك لا تربط بينها رابطة فهي لن تتمكّن منه اليوم وقـد شـعر العـالم العربي بوحدته ، وقد وقفت بأبوابها دول عربية بلغت الإستقلال الكامل أو بعض الإستقلال مطالبة إيّاها بالحساب في لهجة تزداد شدّة يوما فيوم ... " (1) .

وكانت الحركـة الوطنيـة التونسية – علـى غـرار بقيـة الحركـات الوطنيـة المغاربيـة قـد وجـدت دعمـا مؤكـدا لـدى الـدول العربيـة المستقلة ولا سيّما مصر وسـوريا والعـراق فقـد إحتضنت مصر الوطنيين التونسـيين والمغاربـة رغـم مـا فـي ذلـك مـن دواعـي الخـلاف مـع فرنسا ، وفتحـت أمامهم سبـل النشـاط السياسـي عامـة طالمـا لـم يتعـارض ذلـك مـع مصـالح الدولة المصرية (2) .

وفتحت سوريا أبوابها أمام الآلاف من المناضلين والطلبة المَغاربة رغم حداثة عهدها بالإستقلال (3) ، واحتضنت نشـاط مكتـب المغرب العربي لدمشـق منـذ تأسيسـه فـي صيـف 1946على يد يوسف الرويسي (4) .

وكان هذا المكتب قد تحول إلى مركز سياسي فاعـل ومؤثّـر شامـلا كامـل منطقـة

****

1) من رسالة بورقيبة إلى فرحات عباس يوم 29 جويلية 1946 ، في المصدر السابق ، ص 237 .

2) بورقيبة ، (الحبيب) : " حياتي ، أرائي ، جهادي " تونس ، وزارة الإعلام ، طبعة ثالثة ، 1984 ، ص 29 .

3) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " ، مصدر سابق ، ص 24 .

4) الرويسي ، (يوسف) : " نشاط مكتب المغرب العربي في دمشق : من بيروت إلى دمشق " ، عدد 10 – 11 ، تونس ، جانفي 1978 ، ص 109 .

– نشير إلى أنّ الرويسي كان تولى منذ أوائل 1944 إدارة مكتب المغرب العربي ببرلين قبل أن تقع برلين بيد الحلفاء ، ويودع السجن العسكري البريطاني بتهمة التعاون مع النازية ...

الهلال الخصيب بما في ذلك العراق والكويت (1) .

وقد أصبح هذا المكتب بفعل حركيته وحضوّه بمساندة الدولة السورية بمثابة السفارة الممثلة لأقطار المغرب العربي في هذه المنطقة خلال فترة ما قبل الإستقلال (2) .

وقد كانت سوريا أوّل دولة عربية تطالب بعرض مسألة المغرب العربي على مجلس جامعة الدول العربية مترجمة بذلك تحسسها لقضايا التحرير في المنطقة المغاربية نتيجة المجهود التحسيسي والدعائي الذي كان يبذله الوطنيون المغاربة وخاصة التونسيون منهم عبر نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق والجولات الدعائية للقادة الوطنيين بهذا القطر العربي ، ولا شكّ أنّ الوطنيين المغاربة قد وجدوا في سوريا بالذات مناخا ملاءما للدعاية لقضاياهم الوطنية ذلك أنّ سوريا (إلى جانب لبنان) كانت تنفرد من بين بلدان

****

1) كان العراق قد حصل على إستقلاله الأسمي بموجب معاهدة جوان 1930 ولكن بريطانيا إحتفظت بكلّ مصالحها فيه فقد تركت على رأس الإقتصاد طبقة أرستقراطية وزعت عليها الآراضي الشاشعة أثناء الإنتداب ، وعلى رأس الحكم نخبة سياسية تدين لها بالولاء الكامل أمثال النوري السعيد علاوة على تنصيص المعاهدة نفسها على التحالف " السياسي والعسكري بين بريطانيا والعراق ... الأمر الذي يفسّر تواصل المواجهة بين القوى التحريرية العراقية من جهة والعر ش وبريطانيا من جهة أخرى حتى الإطاحة بالحكم الملكي في 14 جويلية 1958 الذي بات يعتمد تاريخا لإستقلال العراق أما الكويت فقد إستمر خضوعها للإحتلال البريطاني إلى تاريخ إستقلالها في 1961/06/19 في ظروف مشابهة لإستقلال العراق سنة 1930، ومع ذلك فقد أمكن وصول النشاط الوطني المغاربي إلى هذين القطرين العربيين لأسباب تتعلّق بسياسة بريطانيا الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية .

2) التميمي ، (عبد الجليل) : " المناضل يوسف الرويسي : رائد طلائعي للحركة الوطنية المغاربية 1907 3 نوفمبر 1980 " ، في المجلة التاريخية المغاربية ، عدد 67 – 68 ، زغوان ، أوت 1992 ، ص 313 – 320 .

-نشير إلى أنّ المجلة التاريخية المغاربية تولت نشر مذكّرات الرويسي عبر عدّة أعداد الأمر الذي يمثل مصدرا هاما لدراسة نشاط الحركة الوطنية التونسية عقب الحرب العالمية الثانية .

- انظر الأعداد : 21 – 22 – 28 – 29 – 35 – 36 – 41 –42– 67– 68 من المجلة .

الشرق العربي بمعرفتها المباشرة بالإستعمار الفرنسي الذي كان يجثم على الأقطار المغاربية إذ كانت قد جرّبت الخضوع لهذا الإستعمار بين 1920 و 1946 إضافة إلى كونها كانت تشهد صعود موجة القومية العربية بقيادة حزب البعث وإنتشارا واسعا للأطروحات التحريرية والقومية في ضلّ التطوّرات الهامة التي كانت تعرفها المنطقة مع إستمرار تركيز المشروع الصهيوني في فلسطين .

لكن إذا كانت مصر وسوريا قد شكّلتا أهم مراكز النشاط الوطني التونسي والمغاربي عموما على الساحة العربية فإن الدعم العربي للحركات الوطنية المغاربية كان يتجاوز هذين البلدين إلى بقية الدول العربية وإن بصورة متفاوتة على غرار العراق رغم وقوعه عموما خارج دائرة النشاط الوطني المغاربي وإنشغاله بترتيب الأوضاع المتأزمة للبيت العراقي ، وقد أكّد بورقيبة بهذا الصدد أنّ سفير العراق بمصر مكّن - بطلب منه - بعض رجال الحركة الوطنية التونسية الذين كانوا يعيشون بإسبانيا أمثال الحبيب ثامر وحسين التريكي ، من جوازات السفر التي خوّلت لهم الإلتحاق بمصر (1) .

وعموما ، كان الدعم العربي الذي لقيته الحركات الوطنية المغاربية هاما ، ولم يكن يقتصر على الأطر الحكومية بل يتجاوزها إلى الساحة السياسية العربية الواسعة فقد إهتمت صحف المشرق بتطوّر الأوضاع في المغرب العربي رغم دقّة الظرف الذي كانت تشهده الساحة المشرقية والأهمية البالغة التي كانت تكتسيها بعض القضايا لدى الرأي العام وصانع القرار السياسي في الشرق العربي وذلك على غرار القضية الفلسطينية وقضية وحدة بلاد النيل ، وقد ساهمت المقالات التي أصدرتها مساهمة فعّالة في تحسيس الرأي العام المشرقي بعروبة المغرب ومكانته داخل العالم العربي وعدالة مطالبه في الإستقلال وراء

****

1) بورقيبة ، (الحبيب) : " حياتي ، أرائي ، جهادي " ، مصدر سابق ، ص 197 .

قياداته الوطنية الأمر الذي كان ينسجم مع طبيعة هذه المرحلة السياسية العربية ولا سيّما في القاهرة التي كان يراد لها أن تكون القلب النابض للجسم العربي الوليد وكانت تعيش بذلك أخصب فتراتها التارخية حيوية ونشاطا (1) .

وإجتاحت الساحة السياسية العربية موجة من التظامن الشعبي مع قضايا المغرب على غرار ما كان من مواقف للأحزاب السياسية بمصر حيث عقد إجتماع في 1 جويلية 1945 ضمّ عدّة منظمات هي الشبّان المسلمون والإخوان المسلمون والإتحاد العربي وجبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية عبّرت خلاله هذه الأحزاب عن تظامنها مع قضايا المغرب العربي ومطالبه المشروعة في الإستقلال (2) .

وليس غرضنا هنا أن نستعرض هذا الدعم بالشرح المفصل فذلك ليس من مجال هذا البحث وإنّما أن نؤكد من خلال الإلحاح على أهميته على أنّه قد وفّر الإطار والمناخ الملائم لإحتضان تجربة مغربة النشاط التحريري التي خاضتها الحركة الوطنية التونسية إلى جانب بقية الحركات المغاربية بقدر ما ساهم بطبيعته وحدوده في بلورة مرجعيات السلوك الخارجي لهذه الحركة وأهدافه ، وتحديد مواقفها إزاء القضايا الكبرى في المنطقة والعالم بعد تدويل القضية التونسية وخروجها من إطارها الثنائي التونسي – الفرنسي .

وبالفعل ، لقد توفرت في القاهرة التي أصبحت ملجأ للعديد من الوطنيين المغاربة إمكانات اللقاء والإتصال بين هؤلاء بما ولّد إمكانية التنسيق بينهم لمغربة كفاحهم

****

1) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " ، مصدر سابق ، ص 26 .

2) عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " ، شهادة كفاءة في البحث ، إشراف علي المحجوبي ، شعبة التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس ، 1989 ، ص 87 .

التحريري ، ولا شكّ أنّ الإنتشار المتنامي للأفكار القومية والوحدوية خلال هذه الفترة قد ساعد على إنخراط القوى الوطنية المغاربية في عمل جبهوي جاء يعكس حاجتها لتنسيق نشاطها في مواجهة الإستعمار.

وقد مثّل إنعقاد مؤتمر المغرب العربي الذي إحتضنته العاصمة المصرية ومركز الثقل السياسي العربي في هذه الفترة بين 15 و22 فيفري 1947أهمّ محطات العمل المغاربي المشترك وأكثرها وقعا بعيد الحرب العالمية الثانية فلأول مرّة منذ نهاية هذه الحرب إنخرطت قوى التحرّر الوطني التونسية والجزائرية والمغربية في عمل تضامني مشترك أريد به أن يكون بادرة تأسيسية لمغربة مطلب إستقلال الأقطار المغاربية ووحدتها (1).

2) مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة بين 15و 17فيفري 1947ودوره في بلورة السياسة المغاربية للقيادة التونسية :

ليس غرضنا في هذا البحث أن نتناول وقائع هذا المؤتمر وتفاصيل إنعقاده وإنما أن نبرز أهميته في بلورة السياسة المغاربية للقيادة الوطنية التونسية وتحديدا الحزب الدستوري الجديد بوصفه مركز الثقل الرئيسي داخل الحركة الوطنية التونسية فما هو الدور الذي إضطلع به في إنعقاده ؟ وكيف تعاطى بعد ذلك مع قراراته ؟ وماهي أهمية المؤتمر كمحطة سياسية مرجعية بالنسبة للعمل المغاربي المشترك في بلورة سياسة الحزب المغاربية ؟

لقد إضطلع الحزب الدستوري الجديد بدور أساسي في الإعداد للمؤتمر وتنظيمه

****

1) SLIM , (TAIEB) : "LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE " IN ETUDES INTERNATIONALES , N° 31 , FEVRIER 1989 , P 91 .

فقد كانت مشاركته في أشغاله هامة من حيث عدد المشاركين وأهميتهم بين إطاراته بإعتبارهم من اعضائه القياديين على غرار الحبيب ثامر والهادي السعيدي والرشيد إدريس ، والطيّب سليم ويوسف الرويسي ... ، وإذا كان بورقيبة وهو قائد الجبهة الخارجية للحزب في هذه الفترة قد تغيّب عنه بسبب وجوده بالولايات المتحدة الأمريكية في رحلة دعائية منذ أواخر ديسمبر 1946 فقد حرص مع ذلك على تأكيد دعمه لهذه الخطوة بإعتبارها " أمرا مطلوبا (...) لمواجهة الإستعمار والوقوف وقفة حاسمة في هذا الظرف الدقيق من تاريخنا " (1) .

وفي إطار دور الحزب في تنظيم المؤتمر إحتضن مكتبه بشارع ضريح ضارب سعد بالقاهرة أشغال المؤتمر على مدى أسبوع كامل منذ الإنتهاء من حفل الإفتتاح الذي إلتأم يوم 15 فيفري 1947 بالمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين تحت الرئاسة الفخرية لعبد الرحمان عزّام الأمين العام لجامعة الدول العربية (2) .

وقد حضي المؤتمر علاوة على ذلك بتأييد أغلب القوى السياسية والإجتماعية التونسية على غرار الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد لنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي وحركة الزيتونيين بزعامة الفاضل بن عاشور (3) .

****

1) انظر رسالته إلى يوسف الرويسي في تأييد المؤتمر ، نشرها هذا الأخير مرفقة بمذكّراته في :

- الرويسي ، (يوسف) : " نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق - الحلقة الرابعة : دور مكتب المغرب العربي بدمشق في إنعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة " ، مصدر سابق ، ص 105 .

2) نشير إلى أنّ المؤتمر سجل خلال حفل الإفتتاح حضور عدّة شخصيات سياسية وفكرية من العالم العربي ولا سيّما من مصر إلى جانب عبد الرحمان عزّام .

3) المصدر السابق ، ص 111 .

ولكن هل كانت هذه المشاركة تعكس إرادة سياسية لتوحيد العمل الوطني المغاربي ؟

الواقع أنّ قيادة الحزب الدستوري الجديد كانت تلتقي مع بقية القيادات المغاربية المشاركة في المؤتمر على ضرورة تنسيق نشاطها من اجل تحقيق مطلب الإستقلال بإعتبار ذلك وسيلة جديدة لمحاصرة الحضور الإستعماري بمنطقة المغرب العربي ، ولكنّها مثلها أيضا لم تكن تنزّله ضمن أيّة إستراتجيا لتوحيد المنطقة عبر توحيد العمل الوطني المغاربي ، وقد عكست قرارات المؤتمر هذا التوجه فقد صادق المؤتمر بعد دراسته لمختلف المواضيع التي تهمّ واقع الإستعمار الفرنسي والإسباني للمنطقة بعد الحرب وسبل مواجهته ، وبعد إنتهاء أعمال لجانه الأربعة (1) ، على عدّة قرارات تعلّقت بستة مواضيع مستقلة وإن كان جوهرها واحدا إذ أكّد المؤتمر على :

- ضرورة الإتفاق بين الأحزاب الوطنية إمّا بإدماجها في حزب واحد أو بتكوين جبهة وطنية تنصهر فيها هذه الأحزاب .

- إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة .

ولتحقيق هذا الهدف أوصى المؤتمر بـ :

- الإتفاق على غاية واحدة هي الإستقلال والجلاء .

- تكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية لتوحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك .

****

1) لمزيد التفاصيل حول مواضيع المؤتمر انظر المصدر السابق ، ص 106 .

- وحول تركيز اللجان الأربعة التي شكّلت في صلبه انظر :

-إدريس ، (الرشيد) : " ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة " ، تونس ، 1981 ، ص ص 44 – 70 .

- العمل على توحيد المنظمات العمّالية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية في الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا.

- ضرورة وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في ايّ قطر منها.

ودعا المؤتمر علاوة على ذلك إلى " تكوين مكتب بين الأقطار الثلاثة ليتولى المهمة التي كانت تقوم بها المكاتب المغربية منفردة "(1).

إنّ القراءة العابرة لهذه القرارات تؤكد أنّ المؤتمرين ومن ضمنهم التونسيون لم يكونوا يريدون بمؤتمرهم أكثر من إقامة حلف دفاعي في مواجهة المدّ الإستعماري المتزايد الذي شهدته المنطقة بعد الحرب وذلك بهدف " التعريف بقضية تونس والجزائر ومرّاكش وما تقاسيه منذ عشرات السنين من فضائع إستعمارية منكرة وما تنشده من إستقلال وحياة " (2).

وبالفعل فقد عكست هذه القرارات التوجه القطري للقوى الوطنية التي شاركت في المؤتمر، وترجمت حدود التضامن المغاربي الذي كانت تسعى إلى تأمينه فقد غاب التنصيص على ضرورة توحيد القوى الوطنية المشاركة أو إنخراطها في عمل جبهوي ضدّ الإستعمار وإكتفى المؤتمرون بالدعوى إلى " إحكام الروابط بين الحركات الوطنية في الأقطار الثلاثة "، وتكوين لجنة دائمة من رجال الحركات الوطنية لتوحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك ". ألأنّ الضرورة السياسية كانت تقتضي بأن تعطى الأولوية لتحقيق " الإتفاق بين الأحزاب الوطنية داخل كلّ قطر " بإدماجها " أو " بتكوين جبهة

****

1) لمزيد التفاصيل انظر:

الرويسي، (يوسف): " نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق: دور مكتب المغرب العربي بدمشق في إنعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة "، مصدر سابق، ص 107 – 109.

2) المصدر السابق، ص 111.

وطنية " تنصهر فيها ؟ ربما ، ولكن ذلك لا ينفي غياب الإرادة السياسية لمغربة النشاط التحريري من خلال توحيد النشاط الوطني في مواجهة الإستعمار الأمر الذي يبرز من خلال إستثناء المنظمات السياسية في دعوة المؤتمرين إلى " العمل على توحيد المنظمات العمالية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية بين الأقطار الثلاثة وتوجيهها توجيها قوميا " ذلك أنّ حدود التضامن المغاربي الذي كانت هذه القوى تطالب به وتسعى إلى تحقيقه هو تأمين " وقوف الأقطار الثلاثة جبهة واحدة عند حدوث الأزمات في أيّ قطر منها " الأمر الذي كان يستجيب في جوهره إلى المنطق القطري الذي كان يغلب على توجهات القيادات المغاربية .

لقد عكس المؤتمر بوضوح حرص الأطراف المشاركة على تحقيق مطالبها القطرية ، ولم يعبّر عن إرادة تحقيق الوحدة النضالية بين القوى الوطنية المغاربية التي أوحى بها إنعقاد المؤتمر تحت شعار المغرب العربي ، ولم يكن إتفاق المؤتمرين على " غاية واحدة هي الإستقلال والجلاء " يخرج عن هذا التوجه القطري الأساسي الذي كان يقود القوى الوطنية المغاربية المشاركة في المؤتمر لتحقيق مطلب الإستقلال القطري كلّ في إطار قطرها .

ولا محالة ، عبّر المؤتمر عن رغبة واضحة في تحقيق حدّ أدنى من التضامن بين الحركات الوطنية المغاربية في إطار مواجهتها المصيرية مع الإستعمار من خلال الدعوة إلى " توحيد الخطط وتنسيق العمل لكفاح مشترك " ولكنّه لم ينزّلها ضمن إستراتجية مغربة المواجهة من أجل مغربة الإستقلال بما من شأنه أن يشكّل قاعدة صلبة لبناء الوحدة المغاربية التي كانت تراود بعض الرموز السياسية ولا سيّما في هذا الظرف الذي كان يشهد إنتشارا متزايدا للفكر القومي والوحدوي .

ومع ذلك فقد حقّق المؤتمر نجاحا كبيرا حتى أنّه بدا إنجازا تأسيسيا لوحدة المغرب العربي ، وهو نجاح يفسّر بعوامل عديدة أبرزها :

- التغطية الإعلامية الهامة التي حضي بها لدى الصحافة العربية عموما والمصرية خصوصا إذ تابعت وقائعه أوّلا بأول إعلاما وتحليلا .

- إنعقاده تحت الرئاسة الفخرية لعبد الرحمان عزّام الأمين العام لجامعة الدول العربية وبحضور عدّة شخصيات سياسية رسمية من العالم العربي الأمر الذي أضفى عليه طابعا شبه رسمي .

- أهمية مشاركة الأحزاب الوطنية المغاربية في المؤتمر إذ حضره عن تونس مكتبا الحزب الحر الدستوري الجديد في القاهرة ودمشق ، وعن الجزائر حزب الشعب الجزائري في القاهرة ، وعن المغرب الأقصى رابطة الدفاع عن مرّاكش والوفد المرّاكشي في لجان الجامعة الأربعة .

- أهمية القرارات التي تمخّض عنها خلال هذا الظرف الدقيق من نشأة النظام الإقليمي العربي ولا سيّما مع التفاعلات الخطيرة التي كانت تشهدها القضية الفلسطينية في المشرق العربي وقضية إستقلال البلاد الليبية في المغرب ، وكان المؤتمر قد أولى في هذا الإطار إهتمامه بالقضايا الساخنة التي كانت تشهدها الساحة العربية في هذا التاريخ مثل القضية الفلسطينية والقضية الليبية وقضية وحدة بلاد النيل ، وقد أبرق في هذا الصدد إلى مفتي فلسطين الأمين الحسيني ورئيس الحكومة المصرية فهمي النقراشي وأمين عام جامعة الدول العربية عبد الرحمان عزّام يؤكد تأييده للحقوق العربية ذات الصلة بهذه القضايا .

وقد تواصل صدى هذا النجاح لفترة طويلة بعد إنعقاده وخاصة مع نجاح المؤتمرين في تجسيم دعوته إلى أن " تكوّن رابطة الدفاع عن مرّاكش والوفد المرّاكشي في لجان الجامعة العربية ومكتب حزب الشعب الجزائري ومكتب الحزب الحرّ الدستوري التونسي مكتبا يسمّى مكتب المغرب العربي " وذلك لتحقيق التعاون بين الأقطار المغاربية " في ميدان الدعاية في الخارج " فقد تمّ في 22 فيفري 1947 تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة تجسيما لهذه الدعوة، وقد تكوّنت نواته من الحبيب ثامر والرشيد إدريس وحسين

التريكي والطيّب سليم والهادي السعيدي من تونس ، والشاذلي المكّي من الجزائر وأحمد المليح وعبد المجيد بن جلّون وعبد الكريم غلاّب من المغرب الأقصى (1) .

وبالفعل فقد نجح هذا المكتب في أن يكون هيكل دعاية وتنسيق فعّال بين الحركات الوطنية المغاربية مقدّما بذلك الدليل على نجاح المؤتمر بإعتباره إحدى النتائج التي ترّتبت عنه ، وقد تركّزت أهمّ أعماله على محورين :

- الدعاية السياسية المركّزة لصالح القضية المغاربية بواسطة توزيع المنشورات أو تنظيم المحاضرات والقيام بالتنقلات الدعائية .

- تنسيق العمل بين مختلف الحركات الوطنية المغاربية وخاصة منها الممثلة في صلب المكتب (2) .

ولم يلبث أن حقق شهرة واسعة وتقديرا كبيرا في الساحة السياسية العربية بعد نجاحه في ترتيب لجوء عبد الكريم الخطابي (3) إلى مصر في 31 ماي 1947 (4) .

فقد حقّق بذلك مطلبا عربيا رسميا معلنا إذ كان مجلس جامعة الدول العربية قد قرّر

****

1) SLIM , (TAIEB) , " LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE " , OP CIT , P 90 .

2) حول نشاط هذا المكتب انظر :

عبيد ،(خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " ، مرجع سابق .

3) انظر ترجمة حياة عبد الكريم الخطابي في ملحق تراجم الأعلام .

4) حول عملية لجوء الخطابي إلى مصر انظر مثلا الرسالة التي بعث بها عبد الخالق الطريس رئيس حزب الإصلاح الوطني المغربي وأحد المشاركين في هذه العملية إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لحزبه في وصف " تحرير الخطابي "، وهي مؤرخة في 4 جوان 1947 أي 4 أيام فقط من تاريخ لجوء الخطابي إلى مصر . وردت في :

- كاني ، (جاك) وبن عبود ، (امحمد) : " مؤتمر المغرب العربي سنة 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة : عملية إبن عبد الكريم " في المجلة التاريخية المغاربية .

- انظر أيضا : إدريس ، (الرشيد) : " ذكرى خلاص الأمير عبد الكريم : إستعراض تفاصيل لجوء الأمير إلى مصر " في الزهرة 15 جوان 1948 .

أن " يبذل المساعي لتحرير الأمير عبد الكريم الزعيم المغربي "(1).

وقد عرف المكتب بفضل وجود هذا القائد التاريخي زخما أكبر إذ ساهمت هذه الشخصية بحكم ما كانت تتمتّع به من سلطة معنوية وإشعاع كبير في تدعيم مسار العمل المشترك الذي أقرّته الأحزاب المشاركة في مؤتمر المغرب العربي وشرعت في تجسيمه من خلال نشاطها في صلب المكتب (2).

وكان من نتائج هذا الحدث أن بلغت الدعاية لقضية المغرب العربي خلال هذه الفترة حدّا قياسيا بعد أن إرتبط إسم المكتب بإسم هذا الرمز العالمي للنضال التحريري ضدّ الإستعمار منذ إنتفاضته الريفية الرائدة بين 1921 و 1926 (3).

وهو ما مكّن المكتب من أن ينجز في ظرف قياسي إحدى أهمّ الغايات التي أسّس لأجلها وهي الدعاية لقضايا التحرّر في المغرب العربي، ولكن ماهي القيمة المرجعية لمؤتمر المغرب العربي ولنشاط المكتب ذاته في سياسة الحزب الدستوري الجديد المغاربية ؟

لقد كان الحزب يؤمن دون شكّ بضرورة تحقيق حدّ أدنى من التضامن المغاربي خاصة في مواجهة السياسة الإستعمارية في الإقليم المغاربي لا سيّما وقد كان المستعمر واحدا بالأساس، وكان الحزب قد بادر في هذا الإطـــار بتأسيس مكتــب المغرب العربي

****

1) انظر القرار 92، الدورة العادية 5، جلسة 4 بتاريخ 1946/11/23، في:

- " قرارات مجلس جامعة الدول العربية "، مصدر سابق، ص 124.

2) SLIM, (TAIEB) : " LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE ", OP CIT, P 92.

3) حول إنتفاضة الخطابي وأثارها انظر:

- بيرك، (جاك) وجوليان، (شارل أندريه) والعلوي، (مهدي) والعروي، (عبدالله) وآخرون: " الخطابي وجمهورية الريف "، بيروت / لبنان، دار إبن رشد للطباعة والنشر، 1980.

ببرلين في جويلية 1943 في صلب المعهد الإسلامي ببرلين بمساعدة مدير المكتب مفتي فلسطين الأمين الحسيني (1) ، ثم مكتب المغرب العربي بدمشق في صيف 1946 (2) .

وقد تنزّلت مشاركته في مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة في إطار هذا الحرص على تحقيق هذا التضامن ، ولا شكّ في أنّه وجد في إنعقاد المؤتمر وفي نصوص قراراته تلبية لهذه الحاجة إلى تضامن القوى الوطنية المغاربية في مواجهة الإستعمار ، وقد إنخرط بنفس الإيمان في نشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة فقد أصبح مكتبه بالعاصمة المصرية مقرّا لمكتب المغرب العربي وبرز التونسيون في صلبه بنشاطهم المكثّف حتى أنّ المكتب كان يقوم على عاتقهم أوّلا (3) .

وعلى هذا الأساس ، حضي المكتب بدعم الجبهة الداخلية للحزب وخاصة بعد نجاح المكتب منذ لجوء الخطابي إلى مصر في أن يتحول إلى آلة دعائية قوية لقضايا التحرّر في المغرب العربي ،بيد أنّ ذلك لم يكن يعني إنخراط الحزب في مسار مشترك مع بقية القوى الوطنية المغاربية لمغربة المواجهة مع الإستعمار ولم يكن ذلك أمرا مطروحا أصلا إذ لم يكن عقد المؤتمر ثمّ تأسيس مكتب المغرب العربي يعبّر عن أكثر من " رغبة أبناء المغرب في التعاون على تحرير أوطانهم الثلاثة التي توحّد بينها اللغة والدين والجنس والتاريخ والجغرافيا ووحدة المستعمر والأمال في التحرّر منه " (4) .

****

1) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " ، مصدر سابق ، ص 23 .

2) الرويسي ، (يوسف) : " نشاط مكتب المغرب العربي في دمشق : من بيروت إلى دمشق " ، في المجلة التاريخية المغربية ، عدد 10 – 11 ، تونس ، جافي 1978 ، ص 109 .

3) من شهادة لحسين التريكي ، أوردها :

– عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " ، مرجع سابق ، ص 117 .

4) الفاسي ، (علال) : " الحركات الإستقلالية في المغرب العربي " ، الرباط / المغرب الأقصى ، مطبعة الرسالة ، ص 248 .

ولا شكّ أنّ قيادة الحزب الدستوري الجديد قد إعتبرت أنّ المؤتمر قـد حقّق الغاية منه بتأكيده على ضرورة توفير التضامن بين القوى الوطنية المغاربية في معركتها التحريرية وأنّ المكتب نفسـه قد حقّق الغاية الأساسية لتأسيسه بنجاحه في تأمين الدعاية للقضايا المغاربية ومطالب القوى الوطنية المغاربية في الإستقلال وهو ما جسّمته النزعة التي سادت في صلبه ذلك أنه شهد منذ قيامه بروز نزعتين : نزعة ترى أن يعمل مكتب المغرب العربي على قاعدة الوحدة ولو أدّى ذلك إلى التضحية بمصلحة أحد الأقطار الثلاثة (الخيار المغاربي بمضمونه القومي والإتحادي) ، ونزعة ترى أن يكون للمغرب ثلاثة أقسام تتعاون وتتنافس وتتحد كلّما أمكنت الوحدة في العمل فلا يضيع حق قطر من الأقطار الثلاثة ولا تهضم حقوق حركته التحريرية (الخيار القطري) " (1) .

ولكن الخلاف لم يلبث أن حسم سريعا لصالح الخيار القطري فلم يكن يتحمّس للخيار المغاربي من بين قياديي هذا الحزب ونشيطيه العاملين في صلب المكتب سوى الحبيب ثامر وحسين التريكي وإبراهيم طوبال ، وكان الحزب الدستوري الجديد يلتقي في هذا التوجّه القطري مع بقية أعضاء المكتب فقد غلب هذا الخيار على أنشطته وإن حاولت بعض العناصر من الأقطار الثلاثة على غرار الحبيب ثامر وحسين التريكي من تونس وبن عبود من المغرب الأقصى أن تعطي التظامن المغاربي مضمونا أكثر إندماجية ، وقد تظافرت لذلك عوامل عديدة أبرزها :

– سيادة التوجه القطري على نشاط الجبهات الداخلية لهذه الأحزاب وعلى الساحة الداخلية عموما وهي ساحة الفصل الأساسية وذلك ليس فقط في تونس وإنما في الجزائر والمغرب الأقصى أيضا فبينما كان الشاذلي المكّي في مصر ينادي بضرورة تصفية

****

1) إدريس ، (الرشيد) : " ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة " ، مصدر سابق ، ص 18 (ما ورد بين قوسين من إظافتنا) .

الإستعمار الفرنسي في الجزائر كان فرحات عبّاس يشيد بمشروع الوحدة الفرنسية وينتقد جامعة الدول العربية ، وبينما كان حزب الإستقلال المغربي في مصر ينادي بالإستقلال ويؤكد أنّه لا بديل عنه كان حزب الإستقلال والشورى قد بدأ مفاوضاته مع الإقامة العامة الفرنسية قابلا بشرط التخلّي مؤقتا عن مطلب الإستقلال .

– وجود خلافات كثيرة بين أعضاء المكتب أحزابا وأفرادا سواءا بشأن أسلوب العمل المشترك أو بشأن الغاية منه حتى أدّى الأمر إلى تعطّل نشاطه رغم نجاحه بعيد تأسيسه في أن يقيم الدليل على إرادة عمل قوية في المجالين الدعائي والإعلامي على الساحتين العربية والدولية .

– تطوّر الأوضاع بأنساق مختلفة في أقطار المغرب العربي .

وقد ظلّ هذا التوجّه يقود نشاط الحزب الدستوري الجديد أثناء المؤتمر وبعده إذ ضلّت آمال قيادة الحزب بجبهتيه الداخلية والخارجية معلّقة على التوصّل إلى حلّ تفاوضي ثنائي مع فرنسا فعلى صعيد الجبهة الداخلية وبينما كان لاجوؤ القاهرة يختتمون مؤتمرهم المغاربي تحوّل المنجي سليم إلى باريس في " مأمورية هامة " لتدارس آفاق حلّ القضية التونسية مع أصحاب القرار الفرنسي " (1) .

وإستمرّ صالح بن يوسف (2) الأمين العام للحزب في التأكيد على أنّ رفض مشروع الوحدة الفرنسية " لم يكن يعني إعلان القطيعة مع فرنسا بل كنا نفكّر دائما في إقامة علائق بين بلادنا وفرنسا (...) وإقامة عهد تحالف مع فرنسا يضمن للجانبين مصالحهما المتبادلة وهذه طريقة صالحة لفرنسا ولتونس معا " (3) .

****

1) الزهرة 25 فيفري 1947 .

2) انظر ترجمة بن يوسف في ملحق تراجم الأعلام .

3) انظر الندو ة الصحفية لصالح بن يوسف ، في الزهرة 7 فيفري 1948 .

وعلى صعيد الجبهة الخارجية ضلّ بورقيبة يتكلّم في تنقلاته وجولاته الدعائية بإسم الحركة التونسية أساسا وإن حرص على تنزيلها في إطارها المغاربي غالبا والعربي احيانا مؤكدا بدوره أنّه يفضّل حلاّ تفاوضيا ثنائيا مع فرنسا يضمن للحركة الوطنية التونسية تحقيق مطلبها في الإستقلال (1) .

وقد كان خلال إقامته الطويلة بالولايات المتحدة الأمريكية منذ أواخر فيفري 1946 إلى فيفري 1947 أي خلال الفترة ذاتها التي شهدت عقد مؤتمر القاهرة ثمّ تأسيس مكتب المغرب العربي يتكلّم بإسم الحركة التونسية بالأساس ، وإذا كان قد ربطها غالبا بقضية المغرب العربي الكبير فذلك فحسب لأنّ المغرب الكبير يمثّل الإطار الإقليمي الذي يحتضن القضية التونسية ولم يكن هذا الربط يعبّر عن وجود أرضية سياسية مشتركة لنشاط الحركات الوطنية المغاربية لا من حيث التنسيق بين هياكلها ولا من حيث إلتقائها على برنامج سياسي يمثّل مرجعيتها السياسية والنضالية الأساسية .

من جهة اخرى ، إقتصر الأمر في مؤتمر القاهرة ثم في مكتب المغرب العربي بالقاهرة على التنسيق السياسي بين الأحزاب الوطنية المشاركة بحثا عن التأييد المتبادل فيما بينها وعن تحقيق دعاية أفضل لقضايا التحرّر في المغرب العربي ، ولم يدفع الوطنيون المغاربة في القاهرة النقاش السياسي والفكري حول مرجعيات النشاط الوطني وأساليبه وأهدافه الإستراتجية بما يمكن أن يكون قاعدة صلبة لبناء سياسة مغاربية مشتركة سواءا في هذه المرحلة من خلال مغربة المواجهة مع الإستعمار أو لا حقا من خلال إرساء دعائم مشروع الوحدة المغاربية بين الدول المغاربية المستقلة الأمر الذي تترجم من خلال قرارات المؤتمر نفسه .

****

1) راجع الحديث الذي أدلى به يوم 9 أوت 1947 بالقاهرة ، في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 253 .

وقد ظلّ الحزب الدستوري الجديد على غرار بقية الأحزاب المغاربية التي حضرت مؤتمر القاهرة ينظر إلى قضايا الإقليم المغاربي بمنظار قطري ، وقد ظلّ يساند بالطبع إستقلال بقية الأقطار المغاربية ولكنّه لم ينزّل هذا الإستقلال أبدا ضمن أفقه المغاربي بمضمونه الوحدوي ، وإنّما فحسب بإعتباره ضربة جديدة للحضور الإستعماري في الإقليم المغاربي ، في هذا الإطار ، تنزّلت دعوة بورقيبة إلى فرحات عبّاس " للتكتّل " مع مصالي الحاج ورفض مشروع الوحدة الفرنسية (1) .

وفي هذا الإطار أيضا تنزّل دعمه لإستقلال البلاد الليبية وإنشغاله بتطوّر الأوضاع بها خلال هذه المرحلة المصيرية من تاريخها (2) .

وكان مؤتمر القاهرة قد أولى إهتمامه لهذه القضية وأبرق في هذا الصدد إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية يؤكد فيها تأييده التام " لإستقلال طرابلس وبرقة وشكر الجامعة العربية على الجهود القيّمة التي تبذلها في سبيلها " (3) .

****

1) راجع رسالته إلى فرحات عباس بتاريخ 29 جويلية 1946 ، في:
بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 243 .

2) نسجّل أنه لم يحضر مؤتمر القاهرة أي حزب وطني ليبي رغم أنّ القاهرة كانت تمثل أهم مراكز النشاط الوطني الليبي في الخارج وتحتضن نشاطات " المؤتمر الوطني الليبي " الذي كان يضمّ مختلف الأحزاب الوطنية الليبية ، وقد ردّ بورقيبة هذا الغياب إلى إتجاه الليبيين " في قضيتهم إتجاها خاصا على ضوء الخلاف الدولي جعلهم يتمهّلون في موقفهم من فرنسا أثناء وقبل عقد مؤتمر المغرب العربي ولم يتوضح لهم أنّ فرنسا أكبر عدو للقضايا العربية إلاّ سنة 1948 – 1949 " (راجع تصريحه في الحرية بتاريخ 1949/07/03) .
وقد تعذّر إنضمامهم إلى مكتب المغرب العربي بعد ذلك لأنّ " المكتب كان قطع بعد شوطا لا بأس به في الدعاية لقضية البلدان الثلاثة " حسب حسين التريكي أحد أهمّ الأعضاء التونسيين بالمكتب ، (راجع شهادته في : عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " مرجع سابق ، ص 83 .)

3) نشير إلى أنّ جامعة الدول العربية قامت بدور أساسي في الدفاع عن عروبة البلاد الليبية وحمايتها من الأطماع التي إستهدفتها إثر الحرب العالمية الثانية ، وقد ساهمت بقسط كبير ليس فقط في دعم حقّ القطر

كما أولى مكتب المغرب العربي بعد ذلك إهتماما كبيرا لهذه القضية نظرا لإنعكاساتها المؤكدة على كامل المنطقة المغاربية فساند مبدأ إستقلالها ووحدة أراضيها بكلّ قوّة ، وقد أقام في هذا الإطار مساء 22 جوان 1949 حفل تكريم على شرف أعضاء الوفد الليبي إلى هيئة الأمم المتحدة إنتقد خلاله امحمد بن عبّود مدير المكتب " محاولات تقسيم ليبيا " كما إنتقد بورقيبة فرنسا " لأنها لا تريد قيام وحدة ليبيا لكي يبقى إستعمارها في الجزائر وتونس ومرّاكش " (1) .

وقد حرص الحزب الدستوري الجديد في هذا السياق على تأكيد تأييده لمطلب ليبيا في الإستقلال التام على أساس وحدة أراضيها كما برز ذلك بوضوح كبير في مواقف رموزه وقياداته فقد صرّح الحبيب ثامر في هذا الصدد أنّه يرى في " رجوع ليبيا إلى قبضة الإستعمار من جديد طعنة مسدّدة إلى صميم الشعب التونسي وأنّ هذا الشعب يقف إلى جانب الليبيين ضدّ التسلّط الأجنبي وضدّ كلّ محاولة ترمي لمنعهم من حقّهم في تقرير مصيرهم " ، وبعث بورقيبة من جهته في جوان 1949 رسالة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدّة حذّر فيها الجمعية من الموافقة على إتفاقية بيفن -سفورزا " لأنّ إرجاع الإستعمار الإيطالي إلى طرابلس من شأنه أن يضاعف الإضطرابات في جميع أقطار شمال إفريقيا : تونس والجزائر ومرّاكش المتضامنة مع الشعب الليبي الشقيق " (2) .

****

الليبي في المطالبة بإستقلاله بل وخاصة في المحافظة على وحدته الترابية أمام مشاريع التقسيم التي إستهدفته . انظر قرارات مجلس جامعة الدول العربية بهذا الشأن ، في " قرارات مجلس جامعة الدول العربية " مصدر سابق ، ص ص 69 – 103 – 104 – 133 – 179 – 196 – 201 – 221 – 297 – 309 – 566 .

1) عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " ، مرجع سابق ، ص 83 – 84 .

2) الحرية 19 جوان 1949 .

ولا شكّ أنّ عامل الجوار الجغرافي بما يعنيه ذلك من إنعكاسات تطوّر هذه القضية على الوضع في تونس قد لعب دورا حاسما في بروز هذا الموقف بهذه القوّة وهذا الوضوح فقد إنبنى هذا الموقف على وعي القيادة الوطنية التونسية بالأهمية الإستراتجية للمصير الليبي على المنطقة المغاربية عامة وعلى تونس خاصة لا سيّما وقد بدأت ترى على الميدان الإنعكاسات المباشرة لتطوّر الملف الليبي على الكيان التونسي مع إنطلاق مفاوضات " تعديل الحدود الطرابلسية – التونسية في أواسط سنة 1948 " (1).

بيد أنّ هذا الإهتمام سواءا كان تونسيا أو مغاربيا عموما كان يتنزّل ضمن إنحياز القيادات الوطنية المغاربية المبدئي لقضايا التحرّر في المغرب العربي بإعتباره خطوة على درب التحرّر الكامل للإقليم ، ولم يكن يندرج ضمن إستراتجية مغربة المواجهة مع الإستعمار ، وهو ما كانت تؤكده تصريحات قادة الحزب الدستوري ذاتها إذ وبصرف النظر عن القضية الليبية في حدّ ذاتها كان هؤلاء يرون في إستمرار إستعمار ليبيا وفي مشاريع تقسيمها إطالة لأمد الإستعمار بكامل الإقليم المغاربي ، وبالنتيجة ، ظلّت السياسة المغاربية للحزب الدستوري الجديد خلال هذه الفترة تقتصر على تأكيد حق مختلف أقطار الإقليم المغاربي في الإستقلال ودعم المطالب الإستقلالية للحركات الوطنية المغاربية ، وقد إقتصرت علاقاته ببقية القوى الوطنية المغاربية على البحث عن التأييد المتبادل في إطار مواجهة كلّ منها للإستعمار في أقطارها المختلفة وهو ما ترجم فشل مؤتمر القاهرة ثم نشاط الوطنيين المغاربة المشترك في صلب مكتب المغرب العربي بالقاهرة في أن يمثّل مرجعية لإستراتجية مغاربية موحّدة تجمع القوى التي شاركت في المؤتمر ثم في نشاط أداته التنسيقية والدعائية ممثلة في مكتب المغرب العربي ، بل وفشله حتى في أن يكوّن حلفا دفاعيا في مواجهة الإستعمار عبر " توحيد خططه وتنسيق العمل لكفاح مشترك " إذ

****

1) الزهرة 30 ماي 1948 .

عرفت الحركات الوطنية المغاربية تطوّرا متنافرا وبأنساق مختلفة سواءا في علاقاتها ببعضها أو بالدولة الإستعمارية ، ولم تتغيّر هذه السياسة في الجوهر حتى بعد إنخراط الحزب في مبادرة عبد الكريم الخطابي (1) ممثلة في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي التي مثّلت آخر محاولات بناء إستراتجية مغاربية موحدة تجمع الحركات الوطنية المغاربية.ولكن فيما تمثّلت هذه المحاولة ؟ وماهو الدور الذي إضطلع به الحزب الدستوري الجديد في صلبها ؟ وما هي إنعكاساتها على سياسة الحزب المغاربية والتحريرية عموما ؟

3) الحركة الوطنية التونسية ومبادرة عبد الكريم الخطابي :

لعب الخطابي دورا حاسما في قيام لجنة تحرير المغرب العربي التي أريد لها أن تكون بتركيبتها وبرنامجها تجاوزا لقرارات مؤتمر المغرب العربي ولنشاط مكتب المغرب العربي بالقاهرة ، وقد جمعت هذه اللجنة أغلب الأحزاب الوطنية المغاربية إذ ضمّت الحبيب بورقيبة والحبيب ثامر عن الحزب الدستوري الجديد ومحي الدين القليبي عن الحزب الدستوري القديم والشاذلي المكّي عن حزب الشعب الجزائري وعلال الفاسي وأحمد المليحي عن حزب الإستقلال المغربي ومحمد العراي العلامي والناصر الكتّاني عن حزب الإستقلال الوطني المغربي ومحمد اليمني الناصري عن حزب الوحـــدة المغربية (2) .

وقد تشكّلت قيادتها من عبد الكريم الخطابي رئيس مدى الحياة وأخيه محمد عبد الكريم كاهية رئيسا ومن الحبيب بورقيبة في خطّة كاتب عام ومحمد أحمد بن عبّود في خطّة أمين مال .

****

1) انظر ترجمة حياة الخطابي في ملحق تراجم الأعلام .

2) الزهرة 7 جانفي 1948 .

وقد مثّل عبد الكريم الخطابي الشخصية المحورية في هذه اللجنة بعد أن نجح في أن يوحّد حول شخصه أهمّ الأحزاب الفاعلة في المغرب العربي ممثلّة في كبار قاداتها " الأمر الذي جعل من 5 جانفي 1948 أحد أبرز أيام الحركة المغربية " (1) .

وبالفعل ، لم يكن قيام هذه اللجنة ممكنا بدون الخطابي إذ كان الشخصية الوحيدة المؤهلة لتجمع حولها قيادات الحركات الوطنية في الأقطار المغاربية الثلاثة بحكم ما كان يتمتع به الخطابي من رصيد وإشعاع شخصي كبيرين بعد أن كانت إنتفاضته الريفية المسلّحة ضدّ الإحتلال الإسباني والفرنسي بين 1919 و 1925 قد إرتفعت به إلى مرتبة البطل الأسطوري خاصة وقد غلبت الإنطباعية على قراءة تجربته النضالية (2) .

وقد كان الخطابي واعيا بأهمية شخصه كقيمة تاريخية ذات بعد أسطوري ، وحرص فعلا على إستغلال هذا الرصيد بتأسيس هذه اللجنة التي أراد لها أن تكون جبهة تنصهر في صلبها وتحت قيادته مختلف الأحزاب الوطنية المغاربية (3) .

وقد أراد الخطابي بتأسيسها أن يستعيد نشاطه السياسي بعد حوالي 20 سنة من الغياب عن المسرح السياسي متخذا هذه المرّة من الإطار المغاربي الواسع ساحة لنشاطه

****

1) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " ، مصدر سابق ، ص 27 .

2) العروي ، (عبدالله) : " عبد الكريم والحركة القومية المغربية حتى 1947 " ، في " الخطابي وجمهورية الريف " ، مرجع سابق ، ص 377 .

– وحول البعد الأسطوري لشخصية الخطابي أنظر :

– مرسى ، (مغالي) : " رهينة عبد الكريم " في المرجع نفسه ، ص 304 – 316 .

3) انظر تصريحه إلى جريدة " أخبار المساء " المصرية ، أورده :

– زنبير ، (محمد) : " دور عبد الكريم في حركة التحرّر الوطني في المغرب " في " الخطابي وجمهورية الريف " مرجع سابق ، ص 405 .

وحرص على أن يفرض نفسه منذ البداية قائدا عاما للحركة الوطنية المغاربية مستغلاً في ذلك رصيده الشخصي الكبير وحاجة القوى الوطنية المغاربية نفسها إلى الإستفادة من هذا الرصيد كما تجلّى ذلك من خلال قبولها الإنخراط في اللجنة والعمل تحت قيادة الخطابي بوصفه رئيسها مدى الحياة ، ولكن ماهي مكانة اللجنة في مسار مغربة المواجهة مع الإستعمار ؟ وما هي أهميتها المرجعية في التعامل مع هذا الخيار بالنسبة للقوى الوطنية المغاربية التي إنخرطت فيها وخاصة بالنسبة للحزب الدستوري الجديد ؟

لقد نجح الخطابي في جمع الأحزاب المغربية رغم إختلافاتها وتبايناتها على قاعدة المبادئ التي تضمّنها ميثاق اللجنة وفي مقدّمتها تأكيد الهوية الإسلامية للمغرب " فالمغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيصير في حياته المستقبلية وعروبته " فالمغرب جزء لا يتجزّأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم " وضرورة تحقيق " الإستقلال الشامل " و" رفض أيّ حلّ متواطئ مع المستعمر " " فلا غاية يسعى إليها قبل الإستقلال ولا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر ولا مفاوضة إلاّ بعد إعلان الإستقلال ، وقد سمح للأحزاب المنظمّة إلى اللجنة بالدخول في مخابرات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية على شرط أن تطلّع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أوّلا بأوّل " (1) .

وقد مثّل ذلك بعد مرجعية سياسية – فكرية لنشاط الأحزاب المنظّمة إلى اللجنة وأضفى عليها المشروعية العربية – الإسلامية التي شكّلت منذ إستقرار الإسلام ببلاد المغرب الحقل الإيديولوجي – الثقافي والمرجعية النظرية والمذهبية لمقوّمات تراث المغاربة ومصادر

****

1) انظر النص الكامل لميثاق اللجنة في ملحق الوثائق .

تفكيرهم (1)

بيد أنّ هذه المبادئ ترجمت قناعات الخطابي أكثر مما ترجمت قناعات الأحزاب التي وقّعت عليها ذلك أنّ هذه الأحزاب ضلّت تتعامل دائما مع هذا الحقل الإيديولوجي – الثقافي بحذر شديد وبإنتهازية تبرز غالبا من خلال تعاطيها الإنتقائي مع التراث العربي – الإسلامي بنصوصه ومؤسساته وأحداثه ومراكماته التاريخية عموما (2) .

وهو ما يفسّر غياب الإشارة إلى المرجعية العربية – الإسلامية للنشاط التحريري المغاربي في قرارات مؤتمر المغرب العربي .

أمّا مطلب الإستقلال ولئن مثّل المطلب المركزي المعلن لمختلف الأحزاب الأعضاء في اللجنة فإنّ هذه الأحزاب لم تكن تنتهج السبل نفسها لتحقيقه ، ولم تكن تنزّله ضمن إستراتجية موحّدة تجمع بينها ، ولم يكن الخطابي نفسه يثق في جدوى أساليبها ومراهناتها على غرار مراهنتها على الدعم الأممي " فما رأيناه مسبقا أمام الأمم المتحدة ومجلس الأمن حول مسائل مصر وفلسطين وأندونيسيا ... إلخ يوحي لي بالقليل من الثقة أو بالأحرى يجعلني حذرا كلّيا إزاء القيمة التي يمكن التعويل عليها من اللجوء إلى منظمات التحكيم الدولية ، إنّ مشاكلنا لا يمكن حلّها إلاّ بأيدينا نفسها بالسلم كان ذلك أم بالحرب " (3) .

****

1) لمزيد التدقيق في هذه النقطة انظر :

مالكي ، (امحمد) : " علاقة المغرب بالمشرق ، بحث في مشروعات الوحدة والتكامل " في شؤون عربية ، عدد 73 ، مارس 1993 ، ص 23 – 28 .

2) حول هذا التعامل الإنتقائي مع التراث الإسلامي في الخطاب البورقيبي راجع : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب مولدية " ،تونس ، وزارة الإعلام ، 1973 .

3) من تصريح أدلى به الخطابي سنة 1948 ، أورده :

– زنبير ، (محمد) : " دور عبد الكريم في حركة التحرّر الوطني في المغرب " ، مرجع سابق ، ص 406 – 407 .

على أنّ هذه الإختلافات لم تمنع إلتفاف أغلب الأحزاب المغاربية حول مبادرة الخطابي ، وقد لقيت هذه المبادرة صدى واسعا في مصر حيث تناولتها كبريات الصحف المصرية بالتغطية الإعلامية والتعليق السياسي منذ 6 جانفي 1948 (1) ، ومن باب أولى في الأقطار المغاربية ، وقد تابعت في هذا الإطار الصحف التونسية تأسيس هذه اللجنة بالإخبار والتحليل بما في ذلك متابعة صداها في الصحافة العربية ولا سيّما المصرية منها التي " خصّصت فصولا عديدة وطويلة الذيل إلى قضية المغرب العربي معلنة تضامنها مع الأمير عبد الكريم الذي سيتوّج عمله بالنصر المحقّق " (2) .

ولم يخرج الحزب الدستوري الجديد عن هذا الإجماع شبه الكامل الذي حضيت به المبادرة فقد إنخرط في اللجنة ووقّع ميثاقها ، بل وعيّن الحبيب بورقيبة " رجل المفاوضات والحلول الوسطى المعقولة ، خريج الجامعة الفرنسية ،صاحب الفكر العلماني" أمينا عاما للجنة .

وقد ساندت القيادة الداخلية للحزب قرار الإنخراط في اللجنة فقد أكّد صالح بن يوسف بعد أيام قليلة من إعلان تشكيل اللجنة " إنّ إخواننا المهاجرين من المغرب العربي بمصر يعملون يدا واحدة وبتناسق تام لنفس الغاية التي يسعى إليها فتشكيل لجنة تحرير شمال إفريقيا (هكذا) تحت رئاسة الأمير عبد الكريم هو شكل جديد لنفس الحركة المتواصلة التي يقوم بها لحدّ الآن مكتب المغرب العربي وجدير بكلّ فرد من أفراد الشمال الإفريقي أن يعلّق الآمال وأن يمنح ثقته التامة لهذه القيادة لتتمكّن من الإسترسال في جهودها للوصول إلى غاية الجميع وهي إستقلال الشمال الإفريقي " (3) .

****

1) انظر مثلا الأهرام والمصري 6 جانفي 1948 .

2) الزهرة 11 جانفي 1948 .

3) انظر الندوة الصحفية التي عقدها صالح بن يوسف ، في الزهرة 8 جانفي 1948 . (ما ورد بين قوسين في الإستشهاد من إضافتنا) .

وقد إنخرط الحزب في نشاطات اللجنة بعيد تأسيسها ، فقد كلّف بورقيبة بوصفه أمينها العام إثر الأحداث التي عرفتها المنطقة الخليفية الخاضعة لإسبانيا بالمغرب الأقصى في مارس 1948 (1) ، بالقيام بجولة عربية " وضع خطوطها سموّ الأمير محمد عبد الكريم بغية الإتصال بملوك العرب ورؤسائهم والإتفاق معهم على خطة عملية بعد أن إجتزنا مرحلة الدعاية والتعريف تخرج قضية المغرب العربي إلى المحيط الدولي الواسع وذلك عن طريق بسط قضية المغرب العربي لهيئة الأمم المتحدة في دورتها المقبلة على أساس إحترام ميثاق سان فرانسيسكو " وشرعة الأطلسي " (هكذا) " (2) .وعلى هذا الأساس حلّ بورقيبة ضيفا على عدّة دول عربية في المشرق حيث عرض قضايا المغرب العربي ومطالب أقطاره في الإستقلال فزار الأردن ولبنان (3) وسوريا والعراق (4) والسعودية (5) .

وقد تكلّلت هذه الجولة الطويلة بالنجاح من وجهة النظر الدبلوماسية إذ حصل بورقيبة على المعونة والتأييد الذين كان يطالب بهما بإسم اللجنة وبإسم الخطابي شخصيا وبلغ صوته الذي " يستنجد ملوك ورؤساء العرب ويطلب إثارة قضية المغرب العربي في هيئة الأمم المتحدة " بعد أن " أصبحت الأقطار المغربية الثلاثة تونس والجزائر ومرّاكش متحدّة بمطالبها لتحقيق الأهداف القومية وقد توحّدت أحزابها بالوطن وخارجه في لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة ضيف عاهل مصر سموّ الأمير عبد الكريم الذي

****

1) الزهرة 23 مارس 1948 .

2) الزهرة 3 افريل 1948 .

3) انظر تفاصيل هذه الزيارة في الزهرة أعداد 26 و 27 و 28 و 30 مارس و 3 أفريل 1948 .

4) انظر تفاصيل هذه الزيارة في مقالين بإمضاء الرشيد إدريس في الزهرة عددي 21 و 24 أفريل 1948

5) الزهرة 25 أفريل 1948 .

توفرت في شخصه المزايا المطلوبة لجمع الأحزاب المغربيـــة والتوحيد بينها بمطلبها القومـــي الواحد " (1).

ولكن هل كان تحرّك بورقيبة بمواقفه وتصريحاته يتفق مع مقاصد الخطابي ؟ لقد كان الخطابي يريد تعبئة جبهة " من 25 مليون كلّها مجمعة على كلمة واحدة وتسعى إلـى غاية هي الإستقلال التام لجميع أقطار المغرب ، وسنعمل على تحقيق هذه الغاية بكل الوسائل الممكنة في الداخل وفي الخارج كلّما إستطعنا لذلك سبيلا ولـن يجد المستعمر بعد اليوم منفذا لتثبيط عزائمنا وإيقاع الفتنة وإستغلال تعدّد الأحـزاب وتفـرّق الكلمـة لإستعبادنا وتثبيت أقدامه في بلادنا ، ونحـن فـي أقطارنـا الثلاثة نعدّ قضيتنا قضية واحـدة ونواجه الإستعمار متحدّين متسـاندين ولـن يرضينـا أيّ حـلّ لا يحقّـق إسـتقلالنا النـاجز وسيادتنا التامة " (2).

وكـان مشروعه يرمـي إلـى تحقيق الإستقلال على أسـاس وحـدة المنطقـة ووحـدة النضال ووحدة الأهداف إعتمادا على التضامن القائم بين القوى الوطنيـة المغاربية ، وقد صرّح في هذا الإطار " أدعو الشعب الفرنسي كي يتفادى حربا جديدة بمطالبتـه لحكومته بمنح إفريقيا الشمالية إستقلالها وإلاّ فسوف أخوض أبشع الحروب ضدّ فرنسا " (3).

وقد تنزّلت جولة بورقيبة بين عواصم المشرق العربـي في مارس 1948 فـي إطـار حرص الخطابـي على حشد التأييـــد العربـــي لقضايـــا التحرّر في المغرب العربـــي فهـل كان بورقيبة في هذه الجولة العربية ناطقا بإسم هذه الجبهة المغاربيـــة من أجل تحقيـق الإستقلال الناجز والسيادة التامة للمغرب العربي على أساس وحدة النضال ووحدة أهدافه؟

****

1) من تصريح لبورقيبة ببيروت خلال زيارته للبنان ، في الزهرة 9 أفريل 1948 .

2) راجع نص ميثاق اللجنة في ملحق الوثائق .

3) LE MONDE DU 20/07/1947 .

لقد كان بورقيبة مبعوث الخطابي إلى القادة العرب في المشرق ، ولم ينفكّ يؤكد هذا الأمر ولكن القراءة النقدية لتصريحاته ومواقفه خلال هذه الجولة نفسها تؤكد أنه لم يكن يطالب بغير دعم الدول التي زارها لمطالب الإستقلال في تونس والجزائر والمغرب الأقصى مستجيبا في ذلك إلى قناعاته ومطالبه القطرية بالأساس ، وإذا كان قد أشار من حين إلى آخر إلى توحّد الأحزاب المغاربيـة في لجنة تحريـر المغـرب العربي لتحقيق " مطلبها القومي الواحد " فإنه لم يؤكد وجود إستراتجية توحيد المواجهة على قاعدة وحدة النضال .

ولا محالة ظلّ بورقيبة يؤكد بإستمرار وجود هذا التضـامن بين القوى الوطنيـة المغاربية من أجل تحقيق مطالبها الإستقلالية ، بل وكان حريصا على تأكيد ضرورة إستمراره ، ولكنّه كان يحمل صورة مختلفة عن صورة الخطابي لطبيعة هذا التضـامن وحدوده وأهدافه .

وبالفعل ، فقد ظلّ بورقيبة طوال هذه الجولة العربية التي قام بها بتكليـف من الخطابي وفيا لإستراتجية حزبه ومعسكره الشخصي " فرسول الأحزاب الإفريقية الشمالية إلى القادة العرب لم يكن يطالب هؤلاء بغير بذل المساعي المحصورة في النطـاق الدبلوماسي وهذا ما يطلبه منهم خليفة السلطان في الريف المغربي في الرسالة التي حملها مندوبه إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (...) فقد آن الأوان لبذل هذا النوع من النشاط العملي بعدما بذل من النشاط الكلامي " (1).

****

1) من مقال لحبيب جاماتي صدر بجريدة الزمن ، أورده الرشيد إدريس بمقاله بجريـــدة الزهـرة يوم 21 افريل 1948 .

ولم تتغيّر رهاناته مع إنضمام حزبه إلى لجنة تحرير المغرب العربي ، وإضطلاعه شخصيا في صلبها بدور الكاتب العام فقد صرّح أثناء جولته العربية هذه لمراسل جريدة الأهرام المصرية " إنّ رجالات العرب إقتنعوا بأنّ الفرصة سنحت لإخراج قضية المغرب العربي من المحيط الفرنسي إلى المحيط الدولي وترجع الرغبة إلى سببين : أوّلهما يأس المغرب من الوصول إلى حلّ مرض بالإتفاق مع فرنسا التي لا تزال مصمّمة على إعتبار المغرب وشعوبه جزءا من ممتلكاتها والثاني إهتمام الدول الديمقراطية بالحالة في شمال إفريقيا وما لهذه المنطقة من أهمية إستراتجية مع إعتقادنا بأن الكتلة الغربية لن تضمن إخلاص شعوب المغرب للمعسكر الديمقراطي إلاّ إذا تحققت لهذا الشعب أمانيه القومية في الحرية والإستقلال " (1) .

لقد تنزّل إنخراط الحزب الدستوري الجديد في اللجنة ضمن حرصه على الإستفادة من هذا الإطار الجديد للتعريف بالقضية التونسية في الخارج تجاوبا مع الخطّة التي كان أقرّها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لدعم الجبهة الخارجية بإيفاد بورقيبة إلى الشرق حيث " كانت نتيجة أعماله ما يعلمه اليوم الخاص والعام في كافة أركان العالم حيث تكوّنت بفضل مساعيه واجهة ثانية شرقية عتيدة تؤيدها الدول العربية وتعمل بنشاط فيّاض لتحرير الشمال الإفريقي بأكمله: تلك هي صورة من صور أعمال حزبكم في الخارج" (2).

لقد أراد الحزب بالإنخراط في هذه اللجنة وتأييدها الحصول على ورقة ضغط جديدة لخدمة قضيته الإستقلالية القطرية في مواجهة فرنسا التي " ترمي إلى إدماج

****

1) ورد في مقال بإمضاء الرشيد إدريس في الزهرة 20 أفريل 1948 .

- انظر في هذا المعنى أيضا خطاب بورقيبة في الحفل الذي نظمته لجنة النشاط الإجتماعي في كلية الحقوق ببغداد ، في الزهرة 7 ماي 1948 .

2) من ندوة صحفية لصالح بن يوسف ، في الزهرة 30 مارس 1948 .

تونس والجزائر ومرّاكش في الوحدة الفرنسية وإنّ الإندماج يقاومه الشعب بكلّ ما أوتي من حزم وجهد لأنّ معناه القضاء عليه كشعب ذي كيان وسيادة قومية ولو إعترفت فرنسا لشعوب المغرب بالإستقلال لإستطعنا الوصول إلى حلّ قضيتنا مع الفرنسيين أنفسهم ولكن فرنسا لم تسلّم بعد بأنّ للمغرب حقّا طبيعيا مقدّسا هو الإحتفاظ بسيادته ... إنّ تونس والجزائر ومرّاكش متحدّة في مطالبها القومية وقد إتفقت كلمة أحزابها في لجنة تحرير المغرب العربي برئاسة البطل العظيم سموّ الأمير عبد الكريم " (1).

ولكن كلمة الأحزاب في لجنة تحرير المغرب العربي لم تتفق على غير تحقيق الإستقلال دون أن يعني ذلك تخلّيها عن إستراتجياتها الخاصة.

وقد عبّرت مشاركة الحزب في اللجنة عن شعور مؤكد بضرورة تأسيس التضامن المغاربي إستجابة لمقتضيات المواجهة مع الإستعمار، وربّما صادف ذلك لدى بعض قياداته على غرار الحبيب ثامر إيمانا جديا بجدوى اللجنة كأداة إدماجية للعمل الوطني المغاربي خاصة وأنّ التوجّه القطري ضلّ يتطوّر بصورة متزامنة مع تطوّر التوجّه المغاربي بل والعروبي والإسلامي في صلب الحركات الوطنية المغاربية (2).

ولكنّ اللجنة مثّلت في نظر الحزب - بالأساس وسيلة جديدة من وسائل تدويل القضية التونسية وكسب التأييد الخارجي لها ولم يكن يرى لها ولمؤسسها الذي كان يتمتع بشهرة وتقدير دوليين كبيرين دورا أكثر من هذا، ومن باب أحرى كان هذا الحزب يعارض دعوة الخطابي إلى المواجهة المسلّحة إذ كان الحزب الدستوري الجديد على

****

1) من حديث بورقيبة إلى مراسل الأهرام المصرية في تفسير البحث عن عرض قضية تونس والمغرب العربي على الأمم المتحدة، في الزهرة 6 افريل 1948.

2) انظر بخصوص هذه النقطة :

- BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHE ET REALITES " , TUNIS , ED ALIF , 1990 (TRADUIT DE L'ITALIEN PAR YVONNE FRACASSETTI BRONDINO) , P 77-78 .

غرار أكثر الأحزاب الإستقلالية الأخرى في المغرب العربي يفضّل العمل السياسي وكسب التأييد الخارجي ، ولم يكن يرى في المواجهة المسلحة إلاّ عملا تكميليا للعمل السياسي ومجرّد وسيلة لدعم موقفه التفاوضي في المواجهة مع الإستعمار بينما كان الخطابي يدعو إلى " الثورة العامة الشاملة ... وكان ذلك أمرا مستحيلا " (1) .

وفي هذا الإطار حرص هذا الحزب دائما على أن يتجنّب الدعوة في خطابه إلى إستخدام القوّة في النضال من أجل الإستقلال محمّلا فرنسا مسؤولية إنفجار العنف نتيجة سياساتها القمعية المتصلّبة : لقد كانت إستراتجية الضغط من أجل حمل الطرف المقابل على القبول بالحوار والحلّ التفاوضي لا إستراتجية المواجهة الشاملة التي كان يدعو إليها الخطابي على أساس وحدة المغاربة (2) .

ولم يكن هذا الحزب يهدف بتحرّكاته إلى أكثر من إرغام فرنسا على القبول بحلّ تفاوضي " فالتونسيون ما لم يدفع بهم إلى صفوف الأعداء لا يتحمّلون مسؤولية القطيعة مع فرنسا " (3) .

وقد تنزّلت في هذا الإطار مراهناته على الدعم الخارجي ولا سيّما دعم الأمم المتحدة " والدول الديمقراطية المحبّة للسلام " (4) ، مؤكدا دائما على حرصه على التوصّل إلى الحلّ التفاوضي مع فرنسا " فلو إعترفت فرنسا لشعوب المغرب بالإستقلال

****

1) إدريس ، (الرشيد) : " ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة " ، مصدر سابق ، ص 18 – 19 .

2) انظر في هذا الصدد بيان الخطابي رئيس اللجنة في التاكيد على ضرورة الإتحاد ، في الزهرة 21 جانفي 1948 .

3) بلور بورقيبة بوضوح كبير هذا الموقف في الحديث الذي أدلى به في القاهرة يوم 9 أوت 1947 ، انظر نص الحديث في :

– بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 251 – 258 .

4) من تصريح لبورقيبة أثناء زيارته للبنان ، في الزهرة 3 أفريل 1948 .

لإستطعنا الوصول إلى حلّ لقضيتنا مع الفرنسيين أنفسهم " (1).

لقد قام اللقاء بين الخطابي وقيادات الأحزاب المغاربية منذ المنطلق على سوء تفاهم أساسي : لقد كان الوطنيون المغاربة يريدون الإستفادة من الرصيد الكبير الذي كان يتمتع به الخطابي ، وقد حرصوا على هذا الأساس على تجنّب أيّ صدام مع هذا الرجل العائد من التاريخ بهيبته الأسطورية فقبلوا الإنخراط في مشروعه التحريري الطموح بإمضاء ميثاق اللجنة ولكنّهم كانوا قد قرّروا مواصلة إستراتجياتهم الخاصة ، أما الخطابي فقد بنى مشروعه منذ البداية على الصورة المغلوطة التي كان يحملها عن حقيقة التضامن المغاربي وهي الصورة التي رسمها الوطنيون المغاربة أنفسهم الذين نظموا عملية فراره إلى مصر وذلك في إطار حرصهم على إقناعه وتبديد إحترازاته بما يمكّنهم من تحقيق هذه الضربة السياسية ذلك أنّ الخطابي تردّد كثيرا قبل اللجوء إلى مصر " فالمشكلة الحقيقية (...) كانت بالنسبة لنا في إقناعه بالنزول من المركب (...) ولم يقتنع بضرورة المغادرة معنا إلاّ بعد نقاش طويل وكان في النهاية ما سمّي بفراره "(2).

وكانت بعد نظرة الطرفين إلى الوضع وسبل مواجهته مختلفة فقد كان الأمر يعود إلى مجابهة بين عصرين فعبد الكريم يمثّل عصر التحرّك المباشر وعصر الحرب ، أما الآخرون من القوميين ممن أسسوا أحزابا شرعية دستورية الذين وإن لم يستبعدوا التحرّك المباشر فقد كانت لهم إستراتجيتهم المختلفة ، " عند هذه النقطة بالتأكيد إنفجرت الصراعات ، لم يكن بإستطاعتنا التفاهم ، الإستراتجيات كانت مختلفة " (3).

****

1) راجع تصريحه أثناء زيارته اللبنانية في : الزهرة 6 افريل 1948.

2) انظر رواية بورقيبة لحادثة لجوء الخطابي إلى مصر ، أوردها جان روس في :

- " الخطابي وجمهورية الريف " ، مرجع سابق ، ص 407 – 408 .

3) من شهادة بورقيبة في وصف العلاقات بين الطرفين ، راجع المرجع السابق ، ص 407 – 408 .

وقد إنفجرت هذه الصراعات فعلا وبشكل سريع بما أدّى إلى شلّ عمل الجنة تدريجيا وإن لم تندثر كهيكل ، ولم يلبث الصراع أن حسم لصالح إستراتجية الأحزاب سواء في أساليب النضال أو أهدافه ، وفشل الخطابي في أن يكون قائدا عاما لحركة نضالية مغاربية موحّدة خاصة وقد كان يوجد إلى جانب إختلاف الإستراتجيات خلاف أساسي بين القيادات الحزبية من جهة والخطابي من جهة ثانية حول دور هذا الأخير في صلب اللجنة فبينما كان الخطابي يريد الإضطلاع بدور الزعيم القائد ، لم تكن الأحزاب التي جمعها حول شخصه تعترف له بغير دور صوري فخري " دور الشيخ الحكيم الذي يصغون إليه بإحترام وإجلال دون أن يكونوا ملزمين تجاهه بأيّ أمر " (1) .

وفي هذا الإطار ، عبّرت ردود فعل بورقيبة على مواقف الخطابي من عدّة مسائل سياسية بعد إستقلال تونس عن خلفية هذه النظرة رغم تأكيده بأنه ظلّ يكن إحتراما كبيرا للرجل وما يمثّله .

لقد حرصت الأحزاب التي جمعها الخطابي حوله على عدم الصدام معه رغبة في الإستفادة من الرصيد المعنوي الكبير الذي كان يتمتّع به ، وقد ظلّ الوطنيون المغاربة يؤكّدون بإستمرار إفتخارهم بدورهم في ترتيب لجوءه إلى مصر ووجوده بينهم ولكن كانت لكلّ منهم تحفظاته التي تمليها مصالحه كشخص أو كحزب أو كقطر في إطار تناقض فجّ بين الإستراتجيات من حيث أساليب العمل الوطني وأهدافه ، وإذا كانوا قد إستمرّوا في رفع شعار الوحدة المغاربية فإنّ ممارساتهم كانت تعكس بوضوح عدم وجود الإرادة السياسية لتجسيم هذا الشعار ففي الحقيقة لم تكن توجد وحدة عمل حقيقية بين حركات التحرّر المغاربية ولم تكن توجد الإرادة السياسية لتحقيقها وإنما فحسب مجرّد

****

1) زنبير ، (محمد) : " دور عبد الكريم في حركة التحرّر الوطني في المغرب " ، مرجع سابق ، ص 405 .

شعور بالتضامن فرضه تشابه الظروف الإستعمارية خلال هذه الفترة (1)، وبذلك لم تكن الوحدة التي قامت حول الخطابي حقيقية وإنّما مجرّد لقاء عابر ومؤقت (2)، إذ ظلّ قادة الأحزاب في صلب اللجنة حريصين على مجانبة الإلتزامات الحقيقية وظلّ كلّ منهم يرتبط بالأساس بمصالح حزبه وقضيته الخاصة " فالزعماء المغاربة لم يتعاونوا في نطاق لجنة التحرير كما إتفقوا عليه " بما جعل اللجنة تكتفي بدور " الوازع والمنشّط في حين كان من المنتظر أن تكون المنظمة محركا ومنفذا " (3).

ولئن بقي مكتبها بالقاهرة مقرّا للقاءات، ولئن إستمرّت الحركات الوطنية المغاربية في ترديد إسمها والتأكيد على أنه " لا حياد عن خطّتها برئاسة الخطابي " (4)، فإنّ المسار الذي سلكه الوطنيون المغاربة من خلال الإستمرار في البحث عن حلّ تفاوضي مع المستعمر على أساس تحقيق المطالب القطرية قد حكم على اللجنة بالفشل في تحقيق أهدافها (5).

****

1) انظر حديث الرشيد إدريس في :

- الطويلي ، (أحمد) ، " قضايا المغرب العربي : حوار مع الرشيد إدريس" في شؤون عربية ،عدد 30 ، أوت 1983 ص 99 .

2) كاني ، (جاك) وبن عبّود ، (امحمد) : " مؤتمر المغرب العربي سنة 1947 وبداية نشاط مكتب المغرب العربي في القاهرة ، " عملية إبن عبد الكريم " ، مصدر سابق ، ص 28 – 29 .

3) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " ، مصدر سابق ، ص ص 27 – 30 .

4) من الندوة الصحفية التي عقدها سليمان بن سليمان عضو الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بمكتب المغرب العربي بالقاهرة إثر وصوله إلى مصر في مهمة حزبية يوم 19 فيفري 1948 في :

- الزهرة 28 فيفري 1948 .

5) راجع حديث الرشيد إدريس في :

- الطويلي ، (أحمد) : " قضايا المغرب العربي الكبير : حوار مع الرشيد إدريس " مصدر سابق ، ص 99 .

لقد تحوّل البطل الريفي إلى " رمز حيّ لوحدة المغرب وكفاحه " (1)، ولكن اللجنة التي أسّسها لتجسيد هذه الوحدة الكفاحية فشلت في تنسيق العمل الوطني للأحزاب التي ضمّتها فضلا عن توحيده، وإستمرّت الخلافات بين القيادات المغاربية بما جعل من لجنة تحرير المغرب العربي مثل مكتب المغرب العربي قبل ذلك إطارا جمع الأحزاب الوطنية المغاربية بقدر ما كانت ساحة مواجهة بينها (2)، ولا سيّما بعد إستشهاد الحبيب ثامر من تونس وامحمد أحمد بن عبّود من المغرب الأقصى الذين كانا من اكثر القادة المغاربة تحمّسا للعمل المشترك (3).

وكان الخطابي نفسه قد ساهم في إتساع رقعة الخلاف بين الأحزاب المغاربية بتأجيج المنافسة بين الزعماء المغاربة ففي 10 ماي 1948 أحلّ علال الفاسي (4) محلّ بورقيبة في الأمانة العامة للجنة والحبيب ثامر محلّ امحمد أحمد بن عبّود في أمانة صندوقها وذلك في الوقت الذي كان يقوم فيه بورقيبة بجولة دعائية عربية بتكليف منه (5).

وقد أدّى إنفجار الصراع بين الخطابي من جهة والقيادات المغاربية من جهة ثانية نتيجة إختلاف الإستراتجيات وتأجج الخلافات بين القيادات المغاربية نفسها إلى إنفراط

****

1) إدريس، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه "، مصدر سابق، ص 30.

2) حول المواجهات بين الوطنيين المغاربة، انظر رسالة عبد المجيد بن جلّون إلى احمد بن عبّود المؤرخة في 1950/05/21، وقد تضمّنت وصف بعض الإصطدامات بين الوطنيين المغاربة في مكتب المغرب العربي وموقف الخطابي منها، في المجلّة التاريخية المغاربية، عدد 25 - 26، جوان 1982، ص 128.

3) توفي الحبيب ثامر من تونس وامحمد أحمد بن عبّود من المغرب الأقصى وعلي الحامي من الجزائر نتيجة حادثة طائرة في الباكستان حيث كانوا يمثّلون مكتب المغرب العربي بالقاهرة في أوّل مؤتمر إقتصادي للدول الإسلامية.

4) راجع ترجمة حياة علال الفاسي في ملحق تراجم الأعلام.

5) الفاسي، (علاّل) : " الحركات الإستقلالية في المغرب العربي "، مصدر سابق، ص 356.

العقد الذي عمل الخطابي على جمعه حول شخصه في إطار لجنة تحرير المغرب العربي ، ولم يلبث الخطابي بعد ذلك أن ترجم هذا التناقض في الإستراتجيات بسلوكه طريق القطيعة مع هذه الأحزاب ورموزها ، وتوثق علاقاته في المقابل بمحمد الأخضر حسين رئيس جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية ومحيي الدين القليبي أمينها العام فأصبح رئيسها الشرفي يترأس إجتماعاتها وإحتفالاتها (1) .

وقد عبّر هذا التطوّر في علاقات الأحزاب المغاربية داخل اللجنة بالخطابي وعلاقاتها فيما بينها عن فشل اللجنة في أن تكون أداة لتوحيد النشاط الوطني المغاربي أو حتى تنسيقه وإن لم تندثر كهيكل ، فقد إستمرّ لا محالة نشاط المغاربة داخل الأطر المشتركة كمكتب المغرب العربي بالقاهرة " مركز الحركة الوطنية في الخارج وقلبها النابض " (2) ، واللجنة نفسها ولكن هذا العمل إفتقر دائما إلى وجود برنامج مشترك ينزّله في أفقه الإقليمي بمفهومه الإندماجي على قاعدة إستراتجية موحّدة ، ولم ينجح الخطابي بمبادرته في أن يكون أكثر من " رمز حيّ لوحدة المغرب العربي وكفاحه " (3) .

وقد إتخذت حادثة الطائرة التي كانت تقلّ جثماني الحبيب ثامر من تونس وامحمد أحمد بن عبّود من المغرب الأقصى وعلي الحامي من الجزائر دلالة رمزية واضحة في التعبير عن غياب الإرادة السياسية لدى القادة المغاربية لمغربة كفاحهم التحريري فقد توقفت الطائرة ساعات طويلة بتونس دون أن يحضر أحد من أعضاء الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد للترحّم على أرواح الشهداء المغاربة وإعطاء حادثة الإستشهاد التي ذهبت بأحد أبرز قادة الحزب (الحبيب ثامر) أبعادها السياسية

****

1) عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " ، مرجع سابق ، ص 113 .

2) من مقال للرشيد إدريس في الزهرة 21 أفريل 1948 .

3) المصدر السابق .

الرمزية من حيث أهمية الحدث في التعبير عن الوحدة الكفاحية المغاربية ، بل ولم تشر الجرائد الوطنية إلى أمر توقفها (1) .

وبالفعل لم تكن هذه الوحدة الكفاحية موجودة وإن وجد بعض التنسيق بين القيادات المغاربية داخل الأطر المشتركة مثل لجنة تحرير المغرب العربي ، ولم يكن القادة المغاربة يسعون إلى تحقيقها وإنّما فحسب إلى الإستفادة من التضامن المغاربي الذي كان يجسّمه وجود هذه الأطر لتحقيق مطالب قطرية بالأساس ، وقد كرّس تطوّر الأوضاع في المغرب العربي والمنطقة العربية عموما فشل هذه الأطر ومن ضمنها اللجنة في تنسيق النشاط الوطني المغاربي فضلا عن توحيده نتيجة :

– تطوّر الأوضاع على أنساق مختلفة في أقطار المغرب العربي الأمر الذي فرض على الحركات الوطنية فيها أن تعتمد تكتيكات مختلفة إزاء القوة الإستعمارية وحال بالنتيجة دون التطوّر بالعمل المشترك إلى مستوى أرقى على درب الإدماج والوحدة .

– فشل اللجنة في تأمين الدعم العربي الذي كانت تؤمله (2) ،خاصة وأنّ الكارثة الفلسطينية لم تلبث أن عصفت بالبقية الباقية من ثقة الزعماء المغاربة في دعم عربي مجد وفاعل .

****

1) عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " ، مرجع سابق ، ص 126 .

2) انظر في هذا الصدد المذكرة التي قدمتها جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية إلى جامعة الدول العربية بمناسبة إجتماعها المنعقد في القاهرة يوم 7 فيفري 1948 ، وقد عبّرت فيها عن " خيبة الأمل التي أصابت أبناء المغرب العربي بعد إجتماعات مجلس الجامعة دون أن يكون لقضية المغرب العربي مكان رئيسي من برامج إجتماعات الجامعة لقضية حسّاسة لا تقلّ خطورة عن أهمّ قضية عربية أخرى ... " وأكّدت المذكرة على ضرورة مراجعة سياسة العرب الفرنسية بعد إنكشاف القناع الفرنسي إثر موقف فرنسا من وحدة بلاد النيل ومن المصير الفلسطيني ، في :

– الزهرة عددا 20 و 21 مارس 1948 .

وقد ترجمت إثر ذلك العودة المتزامنة للزعماء المغاربة إلى أوطانهم بحثا عن حلّ تفاوضي لقضاياهم الوطنية مع القوّة الإستعمارية داخل الأطر القطرية عن قطعهم نهائيا مع خيار مغربة الكفاح الوطني الذي حاولت اللجنة تجسيمه بقيادة الخطابي.

4) عودة بورقيبة إلى تونس وسقوط خيار مغربة الكفاح التحريري :

عاد بورقيبة إلى تونس في 8 سبتمبر1949 بخيبة أمل تضاهي الأمال التي ولّدها ميلاد جامعة الدول العربية وقادته إلى الشرق العربي بحثا عن الدعم العربي للقضية الوطنية التونسية فالمساندة العربية – رغم أهميتها النسبية – لم ترتق إلى مستوى الآمال التي علّقت عليها بل ولم يكن ينتظر أن ترتقي إلى مستوى هذه الآمال في ضلّ الأوضاع السياسية السائدة والسياسات التي كانت تتوخاها الدول العربية إذ تبيّن أنّ تحرّك القيادات العربية كان ينطلق من مصالحها القطرية وأنها كانت تجتمع في الجوهر مع تفاوت في الدرجة على ضرورة تأجيل البتّ في قضية المغرب العربي إلى ما بعد حلّ القضية الفلسطينية الأمر الذي كان يؤكد الخيار القطري الذي إنبنت عليه سياساتها تجاه قضايا المنطقة العربية بما في ذلك القضية الفلسطينية نفسها ذلك أنّ الأهمية الأكيدة والخاصة التي أعارها القادة العرب للقضية الفلسطينية كانت تتنزّل بالأساس في إطار الدفاع عن المشروع القطري الناشئ للدول العربية بحكم :

– موقع فلسطين في قلب المشرق العربي على الحدود مع وحداته الجغرا–حضارية الكبرى (الهلال الخصيب، شبه الجزيرة العربية، بلاد النيل).

– الطبيعة الإستيطانية للإستعمار الصهيوني التي كانت تثير مخاوف الدول العربية الناشئة لما كانت تتضمّنه السياسة الصهيونية من أخطار توسعية.

– إرتباط القضية الفلسطينية بالسياسة البريطانية أي بالقوة الإستعمارية الأولى بالمنطقة فبالسياسة الأمريكية أي بالقوّة العالمية الجديدة التي بدأت في فرض حضورها تدريجيا بالمنطقة على حساب القوى الإستعمارية القديمة.

... وذلك بخلاف القضايا المغاربية التي تظلّ - رغم أهمّيتها بالنسبة لتطوّر النظام السياسي العربي بعيدة عن إهتمام صانعي القرار السياسي في عواصم المشرق العربي ، وقد برز هذا المنطق القطري الذي كان يحكم سياسة القادة العرب في لهجة تصريحاتهم وقراراتهم كما برز من خلال طبيعة تناول مجلس جامعة الدول العربية للقضايا المغاربية من حيث كونها تعكس سياسات وتطلّعات ومصالح الدول الأعضاء (1) ، فمجلس جامعة الدول العربية لم يتخذ بين دورته الأولى ودورته الثانية والعشرين أي طوال الفترة الممتدة بين 1945/06/04 و 1954/12/11 سوى 38 قرارا بشأن كامل بلدان المغرب العربي بما في ذلك ليبيا من جملة 97 قرارا متعلّق بالشؤون العربية مقابل 129 قرار بشأن القضية الفلسطينية (2) .

وقد تميّزت هذه القرارات فوق ذلك بإعتدال لهجتها رغم خطورة التطوّرات التي

****

1) نشير في هذا الصدد إلى أنّ ميثاق جامعة الدول العربية نفسه جاء ممثّلا لمحاولات الأطراف المؤسسة لأن تجعل من الجامعة أداة لتحقيق الأهداف القطرية ، ومترجما لنزعات الإنحراف بها نحو سياسة المحاور ، وهو ما إنكشف منذ الإمتحان الأول الذي واجهته الجامعة بعد شهرين فحسب من تأسيسها عندما واجهت إحدى دولها وهي سوريا عدوانا فرنسيا مسلّحا على أراضيها إنتهك سيادتها إذ فشلت الجامعة في التوصّل إلى حلّ لهذه القضية رغم النقاش الطويل بشأنها الأمر الذي إضطرّ سوريا إلى أن تلجأ إلى مجلس الأمن ، راجع :

- رضوان ، (ظاهر) : " الوحدة العربية والجامعة العربية بين الأمل والواقعية " ، مرجع سابق ، ص 22 ،

وهو ما يفسّر هذه الخاصية الفريدة للجامعة في التنظيم الدولي بإعتبارها منظمة إقليمية تضمّ دولا متجاورة جغرافيا وبحكم ميثاقها تحترم سيادة كلّ هذه الدول ولكنّها في الوقت نفسه منظمة تعبّر بحكم وجودها نفسه عن فكرة قومية ، راجع بهذا الصدد :

- مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي ... "مرجع سابق ، ص 65

ومن هنا تضارب المواقف بشأن أدائها السياسي بل ووجودها نفسه .

2) راجع : " قرارات مجلس جامعة الدول العربية " ، مصدر سابق ، ص 5 - 12 .

كانت تشهدها المنطقة المغاربية ، ومن ذلك أنّ المجلس إكتفى في إجتماعه يوم 1948/02/22 عند تناوله أحداث تطوان بالمغرب الأقصى بإبداء أسفه " لأن الدول واضعة اليد حالا على المغرب لم تخط حتى الآن خطوات إيجابية في سبيل الإعتراف للمغاربة بحقوقهم " وبإبداء أسفه " للحوادث الدامية التي تقع من آن لأخر على أنصار الحرية وطلاّبها من المغاربة " مكتفيا " بلفت نظر الدول صاحبة الشأن ودعوتها إلى العمل على عدم تجديد هذه الحوادث حتى تكتسب ثقة الدول العربية " (1) .

وقد رفضت الجامعة العربية التجاوب مع مساعي القادة المغاربة " لتعريب" (2) القضايا المغاربية بتشريك ممثليها ضمن أشغالها ، فقد رفضت في 1 نوفمبر 1945 مذكرة قدّمها بورقيبة إلى أمينها العام يطلب فيها مشاركة بلدان شمال إفريقيا في دورتها الموالية وفقا لمبادئ المنظمة وميثاقها (3) .

ورفض عبد الرحمان عزّام – أمين عام الجامعة – سنة 1946 بشكل قاطع المطلب الذي تقدّم به بورقيبة للمشاركة رسميا في أشغال الجامعة سنة 1946 ، وإلتمست لجنة تحرير المغرب العربي في أوائل سنة 1948 إعتراف الدول العربية ومجلس جامعتها بها أسوة بإعترافها باللجنة العربية العليا بفلسطين ولكن الجامعة رفضت هذا المطلب (4) ، بل إنّ الجامعة وكذلك الحكومات العربية رفضت عرض قضية شمال إفريقيا على

****

1) انظر القرار 211 ، الدورة العادية 7 ، الجلسة 10 ، ليوم 1948/02/22 ، في المصدر السابق ، ص 201– 202 .

2) قضايا المغرب هي بدون شكّ قضايا عربية بإعتبار الإنتماء الحضاري العربي للأقطار المغاربية ، وإنّما عنينا " بتعريبها " تبني صانع القرار السياسي العربي لها لكونها إحدى القضايا العربية المركزية ولأهميتها بالنسبة للمصير العربي برمته في إطار رؤية إستراتجية تؤمن بوحدة هذا المصير ، وتحديد المواقف السياسية بشأنها على هذا الأساس .

3) عبيد ، (خالد) : مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " مرجع سابق ، ص 30 .

4) لن تعترف الجامعة بهذه اللجنة إلاّ سنة 1954 .

منظمة الأمم المتحدة رغم إلحاح المغاربة وذلك خوفا من الردّ الفرنسي في هذا الظرف الذي كان فيه القادة العرب المشارقة يسعون إلى حلّ مسألتي فلسطين ومصر عبر التفاوض (1).

ولا محالة، عبّرت المواقف العربية من القضايا المغاربية عن وجود قدر أدنى من التضامن العربي مع المطالب الإستقلالية المغاربية ولكن هذا التضامن لم يكن يتنزّل ضمن إستراتجية عربية مشتركة مؤمنة بوحدة المصير العربي، ولم يكن يستجيب لمطالب المغاربة بتعريب قضاياهم " فمهما بلغت قضية المغرب العربي من إهتمام ملوك الدول العربية وحكوماتها فإنها لم تبلغ بعد إلى ذلك الحدّ المرجوّ لتصير قضية الساعة في الجامعة العربية وليس من المتوقّع أن تقرّر اللجنة السياسية المجتمعة الآن عرض قضيتنا على هيئة الأمم المتحدة " (2).

وإذا كانت تلك مواقف الجامعة العربية وهي " بيت العرب " ورمز النظام العربي الناشئ في هذا الظرف الذي كانت فيه الفكرة القومية تيّارا محسوبا ومحسوسا في المنطقة العربية وخاصة الجزء الشرقي منها (3)، فمن باب أولى أن تكون مواقف

****

1) عبيد، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947– 1949) "، مرجع سابق، ص 35.

– إستشهد الكاتب بتصريح لعبد الرحمان عزّام في هذا الإطار أدلى به في افريل 1946.

2) من تصريح لمحمد بن عبّود إثر لقاءه بفاروق ملك مصر، ورد ضمن مقال بإمضاء الرشيد إدريس، في الزهرة 24 افريل 1948.

3) حول ظروف نشأة جامعة الدول العربية نشرت دراسات كثيرة، راجع مثلا :

خلف الله، (محمد أحمد) : " جامعة الدول العربية وجامعة الشعوب الإسلامية والعربية " في شؤون عربية، عدد 10، ديسمبر 1981، ص 31 – 41.

– وحول خصوصية الجامعة العربية كتنظيم إقليمي انظر :

– هلال، (علي الدين) : " الجامعة العربية كتنظيم إقليمي : الأبعاد السياسية " في شؤون عربية، عدد 13 مارس 1982، ص 26 – 33.

الحكومات العربية خارج نطاق الجامعة أكثر جلاءا في طبيعتها القطرية ، ومن ذلك أنّ حكومة صدقي باشا التي تولت الحكم في مصر في فيفري 1946 قامت بتضييق نشاط الوطنيين المغاربة بأراضيها ومن ضمن هؤلاء بورقيبة وذلك حرصا منها على تأمين الحياد الفرنسي في المفاوضات المصرية – الإنقليزية بشأن وحدة بلاد النيل بحيث لم تتجذّر المواقف المصرية من إستقلال بلدان المغرب العربي ، ولم تشتدّ اللهجة المصرية ضدّ فرنسا إلاّ بعد سقوط رهان المفاوضات مع الإنقليز ، وتولي النقراشي باشا للوزارة في 1946/12/29 (1) .

لقد غلّب الفعل السياسي العربي مبدأ التضامن العربي بمعناه العام وعلى أساس ما تمليه المصالح القطرية لمختلف وحدات هذا النظام العربي الناشئ على مبدإ الوحدة بأبعادها الإستراتجية على قاعدة ما تمليه المصلحة الواحدة للأمة الواحدة ، وكانت سياسات القيادات العربية تنبني على حسابات قطرية بالأساس ، بل وكان إهتمام مجلس جامعة الدول العربية بقضايا المغرب – في أحد جوانبه – محاولة للردّ على خطاب المعارضة السياسية في المشرق الذي كان ينتقد عجز الجامعة العربية عن تفعيل الإرادة

****

وتعميما للفائدة بما يساعد على فهم الأداء السياسي للجامعة العربية وبالتالي ردود فعل المغاربة تجاهها نقتطف من هذا المؤلف تنصيصه على أنّ الجامعة العربية مقارنة بالتنظيمات الإقليمية الأخرى " ليست تنظيما إقليميا وحسب ولكنّها تنظيم إقليمي قومي وأنّ العلاقات بين البلاد العربية لا تمثل نظاما إقليميا فقط بل نظاما إقليميا قوميا " ، وتأكيده على ضرورة إدخال عنصر القومية في أي تحليل لدور الجامعة " ذلك أنه لا يمكن فهم الكثير من ديناميات الجامعة منذ نشأتها سنة 1945 دون إدخال عنصر القومية ... " وإن كانت " هذه الخصوصية لا تخلو من تناقض فمع أنّ قيام جامعة الدول العربية كان إنتصارا للفكرة العربية الشاملة ورفضا لمشاريع التجزئة فإنّ ميثاق الجامعة إنطلق من إحترام سيادة الدول الأعضاء وهكذا فقد كان في قيام الجامعة منذ أوّل لحظة دلالات ومعان متناقضة إيجابية وسلبية بالنسبة للفكرة العربية " ، راجع ص 27 .

1) عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947 – 1949) " ، مرجع سابق ، ص ص 34 – 36 .

العربية من أجل ضمان الحقوق العربية (1).

وقد أصاب هذا الأداء السياسي العربي القادة المغاربة في الشرق العربي بخيبة أمل كبيرة فعملوا على الإنتقال بقضاياهم من المستوى الرسمي إلى المستوى الشعبي وكثفوا في هذا الإطار نشاطهم وخاصة الإعلامي منه، وتعدّدت جولاتهم الدعائية والتحسيسية بين العواصم العربية دون نجاح كبير بل تلاحقت الأحداث في إتجاه تعميق شعور الخيبة كما ترجمت ذلك المذكّرة التي قدّمتها جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية إلى جامعة الدول العربية بمناسبة إجتماعها يوم 7 فيفري 1948 إذ أكّدت الجبهة بوضوح خيبة أمل المغاربة إزاء محدودية الدعم العربي لقضايا المغرب (2).

وقد جاءت فاجعة فلسطين في غضون ذلك لتنسف بقية الثقة في الإستمرار في المراهنة على دور عربي فاعل إزاء قضايا المغرب، وقد أثّر هذا الأداء السياسي العربي على طبيعة علاقات القيادات المغاربية بالأنظمة العربية من حيث الأسس الإيديولوجية والسياسية لهذه العلاقات وأهدافها الإستراتجية، وإنعكس بتبعاته على الرهانات السياسية للقادة المغاربة فقد قوّى هذا الأداء جانب أنصار الخيار القطري في وقت كان يمكن أن تتمخّض فيه الأحداث بحكم كثافتها عن خيار بديل إذ أدّى إلى تكريس التوجّهات القطرية التي كانت تغلب على القيادات المغاربية، وساعد " الشق المتطرّف " في صلبها (3) على التعجيل بإسقاط الخيار العربي بمعناه الواسع لصالح الخيار القطري، وقد

****

1) في هذا الإطار دعا حزب الإستقلال العراقي مثلا وهو حزب معارض إلى إقامة جامعة عربية شعبية، انظر المرجع السابق، ص 37.

2) انظر نصّ هذه المذكّرة في:

- الزهرة عددي 20 و 21 مارس 1948.

3) " الشق المتطرّف " داخل الحركات الوطنية المغاربية في نظر جريدة " تونس الفتاة " هو الشق الذي كان يطالب الدول العربية ومجلس جامعتها بالحدّ الأقصى من الدعم، فيما كان الشق المعتدل يتفهّم الضوابط التي تحكم سياساتها وتحول دون بلوغ هذا الحدّ، انظر: " تونس الفتاة " يوم 1947/06/15.

طالت هذه السياسة أغلب القيادات الوطنية المغاربية كما ترجمت ذلك العودة المتزامنة لأغلب رموز الحركة الوطنية التحريرية المغاربية إلى أوطانهم على غرار الحبيب بورقيبة وعلال الفاسي وعبد الخالق الطريس ، ولكن إنّما يهمّنا هنا خاصة أن نتناول تحديدا ردود فعل الحزب الدستوري الجديد وقيادته الخارجية فكيف تعامل هذا الحزب مع هذا الأداء السياسي العربي تجاه القضايا المغاربية ؟ وما هي إنعكاسات ذلك على توجهاته ورهاناته السياسية وعلى علاقاته ببقية الحركات التحريرية المغاربية بعد إقرار رهان التفاوض مع القوّة الإستعمارية ؟

لقد ظلّ بورقيبة يتذمر بإستمرار أثناء إقامته المشرقية الطويلة من عدم توفّر الدعم العربي الفعّال للقضية التونسية وقضية المغرب العربي عموما نتيجة إنشغال عواصم المشرق بقضاياها المباشرة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية وقضية وحدة بلاد النيل ، وقد صرّح في هذا الإطار أثناء زيارته إلى الأردن بصفته الأمين العام للجنة تحرير المغرب العربي " عار عليكم أيّها العرب أن تهملوا خمسة وعشرون مليونا من إخوانكم في المغرب يسامون سوء العذاب ... أيّة قضية عربية تلك التي تعنى بجزء من الوطن وتهمل الجزء الآخر وأيّ كيان دولي ومستقبل سياسي يستهدفه العرب إذا كان جناحهم الأيسر على ما فيه من كنوز دفينة وقواعد إستراتجية خطيرة مهدّدا ؟ " (1) ، وذلك رغم أنّ هذا الدعم الذي كان يطالب به المغاربة " لم يكن يتعدّى تأمين الدعاية العربية لقضايا المغرب على أوسع نطاق ممكن وتوفير المال الكافي لإسعاف المنكوبين والمحتاجين لا سيّما وقد ضربت المجاعة تونس والمغرب العربي أكثر من مرّة خلال هذه الفترة ، وبالعمل على إثارة قضية المغرب العربي في منظمة الأمم المتحدة ودعم العواصم العربية للمغرب العربي في المحافل

****

1) الزهرة 4 أفريل 1948 .

الدولية " (1) .

وقد كان بورقيبة يتفهم ضوابط الأداء السياسي العربي ، ويقدّر أنّ إعانة الدول العربية للقضايا الوطنية في شمال إفريقيا " لا يمكن إلاّ أن تكون محدودة حتى في ضلّ توفر حسن الإستعداد والنيّات الطيّبة " (2) ، ولكنّه كان يؤكد مع ذلك أنّ الدعم العربي ظلّ محدودا جدّا ولم يرتق إلى الحدّ الأدنى المطلوب الذي كانت تحتاجه الحركات الوطنية المغاربية (3) .

وقد ظلّ شعور الخيبة يتعمّق بإستمرار مع مرور الوقت ولا سيّما بعد ما عاين من موقعه في القاهرة مركز الثقل السياسي العربي والعاصمة السياسية للعالم العربي خلال هذه الفترة الهزيمة العربية في فلسطين التي كشفت هشاشة الأداء السياسي العربي منذ هذه المرحلة البرعمية في تطوّر النظام السياسي العربي (4) .

****

1) المصدر السابق .

انظر في نفس الإطار تصريحاته خلال إحدى ندواته الصحفية ، في الزهرة 23 ماي 1948 .وكذلك خطابه في الحفل الذي نظمته لجنة النشاط الإجتماعية في كلية الحقوق ببغداد ، في الزهرة 7 ماي 1948 .

ونشير بهذا الصدد أنّ المجاعة قد ضربت بلدان المغرب العربي خلال هذه الفترة وخاصة منها تونس وليبيا ، وقد حضيت هذه المسألة بإهتمام مجلس جامعة الدول العربية الذي قرّر " نظرا للأخبار المتواترة عن إشتداد المجاعة بطرابلس وتونس رصد المجلس المبالغ المناسبة لمقاومة هذه المجاعة " .

انظر القرار 213 ، الدورة العادية 7 ، الجلسة 10 ليوم 1948/02/22 ، في :

" قرارات مجلس جامعة الدول العربية " : مصدر سابق ، ص 202 .

2) راجع رسالته إلى فرحات عبّاس بتاريخ 29 جويلية 1946 في بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 287 .

3) راجع خطابه في نادي المحامين ببغداد ، في الزهرة 7 ماي 1948 .

4) حول طبيعة الأداء السياسي العربي خلال هذه المرحلة انظر :

مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) ، " النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية " ، مرجع سابق ، ص 59 – 65 .

وأيقن بورقيبة أنّ " الجامعة العربية ليس بوسعها أن تعيننا إعانة فعّالة في كفاحنا ضدّ الإستعمار الفرنسي لا سيّما بعد المعركة العربية الأولى في عام 1948 ضدّ العصابات الصهيونية " (1).

لقد أدّى ذلك تدريجيا إلى إسقاط رهان المواجهة بالإعتماد على الدعم العربي وعلى أساس التنسيق مع بقية الحركات التحريرية المغاربية لصالح رهان التفاوض خاصة وأنّ القيادة الداخلية للحزب بقيادة صالح بن يوسف ظلّت حريصة على تأكيد إستعدادها للقبول " بعقد تحالف مع فرنسا يضمن للجانبين مصالحهما المتبادلة " (2).

وقد ترجمت عودة بورقيبة إلى تونس في 8 سبتمبر 1949 الإنتصار مجدّدا لرهان التفاوض مع القوّة الإستعمارية بعد إقامة طويلة في القاهرة والمشرق العربي تواصلت منذ مارس 1945.

وقد تضافرت عوامل عديدة لتعجّل بهذه العودة لعلّ أبرزها :

- إنقطاع الصلة بين القيادة الداخلية والقيادة الخارجية للحزب لا سيّما وقد تزامن ذلك مع إنتشار الوباء في القاهرة " فلا يمكن تصوّر ما يقاسيه المغترب من الألام الأدبية عندما يكون محروما فوق ذلك من أخبار بلاده ، لم نتصّل منذ شهرين بشيء ، الكوليرة ضاربة أطنابها ونحن عائشون في قبر ...إنّ سكوت تونس المضني مع الكوليرة المخيّمة هنا يجعلاني أحسّ بوحشة العزلة وثقل الإنتظار بل وكابوس الغصّة ، أنتظر بفارغ صبر نهاية هذه الحالة ، أنا كالشجرة المستأصلة من وسطها الطبيعي تصبو بكلّ ما لديها من قوّة

****

1) من كلمة بورقيبة في الإجتماع التاسع للأدباء العرب بتونس يوم 1973/03/19 في : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXXIII ، ص 373 .

2) من ندوة صالح بن يوسف الصحفية في جانفي 1948 ، انظر الزهرة 7 جانفي 1948 .

للإتصال بتربتها التي نشأت فيها وبالكائنات التي ربطت بها حياتها وطريقتها ، نعم إنّي أمتنع من قطع أسباب الماضي وتنظيم حياتي بمصر على قاعدة تلك القطيعة ... " (1) ، إنّ هذا الإستشهاد الطويل يبيّن دور هذا المعطى الشخصي في إنضاج قرار العودة بما سيكون له من نتائج هامة على مسيرة الحركة الوطنية التونسية بقيادة الحزب الدستوري الجديد .

ولا شكّ أنّ بورقيبة أصبح يخشى في هذه الفترة بعد غيبته الطويلة وإنقطاع الصلة بقيادة الداخل أن يفقد دوره القيادي في الحزب نتيجة صراع رموزه على منصب القيادة الحزبية كما أكّدت ذلك عملية تصفية الحسابات الحزبية التي بدأت بعد فترة قصيرة من عودته الظافرة إلى تونس (2) ، ومن ذلك قرار الحزب بطرد سليمان بن سليمان من صفوفه " لإستمراره في معارضة القرارات المتخذة ... ومقاومة توجه الحزب بصورة مفتوحة " (3) ، وكان بن سليمان قد شارك القيادة الخارجية نشاطها خلال الزيارة التي قام بها إلى مصر بتكليف من الحزب ، وقد دامت زيارته قرابة الشهر بين فيفري ومارس 1948 كانت له خلالها إتصالات هامة برموز الحركة الوطنية المغاربية ورجال الحكم في مصر وبقية الأقطار العربية المستقلة ، وقد حرص من خلال مواقفه على تأكيد إلتزام الحزب بمغربة النشاط التحريري المغاربي على قاعدة مبادئ لجنة تحرير المغرب العربي مؤكدا

****

1) انظر رسالة بورقيبة إلى إبنه قبيل عودته ببضع أشهر في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 263 – 264 .

2) حول هذه العودة التي أكدت الدور القيادي الكاريزمي الذي كان يتمتع به بورقيبة انظر :

- MISSION DU 8 SEPTEMBRE 1949 .

– وحول حرص القيادة البورقيبية على تأكيد هذا الدور القيادي لبورقيبة على رأس الحزب والحركة الوطنية التونسية انظر :

-NOUIRA , (HEDI) : " LE SYMBOLE DE LA LIBERATION NATIONALE " IN MISSION DU 17 NOVEMBRE 1949 .

3) MISSION DU 24 MARS 1950 .

أنّه " لا حياد عن خطتها " (1) .

وقد نجح بورقيبة سريعا في إستعادة دوره على رأس الحزب والحركة الوطنية التونسية عموما وإن لم يقض ذلك تماما على الصراعات الخفية على القيادة الحزبية وخاصة بين رئيس الحزب وأمينه العام وذلك بصرف النظر عمّا إذا كان إختلاف الرجلين يعود لأسباب سياسية فعلا أو لمجرّد صراع شخصي للفوز بقيادة الحزب (2) .

وليس من مجال هذا البحث أن نؤرخ لوقائع الخلافات داخل الحزب التي تفسر عودة بورقيبة أو ترتّبت عنها ، وإنّما أن نؤكد أنّ هذه العودة في ذاتها ودون الدخول في تفاصيل أسبابها المتعدّدة قد عبّرت عن يأس بورقيبة من قدرته على رأس الجبهة الخارجية للحزب على تحقيق أهداف الحزب بالإعتماد على الدعم الخارجي والعربي منه خاصة ، وقد كتب في هذا الصدد إلى إبنه قبيل عودته إلى تونس بقليل أنّ التونسيين " يودّون أن يكونوا أحرارا ولكنّهم ينتظرون تحريرهم من معجزة تأتي من الخارج وتلك المعجزة لن تأتي ما لم يعملوا من الداخل (...) لقد نال اليأس منّي ! خصوصا بعد كلّ ما فعلت لإيقاظ هذا الشعب منذ عشرين سنة ، وإنّي في بعض الأحيان أفكّر في الرجوع إلى تونس لتنظيم رحلة دعائية قد تؤول إلى ختم نشاطي السياسي بين جدران سجن فرنسي أو في إحدى جزر بحر الظلمات أو المحيط الهندي " (3) .

****

1) راجع وقائع الندوة الصحفية التي عقدها بمكتب المغرب العربي بالقاهرة يوم 19 فيفري 1948 ، في : الزهرة 28 فيفري 1948 .

2) أكّد بورقيبة بعد ذلك عند إنفجار الخلاف بينه وبين صالح بن يوسف حول الموقف من إتفاقيات الإستقلال الداخلي أنّ هذا الأخير كان يرفض عودته إلى تونس بدعوى حاجة الحزب إلى إستكمال دوره الدعائي والدبلوماسي في الخارج .

3) انظر نص رسالة بورقيبة إلى إبنه ، في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 264 – 265 .

وقد كرّست عودة بورقيبة الإتجاه نحو الحلّ التفاوضي في الإطار الثنائي التونسي – الفرنسي الأمر الذي مثّل في ذاته تراجعا عن خيار الحلّ الشامل في الإطار المغاربي – الفرنسي .

وإنّما يهمّنا في هذا الإطار أن نتناول هذا الإنتصار للرهان التفاوضي التونسي -الفرنسي بإستتباعاته الإستراتجية والسياسية الخطيرة على التوجّهات الخارجية للقيادة البورقيبية ، ودوره في بلورة سياستها المغاربية الاحقة .

لقد حضي بورقيبة عند عودته بإستقبال الزعماء كما تجلّى ذلك من خلال الإستقبال الجماهيري الكبير الذي لقيه ، وإستقبال الباي له ، وقد شرع بعد عودته في القيام بجولة دعائية وتحسيسية شملت أغلب جهات البلاد التونسية .

ولم يلبث بورقيبة أن كشف عن الخطوط العريضة لسياسته في هذه المرحلة إذ صرّح في نوفمبر 1949 أنه لا يطالب بغير الحكم الذاتي ، وقد تحوّل في هذا الإطار إلى فرنسا في 12 أفريل 1949 " لجعل فرنسا تجاه مسؤولياتها " " ولتنبيه الرأي العام الفرنسي وإنذاره " (1) .

وفي فرنسا ذاتها ، في 15 أفريل 1950 طرح زعيم الحزب الدستوري الجديد برنامجا من سبع نقاط لحلّ المسألة التونسية (2) .

وقد حضيت سياسته على رأس الحزب الدستوري الجديد بمساندة البلاط الحسيني فقد تبنّى الباي بشكل صريح ومباشر أهمّ مطالب الحركة الوطنية التونسية ، وحرص على حثّ الحكومة الفرنسية على فتح باب الحوار مع الحركة الوطنية التونسية والإستجابة إلى مطالبها المشروعة كما تجلّى ذلك خاصة في رسالته إلى رئيس الجمهورية الفرنسية

****

1) من تصريح بورقيبة إلى جريدة LE MONDE في 14 أفريل 1950 ، في :
- بورقيبة ، (الحبيب) ، " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 273 .

2) انظر نصّ هذا البرنامج في المصدر السابق ، ص 277 – 278 .

في 11 أفريل 1950 ، وأيّد – في هذا الإطار – برنامج النقاط السبع الذي طرحه بورقيبة في 15 أفريل .

ولقيت مطالب الحركة الوطنية التونسية والحزب الدستوري الجديد خاصة تجاوبا لدى الحكومة الفرنسية في البداية فقد صرّح وزير الخارجية الفرنسية روبار شومان في 11 جوان 1950 أنّ " مهمّة بريلييي هي تفهّم شؤون البلاد التونسية والسير بهذه البلاد إلى الإزدهار الكامل ، وتوجيهها في طريق الإستقلال الذي هو الهدف الأخير لجميع الأخطار الماثلة في نطاق الإتحاد الفرنسي " (1) .

وقد أكّد بريلييي عند تولّيه لمنصبه كمقيم عام بتونس أنّه سيواصل سياسة سلفه جون مونص معلنا أنّ " حكومة الجمهورية تنوي السير بتونس إلى الحكم الذاتي " (2) .

وقد أفضى الحوار التونسي – الفرنسي في 17 أوت 1950 إلى تشكيل حكومة تفاوضية برئاسة محمد شنيق " للمفاوضة بإسم سموّ الباي في شأن التغييرات الأساسية التي يلزم أن تسير بالبلاد التونسية إلى الإستقلال الداخلي " ، وكان رهان التفاوض هذا رهان الحزب الدستوري الجديد بكامله وإن لعبت مبادرات بورقيبة بعد عودته إلى تونس دورا محدّدا في وضع قواعده وإنطلاقته ، ولم يبرز خلاف بشأنه بين رموزه كما لم يثر هذا الرهان ردود فعل داخل صفوفه بدعوى تنكّر الحزب لإلتزاماته السابقة أو لمبادئه المرجعية بل وبدا الإنسجام على رأس قيادة الحزب كاملا فقد كان رئيس الحزب بورقيبة

****

1) انظر نصّ هذا التصريح في :

- LA PRESSE DU 10 JUIN 1950 .

2) نشير إلى أنّ بريليي عوّض مونص في 1 جوان 1950 ،وقد وضع مؤلفا حول المسألة التونسية يعدّ من المصادر المهمّة للتأريخ لهذه الفترة من تاريخ تونس ، راجع :

-- PERILLIER , (LOUIS) : " LA COUQUETE DE L'INDEPENDANCE TUNISIENNE "PARIS FRANCE , ED ROBERT LAFONT , 1979 ,

أحد دعاة هذه التجربة وأحد صنّاعها، ثمّ عيّن الأمين العام للحزب صالح بن يوسف ممثّلا عن الحزب في حكومة محمد شنيق التفاوضية على رأس وزارة العدل، ولم يبرز خلاف بين الرجلين حول موقف الحزب من إصلاحات 8 فيفري 1950 إذ رأى كلاهما " ضرورة القبول بها لأنه كان من الضروري البدء في سيرنا مهما كانت التكاليف إذ أكّد لنا القوم أنّ ذلك شرط لازم لتمهيد المراحل الآتية " (1)، وقد قبلها بورقيبة رغم النقائص الكثيرة التي سجّلها عليها (2)، وقبلها أيضا بن يوسف بصفته ممثل الحزب في الحكومة، وقد ترجمت تحرّكات بورقيبة في الخارج أثناء التجربة التفاوضية التي كانت تقودها حكومة شنيق إلتزام الحزب بنهج التفاوض من أجل تحقيق مطالب الحزب بدءا بالإستقلال الداخلي كما عبّرت عن ذلك تصريحاته ومواقفه طوال جولته الخارجية الطويلة بين فيفري 1951 وجانفي 1952 (3).

إنّ تناول المسألة التونسية خلال هذه الفترة بتفاصيلها التفاوضية والصدامية يتجاوز حدود هذا البحث (4)، ولكنّنا أردنا أن نسجّل أنّ المسألة التونسية دخلت مع بدء هذه

****

1) من رسالة بورقيبة إلى رفاقه في الحزب، في: بورقيبة، (الحبيب): " بين تونس وفرنسا "، مصدر سابق، ص 301.

2) راجع المصدر السابق، ص 300 – 304.

3) بدأ بورقيبة هذه الجولة بمصر في 3 فيفري 1951 حيث نزل ضيفا على جامعة الدول العربية، وأجرى إتصالاته بالحكومة المصرية والعديد من الشخصيات العربية بصفته رئيس حزب مشارك في الحكومة التونسية، وإنتهت هذه الجولة بفرنسا مرورا بالعديد من البلدان كالهند والباكستان وإنقلترا والبلدان السكندنافية والولايات المتحدة الأمريكية ...

حول أهم محطات هذه الجولة انظر: " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 – 1974 ") تونس كتابة الدولة للإعلام، الوزارة الأولى، مارس 1975، ص 56 – 60.

4) راجع بهذا الصدد مثلا:

-ALLAGUI , (ABDELKARIM) : " LA QUESTION TUNISIENNE A TRAVERS L'HEBDOMADAIRE " MISSION " (1948 - 1952) " , CERTIFICAT D'APTITUDE A LA RECHERCHE , SOUS LA

التجربة التفاوضية مرحلة جديدة بما لذلك من إستتباعات على سياسة الحزب الدستوري الجديد المغاربية ، فهل مثّل هذا الإنتصار لخيار التفاوض تحولا في هذه السياسة من حيث علاقة الحزب ببقية الحركات الوطنية المغاربية ، وأدائه في صلب الأطر المغاربية المشتركة وطبيعة تعاطيه مع شعار مغربة الكفاح التحرير ي ؟

الواقع أنّ الحزب وبورقيبة على رأسه ظلّ وفيا دائما لإستراتجيته التحريرية ، ولم يكن العمل المغاربي المشترك يتنزّل ضمن هذه الإستراتجيا إلاّ كورقة ضغط جديدة بيد الحزب والحركة الوطنية التونسية عموما ضدّ السلطة الإستعمارية ، وذلك منذ قرار الحزب بتدويل القضية التونسية " وإيفاد رئيسه لهذه المهمّة الصعوب " حتى" يبرهن عما يعلّقه من الإعتبار في المستقبل على العمل في الميدان الخارجي " (1) ، فلم يكن توحيد العمل التحريري أبدا رهانا إستراتجيا للحزب ، وإنما تنزّل تنسيق عمله مع بقية الأحزاب المغاربية داخل الأطر التي أتاح لقاء القاهرة بين رموز الحركات الوطنية المغاربية تشكيلها في إطار حرصه على تدويل القضية التونسية والخروج بها من النطاق الثنائي التونسي – الفرنسي ، إضافة إلى الإستفادة من مزايا العمل المشترك دون أن يجعل من هذا العمل المشترك رهانا إستراتجيا في خدمة خيار مغربة الكفاح التحرير ي .

وربّما أوحت تجارب تنسيق النشاط الوطني بين الحركات الوطنية المغاربية في إبّانها بأنها كانت تتنزّل في إطار العمل على بناء الوحدة الكفاحية المغاربية كخطوة أولى على درب الوحدة المغاربية بعد الإستقلال إذ كانت القاهرة التي إحتضنت هذه التجارب تمثل العاصمة السياسية للعالم العربي وكانت تأوي مقرّ التنظيم الإقليمي العربي ممثل في

****

DIRECTION DE ALI MAHJOUBI , SECTION HISTOIRE , FACULTE DES LETTRE ET DES SCIENCES HUMAINES , TUNIS , 1986

1) من حديث بورقيبة إلى مراسل " الجمهورية الجزائرية " لسان الإتحاد الديمقراطي للبلاغ الجزائر ي، في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 323 .

جامعة الدول العربية خلال هذه الفترة التي كانت تشهد تبلورا متزايدا للفكرة القومية وإنتشارها كتيار محسوب ومحسوس في المنطقة ، وربّما أوحى إنخراط الحزب في هذه التجارب بتبنيه للخيار المغاربـــي بإعتباره رهانا إستراتجيا ،ولكن القاهـرة كانت فحســب " نقطة إنطلاق " للإتصال بجميع البلدان " التي يهمّها السلم وإستقرار التوازن في شمال إفريقيا " ودعاية الحزب " لم يقرّر قصرها على البلاد المصرية أو غيرها من الأقطار العربيـة"، وقد حرص الحزب "على إقرار رجال بالقاهرة لهم جانب من المقدرة وعلى كواهلهم مسؤولية مثبتة ولهم أيضا خبرة بطرق حزبهم السياسية من شأنهم أن يحضوا بتقدير وإحترام رجال الدول الأجنبية وأن يتعاونوا أيضا مع رفاقهم من رجال الشمال - الإفريقي في كنف الصداقة " ، ولكن الحزب حرص قبل كلّ شيء على أن يبلغ صوته إلى كلّ الدول المعنية بمصير شمال إفريقيا .

لقد حلّ بورقيبة بالقاهـرة بحثا عن الدعـم الخارجي للقضيـة التونسية (1) ، وقـد بحث عنه حيثما وجده لدى المغاربة أو عرب المشرق أو الولايات المتحدة الأمريكية ... أو المنظمات الإقليمية والدولية ... كلّ ذلك بهدف فتح باب الحوار مجدّدا مع فرنسا للتفاوض حول مطلب الإستقلال (2) .

وقد أكّد بورقيبة في هذا الصدد أنّه " مهما كانت الأخطاء المرتكبة في الماضي فلن أستسلم إلى اليأس من تعقّل الفرنسيين وما تطالب به تونس إنّما هو نظام دولة ذات سيادة مرتبطة مع فرنسا بمعاهدة حلف مبرمة في كنف التراضـــي تضمن لفرنسا مصالحها

****

1) المصدر السابق ،

- انظر أيضا خطابه في الحفل الذي نظمته على شرفه لجنة النشاط الإجتماعي بكلية الحقوق ببغداد في : الزهرة 7 ماي 1948 .

2) SLILM , (TAIEB) : "LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISE (HISTORIQUE)" ,OPCIT, P 93 .

الإستراتجية والإقتصادية والثقافية ... " (1) .

وفي هذا الإطار ، لم يكن تنسيق العمل التحريري مع بقية الحركات الوطنية المغاربية - مثله مثل الحصول على التأييد العربي - سوى ورقة ضغط جديدة لحمل فرنسا على الجلوس إلى طاولة التفاوض . لقد كان الحزب برئاسة بورقيبة يطالب بإستمرار بتنسيق المواقف بين الحركات المغاربية في مواجهة الإستعمار ولكن مغربة العمل التحريري لم تكن تحتمل لديه أكثر من هذا المعنى ، ولم تكن تعني الإنخراط في عمل تأسيسي لمشروع سياسي مغاربي بمضامين حضارية قومية وحدود سياسية واضحة ، وقد كان يرى في هذا التنسيق ضرورة ولكنّها ضرورة تكتكية لا هدف إستراتيجي ، وقد ضلّ بورقيبة وفيا لهذه السياسة حتى عندما كان يتكلّم بإسم كلّ المغاربة ، ولئن ضلّت القاهرة مقرّ إقامته الأساسي بين مارس 1945 وسبتمبر 1949 فإنّ بورقيبة لم يربط أبدا رهاناته بالعرب أو بالمغاربة ، بل وضلّ في أثناء ذلك يبحث عن أوّل فرصة للتحوّل إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليطرح القضية التونسية على الأمركيين ومن خلالهم على " العالم الحرّ " وهو ما نجح في القيام به سنة 1946 (2) .

وعلى هذا الأساس لم تكن هذه التجربة التفاوضية الجديدة التي إنخرط فيها الحزب سوى محطة أخرى على درب السياسة نفسها ، ولم تؤد بالتالي إلى أيّ تغيير في سياسة الحزب المغاربية (3) .

وبالفعل ، فقد ضلّ الحزب حريصا مع إنطلاق هذه التجربة التفاوضية الجديدة مع

****

1) انظر رسالته إلى سفير فرنسا بالقاهرة في 24 نوفمبر 1946 ، في بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 250 .

2) SLIM , (TAIEB) :" LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE (HISTORIQUE) , "OPCIT,P 90 .

3) راجع حديثه إلى " الجمهورية الجزائرية " ، في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ص 319 - 327 .

فرنسا على تأمين دعم الأطر المغاربية القائمة مثل مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي لسياسته بإعتبار أنّ دور هذه الأطر - في إستراتجية الحزب - كان يتمثّل بالأساس في دعم النشاط التحريري للأحزاب الأعضاء فيها ولسياستها من أجل تحقيق مطالب الإستقلال الوطني . لقد كانت هذه الأطر تمثّل في سياسة الحزب - مثله في ذلك مثل بقية الأحزاب المغاربية - إطار تشاور وتنسيق بين الأطراف الأعضاء ، وكان يجده دورا هاما في ذاته لدعم النشاط التحريري ولكن القرار السياسي تجاه المسائل الوطنية هو قرار الأحزاب أوّلا وأخيرا ، ولم تتغيّر هذه السياسة في الجوهر أثناء مساعي الحزب لتدويل القضية التونسية بين 1945 و 1949 ، ثم أثناء خوضه لهذه التجربة التفاوضية مع فرنسا ... ثمّ بعد ذلك عندما فشلت تجربة التفاوض وإندلعت المواجهة المباشرة مع السلطة الإستعمارية .

وقد كنّا بيّنا أنّ أداء الحزب داخل الأطر المشتركة قد ترجم هذه السياسة أثناء المساعي التي بذلها لتدويل القضية التونسية بقيادة بورقيبة بين 1945 و 1949 ، ولكن كيف ترجمت هذه السياسة بعد عودة بورقيبة إلى تونس وإنطلاق هذه التجربة التفاوضية الجديدة ؟

لقد ترجمت عودة بورقيبة بدون شكّ قطع الحزب مع خيار مغربة الكفاح التحريري كخيار يقوم على خلق وحدة كفاحية مغاربية في مواجهة الإستعمار خاصة وقد تزامنت عودته مع عودة عدّة قادة مغاربة آخرين إلى أقطارهم ولكن سياسة الحزب تجاه العمل المغاربي المشترك لم ترم أبدا إلى خلق هذه الوحدة ، ولم يتعامل الحزب أبدا مع شعار مغربة الكفاح التحرير ي بهذا المفهوم كما قد توحي بذلك بعض المواقف السياسية المناسباتية العابرة ، أو كما قد يوحي به إرتباط تجار ب العمل المشترك تاريخيا بفترة إنتشار الفكر القومي بمضامينه الوحدوية، وتأسيس جامعة الدول العربية التي مثّلت إحدى التعبيرات السياسية لهذا الفكر ... ، وإرتباطها جغرافيا بالقاهرة خاصة التي كانت تأوي جامعة الدول العربية وتحتل عمليا موقع العاصمة السياسية للعالم العربي خلال هذه

الفترة .

وعلى هذا الأساس ، لم تشهد سياسة الحزب تجاه العمل المغاربي المشترك أيّ تغيير مع عودة بورقيبة إلى تونس وإنخراط الحزب في تجربته التفاوضية الجديدة مع السلطة الإستعمارية بل تواصلت على الخطّ نفسه الذي كان يختزل مفهوم مغربة الكفاح التحريري في تأسيس أواليات وهياكل التشاور والتنسيق بين الأحزاب الوطنية المغاربية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الدعم المتبادل بين هذه الأحزاب لتحقيق مطالبها في الإستقلال الوطني ، ومن هنا حرص الحزب خلال هذه التجربة على تأمين إستمرار دعم هذه الأطر المغاربية لسياسته : وقد برز ذلك من خلال حرص بورقيبة على تطويق الإنتقادات التي أثارتها هذه التجربة التفاوضية الجديدة لدى خصوم الحزب في الحركة الوطنية التونسية ولدى بعض الأطراف المغاربية الأخرى وعرب المشرق ، وكانت هذه التجربة قد إصطدمت بتحفّضات الحزب الشيوعي التونسي والحزب الدستوري القديم ، وقد إعتبر ممثلواهذا الأخير في لجنة تحرير المغرب العربي مبادرة الحزب تراجعا عن مطلب الإستقلال ، وحاولوا إثارة الخطابي ضدّه بدعوى أنها لا تمثل " سوى إصلاحات مسكّنة في إطار إتفاقيات الحماية " ، وقد أثارت هذه الإنتقادات قلق الحزب ، وكتب بورقيبة في هذا الصدد " محلّ الحيرة عندي هو حالتنا الداخلية والمناهضة الصادرة ضدّنا من بعض عناصر الجامع الأعظم الذين يحرّكون الوتر الديني لإفساد عملنا ودفعنا إلى المقاومة بالعنف ، وقد أفضت بعض الأوساط بالقاهرة إلى رفاقنا بإستنكارهم لسياستنا وذلك على ما أظن بتأثير " القدماء " أو بناءا على تهم خصومنا ، وهو مظهر من مظاهر النفسية الشرقية التي لا تستطيع أن تفهم أنّ السياسة إنما هي فنّ يرمي إلى إنجاز ما يمكن إنجازه لذلك لا ترى لإستنكارهم من وقع عليّ " (1) .

****

1) من رسالة بورقيبة إلى إبنه بتاريخ 12 مارس 1951 ، في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 306 .

وكان بورقيبة يرى فـي هذه الإنتقادات مزايدة سياسية ديماغوجية ولكنّه ألحّ مع ذلك على تطويق آثارها حتى لا تؤثر على أداء الحزب في الأطر المغاربية المشتركة وعلى دعم هذه الأطر لسياسة الحزب في تجربته التفاوضية الجديدة ، وقد حرص في هذا الإطار على أن يتحوّل علالة البلهوان إلى القاهرة " ليضع الأمور في نصابها ويؤمن حدّا أدنى من التناغم بين عملنا في تونس وفي فرنسا وعمل ممثلينا في القاهرة " ، وإن إقتضى الأمر أن يتحوّل صالح بن يوسف نفسه أو المنجي سليم إلى القاهرة بإعتبار أنّ " مكتب المغرب العربي (الرويسي – التريكي ، إلخ) لا يملك إلاّ الإنخراط في نهج خصومنا " (1) .

وقد حرص في هذا الإطار على إستمرار تمثيلية الحزب في مكتب المغرب العربي ولجنة تحرير المغرب العربي وخاصة على إستمرار صلته بالخطابي إذ كان يجد مساندته ضرورية لتوفير الإعتمادات التي كان يحتاجها الحزب تحضيرا لمواجهة حاسمة محتملة ضدّ فرنسا (2) ، خاصة وأنّ الإنتقادات الموجهة ضدّ بورقيبة لم تلق أذنا صاغية من الزعيم الريفي إذ رفض الخطابي دعوة " حزب الإستقلال " والقدامى " إلى التبرّإ من المبادرة " (يقصد تجربة التفاوض الجديدة مع فرنسا) " لأنّه يعلم أنّه إذا كنت قد إتخذت على الصعيد الدبلوماسي موقفا معتدلا لا يتنازل عن الجوهر فلأنّي أحضّر نفسي وأحضّر الشعب للكفاح المسلّح فهذا الكفاح وحده هو الذي سيحقّق لنا النصر " (3) .

****

1) " HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONAL TUNISIEN ", DOCUMENTS XI ,OPCIT ,P 132 - 133 .

– بورقيبة لا يفسّر في رسالته لماذا لا يملك ممثلو الحزب في المكتب غير هذا الخيار ، ربّما ليقينه بأنّهم لا يملكو أن يرجحوا وجهة نظر الحزب في صلب المكتب بحساب قدراتهم التفاوضية أو لأنه كان يخشى قلّة حماسهم للدفاع عن موقف الحزب بسبب ميولاتهم العروبية والقومية .

2) انظر رسالته إلى أحمد بوحافة في المصدر السابق ، ص 140 – 153 .

3) من رسالة بورقيبة إلى أحمد بوحافة بتاريخ 23 جويلية 1950 ، في المصدر السابق ، ص 146 .

– انظر نصّ الرسالة كاملا ، ص 143 – 146 .

وقد حرص بورقيبة في هذا الإطار على إستمرار صلته الشخصية بالقاهـرة وبالزعماء المغاربة والعرب عموما فإنّما تنزّل تحوّله إلى مصر والمغرب الأقصى خلال جولته الخارجية الطويلة بين فيفري 1951 وجانفي 1952 ضمن حرصه على كسب التأييد المطلوب للقضية التونسية عموما ولإستراتجية الحزب في معالجتها تحديدا ، وعلى الدفاع عن إختيارات الحزب ومحاصرة آثار الإنتقادات التي إصطدمت بها ، وكانت مصر أولى محطّات بورقيبة خلال هذه الجولة إذ حلّ بها في 3 فيفري 1951 " ونزل ضيفا على الجامعة العربية ، وهناك إتصل بالحكومة المصرية وبعدّة شخصيات سياسية شرقية " (1) ، كما كانت محطّته قبل الأخيرة أيضا إذ عاد إليها في بداية ديسمبر 1951 قبل أن يتحوّل بصورة عاجلة إلى باريس في 15 ديسمبر لمتابعة تفاعلات أزمة المفاوضات التونسية – الفرنسية .

وعلاوة على مصر نزل بورقيبة بالمغرب الأقصى وبطنجة تحديدا في 1 نوفمبر 1951 حيث إلتقى بعدة قادة من الحركة الوطنية المغربية وإن لم تدم زيارته إليها غير يوم واحد بسبب قرار سلطة المدينة ترحيله عنها .

وقد حرص بورقيبة خلال إتصالاته العربية والمغاربية هذه على تأمين الدعم العربي للقضية التونسية (2) .

****

1) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري " ، مصدر سابق ، ص 53 .

2) نشير في هذا الصدد إلى أنّ اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية قد أعلنت " بعد الإستماع إلى مندوبي الجزائر وتونس بشأن قضيتي هذين القطرين العربيين تأيدها لمطالبهما الوطنية وإن دول الجامعة العربية ستعمل وفقا لميثاقها على تأمين مستقبلهما بكلّ ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب " .

– انظر القرار 379 ، الدورة العادية15 ، الجلسة 1 بتاريخ 1951/10/03 ، في :

" قرارات مجلس جامعة الدول العربية " ، مصدر سابق ، ص 327 .

– من جهة أخرى ، نشرت الصحف المشرقية تصريحات الأمين العام للجامعة في تأييد القضية التونسية ومطالب حركتها الوطنية .

وحرص في هذا الإطار بالطبع على تأمين دعم الأطر المغاربية ولكن هذا الحرص لم يكن يعبّر عن أيّ تغيير في نظرة الحزب للعمل المغاربي المشترك ، وإنما تنزّل في إطار الدفاع عن إختيارات الحزب وساسيته في معالجة القضية التونسية بإعتبارها جزءا من قضايا المغرب .

لقد ظلّ موقف الحزب من العمل المغاربي المشترك ثابتا منذ بداية الإتصالات بهياكل بقية الأحزاب المغاربية ورموزها ، ولم يتغيّر هذا الموقف مع إنطلاق هذه التجربة التفاوضية الجديدة مع فرنسا وأثناءها كما لم يتغيّر عند فشل هذه التجربة وإندلاع المواجهة المفتوحة بين السلطة الإستعمارية والحركة الوطنية التونسية (1).

وقد ترجم موقف الحزب من عمل لجنة تحرير المغرب العربي وإعادة هيكلتها أثناء

****

1) إنتهت تجربة التفاوض عمليا مع صدور مذكّرة 15 ديسمبر 1951 التي تضمّنت جواب الحكومة الفرنسية عن مطالب حكومة شنيق إذ جاء هذا الجواب " عمليا بإنهاء التجربة التونسية (...) وهو أيضا برهان على إزدرائها بصداقة الشعب التونسي والحال أنّ من شأن تلك الصداقة أن تكون أمنع حصن يصان به بقاء فرنسا بالبلاد التونسية " (انظر تصريح بورقيبة إلى الصحافة تعليقا على المذكرة وقد أدلى به وهو في باريس التي حلّ بها في اليوم نفسه الذي أصدرت فيه الحكومة الفرنسية ردّها في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 347 – 348) ، وقد بدأت المواجهة المفتوحة بين السلطة الإستعمارية والحركة الوطنية التونسية فور ذلك وخاصة مع تنصيب دي هو تكلوك – وهو ديقولي معروف بتصلّبه الإستعماري – مقيما عاما بتونس حيث حلّ في 13 جانفي 1952 ، وقد سلك سياسة قمعية ضدّ القوى الوطنية ومن ذلك قراره بمنع إنعقاد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد المقرّر ليوم 18 جانفي (إنعقد رغم قرار المنع برئاسة الهادي شاكر) ، وإبعاد الحبيب بورقيبة والمنجي سليم إلى طبرقة وإعتقال عدد كبير من القادة الوطنيين وتقديم آلاف التونسيين من انصار الحركة الوطنية للمحاكمة (2600 محاكمة بين جانفي 1952 وماي 1953 أصدرت في أعقابها أحكام قاسية منها عشرات الأحكام بالإعدام ...) ، بل ولم يتردّد في إيقاف أعضاء وزارة شنيق في 26 مارس 1952 (نجا من الإعتقال محمد بدرة وصالح بن يوسف الذان كانا قد تحوّلا يوم 14 جانفي إلى فرنسا تحضيرا لتقديم عريضة إلى مجلس الأمن تشرح جوانب القضية التونسية ، وتطلب تدخّل المجلس لوضع حدّ للخلاف القائم بين الدولتين) .

الأزمة التي تردّت فيها العلاقات التونسية – الفرنسية منذ نهاية تجربة التفاوض في أواخر 1951 ، وفائه لنفس المبادئ التي أقام عليها سياسته داخل الأطر المغاربية المشتركة ولنفس القواعد التي تحكم علاقاته ببقية القوى الوطنية المغاربية .

وبالفعل ، إتخذت لجنة تحرير المغرب العربي محتوى جديدا مواكبة في ذلك تطوّر الأوضاع السياسية في المنطقة المغاربية خاصة وإستراتجيات الأحزاب إزائها إذ أعيدت هيكلتها " على أساس جديد بطلب من الجامعة العربية " في 4 أفريل 1954 (1) .

ولكن ماهي الأسباب التي دعت إلى إعادة هيكلة اللجنة ؟ وماهو موقف الحزب الدستوري الجديد من ذلك في إطار سياسته المغاربية خلال هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ القضية التونسية والمنطقة عموما ؟

لقد وقّع ميثاق اللجنة الجديد ممثلو الأحزاب والبعثات السياسيــة في المشرق العربي (2) ، وذلك بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية :

عن تونس :

- علي البلهوان عن الحزب الحرّ الدستوري الجديد .
- محمد صالح عن الحزب الدستوري القديم .
- محمد بدرة عن البعثة السياسية .

****

1) انظر رسالة على البلهوان بتاريخ 6 أفريل 1954 ورسالته بتاريخ 4 ماي 1954 إلى الرشيد إدريس ، في ملحق الوثائق .

2) تتألف البعثة السياسية التونسية من صالح بن يوسف ومحمد بدرة وهما على التوالي وزير العدل ووزير الشؤون الإجتماعية في حكومة شنيق التفاوضية ، وكانا قد نجحا في الإفلات من موجة الإعتقالات التي استهدفت الحركة الوطنية التونسية ورموزها وأعضاء حكومة شنيق في بداية 1952 .

وعن الجزائر :

- محمد خيضر عن حزب الشعب الجزائري .

- أحمد بيّوض عن حزب البيان (1) .

وعن مرّاكش :

- عبد المجيد بن جلّون عن حزب الإستقلال .

- أحمد بن المليح عن حزب الإصلاح .

- المكّي الناصري عن حزب الوحدة والإستقلال .

- محمد حسن الوزّاني عن حزب الشورى والإستقلال (2) .

وقد جاء في ديباجة ميثاق اللجنة الجديدة أنّ ممثلي الأحزاب والبعثات السياسية في المشرق العربي قرروا عقد الميثاق " تحدوهم الرغبة الصادقة في جمع شملهم وتوحيد جهودهم وتوجيهها إلى ما فيه خير بلادهم قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وإقرارا بضرورة التضامن في الكفاح والمسؤولية المشتركة والواقعة عليهم لإدراك أهدافهم ولا سيّما في هذه الظروف الخطيرة التي يتحوّل فيها مجرى التاريخ " (3) .

ودعا الميثاق إلى توحيد العمل الوطني في المستوى القطري إذ نصّت المادة الرابعة على أنّ ممثلي الأحزاب والبعثات السياسية المغربية إتفقوا على أن تكوّن أحزاب وبعثات كلّ قطر وفدا موحّدا للتعاون على تنفيذ ماهو موكول إليهم من خدمة في القضية

****

1) " وقد إعترض حزب الشعب الجزائري على توقيع حزب البيان الذي لم يؤمن بإستقلال الجزائر ولا بعروبتها ولا بإسلامها ، ولذا رأينا كلّنا تقريبا إعادة المفاهمة مع الجامعة العربية لتلافي هذا الخلل الذي يشلّ حركتنا كلّها ... "

انظر رسالة علي البلهوان بتاريخ 6 أفريل 1954 إلى الرشيد إدريس في ملحق الوثائق .

2) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " ، مصدر سابق ، ص 32 .

3) انظر نصّ الميثاق كاملا في ملحق الوثائق .

المغربية " (1).

كما حرص الميثاق على تأكيد إلتزام الأطراف الموقّعة عليه بتنسيق نشاطها في خدمة " القضية المغربية " إذ أشارت المادة الثامنة إلى تكوين مكتب مشترك داخل لجنة التحرير " يربط الوفود الثلاثة ويقوم هذا المكتب على أساس إنتداب ثلاثة من المندوبين لمدة سنة : واحد من كلّ وفد، ويتولى هؤولاء الثلاثة تعيين مدير وأمين صندوق عام ووكيل لمدير لمدة سنة من بينهم " (2).

وقد حدّدت اللجنة أهدافها في " العمل على نيل أقطار المغرب العربي الثلاثة لإستقلالها التام والإنضمام إلى الجامعة العربية مع رفض فكرة الدخول في الإتحاد الفرنسي بأي شكل من أشكاله ، وفكرة السيادة المزدوجة رفضا باتا " (3).

بيد أنّ هذه اللجنة الجديدة على غرار أغلب الهياكل المغاربية الأخرى التي تمّ تأسيسها لم تكن تمثّل أداة لتوحيد النشاط التحرير ي سواءا على المستوى القطري أو على المستوى المغاربي، فعلى مستوى التنسيق بين أحزاب القطر الواحد كان إجتماع الأحزاب الموقعة على الميثاق في وفد واحد إجتماعا شكليا لا ينبني على برنامج سياسي مشترك ، وعلى مستوى التنسيق بين وفود الأقطار الثلاثة حصل الإتفاق على أن يقوم لقاء هذه الوفود " على أساس إستقلال كلّ قسم خاص بقطر من الأقطار الثلاثة بشؤونه جميعا المال والنشر والإتصال " (4).

وكان التونسيون قد أكّدوا عند إعادة تنظيم اللجنة على ضرورة إستقلال القرار السياسي لوفود الأقطار الأعضاء " ودافعوا عليه بالأدلة المعقولة والأدلة الواقعية فنجح

****

1) المصدر السابق .

2) المصدر السابق .

3) المادة الثالثة من الميثاق ، انظر ملحق الوثائق .

4) راجع رسالة علي البلهوان إلى الرشيد إدريس بتاريخ 6 أفريل 1954 في ملحق الوثائق .

وإحتضنته الجامعة والحكومة المصرية وهو مقام على المبادئ التالية :

-يعمل كلّ قطر بإستقلال تام عن بقية الأقطار لأنّ أهله أعرف بما فيه وبإمكانياته إلخ ... لأنّ كلّ قطر له وضعه الخاص ، ولأنّ عملا مشتركا بين وفود الأقطار الثلاثة يعطّل الأعمال كلّها ويدخل الفوضى والإضطراب كما علّمتنا التجارب في مكتب المغرب العربي ... "(1) بل واحتفظت الأحزاب نفسها بإستقلال قرارها السياسي كاملا " فلا دخل للجنة التحرير في سياسة كلّ حزب من الأحزاب ولا في أعماله عدا بعض المبادئ الوطنية القارة كالإستقلال وعدم الدخول في الوحدة الفرنسية وعدم قبول السيادة المزدوجة ، لا دخل للجنة التحرير في شؤون مكاتبنا المنبثقة في العالم اليوم فعملها يقتصر على الإتصال بالجامعة ودولها على أنّ وفد كلّ قطر مستقلّ في ذلك " (2) .

لقد كانت اللجنة الجديدة مجرّد إطار تنظيمي جمع الأحزاب والبعثات السياسية في المشرق العربي للتشاور والتنسيق وتأمين الدعاية للقضايا المغاربية والحصول على دعم الأطراف المعنية بها ، ولم تكن أداة لتوحيد النشاط التحريري المغاربي من أجل بناء وحدة كفاحية في مواجهة الإستعمار ، وكان هذا التصوّر الذي إنبنت عليه يتّفق تماما مع نظرة الحزب الدستوري الجديد للعمل التحريري المغاربي المشترك كما بيّنت ذلك بوضوح رسالتا علي البلهوان ممثل الحزب في اللجنة والموقّع على ميثاقها بإسمه إلى الرشيد إدريس (3) .

****

1) راجع رسالة علي البلهوان إلى الرشيد إدريس بتاريخ 4 ماي 1954 في ملحق الوثائق .

2) المصدر السابق

نشير إلى أنّ البلهوان كان قد أكّد فكرة إستقلال القرار الحزبي في رسالة سابقة بعث بها إلى الرشيد إدريس بتاريخ 6 أفريل 1954 إذ كتب " ولنا الحرية المطلقة في جميع أعمالنا ولا دخل للجنة في مكاتبنا الموجودة اليوم خارج مصر بطبيعة الحال ... " ، راجع نصّ هذه الرسالة في ملحق الوثائق .

3) راجع نص الرسالتين في ملحق الوثائق .

ولا شكّ أنّ الحزب على غرار بقية الأحزاب التي وقّعت ميثاق اللجنة – قد أراد بإنخراطه فيها الإستفادة من دعم جامعة الدول العربية التي كانت تلحّ على ضرورة " توحيد جهود الهيئات والأحزاب التي تعمل في خدمة قضايا شمال إفريقيا " (1).

وكان مجلس جامعة الدول العربية قد قرّر في إجتماعه يوم 19 جانفي 1954 الموافقة على قرار اللجنة السياسية ونصّه " ترى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ضوء ما تجمّع لديها من المعلومات والبيانات عن التطوّرات الأخيرة في شمال إفريقيا إنشاء صندوق لتلقّي مساهمة الحكومات العربية والحكومات الصديقة وتبرّعات المنظمات والأفراد بقصد مؤازرة وإسعاف أبناء هذا الجزء العزيز من الوطن العربي تشرف عليه لجنة فرعية تضع القواعد للصرف منه على أن تتكوّن إلى جانب تلك اللجنة هيئة تضمّ ممثلي جميع الهيئات المغربية بقصد التعاون على تحقيق أهداف ذلك الصندوق على أحسن وجه وفي أسرع وقت " (2).

وقد استمرت مساعي الجامعة في هذا الإتجاه(3)حتى أثمرت إتفاق الحركات الوطنية المغاربية في المشرق العربي على ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الجديد في 4 أفريل 1954 (4).

****

1) انظر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم 523 ، الدورة العادية 18 ، الجلسة 3 بتاريخ 1953/04/09 ، في: " قرارات مجلس جامعة الدول العربية " ، مصدر سابق ، ص 409 .

2) راجع القرار 599 الخاص بإنشاء صندوق لقضايا شمال إفريقيا ، الدورة العادية 20 ، جلسة 4 بتاريخ 1954/01/19 ، في المصدر السابق ، ص 442 .

3) انظر القرار 709 ، الدورة العادية 20 الجلسة 8 بتاريخ 1954/01/27 والقرار 740 الدورة العادية 20 الجلسة 9 بتاريخ 1954/01/27 ، في المصدر السابق ، ص ص 474 – 483 – 484 .

4) راجع القرار 761 ، الدورة العادية 21 ، الجلسة 4 بتاريخ 1954/04/05 والقرار 807 ، الدورة العادية 22 ، الجلسة 3 بتاريخ 1954/11/29 في المصدر السابق ، ص ص 508 – 564 .

وقد مكّنت هذه اللجنة بالفعل الأحزاب المغاربية التي وقّعت ميثاقها من الإستفادة من دعم جامعة الدول العربية المالي والسياسي(1) ، ومن تأييد دولها ولا سيّما على الصعيد الدبلوماسي والسياسي داخل الهيئات الدولية الأمر الذي مكّنها من فضح سياسات الإستعمار والتشهير بممارسته في المغرب والعالم العربي وذلك في إطار المساعي الحثيثة التي كانت تبذل لتدويل القضية المغاربية وكسب التأييد الدولي لها (2) ، كما أتاح لقاء الأحزاب الوطنية المغاربية الرئيسية داخل اللجنة المحافظة على حدّ أدنى من التنسيق والتشاور فيما بينها كانت أحوج ما تكون إليه في مواجهة المناورات الإستعمارية الأمر الذي ترجمه إتفاق هذه الأحزاب على جملة المبادئ التي أقرّتها المادة الثالثة من الميثاق وهي " العمل على نيل أقطار المغرب العربي الثلاثة لإستقلالها التام وللإنضمام إلى جامعة الدول العربية مع رفض فكرة الدخول في الإتحاد الفرنسي بأيّ شكل من أشكاله وفكرة السيادة المزدوجة رفضا باتا " (3) .

بيد أنّ تأسيس اللجنة ونشاطها لم يعبّرا عن إرادة سياسية لبناء الوحدة المغاربية في بعدها النضالي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ الحركة التحريرية الوطنية المغاربية ، بل ولم يرتبط تأسيسها مباشرة بالقرار السياسي المغاربي فلا بدّ من الإشارة إلى هذا

****

1) راجع القرار 754 ، الدورة العادية 21 ، الجلسة 2 ، بتاريخ 1954/04/03 .

– القرار 755 ، الدورة العادية 21 ، الجلسة 3 ، بتاريخ 1954/04/04 .

– القرار 761 ، الدورة العادية 21 ، الجلسة 4 ، بتاريخ 1954/04/05 .

– القرار 807 ، الدورة العادية 22 ، الجلسة 3 بتاريخ 1954/11/29 .

– القرار 831 ، الدورة العادية 22 ، الجلسة 6 بتاريخ 1954/12/11 .

في المصدر السابق ، ص ص 506 – 507 – 508 – 564 – 568 .

2) راجع بهذا الصدد :

مالكي،(امحمد):"علاقة المغرب بالمشرق: بحث في موضوعات الوحدة والتكامل"،مرجع سابق ، ص 33 – 41 .

3) راجع نص الميثاق في ملحق الوثائق .

الفرق النوعي الهام بين مكتب المغرب العربي بالقاهرة ولجنة تحرير المغرب العربي من جهة ، وبين لجنة تحرير المغرب العربي الجديدة ومكتب المغرب العربي الجديد الذي نصّ عليه ميثاقها من جهة ثانية فقد أسس الأوّلان بإرادة مغاربية فيما أسس الثانيان " بطلب من الجامعة العربية " (1) .

وكان تطوّر العمل المغاربي المشترك بهذه الصيغة وهذا المفهوم يتفق مع إستراتيجية الحزب الحرّ الدستوري الجديد وإستراتيجيات أغلب الأحزاب الوطنية المغاربية عموما إذ كانت هذه الأحزاب تبني سياساتها المغاربية على إعتبار مصالحها القطرية بالأساس وهو ما أكّدته غلبة التوجه القطري على سياسة هذه الأحزاب بعد أن فضّل كلّ حزب إنتهاج سياسته الخاصة من أجل تحقيق مطالب قضيته .

على أنّ الساحة السياسية العربية والمغاربية كانت قد بدأت تشهد بعد تطوّرات جديدة لم تلبث أن إنعكست بآثارها على سياسة الحزب المغاربية .

وقد تمثل التطوّر الأول في التغيير الذي عرفه الأداء السياسي العربي عموما مع مطلع الخمسينات . وبالفعل ، كانت قضايا التحرير في المغرب العربي قد بدأت تمثّل منذ هذا التاريخ أحد مواضيع الإهتمام الرئيسية لمجلس جامعة الدول العربية بعد أن إستنفذ وسائله لحلّ مشكلة فلسطين ومشكلة وحدة بلاد النيل ، وقد إفتتح بقراره حول موقف الدول العربية من السياسة الإسبانية بالمغرب الأقصى في 1950/04/13 (2) ، عددا من القرارات التي ما إنفكّت لهجتها تشتدّ مع تصاعد المقاومة الوطنية في المغرب العربي ففي

****

1) التعبير ورد تنصيصا في رسالة علي البلهوان إلى الرشيد إدريس بتاريخ 4 ماي 1954 ، راجع نص الرسالة في ملحق الوثائق .

2) انظر القرار 315 ، الدورة العادية 12 ، الجلسة 6 ليوم 1950/04/13 في : " قرارات مجلس جامعة الدول العربية " ، مصدر سابق ، ص 258 .

1951/03/17 أقرّ المجلس دعوة اللجنة السياسية إلى " تأييد كفاح القطر المرّاكشي بجميع الوسائل الممكنة ، وتقديم مذكّرة بصيغة واحدة من جميع دول الجامعة العربية إلى حكومة الجمهورية الفرنسية للعمل على تحقيق إستقلال مرّاكش " (1)، وفي 1951/10/03 أكّد تأييده للمطالب الوطنية في تونس والمغرب الأقصى (2) ، وفي 1952/09/23 أعلن المجلس لأوّل مرّة تبنّيه للقضية التونسية داخل الأمم المتحدة بموافقته على قرار اللجنة السياسية الذي أوصى بـ " أن تعمل وفود الدول العربية لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن تيسّر للوفد التونسي بسط القضية والدفاع عن حقوق تونس أمام اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة " (3) ، وتوالت بعد ذلك قرارات المساندة سواءا بدعم النشاط الوطني المغاربي لدى الأمم المتحدة (4) ، أو بالإحتجاج على " الإرهاب الفرنسي" في تونس ومرّاكش بل وحتّى بالتدخّل لدى باريس إعتمادا على ما تتوفر عليه من وسائل دبلوماسية وسياسية (5) ، وبموازاة ذلك إستمرّت

****

1) انظر القرار 342 ، الدورة العادية 14 الجلسة 9 ليوم 1951/03/17 في المصدر السابق ، ص 309 .

2) انظر القرار 379 ، الدورة العادية 15 ، الجلسة 1 ليوم 1951/10/03 في المصدر السابق ، 327 .

3) انظر القرار 469 ، الدورة العادية 16 ، الجلسة 5 ليوم 1952/09/23 في المصدر السابق ، ص 374 .

4) انظر القرار 523 ، الدورة العادية 18 ، الجلسة 3 بتاريخ 1953/04/09 .

- القرار 584 ، الدورة العادية 19 ، الجلسة 1 بتاريخ 1953/09/07 .

- القرار 585 ، الدورة العادية 19 ، الجلسة 1 بتاريخ 1953/09/07 .

القرارا 586 ، الدورة العادية 19 ، الجلسة 1 بتاريخ 1953/09/07 .

القرار 754 ، الدورة العادية 21 ، الجلسة 2 بتاريخ 1954/04/03 .

في المصدر السابق ، ص ص 408 – 409 – 431 – 432 – 506– 507

5) راجع القرارات أرقام 574 ، 584، و 754 ، وكذلك القرار رقم 722 ، الدورة العادية 20 ، الجلسة 8 بتاريخ 1954/01/27 .

في المصدر السابق ، ص ص 426– 431–432–480–506–507

الجامعــة في صرف الميزانية المخصّصة للجنة تحرير المغرب العربي وإن لم تبلغ الحدّ الذي كانت تطالب به اللجنة (1).

وقد تكرّس هذا الأداء السياسي العربي مع التحوّل الذي عرفته سياسة مصر العربية بعد ثورة جويلية 1952 ووصول القيادة الناصرية إلى السلطة ، صحيح أنّ الثورة المصرية كانت ما تزال بعد في طور نموّها الأوّل وأنّ نهاية الحكم الملكي مع تنحية فاروق لم تستتبع بتبدّل فوري وكامل في السياسة الخارجية المصرية ولكنّها أدّت رغم ذلك بحكم أهمية مصر داخل النظام الإقليمي العربي وتنامي إشعاع ثورتها إلى حركية جديدة في الساحة السياسية العربية لا سيّما وأنّها وقعت في لحظة حاسمة ومصيرية في تاريخ النظام العربي ممّا جعلها تشكّل منعرجا هاما في تطوّر النظام العربي وبداية للتحوّلات الكبرى في هياكله وتفاعلاته (2).

ولا شكّ أنّ التطوّر الذي كانت تشهده القضية الجزائرية خلال هذه الفترة قد زاد في قوّة التفاعلات وفي كثافة التأثيرات المتبادلة في الإقليم المغاربي والساحة العربية الشرقية ، وكانت القاهرة قد سجلت سنة 1951 حلول عدّة مناضلين جزائريين أمثال محمد خيضر وحسين آية احمد وأحمد بن بلّة (3) الذين إختاروا أن يجعلوا منها قاعدتهم المركزية في الإعداد للثورة ، كما حلّ بالقاهرة في السنة نفسها مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري بحثا عن دعم الحكومات العربية وجامعة الدول العربية للكفاح الجزائــري ولكنّه " لم يظفــر بمثل ذلك الإلتـــزام فعـاد إلى الجـزائر يائسا بينما قبـل

****

1) راجع القرار 740 الدورة العادية 20 ، الجلسة 9 ، بتاريخ 1954/01/27 في المصدر السابق ، ص 483 – 484 .

2) راجع بخصوص هذه النقطة :

مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية " ، مرجع سابق ، ص 63 – 75 .

3) انظر ترجمة بن بلة في ملحق تراجم الأعلام .

الشبّان الجزائريون المراهنة على ما قد يتوفر لهم من الإمكانيـات بمرور الزمن وتطـوّر الأحداث " (1).

وقد أثار هذا التطوّر الذي كانت تشهده القضية الجزائرية بدفع من " هؤلاء الشبّان المغامرين " إهتمام بقية القوى الوطنية المغاربية إذ أدركت هذه القوى مبكّرا أهمية النشاط الذي كانوا يقومون به وآثاره الإستراتجية على كامل المنطقة ، وقد كتب علي البلهوان في هذا الصدد في رسالة إلى الرشيد إدريس بتاريخ 6 جوان 1954 " وهناك مسألة أودّ أن ألفت نظرك إليها وهي قضية الجزائر والجزائر كما لا يخفاك مركز الإستعمار الأصلي بالمغرب العربي وقلبه وأساسه وأظنّ أنّ الوقت قد حان للإشتغال بقضيتها بصفة جديّة مجدية ويمكنك أن تشرع في الدعاية لها خاصة وأنّ الإستعمار الفرنسي سائر في غيّة مسترسل في سياسته في جميع المغرب فينبغي أن نوسّع رقعة الكفاح وأن نضربه في الصميم ما إستطعنا لذلك سبيلا وأحسن طريقة هي أن نجعل المغرب العربي كلّه يتحرّك وإعداد الجوّ العالمي ضروري في كلّ الخطى ... " (2).

عبّر البلهوان في هذه الرسالة كما أكّد ذلك الرشيد إدريس عن " مشاغل الساعة " ، وكانت مشاغل الساعة في هذا الظرف تتمثّل بالنسبة للبلاد التونسية في مواجهة قمع الإستعمار الفرنسي ومناوراته إذ إستهدفتها حملة قمعية شرسة بقيادة المقيم العام

****

1) إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " ، مصدر سابق ، ص 35 .

نشير إلى أنّ مصالي الحاج قد حاول دائما الإستفادة من الدعم العربي فغداة الإنتخابات النيابية في الجزائر سنة 1948 طلب من الجامعة العربية التدخل في " قضية الإعتداء الإستعماري على حرية الإنتخاب في الجزائر (الزهرة 7 أفريل 1948) ، وحرص على أن يكون حزبه ممثّلا في أطر العمل المغاربي المشترك في الخارج ولا سيّما في بلدان المشرق العربي ، ولكن إستراتجية حزبه الداعية إلى توحيد المواجهة ضدّ الإستعمار لم تلق صداها لدى بقية الأحزاب المغاربية .

2) انظر نص الرسالة في ملحق الوثائق .

دي هو تكلوك ، وقد فقدت الحركة الوطنية والإجتماعية التونسية بعض زعمائها الذين سقطو صرعى الإرهاب الفرنسي أمثال فرحات حشّاد (1)في 5 ديسمبر 1952 والهادي شاكر في 13 ديسمبر 1953 ، وكان المقيم العام قد نجح في تنصيب وزارة طيّعة برئاسة صلاح الدين البكّوش كما نجح في حمل الباي في ديسمبر 1952 على ختم الأوامر الخاصة بتنظيم المجالس البلدية ومجالس الأعمال في إطار برنامج " الإصلاحات " التي كان يريد فرضها (2) .

وقد عمد إلى تطبيق هذه " الإصلاحات " بعد تنظيم إنتخابات صوريّه في ربيع 1953 ولكن سياسة دي هو تكلوك لم تنجح في إخماد نار الإنتفاضة التحريرية ، ولم تنته المناورات الفرنسية مع تنحية دي هو تكلوك في سبتمبر 1953 ذلك أنّ خلفه بيار فوازار كان " يرمي إلى نفس أهداف سلفه مع إحلال الحيلة والإغراء محلّ القوّة الغاشمة " (3) .

وقد تمكّن فوازار من المحافظة على تعاون الباي مع سياسته ، ومن تأليف حكومة جديدة برئاسة محمد صالح المزالي الوزير السابق في حكومة شنيق ، وقد بادرت هذه الحكومة بالموافقة على الإصلاحات التي فرضاها المقيم العام الجديد على الباي وهي إصلاحات لم تتخلّ - هي أيضا - رغم بعض التنازلات التي إحتوت عليها عن مبدإ السيادة المزدوجة ، وكانت في الجوهر ترمي إلى تمرير نفس الأطروحات والأفكار التي حاول المقيم العام السابق فرضها بالقوة على الرأي العام التونسي (4) .

وقد إصطدمت هذه السياسة الفرنسية بمقاومة عنيفة ، وفشلت الإدارة الفرنسية في

****

1) انظر ترجمة حياة فرحات حشاد في ملحق تراجم الأعلام .

2) سيكون لهذا الموقف إنعكاسات هامة وحاسمة بعد ذلك على مصير العرش الحسيني الذي فقد بذلك جانبا كبيرا من ثقة الشعب والقيادات الدستورية .

3) من حديث بورقيبة إلى باري ماتش الفرنسية في 4 جوان 1954 في : بورقيبة ، (الحبيب) ، " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 511 .

4) نشير إلى أنّ فوازرا قد حرص فور تعيينه على إدخال شيء من الإنفراج على العلاقات التونسية -الفرنسية ، ولكن " إصلاحاته " كانت تلتقي في الجوهر مع سياسة سلفه وأهدافها .

إحتواء الأزمة وتطبيع الأوضاع السياسية طبقا لخططها ، وقد وقفت جميع الفصائل الوطنية على إختلافها وقفة واحدة أمام القمع والمناورات الإستعمارية ، وقد إضطلعت في هذا الإطار جميع الهيئات الشبابية والكشفية والخيرية ... إلخ والمنظمات الوطنية المهنية بدور هام في تعبئة الطاقات الوطنية وتوفير الإمدادات اللازمة لمساندة الكفاح الوطني ورعايته وتكثفت التحركات الجماهيرية كالإضرابات والمظاهرات ، وإلى ذلك برزت منذ ربيع 1952 حركة مقاومة مسلّحة مافتئت تتنامى منذ هذا التاريخ شاملة كلّ أنحاء البلاد ، وقد ضمّت قرابة 3 آلاف مقاوم كانوا يتحرّكون عموما في شكل مجموعات صغيرة للقيام بعمليات عسكرية وتخريبية ضدّ المصالح الفرنسية والمعمّرين وأعوانهم ...

وقد إضطلع الحزب الدستوري الجديد بدور هام في قيادة هذه المقاومة الداخلية رغم وجود ابرز قاداته ورموزه في السجون والمعتقلات بما مكّنه من المحافظة على مكانته كمحرّك للعمل الوطني وقاطرته رغم حدّة القمع الذي تعرّض إليه أعضاؤه ومناصروه .

وقامت القيادة الخارجية للحزب بدور أساسي في حشد التأييد الدولي للقضية التونسية من خلال توثيق علاقاتها بالهيئات الدولية والحكومات الأجنبية لعزل فرنسا على الساحة الدولية وتعبئة الرأي العالمي ضدّ سياستها الإستعمارية بالبلاد التونسية ، وفي هذا الإطار أسس الحزب في أفريل 1952 مكتبا بنيويورك تولّى الإشراف عليه الباهي الأدغم (1) لدعم العمل الدعائي في الأوساط الأمريكية ومتابعة تطوّر القضية التونسية في الأمم المتحدة ، كما أسس عدّة مكاتب أخرى بأوروبا وكذلك بليبيا مع علي الزليطني والعراق مع علي البلهوان والهند مع الطيب سليم والباكستان وأندونيسيا مع الرشيد إدريس ، وقد تولّى مكتب القاهرة بإشراف صالح بن يوسف (2) ،التنسيق بين هذه

****

1) انظر ترجمة حياة الأدغم في ملحق تراجم الأعلام .

2) نذكر انّ بن يوسف إلتحق بمصر بمعية محمد بدرة بعد مغادرتهما خفية لفرنسا عندما قررت الحكومة الفرنسية إيقاف أعضاء حكومة شنيق .

المكاتب لمواصلة نشاطها وربط الصلة بينها وبين القيادة الداخلية وقد إضطلع الأمين العام للحزب وقائد جبهته الخارجية في هذه الفترة بدور هام في تنظيم العمل الوطني بالخارج وتوسيع مجاله من خلال إتصالاته بالحكومات والهيئات العربية والأجنبية ومشاركته في العديد من الإجتماعات الدولية ، على غرار مؤتمر " الأممية الإشتراكية " بستوكهولم في جويلية 1953 .

وقد تمكّنت الحركة الوطنية بفضل هذا النشاط الخارجي من تعزيز مواقعها على الساحة الدولية وكسب مساندة العديد من الدول للقضية التونسية ،وبالفعل ، إكتسب الحزب والحركة الوطنية عموما دعما عربيا متزايدا للقضية التونسية مستفيدا في ذلك من التطوّرات التي كانت تشهدها الساحة السياسية العربية ، كما تمكّن من الحصول على دعم جلّ الدول الإفريقية والآسياوية ، وأتيح للحزب بفضل هذا الدعم الدولي المتزايد أن يرفع القضية التونسية إلى الأمم المتحدّة مكسّرا بذلك طوق العزلة الذي حاولت فرنسا فرضه على النشاط التحريري التونسي ، وكانت قد جرت محاولة أولى لرفع القضية التونسية إلى الأمم المتحدة ففي 8 جويلية 1952 حاولت الكتلة العربية – الآسياوية بالمنتظم الأممي جمع دورة خاصة للأمم المتحدة للنظر في قضية تونس فلم تجد الأصوات اللازمة لذلك ولكن المساعي التونسية بدعم من الدول العربية والإسلامية لم تنته مع هذه المحاولة ففي نوفمبر 1952 طلبت الكتلة العربية – الآسياوية مجدّدا إدراج قضيتي تونس ومرّاكش بجدول أعمال المنظمة في دورتها العادية لذلك العام وحضي المطلب بموافقة اللجنة السياسية على إعطاء هذه القضية الأولوية ، وقد بدأت فعلا في 4 ديسمبر 1952 مناقشة القضية ، وأفضت في 6 منه إلى مصادقة الأمم المتحدّة على قرار يدعو الطرفين التونسي والفرنسي إلى التفاوض ولم ينته تداول المنظمة الأممية للقضية التونسية مع صدور هذا القرار فبمبادرة من الكتلة العربية – الآسياوية أدرجت القضية التونسية مجدّدا في جدول أعمال المنظمة في 18 سبتمبر 1953 ، وقد عادت المنظمة

إلى مناقشتها في 20 أكتوبر 1953 في جلسة طالبت خلالها الكتلة العربية - الآسياوية بتحقيق إستقلال تونس في غضون 3 سنوات ولكن المنظمة إكتفت بالمصادقة في 24 أكتوبر 1953 على لائحة تطالب بتعيين حكومة تونسية مسؤولة عن طريق برلمان منتخب إنتخابا حرًا لتولّي التفاوض مع فرنسا.

من جهة أخرى وإضافة إلى نشاط مكتب الحزب بنيويورك الذي " كان يقوم بدور كبير بإحدى المناطق الرئيسية من العالم " (1)، إستفادت الحركة الوطنية التونسية من الإشعاع الذي أصبح يتمتع به الإتحاد العام التونسي للشغل وزعيمه فرحات حشّاد في العالم الغربي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد قرار الإتحاد الإنسلاخ من " الفدرالية النقابية العالمية " (F.S.M) والإنضمام إلى الجامعة العالمية للنقابات الحرّة إذ ساندت العديد من الهيئات العالمية وخاصة الجامعة العالمية للنقابات الحرّة القضية التونسية، كما أيّدت الصحف والنقابات الأمريكية الموقف التونسي وبذلت جهودها لحثّ الحكومة الأمريكية على التحرّك أكثر في إتجاه الضغط على فرنسا، وقد تجلّت إحدى مظاهر هذا الضغط في تصويت الولايات المتحدّة على لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدّة في ديسمبر 1952.

وقد مثّل حادث إغتيال فرحات حشّاد في 5 ديسمبر 1952 مناسبة لتجسيم التضامن المغاربي في هذه المرحلة الخطيرة من تاريخ الحركة التحريرية المغاربية بوجه عام إذ أضرب عمّال المغرب الأقصى إحتجاجا على إغتياله (2).

****

1) بورقيبة، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا "، مصدر سابق، ص 433.

2) نشير إلى أنّ حشّاد لعب دورا أساسيا في دعم النضال التحريري وخاصة خلال هذه الفترة بملئه الفراغ السياسي الحاصل داخل قيادة الحركة الوطنية بعد إيقاف جلّ الزعماء الدستوريين.

وقد أمكن للحزب بفضل مقاومته في الداخل ونجاحه في كسب التأييد الدولي في الخارج أن يفرض نفسه ناطقا رئيسيا بإسم الحركة الوطنية التونسية وبالتالي مفاوضا لا غنى عنه عندما قررت فرنسا مراجعة سياستها الإستعمارية وإيجاد مخرج للمأزق الذي تردّت فيه في كلّ من الهند الصينية والمغرب العربي ، بيد أنّ الحزب الدستوري الجديد كان قد بدأ يشهد بعد – ومنذ هذا التاريخ – بوادر خلاف بين توجّهين داخله بشأن تقييم الأوضاع السياسية في البلاد وطبيعة العلاقات مع السلطة الإستعمارية والسياسة التي يجب إعتمادها في مواجهة هذا الوضع وتطوّراته .

أمّا التوجّه الأوّل فقد كان يغلب على قيادة الداخل وكان يقوده رئيس الحزب الحبيب بورقيبة ، ويمثّل هذا التوجّه هؤلاء الذين إستمرّوا في المراهنة على عودة فرنسا إلى حلّ تفاوضي يمكّن البلاد من تحقيق إستقلالها الداخلي فقد كان بورقيبة يؤكد أنّه " أصبح من الأكيد الإسراع بإقامة التعاون الفرنسي – التونسي على قواعد جديدة من شأنها أن تحلّ من الشعب التونسي محلّ القبول والرضى فإذا توفّر هذا الشرط أمكن إستئناف المفاهمة (...) وإذ ذاك يقع الإتفاق على تاريخ ومحتوى المراحل المنتهية إلى الحكم الذاتي ثمّ إلى إستقلال حقيقي على أن تعززه معاهدات صداقة ومحالفة كافلة لضمان المصالح الشرعية الراجعة إلى فرنسا " (1) .

وكان بورقيبة قد أكّد عندما بلغه قرار الدول العربية والآسياوية بتأييد الدعوى التونسية في الأمم المتحدة " أنّه لم يزل في إستطاعة فرنسا أن تتخذ موقفا يزول به موجب قيامنا لدى هيئة الأمم المتحدة (...) والقيام لدى الهيئة ليس بعمل عدائي نحو فرنسا (...) وإنه لفي إمكان فرنسا أن تتخذ موقفا ينتفي معه موجب قيامنا وتشكينا وذلك

****

1) من حديث بورقيبة إلى " تونس المسائية " في 12 فيفري 1952 ، في : بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 355 – 356 .

بالموافقة الصادقة على مبدإ إستقلال تونس داخليا ... " (1) .

وكان بورقيبة يؤكد أنّه لا يطالب بغير الإستقلال الداخلي ولا يطالب " البتّة بمقاليد السيادة في الخارج أيّا كانت من جيش أو تمثيل دبلوماسي " محمّلا فرنسا مسؤولية إندلاع العنف في البلاد (2) .

وعموما كان أصحاب هذا التوجّه يؤكدون على ضرورة التوصّل إلى حلّ تفاوضي وعبر مراحل .

وأمّا التوجّه الثاني فكان يغلب على قيادة الخارج وكان يقوده الأمين العام للحزب صالح بن يوسف ، ويمثّل هذا التوجه هؤلاء الذين أصبحوا يرون فيما تحقّق للقضية التونسية من دعم دولي ، وفي تطوّرات الأوضاع في المنطقة المغاربية نحو المواجهة المفتوحة مع السلطة الإستعمارية داعيا كافيا لتجذير مطالب الحزب والحركة الوطنية التونسية عموما " ولتوسيع رقعة الكفاح " وجعل المغرب العربي كلّه يتحرك " (3) .

وقد عبّر بورقيبة منذ هذا التاريخ عبر مواقفه وتصريحاته عن وجود هذا الخلاف وإن لم يكن معلنا فقد صرّح تعليقا على نشر ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة في 4 أفريل 1954 الذي وقّعه محمد بدرة نيابة عن البعثة السياسية وعلي البلهوان نيابة عن الحزب الدستوري الجديد أنّ " ذلك التصريح يدلّ أيضا على يأس السيد علي البلهوان ومما يجدر ملاحظته أنّ البلهوان نفسه كان قبل هذا اليوم بأقلّ من أربعة أعوام يطوف معي البلاد التونسية في رحلة دعاية جبّارة غايتها حمل الشعب التونسي على المصادقة على تجربة شنيق التي كان من شأنها أن تسير بالبلاد التونسية في كنف السلم والصداقة

****

1) من تصريح لبورقيبة في 5 فيفري 1952 ، في :
بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 353 .

2) من حديث لبورقيبة نشرته LE MONDE بتاريخ 10 جويلية 1954 ، في المصدر السابق ، ص 522 .

3) راجع رسالة علي البلهوان إلى الرشيد إدريس في ملحق الوثائق .

إلى الحكم الذاتي على مراحل وأن تحقّق تعاونا حـرّا منتجا بين الشعبين ، وممّا يجـوز إعتقاده أنّ الطوائح التي طوّحت بتلك التجربة وقد عرفها بـدرة شخصيا ومباشرة إذ كان وزيرا للشغل بضميمتها إلى مشاهدة الشعوب العربية الأخرى المتمتعة بسيادتها كان منها أن دفعت بصديقينا إلى التصلّب في موقفهما ، ولكنّي لم أزل موقنا بأنّه في إستطاعة فرنسا أن ترجع الأمل إلى قلوب كافة التونسيين أينما كانوا وأن توطّد موقف الذين لم يجد اليأس إلى قلوبهم سبيلا بسلوك سياسة واقعية شعارها التفهّم ، وأنا كفيل إذ ذاك بجمع كلمة الشعب التونسي " (1).

ولئن توحّدت كلمة الحزب بشأن موقفه من سياسة فرنسا الإستعمارية الجديدة التي دشّنها رئيس الحكومة الفرنسية الجديد بيار منداس فرانس ، ومن التجربة التفاوضية الجديدة التي بدأت إثر خطابه بقرطاج في 31 جويلية 1954 ، فإنّ الخلاف بين التوجهين ضلّ قائما كما عبّرت عن ذلك المواقف المتباينة لبورقيبة وبن يوسف أثناء تجربة التفاوض قبل أن ينفجر في مواجهة مفتوحة بين الرجلين إستتبعت إنعكاسات خطيرة على هياكل الحزب وتوجّهاته وخاصة الخارجية منها.

5) الصراع اليوسفي -البورقيبي وتبلور الخطاب الخارجي للقيادة البورقيبية:

إكتست الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد التونسية منذ النصف الثاني من سنة 1955 أهمية تاريخية خاصة مع إنفجار الصراع البورقيبي - اليوسفي إثر إعلان التوقيع على إتفاقيات الإستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 وخاصة بعد عودة بن يوسف إلى

****

1) من حديث أدلى به بورقيبة إلى باري ماتش في 4 جوان 1954 ، في :
بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ، ص 555 .

تونس في 13 سبتمبر 1955 (1).

لقد جعلت هذه العودة الصراع مفتوحا بين أنصار بورقيبة الذين كانوا يرون في هذه الإتفاقيات ... " فتحا لأفاق واعدة " وخطوة مؤكدة في إتجاه " تحقيق أهدافنا العليا طال الزمان أو قصر " (2)، وبين أنصار صالح بن يوسف الذين كانوا يؤكدون أنّ هذه الإتفاقيات جعلت من النظام الذي ترتّبت عنها " نظاما إستعماريا محضا " (3)، وأفضت إلى وضع لم يكن مطابقا لوعود فرنسا وللخطاب الذي ألقاه بيار منداس فرانس " إذ " أغلقت أمامنا الطريق نحو الإستقلال التام لأننا أعطينا لفرنسا جيشنا وإقتصادنا " وجعلت " تونس داخلة في الوحدة الفرنسية " (4)، " كما جعلت الشعب التونسي معرّضا للقضاء المبرم والموت الحقيقي (...) إذا رضينا بهذه الإتفاقيات التي كبّلتنا بإلتزامات يعلم الله مداها " بإعتبار أنّها تمثّل " خطرا أكبر من الإحتلال المشؤوم " (5).

وكان الصراع بين بن يوسف وبورقيبة قد بدأ أثناء المفاوضات التونسية الفرنسية نفسها التي قامت على مرجعية خطاب بيار منداس فرانس وقبل إعلان التوقيع على إتفاقيات 3 جوان 1955 التي توجتها وإن لم يتخذ شكلا مفتوحا باديء الأمر فقد إنتقد صالح بن يوسف منذ مطلع جانفي 1955 المفاوضات وفشل المفاوضين في تسوية نقاط

****

1) حضي بن يوسف عند عودته إلى تونس بإستقبال شعبي ورسمي كبير بما جعل البلاد التونسية تعيش للفترة الثانية في ظرف 3 أشهر يوما تاريخيا بعد العودة الضافرة لبورقيبة في 1 جوان 1955.
حول هذا الإستقبال انظر: . LE PETIT MATIN DU 14 SEPTEMBRE 1955

2) من خطاب بورقيبة يوم 2 مارس 1955 بمكتب الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد.

3) من خطاب صالح بن يوسف في ملتقى شبيتي مكثر والكاف بالمعمورة في الوطن القبلي.
انظر: الصباح 26 أكتوبر 1955.

4) من خطاب بن يوسف بالقيروان انظر: الصباح 30 أكتوبر 1956.

5) من خطاب بن يوسف في بني خيار بالوطن القبلي انظر: الصباح 1955/10/26.

الخلاف القائمة إذ "لم تسجّل المفاوضات أي تقدم بشأن منح تونس إستقلالها الذاتي"(1) "فللأسف وبوضوح أثبتت المفاوضات الفرنسية - التونسية المتواصلة منذ 5 أشهر أنّ الحكومة الفرنسية لا تبحث بأي حال عن الوفاء بإلتزاماتها فهي وإعتمادا على كل أنواع الضغط بل وحتى باللجوء إلى المساومة بقطع المفاوضات تريد اليوم منح إستقلال ذاتي شكلي بحت يكرّس الوضع القائم ويجعل منّا متصرّفين للنظام الإستعماري بالبلاد التونسية وقد حان الوقت لرفع كلّ إلتباس إذ يجب أن تعرف فرنسا مثلها مثل كلّ البلدان التي وضعت ثقتها في منداس فرانس من أجل إيجاد حلّ سلمي للمشكل الفرنسي - التونسي أنّ الشعب التونسي لن يقبل أبدا إستقلالا ذاتيا وهميا يغلق الباب أمام الإستقلال التام للبلاد التونسية " (2).

وقد إستهدف بن يوسف بهذا التصريح فرنسا بالدرجة الأولى لتهرّبها من الوفاء بإلتزاماتها " ولكنّه أراد أيضا أن يرسم الحدود التي يجب أن يتحرّك في إطارها المفاوض الرسمي التونسي على أساس أنّ الشعب التونسي لن يقبل أبدا أن يغلق أمامه باب الإستقلال التام وقد مثّل ما رآه بن يوسف تجاوزا لهذه الحدود أحد أسباب رفضه للإتفاقيات التي أفضت إليها المفاوضات ، وللخلاف بينه وبين المفاوضين الذين قادوها كما أكّد ذلك غير مرّة بعد عودته إلى تونس ... " إنّي أرى أنّ هاته الإتفاقيات قد أغلقت أمامنا الطريق نحو الإستقلال التام (...) ، إنّي أحمل على المنجي سليم لأنّه لم يكن أمينا في تأدية رسالة الشعب التونسي كاملة غير منقوصة وإنّي لا أحمل على هؤلاء الرجال لخلاف شخصي بيني وبينهم بل لأنّهم قصّروا في أداء الرسالة (3).

****

1) حول نقاط الخلاف هذه انظر : . LE PETIT MATIN DU 24 MARS 1954

2) انظر النص الكامل لتصريح صالح بن يوسف في :

LE PETIT MATIN DU 5 JANVIER 1955 .

3) من خطاب بن يوسف في بني خيار من الوطن القبلي في الصباح 26 أكتوبر 1955 .

" فلقد كان المنجي سليم في نظر فرنسا يمثّل الشعب التونسي وقد قلت من وراء البحار إنّ هاته الإتفاقيات لا تلزم الشعب التونسي ولذا ناديت في الناس والشعب ولازلت أنادي وأصرخ وأقول إذا تورّط أحد في حقّكم وتنازل فإنّ هذا لا يلزم الشعب التونسي ولا يمكن أن يبقى تحت رحمة فرنسا لأنّ فلانا أو فلانا وافق على هذا " (1).

وقد سجّل هذا التصريح بداية المواجهة بين " المجاهد الأكبر " والزعيم الكبير " فبعد 3 أيام من الموقف الذي عبّر عنه صالح بن يوسف صرّح بورقيبة أنّ " حزبنا تكوّن للبحث عن إستقلال البلاد التونسية بدعم فرنسا، ويمثّل هذا البحث توجّها جديدا وعاما لطبع العلاقات الفرنسية - التونسية، لقد آمنت وقلت دائما أنّ الأفكار الجريئة التي تتضمّنها ستفرض نفسها عاجلا أو آجلا على دعاة " الوطنية الكاملة " (NATIONALISME INLEGRAL) وعلى أنصار الإستعمار المتصلّب على حد السواء (...) المفاوضات بطيئة لأنّنا لا نريد من هذا الجانب ومن ذاك أن نترك مصدرا لسوء التفاهم، وإذا كان مؤكدا أنّ هذا البطؤ قد كبح كثيرا من الحماس فلدي الأسباب الكافية للإعتقاد بأنّ إتفاق مبادئ سيتحقّق قريبا يضمن المصالح الشرعية لفرنسا وتونس (...) وليكن واضحا للجميع منذ الآن (...) أنّ الصداقة الفرنسية - التونسية نهائية " (2).

وأكّد المفاوضون الرسميون التونسيون من جهتهم عند إستئناف المفاوضات في هذه الفترة أنّ تصريحات صالح بن يوسف لا تلزم إلاّ نفسه (3).

****

1) من خطاب بن يوسف في ملتقى شبيبتي مكثر والكاف بالمعمورة في الصباح 26 أكتوبر 1955.

2) من تصريح لبورقيبة أدلى به إلى FRANCE OBSERVATEUR، وأوردته :

LE PETIT MATIN DU 6 JANVIER 1955.

3) LA PRESSE DU 3 -4 JANVIER 1955.

لقد بدأ بعد بيّنا منذ هذا التاريخ إختلاف صاحبي القرار الأساسيين في الحزب في تقييمهما للمفاوضات وللنتائج التي يراد تحقيقها بها ، وكان هذا الأمر يكتسي خطورة كبيرة على الحزب وعلى سير المفاوضات نفسها ليس فقط لأنّ بورقيبة وبن يوسف يمثّلان الشخصيتين الرئيستين في الحزب وإنّما أيضا لأنّهما كانا يمثّلان المرجعين غير المعلنين للمفاوض الرسمي التونسي إذ كان المفاوضون التونسيون يتردّدون عليهما بإستمرار لبلورة مواقف الجانب التونسي وتحديدها مع تطوّر المفاوضات.

ولم تلبث المواجهة أن أصبحت معلنة مع إعلان بن يوسف معارضته لإتفاق المبادئ الذي وقّعه رئيس الحزب الحبيب بورقيبة مع رئيس الحكومة الفرنسية إدقار فور في 21 أفريل 1955 ، فبعد يومين فقط من هذا الإتفاق أعلن صالح بن يوسف بباوندنق حيث كان يمثّل كملاحظ الأقطار المغاربية في المؤتمر الإفريقي - الآسيوي الأوّل بصفته رئيس الوفد المغاربي في هذا المؤتمر "في الوقت الذي أظهر فيه المؤتمر التاريخي لباوندنق والذي يجمع دول ثلثي العالم بحماس إجماعي دعمه الكامل لمطالبتنا بإستقلالنا الوطني ، ويضغط على فرنسا لتحقيقه في أقرب الآجال ، فإنّ الشعب التونسي مصمّم أكثر من أي وقت مضى على رفض الإستقلال الذاتي الوهمي الخالي من كلّ محتوى " ، وندّد في إشارة ضمنية إلى إتفاق المبادئ الذي وقّعه بورقيبة وفور للخروج بالمفاوضات من المأزق الذي تردّت فيه و " بكلّ بورتكول لا يؤمن أن تنقل فورا إلى الحكومة التونسية مسؤولية حفظ النظام في كلّ البلاد بما في ذلك منطقة بنزرت وأقاليم الجنوب وصولا إلى الحدود الليبية (...) كلّ بروتكول يعترف للفرنسيين بالبلاد التونسية بحقوق مشطة في الميادين الإقتصادية والإدارية والمالية تجعل منهم أصحاب إمتيازات بالنظر إلى القانون الوطني التونسي (...) كلّ بروتكول لا يؤمن إلغاء القضاء غير التونسي في آجال

معقولة وعودة كلّ السلطات إلى المحاكم التونسية " (1).

وقد إندرج لقاء بورقيبة – فور واتفاق المبادئ الذي توجّه في إطار الحرص على تجاوز هذه الخلافات، وهو اللقاء الذي صرّح في أعقابه بورقيبة " أنّ البروتوكول الذي تمّ نشره ليلة أمس رسّخ الصداقة الفرنسية – التونسية (...) لقد تمّ الوفاء بوعد الإستقلال الداخلي في المبدإ والإتفاقيات التي تحدّ منه تمثّل آخر أثار الحذر الذي سيعرف أبناء بلادي كيف يتغلّبون عليه بولا نهم قبل الآجال المقرّرة، أنا لا أخفي التنوع المتناقض لردود الفعل التي يمكن أن يثيرها فهو لم يجعل ليعجب وإنّما لرسم طريق جديد وأخذ الدرس من تطوّر الرجال والأشياء ... " (2).

وقد راهن بورقيبة نفسه على تغيّر موقف بن يوسف مع مرور الوقت إذ كان بن يوسف " أحد أكبر أنصار تجربة VIENOT في 1936 ثم تجربة ROBERT SCHUMANفي 1950، وكان الممثّل الوحيد للحزب الدستوري الجديد في حكومة شنيق التي شكّلت للتفاوض حول الإستقلال الذاتي للبلاد التونسية، إنّ الطريقة المؤسفة التي أجهضت بهما جعلته بكلّ تأكيد متشكّكا في إمكانية توصّلنا لمثلنا عبر مراحل معقولة بواسطة ترتيبات ثمّ التفاوض بشأنها بحرية بين أصدقاء تحركهم رغبة واحدة في التفاهم

****

1) من برقية لصالح بن يوسف نشرتها : LE PETIT MATIN DU 26 AVRIL 1955 .

-نذكر أنّ مواضيع الخلاف الأساسية في هذه المفاوضات الفرنسية التونسية كانت تهمّ 4 محاور أساسية :

- وضع الآراضي العسكرية بالجنوب التونسي في إطار الإستقلال الداخلي .
- مسألة تركيبة المجلس الإقتصادي المختلط من حيث تركيبتة وصلاحياته .
- مسألة تمثيلية الفرنسيين في البلديات وخاصة في المدن التي توجد بها أغلبية فرنسية .
- مسألة وضع اللغة الفرنسية ،

راجع : LE PETIT MATIN DU 24 MARS 1955 .

2) من تصريح بورقيبة للوكالة الفرنسية للأنباء في : LE PETIT MATIN DU 23 AVRIL 1955 .

والتعاون ولكنّه سيعـود بكلّ تأكيـد إلى أرائي التي ضلّت أراءه لمدّة عشرين سنـة إذا هو أحسّ في تطبيق الإتفاقيات الجديدة الإرادة الحقيقية لفرنسا للتّخلي عن الهيمنـة الإستعمارية وبناء حضورها بالبلاد التونسية على قاعدة صداقة شعب أعانته بنفسها على التحرّر " (1).

وقد كـان بورقيبة محقّا في هذه المراهنة ذلك أنّ صالح بن يوسف وحتّـى هذا التـاريخ علـى الأقـل لـم يكـن يجسّـد فـي مستوى إختياراتـه الإيديولوجيـة والسياسـية والإستراتيجية التوجّه الوطني الراديكالي ، ولم يكن يجسّد الدعوة التحريريـة المغاربية أو الدعوة العروبية والإسلامية كما توحي بذلك مواقفه وخطاباته فـي هـذه الفترة ، ذلـك أنّ إدّعاءا كهذا لا يأخذ بعين الإعتبار تنوّع المواقف التي تبناها بن يوسف (2).

وقد بنى بورقيبة رهانه على معرفتـه الشخصية برفيق دربـه فـي الحزب ، ولكـن أيضا على أدبيات هذا الحزب التي مثّلت دائما مرجعية بن يوسف السياسية وهو الحزب الـذي لم يضمّن كلمة الإستقلال ضمن برنامجه إلاّ في وقت لا حق لنشأته " (3).

وقد ظلّ بن يوسف وفيّا دائمـا لهذه المرجعيات ، ولـم يكـن ينكـر ذلـك إذ كـان قـد تولّى حقيبة العدل في حكومة محمد شنيق التفاوضية التي شـكّلت طبقـا لنص البـروتكول الفرنسي – التونسي بتاريخ 17 أوت 1950 للتفاوض حـول التغيـيرات المؤسسـاتية التـي يجب أن تؤدي بالبلاد التونسية إلى الإستقـلال الذاتـي ، وذلك تجسيما لإعـلان روبـار

****

1) انظر تصريح بورقيبة في : . LE METIT MATIN DU 31 MAI 1955

2) انظر بن عامر (علي) " سيرة صالح بن يوسف : قراءة نقدية في أطروحات ، العدد 15 – 1989 ، ص 9 (تعريب محمد معالي).

3) من تصريح لبورقيبة في طريق عودته إلى تونس من باريس في : . LE PETIT MATIN DU 31 MAI 1955 تذكّر بأنّ شعار الإستقلال رفع لأوّل مرّة في مؤتمر ليلة القـدر الذي جمع كلّ فصائـل الحركـة الوطنيـة في 23 أوت 1946 .

شومان وزير الخارجية الفرنسية يوم 11 جوان 1950 ، وقد أكّد بن يوسف بهذا الصدد " إشتركنا في الحكم على أساس هذه الوعود الرسمية وألّفنا الوزارة الوطنية برئاسة دولة السيد محمد شنيق ومساهمة الحزب الحرّ الدستوري وبذلنا جهودا كبيرة لنجاح التجربة ولكن فرنسا نكثت عهدها وتنكّرت لوعودها وألقت بأعضاء الوزارة الوطنية في المنافي والمعتقلات وجرّدت على الشعب التونسي حملات شنعاء ... " (1).

وقد ساند بن يوسف الإرادة التي أبداها الساسة الفرنسيون لحلّ المشكل التونسي حتّى قبل المبادرة التي تضمّنها خطاب بيار منداس فرانس يوم 31 جويلية 1954" فإذا كانت فرنسا سليمة النية صادقة العزم على إيجاد حلّ سلمي للنزاع بيننا وبينها فلن نتردّد في الموافقة على هذه الضمانات المعقولة التي تجعل الشعب التونسي في آمان من نقض العهود وسياسة الغدر التي قد تكون لها أوخم العواقب على أمانيه القومية" (2).

وعلى هذا الأساس ساند تشكيل الحكومة التفاوضية التونسية بعد خطاب بيار منداس فرانس وقبل بذلك أن يكون هذا الخطاب مرجعية العلاقات الفرنسية – التونسية اللاحقة ، وقد حضر إجتماع الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد بجنيف يوم 3 أوت 1954

****

1) انظر البيان الذي أصدره من مقرّ إقامته بالقاهرة في 9 جويلية 1953 ،
نذكّر بأنّ هذه التجربة التفاوضية الجدية الوحيدة التي سبقت خطاب بيار منداس فرانس فشلت إذ ردّت الحكومة الفرنسية على المطالب التي بلورتها حكومة محمد شنيق في مذكّرتها يوم 31 أكتوبر 1951 بأنّ " العلاقات بين تونس وفرنسا لا يمكن أن تقوم إلاّ على أساس الإعتراف بأنّ الرابطة بين تونس وفرنسا نهائية " كما جاء ذلك في ردّ الحكومة الفرنسية في مذكّرتها يوم 15 ديسمبر 1951 وهو ما اعتبره بورقيبة في حينه " إزدراءا بصداقة الشعب التونسي " انظر تصريح شومان يوم 10 جوان 1950 وتصريحه يوم 19 جويلية 1950 ونص البروتكول الفرنسي التونسي ليوم 17 أوت 1950 ونصّ مذكرة حكومة شنيق حول " صيغ تحقيق الإستقلال الداخلي لتونس يوم 31 أكتوبر 1951 في :

CENTRE DE DOCUMENTATION NATIONAL , B1 /15

2) انظر بيانه بتاريخ 9 جويلية 1953 .

حيث أجمع أعضاء الديوان السياسي على ضرورة تشكيل حكومة تونسية في أقرب الآجال الممكنة لقيادة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وقد صرّح بن يوسف نفسه بصفته الأمين العام للحزب والناطق بإسمه أنّ " هذا الإتفاق ينسجم في الوقت الحاضر مع توجيهات الحبيب بورقيبة " مؤكدا أنّ نسبة مشاركة الحزب الدستوري الجديد في الحكومة ستكون هامّة وأنّ " المفاوضات يجب أن تنتهي في أقرب الآجال " ، وأنّ الإستقلال الداخلي سيكون خطوة حاسمة نحو إستقلال البلاد التونسية " (1)

لقد ساند بن يوسف بوضوح الصفة المرجعية لخطاب بيار منداس فرانس في هذه المحاولة الجديدة لحلّ المشكل التونسي ، وأقرّ مبدأ التفاوض لتحقيق الإستقلال ، بل ولم يكن يرفض مبدأ التمشّي المرحلي إذا كان ذلك يمثّل " خطوة صريحة مؤيدة بالنصوص والتطبيق ومحدّدة بأوقات معقولة ترضيك نحو الإستقلال التام " (2).

وقد ظلّ يؤكد بإستمرار أنّ خلافه مع بورقيبة لا يعني التنكّر لمرجعيات الحزب سواء تعلّق الأمر بأسلوب العمل أو بأهدافه فقد أكّد غير مرّة أنّ معارضته للإتفاقيات " لاتعني الرجوع إلى الحركة الثورية " معتبرا هذا الأمر دعاية مضلّلة ضدّه (3).

وكان يؤكّد أنّ رفض الإتفاقيات لا يمكن أن يثير فرنسا ويؤدّي إلى الدخول في

****

1) LA PRESSE DU 5 AOUT 1954
LE PETIT MATIN DU 5 AOUT 1954 .

نشير إلى أنّ قرارات الديوان السياسي قد حضيت بتأييد المجلس الوطني الموسّع للحزب الدستوري الجديد في إجتماعه يوم 15 أوت 1954 .

LE PETIT MATIN DU 17 AOUT 1954 .

2) من " بيان الأمانة العامة للشعب التونسي حول الوضع السياسي الحالي " بإمضاء صالح بن يوسف بتاريخ 1955/12/21 .

3) راجع خطابه بالمعمورة ، في الصباح 1955/10/26 .

وخطابه بأمّ التمر في : الصباح 15 نوفمبر 1955 .

حرب معها (...) هذا دجل محض لأنّ المعركة التي سندخلها مع فرنسا هي معركة سياسية محضة " (1).

لقد كان بن يوسف يعتبر موقفه منسجماً بكلّ المقاييس مع مرجعياته الحزبية مؤكّدا أنّه لا يرفض الإتفاقيات لأنّها مجرد مرحلة في طريق الإستقلال أو لأنّها لم تؤمّن لتونس غير إستقلالها الداخلي وإنّما لأنّها أصبحت تمثّل بما إحتوت عليه من تنازلات عريضة للقوّة الإستعمارية عقبة جديدة في طريق الإستقلال إذ "جعلت من التونسيين مجرّد موظفين لتصريف النظام الإستعماري الفرنسي بتونس " مؤكّدا أنه يدعو " فقط لرفض هذه الإتفاقيات أوّلا ثمّ لنتّحد ونتّفق ونتآزر وعندما ترانا فرنسا متحدين متآزرين رافضين لهذه الإتفاقيات رفضا إجماعيا فإنّ فرنسا تضطرّ وقتها لتدعونا هي بذاتها لإستئناف مفاوضات جديدة مثلما هو واقع في شقيقتنا العزيزة مرّاكش " (2).

وقد أبدى بورقيبة وبن يوسف حرصا واضحا في البداية على تفادي تشخيص الخلاف فكان كلّ منهما لا يذكر الآخر إلاّ باعتباره " رفيق كفاحه " وزعيما شرعيا كبيرا للحركة الوطنية التحريرية وللحزب الدستوري الجديد خاصة وذلك في الوقت الذي كانت فيه قيادات الحزب تبذل مساعيها بين الرجلين لتفادي مواجهة محتملة ، وكان بورقيبة يؤمل أن يغيّر بن يوسف مواقفه بعد عودته إلى تونس والإلتصاق مجدّدا بالواقع التونسي الملموس مثلما أكّد ذلك قبل أيّام قليلة من عودة صالح بن يوسف " أنا وبن يوسف أصدقاء قدامى لقد قدنا معا الكفاح نفسه من أجل بلادنا ولا توجد اليوم بيننا منافسات شخصية ولكنّي آأمل أنّ يستعيد بن يوسف مع عودته إلى تونس " حس الملموس السياسي " وأن تحمله الوقائع على تغيير موقفه الذي إعتقد أنّ واجبه يفرض

****

1) من خطابه بأمّ التمر في الصباح 15 نوفمبر 1955 .

2) من خطاب بن يوسف بالجنوب في : الصباح 15 نوفمبر 1955 .

عليه تبنّيه من الإتفاقيات الفرنسية – التونسية (...) السياسة لا تكون ذات قيمة إلاّ عندما تحاول أن تكون إيجابية أي عندما نعتمد على الحقائق لا على الأساطير ، وبعيدا عن هذه الحقائق لم يحكم بن يوسف عليها كما هي ... وسيجد نفسه في مواجهتها بعد عودته ... " (1) .

وقد أكّد عند إعلان عودة بن يوسف إلى تونس " منذ 6 سنوات يوما بيوم تقريبا عدت من القاهرة ، وقد إستقبلني بالمطار رفيقي بن يوسف.في ذلك الوقت أيضا كان خصومنا يعوّلون كثيرا على الخلافات التي كانت توجد بيننا ويتوقّعون إمكانيات الإنشقاق وتفتّت الحزب (...) فكان عملي الأوّل هو تحقيق وحدة الجميع باعتبارها شرطا ضروريا لنجاحنا (...) وخلال يومين سيصل رفيقي بن يوسف من القاهرة وسأكون هناك مع كلّ أصدقائنا لإستقبال رفيق الكفاح وصديق خمسة وعشرين سنة وأتمنّى أن يقوم بعد 6 سنوات بنفس العمل ليخيّب ظنّ خصومنا الذين ينتظرون إنشقاقا " (2) .

وقد حضر بورقيبة فعلا للإستقبال رفيقه عند عودته إلى تونس في 13 سبتمبر1955 ولكن الأمل في أن يكونَ هذا اللقاء لقاء مصالحة بين الرجلين لم يتحقّق ، بل وبدأت المواجهة تتأكّد منذ هذا اليوم إذ جدّد بن يوسف وبمحضر بورقيبة رفضه للإ تفاقيات التي " تمثّل خطرا على وجودنا وإستقلالنا " (3) ، فيما أكّد بورقيبة في كلمته الترحيبية برفيق كفاحه أنّه وبن ويوسف متّفقان على أهداف كفاحهما وسبل تحقيقها فيما عدا خلاف ثانوي " بن يوسف يعتبر أنّ الإتفاقيات الموقّعة مع فرنسا لا تمثّل مرحلة نحو الحلّ النهائي ولكن هذه الإتفاقيات تمثّل في الواقع تقدّما حاسما بما أنّها ترمي إلى رفع

****

1) انظر حديث بورقيبة : LA PRESSE 12-13-14 SEPTEMBRE 1955 .

2) L'ACTION DU 12 SEPTEMBRE 1955 .

3) انظر نص الخطاب في الصباح 14 سبتمبر 1955 .

الإدارة الفرنسية عن البلاد وبالتالي لا يمكن أن تعوق بأي حال تقدّمنا نحو الإستقلال التام (...) أتمنّى أن يعدّل بن يوسف موقفه بعد الإتصال بالبلاد والإخوة المناضلين والمنظّمات القومية " (1).

وقد ظلّ الخلاف يحتدّ منذ هذا التاريخ في ظلّ تمسّك كلّ من الطرفين بمواقفه الأمر الذي أدّى إلى بروز شقّين سياسيين يختلفان ليس فقط في تقييم اتفاقيات 3 جوان 1955 وإنما أيضا في مجمل خيارت الدولة الناشئة وفي القوى الإجتماعية التي تراهن عليها ، وأدّت المساجلة السياسية بين الشقين إلى تبلور خطابين سياسيين متضادّين تتجاوز محاور خلافهما تقييم إتفاقيات الإستقلال الداخلي إلى توجّهات الدولة الجديدة الداخلية والخارجية ، وتحوّلت المواجهة من خلاف حول التفاصيل إلى تناقض مبدئي حول أسس العمل السياسي وأسلوبه بل وإلى تناقض إستراتيجي حول تحالفات الدولة الناشئة (2) ،الأمر الذي يفسّر استمرار الخلاف بعد إعلان الإستقلال التام في 20 مارس 1956 وإن إنحصرت رقعته وضاق مداه.

وبالفعل لم يلبث بن يوسف أن أصبح ممثّلا للتوجّه العربي الإسلامي للنضال التحريري التونسي وداعية لمغربة النضال ضدّ الإستعمار باعتبار أنّ " تربة الشمال الإفريقي العربي المسلم تربة لا تتجزّأ ولا يمكن أن ينال الإستقلال شعب بينما يبقى الآخر أو الآخران تحت السيطرة الإستعمارية فلا يؤمل إستقلال شمال إفريقيا إلاّ إذا كان إستقلالها كاملا شاملا تتمتّع به هاته المجموعة المسلمة الهائلة من أقصى المغرب إلى حدود مصر (...) ، إنّ مستقبل المغرب العربي المسلم مستقبل واحد وجزء لا يتجزّأ "داعيا الشعب

****

1) انظر نصّ الكلمة في الصباح 14 سبتمبر 1955 .

2) انظر بيان صالح بن يوسف إلى الشعب التونسي في 1955/12/21 ، في ،
- الصباح 23 ديسمبر 1955 .

التونسي إلى" ألاّ يخون عقيدته الوطنية ولا يخذل إخوانه في الجزائـر والمغـرب " (1)، وإلى مواصلة " العمل لتحقيق الأهداف التي من أجلها إستشهد إخواننا بالآلاف والتي من أجلها يستشهد إخواننا بالجزائر ومرّاكـش اليوم ولنستأنف العمل مع إخواننا فـي الجزائر والمغرب إلى مرفإ النجاح ونحقق أهدافنا السامية " (2)، باعتبار أنّ " هاته البلاد التونسية بلاد عربية إسلامية لا تستقل ولن تستقلّ ولـن تؤمـل إستقلالها إلاّ إذا إسـتقلّت الجزائـر والمغرب الشقيقان، تلك هي الرسالة التي أودعها في قلوبكـم لا فـي أفكـاركم فهـي رسالة وحـدة المغرب العربـي الدائمـة الموفّقة وعلينا أن نرتبط مـن جديد ونتوثّق فقد أصبـح ميزان المغرب العربي في الميدان الدولي يفوق ميزان الدول الأخرى " (3).

وقد دعا في هذا الإطار بصورة واضحة إلى الإعتماد على الدول العربية والإسلامية شعوبا وحكومات وجامعة عربية فـ" أولائك الإخوان العرب والمسلمين (...) يهيبون بكم أن تكافحوا وأن تضحّوا (...) لتحرير هذه الأرض التونسية تحريرا كاملا شاملا ويتحـرّر المغرب العربي كلّه من ربقة الإستعمار (...) حتـى تبقـى أرض المغـرب أرضـا عربيـة مسـلمة (...) ويهيبون بكم أن تشدّوا بعضكم بعضا كالبنيان المرصوص وتقفوا صفّا واحدا متراصّا لتحطيم هذه الإتفاقيات التي إعترفت للإستعمار بما لم تعترف به معاهدة باردو ..." (4).

وإذ اتخذ الديوان السياسـي يوم 8 أكتوبر 1955 قـراره بتجريـده مـن الكتابـة العامـة للحزب وعضويته فيه (5)، حرص بن يوسف على " تعريب هذا المشكـل التونسي إذ قـام

****

1) من خطاب صالح بن يوسف بجامع الزيتونة يوم 7 أكتوبر 1955 في : الصباح 8 أكتوبر 1955 .

2) المصدر السابق .

3) المصدر السابق .

4) المصدر السابق .

5) انظر نصّ هذا القرار في : الزهرة 14 أكتوبر 1955 .

إبراهيم طوبال ممثلـه بالقاهرة يوم 12 أكتوبر 1955 بتقديم مذكّرة إلـى الجامعة العربيـة بيّن فيها العوامل التي دفعت إلى معارضة إتفاقيـات 3 جـوان 1955 وطـالب بتكوين لجنة خاصة لدراسة هذه الإتفاقيات (1).

وقد عزّزت المساندة الإعلامية والسياسية العربية التـي حضي بها بـن يوسـف الصـورة التي حملـت عنـه باعتبـاره رجـل الشـرق والمدافـع عـن العروبـة خاصّـة وإنّ معارضتـه للإتفاقيات بدأت في الشرق حيث كان يقيم كلاجئ سياسي قبـل عودته إلـى تونـس ، كما عزّزتها طبيعة الخطاب اليوسفي نفسه خلال هـذه الفترة بما تضمّنته من شعارات عروبية وإسلامية ، وإن لم تخل من "مزايدة " "ودمغجة سياسية " .

ولا شكّ فـي أنّ الخطـاب اليوسـفي زاد تجذّرا مع توالـي وقـائع المسـاجلة السياسـية مع القيادة البورقيبية وإحتداد المواجهة الميدانية بين أنصار الشقين إذ أصبح بن يوسف يلحّ بصورة متزايدة على ضرورة إستمرار النضال ضدّ " الإستعمار الغربـي " داعيا إلـى إستثمار الدعم الذي أصبحت تحضى به تونس في الخارج "منـذ أن بدأنـا المعركـة مع فرنسـا فـي الميدان الخارجي في يناير سنة 1951 بعد أن مررنا بالأمم المتحـدة وسجّلنا انتصارا بـأن تحصّلنا على حقّنا في تقرير المصير والتمتّع بإستقلالنا التام وواصلنا السير إلى أن وصلنا إلى باوندنق مؤلّبين العالم والدنيا على الإستعمار" (2) ، وإلـى الإعتمـاد علـى القـوى الدوليـة "التي ناصرت قضيّتنا وعملت لخير بلادنـا "وفـي مقدّمتهـا الـدول العربيـة والإسلامية وجامعـة الـدول العربيـة " ولا ننسـى يوغسلافيـا والـدول الشـرقية وخاصـة الكتلـة الإفريقيـة والآسيويـة " فهاته الكتلة أو المجموعـة من الشعـوب التي تجمـع أكثر من ثلثي سـكان المعمورة تمتدّ من طوكيو إلى مرّاكش إجتمعت في مؤتمر باوندنـق وأقرّت أنّها تريد أن

****

1) LE PETIT MATIN DU 13 OCTOBRE 1955 .

2) من خطاب بن يوسف يوم 7 أكتوبر 1955 ، في الصباح 8 أكتوبر 1955 .

تلعب دورا تاريخيا في مقدّرات العالم وأثبتت أنّها إنّما إجتمعت لنصرة الحق وتحرير الشعوب من اللّصوصية والإستعمار والسيطرة أو التنافس والنيّة السيّئة وإقتسام شعوب الأرض (...) فأوّل إجتماع في 11 أفريل الفارط سجّل نتيجة هائلة وهي مطالبة دول باوندنق بأن يقع إعتراف فرنسا بإستقلال شعوب تونس والجزائر ومرّاكش وكان هذا القرار إنذارالفرنسا بأنّها إذا لم ترجع للصواب وتعترف لتلك الشعوب بحقّها في الحريّة والإستقلال فإنّ مؤتمر باوندنق الذي سيعقد قريبا في القاهرة سوف يحاسب فرنسا حسابا عسيرا ..." (1)، وذلك في الوقت الذي كان فيه بورقيبة يردّد قناعته بجدوى التوصّل إلى حلّ تفاوضي مع فرنسا باعتباره ترجمة للنضج السياسي (2)، وكان بورقيبة الذي " لم يفكّر أبدا بطريقة مناهضة لفرنسا " (3)، يؤكّد على ضرورة الإستمرار في المراهنة على فرنسا بل وكان يستحثّ فرنسا لإنجاح هذا الرهان " فمن مصلحة فرنسا أن تمضي إلى الأمام خاصة إذا صحّ أنّ مصيرها يرتبط بمستقبل إفريقيا " (4).

وقد عرف الخطاب اليوسفي خلال هذه الفترة إنتشارا واسعا خاصة وقد إنحازت إليه أغلب الصحف الناطقة بالعربية ... كلّ الصحف تقريبا فيما عدا الوطن وهي صحيفة أسبوعية،

****

1) المصدر السابق.

2) انظر تصريحه في : COMBAT DU 13 SEPTEMBRE 1955

3) من تصريحه إلي : FRANCE SOIR في 23 ماي 1954 ورد في :

-BOURGUIBA (HABIB) : INTERVIEWS ET DECLARATIONS (1952 -1955) ,TUNIS SECRETARIAT D'ETAT A L'INFORMATION , 1979 , P 24.

4) انظر تصريحه إلي جريدة LE MONDE يوم 10 جويلية 1954 في المصدر السابق ص 50.

والعمل التي عادت للصدور في 25 أكتوبر 1955 أي في خضمّ هذه المواجهة بين بورقيبة وبن يوسف ، وهي الصحيفة " التي كانت تصدر بإدارته منذ عشرين حولا " (1) .

وقد صنّفت صحيفة كانت تصدر خلال هذه الفترة الصحف الناطقة بالعربية إلى " آمانية (نسبة إلى الأمانة العامة بقيادة صالح بن يوسف) وهي الزهرة والصباح والبلاغ والأخبار والأسبوع (أسبوعية) واليقظة وصدى الزيتونة والفرززو ، وصحف ديوانية(نسبة إلى الديوان السياسي بقيادة بورقيبة) وهي العمل والوطن (أسبوعية) ، وصحيفة نقابية هي صوت العمل وأخرى مستقلة وهي الوزير (2) .

وقد انبنى الخطاب اليوسفي على أربعة محاور أساسية وهي :

- رفض إتفاقيات 3 جوان 1955 .
- تأكيد الإنتماء العربي -الإسلامي لتونس .
- الدعوة إلى مغربة المواجهة مع السلطة الإستعمارية .
- التأكيد على ضرورة إستثمار دعم القوى الدولية المناصرة لتونس وخاصة بعد الإنتصار الدبلوماسي الذي سجلته الحركة الوطنية التونسية داخل هيئة الأمم المتحدة وفي مقدّمة هذه القوى الدول العربية والإسلامية والدول الشرقية ويوغسلافيا وكتلة الحياد التي تشكّلت في باوندنق ، وقد تفاوت التركيز على هذا المحور أو ذاك في خطبه وتصريحاته وبياناته بحسب مقام المقال ولكنّ خطابه بجامع الزيتونة يوم 7 أكتوبر 1955 مثّل بحقّ خطابا مرجعيا لخّص أسس سياسته خلال هذه الفترة (3) .

****

1) الفرززو 31 أكتوبر 1955 .

2) الوزير بتاريخ 1956/01/26 .

3) انظر نص هذا الخطاب في الصباح 8 و 9 أكتوبر 1955 .

ولا محالة مثّلت وثيقة الإستقلال الموقّعة في 20 مارس 1956 ورقة بورقيبة الرابحة في مواجهته لبن يوسف إذ وجد فيما حصل عليه من تنازلات عريضة من الحكومة الفرنسية مبرّرا " لإستراتجية " المراحل التي كان يدافع عنها، وإستطاع أن يردّ بحصوله على الإستقلال على جانب كبير من النقد اليوسفي بشأن التنازلات التي قدّمت للقوّة الإستعمارية وقد لعبت هذه الوثيقة دورا محدّدا في حسم الصراع السياسي لصالح بورقيبة قبل أن يحسم ميدانيا في أواسط سنة 1956 بالقضاء على التمرّد المسلّح الذي كانت تقوده عناصر الفلاقّة الموالية لبن يوسف وبالتخلّص من أبرز العناصر اليوسفية خلال المحاكمات الكبرى التي إستهدفت أنصار بن يوسف منذ ماي 1956 (1).

****

1) انظر بن عامر (علي) : " سيرة صالح بن يوسف : قراءة نقدية " مرجع سابق ص 15.

- أكّد المنجي سليم وزير الداخلية التونسية في الندوة الصحافية التي عقدها يوم 28 جانفي 1956 أي في اليوم نفسه الذي سجّل فرار بن يوسف إلى ليبيا أنّ " واجب الحكومة الأوّل يتمثّل في فرض الهدوء في البلاد ... " وأنّه " لمواجهة الوضع " الذي تسببت في أقلية ضالة بقيادة بن يوسف الذي يحاول منذ عودته إلى التراب الوطني التشويش على العقول وبث الفوضى في البلاد ..."إضطرّت الحكومة لأن تبحث قرارات خطيرة وأن ترفع إلى الباي " النص المؤسّس لمحكمة مختصة مكلّفة بمحاكمة الجرائم والمؤمرات ضدّ الأمن الداخلي للدولة " .

(انظر نص الندوة ونص القرار في : . LE PETIT MATIN DU 29 JANVIER 1956

وقد مثّل إصداره حدثا بالغ الأهمية في مسيرة بناء مؤسسات الدولة الناشئة في إتجاه ضرب الحريات السياسية في البلاد وتكريس هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية فعلاوة على الصفة الإستثنائية لهذه المحكمة وطابعها الزجري المعلن طرح إصدار هذا القانون - من حيث المبدإ - مسألة إستقلالية جهاز القضاء الذي أتّهم في هذه الفترة بميولاته اليوسفية . ولم يلبث هذا التوجه نحو إحتكار أجهزة الدولة أن تكرّس مع قرار الحكومة في 31 جانفي 1956 بإيقاف " الصحف " التي تقود منذ عدّة أسابيع حملة كراهية وإثارة للعنف والقتل " الأمر الذي مثّل منعرجا حاسما في حياة الصحافة التونسية مع إحتكار الدولة لجهاز الإعلام منذ هذا التاريخ .

وقد أمكن بذلك للنظام البورقيبي – مثلما أراد – إحكام قبضته على البلاد (1)، بيد أنّ نظام بورقيبة فشل في القضاء نهائيا على الحركة اليوسفية، إذ تواصل نشاط زعيمها في الخارج إنطلاقا من ليبيا (2)، ثم من مصر ... من قسم تونس بمكتب المغرب العربي بالقاهرة بالذات.

لقد همّشت الحركة اليوسفية سياسيا وضربت ميدانيا ولكنّها تواصلت عبر الدعاية المضادة من الخارج وعبر الإندساس في أجهزة الدولة ومحاولة تدبير الإنقلابات العسكرية مستفيدة في ذلك من الإشعاع الهام الذي ضلّ صالح بن يوسف يحضى به لدى العديد من القوى الإجتماعية والسياسية بالبلاد، ومن الدعم الذي كان يجده لدى بعض الأطراف الخارجية ولا سيّما البلاد المصرية وجبهة التحرير الجزائرية، ولكن أيضا من تأخّر إستكمال شروط الإستقلال ومقومات السيادة التونسية نتيجة تعثّر المفاوضات التونسية الفرنسية بشأن الملفات العالقة التي تهمّ نقل السلطة إلى الدولة التونسية المستقلّة بعد التوقيع على بروتكول 20 مارس ولاسيّما في ميادين حسّاسة كالدفاع، إذ لئن نصّ بروتكول 20 مارس على إعتراف فرنسا العلني باستقلال تونس فقد أكّد أنّ " المفاوضات ستستأنف في 16 أفريل 1956 بهدف التوصّل في أقرب الأجال الممكنة وطبقا للمبادئ التي تضمّنها هذا البروتكول إلى الإتفاق على الإجراءات الضرورية لوضعها موضع التطبيق " (3).

****

1) راجع الندوة الصحفية التي عقدها وزير الداخلية لشرح " أسباب "التحوير العميق الذي أدخل على سلك الولاّة في العمل 22 جوان 1956، والتشكيلة الجديدة للكتاب العامين التي تمّ تنصيبها إثر هذا التحوير في العمل 27 جوان 1956.

2) لجأ بن يوسف بعد فراره من تونس في 28 جانفي 1956 إلى طرابلس (الصباح 7 فيفري 1956) حيث كان يوجد عدد من اللاجئين التونسيين وقد أقام بن يوسف بليبيا قرابة العام قبل أن يتحوّل إلى القاهرة.

3) انظر نص البورتكول في : . LE PETIT MATIN DU 21 MARS 1956

وقد تعثّرت هذه المفاوضات طويلا بما مكّن بن يوسف الذي فقد بإعلان الإستقلال قوّة جزء هام من حججه ، من إستثمار الوضع الجديد لإعادة بناء خطابه السياسي المضاد ، بيد أنّ خطر الخطاب اليوسفي لم يكن يكمن في قدرته على إعادة بناء نفسه والتأقلم مع التحوّلات السياسية التي تعرفها البلاد فحسب ، وإنّما في شجبه المتواصل للتوجّهات الخارجية للنظام البورقيبي الناشئ باعتبارها توجّهات مناهضة لهوية الشعب التونسي وإنتماءه العربي - الإسلامي ، ولضرورة مغربة المواجهة ضدّ السلطة الإستعمارية إذ " يجب أن يختار الشعب الطريق التي تقوده إلى مصيره العربي الصرف ، نحن في مفترق طرق وعلينا أن نختار (...) البلاد التونسية جزء من المجموعة العربية ولا شيء يجب أن يفصلها عنها على عكس ما يقول بورقيبة (...) البلاد التونسية جزء لا يتجزّأ من العالم العربي ... " (1) .

لقد نجح بورقيبة في كسب معاركه الحاسمة في مواجهته لبن يوسف ، ولكن النشاط اليوسفي تواصل رغم ذلك وإن إنحصرت رقعته ، واستمرّ الخطاب اليوسفي في إستقطاب إهتمام جزء هام من الرأي العام وتعاطف بعض شرائح المجتمع التونسي وظلّ شبح الخطر اليوسفي يقضّ مضجع بورقيبة باستمرار، ولا شكّ في أنّ بورقيبة ظلّ يخشى نشاط لاجئ القاهرة على إستقرار نظامه (2) ، ذلك إنّ بن يوسف كان يحضىبدعم مصري وعربي عامّة مؤكّد ، وكان بورقيبة يعلم ذلك بقدر ما كان يدرك حجم المعارضة التي كانت تصطدم بها توجهاته الخارجية في المشرق العربي وفي البلاد المصرية خاصة ، وكان

****

1) من خطاب بن يوسف في نوفمبر 1955 بملعب الشاذلي زويتن بحضور بعض أعضاء الوفد المصري الذي كان يوجد بتونس لحضور أشغال مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بصفاقس بين 15 و 18 نوفمبر 1955 .
أنظر : LE PETIT MATIN DU 19 NOVEMBRE 1955 .

2)OBSERVATEUR DU MOYEN ORIENT DU 17/10/1958 .

الدعم الذي يحضى به بن يوسف عربيًا يشمل حتّى بعض الأنظمة القريبة في توجّهاتها للنظام التونسي مثل النظام الليبي فقد بذلت ليبيا مساع معلنة للتوفيق بين بورقيبة وبن يوسف عند إحتدام الخلاف بينهما ، وقد حلّ بتونس لهذا الغرض وفد ليبي بقيادة عبد المجيد بن حليمي (1)، حيث حاول إلى جانب الوفد المصري بقيادة وزير الأحباس الشيخ الباقوري التوسّط بين الرجلين دون نجاح .

وكانت ليبيا ملجأ لبن يوسف بعد فراره من تونس مدّة ناهزت العام ، ولم يكن بورقيبة يستطيع تجاهل هذا الدعم العربي والمصري منه خاصة ذلك أنّ تونس مثلها مثل بقية دول المغرب العربي لم تكن تستطيع البقاء بمنأى عن تأثير نموذجية أحداث القاهرة وإشعاع روّادها (2) ، فقد كانت البلاد المصرية تقود حركة تحريرية هامة حريّة بالإهتمام بالنسبة لبلاد حديثة العهد باستقلالها و ذلك علاوة على أنّ البلاد التونسية تظلّ بحكم طبيعة الخطاب السياسي الناصري معنية بالمشروع السياسي المصري ، فقد إستطاع هذا الخطاب أن يحتلّ مركز الصدارة في الحقل الإيديولوجي العربي مرغما الخطابات الأخرى على تحديد نفسها إزاءه بالإنحياز إلى مقولاته ودعواتها أو معارضتها (3) .

وكان الخطاب اليوسفي قد سجّل تطوّرا هاما نحو تبنّي المقولات والشعارات

****

1) المحضي (منيرة) : " المسألة التونسية من 1954/07/31 إلى 1956/03/20 عبر جريدة الصباح " شهادة كفاءة في البحث،إشراف علي المحجوبي ، شعبة التاريخ كلية الآداب والعلوم الإنسانية،1985 ، ص 89 .

2) راجع بهذا الصدد :

"LE MAGREB INDEPANDANT ET LE NASSERISME '
-IN MAGHREB N° 14 , MARS -AVRIL , 1956 , P 3-7 .

3) نصر ، (مارلين) : " التصوّر القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر " بيروت – لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية – سبتمبر 1981 ، ص 15 .

الناصرية والدعاية لها الأمر الذي رأى فيه بورقيبة " قلبا للحقائق وتمويها على الشعب المصري وعلى الرأي العام المصري " (1).

وقد أصبحت القضية اليوسفية تمثّل على هذا الأساس محرار تطوّر العلاقات التونسية المصرية والتونسية العربية عموما إذا إعتبرنا الدعم الذي كان يحضى به بن يوسف لدى جامعة الدول العربية وهيمنة النظام المصري على سياستها بحيث طبعت هذه العلاقات خلال هذه الفترة بلافتة صالح بن يوسف ، وتحوّلت هذه القضية تدريجيا إلى محور الخلاف المركزي بين النظامين التونسي والمصري قبل أن ينفجر في أكتوبر 1958 في اليوم نفسه الذي سجّل إنضمام تونس إلى جامعة الدول العربية في 11 أكتوبر 1958 (2) ، علما وأنّ النظام البورقيبي كان يخشى خاصة في خطاب خصمه دعوته إلى مغربة المواجهة ضدّ السلطة الإستعمارية في هذا الظرف الذي زامن إشتعال نار حرب التحرير الجزائرية بتشعّباتها الإقليمية والقومية المتشابكة وبما أدّت إليه من إستتباعات نقلت البلاد التونسية إلى قلب تفاعلات الإقليم المغاربي والمنطقة العربية بكل أبعادها الدولية خاصة وأنّ صالح بن يوسف كان يحضى بدعم الحركة الإستقلالية المغربية (3) ،وجبهة التحرير الجزائرية " لإرجاع الشعب التونسي إلى التمسك بالمبادئ الوطنية القارّة للحزب الدستوري الجديد ألا وهي تقوية الوحدة الشمالية الإفريقية في الكفاح ضدّ

****

1) انظر خطابه يوم 1957/07/08 .

2) حول دور القضية اليوسفية في تطور الخلاف التونسي المصري ونتائجه انظر :

العريبي (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية – المصرية (1955 – 1970) شهادة كفاءة في البحث ، إشراف علي المحجوبي ، شعبة التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ، تونس 1990 .

3) سيتحوّل موقف هذه الحركة – في جزئها الأكبر من مسألة مغربة المواجهة بعد حصول المغرب الأقصى على إستقلاله في 2 مارس 1956 .

الإستعمار " (1).

لقد أصبحت القضية الجزائرية محلّ رهان الطرفين في هذا الخلاف كما إعترف بذلك بورقيبة نفسه (2)، وقد حاول بورقيبة كسب هذا الرهان إذ حرص على فضّ خلافاته مع قادة الجبهة فوسّط لديهم النظام المصري في محاولة توفيقية محاولا بذلك إستغلال تأثير جمال عبد الناصر على الجبهة الجزائرية ورموزها (3)، وعمل على أن يحدّد مبكّرا سياسة واضحة للنظام التونسي تجاه المشكل الجزائري تجنّبه الإصطدام بها، لكن لئن نجح بورقيبة في تجنّب المواجهة مع القيادة الجزائرية فإنه لم يكسب رهانه كاملا إذ ظلّ بن يوسف كما أقرّ بذلك بورقيبة " يرتبط بجمال عبد الناصر وأحمد بن بلّة بدعوى أنّهما سيعملان على تحرير شمال إفريقيا " (4).

ومع ذلك فقد نجح بورقيبة من خلال تجنّب المواجهة المعلنة مع القيادة الجزائرية في تحقيق نصف إنتصار هام في مواجهته المصيرية مع الحركة اليوسفية فقد كانت القضية الجزائرية تمثّل خطرا مزدوجا بالنسبة للنظام البورقيبي في هذه المرحلة الحرجة من بناءه إذ كانت الجزائر تتمتّع بأهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لكامل الإقليم المغاربي وكانت " السياسة الفرنسية المتّبعة بتونس وبالمغرب متأثّرة إلى حدّ كبير بالسياسة التي

****

1) من برقية الوفد الجزائري والمراكشي لدى هيئة الأمم المتحدة، إلى صالح بن يوسف في الزهرة 14 أكتوبر 1955 .

2) انظر خطاب يوم 12 جانفي 1956 في : بورقيبة (الحبيب) : " خطب " تونس - كتابة الدولة للإعلام ، 1974 ، الجزء الأوّل ، ص 316 .

3) أكّد عزوز الرباعي أنّ بورقيبة أرسله إلى مصر في مهمّة كان أحد مواضيعها فضّ الخلاف بينه وبين الجبهة ، انظر شهادته في الإعلان (تونسية ،) 8 نوفمبر 1991 .

4) انظر خطاب بورقيبة يوم 15 ديسمبر 1973 أمام طلبة معهد الصحافة وعلوم الأخبار بتونس في :

- بورقيبة (الحبيب) " حياتي ، أرائي ، جهادي " تونس وزارة الإعلام 1989 ، طبعة ثانية ص 263 .

تسلكها فرنسا بالجزائر " (1) ، الأمر الذي كان يحتلّ أهميـة كبـرى في هذه الفتـرة من المفاوضات التونسية -الفرنسية لترتيب نقل السلط للنظام التونسي على طريق إستكمال شروط سيادته كما نصّ على ذلك بروتكول 20 مارس 1956 في فقرته الأخيرة (2) .

من جهة أخرى لا شكّ أنّ بورقيبة إكتشف مع القضية اليوسفية الحجم الحقيقي للجبهة ورجالها وقدرتها المؤكدة على التدخّل في الحياة السياسية التونسية فقد كان ميزان القوى العسكري مختلا لصالح الجبهة حتى أنّ محمد خيضر أحد قادتها لم يتردد في مهاجمة النظام التونسي والتهديد بالزّحف على تونس ، وكان قادتها عموما قادرين على التآمر ضدّ النظام التونسي وزعزعة إستقراره (3) .

وأيّا كان الأمر فقد ساهمت المواجهة البورقيبية - اليوسفية بقسط وافر في بلورة الخطاب الخارجي للنظام البورقيبي وتحديد مواقفه وسياسته إزاء كبريات القضايا الإقليمية والدولية (4) .

فماهي أهمّ ثوابت هذا الخطاب ؟ وفيما تتمثّل مواقف القيادة البورقيبية من كبريات القضايا الإقليمية والدولية ؟

****

1) انظر خطاب بورقيبة يوم 22 نوفمبر 1957 .

بورقيبة (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1976 ، الجزء الخامس ، ص 229 .

2) راجع نصّ البروتكول في : . LE PETIT MATIN DU 21 MARS 1956 -

3) MASMOUDI (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " OP CIT , P 147- 148 .

4) لعبت هذه المواجهة ايضا دورا محدّدا في البناء المؤسّساتي لدولة الإستقلال ، ورغم كثرة الدراسات التي تناولت الصراع البورقيبي اليوسفي فإنّنا نظلّ نفتقر فيما أعلم إلى دراسة تأليفية تبيّن حدود هذا الدور وحجمه في بناء مؤسّسات الدولة وتحديد سياستها الداخلية ... رغم أنّ المصير السياسي للبلاد التونسية من حيث تركيز أجهزة الدولة في الداخل وتحديد توجّهاتها الخارجية قد تقرر في جزء كبير منه - أثناء هذه المواجهة وبسببها أو نتيجة لها .

أكّد بورقيبة في خطابه في مؤتمر صفاقس يوم 15 نوفمبر 1955 (1) ردّا على الدعوة العروبية والإسلامية لخصمه بن يوسف أنّ تونس " بلاد عربية وإسلامية منذ 13 قرنا ونصف " وأنّ " الشعب التونسي كافح بقيادة الحزب الدستوري الجديد للمحافظة على الطابع العربي الإسلامي لبلاده " ... ، ولكن من واجبي أن أقول لكم دون مواربة أنّ تعلّقنا بالعروبة والإسلام لا يعني الرغبة في العيش في عزلة بمنأى عن الشعوب والأمم المجاورة بل بالعكس يفرض علينا ذلك ولخدمة مصالح بلادنا التعاون مع البلدان الأروبية التي تربطنا بها ظروف سياسية وعلاقات تاريخية ومصالح إقتصادية (...) إنّ هذا التعاون يمليه علينا إطار جغرافي خاص وحاجتنا إلى التطوّر والتقدّم وهي نزعة غير جديدة فهي تعود إلى العهد القرطاجي فمنذ العهود القديمة ظلّت تونس ترتبط بحكم وضعها الجغرافي بعلاقات ضيّقة مع الشعوب والأمم المجاورة (...) إنّ هذه الأقوال التي أردّدها في هذا المؤتمر متطابقة مع ما قدّمته في جوان الماضي لتوطئة كتاب حول ذكريات كفاحي . لقد سجّلت الطابع الشرقي لتونس : بلاد ذات ثقافة عربية دينها الإسلام ولكنّي سجّلت أيضا طابعها الغربي الذي يمنحه لها وضعها الجغرافي (...) بحكم وضعنا الجغرافي ، نحن في قلب الغرب نفسه حيث ستنتصر الحرية بعد حصولنا على الإستقلال " (2) .

لقد ردّد بورقيبة في هذا الخطاب الذي يحتلّ بين خطبه القيمة المرجعية لخطاب جامع الزيتونة يوم 7 أكتوبر 1955 بين خطب بن يوسف ، مواقفه الثابتة في تشيّعها للعالم الغربي على أساس أن " العالم العربي مطالب بالتعاون مع الشق الأطلسي والديمقراطيات

****

1) إنعقد بصفاقس بين 15 و 19 نوفمبر 1955 تحت شعار مؤتمر البعث ، وقد مثّل محطّة رئيسية في المواجهة بين بن يوسف وبورقيبة وفي حياة الحزب الدستوري الجديد والدولة التونسية عموما .

2) راجع خطابه يوم 15 نوفمبر 1955 بمؤتمر البعث بصفاقس .

الحقيقية " (1) .

وكان هذا التشيّع بالمعنيين الثقافي والسياسي يمثّل قناعة ثابتة لدى الحبيب بورقيبة والشقّ الذي تزعّمه في صلب الحزب الدستوري الجديد عند إندلاع الأزمة اليوسفية الأمر الذي جعل منه مفهوما مركزيا ملازما للخطاب البورقيبي قبل أن يتحوّل بموازاة ذلك إلى محور أساسي في سياسة تونس الخارجية إثر صعوده إلى السلطة في أفريل 1956 فقد تعامل بورقيبة مع المعسكر الإشتراكي بحذر دائم وذلك حتى خلال أيّام قيادته للدعاية التونسية في الخارج ، ورفض دائما أن يجعل منه موضوع رهان في علاقاته ، وكان يتبنى تجاهه مواقفا مناهضة فعلاوة على مواقفه العديدة التي عبّرت عن معادته للشيوعية إتّسمت تصريحاته ومواقفه من سياسة المعسكر الشرقي الداخلية والخارجية بعداء يكاد يكون معلنا ، وكان بورقيبة قد أكّد أنّ حزبه قد قطع علاقاته بالشيوعين منذ زمن طويل ، وقد طردت من صفوفنا دون رحمة الدكتور سليمان بن سليمان الذي اتخذ موقفا مواليا لأنصار السلام " (2) .

وكان قد صرّح في 20 جويلية 1951 إلى وكالة رويتر أثناء مروره بلندن مباشرة بعد قبول عضوية الإتحاد العام التونسي للشغل بالكنفدرالية العالمية للنقابات الحرّة أنّ "الوطنيين في شمال إفريقيا والشرق الأوسط الذين يرون في الشيوعيين حليفا لتخليصهم من الإمبرياليين الغربيين يتعامون عن مصالحهم الحقيقية " (3) .

ومع أنّ بورقيبة كان يدرك أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وإنقلترا متضامنة مع فرنسا بالفعل وأنّ الإهتمام المتزايد " للعالم الإنقلو سكسوني بالمغرب العربي في إطار صراعه

****

1) انظر تصريحه لجريدة : LE MONDE يوم 5 مارس 1952 في :

- BOURGUIBA (HABIB) " INTERVEWS ET DECLARATION (1952-1955) TUNIS , SECRETARIAT D'ETAT A L'INFRMATION , 1976 , P 20 .

2) من تصريحه بجريدة LE MONDE يوم 5 مارس 1956 في المصدر السابق ، ص 19 .

3) CITE IN HADHRI , (MOHEDDINE) : " L'U-R-S-S ET LE MAGHREB : DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917. 1962) " PARIS/ FRANCE , ED L'HARMATTAN , 1985 , P 114 .

" الذي كاد أن يكون سافرا مع الشرق الشيوعي ، ليس لسواد عيون المغاربة " (1) ، فإنّ إيمانه بالغرب عموما وثقته شبه الكاملة بالولايات المتحدة الأمريكية لم يتزعزعا حتى أنّه لم يكن يجد بديلا عن المساعدة التي كان يطلبها لدى واشنطن ولندن غير الكفاح المسلّح " فنحن لا نريد إعانة شيوعية أو سوفياتية " (2) .

وقد غذّت مساندة الإتحاد السوفياتي لمشروع الوحدة الفرنسية دون شكّ عداء القيادة البورقيبية للمعسكر الإشتراكي مثلما غذّاه الإستياء السوفياتي المتزايد من سياسة اليد الممدودة للولايات المتحدة التي سلكها بورقيبة منذ سنة 1947 والإتجاه المستمر للقادة الوطنيين التونيسيين نحو مناهضة الشيوعية (3) .

ولا شكّ في أنّ هذه المناهضة قد زادت حدّة نتيجة موقف الكتلة السوفياتية من مبادرة بيار منداس فرانس إذ إعتبرت وكالة طاس أنّ " مخطط الإصلاحات الجديدة الذي إقترحه بيار منداس فرانس يعكس موقف جزء من البورجوازية الفرنسية مستعدّ لأن يقدّم تنازلات لحركة التحرير التونسية حتّى يحافظ على إمتيازاته ويضعف هذه

****

1) انظر رسالة إلى فرحات عباس يوم 29 جولية 1946 في: بورقيبة (الحبيب) " بين تونس وفرنسا " ، مصدر سابق ص 239 .

2) CITE IN HAGHRI , (MOHEDDINE) " L'U -R-S-S ET LE MAGHREB .... " OPCIT , " P 113 .

3) مثّلت مناهضة الشيوعية على الأقل بصفتها موضوع رهان دولي قاسما مشتركا بين أغلب رموز الحركة الوطنية والنقابية التونسية ، ومن ذلك صرّح فرحات حشّاد للصحافة الأمريكية سنة 1956 بعد بضع أشهر من قبول عضوية الإتحاد العام التونسي للشغل بالكنفدرالية العالمية للنقابات الحرّة ، " أنّ النضال الطويل والمكلّف الذي خاضه شعبنا يمكن أن يؤدّي - إن هو لم يجد المساندة من القوى الديمقراطية والحرّة إلى إضطرابات قد تكون خطيرة جدّا على السلام في هذه المنطقة الحسّاسة من العالم التي هي المتوسط ، وهي إضطربات سيعمل أعوان الكومنفورم على إستغلالها إلى الحدّ الأقصى " .

- ورد في المرجع السابق ص 114 .

الحركة " (1)، ثمّ نتيجة معارضة موسكو للطريقة التي أدارت بها حكومة الطاهر بن عمار مفاوضاتها مع فرنسا وذلك بحكم إنطوائها على " تنازلات متعاقبة قام بها الوزراء التونسيون ضدّ الإرادة المؤكدة لقسم من الحركة الوطنية التونسية " بما شجّع الحكومة الفرنسية على التراجع عن تجسيم الإستقلال الذاتي الذي وعدت به (2).

على أنّ هذه المواقف لم تكن بأيّة حال العامل المحدّد في بلورة موقف بورقيبة من الكتلتين ذلك أنّ تشيّع بورقيبة للغرب كان يقوم على قناعة مبدئية ترتقي عنده إلى مرتبة الإيمان فقد استمرّت القيادة البورقيبية على رأس الحركة الوطنية التحريرية ثمّ على رأس دولة الإستقلال في تأكيد تشيّعها للغرب وثقتها فيه إذ " إختارت تونس دون لبس أن تشقّ طريقها في العالم الحرّ " ، كما كتب بورقيبة في مجلة أمريكية سنة 1957 – ولم يكن يبحث بذلك – دون شك عن الحصول على إعجاب قرّائه وإنّما كان يترجم تماما فكره السياسي (3)، ذلك أنّ معركة إستكمال الإستقلال كانت ما تزال متواصلة في هذا التاريخ وإنّما كان هذا الموقف يترجم قناعة ثابتة لم تزعزعها الأحداث " فقد شئنا أن نختار الإتجاه الغربي الذي حاول غيرنا تشويهه وحاولوا التمويه بأنّنا صنيعة للفرنسيين " (4).

ولم يتغيّر هذا الموقف مع التحوّل الذي عرفته السياسة السوفياتية إزاء البلاد التونسية بعد حصول تونس على الإستقلال الذي حيّته وكالة طاس باعتباره " خطوة هامّة على درب النضال ضدّ الإستعمار الفرنسي "(5).

****

1) CITE IN GROS , (SIMONE) : " LA POTITIQUE DE CARTHAGE " , FRANCE , ED PLON , 1958 - P 34 .

2) انظر مقال مجلة ISVESTIA السوفياتية ورد في :

-HADHRI (MOHIEDDINE " : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB " OPCIT , P 129 .

3) CITE IN HAGHRI , (MOHIEDDINE) ,L'U.R.S.S ET LE MAGREB ...." IBID , P 155 - 156 , D'APRES : BOURGUIBA (HABIB) " LE NATIONALISME MEILLEUR ANTIDOTE DU COLONIALISME " FOREIN AFFAIRS , JUILLET 1957 .

4) من خطاب بورقيبة يوم 16 أكتوبر 1958 .

5) CITE IN HADHRI,(MOHIEDDINE) " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB ..." , OPCIT , P 154 .

وإذا كانت تونس لا تحمـل " أيّ مركّب تجاه الشيوعية العالمية " فمفهومنا للديمقراطية والحريّة والعلاقات بين البشر لا يمنعنا من أن تكون لنا إتصالات بطرق تفكير وعمل مغايرة لطرقنا " (1)، فقد أعرضت دائما عن التجاوب مع سياسة اليد الممدودة التي سلكتها موسكو إزاء تونس والمغرب العربي عموما منذ سنة 1956، بحيث وجب إنتظار 4 سنوات بعد الإستقلال لإقامة علاقات ديبلوماسية بين البلدين ذلك أنّ " المعسكر الشيوعي لا يوحي لنا بأيّة ثقة رغم إغراءاته ودعايته ودعمه ومساندته " وكان بورقيبة يؤمن أنّه لا يمكن أن نجعل من الإتحاد السوفياتي حليفا على المستوى الدولي دون أن يخشى الوقوع تحت الهيمنة الشيوعية على المستوى الداخلي وقد صرّح في هذا الإطار موجّها خطابه إلى العرب " وأوكّد لهم باعتبار أنهم على حسن نية أنني لا أستطيع أن أتّجه نحو روسيا وهي الخادمة الأولى للشيوعية بحيث لا يتصوّر أنّها راضية عن طيب نفس بما يجري في مصر من إعتقال للشيوعيين بينما هي في الوقت ذاته تقدّم أسلحتها، وباعتباري مسؤولا عن هذه الأمة فليس من حقّي أن أغرّر بها وأرتكب خطأ في جانبها وأن أرمي بأولائك العزّل والأطفال والأرامل الذين تألّمنا من مشاهدة أمثالهم على حدودنا في إتجاه يجعلهم أمام خطر عتيد قائم على تلك الحدود وأفتح في وجوههم بإتجاهي إلى المعسكر الشرقي أبوابا للشرّ لا أملك غلقها، بل من واجبي أن أسلك سياسة الرصانة والمرونة التي لا تقف فاعليتها على تونس فحسب بل تتجاوزها إلى شقيقتنا الجزائر وتقرب ساعة الحلّ الحقيقي عندما تنضج ثمرة المساعي " (2).

ولم يكن يلف هذا الموقف أيّ لبس فقد صرّح يوم 11 جانفي 1958 " فيما يخصّ

****

1) من تصريح عبد المجيد شاكر ليلة تحوّله على رأس وفد تونسي للمشاركة في المهرجان العالمي للشباب بموسكو في : LE PETIT MATIN JUILLET 1957 .

2) من خطاب بورقيبة يوم 16 أكتوبر 1958 .

روسيا أقول بكلّ صراحة أنا حذر لأني أعرف أنّ لها نزعة مؤكدة وحقيقية للتوسّع " ... بل وثبت هذا الموقف حتى في وجه الآثار المدمّرةللقنابل التي دكّت ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 رغم أنّ هذا القصف أثار مخاوف الغرب نفسه من إحتمال إنقلاب الموقف التونسي خاصة وقد بادر الإتحاد السوفياتي إلى التنديد به ودعم تونس (1)، فقد تجنّب بورقيبة أن يقدّم شكوى في الغرض للأمم المتحدّة رغم أنّه كان يستطيع التعويل على الكتلة العربية وأصدقائها ودعم الإتحاد السوفياتي، وقبل في المقابل " المساعي الحميدة " الأمريكية للتوصّل إلى حلّ تفاوضي مع فرنسا، وقدإستثمر الحدث بإبرام صفقة الأسلحة الأمريكية التي طالما طالب بها، وهي الصفقة التي علّقت عليها " L'ACTION" بقولها "قرّر الأنقلوسكسونيون بكلّ وضوح أثناء المحادثات الأخيرة بين إيزنهاور وماك ميلان عدم تكرار الأخطاء المرتكبة في الشرق الأوسط، في إفريقيا الشمالية، فقد قرّروا التدخّل بعد أن قدّروا أنّ موقف فرنسا يوشك أن يفقد الغرب كلّ سمعته وتأثيره في إفريقيا الشمالية (...) وعلى شمال إفريقيا الآن وخاصّة الجزائر، الإستجابة لثقة الغرب من خلال التحلّي بالواقعية والحكمة ..." (2).

وقد تميّز الموقف البورقيبي من الصين الشعبية القطب الثاني في العالم الشيوعي بحذر مماثل الأمر الذي ستجسّمه الدولة التونسية لاحقا من خلال معارضتها لقبول عضوية الصين الشعبية بالأمم المتحدة (3).

****

1) حول الموقفين السوفياتي والأمريكي من أحداث الساقية انظر :

- HADHRI , (MOHIEDDINE) " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB .... " OPCIT , P 157 -160 .

2) L'ACTION DU 11 NOVEMBRE 1958 .

– حول تطوّر العلاقة بين تونس والإتحاد السوفياتي خلال هذه الفترة انظر :

- HADHRI , (MOHIEDDINE) " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB " OPCIT , P 151-160 .

3) حول العلاقة التونسية الصينية انظر :

- "LA POLITIQUE DE LA CHINE A L'EGARD DU MAGHREB A TRAVERS LA PRESSE CHINOISE " IN MAGHREB N° 8 , MARS , AVRIL , 1965 , P 3-7 .

بل وحملت هذه القناعة القيادة البورقيبية إلى معارضة سياسة الحياد نفسها ، والمؤسّسات التي قامت على أساسها وهي القوّة العالمية الجديدة التي كان بن يوسف يدعو في خطبه أثناء المواجهة مع بورقيبة – إلى أن تكون محلّ رهان الحركة الوطنية التونسية في كفاحها من أجل الإستقلال (1) ، فقد كان بورقيبة من رجال الدول القلائل في" العالم الثالث " الذين واجهوا علنا سياسة الكتلة الإفريقية – الآسياوية (2) ، إذ كان يعتقد أنّ " الحياد يمكن أن يبدو كوضع مريح لبلاد حديثة الإستقلال ففي إطار الصراع الخفي بين القوى الكبرى العالمية يمكن أن يعطي الدول التي تمارسه الأمن بجعلها خارج المعارك (...) ويمكن أن يبدو علاوة على ذلك كوضع للمساومة المربحة بجعل القوى الكبرى تتنافس لطلب رضائها " ولكن " ليس في مصلحة الغرب أو مصلحة السلام العالمي أن تميل إفريقيا إلى الشيوعية (...) أو حتى إلى ما يسمّى في الشرق الأوسط الحياد الإيجابي الذي يبتعد أكثر فأكثر عن الحياد الحقيقي ..." (3) ، مترجما بذلك قناعته الثابتة بضرورة الإنحياز إلى " العالم الحرّ " فقد كان صرّح في 1 فيفري 1952 وهو ما يزال بعد خارج السلطة بل قبل أن تتبلور سياسة الحياد نفسها " قلت في جويلية الماضي لإذاعة البـ-بـ-س في حوار مع رئيس الحزب الوطني المصري فكري عبّاس باشا أنّ العالم العربي لا يستطيع أن يكون محايدا وليس ذلك في مصلحته ، إنّما تكمن مصلحة الشعوب العربية في التعاون النّزيه المطهّر من كلّ فكرة هيمنة من العالم الحرّ

****

1) راجع خطابه يوم 17 أكتوبر 1958 في الصباح 18 أكتوبر 1958 .

2) "LE MAGHREB ET LA DIVISION IDEOLOGIQUE DU MONDE ARABE " IN MAGHREB N° 16 , JUILLET - AOUT 1966 , P 5 .

3) CITE IN HADHRI ,(MOHIEDDINE) , L'U.R.S.S ET LE MAGHREB "OPCIT , P 156 -157 .

– حول الموقف من الحياد انظر :

-"LE MAGHREB ET LA DIVISION IDEOLOGIQUE DU MONDE ARABE "OPCIT , P 5 .

- STEPHANE (ROGER) : " LA TUNISIE DE BOURGUIBA " , PARIS , ED PLON , 1958 , P 34-36

وأضيف أنّ هذا التعاون من شأنه ألاّ يشجّع على أيّ عداء ويمنع إندلاع أيّ نزاع " (1).

لقد كان بورقيبة يرفض مبدإ الحياد نفسه وكان ينتقد بصورة خاصة سياسة " الحياد الإيجابي " المصري التي عايش بن يوسف تبلورها أيام إقامته بالقاهرة، وأثناء مشاركته على رأس الوفد المغاربي في مؤتمر باوندنق إذ صرّح أثناء تفاعلات الأزمة التونسية – المصرية التي اندلعت في أكتوبر 1958 بسبب المساندة التي كان يحضى بها بن يوسف لدى القيادة المصرية " التدخّل في شؤون الغير، ليس على ما أعلم ضربا من ضروب الحياد (...) إنّ حياد الرئيس عبد الناصر أبعد من أن يكون مثل حياد نهرو وتيتو " (2).

ولم يكن بورقيبة أقلّ وضوحا في تأكيد إستهانته بالدعم العربي والإسلامي الذي كان بن يوسف يؤكد على " وجوده وأهميته " في مصر وليبيا والشام والعراق وإيران وأفغانستان والهند وباكستان وسيلان وأندونيسيا والفيليبين والصين واليابان ومكّة وعرب مدينة محمد صلى الله عليه وسلم " حيث كان بن يوسف " صوتا مسموعا للشعب التونسي يلقى منهم " جميعا كامل العطف والمودّة والتشجيع " (3).

أما الجامعة العربية فلم تكن تهمّ بورقيبة في شيئ (4)، ولم يكن يراها مؤهلة مثلها مثل الحكومات العربية إلى تقديم الدعم الذي كانت تحتاجه الحركة الإستقلالية التونسية ثم دولة الإستقلال "وأنتم تذكرون أنّ في مؤتمر صفاقس، كان قادة الشرق حاضرين

****

1) VOIR L'INTERVIEW DE BOURGUIBA A "L'AURORE " IN BOURGUIBA, (HABIB) : " INTERVIEWS ET DECLARATIONS (1952-1955) " OPCIT, P 6.

2) الزواد، (اللبنانية) 25 نوفمبر 1958.

3) من خطاب بن يوسف يوم 7 أكتوبر 1958 في الصباح 8 أكتوبر 1958.

4) انظر حديثه في : COMBAT DU 13 SEPTEMBRE 1955.

وكنت أصرخ على سمعهم بأنّنا في كفاحنا التحريري لم نتّصل من البلاد العربية ولو بخرطوشة واحدة (...) ولا فائدة في ذكر ما حدث من الناحية الدبلوماسية وفي دوائر الأمم المتحدة ... وعلى كلّ فنحن شاكرون فضل إخواننا العرب" (1).

وفي الواقع ، كانت القيادة البورقيبية قد قطعت الأمل بعد في إمكانية التعويل على مساعدة عربية ناجعة ، وقد أكّد ذلك بورقيبة في تصريحاته وخطبه غير مرّة كما أكّده خطاب الحبيب الشطّي في الجامعة العربية يوم انعقاد مجلسها في 11 أكتوبر 1958 للنظر في قبول عضوية تونس بها إذ صرّح " كنّا نأمل أن نجد مقعدا لنا داخل الجامعة قبل إستقلال بلادنا ولكن ميثاق الجامعة ودولها خاصة كانت لا تبيح ذلك فعوّلنا على أنفسنا " وكانت خيبة الأمل التي أصابت بورقيبة إثر إقامته الطويلة بالشرق العربي بين 1945 و 1949 حيث كان يبحث عن " كسب العطف العربي " و" الإتصال عن طريق البلاد العربية بالدول الكبرى وهي بريطانيا وأمريكا " (2)، قد نسفت بقية الثقة لديه في جدوى المراهنة على الدعم العربي بقدر ما عزّزت قناعته الرّاسخة بخصوصية القطر التونسي " فقد كنت أفسّر لهم (المشارقة) إلى أي درجة هو خاص وضعنا بشمال إفريقيا " (3).

ولا محالة لم يكن بورقيبة ينكر الإنتماء العربي - الإسلامي لتونس بالمعنى العام لهذه العبارة " فبخصوص هذا الموضوع يجب أن نرفع سوء تفاهم خطير ، أنا لا تهمّني الجامعة العربية وقراراتها ودعواتها أو شتائمها ولكن يوجد تضامن عربي مبني على رابطة

****

1) من خطاب بورقيبة يوم 16 أكتوبر 1958 .

2) من خطابه يوم 16 أكتوبر 1958 .

3) راجع المصدر السابق .

عرقية وعلى ذكريات تاريخية .كيف تريدون مثلا أن لا يتملّكنا السخط عندما نعلم أنّ مغربيين عرب مثلنا قتلوا على يد القوات التي نجحنا نحن في التخلّص منها ؟ كيف تريدون ألاّ نتمنى للمغرب الأقصى والجزائر حلاّ مبنيا على العقل والقلب والحق بما أنّنا نحن أنفسنا توصّلنا إلى مثل هذا الحلّ ؟ (1) .

بيدا أنّ بورقيبة كان يرفض أن يعتمد هذا الإنتماء أساسا لبناء دولة الإستقلال التونسية الناشئة فقد كان يريد بناء دولة لائكيّة "إعتمادا على عبقرية فرنسا وثقافتها ومبادئها " (2) ، وربما أوحى أسلوب بورقيبة في التعبير بمعان أخرى أحيانا عند تناوله للمسألة القومية ببعديها العربي والإسلامي ، ولكن بورقيبة ظلّ يفكّر دائما بطريقة غربية بحتة إنطلاقا من مفهوم غربي للظواهر السياسية ، وقد كان واضحا في رفضه لأن يجعل من تونس دولة تقوم على أسس تيوقراطية ، إنّما كان يريد دولة حديثة على النمط الغربي وإن تنزّلت في فضاء حضاري عربي إسلامي فلم يكن يرى في الدين أو الإنتماء القومي العربي أساسا صالحا لقيام هذه الدولة ذلك " أنّ النقاش لا يكون ممكنا إلاّ إذا نزّلناه في الميدان السياسي وإعتبرنا الحقائق لا الأساطير " (3) .

وقد كان هذا الموقف واضحا في تناقضه مع دعوة بن يوسف إلى " أن يختار الشعب الطريق التي تقوده إلى مصيره العربي الصرف ، نحن في مفترق طرق وعلينا أن

****

1) انظر تصريح بورقيبة في : . COMBAT DU 13 SEPTEMBRE 1955

2) انظر حديثه إلى جريدة LE MONDE في : . LE MONDE DU 10 JUILLET 1954

3) VOIR INTERVIEW DE HABIB BOURGUIBA AU JOURNAL LE MONDE DU 10 JUILLET 1954 .

نختار ... البلاد التونسية جزء من المجموعة العربية ولا شيء يجب أن يفصلها عنها، على عكس ما يقول بورقيبة ... البلاد التونسية جزء لا يتجزّأ من العالم العربي " (1).

وقد اضطرّ بورقيبة إلى الإنخراط في المزايدة السياسية التي فرضها عليه الخطاب اليوسفي بشأن عروبة تونس وإسلاميتها خاصة وقد كان يصعب التوفيق - في مستوى الخطاب السياسي على الأقل - بين مرجعيته المعلنة للمفاهيم الغربية ومرجعية التضامن العربي،التي كان بورقيبة يؤكد وجودها باعتبار"الرابطة العرقية"وذكريات التاريخ" (2)، وذلك نظرا للشكل السياسي الذي كان يتخذه عمل المنظمات التي كانت تدعي الحديث بإسم هذا التضامن العربي مثلما هو الأمر بالنسبة لجامعة الدول العربية، الأمر الذي يفسّر هيمنة طابع العروبة والإسلام على مؤتمر صفاقس حيث رجع الخطباء إلى الأفكار التي كان ينادي بها صالح بن يوسف على غرار فكرة " الإستقلال التام " وفكرة " التضامن العربي الإسلامي " ، وأكد بورقيبة نفسه في خطابه أمام المؤتمر أنّ " الشعب التونسي عربي منذ أكثر من 13 قرن ونصف ومسلم عدا أقلية ضئيلة وقد كافح هذا الشعب وفي المقدمة الحزب الدستوري للمحافظة على عروبة هذه الديار وإسلاميتها " .

بيدا أنّ بورقيبة كان يردّد بذلك كلاما عامّا بشأن حقائق عامة لم يكن يملك في كلّ الحالات أن ينكرها و لم يكن ذلك يعني بأية حال تبنّيه لفكرتي العروبة والإسلام بمضمونيهما السياسي، فعلى المستوى الإيديولوجي ظلّ تصوّره لبناء الدولة التونسية

****

1) انظر خطاب بن يوسف بملعب الشاذلي زويتن في نوفمبر 1955 بحضور بعض أعضاء الوفد المصري إلى مؤتمر صفاقس للحزب الدستوري الجديد في : . LE PETIT MATIN DU 19 NOVEMBRE 1955

2) راجع حديثه في : . COMBAT DU 13 SEPTEMBRE 1955

يقوم على مفاهيم غربية وعلى المستوى السياسي ظلّ حريصا على أن لا يتجاوز الخلاف إطاره القطري وقد أكدّ جوابا عن سؤال حول البلبلة التي يمكن أن تثيرها مبالغات إذاعة صوت العرب (1)، " هل تريد الحديث عن برامج إذاعة بودابست أم إذاعة القاهرة، أنا لا أستمع إليهما وأجهل برامجهما، إنّ ما تعنيه هذه البرامج على أيّة حال هو أنّ آخرين يستعدّون للتدخّل في حوار من مصلحتنا نحن وفرنسا أن نجد له حلاّ سريعا " (2).

وقد رفض دائما أن يجعل من الجامعة العربية أو أيّة قيادة عربية أخرى إطارا لحلّ خلافه مع رفيق دربه السابق صالح بن يوسف، أو مرجعا لتأسيس عمله السياسي " لتفعل الجامعة العربية ما تريد، هي تقول أنّها لا تريد أكثر من أن نكون متفقين وعلى كلّ حال لن تكون أكثر تشدّدا منا (...) المهمّ أن نكسب مساندة الشعب" (3)، مؤكدا دائما أنّ علاقة البلاد التونسية ببقية العالم العربي يجب ألاّ تتعدّى حدود التضامن العربي " في نطاق " المصلحة المشتركة باعتبار أنّ القاسم التاريخي المشترك لا يصلح قاعدة لبناء الدولة العربية الموحدة بحكم إختلاف الأوضاع بين الأقطار العربية، وقد صرّح في هذا الإطار يوم 14 جويلية 1954 " أنّ موقفنا من الدول العربية هو موقف الشقيق من الشقيق يسانده

****

1) نشير إلى أنّ أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب القاهرية كان ضمن أعضاء الوفد المصري الذي حضر مؤتمر صفاقس للحزب الدستوري الجديد بدعوة من هذا الأخير، وقد حضر بعض الإجتماعات التي عقدها صالح بن يوسف ومنها إجتماع الشاذلي زويتن في 19 نوفمبر 1955 حيث أكّد في كلمته إثر خطاب بن يوسف " أقول لكم (الكلام موجه لبن يوسف) بعد أن استمعت إلى حكمكم على الإتفاقيات واصلوا على الدرب الذي رسمتموه لبلوغ أهدافكم ... (وموجّها خطابه للجمهور) ما قاله بن يوسف هو الحقيقة".

LE METIT MATIN DU 19 NOVEMBRE 1955 .

2) L'INFORMATION DU 18 NOVEMBRE 1955 .

3) PARIS-PRESSE DU 3 AOUT 1954 .

ويؤازره ويتعاون معه لما فيه الخير والصلاح للجميع على أساس المصالح المشتركة والأهداف التحريرية الموحّدة، على أنّ الواقع الخاص بكلّ قطر عربي والملابسات الخاصة التي تحيط بظروفه تفرض عليه أن يرسم خطّته السياسية بإيحاء من هذا الوضع وباعتبار هذه الملابسات الخاصة، فليس من الضروري إن تمّ التلاقي ضرورة توحيد الأهداف القومية أن نطبّق خطّة واحدة في كلّ الأقطار العربية بل ينبغي أن نترك لكلّ حكومة حرية مراعاة ظروفها الخاصة وتسطير خطاها السياسية على ضوء ظروفها وإمكانياتها الخاصة التي هي أدرى بها " (1).

ولا شكّ أنّ الدعم الذي كان يجده بن يوسف لدى الجامعة العربية والقيادات العربية عموما قد زاد إحتراز بورقيبة تجاه فكرتي " العروبة " و" الإسلام " بمضمونيهما الإيديولوجي والسياسي بقدر ما رسّخ توجّهه القطري المعلن، وتصوّره الغربي لدولة الإستقلال التي كان يريد بناءها في القطر التونسي بعد تصفية الإستعمار.

لقد مثّل هذا التوجّه إلى جانب التوجّه الغربي دائما الركيزتين الأساسيتين اللتين قام عليهما الفعل السياسي الخارجي للبلاد التونسية " فتونس تعتبر نفسها داخلة ضمن البلدان ذات اللغة العربية والثقافة العربية لكنّ هذا لا يعني أنّها تعتبر نفسها جزءا لا يتجزّأ من جمهورية عربية متحدّة أيّا كان نوعها ولا تابعة لرابطة أو لوحدة عربية أو لأمّة عربية فهذا غير واقع الآن، إنّ تونس أحرزت على حرية التصرّف في شؤونها منذ قرون ومن عهد الأغالبة المعاصرين لشارلمان ... " (2).

وقد أصبح بمستطاع بورقيبة بعد تربّعه على عرش دولة الإستقلال أن يضع هذه المبادئ موضع التنفيذ فلئن كان الإستقلال الذي حصل عليه إسميًا " يحتاج إلى التجسيم

****

1) المساء (مصرية) في 14 جويلية 1954.

2) من حديث بورقيبة إلى التلفزة السويدية يوم 16 أفريل 1969 في الجمهورية (لبنانية) 25 جوان 1969.

وإعطائه محتوى يبرز للعيان " (1) ، ولئن حـدّدت وثيقة الإستقلال الموقّعة في 20 مارس 1956 ممارسة سيادة الدولة التونسية " بوضع أو إستكمال صيغ التكافل بيـن البلديـن لتنظيم تعاونهمـا فـي الميـادين ذات المصـالح المشـتركة وخاصـة فـي مسـألتي الدفـاع والعلاقات الخارجية " ، فقد حصلت تونس بمقتضى الفقرة الثانية من هذه الوثيقة على حقّها " في ممارسة مسؤوليتها في ميادين الشؤون الخارجية والأمن والدفـاع وكذلـك تكوين جيش وطني " .

لقد أصبح بورقيبة صاحب القرار السياسي الأوّل في البلاد ليس فقط بصفة رئيس الحزب الذي بـات يهيمن على الحياة السياسية التونسية دون منازع ، وإنّمـا أيضا بصفته رئيس حكومة الباي الإستقلالية الأولى ووزير الدفاع ووزير الخارجية (2) .

وقد أصبح قادرا على تجسيم مشروعه السياسي الداخلي والخارجي أيضا خاصة وقـد توّجت المفاوضات التونسية – الفرنسية سريعا بشأن التمثيل الخارجي للبـلاد التونسـية بالتوقيع على إتفاقية ثنائية " إستحقّت أن تحلّ من الشعب محلّ الرضى ... " (3) .

وقد أطلقت يد بورقيبة بالكامل لتجسيـم مشروعه ولا سيّما بعد أن حسم الصراع مع

****

1) من خطابه يوم 18 جوان 1956 في :

– بورقيبة (الحبيب) : " خطب " – تونس – كتابة الدولة للإعلام 1975 – الجزء الثاني ، ص 138 .

2) تولّى بورقيبة في 11 أفريل 1956 تشكيل أوّل حكومة بعد الإستقلال وذلك بعد يومين من إستقالة حكومة الطاهر بن عمار الذي وقّع عن الجانب التونسي وثيقة الإستقلال في 20 مارس 1956 .

– حول مفاوضات الإستقلال والظروف التي أحاطت بها انظر :

--PERILLER (LOUIS) " LA CONQUETE DE L'INDEPENDANCE TUNISIENNE " , PARIS FRANCE -ROBERT LA FONT , 1979 .

3) انظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956 في :

– بورقيبة (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1975 ، الجزء الثاني ، ص 138 .

بن يوسف لصالحه .

بيد أنّ النظام البورقيبي إصطدم مبكّرا بالتفاعلات الخطيرة التي كانت تشهدها القضية الجزائرية الأمر الذي مثّل تهديدا جدّيا للمشروع القطري الناشئ في تونس إذ إستهدفته هذه التفاعلات في إستقراره نتيجة الحركية الخطيرة التي فرضتها حرب التحرير الجزائرية ، بل وفي الأسس السياسية - الإيديولوجية نفسها التي قام عليها المشروع البورقيبي بحكم طبيعة خطاب الثورة الجزائرية وأسلوب نشاطها ولا سيّما في ظلّ تعثّر المفاوضات التونسية - الفرنسية حول الجلاء العسكري وتواصل حركية الحدود الغربية للبلاد التونسية نتيجة تحركات عناصر جيش التحرير الجزائري .

الفصـــــــــل الثانـــــي :

النظـــــام البورقيبـــي يواجــه تفاعـــلات القضيـــة الجزائريـــة :

1) تطوّر القضية الجزائرية وإنعكاساتها على النظام التونسي :

لقد مثّل إستعار حرب التحرير الجزائرية تحوّلا إستراتيجيا بالغ الأهمية في الإقليم المغاربي والمنطقة العربية عموما الأمر الذي حمّل مختلف الأطراف المعنية على إعادة النظر في حساباتها السياسية بما يتماشى مع مقتضيات الوضع الجديد الذي فرضته.

وبالفعل ، فقد إستهدفت هذه الحرب النظامين الناشئين في تونس والمغرب الأقصى في أسس وجود هما نفسها ، فعلاوة على أنّها قدّمت البديل الممكن للسياسة التفاوضية القائمة على المنطق الحقوقي (LEGALISTE) التي لجأت إليها القوى السياسيةبتونس والمغرب الأقصى في قسمها الأكبر ، هدّد إنطلاق الرصاصة الأولى للثورة الجزائرية بإتّساع نطاق الحرب لتشمل كامل الإقليم المغاربي (1) ، خاصة وقد كان قادة الثورة الجزائرية

****

1) BRUNO , (ETIENNE) : " L'UNITE MAGREBINE A L'EPREUVE DES POLITIQUES ETRANGERES NATIONALES " IN " L'UNITE MAGREBINE -DIMENSIONS ET PRESPECTIVES " OP CIT , P 102 .

ينظرون إلى الإقليم المغاربي ، باعتباره وحدة إستراتجية وسياسية وعسكرية ، وقد أبدوا حرصا ظاهرا منذ البداية على توحيد العمل العسكري على المستوى المغاربي لإيمانهم بأهمية البعد المغاربي في التحرّك ضدّ الإستعمار لتشتيت قواه وإستنزافها (1).

أمّا على المستوى التونسي تحديدا فقد هدّدت حرب التحرير الجزائرية المشروع البورقيبي منذ إندلاعها إذ تزامن إنطلاق رصاصتها الأولى في 1 نوفمبر 1954 مع إنطلاق المفاوضات التونسية – الفرنسية بشأن الإستقلال الداخلي إعتمادا على مرجعية خطاب بيار منداس فرانس يوم 31 جويلية 1954 (2) ، وبالفعل فقد كان يمكن أن تحمل هذه الحرب الحكومة الفرنسية على مراجعة سياستها التونسية والمغاربية عامة ذلك أنّ مشروع إستقلال تونس ، وإن كان محدودا في نطاقه الداخلي - كان سيمنح الثورة الجزائرية عمقا إستراتجيا هاما خاصة وأنّ عناصر المقاومة التونسية كانت تتوفّر على الإستعداد والقدرة على تأمين الدور الإسنادي (اللوجستي) الذي كانت تحتاجه هذه الثورة ، وقد أثّرت هذه الحرب فعلا على تطوّر السياسة الفرنسية تجاه المحمية التونسية ولكن في إتجاه دعم إستقلال تونس ، وإذا كان بورقيبة يربط بين الحدثين بالكثير من التعسّف بل والمغالطة من خلال تأكيده أنّ " الشعب الجزائري كان أوّل المتأثّرين " بالتجربة النضالية التونسية وأنّه " ما كاد منداس فرانس يلقي خطابه التاريخي ويقدّم لنا عروضه وما كدنا نخوض المفاوضات التي دعانا إليها حتى ثار الشعب الجزائري ثورته الكبرى وها هو ذا يواصل كفاحه الباسل حتى اليوم ، وخاض المغرب أيضا كفاحه الإيجابي وركن

****

1) BRONDINO (MICHEL) : LA GRAND MAGREB : MYTHE ET REALITES .... OPCIT , P 76 .

2) حول سياسة فرنسا التونسية التي قادت إلى خطاب بيار منداس فرانس في 31 جويلية 1954 ثم إلى التوقيع على إتفاقيات الإستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 ، ونتائج هذه السياسة فرنسيا ومغاربيا ، انظر :

- GROSS (SIMONE) : " LA POLITIQUE DE CARTHAGE " , OPCIT

مثلنا إلى الجبال وإستعان بالفلاقـة إلى أن إسترجـع سيـادتـه " (1) ، فإنّ المؤكد أنّ الثورة الجزائرية قد لعبت دورا أساسيا في تسريع حصول الإستقلالين التونسي والمغربي نتيجة الضغط الهام الذي فرضته على السلطة الإستعمارية بصورة فرضت عليها إعادة النظر في كامل سياستها المغاربية والإستعمارية عموما ، فقد ردّ CRISTIAN PINEAU وزير الشؤون الخارجية في حكومة GUY MOLLET على الإنتقاد الذي وجه لقرار الحكومة بتمكين تونس والمغرب الأقصى من إستقلالهما في 1956 بأنه كان يمثّل الحلّ الأمثل أمام حرب شاملة محتملة في إفريقيا الشمالية إذ جاء في تدخّله أمام المجلس الوطني الفرنسي " يجب أن يفهم هؤلاء الذين يساندون سياسة القوّة في تونس والمغرب الأقصى أنّهم يطالبون بتوفير 400 أو 500 ألف رجل إضافي ، أين يفكّر هؤلاء الزملاء إيجاد هؤلاء الرجال (...) إنّ من شأن سياسة القـوّة هذه أن تضعف العمل الذي نقـوم به في الجزائـر "(2) .

لكن لئن مثّل الإستقلال التونسي في جزء على الأقل – الوردة التي سقتها الثورة الجزائرية بدماء شهدائها – فإنّ النظام البورقيبي (3) لم يكن يستطيع مع ذلك قطفها دون

****

1) انظر خطابه يوم 7 جانفي 1960 في :

-بورقيبة (الحبيب) : "خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1977 ، الجزء التاسع ، ص 296 .

2) CITE IN HADHRI , (MOHIEDDIE) : L'U.R.S.S ET LE MAGHREB : DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE " OP CIT , P 131 .

3) حاول النظام التونسي بدون شكّ إستغلال الأوضاع الجديدة التي فرضتها حرب التحرير الجزائرية من أجل إقتلاع مزيد من التنازلات الفرنسية على طريق إستقلال تونس فقد أكّد المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد في بيانه الصادر عقب إجتماعه أيام 21 و22و 23 نوفمبر 1956 أنّ " إستقرار النظام لا يتحقّق إلاّ بإدخال تعديلات على الإتفاقيات تجعلها متّسقة مع الواقع التونسي (...) ويدعو لتمكين الشعب الجزائري من التفاوض الحرّ" .

أن ينجرح بأشواكها ذلك أنّ التفاعلات الخطيرة التي كانت تشهدها القضية الجزائرية أصبحت تهدّد هذا الإستقلال نفسه الذي ساهمت في تحقيقه ليس فقط لأنّ نيران الحرب التحريرية الجزائرية يمكن أن تطال تونس في أيّ وقت وإنّما أيضا بل وخاصة لأنّ هذه القضية أصبحت بطبيعتها العسكرية وأسلوبها الصدامي وتحالفاتها الخارجية تستهدف الأسس السياسية والإيديولوجية نفسها التي قام عليها الإستقلالان الناشئان في تونس والمغرب الأقصى ، فقد أعادت الروح للخيار المغاربي واضعة بذلك شرعية الخيار القطري الذي أقرّ في تونس والمغرب الأقصى موضع السؤال ، وقدّمت من خلال مواجهتها المسلّحة للسلطة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر بديلا حيّا وملموسا لأسلوب التفاوض الذي لجأت إليه الحركتان الوطنيتان التونسية والمغربية في جزئها الأكبر منذ مطلع الخمسينات ، وفتحت فضلا عن ذلك الباب المغاربي لتدخل قوى خارجية عديدة بما إستتبعه ذلك من إنتشار التيّارات الإيدولوجية الحاملة لها وخاصة التيار الشيوعي بمختلف تلويناته والتيار القومي الذي ماإنفك يكتسح الساحة السياسية العربية منذ وصول القيادة الناصرية إلى السلطة بالبلاد المصرية وخاصة مع تحوّل الخطاب الناصر ي إلى نواة إنتاج إيدولوجي واسع "(1) .

لقد مثّلت الثورة الجزائرية بتفاعلاتها ونمط التحالفات الذي فرضته في المنطقة تهديدا جديا لمشروعي الدولة القطرية في المغرب الأقصى وخاصة في تونس (2) ، ولا

****

1) انظر نصر ، (مارلين) : " التصوّر القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (1952 – 1970) " مرجع سابق ص 15 ، حول التأثير الناصري في المغرب العربي انظر :

- "LE MAGREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME IN MAGREB N° 14 , MARS -AVRIL , 1966 , P 3-7 .

2) نكتفي في تحليلنا هذا إلتماسا للإختصار وإلتزاما بالحدود المنهجية للبحث بتناول الحالة التونسية وموقف النظام التونسي من تطوّر القضية الجزائرية لا سيّما وأنّ مواقف النظامين التونسي والمغربي لم تختلف في الجوهر رغم بعض الفروق .

شكّ أن إستعار نيران الحرب التحريرية الجزائرية قد إستثار قلق النظام التونسي ومخاوفه من أن تفجّر هذه النيران الأسس الملغّمة التي قام عليها إستقلال الدولة التونسية ذلك أن تصفية الإستعمار في هذا الجزء من الإقليم المغاربي لم تنته مع التوقيع على وثيقة 20 مارس 1956 بل بدأت معه فهي" لم تكن في واقع الأمر إلاّ مجرّد إعتراف بحقّ"(1).

وقد مثّل تعثّر المفاوضات التونسية - الفرنسية التي عقبت التوقيع على هذه الوثيقة لترتيب تصفية التركة الإستعمارية بتونس وانتقال السلطة إلى قيادة الإستقلال، أحد الألغام المهدّدة بالإنفجار في أيّة لحظة حتى أنّ بورقيبة نفسه إضطرّ إلى تعليق هذه المفاوضات في 13 جويلية 1956 مهدّدا "باستئناف الكفاح " باعتبار أن "كفاح البناء والتشييد تعترضه في بعض الأحيان أزمات وعراقيل وعقبات يلزمنا أن نكون دائما وأبدا منها بالمرصاد حتى لا تتوقّف أعمالنا ويتسنّى لنا مواصلة مسيرتنا فكلّما شعرنا بخطر يهدّد سيادتنا أو يمسّ إستقلالنا كنّا متهيّئين لردّ الفعل وعلى أتمّ إستعداد لإستئناف الكفاح إن لزم " (2).

وكان بورقيبة يريد بهذا القرار وهذا التهديد أن يضرب عصفورين بحجر واحد: حمل فرنسا على فكّ هذا اللغم بتجسيم الإستقلال التونسي الذي إعترفت به بموجب وثيقة 20 مارس، وفي نفس الوقت التموقع في خندق المواجهة بما يمكّنه من أن يكون ضمنه في صورة فشل رهان التفاوض وإنفجار الأسس الهشّة التي قام عليها الإستقلال

****

- حول موقف المغرب الأقصى من المسألة القومية انظر:

- بلقريز ،(عبدالإله) ومقفال (العربي) والنقالي (أمينة) " الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947 - 1986): محاولة في التأريخ" ، بيروت ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية 1992 .

1) انظر خطاب بورقيبة يوم 14 جويلية 1956 في:

بورقيبة (الحبيب) " خطب ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1975 ، الجزء الثاني ص 198 .

2) المصدر السابق ، ص 196 .

ذلك أنّه كان يعي أنّه يواجه خطرا مزدوجا من الخارج والداخل بعد أن تحوّلت الثورة الجزائرية إلى موضوع رهان بين الشقين البورقيبي واليوسفي منذ ظهور البوادر الأولى لهذا الخلاف بعد الإعلان عن التوقيع على إتفاقيات 3 جوان 1955 كما تؤكّد ذلك القراءة المقارنة لخطابات بورقيبة وبن يوسف ، وكما إعترف بذلك بورقيبة نفسه حتى قبل الحصول على الإستقلال (1) .

وبالفعل فقد بدأ التنسيق بين صالح بن يوسف وبعض فصائل الثورة الجزائرية الصاعدة منذ اندلاع الصراع اليوسفي - البورقيبي ، ولا شكّ في أنّ هذا التنسيق قد زاد وثوقا مع الإنحصار المتزايد الذي كانت تعرفه الحركة اليوسفية في الداخل بعد الضربات الموجعة التي أصابتها قبيل مؤتمر صفاقس وبعده ، وكانت الصحف الصادرة خلال هذه الفترة قد أكّدت وجود هذا التنسيق كما أكّدته الأوساط الرسمية التونسية نفسها " فمن المؤكد أنّ بعض رجال الثورة الجزائرية " قد دخلوا التراب التونسي وتوغّلوا فيه عميقا أحيانا وأنّ بعض التونسيين قد إنضمّوا إليهم " ، الأمر الذي أدّى إلى بروز ما أصطلح على تسميته بحركة الفلاقة الجديدة التي إستقوت بهذا الإتصال بين " المتمرّدين " التونسيين والجزائريين وإنغراسهم في عدّة جهات من البلاد ليس فقط على الحدود التونسية - الجزائرية بل وفي داخل البلاد أيضا بما في ذلك " منطقة الساحل " نفسها ، بل إنّ بعض المجموعات التي كانت تحسب على الحركة اليوسفية كانت تتكوّن حصرا من عناصر جزائرية على غرار " جهة قفصة حيث يعدّ حوالي 25 متمرّدا جميعهم جزائريون (2) .

****

1) انظر خطابه يوم 12 جانفي 1952 في : بورقيبة (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1974 ، الجزء الأول ص 316 .

2) انظر مقالا حول حركة الفلاّقة الجدد ومناطق عملياتهم في :

- LE PETIT MATIN DU 29/01/1956 .

وقد فرض هذا الوضع على النظام البورقيبي الناشئ أن يبلور مبكـرا إستراتيجيته فـي مواجهة تفاعلات القضية الجزائرية بمضاعفاتها الخطيرة على الوضع في المنطقة ، فما هـي الأسس التي قامت عليها هذه الإستراتجية ؟ وكيف تفاعل الخطاب البورقيبي مع تطوّرات القضية الجزائرية ؟

لقد هـدّدت الثـورة الجزائرية بطبيعـة خطابهـا وطبيعـة تحالفاتهـا خيـار البنـاء القطـري والتوجّه الغربي الذين يمثّلان ركيزتي النظـام البورقيبـي الناشـئ فـي تونـس والمحوريـن الرئيسيين لسياسته الخارجية تجاه القضايا الإقليمية والدولية .

ولم يكن النظام البورقيبي قادرا على تجـاهل مضاعفـات هـذه الثـورة علـى إستقراره خاصة وأنّ " القضية الجزائرية تمسّ تونس مباشرة وترتبط بها بصفة خاصـــة " (1) ، وأنّــه " من باب ما لا طمع فيـه ألاّ نناصر إخواننـا الجزائرييـن "(2) ، ذلـك أنّ الثـورة الجزائرية لاقت منذ إندلاعها تأييدا شعبيا مؤكّدا في تونس ولم يكن هذا التأييد يقتصر على التعاطف العفوي الذي كـانت تغذّيـه مشاعــر العـداء للإستعمـار ، وإنّمـا يشمــل أيضـا أهـمّ القــوى السياسية والإجتماعية المؤثّرة في السـاحـة السياسية التونسية على غرار الحركـة اليوسفية والإتحاد العام التونسي للشغل (3) .

ولم تكن القيادة البورقيبية تملك غير خيار الإنخـراط في هذا المــدّ التظامنـــي مع

****

1) من خطاب بوقيبة يوم 6 أفريل 1961 في :

– بورقيبة (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام 1979 ، ج XII ، ص 31 .

2) من خطاب بورقيبة يوم 15 نوفمبر 1957 في :

– بورقيبة (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، الجزء الخامس ص 209 .

3) حيّا المؤتمر السادس للإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد بين 20 و 23 سبتمبر 1956 ميلاد الإتحاد العام للعمال الجزائرين ، وقبول عضويته في الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرّة ، وأكّد في تقرير تحت عنوان " الجزائر – إفريقيا " أنّ الكفاح الجزائري هو كفاحنا القومي وكفاح شعوب شمال إفريقيا هو كفاحنا القومي " ،

الثورة الجزائرية كما أكّد بورقيبة ذلك أكثر من مرّة بإعتبار أنّ " الشعب التونسي بكلّ قلبه ومشاعره مع أشقائه الجزائريين وضدّ فرنسا في الحرب الدائرة رحاها في التراب الجزائري فهو يعتبر وجود الجيش الفرنسي بتونس تعاونا مع فرنسا في محاربة الجزائر " (1)، ومع ذلك فقد تعامل النظام البورقيبي مع هذه الثورة بكثير من الحذر إذ لم تكن قيادة جبهة التحرير الجزائرية معروفة في الخارج عند اندلاع حرب التحرير في 1 نوفمبر 1954 فلم تضمّ في صفوفها الرموز المعروفة مثل فرحات عبّاس (2) و مصالي الحاج (3).

ولم يكن النظام التونسي يعرف من بين أعضاء القيادة الجديدة التي شكّلت الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الجزائرية (4) سوى عناصر قليلة على غرار محمد خيضر وحسين أية

****

راجع بهذا الصدد :

- بن حميدة ، (عبد السلام) : " النقابات والوعي القومي : مثال تونس" في "تطوّر الوعي القومي في المغرب العربي " ، مرجع سابق : ص 253- 254 .

1) من خطاب بورقيبة يوم 21 جويلية 1956 ، في :

- بورقيبة(الحبيب) : " خطب " تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1975 ، الجزء الثاني ، ص 222 - 223 .

2) انظمّ إليها بعد فترة من التردّد في أفريل 1956 ، وقد عجّل إنظمامه هذا في دفع معظم المتردّدين والوسطيين والمعارضين للعنف إلى انتهاج نفس الطريق الأمر الذي زاد في نفوذ الجبهة .

3) كان يتزعّم عند الإعلان عن قيامها الحركة الوطنية الجزائرية وقد عادى الجبهة بشكل معلن مرتكبا بذلك خطأ سياسيا قاتلا قضى عمليا على حياته السياسية الطويلة والبارزة في النضال ضدّ الإستعمار ولا سيّما مع التهميش الذي أصاب حركته منذ سنة 1956 . وقد توفي شبه مغمور لدى جيل الإستقلال الجزائري بباريس في 1974 ، حول حياته وأهم محطّاته السياسية انظر :

- LACOUTURE (JEAN) " MESSALI HADJ , LE PROFETE FONDROYE " IN LE MONDE : DOSSIERS ET DOCUMENTS : L'ALGERIE DEPUIS 1945 , " OPCIT , P 3 .

4) عرفوا بإسم " التسعة التاريخيون " إذ تألّفت الأمانة الوطنية للجبهة من 9 أعضاء تولى 6 منهم قيادة النشاط الداخلي وهم رابح بيطاط (اعتقل في الشهور الأولى بعد إندلاع الثورة) والعربي بن المهيدي و مراد ديدوش ومصطفى بن بولعيد (استشهدوا أيام الثورة) وكريم بلقاسم (توفي بعد الإستقلال) ومحمد بوضياف (اغتيل في

أحمد (1) ، ولا شكّ أنّ التحدّر الريفي لقاعدة الجبهة وعدد كبير من قيادييها (2) قد زاد في حذر القيادة البورقيبية ذات التحدّر الحضري أساسا والتكوين ثنائي اللغة المتشبّع بالثقافة الفرنسية والغربية عموما (3) .

بيد أنّ هذا الحذر يفسّر خاصة بطبيعة الثورة الجزائرية نفسها ذلك أنّها كانت تدعو إلى مغربة المواجهة أي مغربة الحرب الأمر الذي كان يمثّل تهديدا مباشرا وجدّيا للمشروع القطري الناشئ في تونس بقيادة النظام البورقيبي .

وكان خطر هذه الدعوة يكمن في قدرتها التعبوية الكبيرة خاصة وأنّها كانت تجد في الحركة اليوسفية صوتا وداعية لها في البلاد التونسية نفسها رغم ما أصاب هذه الحركة من تهميش وضعف ، ولا شكّ أنّ حجم هذا الخطر قد زاد مع بروز الدور العربي لمصر الناصرية وإختراق الدعوة القومية العربية للإقليم المغاربي بصورة ما إنفكّت تتزايد مواكبة في ذلك نجاحات الثورة الناصرية في مصر والعالم العربي .

****

1992 بعد حوالي شهرين من تولّيه رئاسة مجلس الدولة الجزائري و 3 تولّوا قيادة العمل الخارجي وهم أحمد بن بلّة (أوّل رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الإستقلال) وحسين آية أحمد (يقود حاليا جبهة القوى الإشتركية الجزائرية) ومحمد خيضر (أغتيل بعد الإستقلال) ، وقد أعتقل ثلاثتهم إثر عملية القرصنة التي إستهدفت الطائرة المغربية التي كانت تقلّهم من الرباط إلى تونس لحضور مؤتمر قمّة مغاربي في أكتوبر 1956 .

1) راجع بهذا الصدد : ادريس ، (الرشيد) : "كيان المغرب وأفاقه " ، مرجع سابق ص 35 .

2) حول هذا التحدّر الريفي للجبهة الجزائرية والحذر الذي أثاره لدى الحركتين الإستقلاليتين في تونس والمغرب الأقصى وخاصة لدى قيادات الكتلة السوفياتية ، انظر :

- HAHRI (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGREB : DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE " OPCIT , P 124 - 139 .

3) نشير على سبيل الإستدلال على هذا التحدّر الحضري للقيادة البورقيبية وطبيعة إنتماءاتها الطبقية أنّ أعضاء المجلس الوطني التأسيسي الثمانية وتسعين الذين تمّ انتخابهم في الإنتخابات التشريعية الأولى بعد الإستقلال في 26 مارس 1956 يتوزّعون حسب وضائفهم كالأتي : 15 محام ، 14 تاجر ، 17 فلاح ، 18 رجل تعليم بين أستاذ ثانوي ومعلّم ، و 21 موظف ، و 4 صيادلة و 4 أطباء ، صحافيان إثنا ن ، 11 عاملا و 3 من مهن مختلفة ، انظر :

- LE PETIT MATIN DU 27 MARS 1956 .

لقد وجَد النظام القطري البورقيبي نفسه في مواجهة دعوة معلنة لمغربة المواجهة ضدّ القوّة الإستعمارية الفرنسية تدعّمها في ذلك حركة داخلية نشيطة متمثّلة في الحركة اليوسفية ، وقوّة خارجية مؤثّرة بكاريزمية زعيمها وجاذبية خطابها القومي الوحدوي وبسياستها التدخّلية لفائدة قوى التحرّر في الإقليم المغاربي والمنطقة العربية عموما ، وكانت هذه الدعوة تمثّل دون شكّ تهديدا جدّيا للنظام البورقيبي والمشروع القطري الذي بدأ في تركيز دعائمه بعد ولا سيّما في هذه الفترة التي تميّزت بتعثّر المفاوضات التونسية - الفرنسية بشأن عملية نقل السلطة إلى دولة الإستقلال وخاصة في ميدان حسّاس كالدفاع ، ومع أنّ هذه الدعوة لم تكن تقوم على برنامج سياسي واضح وإنّما على مبدإ عام فقد أثبتت قدرة فريدة على إختراق الحدود والإنتشار .

وقد جرّب النظام البورقيبي حجم تأثير هذه الدعوة أثناء مواجهته الدامية مع الحركة اليوسفية ، ولم تكن السياسة الناصرية نفسها التي تدعم هذه الدعوة تقوم على برنامج سياسي واضح ذلك أنّ السياسة العربية للنظام الناصري تبلورت تدريجيا مستجيبة في ذلك إلى التطوّرات السياسية في العالم العربي وخاصة في جزئه الشرقي بل وإلى التطوّرات السياسية داخل المجتمع المصري نفسه ، ومع ذلك فقد عرفت الدعوة القومية العربية مع عبد الناصر إنتشارا كاسحا أدّى إلى إختراق " فكرة القومية العربية " بمضمونها التحرّري والوحدوي جميع " الحدود " داخل " الوطن العربي " ، إذ كانت تتمتع بقدرة عالية على تعبئة كلّ عوامل القوّة الإيديولوجية في المرجعية العربية الإسلامية (1) .

وقد بدأ المغرب العربي منذ هذا التاريخ يعي أهمية الدعوة العروبية ورواج خطابها

****

1) الجابري ، (محمد عابد) : " يقظة الوعي العروبي في المغرب : مساهمته في نقد السوسيولوجيا الإستعمارية " في " تطوّر الوعي القومي في المغرب العربي " مرجع سابق ص 61 .

وإشعاع روادها (1).

وبالفعل فقد ترامن إستقلال تونس والمغرب الأقصى سنة 1956 مع تحوّل هام في تطوّر النظام السياسي العربي مع بروز الدور العربي الجديد لمصر بزعامة عبد الناصر إذ شهد الخطاب الناصري والسياسة العربية المصرية منذ سنة 1955 تحوّلات عميقة ردّا على التطوّرات السياسية التي كانت تشهدها المنطقة العربية ومصر ذاتها، وقد إعتبر عبد الناصر نفسه في خطاب حقّب فيه سياسته العربية أنّ مصر بدأت سنة 1956 مرحلة جديدة مع العالم العربي إصطلح عليها بمرحلة "وحدة الهدف قبل وحدة الصفّ" وهي حسب تحقيبه المرحلة الثانية التي عقبت مرحلة أولى تواصلت بين 1953 و 1956 إصطلح عليها "بمرحلة وحدة الصفّ العربي مع الجماهير والحكّام" والتي" إنتهت بإنتقال الملك سعود إلى صفّ الهاشميين" (2).

وكانت مصر قد بدأت في رسم محدّدات سياستها العربية والدولية مع أواخر سنة 1954 أي بعد توقيع معاهدة الجلاء مع " بريطانيا الكبرى في 19 أكتوبر 1954 إذ لم يكن لمصر حتى هذا التاريخ سياسة خارجية بالمعنى الحقيقي للكلمة بحكم إرتباطها ببريطانيا (3).

وقد أكّد ذلك جمال عبد الناصر في خطابه بجامع الأزهر يوم 23 جويلية 1954 بمناسبة الإحتفال بعيد الثورة الثاني إذ أعلن أنّ مصر " بدأت مع العرب عهدا جديدا (...)

****

1) SAAF , (ABDALLAH) :" L'IDEE DE L'UNITE ARABE DANS LE DISCOURS POLITIQUE MAGHREBIN "IN "LE MAGREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , FRANCE , ED : G.N.R.S. 1987 P B 53 .

2) راجع بهذا الصدد :

- مارلين (نصر) : التصوّر القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر " مرجع سابق ، ص 66- 67 .

3) BERTIER (FRANCIS) : REFLEXTIONS SUR LA POLITIQUE EXTERIEURE ET INTERIEURE DE L'EGYPTE " IN ORIENT N° 9 ,3 EME ANNEE , 1ER TRIMESTRE , P 33 .

وإذا كانت مشكلة الإحتلال قد إستنفذت إلى الآن الجزء الأكبر من جهد المصريين فإنها لم تصرفهم أبدا عن المشاركة في كلّ جهد عربي يبذل من أجل تحرير العرب ... " (1)

لقد إنصرفت مصر طيلة الفترة التي عقبت الإطاحة بالملك فاروق بين 1952 و 1954 إلى تأمين فكّ إرتباطات مصر بالقوة الإستعمارية البريطانية وإرساء الدعائم السياسية للنظام الجديد بحيث لم تستتبع نهاية الحكم الملكي على يد الضبّاط الأحرار بتبدّل فوري للسياسة الخارجية المصرية ،وقد ظلّت هذه السياسة تعتمد لوقت طويل نسبيا على مفاهيم النظام السابق وتوجّهاته متمثّلة في الحرص على المحافظة على دور مصر كقوّة عربية أولى في العالم العربي وخاصة في الجزء الشرقي منه وذلك من خلال معارضة قيام تحالفات عسكرية قوية بين مجموعة من الدول العربية أو بين مجموعة من الدول العربية ودول غربية ، وكان شعار التضامن العربي الذي ظلّت تتمسّك به يخدم هذا الهدف بالذات (2) .

وتبنّت السياسة الخارجية نفسها أيضا تجاه المعسكرين فقد سعت لتوطيد علاقاتها بالولايات المتحدة والحصول على أسلحة منها (3) ، وكانت البلاد المصرية مرشّحة للإنخراط في السياسة التي تنتهجها الدول الغربية في المنطقة فقد كانت بحكم تقاليدها السياسية مرتبطة بها ، وقد ورثت وضعا يربطها بالمصالح الغربية وخاصة منها البريطانية

****

1) ورد في : مارلين (نصر) :" التصوّر القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (1952 – 1970) "، مرجع سابق ، ص 127 .

2) راجع حول هذا الموضوع :

- ABDELMLEK , (ANWAR) : " EGYPTE , SOCIETE MILITAIRE " PARIS , FRANCE , SEUIL , 1962 .

3) راجع بهذا الصدد :

– هيكل ، (محمد حسنين) : " نحن ... وأمريكا " ، القاهرة ، دار العصر الحديث ، 1967 ، ص 67 – 69 .

من النّواحي الإقتصادية والسياسية والثقافية ، علاوة على إنتمائها لمنطقة مثّلت منذ مدّة غير قصيرة مجالا حيويا لإزدهار المصالح الغربية وخاصة منها الأروبية ، ولم يكن التوجه العروبي للنظام الناصري يتعارض مبدئيا من الناحيتين الإيديولوجية والسياسية مع التوجّه الغربي التقليدي للبلاد المصرية (1).

من جهة أخرى كانت القيادة العسكرية المصرية وليدة ثقافة وتعبئة معادية للإتحاد السوفياتي ، وكان الفكر السائد بين العسكريين المصريين وخاصة الذين حاربوا في فلسطين ومنهم جمال عبد الناصر نفسه أنّ الإتحاد السوفياتي لعب دورا كبيرا في تسليح المنظمات العسكرية الصهيونية وتأمين الإعتراف الدولي بالدولة الصهيونية (2).

وقد ظلّ النظام المصري وفيا لهذا التوجّه حتّى بداية سنة 1955 فتتالت دعوات جمال عبد الناصر طوال الستّة الأشهر الأخيرة من سنة 1954 للولايات المتّحدة للقبول بالسياسة العربية التي تنتهجها مصر في منطقة الشرق الأوسط مؤكّدا على الضمانات التي تحضى بها المصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصة (3).

وعلاوة على موجة الإعتقالات التي إستهدفت " الشيوعين المؤتمرين بأوامر الإتحاد السوفياتي "لم يتردّد عبد الناصر في التأكيد على أنّ الخطر الوحيد الذي يهدّد الشرق الأوسط يتمثّل في غزوة سوفياتية ، وقد أكدت الإتفاقيات التي عقدها النظام المصري خلال هذه الفترة حرص البلاد المصرية على دعم توجّهها الغربي ومن ذلك إتفاقية

****

1) راجع :

– سعيد ، (عبد المنعم) : " العلاقات الأمريكية – العربية : الماضي والحاضر والمستقبل " في المستقبل العربي العدد 118 ، السنة 11 ديسمبر 1988 ، ص 69 .

2) مطر (جميل) وهلال (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية " ، مرجع سابق ، ص 56 .

3) CAHIERS DE L'ORIENT CONTEMPORAIN 1954 , P 124 - 125 .

الجلاء العسكري نفسها الموقّعة في 19 أكتوبر 1954 ، إذ نصّت علنا أنّ القوات البريطانية تستطيع إعادة إحتلال قاعدة السويس إذا تعرّضت إحدى البلدان العربية أو تركيا إلى هجوم مسلّح من قبل قوّة أجنبية " (1) .

وقد عارض علنا " المذهب الشيوعي " (2) ، وبدا حريصا على ألاّ يصدم الغرب بإستعمال عبارات قد تبدو شيوعية (3) ، وقد حرص بصفة معلنة على توثيق روابطه بالعالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية خاصة بإعتبارها مركز ثقله الجديد وهو حرص يفسّر بحاجة مصر إلى الرسمايل لتمويل مشاريعها الكبرى فمصر " بحاجة إلى المحافظة على علاقات طيّبة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خاصة " وليس من صالح مصر ولا من صالح الولايات المتحدة أن يكون التوتر هو طابع علاقاتهما " (4) .

ولم تنبن إشتراكية النظام الجديد على مبادئ شيوعية بل إنّ هذا المصطلح دليل آخر على موقف النظام الناصري من الشيوعية فهو مصطلح مشترك في الثقافتين الغربية والشرقية ولكن بمضامين مختلفة ، وكان هذا التوجّه طبيعيا بحكم طبيعة الإنقلاب نفسه الذي شهدته البلاد المصرية في 23 جويلية 1954 فقد كان مبدئيا على الأقل إنقلاب الطبقة الوسطى التي لم تكن تطرح على نفسها مهمّة تغيير الوضع القائم وإنّما إصلاحه (5).

وعلى هذا الأساس لم يثر النظام الناصري في بدايته خشية الأنظمة العربية المجاورة

****

1) COLOMBE , (MARCEL) : " L'EGYPTE ET LE NATIONALISME ARABE DE LA LIGNE DES ETATS ARABES A LA REPUBLIQUE ARABE UNIE (1945 -1958) IN ORIENT N°5 , 2EME ANNEE 1958 .

2) انظر حديث عبد الناصر إلى وكالة إسوشيتد براس في 27 ديسمبر 1954 : في : " 25 سؤالا للرئيس جمال عبد الناصر " ، المطبعة الأميرية ، 30 سبتمبر 1957 .

3) BERTIER , (FRANCIS) : " L'IDIOLOGIE SOCIALE DE LA REVOLUTION EGYPTIENNE "IN ORIENT N°6 ,2 EME ANNEE , 2EME TRIMESTRE 1958 , P 63 .

4) من حديث عبد الناصر إلى وكالة أسوشيتد براس في " 25 سؤالا للرئيس عبد الناصر " مصدر سابق .

5) يتجاوز البحث في طبيعة الثورة الناصرية إطار أطروحتنا ، ويمكن الرجوع في هذا الصدد إلى :

-BERTIER (FRANCIS) : " L'IDIOLOGIE SOCIAL DE LA REVOLUTION EGYPTENNE " OPCIT ..

ومن باب أحرى الأنظمة المغاربية والنظام التونسي تحديدا فقد كان يلتقي معه في توجّهاته الغربية وكان مثله يبني سياسته العربية على إعتبار مصالحه القطرية بالدرجة الأولى فكان التقوقع داخل الحدود القطرية والإبتعاد عن المشاركة الفاعلة في النظام العربي السمة الغالبة على النظام المصري خلال هذه الفترة بما سمح ببروز قوى إقليمية أخرى في المنطقة العربية على غرار العراق (1).

بيد أنّ الفعل السياسي الخارجي والعربي خاصة للنظام الناصري عرف تحوّلا هامّا منذ مطلع سنة 1955 إذ شهد شهر جانفي من سنة 1955 إنطلاق المفاوضات التركية العراقية لإقامة حلف بين الدولتين ولم تلبث هذه المفاوضات أن أفضت إلى التوقيع على حلف بغداد في 24 فيفري 1955 قبل أن تنظم إليه بعيد ذلك إيران والباكستان وبريطانيا الكبرى ، وقد أثار إعلان توقيع هذا الحلف ردّا مصريا فوريا أدّى إلى إحياء الخلافات بين الدول العربية ناقلا مصر إلى قلب تفاعلات النظام العربي فقد رأى فيه نظام القاهرة رغبة من النظام العراقي في زيادة نفوذه وصنع كيان تحالفي يوازن به قوّة مصر ونفوذها في الوطن العربي ، ومحاولة من الغرب وبريطانيا الكبرى خاصة للعودة إلى المنطقة عبر بوّابة الدول المحيطة بالعالم العربي (2) .

وقد كان ردّ الفعل المصري يستجيب بالدرجة الأولى لمصلحته القطرية ممثّلة في المحافظة على وزن مصر كقوّة أولى في المنطقة العربية وكان ينسجم في جوهره مع توجّهات النظام السابق ولكن الأسلوب الذي إعتمده في مواجهة سياسة النوري سعيد أعطى الدور المصري وقعا ضخما تزامنا مع بروز جمال عبد الناصر كشخصية كاريزمية في

****

1) حول الدور المصري العربي خلال هذه الفترة انظر :

- مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) " النظام الإقليمي العربي ..." مرجع سابق ، ص 64 – 65 .

2) المرجع السابق ، ص 71 .

العالم العربي . لقد فتح التوقيع على حلف بغداد وما أدّى إليه من نتائج صفحة جديدة في تاريخ مصر والمشرق العربي عامة إذ بدأ النظام الناصري في وضع أسس سياسته العربية ومحدّداتها منذ هذا التاريخ فليس من المصادفة في شيء أن تقوم مصر ببناء المقرّ الجديد لجامعة الدول العربية في هذه الفترة بالذات (1) .

من جهة أخرى وفي 28 فيفري 1955 تعرضّت معسكرات الجيش المصري في قطاع غزّة إلى غارة إسرائلية ذهب ضحيّتها عدّة قتلى بين الضبّاط والجنود المصريين. لقد أيقظ هذا الحادث وعي القيادة الناصرية بأهمية مراجعة سياسة تسلّحها وأهمية إسرائيل كأحد محدّدات سلوكها السياسي الخارجي إذ وحتّى هذا التاريخ لم يتّسم الإتجاه الرسمي المصري بحماس كبير للتسليح ولم يقترن هذا الأمر بادئ الأمر بإعتبارات الأمن الخارجي وإنّما بتأمين المؤسسة العسكرية بإعتبارها قاعدة الحكم الجديد. لقد جعلت هذه الغارة التسليح في مقدّمة أولويات القيادة المصرية وقفزت بالنظام المصري قفزة كبرى إلى قمّة النظام العربي بل وجعلت المنطقة برمّتها مركزا حادا من مراكز الصراع الدولي (2) ، خاصة بعد أن لجأت مصر إلى الإتحاد السوفياتي للحصول على الأسلحة التي كانت تريدها بعد فشلها في الحصول عليها من واشنطن ، فلا شكّ أنّ هذه الصفقة التي عرفت بالصفقة التشيكية فتحت الباب أمام التأثيرات السوفياتية بقدر ما أثارت قلق الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وزادت في المقابل في أهمية الدور المصري إذ كان هذا القرار بمثابة إعلان تحرّر من دول العالم الثالث في تقرير أمر خطير بسبب نتائجه على توازن الإمكانات الإقليمية وتأثيراته على نظام التحالفات في المنطقة ، وقد ضاعف من دون شكّ من طاقة الحركة القومية وقدرتها على العمل لتحقيق أهدافها السياسية التحرّرية

****

1) COLOMBE , (MARCEL) :" L'EGYPTE ET LE NATIONALISME ARABE DE LA LIGNE DES ETATS ARABES A LA REPUBLIQUE ARABE -UNIE " OPCIT , P 124- 125 .

2)مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي ... " ص 67 – 68 .

والقومية بما جعل من عبد الناصر بطلا قوميـا يتجـاوز إشعاعـه حدود البلاد المصرية إلى كامل الأقطار العربية وتجسيدا ورمزا للحركة القومية العربية (1).

ولم تنفكّ إنتصارات النظام الناصري تتوالى منذ هذا التاريخ، فقد برز عبد الناصر كأحد أكبر رموز حركة عدم الإنحياز منذ إنعقاد مؤتمر باوندنق في أفريل 1955 (2).

وظلّ هذا الدور يتأكد وخاصة بعد إحتضان القاهرة لمؤتمر التضامن للشعوب الإفريقية – الأسياوية بين 26 ديسمبر 1957 و 1 جانفي 1958 (3)، وإستطاع النظام الناصري أن يستغلّ التأييد القومي الجارف الذي أصبح يحضى به ليخفّف من مضاعفات الخسارة التي مني بها إثر العدوان الثلاثي الذي شنّته بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر في نوفمبر 1956 ردّا على قرار النظام الناصري بتأميم قنال السويس، بل وإستطاع أن يحوّل الخسارة العسكرية إلى إنتصار سياسي كانت له أصداء كثيرة في العالم الثالث وخاصة المنطقة العربية، ومثّل نقطة تحوّل حاسمة في تطوّر الوعي العروبي في المشرق والمغرب العربيين على حدّ السواء (4).

وقد ساهمت هذه النجاحات الخارجية (تحدّي حلف بغداد، كسر إحتكار السلاح

****

1) المرجع السابق، ص 68 – 69.

2) حول سياسة الحياد المصري انظر:

– مقصود، (كلوفيس): " معنى الحياد الإيجابي " بيروت / لبنان – دار العلم للملايين، 1964.

انظر أيضا:

- AGOSTINI, (REJIS) :" EGYPTE ET INDE : DEUX CONCEPTIONS DU NEUTRALISME " IN ORIENT 1958.

3) حول هذا المؤتمر انظر:

-GARCY ,(SIMONE) : DE BOENDONG DU CAIRE : LA CONFERENCE DE SOLIDARITE DES PEUPLES AFRO -ASIATIQUES DU 26 DECEMBRE 1957 AU 1 ER JANVIER 1958 " , IN ORIENT N°5 , 2EME ANNEE , 1ER TRIMESTRE 1958.

4) الجابري، (محمد عابد): " يقظة الوعي العروبي في المغرب، مساهمة في نقد السوسيولوجيا الإستعمارية "، مرجع سابق، ص 61.

الغربي، تبنّي سياسة الحياد، الإعتراف بالصين الشعبية، تأميم قناة السويس) (1)، إضافة إلى النجاحات الداخلية (الإصلاح الزراعي، تمصير الإقتصاد ...) في تمركز السياسة المصرية في قلب تفاعلات النظام العربي خلال هذه المرحلة من المدّ القومي العربي، إذ أصبحت مصر تمثل قوّة الجذب الرئيسية للحركة السياسية في العالم العربي، وتفاعلت بشكل قويّ مع بقية القيادات السياسية العربية تآزرا وتصادما، وفرض عبد الناصر نفسه زعيما قوميا بدون منازع على إمتداد كامل العالم العربي (2).

وقد بلغت هذه النجاحات أوجها مع التوقيع على إتفاقية الوحدة المصرية السورية التي أدّت إلى ميلاد الجمهورية العربية المتحدة ثمّ إقامة إتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربية المتحدة واليمن بالتوقيع على ميثاقها يوم 8 مارس 1958 بين الرئيس عبد الناصر ووليّ العهد اليمني سيف الإسلام البدر (3)، خاصة وقد عقب ذلك بقليل الإطاحة بحكم الملك فيصل ورئيس وزارئه النوري سعيد في جويلية 1958 الأمر

****

1) حول السياسة الخارجية المصرية يمكن الرجوع إلى :

- BERTIER , (FRANCIS): REFLEXIONS SUR LAPOLITIQUE EXTERIEURE ET INTERIEURE DE L'EGYPTE : IN ORIENT , N°9 , 3EMME ANNEE , 1ER TRIMESTRE , 1959 .
- COLOMBe,(MARCEL) :" LA NOUVELLE POLITIQUE ARABE DE LA REPUBLIQUE ARABE UNIE ,"IN ORIENT , N°11 , 3EME ANNEE , 3EME TRIMESTRE , 1959 .

2) مطر، (جميل) وهلال، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي ... " مرجع سابق ص 69 .

3) انظر :

-"CONSTITUTION DES ETATS ARABES UNIES : REPUBLIQUE ARABE UNIE ET YEMEN " IN ORIENT , N°6 , 2EME ANNEE , 2EME TRIMESTRE 1958 , P 183-186 .

- ونشير بهذا الصدد أنّ إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة في 1 فيفري 1958 قد أدّى إلى ردّ هاشمي فوري ففي 14 فيفري 1958 أعلن الملكان الهاشميان فيصل العراق وحسين الأردن إثر محادثات سريعة تأسيس وحدة بين المملكتين تحت إسم دولة " الوحدة العربية "،

انظر نص الميثاق التأسيسي في :

-"FORMATION ET CONSTITUTION DE L'UNION ARABE " IN ORIENT N°6 , 2EME ANNEE , 2EME TRIMESTRE 1958 , P 167-182 .

الذي أعتبر في إبانه إنتصارا للسياسة المصرية (1) .

ولا محالة لم يكن النظام التونسي معنيا بصورة مباشرة بنجاحات نضيره المصري ، وقد أكّد بورقيبة في هذا الصدد " ليس لديّ مركّبات تجاه الجمهورية العربية المتحدة ، إنّ حكومات الشرق الأوسط تخاف عبد الناصر لأنّ شعوبها ليست معها فهي تعيش في حالة خوف دائم من قيام ثورة ولا علاقة لذلك بتونس " (2) ، ومع ذلك لم يكن النظام التونسي يستطيع تجاهل هذا الدور المصري الجديد في الساحة العربية بما في ذلك في الإقليم المغاربي وتونس نفسها ، ولم يكن يستطيع تجاهل الوقع الضخم للخطاب الناصري وجاذبيته وكاريزمية صاحبه ، خاصة وقد أصبح هذا الخطاب يحتلّ موقعا مركزيا ومسيطرا في الحياة الثقافية والإجتماعية في العالم العربي ، والخطاب المهيمن في الحقل السياسي العربي بشكله وبموقعه فقد كان بشكله الخطاب الأكثر وقعا والأوسع إنتشارا بفضل تعدّد أقنيّة التعبير والأدوات التي أعتمدت لترويجه من منشورات سياسية وخطب دينية وكتب دعائية مبسّطة وبرامج إذاعية وتلفزية كانت تلقى رواجا كاسحا لدى المستمع والمشاهد العربي ، وأحدث بموقعه وقعا ضخما إذ كان صادرا عن قائد الدولة المصرية مركز الثقل في النظام العربي ، وقد إستطاع هذا الخطاب سريعا أن يحتلّ مركز الصدارة في الحقل الإيديولوجي العربي في هذه الفترة من الفراغ الإيديولوجي الذي كان يعاني منه العالم

****

1) لم تتحقّق مع ذلك الأمال المصرية التي ولّدها الإنقلاب العسكري في العراق إذ برز عراق قاسم مجدّدا كمتحدّ قويّ لمصر عبد الناصر في إطار هذا الصراع بين الدولتين ودول المنطقة عموما من أجل حماية مصالحها القطرية وإن خاضته جميعها بالإستناد إلى نفس المبادئ ونفس الشعارات تقريبا ، راجع بهذا الصدد :
- COLOMBE , (MARCEL) : " PANORAMA DU TRIMESTRE " , " IN ORIENT N° 8 , 1958 , 2EME ANNEE , 4EME TRIMESTE .

2) "LE NON DE BOURGUIBA A NASER "IN LE FIGARO DU 13/11/1958

العربي (1)، مرغما الخطابات الأخرى على تحديد نفسها إزاءه وموقفها منه، بل وعلى القبول بجزء هام من مقولاته وهياكله المفهومية (2).

وقدحدّد بورقيبة موقفه من الخطاب الناصري وسياسة مصر العربية بوضوح، إذ أكّد أنّ " الذي يجب أن لايخفى على الجميع وعلى هذا الشعب خاصة أنّ العروبة شيء ومصر شيء آخر وإنّ الشرّ الكامن في نزعة الهيمنة والتسلّط التي يتّصف بها النظام القائم في مصر لا يقلّ عن الشرّ الكامن في النزعة الإستعمارية وفي كتائب جيش الإستعمار لأنّ حبّ الإستعلاء والغرور تدفع بصاحبها إلى أفضع ممّا يدفع إليه الإستعمار مع التستّر بستائر الأخوّة والوشائج " (3)، وإن إضطرّ الخطاب البورقيبي نفسه إلى القبول بعدّة شعارات عروبية وقومية.

وقد ظلّ " الخطر الناصري " قائما نتيجة إستمرار الدعم المصري للحركة اليوسفية بعد أن أصبحت القاهرة تحتضن أنشطة صالح بن يوسف إنطلاقا من قسم تونس بمكتب المغرب العربي بالقاهرة منذ لجوء بن يوسف إلى القاهـرة في مطلع سنة 1957،

****

1) لا نعني بذلك أنّ الساحة السياسية العربية لم تعرف خلال هذه الفترة إنتشار مختلف التيارات الإيديولوجية فعلى النقيض من ذلك تماما عرف العالم العربي خلال هذه الفترة بالذات أخصب مراحله السياسية بالصراع الإيديولوجي والسياسي بين التيارات والأحزاب السياسية، وبين هذه التيارات والأحزاب من جهة والقوى الإستعمارية من جهة أخرى، وإنّما نعني إفتقار الساحة السياسية العربية إلى إيديولوجيتها الخاصة بعد إنهيار البناء المفهومي التقليدي للدولة الإسلامية مع ظهور الدولة الحديثة التي إنصرفت إلى البحث في المفاهيم الأوروبية عن قواعد بناء سلطتها وشرعيتها.

وقد برزت في هذه الفترة الدعوة القومية كمحاولة جادّة لبلورة إيديولوجيا الدولة الحديثة في العالم العربي متجاوزة بذلك الطرح الإسلامي الذي ظلّ محافظا على الصفة الدينية للدولة، راجع بهذا الصدد:

- BERTIER (FRANCIS) : " LES FORCES SOCIALES A L'OEUVRE DANS LE NATIONALISME EGYPTIEN "OPCIT , p 13 .

2) مارلين، (نصر): " التصوّر القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر " مرجع سابق، ص 14 -15.

3) من خطاب بورقيبة يوم 16 أكتوبر 1958، تونس منشورات كتابة الدولة للأخبار والإرشاد، مطبعة لابراس.

وكذلك نتيجة توثّق العلاقات بين النظام المصري وجبهة التحرير الجزائرية ، وتأكّد الدعم السياسي والعسكري المصري لجبهة التحرير الجزائرية إذ شهدت سنة 1956 قيام مصر بتزويد الجبهة بأوّل شحنة أسلحة (1) .

وقد عرّض النظام الناصري نفسه بذلك إلى ردود الفعل الفرنسية .وبالفعل فقد مثّلت المشاركة الفرنسية في العدوان الثلاثي الذي إستهدف مصر في نوفمبر 1956 ، في أحد جوانبها ردّ فرنسا على الدعم المصري للجبهة، وكانت فرنسا قد أرادت بهذه الحملة إقامة حاجز بين العالم العربي والجزائر الثائرة من خلال ضرب السياسة المصرية التي تمركزت في قلب السياسة العربية خلال هذا الطور من المدّ القومي العربي ، بيد أنّ الإنتصار السياسي الذي نجح عبد الناصر في تحقيقه إعتمادا على ما حضي به من تأييد قومي جارف جعل منه بطلا قوميا يتجاوز إشعاعه بلاد مصر إلى كلّ الأقطار العربية وساهم بقسط وافر في إختراق فكرة القومية العربية بمضمونها التحرّري والوحدوي جميع الحدود داخل العالم العربي (2) .

وقد أثار تنامي الدور المصري مخاوف النظام التونسي فقد كانت مصر تتوفر على الإمكانات اللازمة لتأمين سياستها التدخلية في المغرب العربي مستفيدة في ذلك من علاقاتها التي ما إنفكّت تتوثّق بجبهة التحرير الجزائرية وقيادتها ، وبالعديد من القوى السياسية في المغرب على غرار الحركة اليوسفية في تونس وإعتمادا على الرواج المتنامي لخطابها العروبي ، وكان النظام البورقيبي قد أصبح يعي حجم التأثير الذي تتمتّع به الأيديولوجيا العربية -الإسلامية كقوّة سياسية وخاصة بعد مواجهته الدامية مع الحركة

****

1) راجع بهذا الصدد :

-HARBI ,(MOHAMED) : " ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALGERIENNE " , PARIS , ED JEUNE AFRIQUE , 1982 , P 169 .

2) راجع : الجابري ، (محمد عابد) : " يقضة الوعي العروبي في المغرب ..." مرجع سابق ، ص 61 .

اليوسفية (1).

وفوق ذلك، إكتسبت السياسة التدخلية المصرية في المغرب العربي والقضية الجزائرية خاصة شرعيتها بعد أن دفعت مصر ضريبة ذلك ممثلة في دماء ضحاياها الذين سقطوا أثناء العدوان الثلاثي في نوفمبر 1956. وأيّا كان الأمر فلم يؤد هذا العدوان إلى القضاء على هذا الدور أو حتى تقليصه إذ تكثّفت عمليات تزويد المقاومة الجزائرية بالسلاح برّا عبر ليبيا وتونس وبحرا أحيانا عبر المغرب الأقصى (2)، الأمر الذي زاد في مخاوف النظامين التونسي والمغربي إذ ساهمت نجاحات مصر الناصرية في تجذير مواقف المقاومة الجزائرية ورواج الفكر العروبي في صفوفها (3).

وبات ذلك يهدّد بمغربة الحرب وهو ما كان النظام التونسي يقاومه بكلّ قوّة وعناد لما كان فيه من الأخطار على إستقرار نظامه القطري الناشئ.

ولا شكّ أنّ إرتكاز هذه الدعوة إلى مغربة الحرب على الفكر العروبي وحضوّها بدعم الدولة الناصرية التي أصبحت تتزعّم الدعوة القومية قد إستثار ردود الفعل القطرية للنظامين التونسي والمغربي خاصّة وقد كان الفكر العروبي نفسه في بعده الوحدوي يمثّل بالتعريف تهديدا للمشاريع القطرية في أسسها الإيديولوجية والسياسية. وعلى هذا الأساس سعى النظام التونسي مثله مثل النظام المغربي إلى تطويق الخطاب العروبي ومحاصرة

****

1) BELAID ,(SADOK) :" NATIONALISME , ARABISME ET ISLAMISME DANS L'IDEOLOGIE POLITIQUE DU MAGREB " , IN "LE MAGREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES , " OPCIT , P 13 .

2) HADHRI, (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB ...." OPCIT , P 147 .

3) انظر نص الرسالة التي بعث بها حسين آية احمد في أفريل 1957 إلى اللجنة التنفيذية المركزية لجبهة التحرير الجزائرية داعيا فيها إلى إعلان تشكيل حكومة جزائرية مؤقتة" فلم تكن الظروف الدبلوماسية أبدا أكثر ملاءمة لإعتراف الدول بالجمهورية الجزائرية ممّا هو الأمر بعد حملة السويس (...) ستعترف بالجمهورية الجزائرية إحدى عشر دولة عربية بما في ذلك المغرب الأقصى وتونس الأمر الذي سيكون له وقع كبير على المستوى الدولي ... " ورد في المرجع السابق، ص 147.

الدعوة القومية خطابا وممارسة فقد قام في خطابه على تبنّي شعـــارات الدعــوة القومية واستيعابها بغرض إحتوائها واستنزافها ، وفرض من خلال سيطرته علـى أجهزة الدولة ومن ضمنها الإعلام إحتكاره للنقاش الوحدوي .

وحرص بالتنسيق مع نضيره المغربي على محاصرة التأثير الناصري على الجبهة بمنـع تعريبهـا ، واسـتغلال إمكاناتهمـا كقوّتيـن إسـناديتين ضرورييـن لحركـات جيـش التحريـر الجزائري ، في توجيه سياسات الجبهة (1) .

وفي هذا الإطار كانت سياسة المغربة التي أقرّها مؤتمر طنجة موجّهة ضدّ فرنسا بقدر ما كانت موجّهة ضدّ بقية الأطراف الأخرى خارج الإقليم المغاربي إذ أعطت الصراع على المستوى الدولي صورة مغاربية أكثر منها عربية (2) ، وهي السياسة التـي أقرّهـا لقاء تونس المغاربي في 16 جوان 1958 (3) .

وفي الداخل عمل النظام التونسي ميدانيا على إستئصال بقايا الحركة اليوسفية بعد أن أصبحت هذه الحركـة تمثّل الإمتداد السياسي للثورة الجزائرية في دعوتها لمغربة الحرب التحريرية ، وللثورة الجزائرية في بعدها العروبي خاصة وأنّ مصر حاولت كما أكّد ذلك بورقيبة استغلال الفلاّقة ثمّ جيش التحرير ضدّه (4) .

وقد قادته مواجهته لهذه الحركة إلى الإصطدام بالنظام المصري إذ عرفت العلاقات بين البلدين أزمة حادّة بسبب إتهام تونس لمصر بدعم صالح بن يوسف واحتضان أنشطته

****

1) HADHRI ,(MOHIEDDINE) " L'U.R.S.S ET LE MAGREB ... " OPCIT P 160 .

- انظر أيضا : قريمو ، (نيكول) : " العلاقات بين الشرق والغرب " في دراسات دولية ، عـدد31 ، فيفري 1989 ، ص 32 (تعريب بوراوي الملوّح) .

2) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE " , OPCIT , P 15 .

3) HADHRI (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB OPCIT , P 160 .

4) انظر ندوته الصحافية بنيويورك يوم 5 ماي 1961 في :

- بورقيبة (الحبيب) " خطب " -تونس - وزارة الإعلام ، ج ، XII .

وقد إرتبطت هذه الأزمة في أحد أجزائها بالقضية الجزائرية وتطوّرها وكشفت إختلاف مواقف النظامين التونسي والمصري بشأن الحل الجزائري واضعة الحكومة الجزائرية المؤقّتة بالمناسبة في موقف حرج كحكم بين بورقيبة وعبد الناصر ، وكانت تونس قد إعتبرت إعلان تشكيل حكومة الجزائر بالقاهرة في سبتمر 1958 أمرا غير ذي جدوى ولئن إضطرّت إلى القبول بهذا المعطى السياسي الجزائري الجديد فإنها لم تنفكّ تدعو الجبهة إلى ضرورة فتح المفاوضات مع فرنسا حتى لو إقتضى الأمر تخلّي القيادة الجزائرية عن بعض الشعارات التي تتسبّب في إستمرار إنغلاق أبواب الحوار بين الطرفين (1) ، وفي المقابل ظلّت القاهرة تلحّ على ضرورة تجذير المطالب الإستقلالية الجزائرية معتمدة في ذلك على إستغلال تأثير نجاحاتها الخاصة الداخلية والخارجية ، وتأثيرها على قيادة الجبهة نفسها وخاصة بعد أن أصبحت القاهرة تحتضن مقرّ الحكومة الجزائرية المؤقتة (2).

وقد كشف الموقف الجزائري من الدعوة الفرنسية لتنظيم إنتخابات في الجزائر في أواخر نوفمبر 1958 حدود تأثير النظامين التونسي والمصري على قرارات القيادة الجزائرية خاصة وقد تزامنت هذه الدعوة مع إندلاع الأزمة التونسية – المصرية في أكتوبر 1958 ، وقد حرصت القيادة الجزائرية على تجنّب الإصطدام بكلا النضامين فقد كانت تحتاج كلاهما في مواجهتها المصيرية مع فرنسا ، وقد أعلنت حكومة فرحات عباس عند إندلاع الخلاف التونسي – المصري أنّ " الحكومة الجزائرية المؤقتة تأسف عميق الأسف لإنقطاع العلاقات الدبلوماسية بين تونس والجمهورية العربية المتحدة وتأمل أن تغلب في النهاية ضرورة التقارب والتعاون بين هذين البلدين الشقيقين على الأسباب التي

****

1) "LE CONFLIT NASSER , BOURGUIBA MET EN CAUSE L'AVENIR DU F.L.N , " IN L'EST REPUBLICAIN DU 14/08/1958 .

2) حول المسار الذي قاد إلى إعلان تشكيل هذه الحكومة أنظر :

- "DU C.R.U.A AU G.P.R.A "IN ,"LE MONDE : DESSIER ET DOCUMENTS : L'ALGERIE DEPUIS 1945 A LA VEILLE DE L'INDEPANDANCE " N°203 , OCTOBRE 1992 .

أدّت إلى القطيعة (...) وتأمل ألاّ يطول هذا الوضع وتستأنف العلاقات الطيّبة بين البلدين في وقت قريب " مؤكدة أن " هذا الوضع لن يغيّر في أيّة حالة من الأحوال علاقتها مع الجمهورية العربية المتحدة وتونس " (1).

وحاولت الجبهة في هذا الإطار التوسّط بين تونس والقاهرة فقد حلّ بتونس قادما من القاهرة فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية في زيارة طارئة يوم 14 أكتوبر 1958 في الوقت الذي اتخذ فيه الطيب السحباني سفير تونس بالقاهرة طريق العودة إلى تونس تحضيرا لإعلان القطيعة الدبلوماسية بين البلدين ، بيد أنّ الجبهة لم تلبث أن أعلنت رفضها لإقتراحات ديقول معمّقة بذلك عزلة النظام التونسي في محيطه العربي بعد قرار القطيعة الدبلوماسية ، وخاصة بعد أن قرّرت الجامعة بعد مباحثات مطوّلة الإستجابة إلى مطلب جزائري معلّق منذ مدّة ، ومدّ الجبهة بمبلغ 15 مليار فرنك فرنسي (2).

وقد عمقت " لاء " جبهة التحرير الجزائرية خلاف بورقيبة وعبد الناصر واستكملت إحكام طوق العزلة العربية الذي ضرب على تونس ، وذلك بعد أن كان مجلس جامعة الدول العربية قد استنكر رسميا إدّعاءات تونس ضدّ الجامعة وأحد أعضائها في إجتماعه يوم 13 أكتوبر 1958 أي بعد يومين من إندلاع الأزمة إثر خطاب الحبيب الشطّي (3) المندوب التونسي بالجامعة يوم 11 أكتوبر ، وكان هذا القرار قد إتخذ بالإجماع بحيث وجدت تونس نفسها معزولة أكثر من أي وقت مضى ليس فقط داخل العالم العربي وإنّما في الإقليم المغاربي نفسه باعتبار أنّ عبد الخالق طريس نفسه المندوب المغربي بالجامعة

****

1) " LE MONDE DU 17/10/1958
2) " LE CAIRE ACCUSE BOURGUIBA DE COMPLICITE DANS L'AFFAIRE DE L'AVION DE BEN BELLA " IN L'AURORE DU 20/10/1958 .

3) انظر ترجمة حياة الشطي في ملحق تراجم الإعلام .

4) "LE NON DU F.L.N AGGRAVE LE CONFLIT BOURGUIBA -NASSER ET COMPLETE L'ISOLEMENT DE LA TUNISIE AU SEIN DU MONDE ARABE "IN PARIS -PRESSE DU 28/10/1958 .

قد أحجم عن دعم نضيره التونسي موجّها بالمناسبة ضربة أخرى للمغرب العربي الموحّد (1).

وقد أثبتت التطوّرات فعلا أنّ القضية الجزائرية مثّلت إحدى أبرز محاور الخلاف في هذه المواجهة بين النظامين التونسي والمصري حتّى لو إعتبرنا أنّ قضية صالح بن يوسف مثّلت لافتتها البارزة كما حرص على إبراز ذلك الموقف الرسمي التونسي ذلك أنّه لا يمكن أن نتناول القضية اليوسفية بمعزل عن التطوّر الذي كانت تشهده القضية الجزائرية ، وقد حرص الإعلام المصري على إبراز دور هذه القضية في بلورة الموقف التونسي الذي قاده إلى القطيعة ، وقد كتبت " الجمهورية " المصرية في هذا الإطار أنّ إعلان الحكومة المؤقتة الجزائرية بالقاهرة مثّل ضربة قاضية لمطامح بورقيبة في السيطرة على حركة التحرير الجزائرية وإستغلالها في أغراض خاصة وليس لمصلحة القضية الجزائرية " .

وقد حرص هذا الإعلام على التأكيد بأنّ الحكومة التونسية تسعى لإضعاف الثورة الجزائرية فقد " تأكّدت الإمبريالية من أهمية الثورة الجزائرية بالنسبة لمستقبل القارة الإفريقية وأرادت أن يتولّى بلد عربي إثارة الخلافات بين الدول العربية حتّى يضعف نضال الشعب الجزائري "،ونزّل الإعلام المصري قرار القطيعة الذي إتّخذته تونس ضمن حرص بورقيبة على لعب ورقة الغرب في العالم العربي بعد قيام الثورة العراقية وإختفاء النوري السعيد ، وقد علّقت "الجمهورية" في هذا الإطار إثر الإعلان عن صفقة الأسلحة الأمريكية لتونس " أسلحة أمريكية لبورقيبة : أمريكا وبريطانيا تدفعان بسرعة ثمن مهاجمته للجمهورية العربية المتحدّة " (2) ، بل وأكّدت المواقف التونسية نفسها أهمية الخلفية

****

1) VOIR LE MONDE DU 14/10/1958 .
-VOIR AUSSI : -FRANCE -SOIR DU 14/10/1958 .
- PARIS -JOURAL DU 14/10/1958 .
- JOURNAL DES FINANCES DU 17/10/1958 .

2) الجمهورية 25 نوفمبر 1958 .

الجزائرية في هذا الخلاف وإن لم تعلن ذلك رسميًا. صحيح أنّ المواقف الرسمية والإعلامية التونسية المساندة للجزائر لم تتغيّر بعد إعلان الموقف الجزائري من المقترحات الفرنسية ولكن ذلك لم يخف خيبة الأمل التونسية (1).

من جهة أخرى رفضت تونس حضور أشغال الجامعة العربية لبحث الدعم المالي للقضية الجزائرية رغم القرار الذي أصدره مجلس الجامعة في 13 أكتوبر 1958 بدعوة تونس مجدّدا لإتخاذ مكانها داخله.

لقد كانت تونس مثلها مثل المغرب الأقصى تتفق مع الموقف المصري في تأييده لإستقلال الجزائر، وقد أكّد بورقيبة في خطابه يوم 1 مارس 1957 أنّ تونس تتفق مع النتائج التي آل إليها لقاء " الأقطاب الأربعة " في القاهرة: جمال عبد الناصر وشكري القوتلي وسعود والحسين، بشأن قضايا فلسطين والسويس والجزائر وغير ذلك من القضايا العربية التي يعتبر جميع العرب من مشارقة ومغاربة متّفقين بشأنها "(2)، ولكنّه كان يعارض بشدّة أيّ تدخّل مصري مباشر في شؤون المنطقة وكان هذا الموقف مصدر خلاف متواصل بين النظامين طوال المدّة التي إستغرقتها حرب التحرير الجزائرية، وقد إستطاع لا محالة أن يحدّ نسبيًا من التأثير الناصري، ولكنّه لم ينجح في القضاء عليه بالكامل ومنع الدعوة العروبية التي تتزعّمها القيادة الناصرية من الإنتشار في المنطقة.

بيد أنّ النظام التونسي لم يواجه أثناء الإمتحان الجزائري خطر الدعوة العروبية فحسب وإنّما أيضا خطر تنامي تأثير الكتلة الإشتراكية بقطبيها السوفياتي والصيني في المنطقة مواجها بذلك تزامنا مع خطر الدعوة العروبية الوحدوية على مشروعه القطري، خطر هذه التأثيرات الشرقية على تشيّعه المبدئي والمعلن للغرب.

****

1) "LE NON DU F.L.N AGGRAVE LE CONFLIT BOURGUIBA -NASSER ET COMPLETE L'ISOLEMENT DE LA TUNISIE AU SEIN DU MONDE-ARABE " , IN PARIS PRESSE DU 28/10/1958 .

2) بورقيبة، (الحبيب): " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1976 الجزء الرابع، ص 33.

ولم تكن الثورة الجزائرية والمنطقة المغاربية عموما مهدّدة بأن تطالها تأثيرات "الشرق الشيوعي " فلم تكن جبهة التحرير الجزائرية تضمّ أيّ عضو قيادي شيوعي فيما عدا رفاني في الولاية الخامسة (1) .

وأعلن قادة الجبهة منذ البداية معاداتهم للشيوعية وقد صرّح أحمد بن بلّة في هذا الصدد سنة 1954 " نحن نرفض الماركسية بمختلف أشكالها ، نحن وطنيون ولن نسمح للشيوعيين الجزائريين المتشيّعين للشيوعين الفرنسيين بالتسرّب بين صفوفنا " (2) .

وقد شهدت سنة 1956 فعلا وفاة الحزب الشيوعي الجزائري كتنظيم سياسي مستقل بمفعول الحرب التي ضربت القناعات الإيديولوجية لقاعدته الأروبية العريضة وحكمت على قاعدته الجزائرية بالقبول بالواقع الوطني ولاسيّما بعد التحوّل الذي عرفته سياسة هذا الحزب لصالح إستقلال الجزائر منذ جويلية 1956 (3) .

وقد أكّد مؤتمر الصومام هيمنة التوجّه الوطني للجبهة بإعتباره قاطرة الثورة الجزائرية ، وندّد في تقريره النهائي بصورة حاسمة بالحزب الشيوعي الجزائري وسياسته " فالحزب الشيوعي الجزائري ورغم مروره إلى السرية والدعاية المكثّفة التي كافأته بها

****

1) HADHRI ,(MOHIEDDINE) " L'U.R.S.S LE MAGREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE ", OPCIT , P 140 -141

- نشير إلى أنّ مؤتمر جبهة التحرير الجزائرية المعروف بمؤتمر الصومام وهو المؤتمر الذي إلتأم بين 20 أوت و 19 سبتمبر 1956 قد قسّم الجزائر إلى خمس مناطق عسكرية تولّى الإشراف على كلّ منطقة منها عقيد من جبهة التحرير .

2) ورد في المرجع السابق ، ص 139 .

3) المرجع السابق ، ص 141 .

- حول الصراع بين التوجّه الوطني " والشيوعية " ، انظر :

- SIVAN , (EMMANUEL) ," COMMUNISME ET NATIONALISME EN ALGERIE " PARIS , FRANCE , ED E.N.S.P , 1976 .

الصحافة الإستعمارية ... لتبرير وجود تواطؤ وهمي مع المقاومة الجزائرية ، لم ينجح في القيام بدور يستحقّ الذكر (...) إنّ القيادة الشيوعية البيرقراطية والتي تفتقر لكلّ صلة بالشعب لم تكن قادرة على أن تحلّل تحليلا سليما الوضع الثوري ولذلك ندّدت بالإرهاب وأمرت منذ الأشهر الأولى للثورة المسلّحة ... بعدم حمل السلاح " (1).

لقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية تتّجه إتجاها مناهضا للشيوعية في العمق (2)، من جهة أخرى لم تكن سياسة الكتلة الإشتراكية المغاربية والجزائرية خاصة قد إتّخذت طابعا تدخّليا فقد كانت تحكم سياسة الإتحاد السوفياتي إزاء التركة الإستعمارية الفرنسية في العالم ، وموقفه من المسألة الوطنية المفاهيم الستالينية ولم تكن موسكو قد بدأت بعد مراجعتها لهذا التصوّر في خطبها وممارستها للقطع معه والعودة إلى موقف الإتحاد السوفياتي التقليدي الداعم لشعوب المستعمرات في نظالها من أجل الإستقلال (3).

ولا شكّ أنّ التحدّر الرّيفي أساسا للقيادات الوطنية الجزائرية ، والبدائية الإيديولوجية وغلبة التوجّه العسكري على التجربة التحريرية لجبهة التحرير الجزائرية (4) قد أثار حذر السياسة السوفياتية خاصة وأنّ المواقف الستالينية التي كانت تحكمها كانت تتميّز بتحفّظ كبير إزاء الثورات الريفية ، وكان قادة الكريملين على غرار ستالين قبل ذلك

****

1) EXTRAIT DU PROCES VERBAL DU CONGRES DU 20 AOUT 1956 IN : MANDOUZE , (ALAIN) " LA REVOLUTION ALGERIENNE PAR LES TEXTES " , PARIS , FRANCE , ED , AUJOURD'HUI , 1961 , P P 85 -100 .
2) HADHRI ,(MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGREB : DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917-1962) " , OPCIT , P 146 .
3) راجع بهذا الصدد المرجع السابق ، ص 146 .
4) إزدوج التوجّه المناهض للشيوعية للحركة الوطنية الجزائرية برفض قطعي لكل الإيديولوجيات بل ولكلّ تربية سياسية للجماهير الجزائرية بإسم رفض الثقافوية (INTELLECTUALISME) وتغليب العمل العسكري في النشاط التحريري ، وهذا الموقف هو الذي جعل بعض المحلّلين يرون في التجربة الوطنية التحريرية الجزائرية حرب تحرير وطني أكثر منها ثورة ، انظر المرجع السابق ، ص 142 .

ينظرون باحتقار لحركات " حرب العصابات " GUERILLAS"، وظلّ هذا الموقف سائدا لدى صانع القرار السوفياتي حتى بعد الإنتصار الكبير للشيوعية الريفية الصينية مع ماوتسي تونغ (1).

وكانت موسكو -علاوة على ذلك - حريصة على مراعاة علاقتها الثنائية بفرنسا في إطار سياستها العامة تجاه الحلف الأطلسي ففي إطار الحرب الباردة كانت موسكو حريصة على تشجيع السياسة الإستقلالية الفرنسية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيّما بعد صعود الجنرال ديغول إلى الحكم في ماي 1958، فقد كان الإتحاد السوفياتي يخشى أن تعوّض الهيمنة الأمريكية الإستعمار الفرنسي في الجزائر خاصة وقد أكّدت إختيارات تونس وخاصة المغرب الأقصى بعد إستقلالهما هذا الهاجس الأمر الذي يفسّر تردّد السياسة السوفياتية، وحرصها على التوصّل إلى " حلّ في الإطار الجزائري - الفرنسي خشية أن يعوّض التأثير الأمريكي في إفريقيا الشمالية التأثير الفرنسي " (2).

وعموما كان الإتحاد السوفياتي مدعوّا إلى التوفيق بين ضرورات متضاربة في سياسته إزاء القضية الجزائرية، وهي:

- مواصلة إتصالاته بجبهة التحرير الوطني الجزائرية.
- تشجيع السياسة الإستقلالية " الفرنسية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية.
- الحرص على ألاّ يتجاوز الدعم الصيني لهذه القضية الدعم السوفياتي وذلك في إطار المزايدة الإيديولوجية بين موسكو وبكين (3).

أما الصين فلم تهتم بمشاكل المغرب العربي قبل قيام دولة الصين الشعبية في 1949

****

1) المرجع السابق ص 124.

2) ELMOUJAHED N°10 DU 15 MARS 1958.
3) HADHRI ,(MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBR A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917-1962) " OPCIT , P 151 .

وكانت العلاقة الصينية – الجزائرية تتنزّل في البداية في إطار الروابط التقليدية بين الأحزاب الشيوعية في العالم ، وتتخذ الرسالة التي بعث بها ماوتسي تونق إلى العربي الدهالي أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الجزائري في أكتوبر 1949 إحدى أقدم النصوص الصينية التي تناولت القضية الجزائرية بعد قيام دولة الصين الشعبية في السنة نفسها ، وقد جاء فيها " لقد تحرّر الشعب الصيني بعد فترة طويلة من الإضطهاد والقمع الإمبريالي ، ولهذا فهو يحسّ بمودّة حارة وإيمان ثابت بالنضالات التحريرية لكلّ الشعوب المضطهدة . إنّي مقتنع أنّ الشعب الجزائري بقيادة الحزب الشيوعي الجزائري وبإعانة معسكر السلام والديمقراطية في العالم سيصل في النهاية إلى القضاء على الهيمنة الإمبريالية " (1) .

وقد إحتاجت الحكومة الصينية دون شك إلى بعض الوقت قبل أن تبلور تصوّرا واضحا ومتكاملا إزاء قضايا المنطقة المغاربية وفي مقدمتها القضية الجزائرية ، فقد كانت دولة الصين الشعبية تتبّع خلال سنواتها الأولى خطى الإتحاد السوفياتي سواء في البناء الإشتراكي الداخلي أو في سياستها الخارجية ، وإن لم يمنع ذلك الحزب الشيوعي الصيني من إتخاذ مبادراته الخاصة في المجالين ، وقد برزت على صعيد السياسة الخارجية في قيام الحزب الشيوعي الصيني بعدّة مبادرات " غير أرثودكسية " في إتجاه تطوير الحركة الإفريقية – الآسوية مؤكدا بذلك إنتماء الصين إلى " العالم الثالث " كان أبرزها مشاركة الصين الشعبية في مؤتمر باوندنق في أفريل 1956 (2) .

وقد بدأ الإهتمام الصيني بقضايا المغرب العربي منذ هذا التاريخ فقد كان التقرير الذي قدّمه " CHOU EN-LAI " في 13 ماي 1955 إلى اللجنة الدائمة للمجلس

****

1) CITE IN "LA POLITIQUE DE LA CHINE A L'EGARD DU MAGHREB A TRAVERS LA PRESSE CHINOISE " IN MAGHREB N° 8 , MARS , AVRIL , 1965 , P 3-4 .
2) IBID , P 4 .

الوطنـي الشعبي الصيني حول مؤتمر باوندنڨ أوّل نص سياسي تناول الوضع في المغرب العربـي بعد إنـدلاع الثـورة المسلحـة الجزائريـة في 1 نوفمبـر 1954 وقد أكّـد شو آن -لاي فـي هذا التقرير " دعم الصين الشعبية للشعوب المستعمرة وخاصة لنضال شعوب الجزائر والمغرب الأقصى وتونس من أجل تقرير المصير والإستقلال " (1).

وكانت المواجهة الإيديولوجية والسياسية بين موسكو وبكين قد بدأت منذ 1956، ولكن بداية الصدام الحقيقية بين العملاقين تأخرت إلي سنة 1958 مع رفض بكين لنموذج التنمية السوفياتي في بنائها الإشتراكي الداخلي، وتأكّد السياسة الصينية المستقلة في الخارج، وقد تمثّلت أحد أهم ركائزها في تأكيد الإنتماء العالمثالثي للصين ومناصرتها للشعوب المستعمرة في مطالبها الإستقلالية.

وقد تترجم هذا التحوّل على الصعيد المغاربي مع بروز هذه الرغبة الصينية في تنسيق العمل الصيني في المنطقة، وبلورة سياسة صينية خاصة لإقامة علاقات متطوّرة مع المغرب العربي الأمر الذي ترتّب عنه إقامة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب الأقصى والتوقيع على أوّل إتفاق تجاري مع تونس وإعتراف بيكين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ... وهي إجراءات أرادت بها بيكين -فيما أرادت- بناء جسر يربطها بإفريقيا(2).

وقد بدأ الإهتمام الصيني بالمنطقة يتزايد منذ هذا التاريخ متّخذا تدريجيا صبغة تدخلية خاصة وقد تحوّلت القضية الجزائرية سريعا إلى إحدى عناصر الخلاف بين موسكو وبيكين وموضوع مزايدة إيديولوجية وسياسية بين العملاقين الشيوعيين (3).

ولئن بدا المغرب العربي محصّنا خلال هذه الفترة ضدّ "الأخطار الشيوعية" بفعل

****

1) IBID, P 4.
2) IBID, P 4.
3) HADHRI, (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE 1957 - 1962 ", OPCIT, P 167.

هيمنة الطرح الوطني فإنّ تفاقم المشكل الجزائري وموقف الكتلتين منه أصبح يهدّد فعلا بضرب روابط المنطقة التقليدية بالغرب وبعودة النشاط الشيوعي بعد الإنحصار الكبير الذي عرفه (1)، فقد إنحاز الغرب عموما إلى جانب فرنسا خلال حرب الجزائر، فيما إنحازت دول الكتلة الشرقية بقطبيها السوفياتي والصيني بإستمرار وبشكل متزايد إلى جانب الثورة الجزائرية .

في هذا الإطار سجّلت الدبلوماسية السوفياتية منذ 30 نوفمبر 1955 موقفا يحسب لها فقد كان صوت الإتحاد السوفياتي حاسما لإدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن تمّ التصويت على هذا القرار بفارق صوت واحد (28 صوت مقابل 27 واحتفاظ 5 أصوات) ،وقد ضمّت هذه الأغلبية علاوة على صوت الإتحاد السوفياتي كلّ أصوات دول الكتلة الشرقية ، وقد صرّح ممثّل الإتحاد السوفياتي مفسّرا موقف بلاده بأنّ " الوضع الخطير الذي تشهده الجزائر يهدد السلام في كامل المغرب ولا يمكن إعتباره قضية فرنسية داخلية " ، داعيا الأمم المتحدة إلى حلّ القضية الجزائرية على قاعدة الإعتراف بالحقوق الوطنية الشرعية للشعب الجزائري (2) .

على أنّ التحوّل الكبير الذي عرفته السياسة السوفياتية في إتجاه الإنحياز لصالح القضية الجزائرية قد بدأ سنة 1956 ، لقد ظلّ الكرملين يعتبر المشكل الجزائري مشكلا فرنسيا وظلّ حريصا على مراعاة فرنسا في إطار سياسته العامة تجاه المعسكر الغربي ولكن المشكل الجزائري لم يلبث أن أصبح محور الخلاف الأوّل بين موسكو وباريس ، وقد بدأ

****

1) نشير إلى أنّ نشاط الحزب الشيوعي التونسي ظلّ علنيا وقانونيا بعد الإستقلال حتى جانفي 1963 حين حلّ إثر المحاولة التي إستهدفت حياة بورقيبة في 1962 رغم عدم مشاركته فيها ، ولكن تأثيره ظلّ محدودا جدّا .

2) HADHRI, (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE ", OPCIT , P 125-126 .

هذا التحوّل يظهر منذ زيارة قي موللي رئيس الحكومة الفرنسية إلى الإتحاد السوفياتي بين 15 و 19 ماي 1956 كما برز ذلك في البيان العام حول المشكل الجزائري الذي عقب هذه الزيارة إذ تميّز بصياغته التوفيقية التي جاءت تعكس خلاف العاصمتين حول هذه النقطة ، وقد ورد فيه بالخصوص " لقد عبّر الوزراء عن أملهم في أن تستطيع الحكومة الفرنسية في إطار الروح الليبرالية التي تميّزها إيجاد حلّ ملائم لهذا المشكل الهام (الجزائر) يستجيب لروح العصر ومصالح الشعوب " (1).

وقد ظلّ هذا الموقف يتأكّد منذ هذا التاريخ فقد ندّدت البرافدا عند تغطيتها لرحلة وزير الخارجية السوفياتية الشرق أوسطيةفي جويلية 1956 (2)، بسياسة قي موللي الجزائرية واصفة إيّاها بالإفلاس ، كما هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية متهمة إيّاها "بالسعي إلى تعويض فرنسا في الجزائر كما فعلت ذلك في الفيتنام الجنوبي " (3).

وقد تزايدت الإنتقادات السوفياتية لسياسة قي موللي الجزائرية منذ جويلية 1956 متخذة طابع الهجوم المفتوح ، ومرّت العلاقات السوفياتية -الفرنسية على خلفية المشكل الجزائري من الإختلاف البسيط إلى خلاف كبير بين العاصمتين ، ولم يلبث هذا الخلاف أن إنفجر مع إندلاع أزمة قنال السويس .

وكان خروتشوف قدإنتقد لأول مرّة سياسة حكومة قي موللي الإشتراكية تجاه المشكل الجزائري ، معلنا للمرّة الأولى أيضا مساندة الإتحاد السوفياتي لإستقلال الجزائر ، وقد تزامن هذا الموقف مع بداية تحوّل موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من القضية

****

1) ورد في المرجع السابق ، ص 143 .

2) تخلّل هذه الرحلة لقاء جمع شابيلوف SHEPILIV وزير الخارجية السوفياتية بالحسن الثاني بالقاهرة .

3) LA PRARDA DU 7 JUILLET 1956 , CITE IN HADHRI ,(MOHIEIDDINE) , "L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917-1962) " , OPCIT , P 143 .

الجزائرية فقد تبنّى هذا الحزب أثناء مؤتمره الوطني في جويلية 1956 مبدأ مساندة الثورة الجزائرية ودعا في أعقاب هذا المؤتمر الحكومة الفرنسية للإعتراف بالواقع الوطني الجزائري والسماح للشعب الجزائري بتقرير مستقبله بحرية (1).

وقدإرتبط تحوّل الموقف السوفياتي مع تأكيد الإتجاه نحو تصفية التركة الستالينية الذي بدأ مع وفاة ستالين في مارس 1953 وكرّسه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي الذي إنعقد في فيفري 1956 (2)، كما إرتبط هذا التحوّل مع تغيّر سياسة الكرملين العربية إثر بروز الحركة القومية في العالم العربي مع عبد الناصر ولا سيّما منذ سنة 1956 إذ أدّى ذلك بموسكو إلى مراجعة قراءتها للعالم العربي في إتجاه مزيد تفهّم المطالب الوطنية والقومية وتقبّلها (3).

****

1) لقد عاش هذا الحزب بفعل ثقل هذا الواقع الوطني أكثر أزماته حدّة إذ فقد بعيد تبنيه هذا الموقف منخرطيه القاعديين من الأروبيين وبدأ عدد منخرطيه من الجزائريين المسلمين في التراجع تدريجيا، وقد فشلت محاولته الإنخراط في الحرب التحريرية الجزائرية، وكان هذا الحزب قد حاول تكوين حركة مقاومته المسلّحة الخاصة (المقاومة الحمراء)، (MAQUIS ROUGE) وخاصة في ولاية الجزائر بعد إنشاء تنظيمه المسلّح " المقاومون من أجل التحرير " "LES COMBATTANTS DE LA LIBERATION" ولكن دون نجاح خاصة وقد قتل أبرز مقاوميه وأكثرهم منذ المعارك الأولى، ولم يشفع له هذا الموقف لدى جبهة التحرير الجزائرية كما تبين ذلك في موقفها أثناء مؤتمر الصومام ليبدأ إنحصار تأثيره تدريجيا على الساحة السياسية الجزائرية. راجع بهذا الصدد:

- HARBI, (MOHAMED): " LE F.L.N, MIRAGE ET REALITES ", OPCIT, PP 137 - 140.

- وحول موقف الحزب الشيوعي الجزائري من حرب التحرير الجزائرية، راجع:

- "BERTOLINO, (JEAN): " LE P.C.A ET LA GUERRE D'ALGERIE ", D.E.S D'HISTOIRE, UNIVERSITE DE NICE, 1970.

2) كان خروتشوف قد عيّن في سبتمبر 1953 سكرتيرا أوّلا للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وقد بدأ فور ذلك بحذر ولكن بحزم سياسة تصفية التركة الستالينية.

3) HADHRI, (MOHIEDDINE): " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917-1962), " OPCIT, PP 164-196.

أما الصين فقد وقفت منذ البداية موقفا لا مشروطا لصالح القضية الجزائرية وما إنفكّ الدعم الصيني لجبهة التحرير الجزائرية في حربها التحريرية يتأكد خاصة وقد تحوّلت حرب الجزائر إلى موضوع خلاف له قيمته الإستدلالية في المساجلة الإيديولوجية بين العملاقين الشيوعيين (1).

وقد أثار هذا التطور خوف النظام التونسي من أن تفتح حرب الجزائر الباب أمام تأثيرات المعسكر الشرقي في الإقليم فحذّر من أن تكون هذه الحرب " ثغرة تمكّن الشيوعية من التسرّب إلى ديارنا " و "مافي ذلك من مخاطر على العالم " (2)، وألحّ على ضرورة حلّ القضية الجزائرية في " كنف إحترام المصالح المشتركة والمتبادلة للطرفين " وفي إطار " العالم الحرّ حتى تتجنّب المنطقة " مشاكل ونكبات وتدخّلات ليس مع الجزائر فحسب بل معنا أيضا ومع المغرب " (3)، وحتى "لا يكون مآل الجزائر شبيها بمآل الفيتنام الشمالي الذي خرج من جرّاء ظروف الحرب ودخل في بوتقة أخرى غير بوتقة العالم الغربي " (4).

لقد كان بورقيبة ينطلق من إعتبار الإقليم المغاربي منطقة إستراتجية متكاملة إذ كان يرى أنّ إستمرار حرب الجزائر لا يهمّ الجزائر وحدها وإنّما كامل الإقليم المغاربي، وعلى هذا الأساس كان يخشى أن تؤدي "اللامبالاة الغربية " والتنطّع الفرنسي " (والعبارة لبورقيبة) إلى أن يتوجّه قادة الجزائر إلى عواصم الشرق الإشتراكي حيث كانوا يجدون مساندة مؤكدة ودعما متزايدا ليس فقط سياسيا ودبلوماسيا، بل وعسكريا أيضا، وقد

****

1) IBID , PP 152-167 .

2) بورقيبة، (الحبيب) : " خطب -تونس - كتابة الدولة للإعلام 1976 الجزء الخامس، ص 233 .

3) من خطاب بورقيبة يوم 28 نوفمبر 1957 في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب - تونس - كتابة الدولة للإعلام 1976 الجزء الخامس، ص 252 – 253 .

4) المصدر السابق، ص 253 .

حرصت القيادة التونسية على أن تحسّس فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بخطر إستمرار هذه الحرب على علاقات المنطقة التقليدية بالغرب ، وقد أعلن بورقيبة بهذا الصدد أنّ " إصرار فرنسا على القضاء على الثورة الجزائرية والتغنّي بالحلّ العسكري الميسور وباستعداد فرنسا وعزمها الرّاسخ على أن تعمل في سبيل أهدافها كلّ شيء دون إستثناء يمثّل خطرا حقيقيا على مستقبل العلاقات ليس فقط بين فرنسا والدول الإفريقية الحديثة العهد بالإستقلال أو التي في طريقها إليه وإنّما بين هذه الأخيرة والعالم الحرّ "(1) مؤكدا أنّ إستمرار هذه الحرب " يهدّد سلامتنا وسلامة الشمال الإفريقي والعالم الحرّ وهي أخطار لا يستطيع المرء أن يضبط مداها " (2) .

وقد ظلّ هذا الموقف ثابتا طوال الفترة التي إستغرقها الصراع الفرنسي – الجزائري مترجما بذلك تشيّعه المعلن والنهائي للغرب رغم الموقف المنحاز لفرنسا الذي وقفه المعسكر الغربي بمختلف عواصمه (3) .

إنّ هذا الحرص على تحصين المنطقة ضدّ " مخاطر الشيوعية " على " الديار المغاربية" يفسّر في جزء – تشجيع النظام التونسي الكامل لمبادرات ديقول لحلّ المشكل الجزائري رغم ما كانت تتضمّنه هذه المبادرات من نقائص غالبا ، وكان ديقول الرجل الذي راهنت عليه القيادة التونسية لحلّ المشكل الجزائري وفق ما كانت تأمله هذه القيادة أي في

****

1) انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب – تونس – كتابة الدولة للإعلام 1977 ، ج IX ، ص 36 .

2) انظر خطابه يوم 1 أكتوبر 1959 في المصدر السابق ص 121 .

3) راجع بهذا الصدد خطابه يوم 7 جانفي 1960 في المصدر السابق ، ص 305 .

– وخطابه يوم 28 جويلية 1960 في المصدر السابق ، ص 22 .

– وخطابه يوم 4 ماي 1961 بواشنطن في :

بورقيبة (الحبيب) " خطب " – تونس – وزارة الإعلام 1979 ج XII ، ص 62 – 63 .

إطار روابط المغرب العربي التقليدية بفرنسا والغرب عامّة .

وكان بورقيبة يؤكّد بإستمرار أنّ الغرب وفرنسا تحديدا يستطيع المحافظة على مصالحه في الإقليم بعد تصفية الإستعمار " ففرنسا لن تتحمّل من إنهاء حرب الجزائر أدنى خسارة وستتحقّق أنّ ما خسرته من الحكم المباشر والكبرياء والهيمنة ستربح مقابله أضعافا مضاعفة بالتعاون الحرّ مع الجزائريين والتونسيين والمغاربة في الميادين الأدبية والمالية وستحافظ من الناحية الإقتصادية على جميع مصالحها ومصالح أبناءها سواء في النطاق التجاري أو الصناعي (...) وما يخصّ النفط أو غيره إذ لا مجال للإستغناء عن الإعانة الفرنسية التي تعود بالفائدة على الجميع " (1) ، مؤكّدا بالمناسبة أنّ نضاله التحريري كزعيم مناهض للإستعمار وقف دائما مع تصفية الإستعمار بمفهومه القديم (2) .

وقد حرصت القيادة التونسية في هذا الإطار على تحسيس الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تتزعّم المعسكر الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بمدى خطورة إستمرار حرب الجزائر على مصالح العالم الحرّ " في كامل الإقليم المغاربي ، وقد عبّر بورقيبة في هذا الصدد عن أمله في تغيّر السياسة الأمريكية تجاه المشكل الجزائري رغم إستمرار الولايات المتحدة الأمريكيةفي تزويد فرنسا بالسلاح وفي التصويت إلى

****

1) انظر خطابه يوم 20 جوان 1960 في :

بورقيبة ، (الحبيب) ، " خطب " - تونس - كتابة الدولة للإعلام 1978 ، ج XI ، ص 14 - 15 .

2) تنزّل في إطار هذا الموقف من الإستعمار ، تراجع بورقيبة عن قرار التعبئة العامة لتحرير بنزرت الذي كان أعلنه يوم 25 جانفي 1960 .

انظر خطابه يوم 14 جويلية 1961 في :

-بورقيبة ، الحبيب) " خطب " - تونس - وزارة الإعلام 1979 ، ج XII ، ص 136 - 146

جانبها في الأمم المتحدة (1)، مترجما بذلك ثقتة اللاّمتناهية في الغرب وأملا لا يكاد ينقطع في أن يتمّ الحلّ على يد الغرب رغم موقف العواصم الغربية من الحرب، مؤكّدا أنّ قادة الجزائر يشاركونه الثقة وهذا الأمل " فبالرغم من أنّ القنابل التي تنهال على رؤوسهم مصدرها من أمريكا لكنّهم يفهمون موقف أمريكا ولهم أمل في أن تخطو إذا تفاقم الأمر خطوات حاسمة لإيقاف رحى الحرب " (2)، وإذ لم تقم الولايات المتحدة بهذه الخطوات رغم تفاقم الأمر فعلا، دعا بورقيبة واشنطن لأن " تضع حدّا لسياسة المجاملة والمناصرة لسياسة فرنسا الإستعمارية بالجزائر " (3).

على أنّ النظام التونسي الذي كان يعيش هاجس الإنسحاق بين المطرقة الفرنسية والسندان الجزائري، ويعاني تمزّقا حقيقيا بين قناعاته المبدئية المتشيّعة للغرب وضرورات الواقع السياسي المتحرّك في المنطقة مع بروز موسكو وبيكين كأكبر القوى الدّاعمة للثورة الجزائرية لم يمكنه أثناء مؤتمر طنجة في أفريل 1958 الإمتناع عن التنديد بدعم

****

1) انظر خطابه يوم 15 نوفمبر 1957 في :

- بورقيبة، (الحبيب)، " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام 1977، الجزء الخامس، ص 217.

2) المصدر السابق، ص 220.

-نشير إلى أنّ بورقيبة لم يكن يجانب في ذلك الصواب رغم أنّ القادة الجزائريين للجبهة ولإعتبارت تكتيكية توجّهوا مبكّرا إلى موسكو وبيكين حيث كانوا يجدون الدعم الذي كانوا يحتاجونه ورغم أنّ مواقف البعض منهم قد سجّلت بعض التغيير نتيجة الإتّصالات بين الجبهة والمعسكر الإشتراكي بقطبيه السوفياتي والصيني وكذلك نتيجة موقف المعسكرين من حرب التحرير الجزائرية .راجع بهذا الصدد :

-HADHRI , (MOHIEDDINE " , " L'U.R.S.S ET LE MAGREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917-1962) " OPCIT , P 194-196 .

3) انظر خطابه في 25 جويلية 1958 في :

- بورقيبة، (الحبيب)، " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1977، ج XII، ص 67.

-انظر في نفس المعنى خطابه بواشنطن يوم 4ماي 1961 في المصدر السابق، ص 62 – 65.

منظمة حلف شمال الأطلسي لفرنسا في حربها الإستعمارية ضدّ قوى التحرير الجزائرية

وقد وجد النظام التونسي نفسه مضطرا إلى مسايرة الواقع السياسي المتحرّك في المنطقة رغم تضارب ذلك مع قناعاته المبدئية فقد أكّد بورقيبة أنّ الدولة التونسية تقبل أيّ تدخّل لحلّ القضية الجزائرية وإن كانت تفضّل وتؤمل أن يتمّ على يد الغرب وفي إطاره " إنّنا مستعدّون لتحمّل مسؤولياتنا ولإتّخاذ المواقف والإتجاهات التي تلائمنا مهما كانت الأحوال فقد أعددنا العدّة لكل الإقتراحات وهيأنا أنفسنا لأن نكون في المستوى الذي تفرضه علينا الأحداث القريبة المترتّبة عن حرب الجزائر " (1) .

بيد أنّ هذه المواقف كانت تمثّل ردود فعل يائسة أمام التعقيدات الخطيرة التي ما فتئت تشهدها الحرب الجزائرية مع إستمرار " التجاهل الغربي " للقضية الجزائرية ، "والتنطّع الفرنسي " رغم كلّ المساعي التي بذلت لتيسير التوصّل إلى حلّ تفاوضي في إطار روابط المنطقة التقليدية مع الغرب وبما يستجيب للتوجّهات الغربية المعلنة للقيادات الإستقلالية في الإقليم .

ولم يكن النظام التونسي يعبّر بإعلان هذه المواقف عن أي تغيير في مواقفه الثابتة في تشيعها للغرب وإنّما كان يتوسّل بها تغيير مواقف باريس وبقية العواصم الغربية وفي مقدّمتها واشنطن من خلال التأكيد على عجزه عن إحتواء التحوّلات الجديدة في المنطقة على خلفية حرب الجزائر إذ كان السلاح الذي يستخدمه جيش التحرير الجزائري سوفياتي الصنع بنسبة تتراوح بين 30 و 40 % (2) .

****

1) انظر خطابه يوم 7 أكتوبر 1960 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1978 ، ج XI ، ص 148 .

2) HADHRI , (MOHIEDDINE° : " L'U.R.S.S ET LE MAGREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917-1962) OPCIT , P 164 .

وكانت بيكين وموسكو تدعمان القضية الجزائرية باستمرار في المحافل الدولية وخاصة في الأمم المتحدة رغم حرص الدبلوماسية السوفياتية في البداية على مراعاة علاقاتها بفرنسا (1)، في الوقت الذي كانت فيه واشنطن تصوّت بإستمرار لصالح فرنسا

وقد كتبت المجاهد بهذا الصدد " في الوقت الذي تشنّ فيه فرنسا حربا شاملة (...) فإنّ المراوغات الأمريكية تحوّل أنظار الشعب الجزائري نحو أفاق أخرى (2).

****

1) المرجع السابق، ص 126.

يفسر هذا التطوّر الذي عرفته سياسة الإتحاد السوفياتي الجزائرية وخاصة منذ 1956 بـ:

- فشل المباحثات الفرنسية - السوفياتية بين خروتشوف وديقول إثر زيارة خروتشوف الرسمية إلى باريس.

- إندلاع أزمة الطائرة الجاسوسية الأمريكية 2 - 4 التي أسقطتها D.C.A سوفياتية.

- بداية التخطيط السوفياتي لأن تكون الجزائر ورقته الأساسية في سياسته الإفريقية.

- الضغط الواضح الذي كانت تمارسه بيكين على حكومة موسكو في إطار المزايدة الإيديولوجية بين الدولتين (قرار الإتحاد السوفياتي سنة 1959 بتزويد جبهة التحرير بكمّيات كبيرة من الأسلحة ردّا على وعد صيني للجبهة بهذا الصدد)".

- إملاءات سياسة الإتحاد السوفياتي العربية الجديدة بعد التطوّر الذي شهدته العلاقات السوفياتية - المصرية.

- حاجة النظام الجديد تحت قيادة خرتشوف إلى إعطاء صورة جديدة للنظام السوفياتي داخليا وخارجيا، وكان خروتشوف قد عيّن سكرتيرا أوّلا للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في جويلية 1953 وإن لم يقدر لخروتشوف أن يدعم سلطته بالقدر الكافي إلا عام 1958 حين عمّن رئسا لمجلس الوزراء إلى جانب منصبه على رأس الأمانة العامة للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي.

راجع بهذا الصدد المرجع السابق، ص -ص 152 - 158-159-164-166-185.

2) انظر تعليق المجاهد على الآثار التي خلّفها قصف الطيران الفرنسي لقرية ساقية سيدي يوسف التونسية على الحدود التونسة الجزائرية في:

- ELMOUJAHED DU 15 MARS 1958.

ولا شكّ أنّ تزايد الدعم السوفياتي والصيني للثورة الجزائرية مع مرور الوقت قد زاد في مخاوف النظام التونسي من تزايد النفوذ " الشيوعي بأخطاره على إستقرار النظام التونسي الذي كان قد جعل من التوجّه الغربي ثابتا مركزيا في خطابه السياسي وسياسته الخارجية خاصة وقد ظلّ موقف العواصم الغربية ثابتا في دعمه لفرنسا وإن صدرت من حين لأخر بعض التصريحات الداعية إلى ضرورة التوصّل إلى حلّ تفاوضي للمشكل الجزائري.

وفي هذا الإطار رأي بورقيبة في إعتراف الإتحاد السوفياتي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 مارس 1962 في رسالة خروتشوف إلى يوسف بن حدّة (1)، إقحاما للمنطقة في الحرب الباردة (2).

وقد أكّد بهذا الصدد " أنّه لو قدّر لإستقلال الجزائر أن يتم على يد روسيا أو الصين مثلما تمّ إستقلال الفيتنام الشمالي فإنّ نتائج ذلك لا تمسّ الجزائر وحدها بل قد تمسّ تونس والمغرب وكامل شمال إفريقيا بل ربّما تعمّ نتائجها إفريقيا كلّها " (3)، ولكن بورقيبة

****

1) نشير إلى أنّ الإتحاد السوفياتي والدول الأروبية الشرقية التي تدور في فلكه إمتنعت عن الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إثر إعلان تشكيلها في القاهرة في 18 سبتمبر 1958 نتيجة سياسة الإتحاد السوفياتي العامة تجاه الحلف الأطلسي وسياسته الفرنسية تحديدا إذ كان يراهن على السياسة الإستقلالية الفرنسية بإعتبارها أداة إضعاف للحلف الأطلسي، وفي المقابل إعترفت الصين فورا بهذه الحكومة في إطار مساندتها اللا مشروطة للثورة الجزائرية راجع :

-HADHRI ,(MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917 -1962) , OPCIT , P 162-174 .

2) انظر خطاب بورقيبة يوم 17 أكتوبر 1960 في :

- بورقيبة، (الحبيب) " خطب " - تونس، كتابة الدولة للإعلام 1978، ج XI، ص 146، 147.

3) المصدر السابق، ص 148.

أكّد مع ذلك أنّه لن يتردّد باعتباره "رئيس دولة كافح ومازال يكافح الإستعمار في قبول إنهاء الإستعمار على يد روسيا أو الصين " (1).

وكان ذلك موقف ضرورة إملاء إيمان القيادة التونسية بضرورة إنهاء الحرب حتى تحضى المنطقة بإستقرار هي أحوج ما تكون إليه في هذه الفترة الحرجة من بناء الدولة بعد الإستقلال، ولكن موقف بورقيبة لم يتغيّر في جوهره فقد ظلّ على ثقته في الغرب رغم كلّ شيء، وعلى حذره تجاه المعسكر الشرقي رغم الدعم المتزايد لهذا المعسكر للقضية الجزائرية في حربها التحريرية من أجل الإستقلال، فقد أكّد بورقيبة تعليقا على الموقف السوفياتي الجديد " إنّنا نرجو أن لا تكون المسألة مسألة دعاية يرمي الإتحاد السوفياتي من ورائها إلى مساومة فرنسا ونؤمل أن نخطو خطوة حاسمة من شأنها أن تحرّر الجزائر بإعانة روسيا والشيوعيين أو بسبب تحرّك أمريكا ودخولها المعمعة بصفة جدّية لإيقاف حرب الجزائر أو عن طريق إتفاق العملاقين الغربي والشرقي على إنهائها مثلما إتفقا فيما يخصّ حرب الهند الصينية ذلك أنّ حرب الجزائر يجب أن تنتهي مهما كانت التكاليف وأن الشعب الجزائري يجب أن يتحرّر مهما كانت الوسائل ومهما كان الثمن " (2).

لقد ظلّت القيادة التونسية تعقد الأمل بإستمرار على أن تحلّ القضية الجزائرية على يد الغرب وفي إطا رروابط المغرب التقليدية به وإن قبلت بحذر وبحكم الضرورة بأية مبادرة لحلّ المشكل الجزائري أيا كان مصدرها، وكانت تلتقي في ذلك مع بقية القيادات المغاربية بما جعل الدعم الذي قدّمته المجموعة الإشتراكية للثورة الجزائرية وحركات التحرّر الوطني في المغرب العربي عامة قاصرا رغم أهميته عن السماح بتكوين علاقات دائمة وإستراتجية بين المغرب العربي والكتلة الإشتراكية، فلم تكن القيادات

****

1) المصدر السابق ص 147 .

2) المصدر السابق، ص 147 – 148 .

المغاربية تنظر إلى التقارب مع الإتحاد السوفياتي والصين نفسها إلاّ من الزاوية التكتكية البحتة وعلى سبيل الردّ على الغرب كي يقبل بها طرفا (1).

لقد كانت القيادة التونسة تعي جيّدا حجم المخاطر التي كانت تتضمّنها حرب التحرير الجزائرية بتفاعلاتها الإقليمية والدولية المعقّدة على إستقرار النظام القطري التونسي وتوجّهاته ، وقد بنت إستراتجيتها في مواجهة تفاعلات هذه الحرب تحت شعار مركزي وهو ضرورة إنهاء الحرب " مهما كانت التكاليف (...) مهما كانت الوسائل ومهما كان الثمن " .

2) الإستراتجيا التونسية في مواجهة تفاعلات حرب التحرير الجزائرية :

لقد إستأثرت القضية الجزائرية بحكم طبيعتها بأولى إهتمامات القيادة البورقيبية التي إنفردت منذ مارس 1956 بالسيطرة على أجهزة الدولة والقيادة السياسية التونسية ، وقد إصطدم بورقيبة على رأس وزارة الخارجية التونسية الناشئة بمشكلين رئيسيين :

- مشكل إعتراف البلدان الأجنبية وخاصة الغربية منها بإستقلال الدولة التونسية نتيجة إختلاف الطرفين التونسي والفرنسي في تأويل نصّ وثيقة 20 مارس 1956 .

- المشكل الجزائري بإستتباعاته الخطيرة على إستقرار النظام البورقيبي الناشئ ، وبأبعاده الإقليمية التي طرحت منذ البداية مشكل التنسيق بين النظامين التونسي والمغربي (2).

****

1) HADHRI ,(MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917- 1962) , OPCIT ,P 196 .
2) IDRISS, (RACHID) : " LES DEBUTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE " IN ETUDES INTERNATIONALES , N° 31 , TUNIS , FEVRIER 1989 , P 180 .
-VOIR AUSSI BRUNO , ETIENNE : " L'UNITE MAGHREBINE A L'EPREUVE DES POLITIQUES ETRANGERES NATINONALES ", OPCIT , P 93 .

وكانت هذه المشاكل تتداخل بصورة معقدة جعلت منها تحدّيا خطيرا للنظام البورقيبي ، وكان هذا التحدّي يتجاوز مواجهة المضاعفات المباشرة للمشكل الجزائري كحركية الحدود التي فرضتها الحرب الجزائرية وبروز دور قوى جديدة من خارج الإقليم ... ، إلى مواجهة تأثيرات هذا المشكل على السياسة التونسية لفرنسا وخاصة في هذه الفترة من المفاوضات التونسية - الفرنسية لإعطاء الإستقلال الذي نصّت عليه وثيقة 20 مارس 1956 مضمونه الفعلي وتأمين الإعتراف الدولي به " ذلك أنّ السياسة الفرنسية المتّبعة بتونس متأثرة إلى حدّ كبير بالسياسة التي تسلكها فرنسا بالجزائر " (1) .

لقد وجد النظام التونسي نفسه بين المطرقة الفرنسية والسندان الجزائري ... بين ضرورات التضامن المغاربي وضرورات التكافل الفرنسي - التونسي الذي نصّصت عليه وثيقة الإستقلال نفسها (2) ، ولم يكن النظام التونسي يملك حيال هذا الوضع إمكانية البقاء على الحياد "فحتى لو إعتبرنا تونس محايدة بالنسبة إلى الحرب القائمة بين فرنسا والشعب الجزائري فلا يمكن للحكومة التونسية الموافقة على أن تصبح أرضها ميدانا للحرب ، هذا من الوجهة القانونية ، أمّا من الوجهة المنطقية فإنه لا يمكن للحكومة التونسية أن تتحمّل مسؤولية الإشتباكات التي قد يتولّد عنها ردّ فعل من طرف الجزائريين فتندلع بينهم وبين الفرنسيين بتونس حرب قد تتّسع رقعتها حتى تشمل التونسيين بحكم ما يشعرون به من رغبة في شدّ أزر إخوانهم (3) .

****

1) من خطاب بورقيبة يوم 22 نوفمبر 1957 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الخامس ، ص 229 .

2) راجع الفقرة الثالثة من نص الوثيقة .

3) من خطاب بورقيبة يوم 21 جويلية 1956 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1975 ، الجزء الثاني ، ص 222 - 223 .

وقد حرص النظام التونسي على التوفيق بين هذه الضرورات المتناقضة بما يجنّبه أن يكون أوّل ضحايا الحرب الجزائرية إذ كان يعي تماما أنّ " إستقلال تونس يظلّ منقوصا ومهدّدا إذا لم تستقلّ الجزائر فيجب أن تستقل الجزائر لنطمئن على إستقلال تونس " (1) ، خاصة وأنّ القادة السياسيين والعسكريين الفرنسيين ما فتئوا يرددون من حين لأخر " عودة فرنسا لتونس والمغرب الأقصى بعد القضاء على الثورة الجزائرية " (2) .

ولئن كانت هذه التصريحات موجّهة بالأساس للإستهلاك السياسي اليومي فقد أثارت مع ذلك مخاوف النظام البورقيبي خاصةوأنّه لم يستكمل بعد تركيز أسسه .

وقد بنى هذا النظام إستراتجيته في مواجهة تطوّرات حرب التحرير الجزائرية على تأكيد دعمه لنظال الشعب الجزائري تحت قيادة جبهة التحرير مع الحرص على عدم التورّط في الحرب .

لقد ظلّت سياسة بورقيبة ثابتة بهذا الصدد طوال فترة الصراع الفرنسي - الجزائري فقد وفّر دعمه الإسنادي والدبلوماسي للجبهة ولكنّه لم ينضمّ إليها في مواجهة فرنسا ، وظلّ طوال الخلاف يبذل جهوده لإقناع الطرفين بضرورة التوصل إلى حلّ تفاوضي .

وكانت هذه الإستراتجيا تستجيب في المقام الأول إلى حرص النظام البورقيبي على حماية مشروعه القطري من أخطار هذه الحرب ضدّ أيّة إنزلاقات ممكنة لفرنسا أو للثورة الجزائرية على حدّ السواء ذلك أنّ الإنتصار الكامل للجبهة والإنخراط في حربها

****

1) المصدر السابق ، ص 164 .

2) من خطاب بورقيبة يوم 23 ماي 1957 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الرابع ، ص 163 .

كان يهدّد إستقرار النظام وربّما وجوده نفسه من الخارج ... من فرنسا ذاتها، فيما كان الإنتصار لفرنسا يهدّده من الداخل في ظلّ التضامن الشعبي الذي كانت تحضى به الجبهة لدى الشعب التونسي، وفي إطار هذه الإستراتجيا لم تبخل تونس على شقيقتها الثائرة بدعمها الإسنادي والدبلوماسي السخيّ، وإن لم يرتق هذا الدعم إلى المستوى الذي كان يؤمله الجزائريون، ولئن رفض بورقيبة دائما - وعن وعي - الإنخراط في إستراتجية المواجهة الشاملة التي كانت تدعو إليها القيادة الجزائرية فإنّ الدعم الذي أمّنه لها كان كافيا لضمان البقاء العسكري للجبهة (1).

وقد صرّح بورقيبة في هذا الإطار قبل حوالي عام من إستقلال الجزائر " إنّنا نفخر بأنّنا قدّمنا إلى إخواننا الجزائريين كلّ مرافق ترابنا لمواصلة كفاحهم المشرّف " (2).

ولم يكن بورقيبة يزايد على الحقيقة التاريخية بهذا الشأن إذ إحتضنت تونس منذ إستقلالها إحدى أهمّ القواعد الورائية لجيش التحرير الجزائري، وإحتضنت بكرم اللاجئين الجزائريين إلى أراضيها، وقد وفّر إستقلالها تزامنا مع إستقلال المغرب الأقصى في مارس 1956 عمقا إستراتجيا للثورة الجزائرية كانت أحوج ما تكون إليه في هذه الفترة التي شهدت إرتفاع حدّة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة.

وكان إندلاع الحرب الجزائرية قد أدّى إلى سقوط حكومة بيار منداس فرانس في 5 فيفري 1955 إذ رفض المجلس الوطني الفرنسي منحه الثقة في أعقاب تدخّلات النواب حول السياسة الفرنسية في الجزائر، ولم تنفكّ السياسة الجزائرية للحكومة الفرنسية

****

1) HARBI ,(MOHAMED) : " LE F.L.N , MIRAGE ET REALITES " , OPCIT , P 210-211 .

2) انظر خطابه بواشنطن يوم 4 ماي 1961، في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1979، الجزء XII، ص 64 .

تتجه نحو التشدّد منذ هذا التاريخ فقد تمّ في 31 مارس 1955 التصويت على مشروع قانون لإعلان حالة الطوارئ وتطبيقها في الجزائر.

وقد مثّل المشكل الجزائري إحدى أكبر إهتمامات حكومة قي موللي (GUY MULLET) منذ منحها الثقة في 1 فيفري 1956، ومع أنّ الحكومة الجديدة أعلنت في بيان وزاري يوم 16 فيفري 1956 أنّ سياستها الجزائرية ستقوم على " وقف إطلاق النار وتنظيم إنتخابات بالجزائر وبدء المفاوضات " فإنّ سياستها ضلّت تتجه بإستمرار نحو التشدّد وتأكيد خيار الحسم العسكري، ولعلّ أبرز مظاهر ذلك:

- تبنّي المجلس الوطني الفرنسي في 12 مارس 1956 بـ 455 صوتا مقابل 76 قانونا حول "السلطات الخاصة في الجزائر " بما ركّز بأيدي الوزير - المقيم بالجزائر سلطات دكتاتورية تقريبا (1)، وذلك تزامنا مع منح تونس والمغرب الأقصى إستقلالهما حتى تركّز الحكومة الفرنسية جهودها لحلّ المشكل الجزائري.

- قرار مجلس الوزراء في 11 أفريل دعوة الإحتياطيين وحلّ المجلس الجزائري، وقد دعي على هذا الأساس 70 ألف جندي للخدمة فـ 50 ألف آخرين في 9 ماي 1956، ورفعت مدّة الخدمة العسكرية إلى 27 شهرا، وقد أدّت مجموعة الإجراءات المتخذة بين جانفي وجويلية 1956 إلى رفع عدد القوات الفرنسية بالجزائر من 200 إلى 400 ألف جندي.

- قرصنة الطائرة الفرنسية التي كانت تقلّ بعض قادة جبهة التحرير الجزائرية من الرباط إلى تونس في 22 أكتوبر 1956، وكان هؤلاء يتهيّئون لحضور لقاء قمّة مغاربي

****

1) كان الجنرال كترو CATROUX الوزير المقيم قد إستقال " يوم الطماطم "، في 6 فيفري 1956، وهو اليوم الذي سجّل حلول قي -موللي بالعاصمة الجزائرية حيث استقبل بمظاهرات مناهضة. وقد عوّض كاترو بروبار لاكوست ROBERT LACOSTE.

بموافقة بعض رجال القرار الفرنسي فيما يبدو - لتباحث حلّ تفاوضي للمشكل الجزائري .
- العدوان الفرنسي - الإسرائيلي -البريطاني على مصر بين 2 و5 نوفمبر 1956 ، وقد إستهدفت هذا العدوان من الزاوية الفرنسة وفي أحد جوانبه السياسة الجزائرية للقيادة الناصرية .

لقد حاول ڤي موللي أن يقود سياسة جزائرية جديدة مخالفة لسلفيه منداس فرانس وإدڤار فور ، وكان منداس فرانس قد تبنّى خطاب القوّة في مواجهة تداعيات المشكل الجزائري بعد أن إندلعت الحرب أيّام حكمه في 1 نوفمبر 1954 فقد صرّح أنّ " الجزائر هي فرنسا "وأنّه " لا مجال للتصالح عندما يتعلّق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للوطن ووحدة الجمهورية " ، وصرّح الوالي العام للجزائر عند تعيينه أنّ " الجزائر وكلّ سكّانها يمثّلون جزءا لا يتجزّأ من فرنسا واحدة وغير قابلة للتقسيم " ، ومع ذلك سقط منداس فرانس بسبب المشكل الجزائري ، وقد تبنّى خلفه إدقار فور السياسة نفسها القائمة على مبدإ " وحدة الوطن الأم والجزائر " وإحترام ميثاق سنة 1947 مع إدخال بعض التحويرات الطفيفة على سياسة فرنسا الجزائرية ولكنّه لم يعمّر طويلا في الحكم بدوره إذ كان الشيوعيون ثمّ الإشتراكيون يدعون بصورة متزايدة إلى التفاوض .

وقد قاد اليسار الفرنسي الذي حمل ڤي موللي إلى سدّة الحكم حملته الإنتخابية مندّدا " بالحرب الغبية في الجزائر التي لا مخرج لها " (1) .

وقد أكّد موللي منذ توليه لرئاسة الوزراء في 1 فيفري 1956 على ضرورة " دعم الوحدة الترابية التي لا تنفصم بين الجزائر وفرنسا " ولكنّه ألّح أيضا على ضرورة " إحترام الشخصية الجزائرية وتحقيق العدالة السياسية الكاملة لكلّ سكّان الجزائر " ، بيد أنّه

****

1) نشير إلى أنّ ڤي -موللي (1905- 1975) قد تولى الأمانة العامة للفرع الفرنسي للأممية العمّالية الّتي كانت تشير إلى الحزب الإشتراكي الفرنسي من 1905 إلى 1971 .

ولإعتبارات سياسية داخلية إنحرف بسياسته نحو التشدّد وقاد في محاولة للتوفيق بين إعتبارات متضاربة سياستين متوازيتين : دعم العمل العسكري في الجزائر بإرسال وحدات جديدة وتركيز السلطات الخاصة بأيدي الوزير المقيم ، وفي نفس الوقت بدء مفاوضات سرّية مع جبهة التحريرالجزائرية تواصلت دون نجاح بين أفريل وسبتمبر 1956 (1) .

وقد سرّع إحتداد المشكل الجزائري ومضاعفات إستعار حرب التحرير الجزائرية بإنعكاساتها على صنع القرار الفرنسي في ظلّ الجمهورية الفرنسية الرابعة التي تميّزت بأزماتها الوزارية المزمنة إستقلال القطرين التونسي والمغربي إذ كانت الحكومات الفرنسة المتعاقبة تسعى إلى تركيز إهتمامها على المشكل الجزائر ي في محاولة للحدّ من تأثيراته على إستقرارها ولكن لئن أتيح لها فعلا صرف إهتمامها إلى خصم واحد في المنطقة ممثّل في جبهة التحرير الجزائرية فقد فكّ الإستقلال التونسي والمغربي عزلة الثورة الجزائرية في مواجهة القوى الإستعمارية الفرنسية ولعبا دورا حاسما في توسيع قواعد هذه الثورة وإنفتاحها على الدعم الخارجي ، وكان الدعم التونسي والمغربي بهذا الصدد الدعم الخارجي الأوّل الذي حصلت عليه الثورة الجزائرية قبل أن تتعدّد مصادره ولا سيّما في العالم العربي والإشتراكي (2) .

وقد ساهم ذلك بكلّ تأكيد في دعم إمكانات العمل وتوسيع آفاق التحرّك السياسي والعسكري لقيادة الجبهة كما تجسّم ذلك أثناء مؤتمر الجبهة بالصومام بين 20 أوت و 19 سبتمبر 1956 الذي أقرّ خيار تصعيد الكفاح المسلّح .

لقد صارت الحدود التونسية والمغربية مفتوحة أمام قوّات الثورة الجزائرية التي جعلت من الأراضي المحصّنة خلفها قواعد عسكرية متأخّرة لجيش التحرير الجزائري

****

1) VOIR "LA FRANCE FACE A LA GUERRE " IN "LE MONDE" N°203 , OCTOBRE 1992 , P 4 .
2) HADHRI ,(MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S , ET LE MAGHREB ..." OPCIT , P 133 .

(غار ديماو والكاف بتونس ووجدة والناضور بالمغرب الأقصى) ومراكز لإستقبال الاجئين (1)، وبذلك وفّرت تونس والمغرب الأقصى الدعم الإسنادي الذي إفتقدته الثورة بين 1954 و 1956 (2).

وكانت المساندة التونسية في هذا الإطار سخية فعلا ، وقد صرّح بورقيبة بهذا الصدد " إنّنا إحتملنا بكل صبر وجلد القذف الجوّي والإعتداءات المتوالية والضائقة الإقتصادية وصمدنا بلا تردّد وقد رأينا أنّ علينا إلتزامات للشعب الجزائر ي لا بدّ من الوفاء بها وكنّا معرّضين للأخطار دون سوانا وكان تراب بلادنا محتلاً ناهيك بأنّ القوات الفرنسية كانت مرابطة ببعض مدننا " (3).

وفي إطار دعمها الإسنادي للثورة دائما إستقبلت تونس نحو 14 ألف جزائري بعناية كانت محلّ تقدير الجزائريين أنفسهم (4)، وذلك رغم الضائقة الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تمرّ بها البلاد التونسية خلال هذه السنوات الأولى من إستقلالها، وقد أكّد بورقيبة خلال المواجهة الفرنسية - الجزائرية نفسها أنّ " الحكومة التونسية والمنظمات القومية والشعب التونسي بتمامه وكماله ما إنفكّ جميعهم يبذلون العون المادي والمعنوي لكلّ من يلتجأ من إخوانهم إلى الأرض التونسية (...) ووفت بحاجياتهم من أكل وشرب وتتولّى حمايتهم من القوات الفرنسية التي مازالت موجودة بتونس " (5).

****

1) IBID .
2) IBID , P 139 .

3) من خطاب بورقيبة يوم 26 ماي 1967 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXIII ، ص 236 .

4) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE -TUNISE -LIBYE) " , OPCIT , P 17 .

5) انظر خطابه يوم 30 ماي 1957 ، في :

بورقيبة ، (الحبيب) : "خطب" ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الرابع ، ص 203 - 207 .

من جهة أخرى كانت البلاد التونسية منطقة عبور للسلاح المصري والسوفياتي والصيني الموجّه للثورة الجزائرية ، ولم يكن النظام التونسي يخفي ذلك فقد صرّح بورقيبة بهذا الصدد أنّ " الأسلحة ترد إلى الجزائريين من الصين أو من روسيا وإنّنا لا نستطيع أمام ضمائرنا أن نمنع مرورها من ترابنا فإنّ منعا كهذا يجعلنا ننحاز لا قدّر الله إلى الإستعمار الفرنسي خصوصا وقد أصبحنا نعتقد أنّ فرنسا عاجزة عن إنهاء الحرب الجزائرية وعن فضّ المشكل الجزائري "(2).

صحيح أنّ البلاد التونسية لم توفّر سلاحها للثورة الجزائرية فهي لم تكن تتوفّر على فائض منه ، بل ولم تكن قد لبّت حاجتها الخاصة منه نتيجة تعثّر مفاوضات صفقة الأسلحة سواءا مع فرنسا أو مع الولايات المتحدة الأمريكية في البداية ، ثمّ إنّها كانت ملتزمة فعلا بموقفها الرسمي المعلن بأنّ " السلاح لن يتسرّب منه شيء للجزائريين " (3) ، وهو ما إعترف به الفرنسيون أنفسهم على لسان وزير خارجية فرنسا كريستيان بينو CHRISTIAN PINEAU الذي أكّد سنة 1957 أنّه " لم يعثر قطّ بأيدي الجزائريين على قطعة واحدة من العتاد الذي كان قد سلّم لتونس " (4) ، بيد أنّ تونس قامت كلّما أمكنها ذلك بالمساعدة على تمرير السلاح الموجّه للثورة الجزائرية عبر التراب التونسي وذلك أيّا كان مصدر هذا السلاح ، وإذا كان الجزائريون يتولّون بأنفسهم في الغالب القيام بعملية نقل السلاح فقد قامت تونس كلّما أمكن الأمر بالإشراف على مثل هذه العمليات

****

2) انظر خطابه يوم 7 أكتوبر 1960 ، في :

-بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ،كتابة الدولة للإعلام ، 1978 ، ج XI ، ص 154 .

3) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الخامس ، ص 244 – 245 .

4) المصدر السابق .

ومن ذلك إشراف أحمد التليلي على عملية تمرير كميّة من الأسلحة موجّهة إلى الثورة الجزائرية في شاحنات للحرس الوطني التونسي وهي عملية تمّت بموافقة السلط التونسية دون شكّ (1) ، وقد حرصت على تعويض غياب دورها العسكري بتكثيف دعمها السياسي والدبلوماسي للثورة .

وبالفعل وعلاوة على الدعم الإسنادي والمادي وقفت البلاد التونسية بثبات إلى جانب الجزائر الثائرة ولا سيّما في الميدان الدبلوماسي وذلك منذ الأيام الأولى لإسترجاع سيادتها الخارجية رغم الصعوبات التي كانت تواجهها الخارجية التونسية في هذه الفترة ليس فقط بسبب الموقف الفرنسي وإنّما أيضا بسبب نقص الإمكانات التي كان يستلزمها التحرّك الدبلوماسي النشيط وحداثة التجربة الدبلوماسية لدولة الإستقلال فقد إقترحت مباشرة إثر إنضمامها إلى الأمم المتحدة (2) مشروع حلّ للقضية الجزائرية ، وتولّى المنجي سليم ممثّل تونس لدى الهيئة الأممية بصفته الناطق بإسم البلدان العربية والإفريقية الدفاع عن هذه القضية أثناء الدورة 13 للجمعية العامة سنة 1956 بعد إدراجها ضمن جدول أعمال الجمعية (3) .

وقد لعب المنجي سليم دورا بارزا في تحسيس دول أمريكا اللاتينية والدول السكندنافية ، بل والولايات المتحدة الأمريكية نفسها بعدالة القضية الجزائرية وشرعية مطالب ثورتها وذلك ضمن المجهود الكبير الذي بذلته البعثة السياسية التونسية داخل مؤسسات الهيئة الأممية للتأثير على مواقفها وقراراتها بشأن تصفية الإستعمار ، وقد تواصلت

****

1) LEBJAOUI ,(MOHAMED) : " VERITES SUR LA REVOLUTION ALGERIENNE " , PARIS , GALLIMARD , 1970 , P 36 -37 .

2) صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على قبول تونس عضوا بها في 12 نوفمبر 1956 .

3) TNANI ,(JAOUIDA) : " LA TUNISIE ET LES ORGANISATIONS INTERNATINALES " IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , FEVRIER 1989 , P 158 .

المساعي التونسية للتحسيس بعدالة القضية الجزائرية عبر إتصالات الوفد التونسي بالدول الأعضاء في المنظمة والمجموعات الدبلوماسية في صلبها، وعبر الحرص على تقديم مقترحات قرارات حول المشكل الجزائري قبل أن تتوّجها سنة 1960 التي شهدت إعتراف الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في الإستقلال بموجب القرار رقم 1573 XV إذ كانت تترأس في شخص المنجي سليم الدورة السياسية السادسة عشرة للجمعية العامة التي صادقت على القرار رقم 1724 الذي جاء يؤكد القرار رقم 1573 (1).

ولم يكن الدعم الدبلوماسي التونس للقضية الجزائرية يقتصر على هذه المواقف داخل الأمم المتحدة فقد صرّح بورقيبة منذ 2 جويلية 1956 بباريس في حفلة أقامها على شرف المغاربة أنّه " يهيب بالجزائريين أن يعتبروا سفارة تونس كسفارة الجزائر " وذلك " في إنتظار إستقلالهم " (2).

وبذل بورقيبة مساع كبيرة أثناء حضوره إحتفالات عيد إستقلال غانا في 03 مارس 1957 لتحسيس الدول الإفريقية والوفود الحاضرة بأهمية القضية الجزائرية وعدالتها، وقد دعا بهذه المناسبة في خطابه بأكرا يوم 5 ماي 1957 الأمم المتحدة إلي التدخّل لحلّ المشكل الجزائري بأن " تعيّن لجنة توفيق مهمّتها التحصيل من الطرفين على إيقاف القتال والشروع في مفاوضات للوصول إلى حلّ عادل حاثا " العالم الحرّ " على التدخّل لحلّ هذا المشكل (3).

وتواصلت هذه المساعي خلال إنعقاد مؤتمر الشعوب الإفريقية بالعاصمة الغانية أكرا سنة 1958 ثمّ بالعاصمة الليبيرية منروفيا سنة 1959.

****

1) IBID , P 158 -159 .

2) بورقيبة، (الحبيب) : "خطب"، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1975، الجزء الثاني، ص 164.

3) بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1976، الجزء الرابع، ص 60.

وكانت القضية الجزائرية إحدى أبرز محاور سياسة تونس الإفريقية خلال الفترة التي سبقت إستقلال الجزائر سنة 1962 وخاصة منذ إعلان تشكيل الحكومة الجزائرية المؤقتة في سبتمبر 1958 ، وقد لعبت الدبلوماسية التونسية دورا حاسما في حمل المؤتمر الإفريقي الثالث بمنروفيا سنة 1959 على قبول مشاركة حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بصفتها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري .

وكانت تونس أوّل دولة تعترف بالحكومة المؤقتة الجزائرية إلى جانب المغرب الأقصى وليبيا إذ أعلنت إعترافها بها يوم 19 سبتمبر 1958 أي بعد يوم واحد من تشكيلها بالقاهرة .

وكان المجهود الدبلوماسي التونسي لفائدة القضية الجزائرية يستجيب لإقتناع القيادة التونسية بأهمية العمل الدبلوماسي إذ كانت تلحّ على ضرورة تكثيف العمل الدعائي ضدّ فرنسا في الجزائر خاصة وأنّ " الساسة الفرنسيون أنفسهم قاموا بجولات في بعض مناطق الشرق وأمريكا لحثّ هذه الدول على تأييدهم في موقفهم إزاء القضية الجزائرية " (1) .

وكان النظام التونسي يرى هذا العمل ضروريا لعزل الأقلية الإستعمارية داخل المجتمع الفرنسي وفرنسا نفسها في الغرب وفي العالم " فتضطرّ فرنسا للشعور بأنّ حرب الجزائر جرّتها إلى العزلة الخانقة وصيّرتها مبغوضة من الجميع وإرتفعت الصيحات عليها وهي في موقف حرج " (2) .

****

1) من خطاب بورقيبة يوم 31 أكتوبر 1957 في :

-بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الخامس ، ص 184 .

2) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1978 ، ج XI ، ص 160 .

وقد أكّد بورقيبة بهذا الصدد إعتزام تونس التشهير بعمليات التقتيل والتنكيل التي تعرّض لها الوطنيون الجزائريون ولفت " أنظار هيئة الأمم المتحدة واللجنة المتفرّعة عنها المهتمّة بشؤون اللاجئين للوضع الذي عليه الآن جانب عظيم من الشعب الجزائري وهو يقاسي آلام التشتّت الجزائري وضياع مكاسبه وأهله في غمرة الفرار من الموت الزؤام الذي ينتظره لوبقي في عقر داره " (1).

وقد حرص النظام التونسي على إستغلال الرصيد الذي بدأ يحضى به لدى الدول الغربية والبلدان " المعتدلة " في إفريقيا (2) لكسب الدعم الذي كانت تحتاجه الثورة الجزائرية ، وقد أكّد بورقيبة بهذا الصدد أنّ النظام التونسي بذل مساعيه لدى الإدارة الأمريكية لتحسيسها بسوء وضع اللاجئين بتونس وخطورة الحالة في الجزائر (3) ، ودعا الدول الإفريقية وخاصة التي حصلت على إستقلالها سنة 1960 إلى إتخاذ موقف واضح ومعلن لصالح القضية الجزائرية بحكم الأهمية المصيرية التي كانت تحتلّها هذه القضية ذلك أنّ الجزائر أصبحت تمثّل بعد سنة الإستقلالات (1960) إحدى آخر معاقل الحضور الإستعماري في القارة الإفريقية ، وقد أكّد بهذا الصدد " وقلت لهم أنّه يجب عليكم أن تفكّروا لا في مصلحة الجزائر وإنّما في مصلحة دولكم وهي تقتضي أن تقفوا موقفا مشرّفا من حرب الجزائر التي تمتعض منها البشرية قاطبة (...) وإلاّ فإنّ دولكم هذه ستضمحلّ وتتلاشى وتصبح أضحوكة في نظر العالم وهذا ما يفهمه الشعب الفرنسي نفسه ويحذّركم

****

1) من خطابه يوم 30 ماي 1957 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1976 ، الجزء الخامس ، ص 205-207 .

2) شاع إستعمال إصطلاح الإعتدال في الصحافة والأدبيات السياسية الغربية تحديدا للإشارة إلى البلدان التي تبنّت موقفا متشيّعا أو مواليا أو مهادنا للغرب ، وتبنّت النموذج الرأسمالي لخوض تجربتها التنموية بعد الإستقلال .

3) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الرابع ، ص 207 .

في شأنه " (1).

وعموما كان تظامن الدولة التونسية حكومة وشعبا كاملا مع الجزائر الثائرة ومن ذلك قرار الإضراب عن العمل صبيحة يوم 30 جانفي 1957 " تضامنا مع الشعب الجزائري الشقيق بمناسبة بحث القضية الجزائرية في الأمم المتحدة " (2)، وقرار " الديوان السياسي والمنظمات القومية " الإضراب عن العمل يوم 1 نوفمبر 1958 بمناسبة الذكرى الرابعة " لإندلاع الثورة الجزائرية " إعرابا عن التضامن الفعّال مع الشعب الجزائري المكافح من أجل حريته وإستقلاله ولتوطيد أركان السلم في المغرب العربي " (3). بل ورضي النظام التونسي بالتنازل عن جزء من أرضه وسيادته مقابل قبول فرنسا بإستقلال الجزائر إذ أعلن بورقيبة يوم 17 فيفري 1958 أنّ تونس مستعدّة للتنازل عن قاعدة بنزرت لفرنسا إذا إستجابت لرغبة الجزائر في الإستقلال (4)، وقد أمهل فرنسا أربعة أشهر يصير بعدها العرض لاغيا إذا لم تعلن فرنسا في الأثناء قبوله به، وقد أكّد بورقيبة فعلا يوم 18 جوان 1959 أي بعد مرور أربعة أشهر بالضبط أنّ هذاالعرض أصبح لاغيا وأنّه " إبتداءا من اليوم صارت القوات الفرنسية مرابطة ببنزرت بدون رضى الحكومة " (5).

وقد كان هذا العرض يتنزل ضمن المسعى لمحاصرة الحرب الجزائرية إذ كان المقابل الذي يطالب به بورقيبة هو " التفاهم مع إخواننا في الجزائر وإنهاء الحرب في الجزائر على أن يبدو إستعدادهم لقبول ذلك العرض قبل أربعة أشهر ولم يكن هذا

****

1) انظر خطابه يوم 7 أكتوبر 1960، في :

-بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1978، ج XI، ص 149-151.

2) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 – 1974) "، مصدر سابق، ص 82.

3) المصدر السابق، ص 96.

4) المصدر السابق، ص 99.

5) المصدر السابق، ص 106.

الأجل كما أوضحت ذلك من قبيل الإنذار أو التهديد وإنّما الغاية منه أن نعرف عند حلول ذكرى إتفاق الجلاء (18 جوان) ما إذا كانت فرنسا متّجهة ذلك الإتجاه أم لا " (1).

ودعا هذا النظام الذي كان يعارض علنا إستعجال المشاريع الوحدوية ، ويقف بحكم طبيعته القطرية موقف المناهضة من فكرة الوحدة بمضمونها الإندماجي إلى تحقيق الوحدة التونسية - الجزائرية في أوت 1960 " فقد رأينا بعدما تواصلت الحرب طوال هذه السنوات وبعد اليأس من تعقّل فرنسا وانسداد الأفق والأبواب ، رأينا أن ندرس إمكانية تكوين وحدة أو إتّحاد قبل إنتهاء الحرب لإنهاء الحرب ذاتها ولتقريب ساعة الخلاص وتسهيل الإستقلال الجزائري " (2) .

ولم يكن إقتراح هذه الوحدة يعبّر عن قناعة وحدوية لبورقيبة أو عن وجود مشروع وحدوي " وإنّما هو فكرة جزئية تدخل في نطاق فكرة عامة تتناول وحدة المغرب العربي " بل "ولم تكن هذه الفكرة تتجاوز طور البحث وإن كنّا نرغب في توحيد صفوفنا فالتأمّل في العواقب أمر لا بدّ منه وأنا لست ممن يندفع مع العاطفة بل لابدّ من موازنة المغانم والأخطار ومن العمل على توفير شروط النجاح وتجنّب أسباب الفشل " (3) ، وإنّما كان يمثّل مناورة واعية للضغط على فرنسا " ففكرة الوحدة إنّما ترمي إلى إنهاء الحرب وإنقاذ الموقف بعد تعكّر الحالة وعجز فرنسا بسبب الحرب الباردة بين المعسكرين " (4) .

****

1) انظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1959 ، في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1977 ، ج IX ، ص 22 -23 .

- انظر أيضا بهذا الصدد خطابه يوم 1 أكتوبر 1959 في المصدر نفسه ، ص 121 .

2) انظر خطاب بورقيبة يوم 7 أكتوبر 1960 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1978 ، الجزء الحادي عشر ، ص 153 .

3) المصدر السابق ، ص 153 .

4) المصدر السابق ، ص 155 .

وكانت هذه المناورة ترمي إلى حماية المشروع القطري ذاته إذ كانت ورقة ضغط قبل كلّ شيء " لتقريب ساعة الخلاص الجزائري " ،وكانت الرسالة التي تتضمّنها موجّهة إلى فرنسا لا إلى قادة الجزائر الثائرة كما أكّد ذلك بورقيبة " وقد أردنا في وقت من الأوقات أن نبلّغه إلى الجنرال ديقول لكي يتحمّل مسؤوليته ويكون على بيّنة من أمره " (1) .

علاوة على أنّها لم تكن تستند عند صاحبها إلى أيّة مرجعية إيديولوجية ولم تكن تقوم على أيّ مشروع واضح وذلك بإعتراف بورقيبة نفسه ، بل الغالب أنّ بورقيبة أراد أن يحتوي بهذه المبادرة تيّار الوحدة الذي بدأ يكتسح الإقليم المغاربي مع تنامي المدّ الناصري الذي كان يعيش في هذه الفترة ذروة إنتصاراته خاصة وأنّ مصر كانت تلعب دورا رئيسيا في القضية الجزائرية كإحدى أبرز القوى الداعمة لجبهة التحرير الجزائرية ، وكان هذا الإقتراح يهدف إلى الدفاع عن التوجّه الغربي للنظام البورقيبي بإعتباره رسالة موجّهة إلى الغرب عموما وخاصة فرنسا والولايات المتحدّة الأمريكية فهذه " الفكرة قد تفرض نفسها علينا إذا تعقّدت القضية بتدخل روسيا والصين ووقوف أمريكا في وجهها موقف المناهض فتصبح هذه الفكرة إذ ذاك بالنسبة لنا الأمل الوحيد لإنقاذ الموقف حتّى لا تكون إفريقيا الشمالية ألعوبة بيد الغرب أو الشرق وحتى لا تصبح كوكبا يدور في فلك هذا أو ذاك " (2) ، وكأنّ النظام التونسي كان يقف موقف الحياد بين المعسكرين ولم يختر معسكره بعدا!وفي الواقع لم يكن إقتراح بورقيبة يخلو من المساومة السياسية التي كانت تهدف للضغط على فرنسا والمعسكر الغربي عموما من أجل حماية مشروعه القطري وتوجّهه الغربي المعلن ، وقد أكّد بورقيبة بهذا الصدد " يعلم الجميع أنّنا لا نقوم

****

1) المصدر السابق ، ص 155 .

2)المصدر السابق ، ص 153 – 154 .

بمثل هذا العمل خفية أو خلسة ولا مجال بعد هذا لأن يحاججنا أحد بأنّنا لم نعلن عن نوايانا أو أعمالنا ، إنّنا مازلنا نقلّب الأمر على مختلف وجوهه وإنّنا نعدّ العدّة لكافة الظروف ونقرأ حساب جميع الإفتراضات " (1).

وقد جعل هذا الدور الإسنادي والدبلوماسي والسياسي النشيط الذي كانت تقوم به البلاد التونسية إلى جانب الثورة الجزائرية من النظام التونسي أحد الأطراف الأساسية في هذا الصراع ، ويبدو أنّ " عرض بنزرت " الذي كان بورقيبة قد تقدّم به في فيفري 1959 هو الذي يفسّر دعوة ديقول لبورقيبة بعد ذلك لتباحث حلّ المشكل الجزائري إذ يبدو أنّ فرنسا أرادت العودة إلى عرض بورقيبة بعد أن بدأت مجريات الأحداث تتطوّر بالقضية الجزائرية نحو الإستقلال ، وقد إعتبر بورقيبة هذه الدعوة حدثا هاما خاصة وقد زامنت فترة فتور في العلاقات التونسية – الفرنسية (سحب سفيري البلدين ، مشكل حائط سفارة المرسى ، بداية تفاعل أزمة بنزرت ...) ... وأنّ " الجنرال ديقول كما تعلمون لا يتحمّل تدخّل أيّ شخص أجنبي بينه وبين الجزائريين ولو كان من أقرب الحلفاء إليه ولا يتردّد في إيقافه عند حدّه " (2) ، ولكن هذه المحادثات لم تؤد إلى نتائج ملموسة فقد كان عرض بورقيبة قد أصبح لاغيا فعلا ، ولم يكن هناك ما يحمل بورقيبة على تقديم هذه " الخدمة " للرئيس الفرنسي خاصة في ظلّ تطوّر الأوضاع الجزائرية نحو الإستقلال الذي بات مسألة وقت لا غير .

وكانت هذه المحادثات قد أثارت عدّة إحتجاجات في صفوف الفرنسيين وخاصة منهم فرنسيي الجزائر فيما ثمّنها الجزائريون في البلاغ الثلاثي الصادر في أعقاب لقاء

****

1) المصدر السابق ، ص 154 .

2) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1979 ، ج XII ، ص 32 – 33 .

بورقيبة – فرحات عباس – الحسن الثاني يوم 1 مارس 1961 بمناسبة تشييع جنازة الملك المغربي محمد الخامس (1)، خاصة وأنّ بورقيبة أكّد دائما أنّ محادثاته لم تكن تعني الحلول محلّ الجزائريين والتفاوض بإسمهم " لأنهم أدرى بأمورهم وأهل مكّة أدرى بشعابها " (2).

لقد كان الدعم التونسي للقضية الجزائرية مؤكدا، ولم يحل تكريس المشروع القطري التونسي دون تمكين الثورة الجزائرية من الدعم الذي كانت تحتاج إليه وخاصة على المستويين الإسنادي والدبلوماسي فبدون الإعانة التي قدّمتها كلّ من تونس والمغرب الأقصى لأمكن إستئصال الثورة قبل نهاية 1957 ولكن هذا الدعم كان يفتقد إلى القوّة الإيديولوجية التي كانت تنزّله ضمن أفق الوحدة المغاربية، لقد كان يخضع لحسابات قطرية بحيث بدا " شكلا من أشكال التكفير عن الذنب " من الحركتين الإستقلاليتين التونسية والمغربية خاصة وقد بدا إستقلال كلّ من تونس والمغرب الأقصى " خيانة " للجزائر على الأقل في نظر القادة الجزائريين الذين كانوا يقدّرون حجم الخطر الذي كان يمثّله إنفراد فرنسا " بالتمرّد الجزائري " بعد حلّ المشكلين التونسي والمغربي(3).

وبالفعل فقد حرص النظام التونسي ما وسعه أن يتجنّب التورّط المباشر في الحرب الجزائرية – الفرنسية، وقد أكّد دائما وبوضوح أنّ دعمه للثورة الجزائرية ينطلق من الإيمان بضرورة تصفية الإستعمار في المنطقة وفي العالم، وإعانة " شعب شقيق " في نضاله من أجل إسترجاع إستقلاله، على أنّ هذا الدعم مهما كان هامّا يظلّ مشروطا بعدم

****

1) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 – 1974) "، مصدر سابق، ص 122.

2) بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1979، ج XII، ص 32 – 35.

3) جعيط، (هشام) : " المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجة إلى الآن " مرجع سابق، ص 21 – 24.

الإضرار بالمصالح القطرية للدولة التونسية الناشئة وإستقلال قرارها " وحرية تصرّفها بصفتها دولة مستقلّة أن ترفع على ترابها العلم الذي تشاء سواء كان جزائريا أو فرنسيا ويجب أن يشعر الجزائريون أو الفرنسيون أنّ سيادة البلاد التونسية متجسّمة وأن لا يتضايق أحدهم من وجود الأخر " (1).

وقد عبّر بورقيبة عن موقفه من هذه الحرب ومن المساعي الجزائرية لإقحام تونس فيها بوضوح إثر وقوع إشتباكات بين الجيش التونسي وبعض عناصر جيش التحرير الجزائري إذ أكّد أنّ إقحام الجزائريين لتونس في الحرب من شأنه أن " يحرمهم من عطفه (الشعب التونسي) ويجعلهم معلّقين في الفضاء خاصة وأنّ الحرب ما تزال طويلة وأنّهم لذلك في حاجة إلى عطف كلّ إنسان وإلى تلقّي كلّ إعانة بل حتّى إلى دعوة الخير وهي أضعف الإيمان " داعيا الجزائريين إلى أن " لا يفرّطوا في رصيدهم أو أن يركبو مركب الغرور بإعتبارهم يملكون القوّة والسلاح ولديهم أكبر جيش فهم مازالوا في أشدّ الحاجة إلى الصبر والتعاون والمساعدة مهما كانت قيمتها " (2)، مؤكّدا أنّ الإشتباكات الأخيرة " لا يمكن السكوت عنها بإعتبار الجزائريين إخوانا لنا (...) الشرط الأوّل الذي لا محيد عنه ولا محيص من إلتزامه في علاقاتنا معهم يتمثّل في إحترامهم للسيادة التونسية والبدلة التونسية وممثّلي السلطة التونسية من قضاة ومعتمدين وحرس وطني وبوليس وغيرهم ... "، وقد حذّر من مغبّة " إضطرار الحكومة التونسية إلى الدفاع عن سيادتها والضرب على أيدي العابثين منهم أو أن تنفر منهم إخوانهم التونسيين لأنّ

****

1) انظر خطاب بورقيبة يوم 24 سبتمبر 1958، في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، ج VII، ص 96 - 97.

2) انظر خطابه يوم 23 جويلية 1959، في :

-بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1977، ج IX، ص 44.

هذا ليس في صالح القضية الجزائرية ولا يعين على تقريب ساعة الخلاص ، هذه نصيحة الأخ لإخوانه وإنذار في آن واحد " (1) .

لقد كان النظام البورقيبي حريصا قبل كلّ شيء على الدفاع عن مصالحه القطرية ، وقد أكّد دائما أنّ الدعم التونسي للجزائر الثائرة يجب ألاّ يتعدّى " دائرة المعقول " أي الحدّ الذي قد يضرّ بهذه المصالح القطرية داعيا الجزائريين إلى ألاّ يحمّلوا البلاد التونسية " أخطارا أخرى لم تدخلها في حسابها كأن يفرضوا عليها شيئا لا تريده أو أن يحاولوا إدخالها في الحرب إلى غير ذلك مّما قد يثير إمتعاض الشعب التونسي " (2) .

لقد كان حريصا على أن يجنّب الدولة القطرية التونسية آثار هذه الحرب وإنفلاتاتها المحتملة ، ولكن لمّا كان لا يستطيع المجاهرة برفض الكفاح المسلّح خاصة وأنّه ما فتأ يردّد أنّ البلاد التونسية كانت أوّل من شرع فيه " في إفريقيا الشمالية وحتّى في إفريقيا " (3) ، ولما كان لا يستطيع الوقوف ضدّ هذه الحرب ولا قدرة له على ذلك (4) ، فقد سعى إلى محاصرتها بتأكيده المتواصل على ضرورة إنهائها بالتوصّل إلى حلّ تفاوضي يضمن مصالح طرفي النزاع ، وفي هذا الإطار ظلّ يدعو بقوّة وعناد إلى " مغربة السلام " كبديل عن شعار " مغربة الحرب " الذي كانت ترفعه القيادة الجزائرية في إطار نظرتها الإستراتيجية لتشتيت القوى الفرنسية وإختصار زمن المواجهة بتعميم الحرب على النطاق المغاربي وتأمين إستمرار الدعم التونسي والمغربي ضدّ أيّ تغيير محتمل

****

1) المصدر السابق ، ص 45 .

2) المصدر السابق ، ص 44 – 45 .

3) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1979 ، ج XIV ، ص 154 .

4) انظر خطابه يوم 21 جويلية 1956 في :

– بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس كتابة الدولة للإعلام ، 1975 ، الجزء II ، ص 212 .

لمواقف القيادتين التونسية والمغربية (1).

وكانت هذه الدعوة إلى مغربة السلام تتضمّن دعوة طرفي النزاع في الجزائر إلى القبول بحلّ تفاوضي على غرار ما كان الأمر في تونس والمغرب الأقصى، بل كان بورقيبة قد دعا القادة الجزائريين منذ 12 جانفي 1956 أي قبل حصول تونس على إستقلالها التام إلى إتباع خطى التجربة الإستقلالية التونسية معتبرا أنّ " أفضل خدمة يمكن أن تقدّمها تونس للقضية الجزائرية هو نجاح تجربة التعاون التونسي - الفرنسي الجديد الذي أفتتح إثر التوقيع على إتفاقيات الإستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 مؤكدا أنّ " نجاح التجربة في تونس والمغرب ومواصلتها دون فوضى أو إنخرام للنظام سيفتح لا محالة بعد سنة أو نحوها باب المفاوضات بين فرنسا والجزائر لا على أساس بلوغ الأهداف كلّها دفعة واحدة بل تدريجيا حسبما يقرّه ويسلّم به العقل في الظروف الراهنة " (2).

وقد أكّد دون مواربة أنّ الحلّ الجزائري يكمن في الإنتقال بالمواجهة من الساحة العسكرية إلى الساحة السياسية " فيجب أن لا يترك المقاومون الجزائريون وحدهم في تحمّل العبئ إذ لا بدّ من بروز رجال سياسيين أكفّاء توكل إليهم مهمة التفاوض مع فرنسا وتقديم الأهمّ على المهمّ (...) وبذلك وحده يقوم الدليل على أنّهم أهل للقيادة وتطيعهم الأمة الجزائرية بأجمعها فيثبت بالبرهان القاطع أنّ هناك أمّة في الجزائر تناضل وتكافح لا شرذمة من الفلاقة كما يزعم الخصوم " (3).

****

1) BEN LARBI ,(BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIENCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , OPCIT , P 17 .
- VOIR AUSSI : HADHRI , (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB : DE LA REVOLUTIN D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE ..." , OPCIT , P 131 .

2)من خطاب بورقيبة يوم 12 جانفي 1956 ، في :

- بورقيبة (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1974 ،الجزء الأول ، ص 314 - 316 .

3) المصدر السابق ، ص 115 .

- لاحظ إستعمال لفظ أمّة للتعريف بالجزائريين .

ولا شكّ أنّ حصول تونس على إستقلالها الكامل بالتوقيع على بروتكول 20 مارس 1956 أي قبل الموعد المنتظر بكثير قد أعطى النظام البورقيبي حجّة قوية لتبرير إستراتجية التفاوض والمراحل التي كان يدعو إليها ليس فقط في مواجهة خصومه في الداخل (الحركة اليوسفية) بل وفي الخارج أيضا (جبهة التحرير الجزائرية التي كانت تعيش في هذه الفترة غمرة الحماس الوطني على درب المطالبة بإستقلال الكيان الجزائري)، وكانت سياسة المراحل أو ما صار يعرف بالبورقيبية قد أصبحت بعد حجر الزاوية في المحاججة البورقيبية لتبرير التمشّي السياسي الذي أقرّته القيادة البورقيبية على رأس الحزب الدستوري الجديد، وقد أكّد بهذا الصدد أنّ الخلاف بين الحركات الوطنية المغاربية لا يفسّر بأسباب موضوعية فحسب مثل غياب التنسيق بين هذه الحركات أو ضعفه بل وبأسباب سياسية أيضا بين نزعة " الكلّ أو لا شيء " ونزعة " الخطوة - خطوة " (1).

لقد كان بورقيبة يدعو ببساطة في مواجهة تأجج نار الحرب الجزائرية إلى توصّل طرفي الصراع إلى حلّ تفاوضي يضمن في ذات الوقت تحقيق إستقلال الجزائر إستجابة لمطالب جبهة التحرير وضمان المصالح الفرنسية بالجزائر والمغرب العربي عموما، أو ما كان يصطلح عليه بورقيبة بالإستقلال في إطار التكافل إذ يجب أن يتمّ حلّ المشكل الجزائري " على أساس التفاوض الذي يكفل رعاية معقولة لفرنسا ويحقّق أماني الشعب الجزائري في العزّة والسيادة والإستقلال " (2).

وعلى هذا الأساس رحّب النظام التونسي دائما بأيّ إستعداد أو بادرة تفاوضية تصدر عن أحد طرفي الصراع، وفي هذا الإطار رحّب بإستعداد فرنسا " لإجراء إنتخابات

****

1) المصدر السابق، ص 311.

2) انظر خطابه يوم 15 مارس 1957، في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1976، الجزء الرابع، ص 164.

حرّة في الجزائر تحت رعاية دولية " داعيا الجزائريين إلى قبول العرض الفرنسي (1) ، وقد حاول أن يمارس ضغوطه السياسية على الجبهة الجزائرية في هذا الإتجاه فقد بادر الباهي الأدغم إلى نشر خبر نسبه إلى محمد يزيد مندوب الجبهة بالأمم المتحدة مفاده أنّ الجبهة تقبل التفاوض مع فرنسا دون شروط مسبقة ، وإذ كذّبت الجبهة الخبر لم يدار بورقيبة خيبة أمله وأسفه لقرارها برفض العرض الفرنسي وذلك إثر إجتماع عقدته بتونس يوم 20 مارس 1957 مؤكدا أنّ " نظرية إشتراط الإعتراف بالإستقلال قبل الدخول في التفاوض (...) لا تسهّل الوصول إلى الحلّ وإلى الإستقلال المنشود " (2) .

وقد حاول النظام التونسي بالتنسيق مع نضيره المغربي الضغط على القيادة الجزائرية لحملها على التخلّي عن شرط الإعتراف المسبق بالإستقلال قبل التفاوض خاصة وقد ظهر خلاف داخل القيادة الجزائرية نفسها حول هذه النقطة التي كانت إحدى محاور جدول أعمال إجتماع القيادة الجزائرية بتونس الذي إنتهى برفض العرض الفرنسي (3) .

لقد كان بورقيبة يعتبر الموقف الجزائري عائقا يحول دون فتح باب التفاوض " فأما إشتراط الإعتراف بالإستقلال مسبّقا قبل الدخول في التفاوض فذلك ما لم نشاهده حتى الآن في أيّ بلد من الدنيا " مؤكّدا أنّ التخلّي عن هذا الشرط من شأنه تعزيز موقف

****

1) المصدر السابق ، ص 165 – 168 .

2) انظر خطابه يوم 31 أكتوبر 1957 ، في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب "، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، الجزء الخامس ، ص 182 – 183 .

3) راجع خطاب بورقيبة في المصدر السابق ، ص 182 .

- نؤكد بهذا الصدد أنّ الجبهة كانت تتعرّض إلى ضغوط مختلفة ومتضاربة في ذات الوقت من الدول الداعمة لها فبينما كان النظامان التونسي والمغربي يدعوانها إلى قبول التفاوض دون شروط مسبقة ، كان النظام المصري الذي أصبح يمثّل أحد أكبر القوى الداعمة للجبهة يؤكد على ضرورة تجذير الخطاب والممارسة الجزائرية في صراعها المصيري مع فرنسا ، وكانت تتعرّض إلى الضغوط نفسها داخل دول الكتلة الإشتراكية التي كانت تقدّم دعما حاسما للثورة (دعوة سوفياتية إلى المرونة مقابل دعوة صينية إلى التشدّد) .

الجبهة الدبلوماسي وزيادة أسباب النجاح في الوصول إلى حلّ عادل " (1) .

وقد أثمرت الضغوط التونسية – المغربية أكلها لدى القياد الجزائرية إذ قررت بعد فترة من التردّد التخلّي عن شرط إعتراف فرنسا المسبق بإستقلال الجزائر قبل بدء التفاوض ، وقبولها بعرض الوساطة الذي كان تقدّم به النظامان التونسي والمغربي للتوصّل إلى حلّ معقول للقضية الجزائرية يقبله الجميع ونعتبره تجسيما لإستقلال الجزائر مع تعاون مشترك وحرّ يضمن مصالح الطرفين " (2) ، ولكن فرنسا رفضت العرض على لسان وزير خارجيتها وهو ما رأى فيه بورقيبة " رفض الإستجابة لداعي العقل " مؤكّدا أنّ التنازل الجزائري يمثّل " الحدّ الأدنى الذي يمكن أن تقبل جبهة التحرير على أساسه التفاوض مع فرنسا ولا سبيل إلى التفكير بأنّه في الإمكان الحصول على تنازل آخر من قادة الكفاح الجزائري " (3) .

وتماشيا مع هذا الموقف الثابت رحّب النظام التونسي بإعلان ديقول في 16 سبتمبر 1959 قبول فرنسا حلّ المشكل الجزائري على قاعدة تقرير المصير (4) ، خاصة

****

1) انظر خطابه يوم 22 نوفمبر 1957 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ،الجزء الخامس ، ص ص 231- 238- 240 .

2) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ،تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الخامس ، ص 236.

- نشير إلى أنّ عرض الوساطة هذا لم يحض بادئ الأمر بموافقة أيّ من الطرفين .

3) من خطاب بورقيبة يوم 22 نوفمبر 1957 ، في :

-بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الخامس ، ص 248 – 251 .

4) نشير إلى أنّ مسار التفاوض الفرنسي – الجزائري بدأ مع هذا الإعلان ، انظر بهذا الصدد مقال JEAN LACOUTURE في 20 مارس 1962 في :

-"LES PRINCIPALES ETAPES DE LA NEGOCIATION " IN LE MONDE DOSSIERS ET DOCUMENTS : L'ALGERIE DEPUIS 1945 , OP CIT , P8 .

وأنّ بورقيبة كان قد دعا في خطابه في أوت 1957 إلى إعتماد هذا المبدإ لحلّ المشكل الجزائري (1).

وقد أكّد بورقيبة تعليقا على إعلان ديقول أنّ " تصريح الجنرال ديقول يوم 16 سبتمبر الفارط الذي يقرّ ويرضى بحكم الشعب الجزائري وكلمته التي يقولها في حرية وإختيار والذي أفضى به نيابة عن فرنسا وبإسمها وأشهد عليه العالم أجمع يعتبر أعظم حدث في تاريخ فرنسا وفي تاريخ الجزائر " داعيا الطرفين الفرنسي والجزائري إلى عدم تفويت الفرصة رغم النقائص التي تضمّنها العرض الفرنسي ، ورغم اللهجة المتشدّدة للردّ الجزائري الذي " جاء في بعض فقراته جارحا للجانب الفرنسي " (2).

وقد أكّد مجدّدا بهذه المناسبة أنّ إستقلال الجزائر يجب أن يتمّ على قاعدة " مراعاة ما للجزائر من الحقّ في أن تكون لها سياستها وأن تحقّق كرامتها وعزّتها وما لفرنسا من المصالح المعقولة التي تنسجم مع ذلك الحقّ " (3) ، وأنّ هذا الموقف لا ينفي حقّ الجزائريين في المطالبة بالضمانات التي تؤمن تطبيق تصريح ديقول ، وإذ لم يستتبع هذا الإعلان بإجراءات ملموسة ندّد بورقيبة بسياسة " المماطلة " والمناورة " الفرنسية التي جعلت مشروع 16 سبتمبر 1959 " حبرا على ورق ولم يوضع موضع التنفيذ حيث لم يتوقّف القتال ولم ينته إطلاق النار " (4) ، ولذلك رحّب بالعروض التي تضمّنها خطاب

****

1) راجع نصّ هذا الخطاب ، في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1977 ، ج IX ، ص 113 .

2) انظر خطاب بورقيبة يوم 1 أكتوبر 1959 ، في :

-بورقيبة ، (الحبيب) :" خطب" ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1977 ، ج IX ، ص ص 114 - 116-117-121-122 .

3) المصدر السابق ، ص 108 .

4) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1977 ، ج IX ص 306 - 308 .

ديقول يوم 14 جوان 1960 خاصة وقد خلت " من الشروط التي تمسّ بالكرامة كمثل التي من أجلها وقع رفض عروض يوم 16 سبتمبر 1959 " (1)، مؤكّدا أنّ قرار فرنسا قبول التفاوض مع جبهة التحرير مدعاة لإكبار الشعب الجزائري الذي يرجع إليه الفضل الأكبر في التطوّر الجديد وللمسؤولين الفرنسيين وللجنرال ديقول " (2)، ولكنّه أكّد دائما على ضرورة أن يستجيب الحلّ التفاوضي إلى مصلحة الطرفين فقد إنتقد الحلّ الذي وجده المفاوض الجزائري في مولان MELUN (3)، باعتبار أنّه أريد به إستسلام القيادة الجزائرية لا تحقيق "سلم الأبطال " الذي كان ديقول قد دعا إليه في تصريحه يوم 16 سبتمبر 1959 (4).

وندّد بورقيبة بالمناورات الفرنسية التي أرادت حلّ المشكل الجزائري إعتمادا على صنائع جزائرية فهي " طرق جرّبت مع باوداي في الهند الصينية ومع أمثاله في سوريا ولبنان ومع البكّوش في تونس ومع إبن عرفة في المغرب الأقصى وكان نصيبها دائما الخيبة والفشل لأنه لا حلّ إلاّ بالخروج من العهد الإستعماري وتمكين الشعوب المغلوبة

****

1) انظر خطابه يوم 20 جوان 1960، في :

- بورقيبة ،(الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1978، ج XI، ص 6 .

2) المصدر السابق، ص 13 .

3) إحتضنت مولان أولى الإتصالات والمفاوضات بين جبهة التحرير الجزائرية والحكومة الفرنسية إثر خطاب ديقول يوم 14 جوان 1960 الذي دعا فيه " قادة التمرّد " إلى القدوم إلى فرنسا " لإيجاد مخرج مشرّف للمعارك التي مازالت متواصلة "، وقد مثّل الجبهة في هذه المحادثات أحمد بومنيجل ومحمد بن يحي .

انظر :

LACOUTURE ,(JEAN) : " LES PRINCIPALES ETATPES DE LA NEGOCIATION ", OPCIT ,P 8

4) انظر خطاب بورقيبة يوم 28 جويلية 1960، في :

-بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1978، ج XI، ص 19 .

على أمرها من سيادتها " (1) ، وقد عارض في هذا الإطار " الإصلاحات " الفرنسية لحكومة ديقول في الجزائر مشبّها إيّاها بإصلاحات ڤوازار - مزالي في تونس (2) ، وإن لم يزعزع ذلك ثقته في حسن نيّة ديقول إذ أكّد " عندما أقول لكم أنّ ديقول لم يكن يرغب في التفاوض يجب أن لا يغيب عن أذهانكم أنّه لم يكن بإمكانه أن يقف موقفا آخر " (3) .

وقد تابع بتفاؤل عودة الإتصالات بين قادة الجبهة وفرنسا منذ مطلع سنة 1961 وإعتراف فرنسا على لسان ديقول بمبدإ إستقلال الجزائر في 11 أفريل 1961 ، وقد أكّد بورقيبة بهذا الصدد أنّ إعتراف فرنسا " بوجود قضية إستعمارية وبحصول إحتلال إستعماري والإعتراف بوجوب تصفية الإستعمار أي الإعتراف للجزائريين بحقّهم في الإستقلال وتأسيس دولة خارج الجمهورية الفرنسية هو إعتراف يشكّل تقدّما " مؤكّدا أنّ مقابلته مع ديقول في باريس أكّدت له " نيّة عزم فرنسا على تحويل علاقاتها الإستعمارية الموجودة بينها وبين الشعب الجزائري " (4) .

وقد إختزل هذا التصريح تصوّر بورقيبة لحلّ القضية الجزائرية إذ كان يعتبرها قضية تصفية إستعمار يجب أن تحلّ بالتفاوض في الإطار الفرنسي - الجزائري بما يضمن مصلحة الطرفين فإن تعذّر ذلك ففي الإطار المغاربي - الفرنسي بما يجنّب الأنظمة القطرية المغاربية والإقليم ككل آثار تدخّلات قوى جديدة في هذا الصراع على إستقرار

****

1) المصدر السابق ، ص 21 .

- انظر أيضا خطابه يوم 7 أكتوبر 1960 في المصدر نفسه ، ص 143 - 157 .

2) انظر خطابه يوم 30 سبتمبر 1960 ،في :

بورقيبة ، (الحبيب) : "خطب " ، تونس كتابة الدولة للإعلام ، 1978 ،ج XI ، ص 227 - 236 .

3) بورقيبة ، (الحبيب) ،" خطب " ، تونس ،كتابة الدولة للإعلام ، 1978 ، ج XI، ص 144 .

4) انظر الندوة الصحفية التي عقدها بورقيبة بنيويورك يوم 12 ماي 1961 ،في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ،ص 78 - 79 .

هذه الأنظمة وتوجّهاتها، وقد تنزّل إنعقاد مؤتمر تونس في أكتوبر 1956 ثمّ مؤتمر طنجة في أفريل 1958 في إطار البحث عن حلّ المشكل الجزائري في الإطار المغاربي - الفرنسي.

3) النظام التونسي والبحث عن حلّ مغاربي للمشكل الجزائري:

أ- "مؤتمر" تونس في أكتوبر 1956: ملابساته ونتائجه:

إتفق قادة تونس والمغرب الأقصى وجبهة التحرير الجزائرية بعيد حصول كلّ من تونس والمغرب الأقصى على إستقلالهما على عقد لقاء قمّة بتونس يوم 22 أكتوبر 1956، وكان ينتظر أن يجمع هذا اللقاء الحبيب بورقيبة رئيس الحكومة التونسية ومحمد الخامس (1) ملك المغرب الأقصى ووفد من كبار قادة الثورة الجزائرية يضمّ أحمد بن بلّة ومحمد خيضر وحسين آية احمد من قيادة العمل الخارجي للجبهة ومحمد بوضياف ومصطفى الأشرف من قيادة الداخل (2).

وقد بدا إنعقاد هذا اللقاء أوّل محاولة بذلها القادة المغاربة في الأقطار الثلاثة لتعهّد الفكرة المغاربية خاصة وأنّ هذه الفكرة - تصوّرا ومشروعا لم تغب أبدا خلال هذه الفترة التي كانت تعيش فورة الحماس الوطني التحريري في المنطقة " وسكرة الإنتصار، إنتصار الإستقلال المسترجع " (3).

وكان القادة المغاربة يؤكدون في خطبهم على الأقل على أهمية المشروع المغاربي وفي تونس نفسها كان بورقيبة يؤكد أنّ سكان شمال إفريقيا يمثّلون شعبا واحدا " لم تفرقه

****

1) انظر ترجمة حياة محمد الخامس في ملحق تراجم الأعلام.
2) LE MONDE (DOSSIERS ET DOCUMENTS : L'ALGERIE DEPUIS 1945), N° 203 , 1992 .
3) العمل 21 أكتوبر 1956.

سوى عهود الإنحطاط قبل إنتصاب الإستعمار بالجزائر (...) ولكن الإستعمار أعان على إستفحال هذه التفرقة وأقام الحواجز والحدود بين أجزاء الشمال الإفريقي (1)، وقد دعا على هذا الأساس منذ جانفي 1956 إلى بناء إتحاد المغرب العربي " الذي يمتدّ من السلّوم على حدود مصر إلى المحيط الأطلسي بإعتباره الضامن الوحيد لمناعة المنطقة وأمنها وتطوّرها، فإستقلال تونس يظلّ بدون معنى حقيقي حتى لو إكتمل رسميا إذا بقيت شقيقتاها تحت كابوس القهر والذلّ " (2)، وأكّد ضرورة " بناء صرح دولة عظيمة في شمال إفريقيا " وذلك " بالقضاء على الحواجز التي أقامها الإستعماريون بين سكّان كلّ بلد من بلادنا (...) ومعنى هذا أنّه يجب ألاّ يكون هناك قانون يعتبر الليبيين أو الجزائريين أو المغاربة أجانب في هذا البلد وأن يسمح لهم بأن يصبحوا تونسيين بصفة قانونية وكذلك الشأن بالنسبة للعائلات التونسية التي هاجرت إلى ليبيا أو الجزائر أو المغرب الأقصى حتى إذا ما إتحدت هذه الشعوب أصبحنا جميعا مغاربة أحرارا " (3).

ولا شكّ أنّ تحقيق الإستقلال بإعتباره المطلب المركزي للحركات الوطنية في الأقطار المغاربية، قد كرّس الثقة في إمكانية تحقيق الوحدة المغاربية بإحدى صيغها الممكنة لا سيّما وأنّ القيادات المغاربية في تونس والمغرب الأقصى والجزائر إستمرت في رفع شعار المغرب العربي الكبير وتأكيد أولويته.

وقد كانت هذه الثقة في إمكانية تحقيق غاية الوحدة تتجاوز الهياكل الحكومية والحزبية إلى عدّة هياكل ومؤسسات فاعلة ضمن النسيج المؤسساتي السياسي

****

1) انظر خطابه يوم 12 جانفي 1956، في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1974، الجزء الأوّل، ص 310.

2) المصدر السابق ص 317.

3) انظر خطابه يوم 14 جانفي 1956 في المصدر السابق ص 330 - 331.

والإجتماعي في المجتمعات المغاربية على غرار ما كان الأمر في تونس مع الإتحاد العام التونسي للشغل بدفاعه عن ضرورة تحقيق " الوحدة الإجتماعية المغاربية " ، من خلال نصوص مقرراته ولوائحه ودعواته المتكرّرة في هذا الصدد (1) .

وقد كان فرحات حشّاد بفضل نضاليته السياسية والنقابية رمزا كبيرا لهذه " الوطنية المغاربية " كما أبرزت ذلك مواقفه في مؤتمر الفدرالية الأمريكية للشغل (AMERICAN FEDERATION OF LABOR) بسان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية ، وفي المؤتمر الثاني للكنفدرالية العالمية للنقابات الحرّة (C.I.S.L) الذي إحتضنته مدينة ميلانو الإيطالية سنة 1951 ، وقد كلّفته هذه النضالية حياته الزاخرة بالعطاء السياسي والنقابي خاصة ، ففي 5 ديسمبر 1952 سقط صريع رصاص منظمة اليد الحمراء التي كانت تمثل المغرب الإستعماري بتونس (2) .

وقد أثار هذا الإغتيال إستنكارا شديدا شمل كامل بلاد المغرب بكلّ أقطاره ، فقد ردّت القوى السياسية والنقابية بإعلان إضراب عام مشفوع بمظاهرات حاشدة ، إنتهى بعضها بمصادمات دموية مع السلط الإستعمارية وذلك على غرار مظاهرة الدار البيضاء بالمغرب الأقصى ، وهو ما أكّد وجود وعي سياسي ونقابي بوحدة المصير .

وقد كانت القيادة النقابية التي خلفت حشّاد على رأس الإتحاد وخاصة أحمد التليلي (3) وفيّة لخطه ونزعته المغاربية .

في هذا الإطار ، إنعقد في جويلية 1956 مؤتمر نقابي ضمّ ممثلي المركزيات النقابية التونسية والجزائرية والمغربية تقرّر إثره عقد مؤتمر ثان بالدار البيضاء في المغرب الأقصى

****

1) انظر في هذا الصدد :

-بن حميدة ، (عبد السلام) : " النقابات والوعي القومي : مثال تونس" ، مرجع سابق ، ص 243 – 263 .

2) BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHE ET REALITES " , OPCIT , P 74 .

3) تولى الأمانة العامة بين 1957 و 1963 .

في أواسط ديسمبر 1956 وذلك " في إطار سلسلة التنسيق والتشاور بين القيادات النقابية المغاربية " (1).

في هذا الإطار وإنسجاما مع هذه النزعة أكّد الإتحاد قبيل مؤتمر قمّة تونس بين بورقيبة ومحمد الخامس وقيادة الثورة الجزائرية دعمه للعمل المغاربي المشترك وتمنياته بأن " يكون إجتماع الرئيس بورقيبة وجلالة السلطان ندوة ثلاثية لحلّ قضية الجزائر بمشاركة القادة الجزائريين ولتحقيق سياسة منسجمة بشمال إفريقيا " (2).

بيدا أنّ هذا المؤتمر جاء يستجيب بالأساس لرغبة القيادات المغاربية في تونس والمغرب الأقصى والجزائر لحل القضية الجزائرية " فهذا التضامن المغربي كان من الممكن أن لا يقع لولا وجود قضية الجزائر التي أصبحت أكبر عامل من عوامل الوحدة " (3)، وجاء يترجم الرغبة التونسية والمغربية في التوسّط في هذه القضية حتى لا تطول نار الحرب التحريرية الجزائرية الجارين الغربي والشرقي فبورقيبة ومحمد الخامس " يريان أنّ مبدأ الإستقلال في نطاق التكافل يجب أن يعتبر في هذه القضية وأيّد المسيو منداس فرانس وجهة النظر هذه أثناء مؤتمر ليون ، أمّا المسيو ألان سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية فهو يشاطر أيضا هذا الرأي وقد طلب من رئيس الحكومة أن يؤكد في تصريح رسمي للتونسيين والمراكشيين قبل مقابلة يوم الأحد المقبل موافقة فرنسا على وساطتهما في قضية الجزائر وكان نصيب هذا الطلب الرفض طبعا من جانب الم قي مولي لأنّ ذلك لا يتماشى وسياسة لاكوست " (4).

ولم تكن فرنسا غائبة عن هذا اللقاء فقد إنعقد بمباركة قسم من الحكومة الفرنسية إن

****

1) LE PETIT MATIN DU 25/12/1956.

2) العمل 16 أكتوبر 1956 .

3) العمل 21 أكتوبر 1956 .

4) العمل 21 أكتوبر 1956 .

لم نقل بطلب منه ... فاللقاءات التي سبقت اللقاء والإعداد له تمّ " بطلب من فرنسا وتشجيع منها " (1) ، فقد أستدعي " زعماء جبهة التحرير " إلى المغرب الأقصى إثر الإتصالات التي جرت بين وليّ العهد المغربي الحسن الثاني " والممثّلين للرأي العام الفرنسي وكانوا يرغبون في معرفة هل في إستطاعة المسؤولين في حركة التحرير بالجزائر إيقاف النار والعمليات عند الدخول في مفاوضات مع فرنسا ، من أجل ذلك وقع إستدعاء هؤلاء الزعماء إلى الرباط " (2) .

في هذا الإطار تنزّل اللقاء الذي جمع محمد الخامس والقادة الجزائريين يوم 21 أكتوبر 1956 أي بارحة لقاء القمّة : لقد كان مسعى مغربيا لإعداد الجزائريين للقبول بمشروع وحدة شمال إفريقيا تحت المظلة الفرنسية (3) .

لقد كان لقاء القمة يهدف إلى " تجسيم الفدرالية الشمال إفريقية وإنشاء المغرب العربي الكبير " (4) ولكن لمّا كان إستقلال الجزائر شرطا ضروريا لتحقيق هذه الفدرالية فقد حرصت القيادتان التونسية والمغربية خلال هذا " المؤتمر " على حمل الطرفين الفرنسي والجزائري على تليين مواقفهما والقبول بمبدإ " الإستقلال في نطاق

****

1) انظر تصريح عبدالله إبراهيم وزير الأخبار المغربي بعد إختطاف الطائرة التي كانت تقلّ القادة الجزائريين من الرباط إلى تونس في :

- العمل 22 أكتوبر 1956 .

2) انظر تصريح أحمد بلافريج وزير الخارجية المغربية بعد الحادث في العمل 22 أكتوبر 1956 .

3) LE TOURNEAU , (R): " LE MAGHREB JUSQU'EN 1962 : A PERCU HISTORIQUE " , OPCIT, P 11 .

4) انظر تصريح لآية احمد أدلى به وهو على ظهر الطائرة التي كانت تقلّه إلى تونس في (مقال للصحافية إيف ديشان) في : العمل 6 نوفمبر 1956 .

انظر أيضا :

-AIT AHMED , (HUSSEIN) : " SUR LE MAGHREB ET LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN " IN SOU'AL " N°2 , 1982 , P 125 .

التكافـل " (1)، إذ كانتا مقتنعتين بأنّ هذه الصيغة هي الوحيدة التي تستطيع أن تجنّب المنطقة خطر مغربة الحرب، وتقطع الطريق على الدعوة المصرية لإعلان المواجهة مع فرنسا (2)، خاصة وأنّ بورقيبة ومحمدالخامس يخشيان المـدّ الكاسـح للتيّـار القومـي الناصري الذي ما إنفكّ يجتاح الساحة العربية ولا سيّما منذ نجاح عبد الناصر في كسب معركة تأميم القنال التي مثّلت نقطة تحوّل هامة في تاريخ المنطقة العربية،ولا سيّما جزءها الشرقي(3).

وقد كان بورقيبة مقتنعا بأنّ جزءا من القيادة الجزائرية كان يمثّل رجع الصدى للثورة الناصرية في المنطقة (4).

وقد إلتقى هذا الموقف مع حاجة فرنسا إلى دعم النظامين التونسي والمصري لمواجهة هذا المدّ الناصري وقطع الطريق أمام الدعم المصري لجبهة التحرير الجزائرية.

****

1) العمل 21 أكتوبر 1956.

2) يفيدإبراهيم بلعربي في دراسته:
(MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE, LIBYE)
أنّ عبد الناصر وجّه الدعوة إلى تونس ممثلة في شخص الوزير الأوّل بالدخول في حرب ضدّ فرنسا (ص 26)، ونحن إذ نورد هذه المعلومة فإننا نحرص على تسجيل تحفضنا ذلك أنّ الكاتب لا يشير إلى مصادر معلوماته.

3) حول التأثير الناصري في المنطقة المغاربية راجع:
"LE MAGHREB INDEPENDENT ET LE NASSERISME " IN MAGHREB N° 14 , MARS -AVRIL 1966 , P 3-7 .
– انظر أيضا: قريمو، (نيكول): " العلاقات بين الشرق والغرب "، في دراسات دولية رقم 31، فيفري 1989، ص 32.

4) بورقيبة، (الحبيب): " حياتي، أرائي، جهادي "، تونس، وزارة الإعلام، طبعة ثالثة، 1984، ص 279.
– حول الصراع المزمن بين النظام الناصري والنظام البورقيبي، راجع:
– العريبي، (عبدالقادر): " العلاقات السياسية التونسية –المصرية (1955 – 1970) " مرجع سابق.

وأيّا كان الأمر فلم يكن المؤتمر موجّها ضدّ فرنسا فقد تمّ بطلب فرنسي أو على الأقل بتشجيع قسم من صانعي القرار الفرنسي وهو ما أكّدته سلسلة الإستقالات التي عقّبت عملية القرصنة التي تعرّضت لها الطائرة المقلّة للقيادة الجزائرية في طريقها إلى تونس، وخاصة إستقالة آلان سافاري وزير الشؤون المغربية والتونسية ،وإستقالة بيار ديسوس PIERRE DECEUSSE سفير فرنسا بتونس (1)، ولكن الحكومة الفرنسية فضّلت خيار المواجهة فقد قامت بإختطاف الطائرة التي كانت تقل القادة الجزائريين (2).

وقدقوبلت هذه العملية بإستنكار شديد، فقد قرّرت الحكومة التونسية في ذات اليوم الذي شهد عملية القرصنة الجوية للطائرة " الجزائرية ":

- إتخاذ عدّة تدابير أمنية، وتحديد تحركات الجيوش الفرنسية بنصب سدود في مختلف الجهات لمنع الجيوش الفرنسية من التنقل وحبسها في ثكناتها.
- إستقدام سفير تونس بباريس.
- إعلان الإضراب العام في البلاد.

ومن جهته، إستقدم المغرب الأقصى سفيره بفرنسا، وأعلن هو أيضا الإضراب العام. وقد عمّت البلدين المجروحين في كرامتهما مظاهرات عنيفة إنتهى بعضها بمصادمات دموية فقتل عدّة فرنسيين في المنطقة وخاصة في مكناس بالمغرب الأقصى (3).

****

1) LE MONDE : DOSSIERS ET DECUMENTS : L'ALGERIE DEPUIS 1945 A LA VEILLE DE L'INDEPENDANCE N° 203 , OCTOBRE 1992 , P 5 .

2) بخصوص تفاصيل عملية القرصنة التي تعرضت لها الطائرة المقلة للقادة الجزائريين، انظر العمل 23 أكتوبر 1956.

3) العمل 24 أكتوبر 1956.

تحدثت LE MONDE العدد 203 الصادر في أكتوبر 1992، عن عدّة عشرات من القتلى في صفوف الفرنسيين، وهو رقم غير محدّد نورده بكل تحفّظ.

وقد أثبتت الوقائع سريعا أنّ فرنسا أخفقت في تحقيق الهدف المباشر من وراء عملية القرصنة التي إستهدفت طائرة بن بلّة ورفاقه ،ذلك أنّ إيقاف خمسة من قياديي جبهة التحرير الوطني الجزائرية لم يؤد إلى القضاء على الثورة الجزائرية .

صحيح أنّ أسر هؤلاء القادة زامن إرتفاع حدّة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة بهدف القضاء عليها ، ولكن الثورة إزدادت إشتعالا وعنفا بفعل التجاوب الجماهيري الذي حضيت به .

وعلى النقيض ، أدّت هذه العملية إلى تجذير الكفاح التحرير ي في البلاد الجزائرية على أساس القطع مع أنصاف الحلول ، والحلول التفاوضية التي لا تؤمّن الإستقلال الكامل لكامل التراب الجزائري ، وزادت في تأجيج نار الثورة ولا سيّما مع فشل الحملة الثلاثية الفرنسية – الإسرائلية – البريطانية على مصر القلب النابض للمنطقة العربية في مدّها القومي خلال هذه الفترة .

من جهة أخرى أصابت هذه العملية الكبرياء المغربي والتونسي الفخور بإستقلاله بجرح عميق إذ كانت قرصنة الطائرة المغربية " إخلاف لكلمة الشرف التي أعطتها فرنسا ولا يمكن له (السلطان) أن يقف موقفا سلبيا أمام هذا العمل الخطير والذي يمسّ سيادة الدولة فسنتخذ التدابير التي تحتّمها الحالة ، أما الآن فإن جلالته سيضطر لوقف زيارته لتونس " (1).

ومن الجانب التونسي ، عقد البشير بن يحمد وكيل الدولة للأخبار(2) ندوة صحفية مخصصة للحدث ،ثم عقد بورقيبة نفسه ندوة صحفية ثانية " لم نعرف مثلها من قبل نظرا

****

1) انظر تصريح إدريس محمد رئيس الوزارة المغربية بالنيابة في العمل 24 أكتوبر 1956 .

– انظر أيضا تصريح عبد الله إبراهيم وزير الأخبار المغربي في العمل 24 أكتوبر 1956 .

وأيضا تصريح محمد الخامس في العمل 24 أكتوبر 1956 .

2) التسمية بهذه الصفة أوردتها جريدة العمل، انظر عدد 23 أكتوبر 1956 .

لأهمية موضوعها ولعدد " الشخصيات والصحافيين الذين حضروها " ، صرّح أثناءها " إننا إعتبرنا أنّ الخديعة التي وقعت أمس كصفعة لأنّنا كنّا واثقين تونسيون ومغاربة من أنّ فرنسا قبلت مبدأ التفاهم وكانت علـى علم من المحادثة التي كان فـي الحسبان أن يحضرها القادة الجزائريـون الذين ألقي عليهم القبض الأمر الذي حمل جلالة السلطان على التخاطب رأسا مع رئيس الجمهورية وهو ما لم يجر به العمل سابقا " (1).

وقد صدر بيان جاء فيه " إنّ ممثلي المنظمات القومية (الحزب الحرّ الدستوري التونسي والإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والإتحاد القومي للمزارعين التونسيين) ، يشهّرون بعمل السلطات الفرنسية المشين الخارج عن القانون الدولي والمنافي لكلّ مروءة بإلقاء القبض غدرا على زعماء الجزائر الذين كانوا خارج المناطق الجويّة الفرنسية قادمين إلى مؤتمر سلم ومفاوضة خاصة وأنّهم كانوا في ضيافة تونس ومرّاكش وتحت حمايتها ويعتبرونه إستفزازا لشعوب شمال إفريقيا وعداوة سافرة تهدّد إستقلال تونس ومرّاكش وإنهم واثقون من أنّ الحكومة التونسية بإتفاق تام مع الحكومة المرّاكشية جادة في التدابير التي تحتّمها الظروف للتغلّب على هذه الأزمة وعلى العدوان المسلط على إخواننا الجزائريين ويطلبون من الشعب أن يقوم بإضراب عام وأن يكون على إستعداد تام لمجابهة الطوارئ ويعبّرون عن إيمان شعبنا في أن الحق سينتصر في الجزائر وفي شمال إفريقيا عامة " (2) .

لقد إختزل هذا البيان الذي حرصنا على إيراده كاملا رغم طوله نسبيا ، حقيقة الموقف السياسي في المغرب العربي في علاقته بالقضية الجزائرية وموقف القيادة التونسية منه بعد عملية القرصنة التي تعرضّت لها الطائرة المغربية المقلّة للقيادة الجزائرية

****

1) انظر نصّ الندوة في العمل 24 أكتوبر 1956 .

2) العمل 24 أكتوبر 1956 .

فقد أكّد أهميّة المصير الجزائري في تقرير مصير المنطقة ووعي القيادة التونسية بهشاشة نظامها طالما لم تحلّ القضية الجزائرية ، فما تقييد حركة الجيش الفرنسي داخل أراضيها سوى ترجمة لخوفها من هذا الخطر العسكري الذي يهدّد أمن نظامها داخل مجالها السيادي نفسه .

وإذا كانت تونس قد إستقدمت سفيرها بباريس فلكي تعبّر عن حرصها على الدفاع عن سيادتها المستهدفة بفعل الإستفزاز الفرنسي لشعوب شمال إفريقيا و " عدواتها السافرة التي تهدّد إستقلال تونس ومرّاكش " .

ورغم غياب الطرف الجزائري فقد إلتأم " المؤتمر " وتوّج بنشر بلاغ تونسي – مغربي جاء فيه " إجتمع في قصر السعادة ممثلو الحكومتين التونسية والمغربية ودرسوا القضايا التي تهمّ القطرين خصوصا الحالة الأليمة في الجزائر الشقيقة ، وأعلنوا وحدة نظرهم في هذه المسألة ، وتضامنهم التام مع الشعب الجزائري من أجل نيل حرّيته نظرا لما يربط أقطار المغرب من روابط الدين والثقافة والتاريخ والمصير المشترك ، كما إتفقوا على تنسيق جهودهم في الميادين التي تجعل من التعاون التونسي – المغربي حقيقة واقعة وعلى أن يظلّوا على إتّصال مستمرّ لتبادل الرأي في كلّ ما من شأنه أن يحقّق مصلحة أقطار المغرب الشقيقة ريثما يتمّ توقيع معاهدة التعاون والتحالف التي قررت الحكومتان إبرامها " (1) .

ولكن ، وفي مقابل ذلك كان لعملية القرصنة آثار إستراتجية بالغة الخطورة على كامل المنطقة فقد نسفت محاولة جادة لحلّ القضية الجزائرية بالطرق السلمية في إطار " روح التكافل " وبصيغة تضمن المصالح الفرنسية في الجزائر وفي المنطقة ، وقد صرّح

****

1) العمل 25 أكتوبر 1956 .

بورقيبة في هذا الصدد " لا يمكن بحال من الأحوال إعتبار هذا الإجـراء أنّـه عمل من شأنه أن يقرّب من ساعة السلم والتعاون بل ربّما جعل من الحرب الجارية في الآونـة الحالية حربا طاحنة وأعان على توسيع رقعة الكفاح شرقا وغربا بإدخال تونس ومرّاكش في هذه المعركة التي كنّا نأمل أن تنتهي في أقرب وقت لفائدة مصلحة فرنسا ومصلحة شعوب شمال إفريقا " (1).

لقد فوّتت فرنسا على نفسها فرصة حقيقية لحلّ القضية الجزائرية في إطار العلاقة العمودية التي تربطها بشمال إفريقيا، وبدلا من ذلك سارت بالقضية في إتجاه مغربتها وتعريبها (2)، وربّما ساهمت في عودة الروح إلى مشروع الوحدة المغاربية فقد " كان من نتائج تلك المكيدة أن زادت في تمتين الوحدة بين شعوب المغرب العربي الكبير ولأوّل مرّة قدّمت الحكومتان المغربية والتونسية إلى فرنسا مذكّرة مشتركة " (3).

وقد أصدر في هذا الإطار ممثلو المنظمات الوطنية في تونس بلاغا جاء فيه " أنّ ممثلي المنظمات القومية (الحزب الحرّ الدستوري التونسي، الإتحاد العام التونسي للشغل، الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة، الإتحاد القومي للمزارعين التونسيين) المجتمعين يوم الجمعة 26 أكتوبر 1956 بمقرّ الحزب يسجّلون بكامل الإرتياح ما أبداه الشعب التونسي بأسره من تضامن مع إخواننا المجاهدين بالجزائر كما يسجّلون نجاح الندوة الشمال إفريقية التي إنعقدت بالعاصمة التونسية رغم مناورات الإستعمار ومكائده الخسيسة لإحباط مساعي قادة الشمال الإفريقي.

****

1) انظر حديث بورقيبة في ندوته الصحافية يوم 23 أكتوبر 1956 في: العمل 24 أكتوبر 1956.

-انظر أيضا مقال إيف ديشان، وهي صحافية كانت ترافق القيادة الجزائرية على الطائرة التي قرصنتها فرنسا، في العمل 6 نوفمبر 1956.

2) انظر العمل 26 أكتوبر 1956.

3) من خطاب بورقيبة في ندوته الصحافية يوم 23 أكتوبر 1956 انظر العمل 24 أكتوبر 1956.

- ويشيدون بحزم الشعب التونسي خلال هذه الأيام العصيبة مما يقيم الدليل من جديد على إرادته الفعالة في المحافظة على إستقلاله .

- ويقرّرون أن يكون غرّة نوفمبر يوما قوميا تمجيدا لذكرى إندلاع الثورة القومية الجزائرية وأن يقوم الشعب التونسي بإضراب عام كامل صباح ذلك اليوم إلى الساعة 12 وأن يعقد إجتماعات قومية في جميع مدن المملكة وقراها من التاسعة صباحا إلى الظهر .

وهكذا يعبّر الشعب التونسي بإستمرار على عزمه في متابعة الكفاح إلى أن يحقّق لشمال إفريقيا الحرّية والإستقلال والوحدة " (1) ، ومع ذلك فقد ضربت هذه العملية في العمق هذا المسعى الرسمي للبحث عن صيغة إتحادية بين أقطار المنطقة المغاربية يجنّبها المغربة المحتملة للحرب الجزائرية بتبعاتها الثقيلة على أطراف المعادلة المغاربية الأربعة الرئيسيين : النظامان القطريان في تونس والمغرب الأقصى وقيادة الثورة الجزائرية وفرنسا.

لقد قضت هذه العملية على بقية الإرادة (وهي بعد ضعيفة) في دفع المسار التاريخي للمنطقة في إتجاه الوحدة (2) ، فقد كان المؤتمر يسعى إلى تحقيق " وحدة بلدان شمال إفريقيا الثلاث ، كما يجب إنشاء جامعة سياسية وإقتصادية بينها ويجب أيضا أن يعاد تنظيم الإقتصاد الجزائري على قاعدة وطنية وإستثمار خيرات البلاد الطبيعية لفائدة الشعب الجزائري وهذا يدعو أيضا إلى حلّ مشكلة الصحراء التي لا يمكن أن يستغلّها إلاّ المغرب العربي الموحّد " (3) .

****

1) العمل 27 أكتوبر 1956 .

2) MAHIOU , (AHMED) : " LE GRAND MAGHREB " IN POLITIQUE INTERNATIONALE ET RELATIONS BILATERALES " , ACTES DU COLLOQUE ALGERO-ALLEMAND DU 8 AU 10 FEVRIER 1989 , DEUTCHES ORIENT INSTITUT ,HAMBOURG / R.F.A , 1989 , P 158 .

3) نسبت الصحافية إيف ديشان هذا التصريح لحسين آية أحمد وهو على ظهر الطائرة التي كانت تقلّه إلى تونس قبل أن تحوّل وجهتها إلى الجزائر ، انظر العمل 6 نوفمبر 1956 .

لقد أكّدت القياداتان التونسية والمغربية لا محالة نجاح المؤتمر فقد إجتمع بورقيبة أكثر من مرّة مع الملك محمد الخامس " وبمحضر الإخوان الجزائريين وهم من المسؤولين الحقيقيين يمثّلون الشعب الجزائري المكافح الذي له من الرجال العدد الكبير وهذه المكيدة زادت تكتّلا ووحدة وشعورا وأنّه لا سيادة ولا إستقلال حقيقيا لتونس ولا للمغرب مادامت الجزائر تئن تحت الإستعمار وتعيش حربا طاحنة " (1).

وظلّ المشروع المغاربي يستأثر لبعض الوقت بإهتمام بعض الهياكل السياسية التونسية على غرار الإتحاد العام التونسي للشغل فقد حيّا مؤتمره الذي إنعقد بين 20 و23 سبتمبر 1956 تكوين جامعة نقابات شمال إفريقيا التي أعلن عن تأسيسها بيان مشترك صدر في 25 جويلية 1956 عن ممثلي إتحادات تونس والجزائر والمغرب الأقصى (2).

في هذا الإطار أكّد مؤتمر المركزيات النقابية التونسية والجزائرية والمغربية الذي إحتضنته مدينة الدار البيضاء المغربية بين 18 و 20 ديسمبر 1956، " مساندته الكاملة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية حتى النصر المشترك "، وكان هذا المؤتمر قد إنعقد تطبيقا للتوصيات التي كان قرّرها مؤتمر بروكسال في 5 جويلية 1956 وذلك بهدف " تنسيق عمل المركزيات النقابية الشمال إفريقية وإرساء أسس وحدة المغرب ".

****

1) من تصريح بورقيبة في ندوته الصحافية يوم 23 أكتوبر 1956، انظر العمل 24 أكتوبر 1956.
انظر أيضا خطاب بورقيبة في المجلس التأسيسي التونسي يوم 25 أكتوبر 1956 في العمل 26 أكتوبر 1956 وأيضا نصّ البيان الصادر عن الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي والمنظمات العومية يوم 26 أكتوبر 1956 في العمل 27 أكتوبر 1956.
وأيضا خطاب أحمد المستيري وزير العدل يوم 2 نوفمبر 1956 في العمل 3 نوفمبر 1956.
وأيضا خطاب الصادق المقدّم يوم 3 نوفمبر 1956 في العمل 4 نوفمبر 1956.
2) بن حميدة، (عبد السلام): " النقابات والوعي القومي مثال تونس "، مرجع سابق، ص 254.

بيد أنّ هذه المحاولات كانت بمثابة إرهاصات الإحتضار للمشروع المغاربي الناشئ بعد أن وأدت العملية الفرنسية أوّل محاولة رسمية جادة تبذل في هذا الإتجاه ، فقد جمّد العمل المشترك إثر ذلك تجميدا شبه كامل ، ولم تتحرّك العواصم المستقلّة في المنطقة المغاربية من أجل تجسيم المشروع المغاربي اللّهمّ إلاّ إذا إعتبرنا الندوة التونسية – المغربية التي إحتضنتها العاصمة المغربية بين 20 و 22 نوفمبر 1957 ، وقد كانت عبارة عن لقاء قمّة جمع محمد الخامس بالحبيب بورقيبة إستعرض خلاله القائدان المسائل ذات المصلحة المشتركة " فسجّلا بإرتياح إتفاقهما الكامل وقرّرا عقد ندوات دورية في المستقبل " .

ولكن هذا اللقاء كان يتنزّل بالأساس في إطار العلاقات الثنائية بين النظامين الناشئين ، إذ تمّ طبقا لمعاهدة الأخوّة والتعاون المبرمة بين البلدين .

صحيح أنّ القائدين قد درسا خلال هذا اللقاء " القضية الجزائرية بصورة خاصة " الأمر الذي أعطى اللقاء بعدا مغاربيا ولكن هذه " الدراسة " تنزّلت ضمن حرص النظامين في تونس والمغرب الأقصى على حماية مشروعيهما القطريين الناشئين من التطوّرات الخطيرة التي كان يشهدها الملّف الجزائري فقد إكتفى محمد الخامس والحبيب بورقيبة " بعرض وساطتهما على فرنسا وعلى قادة جبهة التحرير الجزائرية " (1) .

ومن اليسير أن نلاحظ أنّ الردّ التونسي – المغربي لم يكن في حجم " الصفعة " الفرنسية (2) ، ذلك أنّ عودة النظامين التونسي والمغربي إلى عرض وساطتهما على الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية بعد أن كان قد لفتا " نظر الوزراء الفرنسيين

****

1) انظر العمل 20 مارس 1958 .

2) والتعبير لبورقيبة من خطابه في ندوته الصحافية يوم 23 أكتوبر 1956 ، انظر العمل 24 أكتوبر 1956 .

إلى أنّهما سوف لا يعلنان في المستقبل عن رأيهما حول قضية الجزائر " (1) ،قـدّم دليـلا آخر على رضوخهما للأمر الواقع ، وتراجع مساعيهما لتجسيم المشروع المغاربي ومن ذلك أنّ البلدين شاركا بوفدين مستقلّين في إحتفـالات غانا بإستقلالها في مـارس 1957 ، بينما كان ينتظر - دعما للمشروع المغاربي - تكريس مبدأ التمثيل المشترك الذي جسّمته مشاركة البلدين قبل ذلك بسنتين في مؤتمر باوندنق (2) ، وربّما بل الأرجح أنّ النظامين لم يكونا مؤهلين للردّ ، إذ كانت فرصة توحيد المغرب على صيغة ثورية من خلال دمج الحركات الوطنية الإستقلالية قـد ضاعت بعد قبـول الحركتيـن الوطنيتيـن فـي تونـس والمغرب الأقصى لهذا " الإستقلال " الذي إتّخذ دون مواربة شكل الميثاق مع الإستعمار الفرنسي أو صيغة التكافل إصطلاحا على لغة بورقيبة (3) ، وإنّما جاء الردّ الحقيقي من القيادة الجزائرية التي كانت تعيش غمرة ثورتها فقد أعلن الإتحاد العـام للطلبة المسلمين الجزائريين في نوفمبر 1956 إضرابا عاما طلاّبيـا إستمرّ حتـى إنتصـار الثـورة لتحقيـق الإستقلال ، وتكثف العمل الفدائي ولا سيّما بعد نجاح ثـوار جيش التحرير في إختراق خط موريس المكهرب على الحدود الجزائرية التونسية ، وخـط شـال المكهـرب علـى الحدود الجزائرية المغربية (4) .

ورغم لجوء فرنسا إلى متابعة الثوار الجزائرين داخل الأراضي التونسية والمغربية بإسم " حقّ المطاردة " ، فقد فشلت في القضاء على نار الثورة الجزائرية لأنّ قواعد الثـورة كانت قد أصبحت بعد في الداخل .

****

1) العمل 21 أكتوبر 1956 .

2) SLIM , (TAIEB) : " POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE " OPCIT , P 98 .

3) انظر جعيط ، (هشام) : " المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمـر طنجة إلى الآن " ، مرجع سابق ، ص 21 .

4) موريس وشال من كبار الجنرالات الفرنسيين الذين قادوا الحملات العسكرية الفرنسية ضدّ الثورة الجزائرية .

وقد تجذّرت على الصعيد السياسي المطالب الإستقلالية الجزائرية القويّة بإنتصاراتها الميدانية ونجاحات دبلوماسيتها المناضلة ، وفي مقابل ذلك إنكفأ النظامان التونسي والمغربي داخل حدودهما القطرية ، وإنصبّت إهتماماتهما مجدّدا داخل مجاري السيادات القطرية خاصة وأنّه " ما كان ممكنا الإنصراف عن الحاجات الملحّة ولا كان معقولا في منطق الإستقرار السياسي إرجاء الأمور لمعالجتها في إطار إقليمي " (1).

بيد أنّ حرب التحرير الجزائرية لم تلبث أن نقلت النظامين التونسي والمغربي مرّة أخرى إلى قلب تفاعلات الإقليم المغاربي وفرضت مجدّدا ضرورة تنسيق ردّ فعل الإقليم الدفاعي في مواجهة السياسة الإستعمارية في المنطقة الأمر الذي أدّى إلى قيام أوّل محاولة جدّية بعد الإستقلال في إتجاه تجسيم مشروع الوحدة المغاربية ذات أفريل 1958

ب-مؤتمر طنجة في أفريل 1958: ملابساته وأبعاده :

لقد فرض منطق الإستقرار السياسي نفسه العودة إلى معالجة الأمور في إطارها الإقليمي فقد " كان يوم السبت 8 فيفري 1958 وهو يوم مجزرة ساقية سيدي يوسف نقطة تحوّل حاسمة في تاريخ علاقات الشمال الإفريقي مع العالم الغربي ، كان نقطة تحوّل كما قلنا لأنه أتاح لشعوب شمال إفريقيا فرصة التيقض وياله من تيقّض " (2) ، فقد إنتبه القادة المغاربة كما أكّد ذلك علال الفاسي إلى أنّ هذه الضربة كانت تهدف إلى " صرف إهتمام تونس والمغرب عن الجزائر لإخماد ثورتها والسيطرة بعد ذلك على شمال إفريقيا "

****

1) الفيلالي ، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصوّرا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي " ، مصدر سابق ، ص 91 .

2) من تصريح لعلاّل الفاسي ، انظر العمل 2 مارس 1958 .

و" أنّ المشاكل التي تواجهها تونس مع فرنسا هي نفسها التي نواجهها نحن معها " (1).

وقد كان المنطق يقتضي أن تصدر الدعوة إلى ردّ فعل إقليمي موحّد عن تونس إذ أنّ قصف يوم 8 فيفري إستهدف البلاد التونسية - ولكن هذه الدعوة جاءت من طنجة حيث إنعقد بمنزل علاّل الفاسي رئيس حزب الإستقلال يوم 2 مارس 1958 إجتماع اللجنة التنفيذية لهذا الحزب توّج بإصدار بلاغ جاء فيه " إنّ حزب الإستقلال لن يرضى عن أن تكون البلاد المغربية قاعدة تستخدمها القوات الفرنسية والإسبانية التي تقاتل الشعب الجزائري والمغاربة الذين يسكنون الصحراء (...) إنّ اللجنة قد بحثت الوسائل الكفيلة بتعزيز تضامن الشعب المغربي مع الشعبين الجزائري والتونسي وأنّها لترى أنّ حلّ المشكلة الجزائرية هو الشرط الذي لابدّ من توفره لقيام تعاون حقيقي بين بلدان شمال إفريقيا الثلاثة وفرنسا كما ترى أنه من الضروري الشروع في بحث الوسائل الكفيلة بتعزيز التضامن والوحدة المغربية قصد تشييد (إتحاد مغربي) " (2).

لقد إستثارت حرب الجزائر ردود الفعل الدفاعية الإقليمية لأنظمة المنطقة في مواجهة التحديات الخطيرة التي عرفتها وكان النظام المغربي معنيا أكثر من نضيره التونسي باستتباعات هذه الحرب ، فقد كان يواجه مثله الإنتهاكات الفرنسية المتكرّرة لحدوده باعتبار أنّ المغرب الأقصى كان يحتضن بدوره اللاّجئين الجزائريين ، ولكن المغرب الأقصى كان يخشى أيضا إنعكاسات هذه الحرب على مطالبه الترابية الصحراوية في ظلّ التنسيق الفرنسي - الإسباني لمواجهة الحركة التحريرية في المنطقة ، وفي ظلّ تبلور السياسة الفرنسية في إتجاه منح الإستقلال للقطر الموريتاني على حساب المطالب

****

1) راجع نص تصريح علال الفاسي في المصدر السابق .

2) انظر العمل 4 مارس 1958 ، (القوسان وردا في نص البلاغ) .

الترابية المغربية في الصحراء الغربية وبلاد شنقيط (1).

وعلى هذا الأساس كان المغرب الأقصى يعتبر نفسه طرفا في هذه الحرب ذلك أنّ القوات الفرنسية (والإسبانية) لم تكن تستهدف الجزائريين فحسب وإنّما أيضا " المغاربة " الذين يسكنون الصحراء " ، وقد جعله حجم مطالبه وأهميتها أكثر حساسية للتحدّيات الإقليمية ولا سيّما بعد إتضاح النوايا الإستعمارية الفرنسية والإسبانية بشأن إعادة تنظيم حضورها في المنطقة بصورة رأى فيها النظام المغربي عموما وحزب الإستقلال بالذات الذي كان يطالب بإعادة بناء المغرب السعدي الكبير خطرا يهدّده بفقدان الأمل في مدّ سيطرته على الجزء الأكبر من الأراضي التي كان يطالب بها (الصحراء الغربية وموريتانيا) إذ كان يعي أن إستقلاله الهش لا يستطيع الصّمود أمام الهجمة الإستعمارية الإسبانية - الفرنسية خارج نطاق التنسيق الإقليمي على قاعدة توحيد المواجهة ضدّ الإستعمار الأمر الذي يفسّر دعوته " لتشييد إتحاد مغربي " ، وقد صرّح علال الفاسي في هذا الصدد " نعم شمال إفريقيا من السلّوم إلى الدار البيضاء وحدة واقعية ضرورية ممكنة وأنّ تحرير الجزائر شرطها وأنا للوحدة وأنا لتحرير الجزائر وما دون هاتين الغايتين المقدّستين فثان وبالعرض " (2) .

وقد وجدت دعوة حزب الإستقلال صداها في تونس وخاصة في هذا الظرف بعيد حادثة ساقية سيدي يوسف فقد بعث الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري في 4 مارس 1958 ببرقية إلى حزب الإستقلال جاء فيها " إنّ الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي بعد إطّلاعه على البلاغ الصادر عن اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال الشقيق يسجّل بإرتياح الإنسجام الكامل بين حزبينا في الإتجاه والمواقف إزاء الوضع

****

1) راجع الفصل الأول من الباب الرابع .

2) العمل 4 مارس 1958 .

القائم في الشمال الإفريقي ، ويقترح الديوان السياسي على اللجنة التنفيذية وفقا للإتفاق الذي حصل بين حزبينا عقد ندوة بالرباط أو بتونس لضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث المغرب العربي الكبير " (1) ، وردّ حزب الإستقلال إيجابا على دعوة الحزب الدستوري ، وقرّر أن يرسل " مبعوثا خاصا " إلى تونس " لإعداد ندوة مشتركة " (2) ، بما يسمح بالشروع في العمل من أجل عقد هذه الندوة التي " ستبحث ظروف بعث الوحدة الشمال إفريقية " (3) ، وقد حلّ بتونس لهذا الغرض وفد عن اللجنة السياسية لحزب الإستقلال (4) ،توّجت محادثاته مع مسؤولي الحزب الدستوري بصدور بلاغ مشترك جاء فيه " إنّ ممثلي حزب الإستقلال وأعضاء الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري التونسي الذين إجتمعوا بتونس من يوم الإربعاء 19 إلى يوم السبت 22 مارس للنظر في إبراز وحدة المغرب العربي الكبير من طور الفكرة النظرية إلى الطور الواقعي التطبيقي – سجّلوا وحدة نظرهم في المشاكل القائمة بالشمال الإفريقي وعلى رأسها ضرورة تحقيق إستقلال الجزائر وإتفقوا على عقد مؤتمر بمدينة طنجة يوم 27 أفريل يضمّ حزب الإستقلال وجبهة التحرير الجزائرية والحزب الدستوري التونسي لوضع أسس تلك الوحدة وطرق تحقيقها في أقرب الآجال " (1) .

****

1) أمضى البرقية عبد المجيد شاكر مدير الحزب ، وقد وجهت للمهدي بن بركة مدير حزب الإستقلال ، انظر العمل 5 مارس 1958 .

2) انظر نص برقية المهدي بن بركة إلى عبد المجيد شاكر في العمل 7 مارس 1958 .

انظر أيضا العمل 6 مارس 1958 .

3) العمل 14 مارس 1958 .

4) العمل 14 مارس 1958 .

5) انظر العمل 22 مارس 1958 .

- العمل 23 مارس 1958 .

وقد نجح الحزبان في تأمين مشاركة جبهة التحرير الجزائرية بعد محادثاتهما معها بالقاهرة (1)، وشكّل الأطراف الثلاثة إثر ذلك لجنة إعدادية إجتمعت يوم 25 أفريل 1958 لضبط جدول أعمال المؤتمر الذي تقرر عقده بين 27 و 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية حيث صدرت الدعوة " لتشييد إتحاد مغربي" بعد حادثة ساقية سيدي يوسف.

لقد ترك الإعلان عن عقد هذا المؤتمر (أو هذه الندوة) إنطباعا قويا بأنّ عهد البناء المغاربي قد بدأ فعلا رغم ضعف تحسّس الشعوب المغاربية لقضية الوحدة المغاربية وضعف تجذّر الفكرة المغاربية نفسها في الوعي الشعبي المغاربي (2).

لقدجسّم عقد المؤتمر عودة الروح للمشروع المغاربي بعد التراجع الكبير الذي سجّله في عهد الإستقلالات ولا سيّما مع تغييب الرأي العام والوسائل السمعية والبصرية المكوّنة لهذا الرأي عن أيّة مشاركة في ضبط معالم هذا المشروع ورسم ملامحه (4).

وبالفعل فقد دعت إلى عقد المؤتمر أهم الأطراف السياسية الفاعلة في المغرب العربي : حزب الإستقلال في المغرب الأقصى، والحزب الدستوري الجديد في تونس،

****

2) العمل 17 أفريل 1958 .

3) LE TOURNEAU ,(R) : " TENDANCES UNITAIRES DU MAGHREB " JUSQU'EN 1962 : APERCU HISTORIQUE " , OPCIT , P 9 .

- انظر بهذا الصدد أيضا تدخّل عبد المجيد الشرفي في ندوة "الوعي القومي في المغرب العربي" في " تطوّر الوعي القومي في المغرب العربي " مرجع سابق، ص 77 .

4) الفيلالي، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي " في المستقبل العربي، عدد 77، بيروت /لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 1985، ص 88 – 89 .

وجبهة التحرير الجزائرية في الجزائر ، بل وحضي المؤتمر منذ إعلانه بدعم السلط الحكومية وتأييدها الرسمي فقد أعلن الحبيب بورقيبة بصفته رئيس الدولة التونسية دعمه لعقد هذا المؤتمر مؤكّدا موافقته التامة " للمبادئ التي صرّح بها السيد المهدي بن بركة وركّز عليها وحدة المغرب " (1) .

وحرص المسؤولون الحكوميون في خطبهم ومواقفهم على تأكيد فكرة الوحدة المغاربية ودعمهم لمشروع هذه الوحدة ، وقد كتب بورقيبة في هذا الصدد في برقية تهنئته لمحمد الخامس بالذكرى الثانية لإعلان إستقلال المغرب الأقصى " وإنّي أرفع لجلالتكم ولشعبكم الكريم أخلص تمنياتي وتمنيات الشعب التونسي القلبية راجيا المولى عزّ وجلّ أن يجعلنا نحتفل بالذكرى الثالثة في ظل حرية الجزائر ووحدة المغرب العربي الكبير " (2) .

وصرّح في هذا الإطار دائما خلال هذه الفترة التي عقبت دعوة حزب الإستقلال المغربي لبناء إتحاد مغربي " إنّ الوحدة قديمة قد حطّمها الإستعمار وسخرنا لمحاربة بعضنا بعضا (...) إنّ وحدتنا وحدة الدماء والإضطهاد في سبيل حريتنا وإن حاول المستعمرون تفكيكها بترويج الأكاذيب وزرع الأحقاد بين بعضنا بعضا فإنّ تمسّكنا بنفس الغيرة ونفس الحماس لأنّ شعب شمال إفريقيا واحد وبلدانها بلد واحد " (3) .

وقد تزامنت هذه التصريحات مع تصريحات علال الفاسي حول هذه " الوحدة الضرورية الممكنة " من " السلّوم إلى الدار البيضاء " (4) ، وتأكيد أهمية الملك محمد

****

1) انظر تصريحه في العمل 7 مارس 1958 .

2) انظر نص البرقية في العمل 5 مارس 1958 .

3) العمل 7 مارس 1958 .

4) راجع تصريح علال الفاسي في العمل 4 مارس 1958 .

الخامس على ضرورة قيام " إتحاد في بلدان إفريقيا الشمالية الثلاثة " (1).

وقد ساعد تصادف إنعقاد المؤتمر النقابي الشمالي الإفريقي مع الفترة التحضيرية لعقد مؤتمر طنجة على إستكمال الصورة التي أوحى بها مؤتمر طنجة منذ إعلان عقده، فقد إنعقد المؤتمر النقابي الشمال الإفريقي يومي 8 و 9 مارس 1958 واتّخذ جملة من القرارات الهامة في مقدمتها تأييد الكفاح الجزائر ي والوحدة المغاربية ...(2)، بما أوحى من جهته بعودة الروح إلى مشروع المركزية (أو الفدرالية) النقابية المغاربية التي كان دعا إليها فرحات حشاد، وكان الإرتباط الوثيق الذي قام بين النقابات والقوى السياسية المهنية وخاصة في تونس قد أدّى إلى تغييب هذا المشروع، وجعل هذه النقابات تتحمل ردود فعل السلط السياسية الرسمية وسلوكاتها ومن ضمنها هذا الموقف الأخير نفسه الذي جاء منسجما مرّة أخرى مع التوجّه الرسمي للسلط السياسية وإن ضلّ البعد المغاربي يمثّل – في المبدأ – إحدى ثوابت فكر القادة النقابيين (3).

وقد تعدّدت التصريحات " الوحدوية " أثناء الفترة التحضيرية لمؤتمر طنجة ثم أثناء إنعقاده، وقد حرص بورقيبة على تنزيله ضمن الأهداف الأساسية لسياسة تونس الخارجية فقد صرّح أنّ " الهدف الأوّل لسياسة تونس الخارجية هو توحيد المغرب الكبير " (4)، وصرّح عبد المجيد شاكر مدير الحزب الدستوري أنّ " هدف الحزب هو تحقيق الجلاء وتحرير الجزائر وبعث المغرب الكبير " وأنّ مؤتمر طنجة " سيكون نقطة الإنطلاق نحو تحقيق إتحاد يربط بين شعوب شمال إفريقيا " (5)، وهو ما سيؤكده الباهي الأدغم رئيس

****

1) انظر تصريحه في العمل 7 مارس 1958 .

2) العمل 9 مارس 1958 .

3) بن حميدة، (عبد السلام) : النقابات والوعي القومي : " مثال تونس "، مرجع سابق، ص 248 .

4) العمل 25 مارس 1958 .

5) العمل 17 أفريل 1958 .

الوفد التونسي في جلسة إفتتاح المؤتمر يوم 27 أفريل إذ أكّد أنّ " وحدة شمال إفريقيا ضرورة يؤيّدها التاريخ والمعتقد والمدنية الحديثة " (1).

وقد بدت الخطابات السياسية للقيادات المغاربية خلال هذه الفترة منسجمة في دعوتها لتحقيق الدعوة المغاربية ومتّفقة على ضرورتها ، فقد صرّح أحمد بالالافريج الكاتب العام لحزب الإستقلال ووزير الخارجية المغربية أنّ " الوحدة المغربية ضرورة يفرضها الوضع الجغرافي والحقائق التاريخية للمغرب العربي ... " (2) ، وهو ما سيؤكّده في جلسة إفتتاح المؤتمر يوم 27 أفريل إذ أكّد أنّه " لن يسع المغرب العربي إلاّ أن يفكّر في تنسيق وحدته وإكتمالها " (3) ، وأكّد عبد الحميد المهري رئيس الوفد الجزائري من جهته أنّ " تحرير المغرب العربي وتحقيق وحدته هي مثلنا السامية " (4).

بيد أنّ إنعقاد المؤتمر – وفي هذا الظرف بالذات – كان يترجم ردود الفعل الدفاعية القطرية للقيادات المغاربية وخاصة في المغرب الأقصى وتونس إزاء الأخطار التي كانت تهدّد أنظمتها ومشاريعها السياسية . لقد مثّل المؤتمر – في المقام الأوّل – محاولة لتنسيق الردّ الإقليمي في مواجهة خطر حرب الجزائر بعد أن إمتدّت ألسنة نارها إلى تونس والمغرب الأقصى وأصبحت مرشّحة لتشمل كامل الإقليم الأمر الذي كان يمثّل تهديدا جدّيا للنظامين الناشئين في تونس والرباط خاصة وقد كانا ينطلقان في رسم إستراتيجيتهما من قناعتهما بأنّ " الإستعمار الفرنسي هو شمال إفريقي في الحاضر كما كان

****

1) انظر نص الخطاب كاملا في العمل 29 أفريل 1958 .

2) العمل 13 أفريل 1958 .

3) انظر نص الخطاب كاملا في العمل 29 أفريل 1958 .

4) انظر نص خطابه كاملا في جلسة إفتتاح المؤتمر يوم 27 أفريل 1958 ، في :

– العمل 29 أفريل 1958 .

في الماضي ولن يكون إلاّ هكذا في المستقبل ، وعلى ذلك كان تقويض أركانه رهين إقصائه من مجموع شمال إفريقيا وإلاّ فلا تكون حرية ولا يكون إستقلال ، أمّا إذا تظافرت جهودنا على تحقيق الجلاء وتحرير الجزائر فانبعاث المغرب العربي نتيجة حتمية " (1) .

وقد كان هذا الهاجس الجزائري وراء الدعوة لعقد المؤتمر شأنا معلنا ، فقد صرّح الباهي الأدغم الأمين العام للحزب الحرّ الدستوري ورئيس الوفد التونسي في المؤتمر " أنّ المغرب الكبير سيظلّ محورا خطيرا للفوضى والتوتر الدولي بل مرتعا للحرب ما لم تحرز الجزائر الشقيقة على حريتها وإستقلالها وتحتلّ مكانها في حضيرة مغرب موحّد مستقل " (2) ، وأكّد عبد المجيد شاكر مدير الحزب والناطق بإسم الوفد التونسي في المؤتمر أنّ تحرير الجزائر سيكون أحد المحاور الأساسية التي سيتناولها المؤتمرون إلى جانب قضيّتي تحقيق الجلاء وبعث المغرب الكبير (3) ، ومن جهته أعلن بوبكر القادري - عضو المكتب التنفيذي لحزب الإستقلال المغربي وأحد مبعوثي هذا الحزب إلى تونس للتحضير للمؤتمر - " إنّ القضية الجزائرية ستدخل مرحلة جديدة بعد ندوة طنجة " وأكّد على أهمية المشاركة الجزائرية وإتّفاق وجهتي النظر التونسية والمغربية بشأنها (4) ، كما أكّد أحمد باللافريج أنّ إنعقاد مؤتمر طنجة يمثّل " وسيلة من الوسائل الرامية إلى إيجاد حلّ للقضية الجزائرية " (5) .

وبالفعل فقد أصبحت حرب التحرير الجزائرية الهاجس الأكبر لنظامي تونس والرباط ولا سيّما بعد نجاحات الثورة الجزائرية في إصابة الإستعمار الفرنسي بضربات موجعة على

****

1) العمل 5 مارس 1958 .

2) العمل 27 أفريل 1958 .

3) العمل 17 أفريل 1958 .

4) العمل 29 مارس 1958 .

5) العمل 13 أفريل 1958 .

الصعيدين السياسي (إعتراف الأمم المتحدة بالشخصية الجزائرية ودعوتها لفرنسا إلى التفاوض مع جبهة التحرير الجزائرية ، وحصولها على تأييد العالم العربي ودول الكتلة الإشتراكية وخاصة الصين الشعبية) والعسكري (معركة الجزائر ،إبطال مفعول خطي شال وموريس ...) ، فمن المفارقة أنّ أركان النظامين التونسي والمغربي كانت ترتجّ لضربات الثورة الجزائرية ضدّ الإستعمار الفرنسي في الجزائر إذ وجد هذان النظامان نفسيهما مضطرّين إلى الإختيار بين " واجبات الصداقة " تجاه فرنسا و " مقتضيات الأخوّة " تجاه الجزائر إصطلاحا على لغة الملك المغربي محمد الخامس خاصة وقد كان تطوّر الأحداث خلال هذه الفترة ينبؤ بردّ فعل فرنسي قوي بعد إندحار فرنسا في مصر إثر فشل العدوان الثلاثي في أواخر سنة 1956 وتفاقم الخسائر التي كانت تمنى بها في الجزائر وشعور فرنسا " بالإهانة تجاه إعانة أمريكية مشروطة " ، وقد زادت إحتمالات مثل هذا الردّ مع تزايد إحتمالات التنسيق بين النظام المصري وجبهة التحرير الجزائرية بعد " إرتحال أعضاء لجنة التنفيذ والتنسيق بجبهة التحرير الجزائرية إلى القاهرة " ولاسيّما في هذه الفترة التي شهدت بلوغ النظام الناصري أوج نجاحاته العربية والدولية مع " مولد الجمهورية العربية المتحدة بعد إعلان الوحدة المصرية - السورية في بداية فيفري 1958 " (1).

وكانت بداية سنة 1958 قد شهدت فعلا بداية هذا الردّ الفرنسي من خلال تكثيف عمليات تتبّع فلول جيش التحرير الجزائري داخل التراب التونسي والمغربي بإسم حق المطاردة ، واستهداف المناطق الحدودية الغربية التونسية والشرقية المغربية بالقصف في إطار عمليات ضرب القواعد الخلفية لجيش التحرير الجزائري ، وقد كانت أحداث ساقية

****

1) راجع تقييم جريدة العمل لسان الحزب الحر الدستوري التونسي للوضعية الدولية التي سبقت إنعقاد مؤتمر طنجة ، عدد 2 مارس 1958 .

سيدي يوسف التي أثارت " تيقض المغاربة" إصطلاحا على لغة علال الفاسي ومهّدت للردّ الدفاعي الإقليمي من خلال عقد مؤتمر طنجة أحد أبرز هذه العمليات الفرنسية .

وقد أصبح خطر ردّ الفعل الفرنسي مزدوجا بعد التقارب الذي سجّل بين باريس ومدريد نتيجة وجود جيش التحرير الجزائري في جنوب المغرب الأقصى خاصة وأنّ فرنسا لم تكن تخفي إنشغالها بوجود هذا الجيش في الجبهة الجنوبية من المغرب الأقصى " (1) .

وقد نسّقت باريس ومدريد سياستهما في المنطقة " وتواطأ الجيشان على مقاومة المغاربة " (2) ، وكانت الإعتداءات الفرنسية على المغرب الأقصى إنطلاقا من الجزائر تهدّد أمن النظام المغربي بصورة مباشرة خاصة وقد كان يشهد عدّة إضطرابات ولا سيّما في هذه المنطقة من ترابه (3) ، الأمر الذي دفع بالحكومة المغربية إلى المطالبة – في مذكّرة رسمية – بالجلاء التام الذي يضمن للمغرب الأقصى تحقيق إستقلاله الآمن على كامل أراضيه (4) .

إنّ الخطورة البالغة التي إكتستها هذه الإعتداءات الفرنسية على السيادتين التونسية والمغربية بانتهاك الحدود والمجال الترابي لدولتين تتمتّعان دوليا بسيادتيهما وخاصة بعد حادثة الساقية ، هي التي تفسّر ردّ فعل علاّل الفاسي وحزبه بالدعوة " لبحث الوسائل

****

1) العمل 2 مارس 1958 .

2) المصدر السابق .

3) العمل 8 مارس 1958 .

4) راجع نص هذه المذكّرة في العمل 18 مارس 1958 .

الكفيلة بتعزيز التضامن والوحدة المغربيين قصد تشييد (إتّحاد مغربي) " (1)، وهي الدعوة التي أفضت بعد المحادثات بين حزب الإستقلال والحزب الحرّ الدستوري التونسي وبعد التنسيق مع جبهة التحرير الجزائرية إلى عقد مؤتمر طنجة.

ولا محالة كان سعي النظامين التونسي والمغربي لحلّ القضية الجزائرية يندرج في إطار إقتناعهما الصادق بضرورة تصفية الإستعمار في المنطقة، ولكنه كان ينبع أساسا من إيمانهما بأنّ إستمرار حرب الجزائر يهدّد إستقرارهما بشكل مباشر لأنّ ذلك كان يعني مغربة الحرب وبالتالي مغربة نتائجها سواء إنهزم الإقليم في مواجهته الشاملة للإستعمار أو إنتصر، ذلك أنّ الهزيمة كانت تعني عودة الإستعمار إلى تونس والمغرب الأقصى، فيما كان الإنتصار يعني صعود العناصر الرّاديكالية إلى السلطة والحال أنّ إستقلال هذين النظامين قام على أساس التكافل في إطار الميثاق مع " الدولة الأم " (2)

وقد عبّر هذان النظامان دائما من خلال ردود فعلهما عن وعيهما بهشاشة القاعدة التي يقوم عليها حكمهما ولا سيّما في ظلّ وجود معارضة هامة في الداخل تنادي بمغربة الإستقلال والعودة إلى المرجعية العربية - الإسلامية مثلما هو الشأن في تونس مع اليوسفيين، وبذلك فقد كان مؤتمر طنجة على غرار مؤتمر تونس الفاشل سنة 1956 ردّ فعل قطري على ضراوة الأخطار التي كانت تهدّد أمن النظامين التونسي والمغربي وإستقرارهما إذ كان يهدف في المقام الأول إلى حماية " الإستقلال القطري " من مغربة واردة للحرب، وإذا كان هذان النظامان قد نجحا في تأمين مشاركة جبهة التحرير

****

1) راجع بلاغ اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال في العمل 4 مارس 1958.

2) راجع بهذا الصدد:

- جعيط (هشام): " المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجة إلى الآن "، مرجع سابق، ص 21 - 22.

الجزائريــة في هذا المؤتمــر بما أعطاه بعدا وحجمـا إقليمييــن ، فلأنّ المسعـى التونسي - المغربي صادف حاجة الجبهة في هذا الظرف إلى مغربة القضية بأية صورة بعد ظهور البوادر الأولى للردّ الفرنسي على ضرباتها خلال المرحلتين السابقتين من تاريخ الثورة بين 1954 و 1956 وبين 1956 و 1958 إذ كان المؤتمر يستجيب لحاجة الثورة الجزائرية إلى :

-مغربة الصراع الجزائري من أجل الإستقلال وإن كانت تعي أن بقية الأطراف المغاربة تريد مغربة السلام لا مغربة الحرب .

- ضمان الإعتراف بالجبهة كممثّل شرعي ووحيد للقضية الجزائرية .

- تأمين إستمرار الدعم السياسي والإسنادي التونسي والمغربي للقضية الجزائرية .

- تأكيد شرعية النضال الجزائري من أجل الإستقلال من خلال المشاركة في مؤتمر بمثل هذه الأهمية وهذا الحجم .

ولكن المؤتمر مثّل أيضا محاولة تنسيق الردّ الإقليمي في مواجهة " التيار القومي " الذي بدأ يكتسح الإقليم المغاربي وإن لم يكن ذلك أمرا معلنا ، فقد أثارت نجاحات النظام الناصري الداخلية والخارجية ودعواته " الوحدوية " مخاوف النظامين التونسي والمغربي ولا سيّما بعد أن أدركا - إثر إعلان قيام دولة الوحدة المصرية - السورية في مطلع سنة 1958 -الخطورة التي بات يمثّلها الرأي العام العربي على الأنظمة القائمة (1)

وقد أثار هذا الخطر القومي الوحدوي مخاوف النظام التونسي في المقام الأوّل نتيجة إحتضان القاهرة لصالح بن يوسف ، على أنّ هذا الخطر كان يتعدّى الآثار المباشرة للخطاب الناصري وعلاقة النظام المصري الثنائية بكل من تونس والرباط إلى تأثير

****

1) مطر ، (جميل) ، وهلال (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية " مرجع سابق ، ص 74 .

السياسة الناصرية على تطوّر القضية الجزائرية ذاتها بانعكاساتها الخطيرة على الإقليم وخاصة بعد " إرتحال أعضاء لجنة التنفيذ والتنسيق لجبهة التحرير الجزائرية إلى القاهرة " (1) ، وتوثق العلاقات بين الجبهة ونظام القاهرة الذي حرص عل دعم الثورة الجزائرية سياسيا وإعلاميا وعسكريا وماديا بعد أن أصبحت هذه الثورة تمثل محورا أساسيا لسياسة مصر العربية خلال هذه الفترة (2) .

لقد ساهمت نجاحات النظام المصري ودعمه للثورة الجزائرية في تجذير مواقف جبهة التحرير الجزائرية ورواج الفكر العروبي ببعده الوحدوي في صفوفها وفي المنطقة عموما الأمر الذي لم يكن نظاما تونس والرباط يملكان أن ينظرا إليه بعين الرضى ولم يكن هذان النظامان يستطيعان المجاهرة بمعاداة هذا التيّار فقد فرضت القومية العربية نفسها – باعتبارها الإيديولوجيا التي تولّد الطاقة اللازمة لحركة النظام العربي ككل – على القيادات الحاكمة في هذا النظام حدّا أدنى من الإلتزام بها (3) .

ولكن نظاما تونس والرباط حاولا مواجهة التيار من خلال فرض إحتكار الأجهزة الحكومية " للنقاش الوحدوي " (4) ،وحمل الإهتمام الجماهيري على التركيز على الوحدة الداخلية أو " الوحدة القومية " إصطلاحا على لغة بورقيبة (5) .

****

1) العمل 2 مارس 1958 .

2) العريبي ، (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية – المصرية (1955 – 1970) " مرجع سابق ، ص 79 .

3) مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية " مرجع سابق ، ص 101 .

4) MELLAH , (FAOUZI) : "LE MAGHREB : INTEGRATION ECONOMIQUE ET POLITIQUE " , IN " LA CONSTRUCTION DU MAGHREB " OUVRAGE COLLECTIF , TUNIS , UNIVERSITE DE TUNIS / CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES ECONOMIQUES ET SOCIALES , SERIE SOCIALOGIQUE N°9 , 1983 , P 54 ..

5) راجع بهذا الصدد :

الهرماسي ، (محمد عبد الباقي) : " المغرب العربي المعاصر : الخصائص المؤسسية والإيديولوجية للبناء السياسي " ، مرجع سابق ، ص 191 – 192 .

وقد كان تحقيق هذه الوحدة الداخلية يمثّل محور سياسة النظامين في تونس لمواجهة التحدّيات السياسية الداخلية والخارجية ، وفي المغرب الأقصى خاصة الذي لم يكن قد إستكمل وحدته الترابية الداخلية بعد (2) .

لقد مثّل مؤتمر طنجة محاولة للإلتفاف على التيار الوحدوي إذ لئن إنعقد تحت شعار الوحدة ، فقد جاء يكرّس بتوقيته ومحتواه الديناميكية الخلافية التي كانت تشق النظام العربي في إطار سياسة المحاور المتناحرة ، وكان بمثابة إعلان وحدة جديدة بعد قيام دولة الوحدة المصرية – السورية في 1 فيفري 1958 ، والإتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في 14 فيفري ، ثم فدرالية الدول العربية المتحدة بعد إنضمام اليمن إلى دولة الوحدة المصرية – السورية في 8 مارس من نفس السنة . لقد بدا قيام هذه التجمعات الإقليمية أو الوحدات خطوات أولى على درب الوحدة الشاملة ، بيد أنّ ذلك لم يكن يمثل سوى الإنطباع السطحي المباشر الذي أوحت به وكرّسته الدعاية الرسمية لأطراف هذه " الوحدات " ، ذلك أنها لم تكن وليدة ديناميكية وحدوية وإنما كانت وليدة ديناميكية تحالفية أي ديناميكية تناحرية بالتعريف (3) .

****

-راجع أيضا :

- BELAID , (SADOK) : " NATIONALISME , ARABISME ET ISLAMISME DANS L'IDEOLOGIE POLITIQUE DU MAGHREB CONTEMPORAIN " , OPCIT , P 38 .

2) راجع بهذا الصدد :

الجابري ، (محمد عابد) : " يقضة الوعي العروبي في المغرب : مساهمة في نقد السوسيولوجيا الإستعمارية " في " تطور الوعي القومي في المغرب العربي " ، مرجع سابق ، ص 33 – 68 .

3) راجع بهذا الصدد مجموع المقالات حول مفاهيم " الوحدة والإتحاد " و"التكامل و"التجزئة " في العالم العربي ، في : الوحدة ، العدد 65 ، السنة السادسة ، فيفري 1990 .

راجع أيضا مجموع المقالات حول الفكر السياسي العربي ، في : الوحدة ، العدد 47/46 ، السنة الرابعة ، أوت 1988 .

وأيضا : بلقريز (عبد الإله) : " إشكالية الوحدة العربية " ، الدار البيضاء /المغرب الأقصى ، إفريقيا – الشرق ، 1991 .

إنّ ذلك ما يفسّر الإنطباع الذي تركه مؤتمر طنجة شرق العالم العربي بأنه موجّه ضد الوحدة العربية ، وردود الفعل المناهضة التي جوبه بها وخاصة في مصر التي رأت فيه مسعى لفصل المغرب عن الشرق العربي وعن جامعة الدول العربية (1) .

وكانت عواصم الشرق العربي والقاهرة خاصة تجاهر من قبل ظهور مشروع طنجة بإرتيابها من مشروع وحدة مغاربية في إطار علاقة تحالفية مع الغرب وفرنسا خاصة ، ولم تكن تخفي مناهضتها لمثل هذا المشروع ، وكان بورقيبة قد بادر بالردّ على هذا الموقف ، فقد صرّح يوم 11 جانفي 1958 تعليقا على أشغال المؤتمر الإفريقي - الآسيوي الذي إحتضنته القاهرة بين 29 ديسمبر 1957 و 19 جانفي 1958 ، " لقد أقلقتني كثيرا المعلومات التي حصلت عليها .لقد إرتفعت عدّة أصوات ضدّ الوحدة الشمال - إفريقية معتبرة إيّاها من وحي أمريكا ، إنّ هذه الهجومات تعبّر إلى أيّ حدّ بدأ يجثم ظلّ الشيوعية وروسيا السوفياتية على الشرق الأوسط " (2) .

وقد تنزّل حرص النظامين التونسي والمغربي على عقد مؤتمر طنجة في هذا الظرف وتأمين مشاركة جبهة التحرير الجزائرية فيه ضمن محاولة الإلتفاف على " التيار الوحدوي " ومحاصرة التأثير المتنامي للنظام الناصري على جبهة التحرير الجزائرية وقيادتها إذ كان تأكيد الصفة المغاربية للقضية الجزائرية موجّها ضدّ فرنسا بقدر ما كان موجّها ضدّ بقية الأطراف خارج الإقليم .

****

1) انظر حديث الرشيد إدريس في :

الطويلي ، (أحمد) : " قضايا المغرب العربي الكبير : حوار مع الرشيد إدريس " ، مصدر سابق ، ص 100 .

راجع بهذا الصدد أيضا :

- SAAF , (ABDALLAH) : " L'IDEE DE L'UNITE ARABE DANS LE DISCOURS POLITIQUE MAGHREBIN " IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , OPCIT , P 63 .

2) CITE IN :

HADHRI , (MOHIEDDINE) , " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917 -1962) " , OPCIT , P 156 .

لقد كان إنعقاد مؤتمر طنجة في أحد جوانبه ردّ فعل على تنامي الدور المصري ولا سيّما مع ترايد تأثيره على جبهة التحرير الجزائرية، بما أكّد مرّة أخرى الطبيعة الدفاعية لهذا المسعى " الوحدوي " وخلّوه من المحتوى الإيجابي الذي من شأنه أن يوفّر قاعدة تأسيسية صلبة لبناء الوحدة المغاربية (1) خاصة وأنّ الفعل السياسي النّاصري في الإقليم المغاربي لم يبلغ أبدا العدوانية الكافية لإستثارة ردّ فعل دفاعي وحدوي (2).

وقد أثبت مرّة أخرى أنّ نظامي تونس والرباط كانا ينطلقان من حسابات قطرية بالأساس ويسعيان لحماية إستقلال قطريهما الذين حصلا عليه بالتعاون مع الدولة الإستعمارية في نطاق ما عرف بسياسة التكافل (3)، وإلى العمل على ضمان مصالح شعوبها تجاه الأخطار المحيطة بها، "وهذاهو الهدف الذي يعمل من أجله حزب الإستقلال لتحقيق الوحدة العربية معتقدا أنّ هذه وسيلة من الوسائل الرامية إلى إيجاد حلّ للقضية الجزائرية " (4).

لقد إكتشفت القيادات المغاربية أنّ الإستقرار القطري رهين الإستقرار الإقليمي، وانّ تحقيق الإستقرار الإقليمي ذاته رهين حلّ المشاكل الإقليمية العالقة مثل مشاكل الجلاء وتحرير الجزائر و" توحيد " الإقليم بحكم ما كان يربط بين هذه المشاكل من تداخل وإن بدت مستقلة الواحدة عن الأخرى (5).

****

1) الفيلالي، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصوّرا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي العربي "، مرجع سابق ص 13.

2) " LE MAGHREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME" IN MAGHREB N°14, MARS -AVRIL 1966, P 7

3) مالكي، (امحمد) : " مشروع المغرب العربي الكبير : مقاربة لبعض عناصر الخطاب" في شؤون عربية، عدد 49 تونس، مارس 1987، ص 28.

4) انظر تصريح أحمد باللافريج في العمل 13 أفريل 1958.

5) راجع بهذا الصدد تصريح عبد المجيد شاكر في العمل 17 أفريل 1958، وحديث المهدي بن بركة في العمل 6 مارس 1958.

وقد عكس جدول أعمال المؤتمر محاور إهتمام القيادات المغاربية خلال هذه الفترة إذ تمثّلت نقاطه كما حدّدها المؤتمرون بعد جلستين تمهيديتين بالرباط حضرهما ممثّلوا حزب الإستقلال والحزب الحرّ الدستوري وجبهة التحرير الجزائرية في :

- حرب الإستقلال الدائرة رحاها بالجزائر .
- تصفية قواعد الإستعمار بالمغرب العربي .
- وحدة المغرب : أشكالها وقواعدها والمرحلة الإنتقالية لهذه الوحدة .
- إنشاء منظمة دائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر (2) .

وقد إنطلقت أشغاله كما كان مبرمجا يوم 27 أفريل 1958 وكان الوفد التونسي يتكوّن من الباهي الأدغم والطيّب المهيري وعبد الله فرحات وعبد المجيد شاكر وأحمد التليلي (عن الإتحاد العام التونسي للشغل) وعلي البلهوان ، وقد عيّن الباهي الأدغم الأمين العام للحزب الدستوري رئيسا للوفد ، وعيّن عبد المجيد شاكر مدير الحزب ناطقا باسم الوفد خلال المؤتمر (3) ، وكان الوفد المغربي يتكوّن من علاّل الفاسي وأحمد باللافريج وعبد الرحمان بوعبيد والمهدي بن بركة وأبي بكر القادري إضافة إلى محجوب بن صدّيق الأمين العام للإتحاد المغربي للشغل وفقيه الحسري نائب حركة المقاومة

****

1) العمل 27 أفريل 1958 .

2) العمل 28 أفريل 1958 .

- انظر أيضا : العمل 27 أفريل 1958 .

- أشار الطاهر بلخوجة إلى أنّه كان ضمن أعضاء الوفد التونسي الذي شارك في المؤتمر مؤكّدا أنّه كان يعتقد أنّ مشاركته هذه أقرّت بصفته الأمين العام للإتحاد العام لطلبة تونس قبل أن يعرف بعد ذلك بوقت غير قصير أنّ بورقيبة شخصيا قد قرّر ضمّه إلى الوفد في آخر لحظة . راجع :

- BELKHODJA , (TAHAR) " LES TROS DECENNIES BOURGUIBA " , TUNIS , PUBLISUD ARCANTERES , 1999 , 2EME EDITION , P 165 .

ولكنّنا نلاحظ أنّ المصادر التي غطّت أشغال المؤمر لم تشر إلى وجودهضمن أعضاء الوفد التونسي ، وربّما عاد ذلك إذا صحّت هذه المشاركة إلى إكتفاء هذه المصادر بذكر العناصر البارزة من بين أعضاء الوفد الرسمي التونسي .

المغربية (1).

وقد عيّن علال الفاسي رئيس حزب الإستقلال رئيسا للوفد، والمهدي بن بركة مدير الحزب ناطقا باسم الوفد خلال المؤتمر (2)، أما الوفد الجزائري فقد تكوّن من فرحات عباس وعبد الحفيظ بوسوف وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل وعبد الحميد المهري إضافة إلى ممثل جبهة التحرير بالمغرب الأقصى، وقد عيّن فرحات عباس رئيسا للوفد، وأحمد بومنجل ناطقا بإسمه خلال المؤتمر (3)، وسجّل المؤتمر علاوة على ذلك حضور وفدين عن ليبيا و موريتانيا " بصفة ملاحظ (4).

لقد كان المؤتمر يتمتّع فعلا بقوة المؤتمر الحكومي فقد كانت الأحزاب المشاركة هي التي تسيطر على دواليب الحكم في بلدانها أو تقود حركاتها التحريرية (5)،وكانت

****

1) العمل 25 أفريل 1958.

- أشار الرشيد إدريس إلى مشاركة حزب الإصلاح المراكشي من خلال شخص أحمد بن المليح، لكن لم يتبيّن لنا تأكيد هذه المشاركة إعتمادا على مصادر أخرى، راجع إدريس (الرشيد) "كيان المغرب وآفاقه"، مصدر سابق، ص 36.

2) العمل 27 أفريل 1958.

3) العمل 24 أفريل 1958.

انظر أيضا العمل 27 أفريل 1958.

4) BRONDINO, (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHES ET REALITES ", OPCIT, P 87

5)" وإن كان المغرب الأقصى يشهد خلال هذه الفترة أزمة وزارية في أعقاب إستقالة الأعضاء الإستقلاليين من الحكومة التي يترأسها البكّاي بعد إتهام هذا الأخير بالتواطؤ مع الأحزاب الأخرى وخاصة " عناصر المقاومة التي يقودها الدكتور الخطيب وهم يريدون إنشاء حزب يرتكز على العناصر الريفية وبربر زمّور وزيانة "..

راجع العمل 22 أفريل 1958.

وأيضا العمل 24 أفريل 1958.

الكثير من الشخصيات المكوّنة للوفود المشاركة تحمل صفات حكومية رسمية ، وقد حضيت هذه الوفود علاوة على ذلك بإستقبالات رسمية في المغرب الأقصى فقد أستقبل أعضاء الوفد الجزائري رسميا (1) ، وحضي الوفد التونسي بإستقبال محمد الخامس ووزير الخارجية المغربية أحمد باللافريج (2) ، وهو ما يفسّر رواج هذه الفكرة التي تفيد أنّ العمل الوحدوي الرسمي للدول المغاربية بعد الإستقلال بدأ في طنجة سنة 1958 (3) ، بيد أنّ ذلك لا ينزع عن المؤتمر صفته الحزبية بالأساس ، وتفسّر هذه الصفة الحزبية في الظاهر بحرص القيادات المغاربية على تجاوز " العوائق الدبلوماسية والسياسية " التي كانت تحول دون إنعقاد مؤتمر حكومي رسمي خاصة وأنّ الرد الفرنسي على محاولة عقد مؤتمر قمة سنة 1956 مازال بعد حاضرا في الأذهان (4) ، وذلك إضافة إلى الدور الهام الذي لعبه حزب الإستقلال في عقد المؤتمر إعدادا وإنجازا والحال أنّ البلاد كانت تشهد أزمة حكومية بسبب إستقالة أعضاءه من حكومة البكّاي (5) .

ولكن هذه الصفة الحزبية كانت تترجم بالأساس السياسة التنصّلية التي حرص عليها نظاما تونس والرباط تجاه الإلتزامات الوحدوية ذلك أنّ هذه الصفة كانت توفّر لهما مناسبة أخرى لتأكيد دعمهما للقضية الجزائرية وإيمانهما بالوحدة المغاربية مع إمكانية التنصّل من الإستحقاقات السياسية للمؤتمر ومن ضمنها الإستحقاقات " الوحدوية " إذا رأيا

****

1) باستثناء فرحات عباس لوجوده خارج المغرب الأقصى ، انظر العمل 25 أفريل 1958 .

2) العمل 27 أفريل 1958 .

3) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , OPCIT , P 24 .

4)انظر العمل 25 أفريل 1958 .

وأيضا العمل 27 أفريل 1958 .

5) حول هذا الدور الذي قام به حزب الإستقلال لتنظيم المؤتمر انظر العمل أعداد أيام 3 و 6 و 7 و27 و 29 مارس 1958 وأيام 10 و 17 و 23 و 24 أفريل 1958 .

فيها مساسا بمصالحهما القطرية ، ولذلك لم يكن من المجانية في شيء ألاّ يشير بورقيبة في خطابه الأسبوعي يوم 24 أفريل 1958 أي قبل أيام قليلة من موعد 27 أفريل إلى المؤتمر ولو بصورة عابرة (1) ، رغم أنّ المؤتمر كان سيتناول وفي أعلى مستوى حزبي أهمّ المشاكل القطرية والإقليمية التي كانت تواجه صنّاع القرار السياسي في الإقليم وفي مقدمتها " تحرير الجزائر ووضع أسس المغرب الكبير الموحّد (...) إضافة إلى مشكل جلاء القوات الأجنبية وتدعيم إستقلال بلدان شمال إفريقيا والتنسيق بين أحزابنا السياسية الثلاثة قصد بعث مجموعة شمال إفريقية حقّه " (2) ، بل ورغم أهمية " البرنامج الوحدوي " الطّموح الذي كان المؤتمرون يزمعون وضعه على مكاتب صنّاع القرار الرسمي باعتبار أنّ " نواب الحزب الحرّ الدستوري التونسي وجبهة التحرير وحزب الإستقلال سيضعون أسسا صحيحة للوحدة طبق رغبات شعوب شمال إفريقيا ثم تعمل السلط الرسمية مرتكزة على تلك الأسس " (3) ، وأيّا كان الأمر فقد مثّل مؤتمر طنجة محطّة هامة في تاريخ العلاقات المغاربية المعاصرة إذ وضّح مفهوم القيادات المغاربية للمغرب العربي الكبير وحدوده في عين الوقت (4) .

****

1) راجع نص الخطاب كاملا في العمل 25 أفريل 1958 .

2) انظر تصريح عبد المجيد شاكر مدير الحزب الحرّ الدستوري التونسي ، في العمل 25 أفريل 1958 .

3) انظر تصريح المهدي بن بركة مدير حزب الإستقلال المغربي في : العمل 10 أفريل 1958 .

4) راجع بهذا الصدد :

- RAINERO , (R) : " LA CONFERENZA PANAMAGHREBINA DI TANGERI " IN "RELAZONI INTERNAZIONALI " N° 15 , 10 MAGGIO 1958 , P P 525 - 526 .

- وأيضا : مالكي ، (امحمد) : " مشروع المغرب العربي الكبير : مقاربة لبعض عناصر الخطـــاب " مرجع سابق ، ص 28 .

وقد إنقسمت القرارات التي تمخضت عنه إلى ثلاثة أقسام :

- قرار خاص بحرب الإستقلال الجزائرية .

- قرار خاص بتصفية آثار الهيمنة الإمبريالية في المغرب العربي .

- قرار خاص بوحدة المغرب العربي .

وكان القرار الأول الخاص بحرب الإستقلال الجزائرية أهمّها بتوقيته ومحتواه وآثاره على مستقبل القضية الجزائرية والمنطقة برمّتها ، وقد نصّ خاصة على :

- شرعية النضال الجزائري من أجل الإستقلال .

- حق الشعب الجزائر ي في السيادة والإستقلال باعتبار ذلك شرط لا بدّ منه لحلّ المسألة الفرنسية - الجزائرية .

- إدانة السياسة الإستعمارية في الجزائر ، وسياسة العنف والإستفزاز التي تسلكها فرنسا إزاء تونس والمغرب الأقصى ومن ذلك قرصنة طائرة بن بلّة ورفاقه ، وقصف ساقية سيدي يوسف ، والإنتهاكات العسكرية الفرنسية المتكررة في إفريقيا الشمالية .

- إعتبار إستمرار الحرب تهديدا للسلم في إفريقيا والعالم .

- تأكيد الدعم الكامل لنضال الشعب الجزائر ي.

- تأكيد الصفة المغاربية للصراع الجزائر ي- الفرنسي .

-إعتبار جبهة التحرير الجزائرية ممثّلا وحيدا للجزائر .

- الدعوة إلى تأسيس حكومة جزائرية بالتشاور مع الحكومتين التونسية والمغربية .

- التنديد بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا ، ودعوتها لأن تضع حدّا لهذا الدعم الذي من شأنه التشجيع على إستمرار هذه الحرب الإستعمارية (1) .

****

1) انظر العمل عددي 29 و 30 أفريل 1958 .

- انظر أيضا نص القرار الخاص بالقضية الجزائرية في الملحق .

وقد مثّل هذا القرار مكسبا جزائريا بالغ الأهمية وخاصة في هذا الظرف من تاريخ الثورة الجزائرية ، فقد حصلت جبهة التحرير على إعتراف بقية الأطراف المغاربية بصفتها الممثّل الوحيد للجزائر ، وإقرارها بالصفة المغاربية للصراع ، إضافة إلى تأكيدها على إستمرار دعم النضال التحريري الجزائري ، بل وشرّعت ضمنيا سياسة التحالفات التي كانت تعتمدها الجبهة من خلال تنديد المؤتمر " بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا " .

ولئن لم تنجح الجبهة في حمل هذه الأطراف على " مغربة الحرب " فقد نجحت في تجنّب " مغربة السلام " وفق نظرتي تونس والرباط ، بل وفي إقحام تونس والمغرب الأقصى في الحرب كأحد أطرافها من خلال تأكيد المؤتمر على مغاربية الصراع وإن كان ذلك مجرّد تقرير للأمر الواقع .

وقد بدا هذا القرار ردّا مناسبا على سياسة التصلّب الفرنسي أو " التنطّع الفرنسي " إصطلاحا على لغة بورقيبة ، ولكنّه لم يخرج مع ذلك عن التوجه العام للسياسات الرسمية فلم يكن الإعتراف بجبهة التحرير بصفتها الممثل الوحيد للجزائر سوى تقرير للأمر الواقع بعد أن فرضت الجبهة نفسها بهذه الصفة منذ إندلاع الحرب في 1954 وخاصة منذ مؤتمر الصومام في 1956 وتوالي الضربات الموجعة التي كانت توجّهها الجبهة للحضور الإستعماري في المنطقة .

وتنزّل تأكيد الصفة المغاربية للصراع في إطار حرص قيادتي تونس والرباط على إعادة دمج القضية الجزائرية في إطارها المغاربي وقطعها عن مصر الناصرية خاصة وأنّ الصراع كان قد إتّخذ فعلا بعدا مغاربيا ، أمّا تأكيد إستمرار الدعم فهو أمر حاصل بعد في إطار إيمان القيادات المغاربية بضرورة تصفية الإستعمار في الجزائر باعتبار ذلك شرطا ضروريا لتأمين إستقرار إستقلالي تونس والمغرب الأقصى نفسيهما " فبدون تقويض أركان هذا الإستعمار "كما أكّد ذلك الخطاب السياسي التونسي والمغربي دائما " لا تكون حرية

ولا يكون إستقلال " (1) ، الأمر الذي كان ينسجم بالكامل مع موقف السلط الرسمية إذ لم يسع المؤتمر إلى بلورة مواقف جديدة أو الدعوة إلى تغيير نظام التحالفات التي كانت تفرضها حرب التحرير الجزائرية ، وإذا كان قد ندّد " بالقوى الغربية التي تدعم فرنسا ماليا وعسكريا " فإنه لم يشد – علنا على الأقل – بالدعم الكبير الذي كانت الجبهة تحضى به لدى دول الكتلة الإشتراكية وخاصة الصين الشعبية ، ولدى بقية أطراف النظام العربي وخاصة مصر الناصرية مكتفيا بدعوة هذه القوى الغربية بأن تضع حدّا لدعمها لفرنسا " الذي من شأنه التشجيع على إستمرار هذه الحرب الإستعمارية " ، وهو ما ترجم ثبات موقف القيادات المغاربية في مستوى الأحزاب والسلط الحكومية على ضرورة حلّ القضية الجزائرية في إطار روابطها التقليدية مع الغرب وعلى قاعدة التفاوض بين فرنسا والجزائر بما يسمح لمختلف الأطراف بتأمين مصالحها الأساسية ، بل ويبدو أنّ القيادات المغاربية حاولت مساومة إستمرار دعمها للجبهة بالحصول على حلول لمشاكلها الحدودية مع الجزائر كما سيتجلّى ذلك بعيد إستقلال الجزائر مع إندلاع الخلاف الحدودي المغربي – الجزائري (2) .

ومع ذلك فقد خرجت جبهة التحرير الجزائرية من المؤتمر بمكاسب لا يستهان بها وخاصة في هذا الظرف الدقيق من عمر الثورة ، وقد كان الإعلان عن قيام الحكومة الجزائرية المؤقتة بالقاهرة في 19 سبتمبر 1958 إحدى النتائج الملموسة التي ترتّبت عن هذا المؤتمر .

****

1) العمل 5 مارس 1958 .

2) HADHRI, (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB : DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917-1962 " " , OPCIT , P 160 .

وكان القرار الخاص بتصفية آثار السيطرة الإمبريالية في المغرب العربي يرتبط بشكل مباشر بنص القرار الأول ، بل كان بصورة ما تتمّة له فقد نصّ بعد الإشادة بالمجهودات التي بذلتها كلّ من تونس والمغرب الأقصى المستقلتين بتصفية آثار الحقبة الإستعمارية على :

- التنديد ببقاء قوى أجنبية بأراضي المغرب العربي لتناقض ذلك مع سيادة الدول المستقلة .

- توجيه دعوة ملحّة للقوى الفرنسية للكفّ فورا عن إستعمال الآراضي التونسية أو المغربية كقواعد هجوم ضدّ الشعب الجزائري .

- دعوة الحكومات والأحزاب السياسية لتنسيق مجهوداتها بهدف إتخاذ الإجراءات الضرورية لتصفية بقايا الهيمنة الإمبريالية .

- كما نصّ على أنّ " نضال شعب موريتانيا للتحرّر من الهيمنة الإمبريالية والعودة إلى الوطن المغاربي (LA NATION MAGHREBINE) يتنزل في إطار النضال من أجل وحدة المغرب (MAGHREB) ويعلن المؤتمر دعمه الملموس لهذا النضال من أجل التحرّر الذي سيكمل جزءا من المعركة التي تخوضها بلدان شمال إفريقيا من أجل قضية التحرّر والوحدة " (1) ، على أنّ حزب الإستقلال - كما يتّضح ذلك من صياغة نصّ القرار- لم ينجح في الحصول على دعم بقية أعضاء المؤتمر لمطالبه الترابية في موريتانيا الأمر الذي يفسّر الطابع التوفيقي لنصّ القرار إذ أكّد على مغاربية موريتانيا لا مغربيّتها ، ونزّل نضال " شعب موريتانيا " للتحرّر من الهيمنة الإستعمارية في إطار النضال من أجل وحدة المغرب الكبير لا من أجل الوحدة الترابية للمغرب الأقصى كما كان يدعو إليها حزب

****

1)انظر نص القرار في ملحق الوثائق .

الإستقلال ، وقد إستهدف هذا القرار السياسة الفرنسية الرّامية إلى ربط موريتانيا بإفريقيا الغربية في إطار عملية إعادة ترتيب الحضور الفرنسي في المنطقة دون أن يشير إلى إحتمالات إستقلال القطر الموريتاني التي كان النظام المغربي وحزب الإستقلال بالذات يرى فيها ضربا لإحدى مطالبه الترابية الأساسية الأمر الذي جعل محتوى هذه " العودة إلى الوطن المغاربي " محاطا بكثير من اللّبس خاصة وأنّ الوحدة المغاربية التي قرّرها المؤتمر قصرت حدود دولة الوحدة " المنشودة " على أقطار تونس والمغرب الأقصى والجزائر .

وكان المؤتمر قد أفرد قرارا خاصّا بوحدة المغرب العربي ، وقد نصّ خاصّة على " العمل على تحقيق هذه الوحدة " معتبرا أنّ " الفدرالية هي الأكثر ملاءمة للأوضاع في البلدان المشاركة في هذا المؤتمر " وذلك إستجابة " لرغبة شعوب إفريقيا الشمالية في توحيد مصيرها بمقتضى قوّة تضامن مصالحها " (1) .

ومن أجل تحقيق هدف الوحدة دعا المؤتمر إلى تأسيس " مجلس إستشاري مغاربي " منبثق من المجلسين التشريعيين في تونس والمغرب الأقصى والمجلس الوطني للثورة الجزائرية على أساس عضوين عن كلّ مجلس " مهمّته دراسة المشاكل على قاعدة المصالح المشتركة وتوجيه التوصيات للسلطات الحكومية المحلية " .

وقد أوصى المؤتمر صلب هذا النص بضرورة الإتصال المتبادل بين الأقطار الثلاثة من حين لأخر وكلّما إقتضت الظروف " بهدف التشاور بشأن مشاكل المغرب العربي وتنفيذ التوصيات المقدّمة من طرف المجلس الإستشاري للمغرب العربي ، داعيا الحكومات

****

1) انظر نص القرار في ملحق الوثائق .
راجع بهذا الصدد أيضا العمل 30 أفريل 1958 .

المغاربية إلى " عدم إتخاذ قرارات منفصلة بشأن مصير السلام في إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع " في إنتظار قيام المؤسسات الفدرالية لدولة الوحدة (1).

لقد حاول المؤتمرون في طنجة بلورة مشروع وحدة كما نصّ على ذلك هذا القرار الخاص بالوحدة الذي تمخّض عنه المؤتمر، بيد أنّ صياغة النصّ ذاتها عبّرت عن خوف القيادات المغاربية من قيام هذا المشروع الذي من شأنه أن يحرمها من " التمتّع " بإمتيازات الإستقلال خاصة وأنّ دواليب الحكم آلت بعد تحقيق الإستقلال إلى البورجوازية الصغيرة وهي طبقة خاصوية (PARTICULARISTE) بطبيعتها (2)، فالنخب التي سيطرت على السلطة كانت تريد التمتع بالإستقلال لا بالوحدة (3)، أو ما أسماه أحد رجال السلطة في تونس " الجوع إلى ممارسة السيادة " (4)، وهو ما عكسه الخطاب السياسي الرسمي في تونس والمغرب الأقصى في أكثر من مناسبة (5).

وقد أكّد تنصيص قرار مؤتمر طنجة على إعتماد " قوّة تضامن المصالح " قاعدة للتوحيد هذا الخوف من مشروع الوحدة ذلك أنّ إعتماد هذه القاعدة كان أمرا خطيرا في حدّ ذاته إذ لم تكن الجزائر قد إستقلّت بعد، بل وكانت تواجه أشرس الحملات الإستعمارية ضدّها، ولم تكن تونس والمغرب الأقصى ذاتهما قد إستمكلا إستقلالهما (6)،

****

1) راجع نص القرار في الملحق.

2) MELLAH, (FAOUZI), " LE MAGHREB : INTGRATION ECONOMIQUE ET POLITIQUE ", OPCIT, P 44 -45.

3) جعيط، (هشام) : " المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجة إلى الآن "، مرجع سابق، ص 22.

4) راجع محاضرة الفيلالي، (مصطفى) : " المستقبل المغربي أمام التحديات الدخلية " في دراسات دولية، عدد 9، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر 1983، ص 6 - 12.

5) راجع مثلا وقائع الندوة الصحفية التي عقدها بورقيبة بنيويورك يوم 5 ماي 1961 في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1979، ج XII، ص 74.

6) جعيط، (هشام) : " المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجة إلى الآن "، مرجع سابق، ص 21.

علاوة على أنّ مثل هذه القاعدة كانت تحرم المشروع الوحدوي من قدراته التعبوية ومن المضمون الحضاري الذي كان يعطيه قيمته التأسيسية بما أكّد أنّ إرادة الوحدة لم تكن في حجم الحاجة إليها، وجعل من مؤتمر طنجة مجرّد " ذريعة ظرفية موقوتة " لاتقوم على إرادة حقيقية ولا تسعى إلى أهداف محدّدة (1).

وقد عكس ذلك غياب تصوّر واضح لهذه الوحدة لدى صنّاع القرار السياسي المغاربي كما هو الأمر في تونس حيث كان بورقيبة يؤكد أنّ " التونسيين والجزائريين والمغاربة يرجعون إلى أمّة واحدة (...)، كوّن الإستعمار بين شعوبها حواجزا وشتّت بنيانها " (2)، بل وإلى إعتبار " عرب شمال إفريقيا " (والعبارة له) يمثّلون " شعبا واحدا لا يفصلنا من بعضنا فاصل " (3)، وقد كان واضحا أنّ بورقيبة كان يعتبر منطقة شمال إفريقيا وحدة من الناحية الإستراتيجية (4)، وكان واعيا بدون شك بأهمية فوائد المشروع الوحدوي المغاربي خاصة وأنّ العوامل الداعية إليه كثيرة ومن ضمنها العوامل الإقتصادية بل وكان يؤكّد أنّ وحدة الإقليم وحدها الكفيلة بأن تضمن له المكانة التي يستحقّها في " المعترك الدولي " (5)، ومع ذلك فهو لم يكن يحمل أيّ تصوّر واضح لمحتوى هذه

****

1) الفيلالي، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصوّرا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي "، مصدر سابق، ص 16 - 17 - 19.

2) بورقية، (الحبيب) : خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1975، الجزء الثاني، ص 163.

3) من خطابه يوم 30 ماي 1957 في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1976، الجزء الرابع، ص 210.

4) انظر خطابه يوم 27 جوان 1957، في المصدر السابق، ص 282،

- انظر أيضا رسالته إلى فرحات عباس يوم 29 جويلية 1946 في :

- بورقيبة، (الحبيب)، " بين تونس وفرنسا "، مصدر سابق، ص 232 - 244.

5) راجع خطابه يوم 15 مارس 1957 في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام 1976، الجزء الرابع، ص 164.

الوحدة ، فقد صرّح يوم 2 جويلية 1956 في حفلة شاي أقامها على شرف المغاربة بباريس " أرجو أن يكون في إجتماعنا المقبل ثلاث دول موحّدة بكيفية ما في شيء إسمه المغرب العربي " (1) ، ولذلك وتناغما مع هذا المنطق ، لم يكن مجانيا في شيء أن يفضّل المؤتمرون في طنجة " الفدارلية " باعتبارها الشكل الوحدوي " الأكثر ملاءمة للأوضاع في البلدان المشاركة في المؤتمر " ، والحال أنّ إستقلال أعضاء هذه الفدرالية نفسه لم يتحقّق بعد كما هو الأمر في الجزائر ، أو لم يستكمل كما هو الأمر في تونس والمغرب الأقصى .

وقد أراد المؤتمرون بذلك ضمنيا تأجيل إقامة هذه الوحدة رغم مرونة الشكل الذي أقرّوه إلى ما بعد إستقلال الجزائر ، الأمر الذي مثّل عمليا قرارا بتأجيل أمر البناء الوحدوي إلى أجل غير مسمّى ، وقد عبّر ذلك في الجوهر عن إرادة نسف لا إرادة بناء إذ كان المنطق التفويضي أو التأجيلي لهذه الوحدة إلى ما بعد إستقلال الجزائر يعبّر عن رفض غير معلن لها ، وقد إتّفق نصّ القرار في هذه النقطة مع موقف النظامين التونسي والمغربي الذين كانا يريان البحث في مشروع الوحدة المغاربية مؤجّلا إلى ما بعد إستقلال الجزائر (2) .

وعلاوة على ذلك لم يحرص المؤتمرون على توفير الإمكانيات السياسية الضرورية لبناء هذه الوحدة إذ لم يكن المجلس الإستشاري للمغرب العربي الذي نصّص عليه المؤتمر ذا جدوى حقيقية بحكم إنبثاقه عن البرلمانات والحال أنها شكلية ورمزية وأنّ

****

1) بورقيبة ، (الحبيب) ، " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1975 ، الجزء الثاني ، ص 165 .

2) نلاحظ أنّ النظام التونسي يتبنّى المنطق ذاته إزاء مشروع الوحدة العربية إذ كان يعتبرها مشروطة بتحقيق الوحدة المغاربية .

-راجع في هذا الصدد خطاب بورقيبة أمام المؤتمر الطبّي العربي يوم 30 جوان 1958 ، في :
بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1971 ، ج VII ، ص 25 – 26 .

الماسك الفعلي بالحكم هو السلطة التنفيذية (1).

لقد مثّل المؤتمر - إذا إعتبرنا النتائج التي ترتّبت عنه من خلال نصوص قراراته - مجرّد محاولة ظرفية لتنسيق ردّ الفعل الإقليمي في مواجهة الأخطار التي كانت تهدّد أقطار الإقليم، فقد وظّف بالأساس لخدمة الأهداف القطرية بشأن بعض القضايا المطروحة كقضية الحدود والقضية الموريتانية ... (2) مترجما بذلك مواقف الأنظمة الرسمية ومتحمّلا لسلوكاتها، ومع ذلك فقد وقع تجاهل قراراته بالكامل رغم تبنّي السلط الرسمية لها بعد رفع لوائح المؤتمر إلى قادة البلدان المغاربية بمن فيهم ملك القطر الليبي (3)، إذ لم تعقّب المؤتمر أيّة دعاية ولم توضع قراراته حيز التنفيذ، صحيح أنّ الأحزاب المشاركة في المؤتمر قد نجحت خلال إجتماعها الثاني في جوان 1958 في تأسيس "الأمانة العامة للمغرب العربي" على أساس تركيبة من ستّة أعضاء بمعدّل عضوين من كلّ قطر من الأقطار الثلاثة، ولكن هذه المؤسسة سرعان ما لفّها النسيان بعد إجتماعين عابرين إنعقدا خلال السنة نفسها (4).

****

1) جعيط، (هشام): "المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجة إلى الآن"، مرجع سابق، ص 22.
2) BRONDINO, (MICHEL): "LE GRAND MAGHREB: MYTHE ET REALITES", OPCIT, P81
3) الفيلالي، (مصطفى: "مفهوم المغرب العربي: تطوّره، تصوّره وممارسة وعلاقته بالوعي القومي"، مصدر سابق، ص 89.
-إدريس (الرشيد)، "كيان المغرب وآفاقه"، مصدر سابق، ص 36.
كان الطاهر بلخوجة أحد أعضاء الوفد الذي تحوّل إلى ليبيا للقاء الملك الليبي إدريس والحصول على مساندة ليبيا لمؤتمر طنجة وقراراته، وقد نسب بلخوجة للملك الليبي قوله أثناء لقاءه بهذا الوفد بمدينة طبرق "إنّ ليبيا بإعتبارها بلد يقع عند ملتقى المغرب والمشرق ستساند كلّ المساعي التي تبذل من أجل إستقلال الجزائر وخير المنطقة"، وبذلك فلئن لم تناهض طرابلس هذا المسعى المغاربي فإنّها لم تعبّر عن حماس كبير للإنخراط فيه ... ربّما بسبب المعارضة التي إصطدم بها في عواصم المشرق العربي وفي مقدّمتها القاهرة.
راجع:
BELKHODJA, (TAHAR): "LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA", OPCIT, P 165 -166.
4) BRONDINO, (MICHEL): "LE GRAND MAGHREB: MYTHE ET REALITES", OPCIT, P 81.

لقد فشل مؤتمر طنجة في أن يكون مرجعا للقرار السياسي للقيادات المغاربية بما في ذلك القيادة الجزائرية كما أثبتت ذلك الأحداث اللاّحقة : فتونس لم تجد سندا لدى المغرب الأقصى عند إندلاع خلافها مع الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958 الأمر الذي رأت تونس فيه خروجا عن روح مؤتمر طنجة ، والمغرب الأقصى من جهته لم يجد لدى تونس دعمها لمطالبته بموريتانيا ، بل وكانت تونس أحد أهمّ أنصار إستقلال الكيان الموريتاني الأمر الذي رأت فيه الرباط خروجا عن روح مؤتمر طنجة ومقرّراته وأدّى إلى اندلاع أزمة دبلوماسية خطيرة بين البلدين ، بل إنّ القيادة الجزائرية نفسها لم تحترم دعوة المؤتمر إلى عدم إتّخاذ قرارات منعزلة بشأن السلام في إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع رغم أنّ القيمة الوحيدة للمؤتمر كادت تقتصر على ما حضيت به جبهة التحرير الجزائرية من دعم لدى الأطراف المشاركة ، فلم تسبق المفاوضات الفرنسية – الجزائرية التي توّجت بالتوقيع على إتفاقيات إيفيان مشاورات مغاربية رغم الأهمية الإستراتيجية البالغة التي كان يحتلّها المصير الجزائري بالنسبة للمنطقة (1) .

ولكن لا شكّ أنّ هذه القيادة كانت تتوفّر على حجّة قويّة للردّ على تونس والرباط وهي أنّ مشروع طنجة قد قبر خلال سنة ولادته نفسها ، ومن ذلك أنّ البلاد التونسية لم تتردّد بضع أسابيع بعيد طنجة في جوان 1958 في وضع توقيعها إلى جانب فرنسا على إتفاقية لنقل نفط العجيلة عبر ميناء السخيرة (2) .

وقد ساعدت محاولات فرنسا تعديل الحدود الصحراوية الجزائرية بعد إكتشاف غنى الصحراء الجزائرية بالمحروقات على بلورة سياسة مراجعة حدودية في تونس والمغرب الأقصى بصفة مبكّرة ، ولئن أمكن تغييب هذه المشاكل بعد التوصّل إلى إتّفاقات بين القيادة الجزائرية وشقيقيها المغاربيين تقضي بتأجيل البحث في هذه الخلافات إلى ما بعد

****

1) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , OPCIT , P 21 .
2) BRONDINO, (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB / MYTHE ET REALITES " , OPCIT , P 82 .

إستقلال الجزائر، فإنها لم تلبث أن إنفجرت سريعا وبصورة دموية أحيانا غداة إستقلال الجزائر ... في الوقت الذي كان ينتظر فيه وفقا لروح مؤتمر طنجة بدء مسار التوحيد الفدرالي بين الأقطار الثلاثة.

ولئن إستمرّت القيادات المغاربية في تأكيد إيمانها بالوحدة المغاربية من خلال مواثيق أحزابها وبياناتها ولوائح مؤتمراتها، بل ومن خلال دساتيرها أيضا كما هو الأمر في تونس حيث أكّد دستور البلاد الصادر في جويلية 1959 وفاء الشعب التونسي لوحدة المغرب العربي، فإنّ الممارسة السياسية تكرّست في إتجاه دعم المصالح القطرية بالأساس، كما إتّضح ذلك من خلال حرص هذه القيادات على تعويم مشروع الوحدة في إطار ما أصطلح عليه بتجربة التكامل الإقتصادي المغاربي وإندلاع الخلافات الحدودية بين الأقطار المغاربية في إطار صراع السيادات القطرية.



البـــــــــــاب الثاني

*النظام التونسي في مواجهة خلافاته الحدودية مع أجــواره المغاربـــة :

الفصـــــل الأول :

النظام التونسي في مواجهة الخلاف الحدودي مع الجزائر

1)النظام التونسي في مواجهة حركية حدوده الغربية

سعت القيادة التونسية منذ التوقيع على بروتوكول الإستقلال التام في مارس 1956 إلى تأكيد سيادتها داخل حدود دولية مؤمنة ومعترف بها ولكنها إصطدمت بحركية خطيرة لحدودها الغربية نتيجة إستمرار حرب التحرير الجزائرية خاصة وقد أصبحت الحدود التونسية – الجزائرية عنصرا إستراتيجيا في المواجهة السياسية بين الشقيقين اللدودين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف فقد كان خصم بورقيبة (والعبارة لبورقيبة) " المقيم بطرابلس يقول للتونسيين أنه يكافح من أجل إجلاء القوات الفرنسية وتطهير أرض الوطن منها ، ويقول للجزائريين في نفس الوقت أنه يسعى للتخفيف من ضغط الجيش الفرنسي على الجزائر بفتح واجهة أخرى بتونس " (1).

وقد أكد إتخاذ صالح بن يوسف من طرابلس مقرا مركزيا لقيادة حركته في مواجهة إستراتيجية خصمه، ومن القضية الجزائرية إحدى محاور المواجهة السياسية بينهما عمق الترابط بين مجريات الأحداث في الإقليم المغاربي (2). ولا شك أن تنزيل الجلاء العسكري وأمن الحدود ضمن هذه المواجهة السياسية المصيرية خلال هذه المرحلة الحرجة من عمر دولة الإستقلال الناشئة قد أعطى هذه المسألة أهمية خاصة ، وقد حضيت الحدود باعتبارها الإطار الذي يحتضن مجال سيادة الدولة بأهمية خاصة في إطار المفاوضات التونسية – الفرنسية حول تنظيم انتقال السلطة إلى القيادة التونسية بعد التوقيع على

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956 في : بورقيبة ، (الحبيب) " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة الإعلام ، 1975 ، الجزء الثاني ، ص 134 .

(2) في نفس هذا الظرف كانت معركة القيادة التونسية الحاكمة من أجل عزل بن يوسف دبلوماسيا قد بدأت بعد فقد قبل الباي أوراق إعتماد سفير ليبيا بتونس ، وعينت الحكومة التونسية في المقابل ممثلا لها بطرابلس انظر خطاب بورقيبة يوم 23 جوان 1956 في المصدر السابق ، ص 138- 139 .

بروتوكول الإستقلال في 20 مارس 1956 ولا سيما منها المفاوضات حول الجلاء العسكري .

وكان النظام التونسي قد أعار أهمية كبيرة لقضيتي الجلاء والتمثيل الخارجي باعتبارهما مقومين أساسيين من مقومات السيادة " فالإستقلال يهدف إلى جلاء القوات الأجنبية عن أرضنا (...) ، وسيتم الجلاء تدريجيا عندما يتكون جيشنا ويحتل مراكز الدفاع عن البلاد بعدّته وأسلحته (...) ولا يمكن أن يكون شيء غير ذلك في بلاد مستقلة " (1)، وقد" عبرت الحكومة عن أنها غير مستعدة لإجراء مفاوضات ترمي إلى الحدّ من السيادة التونسية في أي ميدان من الميادين قبل أن تتصرّف التصرّف الحقيقي التام في سيادتها الكاملة وخاصة في سيادتها الخارجية " (2) إذ وبعد إعتراف فرنسا بالإستقلال " بقي تجسيم هذا الإستقلال وإعطاؤه محتوى يبرز للعيان (...) فقررنا أن لا ندخل في تفاوض مع فرنسا لإقرار تعاون حزمعها إلاّ على قدم المساواة وبعد التمتع بكامل مقومات الإستقلال وخاصة منها تكوين جيش وطني وإقامة دبلوماسية " (3) ، لكن ولئن توّجت المفاوضات حول التمثيل الخارجي بإتفاقية " إستحقت أن تحلّ من الشعب محلّ الرضى ولاقت صدى في الصحافة كلها ومنها المعروفة بعدم محاباة الحكومة فهو حدث عظيم حققناه في الميدان الخارجي " (4) ، فقد تعثّرت المفاوضات بشأن الجلاء العسكري نتيجة تباين مواقف طرفي التفاوض فقد كان الفرنسيون يؤكدون " أن الجيش الفرنسي لا يمكن أن يتخلى عن تونس وأن فرنسا غير مستعدة للتنازل عن بنزرت متعللين بأنه لفرنسا تعهدات وإرتباطات بدول

****

(1) من خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956 ، في المصدر سابق ، ص 134 .

(2) من خطاب بورقيبة يوم 26 جوان 1956 في:بورقيبة ،(الحبيب)"خطب"، تونس،كتابة الدولة للإعلام،1975،الجزء الثاني، ص 14 .

(3) من خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956 ، في المصدر السابق ، ص 138 .

(4) من خطاب بورقيبة يوم 16 جوان 1956 ، في المصدر السابق ص 129 .

حول حيثيات هذه المفاوضات وجوهر الإتفاقية التي توجت بها انظر خطاب بورقيبة يوم 9 جوان 1956 في المصدر السابق ص 124 –126 وخطابه يوم 16 جوان 1956 في المصدر السابق ص 127– 129 .

أخرى لا يمكن نكثها أو التنكر لها . ولها أيضا رسالة لابد لها أن تواصل الوفاء بها إلى غير ذلك من التعلات كالتي عبّروا عنها بنظام الدفاع المشترك سواء بيننا وبين فرنسا أو بين فرنسا وكافة أقطار الشمال الإفريقي وهذا الدفاع يستوجب في نظرهم بقاء الجيوش الفرنسية في قاعدة بنزرت وأنتم تعلمون جميعا أن لا سبيل إلى قبول هذه العروض أصلا " (1) الأمر الذي دفع ببورقيبة إلى التهديد بقطع المفاوضات إذا أصرّت فرنسا على موقفها (2) .

لقد تنزلت المفاوضة حول الرسوم الحدودية وأمنها ضمن المفاوضات العسيرة حول الجلاء العسكري الذي كان يسعى إليه النظام التونسي لتأكيد سيادته على مجاله الترابي داخل حدود دولية معترف بها ومؤمنة لا سيما وقد تزامنت هذه المفاوضات مع حوادث عديدة غداة الإستقلال عمّقت الخلاف التونسي - الفرنسي حول الجلاء العسكري ومسألة مراقبة الحدود ومن ذلك " الحادث الأسيف الذي تعرّض له في بنقردان سفير دولة شقيقة هي دولة ليبيا " أو الحادث الذي تسبب فيه " الجيش الفرنسي بجهة تلبت حيث أوقف أناسا وحال بينهم وبين مواصلة سيرهم بدعوى التفتيش عن السلاح إلى غير ذلك من التعلات "(3) .

وقد كان الطرفان التونسي والفرنسي قد شرعا عند بدء هذه المفاوضات في تكوين عدة لجان " بعضها للنظر في تصفية المنظمة المكلفة بمراقبة الحدود " (4) ، بيد أن هذه المفاوضات تعثرت سريعا فقد كان يوجد إختلاف جوهري في فهم الطرفين لبروتكول 20 مارس 1956 الذي أقرّ حقّ تونس في الإستقلال إذ كان الجانب الفرنسي يرى أن

****

(1) من خطاب بورقيبة يوم 30 جوان 1956 بباريس ، وكان بورقيبة قد حل بها على رأس الوفد التونسي لمفاوضة فرنسا حول الجلاء العسكري .

(2) المصدر السابق ، ص 154 .

(3) من خطاب بورقيبة بتونس يوم 7 جويلية 1956 ، المصدر السابق ص 168- 169 .

حول أهم أسباب الخلاف التونسي - الفرنسي ، راجع نص هذا الخطاب في المصدر السابق ص 168- 179 .

(4) من خطاب بورقيبة يوم 14 جويلية 1956 في المصدر السابق ص 198 .

البروتكول ينص على مبدأ الإستقلال لا غير في حين أن تجسيم هذا المبدأ يتوقف على التوصل إلى إتفاق أو جملة إتفاقات أخرى (1)، بينما إعتبر الجانب التونسي أن الإستقلال قد تم فعلا مع التوقيع على نص هذا البروتكول وإن لم يمانع في الدخول في مفاوضات جديدة لترتيب تصفية الحضور الإستعماري الفرنسي بتونس على درب إستكمال السيادة التونسية وفاءا للتمشي المرحلي البورقيبي ، لكن إذا كانت تونس " لم تر مانعا من مبدأ الإتفاق في حد ذاته " (2) فإن المطالب التي تقدمت بها فرنسا ولا سيما في الميدان العسكري كانت تهدد بنسف مبدأ الإستقلال وإفراغه من محتواه من ذلك المطالبة ببقاء الجيش الفرنسي بتونس " لأن له في زعمهم ثلاث مهمات : أولا تغطية الجزائر أي حماية الجيش الفرنسي المرابط فيها والثانية المحافظة على أمن الفرنسيين المستوطنين بتونس وسلامتهم وهم يقولون من باب التنازل أن هاتين المهمتين يمكن أن تنتهيا بمجرد إنتهاء حرب الجزائر ، أما المهمة الثالثة التي لا إنقضاء لها في نظرهم فهي التي تعني الدفاع في البحر الأبيض المتوسط ، وتارة أخرى يقولون أن تلك المهمة تعني الدفاع المشترك بيننا وبين فرنسا تنفيذا لما تعهدت به للدول الغربية ... " (3)، ولذلك فقد تحولت المفاوضات بين الطرفين إلى حوار صم الأمر الذي حمل الجانب التونسي على تعليق المفاوضات في 13 جويلية 1956، وقد مثّل قرار تعليق المفاوضات والتهديد " بإستئناف الكفاح " الرد السياسي للنظام التونسي الذي كان يبحث عن تثبيت أسس مشروعه القطري في إطار الدولة التونسية المستقلة ولكنه حرص على أن يظلّ باب الحوار مفتوحا فقد ضل متمسكا بضرورة تحقيق الجلاء باعتباره شرطا أساسيًا من شروط السيادة والإستقلال (4) و إن قبل بمبدإ " الجلاء التدريجي " بدءا بإرجاع رقابة الحدود إلى السلط التونسية والمصادقة على الإتفاقيات الإقتصادية (...) وتسليم بعض الثكن والمراكز العسكرية " (5) لكن

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 26 جوان 1956 في المصدر السابق ص 147 .

(2) المصدر السابق ، ص 147 .

(3) من خطاب بورقيبة يوم 14 جويلية 1956 في المصدر السابق ص 197

انظر أيضا خطابه يوم 30 جوان 1956 في المصدر السابق ص 153 .

(4) انظر خطاب بورقيبة يوم 24 جويلية 1956 في المصدر السابق ، ص 218- 220 .

(5) من خطاب بورقيبة يوم 21 جويلية 1956 في المصدر السابق ، ص 214 .

لئــن إستطاع النظام التونسي أن يـردّ سياسيا على الموقـف الفرنســي بتعليــق المفاوضـات أو بالتهديد " باستئناف الكفـاح " فقد فشل في القضـاء على الأسبـاب التي كانت تهـدّد بتفجير اللغم الحدودي نتيجة إستمرار الحضور العسكري الفرنسي بتونس من جهة، وتواصل إستعار نار حرب التحرير الجزائرية من جهة أخرى، فقد شهدت أواخر سنة 1956 إنطلاق سلسلة من الإنتهاكات العسكرية الفرنسية لحرمة التراب الوطني التونسي إنطلاقا من الجزائر، وأحيانا عن طريق الجيوش الفرنسية التي كانت ما تزال ترابط داخل البلاد التونسية الأمر الذي مثّل تهديدا مباشرا جديا وخطيرا لإستقرار النظام التونسي لا سيما وأن هذه الإنتهاكات إرتبطت بحرب التحرير الجزائرية بصورة تفاعلية وعضوية ، ولم تكن تعدم القوى المؤهلة لإستغلالها ضدّ النظام القائم إذ لم يكن قد قضي بعد على الحركة اليوسفية رغم الإنحصار الذي بدأت تشهده منذ جويلية 1956 . وقد كان النظام التونسي في هذه الفترة الحرجة من تاريخه يعي جيّدا حجم المخاطر التي كانت تهدّد مشروعه ونحن لا نعني بعبارة مشروع البرنامج الإقتصادي والإجتماعي للحزب الذي يتزعمه بورقيبة ، وللدولة التي آلت إليه مقاليدها فبورقيبة رجل ذرائعي (باراقماتي) بإمتياز ، وقد كان بليغا في التعبير عن ذرائعيته عندما أكّد في أحد خطبه " هناك من ينتقدوننا دائما ويتساءلون لماذا لا ندين بمذهب معين في صلب الحزب ، وأنا لا أريد مذهبا معينا لأن ذلك يعني إعتناق نظرية متحجّرة قد تطغى على الواقع الذي نحياه في بلادنا فتخنقه إذ هو لم يندمج في بوتقتها إندماجا كليا " (1)، إنما نعني مشروع إقامة الدولة التونسية داخل الحدود التي ورثتها عن الإستعمار " فرأيي ومذهبي الذي أعمل على هديه في الميدان السياسي إنما هو تحرير تونس أولا وبالذات " (2) أي مشروع بناء الدولة الوطنية المكتفية بذاتها في خدمة إنكفاءها القطري عن محيطها القومي ... رغم أن الخطاب السياسي القطري إتكأ في مرحلة التأسيس خاصة

****

(1) انظر خطابه في مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل يوم 21 سبتمبر 1956 في المصدر السابق ص 347 .

(2) انظر نفس الخطاب ، المصدر السابق ، ص 347 .

في معظم مفاهيمه الأساسية على الفكر السياسي القومي إنطلاقا من مقولة هامة ترى في التحرر من الإستعمار الخارجي خطوة أولى على درب الوحدة القومية المرجوة، وحتى عندما تسلم بعض الخطابات القطرية بأن واقع التجزئة والتشتت قد سبق الإستعمار في بعض أقاليم " الوطن العربي " على غرار الإقليم المغاربي (1) فإنها تؤكد أن الإستعمار " إستعمل هذا الواقع وتركّز عليه " وأن "الإضطهاد والإستعمار كونا وحدتنا ورجعت الروابط القديمة فأصبحنا أمة واحدة لها ماض واحد وسيكون لها إن إنشاء الله مستقبل واحد ولكن الظروف المحلية والجغرافية شاءت أن تنقذ البلاد الواحد بعد الآخر " (2). وكان النظام التونسي يدرك جيدا أن نجاح مشروعه يتوقف على فضّ القضية الجزائرية " فمشاكل الجزائر مشاكل تونس لأنّ إستقلالنا منقوص ومهدّد بالخطر إذا لم تستقل الجزائر فيجب أن تستقل الجزائر لنطمئن على إستقلال تونس " (3) ليس فقط لأن تواصل حرب التحرير الجزائرية كان يهدّد بإستمرار الحضور العسكري الفرنسي بتونس (4)، وبالتالي بتأجيل حل الخلافات بشأن القضايا ذات الصلة بالسيادة القطرية التي يسعى إليها النظام التونسي مثل " أجل تخلي المنظمة المكلفة بمراقبة الحدود عن نفوذها للتونسيين " (5)، وإنما أيضا لأنّ إستمرار هذه الحرب كان يوفر الفرصة للقوى المناهضة للمشروع القطري باستغلال الوضع وذلك بصرف النظر عما إذا كانت هذه القوى تستهدف المشروع القطري لإعتبارات تكتكية أو إستراتجية الأمر

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 2 جويلية 1956 في بورقيبة، (الحبيب): " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1975، الجزء الثاني، ص 163.

(2) المصدر السابق ص 163.

حول ثنائية القطري والإقليمي في الخطاب السياسي العربي، راجع: ظاهر، (مسعود): " القومي والقطري في الفكر العربي على مشارف التسعينات: من الصراع التناحري إلى الصراع التفاعلي " في الوحدة، السنة السابعة، العدد 75، ديسمبر 1990، ص 13-24.

(3) من خطاب بورقيبة يوم 2 جويلية 1956 في المصدر السابق ص 164.

(4) انظر خطاب بورقيبة يوم 14 جويلية 1956 في المصدر السابق، ص 197.

(5) المصدر السابق، ص 199.

الذي جعل القضية الجزائرية إحدى أبرز محاور الخلاف بين النظام البورقيبي والحركة اليوسفية بعد أن أصبح صالح بن يوسف ممثّلا للتوجه العربي الإسلامي في النضال التحريري التونسي ضد الإستعمار الفرنسي (1)، ومن هنا الأهمية التي أولاها النظام التونسي للمشكل الجزائري " فالقضية الجزائرية هي شغلنا الشاغل ولها الأهمية التي للمشاكل التونسية في نفوسنا فنحن مصمّمون على القيام بواجبنا نحو إخواننا الجزائريين وقائمون فعلا بتلك الواجبات " (2) وذلك بما يمكّن الجزائر من تحقيق إستقلالها وإقامة دولتها، وتوفير مقومات كيانها السياسي الخاص، وبالتالي تجنيب الإقليم المغاربي والمنطقة العربية ككل إستتباعات حرب التحرير الجزائرية على الخطاب الإيديولوجي العربي والعلاقات السياسية بين وحدات النظام العربي ومكوناته السياسية خاصة وأنّ النتائج التي بدأت ترافق قيام الأنظمة القطرية العربية المستقلّة جاءت مخيّبة لأمال القوى الوحدوية على إمتداد الوطن العربي إذ ظلت تقطع تدريجيا مع مفاهيم الفكر السياسي القومي التي إتكأ عليها خطابها في بداياته أيام المواجهة مع الإستعمار وذلك بعد أن " رفعت درجة مشروعيتها إلى مستوى الدولة الوطنية المكتفية بذاتها والتي وظّفت دماء شهدائها في حرب التحرير الوطنية لخدمة إنكفاءها القطري ..." (3).

وقد ظل الخطاب البورقيبي يؤكد تدريجيا من خلال مفاهيمه الأساسية مضمونه

****

(1) صالح بن يوسف لم يكن رغم ذلك مجسدا لهذا التوجه فإدعاء كهذا لا يأخذ بعين الإعتبار تنوع المواقف التي تبناها، إذ تنزل هذا الخلاف في إطار المزايدة السياسية بين الرجلين من أجل زعامة الحركة الوطنية التونسية، حول هذه النقطة راجع : العريبي، (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية - المصرية (1955-1970) "، مرجع سابق، ص 49- 64.

(2) انظر خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956 في بورقيبة، (الحبيب)، " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام 1975، الجزء الثاني ص 134.

(3) طاهر، (مسعود) : " القومي والقطري في الفكر العربي على مشارف التسعينات ... "، مربع سابق ص 13- 14

القطري (1)، الأمر الذي تجلى من خلال تناول بورقيبة في خطبه للمسألة الجزائرية من زاوية قطرية معلنة فلا شكّ في أنّ القضية الجزائرية أصبحت " شغلا شاغلا " لحكومة سمّو الباي والحزب الدستوري برئاسة بورقيبة في هذه الفترة إذ أنها كانت تنطوي على خطر مزدوج : خطر ذو طبيعة عسكرية - سياسية مباشرة كانت تجسّمه حركية الحدود وخروجها عن السلطة التونسية إضافة إلى تأجيل الجلاء العسكري عن البلاد بما يعنيه ذلك من غياب إحدى أهم مقومات السيادة ،وخطر ثان أكبر ذو طبيعة سياسية - إيديولوجية كان يهدّد بنسف المشروع القطري نفسه إذ كانت حرب التحرير الجزائرية توفّر فرصة جديدة لتوحيد المغرب العربي على صيغة ثورية من خلال الحركات الوطنية الإستقلالية بعد أن قبلت الحركتان الوطنيتان في تونس والمغرب الأقصى " إستقلالا " إتخذ دون مواربة صيغة الميثاق مع الإستعمار الفرنسي أو صيغة الإستقلال في نطاق التكافل إصطلاحا على لغة بورقيبة (2).

وقد كان بورقيبة واعيا بهذا الخطر ولذلك فقد كان يؤكّد " بأنّ أحسن إعانة نقدّمها للجزائريين تتمثّل في إقامة الأدلّة الواضحة على أنّ التفاوض هو السبيل الوحيد إلى حل المشكلة لأن المسألة ليس لها جانب عسكري فحسب وأقول مرة أخرى أنّ المقاومين في الجبال لن يستطيعوا إلقاء الجيش الفرنسي في البحر ، وإنما مهمتهم تنحصر في إقناع الرأي العام بأن أخفّ الضررين هو الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره : هذه هي الإستراتجيا التي أريد ترجيحها ولا يمكن أن يكون غيرها صالحا ، ولقد أقمنا على صحّة ذلك كلّ دليل " (3)، ففي صورة فشل هذه الإستراتجيا " ربما تأثرت أقطار إفريقيا الشمالية كلها

****

(1) لم يمثل هذا الأمر تحولا في الخطاب البورقيبي فقد ظل هذا الخطاب منذ نشأته قطريا في جوهره وأهدافه ولأنه كان قد إتكا في المراحل السابقة على بعض مفاهيم الفكر القومي وإن كان ذلك لإعتبارات تكتكية .

(2) انظر : جعيط، (هشام): " المغرب العربي والممارسة السياسية منذ مؤتمر طنجة إلى الآن "، مرجع سابق،ص 21.

3) من خطاب بورقيبة يوم 18 جوان 1956 في : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام 1975 ، الجزء الثاني ، ص 134-135 .

بالحرب القائمة في الجزائر وبالدماء التي تسيل على جوانبها وبالفوضى التي تسود أرجائها وقد يفضي ذلك الوضع المضطرب إلى توهين أسس الدول التي فازت بالإستقلال من قبل " (1). وقد كانت القيادة التونسية مستعدّة لإلتزام الحياد في هذه الحرب " نظرا لإمكانياتنا المحدودة ولكن لا يمكن أبدا أن يكون ترابنا سبيلا إلى مساعدة الجيش الفرنسي على إخواننا الجزائريين ومرتعا لحماية الجيوش الفرنسية التي تحارب الجزائر " خاصة وقد كانت تدرك جيدا " أن المصيبة العظمى التي تسبّبت في إحتلال بلادنا هي نفس التغطية التي يزعمونها (يقصد الفرنسيين) (...) وأنّ الشعب التونسي بكل قلبه ومشاعره مع أشقائه الجزائريين وضدّ فرنسا (...) فهو يعتبر وجود الجيش الفرنسي بتونس تعاونا مع فرنسا في محاربة الجزائر " (2)، ولكن ما هو دليل بورقيبة على صحّة هذه الإستراتجيا ؟ موافقة فرنسا على مبدإ إستقلال تونس في إطار صيغة تكافلية تضمن لفرنسا تأمين مصالحها الحيوية بتونس ؟ ربما ولكن ليس أكثر من ذلك إذ فشلت البلاد التونسية في تحقيق مطلب الجلاء العسكري الكامل رغم قبولها بمبدإ الجلاء التدريجي، وإستمرّ من جهة أخرى إستعار نار حرب التحرير الجزائرية بإنعكاساتها السياسية والإيديولوجية والأمنية الخطيرة على إستقرار النظام القطري الناشئ في تونس فقد تكرّرت حوادث إنتهاك السيادة التونسية حتى داخل البلاد على غرار حادثة أمّ العرايس حيث " إدّعت الجندرمة الفرنسية أنها عثرت على جماعةمن الثوّار الجزائريين بدكان (...) فوقع إطلاق النار وفتح هجوم عسكري ثم نصب الحصار على البلدة (...) وهذا عمل لا تقبل الحكومة التونسية وقوعه بالتراب التونسي، وقد بيّنا لسفير فرنسا أن جميع السكان الموجودين بالتراب التونسي مهما كان أصلهم وجنسهم في حماية القانون التونسي والحكومة التونسية ولا يمكن لتونس أن تصبح ميدانا للحرب الدائرة بين فرنسا والجزائر فمن الوجهة القانونية والوجهة الواقعية لا يمكن للحكومة

****

(1) من خطاب بورقيبة يوم 7 جويلية 1956 في المصدر السابق ص 177 .

(2) من خطاب بورقيبة يوم 24 جويلية 1956 في المصدر السابق ص 222- 223

انظر في هذا المعنى أيضا خطابه يوم 21 جويلية 1956 في المصدر السابق ، ص 212 .

التونسية أن تتحمّل وقوع إشتباك بين الجزائريين والفرنسيين بأرض الوطن إذ قد ينتج عن ذلك تحمّس التونسيين ودخولهم المعركة لحماية إخوانهم الجزائريين وينتج عن ذلك الإخلال بالأمن وتعود البلاد إلى الفوضى من جديد وهذا ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة فرنسا نفسها " (1) وقد كان هذا الوضع يهدّد أمن النظام القطري الناشئ وإستقراره في هذه الفترة الحرجة من تاريخه . فقد كانت القيادة التونسية تعي جيّدا خطورة تواصل الحضور العسكري الفرنسي بتونس في ظلّ تعثر المفاوضات التونسية - الفرنسية بشأن الجلاء العسكري ، وإستمرار الجيش الفرنسي بالجزائر في خرق الحدود التونسية الغربية برّا وجوّا في ظلّ غياب إتفاق حدودي بين الطرفين ، وذلك بصرف النظر عن المطالب الترابية التونسية التي كانت تضع الرسم الحدودي القائم موضع السؤال لا سيّما وقد تكرّرت الحوادث التي ما إنفكّت تذكّر القيادة التونسية بهشاشة الإستقلال الذي حصلت عليه ، وكانت هذه القيادة تعي أن "الإستقلال الحقيقي لا يتمثّل في الوثائق والإتفاقيات ولا في إيفاد المبعوثين الدبلوماسيين أو في تكوين جيش يضمّ عشرة آلاف جندي " (2) ، ولا شكّ أنّ تفاعلات القضية الجزائرية بإنعكاساتها السياسية والإيديولوجية والإستراتجية قد زادت في خوف النظام القطري التونسي على إستقراره ولا سيّما بعد أن أصبحت هذه القضية إحدى محاور الخلاف الرئيسية في المواجهة المعلنة بين الشقين البورقيبي واليوسفي كما إعترف بذلك بورقيبة نفسه في خطابه يوم 12 جانفي 1956 أي قبل أن ينجح نظام بورقيبة في إقتلاع إمضاء فرنسا على وثيقة الإعتراف بإستقلال تونس في 20 مارس 1956 ، ومن المعلوم أنّ الصراع البورقيبي - اليوسفي قد إندلع نتيجة معارضة صالح ين بوسف لإتفاقيات الإستقلال الداخلي الواقعة في 3 جوان 1955 ، وهي الإتفاقيات التي قادها بورقيبة ، بيد أنّ محور الخلاف هذا لم يلبث أن إتّسع إثر عودة صالح بن يوسف إلى تونس

****

(1) من خطاب بورقيبة يوم 31 جويلية 1956 في المصدر السابق ص 252- 253 .

(2) من خطاب بورقيبة يوم 12 جانفي 1956 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1974 ، الجزء الأول ، ص 317 .

في 13 سبتمبر 1955 إذ تجاوز مضمون الإتفاقيات ليشمل التوّجه السياسي وإستراتجية تونس المستقلّة أي مفهوم السلطة وأسس إقامة الدولة الجديدة الداخلية والخارجية ، ولم يلبث صالح بن يوسف أن أصبح – على الأقل في مستوى الخطاب السياسي – ممثلا للتوجه العربي – الإسلامي في النضال التحريري التونسي ، وداعية لمغربة النضال التحريري على النطاق المغاربي . وقد ساندت جبهة التحرير الجزائرية من جانبها الشقّ اليوسفي ولو بصفة غير معلنة وذلك من منطلق حرصها على مغربة القضايا التي تهمّ المنطقة ، وقد أكّد عزّوز الرباعي (1) أنه كان يوجد خلاف كبير بين بورقيبة وجبهة التحرير الجزائرية وأنّ الجزائريين "كانوا يطلقون الرصاص على صور بورقيبة المعلقة في المدن الحدودية " ، وأنّ بورقيبة أرسله إلى مصر في مهمة كان أحد أبرز مواضيعها فضّ الخلاف بينه وبين الجبهة لما لجمال عبد الناصر من تأثير عليها وعلى رموزها (2) . وإذا كنّا لا نتوفّر على الوثائق التي تخوّل لنا التحرّي في مدى صحّة هذه الشهادة خاصة وقد إلتبست بظرف سياسي معيّن بعد سقوط بورقيبة في 7 نوفمبر 1987 فإنها – على كلّ حال – تؤيد القرائن الأخرى التي تؤكّد إنحياز جبهة التحرير الجزائرية غير الرسمي إلى صالح بن يوسف في خلافه مع بورقيبة . وكانت الجبهة ورجالاتها قد بدأت تمارس منذ هذا التاريخ تاثيرها على الحياة السياسية التونسية إذ كانت الشخصيات السياسية التونسية حريصة على كسب ودّ القادة الجزائريين ، بقدر ما كانت بعض الشخصيات السياسية الجزائرية تتعاطى مع سياسة قرطاج (3) ، ولا شكّ أن النظام التونسي الناشئ إكتشف مع القضية اليوسفية الحجم الحقيقي للجبهة وقدرتها على التدخل

****

(1) عزوز الرباعي : شخصية سياسية تونسية لا يحسب لها أداء دور سياسي بارز في حياة تونس المستقلة ، ولكنها في المقابل نجحت دائما في أن تقتلع دورا على الركح السياسي التونسي بما خوّل لها أن تكون شاهدا على تطوّر مواقف النظام التونسي .

(2) انظر حديثه إلى جريدة الإعلان (تونسية) ، عدد يوم 8 نوفمبر 1991 .

(3) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPÊTE "FRANCE J.C SIMOEN 1977 , P 146 .

في مجرى الأحداث في تونس فعلاوة على الإشعاع المتزايد الذي كانت تحضى به لدى الشعب التونسي ، وجاذبية طرحها المغاربي والشعارات الإتحادية التي كانت ترفعها كانت جبهة التحرير الجزائرية تتوفر في البلاد التونسية نفسها في غار دماء من ولاية الكاف على جيش في حالة إستنفار دائم أقوى عددا وعتادا من الجيش التونسي ، وكان هواري بومدين (1) الذي كان يتولى قيادته قادرا على " التآمر مع بعض الضباط التونسيين لإقامة نظام موال له "(2) وممّا يؤكّد هذا التفاوت الظاهر في ميزان القوى العسكري أن محمد خيضر هدّد أثناء حرب التحرير الوطني الجزائرية بالزحف على تونس ، ولم يتردد في مهاجمة النظام التونسي وقيادته (3) من جهة اخرى كان النظام التونسي يدرك تماما أن الثورة الجزائرية تحضى بأهمية إستراتجية كبرى بالنسبة لكامل الإقليم المغاربي الأمر الذي يفسّر المكانة الخاصة التي إحتلّتها القضية الجزائرية في إهتمامات السلطة التونسية خلال هذه الفترة ، وهو ما يبرز بوضوح من خلال الحيز الهام الذي اعطاه بورقيبة في خطبه وتصريحاته للقضية الجزائرية والوحدة المغاربية عموما خلال هذه الفترة بين 1955 و1958، بل وإظطرّ نتيجة هذه المواجهة المصيرية للأخطار التي كانت تهدد أسس نظامه القطري إلى تبنّي بعض الشعارات والمفاهيم الوحدوية في محاولة واعية لإستنزاف شعارات خصومه والإلتفاف على دعوة مغربة المعركة التحريرية ، ولكن بورقيبة ظلّ في الجوهر وفيا لقناعاته القطرية ، حريصا على الدفاع عن النظام القطري التونسي بما جعل مواقفه وتصريحاته نموذجا مرجعيا للخطاب القطري رغم التلوين الذي قد يغلّف بعض مواقفه في ظروف سياسية محدّدة . ومن الطبيعي في مثل هذا الظرف أن تتابع القيادة التونسية بكثير من الإنزعاج والقلق تكرّر حوادث خرق الحدود وتجاوزات الجيش الفرنسي ، وتحركات فيالق الجيش التحريري الجزائري على التراب التونسي ، ومن أبرز هذه الحوادث سقوط

****

1) انظر ترجمة حياة بومدين في ملحق تراجم الأعلام .

(2) IBID , P 147 .
(3) IBID , P 147 - 148 .

قتيل وجرح خمسة أشخاص إثر قصف الطيران الفرنسي لقرية بودرياس بفريانة في 14 سبتمبر 1956 الأمر الذي ردت عليه الحكومة التونسية بإحتجاج رسمي تقدّم به بورقيبة نفسه (1)، وبإعلان الإضراب العام الأمر الذي حمل رئيس الحكومة الفرنسية على " الوعد بعدم تكرّر هذه الأحداث "، ولا محالة ساعدت هذه الحركات الإحتجاجية إضافة إلى المساعي الدبلوماسية التي بذلتها القيادة التونسية على الوصول إلى حلول جزئية ثنائية بعد المحادثات الماراطونية التي أجراها الوفد التونسي برئاسة بورقيبة نفسه مع الحكومة الفرنسية إذ بدأ في 1 أكتوبر 1956 تنفيذ الإتفاق الخاص بتحويل سلط الجندرمة إلى تونس، قبل أن يتمّ تحويل سلط مراقبة الحدود في النصف الثاني في أكتوبر، وكانت هذه المفاوضات قدإستدعت بقاء بورقيبة بفرنسا إلى غاية 11 أكتوبر من نفس السنة رغم تواضع النتائج التي ترتبت عنها (2)، ولكن حركات تونس الإحتجاجية ومساعيها الدبلوماسية لم تمنع الجيوش الفرنسية من العودة إلى إنتهاكاتها لحرمة التراب التونسي مستهدفة بصفة خاصة المنطقة الحدودية بين تونس والجزائر التي كانت تشهد حركية بشرية وعسكرية كبيرة ليس فقط نتيجة تحركات المجاهدين الجزائريين عبر الفاصل الحدودي وتعقبات الجيش الفرنسي لهم، وإنما أيضا نتيجة لضبابية بل وغياب الحاجز الحدودي في ذهنية سكان المنطقة خاصة وقد إعتادوا على ممارسة إقتصادية وإجتماعية عابرة للحدود طوال قرون

****

(1) كان يوجد بفرنسا للمعالجة وقد إتصل به نائبه على رأس الحكومة الباهي الأدغم حيث أبلغه تفاصيل الإعتداءات ، انظر العمل 15 سبتمبر 1956 .

(2) مع ذلك مثلت سنة 1956 بحق سنة التونسة التي شملت ميدان الإدارة ببعث إطار إداري جديد يوم 21 جوان 1956 ، وميدان الإعلام بإصدار مجلة جديدة للصحافة في 9 فيفري 1956 إضافة إلى تونسة مؤسسة الإذاعة يوم 13 أوت 1956 ، وميدان السياسة الخارجية بإقتلاع إعتراف فرنسا يوم 15 جوان 1956 بحق تونس في ممارسة سيادتها في هذا المجال وهو ما أهلها للإنخراط بمنظمة الأمم المتحدة يوم 12 نوفمبر 1956 ، وميدان الأمن بتونسة الأمن الداخلي يوم 18 أفريل 1956 وقد عقبه بعث وحدات الحرس الوطني والشرطة ، وكذلك الأمن الخارجي بتشكيل أول نواة للجيش الوطني يوم 24 جوان 1956 .

طويلة بمـا في ذلك أيام الإستعمار الفرنسي للمنطقة (1)، بل أكدت فرنسا إستهانتها بالإستقلال الذي كانت منحته لكل من تونس والمغرب الأقصى بقرصنة الطائرة المغربية التي كانت تقلّ وفدا من كبار زعماء الثورة الجزائرية (2) لحضور مؤتمر بتونس يوم 22 أكتوبر 1956 كان ينتظر أن يضمّ إلى جانب هذا الوفد رئيس الحكومة التونسية الحبيب بورقيبة والملك المغربي محمد الخامس وذلك في مسعى تونسي - مغربي للوساطة بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية " بطلب من فرنسا وتشجيع منها " (3)، أو على الأقل بمباركة قسم من الحكومة الفرنسية إن لم نقل بطلب منه (4) وكانت تونس والرباط تريد بهذه الوساطة تجنيب الإستقلالين الفتيين في البلدين إنعكاسات حرب التحرير الجزائرية خاصة وقد كان بورقيبة ومحمد الخامس " يريان أنّ مبدأ الإستقلال في نطاق التكافل يجب أن يعتبر في هذه القضية " (5) أي حمل الجانبين الفرنسي والجزائري على القبول بحل على القاعدة نفسها التي قام عليها حلّ القضيتين التونسية والمغربية ، بيد أنّ المسعى التونسي - المغربي باء بالفشل إذ قرصنت فرنسا الطائرة المغربية المقلّة للوفد الجزائري وهي في طريقها إلى تونس (6) ، وقد أثبت هذا الحادث للنظامين التونسي والمغربي مدى هشاشة الإستقلال الذي حصلا عليه الأمر الذي يفسّر حدّة ردّ فعل تونس والرباط إزاءه فقد قرّرت

****

(1)نلاحظ بهذا الصدد أن ملف الجنسية سيشكل خلال المفاوضات الجزائرية - التونسية بشأن خلافهما الحدودي إحدى المحاور الأساسية وأن المفاوضة بشأن هذا الملف إضافة إلى ملف الممتلكات ستتواصل بين البلدين حتى بعد التوقيع على إتفاقية جانفي 1970 التي مثلّت قاعدة التسوية للخلاف الحدودي بين البلدين انظر :
MAGHREB N° 44 , MARS -ABRIL , 1971, PP 29-35 .

(2) كان هذا الوفد يضم أحمد بن بلّة ومحمد خيضر وحسين آية احمد من قيادة العمل الخارجي لجبهة التحرير الجزائرية ومحمد بوضياف ومصطفى الأشرف من القيادة الداخلية .

(3) انظر تصريح عبد الله ابراهيم وزيرالأخبار المغربي بعد إختطاف الطائرة التي كانت تقلّ القادة الجزائريين من الرباط إلى تونس ، في ، العمل 22 أكتوبر 1956 .

(4) حول موقف الحكومة الفرنسية من لقاء القمة هذا ، انظر العمل 21 أكتوبر 1956 .

(5) العمل 21 أكتوبر 1956 .

(6) حول عملية القرصنة هذه انظر العمل 23 أكتوبر 1956 .

الحكومة التونسية إستقدام سفيرها بباريس ، وإعلان الإضراب العام في البلاد ، وإتخاذ تدابير أمنية وتحديد تحركات الجيوش الفرنسية بنصب السدود في مختلف الجهات لمنع الجيوش الفرنسية من التنقل وحبسها في ثكناتها (1) ، وقام البشير بن يحمد وكيل الدولة للأخبار (2) بعقد ندوة صحفية مخصصّة للغرض ، ثم عقد بورقيبة نفسه ندوة صحيفية ثانية " لم يعرف مثلها من قبل نظرا لأهمية موضوعها ولعدد الشخصيات والصحفيين الذين حضروها " صرّح أثناءها " إننا إعتبرنا أن الخديعة التي وقعت أمس كصفعة لأننا كنا واثقين تونسيون ومغاربة من أن فرنسا قبلت مبدأ التفاهم وكانت على علم من المحادثة التي كان في الحسبان أن يحضرها القادة الجزائريون الذين ألقي عليهم القبض " (3) ، وصدر بيان رسمي جاء فيه خاصة " أن ممثلي المنظمات القومية (الحزب الحر الدستوري التونسي والإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والإتحاد القومي للمزارعين التونسيين) يشهّرون بعمل السلطات الفرنسية المشين ، الخارج عن القانون الدولي والمنافي لكلّ مروءة بإلقاء القبض غدرا على زعماء الجزائر ...." (4) ، وقد إختزل هذا البيان حقيقة الموقف السياسي في المغرب العربي في علاقته بالقضية الجزائرية إذ أكد أهمية المصير الجزائري في تقرير مصير المنطقة ، ووعي القيادة التونسية بهشاشة نظامها طالما لم تحلّ القضية الجزائرية ولا سيّما في ظلّ تعثر مفاوضاتها مع فرنسا حول عدّة قضايا هامة إذ ترجم قرارها بتقييد حركة الجيش الفرنسي داخل أراضيها خوفها من هذا الخطر العسكري الذي كان يهدّد أمن نظامها داخل مجالها السيادي ، وعبّر قرارها باستقدام سفيرها بباريس حرصها على ممارسة حقّها السيادي كدولة مستقلّة في المجال الخارجي (5) ، وقد أدّت هذه التدابير

****

(1) العمل 24 أكتوبر 1956 .

(2) التسمية بهذه الصفة أوردتها جريدة العمل ، انظر عدد 23 أكتوبر 1956 .

(3) انظر نص الندوة في العمل 24 أكتوبر 1956 .

(4) انظر نصّ البيان كاملا في العمل 24 أكتوبر 1956 .

(5) إتخذ المغرب الأقصى الذي كان يعيش وضعا سياسيا شبيها بالوضع التونسي ، بدوره إجراءات مماثلة للإجراءات التونسية من عملية القرصنة التي استهدفت الطائرة المقلّة للوفد الجزائري ، انظر العمل 24 أكتوبر 1956 .

إلى توتّر العلاقات التونسية- الفرنسية ، وتكهرب الوضع العسكري على الحدود التونسية -الجزائرية وفي داخل البلاد فتعدّدت المصادمات مؤدّية إلى سقوط عدّة قتلى وجرحى من الجانبين وخاصة من الجانب التونسي ، ومن هذه المصادمات خلال شهر أكتوبر نفسه حادثة بوعرقوب التي سقط خلالها 4 جرحى من الفرنسيين و6 من التونسيين إثر تصدّي التونسيين لقوّة فرنسية كانت تريد المرور ببوعرقوب مخالفة بذلك القرار الذي إتخذته الحكومة التونسية إثر حادث القرصنة الفرنسية والقاضي " بمنع الجيوش الفرنسية من التنقل وحبسها في ثكاناتها " (1) ، وتواصلت الإعتداءات الفرنسية على إمتداد الخط الحدودي التونسي – الجزائري ففي 31 ماي 1957 عادت القوات الفرنسية إلى إنتهاك الحدود الغربية للبلاد فقتلت 7 جنود وأصابت 14 مدنيا بجروح كان من بينهم خميس الحجري أمين عام كتابة الدولة للشؤون الخارجية ، وقد مات بعد ذلك متأثّرا بجروحه وقد صدر في نفس اليوم وعلى سبيل ردّ الفعل قرار من الحكومة التونسية بمنع الجيش الفرنسي بتونس من مغادرة ثكناته العسكرية (2) ولكن الحكومة التونسية لم تكن تتوفر – في حقيقة الأمر – على القوّة الكافية التي تخوّل لها تطبيق هذا القرار ففي 7 جوان 1957 قامت الجيوش الفرنسية بتونس بإعتداءات أخرى تسبّبت في حدوث إشتباكات دامية بقابس أسفرت عن مقتل 6 تونسيين(3) ، من جهة أخرى ، لم يمنع هذا القرار الذي كان يهمّ الجيش الفرنسي بتونس ، الجيش الفرنسي بالجزائر من العودة إلى تهديد حدود البلاد الغربية ففي 28 جوان 1957 إعتدت وحدات من الجيش الفرنسي على الحدود التونسية بعين دراهم وأصابت 5 جنود تونسيين بجروح (4) وقد عمّق تكرار هذه الإعتداءات

****

(1) العمل 27 أكتوبر 1956 .

(2) العمل 1 جوان 1957 .

(3) العمل 8 جوان 1957 .

(4) العمل 29 جوان 1957 .

إحساس القيادة التونسية بخطورة الوضع ولا سيّما على الحدود وإنعكاساته المحتملة على إستقرار نظامها ، الأمر الذي حملها على أن تعلن يوم 10 سبتمبر 1957 حالة الطوارئ بمناطق الولايات الخمس الواقعة على الحدود بين تونس والجزائر بعد تكرّر الإعتداءات الفرنسية ولا سيّما بمنطقتي عين دراهم والقصرين (1) ، وقد إنتظمت في 18 من نفس الشهر مظاهرات كبرى في كافة أنحاء البلاد طولب فيها بجلاء القوات الفرنسية عن تونس (2) ، كما دعا الديوان السياسي للحزب الدستوري الحاكم في 4 أكتوبر 1957 إلى الإضراب والتظاهر إحتجاجا على تواصل الإعتداءات الفرنسية ، وقرّرت الحكومة التونسية سحب سفيرها بباريس ، كما إستغلت الوضع " لإقصاء عدد من الفرنسيين المتطرّفين عن تونس"(3) هكذا فرضت حرب التحرير الجزائرية على النظام التونسي أن ينظر إلى مسألة الحدود بإعتبارها مسألة سيادة فهذه الحرب هي "مشكلة المشاكل(...) وكلّ ما نلقاه من الصعوبات والعراقيل متفرّع عنها ومتأت منها ..."(4).صحيح أن المسائل الحدودية في العلاقات الدولية المعاصرة تطرح بطبيعتها مسألة السيادة على أساس أن الحدّ يمثّل فاصلا بين سيادتين (5) ، ولكن حساسية الأنظمة تزداد أكثر في صورة وجود تهديد مباشر لهذه الحدود ، وقد تنزّلت مختلف التدابير التي إتخذتها الحكومة التونسية على الأصعدة السياسية والإعلامية والشعبية في إطار حرص النظام القطري التونسي على تأمين سيادته داخل حدوده ولكنه بدا قاصرا

****

(1) العمل 11 سبتمبر 1957 .

حول موقف الدولة التونسية من هذه الإعتداءات راجع خطاب بورقيبة يوم 12 سبتمبر 1957 في : بورقيبة (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1956 ، الجزء الخامس ، ص 67 - 82 .

(2) العمل 19 سبتمبر 1957 .

(3) العمل 5 أكتوبر 1957 .

(4) من خطاب بورقيبة بتونس يوم 26 سبتمبر 1957 في : بورقيبة ، (الحبيب) ، "خطب" ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1976 ، الجزء الخامس ، ص 116 .

(5) DUROSELLE , (JEAN BAPTISTE) : " LES FRONTIERES : VISION HISTORIQUE" , IN RELATIONS INTERNATIONALES N° 63 , AUTOMNE 1990 , P 229 .

عن تحقيق هذه الغاية ، ففي 2 جانفي 1958 أستهدف التراب التونسي قرب الحدود الجزائرية مرّة أخرى بإعتداء فرنسي أسفر عن 3 قتلى وإختطاف 10 مواطنين تونسيين (1) ، وفي 7 فيفري 1958 إخترقت سيارة ثقيلة فرنسية محمّلة بالجنود الحدود التونسية بقلعة سنان ، كما حلّقت طائرات فرنسية فوق الكاف وتاجروين وساقية سيدي يوسف وقلعة سنان خارقة بذلك حرمة الفضاء الجوي التونسي في إستهتار واضح ، وقد ثبت فيما بعد أن هذه العملية العسكرية الإستطلاعية كانت تحضيرا لضربة 8 فيفري الموالي التي إستهدفت ساقية سيدي يوسف ، وقد إكتفت الحكومة التونسية إزاء هذه الإنتهاكات الصارخة " لحرمة التراب الوطني " " ولسيادة الدولة التونسية " بردود سياسية ومظاهر إحتجاجية ضعيفة أملاها تواضع إمكاناتها وضعف موقعها العسكري وحتى السياسي في مواجهة فرنسا .

وقد بلغ الإستهتار الفرنسي ذروته عندما قامت 25 طائرة فرنسية يوم 8 فيفري 1958 بغارة جوية عنيفة على قرية ساقية سيدي يوسف كانت حصيلتها 68 قتيلا و87 جريحا وخسائر مادية فادحة إذ أدّى هذا القصف إلى تدمير ثلاثة أرباع القرية (2) وقد أثار هذا الحادث إستنكار الرأي العام العالمي بما في ذلك الرأي العام الغربي الذي حرص على إلتزام "الحياد " حتى هذا التاريخ ، موفّرا بذلك لدولة الإستقلال الناشئة في تونس حجة قوية لتدويل الأزمة والخروج بها من الإطار الثنائي التونسي - الفرنسي (وربما المغاربي - الفرنسي) إلى الإطار الدولي ، وقد أحسن النظام التونسي إستغلال هذا الظرف ، فقد أصدر الأوامر للمواطنين بإقامة المتاريس لشلّ تحركات الجيش الفرنسي بالبلاد وفرض على هذا الجيش الإسترخاص قبل القيام بأيّ تحرّك من جهة إلى أخرى ، وشدّد الحراسة حول المنشآت العسكرية في بنزرت وعلى الأخصّ البحرية منها ، وقام علاوة على ذلك في حركة واضحة لتدويل الأزمة باستقدام سفيره بباريس ، وتقديم مذكّرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 9 فيفري 1958عن طريق المنجي سليم مندوبه بالمنتظم الأممي ، شدّد

****

(1) العمل 3 جانفي 1958 .

(2) العمل 9 فيفري 1958 .

فيها على" خطورة "هذا الإعتداء وخطـورة النتائـج التي قد تنجرّ عنه " (1) ، وقد أكّـد ت كتابة الدولة للشؤون الخارجية تبنّي سياسة تدويل الأزمة عندما أعلنـت في 11 فيفري 1958 عن قرار عرض القضيـة على مجلس الأمن ، وهو ما تم ّ فعـلا فـي 14 فيفري 1958 ، وقد حـرص النظام التونسي على الإستفادة من الحماس الشعبي الذي ألهبه هذا الحادث فقد أكّد بورقيبة في أعقاب الإجتماعات الشعبية والمظاهرات الإحتجاجية التـي شهدتها البلاد يـوم 12 فيفري 1958 أن معركة الجلاء قد بدأت فعلا " يـوم السبت 8 فيفري 1958 " وأنّ " الشعب والحكومة مسخّران لخوض هـذه المعركـة حتـى النصر النهائي " (2) ، بعد أن حسّست أحداث الساقية القيادة التونسية بالخطر الكامن الذي كان يمثّله وجود قوّة عسكرية فرنسية قوامها 50 ألف رجل على أرضها ، وقد كانت هذه القوّة تتوزّع على 5 قواعد عسكرية هي رمادة وقابس وصفاقس وتونس والعوينة إضافة إلى قاعدة بنزرت الإستراتجية .

وقد أعطت سياسة التدويل والمواجهة التي تبنّتها تونس إثر أحداث الساقية أكلها فقد تمكّنت من تحقيق هدفين أساسيين :

- الإتفاق مع فرنسا على تحقيق الجلاء بعد وساطة بريطانية – أمريكية ، ومفاوضات ثنائية فرنسية – تونسية أفضت إلى التوقيع على إتفاق قبلت فرنسا بموجبه إجلاء كافة قواعدها عن البلاد في أجل محدود باستثناء قاعدة بنزرت البحرية الإستراتجية .

- تخفيف حدّة التهديد على حدودها الغربية مع تراجع العمليات العسكرية التـي كانت تشنّها القوات الفرنسية داخل التراب التونسي بإسم " حق المطاردة " .

بيد أن الخطر الذي كـان يهدّد السيادة التونسية لم ينجـل بالكامل كما أثبتت ذلك معركة رمادة التي إندلعـت في 23 ماي 1958 عندما خـرج الجيـش الفرنسي من ثكناتــه

****

(1) العمل 10 فيفري 1958 .

(2) العمل 13 فيفري 1958 .لمتابعة تطوّر ردود الفعل التونسية والعالمية إثر هذا الحادث يمكـن الرجـوع إلـى جريدة العمل الحزبية بين 8 و15 فيفري 1958

ببرج البوف وحاول إختــراق الســدود التي وضعها التونسيــون لتعطيل حركتــه إذ تصـدّت له القــوّات التونسيـــة المرابطة بخطّ كمبوط جنوب شرق رمادة ومنعته مـن التقدّم فنشبت معركة بين القوات الفرنسية والجيش التونسي الناشئ سقط خلالها عـدد هام من القتلى مـن أبرزهم المقاوم مصباح الجربوع (1) ، وقد أكّدت هذه المعركة للقيادة التونسية مـرّة أخـرى الأهمية الإستراتجية التـي يمثلها أمن الحـدود إذ إستعملت القـوات الفرنسية فـي هـذه المعركة طائرات قدمت من الجزائر عبر الحدود الجنوبية الغربية للبلاد .

ويمكننا القـول إنّ تهديـد الجيـوش الفرنسية التي كـانت ترابط داخـل البلاد قد زال عموما مع توقيع الحكومتين التونسية والفرنسية لإتفاق 17 جوان 1958 ولكن خطر الجيـوش الفرنسية بالجزائر ظلّ قائما وإن ضعفت وتيرته قليلا بعـد حـادث الساقية ففـي 2 نوفمبر 1958 عـادت الجيوش الفرنسية إلـى الإعتـداء علـى حرمـة الـتراب التونسـي بـإختراق حـــدوده الغربيـــة (2) ، وفـي 17 فيفيري 1959 إخترق الطيـران الفرنسي هـذه الحـدود بجهـة نفطـة وقصف المنطقة الأمرالذي أدّىإلى سقوط 4 قتلىو 8 جرحى (3) .

وقد جعلت هذه الإنتهاكات من ملف الحـدود ملفا سـاخنا إذ طرحـت القيـادة التونسية الخلاف الحدودي مع الجار الغربي في إطـار مواجهتها للحركية الحدوديـة العسكرية التـي فرضتها حرب التحرير الجزائرية ، وذلك تزامنا مع الإجراءات السيادية المتخذة لتثبيت أسس النظام القطري الناشئ فقد أكّد بورقيبة في 5 فيفري 1959 بمناسبة إسترجــاع مركــز فورسان أنّ الحدود التونسية " تمتدّ إلى قرعة الهامـل شرقــا وأنّ لتونس نصيبــها الطبيعـي من الصحراء " ، بيد أن فرنسا لم تكتـف بتجاهل هذا المطلب فحسب ، بـل واستمرت فـي إنتهاك حرمة التراب التونسي من خـلال خرق الحـدود المتواصل كنتيجة مفروضة لتواصل حرب التحرير الجزائرية ، وكانت القيادة التونسية تحرص خاصة على تأمين إستقـرار نظامها

****

(1)العمل 24 ماي 1958 .

(2) العمل 3 نوفمبر 1958 .

(3) العمل 18 فيفري 1958 .

القطري أمام خطر مغربة الحـرب وربّما تعريبها ، بل وبلغت هذه القيـادة من الحـرص على تأمين نظامها ضدّ الأخطار التي تتهدّده ما حملها على القبول بالتنازل عن جزء من سيادتها مقابل إنهاء هذه الحرب ، فقد أكّد بورقيبة يوم 17 فيفيري 1959 أن " تونس مستعدّة للتنازل عن بنزرت لفرنسا إذا إستجابت لرغبة الجزائر في الإستقلال " ، وذلك في نفس اليـوم الذي شهد إختراق الطيران الفرنسي للحدود التونسية بجهة نفطة بما أدّى إلى مقتل 4 تونسيين وجرح ثمانية آخرين . هكذا قبلت تونس " بالتنازل على جانب من إستقلالنا (الكلام على لسان بورقيبة) في مقابل إنهاء الحرب والقضاء على جرثومة الحقد لأنّ في إستمرار الحرب أخطار تهدّد سلامتنا وسلامة الشمال الإفريقي والعالم الحرّ وهـي أخطار لا يستطيع المرء أن يضبط مداها " (1) .

وقد إستمرّت بطبيعة الحال إنتهاكات الحدّ الغربي التونسي مع إستمرار حرب التحرير الجزائرية ففي 11 جانفي 1961 أغارت الطائرات الفرنسية على تالة وعين دراهم وغار الدماء وفي 23 منه قامت الطائرات والمدفعية الفرنسية بقصف عنيف للمناطق الحدودية التونسية الأمر الذي أدّى إلى سقوط 4 قتلى بين التونسيين (2) ، ولم يلبث أن أدّى إبتداء المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية إلى إيقاف العمليات العسكرية الفرنسية على الحدود التونسية – الجزائرية قبل أن تستأنف مجدّدا مع إندلاع معركة "التخلّص من بقايا الإستعمار في بنزرت وفي المنطقة الجنوبية الممتدّة إلى

****

(1) من خطاب بورقيبة يوم 1 أكتوبر 1959 في : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " بتونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1977 ، ص 121 .

يمثل هذا الخطاب الذي تناول فيه بورقيبة موقفه من قبول فرنسا على لسان الجنرال ديقول بالإعتراف للجزائريين بحق تقرير المصير ، وقبول حكومة فرحات عباس بهذا المبدإ قاعدة للتسوية إحدى الخطب المرجعية الهامة التي توضح طبيعة موقف القيادة البورقيبية من الحرب الجزائرية وسبل حلها ، راجع نص الخطاب كاملا في المصدر السابق ص 105 –122 .

(2) العمل 24 جانفي 1961 .

العلامـــة 233 " (1) .

وقد كان " ملّف بنزرت " " وملف العلامة 233 " يمثلان المحورين الرئيسيين في ملّف الجلاء الذي حرصت القيادة التونسية على تسويتهما في نطاق الوفاء لتوّ جها تها الأساسية : تركيز الدولة القطرية وتأمين إستقرارها على أنقاض التركة الإستعمارية الفرنسيـة في نطـاق علاقة تكافلية مع فرنسا والعالم الغربي عامة .

وقد كان "ملف بنزرت" في الأصل ملفا ثنائيا تونسيا-فرنسيا ولكنه أصبح ملفا مغاربيا-فرنسيا أو علـى الأقل جزائريا - تونسيا - فرنسيا عندما أكّد بورقيبة في 17 فيفري 1959 إستعداد بلاده للتنازل عن قاعدة بنزرت لفائدة فرنسا مقابل إستجابة فرنسا لرغبة الجزائر في الإستقلال مؤكدا بذلك حرصه البالغ على محاصرة الحرب حتى لو كان ثمن ذلك التنازل عن جزء من السيادة التونسية ، وإن جعل هذا العرض مشروطا بقبوله من طرف فرنسا في ظرف لا يتجاوز أربعة أشهر من تاريخ إعلانه (2) .

وكان " ملف العلامة 233 " أيضا ملفا تونسيا-فرنسيا باعتبار سيطرة فرنسا على الجزائر ، ولكنه كان أيضا ملفا جزائريا إذ كانت الثورة الجزائريـة تطـالب باسـتقلال كـامل الـتراب الجزائري الخاضع لفرنسا بما في ذلك الصحراء ومن ضمنها الفضاء الصحراوي الذي كان يطالب به بورقيبة بين العلامة 219 والعلامة 233 ، بل وأصبح ملفا مغاربيا عامة ، بإعتبار أن بورقيبة كان يعتبر الصحراء إرثا مغاربيا مشتركا ومن هنا مطالبته بنصيب تونس الطبيعي منها .

وكـان الملفان يمثّلان الخطر نفسه بالنسبة للنظـام القطـري الناشـئ فـي تونـس ولـو بدرجات متفاوتة : خطر تهديـد إستقـراره وتوتر علاقته مع فرنسا بما يعرّض مجاله السيـادي للإنتهاك المتواصل .

****

(1) من خطاب بورقيبة يوم 14 جويلية 1961 في : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ص 143 .

(2) سحبت تونس رسميا هذا العرض بعد أربعة أشهر بالضبط في 18 جوان 1959 في خطاب القاه بورقيبة بجمّال انظر : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1977 ، الجزء التاسع ، ص 22-23 .

وقد بدا الملفـان على هذا الأساس - مترابطيـن فقد أدّى إندلاع معركـة بنـزرت في جويلية 1961 إلى تعرض البلاد التونسية إلى سلسلة من الإعتـداءات الفرنسيـة ففي 27 جويلية 1961 قام الطيران الفرنسي بالجزائر بخرق " حرمة الفضاءالتونسي " (1) ، وفي 12 أوت 1961 قذفت المدفعية الفرنسية التراب التونسي بعين دراهم (2) قبل أن تقوم الطائرات الفرنسية في 16 منه بقصف مركز الجيش التونسي بميداس من معتمدية الرديـف (3) ، بضع أيام قبل أن تصوّب المدفعية الفرنسية المرابطة بالجزائر نيرانها على ساقية سيدي يوسف في 22 من نفس الشهر (4) ، وفي 2 سبتمبر 1961 حصل إشتباك بين دورية تابعة للجيش الوطني ودورية من الجيش الفرنسي حاولت التوغل داخل الحدود التونسية بساقية سيدي يوسف (5) ، بل لقد تواصلت هذه الإنتهاكات حتى بعد ندوة شارل ديقول في 5 سبتمبر 1961 التي أكّد فيها سيادة تونس على بنزرت ، بل وحتى بعد التوقيع على الإتفاق التونسي - الفرنسي القاضي بسحب جميع القوات الفرنسية عن مدينة بنزرت لتعود إلى مراكـز إنطلاقـها تماشيا مع قـرار الجمعيـة العامـة للأمم المتحـدة الصـادر في 25 أوت 1961 (6) ، ولم يحل دون تواصل هذه الإنتهاكات تقـدّم المفاوضات بين الحكومـة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائريـة ففي 22 نوفمبـر 1961 صوّبت القـوات الفرنسية المنتصبة بالجزائر نيران مدافعها على المراكز التونسيـة بالحدود بين عين دراهـم

****

(1) العمل 28 جويلية 1961 .

(2) العمل 13 أوت 1961 .

(3) العمل 17 أوت 1961 .

(4) العمل 23 أوت 1961 .

(5) العمل 3 سبتمبر 1961 .

(6) نصّ هذا القرار على " التفاوض حالا بين الحكومتين التونسية والفرنسية على أساسا الجلاء الناجز " ، وقد تمّ التصويت عليه بستين صوتا مقابل لا شيئ " وهونص الائحة التي تقدمت بها المجموعة الإفريقية - الآسياوية في الجمعية العامة .

وطبرقة وتوغلت إثر ذلك وحدة من المصفّحات الفرنسية داخل التراب التونسي ، وهاجمت مركز الرويع الأمر الذي أدّى إلى إشتباك قتل خلاله جنديان تونسيان وجرح أربعة ، وفي 22 فيفري 1962 توغلت وحدات من الجيش الفرنسي داخل التراب التونسي قرب ساقية سيدي يوسف ، وأطلقت النار على مدنيين تونسيين الأمر الذي أدّى إلى سقوط ثلاثة قتلى وجريحين (1) ، قبل أن تقوم الطائرات والمدفعية الفرنسية في 25 فيفري 1962 بقذف عنيف بمنطقة حيدرة أدّى إلى مقتل إمرأة وجرح أخرى (2) ، بحيث لم يزل الخطر الفرنسي القادم من الجزائر عبر الحدود الغربية التونسية إلا مع إنطلاق المفاوضات النهائية بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية في 11 فيفري 1962 بروسس (ROUSSES) بفرنسا قرب الحدود السويسرية وهي المفاوضات التي إنتهت في 18 مارس 1962 بالتوقيع على إتفاقيات إيفيان ، ودخول قرار وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في اليوم الموالي بداية من منتصف النهار (3) .

وهكذا مثّلت قضية الحدود التونسية – الجزائرية ورقة إستراتجية خطيرة حاولت مختلف الأطراف ذات الصلة بها (فرنسا ، النظام التونسي ، جبهة التحرير الجزائرية ، الحركة اليوسفية) توظيفها بما يخدم مصالحها وأهدافها السياسية الرئيسية ، فقد كانت الحركية العسكرية والبشرية لهذه الحدود تمثل بالنسبة لفرنسا حجة وجيهة للتدخّل العسكري في تونس وبالتالي وضع النظام التونسي تحت الضغط بما قد يمكّنها من إقتلاع بعض التنازلات والحصول على بعض الإمتيازات في إطار مفاوضاتها المتواصلة مع الدولة التونسية في مختلف الميادين ، ولا شكّ أنّ هذه السياسة قد أثمرت فعلا بعض النتائج وإن كان يصعب تحديدها في نصوص الإتفاقيات الموقّعة خلال هذه الفترة ، وقد مثّل قبول النظام التونسي

****

(1) العمل 23 فيفري 1962 .

(2) العمل 26 فيفري 1962 .

(3) VOIR LE MONDE : " DOSSIERS ET DOCUMENTS " : L'ALGERIE DEPUIS 1945 " , N° 203, OCTOBRE 1992 , P 9

بالتنازل المشروط عن بنزرت مقابل إنهاء الحرب الجزائرية والإستجابة لرغبة الجزائر في الإستقلال ، إحدى أبرز هذه التنازلات التي فرضتها سياسة الضغط الفرنسية لولا أن فرنسا فوّتت على نفسها فرصة تأكيد حضورها العسكري بتونس من خلال قاعدة بنزرت لأسباب سياسية داخلية تتعلق بالموقف من إستقلال الجزائر نفسه .

من جهة أخرى ، كانت فرنسا تريد أن تجعل من مسألة الحدود عامل إنقسام داخل قوى الثورة الجزائرية وبين هذه الثورة ودول الجوار الأمر الذي تجلّى خاصة أثناء معركة بنزرت فقد ظلّت فرنسا تنكر إلى آخر لحظة قبيل إنطلاق المفاوضات بشأن الإستقلال جزائريّة الصحراء ، وقد روّجت دائما في محاولة واعية لبث الخلاف بين الأجوار المغاربة أنّ القيادتين التونسية والمغربية تطالبان بتعديل الحدود لفائدتهما على حساب الجزائر كما تبيّن ذلك خلال تفاعلات أزمة بنزرت (1) .

وجزائريا ، مكّنت حركية الحدود هذه الثورة الجزائرية من عمق إستراتيجي كانت أحوج ما تكون إليه في مواجهتها المسلّحة لقوى الإحتلال الفرنسي (2) ، وقد حرصت على إستغلال هذه الحركية لتحسين الأداء العسكري " لمجاهديها " في مواجهة عدو يفوقها عددا وعتادا إذ كان لجوء هؤلاء وراء الحدود الرسمية الشرقية والغربية للجزائر يمنحهم حماية حقيقية رغم الإنتهاكات الفرنسية المتكرّرة للحدود باسم " حق المطاردة " تعقّبا لفلول جيش التحرير الوطني الجزائري ، وسمحت لها حركية الحدود بتأمين الإشراف على عمليات الثورة ، وتأمين التنسيق بينها إنطلاقا من مراكز قيادة جيش التحرير في تونس بغار الدماء شرق الحدّ الشمالي الشرقي مع الجزائر وفي المغرب الأقصى بوجدة غرب الحدّ الشمالي الغربي .

****

(1) انظر ردّ بورقيبة على محاولة ديقول إثارة الخلاف بين القيادة التونسية وقيادة الثورة الجزائرية عند إندلاع أزمة بنزرت في خطابه يوم 8 سبتمبر 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ،تونسي ،وزارة الإعلام ، 1979 ، الجزء الثاني عشر ، ص 301- 305 .

(2) LE MONDE DU 7 FEVRIER 1959 .

كما أتاحت لها حركية الحدود تأمين وصول الأسلحة عبرها ، وهو ما أعطى الحدود أهمية إستراتجية قصوى ولا سيّما بعد نجاح رجال الثورة الجزائرية في تصعيد عملياتهم ضدّ المواقع العسكرية الفرنسية وإصابة الحضور الفرنسي في الجزائر بضربات موجعة ، ولم تجد فرنسا أمام عجزها عن تثبيت هذه الحدود أو تأمينها إلاّ أن تبني خطوطا حدودية جديدة هي خط موريس المكهرب على الحدود التونسية - الجزائرية وخطّ شال المكهرب على الحدود المغربية - الجزائرية ، وأن تعلن " حق المطاردة بتعقّب الثوار الجزائريين إلى داخل الأراضي التونسية والمغربية ، ولا شكّ أنّ تونس مثلها مثل الرباط لم تكن تنظر إلى هذه الحركية بعين الرضى إذ كانت تهدّد نظامها الناشئ وتوفّر أسباب عدم إستقراره ، ولكنّها لم تكن تملك حياله شيئا في هذا الظرف الدقيق الذي كانت تمرّ به الثورة الجزائرية بإمتداداتها الإقليمية والقومية المتشعّبة .

أمّا بالنسبة للنظام التونسي فقد مثّلت قضية الحدود التونسية - الجزائرية المحكّ الذي كشف طبيعته القطرية ففي مواجهة الحركية الحدودية البشرية والعسكرية التي فرضتها حرب التحرير الجزائرية ، تبنّت القيادة القطرية التونسية بزعامة بورقيبة سياسة ترمي أوّلا إلى تأمين إستقرار نظامها داخل حدود دولية آمنة ومعترف بها ، وقد بذلت جهود كبيرة لتجنّب الإنسحاق بين المطرقة الفرنسية والسندان الجزائري خاصة وقد كان الطرفان الفرنسي والجزائري على حدّ السواء يتوفّران على وسائل سياسية وإمكانات عسكرية فعّالة للتدخّل في الشؤون السياسية التونسية .

وقد سعى هذا النظام لا محالة ، ولكن في المقام الثاني ، إلى إستغلال الوضع القائم الذي فرضته الحرب لتوسيع مجاله الترابي طبقا لتأويله للنصوص القانونية المرجعية في ترسيم الحدود بين الكيانين التونسي والجزائري ، فقد طالب منذ أفريل 1957 بإعادة النظر في الرسم الحدودي بين البلدين إذ أعلن بورقيبة أن هذا الرسم الذي كانت وضعته السلطات الفرنسية قد أدّى إلى توسيع المجال الترابي الخاضع لسيادتها على حساب

المحمية التونسية (1) .

وقد فشل في تأمين حدوده مثلما فشل في تحقيق مطالبة الترابية ولكنّه نجح في المقابل في الثبات أمام الأخطار التي كانت تهدّده في وجوده نفسه و لا سيّما بعد نجاحه في القضاء على الحركة اليوسفية وفي فرض نفسه كوسيط بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية بل وساعدته هذه المعركة التي فرضتها عليه الحرب التحريرية الجزائرية في بلورة سياسته الإستقلالية (مطلب الجلاء وسياسة التونسة) ، وفي تأسيس القاعدة الأساسية التي ستقوم عليها سياسته الخارجية فقد طرحت مسألة الحدود دائما في إطار مساعي القيادة التونسية لفرض سيادتها أو تأكيدها داخل مجالها الترابي الوطني .

في هذا الإطار حملت سياسة المراجعة الحدودية التونسية المحتوى الإيديولوجي للسياسة التي توختها هذه القيادة إذ كانت المطالبة بمراجعة الحدود أو تأمينها مطلبا من أجل السيادة على المجال الترابي للدولة "القومية" التونسية إذ كانت الدولة التونسية – في التصوّر البورقيبي دولة قومية تأوي أمّة هي الأمّة التونسية (2) الأمر الذي يبرز من خلال مفهوم الحدود نفسه لدى القيادة التونسية فقد كان مفهوما حقوقيا بالمعنى الذي تحمله الحدود في المفهوم المعاصر للدولة القومية الذي جعل من السيادة الإقليمية داخل حدود

****

(1) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS CONTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , MEMAOIRE DE DEA EN DROIT , OPTION " SECURITE INTERNATIONALE ET DEFENSE " , DIRECTION PHILIPPE CHARPAL , UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES , GRENOBLE II , FACULTE DE DROIT , SEPTEMBRE 1987 , P57 (DACTYLOGRAPHIE) .

(2) يمكن استشفاف هذا التصوّر في كل خطابات بورقيبة التي تناولت مفهوم الوحدة أو حتى تلك التي تناولت تاريخ الحركة الوطنية التونسية .

انظر مثلا محاضرة بورقيبة " بالمعهد الدستوري لإطارات الأمة " يوم 7 ديسمبر 1962 عن تطوّر الحركة القومية التونسية . صدر في كتيّب تحت عنوان " مدخل إلى تاريخ الحركة الوطنية " ، أصدرته مصلحة التوجيه وتكوين الإطارات في الحزب الإشتراكي الدستوري ، شركة العمل والصحافة ، تونس 1969 ،

تأمّل عنوان " بعث أمة ... وبناء دولة " الذي وضعه الحزب الإشتراكي الدستوري ونشرته كتابة الدولة للإعلام بمناسبة إحتفال هذا الحزب بالذكرى الأربعين لتأسيسه .

الدولة والتحرّر الكامل من السيطرة الأجنبية المبدأ الأساسي لحياة الدولة (1) .

وقد كانت سياسة القيادة التونسية تهدف عموما إلى تأمين إستقرار النظام القطري الناشئ من خلال تأمين الحدود ، وضمان السيادة على المنطقة الصحراوية في الجنوب التونسي التي خضعت للحكم العسكري الفرنسي فترة طويلة جدًا لا سيّما وأن المسألة الصحراوية ظلّت على غرار مسألة بنزرت معلّقة بين الطرفين التونسي والفرنسي .

ومن اليسير أن نلاحظ هذا الإرتباط الوثيق بين مختلف القضايا التي تهمّ مسألة السيادة في مواقف القيادة التونسية خطابا وممارسة .

وكانت الحدود تمثّل واحدة من بين قضايا السيادة التي إستمرّ الخلاف بشأنها بين الطرفين خلال السنوات الأولى التي شهدت تصفية التركة الإستعمارية بعد إعلان الإستقلال الأمر الذي عبّر عنه بورقيبة بوضوح عندما أكّد في خطابه يوم 18 فيفري 1960 أن " لا تعاون مع فرنسا بشأن الأراضي والحدود وقضية بنزرت ما دامت متمسّكة بالعظمة الإستعمارية " (2).

وقد أكّد ت أزمة بنزرت أهمية هذا الإرتباط إذ كانت القيادة التونسية تطرح على هامشها عند إندلاعها في جويلية 1961 مشكل الأقاليم الصحراوية التونسية (3) إذ جاء في رسالة بورقيبة إلى ديقول أنّ " هدف تونس هو الحصول على جلاء القوات الفرنسية عن قاعدة بنزرت ومنطقة الحدود بالجنوب ، وإنّي اعلمكم بقرارنا الحاسم الذي لا رجوع فيه

****

(1) يمثّل الإقليم إلى جانب السكّان والسيادة والحكومة العناصر الأساسية لحياة الدولة .

حول مفهوم الدولة عموما انظر :

نصر (محمد عبد المعز) ، " في النظريات والنظم السياسية " ، لبنان ، دار النهضة العربية ، 1981 ، الفصل الأول حول مفهوم الدولة ص 9 – 23 ، والفصل الثاني عشر حول مفهوم القومية ص 351–412 والفصل الثالث عشر حول مفهوم سيادة الدولة ص 415–450 .

وحول مفهوم الدولة في العالم العربي انظر ندوة الوحدة " مؤسسة الدولة في الوطن العربي " في الوحدة ، السنة الأولى ، عدد 11 ، أوت 1985 ، ص 47–63 .

(2) العمل 19 فيفري 1960 .

(3) HADHRI , (MOHIEDDINE) , " L' U.R.S.S ET LE MAGHREB : DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE " , PARIS , L'HARMATTAN , 1985 , P 159 .

وهو العمل لإنهاء هذه الحالة التي يعارضها الشعب التونسي بالإجماع " (1).

لقد كانت القيادة التونسية ترى في إستمرار الإحتلال الفرنسي ببنزرت والأقاليم الصحراوية في الجنوب علاوة على عدم إعتراف فرنسا بالسيادة التونسية على الإقليم الصحراوي بين العلامة 219 و العلامة 233 في جنوب غرب البلاد إنتهاكا للسيادة التونسية وكانت قضية الحدود بحركيتها السياسية والعسكرية (2) وبالإختلاف حول رسمها النهائي تذكّر القيادة التونسية بإستمرار بهشاشة إستقلالها السياسي ما لم تؤمن أمنها الداخلي والخارجي بصورة فعلية، ولذلك فقد كانت الحدود المدخل الأساسي للمفاوضات التونسية - الفرنسية بشأن الجلاء العسكري إنطلاقا من معركة الساقية وإنتهاءا بمعركة بنزرت التي مثّلت المعركة الختامية في الحرب الطويلة التي خاضتها البلاد التونسية من أجل تحقيق سيادتها، وصورة مختزلة مكثفة لهذا الترابط بين قضايا السيادة التي كان يحرص عليها النظام القطري التونسي الناشئ، ولذلك لم يكن توقيت إندلاعها مجانيا رغم تباين التقييمات حول سلامة إختيار بورقيبة له إذ مثّلت هذه المعركة بتفاعلاتها المختلفة صورة مكثفة لواقع المنطقة الجغرافي - السياسي خلال هذه المرحلة الإنتقالية الحرجة من الزمن الإستعماري القديم إلى الزمن الإستعماري الجديد.

وقد تناقضت الروايتان التونسية والفرنسية عن ملابسات حرب بنزرت (3). ولكن إنما كانت كلّ من الروايتين تعبّر عن وجهة نظر صاحبها وتلخّص موقفه من الأزمة.

كانت فرنسا قد بدأت بعد مفاوضاتها مع جبهة التحرير الجزائرية بعد حرب إستعمارية شرسة

****

(1) نشرت وسائل الإعلام التونسية نص هذه الرسالة في 16 جويلية 1961، انظر مثلا العمل 16 جويلية 1961

(2) ظلّت الحركية البشرية (انتقال السكان من الجزائر نحو تونس أو من تونس نحو الجزائر عبر الحدود) قائمة لفترة طويلة بعد الإستقلال.

(3) انظر رواية شارل ديقول لمحادثاته مع بورقيبة في قصر رامبوايي يوم 27 فيفري 1961 في:
DE GAULLE, (CHARLES): MEMOIRES D'ESPOIR: LE RENOUVEAU "(1958-1962)", PARIS, PLON, 1970, P 105-107.
وانظر رواية بورقيبة ردّا على رواية ديقول في خطابه بقصر باردو يوم 17 جويلية 1961 في:
بورقيبة، (الحبيب): " خطب"، تونس، وزارة الإعلام، 1979، الجزء الثاني عشر، ص 301- 305.

وكان ديقول الذي عادت به هذه الحرب إلى كرسي الحكم يحتاج إلى طمأنة الرأي العام الفرنسي ، ولا سيّما داخل الجزائر ، وإلى تهدئة جنرالات الجيش العامل بها ، ولم يكن قد قبل بعد بجزائرية الصحراء إذ سعى إلى فصلها عن الجزائر ولا سيّما بعد إكتشاف مخزونها الهام من المحروقات منذ سنة 1956 ، وعلى أيّة حال لم يكن ديقول ينوي التفريط في قاعدة بنزرت في هذه الفترة بالذات من المفاوضات الفرنسية الجزائرية وطالما ظلّ المشكل الجزائري قائما ولم يسوّ بصورة نهائية إذ كانت بنزرت تمثل - في نظر رجل الحرب والسياسة الفرنسي - القاعدة الأمامية في مواجهة هجوم محتمل - مهما بدا مستبعدا لطائرات مصرية أو عراقية قد ترسل بها القاهرة أو بغداد لدعم قوات جيش التحرير الوطني الجزائري ، ولم يكن ديقول مستعدّا للتفريط في بنزرت في هذه الفترة بالذات لأنها زامنت ضرفية عالمية خطيرة ترتبت عن إندلاع قضية برلين ، إذ رغم فقدان القواعد العسكرية لأهميتها السابقة نتيجة تطور التقانة العسكرية إكتسبت قاعدة بنزرت - نتيجة هذه القضية العالمية أهمية إستراتجية خاصة نظرا لموقعها الجغرافي الإستثنائي في مدخل المتوسط الغربي ، وقد كان سقوطها في يد قوّة معادية يمثل خطرا محدقا لأمن فرنسا والعالم الغربي عامة الأمر الذي جعل فرنسا حريصة على الإحتفاظ بهذه القاعدة طالما ظلّ الخطر قائما ، بحيث ربطت إنسحابها منها بإمتلاكها للسلاح النووي ، وقد عبرّت رواية ديقول لمحادثات رامبويي عن هذا الهاجس الأمني بوضوح فقد جاء فيها " طرح الحبيب بورقيبة مسألة بنزرت وطالب بالجلاء عنها ... قلت للرئيس "... نحن كما تعرف بصدد إمتلاك السلاح النووي ، وحالما تكون القنابل بحوزتنا تكون ظروفنا الأمنية قد عرفت تغييرا جذريا شاملا ... وبإمكانكم الوثوق بأننا سننسحب في غضون سنة ..."(1) .

ولهذا السبب إستقبلت العواصم الغربية وفي مقدمتها واشنطن إندلاع أزمة بنزرت

****

1) أنظر: DE GAULLE , (CHARLES) : " MEMOIRES D'ESPOIR ..." OP CIT P 507

بانزعاج كبير (1) ولكنّها إنحازت إلى فرنسا رغم التشيّع الغربي الذي ميّز سياسة الدولة التونسية بصفة دائمة ومعلنة ، و رغم الأهمية السياسية-الإستراتجية التي تحتلّها البلاد التونسية في إطار الصراع بين المعسكرين من أجل السيطرة على مناطق النفوذ في الضفة الجنوبية للمتوسط ، بينما ساندت الكتلة الشرقية وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي الموقف التونسي ، وعبّرت عن إستعدادها ألاّ مشروط لدعمه ، وقد أعلنت إذاعة موسكو في هذا الصدد أنّ "الشعب السوفياتي يتابع بإنشغال عميق الكفاح البطولي للشعب التونسي ..." "وإنّ بنزرت تمثّل ديان بيان فو (DIEN BIEN FU) جديدة " (2) .

وفي مقابل رواية ديقول ، كانت رواية بورقيبة تعبّر عن موقف القيادة التونسية من الأزمة فقد كانت دولة الإستقلال تسعى إلى توسيع مجال سيادتها بإسترجاع قاعدة بنزرت والأقاليم الصحراوية في الجنوب ، وتأمينها باتفاق دولي مع فرنسا ، لا سيّما بعد أن رأت بدايات إنتصار الثورة الجزائرية منذ أن إعترف ديقول بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 ، ثم تسليمه بجزائرية الجزائر سنة 1960 .

ولقد كان طبيعيا أن تطالب القيادة التونسية ببنزرت " وبنصيبها الطبيعي " (والعبارة لبورقيبة) من الصحراء الكبرى خاصة وأنّ فرنسا لم تكن قد قبلت بعد بجزائريتها .

و مهما إختلفت روايتا بورقيبة وديقول لمحادثات رامبويي يوم 27 فيفري 1961 ، فإنّ القراءة المعمّقة لهاتين الروايتين تؤكّد أنّ جوهر الخلاف بين الرجلين تمحور حول سيادة الدولة الناشئة على مجالها الترابي في بنزرت وفي الأقاليم الصحراوية وعلى طول الخطّ الحدودي الذي تعرّض لإنتهاكات متكررة .

وقد ربط ديقول نفسه في ندوة صحفية عقدها عند إندلاع الأزمة ، مشكل بنزرت

****

(1) صرّح الحبيب بورقيبة الإبن سفير تونس لدى الولايات المتحدة الأمريكية عند عودته من واشنطن لمتابعة تفاعلات هذه الأزمة " واشنطن ليست واعية بالوضع في بنزرت " ، في :

LA PRESSE DE TUNISIE DU MARDI 11 JUILLET 1961 .

(2)LA PRESSE DE TUNISIE DU VENDREDI 21 JUILLET 1961 .

بمشكل الأقاليم الصحراوية والحدود عندما أكدّ مطالبة رئيس الجمهورية التونسية بتعديل الحدود لفائدة تونس على كاهل الجزائر " حيث توجد كما هو معلوم حقول نفط " . ومن الواضح أنه أراد بهذا التصريح إثارة الخلاف بين القيادة التونسية وقيادة الثورة الجزائرية " فكأنّ لسان حال الجنرال يقول " حذار أيها الجزائريون إنّ بورقيبة يريد الإستحواذ على جزء من تراب الجزائر ... " (1) .

ومن جهته لم ينف بورقيبة أبدا هذا الرابط بين قضية بنزرت وقضية الحدود والأقاليم الصحراوية ، بل بالعكس أكّد هذا الأمر في ردّه على ديقول مذكّرا بمواقف تونس من مسألة الحدود التونسية – الجزائرية " فكلّ ما في الأمر وضع عالجته مرارا وتكرارا وهو أنّ هناك رجوعا للحدود القانونية يجب أن يتمّ إحتراما لإتفاقية دولية أبرمت بين السلطات التونسية المتمثّلة في أشخاص عسكريين فرنسيين وقاض تونسي وبين موظفين عثمانيين ذهبوا في عام 1910 إلى المناطق الصحراوية ونصّبوا فيها العلامات على طول الحدود حتى إنتهوا إلى العلامة 233 "(2) .

وقد أكّدت رسالة بورقيبة التي حملها مدير ديوانه عبد الله فرحات إلى الجنرال ديقول في 6 جويلية 1961 هذا الترابط في إستراتجية القيادة التونسية من أجل إستكمال مقوّمات سيادتها .

لقد كانت بنزرت والأقاليم الصحراوية في الجنوب والرسم الحدودي بين تونس والجزائر تمثّل قضية واحدة ، وإن جزّأت إلى ثلاث مشاكل وبدت أحيانا منفصلة الواحدة عن الأخرى : إنّها قضية السيادة الداخلية والخارجية لدولة ناشئة تبحث عن تثبيت دعائم وجودها منذ التوقيع على بروتكول 20 مارس 1956 .

****

(1)انظر ردّ بورقيبة في خطابه يوم 8 سبتمبر 1961 على رواية ديقول للأحداث في بورقيبة ، (الحبيب) : "خطب" وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ، ص 301–305 .

(2) المصدر السابق ص 302 .

لقد كان طرفا النزاع ينطلقان من فهمين مختلفين لمفهوم " الإستقلال في نطاق التكافل " فهو بالنسبة لفرنسا تأمين المصالح الحيوية الفرنسية الإقتصادية والعسكرية بتونس مقابل منحها إستقلالها السياسي ، وهو بالنسبة لبورقيبة والقيادة الدستورية الحاكمة " تعاون حر بين دولتين ذات سيادة " ، فقد جاء في رسالة بورقيبة : " لقد سخّرت ثلاثين سنة من حياتي للكفاح من أجل تعاون حر بين تونس وفرنسا وهو ما يسمح لي فيما أعتقد بأن أؤكّد عاليا كلّما إقتضت الظروف ذلك أنّ هناك أمرا أضعه فوق كلّ إعتبار : السيادة الكاملة لتونس دون أي قيد إلاّ ما رضيت به بمحض إرادتها ، ولكنّ البلاد التونسية التي إسترجعت سيادتها الداخلية والخارجية في 20 مارس 1956 ما تزال بعد خمس سنوات عاجزة عن ممارسة هذه السيادة على كل أراضيها وذلك ضدّ إرادة شعبها وحكومته وهي إرادة عبّر عنها بوضوح وفي العلن في كلّ الظروف ، وأبلغت إلى الحكومة الفرنسية بواسطة الطريق الدبلوماسية ، وقدّمتها لكم في 27 فيفري الماضي .

وبرغم هذه المطالب المتكرّرة رفضت فرنسا حتى الآن القبول بمبدإ الجلاء ، والتفكير جدّيا في الإنسحاب من قاعدة بنزرت وأقاليمنا الجنوبية ، وقد قدّمت لكم في الحديث الّذي تشرّفت بإجراءه معكم يوم 27 فيفري الماضي موقفنا من هذه النقطة ، إنّ غاية تونس هي الحصول في أقرب الآجال على جلاء القوات الفرنسية الكامل عن قاعدة بنزرت والمنطقة الحدودية للجنوب التونسي (...) ، وأسمح لنفسي بأن أذكّركم بأنّي كنت قد أعلنت في 22 جانفي 1960 أمام موقف فرنسا السلبي وأهمية ردود فعل الرأي العام التونسي ، قرار الحكومة بخوض معركة التحرير ، وهي معركة كنت أريدها سلمية بداية من 8 فيفري الموالي تاريخ الذكرى الثانية لقصف الساقية ، وأنتم تعلمون ، في أية ظروف وبأي روح تحملت إثر قضية تمرّد الجزائر المسؤولية الخطيرة بإيقاف إندفاع الشعب التونسي في إنتظار حلّ الأزمة الفرنسية ، على أمل قوي بأن نتوصل بعد تجاوز هذه المحنة إلى حلّ ودي للمشكل الذي يفرّقنا ... " (1) .

****

(1) نشرت وسائل الإعلام التونسية النص الكامل لهذه الرسالةيوم 16 جويلية 1961 .

وقد أكّدت الإجراء ات التي إتخذها الطرف التونسي على هامش تفاعل المواجهة في بنزرت هذا الترابط إذ قرّر النظام التونسي حجز منشآت السخيرة حيث ينتهي أنبوب العجيلة ،(1) ، وبادر إلى تعزيز وجوده العسكري على الحدود التونسية – الجزائرية (2) .

لقد كانت مطالب الطرف التونسي منسجمة بكلّ المقاييس مع طبيعة الخطاب البورقيبي وثوابته :

– القطرية وقد تجسّمت في هذه القضية من خلال الحرص على إستكمال مقوّمات سيادة المشروع القطري الناشئ .

– إعتماد سياسة المراحل أو ما روّج له طويلا بالبورقيبية (3) .

– التشيّع للغرب ، فرغم إنحياز العواصم الغربية لفرنسا أثناء مداولات الأمم المتحدّة ، حرص ممثّل تونس بها المنجي سليم على ألاّ يتّسم مشروع القرار الذي تقدّمت به المجموعة الأفرو – آسياوية ويوغسلافيا بلهجة حادة مثلما سعى إلى ذلك بعض أعضاء المجموعة (4) .

****

(1) خطاب بورقيبة يوم 21 جويلية 1961 .

انظر العمل 22 جويلية 1961 .

(2) TMANI , (JAUIDA) : " LA TUNISIE ET LES ORGANISATIONS INTERNATIONALES " IN ETUDES INTERNATIONALES , N° 31 FEVRIER 1989, P 155 .

(3) إنطبقت سياسة المراحل على إستراتيجية التصفية التدريجية للإستعمار التي إنتهجها نظام بورقيبة ، وقد فهمها الكثيرون على أنها سياسة المراحل الصغرى معادية لإستعمال العنف المفتوح ولكن هذا الفهم سطحي إذ يمثّل اللّجوء إلى العنف عنصرا رئيسيا في الإستراتجيا البورقيبية ، فالبورقيبية سياسة تهدف إلى إستكمال تدريجي لمقومات السيادة التونسية باستخدام ضغط محسوب ومقسّط بصفة جيّدة ، مع الإعتماد على حجج إيديولوجيا المستعمر ، ويمثّل إستخدام العنف عنصرا في هذا التكتيك لوضع المستعمر في وضع محرج إزاء نفسه ، وحتّى تكون ضمن منطق إيديولوجيا المستعمر لا يمكن لهذه السياسة أن تكون سياسة الكلّ أو لا شيئ بل يجب أن تكون بالضرورة سياسة " الحلول الوسطى المعقولة " .

انظر :

RUFK , (WERNER) : " LA POLITIQUE ETRANGERE MAGHREBINE " , OP CIT P 24 .

(4) MENAJA , (ABDELLATIF) : " LA BATAILLE DE BIZERTE " , OP CIT P 109

وقد أدّت هذه القضية – لا محالة – إلى تغيّر هام في توجهات تونس الخارجية إذ زاد إنفتاحها على الكتلة الشرقية بقطبيها السوفياتي والصيني إثر الدعم الذي قدّمته بيكين (1)، وموسكو حيث حلّ الصادق المقدّم كاتب الدولة للشؤون الخارجية في جولة دبلوماسية قادته أيضا إلى عدّة عواصم في أروبا الشرقية (2).

وطبّعت علاقاتها مع النظام الناصري بعد قطيعة تواصلت زهاء الثلاث سنوات بعد إعلان مصر مساندتها اللامشروطة لتونس في معركتها من أجل جلاء القوات الأجنبية عن أراضيها (3)، واستأنفت نشاطها في صلب جامعة الدول العربية بعد أن كانت قد جمّدته إثر خلافها مع مصر في 1958، (4)، وإنضمت إلى حركة عدم الإنحياز إذ شاركت في مؤتمر القمّة الذي إحتضنته العاصمة اليوغسلافية بلقراد خلال الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 1961 بحضور رموز سياسة عدم الإنحياز الثلاثة الكبار، جواهر لال نهرو (الهند) وجوزيف تيتو (يوغسلافيا) وجمال عبد الناصر (الجمهورية العربية المتحدّة).

وقد أعطت تركيبة الوفد التونسي هذه المشاركة قيمة خاصة إذ ترأسه بورقيبة نفسه الرمز التقليدي لسياسة التشيّع للغرب.

وقد عبّرت هذه التوجّهات الجديدة عن الرغبة الأكيدة التي أصبحت تحدو القيادة التونسية لتنويع علاقاتها الخارجية ولكن دون المساس جوهريا بثوابتها السابقة، وفي مقدمتها تشيّعها للغرب بحيث لم تهزّ أزمة بنزرت ثقة بورقيبة في " العالم الحر " رغم كل شيء خاصة

****

(1) LA PRESSE DE TUNISIE DU 11/07/1961.

(2) تحول محمد المصمودي إلى عدد من الدول الإفريقية، والرشيد إدريس إلى القارة الأمريكية في جولتين مماثلتين.

(3) LA PRESSE DE TUNISIE DU 23 JUILLET 1961.

(4) حول تطبيع العلاقة مع مصر وجامعة الدول العربية بعد أحداث بنزرت انظر:

العريبي (عبد القادر)، "العلاقات السياسية التونسية المصرية (1955–1970)" مرجع سابق، ص 98 – 112.

وقد إنتهت بالحلّ الذي كانت تطالب به أي جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت (1).

لقد نجحت الدولة التونسية في كسب معركة بنزرت بجلاء القوات الفرنسية عن بنزرت في 15 أكتوبر 1963 إثر مفاوضات طويلة بروما وباريس بين الطرفين التونسي والفرنسي، وفشل ديقول رغم نجاحه في كسب الوقت الذي كان يطالب به قبل تحقيق الجلاء في بث الخلاف بين القيادة التونسية وقيادة الثورة الجزائرية فقد ساندت الحكومة المؤقتة الجزائرية القيادة التونسية في مطالبتها بالجلاء إذ أعلنت منذ بدء المواجهات أن " الإعتداء الذي يتعرّض له الشعب التونسي ببنزرت هو إعتداء موجّه ضدّ كل الشعوب المكافحة من أجل الحرية الكاملة لبلدانها ... ولقد ساند الشعب الجزائري وحكومته دائما، وهو يساند اليوم أكثر من أيّ وقت مضى نضال الشعب التونسي من أجل تحرير بنزرت من الإحتلال الأجنبي " (2).

ودعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الجزائريين للتطوّع من أجل بنزرت تكريسا للتضامن النضالي بين الشعبين الشقيقين في نضالهما من أجل الإستقلال الكامل.

بيد أن مشكل الحدود بما يطرحه من مطالب ترابية تونسية ظلّ قائما سواء بين تونس وفرنسا أو بين تونس والجزائر، فقد رفض ديقول مطالب بورقيبة الصحراوية في محادثاته معه برامبويي مثلما كان قد رفض قبل ذلك أثناء مفاوضات مولان بين 25 و29 جوان 1960 مطالب جبهة التحرير الجزائرية بجزائرية الصحراء، لقد كانت محادثات رامبويي كما وصفها الباهي الأدغم حوار صمّ ردّ خلالها ديقول على مطالب بورقيبة بالصمت الرافض سواء تعلّق الأمر ببنزرت أو بالأقاليم الصحراوية أو بمشكل الرسم الحدودي.

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 11 أوت 1961.

حول حلّ أزمة بنزرت إثر المداولات الأممية انظر :

" MENAJA, (ABDELLATIF) : " LA BATAILLE DE BIZERTE ", OP CIT P 95-119.

وانظر موجز أهم القرارات الأممية الخاصة ببنزرت في : " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري " بعث أمّة ... وبناء دولة (1934-1974) "، مصدر سابق، ص-ص 126-127 -128-129، -133-134.

(2)LA PRESSE DE TUNISIE DU 21 JUILLET 1961.

وقد علّق بورقيبة على هذه المحادثات إثر لقاءه بديقول " كـان ديقـول يسمعني ... يسمعني ولا يفعل شيئا غير سماعي " ، وإذ أعلن بورقيبة هدفه الرئيسي من الزيارة وحرصه على أن تحضى بلاده بنصيبها الطبيعي من الصحراء على أساس الرجوع إلى إتفاقيات قانونية معيّنـة ، وجد ديقـول نفسه – كما قال بورقيبة – " مشلـولا ، متضايقا ، متجاوزا ..." (1) .

ولم يستتبع الإنتصار الدبلوماسي الذي حققته البلاد التونسية بعد مصادقة الجمعية العامة للأمـم المتحـدّة فـي أوت 1961 علـى مشـروع القـرار الـذي تقدمـت بـه المجموعـة الأفـرو- آسياوية ويوغسلافيا بتطبيق فوري لمقراراته .

لقد إعترف القرار الأممي بالحقّ السيادي " DROIT SOUVERAIN " الذي تتمتع به البلاد التونسية للمطالبة بإنسحاب كلّ القوات المسلّحة الفرنسية الموجودة على أراضيها ، ودعا الحكومتين الفرنسية والتونسية للدخول في مفاوضات فورية لوضع الإجراءات السلمية والملموسة لإنسحاب كل القوات المسلحة الفرنسية عن التراب التونسي (2) .

وفي حقيقة الأمر فتح هذا الإنتصار باب المفاوضات التونسية – الفرنسية إذ أعلنت فرنسا بعد صدور القرار الأممـي أنّ " مشكل بنزرت مشكـل بين فرنسا وتونس " وأنّ " تونس تسعى لدعم موقفها بالإعتماد على الدول العربية وغيرها ولكن أساس المشكل يظلّ بين فرنسا وتونس وسيسوّي بهذه الكيفية " (3) .

ولكن البلاد التونسية لم تحصل على أكثر من هذا أي قبول فرنسا بمبدإ التفاوض الفوري حول الجلاء الكامل وهو أمر لم تكن باريس تعارضه من حيث المبدأ (4) .

****

(1) BEN AZIZA , (HATEM) : " DE GAULLE , LES ARABES ET BOURGUIBA"
IN REALITES N° 524 , DU 17 AU 23 NOVEMBRE 1995 , P 14-15 .

(2) حول التطوّر الذي شهدته الشكوى التونسية بخصوص بنزرت ، راجع الصحافة التونسية خلال شهري جويلية وأوت 1961 ،

وللخلاصة انظر : MENAJA , (ABDELLATIF) " LA BATAILLE DE BIZERTE " OP CIT P 98-111 .

(3) LA PRESSE DE TUINISIE DU 3 SEPTEMBRE 1961 .

(4) انظر رواية ديقول لمحادثات رامبويي في :

DE GAULLE, (CHARLES) : " MEMOIRES D'ESPOIR : LE RENOUVEAU (1958-1962) " , OP CIT P 105- 107 .

لقد كانت تسوية ملف بنزرت مرّة اخرى حلاً وسطا ، إذ حصلت باريس على الوقت الذي كانت تطالب به منذ أن قبل بورقيبة في 8 سبتمبر 1961 التفاوض " لتحقيق إنسحاب القوات الفرنسية " (1) .

وحصلت تونس بعد مفاوضات تواصلت أكثر من عامين على جلاء القوات الفرنسية عن أراضيها ، ولكنّها لم تحقّق كلّ مطالبها التي إرتبطت بقضية بنزرت إذ ظلّ مشكل الرسم الحدودي عالقا ، بل وتحوّل إلى مشكل تونسي -جزائري بعد إستقلال الجزائر في جويلية 1962 .

أمّا قيادة الثورة الجزائرية فقد ساندت تونس في مطالبتها بالجلاء ، ولكنها حرصت على أن تربط هذا الجلاء بقاعدة بنزرت تحديدا وتجنّب التطرّق إلى مشكل الخلاف الحدودي والمطالب الترابية التونسية في الصحراء الجزائرية (2) .

****

(1) LA PRESSE DE TUINISIE DU 9 SEPTEMBRE 1961 .

(2) انظر نص بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إثرإندلاع أحداث بنزرت ، في :
LA PRESSE DE TUNISIE DU 21 JUILLET 1961.

2) مطالب تونس الصحراوية وتطور الخلاف الحدودي مع الجزائر .

لقد كان موقف القيادة التونسية يتنزّل ضمن تطلّعها إلى توطيد دعائم بناءها القطري ودعمه داخل حدود مؤمنة تتوفر على عمق إستراتيجي وذلك تماشيامع منطق هذا البناء الذي جعلها تحاول إغتنام التطوّر الذي عرفته القضية الجزائرية لتحقيق أهدافها القطرية حتى لو وقع ذلك على حساب التضامن النضالي الذي كان يقتضيه هذا التوقيت الحرج في المواجهة الفرنسية -الجزائرية ، وإن بدت حريصة على تجنّب أسباب الخلاف مع قيادة الثورة الجزائرية إذ أكّد بورقيبة ردًا على ديقول أنه " مهما تكن الخلافات أو مظاهر سوء التفاهم التي تقوم بيننا وبين الجزائريين أو بيننا وبين المغاربة فإننا نبقى دائما متضامنين واقفين كالرجل الواحد في وجه الإستعمار نقاوم الإحتلال والسيطرة الإستعمارية في مغربنا الكبير " (1) .

وقد جاء هذا الخطاب يؤكّد مرّة أخرى الإنسجام الداخلي للخطاب السياسي البورقيبي في نظرته القطرية لواقع المنطقة الجغرا-سياسي ، وفي إستخدامه الوظيفي لمفهوم المغرب الكبير ، فالمغرب الكبير لا يمثّل هدفا إستراتجيا ضمن هذا الخطاب وإنما ردّ فعل دفاعي في مواجهة الخطر الذي قد يتهدّد البناء القطري ذاته : إنّه مغرب الضرورة لا مغرب الإرادة السياسية الفاعلة .

وقد أكّدت سياسة المراجعة الحدودية التونسية هذا التصوّر القطري في البناء السياسي للإقليم المغاربي إذ تنزّل إهتمام القيادة التونسية بالرسم الحدودي ضمن حرصها على حماية مشروعها القطري وتأكيد سيادتها على عمقها الإستراتيجي في الجنوب ممثّل في الصحراء إذ وبصرف النظر عن الإمكانات الإقتصادية التي يمكن أن تزخر بها هذه المنطقة ،

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 8 سبتمبر 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ، ص 304-305 .

كانت الصحراء تمثّل عمقا حيويا لبلاد صغيرة المساحة ، شحيحة الموارد لا تملك أن تحصر في جزءها الخصب في الشمال وتعزل عن عوالم إنتمائها الإفريقية والعربية ، وقد كانت تدرك دون شكّ أن هذه الصحراء مثّلت دائما الرابط الإستراتيجي بين شمالها الخصب والدول الإفريقية في الجنوب ، وجعلت منها جسر التواصل بين جناحي العالم العربي - الإسلامي ، وهو ما يفسّر جزئيا ردّها على الموقف الفرنسي من مطالبها الترابية على الحدود الجنوبية الغربية مع الجزائر ، بالمطالبة بمراجعة الحدود الجنوبية الشرقية مع ليبيا (1).

ولذلك فقد إحتلّت الصحراء منذ فجر الإستقلال أهمية خاصة في الإستراتجية التونسية جعلت منها محورا أساسيا ضمن محاور سياستها الخارجية بإعتبارها مدخلا أساسيا لسياستها الإفريقية والمغاربية والعربية (2).

وقد كان الخلاف الحدودي مع الجزائر يطرح ضمن هذه السياسة الصحراوية التونسية التي بدأت في التبلور تزامنا مع تركيز المشروع القطري في الداخل ، وتأكيد إشعاع الدولة الناشئة في الخارج من خلال نشاط دبلوماسي هام تحكمه جملة من الثوابت .

لقد كان النزاع الحدودي التونسي - الجزائري يتعلّق بإقتسام الإرث الصحراوي المغاربي ، إذ كانت المنطقة المتنازع عليها تمثّل جزءا من الصحراء الكبرى التي تمتدّ

****

(1) BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHE ET REALITES " , OP CIT P 82-83 .

(2) حول سياسة تونس الإفريقية انظر :

- TOUMI , (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " IN " LE MAGHREB ET L'AFRIQUE SUB SAHRAIENNE " , OUVRAGE COLLECTIF , FRANCE , ED CENTRE NATIONAL DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE , 1980 ,
P 113-114 .

انظر أيضا :

- " LA TUNISIE ET L'AFRIQUE " , TUNIS , L'ACTION D'EDITION ET DE PRESSE , 1973 .

وأيضا :

- " LE MAGHREB ET L'AFRIQUE " , IN MAGHREB N° 19 , JANVIER -FEVRIER 1967 , P 23- 33
- ZOUAOUI , (AHMED) : " POLITIQUE EXTERIEURE DE LA TUINISIE :
L'ENGAJEMENT POLITIQUE DE NOTRE PAYS EN AFRIQUE SUB-SAHARIENNE " IN ETUDES INTERNATIONALES N° 31 , TUNIS , FEVRIER 1989 .

على كامل عرض الإقليم المغاربي، ومصر، وقد نزّله بورقيبة في إطاره الصحيح عندما أعلن بمناسبة إسترجاع البلاد التونسية لمركز فورسان (FORT SAINT) بالجنوب يوم 5 فيفري 1959، أنّ حدود البلاد التونسية " تمتدّ إلى قرعة الهامل شرقا وأنّ لتونس نصيبها الطبيعي من الصحراء " (1).

وربما بدا من خلال هذا الخطاب أنّ النصيب الصحراوي الذي تطالب به القيادة التونسية يقع في الصحراء الليبية ذلك أن بورقيبة يربط هذا المطلب بحدود البلاد التونسية - الشرقية مع ليبيا، ولكن مطالب تونس الصحراوية ستنحصر في المنطقة الحدودية الغربية مع الجزائر، لقد كانت الأقاليم الصحراوية التونسية بالجنوب تمثّل عمقا إستراتجيا ضروريا بالنسبة للدولة التونسية، وكان تأكيد بورقيبة على حقّ تونس في التمتّع بنصيبها الطبيعي من الصحراء الكبرى يعبّر عن الحاجة إلى التمتّع بهذا الفضاء الصحراوي حتى لا تختنق داخل حدود تونس الخصبة.

ولا شكّ أنّ تفجير النفط في الصحراء الجزائرية للمرّة الأولى يوم 14 فيفري 1956، وإكتشاف المائدة الإستثنائية من الذهب الأسود بحاسي الرمل وحاسي مسعود والعجيلة قد أعطى الصحراء أهمية إقتصادية بالغة، وجذّر المطالب الصحراوية التونسية خاصة وأنّ البلاد التونسية كانت تفتقر للمحروقات و لمصادر الطاقة عامة (2).

لقد إكتسبت الصحراء بهذا الإكتشاف قيمة جديدة إنضافت إلى قيمتها الإستراتجية والحضارية الأمر الذي زاد المطالب الترابية الصحراوية التونسية إلحاحا، ودفع بالنظام البورقيبي إلى البحث في التاريخ عن حجج أحقيته بنصيب في الصحراء فإكتشف أنّ" آبارا حفرت وطرقات شقّت في المنطقة الجنوبية التي تمتد لا إلى العجيلة فحسب بل حتى إلى برج " فلارتاكس " وبرج " بوليناك " بفضل أموال الميزانية التونسية وكان أمن تلك الفيافي

****

(1) العمل 6 فيفري 1959.

2) ROSSAND , (MARTINI) : " LE CONTROLE DU SAHARA ET DE SON PETROLE " IN LE MONDE : DOSSIERS ET DOCUMENTS", N° 203 , OCTOBRE 1992 , P 14 .
- VOIR EGALEMENT P4 .

يقوم عليه " قومية " تونسيون وضباط فرنسيون تابعون للقبطان " ماتيو " في عهد إبعادي إلى برج البوف وكان قبله الكولونيل " لوبوف " يشرف على تلك التشكيلات من البرج الذي دعي بإسمه حيث إستقر به شخصيا عندما كان يسمّى برج القصيرة ، هذا هو الواقع وهذا هو الحق ولا أرى داعيا لحرماننا من ذلك الجزء من ترابنا الذي يشكّل إمتدادا للأرض التونسية بدعوى أن هناك آبارا تم إكتشافها إلى الجنوب من تلك المنطقة "(1).

من جهة أخرى ، أكّدت حرب التحرير الجزائرية الأهمية الإستراتيجية التي تتمتّع بها الحدود والقاليم الصحراوية إذ علاوة على الحركيّة السياسية والعسكرية للحدود التي مثّلت خطرا متواصلا على أمن النظام الناشئ في تونس ، إستغلّت فرنسا الفضاء الصحراوي للقيام بمناوراتها وتجاربها العسكرية الأمر الذي مثّل في حدّ ذاته وبصرف النظر عن أحقية الدولة التونسية بنصيبها فيه ، وعن قانونية مطالبها الترابية تهديدا جديا لأمن البلاد عامة : في هذا الإطار دعا الحزب الدستوري والمنظمات الوطنية في تونس ،(2) يوم 25 جانفي 1960 إلى عقد إجتماع عام وتنظيم مظاهرة كبرى إحتجاجا على المشروع الفرنسي لتفجير القنبلة الذرية في الصحراء الجزائرية ، وقد أعلن بورقيبة في نفس هذا اليوم في خطاب ألقاه بساحة القصبة بالعاصمة " أنّ معركة الجلاء عن بنزرت تبدأ من هذا اليوم وستدخل مرحلتها الحاسمة في 8 فيفري الذكرى الثانية لإستشهاد قرية ساقية سيدي يوسف إذا ما أصرّت

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 8 سبتمبر 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" : ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1974 ، ج XII ، ص 303- 304 .

نلاحظ في هذا الصدد أنّ البلاد التونسية لم تدخل حضيرة البلدان النفطية إلاّ في 1966 .

(2) تميزت الحياة السياسية التونسية منذ الإستقلال بهيمنة الحزب الدستوري على الحياة السياسية في البلاد ولا سيّما بعد نجاح بورقيبة في التخلص من العناصر اليوسفية (بل وصالح بن يوسف نفسه باغتياله في 12 أوت 1961) ثم في منع كل نشاط سياسي خارج الحزب ، وقد تحوّلت المنظمات الوطنية (أو المنظمات القومية حسب المصطلح الرائج) في هذا المناخ السياسي إلى هياكل تابعة للحزب ، لا تكاد نستثني منها إلاّ الإتحاد العام التونسي للشغل لتقلّب علاقته بالسلطة والإتحاد العام لطلبة تونس منذ 1972 خاصة ، على أننا نقف في هذا المستوى من التحليل عند رسم الصورة السياسية في البلاد دون تحليلها ، فالحقيقة أن الحزب الدستوري لم ينجح

الحكومة الفرنسية على رفض المطالب التونسية "،(1) وهو خطاب جاء يؤكّد مرّة أخرى بتوقيته ومحتواه ترابط قضايا السيادة التي تمثّلها بنزرت والأقاليم الصحراوية في الجنوب، والحدود مع الجار الثائر في الغرب.

لقد أكّد التفاعل الذي شهده الخلاف التونسي -الفرنسي بشأن المطالب التونسية الترابية على الحدود مع الجزائر، تزامنا مع تطوّر مفاوضات الإستقلال بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية، الأهمية الإستراتجية التي باتت تحتلّها الصحراء بالنسبة لجميع أطراف النزاع في المنطقة.

لقد كانت الصحراء تمثّل مطلبا أساسيا بل أولويا بين مطالب جبهة التحرير الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا من أجل الإستقلال، وكان الخلاف بين الطرفين بشأنها سببا حاسما في فشل مفاوضات نوفمبر 1959، ثم مفاوضات مولان (MELUN) في جوان 1960 فمفاوضات (EVIAN -LUGRIN) بين ماي وجويلية 1961.

وكانت هذه المفاوضات قد إنطلقت في نوفمبر 1959 بعد أن قبل ديقول في 16 سبتمبر 1959 بإمكانية حل المشكل الجزائري على قاعدة تقرير المصير، بحيث لم يتح

****

أبدا في أن يكون حزبا حاكما، بل ظلّ دائما أداة حكم بيد القيادة الحاكمة الملتفة حول شخص بورقيبة بعد أن عرف تحوّلات عديدة على مختلف المستويات، بهدف تأكيد هيمنة الدولة على الحزب، وقد أصبحت هذه الهيمنة كاملة في 1963 غداة " محاولة الإغتيال " التي تعرّض لها رئيس الدولة بحيث أصبح الحزب تابعا للإدارة بما جعلهما شيئا واحدا وهو ما يفسّر هذا المطلب السياسي الملح الذي ما انفكّت تطرحه الأصوات المعارضةبتونس مهما اختلفت مشاربها بضرورة فصل الحزب عن الدولة.

لمزيد التوسع انظر:

-LE VII eme. CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN IN MAGHREB N° 7 , JANVIER FEVRIER 1965 .
- " LE PROCES DE SUBVERSION ET L'OPPOSITION EN TUNISIE " IN MAGREB N 30 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1968 P8-12 .
- "LE XIII eme. CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN " IN MAGHREB N°48 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1971 .

(1) العمل 26 جانفي 1960.

لها أن تتقدّم جدّيا إلاّ عندما قبلت فرنسا في أوت 1961 على لسان LOUIS JOXE ، ثم في سبتمبر 1961 على لسان ديقول نفسه بإمكانية الإعتراف بجزائرية الصحراء شريطةأن تظلّ الجزائر شريكة لفرنسا (1).

لقد ظلّت فرنسا إذن حتى أواخر سنة 1961 حريصة على أن تعالج ، قضية الصحراء الجزائرية " كمسألة قائمة بذاتها " (2) ، ولم تقبل بجزائريتها إلاّ إذا كان الإستقلال الجزائري وفيا لصيغة عزيزة على رجل القرار الفرنسي في السياسة التي أقرّها لحلّ الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية ، وهي صيغة الإستقلال في نطاق التكافل ، التي عبّر عنها ديقول - في قضية الحال - بإشتراط الشراكة الفرنسية - الجزائرية بعد الإستقلال (3).

وقد حرصت البلاد التونسية من ناحيتها على ألاّ تقصى بفعل هذه المستجدات عن مشروع التسوية الصحراوية فأكّدت حقّها في التمتّع بنصيبها الطبيعي منها رغم ما أبدته من حرص على ألاّ تؤثّر مطالبها على مطلب الإستقلال الجزائري ليس فقط بإعتباره قناعة مبدئية في نطاق النظرة البورقيبية لتصفية الإستعمار وإنّما أيضا بإعتباره ضرورة أمنية للنظام الفتي في تونس.

وقد أكّد بورقيبة دائما أنّ البلاد التونسية حريصة على "إسترجاع بنزرت والعلامة 233 بأي ثمن " (4) ، ولكنّه شجب محاولة ديقول لبثّ التفرقة وإثارة الخلاف بين قيادة النظام

****

(1) حول تطوّر هذه المفاوضات انظر :

LACOUTURE , (JEAN) : " LES PRINCIPALES ETAPES DE LA NEGOCIATION "
IN LE MONDE : DOSSIERS ET DOCUMENTS : N°203 , OCTOBRE 1992 , P 8 .

(كتب المقال بتاريخ 1962/03/20).

(2) IBID .

(3) حول الإستراتيجيا الفرنسية في إفريقيا بعد انهيار امبراطوريتها الإستعمارية انظر :

عثمان ، (السيد عوض) ، " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، 1989 (مكان الطبع غير مذكور) ، ص 58-67 .

(4) انظر خطاب بورقيبة بالمنستير يوم 3 أوت 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ص 206 .

التونسي وقيادة الثورة الجزائرية بإثارته لمشكل المطالب الترابية التونسية قبيل بدء المفاوضات الفرنسية - الجزائرية بإيفيان (1).

وفي الحقيقة لم يكن ترامن المطالبة التونسية بهذا النصيب الصحراوي مع انطلاق المفاوضات الفرنسية - الجزائرية بشأن الإستقلال يعبّر عن انتهازية النظام البورقيبي للإستفادة من الوضع على حساب الجزائر كما أوحى بذلك ديقول فقد سبقت المطالبة التونسية بالإقليم الصحراوي بين العلامة 219 والعلامة 233 لمراجعة الحدود، إعتراف فرنسا بحق تقرير المصير في الجزائر ثم بجزائرية الصحراء الجزائرية.

من جهة أخرى كانت الدولة التونسية قد أكّدت بمناسبة المشكل الموريتاني في 1960 حرصها على الاّ تكون الطرف الخاسر في مشروع إعادة البناء الجغرا- سياسي للإقليم المغاربي فقد عارضت الأطروحة المغربية التي كانت تطالب باستلحاق الأراضي الموريتانية بالمغرب الأقصى حتى لا تتحوّل إلى كيان قزمي داخل إقليمها الجغرافي، وساندت بقوّة مشروع الدولة الموريتانية رغم أنها لم تكن طرفا مباشرا في هذا الخلاف (2)، وسيؤكد موقفها من قضية الصحراء الغربية عند إندلاعها هذا التصور ذاته (3)، وقد كانت في كلّ مرّة تعرّض مصالحها السياسية المباشرة للخطر، ولكنّها كانت تفضّل دائما التضحية - في إطار مراهنة محسوبة - بمصالحها العاجلة من أجل إستقرار مشروعها القطري داخل إقليمه. ولكن أيّا كان الأمر فقد كشف حرصها على تسوية الخلاف الحدودي مع الجار الغربي حدود تضامنها مع الثورة الجزائرية إذ يجب ألاّ يمس هذا التضامن بأي حال مقوّمات السيادة التونسية وألاّ يضرّ بمشروعها القطري الناشئ خاصة، وقد أثبت النظام البورقيبي في تعاطيه مع تطوّرات الثورة الجزائرية نفسها القيمة الإستراتجية التي تحتلها أهدافه القطرية

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 8 سبتمبر 1961 في :

بورقيبة، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ص 304 - 305 .

(2) انظر الفصل الأوّل من الباب الرابع من هذا البحث .

(3) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع من هذا البحث .

فقد سبق له أن عرض التنازل عن قاعدة بنزرت لصالح فرنسا مقابل قبولها بأستقلال الجزائر، جاعلا بذلك من هذه القاعدة ثمنا للسلام الذي كان يحتاجه من أجل بناء مشروعه القطري بعد أن طالت نار الحرب الجزائرية البلاد التونسية.

وأكّد هذا الحرص أيضا نجاح القيادة التونسية في بلورة سياستها الصحراوية الخاصة إزاء مشاريع التسوية الإقليمية التي كانت تقرّ تزامنا مع تصفية الإستعمار المباشر في المنطقة.

وقد كانت هذه السياسة وفية لحرص القيادة التونسية على تأكيد سيادتها على مجالها الترابي كاملا (1).

ولذلك لم تكن العودة إلى إثارة الخلاف الحدودي مع الجزائر وإندلاع حرب بنزرت في هذا التوقيت الحرج من المواجهة الفرنسية – الجزائرية أمرا مجانيا، فقد خافت القيادة التونسية من أن تتجاوزها الأحداث ومن أن يقع مشروع التسوية على حسابها الأمر الذي يفسّر عودتها إلى الدعوة الملحّة بالإنسحاب عن بنزرت " وعن البقية الباقية من التراب التونسي في الجنوب المعترف به من قبل فرنسا ذاتها ومن قبل المسؤولين الفرنسيين "(2)، وطرحها للمسألة بإعتبارها مسألة كرامة، وقد صرّح بورقيبة في هذا الإطار " إنّي أعتقد أنّ كرامتي وكرامة شعبي تكون مخدوشة ومجروحة ومدوسة ما دام جزء من ترابنا في الشمال وفي الجنوب محتلاً وتحت الحكم الأجنبي يتصرّف فيه وكأنّه جزء من بلاده (...) لقد قمت في عام 1958 برحلة إلى الجنوب التونسي ولم أستطع الوصول إلى الحصن الذي كان يطلق عليه إسم " حصن سان " (FORT SAINT) لأن الفرنسيين ينكرون حقوقنا في تلك المنطقة، وكذلك قمت برحلة في الشمال، وقد وقفت عند قرية رأس الجبل وهذا أمر لا يمكن إحتماله وأظنّ أنّا منحنا القوم الوقت الكافي للتدبير والتفكير في

****

(1) انظر مثلا خطاب بورقيبة يوم 23 جويلية 1959 في :

بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1977، ج IX، ص 41.

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 14 جويلية 1961 في :

بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام 1979، ج XII، ص 143.

الأمر " (1) .

لقد كان النظام البورقيبي حريصا دائما على حماية مشروعه القطري وقد جعله هذا الحرص يبلور سياسته الصحراوية الخاصة ويتبنى مبكّرا سياسة مراجعة حدودية ، فقد دعا إلى تطبيق إتفاقية 1910 الحدودية التي تمكّن البلاد التونسية من الوصول بحدودها الجنوبية مع الجزائر إلى العلامة 233 ، وهو ما تناوله بورقيبة في العديد من خطبه ولا سيّما مع التطوّر الذي بدأت تشهده القضية الجزائرية نحو الحلّ على أساس إستقلال الجزائر ، وجزائرية الصحراء (خطبه أيام 5 فيفري 1959 ، و7 أفريل 1960 و14 جويلية 1961 و17 جويلية 1961 ، و8 سبتمبر 1961) ، " فهناك أوّلا وبالذات بيننا وبين فرنسا رجوعا للحدود القانونية يجب أن يتمّ إحتراما لإتفاقية دولية أبرمت بين السلطات التونسية المتمثلة في ذلك العهد من طرف موظفين فرنسيين وبين السلطات العثمانية التي كانت تمارس السلطة في طرابلس سنة 1910 عندما أبرمت الإتفاقية ، ومن شأن هذا الرجوع للحدود الأصلية أن يسمح للقوات المسلّحة التونسية بإدراك العلامة رقم 233 التي ضبطت موقعها إتفاقية قانونية صريحة قضت بأنّ حدود التراب التونسي تقع في العلامة 233 ، ولكنّنا عندما إحتللنا بعد إعلان الإستقلال الجنوب التونسي توقّف زحفنا قبل أن ندرك " فورسان" الواقعة بجوار العلامة 219 فقط" (2) ، ولكن هذه الدعوة إصطدمت برفض فرنسا التي ظلت تؤكد على ضرورة إحترام إتفاقية 3 جوان 1955 الحدودية الموقّعة بين تونس وفرنسا ، وإحترام الرسم الحدودي الذي ضبطته الخريطة المرفقة باتفاقيات الإستقلال الداخلي ، وقد ردّ بورقيبة على هذا الموقف الفرنسي بمحاجة تاريخيه حاول من خلالها تأكيد تونسية الإقليم المطالب به بالرجوع إلى

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 17 جويلية 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ، ص 54 -60 .

(2) انظر خطاب بورقيبة يوم 17 جويلية 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ، ص 301-302 .

لإستيضاح حدود الإقليم الذي يطالب به بورقيبة انظر الخريطة في ملحق الوثائق .

تاريخ المنطقة في عهد الحماية (1)، وردّ بالإعتماد على الحجة القانونية من خلال تمسّكه بإتفاقية 1910 (2)، إذ أنكر وجود إتفاقية 1955 الحدودية (3)، على أساس أنه " لم يقع التعرّض بتاتا إلى مسألة الحدود بين تونس وفرنسا (...) إذ لم تكن لنا إذ ذاك فكرة ما حول حدودنا وقد كان حصن سان نفسه خارجا عن نفوذنا ولم نسترجعه إلاّ منذ سنة فحسب، وكان يعسر علينا أن تبلغ مشيقيق ... " (4)، وأنّ البلاد التونسية لم تتوصل إلى ضبط حدودها الشمالية الغربية مع الجزائر إلاّ " أخيرا بعد خروج مولو وجنوده "، وكان العقيد مولو إثر حادثة ساقية سيدي يوسف يدّعي " أنه يتصرّف في أربع قيادات وتجاهل هكذا تحوير نظامنا الجهوي " (5).

لقد كان طرفا الخلاف يعتمدان نصين قانونيين مختلفين، ولكن جوهر الخلاف لم يكن قانونيا بالمعنى الحقوقي للكلمة وذلك إعتبارا لطبيعة موضوع الخلاف الذي يهمّ قضية السيادة بكلّ معانيها (6)، فقد تجاهلت القيادة التونسية إتفاقيات جوان 1955 إبتغاء تحقيق

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 8 سبتمبر 1961 في :

بورقيبة، (الحبيب) " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1974، ج XII، ص 303-304.

(2) حول الإتفاقيات الحدودية التونسية التي سبقت هذا التاريخ انظر : وثائق عدد 15، 1991 -الحدود، وقد تناول هذا العدد بالإعتماد على حوالي 100 وثيقة تاريخ الحدود التونسية من 1883 عندما ازدادت حدة التوتر على الحدود الجزائرية التونسية إلى 1911 عندما توصّل الإحتلال الفرنسي إلى رسم حدود مجاله الترابي في التخوم الجنوبية للبلاد التونسية.

(3) كرّست هذه الإتفاقية الرسم الحدودي الذي وضعته فرنسا في 1929، انظر،

BEN LARBI, (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALJERIE, TUNISIE, LIBYE) " OP CIT P159.

(4) انظر خطاب بورقيبة يوم 23 جويلية 1959 في :

بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة الإعلام، 1977، ج XII، ص 40.

(5) المصدر السابق، ص 40.

(3) حول مفهوم الحدود عموما انظر:

DUROSSELLE, (JEAN- BAPTISTE) : " LES FRONTIERES : VISION HISTORIQUE ", IN RELATIONS INTERNATIONALES N° 63, AUTOMNE 1990.

حول القيمة الإستراتجية للحدود من الناحيتين العسكرية والسياسية انظر :

DE LA FERRIERE, (JACQUES) : " LA FRONTIERE DANS LA THEORIE ET LA STRATEGIE MILITAIRES " IN RELATIONS INTERNATIONALES N° 63, AUTOMNE 1990.

عدّة أهداف :

- سياسية بتحقيق إستقرار النظام القطري الناشئ .

- إستراتجية بتأمين حدودها والتوفر على عمق إستراتيجي ضروري ولا سيّما بالنسبة لدولة صغيرة مثل تونس .

- إقتصادية بإستغلال الثروات الطبيعية الواعدة في المنطقة .

وحرصت فرنسا من جهتها على إستغلال جهل الطرف التونسي بحقيقة الرسم الحدودي للخريطة السياسية التونسية والإتفاقيات التي ضبطت بشأنها منذ دخول الإستعمار الفرنسي وعلى الإستفادة من ضعف موقعه التفاوضي أثناء التوقيع على هذه الإتفاقيات لتحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والإستراتجية والإقتصادية لصالح الجزائر الفرنسية ، وذلك بصرف النظر عن محتوى الإتفاقيات القانونية فضلا عن مدى شرعيتها .

وقد كان طبيعيا أن يؤدي تطور الوضع السياسي والإستراتيجي وتغيّر موازين القوى في المنطقة بفعل إ ستقلال كلّ من تونس والمغرب الأقصى في مارس 1956 ، وإستعار نار الحرب الجزائرية بتبعاتها الثقيلة على الإقليم وفرنسا ، إلى تغيّر إستراتجية مختلف الأطراف حيال رسوم السيادة مجسّمة في الحدود ، وإلى إعادة النظر فيها بناءا على ما أملته مصلحة هذا الطرف أو ذاك ، ذلك أنّ الحدود تترجم ميزان قوى معين الأمر الذي يعطيها بالنتيجة والضرورة وظيفة ومحتوى إستراتيجيين يفرضان على الدولة المعنية بها ضبط إستراتجيتها بشأنها داخل المجال الوطني وخارجه (1) ،

وقد ترجم الطرف التونسي هذا التغيّر في موازين القوى بتبنّي سياسة مراجعة حدودية ظلّت تتبلور بإستمرار تزامنا مع تركيز مشروعها الوطني في الداخل بإسترجاعها لمقومات سيادتها تدريجيا ، ومع تطوّر الوضع في الإقليم وعلاقة فرنسا به في الخارج ، ولذلك لم يكن من المجانية في شيئ أن تزيد المطالب الترابية التونسية في الصحراء إلحاحا مع

****

1) DE LA FERRIERE,(JACQUES) : " LA FRONTIERE DANS LA THEORIE ET LA STRATEGIE MILITAIRES " , OP CIT .

تفاعل أزمة بنزرت ، والمفاوضات الفرنسية - الجزائرية بشأن الإستقلال ، وقد صرّح بورقيبة في هذا الصدد أن البلاد التونسية تقبل " الرهان المتمثّل في خوض مناقشات لإرجاع الوضع في بنزرت إلى معتاده ولضبط وضع مؤقت لإستخدام القاعدة في هذه الفترة الخطيرة التي تتولى المفاوضات تحديدها ثمّ الدخول في مفاوضات ترمي إلى إجلاء القوات الفرنسية عن كافة مناطق التراب التونسي أي عن بنزرت التي لا نزاع حتى اليوم في سيادة تونس عليها وعن القطاع الممتدّ حتى الناضور رقم 233 إعتبارا للإتفاقيات بشأن الحدود الموقّعة من طرف سلطات فرنسية ممثّلة لتونس " (1) .

وإضطرت فرنسا من جانبها إلى مواكبة هذا التطوّر فرغم تمسّكها بإتفاقيات جوان 1955، وقّعت مع تونس في 1958 إتفاقا خاصا بإستغلال نفط منطقة العجيلة المتنازع عليها (2) ،

لقد كانت فرنسا تريد بهذا الإتفاق وبمناوراتها المختلفة حول الرسوم الحدودية للجزائر (3) ، إثارة الخلاف بين قوى الإستقلال الجزائري حول مواضيع السيادة الوطنية وبين هذه القوى من جهة وأجوارها المغاربة من جهة أخرى خلال هذه الفترة الخطيرة من تطوّر المأساة الجزائرية (4) .

من ناحية أخرى كانت حريصة على بدء إستغلال الذهب الأسود الذي يزخر به باطن الأرض الجزائرية بأسرع وقت ممكن ، وحتّى يتأتى لها ذلك كانت تحتاج إلى تفادي الخلاف مع أيّ طرف خارجي خاصة وقد بدأت تفقد سيطرتها في الداخل بفعل تصاعد نسق الحرب التحريرية الجزائرية .

****

(1) انظر خطاب بورقيبة يوم 8 سبتمبر 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ، ص 309 .

(2) GRIMAUD , (NICOLE) : " LA POLITIQUE ETRANJERE DE L'ALGERIE " , PARIS , ED TIANTHALE 1980 P 76 .

(3) نشير إلى أنّ الجزائر تتوسط إقليم المغرب و لها حدود مشتركة مع كلّ وحدات الإقليم .

(4) LE MONDE 8 FEVRIER 1959 .

ومع أنّ هذا الإتفاق لم يكن يسوّ الخلاف نهائيا ، ولم يكن يستجيب في جوهره للمطالب الترابية التونسية ، ورغم آثاره المحتملة على علاقة الدولة التونسية بقيادة الثورة الجزائرية ، فقد قبلت تونس به بحثا عن تأكيد سيادتها على الثروات الواقعة على الإمتداد العمودي لأراضيها .

ووعيا منها بأهمية هذا الرهان الإستراتيجي ، حرصت القيادة التونسية على التاكيد بأنّ مطالبها الترابية في الصحراء ليس مردّها الطمع فيما تزخر به من ثروات ، وإنّما حرصها على التمتّع بالحقوق القانونية التي حدّدتها الإتفاقيات الدولية (1) .

وقد كذّب بورقيبة في هذا الصدد أن يكون " يرنو بأنظاره إلى أعماق الصحراء " كما جاء ذلك في تصريحات ديقول " إذ المعروف أنّ آبار العجيلية تقع على بعد نحو مائة كيلومتر من ذلك "، مؤكّدا أنّ القضية هي " قضية إنصاف تتعلّق بالفضاء الصحراوي التونسي الذي هو إمتداد للتراب التونسي فالعلامة 233 التي ضبطتها الإتفاقية المبرمة مع طرابلس من جهة ونقطة " بير الرمان " التي ضبطتها السلطات التونسية مع السلطات الجزائرية من جهة أخرى تتركان الباب مفتوحا على الصحراء في الجنوب التونسي " (2) ، وحرص على التأكيد بأن المطالب الترابية التونسية لا يمكن أن تؤثر على تضامن تونس مع الثورة الجزائرية في مواجهة الإستعمار الفرنسي (3) .

3) حلّ الخلاف وإنعكاسات هذا الحلّ على تطوّر العلاقات التونسية – الجزائرية :

بإستقلال الجزائر في 1962 أصبح الخلاف تونسيا – جزائريا ، وكانت الحكومة التونسية

****

(1) " LE SAHARA " , TUNIS , DOCUMENTATION TUNISIENNE P 62 .

(2) انضر خطاب بورقيبة يوم 17 جويلية 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) ، " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ، ص 302– 303 .

(3) انظر خطاب بورقيبة يوم 8 سبتمبر 1961 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XII ص 304– 305 .

والحكومة المؤقتة الجزائرية قد وقّعتا في 1961 إتفاقــا خاصا بالعلامــة 233 (1) وقـد أثيـر الخلاف الحـدودي مبكّـرا بعـد إستقلال الجزائـر ، إذ وقّـع البلـدان منـذ 1963 إتفـاقيتين حدوديتين ، لم تحسما في الجوهر مشكل المطالب الترابية التونسية في الصحراء (2) .

وقد نشطت الدبلوماسية التونسية من أجـل التوصّل إلـى حلّ مع جارهـا الغربـي الأمر الـذي أثمر إتّفاقا مع " الرئيس أحمـد بن بلّة علـى تمكين تونس مـن إدراك تلك العلامـة (العلامة 233) وإهتدينا إلى حلّ وسط يرتضيه الطرفان " (3) ، ومع ذلـك ظلّ الخـلاف قائما إذ لم يدخل هذا الإتفاق الدبلوماسي مع بن بلّة -إن وجد- حيز التطبيق أبدا .

وفي الحقيقة لم يكن الظرف الجزائري يساعد على حسم خلاف بمثل هذه الأهمية :

- فلم تكـن الدولـة الناشئة فـي الجزائر قـد بلـورت سياسـتها الحدوديـة الخاصـة إذ إنصـبّ إهتمامها على تركيز مؤسسات الدولة وتنظيم الحياة السياسية في البلاد ، ولم يكـن ذلـك أمرا هيّنا إذ إنكشفت مع بزوغ شمس الإستقلال الإختلافـات السياسية والإيديولوجية والشـخصية أيضا بين القــادة الذيـن خاضوا صفّا واحـدا حربهـم التحريريـة مـن أجـل تحقيـق هـدف الإستقلال .

وقد كانت فترة حكم بن بلّة منذ دخوله إلى الجزائر ظافرا فـي 3 أوت 1962 بـل منذ إعـلان تلمسـان فـي 22 جويليـة 1962 ، غنيـة بالإضطرابـات بسبب إختـلاف القـوى السياسـية حــول تنظيم الحيـاة السياسية فـي البـلاد وإقتسام السـلطة فيمـا بينهـا ، وقـد تــوّج هــواري بومديــن بالإنقلاب الذي أطاح في 15 جوان 1965 ببن بلّة، فترة طويلة نسبيا من الصراعات السياسية والإيديولوجية ، ومن تصفية الحسابات السياسية والشخصية سقط خلالها قتلا أو إقصاءا عـدّة

****

(1) BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHE ET REALITE " , OP CIT P 92
(2) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE, TUNISIE , LIBYE) " , OP CIT P 159 .

(3) انظر خطاب بورقيبة يوم 24 مارس 1966 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1981 ، ج XXI ، ص 142 .

رموز من الحركة الوطنية الجزائرية على غرار محمد بوضياف (1) وفرحات عباس (2).

وقد كانت الصحراء - في هذا الإطار - موضوع معركة سياسية داخلية حيث حاول العقيد الشعباني أن يجعل من الصحراء إقطاعته (FIEF) ومنطقة نفوذه الخاصة وقد شكّل في جويلية 1964 مع آية أحمد الذي كان يقود الحركة المسلحة في منطقة القبائل، ومحمد خيضر الأمين العام السابق لجبهة التحرير الجزائرية "لجنة الدفاع عن الثورة" (3).

من جهة أخرى أدّى إنفجار الخلاف الحدودي الجزائري - المغربي من خلال ما عرف بحرب الرمال بين البلدين حول منطقة تندوف (4)، إلى تهميش الخلاف الحدودي مع تونس، وقد أثارت هذه الحرب علاوة على ذلك مخاوف الدولة الجزائرية من الأطماع الترابية لجيرانها لا سيّما وأنّها ورثت تركة ثقيلة من الخلافات الحدودية مع كلّ أجوارها تقريبا بما في ذلك موريتانيا إذا إعتبرنا تشعّبات مشكل الصحراء الغربية، ولذلك حرصت القيادة الجزائرية الشابة على تجميد هذه الخلافات في إنتظار مزيد التمرّس بشؤون الحكم

****

(1) وهو أحد القادة التسعة التاريخيين للثورة الجزائرية، أوقف في 25 جوان 1963 بتهمة التآمر ضدّ أمن الدولة.

(2) الرئيس السابق للحكومة المؤقتة الجزائرية، وقد إستقال من رئاسة المجلس الوطني الجزائري إحتجاجا على مشروع الدستور الجزائري الذي قدّمته الحكومة الجزائرية، وصادق عليه المجلس قبل أن يقرّه إستفتاء 8 سبتمبر حول هذه الفترة وأهمّ أحداث الصراع على السلطة أنظر :

ROULEAU (ERIC), " UN REIGNE DE TROIS ANS " IN LE MONDE : DOSSIERS ET DOCUMENTS " N°203, OCTOBRE 1992, P 10 (L'ARTICLE LUI MEME DATE DE 1965).

انظر أيضا :

LACOUTURE, (JEAN) : " L'APRES -BENBELLISME " IN LE MONDE DU 14 JUILLET 1965.

وحول أهم المحطات في الحياة السياسية الجزائرية خلال هذه الفترة، أنظر :

- FOUGERE (L) : " LA CONSTITUTION ALGERIENNE " IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD, 1963, P9 ET SQ.
- LE TOURNEAU, (R) : " CONGRES DU F.L.N ET LA CHARTE D'ALGER " IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD 1964, P9 ET SQ.
- BORELLA, (F) : " LA CONSTITUTION ALGERIENNE : UN REJIME CONSTITUTIONNEL DE GOUVERNEMENT PAR LE PARTI " IN REVUE AFRICAINE DE SCIENCES JURIDIQUES, POLITIQUES ET ECONOMIQUES N°1, JANVIER 1964, P51 -80.

(3) ROULEAU, (ERIC) : " UN REIGNE DE TROIS ANS ", OP CIT.

4) حول هذا الخلاف انظر مثلا :

LA BOUZ, (MARIE FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN : ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES ". IN MAGHREB, N°53, SEPTEMBRE -OCTOBRE 1972, P 50 -54.

وبلورة سياستها الحدودية الخاصة .

من جهة ثالثة ، لم يكن إختلاف توجه النظامين في تونس والجزائر عاملا مساعدا على تصفية خلاف بمثل هذه الأهمية ولا سيّما خلال هذه الفترة الحرجة التي شهدت إرساء أسس الأنظمة القطرية في الإقليم بما صاحب ذلك من صراع مفتوح على السلطة وسياساتها (1) ،

وقد بدا النظامان لا محالة متفقين على المبادئ العامة لسياسة الدولة الإقتصادية والإجتماعية بإقرار توجهات إشتراكية في نفس الفترة تقريبا إذ أقرّ المجلس الملّي للحزب الحرّ الدستوري الجديد منذ 23 مارس 1962 " إتجاه الحزب نحو الإشتراكية وإعتبارها إطارا مذهبيا لمخطط التنمية " (2) ، وزكّى مؤتمر جبهة التحرير الوطني الجزائرية المنعقد بين 16و 24 أفريل 1964 من جهته الخيار الإشتراكي (3) .

ولكن النظامين إعتمدا نمطين مختلفين لتحالفاتهما الخارجية ، وتبنيا سياسة مختلفة تجاه القضايا الكبرى في العالم ، فقد ركب بن بلّة موجة الناصرية التي إجتاحت العالم العربي أيام عبد الناصر (4) ، وسلك سياسة مناهضة للإمبريالية تجسّمت من خلال تقاربه مع الكتلة الشرقية ، وكان يرى في نظام الحكم في تونس "رمزا إلى التبعية وإلى المسخ

****

(1) HADHRI , (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDENCE DE L'ALGERIE " , PARIS, L'HARMATTAN , 1985 P 173 .

(2) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري : بعث أمّة ... وبناء دولة ، " مصدر سابق ، ص 140-141

(3) LE MONDE : DOSSIERS ET DOCUMENTS : L'ALGERIE DEPUIS 1945 A LA VEILLE DE L'INDEPENDANCE , OP CIT P 10 .

وقد أشرنا إلى قرارات هذين الحزبين لأنها كانت تمثل قرارات الدولة أيضا ، فعلى غرار البلاد التونسية ، تميّز نظام الحكم الجزائري أيام بن بلّة بتداخل كبير بين جهازي الدولة والحزب الواحد ممثل في جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وقد كرّس نظام 1963 سلطانا مطلقا للجبهة ولرئيس الدولة في نفس الوقت :

انظر في هذا الصدد :

BERNELAS , (JEAN-LOUIS) ET LECONTE (PATRICK) : "LE PARTI SELON LA CHARTE NATIONALE ALGERIENNE " IN MAGHREB -MACHRECK N° 75 P 64 .

4) انظر :

"LE MAGHREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME "
IN MAGHREB N° 14 , MARS-AVRIL 1966 P 3-7 .

الثقافي" المعلن (1)،

وكان يعارض إختياراته الغربية التي كان يرى فيها تعقيما للتاريخ العربي في المنطقة، وقد صرّح بن بلّة في هذا الصدد متحدّثا عن الخلفية التي كانت تحكم علاقة بلاده بالنظام التونسي خلال هذه الفترة " أنا كنت مع الرئيس جمال عبد الناصر ولم نكن مرتاحين إليه وإلى مواقفه ، كانت متناقضات خطيرة إلى درجة أنه في اليوم الذي جئت فيه إلى بنزرت ، وكان الرئيس عبد الناصر دعي بنفس المناسبة فإتصل بي متسائلا كيف يمكن أن نذهب إلى هذا الرجل فأقنعته ، أقنعته بضرورة أن نذهب إلى بنزرت حتى لا نترك إلى الغرب منفذا يدخل منه علينا وحضرنا إلى بنزرت ..." (2)، وفي المقابل كان بورقيبة يرى في بن بلّة " رجع الصدى للثورة الناصرية في شمال إفريقيا " (3)، وفي الجزائر ملجأ للمعارضة التونسية وقد رفضت الجزائر الإستجابة إلى طلب تونس بطردهم وعقد إتفاقيات متبادلة لطرد المعارضين من كلا البلدين، وقد صرّح بن بلّة في هذا الصدد " هؤلاء المعارضين كنت أعيش معهم في طرابلس فكيف يمكن أن أطردهم من عندي ..." (4).

وقد إعتبرت تونس هذا الموقف تدخّلا في شؤونها الداخلية، وإتهمت القيادة الجزائرية بالمشاركة في محاولة الإنقلاب التي قادها الأزهر الشرايطي في 1962 (5)، إذ أكّد بورقيبة أن بحث " المتآمرين " أفاد بأن " هناك إتصالا وتعاونا وتشجيعا لهم من الجزائر ولهذا وقعت الجفوة بيننا " (6)، وقد زاد الخلاف الحدودي حدّة بإزدياد القيمة الإقتصادية

****

(1) انظر حديث بن بلة في الموقف، 13 ديسمبر 1990، ص 6.

(2) انظر حديث بن بلّة، المصدر السابق .

(3) بورقيبة، (الحبيب) :" حياتي، أرائي، جهادي "، تونس، وزارة الإعلام، طبعة ثالثة 1984، ص 273.

(4) انظر حديث بن بلّة في الموقف، مصدر سابق، ص 7-8 .

(5) أعلن عن هذه المحاولة في 25 ديسمبر 1962، وقد إتخذها النظام البورقيبي تعلّة لتحجير نشاط الأحزاب المعارضة وفرض هيمنة كاملة على الحياة السياسية بالإعتماد على الحزب الدستوري حزبا وحيدا وذلك بصورة أدت إلى إتحاد كامل بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب .

(6) انظر خطاب بورقيبة يوم 2 مارس 1963 في :

بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1979، ج XV، ص 56 .

للمنطقة المتنازع عليها إثر إكتشاف الشركة الوطنية الإيطالية للمحروقات حقل البرمة النفطي في 1964 (1) ، فقد زاد هذا الإكتشاف المطالب الترابية التونسية إلحاحا ، وقد أكّد بورقيبة بهذا الصدد مرّة أخرى أن هذه المطالب تقوم " على أساس قانونـــي وحقّنا أن نطالـب بذلك " (2) ، بحيث أصبحت الإستجابة الجزائرية " معيارا لصدق عزيمة الجزائريين ولحسن جوارهم " (3) ، ولكن القيادة الجزائرية ، في المقابل ، كانت قد بدأت بعد في بلورة سياستها الحدودية الخاصة ، إذ وجدت في مبدإ لا مساسية الحدود الموروثة عن الحقبة الإستعمارية الذي صادقت عليه منظمة الوحدة الإفريقية خلال إجتماعها بالقاهرة يوم 21 جويلية 1964 ، حماية قوية في مواجهة الأطماع الترابية لجيرانها العديدين .

ولم تكن الإطاحة ببن بلّة في 15 جوان 1965 عاملا مساعدا على حلّ الخلاف إذ إضطرت القيادة التونسية إلى تمكين القيادة الجزائرية الجديدة من مهلة جديدة لدراسة الملف بعد أن " قال قادة الجزائر الجدد أنّ السيّد أحمد بن بلّة لم يحطهم علما بذلك الإتفاق (4) ، وطلبوا منا إفساح الوقت لهم لكي يدرسوا القضية " (5) .

لقد حرصت القيادة التونسية في تعاملها مع هذا الملّف الحسّاس على التحلّي بمرونة كبيرة إذ تجنّبت تفجير الخلاف مراهنة على حلّ دبلوماسي له وردّت على التحفّظ الجزائري بمحاولة تتفيه الخلاف بإعتباره " قضية عاطفية أكثر منها سياسية " (6) وقد صرّح بورقيبة في هذا الإطار " ليست هناك مشكلة حدود بين تونس والجزائر والعقبة الوحيدة التي

****

(1) BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHE ET REALITES " , OP CIT P 93

(2) انظر خطاب بورقيبة يوم 24 مارس 1966 في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1981 ، ج XXI ، ص 142 .

(3) المصدر السابق ، ص 142 .

(4) حسب بورقيبة هو إتفاق حصل بين القيادة التونسية واحمد بن بلّة رئيس الجزائر ، يقضي بتمكين تونس من الوصول إلى العلامة 233 على الإمتداد العمودي لحدودها الغربية مع الجزائر .

(5) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1980 ، ج XXI ، ص 142-143 .

(6) المصدر السابق ، ص 142 .

تقوم بيننا ناتجة عن قضية العلامة 233 التي لا يمكن إعتبارها مشكلة حدود ترابية " (1).

ولم يكن هذا الموقف يعبّر عن أيّ تموّع فقد فكّر النظام التونسي في رفع هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية بما كان سيجعل منه سابقة في القارة الإفريقية كلها حيث تمثّل الخلافات الحدودية واحدا من أهمّ عوامل الإصطدام والتوتر بين دولها (2).

بيد أنّ المساعي التونسية إصطدمت بالدعوة الجزائرية إلى إحترام مبدإ لا مساسية الحدود الموروثة عن الإستعمار، ولم يكن هذا المبدأ يعني ثبات هذه الحدود، أو قدّسيتها إذ يمكن تغييرها بالتفاوض ووفق قواعد القانون الدولي، ولكنّه كان يجرّد النظام التونسي من حجّته الأساسية في مطالبه الترابية، خاصة وأنه لم يكن يتمتّع بموقع تفاوضي مريح في مواجهة الجزائر (3)، ومع ذلك فقد بدأت حدّة الخلاف بين البلدين تخفّ منذ سنة 1966، عندما جنحت البلاد التونسية إلى القبول بمبدإ لا مساسية الحدود قاعدة للتسوية، ويفسّر هذا التطوّر الذي سجّله الموقف التونسي بـ:

- تمسّك الطرف الجزائري بموقفه الداعي إلى إحترام مبدإ لا مساسية الحدود، وقد كانت القيادة التونسية تعي جيّدا أنّ هذا المبدأ أصبح ثابتا أساسيا في سياسة الجزائر الحدودية، وقد صرّح الحبيب بورقيبة الإبن في هذا الإطار " يصادف أن الجزائر تواجه جيرانا آخرين يطالبونها بأراض شاسعة تحتوي على ثروات هامة ... وهي ترى أنّ المنطقة الحدودية التي تعود لتونس من شأنها أن تشكّل سابقة يمكن أن تستفيد منها أطراف أخرى (4).

****

(1) المصدر السابق، ص 142 - 143.

(2) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) , OP CIT P 158 .

(3) يتحدّد الموقع التفاوضي لأيّة دولة أو أي طرف عامة بنمط الإمكانات التي يتوفر عليها (إقتصادية، سياسية، عسكرية ...)، ولا تعدو كفاءة المفاوضين إلاّ أن تكون إحدى العناصر في نمط هذه الإمكانات.

(4) من تدخل الحبيب بورقيبة الإبن أثناء مناقشة مجلس الأمة لميزانية كتابة الدولة للشؤون الخارجية، يوم 21 ديسمبر 1967 في: MAGHREB N° 19,JANVIER-FEVRIER 1967 P21-22 .

- ضعف الموقع التفاوضي التونسي ولا سيّما بعد نجاح الدولة الجزائرية في تأمين سيطرتها عل الصحراء وثرواتها تدرجيا ، إذ نجحت منذ 21 جويلية 1965 في التوقيع على إتفاق نفطي مع فرنسا مكّنها من إلغاء التنازلات المقدمة للشركات النفطية في الجزائر ، والزيادة في حجم العائدات الجبائية الموظفة على إستغلال النفط ، وحمل الشركات النفطية على الإلتزام بالإستثمار في الجزائر (1) ، وفي 7 ماي 1966 أعلن هواري بومدين عن تأميم الشركات المنجمية الأجنبية مسجّلا بذلك هدفا مزدوجا : تأكيد سيادة الدولة الجزائرية على ثرواتها وفي نفس الوقت تأكيد التوجّهات الإشتراكية للنظام .

- ضعف الموقف القانوني لتونس نتيجة غموض النصوص ، فلم يكن مؤكّدا أنّ البلاد التونسية كانت ستكسب الرهان القانوني في صورة عرض القضية على محكمة العدل الدولية أو أيّة مؤسّسة دولية تحكيمية أخرى ، وقد كانت القيادة التونسية تدرك علاوة على ذلك أنّ الحجّة القانونية وحدها لا تكفي إذا لم تكن مشفوعة بإرادة سياسية من الجانبين للإلتزام بقررات هذا التحكيم .

- إمكانية الوصول إلى حلّ وسط يضمن للبلاد التونسية التمتّع بخيرات المنطقة المتنازع عليها على قاعدة الإستغلال المشترك مع بقاءها تحت السيادة الجزائرية ، وقد عبّر بورقيبة عن هذه الإمكانية بقوله " ماهي ياترى قيمة بعض أمتار من رمال الصحراء أو ماهي أهمية القضايا القانونية والقمرقية بالقياس إلى ما لنا من إمكانيات لنجعل مستقبلنا المشترك وضّاءا مشرقا " (2) ، وفي نفس الإتجاه صرّح أحمد المستيري (3) كاتب الدولة للدفاع أثناء زيارة تفقّد إلى ولاية قفصة بين 16 و18 نوفمبر 1967 ، " إن الحدود الجزائرية - التونسية

****

1) ROSSARD , (MARTINE) : " LE CONTROLE DU SAHARA ET DE SON PETROLE " IN LE MONDE : DOSSIERS ET DOCUMENTS : L'ALGERIE DEPUIS 1945 A LA VEILLE DE L'INDEPENDANCE " , N°203 , OCTOBRE 1992 , P 14 .

(2) انظر خطابه يوم 26 ماي 1967 بقرطاج أمام سلك الولاّة الجزائريين في : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب" ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXIII ، ص 236-237 .

3)انظر ترجمة حياة المستيري في ملحق تراجم الأعلام .

يجب أن تكون خطّ اتصال للمجهودات التي نبذلها سويا من أجل خيرشعبينا " (1).

وكان بورقيبة قد أكّد منذ ماي 1966 أن موضوع الخلاف الحدودي بين تونس والجزائر " يتناول مساحة ضيّقة مستطيلة لا ماء فيها ولا نفط ولا حياة ولا بشر، ولذلك فإنّ هذه القطعة من الفيافي الجرداء لا يمكن أن تصبح سببا للنزاع من أجل الحدود " (2)، ولا شكّ أنّ هذا التصريح كان معدّا جزئيا على الأقل للإستهلاك الداخلي ذلك أنّ هذه القطعة من الفيافي الجرداء لم تكن تخلو تماما من الماء والنفط والحياة والبشر، إنما جاء هذا الموقف يعبّر عن يأس القيادة التونسية من تغيير محتمل للموقف الجزائري في الإتجاه الذي كانت تريده ... وقد وصلت آخر رسالة جزائرية في هذا المعنى في أوائل سنة 1966، وقد تمّ ذلك رسميا عبر السفارة الجزائرية بتونس، ففي 11 أفريل 1966 صرح أحمد قائد وزير المالية الجزائرية بسوق هراس أنّ " الجزائر وحدة لا تنقسم من الشمال إلى الجنوب، من الشرق إلى الغرب، من الجزائر إلى تماراسات، من العلامة 233 إلى تندوف!" وقد رحبت تونس بهذا التصريح إذ رأت فيه إعترافا ضمنيا بسيادة تونس على الإقليم الذي تطالب به والذي يمتد بين العلامة 219 والعلامة 233، وقد أكّدت الصحافة التونسية أن هذا الموقف الجزائري الجديد الذي تضمّنه تصريح أحمد قائد، يلتقي مع مواقف القيادة التونسية، والرئيس بورقيبة وآخرها الموقف الذي عبّر عنه خلال ندوته الصحافية أمام جمعية الصحافة الأجنبية يوم 24 مارس 1966، ولكنّ السفير الجزائري بتونس رفض هذا التأويل لتصريح أحمد قائد، ونشر مذكرة توضحية أكّدت تمسّك الجزائر بموقفها السابق القائم على مبدإ لا مساسية الحدود الموروثة عن الإستعمار عند الإستقلال (3).

****

1) MAGHREB N° 19 , JANVIER-FEVRIER 1967 P 20 .

(2)انظر الندوة الصحافية التي عقدها بقرطاج يوم 24 ماي 1966 في بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1981، جXXI، ص 142.

(3) MAGHREB N° 15 , MAI -JUIN 1966 P 30 .

لقد إضطرت القيادة التونسية أمام هذا الموقف الجزائري ، ووفاءا لذرائعيتها المعهودة (PRAGMATISME) ،(1) إلى التحلّي بمرونة كبيرة بحثا عن الوصول إلى حلّ وسط لهذا الخلاف الذي سمّم علاقات البلدين فترة طويلة ، وحال دون إرساء علاقات حسن الجوار بينهما وذلك على أساس القبول بلا مساسية الحدود مقابل التوصّل إلى إتفاق حول الإستغلال المشترك لخيرات المنطقة المتنازع عليها (2) .

لقد أصبح حلّ الخلاف يسيرا منذ أن قبل النظام التونسي بمبدإ لا مساسية الحدود ... ذلك أن القبول بهذا المبدإ ألغى جوهر الخلاف نفسه .

لقد فضّل النظام التونسي تجنّب الدخول في مواجهة غير مضمونة العواقب خاصة وأنه لم يتوفّر على الإمكانات التي تخوّل له دخولها والإكتفاء في مقابل ذلك بتحقيق بعض المكاسب الإقتصادية من خلال المفاوضات التي بدأها مع الطرف الجزائري بما من شأنه أن يحقّق له هدفا مزدوجا متكاملا : تأمين حدوده الجنوبية الغربية من جهة ، والإنصراف إلى تركيز مشروعه القطري داخل حدود دولية آمنة من جهة أخرى .

لقد أدّى تخلّي تونس عن مطلبها الترابي سريعا إلى " إنقشاع السحب التي خيّمت على العلاقات التونسية – الجزائرية " ، كما جاء ذلك في تصريح للمنجي سليم الممثّل الشخصي للرئيس بورقيبة يوم 1 ماي 1966 عند عودته إلى تونس بعد مهمة في الجزائر (3).

وكان المنجي سليم قد تحوّل إلى الجزائر في زيارة رسمية تواصلت من

****

1) زخر الخطاب البورقيبي بالجمل والعبارات التي تؤكد فكره وأسلوبه الذرائعيين لعلّ أبلغها معنى هذه الجملة التي وردت في تصريح أدلى به بلا هاي خلال زيارته إلى هولندا يوم 6 جويلية 1966 " العالم الثالث لا يحتاج إلى إيديولوجيا وإنّما إلى المردودية والنجاحات العملية " ، انظر :

MAGHREB N°17 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1966 P 24 .

(2) انظر تدخل الصادق بلعيد في النقاش الذي توّج ملتقى " السياسة الخارجية التونسية : الثوابت والمتغيّرات " الذي نظّمه جمعيّة دراسات دولية بتونس يومي 25 و26 ماي 1988 في :

ETUDES INTERNATIONALES N° 31 , FEVRIER 1989 , P 184 -185 .

(3) MAGHREB , N°16 , JUILLET - AOUT 1966 , P 36 .

28 إلى 30 أفريل ، سلّم خلالها في 29 منه رسالة شخصية من بورقيبة إلى الرئيس بومدين (1) ، وقد كانت الجزائر محطته الأولى قبل التحوّل إلى فرنسا في 30 أفريل للتباحث مع المسؤولين الفرنسيين عن سبل حلّ الخلافات التونسية - الفرنسية ... التي ظلّت عالقة بين البلدين ولا سيّما منذ صدور قرار تأميم أراضي المعمّرين في ماي 1964(2).

لقد تنزّل القرار التونسي بقبول تسوية الخلاف على قاعدة لا مساسية الحدود ، وفق وجهة النظر الجزائرية ، في إطار سعي البلاد التونسية إلى فكّ عزلتها الديبلوماسية التي فرضتها خلافاتها مع العالم العربي ولا سيّما مصر وجامعة الدول العربية (3) ، ومع فرنسا التي تمثّل شريكها الإقتصادي الرئيسي ، وهي عزلة لم يفلح الدعم الأمريكي في حلّها بالكامل الأمر الذي عبّر عنه بورقيبة بوضوح في تصريح أدلى به يوم 3 فيفري 1966 خلال إستجواب مع مجموعة من الصحافيين الأمريكيين ، " سيحتل التعاون مع فرنسا المرتبة الأولى ، وهذا أمر تفهمه الولايات المتحدة الأمريكية جيّدا " (4) .

وقد وجد النظام التونسي في الجزائر إستعدادا كاملا لتمكينه من تحقيق أغلب مطالبه طالما لم تمسّ بالرسم الحدودي القائم في هذا التاريخ ، وحرص النظامان في تونس

****

(1) MAGHREB N° 15 , MAI - JUIN 1966 , P 30 .

(2) حول تطور العلاقات التونسية - الفرنسية انظر :

" TUNISIE : 10 ANS D'INDEPENDANCE : UN BILAN POSITIF " , IN MAGHREB N° 16 , JUILLET - AOUT , 1966 , P30-31 .

- وحول تطوّر علاقات فرنسا بالعالم العربي عموما ، انظر :

الحسّان ، (بوقنطار) : " السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 " بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، أفريل 1987 .

- وحول العلاقات الفرنسية المغاربية تحديدا ، انظر خاصة الفصل الثاني ص 92 - 119 ، والجزء الثاني من الفصل الثالث ، ص 178 -197 .

(3) حول تطوّر الخلاف التونسي المصري انظر :

العريبي ، (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية - المصرية (1955 - 1970) " ، مرجع سابق .

(4) MAGHREB N° 14 , MARS - AVRIL , 1966 , P 41 .

وحول تطور العلاقات التونسية الأمريكية منذ الإستقلال ، انظر :

"LES ETATS UNIS ET LE MAGHREB ", IN MAGHREB N° 8 , MARS - AVRIL , 1965 P 42 - 48 .

والجزائر منذ هذا التاريخ على إستبعاد كل عوامل التوتّر بما فيَ ذلك الأخبار التي قد ترد بين الحين والآخر في الصحافة العالمية ... ففي 18 جانفي 1967 ، أعلنت وكالة رويتر للأنباء نبأ توتّر الأوضاع على الحدود الصحراوية التونسية – الجزائرية وتحديدا في منطقة البرمة ، ولكن صحافة البلدين بادرت بتكذيب الخبر ، بل وإجتمعت يومي 19 و20 جانفي بنفس هذه المنطقة لجنة عسكرية لوضع رسم مؤقت ، عقبها تحوّل بعثة جزائرية إلى تونس في 21 جانفي للتوقيع على إتفاق مبادئ (1) ، وإستمرّت المباحثات بعد ذلك في إتجاه الوصول إلى حلّ نهائي ، إذ أستأنفت في الجزائر في 6 مارس 1968 وتواصلت حتى 14 منه ، وقد أكّد عبد العزيز بوتفليقة (2) وزير الخارجية الجزائرية في 11 مارس ، والمباحثات بعد جارية ، على هذا التطوّر الإيجابي للعلاقات التونسية – الجزائرية (3) ، وهي لئن لم تفض إلى حلّ سريع فقد تواصلت في مناخ إيجابي ... رغم إعلان وكالة الأنباء الجزائرية في 18 مارس 1968 عن نجاح الشركة الوطنية الجزائرية (سونتراك) في تحقيق إكتشافها النفطي الأوّل بمنطقة البرمة الحدودية على بعد كيلو مترين فقط من البلاد التونسية (4) .

وقد حسم محمد المصمودي (5) سفير تونس بباريس الجدل حول المآل المحتمل لهذه المباحثات عندما صرّح في خطاب ألقاه بسوسة في 11 مارس 1967 " لن نخوض الحرب أبدا من أجل العلامة 233 " (6) ، وقد تواصلت المفاوضات طوال سنة 1967 وإن لم تسفر في بداياتها سوى عن تصريحات نوايا (7) .

ولكن الطرفين نجحا سريعا في ترجمة هذه النوا يا إلى إتفاقات ملزمة ، فقد أعلن احمد المستيري ، كاتب الدولة للدفاع أمام اللجنة البرلمانية المكلّفة بالنظر في ميزانية كتابة الدولة للدفاع ، نجاح المفاوضات التونسية – الجزائرية حول الرسم الحدودي بمنطقة

****

(1) MAGHREB N°20 , MARS - AVRIL 1967 , P 25 .

2) انظر ترجمة حياة بوتفليقة في ملحق تراجم الأعلام .

(3) MAGHREB N° 21 , MAI - JUIN , 1967 , P P 19 - 28 .
4) MAGHREB N° 21 , MAI - JUIN , 1967 , P 28

5) راجع حياة المصمودي في ملحق تراجم الأعلام .

(6) MAGHREB N°21 , MAI - JUIN , 1967 , P 28 .
(7) MAGHREB N°25 , JANVIER - FEVRIER , 1968 , P 8 .

البرمة ، وأنه قد تم بعد وضع العلامــات (BORNES) بين بئر رمــان وبرج القصيرة (1) .

وقد تم بالفعل في أفريل 1968 التوقيع على إتفاق تقني بين البلدين بشأن رسم الحدود ، جاء يفضي صبغة رسمية لرسم الحدود الإدارية بين تونس الحماية والجزائر الفرنسية ، وهو لئن لم يتناول مسألة الخلاف التي تطرحها العلامة 233 ، فقد حدّد منذ هذا التاريخ ودون مشاغبة محتملة خط التقسيم بين البلدين لحقل البرمة الذي يقع على طرفي الخط الحدودي ، وقد سمح من جهة أخرى لتونس بأن تحصل على موافقة الجزائر بإستمرار تدفق جزء من نفط العجيلة عبر الجنوب التونسي في إتجاه ميناء السخيرة على الشاطئ الجنوبي الشرقي للبلاد التونسية بمقابل (2) .

وقد رحّبت القيادتان السياسيتان وصحافتهما في البلدين بهذا التطوّر الإيجابي ، وقدمته على أنه خطوة أولى على درب الإندماج المغاربي " ومراهنة على مشروع المغرب العربي الكبير " ولكن جوهر الإتفاق ذاته ، وآلية التطور التي قادت إليه ، كان يؤكدان العكس ، وهنا تكمن المفارقة ... ذلك أنه جاء يقنّن واقع التجزّؤ القطري (بصرف النظر عما إذا كان موروثا أو مستحدثا) ، ويخدم المشروع القطري داخل حدود دولية آمنة لا مشاغبة بشأنها ، وذلك في كلا البلدين على حدّ السواء ... فهو لم يتنزّل ضمن رؤية تأسيسية لمشروع تكاملي يشمل أطراف الإقليم بوحداته المختلفة ، ولم يكن يصلح لأن يكون قاعدة لمثل هذا المشروع وإنّما جاء يترجم مشاغل البناء السياسي للنظامين القطريين في الجزائر وتونس ويخدم أهدافهما في تأمين إطار مشروعيهما القطريين ... وإن أدّى إلى القضاء على أحد أهمّ أسباب التوتر في المنطقة .

وقد مكّن هذا الإتفاق الجزائر من كسب إنتصارها الحدودي الثاني ، الأمر الذي مثّل مرحلة أخرى هامة على درب تسوية تركة الخلافات الحدودية الكثيرة التي ورثها النظام

****

(1) MAGHREB N° 26 , MARS -AVRIL , 1968 , P 29 .

– انظر ايضا : الصباح (تونسية) ليوم 5 جانفي 1968

(2) MAGHREB N°27 , MAI - JUIN , 1968 , P 7-8 .

الجزائري ... خاصة وقد تزامن ذلك مع تطور المفاوضات الجزائرية - المغربية في إتجاه حلّ مماثل ، وهي لئن قبلت بمبدإ التعويضات الإقتصادية من خلال القبول بمبدإ الإستغلال المشترك للثروات الحدودية ، فقد أمّنت في المقابل جزءا هاما من حدودها الطويلة ، وفكّت الألغام التي كانت تهدّدها بالإنفجار من حين لأخر ... وكان ذلك أمرا ضروريا حتى تستطيع مراجعة سياستها الدفاعية بما يخدم مخططاتها الإنمائية . وقد كانت ميزانية الدفاع الجزائرية تستأثر بجزء هام من ميزانية الدولة العامة نظرا للأهمية الكبيرة التي كان يحضى بها الجيش سواء في تأمين إستقرار النظام في الداخل في هذه المرحلة الحساسة من عمر الدولة الفتية ، أو في تأمين حدوده ضدّ الأخطار الخارجية (1) لقد كان " قائد جيش الحدود" هواري بومدين الذي دخل الحكومة الجزائرية الأولى لبن بلّة، إلى جانب 4 عسكريين آخرين ، ثم قاد إنقلاب جوان 1965 ، يحتاج إلى تأمين هذه الحدود حتى ينصرف إلى" تنظيم الثورة " داخلها (2) ، وقد كانت قضية الدفاع تمثّل أحد أسباب الخلاف بين دول المنطقة (3) ، حتى أنّ مجلس الجمهورية التونسية قد خصّص جلسة خاصة لهذا الموضوع يوم 10 مارس 1967 (4) ، وبلغ الأمر بالملك الحسن الثاني ملك المغرب الأقصى إلى حدّ مراسلة الأمين العام للأمم المتحدة في فيفري 1968 بخصوص مشكل التسلّح في المغرب العربي ، وذلك في إطار تعرّضه للخلافات الحدودية المغاربية ، وهي مبادرة وصفتها الإذاعة

****

(1) حول السياسة العسكرية الجزائرية ، انظر :

BEN LARBI , (BRAHIM) M " MAGHREB M ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIES , TUNISIE , LIBYE) " , OP CIT , P

(1) حول تركيز الدولة الوطنية بالجزائر ، انظر :

جغلول (عبد القادر) : " تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية " بيروت ، دار الحداثة ، الطبعة الثانية 1982 ، تعريب فيصل عباس ، مراجعة خليل احمد خليل ، ص 219 ، 232 .

- انظر أيضا : نودينو ، (جان فرانسوا) : " 21 دولة لأمة عربية واحدة " ، بيروت ، بيسان للنشر والتوزيع ، طبعة أولى آذار 1993 ، تعريب خليل احمد خليل ، مراجعة كمال الحاج ، ص 287، 303 .

(2) MAGHREB N° 43 , JANVIER -FEVRIER 1971 , P 23 .
(3) MAGHREB N°21 , MAI - JUIN 1967 , P 28 .

الجزائرية " بالخطيرة جدًا " ، إذ رأت فيها تدويلا للمشاكل الإقليمية (1).

أما البلاد التونسية فقد إستطاعت أن تؤمّن الإطار الذي يحتضن مشروعها القطري ، بل وأن تدعمه ببعض المكاسب الجديدة بموجب الإتفاق الحاصل ، وهو ما كان يهمّ القيادة التونسية بالدرجة الأولى حتى لو أدّى ذلك إلى التنازل عن مطلب ترابي هام ... ولذلك كان هذا التدرّج نحو حلّ الخلاف الحدودي تدرّجا نحو تسوية إحدى مسائل الخلاف التي يمكن أن تندلع بين أيّة دولة وأخرى ، ولم يكن يعبّر عن أي مشروع تكاملي ... فقد إستمرت الإختلافات بين النظامين ولا سيّما في مجال السياسة الخارجية (2) والدفاعية ، بل وطالت حتى المسائل الثقافية ، الأمر الذي ترجمته المشاركات المختلفة في الملتقيات الثقافية الدولية ، فقد ظلت تونس تتجه أكثر فأكثر نحو مشاريع الوكالة الفرنكفونية (3) بينما حرصت الجزائر على تأكيد توجهها نحو دعم المجهود الثقافي العربي والإفريقي من خلال مشاركاتها المكثفة في الندوات الثقافية العربية والإفريقية الرسمية وغير الرسمية (4).

وقد كان غياب التنسيق السياسي بين الطرفين يعود في جزء منه إلى هذا الإختلاف في التوجّهات الثقافية للبلدين ، وهو أمر يسهل رصده في سياستيهما الثقافيتين ، وكذلك في المواقف التي يتخذانها على أساس هذا الإختلاف الثقافي داخل المنظمات الدولية ... وقد برز ذلك مثلا بمناسبة مناقشة ميزانية الأمم المتحدة في أواخر 1966 ، إذإحتجت تونس أمام اللجنة المالية الأممية على التمثيلية الضعيفة لإفريقيا الفرنكفونية بالأمانة العامة وقد أكّد مبعوثها أنّ الموظفين الناطقين بالفرنسية لا يشغلون سوى 15،8 % فقط من مجموع

****

(1) MAGHREB N° 21 , MAI - JUIN 1967 , P 17-19 .

(2) حول السياسة الخارجية لكل من تونس والجزائر ، انظر :

- BEN LARBI (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " OP CIT , P

(3) حول السياسة الفرنكفونية لدول المغرب العربي ، انظر :

- " LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTISES " , IN MAGHREB N°23 , SEPTEMBRE , OCTOBRE 1967 , P 32 .

- " LE MAGHREB ET LES MANIFESTATIONS FRANCOPHONES DE MARS 1970 , " IN MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 12-13 .

(3) MAGHREB N°43 , JANVIER -FEVRIER 1971 , P 5 .

الـ 1031 منصبا الموزعة على أساس جغرافي ، هذا علاوة على أنّ تونس كانت تقود في شخص مندوبها الدائم محمود المستيري المجموعة الفرنكفونية بالأمم المتحدة ، وفي مقابل ذلك إحتجت الجزائر على ضعف تمثيلية القارة الإفريقية في آخر يوم لإجتماع هذه اللجنة الذي تواصل من 8 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 1966 ، ومن اليسير أن نلاحظ بهذا الصدد أنّ البلدين لم يعتبرا الإنتماء العربي ولا حتى المغاربي في مطالبتهما بإعادة النظر في مبدإ التوزيع الجغرافي للمناصب الوظيفية في الأمانة العامة للأمم المتحدة بل ظلّ كلاهما وفيا لمرجعياته الإيديولوجية : الفرنكفونية بالنسبة لتونس ، والإفريقوية بالنسبة للجزائر (1) .

وإذا إعتبرنا قطرية القرار الإقتصادي ، فضلا عن إختلاف التوجهات الإقتصادية بين البلدين ، أمكننا ان نسجّل دون تحفظ إختلافا كبيرا يكاد يلامس التناقض ... رغم وجود العديد من الإتفاقات الثنائية ، وإستمرار مختلف دول المنطقة في التأكيد على تمسكها بالخيار المغاربي من خلال دعم الخطوات المحتشمة لمسار التكامل الإقتصادي الذي سعت اللجنة الإستشارية الدائمة لبلدان المغرب العربي إلى توطيده بعناء كبير . لذلك لم يحل تطور المفاوضات بين تونس والجزائر في إتجاه تسوية الخلاف الحدودي دون بروز العديد من الخلافات والتناقضات الأخرى ... ففي أواسط سنة 1968 – والمفاوضات بعد جارية – إندلع الخلاف بين البلدين بخصوص إختياراتهما العسكرية الإستراتيجية ، إذ قامت صحيفة " المجاهد " الجزائرية بإعادة نشر بعض المقالات الصادرة ببعض الصحف العالمية تضمّنت بعض الإشارات إلى إحتمال توسيع حلف CENTO بحيث يشمل بعض البلدان المغاربية ومن بينها تونس ، وقد بادرت الصحافة التونسية إلى تكذيب الخبر ، بل وعمدت إلى تصعيد الخلاف بإعادة نشر مقال صدر بجريدة القرن " IL SECOLO " الإيطالية ، أشار إلى حصول الإتحاد السوفياتي على قواعد عسكرية بالتراب الجزائري (2) ولم يلبث الخلاف أن تحوّل

****

(1) MAGHREB N°19 , JANVIER - FEVRIER 1967 , P 8 .

- ستقوم الجزائر في إطار وفائها لهذا التوجه الإفريقي بعقد المهرجان الثقافي الإفريقي الأول بالجزائر بين 21 جويلية و1 أوت 1969 ، انظر :

- " LE PREMIER FESTIVAL CULTUREL PANAFRICAIN " , IN MAGHREB N°35 , SEPTEMBRE OCTOBRE 1969 , P 9 -13 .

(2) MAGHREB N°28 , JUILLET - AOUT 1968 , P21 -25 .

إلى أزمة ديبلوماسية عندما قبلت تونس طلب اللجوء السياسي الذي تقدّم به الطاهر الزبيري أحد قادة محاولة الإنقلاب التي شهدتها الجزائر في أواخر سنة 1967 (1)، ولم يسوّ الخلاف إلاّ بمغادرة الزبيري للتراب التونسي " بمحض إرادته " ! (2).

وكان الزبيري عضو مجلس قيادة الثورة الجزائرية وقائد القوات الوطنية الشعبية الجزائرية السابق، قد تقدّم في 31 ماي 1968 إثر فشل محاولته الإنقلابية إلى مركز حدودي تونسي – جزائري طالبا حقّ اللجوء السياسي، فمنح إياه (3)، ولكن البلاد التونسية وأمام رد فعل الجزائر، إضطرّت إلى ترحيله، فغادر البلاد بعد أقل من نصف شهر من الإقامة بتونس في 13 جوان 1968 (4)، ويبدو أن الزيارة التي قام بها منذر بن عمار كاتب الدولة للشباب والرياضة والشؤون الإجتماعية إلى الجزائر بين 4 و9 جويلية 1968 لتمثيل تونس في إحتفالات عيد الإستقلال الجزائري، وحضور الألعاب المغاربية المدرسية والجامعية الأولى، قد أفضت إلى تسوية هذا الملف ولا سيما بعد لقاءه بهواري بومدين في 8 جويلية 1968 (5).

لقد جعل هذا المنطق القطري من حلّ الخلاف الحدودي شرطا ضروريا لأي مشروع إقليمي... في حين أن الإنخراط في مثل هذا المشروع كان سيؤدي آليا لحلّ الخلاف، ولأنّ هذا المنطق القطري كان يحكم سلوك القيادتين السياسيتين في تناول هذا الخلاف، فقد إستقبلت القيادتان بحذر وتحفّظ ظاهرين دعوة الحسن II في فيفري 1969 لعقد

****

(1) حول هذه المحاولة الإنقلابية، انظر :

- " PUTSCHMANQUE EN ALGERIE ", IN MAGHREB N°25 , JANVIER - FEVRIER 1968 , P8-9 .
- JOSETTE , (ALIA) " L'ALGERIE DES P.D.G ", IN LE NOUVEL OBSERVATEUR DU 15 AU 21 NOVEMBRE 1967 .

– وحول قضية الزبيري، انظر خطاب بومدين بتاريخ 5 جانفي 1968 .

(2) MAGHREB N°28 , JUILLET - AOUT 1968 , P.P 8-24 .
(3) MAGHREB N°28 , JUILLET - AOUT 1968 , P 25 .
(4) MAGHREB N°28 , JUILLET - AOUT 1968 , P 25-26 .
(5) MAGHREB N°29 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1968 , P 23 .

قمة مغاربية (1)، بل إنّ بورقيبة جعل من تسوية الملف الحدودي مع الجزائر مقدّمة لأيّة قمة مغاربية (2)، ولكن لما كان الخلاف الحدودي يهدد المشروع القطري ذاته، فقد أستأنفت المفاوضات مجدّدا في بداية 1969، وإستطاعت اللجنة المختلطة التونسية - الجزائرية أن تتوصل إلى نتائج هامة من خلال الإتفاق على ترويج نفط البرمة وجزء من الغاز الجزائري عبر التراب التونسي، وعلى تكثيف المبادلات التجارية بين البلدين، وإن عجزت عن حلّ عدة مسائل أخرى على غرار مسألة التحويلات TRANSFERTS (3)، وواصل أصحاب القرار السياسي المفاوضات خلال الأشهر الموالية في ظل صمت رسمي كأنما كان الأمر سرّا من أسرار الدولة التي لا يجوز لشعبها الخوض فيه ... ففي هذا الإطار تنزلت زيارة عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائري إلى تونس بين 22 و25 مارس 1969، سلّم خلالها رسالة شخصية من بومدين إلى بورقيبة في 24 منه (4) وزيارة الحبيب بورقيبة الإبن وزير الخارجية التونسية إلى الجزائر بين 23 و26 أفريل 1969، سلّم خلالها ردّ بورقيبة على رسالة بومدين في 24 منه (5).

وقد أمكن للطرفين على إثرها الإتفاق على التوقيع على إتفاقية صداقة وتعاون وإتفاق جزئي جديد بخصوص ترسيم الحدود (6)، وقد سهّل هذا الإتفاق المبدئي حول الخلاف الرئيسي بشأن الحدود الإتفاق على العديد من النقاط العالقة الأخرى، مثل قبول الجزائر بتعويض تونس عن الخسارة التي لحقتها من جرّاء تأميم الجزائر لممتلكات الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، والتوقيع على بروتوكول إضافي للإتفاق التجاري الساري لمدة عامين آخرين ... وهو الإتفاق الذي كان صودق عليه في 2 فيفري 1969 بالجزائر،

****

1) MAGHREB N°32 , MARS - AVRIL 1969 , P 4
(2) L'OPINION , 6 ET 10 FEVRIER 1969 .
(3) MAGHREB N° 32 , MARS -AVRIL 1969 , P 31 .
(4) MAGHREB N° 33 , MAI -JUIN 1969 , P 26 .
(5) MAGHREB N°33 , MAI-JUIN 1969 , P 5 - 28
(6) -"JEUNE AFRIQUE " N°35 , DU 5 A 11 MAI 1969
VOIR AUSSI :
-MAGHREB N°33 , MAI -JUIN 1969 , P 8 .

وقد تمّ ذلك في إطار أشغال اللجنة المختلطة التونسية - الجزائرية لتسوية الخلاف الحدودي المنعقدة بتونس بين 14 و15 أفريل 1969 (1).

لقد كان المطلوب أوّلا ترسيخ أسس المشروع القطري داخل حدوده، وبمواصفاته وتوجهاته التنموية الخاصة، ولئن ظلّ المشروع الإقليمي مطروحا، فقد كان مؤجلا إلى مرحلة لاحقة، إلى مابعد تحقيق المشروع القطري على الأقل ... لكن وبما أنّ المشاريع القطرية كانت مختلفة بل ومتناقضة في سياساتها وتوجهاتها، وكانت تتوطّد على حساب بعضها أحيانا كما هو الحال في الخلافات الحدودية، فقد كان يصعب أن تتزامن إرادة الأنظمة من أجل تحقيق المشروع المغاربي ... لذلك شهدت سنة 1969 تظاهرات عديدة أرادت بها الجزائر تأكيد ودّية علاقاتها بأجوارها، بعد أن نجحت في فضّ خلافاتها مع المغربالأقصى وتونس وفق رؤيتها وبما يخدم مصلحتها ... وهو ما جعل الرئيس بومدين يؤكّد أنّ " منطقة المغرب العربي قد بدأت بعد في التخلص من مخلفات الماضي بما سيسمح لها أن تشهد إقلاعا جديدا ونهضة شاملة في الأشهر الموالية " (2).

بينما كان بورقيبة الذي إضطر إلى القبول بنصف حلّ من خلال التخلي عن مطلبه الصحراوي يؤكد في حديث إلى جريدة IL MESSAGERO الإيطالية أنّ أكثر ما يقلقه هو إصطفاف العديد من البلدان إيديولوجيا ومذهبيا مع روسيا (3)، وذلك في تلميح واضح إلى السياسة الخارجية الجزائرية التي شهدت طول الستينات تطويرا كبيرا لعلاقاتهابلدان المعسكر الشرقي وفي مقدمتها الإتحاد السوفياتي (4).

****

(1) MAGHREB N°33 , MAI - JUIN 1969 , P 28 .
(2) MAGHREB N°36 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1969, P 4 - 5 .

(3) العمل، 10 أوت 1969 .

(4) حول تطور علاقات المغرب العربي مع بلدان المعسكر الشرقي، انظر :
- HADHRI , (MOHIEDDINE) : " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB : DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'ALGERIE (1917 -1962)" .
OPCIT .
- " LA POLITIQUE DE LA CHINE A L'EGARD DU MAGHREB A TRAVERS LA PRESSE CHINOISE " IN MAGHREB N° 8 , MARS - AVRIL 1965 , P 36 7 .

ولكن ، وبما أنّ حلّ الخلاف الحدودي كان مطلبا قطريا ، لم يحل قلق بورقيبة دون تحقيق إتفاق ، فقد أعلن رسميا في بلاغ صدر بالجزائر يوم 17 ديسمبر 1969 عن " حصول إتفاق شامل بخصوص حل المشاكل العالقة بين تونس والجزائر " ، وقد جاء هذا البلاغ يتوّج المحادثات التونسية - الجزائرية التي بدأت في الجزائر في 8 ديسمبر 1969 ، في أعقاب وصول البعثة الإقتصادية التونسية في 6 نوفمبر 1969 ، مشكلة بذلك إمتدادا للمحادثات السابقة بالجزائر بين 21 جانفي و2 فيفري ، وبتونس يومي 14 و15 أفريل 1969 (1) .

ولئن لم يتضمن البلاغ تفاصيلا ، فقد أكّد على إتفاق الطرفين على التوقيع على إتفاقية شاملة خلال شهر جانفي 1970 بمناسبة تحوّل عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرية إلى تونس (2) ، وعلى هذا الأساس ، صرّح الباهي الأدغم في خطاب أمام ضباط الأكاديمية العسكرية يوم 24 ديسمبر 1969 أن الحدود التونسية - الجزائرية قد أصبحت منذ هذا التاريخ نهائية (3) .

ولعلنا على حق عندما نؤكّد على ضرورة إستقراء الدلالات الرمزية في بنية الخطاب السياسي شكلا ومضمونا وإطارا ... فقد إختارت القيادة السياسية التونسية هنا ، ممثلة في شخص الباهي الأدغم ، أن تتوجه بهذا القرار إلى الجيش الذي يجسم رمز السيادة الوطنية القطرية ، ولم تتوجه به إلى الشعب الذي ظل مسكونا - رغم حسابات القيادات - بالهاجس الوحدوي أيا كان محتواه وأيا كانت صيغته ، وذلك رغم ما كان يمثله هذا القرار من أهمية .

وبالفعل ، لقد حلّ عبد العزيز بوتفليقة بتونس في زيارة رسمية تواصلت من 4 إلى 9 جانفي 1970 " تلبية لدعوة من نظيره التونسي الحبيب بورقيبة الإبن وقّع خلالها

****

(1) MAGHREB N° 37 , JANVIER - FEVRIER 1970 , P 26 .
(2) IBID , P 6- 28 .
(3) IBID .

الرجلان سلسلة من الإتفاقيات كان أعدّها خبراء البلدين بعد مفاوضات طويلة ، بما أدّى إلى حلّ بعض المشاكل العالقة منذ عدّة سنوات ، وذلك على غرار مسألة التحويلات ، ومسألة أراضي الجزائر يين بتونس " (1) ، وذلك علاوة على معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون في 6 جانفي 1970 ، وهي المعاهدة التي سوّت رسميا ونهائيا الخلاف الحدودي بين البلدين (2) .

وقد كانت هذه الإتفاقية تحضى بأهمية إقليمية كبيرة من الناحيتين السياسية والنفسية ... ذلك أنّ الخلاف التونسي - الجزائري ولئن لم يبلغ حدّة الخلاف المغربي الجزائري فقد كان يكتسي أهمية خاصة مردّها توفّر المحروقات بالمنطقة المتنازع عليها (3) ، وقد أمكن بفضل تسوية هذا الخلاف التوقيع على هذه الإتفاقية التي تضمّنت العديد من البنود الأخرى الهامّة ، مؤسسة بذلك إطار التعاون الثنائي بين البلدين لمدة 20 سنة (4) .

وقد كانت الجزائر تستطيع أن تهنىء نفسها بهذه الإتفاقية ، إذ تخلت تونس بموجبها عن مطالبها الترابية مقابل جملة من الإمتيازات الإقتصادية أهمّها قبول الجزائر بأن تحصل تونس على جزء من الغاز الجزائري ، وأن يروّج جزء من النفط الجزائري عبر ميناء السخيرة التونسي (5) .

وفضلا عن ذلك فقد سرّع التوقيع على هذه الإتفاقية التسوية النهائية للخلاف الحدودي الجزائري - المغربي إثر لقاء بومدين - الحسن II بتلمسان يوم 27 ماي 1970 (إتفاق تلمسان) . صحيح أنّ إتفاق إفران الذي كان وقع في 15 جانفي 1969 كان قد حفّز روح حسن الجوار بين البلدين وجمّد الخلاف ، ولكنه لم يسوّ ، أما في تلمسان ، فقد سوّي الخلاف نهائيا ، إذ قبل الملك بترسيم الحدود متنازلا بذلك عن المطالب الترابية التقليدية

****

(1) MAGHREB N°38 , MARS - AVRIL 1970 , P 5 .
(2) IBID , P 32 .
(3) IBID , P 5 .
(4) انظر نص الإتفاقية في ملحق الوثائق .
(5) MAGHREB N°38 , MARS - AVRIL 1970 , P 5 - 11 .

المغربية ، مقابل قبول الرئيس بومدين بالإستغلال المشترك لمنجم قرعة جبيلات الحدودي .

وسرّعت هذه الإتفاقية أيضا تسوية الملف الحدودي الجزائري المالي ، فقد إجتمعت خلال الشهر الموالي لتوقيعها اللجنة المختلطة الجزائرية – المالية بكدال (KIDAL) في مالي بين 20 و25 فيفري 1970 لترسيم الحدود بين البلدين (1) .

ومعنى ذلك أن الجزائر نجحت في تحقيق أحد أهم مطالب سياستها الخارجية كما أكّد ذلك الرئيس الجزائري بومدين في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة مرور 5 سنوات على وجوده في السلطة (2) .

لقد طويت صفحة الخلاف الحدودي بين تونس والجزائر مع نهاية شهر جانفي بعد إستكمال إجراءات المصادقة القانونية على إتفاقية 6 جانفي ، فقد صادقت عليها الجزائر منذ 15 جانفي 1970 ، وإجتمعت بين 15 و17 جانفي اللجنة العسكرية المختلطة المكلّفة بوضع طريقة عمل لتحديد الحدود جنوب بئر رمان على الميدان ، وتواصلت بين 19 و22 جانفي 1970 أشغال اللجنة المشتركة الحدودية المكلّفة بدراسة صيغ تطبيق الإتفاقية الخاصة بتنقل الأشخاص والبضائع عبر الحدود ، وواصلت من جهتها اللجنة المختلطة المكلفة بمتابعة ملف ممتلكات التونسيين بالجزائر والجزائريين بتونس أشغالها بين 27 و29 منه ، وقد تقرّر لهذا الغرض تكوين لجنة مطالبة بالإجتماع مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، وفي 30 جانفي 1970 صادق البرلمان التونسي على المعاهدة وبقية الإتفاقيات الأخرى واضعا بذلك حدّا نهائيا لسياسة المراجعة الحدودية التونسية في الصحراء (3) ، وقد نشرت هذه المعاهدة في الرائد الرسمي التونسي في 17 مارس 1970 متضمنة خاصة الملحق الخاص بالرسم الحدودي ... وقد نصّ على أنّ الجزائر تتعهد بأن تدفع لتونس مبلغا قيمته 10 ملايين دينار بالفرنك الفرنسي ، مقابل تخليها عن مطالبتها بقطعة الأرض الواقعة بين

****

(1) MAGREB N°38 , MARS - AVRIL 1970 , P 28 .
(2) MAGHREB N° 40 , JUILLET - AOUT 1970 , P 5 .
(3) MAGHREB N° 38 , MARS -AVRIL 1970 , P 32 .

فورسان FORT-SAINT والعلامة 233 (1)، وفي 17 ماي 1970 وقّع الطرفان التونسي والجزائري على محضر جلسة إختتام أشغال ترسيم (BORNAGE) الحدود التونسية - الجزائرية من قبل اللجنة العسكرية المختلطة (2)، ولكن وبصرف النظر عن المكاسب التي غنمها الطرفان وعن الأسس القانونية التي قامت عليها، فقد كانت هذه الإتفاقية (3) تنطوي على مضمون سياسي بالغ الأهمية، ولا سيّما إذا إعتبرنا السياق التاريخي الذي تنزلت فيه، إذ جاءت تؤكّد إنتصار الخيار القطري في المنطقة والعالم العربي عموما على حساب الخيارين الإقليمي والقومي بمضمونيهما الوحدوي العروبي رغم بروز " ناصر " جديد بليبيا بعد ثورة سبتمبر (4).

لقد كان مطلب ترسيم الحدود مطلبا قطريا، وقد تحقّق هذا المطلب بما أمّن هذه الحدود ضد أخطار حركية سياسية محتملة بمفعول الدعوة الوحدوية التي ظلّت تسكن شعوب المنطقة، وتراود بعض مثقفيها وقياداتها السياسية، ولكنّها حدّدت في مقابل ذلك، الإطار القانوني للتعاون الثنائي بين البلدين، الذي كانت تحول دونه الخلافات العالقة، الأمر الذي أعطى العلاقات الثنائية إنطلاقة جديدة واعدة، إذ حرص الطرفان على تحقيق إستفادة فورية من المناخ الملائم الذي ساد عقب التوقيع على الإتفاقية، فمنذ أواخر فيفري 1970، أستأنفت حركة المرور البرّي والحديدي بين البلدين بعد فترة إنقطاع

****

(1) MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 6 .
(2) MAGHREB N° 40 , JUILLET - AOUT 1970 , P 29-30 .

- حول أهم تواريخ تطور المفاوضات التونسية - الجزائرية بشأن الحدود، انظر:

" لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934- 1974) "، مصدر سابق، ص 159- 180 - 183.

(3) حول هذه الأسس القانونية انظر:

- BEN LARBI (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , OP CIT , P

(4) حول هذا التحول في النظام العربي خلال هذه الفترة، انظر:

مطر، (جميل) وهلال، (علي الدين): " النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية "، مرجع سابق، ص 76 - 102.

طويلة (1)، متوجة بذلك نجاح أشغال اللجنة المختلطة للنقل في تأمين إطار التعاون بين البلدين ، إذ أسفرت إجتماعاتها عن التوقيع على إتفاقيتين تتعلقان بنقل المسافرين والبضائع (2)، وبالتوازي ، إجتمعت بالجزائر بين 13 و16 فيفري 1970 اللجنة الإستشارية التقنية التونسية - الجزائرية للنفط والغاز ، يرأسها من الجانب التونسي مصطفى فرحات مدير المناجم والطاقة (3)،

وقد إستمرّ البلدان في تبادل الزيارات الوزارية وتوقيع عدة إتفاقيات شملت عدة قطاعات (الديوانة ، الإعلام ، الصحة ، النقل ، المحروقات ، السياحة ...) وذلك تجسيما لمعاهدة حسن الجوار الموقّعة في جانفي(4)، مثّل قطاعا النقل والمحروقات - في إطارها - أهمّ محاور التعاون بين البلدين خلال السنوات اللاحقة . أما في ميدان النقل فقد إجتمعت بالجزائر يومي 30 و31 مارس 1970 اللجنة المختلطة للتعاون التونسي - الجزائري ، توّجت في 31 منه بالتوقيع على ثلاث إتفاقيات ديوانية (5)، وتمّ في 7 ماي 1970 بمناسبة زيارة وزير المالية الجزائرية إلى تونس التي تواصلت من 4 إلى 9 ماي 1970 الإتفاق على إضفاء مزيد من المرونة على الإجراءات القمركية (6) ، وقد توّج هذا التعاون في مرحلة أولى في 3 جويلية 1970 بتدشين طريق تربط بين تونس وعنّابة في الشرق الجزائري (7)، وفي مرحلة ثانية بتدشين طريق تربط بين الواد في الجزائر وقفصة في تونس (8)، ولعلّها الصدفة وحدها هي التي شاءت أن تمرّ مجموعة قفصة التي هدّدت النظام التونسي في وجوده في جانفي 1980 عبر هذا الطريق .

وأما في ميدان النفط والمحروقات عموما ، فقد إنطلقت المحادثات بين البلدين مع بعثة جزائرية لشؤون الكهرباء والغاز بالجزائر إثر الزيارة الرسمية التي قامت بها إلى تونس بين

****

(1) MAGHREB N° 38 , MARS - AVRIL 1970 , P 34 .
(2) IBID , P 27 - 34 .
(3) IBID , P 27 -34 .
(4) MAGHREB N° 39 , MAI -JUIN 1970 P 6-10 .
(5) IBID , P 26 .
(6) MAGHREB N° 40 , JUILLET - AOUT 1970 , P 29 .
(7) MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1970 , P 27 .
(8) MAGHREB N° 45 , MAI -JUIN 1971 ,P P 20 -30 .

6 و 10 مارس 1970 (1) ، وقد توّجت هذه المحادثات سريعا بإعلان شركة النقل بالأنابيب عبر الصحراء (TRAPSA) في مارس 1970 عن دخول مضاعف جزئي للعمل للقناة الرئيسية الرابطة بين أحواض اليزي والبرمة فميناء السخيرة حيز العمل لنقل النفط الخام الجزائري والتونسي (2) ، وتواصلت في صلب اللجنة التقنية الإستشارية للمحروقات المجتمعة بين 15 و 18 أفريل 1970 وذلك طبقا لقرارات إتفاقيات 6 جانفي 1970 (3) ، وقد زاد هذا التعاون أهمية مع إعلان إكتشاف مائدة نفطية هامة بالشواش على بعد 20 كلم من البرمة جنوبا ، و15 كلم من الحدود الشرقية الجزائرية ، بين البرمة وفورسان (FORT-SAINT) (4)، وهو ما أكدته الصحف التونسية نقلا عن مصادر رسمية في 5 جويلية 1970 (5) ، ففي هذا الإطار تنزلت الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الصناعة والطاقة الجزائرية ، ورئيس اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي إلى تونس يومي 13 و14 نوفمبر 1970 ، كانت له خلالها محادثات هامة مع منصور معلّى وزير التخطيط التونسي بخصوص مسائل التعاون الإقتصادي والتقني بين البلدين ومع بورقيبة في 14 منه (6) .

وقد إستفادت البلاد التونسية علاوة على ما نصّ عليه إتفاق جانفي 1970 ، من حاجة الجزائر إلى تأمين إستغلال ثروتها من الغاز الطبيعي وترويجها ... إذ منذ 1971 ، كلفت الجزائر شركة أمريكية بدراسة مشروع أنبوب غازي تحت بحري ينتهي في صقلية بإيطاليا ، الأمر الذي طرح – ومنذ البداية – إمكانية مرور هذا الأنبوب عبر تونس ، وكانت هذه الإمكانية تؤمن المصلحة المشتركة لكل من تونس والجزائر فهي تخفض من تكلفة الإنجاز بالنسبة للجزائر وتمكن تونس من مقابل السماح بمرور هذا الأنبوب عبر أرضها (7) ، وقد أكّدت شركة (BECHTEL) الأمريكية هذه الإمكانية بثمن تكلفة قدره 3،9 مليار دينار

****

(1) MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P25 .
(2) MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS N° 1269 DU 7 MARS 1970
- MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 25 .
(3) MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 27 .
(4) MAGHREB N° 40 , JUILLET - AOUT 1970 , P 30 .
(5) MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1970 , P 27 .
(6) MAGHREB N° 43 , JANVIER - FEVRIER 1971 ,P P 20 - 26 .
(7) MAGHREB N° 45 , MAI -JUIN 1971 , P 6 .

جزائري (1).

ولا شكّ أن البلاد التونسية وجدت في هذا المشروع - رغم أنه لم يكن قد تجاوز بعد مرحلة التصور في هذا التاريخ - تعويضا معنويا على الأقل عن الخسارة التي منيت بها من جراء إندلاع الأزمة النفطية الجزائرية - الفرنسية والأزمة النفطية بين البلدان المنتجة والشركات المستغلّة بصفة عامة، إذ أدّت إلى توقّف شحنات النفط الجزائري بعين أمناس إلى ميناء السخيرة بتونس عبر أنبوب العجيلة التي كانت تعود على تونس بموارد مالية هامة (2).

وكانت هذه الأزمة قد أثارت إنشغال كل الأنظمة الحاكمة في المنطقة، ونشّطت الإتصالات فيما بينها بحثا عن حلّ يجنّب المنطقة الهزّات ... الأمر الذي برز عبر زيارة محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية إلى المغرب الأقصى بين 21 و 23 مارس 1971، تناول خلالها مع نضيره المغربي ومع الملك الحسن II القضايا المشتركة التي تهم البلدين ومن ضمنها الأزمة النفطية (3)، ثم زيارة وزير الصناعة والطاقة الجزائرية إلى تونس يومي 11 و12 أفريل 1971 (4).

وعلاوة على النفط والنقل، طال التعاون الثنائي عدة قطاعات أخرى: ففي ميدان الصحة ومنذ 30 جانفي 1970 حلّ بتونس التيجاني هدّام وزير الصحة العمومية والسكان،

****

(1) المجاهد، يوم 19 أفريل 1971،

- MAGHREB N° 45 , MAI - JUIN 1971 , P 21 .

(2) MAGHREB N° 45 , MAI -JUIN 1971 ,P P 11 -30

- حول تطور الأزمة النفطية الجزائرية الفرنسية خلال شهري مارس وأفريل 1971، انظر:

- MAGHREB N° 45 , MAI -JUIN 1971 , P 21 -24 .

- " LE PETROLE ALGERIEN : ELEMENTS DU DOSSIER EN MAI - JUIN 1970"
IN MAGHREB N° 40 , JUILLET - AOUT 1970 , P 95 .

انظر أيضا:

حسان، (بوقنطار): "السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967"،

مرجع سابق، ص 112 – 119.

(3) MAGHREB N° 45 , MAI - JUIN 1971 , P 10 .

(4) IBID , P 30 .

إنتهت في 5 فيفري بالتوقيع على معاهدة صحية جزائرية - تونسية نصّت على تأسيس لجنة دائمة للصحة العمومية ذات توجه مغاربي (1) وقام إدريس قيقة وزير الصحة العمومية التونسية من جهته بزيارة رسمية إلى الجزائر، إستغرقت 10 أيام كاملة بين 14 و24 مارس 1970، حدّد خلالها مفهوم التعاون التونسي - الجزائري في المجالات الطبية وشبه الطبية، ووقّعت اتفاقية جديدة نصّت خاصة على إيجاد منطقة للتجارب المشتركة في جهات ساقية سيدي يوسف وسوق أهراس، وتكوين لجنة تقنية مشتركة للصحة العمومية (2).

وقد عقب هذه الزيارة بقليل انعقاد ملتقى صحّي تونسي - جزائري مشترك بالجزائر العاصمة بين 27 و31 مارس 1970 (3)، ولا شكّ أنّ هذه الإتفاقيات الصحية قد حضيت باهتمام خاص من لدن القيادة الجزائرية بعد تعيين التيجاني هدّام وزير الصحة العمومية سفيرا لبلاده بتونس في 31 ماي 1970 (4).

وشمل هذا التعاون أيضا ميدان الفلاحة والصيد البحري من خلال الإتفاقيات التي وقعها الطرفان أثناء زيارة رابح بيطاط وزير الدولة الجزائرية المكلف بشؤون النقل إلى تونس بين 25 و28 فيفري 1970 (5)، ويعدّ الإتفاق الخاص بالصيد البحري هاما، وقد جاء يتناغم مع توقيع الإتفاق الحدودي، ذلك أن الصيد البحري يطرح هو أيضا إشكالا حدوديا حول تحديد المياه الإقليمية ومنطقة الجرف القاري بين البلدين ... وإن لم يتطور إلى حدّ الخلاف ربما لأن المنطقة المحتملة للخلاف لا تتوفر على محروقات على غرار الإقليم الصحراوي أو منطقة الجرف القاري بين تونس وليبيا.

كما شمل هذا التعاون ميدان السياحة، إذ قامت لجنة تتكون أساسا من مديري وكالات الأسفار بتونس بزيارة إلى الجزائر بين 19 و25 مارس 1970 لدراسة امكانيات التعاون السياحي التونسي - الجزائري (6).

****

(1) MAGHREB N° 38 , MARS - AVRIL 1970 , P 33 .
(2) MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 25 .
(3) IBID , P 26 .
(4) MAGHREB N° 40 , JUILLET -AOUT 1970 , P 30 .
(5) MAGHREB N° 38 , MARS -AVRIL 1970 , P 34 .
(6) MAGHREB N° 39 , MAI -JUIN 1970 , P 26 .

ولم تلبث المحادثات بهذا الصدد أن توّجت في 7 ماي 1970 بالتوقيع على إتفاق تعاون قضى خاصة بضرورة دعم السياحة الصحراوية وتكوين لجنة مختلطة من الخبراء، وكان ذلك أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها وزير المالية الجزائرية إلى تونس بين 4 و9ماي 1970 (1)، وقد إجتمعت هذه اللجنة لأول مرة يومي 22 و 23 جوان 1970 للبحث في إمكانيات التنسيق بين الأنشطة السياحية في البلدين (2).

كما طال هذا التعاون ميدان الإعلام، إذ قام محمد الصياح كاتب الدولة التونسية للإعلام بزيارة رسمية إلى الجزائربين 24 و28 مارس 1970، كانت له خلالها محادثات مع نضيره الجزائري، ومع الرئيس بومدين في 26 منه، وقد توّجت في 28 منه بالتوقيع على إتفاق تعاون إعلامي تونسي – جزائري، وإتفاقين خصوصيين بين ديواني الإذاعة والتلفزة في البلدين، وبين وكالة تونس إفريقيا للأنباء والوكالة الجزائرية للأنباء (APS) (3).

وشمل هذا الإتفاق أيضا قطاعي الثقافة والرياضة من خلال تحوّل الحبيب بولعراس وزير الثقافة والإعلام إلى الجزائر يومي 19 و 20 جوان 1970 ليمثّل تونس في إحتفالات الجزائر بذكرى 19 جوان 1965، وقد حضر بالمناسبة في وهران تدشين الشبكة الوطنية للتلفزة الجزائرية التي كانت ستسمح لعدد كبير من سكان البلاد، التونسية بالتقاط البرامج الجزائرية (4)، ثم من خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وزير الشباب والرياضة الجزائرية إلى تونس بين 7 و10 فيفري 1971 لتمثيل بلاده في إحتفالات تونس بالذكرى 13 لأحداث ساقية سيدي يوسف (5)، بل لقد جعل هذا الزخم الجديد الذي عرفته العلاقات التونسية – الجزائرية في أعقاب التوقيع على إتفاقيات جانفي 1970 التعاون ممكنا في مسائل أكثر حساسية: فقد حلّت بتونس بين 19 و22 ديسمبر 1970 بعثة رسمية من الإتحاد العام للعمال الجزائريين ترأسها الأمين العام المساعد المكلّف بالعلاقات الخارجية وشؤون

****

(1) MAGHREB N° 40 , JUILLET -AOUT 1970 , P 29 .
(2) IBID , P 32 .
(3) MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 26 .
(4) MAGHREB N° 40 , JUILLET - AOUT 1970 , P 31 .
(5) MAGHREB N° 44 , MARS - AVRIL 1971 , P 35 .

الهجرة وقد كانت لها محادثات مع المسؤولين النقابيين التونسيين حول تدعيم التعاون النقابي بين الإتحادين (1).

وفي المجال العسكري، قام الباجي قائد السبسي وزير الدولة المكلف بشؤون الدفاع الوطني بين 17 و22 أفريل 1970، صحبة بعثة من الضباط السامين، بزيارة رسمية إلى الجزائر، إلتقى خلالها بالرئيس الليبي معمّر القذافي يوم 17 منه (وكان القذافي يوجد حينئذ بالجزائر في زيارة رسمية)، ثم بالرئيس الجزائري في 21 منه (2)، وقد أرسلت لأول مرة وحدتان عسكريتان من البحرية الجزائرية بالمياه التونسية يوم 8 جوان 1970 ببنزرت، وبين 10 و13 جوان 1970 بحلق الوادي (3).

وقامت بعثة عسكرية من البحرية الجزائرية بزيارة رسمية إلى تونس بين 14 و 21 مارس 1971، كانت لها خلالها محادثات هامة مع المسؤولين التونسيين وعلى رأسهم الهادي نويرة الوزير الأول في 16 منه (4)، وعلى غرار الإتفاق حول الصيد البحري، كان هذا التعاون العسكري بين البحريتين التونسية والجزائرية يحضى بأهمية خاصة في وقت لم يكن فيه الطرفان قد توصّلا إلى حلّ الإشكال الحدودي بينهما حول ترسيم الحدود البحرية.

وقد تعدّدت مظاهر التضامن الديبلوماسي والتعاون السياسي بين البلدين فقد قامت تونس أثناء تفاعلات أزمة إحتجاز السلطات الإسرائيلية لإثنين من الرعايا الجزائريين إثر نزولهما بمطار تل أبيب، بعقد ندوة تناولت مسألة تنظيم الطيران المدني في العالم، وذلك قبل يوم واحد من إطلاق سراح المحتجزين الجزائريين (5)، وحرص البلدان على تنسيق سياستيهما في مواجهة ما عرف بالمؤامرة البعثية " التي كانت تدعمها سوريا بهدف هزّ إستقرار الوضع في المنطقة " ... وقد برز هذا التنسيق من خلال الزيارة التي قام بها محمود المسعدي إلى الجزائر يوم 29 أفريل 1970، سلّم خلالها رسالة من الباهي الأدغم إلى

****

(1) MAGHREB N° 43 , JANVIER - FEVRIER 1971 , P 27 .
(2) MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 28 .
(3) MAGHREB N° 40 , JUILLET - AOUT 1970 , P 31 .
(4) MAGHREB N° 45 , MAI -JUIN 1971 , P 19 - 29 .

(5) MAGHREB N° 42 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1971 , P 4 .

الرئيس بومدين قبل أن يتحوّل في اليوم الموالي إلى الرباط (1) ، وكانت جريدة LE FIGARO الفرنسية قد أعلنت (2) ، عن إكتشاف هذه المؤامرة بالمغرب الأقصى ، ولكنّها كانت موجّهة ضدّ الأنظمة القائمة في المغرب الأقصى وتونس والجزائر على حدّ السواء .

بيد أن هذا التطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين لم يكن يعبّر عن إرادة الإنخراط في مشروع إقليمي يشمل المنطقة ، ولم يكن يمثّل مرحلة تأسيسية لمثل هذا المشروع ، ولم يكن يخرج بالتالي عن إطار التعاون الثنائي بين دولتين متجاورتين تربطهما مصالح مشتركة عديدة ، بل على النقيض كان البلدان خلال نفس الفترة حريصين على إستكمال رسم ملامح مشروعيهما القطريين من خلال حلّ المشاكل التي كانت تثير الإلتباس حول الإنتماء لهذا القطر أو ذاك ، وذلك على غرار ملفي الجنسية والممتلكات ، إذ تواصلت أشغال اللجنة المختلطة التونسية – الجزائرية المكلّفة بدارسة ملف الجنسية (3) ، وكان العديد من سكان المنطقة الحدودية بدون جنسية ، يرتبطون بعلاقات إقتصادية وإجتماعية عابرة للرسم الحدودي الذي يفصل بين السيادتين التونسية والجزائرية ، وكانوا يمثّلون بذلك إحدى عوامل حركية هذه الحدود التي كانت تثير مخاوف القيادتين ولا سيّما في تونس ، كما تواصلت أشغال اللجنة المختلطة للممتلكات والمستحقات(Biens et Avoirs) مترجمة بذلك حرص النظامين على تقنين الإنتماء القطري ولا سيّما في المنطقة الحدودية (4) ، وقد إستمرّ لا محالة تطوّر العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ، ولا سيّما الإقتصادية منها (5) ، توّجت يوم 24 فيفري 1972 بالتوقيع بالأحرف الأولى على البروتوكول الإضافي للإتفاقية التجارية الثنائية (6) ، وتبودلت الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى ، لعلّ أهمّها زيارة الهادي نويرة إلى الجزائر التي تواصلت من 24 مارس إلى

****

(1) MAGHREB N° 39 , MAI -JUIN 1970 , P P 25 -28 .
- MAGHREB N° 47 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1971 , P 36 .
(2) LE FIGARO , 28 AVRIL 1970 .
(3) MAGHREB N° 44 , MARS -AVRIL 1971 ,P P 29 -35 .
- MAGHREB N° 45 , MAI - JUIN 1971 , P P 19 -29 .
(4) MAGHREB N° 45 , MAI -JUIN 1971 ,P P 18 -28 .
(5) MAGHREB N° 46 , JUILLET - AOUT 1971 , P 20

1 أفريل 1972 ، وإنتهت بتبادل وثائق المصادقة على معاهدة 6 جانفي 1970 ، وقد سجل الجانبان بهذه المناسبة " إرتياحهما للنتائج الإيجابية التي تحقّقت في مجال التعاون بين البلدين الشقيقين " (1) .

بيد أن هذا التطوّر لم يكن يمثّل خطوة تأسيسية لوحدة المغرب العربي الكبير ... ولم يكن يترجم قناعة تونسية في هذا الإتجاه ، وقد سمحت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجزائري هواري بومدين إلى تونس بين 20 و26 أفريل 1972 بأن تضع الدعوة التونسية لتحقيق الإندماج المغاربي وبناء المغرب العربي الكبير على المحكّ ، كاشفة في الوقت ذاته عن حدود التعاون الذي كانت تريده القيادة التونسية ، وكان هواري بومدين قد جاء على رأس وفد هام ضمّ خاصة عبد العزيز بوتفليقة وزير الشؤون الخارجية الجزائرية ، ليقترح إقامة وحدة إندماجية بين البلدين تشمل جميع شؤون الحياة العامة (2) ، وتتوّج التطور الهام الذي شهدته العلاقات بين البلدين ، فقد أكّد منذ اليوم الأول لحلوله بتونس يوم 20 أفريل أنّ الجزائريين والتونسيين " إخوة يجمعهم كل شيء ولا يفرّق بينهم شيء " (3) ، ولم يخل خطاب أو تصريح له طوال هذه الزيارة من دعوة صريحة أو ضمنيّة للوحدة ففي خطابه أمام مجلس الأمة يوم 21 أفريل ، أكّد أن " كل شوط تقطعونه وكل إنتصار تحرزون عليه هو دعامة لمغربنا ومكسب لأمتنا العربية " ، وجاء في خطابه بجامع عقبة بن نافع بالقيروان يوم 25 أفريل بمناسبة الإحتفال بذكرى المولد النبوي أنّ " الصلة الروحية تفرض التضامن المطلق ووحدة المصير " (4) ، وربما بدا هذا المسعى الجزائري متناقضا مع

****

(1) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 – 1974) " ، مصدر سابق ص 197 .

(2) المصدر السابق ، ص 197 .

- MAGHREB N° 51 , MAI - JUIN 1972 , P 9 .
(3) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPÊTE " OPCIT , P P 30-35 .
-VOIR AUSSI : BELKHODJA , (TAHAR) " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT P P 170-172 .
- MAGHREB N°51 , MAI -JUIN 1972 , P 9 .

(4) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 – 1974) " مصدر سابق ، ص 198 .

(3) المصدر السابق ، ص 198 .

المجهود الكبير الذي بذلته القيادة السياسية الجزائرية من أجل تركيز مشروعها القطري وبلورة نموذجها التنموي الخاص خلال هذه العشرية الأولى بعد الإستقلال ، ولكنّه كان ردّا سياسيا واعيا على التحوّلات الإستراتيجية التي بدأت تشهدها المنطقة المغاربية مع مطلع السبعينات ولعلّ أهمّها :

- إقصاء الجزائر عن مشروع التسوية الصحراوية مع بداية تبلور حلّ ثلاثي مغربي - إسباني - موريطاني لإقليمي الساقية الحمراء وواد الذهب ، وكان المغرب الأقصى قد حرص على توثيق علاقاته مع إسبانيا في بداية السبعينات ، وفي هذا الإطار قام وزير الخارجية المغربية في بداية 1971 بزيارة إلى إسبانيا ، حيث خصّه المسؤولون بإستقبال حار توُجت بالتوقيع على بلاغ مشترك أكّد التفاهم الحاصل بين البلدين في ميدان الصيد البحري حيث بدأ التعاون الفعلي منذ شهر فيفري (1) ، وتنزّلت في الإطارنفسه الزيارة الرسمية التي قام بها LOPEZ BRAVO وزير الخارجية الإسبانية إلى المغرب الأقصى بين 12 و15 مارس 1971 ، إذ سمحت بتركيز اللجنة الحكومية الدائمة INTER-GOUVERNEMENTAL التي عبّرت عن رغبة ظاهرة في التعاون بين البلدين .

وبالفعل فقد فضّل المغرب الأقصى منذ قمّة نواذ يبو في سبتمبر 1970 أن يسلك سياسة الإعتدال إزاء الخلاف الصحراوي بسبب أهميته الإقتصادية وقد حرصت الصحافة المغربية الرسمية وشبه الرسمية على الإشارة إلى المجهودات التي بذلتها إسبانيا لتطوير الصحراء ، وإلى تطور العلاقات الإسبانية - الموريتانية ، وقامت في هذا الإطار بإعادة نشر عدّة مقالات كانت قد صدرت باليومية المدريدية " YA " الأمر الذي جعل الخطاب الصحراوي المغربي بعيدا عن الصرامة التي برزت في نواذيبو في سبتمبر 1970 ، وقد أبرزت صحافة حزب الإستقلال المعارض هذا التطور الرسمي للموقف المغربي إذ ندّدت بسياسة التعاون

****

(1) MAGHREB N° 44 , MARS - AVRIL 1971 , P 9 .

المغربية- الإسبانية ، وأكّدت مساندتها للموقف الجزائري الذي ظلّ على حزمه تجاه مشكل " الصحراء الأطلسية " (1) .

- وتمثّل التحوّل الإستراتيجي الثاني الهام الذي شهدته المنطقة في السياسة العربيــة للقيادة الليبيــة الجديـــدة التـي ربطـت مصير ليبيا بالمشـرق العربـي (2) ، فقد أفضـت في 8 نوفمبر 1970 إلى إقامة الوحدة الثلاثية بين مصر والسودان وليبيا (3) ، مجسّمة بذلك المبدأ الذي كان قد تقرّر في ديسمبر 1969 بطرابلس في أعقاب اللقاء الثلاثي الذي جمع الرؤساء جمال عبد الناصر ومعمّر القذافي وجعفر النميري (4)،
وقد رأت العواصم المغاربية في هذه الوحدة فشلا للدبلوماسية المغاربية (5) ، وكان هذا البرود الليبي إزاء مشروع بناء المغرب العربي قد أثار عدّة تعاليق في العواصم المغاربية فقد فسّره الحبيب بورقيبة الإبن في خطاب حزبي ألقاه بالمنستير بأنّ " الليبيين لا يشعرون بالإنتماء إلى المغرب الكبير " ، وصرّح الحسن II من جهته إلى جريدة LE MONDE " إذا كانت ليبيا لا تريد أن تمثّل جزءا من المغرب الكبير فنحن نطلب منها على الأقل أن لا تهدم المغرب الصغير " (6) .

وقد هــدّد هذا الموقـف الليبي مشروع الإندماج الإقتصادي المغاربي إذ تسبب في

****

(1) حول تطور هذا التعاون المغربي – الإسباني بشأن مشكل الصحراء الغربية خلال هذه الفترة ، انظر :
- MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1970 , P 24 .
- MAGHREB N° 43 , JANVIER - FEVRIER 1971 , P 25 .
- MAGHREB N° 44 , MARS - AVRIL 1971 , P 9 .
- MAGHREB N° 45 , MAI - JUIN 1971 PP 9- 26 .

(2) حول السياسة المشرقية للقيادة الليبية الجديدة ، انظر :
- RADMILOVIC , (T) : " LA REVOLUTION LIBYENNE ET LE PROCHE ORIENT " , IN REVUE DE LA POLITIQUE INTERNATIONALE , BELGRADE , N° 475 , 20 JANVIER 1970 , P 10 -12 .
- " LA LIBYE ET L'EGYPTE " , IN MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 29 - 31 .
- " DE LA REVOLUTION LIBYENNE A L'U.R.A " , IN MAGHREB N° 49 , JANVIER - FEVRIER 1972 , P 39 - 40 .
- " L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE EST ELLE VIABLE " , IN MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1972 , P 41 -50 .
(3) MAGHREB N° 43 , JANVIER - FEVRIER 1971 , P 8 .
(4) MAGHREB N° 37 , JANVIER - FEVRIER 1970 , P 23 .
(5) MAGHREB N° 43 , JANVIER - FEVRIER 1971 , P 8 .
(6) MAGHREB N° 37 , JANVIER -FEVRIER 1970 , P 18 -19 .
- MAGHREB N° 38 , MARS -AVRIL 1970 , P3

فشل مؤتمر وزراء الإقتصاد المغاربة في مارس 1970 ، وأثار أزمة عميقة على مستوى التضامن المغاربي (1) ، ولم تفلح المساعي الدبلوماسية التي بذلتها العواصم المغاربية في إقناع ليبيا بالعودة إلى الحضيرة المغاربية (2) ، فبالنسبة للعقيد القذافي،" لا يوجد مغرب ولا مشرق ، وإنما أمة عربية تعمل من أجل وحدتها الكاملة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي " (3) ، وبالتالي فهو يرفض على هذا الأساس " هذا المفهوم الذي يقسم الأمة العربية إلى مغرب ومشرق ونعمل بصدق وإقتناع من أجل تحقيق الوحدة العربية الكاملة " (4) ، وذلك رغم العلاقات الممتازة التي كانت تربط بين طرابلس والجزائر خاصة (5) .

وكان النظام الليبي الجديد يرى أنّ النظام الجزائري هو الأقرب إليه من بين أنظمة الإقليم المغاربي (6) ، فقد كانت الجزائر قد تقبّلت بأمل وتفاعل قيام الثورة الليبية ، وقد حرص الرئيس هواري بومدين عند عودته من أديس أبابا ، حيث كان يحضر أشغال قمة منظمة الوحدة الإفريقية ، على النزول ببنغازي لتحية أعضاء مجلس الثورة (7) ، ولكن

****

(1) MARGHREB N° 39 , MAI -JUIN 1970 , PP 3 -6 - 15 .
- MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1970 , P 7 .
(2) MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1970 , P 7 .

(3) انظر خطاب القذافي في ندوته الصحافية بالجزائر يوم 18 أفريل 1970 ، وكان قد تحول إليها في هذا الإطار للتحادث مع نضيره الجزائري .

- MAGHREB N° 39 , MAI -JUIN 1970 , P 7 .

وحول العلاقات الليبية – المغاربية عموما ، قبل ثورة سبتمبر 1969 ، انظر :

" LA LYBYE ET LE MAGHREB" IN MAGHREB N° 12, NOVEMBRE -DECEMBRE 1965, P1- 11 .
(4) IBID , P 7 .

(5) حول هذا التعاون الجزائري – الليبي الذي شهد دفعة قوية بعد ثورة 1 سبتمبر 1969 ، انظر :

- MAGHREB N° 36 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1969 , P 7 .
- MAGHREB N° 37 , JANVIER -FEVRIER 1970 , P 6 .
- MAGHREB N° 39 , MAI - JUIN 1970 , P 22 .
- MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1970 , P 5- 23 .
- MAGHREB N° 42 , OCTOBRE - NOVEMBRE 1970 , P 7 - 8 .
- MAGHREB N° 43 , JANVIER -FEVRIER 1971 , P 6 - 20 - 21 - 23 .
- MAGHREB N° 44 , MARS - AVRIL 1971 , P 28- 30 -31 .
- MAGHREB N° 45 , MAI - JUIN 1971 , P 7 -19 - 24 - 25 .

وحول العلاقات الليبية المغاربية عموما قبل ثورة سبتمبر 1969 انظر :

- " LA LIBYE ET LE MAGHREB" IN MAGHREB N°12 NOVEMBRE -DECEMBRE 1965 , P 1-11 .
(6) MAGHREB N° 39 , MAI -JUIN 1970 , P 6 .
(7) MAGHREB N° 36 , NOVEMBRE - DECEMRE 1969 , P 7 .

التوجّهات المشرقية للقيادة الليبية الجديدة فرضت على الدول المغاربية ومن ضمنها الجزائر نفسها مراجعة سياستها الليبية والمغاربية عموما إذ كانت هذه الدول تنظر بإيجابية إلى قيام مجموعة جهوية محدودة تجمع البلدان المغاربية وترى فيها نظيرا للإتفاق المصري - الليبي - السوداني (1)، تماشيا في ذلك مع سياسة الأحلاف التي سادت المنطقة العربية خلال تاريخها المعاصر ... وشكّلت أحد أبرز عوامل فشل المسار الوحدوي في العالم العربي ذلك أن هذا المسار يقتضي تذويب التناقضات لا تكريسها بتركيز أحلاف متناقضة في صلب منطقة المشروع الوحدوي ذاتها.

ولا محالة كان بومدين يؤكد على أهمية التعاون بين البلدان المغاربية الثلاثة التي تمثّل مركز الإقليم المغاربي، وكان حريصا على إستبقاء أفاق التحالف مع البلدان المتوسطية العربية الأخرى، ولا سيما الإفريقية منها (ليبيا ومصر)، ولكن هذه النظرة لم تكن تتنزّل ضمن رؤية وحدوية بالمعنى القومي، فقد رفض أن يربط الجزائر بالإتحاد الثلاثي (مصر - السودان - ليبيا)، كما حرص على ذلك القذافي أثناء زيارة بومدين إلى ليبيا في أواخر 1970 (2).

وقد حاولت العواصم المغاربية أيضا إستثمار الخلاف الذي إندلع بين العقيد القذافي والرائد عبد السلام جلود (3) حول هذا الخيار الإستراتيجي الليبي، فبينما كان القذافي يساند التقارب على وجه الإطلاق مع المشرق العربي، كان جلود يرى أن المكان الطبيعي لليبيا يقع في المنطقة المغاربية إلى جانب بقية دول إفريقيا الشمالية، وقد أكّدت إستقالة وزير الخارجية الليبية في 10 ديسمبر 1970 في الوقت الذي إستقبلت فيه ليبيا الرئيس السوري حافظ الأسد وجود هذا الخلاف الذي أشارت إليه الصحافة ولا سيما اللبنانية منها (4)، ولكن إندفاع القيادة الليبية نحو المشرق (لإعتبارات إيديولوجية وسياسية وحتى

****

(1) MAGHREB N° 38 , MARS - AVRIL 1970 , P 4 .
(2) MAGHREB N° 43 , JANVIER - FEVRIER 1971 , P 6 .

3) انظر ترجمة حياة جلّود في ملحق تراجم الأعلام.

(4) ORIENT DU 30/11/1970 .
- MAGHREB N° 43 , JANVIER - FEVRIER 1971 , P8 .

عاطفية) حال دون نجاح هذه المبادرات المغاربية ، بل بالعكس ، أعلن بلعيد عبد السلام في أواخر سنة 1970 ، بصفته رئيس اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي ، عن نقل مركز الدراسات الصناعية للمغرب العربي من طرابلس إلى طنجة بالمغرب الأقصى ، وبذلك إنقطع خيط الأمل الأخير في إمكانية عودة ليبيا إلى الحضيرة المغاربية (1).

وإستمرت ليبيا في الإنخراط في هذا المسار المشرقي حتى أفضى في 17 أفريل 1971 إلى قيام إتحاد الجمهوريات العربية ، وذلك في أعقاب إجتماع الرؤساء أنور السادات ومعمّر القذافي وحافظ الأسد ببنغازي (2) ، وقد حرص الممضون على هذا الإتفاق الوحدوي على التنصيص على أنّ الإتحاد يظلّ مفتوحا لبقية الدول العربية المؤمنة بالوحدة العربية والعاملة في سبيل مجتمع عربي إشتراكي واحد (3) ، بيد أن العواصم المغاربية لم تكن تنظر بعين الرضاإلى هذا المسار ، فقد كتبت جريدة L'ACTION التونسية تعليقا على الأزمة التي أثارها الموقف الليبي من مشروع الإندماج الإقتصادي المغاربي " يبدو واضحا أن ليبيا ليست مستعدة لفكرة المغرب ، ويبدو أيضا أنّ الجزائر والمغرب الأقصى وتونس أقرّوا العزم على مواصلة برنامج الإندماج التدريجي بسرعة " (4) ، وصرّح الرئيس هواري بومدين من جهته في أعقاب محادثاته مع نظيره الليبي في أفريل 1970 بالجزائر : " يجب أن يتواصل بناء المغرب العربي طبقا لمصالح الجهة وآمال الأمة " (5) ، مترجما بذلك هذه النظرة الإستراتيجية التي تقسّم العالم العربي إلى عدد من الأقاليم (منها إقليم المغرب العربي) تتمايز فيما بينها (مصلحة الجهة ، والجهة هنا هي المغرب العربي) وإن تكاملت (لما فيه مصلحة الأمة وهي الأمة العربية هنا).

****

(1) MAGHREB N° 43 , JANVIER -FEVRIER 1971 , P 4 .
(2) MAGHREB N° 45 , MAI -JUIN 1971 , P 7 - 8 .
(3) IBID , P 8 .

- حول هذا التوجه الوحدوي الليبي ، انظر :
- BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABRE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , OUVRAGE COLLECTIF , FRANCE , ED. CNRS 1987 , P 101 -123 .
(4) L'ACTION DU 25/04/1970 .
(5) MAGHREB N° 39 , MAI -JUIN 1970 , P 3 .

وأيّا كـان الأمـر فقـد ردّت الجزائر علـى هـذه التحـولات بـاقتراح مشـروع الوحـدة الإندماجية مع تونس واضعة بذلك شعار الوحدة المغاربية في الخطاب التونسي موضع الإمتحان .

لقد أخذ النظام الجزائري نظيره التونسي بحجته ، فقـد وفّر لـه الفرصة لإستغلال هـذا الإرث المشترك بين جميع المغاربـة ، أي الصحـراء (والعبارة لبورقيبة) ، داخـل دولـة الوحـدة المقترحة (1) ، وفـق التمشي المرحلي الذي ظلّ النظام التونسي يتمسّك بـه ... إذ جـاء الإقـتراح الجزائـري يتـوّج التطـور الهـام الـذي شـهدته علاقـات البلديـن خـلال السـنتين الماضيتين ، وبذلك أتاح له فرصة تاريخية نادرة لأن يضع شعاراته المغاربية موضع التنفيذ وأن يترجم على أرض الواقـع إقتراحه في غمرة تفاعـلات حرب التحرير الجزائريـة بإقامـة وحدة تونسية - جزائرية (2) . لقد كانت الجزائر تريد بهذا الإقتراح فكّ العزلة الإقليمية التي بدأت تلفّ أطواقها حولها بعد إستبعادها مـن مشروع التسوية الصحراويـة فـي جنـوب غـرب الإقليم ، وتمشرق ليبيا المتزايد ، بالإضافة طبعا إلى الإعتبارات السياسية التي قضت بأن تختار تونس بالذات ، فهي الدولة العربيـة الوحيدة من بين أجوارها التي كانت تتفاعـل مع هـذه التحوّلات من موقع التأثّر لا من موقع التأثير .

وفضلا عن ذلك كلّـه ، فقـد كـانت الجزائر مطمئنـة إلـى قدرتهـا علـى هضم نتـائج هـذه الوحـدة بإعتبارها الطرف الأقوى إقتصاديـا وعسكريـا وبشريـا ، وربـما تصـوّرت أنّ إقتراحـها سيلقى صداه لدى تونس التي سبق لها أن جازفت بأن تطالها نار الحرب أثناء حـرب التحرير الجزائرية ، مـن خـلال إقتراح الوحـدة بيـن البلديـن (3) ، خاصـة وقـد كـانت مثلهـا مهـدّدة بالعزلـة داخل إقليم الإنتماء نتيجة هذه التحولات ولكن بورقيبة خـاف علـى تونـس الصغيرة من البطن الجزائري الكبير (والعبارة له) ، فقـد أصبحـت الجزائر تتطلّع بفضـل مـا تحقـق لهـا من القوة الإقتصادية لأن تحتل في إفريقيا الشمالية الموقع الذي تحتله ألمانيا الفدرالية في

****

(1) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LYBYE) " , OP CIT , P 158 .
(2) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE ", OPCIT, P 30. 31
(3) IBID , P 30 -31.

أروبا واليابان وفي آسيا (1) ، وقد بدت مطالبته بإقليم قسنطينة كمرحلة أولى سابقة للوحدة (2) ، بحثا عن هذا التكافؤ المفقود مع جاره الغربي ، حتى تدخل تونس هذه الوحدة على أساس من النّدّية يسمح لها بالمحافظة على خصوصياتها ... بينما كان منطق الوحدة يفترض ذوبان هذه الخصوصيات في إطار الدولة الواحدة ، ولكن ، إنما كان بورقيبة يرفض بهذه المزايدة الترابية الإقتراح الجزائري (3) ، وأكّدبذلك مجدّدا فاريزية شعار وحدة المغرب العربي الكبير الذي زخر به الخطاب السياسي التونسي ، ذلك أن الوحدة التي كان يريدها النظام التونسي لم تكن سوى مرادفا للتعاون بين الدول القطرية وفق صيغة تؤمن تمايز المشاريع القطرية فيها ، وقد كان - لا محالة - متحمّسا لكل مشاريع التعاون طالما أنّها لم تهدّد الوجود القطري ، وقد أكّد بورقيبة في ردّه على الدعوة الوحدوية الجزائرية أنّ " الممكن هو التعاون وليس من حقنا أن تعرض عن الممكن " (4) ، وبذلك كشف النظام التونسي مفهومه " للوحدة المغاربية " في أوّل إمتحان جدّي لشعار المغرب العربي الكبير الذي ظلّ يرفعه بحماس ظاهر حتى هذا التاريخ ، ولما كان التعاون ممكنا بل وضروريا بين بلدين متجاورين يرتبطان بمصالح عديدة مشتركة وبروابط تاريخية وحضارية وثيقة ، لم يمنع رفض تونس للمبادرة الجزائريةوخيبة الأمل التي أصابت القيادة الجزائرية ، تطوّر العلاقات بين البلدين ... فقد تحوّل بورقيبة نفسه ولأول مرّة في حياته إلى الجزائر يوم 22 ماي 1972 في زيارة رسمية تواصلت حتى 28 منه ، وقد صرّح فور وصوله إلى العاصمة الجزائرية : " كنت أنتظر هذا اليوم طوال حياتي " ، مؤكّدا أنّ " أفاق التعاون بيننا ينبغي أن تشمل المجالات السياسية العربية منها والدولية " (5) ، وقد تمّ خلال

****

(1) L'ACTION DU 4 AVRIL 1972 .
(2) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OP CIT , P 34
-BELKHODJA , (TAHOR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 172 .
.(3) IBID , P 34

(4) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 - 1974) " ، مصدر سابق ، ص 198 .

(5) المصدر السابق ، ص 199 .

- MAGHREB N° 52 , JUILLET - AOUT 1972 , P 6 .

هذه الزيارة الإتفاق على تنظيم لقاءات دورية لبحث المسائل التي تهمّ البلدين وتنقية المناخ العلائقي بينهما بعد خيبة أفريل ، الشيء الذي مكّن بورقيبة من أن يصرّح قبل مغادرته الجزائر بأنّ " الجوّ قد صفا بين تونس والجزائر " (1) .

وقد مكّنها حرصها على تكثيف المباحثات والزيارات المتبادلة بين المسؤولين من التوصّل في 2 جوان 1972 إلى التوقيع على إتفاق نصّ على الإستغلال المشترك لحقل البرمة (2) ، وبذلك سوّي الجانب الإقتصادي من الخلاف الحدودي بين الدولتين على قاعدة " الإستغلال المشترك " أي على قاعدة " التعاون في إطار الممكن " التي تقود سياسة الدولة التونسية تجاه جيرانها ، ولكن الخلاف الحدودي نفسه لم يسوّ إلا في 19 مارس 1983، تطبيقا للإتفاقات السابقة وخاصة منها إتفاقية جانفي 1970 بالتوقيع على إتفاقية رسم الحدود (3) ،وقد أكّدت هذه الإتفاقية على ضرورة إحترام الوحدة الترابية للبلدين المتعاقدين وإستقلال النظام السياسي في كل منهما ، وحلّ خلافاتهما القائمة أو التي قد تنشأ بالطرق السلمية (4) .

وقد أراد الطرفان المتعاقدان بهذه الإتفاقية تكريس مفهوم " الحدود – المنطقة " ، بدل مفهوم " الحدود – الفواصل " من خلال تعهد البلدين بتركيز مشاريع إقتصادية مشتركة في المنطقة الحدودية ، وذلك في إطار سياسة حسن الجوار الإيجابي التي تبناها النظامان. وعملا على تكريسها ، ولا سيما بعد قفصة 1980 (5) ، بيد أنها على غرار الإتفاقيات السابقة ،

****

(1) المصدر السابق ، ص 199 .

- MAGHREB N° 52 , JUILLET - AOUT 1972 , P 6 .

(2) MAGHREB N° 52 , JUILLET - AOUT 1972 , P 7 .
(3)MZIOUDET (HARETH) : " LA TUNISIE ET LE MONDE ARABE : QUELQUES ASPECTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE TUNISIENNE " , IN ETUDES INTERNATIONALES N° 31,TUNIS , FEVRIER 1989 , P 143 - 144 .
- BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LYBYE) , P 160

(4) بلعيد ، (الحبيب) : " نحو حلّ مشكلة الصحراء وبناء المغرب العربي " في دراسات دولية ، عدد 9 أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر – 1983 ، ص 14 .

(1) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLTS ENTRE ETATS TROIS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , OP CIT , 160.

لم تكن تحتوي مضمونا يصلح لتأسيس مستقبل بديـل في صالـح الشعبيـن وشعوب المغرب العربي عامة (1)، فقـد جـاءت تؤكـد مجدّدا أنّ دراسة جدلية الوحدة في المغرب العربي والعالم العربي عموما لا يمكن أن تقـوم على رصد التطـور الكمّي للمبادلات بين قطـريـن أو أكثر، وإنما من خلال رصد التواريخ الفارقـة التي تكشف هـذه الجدلية الديناميكية بين القطري والإقليمي والقومي (2)، ذلك أنّ النسق التصاعدي للمبـادلات الإقتصادية بيـن تونس والجزائر خلال السبعينات لم يمنع إنفجار أساسها العلائقي مرّة أولى في جـانفي 1974 غداة التوقيع على إتفاقية الوحدة التونسية – الليبية، وثانية في جانفي 1980 غـداة أحـداث قفصة.

****

(1) الفيلالي، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوره تصورا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي " مصدر سابق ص 92.

(2) انظر : بلقزيز، (عبد الإله) : " اشكالية الوحدة العربية : خطاب الرغبة، خطاب الممكن "، الدار البيضاء – المغرب الأقصى، افريقيا الشرق 1991، وخاصةمنه القسم الخاص بالمغرب العربي ص 71 – 90.

– أما بالنسبة للمشرق العربي، فانظر :

الأنصاري، (محمد جابر) : " تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي 1930 – 1970) "،

الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، سلسلة عالم المعرفة، نوفمبر 1980،

وأيضا :

شيا، (محمد) : " جدلية التفتت والوحدة في المشرق العربي (1970 – 1990) "، بنغازي – ليبيا، معهد الإنماء العربي 1991.

الفصـــــل الثانـــــي :

النظام التونسي في مواجهة الخلاف الحدودي مع الجار الليبيـــي حــول الجـرف القـــاري .

1) أهمية مطالب تونس البحرية وموقعها في سياسة تونس الخارجية :

علاوة على خلافها الحدودي مع الجزائر بشأن إقتسام السيطرة على الصحراء ، ورثت الدولة التونسية عند إستقلالها خلافا حدوديا مع ليبيا بشأن إقتسام السيطرة على البحر . وكان هذا الخلاف يهم منطقة الجرف القاري بين البلدين (1) ، وقد برز هذا الخلاف منذ الإستقلال ولكنه جمّد سريعا .

فعلى الصعيد التونسي إنصرف إهتمام القيادة التونسية بعد الإستقلال إلى تسوية خلافها مع فرنسا بخصوص قاعدة بنزرت والأقاليم الصحراوية في الجنوب ، وبالردّ على الإنتهاكات المتواصلة التي كانت تتعرض لها حرمة التراب التونسي عبر حدوده الغربية نتيجة حرب التحرير الجزائرية ، ثم مع الجزائر المستقلة بخصوص الإقليم الصحراوي جنوب غرب البلاد بين العلامة 219والعلامة 233 .

لقدإستحوذت هذه المواضيع على إهتمام القيادة التونسية خلال عقدي الخمسينات والستينات ، في مساعيها لتأمين سيادتها داخل حدود سياسية برية مؤمنة ، الأمر الذي أدّى إلى تراجع خلافها البحري مع ليبيا في مراتب أولوياتها .

****

1) الجرف القاري تعريفا هو ذلك الجزء البحري الملاصق لشاطئ ما ، ويتكون عادة في منظور القانون الدولي من المياه الإقليمة ، على أن إستخدام هذا المصطلح شاع للدلالة بصورة خاصة على المياه البحرية التي يكتشف فيها النفط .

وعلى الصعيد الليبي ، تركّز إهتمام نظام حكم العائلة السنوسية خلال هذه الفترة على معالجة القضايا الداخلية التي فرضها تدفق الريع النفطي بعد إكتشاف النفط بما إستتبعه ذلك من تحوّلات عميقة في هياكل الإقتصاد والمجتمع في ليبيا ، وعلى تثبيت أسس نظام الحكم الملكي في مواجهة المدّ القومي الذي إكتسح الساحة السياسية الليبية ولا سيّما بعد نجاحات الثورة الناصرية . وكان هذا النظام يصطدم بمعارضة متنامية لسياسته الداخلية والخارجية على حدّ السواء .ففي الداخل تميّزت سياسة نظام السنوسي بالإستبداد ، فقد أصدر منذ 1952 قانون يمنع الأحزاب السياسية ، وقمع نشاط القوى الوطنية الليبية ، وفي الخارج ، سلك النظام الملكي سياسة ولاء سافر للقوى الغربية جسّمه التوقيع في جويلية 1953 على معاهدة " الصداقة والتحالف " البريطانية-الليبية ، التي ربطت الدولة الليبية الناشئة بالإستعمار البريطاني ، إذ أعطته الحق في الإبقاء على كل إمتيازاته العسكرية والمدنية بليبيا ، وكانت بريطانيا تتوفّر علاوة على قواتها المنتشرة في أنحاء عديدة من المملكة ، على ثلاث قواعد في بنغازي وطرابلس والعدم ، وكانت هذه القاعدة الأخيرة تتمتع بأهمية خاصة ، إذ كانت تستخدم لنقل القوات والمعدّات إلى الشرقين الأوسط والأقصى والخليج العربي وإفريقيا .

وتجسّم هذا الولاء أيضا من خلال التوقيع على المعاهدة الأمريكية-الليبية في سبتمبر 1954 ، وقد أجرت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب هذه المعاهدة قاعدة هويلس (WHELUS FIELD) نظير مبلغ زهيد لا يتعدى مليون دولار في السنة ، وكانت هذه القاعدة تعدّ أضخم القواعد الأمريكية في القارة الإفريقية ، بيد أن سياسة العصا الغليظة في الداخل والإعتماد على بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في الخارج لم يمنعا ترايد النقمة الجماهرية التي لم تلبث أن إنفجرت في إنتفاضة شعبية تواصلت من 14 إلى 20 جانفي 1964 شاملة أكبر مدن المملكة وفي مقدمتها طرابلس وبنغازي ، وذلك ترامنا مع إنعقاد مؤتمر القمة العربية الذي كانت تحتضنه العاصمة المصرية .

لقد زعزعت هذه الإنتفاضة العرش الملكي ، فقد إستقال رئيس الوزراء ، وكاد الملك نفسه يتنازل عن العرش ، ولكن الضربة الجماهيرية لم تكن كافية للإطاحة به ومثلما هو الأمر

في تونس ، تراجع المشكل الحدودي البحري مع تونس تحت ضغط هذه الأوضاع إلى مراتب ثانوية في سلّم إهتمامات القيادة الليبية .

وعلاوة على ذلك ، لم يكن هذا الخلاف الحدودي البحري يحضى بنفس أهمية بقية الخلافات الحدودية التي ورثتها ليبيا - مثلها في ذلك مثل تونس - ضمن الخارطة السياسية للمنطقة المغاربية الملغّمة بخلافات حدودية كثيرة ، ولم يحدث ما من شأنه أن يطفو بهذا الخلاف على السطح ، فلم تكن قد ظهرت بعد المؤشّرات التي تدل على إحتمال إحتواء المنطقة على النفط .

وكانت العلاقات الرسمية بين الدولتين تتميّز بالودّية ، إذ كانت تحكمها معاهدة " الإخاء والتعاون وحسن الجوار " التي وقّعها في 6 جانفي 1957 الحبيب بورقيبة ، رئيس الحكومة التونسية ، ومصطفى بن حليّم ، رئيس الحكومة الليبية (1) .

وقد تحوّل بورقيبة إلى ليبيا في 17 ماي 1957 لتبادل وثائق المصادقة على هذه المعاهدة (2) ، ولم تتأثّر هذه العلاقة بعد تغيّر طبيعة نظام الحكم في تونس إثر الإطاحة بالباي وإعلان الجمهورية .

وكانت الدولتان تعتمدان المبادئ نفسها في تحالفاتهما الخارجية وإن إختلف محتوى هذا التحالف الذي ربط النظامين بقوى الغرب : وقد جسّم هذا الإلتفاء حدث معبّر في هذا الصدد ، فقد كانت تونس وليبيا الدولتين الوحيدتين إلى جانب المغرب الأقصى اللّتين خرجتا عن الإجماع العربي برفضهما قطع العلاقات الديبلوماسية مع الجمهورية الفيدرالية الألمانية بعد إعترافها بدولة إسرائيل في 1965 (3) .

****

1) العمل ، 7 جانفي 1957 .

نلاحظ أنّ توقيع هذه الإتفاقية قد تزامن مع مغادرة صالح بن يوسف لليبيا بعد أن إحتضنته لاجئا لمدة عام بين جانفي 1956 وجانفي 1957 .

2) العمل ، 18 ماي 1957 .

1) CENTRE D'INFORMATION DU PROCHE ORIENT ET DE L'AFRIQUE N°520 , DU 18 MARS 1965 .

حول تفاعلات هذه الأزمة الألمانية - العربية وأثارها على " وحدة الصف العربي " ، انظر :

"LES RELATIONS GERMANO -ARABES , ISRAEL ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N° 9 , MAI - JUIN 1965 , P 5 .

لقد فضّلت الدولتان التونسية والليبية بمناسبة هذه الأزمة الألمانية - العربية الدفاع عن مصالحهما القطرية على الإستجابة لشروط التضامن العربي ، رغم الأثار السلبية المنتظرة لهذا الموقف لا على " وحدة الصفّ العربي " فحسب وإنما أيضا على موقع الدولتين داخل النظام العربي الذي كانت تحتلّ فيه الجمهورية العربية المتحدة (1) موقع القلب (2) .

وقد ساعد إنضمام المملكة الليبية المتحدة إلى مشروع البناء الإقتصادي المغاربي في أواسط الستينات على تغييب هذا الخلاف ، إذ شاركت المملكة الليبية في الندوة المغاربية لوزراء الإقتصاد المغاربة التي إلتأمت بالمغرب الأقصى في أواخر سبتمبر وبداية أكتوبر 1964 .

وكان المغاربة يرون في هذه المحاولة لمغربة التنمية فرصة جدّية لفكّ الألغام الحدودية باعتبار أن المشاريع الإقتصادية مشاريع عابرة للحدود بطبيعتها ، ولا شكّ أن دقة الموقف القانوني للخلافات الحدودية البحرية وغموض النصوص التي تتعلق بها ، قد ساهمت من جهتها وبقدر كبير في تأجيل النظر في هذا الملف الشائك ، ولا سيّما إذا نحن إعتبرنا إلحاح بقية الملفات الأخرى سواء تعلّق الأمر بملفات السياسة الداخلية أو الخارجية خلال هذه الفترة الحرجة من حياة دول الإستقلالات الفتيّة .

وعلى أية حال ، فلم تكن الدولة التونسية من جهتها قد توصّلت إلى أي رسم نهائي لأيّ حدّ من حدودها البحرية مع جيرانها طوال الخمسينات والستّينات ، ولم تحدّد منطقتها الإقتصادية الخالصة (ZONE ECONOMIQUE EXCLUSIVE) (3) .

****

1) الإسم الرسمي لدولة الوحدة المصرية - السورية بعد قيامها في فيفري 1958 ، وقد إحتفظت به الدولة المصرية حتى بعد الإنفصال في 1961 .

2) حول تطور النظام العربي خلال هذه الفترة ، انظر :

مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي ... " ، مرجع سابق ، ص 65 - 81 .

3) مرسيط، (المولدي) : " المنطقة الإقتصادية الخالصة والتعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط " في دراسات دولية عدد25 ، 1987 ، ص 44-47 .

أفادت جويدة طنني أن تونس لم ترسم حدودها البحرية مع الجزائر ولم تحدّ حتى الأن (1988) منطقتها

بيد أن هذا الموقف لم يكن يعني أن القيادة التونسية لم تكن تعير حدودها البحرية الأهمية التي هي جديرة بها ، فقد كانت السيادة على المياه الإقليمية تمثل أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للدولة التونسية (1) ، وقد إكتسى موضوع البحر قيمة كبرى في سياسة تونس والمغرب العربي والبلدان المتوسطية عامة (2) .

وبالفعل ، فقدإحتلّ البحر دائما أهمية خاصة في حياة الدولة التونسية ، وقد تعدّدت عوامل هذا الإهتمام :

– عوامل إستراتيجية : ذلك أن البلاد التونسية تقع في قلب المتوسط ، وتنفرد مع إيطاليا بمشاطئة حوضية الشرقي والغربي في الآن نفسه ، وبالإشراف على مضيق صقلية الإستراتيجي الذي يمثل أحد المعبرين الوحيدين بينهما (3) .

وتتمتع البلاد التونسية بسواحل طويلة نسبيا رغم صغر مساحتها إذ تمتدّ هذه السواحل على نحو 1300 كلم ، وقد ربطها بهذا البحر تاريخ طويل فقد مثّل الباب الأساسي الذي دخل منه الغزو الخارجي على إمتداد العصور من الفنيقيين إلى الفرنسيين : لقد كان البحر المتوسط دائما بابا يفتح على الخارج بكلّ ما يعنيه ذلك من تأثير متبادل (4) .

وكانت القيادة التونسية تدرك جيّدا الأهمية الإستراتيجية الخاصة التي أصبحت المنطقة المغاربية تحتلّها منذ الحرب العالمية الثانية فهي " مفتاح وسط البحر الأبيض والقاعدة المثلى للعمليات الحربية ضدّ القارة الأوروبية بما يعتورها من عدم الحصانة ويحوم

****

الإقتصادية الخالصة .انظر تدخلها إثر محاضرة فاضل موسى في ملتقى " السياسة الخارجية التونسية : الثوابت والمتغيّرات " الذي نظمته جمعية دراسات دولية يومي 25 و26 1988 في :
ETUDES INTERNATIONALES N°31 , FEVRIER 1989 , P 168 .

1) MOUSSA ,(FADHEL) : " LA TUNISIE ET LE DROIT DE LA MER " IN ETUDES INTERNATIONALES N° 31 , TUNIS , FEVRIER 1989 , P 164 .

2) انظر تدخل الرشيد ادريس في تعقيبه على محاضرة فاضل موسى (المرجع السابق) في :
ETUDES INTERNATIONALES N°31 , TUNIS , FEVRIER 1989 , P 167 .

3) يتمثل المعبر الثاني في مضيق مسّينا بين جنوب إيطاليا وجزيرة صقلية ، وتنفرد إيطاليا بالإشراف عليه .

4) MOUSSA ;(FADHEL) : " LA TUNISIE ET LE DROIT DE LA MER " , OPCIT , P 164 .

حولها من خطر البلشفة " (1) .

لقد ظهرت الأهمية الإستراتجية للمغرب العربي في الحرب الأخيرة (2) وأهمية " القواعد الإستراتيجية الخطيرة " التي يتوفر عليها على غرار بنزرت (3) ، وكانت القيادة التونسية تدرك جيدا إحتفاظ المنطقة بكل أهميتها الإستراتيجية حتى بعد إستقلال أقطارها ، وذلك بمفعول الحرب الباردة وصراع القوى العظمى على مناطق النفوذ في العالم .

– عوامل سياسية : فقد فرضت سياسة التشيّع للغرب التي سلكها النظام التونسي منذ الإستقلال الإهتمام بالبحر (وهو المتوسط) باعتباره القاسم المشترك بينها وبين هذا الغرب المتقدم (4) ، ومحور معاملاتها ومبادلاتها الأساسي ، وطريقها نحو آفاق التقدّم التي كان يراها في الغرب وقد قاد النظام التونسي – في هذا الإطار – سياسة متوسّطية نشيطة من أجل تنمية التعاون العمودي بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي (5) ، وإنخرط بحماس في الحوار العربي الأوروبي منذ إنطلاقته خلال السبعينات في أعقاب الأزمة النفطية التي مثّلت إحدى أهمّ إستتباعات الحرب العربية – الإسرائلية في 1973 .

– عوامل إقتصادية : فقد وفّر البحر دائما مصادرا عديدة للثروة على غرار التجارة البحرية والصيد البحري (والقرصنة في الماضي) ، وهو أمر حيوي بالنسبة لبلاد شحيحة الموارد ، متعاظمة الحاجات التي يقتضيها مشروع التنمية ، ثم إنّ تأمين السيادة على المياه الإقليمية ،

****

1) من رسالة بورقيبة إلى فرحات عباس مؤرخة في 29 جويلية 1946 ، في :
بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، ص 239 .

2) من ندوة صحافية عقدها بورقيبة ، انظر : الزهرة ، 23 ماي 1948 .

3) من حديث لبورقيبة ، انظر : الزهرة ، 4 أفريل 1948 .

4) يجدر التأكيد بهذا الصدد أن جميع دول الضفة الشمالية للمتوسط تنتمي خلال الفترة قيد الدرس إلى الغرب بالمفهومين السياسي والإقتصادي وذلك فيما عدا ألبانيا ويوغسلافيا ، أما تركيا فهي بحكم موقعها الجغرافي دولة آسياوية بالأساس .

5) تنتمي كل دول الضفة الجنوبية للمتوسط للعالم العربي .

وضمان الإستغلال الأقصى للمنطقة الإقتصادية الخالصة من شأنه أن يوسّع المجال السيادي للدولة التونسية، وهو أمر لا يقل حيوية بالنسبة لبلاد صغيرة مثل تونس (1)، ولذلك فقد حرصت الدولة التونسية منذ القرن التاسع عشر على تأمين حقوقها البحرية، وقد نجحت في هذا الإطار في إقتلاع إعتراف بريطانيا وهي سيّدة البحار خلال هذه الفترة بالسيادة التونسية على مياهها الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال بحرية (2)، وتحلّت قيادة الإستقلال بحرص حازم على تأكيد سيادتها الإقليمية في البحر فقد إعتمد القانون التونسي الصادر في أكتوبر 1962 مقياس العمق لا المسافة في تحديد المياه الإقليمية التونسية معتبرا أن المياه الإقليمية التونسية تصل إلى خطّ التساوي العمقي المقدّر بخمسين مترا، وقد أكّد إعتماد هذا المقياس بدل مقياس العرض - وهو الأكثر شيوعا- حرص دولة الإستقلال الناشئة على مدّ حدودها البحرية إلى أبعد مدى ممكن (3): لذلك كله لم يكن تعليق دولة الإستقلال للخلافات الحدودية البحرية مع جيرانها (الجزائر - ليبيا - إيطاليا - مالطا)، يترجم إهمال هذه القضية الهامة إذ حرصت القيادة التونسية على تأمين حقوقها في البحر من خلال إعتماد سياسة بحرية نشيطة، والوصول إلى حلول تفاوضية في إطار علاقاتها الثنائية بالدول المعنية: وفي هذا الإطار حرصت على إنتهاج سياسة الحضور الإيجابي في مختلف الملتقيات التي تتناول البحر وكيفية إستغلال ثروته الأمر الذي تجلّى خاصة منذ النصف الثاني من عقد الستينات ففي هذا الإطار شاركت في أواخر جويلية بين 28 و 31 منه سنة 1967 في مؤتمر منظمة التغذية والزراعة حول الصيد البحري وظروف إستغلال الإنتاج البحري (4).

وقد تابعت بكثير من الإهتمام الأشغال الخاصة لوضع قانون الملاحة البحرية (CODE DE CONDUITE MARITIME) في إطار المؤتمر الأممي الثالث للتجارة

****

1) MOUSSA ,(FADHEL) : " LA TUNISIE ET LE DROIT DE LA MER " , OP CIT P 164 .
2) IBID .
3) " L'ITALIE ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N° 20 , MARS -AVRIL , 1967 , P32 .
4) MAGHREB N° 22 , JUILLET -AOUT , 1967 P 1 -15 .

والتنمية الذي إحتضنته العاصمة الشيلية سانتياقو ، وكان يراد بسنّ هذا القانون التخفيف من حدّة إحتكار الدول الغنية للمسالك البحرية الأمر الذي جعله يحضى بأهمية خاصة في الوقت الذي كانت فيه الدول المغاربية تركّز شركة مشتركة للنقل البحري (1).

وقد تجلّت سياسة الحضور الإيجابي هذه خاصة خلال عقد السبعينات بعد نجاح القيادة التونسية في تسوية الخلاف الحدودي الصحراوي مع الجزائر (2)، وقد سجلت ضمن هذه السياسة حضورها في اللقاء الرباعي الذي إحتضنته العاصمة المالطية لاقالات يوم 31 جويلية 1973 لتدارس مسألة السلام في المتوسط (3)، وذلك للمرّة الثانية بعد الإجتماع الأول الذي كان قدإنعقد في لاقالات دائما يومي 3 و4 نوفمبر 1972 ، وكان قد صدر في أعقاب هذا اللقاء الأول بلاغ مشترك نصّ خاصة على قرار الدول المجتمعة بتأسيس لجنة للتعاون المشترك (4)، وبفضل هذه السياسة النشيطة أصبحت تونس في 18 جوان 1974 المقر الإجتماعي لجمعية موانئ إفريقيا الشمالية في أعقاب الإجتماع الذي عقدته هذه الجمعية بمدينة الإسكندرية المصرية (5)، وقد ظلّت تتابع بإهتمام ضمن مجموعة دول عدم الإنحياز الملتقيات الدولية التي تناولت موضوع البحر والقوانين المنظمة لكيفيات إستغلاله ، وكان قانون البحار قد إستأثر بإهتمام الهياكل الدولية المختصة خلال السبعينات من أجل وضع القوانين المواكبة للتطوّر الإقتصادي والسياسي الذي يشهده العالم : في هذا الإطار إحتضنت العاصمة الفنزويلية كراكاس مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد كانت نتائجه مخيّبة للآمال إذ وقع تأجيل الحسم في الأطروحات المقدّمة إلى لقاء جنيف الذي كان ينتظر عقده بعد ستة أشهر من لقاء كاراكاس ، بسبب ذلك وربّما أيضا بسبب الطبيعة التقنية للمؤتمر لم تخصّه الصحافة التونسية والعربية عموما بمتابعة كبيرة رغم

****

1) MAGHREB N° 52 , JUILLET - AOUT , 1972 , P 3 .

2) راجع الفصل السابق من هذا الجزء .

3) MAGHREB - MACHRECK N°59 , 1973 P 60 .
4) MAGHREB N°55 , JANVIER - FEVRIER 1973 P 58.
5) MAGHREB - MACHRECK ,N°64 , P 80 .

الإجراء الجريّ الذي إتخذه بقبول مشاركة حركات التحرر الوطني في أشغاله .

ومع ذلك فقد كشف هذا المؤتمر التوجه السائد لدى أغلب أعضائه فقد إعتبر مشروع القانون الخاص بمدّ المياه الإقليمية من 3 إلى 12 ميلا أمرا من تحصيل الحاصل ، وكذلك الأمر بالنسبة لمشروع قانون إقامة " منطقة إقتصادية " بمائتي ميلا بعد أن قرّرت الولايات المتحدة الأمريكية في 6 أوت 1974 مدّ منطقتها البحرية الخالصة إلى حدود مائتي ميلا . وكانت اليومية الجزائرية المجاهد قد إعتبرت أن هذا القرار الأمريكي ترجم " إلتحاق الولايات المتحدة الأمريكية بموقف مجموعة 77 " ، مع أنّ الأمر لم يكن كذلك تماما ذلك أنّ الدول الكبرى ظلّت حريصة على أن تحدّ من سيادة الدول الساحلية في هذه المنطقة من خلال تأكيد حقوقها في الصيد فيها ، في حين كانت حركة عدم الإنحياز تطالب بإقرار مبدإ السيادة الكاملة ، وقد طالبت الحركة أيضا بتركيز هيكل دولي لمراقبة إستغلال البحر خارج المنطقة الخالصة أي فيما اعتبر " إرث البشرية المشترك " ، ولكن هذا المقترح إصطدم بمشاريع مضادة أمريكية وأوروبية ، ولم يخرج المؤتمر في هذا الصدد إلاّ بحلول وسطى . وقد تحلّت العديد من دول الجنوب من مجموعة عدم الإنحياز بكثير من المرونة خلال هذا المؤتمر فيما سمّي " بمعركة المضائق " فقد قبلت بتأمين حق العبـــور " المشروط " لبواخر الحرب ، ومن بين هذه الدول نذكر المغرب الأقصى ومصر (1) . وقد إلتأم بعد ذلك في جنيف بين 15 أفريل و9 ماي 1975 المؤتمر العالمي حول قانون البحار ، ونجح في أن يخرج بإتفاق الدول المشاركة على نص موحّد للمفاوضات الاحقة (2) . ثم جاء دور مدينة برشلونة الإسبانية لتحتضن بين 2 و16 فيفري 1976 مؤتمر الدول المشاطئة للمتوسط تحت إشراف الأمم المتحدة ، وقد تبنى هذا المؤتمر ثلاثة نصوص قانونية وبروتوكلين وإتفاقا بشأن الوقاية من التلوّث ومقاومته في المتوسط ، وإحتضنت بعد ذلك بحوالي الشهر مدينة نيويورك الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار وذلك

****

1) MAGHREB - MACHREK N° 65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 PP 7-8-77 .
2) MAGHREB -MACHREK N° 69 P 18

بين 15 مارس و10 أفريل 1976 (1)، ثم عادت جنيف لتختضن أشغال المؤتمر في دورته الرابعة بين 10 أفريل و7 ماي 1976، وقد سجل خلاله تقدّم واضح بشأن أهمّ المشاكل المطروحة وهي :

- إعتبار منطقة الإثنا عشرة ميلا (12 ميلا) من سواحل الدول منطقة خاضعة لقانون الدول.
- إعتبار منطقة المائتي ميلا (200 ميلا) منطقة إقتصادية خالصة.
- الإتفاق على مسألة تلويث البواخر للبحار (2).

ثم عادت مدينة نيويورك الأمريكية لتحتضن أشغال المؤتمر بين 2 أوت و17 سبتمبر 1976، وقد تناول المؤتمر بالدرس ثلاث وثائق عمل : واحدة أمريكية وثانية سوفياتية وثالثة قدمتها مجموعة 77 حول إستغلال ثروات أعماق البحار (3)، وبما أنّ الجزائر كانت تقود مجموعة 77 فقد نظمت في أواخر أكتوبر 1976 مؤتمر المعهد العالمي للمحيطات، وقد تناول بالأساس موضوع إستغلال أعماق البحار (4)، وهو جوهر الوثيقة التي قدمتها المجموعة لمؤتمر الأمم المتحدة حول قانون البحار في دورته الخامسة بنيويورك، وقد لعبت الجزائر خاصة على رأس حركة عدم الإنحياز ومجموعة 77 دورا كبيرا في بلورة موقف الحركة منذ الدورة الأولى للمؤتمر الذي إحتضنته العاصمة الفنزويلية كاراكاس فقد مثّل إمتدادا لمؤتمر المواد الأولية الذي إلتأم في أفريل 1974 بدعوة من الرئيس الجزائري هواري بومدين.

وليس غرضنا هنا أن نستعرض تاريخ القانون الدولي للبحار، وإنما أن نرصد موقف الدولة التونسية من تطوّر هذا القانون بما يساعدنا على فهم موقفها من الخلاف التونسي - الليبي بشأن الجرف القاري عند إنفجاره فلقد عبّرت سياسة الحضور التونسية في هذه المحافل الدولية ومشاركتها بصوتها ونشاطها في الصراع الدائر بين المجموعات الدولية من أجل السيطرة على البحر، عن حرصها الظاهر على تأمين حقوقها البحرية خاصة وقد كانت تتوفر على سواحل طويلة نسبيا تفتح على بحر ذي أهمية إستراتجية عالمية خاصة :

****

1) MAGHREB - MACHREK N°72 , 1976 P 26
2) MAGHREB - MACHREK N° 73 , 1976 P 26 .
3) MAGHREB - MACHREK N° 74 , 1976 P 27 .
4) MAGHREB - MACHREK N° 75 , 1976 p 50 .

في هذا الإطار صادقت تونس على إتفاقية منظمة الأمم المتحدة الخاصة بقانون البحار(1)، وتبنت البرنامج الأممي للبيئة في المتوسط (2)، ووقّعت في 11 فيفري 1971 على إتفاق حضر إستعمال الأسلحة النووية في أعماق البحار (3).

وقد تجسّم هذا الحرص في مستوى القانون التونسي بإستصدار القوانين التي أرادت بها القيادة التونسية تأكيد سيادتها على مياهها الإقليمية والخيرات التي تحتويها " على السطح، في العمق وفي القاع "، فقد صدر في 2 أوت 1973 القانون رقم 49 – 73 الخاص بتحديد المياه الإقليمية التونسية فمدها من 6 إلى 12 كلم مواكبا في ذلك التطور الذي كان يعرفه القانون الدولي بهذا الشأن (4)، وبرز في هذا الإطار خاصة حرصها على تأمين إستغلال ثروات البحر وفي مقدمتها المحروقات ولا سيّما إذا توفّرت المؤشرات الدالة على وجودها، فقد أصدرت وزارة الإقتصاد التونسي في 7 جويلية 1973 أوامرا تخصّ التنقيب النفطي الذي تقوم به مجموعة من الشركات الكندية، وتقرّر تحويل رخصة البحث المسمّاة " مدنين " لفائدة شركة MOBIL EXPLORATION TUNISIA، كما أجرت بموجب القوانين رقم 38 – 73 ورقم 39 – 73، الصادرة في 23 جويلية 1973 الإتفاقيات المتعلّقة برخصة التنقيب بجزر قورية (PERMIS OFFOHO CURIATE)، ورخصة التنقيب البحرية للوسط الشرقي((PERMIS MARRIN (CENTRE -ORIENTAL) (5)، وفي 19 نوفمبر 1973 أقرت القوانين من 61 – 73 أوامر أكتوبر ونوفمبر بشأن رخص التنقيب عن المحروقات (6)

****

1) انظر " منظمة الأمم المتحدة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط "، في دراسات دولية، عدد25، أفريل 1987، ص 114.

2) بكار، (هادية) : " التعاون البحري في البحر الأبيض المتوسط : مقارنة إقليمية للمناطق البحرية المحمية " في دراسات دولية، عدد25، أفريل 1987، ص 84.

3) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 – 1974)، مصدر سابق، س 190.

4)MAGHREB -MACHREK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 P 57 .
VOIR AUSSI LE JOURNA OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE N°29 , 1973.

5) MAGHREB - MACHREK N° 59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 P 56 .
VOIR AUSSI LE JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE N°28 , 1973 .

6) MAGHREB - MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 P 47.
VOIR AUSSI LE JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE N° 43 , 1973 .

وعلاوة على هذا الحرص على دعم موقفها القانوني بالدفاع عن وجهة نظرها في هذه المسألة في الملتقيات والهياكل الدولية المختصة ، وبإستصدار القوانين الداخلية لتأمين مجالها السيادي ، حاولت القيادة التونسية الإعتماد على دبلوماسيتها من أجل التوصّل إلى حلول تفاوضية حول مشاكلها البحرية العالقة مع جيرانها : ولقد أمكنها بعد مفاوضات طويلة مع إيطاليا التوصل إلى إتفاق نهائي بشأن تحديد منطقة الجرف القاري بينهما ومشاكل الصيد التي ظلّ البحّارة الإيطاليون يثيرونها بإستمرار بتوغلاتهم المتواصلة داخل المياه الإقليمية التونسية (1) ، وقد تمّ في 17 أوت 1971 إبرام إتفاق تحديد الجرف القاري بين البلدين وذلك في نطاق إتفاق تعاون شمل مختلف الميادين ، وإنّنا لنحرص بهذا على أن نؤكّد أنّ الموقف التونسي من هذا الخلاف قد تداعى في إتجاه المرونة رغم تحفّضات القيادة التونسية ، وهو أمر مردّه حاجة النظام التونسي إلى تأمين حرمة مجاله السيادي بحدود مؤمنة في مواجهة جاره الشمالي القوي خاصة وقد وجد لديه الإستعداد لمجازاته على مرونته بدعمه المالي والتقني : لقد إعتمدت القيادة التونسية لحلّ هذا الخلاف "سياسة حسن الجوار التي لا تعتمد بالضرورة على الفطرة السليمة " (2) .

أمّا مع الجزائر ، فلئن لم يطرح بينهما خلاف حول رسم الحدود البحرية بحكم غياب هذا الرسم فقد أثار مشروع أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر الأراضي التونسية

****

1) حول الخلاف الحدودي التونسي - الإيطالي انظر :

- " L'ITALIE ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N°20 , MARS - AVRIL , 1967 , P 28 - 42 ET SURTOUT P 32 -33 .

وحول أهمّ المحطّات التفاوضية بشأن هذا الخلاف منذ إستئنافه في أواخر الستينات ، انظر :

- MAGHREB N°28 , JUILLET -AOUT , 1968 P23 .
- MAGHREB N°37 , JANVIER -FEVRIER 1970 P 27 .
-MAGHREB N°44 , MARS -AVRIL , 1971 P 35 .
-MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 P 11 .

2)هكذا وصف الطيّب سليم أحد أبرز صنّاع القرار السياسي التونسي ولا سيّما الخارجي منه خلال هذه الفترة ، هذه السياسة ، انظر تعقيبه على محاضرة فاضل موسى " تونس وقانون البحار " ، في ملتقى " السياسة الخارجية التونسية : الثوابت والمتغيّرات " الذي نظمته جمعية دراسات دولية يومي 25 و26 ماي 1988 بتونس في :
ETUDES INTERNATIONALES N°31 , FEVRIER 1989 P 169 .

مشكل السيادة التونسيـــة على البحـر ، وقد إرتبط في جانب منه بالمشكل الحـدودي التونسي – الليبـي وكـان هـذا المشروع قـد طـرح منذ 1960 ، وقـد قـدّرت تكاليفه المبدئية بثمانمائة وخمسين مليون دولار (850 مليون دولار) ، ولكنـــه لم يدخـل طـور الإنجـاز لتوّه بسبب التحدّيـات التقنيــة التي كان يطرحـــها مدّ الأنبوب في البحر ، وعدم توفر التمويل الكافي إضافة إلى فشل أطراف المشروع في التوصل إلى الإتفاق على ترتيبات إنجازه (1) .

وقد أعارت الحكومة التونسية هذا المشروع أهمية خاصة مع عـودة المفاوضات بشأن إنجازه سنة 1973 : فـي هـذا الإطار قام محمـد المصمـــودي وزيـر الخارجيـة التونسيـــة بزيـــارة رسمية إلـى مدينة بـالارمو الإيطالية بيـن 17و 19 فيفـري 1973 تركّـــزت خلالهـا محادثاتــه مع نـائب الدولـة الإيطالية للشؤون الخارجيـة علـى إمكانيـة إقامة خطّ بحـري (PAR NAVIRE TRANSBORDEUR) يربـط بين الوطـن القبلـي وصقلية ، وعلـى مشروع إنجاز خـطّ حاسـي الرمل – صقلية عبر تونس (2) ، وقـد كـاد حرص النظام التونسـي علـى تحقيق الإستفادة القصوى من المشروع أن يؤدي إلى إلغاءه فقد تمّ الإتفاق بين الطرفين الجزائري والإيطالي ، ثم أستكمل فـي 12 ديسمبر 1973 باتفـاق تونسـي – إيطـالي سمحت الحكومة التونسية بمقتضاه بمرور الأنبوب عبر أراضيها مقابل مبلغ جملي قدره خمسة ملايين دولار (5 ملايين دولار) في السنة ، ولكن تونس لم تلبث أن تراجعت عن الإتفاق داعيـة إلـى تعديل بعض بنـوده وذلـك بعد التغيير الـذي شهده أعلـى هرم وزارة الإقتصاد بحلول عبد العزيز الأصرم محلّ الشاذلي العيّاري فقد أصبحـت تونس تطـالب شركة سـونتراك الجزائرية بتمكينها من شراء جزء من الغاز المنقول بسعر تفضيلي وهو مـا رفضتـه الشركة الجزائرية رغم أنّ هذه التسهيلات مثّلت دائما حجـر الزاوية فـي التعاون التونسـي – الجزائري منذ تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين سنة 1970 فهل تغيّر الموقف التونسي نتيجة إكتشاف الغاز في خليج قابس خلال هذه الفترة وظهور التقرير التقني لهذا المخـزون الغـازي ؟ تلك هي

****

1) MAGHREB - MACHREK N°71 , 1976 P 14 .
2) MAGHREB - MACHREK N°56 , MARS - AVRIL , 1973 P 59 .

- على أية حال – وجهة نظر الشاذلي العياري الوزير السابق . وأيّا كان الأمر فقد أصبحت تونس تضع شروطا جديدة لإقرار الإتفاق إذ أصبحت تطالب بنسبة مائوية قدرها 10% من الغاز المنقول عبر أراضيها بعد أن كانت قد وافقت على مبدإ التعويض بحجم جملي قار ، ويفسّر هذا الموقف الجديد برغبة الحكومة التونسية في الإستفادة من الزيادات المحتملة للغاز المنقول بعد أن أصبحت تتوفر على هامش مناورة جديد ة في مفاوضاتها نتيجة إكتشاف غاز خليج قابس . من جهة أخرى طرح الوضع القانوني للأنبوب مشكلا آخر كان يدخل ضمن متعلّقات سيادة الدول فقد كان تقرّر أن يخضع لسيادة كلّ دولة جزء الأنبوب الموجود على أرضها : وعلى هذا الأساس رفضت الحكومة التونسية صيغة السيادة المشتركة على الجزء الموجود في 12 ميلا من مياهها الإقليمية كما طالب بذلك الجزائريون والإيطاليون لإعتبارات تقنية . ولمّا لم تتوصّل هذه الأطراف إلى إتفاق بشأن هاتين النقطتين فقد قرّرت الشركة الإيطالية تحت ضغط الجزائريين قطع المحادثات مع الطرف التونسي في أواخر ديسمبر 1976 (1) ، وقد وقفت وراء هذا الموقف المتشدّد في صلب المجموعة التونسية الأوساط السياسية التي رأت أنها لا تستطيع القبول بهذا المشروع ما لم تؤمن المردودية القصوى منه ، في الوقت الذي كانت فيه الأوساط الإقتصادية والتقنية تتبنّى موقفا أكثر مرونة إذ رغم إعترافها بأهمية حجة الشق السياسي ممثلة في ورقة غاز خليج قابس المكتشف وخاصة حق مسكار ، فقد كانت تؤكد على محدودية هذا المخزون نظرا لإرتفاع تكلفة إستغلاله وتواضع نوعيته ، وكانت تدعو على هذا الأساس إلى الإعتماد على مصدرين للطاقة وإستغلال الغاز الجزائري لتقوية المخزون الغازي التونسي (2) .

ومع ذلك فقد أستأنف الحوار مجدّدا بين الأطراف الثلاثة إذ كان إنجاز المشروع يحقّق مصلحة كلّ منها ، فقد نجح فرع شركة (SNAM PROGETTE E.N.I) في تجاوز المشاكل التقنية التي كان يقتضيها مرور الأنبوب عبر البحر بتكلفة إنجاز عالية لا محالة

****

1) " ALGERIE - ITALIE : PAS DE GAZ DAND L'EAU " IN ORIENT -PETROLE N°191 DU 1ER AU 15 JANVIER 1977 .

2) قدّرت كميّات الغاز المكتشفة بخليج قابس بستين مليار متر 3 (60 مليار متر3) .

(2،6 مليار دولار حسب تصريح PETRO SETTE رئيس شركة E.N.I أمام مجلس النواب الإيطالي في بداية نوفمبر 1977) ، ولكنها مع ذلك أقل تكلفة وأيسر إنجازا من اللجوء إلى النقل التقليدي ، وهو ما من شأنه أن يمكّن إيطاليا من تدفّق الغاز الجزائري بأقل تكلفة ممكنة وبصورة مسترسلة . وكان الجزائريون – من جهتهم – يفضّلون صيغة الأنبوب إذ أنّها تتوفّر على مزّية جعل إمكانيات إرتفاع الصادرات الغازية أرفع بكثير من صيغ النقل التقليدي أمّا التونسيون فكانوا يجدون في المعاليم المتأتية كمقابل لمرور الأنبوب عبر الأراضي التونسية مصلحة مؤكدة (1) .

على هذا الأساس أمكن إستئناف الحوار بين تونس وإيطاليا في 8 جوان 1977 (2) ، ثم التوقيع النهائي على الإتفاق في 15 جويلية 1977 (3) .

وعلاوة على هذا المشروع جسّم التعاون التونسي – الجزائري حرص القيادة التونسية على حماية البحر بإعتباره أحد مصادر ثروتها فقد أبرم البلدان في 21 جانفي 1978 إتفاقية ترمي إلى حماية وادي مجردة والوادي الكبير من التلوّث وهما مجريان يصبّان في المتوسط مقدّمين بذلك المثال الأوحد لهذا النوع من التعاون بين دول الضفة الجنوبية لحماية المتوسط من عوامل التلوّث (4) . وصفوة القول، عبّرت مواقف القيادة التونسية بشأن مسألة السيادة على البحار سواء كان ذلك على النطاق الدولي خلال المؤتمرات ذات الصلة ،أو مع أجوارها الذين ينازعونها السيادة على البحر عن طبيعة المشروع السياسي الذي كانت تدافع عنه ، كاشفة من خلالها عن جوهره القطري ووعيها بحدوده إذ كانت تريد إعترافا دوليا بحدود مؤمنة تحتضن مشروعها القطري بما يجنّبه تدخّل اليد الأجنبية لا سيّما وقد كانت تدرك دور الحدود في خلق الأوضاع الخلافية بين الدول وخاصة إذا كانت محلّ تشكيك لإعتبارات عرقية أو سياسية أو عسكرية الأمر الذي كان ينطبق على الحدود التونسية

****

1) MAGHREB - MACHREK N°75 , 1976 , P 32 - 33 .
2) MAGHREB - MACHREK N° 77 , 1977 , P 24 .
3) MAGHREB - MACHREK N° 78 , 1977 , P 30 .

4) انظر التقرير النهائي لندوة التعاون في مجال البحار في دراسات دولية ، عدد 45 ، أفريل 1987 ، ص 22 .

البرية والبحرية على حدّ السواء وبذلك تكون القيادة التونسية قد تبنّت مفهوما حقوقيا للحدود سنرى انعكاساته على إستراتجيتها الصراعية والتفاوضية في حلّ الخلافات الحدودية .

وعبّرت هذه المواقف عن حرص واضح على تأمين تحقيق الإستفادة الفضلى من سيادتها على مياهما الإقليمية إذ كانت تعي حاجتها إلى دعم إمكاناتها المادية والإستراتجية والسياسية لحماية مشروعها القطري في مواجهة الأطماع السياسية وخاصة منها أطماع دول الجوار الأمر الذي برز بجلاء من خلال إختلاف سياساتها في حلّ الخلافات الحدودية حسب إختلاف الطرف السياسي المقابل إذ أبدت مرونة ظاهرة في حلّ الخلاف الحدودي مع إيطاليا رغم أهميته ليس فقط لأنّها كانت تتفادى بذلك الدخول في مواجهة مع قوّة كبرى ، وإنّما أيضا بل وخاصة لأنّ هذه القوّة لم تكن تسعى إلى تحقيق هدف سياسي مباشر يهدّد المشروع السياسي للدولة التونسية ، بينما ستبدي ، في المقابل ، حزما كبيرا في مواجهة الخلاف الحدودي مع ليبيا رغم إستعداد الطرف الليبي لأي صيغة من صيغ الحلول الوسطى والإستغلال المتناصف لخيرات المنطقة موضوع النزاع ، لا لأنها كانت تستخفّ بالطرف الليبي أو لأنّها كانت تراهن على الإنتصار في حال حصول مواجهة معه فقد كانت تعرف أنّ ليبيا تمثّل من الزاوية العسكرية وحتى السياسية (1) قوّة كبرى بالنسبة لتونس ، وإنّما أساسا لأنّ ليبيا كانت تنزّل الخلاف الحدودي البحري مع تونس في إطار خلاف سياسي أشمل بين مشروعين سياسيين مختلفين الأمر الذي كانت القيادة التونسية ترى فيه تهديدا مباشرا لمشروعها القطري .

وعلى هذا الأساس سيمثّل التوجه المتوسطي إحدى الدروع الواقية التي حرصت القيادة التونسية على الإحتماء بها في مواجهة المشاريع السياسية التي كانت تشهدها المنطقة العربية ، وفي مقدّمتها المشروع الوحدوي الذي كان يدعو إليه جارها الشرقي منذ وصول القيادة القذافية إلى السلطة في 1 سبتمبر 1969 .

****

1) ستثبت ليبيا كفاءة أداءها السياسي وفاعلية أنظمة تحالفاتها في صلب منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية بمناسبة مناقشة الشكاوي التونسية ضدّ ليبيا بخصوص أحداث قفصة .

2)سياســـــة تونـــس المتوسطيـــة :

لقد مثّلت " المتوسطية " توجها أساسيا في سياسة تونس الخارجية تماشيا مع حرصها على تأكيد حقوقها في هذا البحر المتوسط الذي تحتل منه موقعا مركزيا ، وإستجابة للتوجهات العامة التي ميّزت السياسة الخارجية التونسية دائما .

تقع البلاد التونسية بحكم تاريخها وموقعها الجغرافي في ملتقى ثلاثة عوالم : العالم العربي والعالم الإفريقي والعالم المتوسطي وخاصة الغربي منه . وقد أكّدت القيادة السياسية التونسية دائما إنتماءها المتوسطي بل وعلى حساب إنتماءها العربي والإفريقي في كثير من الأحيان (1) . لقد كانت ترى في الضفّة الشمالية للمتوسط ولا سيّما في الجزء الغربي منها نموذج الدولة التي كانت تسعى إلى بناءها فقد إنبنى خطابها على إعطاء محتوى قوى للوعي الوطني التونسي ، مبرزة إيمانا مطلقا بفكرة الوطن بمفهومه الأروبي (2) ، وقد بلور بورقيبة في خطابه يوم 12 مارس 1976 بوضوح مفهومه للوطن الذي يتأسس – حسب رأيه – على " شعور الإرتباط بأرض الميلاد وعلى جماعة أسلوب العيش والتفكير الواحد " ، مبيّنا الفرق بين هذا المفهوم ومفهوم الأمّة باعتبارها " وحدة تجمع أجناسا وشعوبا مختلفة لا تخضع بالضرورة لسلطة واحدة " ، وعن القومية العربية بإعتبارها مجرّد جماعة لغوية (COMMUNAUTE DE LANGUE) (3) ، وكان يرى فيها باعتبارها جزءا من " العالم الحر " ، مصدر البذل المالي والإعانة التقنية .

بحكم هذا المفهوم الذي كان يسيطر على فكر القيادة التونسية ، وبحكم إختياراتها الإقتصادية والسياسية والإيديولوجية ، حرصت تونس على توثيق علاقاتها بالعالم الغربي الأمر

****

1) أكّد بيان 7 نوفمبر 1987 في أعقاب إقالة الرئيس بورقيبة هذه الحقيقة بتأكيده على ضرورة تصالح البلاد التونسية مع عالمها العربي – الإسلامي وعالمها الإفريقي .

2) انظر بهذا الصدد :

DJAIET , (HICHEM) ," L'IDEOLOGIE ARABO -ISLAMIQUE ", PARIS, LE SEUIL , 1974 P 108

3) انظر تحليل هذا الخطاب في :

MAGHREB -MACHREK N°72 , 1976 , P12 .

الذي جعل خطواتها في إتجاه العالم العربي - الإسلامي ، والعالم الإفريقي ثقيلة ، بل وتميّزت علاقاتها " بأشقاءها " العرب بالتوتر داعما بما في ذلك الأشقاء المحسوبين على شقّ الإعتدال على غرار المغرب الأقصى بسبب الخلاف حول إستقلال موريتانيا ، والأردن بسبب موقف بورقيبة من " شرعية " وجود الكيان الأردني .

أما مع العالم الإفريقي فقد كانت العلاقات شبه مقطوعة (1) وقد كان القادة التونسيون ينظرون بكثير من القلق إلى جيوب التوتّر التي تتهدّد الأمن في القارة الإفريقية ، وتمثّل حاجزا هاما أمام مجهودات التنمية ، وقد ألّحو دائما على ضرورة إستبعاد القادة الأفارقة للأوضاع الخلافية في قارّتهم ، ولذلك فقد حرصت القيادة التونسية دائما على تفادي التصريحات العاطفية وإعلان مواقفها من كبريات الخلافات التي كانت تعصف بالقارة ولا سيّما خلال عقد السبعينات (2). على هذا الأساس شنّت الدبلوماسية التونسية منذ مطلع السبعينات وتزامنا مع تراجع مدّ التيار القومي إثر أفول نجم عبد الناصر ، هجوما مكثّفا لحمل مخاطبيها المختلفين على القبول بمفهومها لسياسة متّسقة بين بلدان ضفّتين المتوسط : في هذا الإطار قام محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية خلال شهري جويلية وأوت 1972 برحلتين قادته الأولى إلى اليونان وتركيا ، فيما قادته الثانية إلى بيكين وهانوي ، وإستقبلت تونس عدّة شخصيات من العالم العربي والمتوسّطي ، وقد أكّد بورقيبة والمصمودي في محادثاتهما وتصريحاتهما أهداف الدبلوماسية التونسية ممثلة خاصة في ضرورة تنظيم مؤتمر حول السلام في المتوسط ، وتأمين مشاركة بلدان المغرب العربي بصورة أو بأخرى في مؤتمر السلام الأوروبي ، فقد تنزّلت زيارة المصمودي إلى تركيا ضمن المسعى التونسي لإقناع القادة الأتراك بأن يجعلوا من تركيا الناطق بإسم هذه " الحركة المتوسطية " ، بحكم دور تركيا بين ضفّتي المتوسط وخصائصها التي تجمع بين الإنتماءات الأوروبية والإسلامية والمتوسطية . وفي بيكين أكّد المصمودي على خطورة أن تجعل

****

1) بشأن سياسة تونس الإفريقية ، انظر :

TOUMI , (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " .
IN LE MAGHREB ET L'AFRIQUE SUBSAHARIENNE , FRANCE , EDITIONS C N R S , 198 ,
P 113 - 169 .

2) MAGHREB -MACHREK N°82 , 1978 , P 4 .

الدول الكبرى من المتوسط "حقلا مغلقا " لنشاطاتها العسكرية منتقدا بالمناسبة الحضور السوفياتي في المتوسط الأمر الذي أدّى بالمكلّف بالأعمال السوفياتي إلى الإحتجاج فغادر قاعة الإجتماع مصحوبا بالممثّلين الدبلوماسيين لعدّة بلدان من الكتلة الشرقية وربّما أراد أن يثبت بإعلانه عن إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين تونس والفيتنام الشمالي أثناء زيارته إلى هانوي أنه لم يكن يستهدف بإنتقاداته الإتحاد السوفياتي دون غيره ولكن وزارة الإعلام التونسية بادرت إلى نشر مذكّرة في الغرض أكّدت فيها أنّ إحتمال قيام علاقات دبلوماسية بين البلدين لا يمكن أن يرد بجدية إلاّ بعد عودة السلام إلى هذه المنطقة من العالم ، وهو توضيح جاء يؤكد حرص تونس على ألاّ تشوب علاقة الصداقة التي تربطها بالولايات المتحدّة الأمريكية أيّة شائبة (1) .

لقد كانت القيادة التونسية تريد أن يشكّل المتوسط مجموعة إقليمية في العالم العربي ، وقد تنزّلت مساعيها لدى أنقرة وأثينا في هذا الإطار .

في هذا الإطار أيضا تنزّلت محادثات المصمودي مع نضيره الإيطالي بروما في نوفمبر 1972 حول مشاكل المتوسط (2) ، ثم زيارة بورقيبة إلى إيطاليا يومي 13 و14 فيفري 1974 (3)

وقد نجحت تونس إلى جانب الجزائر والمغرب الأقصى في المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي إحتضنته العاصمة الفنلندية هلسنكي بين 17 و27 جانفي 1973 ، وفي حمل المؤتمر على إدراج مسألة المتوسط على جدول أعمال المؤتمر والربط بين أمن أوروبا وأمن المتوسط (4) ، وقد إستقبلت تونس بحماس معلن دعوة وزير الخارجية الفرنسية

****

1) MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE - OCTOBRE , 1972 , P 8 .
2) MAGHREB -MACHREK N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 p 58 .
3) MAGHREB - MACHREK , N°61 , JANVIER - FEVRIER , 1974 P 48 .

4) تدخل في هذا الإطار ممثلو إسبانيا وسويسرا والنمسا ، وهذان الأخيران كما هو معلوم دولتان غير متوسطيتين

أنظر ، MAGHREB -MACHREK N°56 MARS -AVRIL 1973 P 64

لتنظيم مؤتمر عربي – أوروبي (1)، وقد حرصت على تأمين إنخراط أجوارها المغاربة في هذه السياسة فقد أكّد البلاغ الصادر في أعقاب زيارة الهادي نويرة إلى الجزائر بين 24 مارس و11 أفريل 1972 أنّ البلدين يوليان إهتماما خاصا للمبادرات التي تتخذها أروبا لعقد مؤتمرها الجغرافي وشروط التنمية في المنطقة، ومن هنا رغبتهما في تشريكهما بطريقة أو بأخرى في المحادثات التي سيحتضنها مؤتمر "وصف بالأروبي والحال أنه يكتسي طابعا عالميا" (2)، وأكّد البلاغ الصادر في أعقاب زيارة الرئيس الجزائري هواري بومدين في أواخر أفريل 1972 تطابق وجهات نظر البلدين بخصوص العلاقات مع أوروبا والمجموعة الإقتصادية الأوروبية كما أكّد فيما يتعلق " بمشكلة الشرق الأوسط " إتفاقهما على ضرورة " ألاّ يكون المتوسط بأي حال مجالا للقوات الأجنبية ".

وسمحت الزيارة الرسمية التي قام بها بورقيبة إلى الجزائر بين 22 و28 ماي 1972 في أول مناسبة تطأ فيها قدمه الأرض الجزائرية بتسهيل تنسيق السياستين الخارجيتين للبلدين " سواء تعلّق الأمر بالتشاور لإختيار أنجع الوسائل لحل أزمة الشرق الأوسط أو التوتر الذي يسيطر على المتوسط " (3).

وقد إلتقت تونس مع المغرب الأقصى على هذا الموقف، فقد أكّدت الإذاعة المغربية في أعقاب الزيارة التي قام بها وفد برلماني تونسي برئاسة الصادق المقدّم إلى المغرب الأقصى في إطار جولة مغاربية بين 7 و11 فيفري 1973 " ضرورة إتخاذ موقف مغاربي مشترك في مؤتمر الدول المتوسطية المنتظر " (4).

وحرصت تونس على أن تؤمن إنخراط ليبيا الملكية أيضا في هذه السياسة المتوسطية فقد أكّد البلاغ المشترك الصادر في أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها وليّ العهد الليبي حسن رضا بين 7 و10 أفريل 1969 على ضرورة المحافظة على أمن المتوسط (5)، وذلك

****

1) MAGHREB - MACHREK N° 61 , JANVIER - FEVRIER , 1974 P 9 .
2) MAGHREB N° 51 , MAI -JUIN , 1972 , P 9 -10 .
3) MAGHREB N°52 JUILLET -AOUT , 1972 P 7 .
4) MAGHREB - MACHREK N° 56 , MARS - AVRIL , 1973 P 59 .
5)MAGHREB N°33 , MAI - JUIN , 1969 , P 27 .

بقدر ما حرصت على أن تؤمن إنخراط ليبيا الجمهورية بعد إنقلاب 1 سبتمبر 1969 ، فقد كان المتوسط المحور الأساسي في محادثات وزير الخارجية محمد المصمودي مع المسؤولين الليبيين خلال زيارته الرسمية إلى ليبيا يومي 11 و12 نوفمبر 1972 ، إذ تناولت بالأساس مباحثات مؤتمر مالطا الرباعي الذي ضمّ تونس وليبيا وإيطاليا ومالطا (1) .وقد صادف هذا المسعى - في البداية على الأقل - وإن من منطلقات ولأهداف مختلفة موافقة نظام طرابلس الجديد بدعم المساعي التونسية والجزائرية في مؤتمر هلسنكي باعتبار أنّ " أمن أروبا وأمن المتوسط لا ينفصلان "(2)، لقد مثّلت " المتوسطية " دائما توجها أساسيا في سياسة تونس الخارجية فقد دعت تونس دائما لإزالة أسباب التوتر في هذه المنطقة الحسّاسة من العالم من خلال رفعها لشعار " المتوسط بحيرة سلام " ودعوتها إلى تحكيم المؤسسات القانونيةالدولية في الخلافات التي تشقّ الدول المتوسطية بسبب الحدود البحرية (جرف قارّي ، منطقة إقتصادية خالصة ، منطقة صيد ...) مستجيبة في ذلك إلى قناعتها بضرورةإحترام " العدالة الأممية " (والعبارة لبورقيبة) مهما كانت جائرة (3) ، بيد أن الدولة التونسية وبخلاف جاريها الغربي والشرقي كانت تريد أن تجعل من المتوسط بحيرة سلام غربية وجزءا من العالم الغربي والأروبي منه تحديدا الأمر الذي يفسّر حصر إنتقاداتها للحضور العسكري الأجنبي في المتوسط في الحضور السوفياتي .

وقد سعت باستمرار لإقناع دول الضفتين على حدّ السواء بجدوى الإتفاق على سياسة

****

1) MAGHREB - MACHREK N° 55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 P 58 .

2) انظر الحديث الذي أدلى به وزير الخارجية الليبية إلى صحيفة PAESE SERA الإيطالية ، مستعرضا فيه الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الليبية في :
MAGHREB -MACHREK N°55 , JANVIER - FEVRIER , 1973 P 6 .

3) جسّمت الدولة التونسية هذه الدعوة بلجوئها إلى محكمة العدل الدولية مرّتين لتسوية خلافها الحدودي مع ليبيا في فيفري 1982 ، ثمّ في ديسمبر 1985 ، مترجمة بذلك التصوّر الحقوقي الذي تحمله للحدود ، انظر : " منظمة الأمم المتحدة ومنطقة البحر الأبيض المتوسط " في دراسات دولية ، عدد25 ، أفريل 1987

متوسطية مشتركة بيد أنّ هذا المسعى إصطدم بتحفّضات الدول المتوسطية الأخرى في شمال المتوسط وجنوبه على حدّ السواء إذ كانت هذه الدول ترتبط أساسا بمصالحها الإقتصادية والسياسية ضمن المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها (المجموعة الإقتصادية الأوروبية ، مجموعة الشرق الأوسط ، وحتى المجموعة العربية نفسها ...) .

3) موقع الخلاف الحدودي البحري التونسي - الليبي في العلاقات بين تونس وليبيا الملكية :

كانت السياسة التونسية إزاء خلافاتها البحرية تقوم على الأسس التالية :

- دعم سياسة الحضور الإيجابي في المحافل الدولية والإقليمية التي تهمّ المتوسّط .
- تكثيف الإتصالات الرسمية بدول الجوار الجغرافي التي تختلف معها بشأن الرسم الحدودي قصد الوصول إلى حلول مؤقتة في إنتظار التسوية النهائية للخلاف .
- الإحتكام إلى المؤسسات القانونية الدولية في صورة تعذّر الوصول إلى حلّ دبلوماسي عن طريق المفاوضات المباشرة .
- رفض اللجوء إلى القوّة لتسوية الخلاف .

وعلى هذه الأسس ، عالجت خلافها الحدودي البحري حول الجرف القارّي مع البلاد الليبية ، فما هو موقع هذا الخلاف في تطوّر العلاقات بين الجارين " الشقيقين " ؟

لقد ساعدت وديّة العلاقات بين النظامين التونسي والليبي على تجميد خلافهما الحدودي طيلة الخمسينيات والستينات فقد توصّلا مبكّرا إلى تأطير تعاونهما بالتوقيع على معاهدة " الإخاء والتعاون وحسن الجوار " بين المملكتين في 6 جانفي 1957 (1) .

وكانت ليبيا قد تابعت باهتمام التطوّرات المصيرية التي كانت تشهدها منطقة المغرب

****

1) العمل 7 جانفي 1957 .

العربي خلال سنتي 1955 و 1956 ، وقد أكّد الملك إدريس السنوسي - في هذا الصدد - في خطابه يوم عيد العرش في 21 جانفي 1956 تمنّياته التوصّل إلى تسوية لقضايا المنطقة عبر المفاوضات المباشرة بين فرنسا وبلدان المغرب العربي ، وكانت ليبيا قد بدأت بعد تتحوّل بأنظارها نحو أجوارها في الغرب في محاولة لفكّ الحصار الإعلامي والسياسي الذي كان يفرضه عليها جارها الشرقي الأمر الذي سمح بتبادل مبكّر للعلاقات الدبلوماسية بين طرابلس وتونس وبين طرابلس والرباط غداة حصول تونس والمغرب الأقصى على إستقلالهما في مارس 1956 : في هذا الإطار نشأت فكرة المغرب العربي الكبير بصورة محتشمة في البداية فبصورة مفتوحة في مراحل موالية ، وقد كان بورقيبة أوّل المعلنين عن هذا المشروع من بين القادة المغاربة ضمن الخطاب الذي ألقاه يوم 3جانفي 1957 بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها مصطفى بن حليم الوزير الأول الليبي إلى تونس: لقد تناول بورقيبة-ولم يكن في هذا التاريخ غير رئيس حكومة جلالة الباي - موضوع المغرب العربي الكبير بإطناب داعيا إلى توحيد إفريقيا الشمالية من السلّوم إلى الدار البيضاء(1). لقد سمحت زيارة الوزير الأوّل الليبي ببلورة المشروع المغاربي الناشئ وقد تنزّل التوقيع علىإتفاقية " الإخاء والتعاون وحسن الجوار " التي توّجت هذه الزيارة في 6 جانفي 1957 في إطار هذا المشروع باعتبارها " الخطوة الأولى على درب توثيق العلاقات بين بلدان المغرب العربي"، على أنّ مشروع "مغربة التنمية" الذي عبّرت عنه دعوة بورقيبة لوحدة مغاربية بأربعة أقطار هي تونس والجزائر والمغرب الأقصى ولأول مرّة ليبيا بعد أن كانت نظرة القادة المغاربة تختزل المغرب الكبير في ثلاثة بلدان ، وإعتبار هذه المعاهدة التونسية-الليبية خطوة أولى على درب إنجاز هذا المشروع إنّما كان يتنزّل ضمن نسق التطوّر الذي كان يشهده النظام العربي ككلّ فقد أراد نظاما تونس وطرابلس قطع الطريق

****

1) انظر نصّ هذا الخطاب في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، الجزء الثالث

أمام المدّ الناصري بما كان يستتبعه ذلك من تبعات مصيرية في المنطقة(1)، فقد حقق النظام الناصري في هذه الفترة زيادة هامّة في جميع إمكاناته وخاصة العسكرية والسياسية منها بعد صفقة السلاح السوفياتي (الصفقة التشيكية) التي إنعكست بتأثيراتها المباشرة على النظامين الدولي والعربي، ونجاح مصر في معركة تأميم قناة السويس ، وتوفق النظام الناصري في القضاء على خلافات السلطة وإنقساماتها ، وشروعه في تطبيق برنامج إصلاحاته . بفضل هذه الإمكانات تمركزت السياسة المصرية في قلب السياسة العربية خلال مرحلة المدّ القومي العربي وتحوّلت إلى قوّة الجذب الرئيسية للحركة السياسية في الوطن العربي بحيث تراجع دور الحدود السياسية في عمليتي صنع القرارات السياسية وتنفيذها (2) ولم تكن ليبيا وتونس بمعزل عن هذا التطوّر فقد كانت العلاقات بين تونس ومصر متوتّرة بسبب إحتضان مصر لنشاطات صالح بن يوسف بعد لجوءه إلى القاهرة (3) ، وكذلك الأمر بالنسبة للعلاقات بين ليبيا ومصر بسبب النشاط الدعائي المصري ضدّ النظام الملكي الليبي (4). ولذلك فقد هاجمت القاهرة المعاهدة منذ توقيعها ، واتهمت كلاً من بورقيبة والملك إدريس السنوسي بالسعي إلى تقسيم العرب بيد أنّ هذا الإعتراض المصري لم يمنع البرلمان في البلدين من المصادقة على المعاهدة والحكومتين من تبادل وثائق هذه المصادقة

****

1) انظر بهذا الصدد :

MAGHREB N°14 , MARS -AVRIL , 1966 , P 3- 7 .

2) حول تطوّر النظام الإقليمي العربي خلال هذه الفترة انظر :

مطر ، (جميل) وهلال ، على الدين) : " النظام الإقليمي العربي ... " ، مرجع سابق ، ص 65 – 74 .

وحول تطوّر إمكانات مصر تحديدا انظر خاصة ص 66 – 67 .

3) حول الدور المصري في الصراع اليوسفي – البورقيبي ، انظر :

العريبي ، (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية – المصرية (1955 – 1970) " ، مرجع سابق ، ص 49 – 58

4) انظر بهذا الصدد :

"L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE EST -ELLE VIABLE " IN MAGHREB N° 53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 , P 41 -50 .

بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها بورقيبة إلى ليبيا في ماي1957 (1) . وقد أكّد بورقيبة خلال هذه الزيارة أنّ التقارب بين تونس وليبيا والمغرب الأقصى لا يهدف إلى تقسيم العالم العربي ، بل إلى دعمه ومع ذلك فقد تأخر تنفيذ هذه المعاهدة إذ إنتظر البلدان ثلاث سنوات كاملة لبدء مفاوضات جدّية حول الصيغ التطبيقية للإتفاقيات التي نظّمتها : ولا محالة ربّما كانت مصر قد ساهمت جزئيا في حصول هذا التأخير بمعارضتها للمعاهدة وفرض حالة من التوتر الدائم على علاقاتها بطرابلس وتونس ، ولكنّ الدور المصري يظلّ ضئيلا جدّا قياسا بالمشاكل القائمة بين نظامي تونس وطرابلس وفي مقدّمتها مشكل العمالة الليبية بتونس ومشكل ترسيم الحدود التونسية - الليبية في البحر وفي الصحراء .

لقد كانت تونس تحتضن في 1956 حوالي 18 ألف ليبيا ، يتمركزون خاصة في تونس ونابل وسوسة وصفاقس وخاصة في جهة قفصة حيث كانوا يشتغلون في مناجم الفسفاط ، وقد تسبّبت هجرة الرأسمال الفرنسي بعد إستغلال تونس في أزمة إقتصادية إستتبعت بالنتيجة مشكلة بطالة ، ولحلّ هذه المشكلة فكّر النظام التونسي في ترحيل العملة الليبيين خاصة وأنّه لم يكن يخشى ردّ فعل قويّ من النظام الليبي إذ كانت المبادلات بين البلدين ضعيفة ، وكان عدد التونسيين العاملين في ليبيا ضئيلا ، ولكنّ النظام التونسي لم يتّخذ أيّ إجراء رسمي في هذا الإتجاه تفاديا للخلاف مع حليفه الجديد ، ولم يلبث هذا المشكل أن حلّ تلقائيا مع تفجير النفط في الصحراء الليبية .

أمّا المشكل الأهمّ فقد كان يتعلق بترسيم الحدود التونسية - الليبية ، وكان الرسم القائم قد وضع بمقتضى الإتفاقية العثمانية - الفرنسية الموقّعة سنة 1910 ، وقد ضبطته لاحقا عدّة إتفاقات فرنسية - إيطالية ولكن بورقيبة كان ينازع شريكه هذه الرسوم والأسس التي قامت عليها عند وضعها ، وقد إزدادت إحتجاجاته حدّة مع تدفّق النفط في مناطق كان "يفترض" أن تكون تابعة لتونس مثل العجيلة في الجزائر وعطشان وتلاسكين في ليبيا .

****

1) العمل 18 ماي 1957 .

وعلى هذا الأساس دعا في خطاب ألقاه في فيفري 1959 إلى مراجعة الحدود التونسية - الجزائرية والحدود التونسية – الليبية وطالب بأن تكون الصحراء إرثا مشتركا لكلّ الدول المتاخمة لها لا المجال الخاص لبعض الدول التي إستفادت من الرسم التعسّفي للحدود(1)

وقد كان لهذا الخطاب وقعه الهام ولا سيّما بليبيا حيث بدأت تتصاعد الحمى النفطية بانعكاساتها الخطيرة على هياكل الإقتصاد والمجتمع إذ أدّى إلى فتور العلاقات بين البلدين ولكنّه لم يوتّرها بصورة خاصة إذ لم تلبث الحكومة التونسية أن تخلّت عن مطالبها في الصحراء الليبية ، ولئن تمسّكت بمطالبها في البحر والنصيب الذي كانت تراه خاصا بها في الجرف القارّي بين البلدين فإنّ غياب المؤشرات التي كانت تدلّ على وجود محتمل للنفط في هذا الجرف في بادئ الأمر قد ساعد على عودة الحرارة للعلاقات بين البلدين ولو بشيء من التأخير إنطلاقا من الزيارة الرسمية التي قام بها الوزير الأول الليبي إلى تونس في أوت 1963 (2).

وقد أمكن للبلدين بفضل ذلك تنمية علاقاتهما التجارية خاصة في ظلّ إنسجام المواقف السياسية للدولتين إزاء القضايا الكبرى في العالم العربي وفي العالم كما تترجم ذلك من خلال إلتقائهما على رفض القرار العربي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة بون إثر أزمة صفقة الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل (3).

لقد أصبحت ليبيا الشريك التجاري الأساسي لتونس في منطقة المغرب العربي خلال

****

1) انظر نص هذا الخطاب في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، الجزء الثامن ، تونس ، نشريات كتابة الدولة للإعلام ، 1977 .

2) راجع بهذا الصدد :

"LA LIBYE ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N°12 , NOVEMBRE - DECEMBRE , 1965 , P 6 .

3) حول هذه الصفقة وانعكاساتها في العالم العربي انظر :

-" LES RELATIONS GERMANO -ARABES , ISRAEL ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N°9 , MAI JUIN , 1965 P 3 -6 .

وحول مواقف الدول العربية من إعتراف ألمانيا الفدرالية بدولة إسرائيل ولا سيّما منها الموقف التونسي وتفاعلاتها عربيا ، انظر :

MAGHREB N°9 , MAI -JUIN , 1965 P 8 -10

الستينات ، وكان الميزان التجاري التونسي مع ليبيا يسجّل فائضا هاما بيد أنّ هذا التطــوّر الذي سجلته المبادلات التجارية بين البلدين لا يفسّر بتجميد الخلاف الحدودي بقدر ما يفسّر بغياب المنافسة بين القطاعات الإقتصادية للبلدين فقد كانت تونس تصدّر إلى ليبيا المواد الغذائية وبدرجة أقلّ المنتجات الصناعية (نسيج ، مواد بناء ، صناعات تقليديــة ، أثــاث ، مواد بلاستكية ....) ، وكان إقبال السوق الليبية على إستيراد هذه المواد قد سجّل إرتفاعا كبيرا خلال هذه الفترة نتيجة إرتفاع المقدرة الشرائية لدى الليبيين وتغيّر العادات الإستهلاكية مع تدفّق الرّيع النفطي على البلاد .

وفي المقابل كانت الصادرات الليبية نحو تونس تنحصر في النفط قبل تدفّق النفط التونسي مع دخول حقل البرمة طور الإنتاج ، وكانت ليبيا المزوّد الثاني لتونس بالنفط بعد إيران (1) ، ولكن لا شكّ أنّ تجميد الخلاف الحدودي مع تنازل تونس عن مطالبها في الصحراء الليبية ، ووضع ملفّ الجرف القارّي على الرفّ إضافة إلى غياب المشاكل السياسية بين العاصمتين منذ مغادرة صالح بن يوسف لليبيا في جانفي 1957 ، قد ساعد على تكثيف التعاون بين البلدين وإن لم يكن شاملا ، ولم يبلغ الدرجة التي كانت ستنزّله ضمن مشــروع " مغربة التنمية " كما كان يدعو إلى ذلك بورقيبة في 1957 بمناسبة التوقيع على معاهــدة " الإخاء والتعاون وحسن الجوار " . لقد أتاح هذا الأمر التطوّر الإيجابي للعلاقــات بيـن البلدين على قاعدة الإتفاقيات المعقودة ، وقد صرّح في هذا الإطار عبد الحميد البكّوش رئيس الحكومة الليبية خلال الندوة الصحافية التي إختتم بها زيارته الرسمية إلى تونس بين 8 و11 جوان 1968 أنّ " الإتفاقيات الموجودة بين تونس وليبيا تؤسس الإطار العام للتعاون بين البلدين وهي بعد كافية " (2) ، وذلك في الوقت الذي تحوّلت فيه وللمرّة الثانية بعثــة

****

1) راجع بهذا الصدد :

" L'ETAT PRESENT DES RELATIONS ECONOMIQUES INTERMAGHREBINES " IN MAGHREB , N°26 , MARS -AVRIL , 1968 , P 32 -39 .

2) MAGHREB N°28 , JUILLET - AOUT , 1968 , P 26 .

إقتصادية تونسية هامة إلى ليبيا لوضع لبنات تأسيس غرفة للتجارة والمؤسسات المشتركة (1)
لقد كانت العلاقات بين البلدين قبيل إنقلاب 1 سبتمبر 1969 مرشّحة لمزيد التطوّر، فقد شهدت سنة 1968 وسنة 1969 تبادلا مكثفا للزيارات نذكر من أهمّها زيارة كاتب الدولة المساعد بوزارة الإقتصاد والتجارة الليبية إلى تونس بين 13 و18 أوت 1968، وقد تخللها يوم 15 أوت التوقيع على إتفاق تونسي - ليبي يهمّ الصناعة الكيميائية (2)، وحلول بعثة ليبية بتونس بين 7 و17 أكتوبر 1968 بغرض دراسة واقع الصيد البحري في البلدين وأفاق التعاون الثنائي في هذا المجال (3)، ثم زيارة وزير الشؤون الإجتماعية الليبية يوم 16 نوفمبر 1958 (4)، فزيارة حسن رضا وليّ العهد الليبي بين 7 و10 أفريل 1969 وقد توّجت بنشر بلاغ مشترك (5)، وقد عقبتها زيارة وزير الإقتصاد الليبي في ماي 1969 (6) فزيارة رسمية لوفد برلماني تواصلت من 7 إلى 15 جويلية 1969 (7).

وفي الإتجاه المقابل، سجّلت ليبيا زيارة الباجي قائد السبسي وزير الداخلية التونسية بين 10 و17 أكتوبر 1968 (8)، ثم زيارة المنجي سليم وزير العدل من 23 إلى 27 ديسمبر 1968 حيث مثّل تونس في إحتفالات عيد الإستقلال الليبي وقد تخللها نشر بلاغ مشترك يوم 26 ديسمبر (9)، فزيارة عبد الرزاق الرصّاع كاتب الدولة المساعد للمالية بين 12 و14 مارس 1969، حيث حضر الإحتفالات بعيد الملك إدريس التاسع والسبعين وترأّس يوم 13 مارس " اليوم التونسي " بمعرض طرابلس الدولي (10)، وقد سمحت هذه الزيارات بالتوقيع على عدّة إتفاقيات في الميدان الفلاحي (11)، وتمّ في 13 أفريل تبادل وثائق المصادقة على

****

1) IBID P 8 .
2) MAGHREB N°29 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1968 P 25 .
3) MAGHREB N°30 , NOVEMBRE - OCTOBRE , 1968 P 24 .
4) MAGHREB N°31 , JANVIER - FEVRIER , 1969 , P 26 .
5) MAGHREB N°33 , MAI - JUIN , 1969 , P 27 .
6) MAGHREB N°34 , JUILLET - AOUT , 1969 , P 11 .
7)MAGHREB N°35 , SEPTEMBRE - OCTOBRE , 1969 , P 22 .
8) MAGHREB N°30 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1968 , P 24 .
9) MAGHREB N°31 , JANVIER - FEVRIER 1969 , P 28 .
10) MAGHREB N°33 , MAI -JUIN 1969 , P 26 .
11) MAGHREB N°31 , JANVIER - FEVRIER 1969 , P 27 .

إتفاقية التعاون والتكامل التونسية الليبية في ميادين الحوامض والحامض الفسفوري في 15 أوت 1968 (1).

وقد صدر في 15 أوت 1969 بلاغ تونسي ليبي بخصوص نظام تبادل الحوالات البريدية (2)، وفي 26 أوت 1969، أي بضع أيام قبل انقلاب 1 سبتمبر تمّ إفتتاح قنصلية ليبية بصفاقس (3).

ولقد كانت هذه الإتفاقيات تتنزل ضمن تطوّر العلاقات الثنائية بطبيعة الحال ولكنها كانت تتنزّل أيضا ضمن التطوّر الواضح الذي شهدته العلاقات الليبية المغاربية، فلم تنفك المملكة الليبية تنخرط أكثر فأكثر في المجموعة المغاربية فقد شاركت في كل الإجتماعات والمؤتمرات المخصصة لبعث مشروع تحقيق الإندماج المغاربي ولا سيّما عبر التشاور بشأن المخططات التنموية في مختلف الأقطار المغاربية وإن لم يمنعها هذا التوجه من المحافظة على نسق علاقاتها مع أجوارها في الشرق ولا سيّما مصر (4). ومع ذلك لم تكن كل الخلافات قد سوّيت بين البلدين بارحة 1 سبتمبر 1969 : كان يوجد خلاف بشأن العمالة التونسية بليبيا بعد أن إنقلب تيار الهجرة إلى الإتجاه المضاد إثر تدفق النفط الليبي، إذ رفضت ليبيا إبرام إتفاق بشأن اليد العاملة بتونس (5)، واحتفظ الرسم الحدودي لمنطقة الجرف القاري في البلدين بكل كمونه الخلافي.

4) موقع الخلاف الحدودي البحري التونسي - الليبي في العلاقات بين تونس ونظام الفاتح من سبتمبر :

أصبحت ليبيا منذ إنقلاب 1 سبتمبر 1969 تهدّد التوازن المغاربي الذي ساد حتى هذا التاريخ نتيجة التوجهات الجديدة التي كانت تقود القيادة الليبية الصاعدة (6)، فقد إتجهت

****

1) MAGHREB N° 33 , MAI - JUIN 1969 , P 27 .
2) MAGHREB N°36 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1969 , P 23 .
3) IBID P 23 .
4)MAGHREB N°34 , JUILLET - AOUT 1969 , P 8 .

5) انظر في هذا الصدد :
" RELATIONS ET ECHANGES ENTRE LA LIBYE ET SES VOISINS MAGHREBINS "
IN MAGHREB N°35 , SEPTEMBRE - OCTOBRE 1969 , P 31 - 32 .
6) MAGHREB N°36 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1969 , P 4

منذ ثورتها اتجاه شرقيا نتيجة مركزية القضيـة الفلسطينية في إهتمامات القيـادة الجديدة ، وربما أيضا على سبيل ردّ الفعل على سياسة النظام السابق وإنخراطه في مشروع الوحدة المغاربية .

بيد أن هذا التوجه لم يمنع النظام الليبي الجديد من تأكيد تطوّر علاقاته بأجواره في المغرب ، فقد وقّع إتفاقا هاما لتأطير التعاون الليبي - الجزائري بمناسبة زيارة عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرية إلى ليبيا ، وطلبت طرابلس مدرّسين من تونس بمناسبة زيارة عميد الجامعة الليبية إلى تونس بين 15 و22 ديسمبر 1969 (1) ، لقد قامت ليبيا الثورة بدور كبير في تنشيط العلاقات العربية منذ تسلّم القيادة الجديدة للحكم ، وقد نجحت في هذا الإطار في تقريب البلاد التونسية من " العالم العربي المناضل " ، وفرضت تغييرا هامّا في طبيعة الخطاب السياسي للقيادات المغاربية بتنزيل مساعي بناء المغرب العربي ومحاولة مغربة التنمية في آفاقها القومية العربية : في هذا الصدد ، أكّد البلاغ المشترك الجزائري - المغربي الموقّع بتلمسان الجزائرية أنّ " المغرب العربي لا يتناقض مع المشرق العربي " ، وصرّح الباهي الأدغم من جهته في حديث أدلى به إلى صحيفة الثورة الليبية يوم 21 جوان 1970 أثناء زيارته لليبيا حيث مثّل البلاد التونسية في احتفالات ليبيا بتصفية القواعد العسكرية الأجنبية عن أراضيها أنّ " توحيد المغرب يمثل قوة للأمة العربية " مرتدّا بذلك عن مفهوم الأمّة التونسية الذي مثّل لوقت طويل حجر الزاوية في مشروع بناء الدولة التونسية (2) .وقد أعطى هذا التحوّل الذي شهده النظام السياسي الليبي في بادئ الأمر دفعا كبيرا للعلاقات التونسية - الليبية بصورة جعلت من النصف الأول من عقد السبعينات إحدى أخصب فترات التعاون بين البلدين التي لم تلبث أن توّجت بإعلان الوحدة الإندماجية التونسية - الليبية بتوقيع بيان 12 جانفي 1974 المؤسس للجمهورية العربية الإسلامية .

****

1) MAGHREB N°37 , JANVIR - FEVRIER , 1970 , PP 7 - 28 .
2) MAGHREB N°40 , JUILLET - AOUT , 1970 P 3 .

وإنّما يهمّنا في هذا الفصل من البحث تناول الإتفاقيات التي كانت تهمّ إستغلال البحر بإعتباره موضوع النزاع الأساسي في الخلاف الحدودي بين الدولتين .

لقد حاول البلدان التوصل إلى صيغة تؤمن لهما الإستغلال المشترك لخيرات البحر . في هذا الإطار ، إندرجت مشاركة كلّ من تونس وليبيا في المشاورات الرباعية بالعاصمة المالطية لافالات بين تونس وليبيا ومالطا وإيطاليا " حول مستقبل التعاون بين هذه البلدان قصد ضمان السلم والتعاون في البحر الأبيض المتوسط " (1) . في هذا الإطار أيضا ، وعلى المستوى الثنائي وقّع وزير الفلاحة التونسية ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي الليبي في 5 سبتمبر 1971 اتفاقية لبعث شركة تونسية – ليبية للصيد البحري ، وقد أنشأت هذه الشركة رسميا في 12 فيفري 1972 (2) . وقد دشّن بصفاقس يوم 26 سبتمبر 1973 العمل بأوّل باخرة ضمن سلسلة من 5 بواخر تابعة لهذه الشركة (3) .

وقد أبدت الدولة التونسية حرصا واضحا على تأمين حقوقها في النفط البحري بعدأن بدأت تظهر مؤشرات جادة تدلّ على توفره بمخزون هام في خليج قابس : في هذا الإطار ، دشن بورقيبة يوم 7 ديسمبر 1973 حقل عشترت النفطي بخليج قابس بحضور رئيس مجموعة AQUITAINE - TUNISIE ERAP (4) ، وذلك بعد أقلّ من شهر من صدور القوانين المصادقة على أوامر أكتوبر ونوفمبر 1973 حول رخص التنقيب عن المحروقات في 19 نوفمبر 1973 (5) .

وقد سعى البلدان إلى تفريغ الحدود من كمونها الخلافي بدعم علاقاتهما الثنائية في مختلف الميادين وإعطاء الحدود محتوى جديدا يجعل منها خيطا رابطا بين البلدين الشقيقين لا حاجزا فاصلا بينهما مثلما هو تصوّر الحدود في المخيال الجماعي . وقد عملا

****

1) MAGHREB N°55 , JANVIER - FEVRIER 1973 , P 58 .

2) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري ..." ، مصدر سابق ، ص ص 193 – 196 .

3)MAGHREB - MACHREK N°60 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1973 , P 56 .

4) MAGHREB -MACHREK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P 47 .

5) IBID , P 47 .

على هذا الأساس على ترسيخ مفهوم المنطقة الحدودية بدل مفهوم الخط الحدودي.

في هذا الإطار، نصّص البلاغ المشترك الذي عقب زيارة القذافي إلى تونس بين 13 و17 ديسمبر 1972 على ضرورة استصدار التشريعات واتخاذ الخطوات التنفيذية التي تكفل لمواطني كلّ من البلدين حقّ التملك وحرية التنقل والإقامة في البلد الأخر (1).

وقد احتضنت مدينة طرابلس في هذا الإطار بين 19 و22 نوفمبر 1973 أشغال اللجنة المختلطة المكلّفة بدراسة كيفية إنشاء قرية مشتركة على الحدود (2). وحرصا منها على تأمين الإستفادة من كلّ خيراتها البحرية، حاولت الدولة التونسية التوصل إلى تسوية تفاوضية مع الطرف الليبي بشأن الجرف القاري، وهو جرف يمتدّ على أكثر من 77.000 كيلو متر مربع، وقد كان الملف المتعلّق في قلب محادثات كاتب الدولة التونسية لدى وزير الإقتصاد التونسي مع المسؤولين الليبيين أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها إلى ليبيا بين 15 و18 مارس 1971، إذ تناولت مسألة ترسيم منطقة الجرف القاري، إضافة إلى مسائل التعاون الإقتصادي بين البلدين (3).

وقد توصّل الجانبان في أعقاب الزيارة الرسمية التي قام بها القذّافي إلى تونس بين 13 و 17 ديسمبر 1972 إلى اعتبار منطقة الجرف القاري وقاع البحر وحدة اقتصادية تستغلّ مناصفة (4). وإجتمعت لجنة الجرف القاري للإتفاق على صيغة لهذا الإستغلال المتناصف وذلك في صلب أشغال اللجنة العليا المختلطة التونسية - الليبية برئاسة الهادي نويرة الوزير الأوّل التونسي (5)، وعبد السلام جلّود رئيس مجلس الوزراء الليبي بطرابلس بين 29 جانفي و2 فيفري 1973، وذلك بعد 6 أسابيع تقريبا من قرار تكوينها الذي اتخذ خلال زيارة القذّافي إلى تونس في ديسمبر 1972، ولكن اجتماع لجنة الجرف القاري وبعد

****

1) MAGHREB N°55 , JANVIER - FEVRIER 1973 , P 55 -59
2) MAGHREB -MACHREK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P 46 .
3) MAGHREB N° 45 , MAI - JUIN 1971 , P 29 .
4) MAGHREB N°55 , JANVIER - FEVRIER 1973 , P .P 55 - 59

5) راجع ترجمة حياة الهادي نويرة في ملحق تراجم الأعلام.

إجتماع دام أكثر من 4 ساعات لم ينجح في تجاوز مرحلة المحادثات التقنية (1).

5) فشل مشروع الوحدة التونسية - الليبية وانفجار الخلاف الحدودي بين البلدين :

كان الخلاف الحدودي بين البلدين عند فشل مشروع الوحدة التونسية - الليبية في بداية سنة 1974 مجمّدا، ولكنّه ظلّ عالقا محتفظا بكلّ كمونه الخلافي.

وقد كان مشروع الوحدة الذي وقّعه رئيسا الدولتين في 12 جانفي 1974، سيقضي على المشكل بصفة آلية، ولكن فشل هذا المشروع نتيجة تراجع الجانب التونسي فجّر الكمون الخلافي للمشكل بكلّ أبعاده ولا سيّما السياسية منها. وقد أكّد انفجار هذا الخلاف في هذا التوقيت رغم قدمه، أنّ مسألة الحدود المائية بين البلدان المغاربية تخضع مثلها مثل الحدود الترابية إلى الضغوطات والإختيارات السياسية والجغرا- إستراتيجية للدول المعنية، إذ لم يكن الخلاف التونسي - الليبي حول الجرف القاري سوى خلاف سياسي بالأساس كان النزاع الحدودي إحدى تجلّياته (2).

لقد سيطرت حالة من التوتر الدائم على الحدود التي تفصل بين البلدين مع التطوّر المعاكس الذي شهدته علاقاتهما إثر فشل زيجة الماء والنار (3)، فقد سارعت تونس منذ مساء 12 جانفي 1974 أي يوم توقيع بيان الوحدة نفسه إلى غلق الحدود التونسية - الليبية وقد أوقفت في 14 جانفي 1974 مسيرتين شعبيتين ليبيتين على الحدود، كانتا تريدان دخول المجال الترابي التونسي في محاولة لحمل النظام التونسي على الإلتزام بمضمون

****

1) MAGHREB - MACHREK N° 56 , MARS - AVRIL 1973 , P 8 .
2) BEN LARBI (BRAHIM) " MAGHREB ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) , OPCIT , P 163 .
3) هكذا وصفت بعض التعاليق الوحدة التونسية - الليبية عند إعلانها، انظر مثلا :
LE MONDE DU 15/01/1974 .
JEUNE AFRIQUE DU 26/01/1974 .

البيان ، وإن لم يمنع ذلك وصول مئات السيارات الليبية إلى بن قردان (1) .

وشمل هذا التطور أيضا الحدود التونسية - الجزائرية إذ صاحبت الإنتقادات الجزائرية العنيفة ضد مشروع الوحدة التونسية - الليبية تحرّكات عسكرية جزائرية على طول الشريط الحدودي الذي يفصل بين البلدين ، بل وتلغّم الوضع داخل المجال الترابي التونسي نفسه ، وتحديدا في الجنوب الذي كان يمثّل أكثر مناطق الجمهورية التونسية انجذابا للمشروع الوحدوي ، وأكثرها ارتباطا بالجارين الشقيقين في الشرق والغرب ، فقد سجلت هذه المنطقة في فيفري 1974 توزيع مناشير وحدوية بإمضاء الجبهة القومية التقدمية لتحرير تونس (2) .

لقد اكّد تلغّم الحدود التونسية - الليبية خلال هذه الفترة الطبيعة الإستراتيجية السياسية التي تكتسيها الحدود في علاقات الدول المغاربية ونمط سياساتها وتحالفاتها ، باعتبارها مسألة سيادة أوّلا .

وقد كان الخلاف التونسي - الليبي يتميّز بأنه لم يكن يطرح خلافا حول حدود السيادة ، إذ لم يكن يهمّ الرسم الحدودي في حدّ ذاته ، وإنّما كان يطرح تناقضا فجّا حول مفهوم السيادة نفسها ، فقد كانت القيادة الليبية ترى أنّ تحقيق السيادة يمرّ عبر إزالة الحدود بين الدول العربية ، في حين كانت القيادة التونسية ترى أنّ تحقيقها يمرّ أوّلا عبر تأمين الحدود برسوم نهائية ، " فحلّ المشكل عن طريق الوحدة لا يؤدي إلاّ إلى إغراق القضية في تعقيدات جديدة " ، وإن أكّدت دائما أنّها لا تعارض الوحدة من حيث المبدإ .

وعلى هذا الأساس ، فقد أمكن دائما استمرار التفاوض حتى بعد فشل مشروع جربة طالما ظلّ الأمل قائما في عودة الروح إلى هذا المشروع ، ولذلك يجب ألاّ نبحث عن تطوّر هذا الخلاف من خلال رصد تطوّر السياسة الخارجية الليبية ، ذلك أنها ترسم خطّا متكسّرا

****

1) STEMER , (ELISABETH) " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO -LIBYENNE " IN MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL 1974 , P P 11.14 .
2) IBID , P 13 .

رغم وجود هدف معلن ألا وهو الوحدة العربية (1).

لقد حافظت القيادة الليبية لبعض الوقت على هدوءها أمام التراجعات التونسية عن مشروع الوحدة أملا في إقناع الجانب التونسي بالإلتزام بمحتوى بيان جربة : في هذا الإطار، صرّح وزير الداخلية الليبية يوم 15 جانفي 1974 أنّه راض بالتفسيرات التي قدّمها له بورقيبة بشأن التطور الذي سجّله الموقف التونسي، ولم يردّ القذافي من جهته الفعل بعد فشل مهمته بجنيف حيث حلّ لدى بورقيبة في محاولة أخيرة لإنقاذ المشروع (2).

فبخلاف المتوقع تكثف التعاون التونسي - الليبي خلال الثلاثية الأولى من سنة 1974 رغم تفاعلات قضية الوحدة وذلك من خلال تعدد الزيارات المتبادلة لعدّة شخصيات سياسية واقتصادية ونقابية من البلدين توجت بالتوقيع على إتفاق بنكي من خلال تدشين البنك العربي التونسي - الليبي ببيروت يوم 25 جانفي 1974، وبإمضاء اتفاق للتعاون الفلاحي بين البلدين يوم 22 فيفري 1974 (3).

وقد طال هذا التعاون خلال شهر مارس مجالات النفط والصناعات من خلال محادثات وزيري إقتصاد البلدين بين 7 و9 مارس 1974 بغية الإتفاق على إنجاز عدة مشاريع مشتركة، وطال أيضا مجال الصحة من خلال حلول بعثة طبية ليبية بتونس بين 1 و6 أفريل 1974، تمّ الإتفاق خلالها على مساهمة ليبيا في تمويل مركز صحّي بتونس، ومجال التخطيط من خلال تحوّل كاتب الدولة لدى وزير التخطيط التونسي إلى ليبيا في زيارة رسمية تواصلت من 7 إلى 9 أفريل 1974، ومجال الشباب من خلال إجتماع اللجنة المختلطة التونسية - الليبية للشباب يوم 9 أفريل، بل والعمل الحزبي نفسه من خلال تحوّل محمد

****

1) STEMER, (ELISABETH) " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE ", OPCIT, P 11.

2) بدأت ردود الفعل الليبية بعد زيارة الهادي نويرة إلى عنّابة يوم 8 فيفري 1974، إذ ردّ القذافي بخطاب حادّ اللهجة ألقاه يوم 10 فيفري 1974 بزوارة ندّد فيه " بالأنظمة السياسية العربية التي تناهض الوحدة العربية المتحتّمة "، ودعا الشعوب العربية إلى الوحدة " رغم أنف حكوماتها "، راجع بهذا الصدد المرجع السابق ص 13.

3) MAGHREB -MACHRECK N°62, MARS -AVRIL 1974, P 44.

الصّباح مدير الحزب الإشتراكي الدستوري إلى طرابلس في زيارة رسمية تواصلت من 28 إلى 30 مارس ، إضافة إلى تكريس التعاون الفلاحي بالتوقيع في طرابلس على إتفاق تعاون فلاحي يوم 25 مارس (1) .

وبالفعل فإنّ الفشل المزدوج الذي سجله المسعى الوحدوي الليبي مع مصر في أوت 1973 ثم مع تونس في جانفي 1974 لم يغيّر شيئا في سياسة القذافي العربية ، فرغم التدهور الخطير الذي سجلته العلاقات الليبية المصرية والليبية التونسية ، أرسل المؤتمر العام للإتحاد الإشتراكي العربي الليبي الحزب الوحيد في ليبيا بعثة لدى الرئيسين السادات والأسد في أواخر سنة 1974 للإتفاق على إعادة تنشيط هياكل إتحاد الجمهوريات العربية (URA) ومؤسساته (2) ، وذلك تزامنا مع وصول بعثة أخرى عن نفس الحزب إلى تونس في زيارة رسمية تواصلت من 28 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 1974 " للتباحث مع الرئيس بورقيبة حول وسائل تحقيق الوحدة بين البلدين " (3) .

ونتيجة لذلك ، أمكن استمرار التعاون بين البلدين رغم سيادة التوتر ، وقد حضيت الحدود بالذات باهتمام القيادتين السياسيتين ، إذ حرصتا على تهدئتها وتأمين استقرارها السياسي بتفريغها من كمونها الإنفجاري .

في هذا الإطار ، اتفق الجانبان في 9 ماي 1974 على الإستمرار في نقل البضائع إلى ليبيا عبر ميناء قابس ، وقام وزير النقل والمواصلات التونسية بزيارة رسمية إلى ليبيا تواصلت من 15 إلى 18 جوان 1974 ، توّجت بالتوقيع على اتفاق يقضي بإنشاء خطّ حديدي يربط بين قابس وطرابلس ، والإتفاق على تدعيم التعاون الجوّي والبحري بين البلدين ، وقد تم في

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°63 , JUIN -JUILLET 1974 , P53 .

2) أسس هذا الإتحاد إثر لقاء بنغازي في 17 أفريل 1971 وقد وضع دستوره في 20 أوت من نفس السنة .

3) MAGHREB -MACHRECK N°67 , PP 9 -40 .

(نكتفي هنا بذكر عدد المجلة لأنها أصبحت منذ هذا العدد تصدر مرّة كل ثلاثة أشهر بعد أن كانت تصدر مرّة كل شهرين) .

هذا الصدد تكوين لجنة دائمة مكلفة بدراسة مسائل النقل البحري (1).

وتباحث وزيرا الداخلية التونسية والليبية في 21 أوت 1974 صيغ تنقلات السكان بين البلدين (2)، في محاولة للتخفيف من حدّة الحركية البشرية التي شهدتها الحدود المشتركة بين البلدين بعد القرار الليبي بطرد المئات من العمال التونسيين إثر فشل محادثات الحبيب الشطي -خويلدي الحميدي يوم 12 فيفري 1974.

لقد مثّل هذا القرار إحدى ردود ليبيا على تراجع تونس عن إتفاق جربة (3)، وقد إحتجّ الحبيب الشطي الذي خلف محمد المصمودي على رأس وزارة الخارجية التونسية في 28 جانفي 1974 رسميا على هذا القرار لدى وزير الداخلية الليبية يوم 13 فيفري 1974 (4).

وقد حلّ نائب وزير العمل الليبي بتونس في زيارة رسمية تواصلت من 14 إلى 19 ديسمبر 1974 للتباحث مع المسؤولين التونسيين حول تنظيم وضع اليد العاملة التونسية بليبيا في إطار المسعى المشترك للتخفيف من الحركية البشرية للحدود (5)، وقد طال هذا التعاون مجال الثقافة والإعلام، إذ حلّ وزير الثقافة والإعلام الليبي بتونس يوم 29 أوت 1974 في زيارة رسمية لبحث سبل دعم التعاون الثقافي والإعلامي بين البلدين بما يهدئ من حدّة المواجهة الإعلامية بينهما (6).

لقد أثمر هذا التعاون توقيع وزيري الداخلية من البلدين على عدّة اتفاقيات، وإتفق كلّ من الطرفين على منع أيّ نشاط على أراضيه معاد للطرف الأخر، كما اتفقا على تبسيط إجراءات الإقامة والعمل بالنسبة للتونسيين في ليبيا، وإجراءات دخول الليبيين إلى تونس، وتعزيز الإجراءات الواقية ضد خرق الحدود. وقد إجتمعت في هذا الإطا[illegible] التقنية

****

[illegible]4, JUILLET -AOUT 1974, PP 74 -76.
[illegible] SEPTEMBRE -OCTOBRE 1974, P 77.
[illegible]NTATIVE DE FUSION TUNISO -LIBYENNE ". OPCIT,
[illegible]-AVRIL 1974, P 45.
[illegible]RE -OCTOBRE 1974, P77.

المختلطة لترسيم الجرف القاري في مستوى خليج قابس .

لقد كانت العلاقات في أواسط سنة 1975 ، أي بعد حوالي عام ونصف من فشل لقاء جربة الوحدوي ، توحي أن طرابلس لم تعد تعتبر هذه الوحدة شرطا مسبّقا للتعاون ، الأمر الذي كان يتفق تماما مع وجهة النظر التونسية (1) . ومع ذلك ، فقد احتفظ الخلاف بكلّ كمونه الإنفجاري ، إذ لم تتخلّ ليبيا أبدا عن مطامحها الوحدوية ، ولم تغفر لتونس أبدا نكوثها لعهد جربة ، وقد كان حرصها على تهدئة الوضع مع جارها الغربي خطوة اضطرارية فرضها التوتر الذي كانت تشهده حدودها الشرقية مع الجارين المصري والسوداني (2) ، وكان سعيها إلى تحسين علاقاتها مع بلدان المغرب العربي بما في ذلك المغرب الأقصى يتنزل ضمن عملها على تطويق الآثار المحتملة للتغييرات التي عرفتها التوجهات السياسية لبعض بلدان المشرق العربي (3) ، وذلك علاوة على إنشغالها بمحاصرة آثار " مؤامرة المحيشي " عضو مجلس قيادة الثورة ، إذ شنّ هذا المجلس عقب إكتشاف المؤامرة وبمناسبة إحتفالات ليبيا بالذكرى السادسة لثورة الفاتح من سبتمبر حملة تطهيرية واسعة في جهاز الدولة لم تدخّر الجيش للمرّة الثانية في تاريخ النظام الجديد (4) ولا حتى اللجان الشعبية أداة الحكم الجديدة التي كانت تعتمدها القيادة الليبية ، ففي سبتمبر 1974 وأمام تزايد الغضب الشعبي من تجاوزات اللجان ، قرّرت الحكومة حلّ عدّة لجان شعبية وإعادة تنظيم الحزب الواحد : الإتحاد الإشتراكي العربي . وقد تقرّر في فيفري 1975 إعادة التنظيم الإداري للبلاد بحذف الولايات وزيادة صلاحيات السلطة المركزية (5) .

من جهة أخرى ، إنكشف الوجه القطري التونسي مجدّدا بعد نزوة جربة الوحدوية بالتراجع نهائيا عن مشروع الوحدة التونسية – الليبية ، وحرص القيادة التونسية على

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°70 , P 8 -9
2) MAGHREB -MACHRECK N°64 , JUILLET -AOUT 1974 , P P 5-74 .
3) MAGHREB-MACHRECK N°70 , P 7-8 .

4) كانت الحملة الأولى في الجيش قد وقعت إثر إكتشاف محاولة الإنقلاب التي قادها العقيدان موسى احمد وآدم حواز في 10 ديسمبر 1969 .

5) MAGHREB -MACHRECK N°70 .

طمأنة أصدقائها في الغرب وأجوارها المغاربة ، ولا سيّما الجزائر بتنشيط العلاقات التونسية -الجزائرية وتهدئة الوضع على الحدود المشتركة بينهما : وقد تمّ على هذا الأساس في أعقاب زيارة المصالحة التي قام بها الهادي نويرة إلى الجزائر يومي 8 و9 فيفري 1974 تدشين الطريق الصحراوي الرابط بين نفطة وحزوة على الحدود التونسية – الجزائرية في 9 فيفري 1974 (1) . وقد مكّن ذلك اللجنة المختلطة التونسية – الجزائرية من الإنتهاء من أشغالها في 1 مارس 1974 ببلورة إتفاق مكمّل للإتفاقية التجارية الموقّعة في 17 جانفي 1974 (2) . ولم يلبث أن نجح هذا الدفع الجديد الذي شهدته العلاقات الثنائية التونسية – الجزائرية بلقاء بورقيبة -بومدين بتونس يومي 22 و23 مارس 1974 ليقرّرا إنشاء لجنة كبرى للتعاون ويوقّعا في 22 مارس إتفاقا للتعاون الإقتصادي (3). وذلك علاوة على إنشغال النظام التونسي هو أيضا بتطويق مخلّفات فشل مشروع جربة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

وقد حرصت تونس على أن تؤكد إرتدادها السريع إلى توجهاتها القطرية بالعودة اللحوحة إلى الخطاب القطري وتأكيداته على طوباوية المشروع الوحدوي . وقد إكتست في هذا الصدد المحاكمة التي تعرّض لها يوم 19 ديسمبر 1974 واحد وثلاثين شخصا بتهمة الإنتماء إلى " الجبهة القومية الشعبية التقدمية لتحرير تونس " دلالة رمزية واضحة ، إذ كانت الأحكام قاسية ، وقد بلغ بعضها أحكاما بالسجن لمدة عشر سنوات كاملة (4) .

لقد أرسلت تونس بهذه المحاكمة رسالة مزدوجة واضحة إلى الرأي العام الداخلي وإلى ليبيا في نفس الوقت .

وقد أكّد تعاملها مع الأزمة السياسية الليبية وعيها بإحتفاظ الخلاف بين البلدين بكمونه الخلافي إذ منحت في صمت اللجوء السياسي للمتمرد الليبي عمر المحيشي (5)

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS -AVRIL 1974 , P 45 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°63 , MAI -JUIN 1974 , PP53 -57 .
3) IBID , P 58 .
4) MAGHREB -MACHRECK N°67 , , P 40 .
5) MAGHREB -MACHRECK N°70 , P 12 -13 .

في ظل هذا المناخ المشوب بالتوتر وإنعدام الثقة كان يتعذّر الوصول إلى تسوية إذ لم تكن العلاقات قد طبّعت حقيقة منذ فشل التجربة الوحدوية بين البلدين في جانفي 1974 . على هذا الأساس ، لم يلبث الخلاف أن إنفجر مجدّدا في بداية سنة 1976 ، إذ عرفت العلاقات التونسية -الليبية تدهورا خطيرا في مارس 1976 إثر القرار الليبي بطرد عدّة آلاف من العمال التونسيين بليبيا ، وقد علّلت ليبيا هذا القرار بالوضعية اللاقانونية لهؤلاء ولكن هذا الأمر ليس جديدا ، وقد فاجأت طرابلس جارها الغربي بسرعة القرار وخاصة بظروف تطبيقه ، إذ روفق المطرودون - وكان الكثير منهم في وضعية قانونية - إلى الحدود دون أن تراعي ظروفهم ودون أن يمنحوا أيّ أجل .

هكذا وجدت البلاد التونسية نفسها مضطرّة إلى إستقبال مواطنيها الذين عادوا إليها مجرّدين من أي رصيد . وقد تعاملت مع هذا المشكل العويص بحزم ، إذ إحتجت رسميا على هذا القرار في 12 مارس 1976 (1) ، ولكنّها فضّلت تجنّب التصعيد في هذا الظرف الذي زامن تحضيرات الإحتفال بالذكرى العشرين لإستقلالها ، رغم ازدواج القرار الليبي بإحتداد إنتقادات القيادة الليبية لتونس إلى حدّ وصفها بالتحوّل إلى "عميل للإمبريالية الأمريكية " كما جاء ذلك في خطاب للقذافي يوم 12 مارس 1976 (2) . ولم يكن ذلك سوى محطة في مرحلة جديدة من التوتر والمواجهة بين النظامين ، إذ أعلن بورقيبة في حديث صحفي غداة الإحتفال بذكرى الإستقلال أنّ الحكومة الليبية كانت تدبّر لإغتياله ، وأنّ الأمن التونسي نجح في كشف العملية وإيقاف " القتلة " ، ولكنه إختار كتمان الخبر لبعض الوقت حتى لا تشوش إحتفالات البلاد بذكرى إستقلالها . وسلّط مدير الأمن التونسي من جهته مزيدا من الأضواء على هذه العملية في ندوة صحافية عقدها للغرض فقد أكّد أن " الكومندوس " الليبي كان يتكوّن من ثلاثة أعضاء تمّ إيقافهم وإحالتهم على

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°72 P 23 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°72 P 11 .

الإستنطاق ، وكانو قد وصلوا من الخارج إلى تونس حيث إستقبلتهم السفارة الليبية التي أمدّتهم بالسلاح والمال الضروريين لتنفيذ العملية ، وأنهم كانوا ينتظرون وصول عضو رابع للمرور إلى حيز التطبيق عندما تمّ إيقافهم ، ولكنّه أكّد أنّ هدف المجموعة الليبية لم يكن يتمثّل في شخص بورقيبة وإنما شخصية أخرى هامة في الدولة لم يشر إليها بالإسم ، وقد أكّدت الأخبار شبه الرسمية في حينها أن الأمر يتعلق بالوزير الأول الهادي نويرة (1) .

وقد أتّخذت بالنتيجة عدّة إجراءات رسمية تمثّلت في إستدعاء سفيري البلدين وقرار تونس بطرد ثلاثة دبلوماسيين ليبيين ردّت عليه طرابلس بإجراء مماثل ، وطرد عدد آخر من الدبلوماسيين أعتبروا أشخاصا " غير مرغوب فيهم " (PERSONA NON GRATA ولكن العلاقات الدبلوماسية بمفهومها المباشر لم تقطع تماما .

أما فيما يخصّ الإتهام نفسه فقد ردّت عليه ليبيا بتكذيبات إحتقارية ، إذ رفضه عبد السلام جلّود - الرجل الثاني في النظام الليبي - شكلا ومضمونا ، مفسّرا إيّاه " بغيرة نظام وجد نفسه في وضع ميؤوس منه ، مغيظ لإكتشاف النفط في خليج قابس " .

وقد بادر محمد المصمودي ، وزير الخارجية السابق اللاجئ بليبيا منذ جانفي 1974 إلى تكذيب الأخبار التي راجت حول مشاركته في " المؤامرة الليبية " بتونس ، بل وذهب إلى حدّ التلميح بأنّ هذه المؤامرة لم توجد أصلا (2) .

ولا شكّ أن التدهور المفاجئ والخطير الذي شهدته العلاقات الثنائية بين البلدين في هذا التاريخ ، كان يرتبط أساسا بتطوّر قضية الجرف القاري بين البلدين بعد " إكتشاف

****

1) العمل ، 22 مارس 1976 .

نلاحظ بهذا الصدد أن الهادي نويرة لعب دورا رئيسيا في إفشال مشروع جربة الوحدوي .

2) كان المصمودي قد اتهم قبل أسابيع قليلة من الحادث التونسي - الليبي بالمشاركة في مؤامرة ليبية بمصر وقد استدعي للتحقيق بالقاهرة ، ولكن أطلق سراحه سريعا ، راجع : MAGHREB-MACHRECK N°72 ,P 11

النفط في خليج قابس " وظهور مؤشّرات مشجّعة على توفّره بمخزون هام ، وهو ما لمّح إليه خطاب جلّود في الردّ على الإتهامات التونسية ، إذ لا تكفي الأثار السلبية لفشل إعلان جربة الوحدوي والإختلافات العميقة في توجهات النظامين لتفسير هذا التدهور السريع والمفاجئ.

وكانت المؤشّرات الجدية على وجود هذه الثروة النفطية قد بدأت تظهر منذ جانفي 1976 ، إذ نشرت اليومية الليبية " الفجر الجديد " خبر إكتشاف الشركة الفرنسية (ELF AQUITAINE) لمنبع هام للنفط في البحر على بعد 100 كلم من زوارة وعلى عمق 2290 مترا (1) . فيما أشارت مجلة " PETROLE ET GAZ ARABE " في عددها يوم 16 مارس 1976 أنه أُكتشف بتونس في خليج قابس منبع للنفط غير بعيد عن الرسم المتنازع عليه للجرف القاري التونسي – الليبي (2) . وأكّد نويرة من جهته وجود هذا الترابط عندما تعرّض إلى قضية الخلاف الحدودي بشأن الجرف القاري في خطابه يوم 29 مارس 1976 ، وقد أكّد بهذا الصدد أن البلاد التونسية حرصت دائما على التوصّل إلى ترسيم عادل لهذا الجرف ، وكثّفت مساعيها لدى النظام الليبي قصد التوصّل إلى حلّ تفاوضي أو القبول بمبدإ التحكيم الدولي في هذه القضية ، ولكن ليبيا ظلّت تتهرّب من التفاوض الجدّي معوّلة في ذلك على ثروتها وسلاحها وخاصة على عامل الوقت لفرض وجهة نظرها (3) . وقد مثّلت هذه الأزمة الجديدة التونسية – الليبية هاجسا جديدا للعالم العربي والإفريقي (4) ، ولهذا الغرض ، نشطت الوساطات الأجنبية في محاولة لفضّ الخلاف ، وخاصة منها وساطة الرئيس الأوغندي عيدي أمين والرئيس الموريتاني المختار ولد دادة بين 23 و 27 أفريل 1976 ، وقد توّجت بإتفاق طرفي النزاع على

****

1) الفجر الجديد ، يوم 22 جانفي 1976 .

2) MAGHREB- MACHRECK N°72 , 1976 , P 27 .

3) العمل ، 30 مارس 1976 .

4) MAGHREB-MACHRECK N°72 , 1976 , P 12 .

إيقـاف الحمـلات الإعلاميـة ضـدّ بعضهـما (1) ، رغم إستمـرار ليبيـا في طرد العمّـال التونسييـن (2) . وقد أمكـن مرّة أخرى تطويـق الخلاف بعد المفاوضات التصالحية بيـن وزيري داخلية البلدين بما سمح بتصفية جانب من الخلاف حول الجرف القاري ، لا سيّما وأنّ ليبيا كانت تفضّل تركيز إهتمامها على حدودها الشرقية بعد التدهور الخطير الذي شهدته علاقات ليبيا مع جاريها المصري والسوداني بإنعكاساته على نمط التحالفات العربية في الشرق ، إذ وقّع في 19 جويلية 1976 بالعاصمة السعودية الرياض إتّفاق عسكري ثلاثي بين السعودية ومصر والسودان ، كان يمثّل محورا موجّها ضد ليبيا القذّافي ، وشهدت المنطقة الشرقية للحدود الليبية مع مصر تحركا عسكريا مصريا بدا تحضيرا لحرب محتملة من خلال تركيز الدبابات ووحدات الإنزال المصرية طوال شهر أوت من سنة 1976 (3) .

وعلى هذا الأساس ، عاد النظامان إلى تفريغ الحدود من محتواها الإنفجاري : في هذا الإطار ،أعلن في 20 أوت 1974 أنّه تمّ الإتّفاق مع شركة بحرية على تركيز خطّ حديدي يربط بين صفاقس وطرابلس على مسافة 500 كلم (4) .

ولم تلبث ليبيا أن قبلت في 24 أوت 1976 رسميا بطرح الخلاف التونسي – الليبي حول الجرف القاري بخليج قابس على محكمة العدل الدولية بلاهاي ، وقد إنعقد بطرابلس في 16 سبتمبر 1976 أوّل إجتماع مشترك للإتفاق على الصيغة النهائية لمطلب التحكيم (5) ، ثم أستأنفت المفاوضات بتونس يوم 14 أكتوبر 1976 (6) . بيد أنّ الخلاف لم يمرّ دون أثر ، فقد أثّر عميقا على التوجهات الإستراتيجية للنظام التونسي بعد أن أصبحت القيادة التونسية تشعر أكثر من أيّ وقت مضى بخطورة التطوّرات التي كانت تشهدها المنطقة على مشروعها القطري .

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°73 , 1976 , P 24 .

2) أعلنت وكالة تونس-إفريقيا للأنباءفي 7 جويلية 1976 أن عمليات طرد العمال التونسيين بليبيا مازالت متواصلة . المرجع السابق ص 24 .

3) MAGHREB-MACHRECK N°74 , 1976 , P 15 .
4) MAGHREB-MACHRECK N°74 , 1976 , P 24 .
5) IBID .
6) MAGHREB -MACHRECK N°75 , 1976 , p 44 .

وقد برزت نتائج سياسة الإستنزاف الليبية خاصة في الإنعطافة الهامة التي سجلتها سياسة تونس العسكرية منذ سنة 1975 ، فحتّى هذا التاريخ ظلّت البلاد التونسية تتميّز بضعف إنفاقها العسكري مفضّلة بذلك تخصيص الجانب الأكبر من ميزانيتها للقطاعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية . وقد كان تجهيزها العسكري المتواضع فرنسيا بالأساس ، لا وجه للمقارنة بينه وبين الترسانة العسكرية التي يتوفر عليها جاراها القويّان شرقا وغربا (1) بيد أنّ هذه السياسة شهدت منعطفا جديدا منذ سنة 1975 ، إذ بدأت القيادة التونسية في تعصير تجهيزها العسكري وتنويع أسلحتها .

في هذا الإطار ، إشترت خلال سنة 1975 طائرات أمريكية (NORTHORP F 5) وإيطالية ، وأسلحة خفيفة من ألمانيا الغربية والنمسا . وفي سنة 1976 إشترت صواريخ مضادة للطائرات من نوع (CHARPARRAL) الأمريكية مستفيدة في ذلك من قرار الرئيس الأمريكي فورد برفع الحضر على مبيعات هذه الصواريخ (2) . لقد عبّرت هذه السياسة الجديدة عن رغبة القيادة التونسية في أن تتحمّل مسؤولياتها الدفاعية بنفسها ولكن دون التخلّي عن حماية المظلّة الأمريكية ، وقد صرّح الهادي نويرة في هذا الصدد يوم 23 نوفمبر 1976 بمناسبة إنعقاد مؤتمر وكالات الصحافة العربية والأوروبية أنّ تونس لم تولّ عناية كبيرة في السابق لميزانيتها الدفاعية مفضّلة إستغلال مواردها المحدودة لتجاوز تخلّفها والنهوض بتنميتها الإقتصادية والإجتماعية ، ولكنّها اليوم أصبحت مطالبة بإستخلاص الدروس ممّا يجري حولها " فقد إضطررنا لتغيير الميزان العسكري التونسي

****

1) حول السياسات العسكرية في تونس والجزائر وليبيا ، انظر :
BEN LARBI (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) , OPCIT , P 133 -152 .

2) كانت كتابة الدولة الأمريكية لشؤون الدفاع قد أعلنت يوم 11 ديسمبر 1976 أنّ واشطن قد قررت – تحت إحتراز (SOUS RESERVE) موافقة الكنقرس – أن تبيع لتونس صواريخ مضادة للطائرات بما قيمته 58 مليون دولار أمريكي ، انظر :
-MAGHREB -MACHRECK N°74 , 1976 , P 25 .

وتخصيص نسبة أكبر لدعم وسائلنا الدفاعية " (1) ، وهو ما أكّده كاتب الدولة لدى وزير الدفاع في إجتماع الولاّة المنعقد بسوسة يوم 27 نوفمبر 1976 ، إذ صرّح بأنّ العمل الذي تبذله تونس لتعصير جيشها يجب أن يسمح للقوّة العسكرية التونسية بالوصول إلى مرحلة الردع والمصداقية ، ولكنّه حرص على أن يؤكّد أنّ السياسة الدفاعية التونسية تهدف بالأساس إلى تحقيق التوازن بين مقتضيات النظام الدفاعي والتوجهات الرئيسية لمخطط التنمية الإقتصادية ، وأضاف الطاهر بلخوجة وزير الداخلية من جهته في نفس هذا الإجتماع أنّ الهاجس الأساسي للحكومة التونسية لا يتمثّل في تكديس السلاح ، وإنّما في التوفّر على الحدّ الأدنى منه وعلى الإطارات العليا الكفأة .

في هذا الإطار ، تنزّلت زيارة كاتب الدولة المساعد للدفاع اليوغسلافي ومحادثاته بتونس يوم 25 نوفمبر 1976 مع وزير الدفاع عبد الله فرحات . وقد حضيت هذه الزيارة بإهتمام خاص لدى مختلف الأطراف المعنية في الداخل والخارج ، فتونس مثل يوغسلافيا بلدان صغيران يحيط بهما أجوار أقوياء ، وكلاهما مشرف على سواحل طويلة ذات أهمية إستراتيجية كبيرة في المتوسط ، وتترأس البلدان شخصيتان تتمتّعان بإشعاع عالمي ، ولكن " آخر سلالة قديسي الحرب العالمية الثانية وعميد المجاهدين العرب والأفارقة " قد بلغا من العمر عتيًا ، ومع أنهما قد حرصا على نسج شبكة أحلاف قوية تؤمن لبلديهما الهزّات المحتملة ، فإنهما لا يضمنان أن تجري الأمور وفق تخطيطاتهما ، ومن هنا الأهمية الخاصة لهذا اللقاء بين القادة العسكريين في البلدين لمواجهة الإمكانات العسكرية المتزايدة للجزائر وليبيا ، والموقف الغامض لمالطا وتقارب هذه البلدان الثلاثة مع موسكو (2) .

في هذا الإطار أيضا ، تنزّلت الزيارة الرسمية التي قام بها (YVON BOURGES) وزير الدفاع الفرنسي إلى تونس بين 10 و13 ديسمبر 1976 ، فقد صرّح عبد الله فرحات

****

1) العمل ، 24 نوفمبر 1976 .

1) MAGHREB -MACHRECK N°75 , 1976 , P 26 .

ليلة إستقبال ضيفه " نستطيع التعويل على رغبة فرنسا في التعاون (...) ، ففي ذلك مصلحتها كما عبّر عن ذلك بوضوح الرئيس جيسكار ديستان خلال زيارته الأخيرة إلى تونس (...) ، ونأمل التوصّل إلى إتفاقات تسمح بدعم القدرة العسكرية التونسية (...) ، فهكذا ندعم قدراتنا الأمنية ونتقاسم مع أصدقاءنا مهمة المحافظة على الأمن الإقليمي " ، وأكّد أنه إذا كانت تونس تريد تطوير قدراتها العسكرية ، فليس من أجل فرض آرائها ، وإنّما لتكون في مأمن من الضغوطات والسياسات التوسعية ، ورحّب بالتعاون العسكري القائم بين تونس وفرنسا مؤكّدا أنه عرف مع هذه الزيارة إنطلاقة جديدة (1) .

وصرّح الوزير الفرنسي من جهته أنّ "دعم التعاون العسكري التونسي - الفرنسي وتوسيعه يمضي في الإتجاه السليم (...) ، وقد أكّدنا تعلّقنا بمثال التضامن والصداقة وجدّدنا تعهّدنا بحماية صداقة فرنسا لتونس " (2) .

وقد برز هذا التحوّل الذي سجلته السياسة العسكرية التونسية في الإرتفاع الهامّ الذي سجلته ميزانية وزارة الدفاع ، إذ أكّد عبد الله فرحات وزير الدفاع يوم 22 ديسمبر 1976 بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الدفاع ، أنّ هذه الميزانية ستسجّل سنة 1977 زيادة بـ 11.5% بالنسبة لسنة 1976 ، وأنّ تونس ستحصل على قروض عسكرية بقيمة 30 مليون دولار أمريكي ، وأنّ الجيش سيجهّز بأسلحة حديثة ، ولكنه أضاف أنّ الدفاع الوطني لا يمثّل مسؤولية الجيش وحده ، " فتجربة الدفاع الشعبي ستبدأ في القريب العاجل في صلب الهياكل المنظمة على غرار تشكيلات الحزب الإشتراكي الدستوري ، وقد تكوّن بعد جيش إحتياطي لدعم الجيش النظامي في الدفاع عن حرمة الوطن " . على أنّ الأمر الهام الذي شدّ إنتباه الملاحظين لم يكن يتمثل في قرار تونس بالترفيع في ميزانيتها العسكرية - وإن كان الأمر هامّا في حدّ ذاته - وإنّما في اللهجة التي تميّز بها إعلان القرار : لقد قرّرت تونس التوفّر على مزيد من السلاح ، وأن تجاهر بذلك ، موجّهة بذلك

****

1) IBID , P 26 -27 .
2) IBID

رسالة مفتوحة إلى أجوارها ولا سيّما جارها الشرقي المسكون بالهاجس الوحدوي (1).

وقد وصلت الرسالة إلى طرابلس دون شكّ، ولكنّ وصولها لم يمنع إنفجار الخلاف مجدّدا، فقد كانت المصالح المتنازع عليها هامّة جدّا بالمنظورين الإقتصادي والسياسي -الإستراتيجي، وكانت الإختلافات في توجّهات النظامين أعمق من أن تزيلها قوّة الردع العسكرية، وذلك فضلا عن أنّ القوّة العسكرية التونسية لم تكن تستطيع مظاهاة درجة التسلّح الليبي ولا نسقه (2)، فلقد عرفت العلاقات التونسية -الليبية تدهورا جديدا مفاجئا بلغ ذروته بين 27 ماي و10 جوان 1977. وقد كان هذا التدهور الجديد يستمدّ قوّته من الشعور بالإحباط الذي ولّده حوار الصمّ بين الطرفين منذ سقوط مشروع الوحدة بين البلدين في جانفي 1974 ومن الخلاف المتواصل حول ترسيم الجرف القاري في خليج قابس رغم الإتفاقات السابقة.

وكان شهر فيفري من سنة 1977 قد شهد حادثا أوّلا خطيرا عندما قامت الشركة الإيطالية AGIP - بناء على تكليف ليبي - بعملية تنقيب في المنطقة المتنازع عليها، فقد طلبت تونس من الشركة إيقاف الأشغال في 5 مارس، وقد إستجابت الشركة الإيطالية لهذا المطلب، الأمر الذي أدّى إلى توتّر العلاقات بين البلدين، إذ هدّدت ليبيا في 14 مارس بضرب البواخر التونسية، وأعلن جلّود عن توقّف المفاوضات، وقد أمكن في مرحلة أولى تطويق الخلاف في 11 ماي 1977 نتيجة التقدم الذي سجّلته المحادثات بين البلدين أثناء زيارة وزير الداخلية الليبية إلى تونس في 18 مارس 1977، وزيارة وزير الخارجية التونسية إلى ليبيا في 24 مارس (3)، ولكن الخلاف إندلع مجدّدا في 27 ماي عندما شرعت شركة أمريكية في تركيز مسطحة تنقيب لحساب ليبيا في المنطقة المتنازع عليها،

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°75 , 1976 , P 26-27 .

2) انظر جدولي المقارنة للقوات العسكرية في الدول المغاربية في ملحق الوثائق .

3) MAGHREB -MACHRECK N°76 , 1977 , P 38 .

وقد أعلنت الصحافة الليبية بالمناسبة أنّ ليبيا عمدت إلى حماية المسطحة ببارجتين حربيتين وغواصة وزورق وفرقة طلائعية (كومندوس) عسكرية .

وقد راقبت البحرية التونسية العملية الليبية عن كثب دون تدخّل ، ولكن في المقابل ، كان الردّ الدبلوماسي التونسي قويّا ، إذ عبّأت الدولة التونسية قواها لإعلام الرأي العام العالمي والأمم المتحدة بالأمر . وقد أرسل مجلس الوزراء التونسي إثر جلسة إستثنائية عقدها للغرض يوم 28 ماي ، مذكرة إحتجاج رسمية إلى جامعة الدول العربية طالب فيها الجامعة بالتدخّل . وأستدعى مجلس الأمّة صبيحة 30 ماي إستعجاليا لنقاش مغلق ، تداول خلاله على الكلمة عدّة نواب ، وأكّد خلاله الصادق المقدم رئيس المجلس " دعم النواب الكامل للحكومة ، وتبنيهم للموقف الصارم والرصين الذي إتّخذته لمواجهة كافة الإحتمالات " . ومن أهمّ ما جاء في البلاغ الذي نشر إثر الإجتماع كلمة الحبيب الشطّي وزير الخارجية ، الذي أكّد أنّ " العالم لا يمكن أن يقبل بأن يشرع بلد ما في إستكشاف ثروة ما لفائدته دون إعتبار حقوق المالكين الشرعيين " ، وكلمة الهادي نويرة الوزير الأوّل الذي ألحّ على ضرورة " أن يتمسّك الشعب أكثر من أيّ وقت مضى بالوحدة الوطنية حتى نستطيع مجابهة كافة التحدّيات " (1) .

وبينما كانت لهجة الصحافة التونسية تشتدّ ضدّ النظام الليبي وسياسته ، تعدّدت برقيات التأييد للحكومة من مختلف القوى السياسية في البلاد بما في ذلك المعارضة منها في هذه القضية التي ترتبط بالسيادة الوطنية (2) . وقد صدرت على المستوى الدولي

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°77 , 1977 , PP 11-13 -23 .

2) انظر العمل ، 28 ماي 1977 ، و29 ماي 1977 .

حول موقف الصحافة التونسية من هذه الأزمة ، انظر :

الساحلي،(المنجي) : " موقف الصحافة التونسية من الوحدة الإندماجية التونسية – الليبية : الصباح – العمل الشعب (1974 – 1977) " ، رسالة للإحراز على الإجازة في الصحافة وعلوم الإخبار ، إشراف محمد الكعبي ، الجامعة التونسية ، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، السنة الجامعية 1977 – 1978 .

بعض ردود الفعل الملفتة للنظر ، فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها للعريضة التونسية لدى الأمم المتحدة ، وقد أكّدت أنها لم تكن تساند التنقيبات في المنطقة المتنازع عليها ، وأنها كانت قد نصحت الشركة الأمريكية الخاصة بألاّ تقدّم دعمها التقني لهذه العمليات ، وذلك في الوقت الذي بدا فيه محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية حريصا على تهدئة الوضع ، إذ أكّد يوم 1 جوان 1977 إقتناعه بإستعداد كلّ من تونس وليبيا للمفاوضة والتحكيم . أمّا من الجانب الليبي فقد قام القذّافي نفسه بتقديم الموقف الليبي : وقد أكّد بهذا الصدد في خطاب هام تناول هذه القضية أنّ الخلاف مفتعل ، إذ توجد منطقة التنقيبات على بعد 45 كلم كاملة من خط تحديد الجرف ، وأضاف مستهزئا : " ليبيا تملك النفط ... تونس لا تملكه ، ولكن ذلك لا يبرّر مسعى تونس للبحث عنه في الجرف القاري الليبي " . وقد نزّل الخلاف في إطار الإستراتيجية الليبية عندما ربطه مرّة أخرى بمشروع الوحدة ، " فلتتحد تونس وليبيا وغدا يستغلّ التونسيون والليبيون معا نفط الجرف القارّي حتى منابع السرير في أعماق الصحراء ، فذلك هو الحلّ التاريخي الصحيح " (1) ، وقد ندّد بهؤلاء الذين يرفضون الوحدة مدّعين التكلّم بإسم الشعب التونسي ، وبالحملة التي شهدتها البلاد التونسية خلال هذه الفترة " لمغالطة الشعب التونسي" مؤكّدا بالمناسبة رفض بلاده اللجوء إلى القوّة وخاصة في " قضايا صغيرة " مثل قضية الجرف القاري ، وإستعداده للقبول بحلّ تحكيمي " فإحدى حلول هذه القضية تكمن فيما قاله لي بورقيبة من أنّه ليس عليّ سوى القبول بأيّ قرار تحكيمي وأنّه مستعدّ للقبول به (...) ، ولكن ما دمنا مستعدّين للجوء إلى التحكيم والإلتزام بقراره فما ضرّنا أن نقوم بالتنقيبات " (2) . وقد كانت أولى ردود فعل الصحافة التونسية على هذا الخطاب سلبية إذ وصفته بالتناقض .

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°77 , 1977 , PP 11 -13 - 23 .
2) IBID .

ومع ذلك ، فقد إستقبل بورقيبة منذ صبيحة 4 ماي 1977 محمد الصياح الوزير المعتمد لدى الوزير الأول للتباحث معه في الأمر (1) قبل أن يستقبل الممثل الأعلى لليبيا بتونس في لقاء وصف بالبنّاء ، إذ سمح بتنقية مناخ العلاقات بين البلدين ، وتجديد حرصهما على " تجسيم رغبة الشعبين في التقارب وتدعيم روابط الأخوّة بينهما " .

وبذلك إتّخذت القضية طريقها نحو الإنفراج ، فقد سجّل الديوان السياسي للحزب الإشتراكي الدستوري إثر إجتماعه يوم 6 ماي 1977 تحت رئاسة بورقيبة أنّ القذافي قبل بالتحكيم ، وأكّد أنّ العمليات الجارية في المنطقة المتنازع عليها لا تعني خضوع المنطقة لسيادة البلد القائم بها ، وجدّد رغبته في تجنّب التصعيد وتفادي المواجهة ، وبذلك أصبح الوضع مهيّأ للبحث عن حلّ وسط ، الأمر الذي تجلّى في إستئناف المفاوضات بين البلدين من خلال وزيري خارجية البلدين تحت رعاية محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية .

وقد أثمرت هذه المفاوضات توقيع الطرفين في 10 جوان 1977 على نصّ الإتفاق الذي قضى بقبولهما عرض مسألة ترسيم الجرف القاري على محكمة العدل الدولية بلاهاي ، وبنتائج حكمها على أن تبقى مسطحة التنقيب في الأثناء في مكانها . وبذلك وضع البلدان في آخر لحظة حدّا لخلاف بدا مرشّحا لتصعيد لا تقدّر عواقبه .

لكن وأيّا كان الموقف الذي إتفق عليه الطرفان ، وأيا كانت الخلفيات التي قادت كلّ منهما فقد وفّر هذا الخلاف للقذافي فرصة العودة إلى موضوع الوحدة التونسية – الليبية ، وأن يبرهن للتونسيين عن أهمية الإمتيازات الإقتصادية التي تستطيع

****

1) كان الصياح أحد الأعضاء البارزين من الجانب التونسي في المفاوضات التوسنية – الليبية بشأن قضية الجرف القاري .

الوحدة توفيرها لتونس وأن يسجّل في إطار هذا السجال السياسي بين المشروع القطري التونسي والبرنامج الوحدوي الليبي بعض النقاط لفائدته ، ولذلك لم يكن من المصادفة في شيء أن تستأنف منذ 13 جوان 1977 ، أي بعد 3 أيام فقط من توقيع الإتفاق التونسي -الليبي ، المفاوضات التونسية – الإيطالية حول مشروع أنبوب الغاز الجزائري – تونسي – إيطالي وتوثيق الروابط بين تونس والجزائر (1) .

وقد كان الحلّ الذي إتفق عليه الطرفان يتوفّر على مزية قطع الطريق أمام تدخل القوى الكبرى ، بعد أن وفر لها تعدد الخلافات بين الجارين فرصة التدخّل بشكل أو بآخر (2) . وعلى أساس هذا الإتفاق أمكن إعادة تنشيط العلاقات بتبادل الزيارات والتوقيع على عدّة إتفاقات تعاون (3) .

ولم يحاول النظام الليبي إستغلال الهزّة الإجتماعية والسياسية التي شهدتها البلاد التونسية إثر إضراب 26 جانفي 1978 ، بل بالعكس ، لازمت ليبيا الصمت إزاء هذه الأحداث . وقد حطّ القذافي لأسباب تقنية بمطار تونس-قرطاج في 6 فيفري 1978 أثناء عودته إلى ليبيا من زيارته الجزائرية ، حيث تحادث مع الهادي نويرة في لقاء دام ساعتين ، أكّد خلاله الطرفان إتفاقهما على تبادل وثائق المصادقة على إتفاق قبولهما بالتحكيم في قضية الجرف القاري في وقت قريب .

****

1) IBID .

2) كان الجرف إحدى محاور مباحثات رئيس قسم الشؤون السياسية بوزارة الخارجية السوفياتية أثناء زيارته لتونس بين 1 و6 ماي 1977 ، وإحدى محادثات عبد السلام جلّود مع المسؤولين الإيطاليين أثناء زيارته إلى إيطاليا بين 18 و22 ماي 1977 .

MAGHREB-MACHRECK N°77 , 1977 , P 24

3) حول أهمّ هذه الزيارات والإتفاقات ، انظر :

-MAGHREB -MACHRECK N°78 , 1977 , P 25 .
-MAGHREB-MACHRECK N°79 , 1978 , P 23-24 .

ولم يطل هذا الوقت ، إذ تمّ تبادل وثائق المصادقة بعد مصادقة ليبيا على الإتفاق في 29 فيفري 1978 (1) ،ولكن هل كان الموقف الليبي يعني تخلّي القيادة الليبية عن إستغلال قضية الجرف كأداة ضغط سياسي في نظرتها السياسية - الإستراتيجية للمنطقة من أجل حمل جارها الغربي على القبول بسياستها الوحدوية ؟

لا ، فكلّ ما في الأمر أنّ القيادة الليبية قد إختارت تغيير وسائل عملها ، فقد عبّر القذافي في خطابه يوم 1 سبتمبر 1978 بمناسبة إحتفالات ليبيا بالذكرى التاسعة لثورة الفاتح عن رغبة واضحة في تسريع المسار الثوري في الداخل والخارج .

أمّا في مجال السياسة الداخلية ، فقد أكّد أنّه سيتخلّى عن ممارسة السلطة حتى يتفرّغ للعمل الثوري ، إذ " يجب أن تكون السلطة بيد الجماهير ، ودور الثورة هو حثّ الشعب على ممارسة السلطة الشعبية وتدعيمها " . وكان القذافي قد تخلّى منذ إنتخابه أمينا عامّا لمؤتمر الشعب العام بسبها في مارس 1977 عن الإهتمام بالمسائل الحكومية التي عهد بها إلى عبد العاطي العبيدي رئيس اللجنة الشعبية العامة ، وإنصرف منذ هذا التاريخ بصفته " ضامن إستمرارية المسار الثوري " إلى إعادة تنظيم اللجان الشعبية وبلورة أفكاره النظرية التي تضمّنها كتابه الأخضر ... وقد كان مقدّرا لهذه الأفكار أن تخرق الحدود بطبيعة الحال ، ولا سيما منها الحدود العربية .

وأمّا في مجال السياسة الخارجية ، فقد أكّد موقفه السابق من الصراع العربي - الصهيوني ، وعاد مرة أخرى إلى طرح موضوع الوحدة التونسية - الليبية الموقّع في 12 جانفي 1974 ، مؤكدا أن هذا الإتفاق الذي " علّق مؤقّتا " يظلّ رغم فشله " محفورا في قلوب الشباب من البلدين " (2) .

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°80 , 1978 , P 26 .
2) MAMMERI ,(H) : " LE 9EME ANNIVERSAIRE DE LA REVOLUTION DU 1ER SEPTEMBRE " IN MAGHREB -MACHRECK N°82 , 1978 , P 12 -13 .

وقد أكّد في تصريح لجريدة LE MONDE يوم 3 أكتوبر 1978 أنه سيغيّر طرقه من أجل تحقيق وحدة العالم العربي ، إذ سيلجأ إلى " الثورة الشعبية التي ستكون قاعدتها تركيز لجان شعبية ثورية في كلّ الوطن العربي لتعمل علنا أو سرّا بهدف السيطرة على السلطة وتحقيق الوحدة وحلّ المشاكل السياسية في العالم العربي " ، وتونس هي جزء من هذا العالم العربي ، ترتبط مع ليبيا بإتفاق وحدة علّق بصفة مؤقتة .

6) لجوء البلدين إلى التحكيم الدولي وتسوية الخلاف :

نؤكّد فيما يخص ملف التحكيم أنّ ليبيا لم تكن تعارض مبدأ اللجوء إلى التحكيم فقد كانت إتفقت مع مالطا أثناء زيارة القذافي إليها بين 21 و 23 ماي 1976 على طرح خلافهما حول ترسيم الجرف القاري بين البلدين على محكمة العدل الدولية بلاهاي (1) ولكنها كانت تفضّل فضّ خلافاتها مع تونس على قاعدة الإستغلال المشترك المتناصف مستجيبة بذلك لتوجهاتها الوحدوية المعلنة ، فقد كانت تونس جزءا لا يتجزأ من مشروعها الوحدوي ، وهي لم تكن ترفض ترسيم الحدود من حيث المبدإ ولكنّها كانت ترى أن ترسم الحدود بين الدول العربية المتجاورة يمثّل تشريعا لهذه الحدود الأمر الذي كان يتناقض مع نظرة النظام الليبي للعالم العربي باعتباره وحدة لا تتجزأ .

وقد إشتكى القذافي دائما من غياب المحاور التونسي الذي يفهم الخطاب الليبي إذ " كان النظام التونسي يسعى بجميع الوسائل إلى تأزيم الوضع تحت التأثيرات الأجنبية" (2) ، وقد إضطرّت القيادة الليبية أخيرا إلى القبول باللّجوء إلى التحكيم

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°73 , 1976 P 25 .
1) MASMOUDI ,(MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE ", OPCIT P 134 .

نـزولا عند رغبة بعض الوساطات وفي مقدّمتها وساطة الحبيب عاشور الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل ووساطة محمود رياض الأمين العام لجامعة الدول العربية ، وإستجابة للضغوط التي مارستها الشركات الأجنبيـة ذات المصالح في منطقـة الجرف المتنازع عليها (1) ، ولكن القيادة الليبية كانت تريد بهذا القرار بالأساس تجاوز المأزق الذي تردّت فيه العلاقات الثنائية بين البلدين بعد أن أصبحت القضية مرشّحة للتدويل والإنفجار العسكري نتيجة تعزّز الحضور العسكري الليبي والتونسي وحتى الإيطالي بدعوى حماية المصالح الإقتصادية الإيطالية في المنطقة . وكانت تسعى إلى تهدئة الوضع على الجبهة الغربية لحدودها بعد التدهور الخطير الذي شهدته علاقاتها مع جاريها المصري والسوداني في الشرق ، وشريكها السوري في مشاريعها الوحدوية (2) ، ومع جارها التشادي في الجنوب .

وقد كانت ليبيا تواجه في نفس هذا الظرف وعلى هامش الخلاف السياسي مع هؤلاء الأجوار خلافا حدوديا مع مصر ، وآخر مع السودان ، كانا إحدى محاور محادثات أمين الخارجية الليبية مع القادة الفرنسيين أثناء زيارته إلى فرنسا بين 25 و29 جويلية 1977 (3) .

وكان الخلاف المصري –الليبي قد بلغ درجة من الحدة ، دفعت بالقيادة الليبية إلى تقديم شكوى ضدّ مصر إلى الأمم المتحدّة ممثلة في شخص أمينها العام كولت فالدهايم في 25 جويلية 1977 بعد أن قرّرت ليبيا في 6 مارس 1977 غلق حدودها مع

****

1) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS ... " , OPCIT P 164 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°76 , 1977 , P 38 .
3) MAGHREB -MACHRECK N°78 , 1977 pp 20 , 21 , 31 .
– حول أهمّ محطات تطور الخلاف المصري – الليبي بين 1969 و 1970 انظر :
- MAGHREB -MACHRECK N°78 , 1977 P 32 - 33 .

مصر (1).

من جهة أخرى شهد الخلاف الحدودي الليبي - التشادي تفاعلا خطيرا على هامش إندلاع المواجهة السياسية بين البلدين منذ قرار نجامينا غلق الحدود الليبية -التشادية نتيجة الإعانة الليبية لجبهة التحرير الوطني التشادية (FROLINAT)، وضلوع ليبيا في الأزمة الداخلية التشادية (2)، فعلى هامش هذا الخلاف السياسي إتّهم الرئيس التشادي مالوم (MELLUM) ليبيا بإحتلال جزء من التراب التشادي وخاصة شريط أوزو، وقام بتقديم شكوى في الغرض لدى منظمة الوحدة الإفريقية (3)، ومنظمة الأمم المتحدة (4)، وقد إجتمع مجلس الأمن الدولي بين 18 و 21 فيفري 1978 لتدارس موضوع الشكوى التشادية ضد ليبيا (5).

ولكنّ ليبيا نجحت بفضل تنشيط سياستها الفرنسية (6)، وعلاقاتها الإفريقية في تفادي تدويل الأزمة التشادية من خلال نجاح وساطتها بين الفصائل المتصارعة في التشاد، وفي كسر طوق العزلة الذي حاولت مصر ضربه عليها من خلال نجاحها في تحقيق المصالحة في السودان الأمر الذي أدّى إلى إستئناف العلاقات الدبلوماسية مع السودان محقّقة بالمناسبة إنتصارا مزدوجا ضدّ مصر من خلال إستبعادها من مشروع المصالحة التشادية رغم ضلوعها في الأزمة التشادية عبر مساندتها لحكومة نجامينا، ومن مشروع المصالحة السودانية نفسه رغم إرتباط السودان بحلف دفاعي مع مصر كان في الأصل موجها ضد

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°76 , 1977 P 37 .
VOIR AUSSI : MAGHREB -MACHRECK N°77 , 1977 P 22 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°75, 1976 P 45 .
3) MAGHREB -MACHRECK N°77 , 1977 , 25 .
4) حول تطور الخلاف الليبي – التشادي خلال أشهر جويلية وأوت وسبتمبر 1977، انظر :
-MAGHREB -MACHRECK N°78 , 1977 P 27 .
5) MAGHREB -MACHRECK N°80 , 1978 P 31 .
6) IBId P 28 .

ليبيا (1).

وقد حاول القذافي بعد ذلك إستغلال عزلة النظام المصري إذ إقترح في خطاب ألقاه بطبرق يوم 28 مارس 1978 تركيز قيادة مشتركة مصرية -ليبية (2).

ولئن فشلت المصالحة المصرية - الليبية فإنّ النظام الليبي كان قد نجح في الخروج من عزلته الإقليمية بفضل حركية دبلوماسيته، وقيامه بالتنازلات الضرورية في الوقت المناسب.

وقد كان قبوله باللجوء إلى التحكيم في قضية الجرف القاري التونسي -الليبي واحدا من بين هذه التنازلات ضمن التراجع التكتيكي الذي سجلته السياسة الليبية العربية والإفريقية خلال هذه الفترة، ولكن الإستراتجيا الليبية لم تتغير فقد صرّح عبد العاطي العبيدي رئيس اللجنة الشعبية العامة أثناء إستقباله للهادي نويرة يوم 13 ماي 1978 بطرابلس لحضور أشغال اللجنة العليا المختلطة التونسية الليبية ردًا على دعوة نويرة إلى " الحوار المباشر والمنهجي " وإلى " العمل المخطط والحذر " " يجب أن نؤكّد أنّ قائدينا وقّعا إتّفاقا تاريخيا هو إتفاق جربة (...) ولا مجال للشك في أنّ القيادة التونسية تحرص على تحقيق هذا اليوم الذي إنتظرناه طويلا : يوم تحقيق الوحدة طبقا لهذا الإتفاق التاريخي " (3)، ومن جهته دعا القذافي في جوان 1978 أثناء زيارته إلى الجزائر إلى وحدة جزائرية -تونسية - ليبية، وقد أرسل بمندوب عنه إلى تونس ليطرح هذا المشروع على القيادة التونسية (4). وعاد في خطابه يوم 1 سبتمبر 1978 إلى موضوع الوحدة التونسية -الليبية " المعلّقة مؤقتا "، ولم يكن القبول باللجوء إلى التحكيم -بالتالي - يحمل أيّ تغيير لنظرة النظام الليبي للحدود : لقد كان خطوة إلى الوراء لا محالة

****

1) IBID PP 11-13.
2) MAGHREB -MACHRECK N°80, 1978, P26.
3) MAGHREB -MACHRECK N°82, 1978, P 4-5.
4) IBID.

إذ تنازلت ليبيا عن مطلب الإستغلال المشترك على أساس أنه أكثر إستجابة لتصوّراتها الوحدوية ، ولكنّها خطوة على نفس الدرب (1) .

أما تونس فلم تكن عاجزة عن تفهّم المطالب الليبية ، ولم يكن المفاوضون بإسمها عاجزين عن قراءة خطاب القيادة الليبية ، بل بالعكس ، فقد كانت قراءتها لأسس هذا الخطاب وأهدافه صحيحة ، ولكنها كانت ترفض المنطق الذي يقوم عليه إذ كان يهدّد في العمق مشروعها القطري رغم إنخراطها النسبي في اللعبة السياسية -الإستراتجية التي فرضها القائد الليبي من خلال القبول بالدعوة الليبية إلى الإستغلال المشترك المتناصف لمنطقة الجرف في أعقاب زيارة القذافي إلى تونس في ديسمبر 1972 ، ثم من خلال التوقيع على إتفاقية الوحدة بين البلدين في 12 جانفي 1974 ، ولكنها لم تلبث أن أدركت سريعا خطورة هذه الخطوات على مشروعها القطري ، ولذلك بدأت سلسلة تراجعاتها إلى نقطة الإنطلاق حيث تنتهي حدود مشروعها القطري من خلال تعليق مشروع الوحدة ثم نسفه ، ثم من خلال إعلان الدعوة اللحوحة إلى الترسيم النهائي للحدود البحرية بين البلدين عبر القناة الدبلوماسية بالإتفاق المباشر بين طرفي النزاع أو عبر القناة القضائية باللجوء إلى القانون الدولي (2) .

وقد برزت هذه الدعوة خاصة نتيجة لإستتباعات سقوط إعلان جربة الوحدي فقد ظلّت جريدة العمل الناطق الرسمي بلسان الحزب الإشتراكي الدستوري تؤكّد على ضرورة " التفاوض والتحكيم العادل " (3) وتجاوز " منطق الجنون " (4) و" التضليل " (5)

****

1) راجع تصريح القذافي إلى جريدة LE MONDE ، في العدد الصادر يوم 3 أكتوبر 1978 .

2) MZIOUDET , (HARETH) : " LA TUNISIE ET LE MONDE ARABE : QUELQUES ASPECTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE TUNISIENNE " , OPCIT P 144 .

3) العمل 14 جوان 1977 .

4) العمل 21 أفريل 1976 .

5) العمل 22 أفريل 1976 .

و" الإستفزاز " (1)، باعتار أنه لن يفتّ في عزم القيــادة التونسية التي " لا تساوم فـي حقوقها " (2)، وذلك رغم التناقض الذي كان يطرحه هذا الموقف مع جوهر الإتفاقية التونسية -الليبية حول الإستغلال المشترك المتناصف لمنطقة الجرف (3).

لقد برز هذا الإنقلاب الذي سجّله الموقـف التونسـي بصفة متزامنـة مـع تدهـور العلاقات التونسية -الليبية فـي أعقاب فشل إعلان جربة . وقد بـدا الحزم التونسي فـي الدعوة إلى الترسيم النهائي للحدود مفاجئا بعض الشيء ، فلم تتحلّى البلاد التونسية بهذا القدر من الحزم في تعاملها السابق مع خلافاتها الحدودية سواءا كان ذلك مع الجزائر أو مع إيطاليا . وإنّما كانت تعبّر بهذا الحزم عن رغبتها في تجريـد الخـلاف مـن صفتــه السياسية - الإستراتجية التي أكّدتها الحرب الباردة بين الدولتين بيـن 1974 و 1977 فقد كانت تريد أوّلا أن تؤمّن سيادتها داخل حدود نهائية مستقرة ، وكانت تريد ثانيا الإستفادة القصوى من كـل حقوقها في البحـر ، وفي هذه المنطقة بـالذات بعد أن فقدت معركتها الحدوديـــة فـي الصحـــراء غربـا مع الجزائـــر ، وفـي البحر شمـــالا مـع إيطاليـــا فبمعنى ما كان شعورها بتأنيب الضمير نتيجـة " سياســة التنازلات " السابقـة ولا سيّما مع

****

1)العمل 28 ماي 1977 .

2) العمل 29 ماي 1977 .

3) حـول موقف " العمل " مـن الوحـدة التونسية -الليبيـة وتفاعلاتهـا بيـن 1974 و 1977 ، انظـر : الساحلي ، (المنجي) : " موقف الصحافة التونسية من الوحدة الإندماجية التونسية -الليبيـة ("الصبـاح" ، " العمـل " ، "الشعب " ، 1974 - 1977) ، مرجع سابق .

نلاحظ أن الجرائد التونسية الصادرة في هذه الفترة قد تبنّت الموقـف الرسمي للحكومة بشأن الخلاف حـول الجرف القاري وإن لم تنخرط جميعها في الحملة الدعائية ضدّ النظام الليبي التي طالت لفترة طويلة . انظر تطوّر موقفي" الشعب " اللسان الناطق بإسم الإتحاد العام التونسي للشغل و "الصباح " المستقلة في المرجع السابق .

جارها الغربي يدفع بها نحو التصلّب (1) ، ولا شكّ أنها كانت تراهن على كسب القضية إذا هي نجحت في حمل الطرف الليبي على القبول باللجوء إلى التحكيم الدولي .

وعلى أيّة حال فقد كانت هذه الدعوى تستجيب في جوهرها لحرص النظام التونسي على الدفاع عن مشروعه القطري في مواجهة المطامع الوحدوية لجاره الشرقي القوي بنفطه وسلاحه ، وجاذبية النموذج الذي يدعو إليه ، وذلك بقدر ما كانت تستجيب لنظرتها للحدود بإعتبارها فاصلا بين سيادتين ، ولمفهومها الحقوقي لقانون البحار فقد تميّزت سياستها بهاجس الإحترام الكامل للقانون الدولي الكلاسيكي الأمر الذي كان يتناقض مع المفهوم الثوري الليبي لهذا القانون (2) .

ولذلك فقد تقبّلت تونس بإرتياح كبير قبول ليبيا اللجوء إلى التحكيم فقد رأت فيه جريدة العمل الناطقة بإسم الحزب الإشتراكي الدستوري إبتعادا عن " ألوان التهديد والتطاول والشتائم وعدم وضع الطرف المقابل أمام الأمر المقضى " ومدخلا " لطور جديد من الإحياء والتجدّد في العلاقات بين البلدين وتدعيم التعاون والتكامل بينهما لمواجهة تحدّيات العصر وتأمين مسيرة الشعبين نحو الوحدة العصرية القومية " ، وأشادت به جريدة الصباح بإعتباره " عاملا مساعدا على تدعيم العلاقات بين البلدين وتمتين الروابط بين الشعبين " (3) .

****

1) انظر تدخل الصادق بلعيد في النقاش الذي توّج ملتقى " السياسة الخارجية التونسية : الثوابت والمتغيّرات " الذي نظمته جمعية دراسات دولية " يومي 25 و 26 ماي 1988 بتونس ، في :
- ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , FEVRIER 1989 , P 184 -185 .
2) MOUSSA , (FADHEL) : " LA TUNISIE ET LE DROIT DE LA MER " , OPCIT P 165 .
3) لمتابعة ردود الفعل التونسية على القرار الليبي ، راجع العمل بين 13 و 20 جوان 1977 .
انظر أيضا : الساحلي (المنجي) : " موقف الصحافة التونسية من الوحدة الإندماجية التونسية -الليبية : " الصباح " ، " العمل " ، " الشعب " (1974 – 1977) " ، مرجع سابق ، ص 38 – 42 .

لقد كان سلوك القيادة التونسية يعبّر عن حرصها على الدفاع عن مشروعها القطري فيما كان خطابها يحاول الإلتفاف على الدعوة الوحدوية الليبية .

وعموما كان موقف البلدين يختزل رؤيتيهما السياسيتين للبناء الإقليمي ويؤكد التناقض الفجّ بين قطرية الموقف التونسي التي جسّمها الحرص على تشريع الحدود من خلال الدعوة اللحوحة لترسيمها نهائيا ، ووحدوية الموقف الليبي التي جسّمتها دعوته الدائمة للإستغلال المشترك للمنطقة المتنازع عليها ، وإعتبار الوحدة حلاّ نهائيا لأيّ خلاف حدودي قائم أو محتمل .

وقد مثّل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية سابقة في " العالم الثالث " ، وقد إكتسى لهذا السبب أهمية خاصة ولا سيّما إذا إعتبرنا حدّة الخلافات الحدودية التي تشقّ الدول الإفريقية وتشعبها ، وهي خلافات لم ينجح ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بتنصيصه على لا مساسية الحدود الموروثة عن الإستعمار في تسويتها وإن نجح في تسكينها وكانت المنظمة قد صادقت على هذا القرار في أعقاب إجتماعها بالقاهرة في 29 جويلية 1964 (1) .

وكان الحكم نفسه الذي أصدرته المحكمة في 24 فيفري 1982 سابقة بالغة الأهمية إذ مثّل أوّل حكم تصدره محكمة العدل الدولية بشأن خلاف حدودي بحري (2) ، وقد جاء يستجيب في جوهره لمبدإ لا مساسية الحدود الذي نصّ عليه ميثاق المنظمة الإفريقية (3) .

ويمكننا القول أنه جاء مخيبا لأمال القيادة التونسية ومعاكسا لمظهر الأحداث إذ جاء

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°80 , 1978 , P 11 .

2) أصدرت فيما بعد حكما ثانيا في الخلاف المالطي -الليبي في 3 جوان 1985 ، ثم حكما ثالثا في الخلاف التونسي -الليبي للمرة الثانية ، انظر : "منظمة الأمم المتحدة ومطقة البحر الأبيض المتوسط " في دراسات دولية ، عدد25 ، أفريل 1987 ، ص 115 .

3) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB , ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS ..." OPCIT P 168 .

يستجيب -مفارقة - لمضمون الأطروحة الليبية (1) .

وقد فسّر الطيّب سليم (2) فشل البلاد التونسية في كسب هذه القضية لعاملين رئيسيين هما :

- سوء إختيار الدولة لمستشاريها في هذه القضية .

- إختلال ميزان القوى بين الخصمين لصالح الطرف الليبي الأمر الذي أثّر مباشرة على قرار المحكمة " فحتى القضاة الذين رشحتهم الدولة التونسية صوّتوا ضدّ أطروحتها " (3) .

ولكن هذا التفسير تبريري بالأساس فالحقيقة أنّ الدولة التونسية لم تنجح في تكوين ملف صلب من أجل دعم موقفها القانوني ، وقد كانت الحجّة الأساسية التي أقامت عليها دعواها تتمثّل في التأكيد على أهمية الصيد البحري في إقتصاد البلاد وحاجة الدولة لأن تعوّض به فقرها الطاقي ، ولكن المحكمة لم تقتنع بهذه الحجة إذ رأت أنه لا يمكن إعتماد الإعتبارات الإقتصادية في تحديد مناطق الجرف القاري بين الأطراف المتنازعة نظرا لتقلّب هذه الإعتبارات (4) .

****

1) حول المحتوى القانوني لنص الحكم ، انظر المرجع السابق ، ص 163 - 169 .

2) أحد أبرز صنّاع القرار السياسي التونسي خلال فترة السبعينات التي عرفت خلالها العلاقات التونسية الليبية تدهورا خطيرا

3) انظر تدخله في تعقيبه على محاضرة حول " تونس وقانون البحار " لفاضل موسى في ملتقى " السياسة الخارجية التونسية : الثوابت والمغيرات المنعقد بتونس يومي 25 و 26 ماي 1988 في
- ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , TUNIS , FEVRIER 1989 P 168 -169 .

4) حول الحكمين الصادرين عن محكمة العدل الدولية بلاهاي وحيثياتهما انظر : سليم ، (الحبيب) والساحلي (حمادي) ، " الحكمان الصادران عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 24 فيفري 1982 و 10 ديسمبر 1985 في قضية الجرف القاري التونسي - الليبي " في دراسات دولية ، عدد 21 ، أفريل 1986 ص 26 - 62
انظر أيضا : المرقصي سليمان ، (عبد الرزاق) : " قضية الجرف القاري بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية وجمهورية تونس " ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى 1985 .

ولا شكّ أنّ الظرفية الساخنة التي إندلع فيها الخلاف لم تسمح للقيادة التونسية بأن تستشرف حكم المحكمة وأن تقدّر طبيعته ونتائجه السياسية والإستراتجية والإقتصادية المحتملة بالنسبة للبلاد التونسية ولعلاقاتها الثنائية مع ليبيا والمنطقة ككل (1) ، فلقد مثّل الموقف التونسي ردّا مباشرا ومستعجلا على سياسة الإستنزاف التي فرضتها القيادة الليبية على تونس بعد تراجع النظام البورقيبي عن إتفاق مشروع الوحدة بين البلدين ، ولم تحرص تونس على دعم ملف دعواها وعلى دراسة مختلف الأحكام المحتملة في هذه القضية وذلك نتيجة الثقة المفرطة التي كانت تضعها في صدق دعواها : وكانت جريدة العمل الناطقة بإسم الحزب الإشتراكي الدستوري قد ترجمت هذه الثقة في غمرة تفاعلات قضية الخلاف بين الدولتين إذ كتبت مثلا " بعد المحاولات التي قام بها الحبيب عاشور (...) ، لم يف (القذافي) بتعهداته فيما يتعلّق بحل مشكلة الجرف القاري،ولم يكّف عن عمليات الإستفزاز التي تهدّد بقيام نزاع وخيم العواقب خاصة بعد سحب الحفّارة الإيطالية وتعويضها بباخرة أمريكية إنتصبت في المياه التونسية وهي مخفورة بباخرتين وغوّاصة ليبية ، ويدّعي القذافي أنّ الباخرة تعمل في المياه الليبية وهذا الإدّعاء لا يختلف بطلانه على الشرعية الدولية على إدّعاء مناحيم بيقين بأنّ وجود الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية لنهر الأردن إنّما هو وجود بأرض إسرائيلية محررة " (2) .

ولذلك فقد إستقبلت تونس حكم لاهاي بدهشة وحيرة واضحتين الأمر الذي حملها على أن تعيد طرح القضية من خلال التقدم بشكوى ثانية ولكنّها في هذه المرة لم تكن تأمل في تغيير الحكم ، وإنّما كان قرارها يستجيب لأهداف إستراتجية فقد حقق لها

****

1) انظر تدخل الصادق بلعيد أثناء النقاش الذي توج ملتقى " السياسة الخارجية التونسية : الثوابت والمتغيّرات " المنعقد بتونس يومي 25 و26 ماي 1988 في :
- ETUDES INTERNATIONALES N°31 , FEVRIER 1989 , P 183 .

2) العمل 13 جوان 1978 .

الحكم الأول مطلبها المركزي ممثلا في ترسيم الحدود بإعتباره ضامنا قانونيا لحدود السيادة ، ومكنها إستئناف الحكم من ربح الوقت في محاولة لأن تسترجع بالديبلوماسية ما خسرته بالقانون .

وقد أكّد إستمرار الخلاف رغم صدور حكم دولي بشأنه الطبيعة السياسية - الإستراتجية والإقتصادية التي يتصف بها إذ تواصلت المفاوضات الدبلوماسية الثنائية لفضّه رغم وجود الحكم ، أثمرت إتفاقا جاء يزاوج بين وجهتي نظر الدولتين إذ أكّد في جانبه القانوني على إلتزام الدولتين بإحترام القانون الدولي وهو في صورة الحال قرار محكمة العدل الدولية الصادر في 24 فيفري 1982 ، وفي جانبه الدبلوماسي على إتفاق البلدين على الإستغلال المشترك لخيرات البحر (1) . ومعنى ذلك أنّ القيادتين قررتا حفظ الحكم وحل خلافهما في الإطار الدبلوماسي طبقا لما تقتضيه مصلحة الطرفين وبذلك إحتفظ الخلاف بكلّ قوته السياسية والإستراتجية في تحديد سياسة البلدين ونمط تحالفاتهما .

****

1) MOUSSA , (FADHEL) : " LA TUNISIE ET LE DROIT DE LA MER " , OPCIT P 164 .



البـــــــــــاب الثالث

*النظـــام التونسي وتطـــوّر التحالفات المغاربيـة :

الفصـــــــــل الأوّل :

النظام التونسي في مواجهة الدعوة الوحدوية في الإقليم المغاربـــــي :

1) إنقـــلاب 1 سبتمبـــر 1969 فـــي ليبيـــا واستتباعاتـــه السياسيـــة والإستراتجيـــة :

شهدت ليبيا تحوّلا عميقا في سياستها الداخلية والخارجية إثر إنقلاب 1 سبتمبر 1969 لقد وقع هذا الإنقلاب في هدوء ودون إراقة دماء إذ أسرع وليّ العهد حسن الرضا إلى التنازل عن العرش بينما كان الملك محمد إدريس إبن المهدي السنوسي يوجد باليونان في رحلة إستجمام .

ومع ذلك فقد أدّى الإنقلاب إلى تحوّلات عميقة في سياسة الدولة الليبية ، وقد مثّل في بدايته حدثا سياسيا ليبيا داخليا وإستتبع في الداخل تغيّرات عميقة في هياكل الدولة الليبية وسياستها ولكنّه لم يلبث أن طال بإنعكاساته الإقليم المغاربي وكامل المنطقة العربية مع تبلور السياسة الخارجية للقيادة الجديدة وخاصة السياسة العربية منها .

لقد ترجمت هذه القيادة بسياستها الداخلية مفهومها للدولة بهياكلها وأدوات حكمها وسياستها ، ومن باب أحرى أن تترجم هذا المفهوم للدولة والدور الذي كانت القيادة الجديدة تريده لها في سياستها الخارجية باعتبار أنّ السياسة الخارجية لدولة ما تمثّل ببرنمجها وممارستها صورة مكثّفة لإدراك رجال الحكم وأصحاب القرار لمصالحهم الوطنية الأمر الذي يقتضي تحليلها بالرجوع إلى دور هذه النخبة الحاكمة الجديدة في تنظيم السلطة والمجتمع لا كمجرّد خطاب وممارسة مسقطين (1) .

لقد مثّل إنقلاب 1 سبتمبر 1969 رد الفعل المباشر على سياسة الملك الداخلية والخارجية منذ تولّيه السلطة في 24 ديسمبر 1951 تاريخ الإعلان عن إستقلال مملكة

****

1) K. RUF , (WERNER) : " LA POLITIQUE ETRANGERE DES ETATS MAGHREBINS" IN MAGHREB-MACHRECK N°59 , P 22

الليبيـة المتحـــدة (1) فقد سلـك النظام الملكـي سياسـة ولاء معلـن للغـرب ولا سيّما لبريطانيـا الكبرى والولايات المتحدّة الأمريكية .

وأدّت سياسته الإقتصادية إلى ربط البلاد بهذا العالـم الغربي ولا سيّـما ببريطانيا في إطار علاقة عمودية غير متكافئة وفي ظلّ غياب أي أفق تنموي واضح إذ إعتمدت بصورة أساسية على إستغلال عائدات مبيعات النفط التي تمثّل 99% من حجم الصادرات الليبيـة وذلك لصالح فئة محضوظة كانت تتمثل فـي الملك وبطانته ولا سيّما من عائلـة عمـر الشلحي وحكومته إظافة إلى الفئات الإجتماعية التي كانت ترتبط بهما .

وكانت هـذه السياسـة تصطدم بمعارضة جماهيرية متزايدة أذكاهـا المـدّ القومـي التحرّري ممثّل في التيّارات البعثية والناصرية ولا سيّما بعد ثورة جويلية 1952 والأحداث الهامة التي عقبتها على غرار تأميم قنـال السويس وإندحار العدوان الثلاثـي عن مصر سنـة 1956 ثم قيام دولة الجمهورية العربيـة المتحدة إثر إعلان الوحدة المصريـة -السورية في 1 فيفري 1958 (2) .

وقد تترجم الغضب الشعبي عبر إنتفاضة طرابلس وبنغازي بين 14 و 20 جانفي 1964 التي سجّلت سقوط عدد من القتلى الأمر الذي حمل رئيس الوزراء على الإستقالة ... بل إنّ الملك نفسـه فكّر في التنـازل عن العرش ، كما تترجم هـذا الغضب عبر المظاهرات الصاخبة التي شهدتها البلاد الليبية إثر حرب 1967 ، وقد رفع المتظاهرون خلالها بإلحاح شعار " تصفية القواعد الأجنبية بليبيا ". وإضافة إلى ذلـك كان النظـام الملكـي معزولا عن ليبيا الشعب إذ لم يحرص على التدرع ضدّ الأخطار الداخلية والخارجية التي كانت تهدّد عرشه و " لم يقم بأيّ شيء من أجل الحفاظ عليه " (3) .

****

1) حول تاريخ ليبيا المعاصر راجع :

BESSIS , (J) : " LA LIBYE CONTEMPORAINE " , PARIS , L'ARMATTAN , 1986 .
-MARTEL (A) : "LA LIBYE (1835 -1990) : ESSAI DE G EOPOLITIQUE HISTORIQUE " , PARIS , P .U.F , 1991 .

2) "LA LIBYE ET L'EGYPTE "IN MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 29 -31 .

3) الحسن الثاني ، " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ص 184 .

هكذا وجد السنوسي نفسه بفعل سياسته مهدّدا في الداخل والخارج وإستهدفته السياسة التدخّلية الناصرية ففي 1956 قام الملحق العسكري بالسفارة المصرية بطرابلس بتوزيع السلاح على السكّان قصد إستخدامه في مهاجمة القواعد العسكرية البريطانية بليبيا (1) ، وذلك بعد فشل القاهرة في الحصول على دعم ليبي لا مشروط إثر العدوان الثلاثي الذي إستهدفها .

وتكرّرت هذه الأحداث سنة 1967 بعد أن أعلنت إذاعة القاهرة أنّ الطائرات الإسرائلية التي ضربت مصر أقلعت من قاعدة هويلس الأمريكية بليبيا (2) .

وقد عملت القيادة السنوسية في إطار الردّ على هذا التدخّل على دعم روابطها مع بلدان المغرب العربي ولا سيّما منذ إنخراطها في مشروع البناء الإقتصادي المغاربي في 1964 (3) . ولا شكّ أنها رأت في مبلغ الخمسة وعشرين مليون جنيه الذي صارت تدفع للقاهرة سنويا بموجب قرارات مؤتمر الخرطوم منحة تأمين للحيلولة دون عودة مثل هذه الأحداث ، وحرصت على أن تمنع إنتشار التأثير المصري الناصري بالتقليل من الإعتماد على اليد العاملة والخبرات المصرية (أساتذة ، أطباء ، تقنيون ...) ، بل وشجّعتها الهزيمة المصرية في 1967 على الإنتقال إلى موقع الهجوم ففتحت أبوابها للاجئين المصريين من" الإخوان المسلمين " وأعضاء البورجوازية المصرية القديمة (4) .

بيد أنّ النظام كان قد فقد بعد أسباب وجوده في الداخل بعد أن أصبح في عزلة تامّة عن ليبيا الشعب في هذا المناخ السياسي الذي كان يلتهب حماسة نتيجة إنتشار أفكار الأحزاب والحركات القومية مثل البعث والقوميين العرب وخاصة الناصريين وهو ما يفسّر

****

1) كانت هذه الأسلحة موّجهة في الأصل لجبهة التحرير الوطني الجزائرية .
2) " LA LIBYE ET L'EGYPTE " IN MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 30 .
3) IBID P 30 .
4) IBID p 30 .

السهولة الكبيرة التي أطيح بها نظام السنوسي يوم 1 سبتمبر والإعتراف الدولي السريع الذي حضيت به القيادة الجديدة فحتّى بريطانيا نفسها رفضت مطلب التدخل العسكري الذي تقدّم به إليها الملك إدريس لتأمين عودته إلى الحكم (1).

وكان هذا الإنقلاب ثورة بحق كما وصفه صانعوه إذ عبّرت القيادة الجديدة عن إرادة أو على الأقل عن رغبة واضحة في بناء ليبيا الثورية كما نص على ذلك البيان الأول الذي أصدره مجلس قيادة الثورة الذي أعلن عن ميلاد الجمهورية العربية الليبية.

وقد أصبح مجلس قيادة الثورة (2) السلطة العليا الوحيدة في إنتظار دستور جديد للبلاد، ولم تكن الحكومة الجديدة التي شكّلت بعد الإنقلاب في 8 سبتمبر 1969 سوى الأداة التنفيذية لقرارات المجلس، ومع ذلك لم تضمّ أيّ عضو سبق له القيام بمهام وزارية في النظام القديم (3).

وقد تعدّدت الإيقافات ليلة يوم الإنقلاب ومن الغد، وأحيل على المحاكمة أعضاء العائلة الملكية والوزير الأول السابق وأعضاء حكومته، والموظفون الكبار في جهاز الدولة وأعضاء البرلمان، وبعض الصحافيين من أبواق دعاية النظام السابق، وهو ما ترجم حرصا ظاهرا على ضرب ركائز النظام الملكي والقطع معه (4) وقد إتضح منذ شهر أكتوبر 1969 عمق التحول الذي بدأت تشهده البلاد الليبية مع التبلور التدريجي لعناصر المرجعية العربية - الإسلامية التي تحكم سلوك القيادة الجديدة.

****

1) MAGHREB N°36 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1969 , P 7 .

2) لم يعلن عن الأعضاء الذين يكوّنونه في البداية فيما عدا رئيسه معمّر القذافي، انظر:

- MAGHREB N°36 , NOVEMBRE , DECEMBRE , 1969 , P 7 .

3) ضمت هذه الحكومة 9 أعضاء برئاسة محمود سليمان المغربي، ولم تضمّ سوى عسكريين إثنين هما العقيد احمد الحواز في وزارة الدفاع والعقيد موسى أحمد في وزارة الداخلية، فيما عيّن معمّر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة قائدا أعلى للقوات المسلحة، راجع المصدر السابق، ص 6.

4) IBID , P 6 .

وقد تأكّد منذ البداية أن القضية الفلسطينية بأبعادها وإمتداداتها القومية والدولية تمثّل محدّدا أساسيا لمواقف القيادة الليبية العربية والدولية فقد توالت الإنتقادات ضدّ البلدان الأنقلو سكسونية ولا سيّما بعد الإعلان عن صفقة طائرات الفنتوم الأمريكية لإسرائيل فيما تعدّدت تصريحات الإشادة بالموقف الفرنسي الديقولي من الصراع العربي -الصهيوني (1) . في هذا الإطار خصّت القيادة الليبية وفد منظمة التحرير الفلسطينية بإستقبال رسمي مؤكدة بالمناسبة أنّ ليبيا الثورة " تضع كلّ ما تملك على ذمّة الأشقاء الفلسطنيين لتحرير أرضهم " ، وقد كان مبلغ الربع مليون دولار الذي منحته لمنظمة فتح الفلسطينية عنوانا على ذلك (2) .

وعربيا قررت القيادة الليبية الجديدة الإبقاء على الإعانة المالية التي قرّرها مؤتمر الخرطوم لصالح الأردن والجمهورية العربية المتحدة ، وفي المقابل إستقدمت سفيرها ببيروت إحتجاجا على المشادّات بين الجيش اللبناني ووحدات الطلائع الفلسطينية (3) .

أمّا على الصعيد الداخلي فقد ترجمت القيادة الجديدة قناعاتها العربية -الإسلامية بفرض تعريب الافتات والمعلقات ... ، والعودة إلى التقويم الهجري بما في ذلك في

****

1) حول سياسة فرنسا العربية راجع : الحسان ، (بوقنطار) : " السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967 " ، بيروت / لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، أفريل 1987 .

2) فتح أو حركة التحرير الفلسطينية هي إحدى أهمّ الفصائل الفلسطينية الممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

حول تاريخ منظمة التحريرالفلسطينية راجع : كريشان ، (محمد) : " منظمة التحرير الفلسطينية ، التاريخ والهياكل ، الفصائل والإيديولوجيا " ، تونس ، دار البراق ، 1986 ، وحول تاريخ فتح تحديدا انظر نفس المرجع ص 47-61 .

3) الإسم الرسمي الذي إتخذته دولة الوحدة المصرية -السورية عند إعلانها في 1 فيفري 1958 ، وقد ظلّت مصر محتفظة به حتّى بعد الإنفصال سنة 1961 .

4) MAGHREB N°36 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1969 , P 9 .

المراسلات الخاصة ، وتأكيد القيم التي تضمّنها القرآن، وقد حرصت على تأكيد البعد الوطني للنظام بإقرار الخدمة العسكرية الإجبارية والزيادة في عدد القوّات المسلّحة وإعادة تجهيزها من أجل " تحرير البلاد من القبضة الإمبريالية مهما كان الثمن " ، ولكنّها أبدت حكمة واضحة في معالجة القضايا الهامة إذ احجمت عن أيّ ممارسة إستعراضية ضدّ الحضور الأجنبي تحسّبا لأيّ ردّ فعل محتمل في هذه المرحلة الحسّاسة من تاريخ النظام (1) .

ولم تنفك سياسة النظام الجديد تتبلور في هذا الإتجاه ولا سيّما بعد المحاولة الإنقلابية الفاشلة التي قادها وزير الداخلية موسى أحمد ووزير الدفاع أحمد الحواز في 10 ديسمبر 1969 ، وتركيز كلّ السلطات التشريعية والتنفيذية بيد مجلس قيادة الثورة مع تنصيب القذافي رئيسا للوزراء ، وعبد السلام جلود نائبا له (2) ،فقد كانت قيادة الثورة تحكم البلاد حسبما كانت تمليه عليها قناعاتها الوطنية والقومية على قاعدة الإلتزام بتحقيق شعارات الحرية والإشتراكية والوحدة (3) وذلك رغم إفتقارها إلى الخبرة الضرورية في ممارسة شؤون الحكم (4) ، وقد عبّر عن هذا الأمر عبد السلام جلّود الرجل الثاني في مجلس قيادة الثورة وفي جهاز الدولة بوضوح عندما أكّد في ندوة صحفية خصّصها للدفاع عن الأولوية التي أعطتها القيادة الليبية للتنمية الإقتصادية " من الطبيعي أن تسعى كل حركة عسكرية حريصة على إقناع العالم وشعبها ذاته بأنها لم تكن تريد السلطة في حدّ ذاتها للإنخراط في عمل إقتصادي وإجتماعي يهدف إلى تحقيق تحويل

****

1) IBID , P 6 -7 .
2) MAGHREB N°37 , JANVIER -FEVRIER , 1970 , P 6 .
3) تلتقي على هذا الثالوث الشعاراتي مختلف القوى السياسية القومية في العالم العربي ولكنها تختلف في ترتيبه باعتبار الأولوية .
4) MAGHREB N°37 , JANVIER -FEVRIER , 1970 , P 6 .
- حول غياب هذه الخبرة في ممارسة شؤون الحكم انظر حديث الحسن الثاني في : الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 84 .

جذري للمجتمع وبذلك تثبت هذه الحركة أنها تمثل ثــورة وليـس مجـرّد إنقــلاب عسكري " (1)، ففي الداخل حرصت هـذه القيـادة علـى تلييـب LIBYANISATION الإقتصاد الوطني ومن ذلك صدور أمر حكومي يقضي بأن تكون نسبة 51% من أسهم البنوك الأجنبية بيد الدولة الليبية، وأن يكـون الأجـانب أقلية فـي مجالس إدارتها، ومن ذلك أيضا إلغاء العقد الذي كان يمكّن المركّب الصناعي الإنقليزي -الأمريكـي مـن التصرّف في صناعة التبغ بليبيا (2).

بيد أنّ المحتوى الوطني التقدمي للسياسة الليبيـة الجديـدة تـترجم خاصـة عـبر معالجة القضايا الدولية من ذلـك قرار طرابلس بإلغاء عقود إقتصادية كان النظام السابق وقّعها مع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وسويسـرا، وهـو قـرار شـديد الإرتبـاط بالقضيـة الفلسطينية فقد كان إلغاء العقود مع الولايات المتحدة ردّا علـى صفقة طائرات الفنتـوم الأمريكيـة لإسرائيل، وكان إلغاء العقود مع سويسرا ردّا على سجن الطلائع الفلسـطينية المتهمة في قضية طائرة شركة العال الإسـرائيلية (3)، ومن ذلـك أيضا قرارها بإلغاء طلبيـة صواريخ بريطانية كان تقدّم بها نظام السنوسي (4)، وقد نجحت مساعي مجلس قيادة الثورة في تأمين جـلاء القوات البريطانية عن بنغازي والعدم وطبرق فـي مارس 1970، وجلاء القوات الأمريكية عن قاعدة هويلس فـي جـوان مـن نفس السـنة الأمر الـذي فجّر الفرحة الشعبية لا سيّما وأنّ هذه القواعد كانت تمثل رمزا للعهدين الإستعماري والسنوسي على حدّ السواء (5).

****

1) " ABDESSALAM DJALLOUD " IN MAGHREB N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 9 .
2) MAGHREB N°37 , JANVIER -FEVRIER , 1970 , P 6 .
3) MAGHREB N°37 , JANVIER-FEVRIER , 1970 p 7 .
4) IBID P 7 .
5) IBID P 7 .

- كان الحضور العسكريالبريطاني بليبيا يستمدّ قانونيته من معاهدة " الصداقة والتحالف " بين البلدين، وهي معاهدة ربطت البلاد الليبية عمليا بالإستعمار البريطاني مـن النواحي الإقتصادية والسياسية والثقافية لمدّة 20 سنة، كما اعطته الحق في الإبقاء على كل إمتيازاتـه العسكرية والمدنيـة بليبيـا ومنهـا القواعـد العسـكرية البريطانية الثلاثة ببنغازي وطرابلس والعدم، فيما يستمدّ الحضور العسكري الأمريكـي قانونيتـه من المعاهـدة

أما على الصعيد العربي تحديدا فقد تأكّدت الميولات العروبية الوحدوية للنظام الجديد الأمر الذي ترجم عبر دعمه الامشروط للقضية الفلسطينية والمساعي التي بذلها للتوفيق بين فصائل المقاومة الفلسطينية وخاصة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) (1)، كما تأكدت بصفة خاصة ميولاته الناصرية فعبد الناصر هو " قائد ثورة الفاتح وروحها " كما أكّدت ذلك القيادة الليبية بمناسبة إحتفالها يوم 16 جانفي 1973 ببنغازي وطرابلس بالذكرى 55 لميلاد عبد الناصر (2)، رغم أنّ عبد الناصر نفسه تعامل بإحتراز كبير مع الأفكار الوحدوية للقائد الليبي إذ إكتفى بتذويبها في إطار واسع من المشاورات أطلق عليه في حينه " ميثاق طرابلس " نسبة إلى المدينة التي وقّع بها في أواخر ديسمبر 1969 بين الرؤساء عبد الناصر والقذافي والنميري (3)، ففي مؤتمر القمّة العربي الخامس الذي إحتضنته العاصمة المغربية الرباط بين 21 و 23 ديسمبر 1969 وقف القذافي بقوّة إلى جانب مصر بل ووصل به الأمر إلى التنديد بالمملكة العربية السعودية التي "ترفض أن تعطي نفطها " " ومضايقة العاهل السعودي الملك فيصل ومناهضته إلى حدّ الإهانة " (4).

****

الموقّعة بين البلدين في سبتمبر 1954 والتي أجرّت ليبيا بموجبها قاعدة هويلس للولايات المتحدة الأمريكية لمدّة 17 سنة مقابل مبلغ مليون دولار في السنة ،وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد وافقت أمام المعارضة الداخلية لهذه المعاهدة على إعادة النظر في الجانب المالي منها فرفعت مبلغ الإيجار إلى 10 ملايين دولار سنويا إضافة إلى معونات سنوية من القمح .

1) MAGHREB N°37 , JANVIER-FEVRIER , 1970, P 7 .

- حول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وأهمّ خلافاتها مع فتح راجع :

كريشان ، (محمد) : " منظمة التحرير الفلسطينية ... " ، مرجع سابق ، ص 63 -70 .

2) MAGHREB-MACHRECK , N°56 , MARS-AVRIL , 1973 , P 55 .

3) TOLAS, (JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EJYPTO-LIBYEN"IN MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER-FEVRIER , 1974 , P 9 .

4) الحسن الثاني : "ذكرة ملك"، مصدر سابق ، ص 84 .

-حول هذا المؤتمر انظر :

--"LA 5eme CONFERENCE ARABE AU SOMMET DE RABAT"IN MAGHREB N°37 , JANVIER FEVRIER , 1970 , P 10-11 .

وقد عقبت هذه القمة العربية قمّة ثانية ثلاثية بطرابلس بين معمّر القذافي وجمال عبد الناصر وجعفر النميري أفضت إلى الإتفاق على تكوين " جبهة ثورية عربية " . وقد عبّرت الإستقبالات الشعبية والرسمية الحارّة التي خصّ بها الرئيس المصري عن أهمية إشعاعه وتأثيره في البلاد الليبية حكومة وشعبا (1) .

لقد حرصت القيادة الليبية الشابة بقيادة معمّر القذافي (2) على أن تكون وفية للشعارات التي رفعتها منذ إنقلاب 1 سبتمبر 1969 : " العمل على تحقيق الحرية والإشتراكية والوحدة حتى النصر النهائي " الذي كانت تراه في إنجاز الوحدة العربية باعتبارها الإطار الطبيعي الذي يجب أن يحتضن الأمة العربية المستقلّة الموحدة والإشتراكية ، وكذلك باعتبارها الشرط الضروري للقضاء على " السرطان الإسرائيلي " الذي ما إنفكّ يستشري في الجسم العربي منذ قيام نواة الدولة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية سنة 1948 ، ذلك هو الهدف الأساسي للثورة الليبية بحيث لا تمثّل تحرّكات قيادة هذه الثورة سوى مساع من أجل تحقيق هذا الهدف قد تتعارض في ظاهرها وقد تتناقض ولكنّها تصبّ جميعا في إتجاه واحد ، وهو ما يفسّر تعدّد المسارات التي سلكتها هذه القيادة وتعرّجها وتداخلها أحيانا إلاّ أنها تمثّل جميعا في نهاية المطاف طرقا مختلفة نحو هدف واحد (3) .

أما الحرية فترادف في منطق القيادة الليبية التحرّر الوطني الناجز باستكمال مقوّمات الإستقلال ومظاهره ، وقد بدأ تجسيم هذا الشعار في ليبيا القذافية مع جلاء القوات الأمريكية والبريطانية عن قواعدها بليبيا بعد أن إنتهت المدة القانونية

****

1) MAGHREB N°37 , JANVIER-FEVRIER, 1970 , P 7 .

2) كان القذافي يبلغ 27 سنة من العمر عندما قام بإنقلابه ، إذ ولد سنة 1942 في قبيلة بربرية معرّبة تنتجع بين الضفّة الساحلية وجبل ودن ، انظر بهذا الصدد :

" MAAMMAR EL KADHAFI " IN MAGHREB N°47 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1971 , P11

3) BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENE " IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES ", OUVRAGE COLLECTIF , FRANCE , EDITIONS DU CENTRE NATIONAL DE LA RECHERCHE SCENTIFIQUE , 1987 , P 101 .

المتعاقد عليها لتأجيرها (1) .

وتواصل مع تلييب الإقتصاد الليبي بهدف تحقيق " إستقلال البلاد الإجتماعي والإقتصادي " (2) . وقد إستهدفت هذه السياسة كلّ القطاعات الإقتصادية بما في ذلك القطاع النفطي عصب الحياة الإقتصادية الليبية " فلا مكان للشركات النفطية بليبيا إذا كان في ذلك مسّا بحقوق الشعب الليبي " (3) ولا شكّ أنّ حرص القيادة الليبية على كسر الإحتكار الغربي للإقتصاد الليبي سواء من خلال إستغلال الإختلافات داخل " النادي الغربي " (4) (التقارب مع فرنسا والإبتعاد عن بريطانيا الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية) (5) ، أو من خلال التقارب مع المعسكر

****

1) VOIR A CE PROPOS :
-MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 6.
-MAGHREB N°40, JUILLET -AOUT, 1970 , P 7 .
VOIR AUSSI : -TOUMI , (MOHSEN) : " LE MAGHREB ET LES DEUX SUPER-GRANDS" IN REVUE FRANCAISE D'ETUDES POLITIQUES MEDITERRANEENNES , N°2, PARIS , FRANCE , FEVRIER 1975 , P 64 .
-BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , OPCIT , P 102 .

- عثمان ، (عوض) : " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " ، مرجع سابق ، ص 126 -127 .

2) من خطاب القذافي بطبرق يوم 31 مارس 1970 ، راجع بهذا الصدد :
- MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 6 .
3) IBID P 6-7 .

4) إصطلاحا على لغة الحسن الثاني لوصف معسكر الغرب ، انظر :

-الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " مصدر سابق ، ص ١١٤

5) في هذا الإطار تنزّلت صفقة طائرات الميراج الفرنسية إلى ليبيا مقابل إلغاء صفقة الصواريخ البريطانية - الليبية ، انظر :
- MAGHREB N°38 , MARS-AVRIL , 1970 P 7-8 .
في مقابل ذلك قام عبد السلام جلّود الشخصية الثانية في النظام الليبي في أكتوبر 1970 بزيارة عمل إلى إنقلترا قصد تسوية النزاع الإنقليزي-الليبي بشأن تسليم معدّات عسكرية نصّت عليها إتفاقات كان وقّعها الملك إدريس مع الحكومة البريطانية ، ولكن المفاوضات بين الطرفين تعثّرت ، راجع :
- MAGHREB N°42 , NOVEMBRE-DECEMBRE , 1970 , P8.

الإشتراكي (1) كان يترجم إرادة صادقة لتأمين إستقلال البلاد وتخليصها من روابط التبعية تجاه الغرب خاصة .

لقد كانت القيادة الليبية تفهم الحرية بمعنى التحرّر من كل هيمنة أجنبية وهو ما يفسّر حرصها على الوقوف على نفس المسافة من المعسكرين على حدّ السواء ، ومناهضتها للبلدان العربية الموالية لأحدهما (2) .

وكان القذافي يهاجم المعسكرين الغربي والشرقي على حدّ السواء وإن كان يبدو أقرب إلى هذا المعسكر منه إلى الأخر بحسب الظرفيات التاريخية الأمر الذي يفسّر هذه المفارقة التي تميّز بنية الخطاب السياسي الليبي إزاء عدد هام من القضاياالدولية فتقارب طرابلس مع الإتحاد السوفياتي بإعتباره " أفضل أصدقاء العرب " كما وصفه القذافي (3) ، لم يمنع القادة الليبيين من التعبير عن إستيائهم من الإتفاقية المصرية -السوفياتية الموقّعة في ماي 1971 ، وترحيبهم بالقرار المصري بإلغاءها وترحيل الخبراء السوفيات عن مصر سنة 1972 (4) .

وقد لعبت ليبيا دورا هاما في إحباط محاولة الإنقلاب الشيوعي بالخرطوم في جويلية 1971 الأمر الذي جعل الصحافة السوفياتية تتهمها بلعب دور الحليف الموضوعي للولايات المتحدة الأمريكية .

****

1) في هذا الإطار تنزّلت زيارة تيتو " الصديق الوفي للعرب " إلى ليبيا في أفريل 1970 ، حيث خصّ بإستقبال رسمي وشعبي كبير .

حول التقارب مع الإتحاد السوفياتي وفرنسا انظر :

- MAGHREB N°39 , MAI -JUIN 1970 , P 7 .
- MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 6 .

2) BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , OP CIT P 102 .

3) MAGHREB N°37 , JANVIER -FEVRIER , 1970 , P 7 .

4) BLEUCHOT , (HERE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) , " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , OPCIT , P 102 .

وفي 25 فيفري 1972 أصدرت وزارة الخارجية الليبية بلاغا حذّرت فيه بغداد من التوقيع على إتفاق مع الإتحاد السوفياتي من شأنه أن يجعلها تصطفّ وراء قوّة عظمى وخرق ميثاق جامعة الدول العربية ، بل وذهبت إلى حدّ قطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق ردّا على توقيع هذا الإتفاق في بداية سنة 1972 الذي مثّل في نظرها " عودة إلى حلف بغداد " (1)

وأكّد موقف ليبيا من إنفصال الباكستان الشرقي (البنقلاداش) بعد التدخل الهندي مناهضة القيادة الليبية " السوفياتية " فذلك هو المعنى الذي حمّله السوفيات لهذا الموقف الأمر الذي جعل وكالة طاس السوفياتية تطالب الصحافة الليبية بالتوقف عن حملاتها بهذا الصدد (2) .

وعموما تميّزت مواقف القيادة الليبية بمناهضتها للشيوعية بصفة معلنة وبدائية وإن كانت تخفّفها من حين إلى آخر ببعض التصريحات الودّية حول الدعم السوفياتي للبلدان العربية .

من جهة أخرى لم تمنع سياسة العداء المعلنة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية النظام الليبي من المحافظة على المصالح الأمريكية ولا سيّما النفطية منها داخل ليبيا ، ولم تتضرّر علاقاته مع الغرب رغم الطابع الإستعراضي لبعض القرارات إلاّ فيما يخصّ بريطانيا الكبرى نتيجة فداحة الضرر الذي أصاب مصالحها .

هنا أيضا كانت القضية الفلسطينية المحدّد الأساسي لهذا الموقف الليبي فالقيادة

****

1) MAGHREB N°51 , MAI -JUIN , 1972 , PP 12-16-17 .

- كان ذلك هو التفسير الرسمي للقرار وإن لم يبدو مقنعا تماما فليبيا لم تتخذ إجراءا مماثلا إثر التوقيع على إتفاق مماثل بين الإتحاد السوفياتي ومصر وإن ناهضته ... والظاهر أنّ الأمر كان يرتبط قبل كلّ شيء بخلاف البلدين حول قضية الإمارات الخليجية وجزر مضيق هرمز ، وإختلاف سياسة البلدين في الميدان النفطي ... وربّما أيضا بسبب الإقتراح الذي تقدّم به العراق لتكوين وحدة ثلاثية بين مصر والعراق وسوريا الأمر الذي كان يعني ضمنيا إقصاء ليبيا ، راجع المصدر السابق ، ص 8 .

2) MAGHREB N°49 , JANVIER -FEVRIER , 1972 , P 3 .

الليبية تحمّل بريطانيا مسؤولية الألام التي يعاني منها العالم العربي ولا سيّما مسؤولية قيام دولة الكيان الصهيوني " هذا الخنجر الذي غرسته في قلب الجسم العربي " وذلك منذ إعلان وعد بلفور في 1917 ، مرورا بإنسحاب القوات الإنقليزية بما سهّل على الصهاينة تحقيق مشروعهم .

هنا أيضا كان الهاجس العروبي محدّدا في هذا الموقف الليبي ، فقد إزداد تدهور العلاقات بين البلدين بسبب دعم بريطانيا لإيران التي أقدمت على إحتلال عدّة جزر في مضيق هرمز إذ ردّت ليبيا بتأميم شركة النفط البريطانية BRITSCH PETROLIUM وسحب الأموال الليبية من البنوك الإنقليزية .

وما إنفكّت العلاقات تتدهور ففي أقلّ من عامين من تسلّم القيادة الجديدة للسلطة ، تراجعت الواردات الليبية من إنقلترا إلى النصف وتقلّص عدد الخبراء البريطانيين بليبيا ثلاث مرّات عمّا كان موجودا في 1969 .

وقد ظلّت السياسة العربية لبريطانيا تغذّي هذا الخلاف فقد كانت القيادة الليبية ترى فيها تدخّلا في الشؤون الداخلية للعالم العربي " يهدف إلى تكريس واقع التجزئة والرجعية " ... من ذلك المظاهرات المناهضة لبريطانيا التي إستهدفت خاصة مقرّ سفارة المملكة المتحدة بطرابلس وذلك في أعقاب قرار السلطات البريطانية بترحيل إثنين من الضباط المغربيين كانا قد أتّهما بمحاولة قلب النظام في المغرب الأقصى وإغتيال الملك المغربي الحسن الثاني ، فقد جاء في خطاب عبد السلام جلّود الوزير الأول إلى المتظاهرين "ليست هذه المرة الأولى التي تتآمر فيها بريطانيا على الأمة العربية فحركتها اليوم تنضاف إلى قائمة طويلة وحزينة من الجرائم التي إرتكبتها طيلة تاريخها ضدّ العرب " (1) .

وكان الخلاف المالي بين البلدين نتيجة الصفقات التي كان النظام الملكي السابق

****

1) MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 , P 61 .

قد عقدها مع الحكومة أو الشركات البريطانية بمثابة الوقود الذي يؤجّج نـار الخلاف بين البلدين (1).

وقد أكّد القذافي أنه يجد نفسه بصفته قوميا عربيا أقـرب إلـى الـروس منـه إلـى الأمريكيين ولكنّه أكّد أيضا أنه يرفض أن يجد نفسه تحت هيمنة أحدهما فهو يعتبرهما مسؤولين وبنفس القدر عن الأوضاع التي باتت تسود العالم منـذ إتفاقيـات يالطـا ثـم هلنسكي (2)، كما أنه يعتبر أنّ سياسة الحرب البـاردة مثل سياسـة التعايش السلمي تمثّل وسيلتين مختلفتين لتكريس الأوضاع القائمة في العالم في خدمة مصالح الكبار وخاصة العملاقين (3)، وعلى هذا الأساس كان المشروع السياسي الليبي الجديد يهدف إلـى تحطيم السيطرة الإمبريالية في العالم ولا سيّما في المحيط الجغرافي المباشر لليبيا (4)، وقد تنزّلت في هذا الإطار المساعي الليبية – الجزائرية المشتركة داخل حركة عـدم الإنحياز من أجل إرساء نظام إقتصادي جديد، أو في مستوى المنطقة العربية من أجل إقامة جبهة نفطية " ثورية " (5).

ولا شكّ أنّ هذه القناعة هي التي أملت إلتزام القيادة الليبية بمبدإ عدم الإنحياز فقد أعلنت منذ 8 ديسمبر 1969 أنّ " الجمهورية العربية الليبية تبنّت مبدأ الحياد الكامل والإيجابي " (6). وقد حرصت دائما على الإستقـلال إزاء المعسكرات الأمـر الذي يفسّر

****

1) IBID , P 61 .
2) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 121 -122 .
3) IBID , P 121 .
4) عثمان ، (عوض) : " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " مرجع سابق ، ص 129 .
5) MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1970 , P 7 -8 .
6) BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) , "LA LOGIQUE UNITAIRE LYBIENNE " , OPCIT P 102 .

- يبرز من خلال تبني تعبير الحياد الإيجابي مدى تأثير الناصرية على فكر القيادة الليبية فقد كان جمال عبد الناصر أوّل من استعمل هذا التعبير سنة 1956 في بريوني بيوغسلافيا قبل أن ترد في البيان الصادر عن مؤتمر القمة العربي في 27 ماي 1957 وهو التعبير الذي ساد عربيا للتعبير عن سياسة عدم الإنحياز (نهرو رئيس الوزراء الهند هو أوّل من استعمل رسميا تعبير عدم الإنحياز في مارس 1949 ، وهو التعبير الذي إنتشر أكثر من غيره)

جزئيا تقاربها مع البلدان التي سلكت هذه السياسة على غرار فرنسا والصين التي إسترعت القيادة الليبية " بالدور الإيجابي الذي تلعبه بعيدا عن المعسكرات " ، وقد تابعت - في هذا الصدد - باهتمام كبير المساعي التي بذلتها أروبا لإقامة وحدتها فعلاوة على جاذبية المثال الوحدوي ، كانت القيادة الليبية ترى في قيام هذه الوحدة إمكانية جديدة لتفادي الوقوع في فلك أحد القطبين لا سيّما وأنّ " أمن أوروبا وأمن المتوسط لا ينفصلان " ، وعلى هذا الأساس تعاملت بريبة كبيرة مع سياسة التعايش السلمي التي سادت خلال عقد السبعينات ، " فالإتحاد السوفياتي دولة كبرى لها مصالحها الخاصة تحاول التفاهم في إطار ثنائي مع الولايات المتحدّة وهو أمر مقلق إذ لا يجب أن يتحقّق السلام على يد الكبار بدون حلّ مشاكل الصغار والعالم الثالث " (1) .

وقد مثّلت هذه السياسة دون شكّ إضافة هامّة إلى الإمكانات الكلّية للنظام العربي (2) ومارست تأثيرا واضحا على الرأي العام الداخلي والعربي عامة وصل إلى حدّ الإنبهار (3) وهو ما يفسّر الإحتراز الكبير الذي أثارته لدى الأنظمة العربية وخاصة

****

أو سياسة التعايش السلمي النشط وإن كان تعبيرا محدود الإستعمال وقد استعمله تيتو الذي يمثّل إلى جانب نهرو وعبد الناصر أحد الرموز الثلاثة الكبار لسياسة عدم الإنحياز باعتبار أنّ مؤتمر بريوني الذي انعقد بوغسلافيا بحضور ثلاث دول هي يوغسلافيا والهند ومصر مثّل نقطة البداية لمجموعة عدم الإنحياز .

1) انظر الحديث الذي أدلى به وزير الخارجية الليبية إلى الجريدة الإيطالية PAESE SERA مستعرضا الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الليبية ، ورد في :

- MAGHREB N° 55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 6 .

2) مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي ، دراسة في العلاقات السياسية العربية " ، مرجع سابق ، ص 97 .

3) شبّه محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية في مطلع السبعينات واحد صانعي مشروع الوحدة التونسية التونسية - الليبية في جانفي 1974 ، تعلّق الناس في ليبيا بالقذافي ، بتعلّق البعض الآخر من الناس في بلدان أخرى ب BRUMA LEE و JEMES DEAN وهما نجمان شهيران في عالم السينما الأمريكية ، انظر :

-MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OP CIT , P 107 .

المجاورة منها (تونس – بورقيبة ومصر – السادات).

وحرصت القيادة الليبية الجديدة أن تجسّم شعار الإشتراكية الذي شكّل إلى جانب الحرية والوحدة لازمة أساسية في خطابها السياسي فقد نجحت في أقلّ من عام في فرض هيمنة الدولة شبه الكاملة على الحياة الإقتصادية الليبية (1).

وقد طال التأميم مختلف القطاعات الإقتصادية بما في ذلك القطاع النفطي إذ أمّم قطاع التسويق والتوزيع التابع لشركة إسّو الأمريكية وشركة شال البريطانية -الهولندية وشركة أنسل الإيطالية في جويلية 1970 وشركة بريتش بتروليوم البريطانية (2) في ديسمبر 1971 (3).

وقد إحتذى الليبيون على الصعيد التطبيقي النموذج المصري (4) وهو ما جعلهم يصرّحون غداة الثورة أنّ الإشتراكية الليبية لا تعني التأميم ولا المشركة SOCIALISATION " فلا معنى لذلك في ليبيا " (5)، فالإشتراكية الليبية إشتراكية خاصّة لا تعني بحال التشيّع للمعسكر الشرقي فهي إشتراكية على الطريقة المصرية الناصرية

****

1) MAGHREB N°43 , JANVIER -FEVRIER , 1971 , P 8 .

2) تعتبر شركة بريطانية باعتبار أنّ أغلب أسهمها بريطانية ولكنّها تضمّ مساهمين آخرين.

3) بشأن عمليات التأميم هذه انظر :

- MAGHREB N°37, JANVIER -FEVRIER , 1970 , P 6 .
- MAGHREB N°38 , MARS-AVRIL , 1970 , P 7 .
- MAGHREB N°39 ? MAI -JUIN , 1970 , P 6-7 .
- MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 7 .
- MAGHREB N°41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1970 , P 6 .
- MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1970 , P 7 .

راجع بهذا الصدد أيضا : عثمان ،(عوض) : " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " ، مرجع سابق ، ص 128 .

4) BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI (TAOUFIK) , "LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " OP CIT , P 102 .
-VOIR AUSSI : " LA LIBYE ET L'EGYPTE " IN MAGHREB N°39 , MAI -JUIN 1970 , P 30-31 .
5) MAGHREB N°36 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1969 , P 7 .

ملوّنة بالإسلام قد يصحّ أن نصطلح عليها " إشتراكية إسلامية " أو إشتراكية قرآنية بصفة أدقّ " خاصة وأنّ الإسلام الثوري الذي يحرّك القذافي يعتمد على القرآن وحده من دون بقيّة المصادر الإسلامية الأخرى (1).

في هذا الإطار أكّد القذافي في حديث لليومية اللبنانية النهار في 16 نوفمبر 1971 أنّ الإسلام بصفته " دينا إشتراكيا " وثورة دائمة " يمثّل القوّة الرئيسية التي تقوده ، وأعلن عن تشكيل لجنة لمراجعة التشريعات الليبية على ضوء تعاليم القرآن ، وأنّه يعتزم إتخاذ إجراءات جديدة نحو تأكيد أسلمة المجتمع الليبي مثل منع شرب الخمر وألعاب القمار والأنشطة الترفيهية الليلية ، مؤكدا أنّه سينجح في تحقيق هذا الأمر مثلما نجح ماوتسي تونق في القضاء على إستعمال الأفيون بالصين (2).

وبالفعل ، فقد إتخذ مجلس قيادة الثورة الليبي خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 1972 عدّة قرارات جاءت تؤكد المرجعية العربية -الإسلامية للقائد الليبي فبعد تعريب الافتات والمعلّقات ، والعودة إلى العمل بالرزنامة الهجرية ومنع المشروبات الكحولية ، حرص القذافي مجدّدا على تعبئة الأمّة العربية من أجل تجسيم مشروع الإسلام وذلك في الوقت الذي كانت فيه علاقات عدّة دول عربية (مصر ، سوريا ، العراق) تتوثّق مع الإتحاد السوفياتي ، وقد خصّص كلمته في إفتتاح ملتقى الإتحاد الإشتراكي العربي للحديث عن " الطريق الثالث " الذي يجب أن يسلكه العالم العربي مؤكّدا على القيمة العالمية للإسلام فالعرب قادرون -في رأيه - إذا هم إعتمدوا على القرآن على رسم هذا الطريق الذي عرّفه بأنه فلسفة (DOCTRINE) جديدة بين الرأسمالية والشيوعية .

وقد تمّ في هذا الإطار تعديل عدّة تشريعات حتى تكون أكثر إستجابة لتعاليم الإسلام هكذا أعلنت وكالة الأنباء الليبية عن إفتتاح مناظرة لتصميم لباس وطني عربي إسلامي

****

1) BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " EVOLUTION DES INSTITUTIONS LIBYENNES (1969-1978) IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1977 , P 141-187 .
2) MAGHREB N°49 , JANVIER -FEVRIER , 1972 , P 4 .

أصيل ينسجم مع الأذواق العربية – الإسلامية بقـدر مـا ينسـجم مـع روح العصـر ، ونشـر بالتوازي قانون جنائي جديد يقوم على الشريعة الإسلامية ... ، ونظّمت مـن جهتهـا جمعيـة نداء الإسلام سلسلة من المحاضرات بالإنقليزية موجّهة للمسلمين الأجانب ، وقامت ليبيا بمنح أوغندا عدّة آلاف من نسخ القرآن " الـذي يحمـل حلولا لجميع المشـاكل السياسـية والقانونية والعلمية والإقتصادية التي يمكـن أن يطرحهـا المجتمـع " (1) . بـل وجعلـت القيادة الليبية الإسلام محورا مركزيا فـي إهتماماتهـا الداخلية والخارجيـة فقد إنعقد يـوم 22 نوفمبر 1972 الإجتماع الأول للمجلس الأعلى الجديد للتوجيه القومي .

إختزل القذافي أهدافه في إقامة مجتمع إسلامي واع بواجباته ومسؤولياته ، وفـي بلورة فلسفة قادرة على أن تكون دليلا بالنسبة لبقية الـدول الإسلامية (2) ، وذلـك قبل أن يتحوّل إلى جاكرتا يوم 14 فيفري 1973 " للتحـادث مع المسؤولين الأندونيسيين بشأن مسلمي الفيليبين " (3) .

فـي هذا الإطار قام علـي التريكي وزير الشؤون السياسية بـوزارة الخارجية الليبيـة بجولة إسلامية قادته إلى العراق وأفغانستان وتركيا بيـن 18 و 21 نوفمبر 1972 للتحسيس بمشاكل المسلمين (4) .

لقد كان القذافي يؤكد دائمـا علـى إشتراكيته ويساريته ولكنّه كـان يرى الإشتراكية واليسارية في الإسلام بعدما " أصبحــت الشيوعيــة رجعية " ، وقد صـرّح بهذا الصـدد فـي 9 فيفري 1973 " نحن نمثّل اليسار العربـي الحقيقي " ، وكـان يعنـي اليسـار الإسلامي كما بلوره فـي المحاضـــرة التـي ألقاهــا بالقاهــرة يـوم 7 فيفـري 1973 حـول " القوميـة والإسلام " (5) ، ولذلــك فقد ناهـض "الشيوعيــة الملحــدة" ، ومن ذلك إمتناع ليبيا عن

****

1) MAGHREB N°54 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1972 , P 6 .
2) MAGHREB N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 55 .
3) MAGHREB -MACHRECK , N°56 , MARS -AVRIL , 1973 , P 55 .
4) IBID P 54 .
5) IBID P 55 .

المشاركة في مؤتمر الأحزاب العربية الذي إحتضنته العاصمة اللبنانية بيروت بين 27 و 29 نوفمبر 1972 لمساندة القضية الفلسطينية إحتجاجا على حضور أحزاب شيوعية (1).

وقد إتّخذ عدّة إجراءات لأسلمة الدولة والمجتمع وتأكيد التوجّه الإسلامي للقيادة الليبية فقد صدر في 10 جويلية 1973 أمر خاص بتوريد اللحوم جاء يقضي بضرورة ذبح الحيوانات في البلدان المصدّرة من طرف فرق ليبية طبقا للتقاليد الإسلامية (2).

وفي 2 أكتوبر 1973 صدر قانون يقضي بإقرار حدّ الإسلام في قضايا الخيانة الزوجية (3).

وفي 17 نوفمبر 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة الليبية قانونا يدمج التشريعات المدنية والدينية في قانون واحد (4).

وفي 20 نوفمبر 1973 أصدر أمرا بتشديد العقوبات على تعاطي المشروبات الكحولية (5).

وبالتوازي ، حرصت القيادة الليبية على فرض التعريب في جميع المجالات فقد تقرّر في 14 ديسمبر 1972 أن تكون جوازات سفر الراغبين في الدخول إلى ليبيا مكتوبة بالعربية إنطلاقا من تاريخ 1 جانفي 1973 (6) ، وقد قامت السلطات الليبية فعلا يوم 1 جانفي 1973 بطرد أعضاء سيرك إيطالي لمخالفتهم هذا الأمر (7).

وفي الإطار نفسه ، أنشأت ليبيا في 5 أوت 1973 مركزا ثقافيا إسلاميا بطرابلس (8) ، وإحتضنت طرابلس بين 2 و 12 جويلية 1973 المؤتمر العالمي للشباب الإسلامي تقرّر

****

1) MAGHREB N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 63 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 52 .
3) MAGHREB -MACHRECK N° 60 , NOVEMBRE-DECEMBRE, 1973 , P 54 .
4) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 , P 43 .
5) MAGHREB -MACHRECK N°67 , P 67 .
6) MAGHREB N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 55 .
7) MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS -AVRIL , 1973 , P 54
8) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 53 .

أثناءه إنشاء أمانة دائمة مقرّها طرابلس ، وتأمين التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية (1) .

لقد جعل القذافي نفسه طواعية مبشّرا دينيا بالإسلام فقد حضر بمناسبة زيارة الرئيس القابوني إلى ليبيا بين 8 و 10 جانفي 1974 إعتناق 8 مبعوثين قابونيين للإسلام (2) ،وقد دعا في خطابه بالمؤتمر الإفريقي للشباب الذي إحتضنته طرابلس يوم 23 مارس 1974 القارة الإفريقية إلى " التخلّص من المسيحية " (3) ، وكانت بعثتان رسميتان ليبيتان من " جمعية الدعوة للإسلام " قد غادرتا ليبيا يوم 23 جانفي 1974 للقيام بجولة تبشيرية في القارة الإفريقية (4) ، فإشتراكية القذافي حينئذ إشتراكية تستمدّ مقوّماتها من التعاليم الإسلامية من أجل إقامة المجتمع العادل بمفهوم العدل القرآني . إنها إشتراكية الداعية الوحدوي والمبشّر الديني بإقامة مجتمع العدالة القرآنية وهي بمعنى ما إشتراكية برودونية إصطلاحا على لغة بعض المحلّلين (5) ، إشتراكية تستوحي أسسها ومحتواها من المرجعية العربية – الإسلامية : من القرآن والقيم العربية ، وعلى هذا الأساس كان داعية الصحراء الليبية " يرى أنّ الإسلام أكثر تقدّما من الشيوعية وأنّ " مبادئ الإسلام أهمّ من مذاهب لينين وماركس وماوتسي تونق وكاسترو " (6) ، ومنها إستوحى إشتراكيته التي " تقع في منتصف الطريق بين الرأسمالية الإستغلالية والشيوعية الإستبدادية " (7) .

وقد حاول القذافي أن يجد بالرجوع إلى هذه المرجعية حلولا نهائية وإجابات مطلقة لإشكالية الحكم والسلطة وأن يفلسف مشروعه السياسي عبر أطروحاته في الكتاب

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 60-61 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 42
3) MAGHREB -MACHRECK N°63 , MAI -JUIN , 1974 , P 55 .
4) MAGHREB -MACHRECK N° 62 , MARS -AVRIL , 1974 , P 42 .

5) تحديدا انظر مقالة BRINO ETIENNE :

"L'ALGERIE ET LA IV CONFERENCE DES NONS -ALLIGNES : DE LA SOLIDARITE DES IDEES A LA SOLITUDE DE LA STRATEJIE " IN MAGREB -MACHRECK N°60 , 1973 , P 18 .

6) MAGHREB N°43 , JANVIER -FEVRIER , 1971 , P 9 .

7) انظر تصريح القذافي لجريدة LE MONDE ورد في :

- MAGHREB N°46 , JUILLET -AOUT , 1971 , P 6 .

الأخضر ، التي أراد لها التميّز عن الرأسمالية والشيوعية (1) ، وقد نشر هذا الكتاب الذي جاء يختزل أفكار القذافي وخطاباته الهامة لأول مرّة في 8 جويلية 1973 (2) ، أي بعد أقلّ من 4 سنوات من وجود القيادة الليبية الجديدة في السلطة نجحت خلالها في القضاء على رواسب النظام الملكي السابق ، وفرض هياكل الحكم الجديدة فقد إنعقد بطرابلس بين 28 جانفي و 8 أفريل 1972 أكبر تجمّع سياسي عرفته البلاد الليبية منذ الثورة هو المؤتمر الأول للإتحاد الإشتراكي العربي حضره 72 ممثّلا للتنظيمات السياسية الأجنبية من بينهم ممثلو التشكيلات السياسية المغاربية .

وقد أكّد القذافي في خطابه الإفتتاحي أنّ الهدف من عقد المؤتمر يتمثّل في تمكين الشعب الليبي من المشاركة في بلورة سياسة البلاد ، مؤكّدا بالمناسبة أنّ الديمقراطية في العالم الإسلامي تتمثّل في إنخراط الكل من أجل هدف واحد ولا يمكن بالتالي أن تكون ديمقراطية على الطريقة الغربية حيث تفرض الأغلبية وجهة نظرها على الأقلية ... ولكي يصبح هذا الإجماع الذي تقوم عليه الديمقراطية الإسلامية واقعا فإنّ البلاد تحتاج إلى فترة شعبية ثورية إنتقالية ضرورية .

وكان القذافي قد أكّد مرارا أنه يجب القضاء على كلّ الحريات العمومية التي لا تخضع لمراقبة الدولة سواء تعلّق الأمر بأحزاب المعارضة السياسية أو بالنقابات أو بالصحافة ... إلخ ، على أنّ ذلك لا ينفي دور الإتحاد الإشتراكي العربي الذي يستطيع

****

1) عثمان ، (عوض) ، " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " ، مرجع سابق ، ص 129
انظر أيضا : الصدّيق ، (المدني علي) : " نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة " ، طرابلس ، ليبيا ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة الأولى ، 1987 (وهو كتاب في الدعاية السياسية لمشروع القذافي الذي عبّر عنه في الكتاب الأخضر ، وإصطلح على تسميته بالنظرية العالمية الثالثة)
2) MAGHREB -MACHRECK , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 52 .

المساهمة إلى جانب البرلمان ومجلس الشعب في تحديد التوجهات الكبرى للسياسة الليبية (1).

ولم تلبث القيادة الليبية بعد ذلك أن أعلنت ثورتها الشعبية على قاعدة " الثورة الثقافية الليبية ففي 28 جويلية 1973 دعا مجلس قيادة الثورة إلى تنظيم لجان شعبية في القطاعين الإداري " البيروقراطي " والصحّي.

وفي 30 جويلية ألقى القذافي خطابا أمام " المثقفين الليبيين " إستعرض فيه مشروع ثورته الثقافية.

وقد بدأت آلة السلطة الجديدة في العمل إذ قامت اللجان الشعبية بعد أقلّ من شهر من تشكيلها بإقالة حكّام درنة وبنغازي، وحلّ المجلس البلدي لمدينة طرابلس، وتمّ إيقاف عدّة مثقفين بتهمة مناهضة الثورة الثقافية الليبية (2).

وعلى وقائع هذه الثورة إجتمعت اللجنة العليا للتربية الوطنية في 17 سبتمبر 1973 لمراجعة البرامج المدرسية بما يجعلها منسجمة مع برامج الثورة الثقافية، ثم صدر في 16 أكتوبر أمر من مجلس قيادة الثورة يعطي كلّ الصلاحيات الإدارية للجان في الولايات والبلديات والمؤسسات العمومية والجامعات.

وكان قد تمّ في 20 سبتمبر تعيين حاكم جديد لمدينة طرابلس، وتشكيل لجنة مكلّفة بدراسة وضعية الموظفين الذين أقالتهم اللجان الشعبية وذلك في 1 أكتوبر، ثم وفي 30 أكتوبر ألقى الوزير الأول عبد السلام جلّود خطابا حدّد فيه مسؤوليات اللجان الشعبية وإلتزاماتها (3).

وقد مثّل ذلك كلّه الملامح الأولى لبرنامج سياسي شعبوي طموح أراد له صاحبه

****

1)حول وقائع هذا المؤتمر انظر :

- MAGHREB N°51 , MAI -JUIN , 1972 , P 8 .
2) MAGREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1973 , P 53 .
3) MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1973 , P 53 .

أن يجعل منه " نظرية مستقلة " إصطلح عليها بالنظرية العالمية الثالثة ، وفي هذا الإطار إحتضنت طرابلس في 10 ديسمبر 1973 مؤتمرا خصّص لتباحث هذه النظرية التي " لا تهمّ الأمّة العربية فحسب ، بل كامل العالم الثالث " (1). أي أنه وبينما كان النظام في تونس يسعى إلى تثبيت الحكم البورقيبي على قاعدة الشرعية التاريخية كان نضيره في ليبيا يبني " مشروعه الثوري " على قاعدة الشرعية الشعبية للقيادة القذافية ، وبينما كان بورقيبة في تونس يفرض نفسه تدريجيا ملكا بلقب رئيس ، كان نضيره على رأس الدولة الليبية يؤكّد شيئا فشيئا صورته كداعية ثوري ، ففي 5 أفريل 1974 أبلغت ليبيا البعثات الدبلوماسية بقرار مجلس قيادة الثورة الليبية بتخلّي القذافي عن مهامه السياسية والإدارية التي تولاّها الوزير الأول عبد السلام جلّود مع إحتفاظ القذافي بمهامه كقائد أعلى للقوات المسلحة الليبية ، وذلك حتى يتفرّغ الزعيم الليبي " للنشاط الإيديولوجي وتنظيم الجماهير " (2) ، وقد علّقت اليومية الليبية شبه الرسمية " الفجر الجديد " على هذا القرار بأنه يمثّل إحدى أهمّ المبادرات التي إتخذتها الثورة العربية وأنّها تكتسي معنى أعمق إذا إعتبرنا أنّ " ثورة الفاتح من سبتمبر لم تعد تمثّل طليعة الثورة العربية فحسب ، بل ثورة يمتد مداها إلى العالم الثالث ... " (3) ، وتدريجيا فرض القذافي نظامه الفريد بوصفه رئيسا بدون لقب يسيطر على البلاد بواسطة مجلس قيادة الثورة واللجان الشعبية في ظلّ غياب تهديد الألة العسكرية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلّحة الليبية خاصة وأنّ القذافي وعلى خلاف ما هو شائع كان يرى في الجيش قلعة للرجعية تريد أن تحلّ محلّ الشعب في قيادة نفسه وهو ما يفسّر حرصه على إعتماد نظام تفتيتي لهذا الجهاز (4) ، وكان

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P 44 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°63 , MAI -JUIN 1974 ,P P 4-5-55 .

3) الفجر الجديد 7 أفريل 1974 .

4)BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE, TUNISIE , LYBYE) " , OPCIT P 114 .

القذافي قد بدأ في تحديد دور الجيش منذ سنة 1970 (1).

أمّا الإتحاد الإشتراكي العربي فقد إقتصر دوره تحت إشراف القذافي دائما على المساهمة في تحديد التوجهات الكبرى للنظام ، وبالفعل فقد شهدت ليبيا في 14 نوفمبر 1974 تحويرا وزاريا هاما في أعقاب إنعقاد المؤتمر الوطني للإتحاد الإشتراكي العربي ، وقد أعلن بالمناسبة أنّ الحكومة الجديدة برئاسة جلّود ستتولى تطبيق مشاريع التنمية الكبرى بالبلاد بالتنسيق مع اللجان الشعبية دعما للثورة الثقافية ، وسجّل بخصوص هذا التحوير أنّ وزارة الخارجية قد أوكلت إلى عبد المؤمن العوني عضو مجلس قيادة الثورة وأحد أعضاد القذافي (2) ، فيما لم تتضمن القائمة الحكومية الجديدة وزارة للدفاع (3) .

إنّ الدراسة المقارنة لتطوّر النظامين التونسي والليبي خلال هذا النصف الأول من عقد السبعينات تفيد نقطة إلتقاء وحيدة وهي تأكيد سلطان بورقيبة والقذافي على رأس الدولتين وإن إختلفت هياكل نظام الحكم وأساليبه ، ولكن النظامين يختلفان تماما فيما عدا ذلك فبينما كان نظام بورقيبة يغرق في المحافظة السياسية CONSERVATISME POLITIQUE ، كان نضيره بليبيا يؤكّد يوما بعد يوم طابعه الثوري فكيف إذن أمكن إلتقاءهما على مشروع وحدة ووحدة إندماجية تحديدا ؟

إنّ هذا السؤال يزداد إلحاحا إذا نحن إعتبرنا موقف القيادتين من قضية الوحدة ففي مقابل القطرية المعلنة للنظام التونسي تمثّل الوحدة شعارا وممارسة -قطعا- أثبت ثوابت

****

1) أعيد النظر في هذه السياسة سنة 1975 بعد توتر علاقات النظام الليبي بجاريه التونسي والجزائري ، راجع المرجع السابق ، ص 143 .

2) وذلك بعد أن ظلّ هذا المنصب شاغرا منذ إستقالة منصور الكيخيا في 29 افريل 1973 .

3) MAGHREB -MACHRECK N°67 , P 10 -11

- انظر التشكيلة الحكومية في نفس الصفحة .

القيادة الليبية الجديدة التي تؤمن إيمانا قويا بضرورة تحقيق وحدة الأمة العربية (1) ، وقد ترجم هذا الإيمان فور صعود هذه القيادة إلى الحكم إذ ضمّت الحكومة الأولى في عهد الثورة وزيرا للوحدة والشؤون الخارجية هو صالح بويصر (2) ، الأمر الذي عبّر بوضوح عن الأهمية التي كانت تحتلّها مسألة الوحدة في إهتمامات القيادة الليبية بإعتبارها أولى أولويات سياستها الخارجية .

وقد ولّت القيادة الليبية الجديدة وجهتها – منذ البداية – شطر المشرق العربي وهو أمر مردّه :

– القوّة الجاذبة للنموذج الوحدوي التي كانت تشدّ هذه القيادة إلى هذا الجزء من العالم العربي باعتباره ساحة المواجهة مع العدو المشترك (إسرائيل) ، وإلى مصر خاصة باعتبارها القوة العربية الأولى في هذه المواجهة لا سيّما وأنها ما إنفكّت تؤكّد منذ صعود الضباط الأحرار إلى السلطة إلتزامها بتحقيق الحلم الوحدوي .

– أهمية التأثير الناصري الذي إكتسح على مدى قرابة العقدين البلاد العربية ولا سيّما بلدان الجوار الجغرافي لمصر ومن بينها ليبيا (3) .

وكان القذافي يعتبر عبد الناصر مثله الأعلى بصورة ما (4) وإن كان إعجابه به لم يمنعه من الإعتراض على بعض جوانب سياسته على غرار موقفه من الدين علاوة على وعيه بإختلاف الظروف السياسية التي يتنزل فيها عمل كل منهما (5) ولا شكّ أن طبيعة تنشئته لعبت دورا حاسما في هذا الميل المشرقي فقد حصل على تعليم عربي حصرا على

****

1) انظر بهذا الصدد شهادة الحسن الثاني في : الحسن الثاني ، " ذاكرة ملك " مصدر سابق ، ص 87 .

2) انظر تشكيلة هذه الحكومة في :

MAGHREB N°36 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1969 , P 6 .

3) " LA LIBYE ET L'EGYPTE " IN MAGHREB N°39 , MAI (JUIN , 1970 , P 29-30 .

VOIR AUSSI : " LE MAGHREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME " IN MAGHREB N°14 , MARS -AVRIL , 1966 , P 3-7 .

4) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 84 .

5) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " OPCIT P 125 -126 .

يد أساتذة مصريين في معظمهم في وقت ملأ فيه عبد الناصر الدنيا وشغل الناس (1).

وكان عبد الناصر يحضى بشعبية كبيرة في ليبيا فقد تظاهر الطلبة الليبيون أيام حكم إدريس السنوسي أكثر من مرّة رافعين شعار " حفاة عراة ولكن مع عبد الناصر " (2).

وقد رفضت ليبيا القذافية مبدئيا فكرة المغرب العربي نفسها باعتبارها عائقا يحول دون تحقيق الوحدة العربية إذ " لا يوجد لا مغرب ولا مشرق وإنما وطن عربي يعمل من أجل وحدته الكاملة من المحيط إلى الخليج " (3)، وذلك إلتقاءا مع الموقف الذي كان يتبناه عرب المشرق إزاء المشروع المغاربي، وعلى هذا الأساس إنسحبت ليبيا سنة 1970 من هياكل الإندماج الإقتصادي المغاربي، وإذا كانت قد عبّرت أحيانا عن إستعداداتها " لإندماج ليبيا في المغرب الموحّد " فبإعتبار ذلك " خطوة نحو الوحدة العربية " وهو هدف لم يتغيّر أبدا وإن تغيّرت أولوياته التي تحكمها الظروف السياسية المتقلبة (4)، وقد صرّح محمد بويصر وزير الشؤون الخارجية الليبية في هذا الصدد " نلتفت إلى المشرق محاولين جرّ المغرب وراءنا " (5).

****

1) " MAAMMAR EL KADHAFI " IN MAGHREB N°47 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1971 , P 11-13 .

2) كانت علاقات القيادة السنوسية بالنظام المصري متوّترة، وكانت مصر قبلة القيادة الليبية الجديدة بحكم توجهاتها وأفكارها، ومع ذلك فبعد إنقلاب 1 سبتمبر 1969، طلب الملك إدريس اللجوء السياسي من مصر وحصل عليه، انظر بهذا الصدد :

- WISSA , (WASSEF) : " L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE EST -ELLE VIABLE " IN MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 , P 45 .

3) انظر تصريح القذافي في ندوته الصحفية بالجزائر يوم 18 أفريل 1970، في :

- MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 7 .

- حول هذه المناهضة الليبية للمشروع المغاربي انظر :

- MAGHREB N°41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1970 , P 7 .

- انظر أيضا :

- BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHE ET REALITE ", OPCIT , P 102

4) WISSA , (WASSEF) : " L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE EST -ELLE VIABLE " , OPCIT , P 42 .

5) انظر تصريحه في ندوة صحفية عقدها بالرباط يوم 23 ديسمبر 1969، في :

- MAGHREB N°37 , JANVIER -FEVRIER , 1970 , P 4 .

وعلى هذا الأساس حرصت القيادة القذافية منذ البداية على توثيق علاقاتها مع البلدان العربية المشرقية ولا سيّما مصر عبد الناصر وسودان النميري أي بلدان الجوار الجغرافي العربي شرقا ، (1) ، فمنذ شهر أكتوبر 1969 إقترح عبد السلام جلّود على جعفر النميري أثناء زيارة قام بها إلى الخرطوم أن يحمل إلى الرئيس عبد الناصر إقتراحا ليبيا بإقامة وحدة ثلاثية ليبية – مصرية – سودانية ، وقد رحّب عبد الناصر بالفكرة ولكنّه لم يتبنّاها بالكامل إذ رفض دعوة القذافي أثناء زيارة هذا الأخير إلى القاهرة في ديسمبر 1969 " إلغاء الحدود الإصطناعية الغبية التي فرضها الإحتلال الإمبريالي " ، ولم يكن ميثاق طرابلس الموقّع بين البلدان الثلاثة في 27 ديسمبر 1969 سوى " إتفاق دفاع وتعاون سياسي وإقتصادي " (2) .

وقد أثمر الهجوم الوحدوي الليبي عدّة إتّفاقات تعاونية مع سوريا (معاهدة تعاون علمي وتقني) والعراق (معاهدة تعاون تجاري وتقني) (3) ، إضافة إلى عدّة إتفاقات مع مصر والسودان على طريق الرغبة المعلنة لتحقيق الإندماج الإقتصادي بين البلدان الثلاثة (4) ، قبل أن يتوّج في 8 نوفمبر 1970 بتوقيع معمّر القذافي عن ليبيا وأنور السادات عن مصر (5) وجعفر النميري عن السودان على إتحاد البلدان الثلاثة ، وقد إنضمّ إلى هذا الإتفاق بعد ذلك في 27 من الشهر نفسه الرئيس السوري الجديد حافظ

****

1) حول التطوّر الذي شهدته العلاقات الليبية ببلدان المشرق العربي راجع :

- MAGHREB N°38 , MARS-AVRIL , 1970 , P 7 .
- MAGREB N°39, MAI -JUIN , 1970 , P 7 .
- MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 6 .
- MAGHREB N°41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1970 , P 7 .

2)WISSA , (WASSEF) : "L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE EST -ELLE VIABLE " , OPCIT , P 42 .

3) MAGHREB N°41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1970 , P 7 .

4) MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 7 .
- MAGHREB N°41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1970 , P 7 .

5) كان جمال عبد الناصر قد توّفي في 28 سبتمبر 1970 ، وقد لعب دورا هاما في التحضير لهذا الإتحاد .

الأسد (1) ، وقد مهّد هذا الإتفـاق للإعـلان يـوم 17 أفريـل 1971 عن قيـام " إتحـاد الجمهوريات العربية " إثر لقاء الرؤساء القذافي والسادات والأسد ببنغازي (2) ، وكـان هـذا الإتحاد مفتوحـا لبقيـة الـدول العربيـة " المؤمنـة بـالوحدة والعاملـة فـي سبيل بنـاء مجتمع عربي إشتراكي وموحّد " (3) .

وقد عبّر هذا الإتحاد بملابساته والمبادئ التي قام عليها عن أهمية الدور الليبي فـي تأسيسه ، ولا محالة أخذ في التعثّر سـريعا إذ إنسحبت السـودان المعنية باتفاق نوفمبر في الوقت الذي كان ينتظر إلتحاقها بالإتفاق الجديد ، قبل أن يجمّد المسار الإتحادي نفسه رغم أنه حضي بموافقـة الإستفتاءات الشعبية التي جرت فـي الأقطـار الثلاثـة ... ربّما لأن الهجوم الدبلوماسي الوحدي الليبـي قـد فاجـأ فـي البداية ردود الفعـل الدفاعية القطرية المتوقعة قبل أن تستعيد آلياتها الطبيعية تدريجيا ، بيد أنّ ذلك لم يثبط العزيمـة الوحدويـة للقيادة الليبية ففي 23 جويلية 1972 أعلن القذافي في خطاب ألقاه بمصراطة أمام جمع من الطلبة الناصريين عن وجود مشروع وحدة كاملة بين ليبيا ومصر ، وأنـه كـان قـد إقترح هذا المشروع على السادات عند إستقباله لـه ببنغـازي " فطلـب السـادات مهلـة للتفكـير بخمسة أشهر إنتهى أجلها الآن " (4) ، ولم ينكـر السـادات الأمر ، بـل واضطرّ أمـام الضغـط الشعبي المتزايد لأن يعلن في 2 أوت 1973 عن قيـام دولـة الوحـدة الإندماجيـة يـوم 1 سبتمبر 1973 ، وقد أكّد السادات بعد ذلك يوم 17 أوت 1973 في إجتماع مغلق أمـام مجلس الشعب المصري أنّ ذهابه إلى بنغازي يوم 2 أوت لم يكن من أجل إقامة وحـدة بين البلديـن " ولكنـي لاحظـت أنّ الرئيس القذافـي عبّأ الشعور الشعبـي لصالـح هذه

****

1) MAGHREB N°43 , JANVIER -FEVRIER , 1971 , P 8 .
- MAGHREB N°44 , MARS -AVRIL , 1971 , P 7-8 .
2) MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 , P 7-8 .
3)IBID P 8 .
4) WISSA , (WASSEF) : " L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE EST-ELLE VIABLE ", OPCIT p 41 .

الوحدة " (1) : هكذا نجح القذافي في دفع نضيره المصري للإنخراط في المسار الوحدوي الذي كان يرى فيه الطريق الأوحد لتحقيق إزدهار الأمة العربية ورفاهيتها ، رغم أنّ هذه الوحدة لم تكن تحضى بتأييد كلّ القوى والرموز السياسية في مصر ... حيث إستقبلتها الصحافة المصرية بتحفظ فإذا كانت الأهرام قد وصفتها بالحدث التاريخي فإنها لم تلق إهتمام إفتتاحيات الصحف على غرار ما كان الأمر عند إعلان الوحدة المصرية -السورية في 1952 ، ونظّم بعض رجال الحكم يتقدمهم نائب الرئيس علي صبري معارضة هذا المشروع ، بل ولم يحض المشروع بتأييد كل أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية إذ تعامل الرجل الثاني في النظام الليبي عبد السلام جلّود معه بتحفظ رغم أنّ الصحافة الليبية جعلت منه مادتها الإعلامية الأساسية ورغم التأييد الجماهيري المعلن الذي أستقبلت به (2) .

ويهمنا بهذا الصدد أن نستعرض مواقف بلدان المغرب العربي ولا سيّما تونس من هذا المشروع :

لقد سجلت تونس الضغوط التي مارسها القذافي من أجل حمل نضيره المصري على القبول بمشروع الوحدة الإندماجية بين البلدين ، ولم تخف مخاوفها من أن تؤدي هذه الوحدة إلى إبتلاع مصر لجارها الشرقي لا سيّما وأنّ مصر مارست دائما بما في ذلك في تاريخها المعاصر سياسة توسعية وتدخلية ، وكانت مصر وتونس قد شهدتا فترة حافلة بالخلافات أيام حكم الرئيس عبد الناصر (3) .

****

1) VOIR : L'ORIENT DU 18/08/1972 .
-LE JOUR DU 18/08/1972
2) WISSA , (WASSEF) : " L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE : EST-ELLE VIABLE", OPCIT P 42-43 .
- VOIR AUSSI , BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , OPCIT , P 103 .

3)انظر بهذا الصدد : العريبي ، (عبد القادر) ، " العلاقات السياسية التونسية المصرية : (1955-1970) " ، مرجع سابق .

أما الجزائر فقد إمتنعت عن التعليق على الحدث وإكتفت بالتأكيد مجدّدا بصياغة فضفاضة عن مساندتها لتدعيم وحدة العالم العربي ، وأما في المغرب الأقصى فلم تساند المشروع سوى جرائد المعارضة (1) .

الحذر والتحفظ هما الذان ميّزا ردّ فعل المغاربة وخاصة التونسيين منهم إزاء هذا المشروع ، ولا ريب في أنّ القذافي نجح خلال سنوات حكمه الأولى في تحقيق عدّة إنتصارات بل وعلى حساب بعض القادة العرب أحيانا رغم الحذر الذي كان يثيره خطابه السياسي والإزعاج الذي فرضته سياسته التدخلية في العالم العربي (2) .

في هذا الإطار ، لعبت ليبيا القذافي دورا حاسما في تحقيق وحدة شطري اليمن ففي طرابلس وبحضوره قام الرئيسان اليمنيان الشمالي والجنوبي في 28 نوفمبر 1972 بالتوقيع على إتفاق ينص على إندماج الجمهوريتين .

وقد تمّ هذا الإتفاق جزئيا على حساب الملك فيصل ملك السعودية إذ لئن ساند القذافي على غرار فيصل صنعاء وأمدّها بالسلاح ، فإنه لم يساير رغبة الرياض في مواصلة الحرب من أجل الإطاحة بنظام اليمن الجنوبي مفضّلا صيغة الوحدة بالتراضي ، وقد إضطرّت الرياض إلى القبول بهذا الحل بعد أن قبلا به طرفا النزاع (3) ، بل وتمّ هذا الإتفاق على حساب الجزائر أيضا ، وكانت الجزائر قد وضعت ثقلها من أجل التوصّل إلى تسوية سلمية للخلاف بين اليمنيين مستغلة في ذلك علاقاتها الممتازة بنظام اليمن

****

1) WISSA , (WASSEF) : " L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE : EST -ELLE VIABLE " OPCIT , P 47 .

2) أكّد الحسن الثاني أنّ القذافي كان بفعل سياسته "شخصا مزعجا للغاية " انظر :

- الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 85 .

- انظر بهذا الصدد أيضا تقييم محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية خلال السنوات الأولى من عقد السبعينات ، لردود فعل القادة العرب على مواقف القيادة الليبية في :

- MASMOUDI , (MOHAMED) , " LES ARABES DANS LA TEMPETE ", OPCIT , P 90 .

3) BALTA , (PAUL): " LES FONDEMENTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE DES PAYS ARABES DU MACHRECK " IN MAGHREB N°55 , JANVIER -FEVRIER 1973 , P 71 .

الجنوبي ، وقد إستقبلت في هذا الإطار في أوائل نوفمبر 1972 الوزيرين الأولين الشمالي والجنوبي الذين حلاّ بها في زيارة رسمية توّجت بنشر بلاغ ثلاثي نصّ على " المجهودات التي تبذلها الجزائر من أجل تحقيق وحدة اليمن " (1) .

لقد نجح القذافي في الإستئثار بهذا الكسب ، فقد إنطوى البلاغ الصادر في أعقاب أشغال قمة طرابلس بين 26 و 28 نوفمبر 1972 التي جمعت إلى جانب القذافي رئيس الجمهورية العربية اليمنية ورئيس الجمهورية الديمقراطية والشعبية باليمن ، وهو البلاغ الذي نصّ على إقامة الجمهورية اليمنية الموحّدة ، على أبرز التوجهات التي ميّزت الثورة الليبية مثل إقرار الإشتراكية الإسلامية باليمن ، وتكوين منظمة سياسية على مثال الإتحاد الإشتراكي العربي بليبيا والنضال ضدّ نظام الأيمّة وضدّ الإمبريالية والصهيونية (2) .

من جهة أخرى وقف الزعيم الليبي وراء تدهور العلاقات بين إسرائيل وعدّة بلدان إفريقية مثل غينيا وأوغندا والتشاد (3) ، وقد نجح في إحتكار هذا الكسب أيضا رغم حرص الملك فيصل على مقاسمته إياه من خلال رحلته الإفريقية التي قادته إلى أوغندا والتشاد والسينقال وموريتانيا والنيجر (4) ، وساند القذافي مالطا بقوّة في مواجهة بريطانيا والحلف الأطلسي (5) ، وعلاوة على نجاحه في حمل السادات على القبول بمبدإ الوحدة بين مصر وليبيا ، حاول دفع تونس للإنخراط في هذا المسار الوحدوي فقد دعا بورقيبة خلال

****

1) MAGHREB N°55 , JANVIER -FEVRIER 1973 , P 63 .
2) IBID PP 5- 6 - 55 .
3) IBID PP 5-6 .

- إثر قرار التشاد بقطع علاقاها الدبلوماسية مع إسرائيل في 29 نوفمبر 1972 ، بعث القذافي برسالة تأييد وتهنئة إلى الرئيس التشادي تومبالباي TOMBALBAYE ، وقد قام الرئيس التشادي بعد ذلك بزيارة رسمية إلى ليبيا تواصلت من 20 إلى 23 ديسمبر 1972 ، وتوّجت بالتوقيع على إتفاقية صداقة وتعاون من أهمّ بنودها الإتفاق على أن تمنح ليبيا للتشاد منحة مالية هامة .

- IBID P 55 .
-VOIR AUSSI MAGHREB N° 51 , MAI -JUIN 1972 P 8 .
4) BALTA , (PAUL) : " LES FONDEMENTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE DES PAYS ARABES DU MACHRECK " , OPCIT , P 71 .
5) MAGHREB N°49 , JANVIER-FEVRIER 1972 , P 5 .

زيارته الرسمية إلى تونس التي تواصلت من 13 إلى 17 ديسمبر 1972 إلى الإتفاق مع طرابلس على برنامج تنسيق عسكري (1).

هكذا نجح القذافي في أن يبلغ في سنوات قليلة ذروة مجده العربي.

ولكن الزعيم الليبي إصطدم سريعا بالخارطة السياسية الملغّمة بخلافات عديدة ومتنوعة ومعقدة، بل سرّعت سياسته المباشرة إنفجارها فقد أدّى موقفه من الصراع العربي -الصهيوني إلى توتر العلاقات الليبية -السورية إذ هدّدت سوريا بالإنسحاب من الإتحاد الثلاثي إذا لم يقدّم لها بقية أطراف الإتحاد الدعم الضروري الذي تحتاجه في مواجهة إسرائيل، وكان القذافي قد رفض دفع الحصة الليبية إلى صندوق دعم دمشق ... وذلك بسبب إختلاف البلدين بشأن إستراتيجية المواجهة ضدّ العدوّ الإسرائيلي إذ رفض القذافي مساندة مبدإ حرب الإستنزاف التي يتمسك بها الرئيس السوري حافظ الأسد، وقد صرّح في هذا الصدد في حديث صحفي يوم 9 فيفري 1973 أنّ " هذه المعركة لن تؤدي إلى القضاء على العدوّ بل ويمكنها أن تعطي نتائج عكسية "، مؤكّدا على ضرورة " شنّ حرب قومية على مستوى الأمّة العربية "، وقد وجد الرئيس المصري نفسه مضطرا لبذل كل ما في وسعه للمحافظة على علاقات طيبة مع دمشق وطرابلس، والعمل على تجميد الخلاف حتى لا يتحوّل إلى أزمة مفتوحة تطول بآثارها كامل المنطقة (2).

وكان القذافي قد أكّد في خطاب رسمي ألقاه يوم 1 جانفي 1973 بمناسبة

****

1) BALTA, (PAUL) : " LES FONDEMENTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE DES PAYS ARABES DU MACHRECK ", OPCIT P 71.

- حول هذه الزيارة انظر :

- MAGHREB N°55, JANVIER -FEVRIER 1973, P 55.

كانت هذه الزيارة محورا أساسيا في محادثات الحبيب الشطّي مدير ديوان الرئيس بورقيبة مع القيادة الجزائرية أثناء زيارته إلى الجزائر يومي 18 و19 ديسمبر 1972، ومع القيادة المغربية أثناء زيارته إلى المغرب الأقصى بين 20 و 22 ديسمبر 1972 أي مباشرة بعد مغادرة القذافي لتونس، انظر :

- MAGHREB N°55, JANVIER -FEVRIER 1973, PP 53- 57.

2) MAGHREB -MACHRECK N°56, MARS-AVRIL 1973 PP 5- 13.

الإحتفال بالذكرى الثامنة لإندلاع الثورة الفلسطينية رفضه لحرب الإستنزاف مؤكدا أنّ الحرب الوحيدة المجدية هي الحرب الشاملة (1).

وعلى هذا الأساس ندّدت ليبيا بقرارات مجلس الدفاع ومجلس وزراء الخارجية العرب الذي إحتضنته القاهرة في آخر جانفي 1973 إذ رأت فيها مساع من بلدان المواجهة للإستسلام و " التأقلم مع الهزيمة " ، مؤكدة بالمناسبة أنّ " القضية الفلسطينية غير قابلة للتفاوض " ، وكانت طرابلس تستعدّ خلال هذه الفترة لإحتضان مؤتمر القمة الإسلامي (2)، ورغم حرص القيادة الليبية على تحقيق مشروع الوحدة مع مصر، ورغم نجاح القذافي في إحتواء التفاعلات الخطيرة لحادثة تدمير الطيران الإسرائيلي لطائرة البوينق المدينة الليبية في سماء سيناء يوم 21 فيفري 1973 (3)، فقد ظلّت العلاقات بين البلدين تسوء بشكل متصاعد إذ كشفت الزيارة الرسمية التي قام بها القذافي وعبد السلام جلّود إلى مصر بين 1 و 9 جويلية 1973 وجود إختلافات جوهرية حول صيغة هذه الوحدة ، الأمر الذي دفع بالقذافي إلى إعلان إستقالته في 11 جويلية .

وقد مثّل أمر السلطات المصرية بإيقاف مسيرة قافلة الوحدة الليبية نحو القاهرة في 22 جويلية على مستوى نقطة الفوقة الحدودية ، قرارا مصريا بإيقاف مشروع الوحدة رغم نشر نصّ هذا المشروع في القاهرة بالذات يوم 18 جويلية ، وهو ما حمل القذافي على

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS -AVRIL 1973 ; P 54 .

2) وقفت الجزائر نفس الموقف ، لمزيد التفاصيل انظر :

- MAGHREB N°56 , MARS-AVRIL 1973 , P 4 .

3) إلتزمت القيادة الليبية الصمت بعد الحادث الشيء الذي فسّره الملاحضون بالغضب الذي استبدّ بها من المصريين الذين لم يفعلوا شيئا لإنقاذ الطائرة الليبية أو للردّ على العدوان على الأقل ، وقد شهدت مدينة بنغازي عدّة مظاهرات رفعت خلالها شعارات مناهضة لمصر لم تخلو من عنف وذلك بمناسبة تشييع جنازة بعض ضحايا الحادث الأمر الذي مثّل في ذاته حكما بالإعدام على مشروع الوحدة بين البلدين ، وقد ردّت إذاعة طرابلس على هذه الدعوة الإنفصالية بأنها جريمة وخيانة ، ونظّمت منذ الغد مظاهرة مساندة للوحدة ،

- MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS-AVRIL 1973 p 5 .

بخصوص ردّ فعل مصر من حادث الطائرة انظر ص 60 .

التراجع عن قرار الإستقالة في خطاب ألقاه ببنغازي في 23 جويلية "حتّى تحقيق الوحدة" ولئن تواصلت المفاوضات بعد ذلك فإنّ الإتفاق الذي توجها في 29 أوت 1973 ، ثمّ الإعلان في 30 أوت على إحتفاظ ليبيا ومصر بمقعدين متميزين بالأمم المتحدة بعد وحدتهما ، قد مثّل حكما بالإعدام على هذا المشروع مع تأجيل التنفيذ (1) .

ولا محالة أنشأت في 1 سبتمبر 1973 دولة الوحدة الليبية -المصرية ولكن على أسس أخرى غير تلك التي كان يدعو إليها القذافي ، فقد أعلن عن إنشاء عدّة مؤسسات وآليات وحدوية مثل :

- إعتماد عملة موحّدة للمبادلات التجارية بالدينار العربي .
- إقامة منطقة تبادل حرّ بين البلدين .
- تكوين مجلس تأسيسي : لم يجتمع منذ تكوينه غير مرّة واحدة .
- تشكيل لجنة للتخطيط الإقتصادي لم تجتمع أبدا منذ تشكيلها وذلك إضافة إلى المؤسسات السابقة التي تم إنشاؤها دون أن تقوم بأي عمل حقيقي مثل الحكومة الفدرالية التي تشكّلت في أفريل 1971 بمناسبة قيام " إتحاد الجمهوريات العربية " الذي جمع ليبيا ومصر وسوريا (2) ،

ولم تكن الوحدة بهذه الصيغة تستجيب لا للإستراتجية الليبية ولا حتى للإستراتجية المصرية ، بل ومثّلت في الواقع قرارا غير معلن للإلتفاف على المشروع وإجهاضه : فالقذافي لم يكن يؤمن بليبيا مستقلّة عن جسمها العربي ، وكان يؤكد دائما أنّه " لا يمكن أن ننتظر شيئا من إنغلاق ليبيا على نفسها "، ولكنّه لم يكن يرى أيضا في الوحدة المصرية -الليبية غاية في حدّ ذاتها ، وإنّما مجرّد خطوة أولى على درب الوحدة العربية الكاملة التي تمثّل في رأيه الشرط الأساسي لتحقيق نهضة الأمة العربية

****

1) لمزيد التفاصيل انظر :
MAGHREB -MACHRECK N°59 ,SEPTEMBRE- OCTOBRE 1973 PP 52 -58 .
2)COLAS (JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EGYPTO-LIBYEN " IN MAGHREB-MACHRECK N°61 , JANVIER-FEVRIER 1974 , P 9 .

وإزدهارها، وقد حرص على أن يجعل من ليبيا " سردانيا العالم العربي وحفّاز وحدتها إذ لا يمكن لليبيا الجمهورية العيش إلاّ داخل عالم عربي موحّد " (1). ولم يكن بالتالي يرى في الوحدة المصرية - الليبية وسيلة لزيادة إمكانات بلاده، كما أنّه لم يكن يجهل أنّ نضيره المصري كان لا يرى في هذه الوحدة إلاّ وسيلة لزيادة إمكانات البلاد المصرية باعتبار ليبيا مصدرا للأموال التي كان يحتاج إليها للإستطالة أمد حالة اللاحرب والا سلم في المواجهة المصرية -الإسرائلية، ولتمويل المجهود الحربي في حالة إندلاع الحرب، وبإعتبارها سوقا لليد العاملة وأصحاب الشهادات من المصريين، ولكن القائد الليبي كان يأمل في حمل جاره المصري على الإنخراط في إستراتجيته الوحدوية.

وعلى هذا الأساس كان إتفاق 1 سبتمبر 1973 مخيّبا لأمال القائد الليبي بكل المقاييس : وقد عبّر عن هذه الخيبة بتحوّله يوم 28 سبتمبر1973 إلى القاهرة حيث حلّ ضيفا على أرملة عبد الناصر في ذكرى وفاة هذا الأخير، ثمّ غادر مصر دون أن يلتقي بالسادات (2).

وفي حقيقة الأمر كان القذافي قد فقد ثقته في هذه الوحدة قبل ذلك ... منذ إسقاط طائرة البوينق 737 المدينة الليبية في سماء سيناء في 21 فيفري 1973 فقد أصابه هذا الحادث الذي ذهب ضحيته عشرات الليبيين بصدمة كبيرة، وأصبح يشكّ في القدرات العسكرية المصرية التي كان يعتبرها طليعة القوات العربية، وقد إتهم الطيران المصري بالجبن لعدم مسارعته بإنجاد الطائرة الليبية، وإتّهم قائد الطيران المصري حسني مبارك بالعجز، الأمر الذي يفسّر تحوّله منذ هذا التاريخ نحو الجزائر لتدعيم القدرات العسكرية الليبية من خلال تطوير التعاون العسكري الليبي -الجزائري في هذا المجال.

****

-1) STEMER , (ELISABETH) "LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " IN MAGHREB MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 8 .

إعتمادا على حديث القذافي لـ MIRELLA BIANKO الذي ضمّنته مقالها "KADHAFI MESSAGER DU DESERT"

2) MAGHREB-MACHRECK N°60 , NOVEMBRE-DECEMBRE , 1973 , P 53

من جهة أخـرى ،وأمـام ردّ فعـل الليبيين من الحـادث ، إستيقـظ وعي القذافـي - ربّما لأول مرّة - عن حقيقة موقف شعبه من مشروع الوحدة المنتظر .

ولذلك ، فلم يكن من المصادفة في شيء أن يعلن القذافي إنطلاقة الثورة الثقافيـة الليبية منذ هذا التاريخ (1) .

وكان القذافي قد وصف مصر في خطاب ألقاه يوم 23 جويلية 1973 إثر قرار مصر بإيقاف مسيرة الوحدة الليبية على الحدود بين البلدين بأنها " بلد البيروقراطية والفساد " خاصة وقد أتيح له الإطلاع على نظام العمل في مصر إثر اللقاءات التي نظمها له الرئيس السادات مع أوساط مختلفة من المجتمع المصري في أواخر جوان من سنة 1973 (2) .

أما مصريا ، ولئن تعامـل السادات فـي البدايـة بإيجابيـة مع فكـرة الوحـدة المصرية -الليبية ، ولئن ساعده التقارب مع ليبيا القذافية على تشديد قبضته على الحكم في مصر ، والتخلّص من منافسيه الذين كانوا يطالبون بنظام حكم جماعي بعد وفاة عبد الناصر (3) .

****

1) COLAS , (JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EGYPTO -LIBYEN " , OPCIT , P 10 .

- حول تبلور مشروع الثورة الثقافية الليبية انظر :

MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1973 , P 53 .

2) COLAS , (JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EGYPTO -LIBYEN " , OPCIT ,P 10-11 .

3) أثار توقيع السادات على ميثاق طرابلس المؤسس للوحدة الرباعية بين مصر وليبيا والسودان وسوريا (اتحاد الجمهوريات العربية) في أفريل 1971 غضب النخبة السياسية التي كانت تقاسمه السلطة من أمثال علي صبري نائب رئيس الجمهورية وشعراوي جمعة وزير الداخلية وسامي شرف الكاتب العام لدى الرئاسة ومحمود فوزي وزير الدفاع ومحمد فائق وزير الإعلام ، إذ رأت في ذلك مبادرة شخصية تتناقض مع الإتفاق الضمني بتأسيس حكم جماعي بعد عبد الناصر ، وخطر يهدّد التوازن السياسي المصري ، وقد حرص هذا الفريق الذي عرف بإسم مجموعات الضغط على حمل السادات على التراجع عن مبادرته بشتّى الوسائل (تكويـن أغلبيـة مناهضـة للمشروع داخل الإتحاد الإشتراكي العربي الحزب الحاكم ، التهديد بالإستقالة من الحكومة ...) ولكن تحرّك هؤلاء مكّن السادات في المقابل من التوفر على هامش مناورة هامّ في مفاوضاته مع جاره الليبي ، ونجح من خلال ضرب هؤلاء في الإنفراد بالسلطة .

لمزيد التفاصيل انظر :

- COLAS ,(JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EGYPTO -LIBYEN " OPCIT , P 9- 10 .

فقد نزّل هذه الوحدة دائما في أفق مصري ضيّق ، لا يلتقي في جوهره مع الإستراتجيا الوحدوية الليبية.

لقد كان السادات يتوفّر على إستعداد أوّلي للتعاطي الإيجابي مع دعوة نضيره الليبي إذا نحن إعتبرنا الماضي " العروبي " للسادات بإعتباره أحد أبرز رجالات النظام الناصري ولكنّه تعامل مع هذه الدعوة بإنتهازية سياسية فقد كان يريد فقط الإستفادة من الإمكانات الليبية المالية منها خاصة لتحقيق أهداف الدولة المصرية في إطار التوجهات الجديدة التي فرضها منذ تقلّده منصب الرئاسة سواء تعلّق الأمر بالخيارات الإقتصادية الليبرالية للدولة المصرية أو لتحالفاتها الخارجية الجديدة : ففي ظلّ هذا الوضع الجديد كانت ليبيا تمثّل مصدرا هاما للأموال المتأتية من الريع النفطي ، وسوقا رابحة لصادرات مصر من البضائع (المنسوجات ، المنتجات الغذائية والثقافية ...) ، علاوة على أنّها تمثّل سوقا كبيرة لليد العاملة وأصحاب الشهادات من المصريين في ظرف إستفحلت فيه الأزمة الإجتماعية نتيجة التوجهات الليبرالية .

وفي ظل هذا الوضع الجديد ، كان السادات يستطيع التعويل على القيادة الليبية للتخلص من الحليف السوفياتي مستغلاً في ذلك المواقف المناهضة للشيوعية للقائد الليبي ، وقد كان ذلك رهانا رابحا إذ إستقبل القذافي بإستحسان قرار السادات طرد الخبراء العسكريين السوفيات من مصر (1) .

لقد حاول السادات الإستفادة من الإمكانات الكبيرة لجاره الليبي مقابل وعد بالوحدة مستغلاً في ذلك حماس القيادة الليبية وإستعداداتها المبدئية لتسخير الإمكانات الليبية في خدمة مشروع الوحدة العربية ، ولكنّه حرص دائما على ألاّ يجسّم هذا الوعد لأنّه أراد له أن يكون مجرّد وعد حتى يستطيع الإستمرار في عملية الإبتزاز السياسي لجاره الحالم بمشروع الوحدة ، ولأنه كان حريصا على ألاّ يجد هذا الوعد طريقه إلى التجسيم لأنّ توجهات النظام الجديدة نزّلت كاملة في أفق قطري لا يتعدّى حدود القطر

****

1) IBID P 10 .

المصري ، ففي أواخر أوت 1973 ، وقبل بضع أيام من الأجل الذي وضع لتحقيق الوحدة المصرية – الليبية تحوّل السادات سرّا إلى كلّ من السعودية وقطر وسوريا في إطار التحضير للحرب ضدّ الدولة العبرية متجاهلا تماما القائد الليبي الذي رأى في ذلك خيانة ، فتحوّل فجأة إلى القاهرة حيث كانت له محادثات عاصفة مع السادات حاول أثناءها محمد حسنين هيكل تهدئة القذافي وإقناعه بقبول مشروع وحدة مرحلية (1).

وفي 10 سبتمبر 1973 ، إحتضنت القاهرة لقاءا جمع السادات والرئيس السوري حافظ الأسد والملك الأردني حسين ، ومرّة أخرى حرص السادات على تغييب القذافي الأمر الذي أدّى إلى زيادة تدهور العلاقات المصرية – الليبية.

ولم يصمد مشروع الوحدة المصرية –الليبية طويلا بعد ذلك إذ إلتهمت نيران حرب أكتوبر العربية –الإسرائلية بقية الأمل في تحقيقه ، فقد إستقبلت ليبيا إندلاع الحرب بدهشة وتعجّب إذ تم تجاهلها تماما بصورة أكّدت حرص السادات والأسد خاصة على عزلها.

وفضلا عن ذلك كان القذافي يرفض إستراتجية العرب في هذه الحرب ، وهو ما

****

1) كانت تربط القذافي بهيكل علاقات وطيدة ، وكان القذافي حريصا على أن يكون هيكل أول شخص يزوره عند حلوله بمصر ، علما وأنّ هذا الأخير حرص على المحافظة على الصورة التي يحملها العرب عن مصر وهي الصورة التي صنعها عبد الناصر.

- IBID P 10- 11.

- حول ترجمة حياة محمد حسنين هيكل انظر :

-MAGHREB N°63 , MAI-JUIN , 1974 , P 7-9.

جعله يؤكّد أنّ هذه الحرب لم تكن حربه ذلك أنّ الواجب القومي لم يكن يقتضي تحرير الأراضي العربية المحتلّة بعد 1967 ، وإنّما " طرد المحتل وإعادة يهود أوروبا الذين إحتلّوا الأراضي العربية في 1948 ... أما اليهود العرب فيمكنهم العيش بيننا بسلام كما كان الأمر طيلة قرون " ، ولذلك فقد رأى في هذه المبادرة التي قادها بعض القادة العرب دون أن يكلّفوا أنفسهم حتى إعلام بقية نضرائهم في العالم العربي ، وسيلة للتنصّل من مسؤولياتهم التاريخية وواجبهم القومي ، فهي مبادرة حكمتها " خلفيات أنانية منحطّة " على أساس أنّ هؤلاء القادة لا يريدون تحقيق حلم الشعوب العربية بالتحرر والوحدة وإنّما فقط تهدئة غضب هذه الشعوب ، وقد كتبت اليومية الليبية البلاغ يوم 29 أكتوبر 1973 " لا يمكن للجماهير العربية أن تنتظر شيئا من هؤلاء الذين أعطو أنفسهم حق تقرير مصير الأمّة العربية (...) فلسطين ضاعت ، والجولان والضفة الغربية عرفا نفس المصير ، تبعت ذلك سيناء والضفة الشرقية لقنال السويس ، ومع ذلك يستمرّ هؤلاء الأفراد في إدّعاء النصر (...) إنّ الوضع الحالي يشبه وضع مسرح حيث يستمرّ الممثلون في أداء أدوارهم بينما النيران بصدد إلتهام المسرح " (1) . ومع ذلك ورغم وقع المفاجأة التي جسّدها إتخاذ قرار الحرب في القاهرة ودمشق دون التشاور مع طرابلس رغم صفتها كعضو مؤسس لإتحاد الجمهوريات العربية الذي يضمّ ليبيا ومصر وسوريا ، أعلن القذافي غداة إندلاع الحرب في 6 أكتوبر أنّه مستعدّ " لتوفير الرجال والسلاح ، ونفط ليبيا وأموالها للإخوة العرب " ، وبموازاة ذلك تحرّكت الدبلوماسية الليبية بنشاط لدى العواصم الإفريقية والأوروبية وخاصة باريس بحثا عن الدعم الدولي للقضية العربية .

ولكنّ إنخراط ليبيا في هذه الحرب بما كانت تتوفر عليه من إمكانات لم يحل دون

****

1) CITE IN MAMMERI , (H) , " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE " (LE CAS DE LA LIBYE) IN MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 10-11 .

إستمرار تدهور علاقاتها بمصر والدول العربية المشرقية عموما، فقد ندّدت طرابلس التي تظلّ وفيّة لإستراتجية الحرب الشاملة بقبول مصر وسوريا لقرار وقف إطلاق النـار باعتبـاره " فخًا وكارثـة للأمة العربية " ، وشهدت ليبيا عدّة مظاهرات إحتجاجية ضدّ قرار مجلس الأمن ، وفي هذا الصدد هدّد القذافي " بحرمان أوروبا من النفط إذا لم تنضم إلى العـالم العربي وإفريقيا لمواجهة واشنطن وموسكو " ، مؤكّدا رفضه لقرار وقف إطلاق النار الذي فرضته الولايات المتحدّة الأمريكية والإتحاد السوفياتي ، وقد إستهدفت إنتقاداته خاصة الإتحاد السوفياتي الذي جعل العرب ضحايا لدهماويتـه ، وإستغلّهم لمصالحه الإمبريالية ، الأمر الذي كان يتجلّى حسب رأيه في منع الأسلحة الهجومية عن العرب والإكتفاء بتوفير الأسلحة الدفاعية (1).

وقد حاول القائد الليبي إقناع نضيره المصري بضرورة الإلتزام بإستراتجية الحرب الشاملة بمناسبة اللقاء الذي جمعه في القاهرة بالسادات بحضور عبد السلام جلّود والأمين العام للإتحاد الإشتراكي العربي ، وبذل المحاولة نفسها مع نضيره السوري في محادثاته معه بدمشق يومي 4 و 5 نوفمبر 1973 ولكن دون جدوى (2) .

وأمام هذا الفشل ، بعث القذافي في 14 نوفمبر 1973 ، برسالة إلى السادات يدين فيها توقف المعارك ، وذلك توازيا مع إشتداد الحملة الإعلامية الليبية ضدّ قرار وقف إطلاق النار (3) ، الأمر الذي زاد في تدهور العلاقات بين النظامين المصري والليبي ، وفي المقابل حاولت عدّة أوساط مصرية أن تروّج إشاعة مفادها أنّ ليبيا رفضت إعانة مصر خلال الحرب الأمر الذي كان يتنافى مع الحقيقة فقد أعطى القذافي لمصر كثيرا من المال ، ووضع على ذمّتها وحدات من الجيش الليبي في الحدود التي تسمح بها إمكانياته العسكرية ، رغم أنّه لم يستشر في الحرب ولم يأخذ برأيه ، وقد إنتقد السادات

****

1) IBID P 10- 11 .

2) عقبت محادثات القذافي – الأسد ، محادثاته مع نضيره العراقي يوم 3 نوفمبر 1973 ، انضر :

- MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P 43 ..

3) IBID P 43 .

كثيرا بعد ذلك ، بل ولم يكن يتحرّج من القول بأنّ مصر خسرت الحرب ، ولكنّه لم يمنّ بما وفّر من مال ، ولم يسحب قوّاته الموضوعة على ذمّة مصر (1) ، وقد أدّى هذا التدهور بليبيا إلى قرارها في 29 نوفمبر 1973 غلق بعثتها الدبلوماسية بالقاهرة (2) .

وقد حاول الأسد الذي كان يتمتع بموقع الوسيط المناسب في هذا الخلاف أن يضع حدًا لهذا التدهور في العلاقات المصرية -السورية ، ولهذا الغرض تحوّل يومي 9 و 10 ديسمبر 1973 إلى طرابلس فالقاهرة للتحادث مع نضيره الليبي والمصري حول سبل حلّ الخلاف ، ولئن لم تسفر هذه المحادثات عن نتيجة مباشرة فقد سمحت بتمهيد الطريق للقاء السادات - جلّود بين 15 و 18 ديسمبر 1973 في مرحلة أولى (3) ، قبل المصالحة الإستعراضية التي وقعت في بداية 1974 بين القذافي من جهة ، والسادات ، والملك فيصل من جهة ثانية على هامش لقاء القمة الإسلامية بلاهور (4) .

على أيّة حال ، وأيّا كان الأمر بالنسبة لتطوّر علاقات النظام الليبي بنضيره المصري فقد أدّت هذه الحرب إلى تراجع الدور الليبي في المشرق العربي إذ زاد نظام خصمه المصري صلابة مع الإنتصارات العسكرية المصرية التي سجلت في بداية الحرب ونجاح الدعاية المصرية في الترويج لإنتصار مصري على الأقل داخل مصر ، وزاد تأثير نظام الملك فيصل الذي وضّف جزءا من الإمكانات المالية السعودية الهائلة في خدمة المجهود الحربي العربي (5) .

لكن وفي مقابل ذلك ، سمحت الحرب لليبيا بإستعادة دورها في المغرب العربي فقد إرتفع نسق التشاور بين دول المغرب العربي خلال الحرب بصورة كبيرة وذلك بهدف تنسيق وتسهيل إرسال الوحدات العسكرية إلى الجبهة إنطلاقا من موانئ الجزائر والمغرب

****

-1) COLAS, (JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EGYPTO -LIBYEN " IN MAGHREB MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P 11 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P P 12-43 - 51 .
3) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P 43 .
4) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS -AVRIL , 1974 , P 3 .
5) MAMMERI , (H) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE " , OPCIT P 9 .

الأقصى مرورا بتونس وليبيا (1)، وقد مكّنت هذه الحرب من عودة الحرارة إلى العلاقات الليبية – المغربية، فنزولا عند الدعوة لوحدة الصف العربي التي كانت تقتضيها المعركة ضدّ العدوّ المشترك، أوقف المغرب الأقصى في 13 أكتوبر 1973 البثّ الإذاعي المناهض لليبيا (2).

وفي هذا الإطار، أعلنت اليومية المستقلة المغربية "كواليس" في 20 أكتوبر 1973 أنّ السلطات الليبية سهّلت مرور الوحدات المغربية نحو الجبهة.

من جهة أخرى بدت مواقف العواصم المغاربية متقاربة من إندلاع المعارك الذي فاجأ القادة المغاربة فيما عدا بومدين الذي كان قد أعلم بالأمر سرًّا (3).

فمثلها مثل ليبيا (وربما المغرب) فوجئت تونس بإندلاع الحرب إذ إختار قادة الحرب تجاهلها رغم حرص نظام بورقيبة على تعزيز موقعه داخل النظام العربي وخاصة بعد وفاة عبد الناصر، وحرصه على المساعدة في إيجاد حلّ للقضية الفلسطينية والأزمة المزمنة التي ظلّ العالم العربي يتخبّط فيها منذ قيام دولة الكيان الصهيوني ففي جوان 1973 دعا بورقيبة مجدّدا إلى الشروع في مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وقدّم "مخطط سلام" جديد كان عبارة عن نسخة منقّحة لخطابه الشهير

****

1) STEMER , (ELISABETH) : " LE MAGHREB ET LA GEURRE D'OCTOBRE (LE CAS DE LATUNISIE)" IN MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 16 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°60 NOVEMBRE -DECEMBRE 1973 , P 55 .

- كانت الرباط قد استقبلت منذ 21 جوان مكلّفا بأعمال ليبي، في إطار مسعى ثنائي لتطبيع العلاقات المغربية -الليبية، انظر:

- EL KHATTABI , (ANOUAL) ET THIBAULT , (JEAN-FRANCOIS) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE (LE CAS DU MAROC)" IN MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1973 , P 13 .

3) ولذلك فقد كانت المساهمة الجزائرية في هذه الحرب بالغة الأهمية، حول الدور الجزائري في هذه الحرب انظر:

-GRIMAUD , (NICOLE) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE (LE CAS DE L'ALGERIE)" IN MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1973 , P 5-9 .

الذي كان ألقاه بأريحا سنة 1965 ، وكان هذا المخطط الجديد ينبني في جوهره على مخطط تقسيم فلسطين الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947 (1).

وقد تكبّد بسبب هذه المبادرة خسارة دبلوماسية داخل العالم العربي نفسه ففي حديث لليومية اللبنانية " النهار " الصادرة يوم 5 جويلية 1973 أكّد بورقيبة أنّ " فلسطين هي عمق المشكل ... وهي حقيقة تاريخية " ، مقارنا بينها وبين دولة الأردن التي لا تمثّل سوى " إسم لنهر ... صنعتها بريطانيا بالكامل " ، وهو ما حمل السفير الأردني بتونس منذ اليوم الموالي للتأكد لدى بورقيبة شخصيا من صحة الحديث المنسوب إليه ، وقد أكّد بورقيبة الحديث وإن حرص على تأكيد مشاعره الصادقة تجاه الملك الهاشمي وأسفه للتهديدات الأردنية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع تونس ، ولكن هذا الأسف لم يمنع الأردن من إعلان القطيعة الدبلوماسية في 17 جويلية 1973 (2).

ولم يخف بورقيبة وقع المفاجأة ومشاعر الإنفعال والخوف التي سيطرت عليه منذ إعلان إستئناف القتال بين العرب والدولة العبرية (3) ، ومع ذلك فقد إنخرطت تونس في الحرب إلتزاما بشروط التضامن العربي في هذا الظرف الدقيق رغم إشتكائها من عدم إعلامها بقرار الحرب وقد دعا بورقيبة يوم 9 أكتوبر 1973 كلاّ من ليبيا والسعودية إلى

****

1) STEMER , (ELISABETH) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE LA TUNISIE " , OPCIT , p 15 .

2) أصبحت الكويت منذ 17 جويلية تتولى رعاية المصالح التونسية بالأردن ، انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1973 , P 56 .

نشير بشأن مبادرة بورقيبة أنّ دعوته لقيت صداها لدى تل أبيب فبعد تردّد طويل ردّت إسرائيل بأنّها مستعدّة للقاء بورقيبة ، ولكنها رفضت أن تجعل من التقسيم الأممي لسنة 1947 قاعدة للتفاوض بدعوى أنه أصبح لاغيا ، وهو ما ردّ عليه بورقيبة بقوله " إذا أصبح هذا المخطّط لاغيا فهذا يعني أنّ إسرائيل نفسها التي قامت على أساس هذا المخطط قد أصبحت لاغية " ، وتوقف الأمر عند هذا الحدّ فبورقيبة لم يكن القائد العربي المؤهل للتفاوض بإسم الفلسطينيين أو بإسم العرب .

- VOIR MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1973 , P 7 .

3) STEMER , (ELISABETH) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE LA TUNISIE " OPCIT , P 15 .

التدخل العسكري في الحرب ، وشملت دعوته هذه الأردن مقابل إستئناف العلاقات الدبلوماسية التونسية - الأردنية ، وقد كان قرار الأردن بإرسال وحدة عسكرية إلى الجولان كافيا لإستئناف العلاقات بين البلدين في 14 أكتوبر 1973 ، أي بعد 24 ساعة فقط من إستئناف العلاقات الجزائرية - الأردنية (1) .

وجسّمت تونس إنخراطها المباشر في الحرب بإرسالها لوحدات عسكرية إلى الجبهة يوم 15 أكتوبر 1973 ، إنطلقت من ميناء بنزرت على متن طائرات جزائرية (2) .

وعلى غرار تونس ، ساهم المغرب الأقصى فعليا في هذه الحرب ، مسايرة للرأي العام الداخلي ، ورغبة في إستعادة مكانته الدبلوماسية داخل العالم العربي أي داخل إقليم الإنتماء القومي ، وداخل المغرب العربي نفسه أي داخل إقليم إنتماءه الجغرافي بعد التدهور الخطير الذي كانت قد شهدته العلاقات الليبية -المغربية ، وتوتر علاقاته بالجار الجزائري (3) .

وقد حرصت الصحافة المغربية على تغطية تطوّرات الحرب ممجّدة بالمناسبة إنجازات القوات الشريفية في جبل الشيخ " التي كبّدت القوات الإسرائيلية خسائر كبيرة " (4) . وقد سمحت الحرب فعلا بعودة الحرارة إلى العلاقات المغربية الليبية (5) ، وتنشيط العلاقات المغربية الجزائرية فقد أكّد بلاغ صادر عن وزارة الإعلام المغربية في 8 أكتوبر 1973 تميّز العلاقات المغربية -الجزائرية وإستمرار الإتصالات بين البلدين ، وإن لم يمنع ذلك إستمرار الإختلاف في وجهات النظر بينهما ، إذ لم تساند الجزائر دعوة الحسن الثاني في 24 أكتوبر 1973 لعقد قمّة وزارية تجمع وزراء الخارجية والدفاع العرب

****

1) IBID PP 15-57 .
-VOIR AUSSI P 57 .
2) STEMER , (ELISABETH) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE LA TUNISIE " , OPCIT P 16 .
3) EL-KHATTABI , (ANNOUAL) ET THIBAULT , (JEAN-FRANCOIS) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DU MAROC " , OPCIT , P 11 .
4) IBID P 11 .
5) IBID P 13

وإقترحت في المقابل لقاء قمّة على مستوى قادة الدول العربية (1).

أما الجزائر فقد كان إنخراطها في الحرب كاملا بصورة جعلت منها إحدى أطراف المواجهة العربية الرئيسية إلى جانب مصر وسوريا، وقد صرّح ضابط سوري في هذا الصدد " يصعب اليوم كشف الأسرار، ولكن سيأتي يوم يعرف فيه الرأي العام العربي والعالمي تفاصيل الدور الكبير الذي لعبه الأخ هواري بومدين وحكومته وشعبه "، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بمجهود دبلوماسي كبير لفائدة القضية العربية برز خاصة خلال مؤتمر الدول غير المنحازة الذي إحتضنته الجزائر، مستغلّة في ذلك صفة الناطق الرسمي بإسم حركة عدم الإنحياز التي كان يتمتع بها بومدين، وأوقفت صادراتها من النفط والغاز الطبيعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية مندّدة على لسان وزير خارجيتها عبد العزيز بوتفليقة بالتحالف الإمبريالي الصهيوني (2).

وقد أكّدت مواقف العواصم المغاربية من قرار وقف إطلاق النار إلتقاء النظرة الإستراتجية للقادة المغاربة بشأن نهاية الحرب رغم إختلاف السياسات ودور كل دولة في المجهود الحربي، فقد كانت الجزائر -وهي أكثر الدول المغاربية إنخراطا في هذه الحرب تريد ليس فقط تحرير الأراضي العربية المحتلّة وإنّما بل وخاصة إستعادة الحقوق الفلسطينية التي لم يشر إليها القرار الأممي رقم 242، وهو القرار الذي كانت الجزائر قد رفضته لهذا السبب بالذات، وعلى هذا الأساس أكّد مجلس قيادة الثورة الجزائرية في 9 أكتوبر 1973 ضرورة " إستمرار المواجهة حتى النصر النهائي "، وقد ظلّت ترفض من حيث المبدإ وقف القتال وإن أضطرت إلى القبول بالحل الذي إختارته مصر وسوريا

****

1) IBID P 12.

- فضلا عن ذلك سمحت الحرب للملك بتغييب المشاكل الداخلية الكثيرة التي كانت تعصف بالمغرب الأقصى، وتهميش الأحزاب السياسية في مواجهة "المخزن"، وإن لم يكن ذلك سوى إحدى عناصر الأزمة المغربية إذ لئن مكّنت الملك من تمرير بعض القرارات فإنها لم تحل مشاكل الساحة السياسية المغربية.

2) GRIMAUD, (NICOLE) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE L'ALGERIE ", OPCIT P 5 -7.

وذلك حرصا على المحافظة على وحدة الصف العربي الذي كان أملى عليها إستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن في 13 أكتوبر 1973 بمجرّد دخول الأردن ساحة المعركة ، وقد نصّ البيان الذي أصدره مجلس قيادة الثورة في 30 أكتوبر أنّ الأساسي في هذه المواجهة قد تحقّق ، وعلى أيّة حال فلم يكن الجزائريون يستطيعون أن " يكونوا أكثر مصرية من المصريين أو سورية من السوريين أو فلسطينية من الفلسطينيين " كما جاء ذلك في تصريح للرئيس هواري بومدين (1) .

ورفضت ليبيا قرار وقف إطلاق النار بإعتباره " فخّا وكارثة للأمّة العربية " ، وقد شهدت كبريات المدن الليبية مظاهرات حاشدة نظّمت إحتجاجا على صدور القرار وقبول أطراف النزاع العربية به (2) .

وكان موقف تونس من إعلان قرار وقف إطلاق النار ، بمعنى ما مشابها لموقف ليبيا ، وقد صرّح محمد المصمودي وزير الخارجية في هذا الصدد يوم 25 أكتوبر 1973 إثر محادثة مع الرئيس بورقيبة " ما تمّ تدبيره في بعض العواصم العربية بمبادرة من بعض القوى الكبرى قد فاجأ كلّ العالم ... ولصمت تونس من المواقف الأممية المتخذة بهذا الخصوص معناه ... " وكان بورقيبة قد دعا في 19 أكتوبر 1973 القادة العرب إلى مزيد التشاور بشأن المعارك التالية (3) . وإستقبل المغرب الأقصى من جهته القرار بصمت كان يعبّر عن عدم رضى عام (4) .

وعموما مثّلت هذه الحرب منعطفا هاما في تطوّر النظام العربي ، وإنعكست بآثارها على علاقات أعضاء النظام ببعضهم ، وعلاقة النظام بالقوى الكبرى .

لقد فرضت هذه الحرب إعادة النظر في علاقات الدول المغاربة ببعضها وأكّدت

****

1)IBID P 9 .
2) MAMMERI , (H) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE LA LIBYE " , OPCIT , P 10 .
3) STEMER , (ELISABETH) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE LA TUNISIE " , OPCIT P 15 .
4) E LKHATTABI , (ANOUAL) ET THIBAULT , (JEAN -FRANCOIS) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DU MAROC " , OPCIT , P 13 .

الأهمية التي تحضى بها الدول المغاربية في النظام العربي حتى عندما يتعلّق الأمر بمعالجة قضية مشرقية كالقضية الفلسطينية أو قضية الصراع العربي -الصهيوني ، وأبانت مرّة أخرى تشابك المصالح بين الدول العربية رغم إختلاف السياسات القطرية بل وتعارضها أحيانا فتحت تأثير هذه الحرب بدأت تتشكّل مع نهاية سنة 1973 إستراتجية إفريقية جديدة تجمع ليبيا وتونس والجزائر من أجل " إقامة جسر بين إفريقيا والعالم العربي " إصطلاحا على لغة عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرية (1) .

في هذا الإطار ، وفي إطار مجهود تونس الدبلوماسي من أجل القضية العربية ، قام بورقيبة خلال شهر ديسمبر في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي إحتضنته الجزائر ، برحلة إفريقية دامت 12 يوما حلّ خلالها بأربع بلدان إفريقية فرنكفونية هي على التوالي موريتانيا بين 19 و 21 ديسمبر فالزايير بين 21 و26 ديسمبر فالكوت دي قوار يومي 26 و 27 ديسمبر فالسينقال بين 27 و 29 ديسمبر ، وذلك قبل أن ينزل ضيفا على الجزائر بين 29 و 31 ديسمبر حيث أطلع نضيره الجزائري على نتائج جولته . وقد جدّد القادة الأفارقة الذين قابلهم بورقيبة دعمهم للقضية العربية رغم تباين المواقف مقابل تأكيد بورقيبة مساندته لغينيا بيساو التي حصلت حديثا على إستقلالها ، ودعمه لحركات التحرّر الإفريقية ولا سيّما حركة التحرّر بالصحراء الإسبانية ، وخلال هذه الرحلة إقترح بورقيبة تنظيم مؤتمر للأحزاب الإشتراكية الإفريقية بتونس " لتأكيد الخيارات الإشتراكية التي ما تزال تونس تتبنّاها " ، وتبليغ الصوت العربي إلى الأممية الإشتراكية L'INTERNATIONALE SOCIALISTE التي ظلّت حتى هذا التاريخ متعاطفة مع إسرائيل وحزب العمل الذي تقوده قولدا ماير (2) .

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 , P 4 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FERVRIER 1974 , p 8 .

- ستحتضن تونس بالفعل بين 1 و6 جويلية 1975 مؤتمر الأحزاب الإفريقية حول محور " التنمية المخطّطة في إفريقيا والطرق الإفريقية إلى الإشتراكية " ، وقد حضرت المؤتمر وفود عن كل الدول العربية الإفريقية : الحزب

لقد أدخلت هذه الحرب حركية جديدة على شبكة العلاقات العربية عموما والمغاربية خاصة فقد ساهمت في تطبيع العلاقات بين دول الإقليم المغاربي ، وإستيقظ وعي المغاربة على أهمية المغرب العربي في النظام العربي ، فقد كانت المرّة الأولى منذ إندلاع الصراع العربي -الصهيوني التي وجد فيها المغاربة أنفسهم من خلال الجزائر طرفا رئيسيا في هذه المواجهة المزمنة وذلك دون إعتبار المساهمة الفعّالة -مهما كانت محدودة - لكلّ الدول المغاربة في المجهود الحربي العربي على مختلف جبهاته العسكرية والسياسية والدبلوماسية .

من جهة أخرى ، ساهمت هذه الحرب في الإرتقاء بالتعاون بين الدول المغاربية إلى مستوى عال فعلاوة على التنسيق السياسي والعسكري الذي فرضه إنخراط الدول المغاربية في المجهود الحربي ، أدّى إرتفاع أسعار المواد الأولية والمحروقات -وهي إحدى إستتباعات الحرب - إلى تنسيق السياسات التصديرية بين البلدان المغاربية : بين الجزائر وليبيا في الميدان النفطي وبين المغرب الأقصى وتونس والجزائر في ميدان

****

الإشتراكي الدستوري عن تونس ، وجبهة التحرير الجزائرية عن الجزائر ، والإتحاد الإشتراكي العربي عن ليبيا ، وحزب الإستقلال والإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية عن المغرب الأقصى ، وحزب الشعب الموريتاني عن موريتانيا ، إضافة إلى الإتحاد الإشتراكي العربي عن مصر ،والإتحاد الإشتراكي السوداني عن السودان ومنظمة التحرير الفلسطينية..

انظر :

-" CONFERENCE DES PARTIS AFRICAINS SURLE DEVELOPPEMENT PLANIFIE EN AFRIQUE ET LES VOIES AFRICAINES VERS LE SOCIALISME (DU 1er AU 6 JUILLET 1975 A TUNIS " , DAR AL-AMAL , DATE NON INDIQUEE .

وقد أكّد بورقيبة في خطابه الإفتتاحي أن التعاون مع الدول المصنّعة يظلّ ضروريا ومفيدا " فهو يساعد على تحقيق الأمن العالمي شريطة أن ينبني على العدالة وليس على الإكراه والإستبداد وأن يأخذ بعين الإعتبار حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، وإلاّ يؤدي إلى سلب وطن من شعبه ، فبإحتلالها لفلسطين وبقية الأراضي العربية لا تساهم إسرائيل في دعم الأمن العالمي ، وسلوكها لا يؤدي إلاّ إلى تغذية الأطماع وتشجيع الإعتداءات على البلدان الضعيفة العاجزة عن حماية نفسها " .

انظر نص الخطاب ، في المصدر السابق ص 15 - 16 .

الفسفاط : في هذا الإطار قرّر المغرب الأقصى مضاعفة ثمن الفسفاط المعد للتصدير ثلاث مرّات بما أدى إلى إرتفاع سعر الطن الواحد من 14 إلى 42 دولار وذلك بداية من غرة جانفي 1974 ، وقد تعقّبت كل من تونس والجزائر خطى المغرب الأقصى (1).

وقد كان من الطبيعي أن تعدّل دول المنطقة سياساتها بما يخوّل لها إستيعاب هذه المتغيّرات الجديدة ولا سيّما منها السياسات التي تتبنّى علنا الخطاب الوحدوي وتطرح مشاريعا تتجاوز الإطار القطري إلى كامل المنطقة العربية وذلك على غرار السياسة الليبية فقد وجدت ليبيا نفسها بعد الحرب تعاني من العزلة السياسية في المشرق العربي رغم الإنتصارات السابقة التي خوّلت لها إكتساح الساحة المشرقية ، وخسرت رهاناتها السياسية في المنطقة ورأت أحلامها تتبخّر على نار الحرب الباردة الإقليمية بين الدول العربية نفسها ثم على نار حرب أكتوبر العربية -الإسرائلية : وفي إطار الحرص على فكّ هذه العزلة وإستعادة دورها السياسي داخل العالم العربي إلتفتت القيادة الليبية إلى المغرب العربي حيث أكّدت الحرب وجود قوة عربية مغاربية كبيرة ممثلة في الجزائر التي لم يمنعها الفضاء الصحراوي الشاسع الذي يفصلها عن خطّ الجبهة مع العدوّ الإسرائيلي من أن تكون طرفا هاما في المعادلة العسكرية لحرب أكتوبر .

ولئن لم تمسّ النتائج السياسية والإستراتجية التي ترتبت عن الصراعات العربية وحرب أكتوبر الإيمان الوحدوي للقيادة الليبية ، ولئن لم تؤد إلى أي تغيير في الإستراتيجيا العربية الليبية فقد أدّت في المقابل إلى تغيير رهانات السياسة العربية الليبية ، إذ أصبح الرهان الوحدوي مغاربيا بعد أن كان مشرقيا ممثلا بذلك ردّ القيادة الليبية على المتغيّرات الجديدة التي أفرزتها الساحة السياسية العربية إذ حرصت هذه القيادة على إستعادة دورها العربي ضمن الإستراتيجيا الوحدوية نفسها من خلال تدعيم علاقاتها المغاربية بعد التدهور الخطير الذي شهدتــه علاقاتها مع الجار المصري وتراجع الدور

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER 1974 , P 7 .

الليبي في المشرق العربي عموما ، وقد وجد هذا المسعى أرضية ملاءمة فبقدر ما ألقت الحرب بظلالها على العلاقات الليبية - المشرقية ، بقدر ما ساهمت في تنقية الأجواء السياسية المغاربية وتنشيط العلاقات الليبية -المغاربية عموما والليبية -المغربية خصوصا ، وبقدر ما أصابت هذه الحرب القادة الليبين بخيبة أمل في الجار المصري كقوة عسكرية وسياسية طلائعية في العالم العربي بقدر ما فتحت أعينهم على وجود قوّة كبيرة في المغرب العربي وهي الجزائر التي مثّلت طرفا رئيسيا في هذه الحرب رغم آلاف الكيلومترات التي تفصلها عن خطّ الجبهة مع العدوّ الإسرائيلي .

من جهة أخرى ، وبينما كانت المشاريع الوحدوية الليبية الطموحة تنهار في المشرق ، برزت في المغرب العربي دعوة صريحة للوحدة على لسان قائد كان يبدو مناهضا تماما لفكرة الوحدة نفسها : هذا القائد هو بورقيبة فقد كان الرئيس الوحيد الذي حضر إحتفالات ليبيا بالذكرى الرابعة للثورة الليبية وذلك في ظل غياب القذافي نفسه المريض بفشل المشروع الوحدوي المصري -الليبي ، وقد ألقى بورقيبة عدّة خطابات أمام الجماهير الليبية وأمام مجلس قيادة الثورة الليبية ، و إستغل خيبة أمل القائد الليبي ليدعوه إلى العودة إلى المغرب العربي مؤكدا للقيادة الليبية أنّ " الوحدة مع مصر هراء ... سنتكلم عن المغرب الكبير في ديسمبر " (1) . وبين 2 و 9 سبتمبر 1973 إستعاد دعوته القديمة إلى تكوين "ولايات متحدة شمال إفريقية " تضمّ كلاّ من الجزائر وتونس وليبيا في مرحلة أولى فالمغرب الأقصى وموريتانيا في مرحلة موالية (2).

****

1) LE MONDE DIPLOMATIQUE , JANVIER 1974 . CITE IN : STEMER , (ELIZABETH) : -" LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " IN MAGHREB MACHRECK N°62 , MARS AVRIL 1974 ,P 10 ..

2) كان بورقيبة قد دعا إلى مثل هذه الوحدة في جانفي 1956 ولكنه في هذه الفترة كان يعتبر المغرب الأقصى طرفا مؤسسا لها حيث أكّد أن بناء إتحاد المغرب العربي " الذي يمتدّ من السلّوم على حدود مصر إلى المحيط الأطلسي " ، يمثل " الضامن الوحيد لمناعة المنطقة وأمنها وتطورها " ومن هنا الحاجة إلى " بناء صرح دولة عظيمة في شمال إفريقيا " .

انظر خطابه يوم 14 جانفي 1956 في : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1974 ، الجزء الأول ، ص 330 - 331 .

كان ذلك يومي 1 و 2 سبتمبر 1973 بطرابلس حيث حضر إحتفالات ليبيا بالذكرى الرابعة للثورة الليبية ، و 7 سبتمبر بالجزائر حيث حضر أشغال قمّة عدم الإنحياز ، وقد جرت مشاورات بين البلدان المعنية بشأن هذه الدعوة على هامش أشغال المؤتمر (1) .

وفي رأينا لم يكن إستثناء المغرب الأقصى وموريتانيا إقصائيا إذ لم ينبن على أي موقف مناهض للنضامين المغربي أو الموريتاني ، ونرجح أن يكون إقصاء المغرب الأقصى قد إنبنى على غياب المشاورات المسبقة بين القيادتين التونسية والمغربية ، وأن يكون بورقيبة قد إعتبر التحفضات المغربية على مثل هذه الوحدة التي تضمّ النظام الليبي إذ لئن أصبح التطبيع وأردا كإحدى إستتباعات حرب أكتوبر فإنه لم يكن قد بلغ بعد الدرجة التي تخوّل إعادة التوازن إلى العلاقات المغاربية (2) .

وكانت هذه التحفضات تهمّ مجمل العلاقات المغاربية إذ لم تكن الدول المغاربية قد إنتهت إلى الإلتقاء على أرضية إتفاقية دنيا حول الخيارات السياسية الكبرى ولا سيّما في مجال السياسة الدولية : في هذا الإطار تعذّر على الحسن الثاني نتيجة " مرض دبلوماسي " ألّم به حضور مؤتمر دول عدم الإنحياز الذي إحتضنته العاصمة الجزائرية ، وهو المؤتمر الذي شهد على هامشه دعوة بورقيبة لوحدة دول إفريقيا الشمالية (3) .

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 69 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 59 .
-VOIR AUSSI : " LE PRESIDENT BOURGUIBA RELANCE L'IDEE DE LA CREATION DES " ETAS-UNIS L'AFRIQUE DU NORD " IN MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 28 SEPTEMBRE 1973 .

- حول زيارة بورقيبة إلى ليبيا انظر نفس المصدر ص ص 53 -56 .

وحول خطاب بورقيبة يوم 7 سبتمبر 1973 في القمة الرابعة لدول عـدم الإنحياز التـي إحتضنتها الجزائر بيـن 2 و 8 سبتمبر 1973 انظر المصدر السابق ص 56 .

2) ELKHATTABI , (ANOUAL) ET THIBAULT , (JEAN-FRANCOIS) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DU MAROC " , OPCIT , P 113 .

3) BRUNO , (ETIENNE) : " L'ALGERIE ET LA IV CONFERENCE DES NON -ALLIGNEES:DE -LA SOLIDARITE DES IDEES A LA SOLITUDE SANS LA STRATEGIE " IN MAGHREB MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 18 .

أما موريتانيا فقد كانت تخطو خطواتها الأولى في إتجاه العودة إلى العائلة العربية (1)، بعد السنوات الطويلة التي إحتاجتها للقضاء على التركة الإستعمارية الثقافية وإسترجاع هويتها المغاربية والعربية عموما على قاعدة الإعتراف باستقلالية الكيان الموريتاني (2).

وعلى أية حال فلم يكن بورقيبة قد ذكر موريتانيا بالإسم في دعوته سنة 1956، ففي هذا التاريخ لم تكن موريتانيا قد إستقلّت بعد، ولم يكن مصيرها قد تقرّر بعد في مواجهة المطالب الترابية المغربية، وربّما أراد بورقيبة أن يجنّب مشروعه – على الأقل في مرحلة أولى – إنعكاسات الخلاف المغربي – الجزائري – الموريتاني بشأن الصحراء الغربية التي تحوّلت تدريجيا إلى قضية إقليمية بل ودولية معقّدة بتداعياتها المتشعّبة والخطيرة (3).

وأيّا كان الأمر فقد حرص بورقيبة على أن يؤكّد أنّ هذه الوحدة يمكن أن تتمّ بثلاثة بلدان (ليبيا، تونس، والجزائر) أو بالبلدان الخمسة للمغرب العربي (4).

وقد طرحت المبادرات الوحدوية المتعدّدة التي قام بها بورقيبة في خريف 1973 أسئلة عديدة فبماذا نفسّر إنقلابه على موقفه من مسألة الوحدة بعد فترة قصيرة من خطاب البالماريوم الشهير ردّا على خطاب القذافي الوحدوي ؟ وبماذا نفسّر إنقلابه على موقفه من الوحدة مع الجزائر بعد أشهر قليلة من رفضه لدعوة بومدين للوحدة

****

1) في هذا التاريخ لم تكن موريتانيا قد قبلت بعد عضوا بجامعة الدول العربية إذ لم يتمّ ذلك إلاّ في 13 أكتوبر 1973، انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 60 .

2) حول مسار العودة إلى تأكيد الهوية العربية -الإسلامية للكيان الموريتاني انظر :

ولد الحسن، (احمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل " في المستقبل العربي، عدد 159 ماي 1992، ص 25 – 26.

3) نلاحظ أنّ مؤتمر عدم الإنحياز الذي إحتضنته الجزائر إتخذ قرارين حول الصحراء الغربية انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 61 .

4) STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT , P 10.

التونسية – الجزائرية ؟ هل كانت المقترحات الوحدوية التي تقدم بها تعبّر عن تغيّر ما في الإستراتيجيا التونسية الخارجية عموما والعربية خاصة ؟

إن تجربة الوحدة التونسية – الليبية ستتكفّل بالإجابة عن مجمل هذه الأسئلة .

2) سياسة تونس المغاربية في مواجهة التحوّلات السياسية في منطقة المغرب العربي :

لقد ظلّ بورقيبة وفيا دائما لإستراتجيته القطرية في نظرته لعلاقة بلاده ببقية الأطراف العربية داخل النظام العربي الأمر الذي برز بجلاء من خلال مواقف تونس من أمّهات القضايا العربية وإن غازل عبر خطبه من حين لأخر الخطاب الوحدوي ولكن بورقيبة كان يعي جيّدا ضرورة التأقلم مع المتغيّرات التي كانت تشهدها الساحة العربية وخاصة منها المغاربية ، وقد أدّى هذا التأقلم إلى ميلاد دولة الوحدة التونسية – الليبية في جانفي 1974 بعد أن قبلت ليبيا دعوة بورقيبة لوحدة البلدين (1) ، فمن دون شكّ أصبح بورقيبة بعد الإقتراح الذي تقدّم به إليه بومدين أكثر إنشغالا بأمر الوحدة خاصة وقد وصلته الدعوة من الجزائر وطرابلس على حدّ السواء (2) .

وقد ساعد على بلورة هذا التوجّه الوضع الإقتصادي العالمي غداة حرب أكتوبر وإقتناع بورقيبة بعد الإتصالات الكثيرة التي قام بها وزير خارجيته بضرورة توثيق العلاقات مع أجواره المغاربة حتّى يتسنّى للبلاد التونسية مفاوضة المجموعة الإقتصادية الأوروبية من موقع أفضل سواء تعلّق الأمر بالمفاوضات الإقتصادية أو المحادثات السياسية -الإستراتجية الخاصة بالمنطقة المتوسطية التي ظلّت تحتلّ دائما موقعا

****

1) كانت الجزائر قد تجاهلت الدعوة في إبّانها .

2) VOIR : BALTA , (PAUL) : " LE MAGHREB ET L'UNITE ARABE " IN LE MONDE DIPLOMATIQUE N° 39 , FEVRIER 1974 .

مركزيا في الإستراتجيا الخارجية التونسية (1).

وكان موضوع الوحدة التونسية -الجزائرية قد طرح في لقاء بومدين -بورقيبة بالكاف على الحدود بين البلدين في ماي 1973 إذ تناولا إضافة إلى الملفات الإقتصادية ذات الإهتمام المشترك الإنعكاسات المنتظرة لقيام دولة الوحدة الليبية -المصرية على الساحة العربية ، ومخاطر إنتقال حالة الحرب إلى الحدود التونسية والجزائرية وإختلال التوازن الإستراتيجي في المنطقة الإفريقية من العالم العربي بفعل وجود هذا الجار الوليد بما يتوفر عليه من قوّة بشرية وثروة طائلة ومثالا ثوريا الأمر الذي كان يمثّل مصدر قلق للنظامين التونسي والجزائري على حدّ السواء.

وقد دافع بومدين خلال هذا اللقاء عن مشروع هذه الوحدة ولكن بورقيبة الذي كان يعي الإختلال الكبير في التوازن بين الطرفين لصالح الطرف الجزائري وضع شرطا غريبا لقبول المشروع وهو تنازل الجزائر عن إقليم قسنطينة لفائدة تونس وقد حاول بومدين دون جدوى إقناع نضيره التونسي بأنّ هذا الإقليم سيصبح جزءا لا يتجزّأ من دولة الوحدة الجديدة وأنّ مشكل التوازن سيزول بذلك تلقائيا (2).

****

1) نشير إلى أن الحوار العربي -الأوروبي الذي بدا حوارا شاملا قد دعت إليه الدول الأوروبية بعد حرب أكتوبر 1973 كمحاولة أروبية لتجاوز الأزمة الإقتصادية التي فجّرتها هذه الحرب من خلال التقرّب من العرب وتبنّي مواقف أكثر حيادية وموضوعية من الصراع العربي -الصهيوني . وقد وردت أوّل إشارة لضرورة قيام هذا الحوار في إعلان أصدرته الدول التسع الأعضاء في السوق الأروبية -المشتركة في نوفمبر 1973 أكّد فيما أكّد " ضرورة الإعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في أيّة عملية إقامة سلام عادل ودائم " ، وحرص المجموعة على التفاوض مع البلادان العربية من أجل التوصّل إلى اتفاقيات مشتركة معها في إطار شامل ومتوازن . وقد تجاوبت المجموعة العربية إيجابا مع هذه المبادرة كما أكّد ذلك البيان الذي أصدره المؤتمر السادس للملوك ورؤساء الدول العربية الذي إحتضنته الجزائر في 28 نوفمبر 1973 الأمر الذي سمح بإنطلاق هذا الحوار من خلال أطر وقنوات مؤسساتية متعددة .

2)STEMER ,(ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" , OPCIT P9-10
-VOIR AUSSI : BALTA, (PAUL): " LE MAGHREB ET L'UNITE ARABE " IN LE MONDE DIPLOMATIQUE , N°239 , FEVRIER, 1974 .

-حول هذا اللقاء الذي جمع بورقيبة ببومدين راجع :

-BELKHODJA , (TAHAR) : "LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 170 -172 .

بيد أنّ بورقيبة كان يدرك جيّدا وجاهة الحجج التي إعتمدها بومدين ، وكان يدرك أنّ رفض الدعوة الجزائرية لن تقضي على المخاطر التي ستهدّد الكيان التونسي إذا قامت الوحدة المصرية -الليبية بإستتباعاتها الإستراتجية والسياسية بل والعسكرية أيضا : وقد وجد البديل عن المقترح الجزائري في إقتراح مشروع وحدة أوسع يضمن فيها الطرف التونسي موقعا أفضل ومن هنا دعوته لتكوين " ولايات متحدّة شمال إفريقية " ، تضمّ في مرحلة أولى على الأقل تونس والجزائر وليبيا ، وقد كثّف منذ هذا التاريخ مساعيه لدى العاصمة الليبية مستغلاّ في ذلك حماسة القيادة الليبية للمشاريع الوحدوية ولا سيّما في هذا الظرف الذي بدأ يشهد تعثّر مسيرة الوحدة المصرية -الليبية ، ولكن حرص النظام التونسي على أن تكون ليبيا طرفا في مشروع وحدوي مغاربي في هذا التوقيت كان ينطوي على مناهضة باطنية ولكنّها مؤكدة لفكرة الوحدة فقد كان مشروع الوحدة المصرية -الليبية يواجه في هذا الظرف مصاعب عديدة تهدّد بنسفه .

وكان المنطق الوحدوي يقتضي أن تساهم تونس بصفتها طرفا في العائلة العربية المعنية بمشروع الوحدة ، بدعم مشروع الوحدة المصرية -الليبية باعتبارها خطوة على درب الوحدة العربية وإضافة إلى الإمكانيات الذاتية للأمة العربية ، لا أن تعمل على تقويضها بالتشكيك في إمكانية قيامها وجدواها ولاسيّما في هذا الظرف بالذات ، وباستغلال حالة الإحباط التي كانت تسيطر على القيادة الليبية من جرّاء تعثّر مشروعها الوحدوي المشرقي لإقتراح تونس بديلا عن مصر والمغرب العربي بديلا عن المشرق بدعوى أنّ المشارقة يمثّلون " فسيفساء معقّدة : مسيحيون من كنائس مختلفة ومسلمون من مذاهب شتّى دون أن أتحدّث عن نقص التنظيم السياسي لديهم ... أمّا وحدتكم مع المصريين فلا أؤمن بها ... إنّي أعطيكم مهلة حتّى شهر ديسمبر لتقوموا بمحاولاتكم مع الطرف المصري وإذا لم تتوصلوا إلى حلّ ثقوا بتونس وسترون أنّ الأمر سيكون جدّيا إذ

ليست هناك مشاكل بيننا " (1) .

وقد مثّلت دعوة بورقيبة هذه محاولة للإلتفاف على المشاريع الوحدوية التي كانت تهدّد الكيان التونسي بمرتكزاته ومحتواه القطريين فقد كانت تضمن في حال قبول ليبيا والجزائر بها الإلتفاف على الدعوة الجزائرية بما يجنّب تونس مخاطر " الإضمحلال " في الكيان الجزائري العملاق إذ أنّ إنضمام ليبيا إلى هذا المشروع كان سيفرض علاقة أكثر توازنا بين أطرافه الثلاثة : أما إذا رفضت الجزائر هذه الدعوة - وربما كان بورقيبة يراهن على هذا الرفض - فإنّ تونس تكون قد ألقت على عاتق الطرف الجزائري مسؤولية فشل المشروع والتراجع عن مبادرتها الوحدوية مع تونس .

من جهة أخرى كانت تونس تدرك أن طرابلس الحالمة دائما بالوحدة ستقبل الدعوة ولكنها ستنسف بذلك بقية الأمل - وهو بعد ضعيف - في إمكانية قيام الوحدة المصرية -الليبية بما يجنّب تونس والمنطقة المغاربية إستتباعاتها السياسية والإستراتجية والعسكرية ... ولا ننسى أنّ بورقيبة - وبصرف النظر عن قناعاته الشخصية - أصبح بفعل تجربته السياسية الواسعة خبيرا متضلّعا في الشؤون العربية بما كان يخوّل له قراءة الحسابات القطرية بين سطور الدعوات والخطب الوحدوية على غرار هذه الحسابات التي جعلت الجزائر تتوجه بالدعوة للوحدة إلى تونس بالذات فالواقع أنّ الجزائر لم تكن تجهل التحفّظ التونسي على فكرة الوحدة في صيغتها الإندماجية ، كما لم تكن تجهل الإستعداد الليبي اللامشروط للوحدة في ظلّ العلاقات الممتازة التي كانت تربط بين

****

1) نسب محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية خلال هذه الفترة هذا الكلام لبورقيبة من الخطاب الذي كان ألقاه في مجلس قيادة الثورة الليبية خلال زيارته إلى ليبيا لحضور إحتفالاتها بذكرى ثورة الفاتح من سبتمبر وذلك بين 31 اوت و 2 سبتمبر 1973 ، انظر :

- MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 36 .

- حول زيارة بورقيبة هذه لليبيا ، وأهم اللقاءات الرسمية بين البلدين خلال شهر سبتمبر 1973 انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1973 P 56 .

" الثورتين " ... ومع ذلك فقد فضّلت أن توجّه دعوتها الوحدوية لتونس دون ليبيا مستجيبة في ذلك بالأساس لحسابات قطرية في جوهرها وهو ما سيؤكّده موقفها المناهض للوحدة التونسية -الليبية رغم دعوتها للإنضمام إليها .

من جهة أخرى كان النظام التونسي الحريص على المحافظة على كيانه القطري يرى أن البديل الجدّي للمشاريع الوحدوية الإندماجية والشاملة التي كانت تهدّد بزوال هذا الكيان - يتمثّل في التوصل مع أجواره المغاربة إلى صيغة إتحادية تؤمّن التكامل الممكن بل والضروري بين الكيانات القائمة دون أن يؤدي ذلك إلى القضاء عليها وذوبانها في هذا الكيان العربي الذي تدعو إلى تأسيسه الأفكار الوحدوية ، ولذلك فقد ظلّ النظام التونسي وفيا لمشروع التكامل الإقتصادي المغاربي الذي شرع في تركيزه في أواسط الستينات ، وقد بذل جهودا كبيرة لدفع مسار الإندماج الإقتصادي المغاربي بعد التراجع الذي سجله منذ سنة 1970 (1) .

ورغم خيبة الأمل التي أصابت القيادة التونسية من جرّاء فشل هذا المشروع (2) ، فقد ظلّت حريصة على توثيق علاقاتها الثنائية والمتعدّدة مع أجوارها المغاربة ولا سيّما الجزائر وليبيا بما قد يسمح بعودة الروح إلى هذا المشروع . وقد كان بورقيبة يراهن - على الغالب - على أن يعطي مثل هذا المضمون للوحدة التي دعا إليها عند قبول الأطراف المعنية بها وبدء المفاوضات بشأنها .

وقد كان النظام التونسي يتوقع الموافقة الليبية بل ويراهن عليها إذ وجد أنّ أفضل ضمانة لمواجهة الإستتباعات الإستراتجية والسياسية المحتملة لتيار الوحدة ، كانت تتمثل في لعب الورقة الليبية ، وكان فضل هذه الورقة يتمثل في الحدّ من حجم الخسائر (بالحساب القطري) التي يمكن أن تنجرّعن هذه الإستتباعات في كل الحالات فقد كان

****

1) MAGHREB N°41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1970 , P 11 .
-MAGHREB N°43 , JANVIER -FEVRIER 1971 , P 12 .
2) MAGHREB N°43 , JANVIER -FEVRIER 1971 , P 12 .

يدرك أنّ بقية الأقطار المغاربية – بما في ذلك الجزائر – كانت متحفضة إزاء النظام الليبي فتميّز العلاقات الجزائرية -الليبية لم يكن ينفي وجود خلافات كبيرة في إستراتيجتهما السياسية وأسلوب عملهما حتى عندما يتعلّق الأمر بالمسألة العربية فضلا عن إختلاف نظرتهما الإيديولوجية لقضية الوحدة العربية وهو ما دفع القذافي في خطاب ألقاه في 7 أكتوبر 1971 إلى توجيه " دعوة أخوية كلّها أمل وتقدير للجزائر الشقيقة ولأخي في الكفاح هواري بومدين لكي تتبنّى الجزائر المناضلة موقفا إيجابيا من الوحدة العربية مماثلا للمعركة التاريخية التي نخوضها معا ... " (1) .

وبالنظر لذلك ، كان يستبعد جدًا إنضمام الجزائر إلى بناء وحدوي تكون ليبيا أحد أطرافه . وكان الأمر أكثر إستبعادا بالنسبة للنظامين المغربي والموريتاني فلم يكونا معنيين ببادرة بورقيبة الوحدوية فضلا عن تحفّضاتهما هما أيضا على النظام الليبي وعلى أيّ مشروع بهذه الخطورة يكون هذا النظام أحد أطرافه فقد بدأ الخلاف الليبي -المغربي منذ وصول القيادة القذافية إلى السلطة إذ إستقبلت القيادة المغربية إنقلاب 1 سبتمبر بتحفّظ كبير وتأثر عميق (2) .

وفي المقابل كان القذافي بحكم تكوينه وتنشئته السياسية مناهضا للأنظمة الملكية ، وقد قال الحسن الثاني في وصف أوّل لقاء جمعه بالقذافي " بعد فترة قصيرة من توليه السلطة جاء إلى المغرب للمشاركة في مؤتمر للقمة إنعقد بالرباط ، إكتفينا بالتصافح إلاّ أنّ الأمور بدأت تتوتّر منذ اليوم الأوّل ولاحظت إلى أيّ حدّ كان غير متحكّم في أعصابه

****

1) يقصد المعركة النفطية التي كانت تخوضها الجزائر وليبيا إضافة إلى بعض الأقطار العربية الأخرى في جبهة واحدة ضدّ الإحتكارات النفطية العالمية في مطلع السبعينات. ذكر في :

- STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSIN TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT P 9 .

2) MAGHREB N°36 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1969 P 8 .

انظر أيضا الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ص 84 .

وقليل الخبرة وخلال تلاوة التصريحات على سبيل المثال كان يكفي أن أقترح تعويض كلمة بأخرى تبدو لي أكثر ملاءمة لينهض معارضا في الحال وبذلك كانت الأيام الثلاثة التي إستغرقتها القمّة بمثابة حرب مفتوحة بيننا فالقذافي كان يعتبر كل من يعتلي عرشا خائنا بالضرورة ... " (1) .

وقد أيّدت ليبيا محاولة الإنقلاب التي شهدها البلاط المغربي ، بل ووضعت جيشها في حالة تأهّب إلى " جانب الجيش والشعب المغربي إذ ا عرّض أمنه للخطر من قبل القوى الإمبريالية والرجعية " الأمر الذي أدّى إلى أزمة دبلوماسية لم يحل دون تطوّرها نحو المقاطعة سوى الوساطة التي بذلتها الجزائر وتونس ومصر بمبادرة من هذه الأخيرة (2) ، كما أيّدت محاولة الإنقلاب التي قادها الجنرال أوفقير ، وقد إستهدفت حياة الملك من خلال محاولة نسف الطائرة المقلّة له وهي في الجوّ ، وقد أدان الحسن الثاني هذا الموقف الليبي في إبّانه (3) .

وقد ظلّ كلّ من النظامين يحاول إلى حدود بداية الثمانينات زعزعة إستقرار الآخر والإطاحة به سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (4) رغم الهدنات الدبلوماسية

****

1) انظر الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ص 84 ، حول هذه القمة وأهمّ مداولاتها انظر :
- MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1970 , P 5 .

2) كانت مصر تسعى بهذه المبادرة إلى تجنّب الآثار المحتملة لموقف القائد الليبي على مشروع الإتحاد الذي يجمعها مع ليبيا وسوريا .

3) حول الموقف الليبي والردّ المغربي من المحاولتين انظر :
- MAGHREB N°47 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1971 , PP 6 -7 - 11 .
- وحول أهمّ أطوار حادث السخيرات انظر المصدر السابق ص 26 .
-وحول حادث الطائرة وأهمّ الشخصيات الضالعة فيه ، إضافة إلى أهمّ المواقف الرسمية التي سبقت الحادث أو عقبته انظر المصدر السابق ص 11 – 18 .

4) إعترف بذلك الحسن الثاني صراحة ، انظر :
الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ص ص 85 – 87 – 88 .

التي كانت تفرض نفسها من حين لآخر على غرار ما كان الأمر في أعقاب حرب أكتوبر (1).

وأما مع موريتانيا فقد كانت العلاقات شبه منعدمة بادئ الأمر وطوال الفترة التي سبقت إنفجار الخلاف الصحراوي في أواسط السبعينيات وذلك نتيجة التوجه المشرقي للنظام الليبي من جهة والتوجه الإفريقي للنظام الموريتاني من جهة ثانية خاصة وأنّ مسار العودة الموريتانية إلى المغرب العربي والعالم العربي، كان ما يزال بعد في بدايته (2).

لقد كانت القيادة التونسية تدرك حقيقة هذا الموقف جيّدا، وكانت تدرك بالتالي صعوبة إن لم نقل إستحالة تحقّق دعوتها الوحدوية في ظلّ هذه الإختلافات السياسية والتضارب الكبير في الحسابات القطرية للأنظمة في المنطقة ولذلك فقد راهنت على رفضها بما يخوّل لها تحميل هذه الأنظمة مسؤولية التنصّل من واجباتها " الوحدوية " ... ، أمّا إذا قبلت الدعوة – وهو إحتمال بعيد جدّا – فستكون قد ضمنت موقعا تفاوضيا مريحا في تصوّر هذا البناء الوحدوي بما يضمن لها الدفاع عن مصالحها القطرية.

بقيت الموافقة الليبية –وقد كانت منتظرة – وكانت تتفق في هذا الظرف مع الحسابات القطرية التي كان النظام التونسي يحرص عليها ولاتتناقض في الجوهر مع الركائز الأساسية لسياسة تونس العربية فقد كانت البلاد التونسية تدرك دون شكّ الأهمية الإستراتجية القصوى التي يمثلها ميلاد دولة الوحدة المصرية –الليبية بالنسبة للإقليم المغاربي فقد كان ينتظر أن ينقل المغرب العربي والبلاد التونسية خاصة إلى قلب التفاعلات العربية في المواجهة القائمة مع الدولة الأسرائلية الأمر الذي كانت القيادة التونسية حريصة على تفاديه.

****

1) ELKATTABI, (ANOUAL) ET THIBAULT, (JEAN-FRANCOIS) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE-D'OCTOBRE : LE CAS DU MAROC ", OPCIT, P 13

2) انظر بهذا الصدد :

ولد الحسن، (احمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل "، مرجع سابق ص 26.

وقد كانت تعلم لا محالة أنّ قيام دولة الوحدة التونسية -الليبية لن يجنّبها مثل هذه الإستتباعات خاصة وأنّ نظام 1 سبتمبر الليبي حرص منذ قيامه على تأمين إنتقال ليبيا إلى قلب التفاعلات العربية (1) ، ولكن النظام التونسي كان يعلم أيضا أنّ تونس ستكون قد عزّزت قوّتها ودعّمت موقعها بإضافات الإنجاز الوحدوي فضلا عن أنّه كان يراهن على الحدّ من ضلوع الدولة الجديدة في الأزمة المشرقية وقد كشف خطاب بورقيبة في 1 سبتمبر 1973 بطرابلس حرص هذا الأخير على تجنيب منطقة المغرب العربي الأثار المباشرة لأزمة الشرق الأوسط ، ولذلك لم يتردّد في إستنقاص سياسة " المشارقة " ، " فهم لا يستطيعون الوصول بالأمور إلى منتهاها ولن تصنعوا معهم شيئا ، وإذا فعلتم فستكونون أكبر الخاسرين ، أما وحدتكم مع المصريين فلا أؤمن بها ... " (2) .

لقد بني بورقيبة خطابه على منطق الربح والخسارة أي منطق المصلحة ، وهو منطق قطري في جوهره قد يصلح لبناء تحالفات ولكنّه لا يصلح لبناء وحدة ذلك أنّ الأسلوب التحالفي -تعريفا - يتناقض مع الأسلوب الوحدوي فبينما يسعى الأول إلى تحقيق الأهداف الخاصة بكل طرف من الأطراف المتحالفة ، يهدف الثاني إلى تعميم الفائدة على الجميع بصرف النظر عن مصلحة كلّ طرف فهنا لا تعتبر غير المصلحة العامة حتّى لو أضرّت بالمصلحة الخاصة لبعض الأطراف .

نسجّل بداية إذن هذا الفارق الأساسي بين المنطق القطري الذي كان ينبني عليه الخطاب البورقيبي ويحكم سياسته ، وبين المنطق الوحدوي الذي يمثّل أساس الخطاب الليبي ومرجعية فعله السياسي العربي (3) .

****

1) مطر ، (جميل) وهلال علي الدين ، " النظام الإقليمي العربي ... ، مرجع سابق ص 97 .

2) CITE IN MASMOUDI , (MOHAMED) , " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 36 .

3) الإيمان الوحدوي للقيادة الليبية الذي كان يحملها على التنازل عن مصالحها القطرية من أجل تحقيق وحدة الأمّة العربية أمر مؤكد بشهادة أحد أكبر الزعماء القطريين ، انظر :

الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ص 87 .

لقد راهن النظام التونسي على الورقة الليبية إستجابة لهذا المنطق القطري ، وهو المنطق ذاته الذي يفسّر رفضه لعرض الوحدة الذي كان تقدّم به بومدين فمن الناحية السياسية كان النظام التونسي أقرب إلى النظام الجزائري منه إلى النظام الليبي إذ كان على غرار بورقيبة يؤمن بسياسة المراحل كقاعدة لبناء الوحدة العربية ، وكان يؤمن بضرورة التدرّج من بناء الدولة الوطنية بمفهومها القطري إلى الإتحاد المرن بين دولتين عربيتين أو أكثر وذلك كمرحلة سابقة للوحدة العربية (1) .

ومثله مثل بورقيبة كان يؤمن بأنّ البوّابة الإقتصادية تمثّل المدخل الأساسي والضروري لقطار الوحدة العربية سواء كانت شاملة أو جزئية ، ومثله مثل بورقيبة أيضا كان يؤمن أنّ الوحدة الإقتصادية الإقليمية (المغرب العربي بالنسبة للجزائر وتونس) تمثّل القاعدة الضرورية للوحدة الشاملة سواء كانت إقليمية (مغاربية في صورة الحال) أو قومية.

لقد كان بومدين يؤيّد بصدق الوحدة العربية ، وهذا الصدق هو الذي أعطاه جزءا من مصداقيته لدى الجماهير الجزائرية ، ولكنّه كان يرى هذه الوحدة مؤجّلة إلى ما بعد إستكمال البناء الوطني في الداخل في مرحلة أولى ثم تحقيق الوحدة الإقتصادية المغاربية في مرحلة ثانية ، ولذلك فقد تميّز الموقف الجزائري من الوحدة العربية بحذر كبير ربّما كان ميثاق حزب جبهة التحرير الوطني الصادر سنة 1972 إحدى أبرز تجلّياته فقد وضع مجموعة من الشروط التعجيزية حتّى تكون الوحدة العربية مقبولة جزائريا وذلك بخلاف الوحدة الإفريقية التي تبناها الميثاق ربّما نتيجة وجود قناعة غير معلنة بإستحالة تحققها (2) .

****

1) S AAF (ABDALLAH) : " L'IDEE DE L'UNITE ARABE DANS LE DISCOURS POLITIQUE MAGHREBIN " , IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , FRANCE, ED CNRS, 1987 , P 62 .

2) البوني (عفيف) : " الوعي القومي والأحزاب السياسية في المغرب العربي " ، مرجع سابق ص 216 .
أضاف الكاتب أنه لا يجد أيّ مشروع أو مبادرة أو تصوّر جزائري حكومي أو حزبي لمسألة الوحدة سواء كانت عربية أو مغاربية حتى لو كان المقصود بذلك الإسهام النظري في حلّ إشكالية الوحدة (ص216) ...

وقد ظلّ هذا الموقف من الوحدة العربية ثابتا فالجزائر تؤمن بمصيرية الوحدة العربية " وهي تلتزم بدعم جميع صيغ الوحدة والإندماج والتكتّل القابلة للإستجابة بالكامل للتطلّعات المشروعة والعميقة للشعوب العربية وذلك متى نضجت الظروف لوحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية " (1).

وقد مثّل هذا التصوّر الذي أكّده دستور 1976 قاعدة الفعل السياسي العربي للدولة الجزائرية طوال عهد بومدين ، وقد كان يلتقي في جوهره مع تصوّر بورقيبة رغم الإختلاف في التوجهات الأخرى ولا سيّما فيما يتعلّق بالعلاقة مع الغرب ، وفي طرق العمل فبورقيبة أيضا لم يكن يعارض الوحدة العربية من حيث المبدإ وهو أيضا كان يرى أنّ بناء هذه الوحدة يحتاج إلى توفير الظروف الموضوعية الملاءمة وتغيير عقلية الإنسان العربي (2). وكما هو الأمر في تونس ركّز النظام الجزائري على إستكمال بناء جهاز الدولة ونحت نموذج المجتمع الجزائري على أساس ما كانت تمليه المصلحة القطرية (3).

****

وفي ذلك بعض التجنّي على الحقيقة التاريخية إذ تجاهل الكاتب الدعوة الجزائرية لبناء مغرب الشعوب وتمثل على الأقل مساهمة نظرية في تصوّر بناء الوحدة ، كما تجاهل الدعوة الجزائرية للوحدة التونسية الجزائرية .

1) البند 87 من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية الصادر في 22 نوفمبر 1976 .

حول هذا الدستور وأهمّ بنوده انظر :

-MAGHREB -MACHRECK N°75 , 1977 , P 75-87 .

2) عبّر بورقيبة بوضوح كبير عن هذا التصوّر في خطابه الشهير بالبالماريوم ردّا على خطاب القذافي الوحدوي في 16 ديسمبر 1976 .

حول أهمّ ماورد في هذا الخطاب الذي مثّل إحدى أهمّ لحظات زيارة القذافي إلى تونس بين 13 و 17 ديسمبر 1972 انظر :

-" LA RENCONTRE A TUNIS DES PRESIDENTS BOURGUIBA ET KADHAFI " IN MAGHREB MACHRECK N°55 , JANVIER-FEVRIER 1973 , P 11 -14 .

3) نحن لا نتناول هنا الفوارق الكبيرة بين النموذجين ، فقط نحن نؤكّد أنّ كلا النموذجين قد إنبنى أوّلا على إعتبار المصلحة المباشرة للدولة الوطنية بمفهومها القطري .

ولقد كان هذا النموذج الجزائري محلّ إعجاب القيادة السياسية التونسية فقد كتبت جريدة L'ACTION يوم 4 أفريل 1972 " خلال عقد ستكون الجزائر في إفريقيا الشمالية بلدا يتمع بقوّة إقتصادية مماثلة لتلك التي تتمّع بها ألمانيا الغربية في أوروبا أو اليابان في آسيا " (1) .

وقد إختزل هذا التعليق الإنطباع الذي تركته زيارة الهادي نويرة الوزير الأوّل إلى الجزائر بين 24 مارس و 1 أفريل 1972 حيث زار أهمّ المنشآت الصناعية الجزائرية بوهران وأرزيو وتلمسان (توأمت بالمناسبة مع مدينة القيروان) وبشّار وغرداية وحاسي مسعود وعنّابة وسكيكدة وقسنطينة (2) .

ومع ذلك رفض بورقيبة عرض الوحدة التونسية -الجزائرية الذي تقدّم به بومدين في لقاء الكاف في ماي 1973 (3)، رغم أنّ التحليل الذي وطأ به بومدين لعرضه كان يلتقي في جوهره مع نظرة بورقيبة للتعاون العربي وأسلوب تحقيق الوحدة العربية إذ أكّد أنّ البلدين باتا يتوفران على شروط إستكمال وحدتهما بعد أن خاضا تجربة هامة في التعاون الثنائي وأنّه من شأن هذه الوحدة -في صورة تحقيقها- أن تكون خطوة هامة

****

حول هذه الخلفية القطرية التي كانت تحكم الفعل السياسي العربي ببعديه الإقليمي والقومي للدولة الجزائرية : انظر :

-DJAIT, (HICHEM) , " L'IDEOLOGIE ARABO-ISLAMIQUE ", PARIS, LE SEUIL , 1974 , P 108 .
CITE IN : STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT , P 9 .

1) L'ACTION DU 4 AVRIL 1972 .

2) ردّ بومدين بزيارة إلى تونس حرص خلالها التونسيون على لفت إنتباه الضيف الجزائري إلى حرص القيادة التونسية على تأمين التوازن بين التنمية الصناعية والتنمية الفلاحية وبين القيم الثقافية العصرية والقيم التقليدية .

حول هاتين الزيارتين وأهم النتائج التي ترتبت عنهما انظر :

- MAGHREB N°51 MAI-JUIN , 1972 P 9-10 .

3)-حول هذه الزيارة انظر :

MAGHREB -MACHRECK N°58 , JUILLET -AOUT , 1973 , PP 52-58

على درب الوحدة العربية ومثالا يحتذى بعد فشل مشروع الإندماج الإقتصادي في المغرب العربي والتجارب الوحدوية بين أقطار المشرق (1).

ولا محالة كانت الدعوة الجزائرية تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف القطرية كالإستعداد لمواجهة الإستتباعات المحتملة لقيام إتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وليبيا وسوريا ، ودعم الموقف التفاوضي الجزائري في الخلاف الحدودي الجزائري -المغربي ، ولكن ذلك لم يكن العامل المحدّد في رفض الدعوة الجزائرية إذ كانت هذه الأهداف تلتقي مع أهداف الدولة التونسية التي كانت تسعى بدورها لمواجهة إستتباعات قيام إتحاد الجمهوريات العربية ، كما كانت حريصة على القضاء على أسباب التوتر والخلاف في الإقليم وفي مقدمتها الخلافات الحدودية ، فلماذا إذن رفض بورقيبة العرض رغم هذا الإلتقاء في وجهات النظر ؟

لقد خاف بورقيبة -بكل بساطة - على الكيان التونسي من " البطن الجزائري الكبير " (2). فردّ على إقتراح بومدين بمزايدة ترابية من خلال المطالبة بإقليم قسنطينة كشرط مسبق لقيام هذه الوحدة وقد عبّر إعتماد هذه الحجّة بالذات في رفض المقترح الجزائري عن الأهمية القصوى التي كانت القيادة التونسية توليها للتوازن الإستراتيجي في المنطقة باعتباره شرطا لازما لحماية الكيانات القطرية إذ كان بورقيبة يرى أنّ الوحدة التونسية -الجزائرية لا يمكن أن تستقيم في ظلّ الإختلال الواضح في موازين القوى بين البلدين إذ كانت الجزائر تتفوّق على جميع الأصعدة مساحة وسكانا وثراءا بل وإشعاعا أيضا الأمر الذي كان يهدّد بذوبان الكيان التونسي في حال قيام دولة وحدة بين البلدين ولا شكّ أنّ صدور المبادرة عن الجزائر قد زاد في مخاوف القيادة التونسية ،وبذلك دفع

****

1) MASMOUDI . (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE ", OPCIT , P 28-29 .
-VOIR AUSSI : S'AAF , (ABDALLAH) : " L'IDEE DE L'UNITE ARABE DANS LE DISCOURS POLITIQUE MAGHREBIN ", OPCIT PP 55- 62 .

2) نسب محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية خلال هذه الفترة العبارة لبورقيبة في وصف المخاوف التي أثارتها لديه الدعوة الجزائرية .

بومدين ببورقيبة نحو القذافي إذ كان بورقيبة يقدّر جاذبية المثل الوحدوي حق قدرها وكان يدرك الآثار المحتملة لمثل هذه الدعوات في تأجيج الحماس الوحدوي خاصة قد صدرت عن ليبيا والجزائر ، وكان يحتلاّن على التوالي المرتبتين الأولى والثانية بين الأقطار العربية التي كان التونسيون يرون إمكانية الوحدة معها في الأمد القصير (1) .

وأمام مثل هذا الإختيار الإضطراري ، كان بورقيبة يفضّل دون شكّ الإتفاق مع القذافي فقد كانت موازين القوى بين تونس وليبيا متكافئة تقريبا ففي مقابل شساعة الأراضي الليبية وغناها بالمحروقات ، كانت البلاد التونسية تتمتع بأراض أكثر خصوبة وبرأسمال بشري هام " فتونس وليبيا يمثّل كلّ منهما إمتدادا للآخر وقد ربطت بينهما وشائج عديدة تاريخية ودينية وجغرافية (...) إذ أمتينا (2) تتكاملان فتونس لديها الإطارات

****

1) جاء ذلك في دراسة للمسافة السياسية التي تفصل بين الأقطار العربية ، انظر :
سعد الدين ، (إبراهيم) : " إتجاهات الرأي العام العربي نحو المسافة السياسية بين الأقطار العربية " في المستقبل العربي عدد 15 ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 1980 ، ص 91 – 95 .
2) شاع في الخطاب السياسي التونسي خلال هذه الفترة إستعمال مصطلح أمّة للتعبير عن سكّان أي من الكيانات العربية فهكذا نجد امّة مصرية وأمّة تونسية وأمّة مغربية ... إلخ ، وقد مثّل ذلك إحدى مظاهر اللبس في الخطاب السياسي العربي عموما قبل أن يحصر إستعمال هذا المفهوم في الأدبيات السياسية العربية على مجموع سكان كلّ الكيانات السياسية العربية مقابل إستعمال مصطلح شعب بالنسبة لسكّان كلّ كيان على حدة .
وما يزال هذا اللبس قائما في هذا الخطاب بين مفهومي الأمة الإسلامية والأمة العربية .
حول الخطاب الإيديولوجي العربي انظر : مجلة الوحدة ، السنة السابعة ، العدد 75 ، ديسمبر 1990 ، وخاصة مقال " القومي والقطري في الفكر العربي على مشارف التسعينات " من الصراع التناحري إلى الصراع التفاعلي " لصاحبه مسعود ظاهر .
يمكن الرجوع أيضا إلى مقال كمال عبد اللطيف " في أوليات الخطاب الوحدوي الجديد " ، ومقال جاد الكريم الجباعي " الوحدة العربية والتجزئة نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية " في الوحدة السنة السادسة ، العدد 65 ، فيفري 1990) .
وقد حاول بورقيبة الإسهام النظري في تعريف هذه المفاهيم (الأمة ، الشعب ، الوطن ، الدولة ...) وتحديد

والتقاليد الثقافية إلاّ أنّ أرضها محدودة المساحة بينما تملك ليبيا أموالا ذات بال ومساحة ترابية شاسعة وجميع هذه العوامل تجعل في الإمكان إقامة تعاون مثمر بين البلدين " (1) وذلك علاوة على أنّ المبادرة الوحدوية أصبحت تونسية جسّمتها الدعوة التي تضمّنها خطاب بورقيبة في سبتمبر 1973 بطرابلس.

ولا شكّ أنّ بورقيبة وجد في هذه المبادرة مخرجا أفضل لتجنيب الكيان التونسي والإقليم المغاربي عموما إنعكاسات السياسة العربية الليبية النشيطة ومساعيها الوحدوية المتواصلة سواء تعلّق الأمر بإتحاد الجمهوريات العربية أو بمشروع الوحدة المصرية -الليبية خاصة بعد أن خبر أهمية الطرف الليبي في تفاعل العلاقات العربية : هكذا حفّزت دعوة بومدين إهتمام القيادة التونسية بمخاطر السياسة الليبية على التوازن الإستراتيجي في الإقليم المغاربي، وعلى مصالح دول المنطقة بمضمونها القطري.

لقد رفض بورقيبة مقترح نضيره الجزائري، ولكنه في المقابل إستوعب تحليله جيّدا بقدر ما إنتبه إلى ضرورة التدرّع ضدّ الأخطار المحتملة التي كان يمثّلها المشروع الوحدوي الليبي فقد كانت تونس تدرك أنّ نشأة دولة الوحدة المصرية -الليبية ستجعل من البلاد التونسية قزما بين العملاق العربي الجديد في الشرق والعملاق الجزائري في

****

الفوارق بينها ولكنه أعطى الأمة في هذه المساهمة النظرية مفهوما مخالفا لمفهوم الأمة كما راج في خطابه نفسه :(انظر خطابه يوم 12 مارس 1976)حيث عرّف الأمة بأنّها " مجموع المسلمين الذين تربط بينهم روابط روحية وحضارية منبثقة من الإسلام مهما كان نسبهم، ومهما إختلفت أوطانهم ومهما تعددت الدول التي تنضوي تحتها أقاليمهم وامصارهم " وهو تعريف لا ينطبق فيما نرى على " الأمة التونسية "، انظر نصّ هذا الخطاب في :

بورقيبة، (الحبيب) : " خطب مولدية "، تونس، نشريات وزارة الإعلام، 1979، ص 120 -123.

3) انظر تصريح الحبيب الشطي وزير الخارجية التونسية في شرح أسباب قيام الوحدة التونسية -الليبية في العمل 2 فيفري 1974.

المغرب ، كما كانت تدرك أنّ ميلاد هذا العملاق الجديد سيجعل منها لكسمبورق إفريقيا العربية ولكن بدون الإمتيازات التي تتمتّع بها الدوقية داخل المجموعات الإقتصادية الأوروبية (1) .

والحال أن القيادة التونسية حرصت دائما على أن تؤمن إستقرار نظامها كبلد صغير بين العملاقين الجزائري شرقا والليبي غربا ، ولم يكن تعملق هذين الجارين يعود إلى شساعة مساحتهما وغناها بالثروات الطبيعية ولا سيّما المحروقات فحسب (2) ، وإنّما أيضا إلى تفوّقها العسكري وطموحاتهما السياسية التي كانت تتجاوز إطارهما القطري وذلك على غرار الدعوة الليبية إلى الوحدة العربية الشاملة ، والدعوة الجزائرية لبناء مغرب الشعوب (3) ، وعلى هذا الأساس ، لم تنفكّ مخاوف النظام التونسي من أن يقع إبتلاعه في مشروع وحدوي ما تتأكد ولا سيّما في ظلّ السياسة العربية النشيطة التي كانت تقودها ليبيا القذافي تحت شعار الوحدة العربية (4) .

وقد أكّد محمد المصمودي بهذا الصدد أنّ بورقيبة كان قد فكّر جدّيا في التقدم

****

1) لكسمبورق دوقية تقع بين ألمانيا وبلجيكا وفرنسا لا تتجاوز مساحتها 2568 كلم 2 أي حوالي 1/12 مساحة بلجيكا على صغرها ، عضو في مختلف المنظمات والأحلاف الأوروبية وقد اختيرت عاصمتها المركز الرئيسي للمجموعة الإقتصادية الأوروبية .

2) كنّا أشرنا أنّ عصر النفط في الجزائر بدأ في فيفري 1956 ، أما في ليبيا فلم يبدأ إلاّ في سنة 1965 وبذلك تعدّ ليبيا من أحدث البلدان العربية التي دخلت مجموعة البلدان النفطية الأمر الذي أثّر بعمق على بنيتها الإقتصادية ونسيجها الإجتماعي وعلى علاقاتها بالخارج ولاسيّما البلدان العربية المجاورة وفي مقدّمتها مصر التي أصبحت تتلقى الإعانة من ليبيا بعد أن كانت تقدّمها لها : انظر بهذا الصدد :

- " LA LIBYE ET L'EGYPTE " IN MAGHREB N°39 , MAI -JUIN 1970 , P 30 .

3) حول ملامح القوّة العسكرية التونسية مقارنة ببقية بلدان المغرب العربي ، انظر ملحق الوثائق .

وحول ملامح هذه القوّة مقارنة ببقية بلدان المتوسط انظر ملحق الوثائق .

4) MZIOUDET ,(HARETH) :" LA TUNISIE ET LE MONDE ARABE : QUELQUES ASPECTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE TUNISIENNE "IN ETUDES INTERNATIONALES N°31 , TUNIS , FEVRIER 1989 , P 144 .

بمطلب الإنضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي ردّا على هذا " التيار " الوحدوي الذي عرفته المنطقة العربية ، وقد برّر ذلك بقوله " أنا أنظر إلى بعيد فتونس مهدّدة بالإمّحاء بين هاتين الثورتين المستحيلتين (يقصد الثورتين الجزائرية والليبية) بالطبع أستطيع دائما الإعتماد على القوات الأمريكية وأسطولها السادس ولكن يلزمنا إطار دفاعي وإلتزامات محدّدة . منظمة حلف شمال الأطلسي هي وحدها القادرة على توفير الضمانات الضرورية " (1)، وقد أكّد محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية أنّه رفض القيام بالإجراءات المطلوبة للتقدّم بهذا المطلب ، وأنّ حاشية الرئيس إستكملت إقناعه بعد ذلك بالعدول عن هذه الفكرة (2) .

وقد عملت القيادة التونسية -في إطار حرصها على تبديد هذه المخاوف - على الإنفتاح السلمي على أجوارها من خلال تطوير المشاريع الإقتصادية المشتركة باعتبارها ضمانة صلبة للتدرّع ضدّ المشاريع السياسية الطموحة التي كانت تهدّد بإمّحاء الكيان التونسي داخل رسم وحدوي ما ، وحرصت على فضّ خلافاتها معهم سواء كانت خلافات حدودية أو سياسية حتى لو تمّ ذلك على حساب مصالحها المباشرة كما تجسّم ذلك من خلال سياسة التنازل التونسية في خلافها الحدودي مع الجزائر .

بيد أنّ هذه السياسة لم تمنع البلاد التونسية من تحمّل الإنعكاسات المباشرة لتصاعد المدّ القومي الوحدوي في المنطقة العربية الذي يعود - جزئيا على الأقل - إلى الفعل السياسي العربي للقيادة القذافية ، كما لم تمنعها هذه السياسة من أن تكون طرفا معنيا وبشكل مباشر بمشاريع الوحدة في المنطقة الأمر الذي دفع بها إلى تعديل سياستها العربية والمغاربية تحديدا في إتجاه تبنّي الخطاب الوحدوي حتى تؤمن لنفسها كطرف

****

1) ورد في :
-MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABRES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 35 .
2) المصدر السابق .

مصالحها القطرية في صورة نجاح إحدى المشاريع الوحدوية المعلنة ، بل وإستنزاف هذا الخطاب بما من شأنه أن يحكم على مثل هذه المشاريع بالفشل فقد كانت القيادة التونسية تعلم جيّدا صعوبة تجسيم مثل هذه المشاريع رغم جاذبية الدعوة الوحدوية نتيجة عمق التناقضات السياسية بين الأنظمة العربية وحدّة الفوارق المسجّلة في نسب النموّ بين بلدان المنطقة العربية ... علاوة على غياب إرادة سياسة حقيقية لدى أغلب هذه الأنظمة لتجسيم هذه المشاريع ، فقد كانت كلّ الأنظمة العربية تقريبا توّكد إيمانها بمبدإ الوحدة ولكنّها كانت تختلف في كلّ شيء فيما عدا ذلك ، الشيء الذي جعل إلتقاءها على أرضية إتفاق مشتركة أمرا شبه مستحيل ، وقد نجحت السياسة الليبية – لا محالة – في كشف هذه الحقيقة ولكنّها وبعكس ما كانت تأمله قيادة القذافي أدّت إلى تحفيز الأواليات الدفاعية لدى الأنظمة القطرية الأمر الذي برز بجلاء في التجارب الوحدوية المشرقية التي خاضتها هذه القيادة مع مصر والسودان وسوريا ، أو التي ساهمت في تكريسها على غرار تجربة الوحدة اليمنية (1) .

وقد مثّلت – في رأينا – المواقف الجديدة التي تبنتها القيادة التونسية في خريف 1973 إحدى هذه الردود الدفاعية على الهجوم السياسي الوحدوي الليبي ، وكانت سياستها هذه التي قادت إلى التوقيع على إعلان جربة الوحدوي قبولا للضغط الوحدوي الذي كانت تمارسه بعض الأنظمة في المنطقة العربية ، ومسايرة لهذا التيار مع تبييت النيّة

****

1) تكرّست قناعة القيادة الليبية تدريجيا بأنّ الوحدة العربية التي تحلم بها لا يمكن أن تصنع داخل البلاطات العربية وإنّما إنطلاقا من الشارع العربي الأمر الذي برز من خلال دعوتها إلى الثورة الشعبية الثقافية ،وسياستها التدخلية في الخارج ولا سيّما في المنطقة العربية وفي دول الجوار بالأخص . وستظلّ هذه المراوحة بين المراهنة شبه اليائسة على البلاطات من خلال المفاوضات الرسمية من جهة ، والمراهنة على الشارع من جهة ثانية السمة المميّزة للسياسة العربية الليبية والملمح البارز في الخطاب الوحدوي للقيادة القذافية .

لضربه ، أو بعبارة أخرى مثّلت مسعى واعيا " لرفض مشروع الوحدة " من خلال الإلتفاف على المشروع الوحدوي الليبي بدل مواجهته (1) ، خاصة وقد كانت تدرك جيّدا عجزها عن هذه المواجهة فهي لم تكن تتوفر على إمكانات هامة لخدمة أهداف سياستها الخارجية ، فعلاوة على الضعف العسكري الذي كانت تعاني منه البلاد مقارنة بأجوارها كانت الإمكانات المالية لوزارة الخارجية متواضعة ليس فقط بالنسبة لإمكانات الدول المجاورة ولاسيّما ليبيا ، وإنّما أيضا بالنسبة لطموحات الدبلوماسية التونسية نفسها (2) .

من جهة أخرى كان بورقيبة حريصا على عودة ليبيا إلى الإقليم المغاربي ، وكان يأمل أن يحقّق " إنفتاحه الوحدوي " على ليبيا هذه العودة وذلك حتى يجنّب البلاد التونسية والإقليم المغاربي عامة إنعكاسات السياسة المشرقية للقيادة الليبية خاصة وأنّ ليبيا لم تعلن عداءها للمشروع المغاربي عقب إنقلاب 1 سبتمبر 1969 ، بل وبدت حريصة لبعض الوقت على المحافظة على علاقاتها المغاربية التي نسجها نظام الملك إدريس في إطار اللجنة الإستشارية الدائمة لبلدان المغرب العربي قبل أن تقوم بقطعها شكليا في 10 مارس 1970 تحت تأثير الجاذبية المشرقية وكاريزمية النموذج الناصري ... هذا التأثير الذي قادها تدريجيا إلى معاداة مشروع وحدة مغاربية منعزلة باعتبارها خطرا " يهدّد بتأخير الوحدة العربية " ، ويحكم على البلدان المغاربية " بتبعية طويلة لأوروبا "، وقد

****

1) أكّد الرشيد إدريس وهو أحد أهمّ رجالات السياسة الخارجية التونسية منذ الإستقلال ، وأحد أبرز صانعي القرار السياسي التونسي في مجال السياسة الخارجية أنّ إعلان جربة مثّل مرحلة " لرفض الوحدة " .
انظر تدخله في تعقيبه على محاضرة الحارث مزيدوات " تونس والعالم العربي : بعض مظاهر سياسة تونس الخارجية " في ملتقى " السياسة الخارجية التونسية : الثوابت والمتغيّرات " الذي نظمته جمعية دراسات دولية يومي 25 و 26 ماي 1988 وذلك في :
- ETUDES INTERNATIONALES, N°31 , TUNIS , FEVRIER 1989 n P 145 .
2) TOUMI , (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE ", OPCIT , P 157 .

صرّح القذافي في هذا الصدد " يحملني عقلي وقلبي نحو المشرق العربي " (1).

وكان بورقيبة يعرف هذا الموقف جيّدا ويقدّر إنعكاساته السياسية والإستراتجية حقّ قدرها، ولذلك فقد حرص في خطابه يوم 1 سبتمبر 1973 بطرابلس حيث كان يحضر إحتفالات ليبيا بذكرى ثورتها على إستنقاص سياسة " المشارقة " (2)، والتأكيد على ضرورة عودة ليبيا إلى الإقليم المغاربي من خلال الدعوة الضمنية للوحدة التونسية -الليبية (3)،

وكان بورقيبة قد أشاد بعوامل الوحدة في التاريخ التونسي -الليبي مؤكّدا بهذا الصدد أنّه لا ينسى " الجوار والتاريخ المشترك والدماء التي سالت من أبناء القطرين للوقوف في وجه الغزو الإيطالي لطرابلس إبتداء من سنة 1911 (...) وهذا دليل قاطع على أنّ الروابط التي تكوّنت بيننا تبعا لهذه العلاقات الممتازة التي توطّدت دعائمها منذ عام 1911 مع ما تخلّلها من دماء زكية تطهّرت بها الوحدة التونسية -الليبية لا يمكن أن يلفّها النسيان " (4)، كما أكّد أن أصوله المسراطية (5)، ومحطته الليبية أثناء رحلته المشرقية، يجعلانه قريبا من ليبيا (6).

وقد كانت زيارة بورقيبة لليبيا لتمثيل تونس في إحتفالات جارها الشرقي بذكرى

****

1) من خطاب للقذافي ألقاه يوم 27 ديسمبر 1969، ذكر في :

- STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT , P 9 .

2) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 36 .

- حول هذه الزيارة انظر العمل 1 سبتمبر 1973.

- العمل 2 سبتمبر 1973.

3) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 36 .

4) بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، جزء 21، ص 354 - 355.

5) من مسراطة وهي - حسب بورقيبة - موطن جدّه الأكبر قبل أن يهاجر إلى تونس وينزل " بالمنستير في حيّ يسمّى إلى الأن حي الطرابلسية "، انظر المصدر السابق ص 355.

6) المصدر السابق ص 357.

ثورته الإطار الذي إحتضن مباحثات بورقيبة والقذافي " في كلّ الأمور التي تهمّ العرب والوحدة وشروطها ومراحلها " (1).

وقد أكّد الحبيب الشطّي بهذا الصدد (2) في الندوة الصحافية التي عقدها بتونس يوم 16 جانفي 1974 أنّ " بورقيبة تناقش مع القذافي حول موضوع الوحدة خلال الزيارة التي أدّاها إلى طرابلس يوم 1 سبتمبر 1973 ووجد لديه إستعدادات للعودة إلى حضيرة المغرب العربي وذلك على أساس أنّ " مكان ليبيا في المغرب العربي وأنّ ذلك لا يتنافى البتّة مع الوحدة بل بالعكس فإنّ ذلك يعتبر لبنة وبداية لها " (3)، وقد إعتبر أنّ هذا المكان (أي المغرب العربي) " كانت تحتلّه منذ بداية الإستقلال إذ شاركت في مختلف التظاهرات المغاربية المشتركة "، وفسّر في هذا الصدد غيابها عن مؤتمر طنجة الحزبي بغياب النشاط الحزبي بليبيا، مؤكّدا أنّه تمّ " لهذا الغرض تحوّل مبعوث إلى طرابلس لعرض مقررات الندو ة على القادة الليبيين الذين قبلوا آنذاك مبدأ إدماج ليبيا في المغرب العربي " (4).

وقد كان طبيعيا أن تسجّل القيادة الليبية الدعوة التونسية وأن تتعاطى معها بكلّ جدّية، فلم يكن القذافي يعارض الوحدة المغاربية في المطلق وإنّما فحسب باعتبارها وحدة تابعة لأروبا أملتها شروط العلاقة المغاربية الأوروبية وليس الإرادة السياسية لتحقيق الوحدة العربية (5)، فضلا عن أنّه كان يعتبر نفسه ملزما " بواجبه القومي " الذي يملي

****

1) انظر العمل 1 سبتمبر 1973.

- العمل 2 سبتمبر 1973.

2) تولّى وزارة الخارجية بعد إقالة محمد المصمودي في جانفي 1974.

3) العمل 17 جانفي 1974.

4) المصدر السابق

5) STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE ", OPCIT , P 9 .

عليه " طرق كلّ الأبواب القابلة للإنفتاح من أجل تحقيق الوحدة العربية " (1).

وقد ظلّ حريصا - رغم الجاذبية المشرقية - على فتح الحوار الوحدوي مع أجواره المغاربة ولا سيّما تونس والجزائر كما تبيّن ذلك من خلال دعوة بومدين للتعاطي الإيجابي مع المشروع الوحدوي الليبي، ودعوة بورقيبة للتجاوب مع الأحلام القومية والوحدوية لشعبه فقد أكّد في الخطاب الذي ألقاه بتونس في 16 ديسمبر 1972 خلال زيارته الثانية إليها منذ تولّيه السلطة (2)، أنّ " الشعب الليبي يحلم مثل بقيّة الشعوب العربية المجاورة بالوحدة فالجيل الحالي الذي يتمتّع بالحرية التي ناضل من أجلها الجيل السابق لا يطالب طبعا بالتخلّص من النظام الإستعماري فهو يعيش في عصر يفرض مقتضيات جديدة ...إنّه يحلم بالقومية العربية، بالوحدة العربية، بالإشتراكية، وبتحرير فلسطين " (3)، بل لقد وجد في الحماس الشعبي الذي خصّ به أثناء هذه الزيارة إضافة إلى نجاحاته السياسية على الساحة المشرقية حجّة كافية ليؤكّد في ذات الخطاب أنّ " القيادات مطالبة بالإستجابة لطموحات الجماهير أينما كانت في الوطن العربي حتى هنا في تونس " (4).

بيد أنّ دعوة ليبيا للإقليم المغاربي من خلال الوحدة التونسية - الليبية التي دعا إليها بورقيبة كانت قد أرسيت بعد على قواعد ملغّمة، فبينما كانت تونس تسعى لحماية مشروعها القطري في مواجهة التحدّيات الإقليمية، كانت ليبيا ترى في البادرة التونسية

****

1) IBID , P 8 .

من حديث القذافي تناول فيه بالشرح هدفه الوحدوي، ورد في :

- BIANCO , (MIRELLA) : " KADDAFI MESSAGER DU DESERT " , PARIS , 1974 .

2) تمّت الزيارة الأولى في أكتوبر 1971، وكان بورقيبة غائبا بأروبا.

3) CITE IN , STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE ", OPCIT , P 9 .

4) IBID , P 9 .

إمكانية جدّية لتحريك المسار الوحدوي في المنطقـة ولا سيّما في هذا الظرف الذي سجّل فيه تعثّر واضح للمشروع الوحدوي الليبي -المصري ، الأمر الذي يفسّر الإنهيار السريع الذي أصاب هذا البناء بعد وقت قليل من وضع أسسه .

3) دولـة الوحـدة التونسيـة - الليبيـة أو الوليـد الميّت :

بدت الوحدة التونسية -الليبية عند إعلانها في 12 جانفي 1974 تتويجا منطقيا لمسار التعاون الثنائي بين البلدين في إتجاه التكامل ، وقد كانت تونس أولى بلدان المغرب العربي التي تعاقدت مع النظام الليبي الجديد بعد إنقلاب 1 سبتمبر وخاصة في ميداني التجارة واليد العاملة ، وذلك في إطار مسعاها إلى مواجهة الطموح السياسي الوحدوي للنظام الليبي بهذا الإنفتاح الإقتصادي السلمي (1) متجاوزة بذلك وبسرعة آثار الإتّهامات المتبادلة بين البلدين في أواسط سنة 1970 ، وكان القادة الليبيون قد إنتقدوا موقف بورقيبة " المهادن " من القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني ولم يحضروا لإستقباله عند عودته يوم 1 جوان 1970 يوم إحتفال تونس بعيد النصر بعد فترة طويلة من الغياب قضاها بأروبا للتداوي (2) ، وقد ردّ بورقيبة بإنتقاد سياسة القيادة الليبية الجديدة في خطابه يوم 8 جوان 1970 (3) بيد أنّ القيادة التونسية تحلّت سريعا بإرادة جدّية للقضاء على أسباب الخلاف بين البلدين إذ قـام محمد المصمودي وزيـر الشؤون الخارجية في 14 أوت 1974 بزيـارة إلى ليبيا سلّم خلالها رسالة شخصية من

****

1) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LESARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 25 .
2) MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT, 1970 , P 10 .
3) IBID , P 10

بورقيبة إلى نضيره الليبي ، وقد توّجت هذه الزيارة بالتوقيع على إتفاق تعاون إقتصادي وفنّي وثقافي بين البلدين (1).

وقد توالت إثر ذلك الزيارات المتبادلة بين البلدين كان أبرزها زيارة القذافي إلى تونس بين 11 و15 فيفري 1971 (2) ثم زيارته الثانية بين 13 و17 ديسمبر 1972 التي وإن إرتبطت في الأذهان بحادث البالماريوم الشهير ولا سيّما بالمواجهة الإيديولوجية في خطابي الرئيسين بين الدعوة الوحدوية للقائد الليبي والردّ القطري للرئيس التونسي فقد توّجت بجملة من الإتفاقات الهامة بعد المحادثات بين البلدين حول علاقاتهما الثنائية والوضع في العالم والعالم العربي خاصة (3) ، وكان قد مهّد لهذه الزيارة وفد ليبي بقيادة وزير الشؤون الخارجية الليبية الذي حلّ بتونس في زيارة عمل يوم 12 ديسمبر 1972 (4).

ومن الجانب التونسي قام الهادي نويرة الوزير الأوّل بزيارة رسمية إلى ليبيا تواصلت من 29 جانفي إلى 4 فيفري 1973 وذلك لحضور أشغال الدورة الأولى للجنة العليا المختلطة التونسية -الليبية التي تمّ تأسيسها أثناء زيارة القذافي الأخيرة إلى تونس في ديسمبر 1972 . وقد نشر أثناء زيارة نويرة في 2 فيفري بلاغ مشترك ، ودخل في 4 منه الإتفاق القاضي بتعويض التمثيل الديبلوماسي المتبادل بمندوبية عامة (5) .

****

1) MAGHREB N°41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE ? 1970 , P 11 .
2) MAGHREB N°44 , MARS-AVRIL , 1971 , PP 11-30 .
3) MAGHREB N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , PP 55-59 .

4) المصدر السابق ، ص 59 .

5) MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS-AVRIL, 1973 , P 59 .

- ترأس الجلسات من الجانب الليبي رئيس مجلس الوزراء عبد السلام جلّود . وقد عقدت بموازاة إجتماعات اللجنة المختلطة إجتماعات اخرى لعدّة لجان مختلطة مكلّفة خاصة بدراسة مشاكل الجنسية والممتلكات والعمل والشؤون الإجتماعية ووسائل الإستغلال المشترك للجرف القارّي .

حول تفاصيل المحادثات وأهمّ الإتفاقات التي تمخّضت عنها راجع : المصدر السابق : ص 8 .

وقد سمحت محادثات نويرة -جلّود بتحديد طبيعة التعاون بين البلدين وأهدافه وبضبط رزنامة إجتماعات اللجنة العليا المبرمجة لشهر أفريل بتونس فجويلية بطرابلس فسبتمبر بتونس مرّة أخرى (1) . وذلك قبل أن يتحوّل بورقيبة شخصيا إلى ليبيا يوم 31 أوت 1973 لحضور إحتفالات ليبيا بالذكرى الرابعة لثورة الفاتح من سبتمبر (2) وهي الزيارة التي سجّلت دعوة بورقيبة للوحدة التونسية -الليبية .

وقد سمحت هذه الزيارات التي قامت بها ليبيا على مستوى رئيس دولتها ، وتونس على مستوى رئيس حكومتها ثم على مستوى رئيس دولتها بتأطير التعاون الثنائي بين البلدين ، وأعطت الزيارات الأخرى على المستوى الوزاري أو على مستويات أدنى هذا التعاون محتواه من خلال الإتفاقات العديدة الموقّعة بين البلدين ولا سيّما خلال سنة 1973 التي شهدت تكثيفا كبيرا لنسق هذا التعاون الذي شمل كلّ الميادين تقريبا بما في ذلك ميدان السياسة الخارجية الذي يمثّل محور الخلاف الأساسي بين البلدين نظرا لإختلاف الإستراتجيا الخارجية للنظامين ، وإن ظلّ الخلاف قائما وبالكامل في هذا المجال كما تبيّن ذلك بمناسبة مناقشة أزمة الشرق الأوسط أثناء المؤتمر العربي الذي إحتضنته الكويت أو داخل أروقة الأمم المتحدّة فبينما كانت تونس تطالب بإعتماد إستراتجية مشتركة تقوم على توزيع المهام بما يسمح لكلّ طرف عربي بحقّ إختيار وسائل المواجهة مع العدوّ ، كانت القيادة الليبية تدعو إلى تعريب المعركة على أساس أن تضع كلّ دولة عربية مجموع مقدّراتها في خدمة مجهود المواجهة مؤكدة خاصة على ضرورة

****

1) المصدر السابق ص 8 .

2) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 57 .

إعتماد السلاح الطاقي (1)، وأيا كان الأمر فقد تحلّت القيادتان بإرادة واضحة لتجاوز أسباب الخلاف بينهما بما في ذلك في ميدان السياسة الخارجية والسياسة العربية للنظامين بما أهّل بورقيبة لأن يلعب دور الوسيط في الخلاف الليبي -المغربي إذ أعلنت اليومية اللبنانية الحياة في عددها يوم 23 ديسمبر 1972 قرب إذابة الجليد بين المغرب الأقصى وليبيا بفضل الرئيس بورقيبة الذي حرص على تنظيم لقاء بين القذافي والحسن الثاني (2) . وقد تنزّلت في هذا الإطار الزيارة الرسمية التي قام بها الحبيب الشطّي مدير ديوان الرئيس بورقيبة إلى المغرب الأقصى بين 20 و 22 ديسمبر 1972 في أعقاب زيارة القذافي إلى تونس (3) .

وبفضل هذا المستوى الذي بلغه التعاون بين البلدين كلّفت السفارة التونسية بعمّان في 22 فيفري 1973 برعاية المصالح الليبية بالأردن بعد إنقطاع العلاقات الدبلوماسية الليبية -الأردنية (4) .

وكان التحضير لمشروع الوحدة بين البلدين قد إزداد بصورة ملحوظة في أعقاب زيارة بورقيبة إلى ليبيا (5) ، ففي 5 نوفمبر 1973 تحوّل محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية إلى ليبيا قبل أن يعود إليها في زيارة ثانية مطوّلة تواصلت من 10 إلى 12 نوفمبر ففي زيارة ثالثة في بداية ديسمبر إلتقى خلالها بالقذافي في 4 منه (6) .

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°55 , JANVIER -FEVRIER ? 1973 , P 3-4 .

- حول التعاون بين البلدين ، وأهمّ الإتفاقات الموقّعة بين القيادتين خلال سنة 1973 راجع خاصة :

- MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS-AVRIL , 1973 , PP 8-55-59 .
- MAGHREB-MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , PP 53 -56-57 .
- MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER-FEVRIER , 1974 , P 43 .

2) MAGHREB -MACHRECK N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 55 .

3) المصدر السابق ، ص 57 .

4) MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS-AVRIL , 1973 , P 60 .

5) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 57 .

6) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER-FEVRIER , 1974 , P 43 .

وقد نجحت المساعي التونسية في حمل القائد الليبي على الإلتفات إلى المغرب العربي ولا سيّما في هذا الظرف الذي شهد إصطدام الطموح الوحدوي في المضمون العربي -الإسلامي المعلن للقيادة الليبية " بقطرية مصرية " كانت تؤطرها بيروقراطية نظام السادات بصلابة .

ولا شكّ أنّ القائد الليبي قد وجد في الدعوة التونسية مهما بدت متناقضة مع طبيعة الخطاب السياسي القطري التونسي المعلن ، فرصة لتعويض إنتكاساته المشرقية ، وربّما العودة مجدّدا لمفاوضة مصر معزّزا بحلف جديد (1) ، بل سيؤكّد القذافي هذا الموقف أثناء الزيارة المفاجئة التي قام بها إلى مصر أثناء تفاعلات الأزمة التونسية -الليبية بعد تراجع تونس عن مسار الوحدة الذي إلتزمت به بموجب إتفاق جربة الموقّع في جانفي 1974 فقد أكّد القذافي في خطاب أمام البرلمان المصري أنّ " هؤلاء الذين يتوهّمون أنّ مصر إبتعدت عن ليبيا وأنّ ليبيا إبتعدت عن مصر بسبب الخلافات السطحية بينهما مخطئون ... مثالهم مثال هؤلاء الذين يضربون في الماء بالسيف " ، وقد فسّرت هذه الزيارة في إبّانها بعودة ليبيا إلى " حبّها الأوّل " بعد خيبتها في تونس ، ووضعت حدّا لتدهور العلاقات بين البلدين منذ عدّة شهور بعد قرار ليبيا غلق بعثتها الدبلوماسية بالقاهرة والظهور العمومي للملك السابق إدريس بمناسبة زواج إبنة السادات (2) .

ونشير بهذا الصدد إلى أنّ بعض الصحف قد أشارت إلى وجود خلاف بين القذافي وعبد السلام جلّود الشخصية الثانية في النظام الليبي بشأن السياسة العربية الليبية إذ وبخلاف القذافي كان جلّود -حسب هذه المصادر- يرى أنّ المكان الطبيعي لليبيا هو المغرب العربي ، ولكنّنا لا نملك أن نثبت هذا الزعم ، وأيّا كان الأمر فلم يكن لهذا

****

1) S'TEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" IN MAGHREB-MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL, 1974 , P 9 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL, 1974 , P 5 .

الخلاف أيّ تأثير مباشر على السياسة العربية الليبية التي ظلّت تؤكّد بإستمرار توجهاتها المشرقية (1)، ولكن إذا صحّ ذلك فلا شكّ أنّه سهّل بلورة مشروع الوحدة التونسية -الليبية وبصفة خاصّة في هذا الظرف الذي شهد إنحسارا واضحا للدور الليبي في المشرق العربي بعد فشل مشروع الوحدة الليبية -المصرية .

ومع ذلك فقد أستقبل الإعلان عن مشروع الوحدة التونسية -الليبية في 12 جانفي 1974 إثر اللقاء الذي جمع بورقيبة بالقذافي في جزيرة جربة بدهشة كبيرة ذلك أنّ تطوّر نسق التعاون بين النظامين لم يكن يعني القضاء على التناقضات الجوهرية في إستراتجيتيهما الخارجيتين ولا سيّما تجاه الساحة العربية الأمر الذي يفسّر وقع المفاجأة التي أثارها الإعلان حتّى بالنسبة لبعض الأطراف المسؤولة في النظامين وخاصة في تونس (2) .

ولعلّ الكثيرين ممن إستمعوا إلى " الإعلان التاريخي " (3) لقيام دولة الوحدة بين تونس وليبيا، وميلاد الجمهورية العربية الإسلامية " لم يصدّقوا ما رددته على أسماعهم أمواج الأثير من جزيرة جربة التي إقترن إسمها بأعظم حدث في التاريخ المعاصر لهذه المنطقة من العالم العربي الإفريقي الإسلامي " (4) .

ويبدو أنّ جريدة العمل نفسها اللسان العربي الناطق بإسم الحزب الإشتراكي

****

1) MAGHREB N°43 , JANVIER -FEVRIER , 1971 ? P 8 .
-MAGHREB N°44 , MARS-AVRIL , 1971 , P 7
- MAGHREB N°46 , JUILLET -AOUT, 1971 , P 7 .
2) MASMOUDI , (MOHAMED): "LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , P 37 .

3) العمل 13 جانفي 1974 ،

- انظر نص الإعلان في الملحق .

4) انظر إفتتاحية العمل ليوم 13 جانفي 1974 .

الدستوري الحاكم (1) التي أوردت الخبر بهذه الصيغة كانت أوّل المفاجئين بصدور الإعلان إذ لم تتضمّن أعدادها طوال شهر ديسمبر 1973 ومطلع جانفي 1974 أيّة إشارة إلى إتفاق وحدوي وارد بين البلدين .

وكانت تنزّل الزيارات المتبادلة والتصريحات " الودّية " التي تصدر عن مسؤولي البلدين في إطار التعاون الثنائي (2) ، بل ووصفت في البداية زيارة القائد الليبي نفسه التي توّجت بالتوقيع على إعلان 12 جانفي بأنّها " زيارة خاصة " ، ولم تورد بشأنها أيّ خبر عدا أنّ " القذافي سيتحوّل إثرها إلى إسلاما باد بدعوة من الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو للمشاركة في مؤتمر قمة الدول الإسلامية " (3) .

وكان القذافي قد نزل بجربة مع عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الليبية حيث إستقبله محمد المصمودي وزير الخارجية ومحمد الفيتوري وزير المالية بينما غادر تونس في نفس اليوم أحمد شريف وزير التعليم والتربية الليبي بعد نهاية زيارته الرسمية إلى تونس ، والهادي نويرة الوزير الأوّل التونسي على رأس وفد حكومي هام من بين أبرز أعضاءه الشاذلي العياري وزير الإقتصاد في زيارة رسمية إلى إيران (4) .

ومن اليسير أن نفسّر توقيت حلول القذافي بتونس فمن الواضح أنّ القادة الليبيين قد سجّلوا جيّدا الدعوة الوحدوية التي تضمّنها خطاب بورقيبة بطرابلس خلال حضوره إحتفالات ليبيا بالذكرى الرابعة لثورتها في مطلع سبتمبر 1973 ، وهي الزيارة التي

****

1) يمكننا القول أنّها تمثّل أيضا لسان الحكومة التونسية في ظلّ هذا التداخل الكامل بين أجهزة الدولة وأجهزة الحزب الوحيد في البلاد .

2) انظر مثلا تغطيتها لزيارة أحمد شريف وزير التعليم والتربية الليبي في أعدادها أيام 8 و 9 و 10 جانفي 1974 .

3) العمل 12 جانفي 1974 .

4) العمل 12 جانفي 1974 .

- انظر أيضا العمل 8 جانفي 1974 .

إحتضنت مباحثات بورقيبة -القذافي " في كلّ الأمور التي تهمّ العرب والوحدة وشروطها ومراحلها " (1).

ولا شكّ أنّ تأكيدات بورقيبة على عوامل الوحدة في تاريخ البلدين من جوار وتاريخ مشترك ودماء " تطهّرت بها الوحدة التونسية -الليبية "، وإلحاحه على أصوله المسراطية ومحطّته الليبية أثناء رحلته المشرقية (2) ... قد أنست القيادة الليبية المضمون القطري لخطاب بورقيبة بالبالماريوم أثناء زيارة القذافي الثانية إلى تونس في ديسمبر 1972 (3).

وبالفعل، فقد حلّ القذّافي بتونس بعد أن إستهلك المهلة التي حدّدها بورقيبة لإستمرار القيادة الليبية في مفاوضة الشريك المصري لإستكمال مسار الوحدة الليبية - المصرية (إلى شهر ديسمبر)، وقد صادف ذلك نهاية حرب أكتوبر التي شهدت إقصاء الطرف الليبي رغم إستعداد طرابلس المعلن واللامشروط لخدمة الصمود العربي في مواجهة العدوّ الصهيوني، ورغم إرتباط ليبيا مع مصر وسوريا القوّتين العربيتين الرئيسيتين في هذه المواجهة مع الكيان الصهيوني خلال هذه الحرب بإتفاق وحدوي (4).

جاء القذافي إذن تلبية للدعوة الضمنية التي تقدّم بها إليه بورقيبة في سبتمبر 1973 على قاعدة التحضيرات التي ما إنفكّ يقوم بها محمد المصمودي وزير الشؤون الخارجية

****

1) العمل 1 سبتمبر 1973.

- العمل 2 سبتمبر 1973.

2) بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، ج XXIX ص ص 354 - 355 - 357.

3) كان خطاب القذافي ينقل مباشرة عن طريق الإذاعة في تونس وليبيا، وقد نادى فيه القذافي -على عادته - بالوحدة الناجزة بين الدول العربية داعيا الشعوب للضغط على الحكومات في هذا السبيل، الأمر الذي حمل بورقيبة على الإلتحاق بالخطيب الليبي والتعقيب على خطابه برأيه في الوحدة العربية وأسلوب إنجازها -انظر العمل 17 ديسمبر 1972.

وقد كاد هذا الحدث ينقلب إلى أزمة ديلوماسية لولا " تعقّل " القائد الليبي، ونجاح محمد المصمودي في تهدئة الخواطر

- MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " OPCIT

4) نذكّر بأنّ العلاقات الليبية - المصرية شهدت تدهورا خطيرا منذ أواسط سنة 1973. حول هذا الخلاف انظر:

- أبو عامور، (محمد سعيد) : " العلاقات المصرية -الليبية : من الصراع إلى المصالحة " في المستقبل العربي عدد 133، مارس 1990، ص 47 - 71.

منذ هذا التاريخ ... ، وهو ما سيذكّر به الليبيون عند بدء سلسلة التراجعات التونسية عن إتفاق جربة من خلال تأكيدهم على أنّ آخر مبادرة لتحقيق الوحدة بين البلدين إنما صدرت عن الجانب التونسي وعلى لسان رئيس الدولة التونسية نفسه .

وبالطبع ، تظافرت عوامل عديدة – إلى جانب العوامل الإستراتجية والسياسية والإيديولوجية – لتسريع تحقيق هذا الإنجاز الوحدوي أهمّها :

– الإستعداد الليبي للتنازل عن عدّة مناصب في جهاز الدولة الجديد ومن ضمنها منصب رئيس الجمهورية (1) الأمر الذي أكّد أنّ الإعلان جاء يستجيب – جزئيا على الأقل- لدور الفرد (بورقيبة والقذافي) (2) .

– الدور الشخصي الذي لعبه محمد المصمودي وزير الشؤون الخارجية التونسية ، وكان قد قام بعدّة زيارات إلى الجمهورية العربية الليبية منذ تولّيه الوزارة سنة 1970 (3) .

– وذلك إضافة إلى أهمية المبادلات الإقتصادية والبشرية بين البلدين التي شهدت تكثفا واضحا منذ بداية السبعينات ، وكان بورقيبة قد ألحّ كثيرا على ضرورة تنظيمها في الخطاب الذي ألقاه بطرابلس يوم 1 سبتمبر 1973 (4) .

بيد أنّ هذه الوحدة – ومثلما كان متوقعا – سقطت سريعا رغم الترحيب الشعبي الذي حضيت به في كلا البلدين ... ذلك أنّها لم تؤسس على قواعد صلبة بما يضمن لها الصمود أمام التيار القطري الكاسح الذي يقود ليس فقط القيادة التونسية وإنّما أيضا

****

1) كان موضوع توزع المهام على رأس الدولة الجديدة بين التونسيين والليبيين محلّ إنتقاد بعض النواب في مجلس الأمة التونسي ، وخاصة الحبيب عاشور خلال إجتماع المجلس يوم 5 فيفري 1974 ، انظر العمل 6 فيفري 1974 .

2) نشير إلى أنّ JEUNE AFRIQUE انفردت بنشر أسماء أعضاء الحكومة الجديدة لدولة الوحدة انظر :

- JEUNE AFRIQUE N°693 DU 10 AVRIL 1974 .

-3) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT, PP 17-25 -26 .

– نسجّل أنّ هذا الدور هو الذي سيجعل من المصمودي كبش الفداء في سياسة التراجع التونسية ولا سيّما بعد بيان 15 جانفي 1974 .

4) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXIX ، ص 357 – 360 .

أغلب القيادات العربية ومن بينها قيادات الجزائر والمغرب الأقصى وموريتانيا في الإقليم المغاربي .

وقد أشهرت معاول التهديم الذي إستهدف الوليد الوحدوي منذ إقالة المصمودي في 14 جانفي 1974 (1) في إطار تحوير وزاري طال أيضا وزارات الدفاع والتجهيز والشؤون الإجتماعية (2) .

وقد بدا الهادي نويرة الوزير الأوّل واضحا في تفسير إقالة المصمودي من حيث أنّها كانت تهدف إلى مراجعة سياسة تونس العربية والمغاربية تحديدا فقد أعلن أنّ " مسؤولية السيد الحبيب الشطّي ستضمن المباشرة اليومية لرئيس الدولة والمباشرة لعلاقات تونس مع الخارج (...) لكنّ الأهمّ أنّه سيضطلع بشؤون هي في الوقت الراهن محلّ إهتمامنا وهي شؤون المغرب العربي وسيباشر الإشراف على ما ينتظرنا من تفكير تأسيسي لإرساء مغرب عربي كبير يتطلّب تفكيرا وإطّلاعا ومعرفة بشؤون المغرب العربي " (3) .

ولئن حاول الحبيب الشطّي وزير الخارجية الجديد أن يكون أكثر دبلوماسية بتأكيده أنّ " المصمودي لم يعجّل ولم يؤخر قرار الوحدة وقد عمل ما كان يجب عليه أن يعمله بإسم الحكومة " (4) فإنّ المؤكد أنّ التحوير الجديد الذي شمل وزارتي سيادة (الخارجية والدفاع) قد إستهدف سياسة تونس العربية التي قادت إلى التوقيع على إعلان جربة في 12 جانفي 1974 ، وشخص المصمودي نفسه بعد أن إعتبره شق نويرة المسؤول الأوّل عن إعلان جربة . وقد أكّد المصمودي بهذا الصدد أنّ هؤلاء تآمروا ضدّه

****

1) عيّن الحبيب الشطّي مدير الديوان الرئاسي خلفا للمصمودي ، وكان الشطّي قد حضر التوقيع على إعلان الوحدة ضمن الوفد الذي رافق بورقيبة إلى جربة ، انظر العمل 13 جانفي 1974 ، وكذلك العمل 15 جانفي 1974 .

2) عيّن على رأس وزارة الدفاع الهادي خفشة ، وعيّن احمد بنور والي سوسة كاتب دولة لدى وزير الدفاع وعيّن عبد الله فرحات على رأس وزارة التجهيز ، ومحمد الناصر على رأس وزارة الشؤون الإجتماعية ، انظر العمل 15 جانفي 1974 .

3) العمل 16 جانفي 1974 .

4) العمل 17 جانفي 1974 .

ونجحوا في إقصائه " ترضية لأصدقائهم الأجانب وخاصة منهم الأمريكيين " (1).

وبالفعل فقد شنّت سريعا حملة عنيفة ضدّ وزير الخارجية السابق بعد إقالته في 14 جانفي 1974 ،وإن تواصل حضوره السياسي بتصريحاته وأحاديثه للصحافة (2) بإعتباره كما حرص على تأكيد ذلك " المواطن الأوّل في دولة الوحدة " ، وكذلك بتحركاته السياسية وخاصّة بعد تحوّله إلى طرابلس للقاء القذافي في 3 فيفري (3) ثم تحوّله إلى قوستاد بسويسرا للقاء بورقيبة (4) حيث دعاه إلى الإستمرار في مشروعه الوحدوي " بالمصمودي في الحكومة أو بدونه " ... فقد قرّر بورقيبة في 11 فيفري تعليق نشاط المصمودي في الحزب " لأعماله المتنافية مع الإنضباط الحزبي وسلوكه المتضارب مع سياسة النظام " في إنتظار إحالته أمام لجنة تحقيق حزبية لأسباب تأديبية (5) وقد بلغت الحملة التي إستهدفت المصمودي ذروتها خلال الندوة الصحفية التي عقدها بورقيبة بالمنستير في 15 سبتمبر 1974 إذ إتهمه علنا بالتورّط في قضايا عقارية وتجارية ، وفي قضايا رشوة مؤكّدا أنّ " الجميع في تونس يعرفون تصرّفات المصمودي ومصالحه سواءا على الصعيد الخارجي ولا سيّما مع بعض البلدان العربية والإفريقية وقد أقصى كما أقصى غيره لأنّنا لا نحبّ الجرائم ولا نريد أناسا لا همّ لهم إلاّ الإساءة لهذا النظام " ذلك أنّ المصمودي " شخص لا يقف طموحه عند حدّ ولا يتورّع عن قبول الرشوة عند قيامه بدور

****

1) MASMOUDI , (MOHAMED) :" LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT , PP 17 -23 - 24

– كتب المصمودي في مجلة JEUNE AFRIQUE العدد 681 ليوم 26 جانفي 1974 أنّ إبعاده عن التشكيلة الحكومية جاء إستجابة لطلب واشنطن التي لم ترض عن توجهاته العالم ثالثية ، ولم تغفر له زيارته إلى هانوي .

2) انظر مثلا حديثه إلى جريدة LE MONDE بتاريخ 16 /1974/01 .

3) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 44 .

4) IBID , P 44 .

5) كان المصمودي يشغل خطة أمين عام مساعد للحزب .

نشير بهذا الصدد أنّ تفاعلات قضية الوحدة التونسية -الليبية ، وعلاوة على التحوير الحكومي الجزئي الذي إستتبعته (راجع : MAGHREB-MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 44 . -) أدّت إلى بعض التغييرات داخل الحزب الإشتراكي الدستوري ومن ذلك -وإضافة إلى تعليق نشاط المصمودي عودة الصادق المقدم رئيس مجلس الأمة إلى الديوان السياسي للحزب بعد أن كان قد إستقال منه سنة 1974 (راجع المصدر السابق ، ص 45) .

الوساطة في مبيعات الميراج (1) ويتردّد على ملاهي " نيس " و " ديقون " صحبة مسؤول جزائري سابق يعيش حاليا بالمغرب ولا أريد أن يكون في صلب الحكومة أناسا سلوكهم على هذا النحو " (2).

ولا محالة لا تفسّر شراسة هذه الحملة بدور المصمودي في صنع الوحدة فحسب، وإنّما أيضا بل وخاصّة لأنّه تجاوز الخطّ الأحمر الذي لم يكن النظام يسمح بتجاوزه حتى بالنسبة لرجاله ... فقد تعمّد المصمودي خرق قوانين السراي حيث كان يصنع القرار، وعبّرت تحرّكاته عن شخصية متمرّدة حتى لو كانت موالية ومخلصة في ولاءها لشخص بورقيبة وللنظام ككل بما أدّى إلى بث الفوضى في الثبات الإنتصاري IMMOBOLISME ATTENTIF الذي يميّز النخبة السياسية التونسية ... وهو ما كان يمثّل في منطق السراي جريمة في حدّ ذاته (3).

لقد وقفت حكومة الهادي نويرة بكلّ قوّة ضدّ المشروع المعلن في جربة (4)، وحرصت على الإلتفاف على كلّ محاولة لجعل بورقيبة يتمسك بتوقيعه ومن ذلك تحوّل نويرة والطاهر بلخوجة للقاء بورقيبة بقوستاد يوم 9 فيفري 1974 (5) أي غداة لقاءه بالمصمودي (6).

وقد نجح جناح الرفض بقيادة نويرة في حمل بورقيبة على التراجع عن مشروع جربة منذ إجتماع مجلس الجمهورية يوم 13 جانفي 1974 باعتبار أنّ المشروع "يهدّد بإمّحاء الوطن التونسي والقضاء على الأمّة التونسية "، وبتعريض البلاد إلى هجوم

****

1) يبدو أنّ بورقيبة يشير إلى صفقة طائرات الميراج الفرنسية إلى ليبيا.

2) بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1982، ج ص 45 - 46.

نلاحظ أنّ هذا المنطق " الأخلاقوي " اعتمد كثيرا في ضرب رموز المعارضة داخل الحزب وخارجه طوال عقد السبعينات رغم تعارضه الواضح مع القيم التي سادت خلال هذه الفترة.

3) S'TEMER , (ELISABETH) : LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE ",OPCIT , P14

4) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT, P 41 .

5) طالت إقامة بورقيبة بسويسرا من 19 جانفي إلى 23 فيفري 1974، أنظر :

- MAGHREB-MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 45 .

6) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 44 .

جزائري وارد ، ولتمرير هذا الموقف تعلّلت بعدم تنصيص الدستور التونسي على الإجراءات الإستفتائية التي أشار إليها إعلان جربة للتنصّل من إستحقاقات هذا الإتفاق (1) .

وقد تولّى كلّ من محمد الصيّاح وعلالة العويتي (2) إقناع بورقيبة بتأجيل الإستفتاء الشعبي بشأن الوحدة إلى وقت لاحق بعد أن كان قد تقرر ليوم 18 جانفي 1974 بناء على طلب التونسيين أنفسهم الذين أرادو له أن يرتبط بهذا التاريخ الذي يوافق مناسبة الإحتفال بذكرى إندلاع " الثورة التونسية " (3) .

لقد كان واضحا أنّ حكومة الهادي نويرة بيّتت النيّة على أن تجعل من عدم تنصيص الدستور على إجراء الإستفتاء حجّتها الأساسيـــة في مسلسل التراجع عن إتفاق 12 جانفي فما معنى أن تثار كلّ هذه الضجّة حول هذه النقطة في بلد تعوّد على خرق الدستور بل وعلى قدّه على قدّ مقاس بورقيبة مثلما أثبت ذلك تحوير سنة 1970 ومثلما سيثبته قرار البرلمان بتنصيب بورقيبة رئيسا مدى الحياة ، إذ وبعد إنتخابه رئيسا لتونس في نوفمبر 1974 ، أعلن " مجلس الأمّة " في 10 ديسمبر 1974 تنصيب بورقيبة رئيسا مدى الحياة قبل أن يحوّر الدستور بعد أسبوع واحد من هذا القرار في 17 ديسمبر في هذا الإتجاه (4) .

لقدإعتمدت تونس الحجّة القانونية لتبرير تراجعها عن إعلان جربة لكن لا شكّ في أنّ هذه الحجّة التي إعتمدها جناح الرفض بقيادة نويرة لم تكن تمثّل عائقا حقيقيا لو توفّرت الإرادة السياسية لدى النظام التونسي للإلتزام بالمسار الوحـدوي الذي أقرّه لقاء

****

1) IBID P 46 .
-VOIR AUSSI : BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALJERIE , TUNISIE , LIBYE) ; OPCIT , P 67 .

2) حضر كلاهما توقيع إعلان جربة يوم 12 جانفي 1974 ، انظر :

- العمل 13 جانفي 1974 .

3) MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , OPCIT P 39 .

- نذّكر بأن تاريخ 18 جانفي هو تحديدا تاريخ إيقاف بورقيبة في 18 جانفي 1952 .

4) MAGHREB N°67 , P 39 .

جربة ، فالحقيقة أن الإلتزام الوحدوي كان يتطلّب أوّلا وأخيرا توفّر الإرادة السياسية ذلك أنّ الإستحقاقات القانونية - ومهما كانت إلزاميتها - لا تجدي شيئا في ظلّ غياب هذه الإرادة ، وقد كان موقّعو الإتفاق يدركون ذلك جيّدا بدون شكّ ... وربّما لذلك لم يتفطّن أحد في الإبّان لهذا التناقض الذي تضمّنه إعلان جربة بتنصيصه على أنّ الوحدة ستقع " عبر الإستفتاء " و " طبقا للتشريعات الجارية في البلدين " ، ولذلك أيضا حرص الليبيون فيما يبدو على أن ينصّص إعلان جربة على الإستفتاء إذ يبدو أنّ ليبيا كانت تريد إعتماد نتائجه حجّة ضدّ تونس في حال إنقلاب الموقف التونسي (1) ، ولم يتفطّنوا في الإبّان إلى تعارض هذا المطلب مع حرصهم على الإنجاز السريع للمشروع الوحدوي .

إنّما سيتفطّن إلى هذه التناقضات جناح الرفض الذي حرص على أن يبحث بين تفاصيل الإتفاق عن التعلّة المناسبة لنسف مبدإ الإتفاق ذاته ، وقد إستغلّها فعلا على الوجه الأكمل ، فقد كان هذا الجناح يعلم دون شكّ أنّ مطلب تنقيح الدستور في إتجاه التنصيص على الإجراءات الإستفتائية يحتاج - إذا تمّ في إطار الإلتزام الكامل بالنصوص القانونية المنظمة له - إلى أربعة أشهر على الأقل إذ يجب أن يتبنّى النوّاب أوّلا مبدأ التنقيح ، ثمّ تتمّ بلورته من طرف لجنة خاصة ، ثمّ يناقش في جلسة عامة (PLENIERE) فإذا وقع تبنّيه بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، إتّبع بقراءة ثانية قبل أن يتمّ التصويت عليه مرّة أخرى بعد شهر ... وأخيرا يجب أن يمضي رئيس الدولة أمرا بتبنّي الدستور (2) .

وقد بدأ جناح الرفض سريعا في الضغط على بورقيبة من أجل حمله على التراجع عن إتفاق جربة مزيّنين له إمكانية إعتماد هذا المنطق القانوني حجّة لذلك ، وبالفعل

****

1) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE, LIBYE) , OPCIT , P 63 .
2) STEMER , (ELISABETH) :" LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT P 11 .
- بشأن ردود الفعل المناهضة التي أثارها إتفاق جربة لدى عدد هام من صانعي القرار السياسي التونسي في هذه الفترة وفي مقدّمتهم الهادي نويرة الوزير الأوّل ووسيلة بورقيبة زوجة الرئيس انظر :
-BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT P 202 -214 .

فبعد محادثات مطوّلة مع وزرائه وخاصة الهادي نويرة الذي عاد سريعا من زيارته الإيرانية (1) ، وبعد معرفة ردود فعل أجواره المغاربة وفي مقدمتهم الجزائر ، إنتهى بورقيبة عشية يوم التوقيع على الإعلان نفسه إلى قناعة مفادها أنّ الإعلان كان متسرّعا ، وبدأ الحديث سريعا عن تأخير الإستفتاء إلى 20 مارس ، و" تحقيق الوحدة على مراحل " . وقد توقفت الإذاعة التونسية منذ الغد أي منذ 13 جانفي 1974 عن تسمية نفسها بإذاعة الجمهورية العربية الإسلامية ، وهو اليوم ذاته الذي سجّل إستقبال بورقيبة لسفيري كلّ من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ، والإعلان عمّا وصف بالتحوير التقني في صلب الحكومة ، وهو التحوير الذي طال وزارتي الدفاع والخارجية !

ولم يكن تعويض تاريخ 18 جانفي بتاريخ 20 مارس لإجراء الإستفتاء سوى تكتيكا لربح الوقت في مواجهة الضغط الليبي ، إذ لم يلبث الهادي نويرة أن أعلن أنّ الإستفتاء المقرّر ليوم 20 مارس قد أجّل إلى تاريخ لاحق مفسّرا هذا القرار بضرورة أن يكون الدستور متضّمنا للإجراءات الإستفتائية طبقا للبندين 60 و 62 منه ، " وضرورة أن يتمّ ذلك في إطار التشاور الدائم مع بلدان المغرب العربي " (2) .

وبالتوازي ، وإثر إجتماع مجلس الجمهورية التونسية (3) برئاسة بورقيبة أعلن الحزب

****

1) كان الهادي نويرة قد غادر تونس إلى إيران على رأس وفد حكومي هام في زيارة رسمية في نفس اليوم الذي حلّ به القذافي بتونس في 11 جانفي 1974 .

من جهة أخرى لم يكن بورقيبة عند تحوّله إلى جربة للقاء القذافي مصحوبا بزوجته التي تأخرت بسوريا أثناء عودتها من مكّة ، وقد نسب إليها دور كبير في مسار التراجع التونسي بعد ذلك عن مشروع الوحدة التونسية -الليبية باعتبارها أحد أهمّ عناصر جناح الرفض لمشروع جربة .

2) STEMER , (ELISABETH):" LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE", OPCIT , P 11 .

3) يضمّ أعضاء الحكومة وأعضاء الديوان السياسي للحزب الإشتراكي الدستوري .

الإشتراكي الدستوري أنّ إعلان جربة " يمثّل إعلانا سياسيا وليس إتفاقية دولية " (1) .

لقد كانت حكومة نويرة تدرك أنّ نتائج الإستفتاء ستكون في صالح المشروع الوحدوي رغم السياسة القطرية للنظام التونسي ، ورغم تعدّد الإنتكاسات الوحدوية على الصعيد العربي (2) ، الأمر الذي يفسّر تحوّل عرض مشروع التحوير الدستوري على مجلس الأمّة في مطلع فيفري 1974 إلى محاكمة لإعلان جربة الذي جاء يهدّد " مكاسب الأمّة وهياكلنا وتقاليدنا وسياستنا وفلسفتنا البورقيبية " (3) .

وقد عرفت الأيام الأولى لشهر فيفري 1974 نقاشات ساخنة في صلب المجلس بمناسبة مناقشة هذا التحوير الدستوري . وقد تشكّلت في 6 فيفري لجنتان : واحدة للنظر في مشروع القانون الدستوري الذي عرضه نويرة ، وثانية ضمّت عدّة شخصيات سياسية للنظر في محتوى الوحدة التونسية -الليبية (4) .

وفي إطار مساعيها للإلتفاف على مشروع جربة لم تلبث حكومة الهادي نويرة أن أصدرت في 15 جانفي بيانا أكّدت فيه على النقاط التالية:

- تشبّث تونس الدائم بمبدإ الوحدة .
- ضرورة تجسيم هذه الوحدة بتروّ لضمان الحفاظ على غاياتها .
- تحوير الدستور في أقرب أجل ممكن للسماح بإجراء الإستفتاء .

****

1) ذكر في :
- STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT , P 11
2) سعد الدين (إبراهيم) ، " إتجاهات الرأي العام العربي نحو المسافة السياسية بين الأقطار العربية " ، مرجع سابق ، ص 91 – 95 .
3) من تدخل النائب حسن قاسم ، انظر العمل 6 فيفري 1974 .
نشير إلى أنّ جريدة العمل حرصت على إيراد التدخّلات المفصّلة لأعضاء مجلس الأمّة ، إضافة طبعا إلى خطاب الهادي نويرة ، راجع العمل لأيام 2 و 6 و 7 فيفري 1974 .
4) STMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" , OPCIT ,P 11 .

- الدخول في مفاوضات مع ليبيا لضبط محتوى الوحدة ومراحل تحقيقها.

- إجراء الإتصالات والمشاورات اللازمة مع بلدان المغرب العربي (1).

وقد تمسكت القيادة التونسية منذ هذا التاريخ بهذا البيان مع التأكيد على إلتزامها الدائم بمبدإ الوحدة، وعلى أنّ تجسيم مضمون إعلان جربة لا يعدو أن يكون إلاّ مسألة وقت (2)، ولكن مسلسل تراجع تونس عن إستحقاقات إعلان جربة كان قد بدأ فعلا فقد ذكّر الحبيب الشطّي في ندوته الصحفية يوم 16 جانفي 1974" بالخطاب الذي ألقاه(بورقيبة) في قاعة البالماريوم وشرح فيه نظريته حول الوحدة " (3)، ولم تحل دون إستمرار هذا التراجع سلسلة التنازلات التي قدّمها الطرف الليبي (4) وحرصه على دفع المسار الوحدوي وهو ما جسّمه خاصة لقاء القمّة الذي جمع بورقيبة والقذافي يوم 25 جانفي 1974 بجنيف حيث كان يوجد بورقيبة للإستراحة (5).

وكان هذا اللقاء قد سجّل مخاوف حكومة نويرة من أن يؤدي إلى عودة تونس إلى المسار الوحدوي، فلمّا أعلن عن تحوّل القذافي إلى جنيف لزيارة بورقيبة في 25 جانفي 1974 سارع بالتحوّل إليها عدد كبير من الشخصيات المعارضة لإتفاق جربة يتقدّمهم الهادي نويرة الوزير الأول، والصادق المقدم رئيس مجلس الأمّة، والفرجاني بلحاج عمار رئيس الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والحبيب عاشور الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل، والحبيب الشطّي وزير الخارجية ومنصور معلّى وزير التخطيط والشاذلي

****

1) العمل 16 جانفي 1974 .

2) انظر الندورة الصحفية التي عقدها الحبيب الشطي وزير الشؤون الخارجية، في العمل 17 جانفي 1974 .

3) العمل 17 جانفي 1974 .

4) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB: ALLIANCES ET CONFLETS ENTRE TROIS ETATS(ALGERIE, TUNISIE, LIBYE) OPCIT , P 66 .

5) حول تفاصيل هذا اللقاء انظر العمل 26 جانفي 1974 .

العيّاري وزير الإقتصاد ... ، وقد سمحت قراءة تصريحات نويرة وخطاباته ، وبدرجة أقلّ تصريحات الشطي بتأكيد التحفظات التونسية المتزايدة تجاه مشروع الوحدة التونسية -الليبية(1) .

لقد كان موقف حكومة نويرة يترجم جزئيا مصالح الطبقة الإتّجارية (AFFAIRISTE) التي إستفادت من سياسة السبعينات الليبرالية ، ولم تكن هذه الطبقة تعارض الوحدة من حيث المبدإ " فالوحدة بقطع النظر عن النواحي العاطفية (...) تواكب مجرى التاريخ ذلك أنّنا نعيش عصر التجمّعات وأصدق مثال على ذلك مساعي البلدان الأوروبية الرامية إلى تحقيق وحدتها ... " (2) ، ولكنّها كانت تخشى أن تضرب هذه الوحدة الإطار الذي يحتضن مصالحها الإتّجارية الأمر الذي يفسّر طبيعة ردّ فعلها الدفاعي ممثّلا في العودة إلى أواليات المنطق القطري " فالوحدة شيء مقدس بالنسبة إلينا وبقدر ما نجهد أنفسنا بأن يكون الأساس متينا ، بقدر ما نضمن لهذه الوحدة المنشودة البقاء والدوام والنجاعة ، وأعتقد أنّ من بين أكبر العراقيل التي تعترض كلّ عمل وحدوي هو الشعور القومي (3) أحببنا أم كرهنا ، غير أنّ هذا الشعور لا ينبغي أن يحول بيننا وبين المسعى لتوحيد صفوفنا بطريقة غير إندماجية لكن وحتى هذه الطريقة فإنها تفرض علينا التثبّت والتروّي " (4) ولا شكّ أنّ الشعارات الإشتراكية التي كانت ترفعها القيادة الليبية

****

1) STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT , P 11-12 .

2) انظر تدخّل النائب الفرجاني بلحاج عمار الأمين العام لإتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية في مجلس الأمة يوم 5 فيفري 1974 بمناسبة مناقشة مشروع تحوير الدستور لتضمينه نصوصا جديدة تتعلّق بالإستفتاء في : العمل 6 فيفري 1974 .

3) يقصد الشعور القطري ، وقد شاع إستعمال هذا المصطلح بهذا المعنى خلال هذه الفترة .

4) المصدر السابق .

وتسعى إلى تجسيمها في الواقع الليبي من خلال سياسة التلييب والتأميم قد أثارت مخاوف هذه الطبقة لا سيّما وأنّ إعلان جربة لم يحدّد محتوى المشروع الوحدوي بين الدولتين التونسية والليبية .

وقد بدا غريبا – لامحالة – أن يرفض هذا المشروع الوحدوي بإسم " وحدة المغرب العربي " "والوحدة العربية " (1) إذ أكّد الهادي نويرة في خطابه أمام مجلس الأمة في 1 فيفري 1974 بمناسبة عرض مشروع التعديل الدستوري على ضرورة المحافظة على " ألا تكون الوحدة بين تونس وليبيا فارقة في إطار المغرب العربي " (2) كما لو كان هناك تعارض بين مشروع الوحدة الثنائية (مشروع الوحدة التونسية الليبية في صورة الحال) ومشروع الوحدة الإقليمية (على مستوى الأقطار المغاربية) أو القومية (على مستوى مجموع الأقطار العربية) .

بيد أنّ هذا الموقف كان ينسجم مع طبيعة المنطق القطري الذي يحكم سلوك القيادة التونسية تجاه مشاريع الوحدة فالحقيقة أنّ هذه القيادة ظلّت تتعامل دائما مع مبدإ الوحدة بإنتهازية وفاريزية واضحتين إذ كانت تتعلّل بضرورة توثيق الروابط الثنائية في رفض المشاريع الوحدوية الإقليمية والقومية ، وبضرورة البناء الإقليمي والقومي في رفض المشاريع الإندماجية الثنائية . وقد ساعدت تفاعلات الموقف التونسي من إعلان جربة على كشف طبيعة هذا الموقف القطري ، وقد صرّح الهادي نويرة في هذا الإطار "أعتقد أنّ بيان 12 جانفي يشكّل الإعلان عن مثل أعلى وتأكيد مبدإ وضبط هدف ، ونحن نرغب في الوحدة من حيث الجوهر غير أنه يتعيّن إعطاء محتوى لتلك الوحدة وهو أمر قد يصل بنا إلى الكنفدرالية أو حتّى الفدرالية أو الوحدة الإندماجية ، وهو أمر

****

1) راجع بهذا الصدد تدخّل الفرجاني بلحاج عمار ، في العمل 6 فيفري 1974

2) العمل 3 فيفري 1974 .

موقوف على المفاوضات التي سنشرع فيها ونتشاور في الوقت نفسه مع بقية دول المغرب العربي طبقا للروح التي تتجلّى من الفصل الثاني من دستورنا " ، أمّا بخصوص أهداف تونس من هذه الوحدة فقد أكّد أنّه " توفرت لتونس من المفاتن ما جعل الكثير يخطب ودّها ونحن نتشبّث بالمحافظة على هذه المفاتن ، وإنّ الإتحاد مع ليبيا يمكن أن يكون مجديا غير أنّنا لسنا ممّن يسعى وراء المهر فإذا إستطعنا تحقيق بناء قوي متطلّع إلى المستقبل ومتفتّح على العالم الخارجي ومنسجم مع متطلّبات العصر فيا حبّذا (...) وأنّه يتعيّن علينا المباشرة في القيام بأعمال مشتركة خاصة في الميدان الإقتصادي حتى يحين الوقت الذي لا يبقى فيه سوى إضفاء الصبغة الدستورية الوحدوية على ذلك العمل " (1) وقد أراد نويرة دون شكّ الإيحاء بمحدودية التعاون الثنائي التونسي -الليبي ، والحال أنّ دراسة التعاون الإقتصادي بين البلدين ، تبيّن أنّ الوحدة المعلنة في جربة كانت ترتكز فعلا على رصيد حقيقي من التعاون الذي ما إنفكّ يتدعّم منذ مطلع السبعينات ولا سيّما خلال سنة 1973 (2) إنّما غطّى هذا التبرير خلفية نفعية تقوم على إعتبار الفوارق المقدّرة بين القطرين ، وهي خلفية تنسجم في جوهرها مع المنطق القطري الذي يحكم سلوك القيادة التونسية فقد جاهرت تونس بخوفها من أن تؤدي دولة الوحدة إلى ضرب المكاسب الإجتماعية التي أحرزتها (3) ، الأمر الذي يفسّر تأكيدها المتواصل

****

1) من تصريح الهادي نويرة إلى جريدة LE MONDE الفرنسية ، ورد في العمل 22 جانفي 1974 .

- انظر في هذا المعنى أيضا تصريح لنويرة نفسه بتاريخ 15 جانفي 1974 ، في العمل 20 جانفي 1974 .

2) راجع بهذا الصدد :

- STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE", OPCIT, P 10 .

3) الفيلالي ، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصوّرا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي " ، مصدر سابق ، ص 94 .

على أنّ " الوحـــدة يجب ألاّ تكـون علـى حســاب مكاسبنا وعلـــى حساب الذاتيـــة التونسية " (1) وعلى ضرورة المحافظة على " مصلحة تونـس العليـا وصيانـــة مكاســب الأمّـــة " (2).

ولعلّ هذا الخوف على المكاسب الإجتماعية التونسية هو الذي حمل الإتحاد العـام التونسي للشغل على تبنّي موقف الحكومة فقد صرّح الحبيب عاشور أمينه العـام -بصفته عضو في مجلس الأمّة - " إنّي مسرور بالتطوّر الذي أخذه هـذا الحـدث ومسرور بـالوحدة التـي لمستها لـدى جميع النـواب بخصـوص مواقـف الحـزب والحكومـة (3)، وإنّ هـذا الموقف هـو موقـف الإتحـاد العـام التونسـي للشغل ففـي يـوم 12 جـانفي كـان المجلـس القومي للإتحاد مجتمعا بأملكار وفوجئنا ببيان 12 جانفي، وأنا لم أكن مؤمنا آنذاك أن تتمّ الوحدة في بضع دقائق خلال لقاء بين الرئيسين بورقيبة والقذافي (...) (4) نحـن نريـد أن تكون الوحدة مدروسة وأن تكون بين الشعبين أخوّة بأتمّ معنى الكلمة بدون حزازات ولا

****

1) انظر تدخّل النائب محمود شرشور في مجلس الأمّة، في العمل 6 فيفري 1974.

-انظر أيضا تدخّل النائب محمد العروسي المطوي، في العمل 6 فيفري 1974.

وقد إنسجمت مع تدّخليهما بقية تدخلات النواب، وإن لم تكن غالبا بمثل وضوحهما في التأكيد على ضرورة المحافظة على " الذاتية التونسية " من مخاطر " الوحدة ".

2) من خطاب الهادي نويرة أمام مجلس الأمّة في 1 فيفري 1974 بمناسبة عرض مشروع التعديل الدستوري، في العمل 2 فيفري 1974.

3) كان الحبيب عاشور خلال هذه الفترة عضوا بالديوان السياسي للحزب الإشتراكي الدستوري.

4) نلاحظ - مع ذلك - أنّ عاشور ووفاءا لأوالية الإصطفاف وراء الموقف الرسمي التي تميّز السلوك السياسي التونسي عموما داخل الأطر الرسمية، إنّما يكتفي هنا بمسايرة الموقف الرسمي الجديد الذي فرضته الأغلبية الحكومية بقيادة نويرة، فالحقيقة أنّ " عدم إيمانه بأن تتم الوحدة في بضع دقائق خلال لقاء بين الرئيسين بورقيبة والقذافي ... " لم تمنع الإتحاد العام التونسي للشغل من أن يبعث يوم 12 جانفي نفسه ببرقية تأييد لبورقيبة، راجع :

- STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBENNE ", OPCIT, P 14.

نوايا سيئة " ، وقد تعرّض إلى موضوع تشكيل حكومة دولة الوحدة مؤكدا أنّه " من غير المعقول أن يقع إسناد المناصب الوزارية على أساس معيّن وإذا الإستفتاء يصبح رداءا على قياس معيّن ، وإنّ الإتحاد يعلنها صريحة بأنه يقف ضدّ أيّ حكومة يشتمّ منها تسيير عسكري ... " (1) ، مؤكّدا أنّ حصول ليبيا على وزارتي الدفاع والمالية يعبّر عن الإرادة التوسّعية للعقيد القذافي ، ولا يتماشى على هذا الأساس مع إستقلال تونس وكرامتها (2) . وأيّا كان الأمر فلا شكّ في أنّ فوقية الإتفاق وإستعجاليته قد منعت القوى الإجتماعية والسياسية التونسية من التحمّس له ، وإذا كانت مدّة ساعة الأربع كافية لتوصّل بورقيبة والقذافي إلى الإتفاق على وحدة البلدين (3) فإنها لم تكن كافية لإقناع العدد الأكبر من أصحاب القرار السياسي والإجتماعي في تونس بضرورة تحقيقها ، ولم تكن كافية لتأمين الإلتفاف الشعبي الذي يجدر بها إذ لم تكن المسيرات الشعبية " التلقائية " المؤيدة لإعلان جربة في كلّ من طرابلس وتونس ولم تكن البرقيات التي تهاطلت على القائدين التونسي والليبي لتهنئتهما بإنجازهما الوحدوي (4) كافية لتأكيد إتجاه الوحدة وحمل صنّاع

****

1) انظر تدخل الحبيب عاشور في مجلس الأمّة يوم 5 فيفري 1974 بمناسبة مناقشة التعديل الدستوري ، في العمل 6 فيفري 1974 .

انظر أيضا موقف جريدة الشعب اللسان الناطق بإسم الإتحاد العام التونسي للشغل في: الساحلي ، (المنجي) : " مواقف الصحافة التونسية من الوحدة الإندماجية التونسية الليبية ... " ، مرجع سابق ، ص ص 39 – 40 – 81 .

2) STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" , OPCIT , P 13 .

– نشير إلى أنّه وفي نفس الإتجاه وصف النائب محمد بودالي في تدخّله يوم 6 فيفري 1974 بمناسبة مناقشة التعديل الدستوري ، إعلان جربة بأنّه إنقلاب عسكري ، المرجع السابق ، ص 13 .

3) STEMER,(ELISABETH): "LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" , OPCIT , P 11 .

4) العمل 13 جانفي 1974 .

القرار على الإلتزام به (1) الأمر الذي يفسّر إلحاح مختلف نوّاب مجلس الأمّة أثناء تناولهم لهذا الموضوع في جلسة مناقشة التعديل الدستوري بغرض تضمين الدستور مبدأ الإستفتاء على ضرورة التروّي في تحقيق الوحدة (2).

وقد صاحبت هذه المعارضة الداخلية معارضة خارجية كان من المفارقة أن تصدر عن الإقليم المغاربي نفسه أي إقليم الإنتماء الجغرافي لتونس وليبيا (3)، وبالذات عن الجزائر التي سبق لها أن إقترحت على تونس مشروع وحدة إندماجية بين البلدين سنة 1972، وذلك رغم حرص بورقيبة على تأكيد المحتوى المغاربي للوحدة

****

1) تفسّر هذه البرقيات في أغلبها بالإستجابة الفورية لموقف السلطة نتيجة ما إصطلحنا على تسميته بأوالية الإصطفاف ولعلّ أبرز دليل على ذلك هو هذه البرقية التي بعثت بها رموز المعارضة داخل الحزب كأحمد المستيري وحسيب بن عمّار والحبيب بولعراس والباجي قائد السبسي لتهنّأ بورقيبة بإنجازه الوحدوي (انظر المرجع السابق ص 13)، وهو ما مثّل تناقضا واضحا مع موقف هؤلاء عندما أيّدوا خطاب بورقيبة يوم 16 مارس 1972 الذي ردّ به على الدعوة الوحدوية لجاره الليبي بتأكيد " شرعية " الركائز القطرية للنظام التونسي (راجع نصّ هذا الخطاب في : بورقيبة : (الحبيب) " خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1982 ، ج 28 ص 230 -238).

وقد كان يمكن أن نعتبر هذا الموقف الجديد تطوّرا في الفكر السياسي لهؤلاء لو لم ينخرطوا في مسار التراجع عن إستحقاقات مشروع جربة السياسية والإيديولية (انظر تدخّل الباجي قائد السبسي في مجلس الأمّة أثناء مناقشة مبدإ مراجعة الدستور ، في العمل 6 فيفري 1974).

2) انظر نصوص هذه التدخلاّت في العمل 6 فيفري 1974.

3) وإن كانت ليبيا بحكم موقعها الجغرافي وماضيها التاريخي متنازعة الإنتماء بين المغرب العربي من خلال إقليم طرابلس والمشرق العربي من خلال إقليم برقة والصحراء الإفريقية من خلال إقليم فزّان وهي الأقاليم الثلاثة الكبرى المكوّنة للدولة الليبية . وقد حرصت القيادة الليبية على القضاء على هذه التمايزات منذ قرارها في فيفري 1975 بإعادة التنظيم الإداري للبلاد مع حذف الولايات وزيادة صلاحيات السلطة المركزية .راجع :
-MAGHREB -MACHRECK N°70 , P 12-13 .

التونسية -الليبية من خلال دعوته لبقية الأطراف المغاربة للإنضمام إليها ، (1) إذ وبعد سويعات من التوقيع على إعلان جربة إتّصل بورقيبة بكلّ من ولد دادة (2)والحسن الثاني وبومدين داعيا إيّاهم للإنضمام إلى مشروع الدولة الجديدة (3) .

لقد كان مفهوما وربّما منتظرا أن يلقى المشروع الوحدوي التونسي -الليبي تحفّظ إن لم نقل معارضة بعض العواصم العربية شرقا على غرار القاهرة ودمشق والخرطوم التي ترتبط أو سبق لها أن إرتبطت بإتفاقات وحدة مع طرابلس ، ولكن عواصم المشرق العربي عموما ساندت المشروع وإن بإعتدال (4) ، بما في ذلك القاهرة التي ترتبط مع طرابلس بإتفاق وحدة بما يستتبعه ذلك من إستحقاقات سياسية ولا سيّما في هذا الظرف الذي كان يتميّز بتوتر العلاقات بين الطرفين فقد صرّح الرئيس المصري أنور السادات أنّ " مصر تساند كلّ وحدة بين البلدان العربية " مضيفا أنّ " الوقت لم يحن بعد للقول هل أنّ مشروع الوحدة بين تونس وليبيا يعرّض مشروع الفدرالية بين مصر وليبيا إلى الخطر أم لا " (5) هل يفسّر هذا الموقف بكون هذه العواصم كانت تتوقّع لهذا المشروع الوحدوي التونسي -الليبي مصيرا مماثلا لمصائر التجارب الوحدوية السابقة في العالم العربي ؟ ربما . أيّا كان الأمر – وعلى غرار ما أكّده السادات ، لم يكن إعلان جربة – بحكم صيغته العامّة – يسمح بتقدير حجم " الخطر الوحدوي " على المصالح الخاصة للأنظمة القطرية المشرقية بما في ذلك المجاورة منها مثل مصر التي تظلّ معنية وبدرجة أولى

****

1) العمل 24 جانفي 1974 .

2) راجع ترجمة حياة ولد دادة في ملحق تراجم الأعلام .

3) STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE", OPCIT , P 12

4) IBID , P 12 .

5) العمل 24 جانفي 1974 .

نشير أنّ هذه النقطة كانت موضوع تساؤل النائب الباجي قائد السبسي أثناء مناقشة موضوع التعديل الدستوري ، انظر تدخّله في العمل 6 فيفري 1974 .

بالمشاريع الوحدوية الليبية ، علاوة على أنّها ربما تكون قد رأت فيها إستبعادا للضغط الوحدوي الذي ظلّ يمارسه القذافي شرق العالم العربي منذ وصوله إلى السلطة إذ كانت هذه الوحدة المعلنة في جربة بمعنى ما إنتصارا للدبلوماسية التونسية التي حرصت دائما على عودة ليبيا إلى الإقليم المغاربي بعد الإنقلاب الذي عرفته السياسة العربية الليبية مع وصول القيادة القذافية إلى السلطة . وكان القذافي قد أكّد قطيعته مع السياسة المغاربية لسلفه الملك إدريس ، ومع التوجهات العامة للقادة المغاربة منذ أيّامه الأولى على رأس الدولة الليبية إذ وبعد أقلّ من ثلاثة أشهر من إنقلاب 1 سبتمبر ، إستقبل القذافي بين 25 و 27 ديسمبر الرئيسين عبد الناصر والنميري بطرابلس حيث تمّ التوقيع على " إتفاق طرابلس " المؤسس للوحدة الثلاثية بين مصر وليبيا والسودان ، وقد صرّح بهذه المناسبة " يحملني عقلي وقلبي نحو المشرق العربي " ، مضيفا بخصوص مشروع الوحدة المغاربية " إنّ الإتفاقيات التي وقعناها مع مصر والسودان تندرج في إتجاه وحدة العالم العربي . إنّ رغبة الجزائر وتونس والمغرب الأقصى في تكوين وحدة مغاربية منفصلة تهدّد بتأخير الوحدة العربية ، وبجعل هذه البلدان تابعة لأوربا لفترة طويلة (...) بينما يجب أن تكون لدينا فكرة ثابتة وحيدة : تحرير فلسطين " . وقد أكّد القذافي موقفه هذا المناهض للمشروع المغاربي يوم 10 مارس 1970 عندما رفض مشاركة ليبيا في المؤتمر السادس لوزراء الإقتصاد المغاربة . وقد أثّر هذا الموقف الليبي على تونس بالذات لأنّه كان يستهدف في العمق الإستراتجيا الإقليمية التونسية : ضمان التوازن الإقليمي – وهو هاجس قارّ بحكم موقعها بين جارين قويين يمثّلان قطبين جاذبين بقدر ما هما قطبين طاردين – بما يؤمن لها المحافظة على " ذاتيتها " و " خصوصياتها " ، وتجنّب المواجهات اللا متكافئة والإستفادة من إمتيازات التجمّعات الإقليمية ... وهي الإستراتجيا التي تفسّر مطالبة تونس الدائمة بتكوين مغرب كبير أو كنفدرالية مغاربية ... ، ولذلك فقد حرصت دائما على عودة ليبيا إلى المغرب العربي ، وقد صرّح محمد المصمودي بهذا

الصدد " سنعمل كلّ ما في وسعنا حتى تعود ليبيا إلى الحضن المغاربي " (1).

هكذا، كان هذا المشروع الوحدوي التونسي -الليبي- من زاوية عواصم المشرق العربي - يعني الإقليم المغاربي أوّلا، وبمعنى ما إستبعادا لمخاطر السياسة التي كان يقودها الداعية الوحدوي الليبي معمّر القذافي. وأيّا كان الأمر فإنّها لم تتخذ من المشروع الوحدوي التونسي -الليبي موقفا عدائيا.

وكان واردا أيضا أن يصطدم هذا المشروع بمعارضة بعض القوى الغربية، وفي مقدّمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارهما القوّتين الأجنبيتين الرئيسيتين المعنيتين بمصير المنطقة، ولكن أيّا من العواصم الغربية لم تتخذ منه موقفا عدائيا علنيا بما في ذلك باريس وواشنطن (2).

لقد وقفنا موقفا إنتصاريا مشوبا بحيرة وإهتمام ظاهرين (3)، وقد صرّح الحبيب الشطّي في هذا الصدد " أنّ الجميع كانوا يتساءلون عن إتفاق جربة، ولقد قابلت أخيرا السيد ميشال جوبار وشرحت له هذا الأمر ... " (4).

وقد حرصت تونس -من جهتها- على طمأنة حلفاءها الغربيين فقد إستقبل بورقيبة يوم 13 جانفي 1974 أي غداة إعلان جربة سفيري فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ليضعهما في الصورة من تطوّر الوضع على ضوء إعلان جربة (5).

على أنّ هذه الإنتصارية التي ميّزت موقفي باريس وواشنطن لم تكن مفاجئة في شيئ فالحقيقة أنّ كلتا العاصمتين لم تكن تعارض الوحدة العربية وخاصة إذا كانت جزئية

****

1) CITE IN : BALTA, (PAUL) : " MAGHREB ET l'UNITE ARABE" IN LE MONDE DIPLOMATIQUE , N°239 , FEVRIER, 1974 .
2) MASMOUDI, (MOHAMED) , " LES ARABES DANS LA TEMÊTE " , P 41 -42 .
3) STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBENNE" , OPCIT , P 12
4) العمل 3 فيفري 1974 .
5) STEMER, (ELISABETH) : "LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" , OPCIT , P11 .

وفي المنطقة المغاربية تحديدا ، إلاّ من حيث تهديدها المحتمل لمصالحها الإستراتجية والإقتصادية في المنطقة العربية ، وهو ما لم يكن يمكن إستشرافه إنطلاقا من إعلان سياسي عام حتى لو كانت له القوّة القانونية لإتفاقية دولية (1) ، ولكن لا شكّ أنّها تابعت بإرتياح نسف المشروع مع تراجع تونس عن الإستحقاقات السياسية لإعلان جربة ولا سيّما بعد إجتماع مجلس الجمهورية .

إنّما كانت المعارضة الخارجية التي إصدم بها مشروع الوحدة التونسية -الليبية ، - وعلى غير ما كانت تتوقّعه الأحكام المسبقة الإنطباعية - مغاربية عموما وجزائرية خاصة أي داخل إقليم الإنتماء الجغرافي نفسه ، وهو أمر غير مفاجئ إذا نحن إعتبرنا التجارب الوحدوية السابقة التي عاشتها المنطقة العربية ذلك أنّ الأواليات الدفاعية القطرية التي تحكم سلوك أغلب الأنظمة العربية لا تتحرّك إلاّ متى أصبح " الخطر الوحدوي " ماثلا عند خطوطها الحدودية ، وهو ما ستثبته طبيعة ردود فعل العواصم المغاربية من مشروع الوحدة التونسية -الليبية .

وبالفعل فقد إصطدم المشروع الوحدوي التونسي -الليبي بمعارضة جزائرية شديدة رغم الدعوة التي توجّه بها بورقيبة إلى نضيره الجزائري للإنضمام إلى مشروع الدولة الجديدة (2)،فقد ردّ بومدين على دعوة بورقيبة بجفاف " أنا لا أمتطي القطار وهو يسير " (3) .

****

1) نذكّر بهذا الصدد أنّ الحزب الإشتراكي الدستوري ، أعلن إثر إجتماع مجلس الجمهورية في 13 جانفي 1974 أنّ " إعلان جربة يمثّل إعلانا سياسيا وليس إتفاقية دولية " .

2) نذكر بأن بورقيبة إتصل يوم 12 جانفي 1974 بنضرائه المغاربة ، ودعاهم إلى الإنظمام إلى مشروع الوحدة التونسية -الليبية ، انظر

- MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL, 1974 , P 46 .

3) MASMOUDI ,(MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " OPCIT , P 39 .

- VOIR AUSSI , STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" OPCIT , P 12 .

لقد اتخذ بومدين – ومنذ البداية – موقفا عدائيا من المشروع المعلن في جربة ، وعلى هذا الأساس رفض يوم 13 جانفي 1974 أي غداة التوقيع على إتفاق جربة إستقبال الحبيب الشطّي مدير الديوان الرئاسي والطاهر بلخوجة وزير الداخلية (1) الذين إكتفيا بلقاء وزير الخارجية و وزير الداخلية بينما كان بومدين يستقبل أحمد طيبي بن حيمة وزير الخارجية المغربية وأحمد بحنيني وزير الدولة المغربية الذين حلاّ بالجزائر في نفس اليوم ليسلّماه رسالة خاصة من الملك الحسن الثاني (2) .

وكان يجب إنتظار يوم 28 جانفي ليستقبل بومدين بحضور أعضاء مجلس قيادة الثورة الجزائرية الحبيب الشطي ، ولكن هذه المرة بصفته وزير خارجية بعد أن تمت إقالة المصمودي منذ 14 جانفي (3) ، وكان قرار إقالة المصمودي قد ترجم إنتصار شق نويرة داخل القصر ، بقدر ما ترجم حرص القيادة التونسية على أن تبلّغ العواصم المتحفظة أو المعارضة لمشروع جربة مثل الجزائر رسالة سياسية حول قرار مراجعة المسار الوحدوي ، وهو ما ستؤكده لاحقا الإجراءات التي إستهدفت شخص المصمودي فقد أقيل في 14 جانفي أي غداة محادثات الشطي /بلخوجة –بوتفليقة/ المدغري بالعاصمة الجزائرية وكانت الجزائر قد رحّبت بقرار الإقالة ليس فقط باعتبار المصمودي أحد أبرز صنّاع مشروع الوحدة الذي رفضته فور إعلانه ، وإنّما أيضا بإعتبار إحترازاتها على السياسة العربية المشرقية التي إنتهجها على رأس وزارة الخارجية التونسية أيّام إشرافه عليها (4) .

****

1) نلاحظ أن بلخوجة كان قد حضر التوقيع على إتفاق جربة ، ولكن حماسة للمشروع على غرار عدّة شخصيات سياسية أخرى مثل الصياح ، تراجع بشكل واضح بعد عودة وسيلة بورقيبة من الخارج ، وخاصة بعد المؤتمر الصحفي الذي عقده الحبيب بورقيبة الإبن بتونس يوم 31 جانفي 1974 ، راجع بهذا الصدد :

- STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" , OPCIT , P 13 .

2) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , PP41-44 .

– حول هذه الزيارة التي قام بها الشطّي وبلخوجة وأهدافها راجع :

-BELKHODJA , (TAHAR) , " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT P 204-205 .

3) MAGHREB-MACHRECK N°62, MARS-AVRIL, 1974 , PP 41-44 .

4) STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE", OPCIT , P 13-14 .

لقد تركّزت الإنتقادات الجزائرية لمشروع الوحدة التونسية -الليبية على صيغة هذه الوحدة إذ إعتبرتها متسرّعة ومرتجلة ومصطنعة مؤكدة أن البناءات الرسمية لا تغيّر التاريخ (1)، وذلك إنسجاما مع الدعوة الجزائرية لتأسيس " مغرب الشعوب " رغم أنّ الجزائر لم تتجاوز بدعوتها مرحلة البناء النظري إلى التأسيس في الواقع، ورغم أنّها كانت قد دعت إلى بناء وحدة رسمية بين تونس والجزائر على لسان رئيسها أثناء لقاءه ببورقيبة بالكاف سنة 1973.

لقد كان الرفض الجزائري لمشروع الوحدة التونسية -الليبية المعلن في جربة واضحا وشديدا الأمر الذي عبّرت عنه ردود فعل الإعلام الجزائري وقرار بومدين بعدم إستقبال الشطّي وبلخوجة، ثم قرار مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الجزائري الصادر يوم 14 جانفي 1974 الذي أكّد على ضرورة " إعتبار الواقع الموضوعي للشعوب والدول على حدّ السواء في أيّ تمشّ نحو وحدة المغرب العربي حتى يكون ممكنا وذا مصداقية " (2). صحيح أنّ هذا البلاغ أكّد أيضا إلتزام الجزائر بمبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير ولكنّ القراءة المتمعّنة للموقف الجزائري في تفاعلاته تثبت أنّ البلاغ نصّص على هذا المبدإ لا ليؤكّد حيادية الجزائر من المشروع الوحدوي المعلن في جربة رغم رفضها له وإنّما ليبرّر سلوكها الرافض له إذ أنّها إعتبرت إعلان جربة ضربا لمعاهدة الأخوّة وحسن الجوار والتعاون التونسية الجزائرية الموقّعة بتونس في 6 جانفي 1970 (3)، وخرقا لبندها السابع خاصة الذي نصّ على تعهّد الطرفين المتعاقدين " بأن لا ينخرطا في أيّ حلف أو أيّ تكتّل موجه ضدّ أحدهما " أي أنّها

****

1) VOIR PAR EXEMPLE : LA REPUBLIQUE DU 14 JANVIER 1974 OU AUSSI ELMOUJAHID DU 13 ET DU 14 JANVIER 1974.
2) CITE IN STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE ", OPCIT, P 12.

3) انظر نص المعاهدة في ملحق الوثائق.

إعتبرت مشروع الوحدة التونسية -الليبية تكتّلا أو حلفا موجّها ضدّها رغم حرص تونس وطرابلس على التأكيد بأنّه لم يستهدف بأيّ حال المسّ بمصالح الجزائر ، بل ودعوتها إلى الإنظمام إليه بإعتباره إطارالكلّ الدول العربية والمغاربية خاصّة وإن إختلفت خلفية القائدين التونسي والليبي (1).

ولعلنا لا نجد أبلغ من رواية الملك المغربي الحسن الثاني في التعبير عن حدّة ردّ فعل الرئيس الجزائري بومدين على إعلان الوحدة التونسية -الليبية فقد قال في ذلك " أذكر الغضب الشديد الذي أضرم غيظ بومدين حين علم بمشروع الوحدة بين تونس وليبيا ، كان ذلك في يناير (كانون الأول) سنة 1974 على عهد بورقيبة ، على إثره إتّصل بي هاتفيا ظهر يوم أحد وكنت آنذاك قد ذهبت للقنص والإستجمام في ضيعتي فلم أر قطّ شخصا يجيش صدره حنقا أفقده صوابه مثلما أحسست به في نبراته (...) لقد كان يؤكد قوله " لقد قلت له (القذافي) أنّه إذا كان سيستمرّ فسأخترق حدوده بفيالق عسكرية ، إنّي لن أقبل أبدا أن أوضع أمام الأمر الواقع كما أنّي لا أقبل بأن تكون ليبيا إلى جانبي " (2).

ومهما تضمّنت هذه الرواية من مبالغة فإنّها تلتقي مع حقيقة الموقف العدائي الذي إتخذه بومدين من إتفاق جربة ومعارضته لسياسة طرابلس كما أكد ذلك بنفسه يوم 19 جانفي 1974 أمام رؤساء المجالس الشعبية البلدية بالجزائر (3).

****

1) حول إختلاف خلفية الرجلين راجع :

- BALTA , (PAUL) : " LE MAGHREB ET L'UNITE ARABE " IN LE MONDE DIPLOMATIQUE N°239 , FEVRIER 1974 .

- STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" ,OPCIT,P14-15.

2) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 88 .

3) CITE IN : STEMER, (ELISABETH):"LA TENTATIVEDE FUSION TUNISO-LIBYENNE" OPCIT, P 13

لقد أكّد هذا الموقف الجزائري معاناة الجزائر من الحجم الإقليمي الذي كانت تعطيه لنفسها (1) فقد كانت تعارض أيّ مشروع تكتّلي في المنطقة بدونها، وكانت تبني مواقفها السياسية على قاعدة إستراتجية تعتبر المنطقة الفاصلة بين القاهرة وداكار منطقة أمن بالنسبة للجزائر (2).

وقد كانت القيادة الجزائرية تعلم دون شكّ أنّ مشروع الوحدة التونسية -الليبية لم يكن ينطوي مبدئيا على أيّ تهديد مباشر للجزائر، ولكنّه كان سيشكّل - إذا حالفه النجاح- منعطفا خطيرا في المسار التاريخي للمنطقة، وسيحدث تغييرا بالغ الأهمية في ميزان القوى القائم عبر زعزعة إستقرار القوّة الجزائرية ومكانتها في البناء الإقليمي المغاربي، إذ كان مقدّرا أن تحضى الجمهورية العربية الإسلامية الجديدة " بوزن كبير في العالم " كما جاء ذلك على لسان بورقيبة (3) ... وهي جملة تعبّر عن مبالغة سياسية مقصودة ولكن المؤكد أنّ هذه الجمهورية كانت ستحضى بمثل هذا الوزن في العالم المغاربي بفعل تظافر الإمكانات المتكاملة لتونس وليبيا أي أنّ الجزائر كانت تخشى ببساطة أن تقوم على حدودها الشرقية دولة قوية (4) وهو ما جعلها ترى في مشروع الوحدة التونسية -الليبية تدبيرا خارجيا يهدف إلى تغيير ميزان القوى والوضع الجغرا-سياسي في المنطقة على حسابها (5)، ولذلك فقد دخلت الجزائر في مواجهة معلنة وحادة ضدّ جاريها الشرقيين،

****

1) BEN LARBI,(BRAHIM): " MAGHREB, ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE, TUNISIE, LIBYE), OPCIT, P 70.

2) الهرماسي، (محمد عبد الباقي) : " المغرب العربي المعاصر : الخصائص المؤسسية والإيديولوجية للبناء السياسي "، مرجع سابق، ص 204.

3) انظر تصريح بورقيبة بعيد التوقيع عن إعلان جربة في العمل 13 جانفي 1974.

4) LE MONDE DU 26 JANVIER 1974.

5) BEN LARBI (BRAHIM):" MAGHREB, ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE, TUNISIE, LIBYE), OPCIT, P 63.

- نلاحظ أنّ الموقف الجزائري من الخلاف الصحراوي عند إندلاعه في أعقاب التوقيع على إتفاقية مدريد بين المغرب الأقصى وإسبانيا وموريتانيا، سيؤكد الوزن الإقليمي الذي كانت تعطيه الجزائر لنفسها.

حتى أنّ بعض الأخبار التي راجت أثناء تفاعلات الموقف الجزائري أكّدت وجود تحرّكات عسكرية جزائرية على الحدود التونسية والليبية (1) ، وسواءا وجدت هذه التحرّكات أو لم توجد فقد بلغ الموقف الجزائري من العنف ما أثار إمتعاض الجانب التونسي رغم جاذبية التجربة التنموية الجزائرية بالنسبة لشقّ هام من التونسيين إذ يبدو أنّ عددا كبيرا من الإداريين الذين نصّبوا في عهد بن صالح كانوا يرون أنفسهم أقرب إلى " الإشتراكية الجزائرية " منه إلى " الإشتراكية القرآنية " التي كان يدعو إليها النظام الليبي (2) .

ولذلك فقد إنتقد بعض النواب الموقف الجزائري من الوحدة التونسية -الليبية وإن كانوا يلتقون معه في الدعوة إلى الحذر والتأني في تطبيقه إذ جاء في تدخّل النائب شطورو وهو وزير سابق " نحن لا نقبل أن يردّ بلد شقيق الفعل على هذا الحدث كما كان الأمر للأسف بالنسبة للجزائر ... لقد إصطدمنا دائما بالسلبية وبطؤ الطرف الجزائري في توثيق العلاقات الثنائية وخاصة في الميدان الإقتصادي ... " (3) .

وعلى أيّة حال ، أكّد هذا الموقف الجزائري أنّ الجزائر كانت تبني سياستها المغاربية على أساس إعتبار مصالحها القطرية الخاصة أوّلا في إطار الوضع الجغرا-سياسي القائم في الإقليم المغاربي (4) ، وهو ما يبرّر تأكيد الحسن الثاني على أنّ بومدين كان "يسعى إلى فرض هيمنته على المنطقة (5) وأنّ حرصه على زيادة إمكانات أقطار المغرب

****

1) STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " OPCIT , P 13.
2) IBID, P 14
3) IBID , P 13 .
4) IBID P 13 .

5) الحسن الثاني " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 52 .

العربي كان مشروطا بألاّ تؤدي هذه الزيادة إلى " مزاحمة الجزائر (1) وزعزعة مكانتها الإقليمية ... فالقيادة الجزائرية لم تكن تعارض المساعي الوحدوية في المنطقة كما ترجمت ذلك دعوتها إلى الوحدة التونسية -الجزائرية ، وإلى بناء " مغرب الشعوب " (2) ولكن شريطة ألاّ يقع ذلك بدون الجزائر ، وألاّ يمسّ خاصة مكانتها كقوّة إقليمية في إطار الوحدة أو بدونها الأمر الذي يفسّر إزدواج الموقف الجزائري من قضية الوحدة ، وحرصها على تأجيلها إلى ما بعد إستكمال شروط بناءها الإقتصادي والسياسي القطري ، أو على الأقلّ تأمين المكانة الجزائرية في إطارها إذا فرضتها الأحداث كما تجلّى ذلك من خلال دعوتها للوحدة مع تونس ، وهو المعنى الذي تضمّنه البلاغ الصادر عن مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء الجزائري يوم 14 جانفي 1974 ، بتأكيده على ضرورة أن يراعي " التمشّي الوحدوي في المغرب العربي الواقع الموضوعي للدول ... " .

وقد أثبتت الجزائر بالمناسبة جدوى ضغوطها حتى في مواجهة الضغط الوحدوي الذي كانت تمارسه طرابلس على تونس وخاصة بعد زيارة الطاهر بلخوجة والحبيب الشطّي إلى ليبيا والجزائر حيث " تقابلا في طرابلس مع العقيد القذافي ثم تحوّلا إلى الجزائر حيث أجريا مقابلة مع السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية الجزائر ، وقد عاد السيدان الحبيب الشطي والطاهر بلخوجة عشية أمس من الجزائر بطلب عاجل من رئيس الجمهورية الذي إستقبلهما مباشرة بعد عودتهما إلى أرض الوطن " (3) .

وكان الشطّي قد فسّر ردّ فعل الجزائر والمغرب الأقصى بوقع المفاجأة التي أحدثها

****

1) المصدر السابق ص 52 .

2) انظر النص في ملحق الوثائق .

3) العمل 15 جانفي 1974 .

إعلان جربة " وعبّر عن أمله في أن يتبدّد سوء التفاهم حتى تقع هذه الوحدة بدون معارضة دول المغرب العربي " (1).

بيد أنّ هذه الوحدة لن تقع أبدا فقد عاد بورقيبة من سويسرا في آخر فيفري 1974 لينسف نهائيا مشروع الوحدة التونسية -الليبية التامّة والفورية ففي إجتماع لمسؤولي الدولة بقصر هلال يوم 2 مارس 1934 للإحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس الحزب الإشتراكي الدستوري أنهى بورقيبة خطابه المرتجل بقراءة نص مكتوب جاء فيه خاصة " إذا كانت الوحدة التي نريد تأسيسها في إطار الأمة العربية هدفا نؤمن به فنحن لا نعتقد أنّها ممكنة في أجل قريب ... هذا ما نعتقد أنّ الجزائر تفكّر فيه ، وهذه قناعتنا التي نأمل أن تقاسمنا إياها الحكومة الليبية " ، وقد إستغلّ بورقيبة هذه المناسبة للإعلان عن تحوّله خلال شهر مارس نفسه إلى الجزائر لملاقاة نضيره الجزائري بهدف " تدعيم التعاون والعلاقات بين شعوب المنطقة المغاربية " (2).

ولكن لا شكّ أنّ الضغوط الجزائرية قد زادت قوّة وفاعلية بفعل إلتقاءها مع معارضة المغرب الأقصى وبدرجة أقلّ موريتانيا لمشروع الوحدة التونسية-الليبية بما سمح للجزائر أن تتزعم جبهة معارضة لهذا المشروع ، وبالفعل فقد إصطدمت الوحدة التونسية -الليبية بمعارضة المغرب الأقصى أيضا الذي أكّد أنّه لئن كان يؤيّد الوحدة في المبدإ فإنّه لا يقبل أن تكون " بأي ثمن ومع أيّ كان فلا يمكن أن تنتظر شيئا من العقيد الليبي " (3)، واصفا هذه الوحدة " بالمتسرّعة والمرتجلة " ، فقد كان المغرب الأقصى يرتاب كثيرا من سياسة القذافي بإعتباره شخصا متقلّبا " تستحيل مراقبته وضبطه وإلى حدود بداية

****

1) العمل 17 جانفي 1974 .

2) LE MONDE DU 5 MARS 1974 .
3) MAROC -SOIR DU 30 JANVIER 1974 .

الثمانينات كان يبدو مزعجا للغاية " (1) ، وكان على غرار بقية الأنظمة في المنطقة يخشى على إستقراره من النموذج الوحدوي الذي كان يروّج له القائد الليبي (2) .

من جهة أخرى كان المغرب الأقصى خلال هذه الفترة منشغلا أساسا بتفاعلات قضية الصحراء الغربية التي كانت تحتلّ المكانة الأولى في سلّم إهتمامات الدولة المغربية ، وهي قضية غير غريبة عن القذافي الذي وقف وراء ميلاد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاريو) ، ولذلك لم يكن المغرب الأقصى يرتاح لأن يرى قائدا هذه سياسته وهذا موقفه من القضية الصحراوية يزداد قوّة وتأثيرا بإنجاز وحدوي داخل الإقليلم المغاربي .

على أنّ المعارضة المغربية لم تبلغ حدّة ردّ الفعل الجزائري ، فإذا كان ميلاد الجمهورية العربية الإسلامية يمثّل تحوّلا إستراتجيا هامّا في الإقليم المغاربي لا سيّما وأنّه وقع بإسم المثل الوحدوي الذي لم يكن يعدم الإنتشار داخل البلاد المغربية نفسها ، فإنه لم يكن يمثّل تهديدا مباشرا للنظام المغربي نتيجة آلاف الكيلومترات التي تفصل المغرب الأقصى عن هذه الجمهورية الجديدة خاصة وأنّ الحسن الثاني كان يؤمن بدور الجغرافيا في توجيه الأحداث التاريخية (3)، بل ربّما رأى المغرب الأقصى في ميلاد الجمهورية العربية الإسلامية إمكانية لتلجيم سياسة الهيمنة الإقليمية التي كانت تمارسها الجزائر (4) ،

****

1) الحسن الثاني ، " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 85 .

2) سيرتبط المغرب الأقصى مع ليبيا سنة 1984 بمعاهدة وحدة ولكن المغرب الأقصى لم يكن يعطي لهذا الإتحاد نفس الدلالة التي كان يعطيها له القذافي .

راجع حديث الحسن الثاني بهذا الصدد في المصدر السابق ، ص 87 .

3) راجع تفسيره لفشل المحاولات المتبادلة التي بذلها النظامان المغربي والليبي لزعزعة إستقرار بعضهما ، في المصدر السابق ص 88 .

4) المصدر السابق ، ص 52 .

وقيـام إستقرار جغرا-إستراتيجي أقوى - داخل الإقليم بين وحدات سياسية تكاد تكـون متكافئة من حيث الإمكانات والشساعة الجغرافية لا سيّما وأنّ المغرب الأقصى كان -على غرار بقية الأنظمة المغاربية يرتـاب من دعـوة "مغرب الشعوب" التـي بـدأ التوريـج لها في الجزائر (1) .

وأيّا كان الأمر فقد حرصت القيادة التونسية على إستبعاد أسباب الخلاف مع الربـاط إذ تحوّل الحبيب الشطّي وزير الخارجية إلى المغرب الأقصى حيث إلتقى بالحسن الثاني " للتباحث في شأن الوضع بتونس بعد إعلان 12 جانفي 1974 " (2) ، وقد صرّح عقب عودته إلى تونس " من المعلوم أنّ إتّفاق جربة أحدث بعض الشكوك عند إخواننا في الجزائر والمغرب وذلك لأنهم فوجئوا به فكان ردّ الفعل عنهم فـي أوّل الأمر أقلّ ما يقال فيه أنّه يتّسم بالريبة والشكّ وكان من الضروري توضيح الأمور ورفع الإلتباسات (...) إنّه من المتّفق عليه أنّ كلّ عمل رباعي أو ثلاثي يرمي إلى توطيد العلاقات وتدعيم التعاون يعدّ من العمل المفيد للجميع ويعتبر خطوة نحو الحلّ المتمثّل في بناء المغرب العربي " (3) .

وقد ساعد هـذا الموقـف المغربـي رغم إعتدالـه نسـبيا علـى الأقـل مقارنـة بنضـيره الجزائري على نسف مشروع الوحدة التونسية -الليبية .

أمّا موقف موريتانيا فقد كان متحفظـا رغم أنّ بورقيبة حرص على دعوتها للإنضمام إلى مشروع الوحـدة الجديد يوم الإعلان عنه فـي 12 جـانفي 1974 ، وقد أكّد الرئيس الموريتانـي المختـار ولـد دادة فـي هـذا الصـدد أنّ بورقيبـة عرض عليه الإندمـاج في

****

1) BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE, LIBYE) , " OPCIT , P 43 .

2) العمل 31 جانفي 1974 .

حول هذه الزيارة أنظر أيضا :

- MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL, 1974 , P 44 .

3) العمل 5 فيفري 1974 .

الوحدة الجديدة وأنّ " حكومته تدرس الآن هذا الإقتراح ولكنّها لم تتخذ بعد بشأنه قرارا نهائيا " (1) وكان ذلك موقفا منتظرا في ظلّ المعارضة التي إصطدم بها المشروع من قبل الجزائر إذ لم تكن نواق الشط تستطيع لإعتبارات سياسية وإستراتجية تجاوز الجزائر ، ولذلك فقد حرصت أوّلا على متابعة تطوّر الموقف الجزائري والتباحث مع القيادة الجزائرية بشأن هذا المشروع الذي مثّل أحد محاور محادثات ولد دادة مع القادة الجزائريين أثناء زيارته الرسمية إلى الجزائر يومي 23 و 24 جانفي 1974 (2).

ولا شكّ أنّ هذا التحفّظ الموريتاني قد ساهم هو أيضا رغم محدوديتة في الوأد السريع للوليد الوحدوي التونسي -الليبي إذ أكّد عزلة النظامين التونسي والليبي داخل الإقليم المغاربي الأمر الذي كانت القيادة التونسية حريصة على تفاديه بأيّ ثمن.

وقد مثّل مآل المشروع بدون شكّ إنتصارا للموقف الجزائري فقد صرّح الهادي نويرة بمناسبة الإحتفال بذكرى أحداث ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1974 مبررا تراجع تونس عن إلتزامها الوحدوي " لا نريد أن نقدم على بناء يكون حظّنا منه الندامة " (3).

****

1) أدلى ولد دادة بهذا التصريح في 23 جانفي 1974 ، انظر العمل 24 جانفي 1974 .

2) MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 41 .

- نلاحظ أنّ الجزائر قد تحوّلت خلال هذه الفترة إلى قبلة للقادة العرب ، أبرزت دون شكّ فعالية تأثيرها على الصعيد العربي ، فقد حلّ ولد دادة بها إثر مغادرة محمد أنور السادات لها بعد زيارة رسمية تواصلت يومي 21 و 22 جانفي 1974 ، (انظر المصدر السابق ص 41).

ثم لم تلبث أن إحتضنت يومي 13 و 14 فيفري 1974 قمّة عربية مصغّرة شارك فيها ملك السعودية فيصل ورؤساء مصر (محمد أنور السادات) وسوريا (حافظ الأسد) والجزائر طبعا (بومدين) ، انظر المصدر السابق ص 42 .

3) العمل 9 فيفري 1974 .

وكان نويرة قد حلّ بعناية يومي 8 و 9 فيفري 1974 حيث إلتقى بالرئيس بومدين (1) ثمّ لم يلبث بورقيبة أن وعد في بداية مارس في خطاب ألقاه بقصر هلال بتفعيل إستعراضي للعلاقات التونسية -الجزائرية .

وبالفعل فقد حلّ بومدين بتونس في زيارة رسمية تواصلت يومي 22 و 23 مارس 1974 ولكنّها لم تسفر سوى عن نتائج متواضعة بعيدة عن التصريحات والمواقف إن لم نقل البرامج " الوحدوية " الطموحة التي كان ينتظرها الملاحظون ردًا على تفاعلات لقاء جربة .

لقد أعطت هذه الزيارة بدون شكّ دفعا جديدا للتعاون التونسي-الجزائري إذ سمحت بتركيز جهاز للتعاون الثنائي ممثّل في اللجنة المختلطة الكبرى (2) وتأمين تطوّره بتكثيف التشاور والتنسيق بين القيادتين ، وقد تقرّر في هذا الإطار أن يلتقي رئيسا الدولتين مرّة على الأقل كلّ سنة ، وأن يلتقي وزيرا الخارجية مرّة على الأقل كلّ ستة أشهر ، وسمحت هذه الزيارة بتقييم مستوى التعاون الثنائي خلال لقاء وزيري الإقتصاد الذين سجّلا بإرتياح إرتفاع حجم المبادلات بين البلدين ، وأمضيا بروتكول إنشاء شركة بناء مصنع للإسمنت بتالة وهو مشروع مشترك كانت القيادتان تريان فيه إختبارا لأهمية التعاون بينهما ، كما أمكن الإتفاق على عدّة إتفاقات ومشاريع في الميدانين الطاقي والمالي (3) .

ومع ذلك فقد إتضّح أنّ القيادتين فضّلتا الإكتفاء بتدعيم العلاقات الثنائية في

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL, 1974 , P 42 .

2) كانت أشغال اللجنة المختلطة التونسية -الجزائرية قد بدأت يوم 27 فيفري 1974 ، لتنتهي يوم 1 مارس ببلورة إتفاق مكمّل للإتفاقية التجارية الموقّعة في 17 جانفي 1974 ، انظر :

- MAGHREB-MACHRECKN°62 , MARS-AVRIL, 1974 , P P 42-45 .
- MAGHREB-MACHRECKN°63 , MAI -JUIN, 1974 , P 53 .

3) سيصادق مجلس الأمّة التونسي في 15 مارس 1974 على 17 مشروع قانون تتعلّق بإنجاز واستغلال خطّ أنبوب الغاز بين الجزائر وتونس ، انظر :

- MAGHREB-MACHRECK N°63 , MAI-JUIN, 1974 , P 57 .

مجالات محدّدة بعيدا عن أيّة برامج وآفاق وحدوية كان ينتظر أن تكون بديلا لمشروع جربة ، وهو ما أكّده بومدين نفسه عندما حصر هدف زيارته في " تطوير وسائل العمل بين الحكومتين " (1) .

وقد أدّت سياسة التنازل التونسية -لا محالة - إلى إيقاف تدهور العلاقات مع أجوارها في الغرب وخاصة الجزائر (2) ، ولكنّها فجّرت في المقابل أزمة حادة مع جارها الشرقي .

وكانت القيادة الليبية قد حرصت في البداية على إلتزام سياسة ضبط النفس في مواجهة تفاعلات لقاء جربة في المنطقة ، وسلسلة التراجعات التونسية عن الإستحقاقات الوحدوية لإعلان جربة ... ربّما أملا في أن ينجح بورقيبة والمصمودي نفسه (3) في إحتواء المعارضة الداخلية والخارجية التي كان يصطدم بها المشروع ولكن تحوّل الهادي نويرة إلى عنّابة للقاء بومدين يوم 8 فيفري 1974 (4) إستتبع ردّ ليبيا مباشرا إذ ردّ القذافي على هذه الزيارة في 10 فيفري 1974 بخطاب عنيف اللهجة ندّد فيه " بالأنظمة والمجموعات السياسية العربية المناهضة للوحدة العربية الكاملة والحتمية " داعيا الشعوب العربية إلى تحقيق وحدتها "رغم أنف الأنظمة الحاكمة "(5) ، ولم تلبث الحرب الإعلامية

****

1) MAGHREB-MACHRECK N63 , MAI-JUIN , 1974 , P 6 .
2) STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE" , OPCIT, P 12 .
3) كان المصمودي قد أعفي من مهامه على رأس وزارة الخارجية في 14 جانفي ولكنّه ظلّ قادرا على التأثير في صنع القرار على الأقل بصفته الحزبية ، وقد تنزّلت في هذا الإطار تحرّكاته في إتجاه حمل بورقيبة على التمسّك بإتفاق جربة ، ومن ذلك تحوّله يوم 3 فيفري إلى طرابلس للقاء القذافي ، ويوم 8 فيفري إلى قوستاد للقاء بورقيبة ، انظر :
- MAGHREB-MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 44 .
- وذلك قبل أن يصدر قرار الحزب يوم 11 فيفري " بإيقافه عن كلّ نشاط داخل الحزب ريثما يحال على لجنة تحقيق بعدما تبيّن من عدم إنضباط سياسي لا يتماشى وسياسة الحزب والحكومة " انظر العمل 12 فيفري 1974
4) MAGHREB-MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 45 .
5) IBID P 43 .

أن إندلعت بين النظامين (1)، ولا سيّما بعد القرار الذي إتخذته طرابلس بطرد المئات من العمال التونسيين، وقد حاول الحبيب الشطي أثناء محادثاته مع خويلدي الحميدي يوم 12 فيفري 1974 إقناع ليبيا بالتراجع عن هذا القرار ولكن دون جدوى، بل بالعكس ستؤكد ليبيا قرارها هذا بفرض تأشيرة الدخول إلى ليبيا على التونسيين (2) في 21 جوان 1974 (3).

لقد بدأت مع هذا المآل الذي عرفه إتفاق جربة مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات التونسية -الليبية كان الخلاف خلالها يمثّل القاعدة في إطار مواجهة مفتوحة بين النظامين رغم بعض الهدنات الدبلوماسية التي كانت تفرضها الظروف الداخلية أو الإقليمية من حين إلى آخر ذلك أنّ القيادة الليبية لم تغفر لنضيرتها التونسية عدم إلتزامها بالإستحقاقات الوحدوية لإتفاق جربة بحيث لم تلبث تونس أن أصبحت هدفا للسياسة التدّخلية الليبية (4).

وقد إعتمدت هذه السياسة وسائل عديدة لعلّ أخطرها كان وقوف ليبيا وراء عملية قفصة التي إستهدفت " إستقرار " النظام التونسي إن لم نقل وجوده نفسه وذلك بشكل مباشر وسافر.

****

1) انظر مقال مصطفى الفيلالي في الردّ على خطاب القذافي، في العمل 12 فيفري 1974.

2) STEMER, (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE ", OPCIT, P 13

3)MAGHREB-MACHRECK N°64, JUILLET-AOUT, 1974, P 74.

4) حول هذه السياسة التدخلية الليبية وأشكالها، راجع :

- عثمان، (عوض) : " التدخّل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا "، مرجع سابق، ص 129 – 130

الفصـــل الثانـــي :

وضـع تونـس الجغـرا-سياسـي فـي الإقليـم المغـاربي ، وانعكاسات تحالفاتها على إستقرار نظامها :

1) وضـع تونس الجغـرا-سياسـي في الإقليـم المغاربـي قبيل أحـداث قفصـة 1980:

أكّد بورقيبة في خطاب ألقاه يوم 12 نوفمبر 1974 أنّه لا يخشى على البلاد التونسية " عنتا يأتيها من الخارج بعد أن أحطتها بسياج من الصداقات " (1) بيد أنّ الهزّات المتتالية التي شهدتها البلاد على مدى عقد السبعينات كذّبت هذا الإدّعاء أكثر من مرّة ، وأثبتت في المقابل أنّ النظام التونسي كان يواجه " عنتا " مزدوجا من الداخل والخارج على حدّ السواء ... قبل أن يجد نفسه ليلة 27 جانفي 1980 ولأوّل مرّة في تاريخ تونس المستقلّة في مواجهة دموية مع مجموعة مسلّحة (2) كانت قد نجحت ولو لفترة وجيزة في السيطرة على مدينة قفصة المنجمية ودعت علنا إلى إسقاط نظام بورقيبة بقوّة السلاح .

لقد ترجمت هذه العملية فشل سياسة حكومة نويرة الداخلية والخارجية على حدّ السواء . وكانت هذه الحكومة قد إعتمدت منذ تشكيلها في نوفمبر 1970 سياسة تحرير الإقتصاد في إطار ما إعتبرته " حاجة البلاد التونسية إلى إعادة بناء إقتصادها على قاعدة

****

1) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، 1982 ج XXXI ، ص 218 .

2) خلّفت العملية 48 قتيلا و 111 جريحا ، راجع بهذا الصدد :

- MAGHREB-MACHRECK N°87 , P 70 .

الفعالية والمردودية " والخضوع لقانون السوق بإعتباره " قانون الحقيقة والتقدّم " (1)، وقد أعطي دور متميّز للقطاع الخاص منذ هذا التاريخ في إطار سياسة ما عرف " بميثاق الرقيّ " الذي أعتمد كفلسفة سياسية وتنموية جديدة بعد تجربة الإشتراكية الدستورية التي خاضتها البلاد خلال عقد الستينات (2).

ولكن لم يكد يمضي عقد واحد حتى إنجلت مساوئ هذا النمط التنموي رغم إرتفاع نسبة النموّ التي سجلتها بعض القطاعات وخاصة الصناعية منها (3) إذ أدّت هذه السياسة إلى تعميق حدّة التفاوت الطبقي، والزيادة في إختلال التوازن بين الجهات، وتكريس تبعية البلاد إلى الخارج ليس فقط بإعتباره مصدرا لجزء هام من الرساميل التي كانت تحتاجها مشاريع التنمية، وإنّما أيضا بإعتباره سوقا للصادرات التونسية، و"ملجأ" للأعداد المتزايدة من العاطلين الذين كانت تلفظهم سوق الشغل الداخلية (4).

****

1) انظر الخطاب البرنامج الذي ألقاه الوزير الأوّل الجديد الهادي نويرة يوم 17 نوفمبر 1970 في :
- L'ACTION DU 18 NOVEMBRE 1970 .

2) العياري (الشاذلي) : " التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة : تجربة تونس " في المستقبل العربي، عدد 139، سبتمبر 1990، ص ص 158 – 168 .

3) بلغ معدّل نسبة النموّ الصناعي بين 1970 و 1980، 8% انظر :
- JEUNE AFRIQUE N°103 , P 17 .

4) كان ثلث السكّان النشطين سنة 1980 في حالة بطالة، وكان 54 % من الشباب أي ما يعادل 27،5 % من مجمل السكان يعيشون دون مستوى الفقر الذي حدّده البنك الدولي في هذه الفترة بدخل شهري قدره 80 دينارا تونسيا انظر :
- DEMOCRATIE , AVRIL , 1980 .
– حول الإنعكاسات الإجتماعية للسياسة الإقتصادية التي أنتهجت خلال عقد السبعينات، راجع مثلا :
العلوي، (نورالدين)، " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية "، شهادة كفاءة في البحث، إشراف محمد عبد الباقي الهرماسي، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم علم الإجتماع ص 11 – 30 .

ولم تكن هذه الظروف المرشّحة للإنفجار تعدم القوى الداخلية والخارجية المؤهلة لإستغلالها وتوظيفها في خدمة برامج وأهداف سياسية ... خاصّة وأنّ نظام بورقيبة فشل في تركيز البنية السياسية القادرة على إحتواء الغضب الإجتماعي والسياسي المتصاعد، وفي إنتاج الخطاب السياسي والإيديولوجي القادر على إستقطاب القوى الإجتماعية والسياسية الصاعدة وخاصة في صفوف الشباب، بقدر ما فشل خارجيا في تأمين نفسه ضدّ دول الجوار التي كانت تناهض علنا أو سرّا خياراته القطرية وتحالفاته الموالية لقوى الغرب الرأسمالي.

وقد أمكن لنظام بورقيبة خلال السنوات الأولى من عقد السبعينات أن يتجنّب هزّات عنيفة في الداخل إذ لم تكن مساوئ النموذج التنموي الذي تعهّدته حكومة نويرة قد إنجلت بعد، وقد إستطاع أن يوظّف في خدمة مشروعه التنموي الجديد الآمال التي ولّدها إنهاء التجربة التعاضدية والمفعول الإيجابي للرجّة النفسية التي ترتّبت عمّا شهدته البلاد من تغييرات سياسية في بداية العقد.

كما إستطاع أن يحقّق بعض النجاحات الدبلوماسية بتوثيق علاقاته الدبلوماسية مع العالم الغربي وخاصة فرنسا والولايات المتحدّة الأمريكية (1)، ومع المؤسسات الإقتصادية العالمية وفي مقدمتها البنك العالمي (2).

وكانت هذه العلاقات ضرورية لتأمين نجاح المشروع التنموي لحكومة نويرة، فقد كان هذا المشروع يحتاج إلى تأمين إستمرار الدعم المالي الغربي للمحافظة على نسق

****

1) ABDELHAFIDH , (RIDHA) : " L'AIDE AMERICAINE A LA TUNISIE (1957 - 1987) ; EVOLUTIONS ET TENDANCES " IN ETUDES INTERNATIONALES N°31 , FEVRIER , 1989 , P 126 - 132 .
- VOIR AUSSI : HEDDA , (ALI) : " LA TUNISIE ET LA COOPERATION INTERNATIONALE " IN ETUDES INTERNATIONALES N° 31 , FEVRIER 1989 , P 109-113 .
2) KAIES, (SAIED) : " LES RELATIONS DE LA TUNISIE AVEC LE GROUPE DE LA BANQUE MONDIALE " IN ETUDES INTERNATIONALES N°31 , FEVRIER 1989 , P 117 -125 .

الإستثمار في البلاد (1)، وإلى ضمان إستمرار إنفتــاح الأسواق الخارجية وفي مقدّمتـها أسواق المجموعة الإقتصاديـة الأوروبية أمام البضائع التونسية خاصة وأنّ سياسة الدولة راهنت بشكل رئيسي على الصناعات التصديرية (2).

وفي ذات الإطار عرفت السياسة الخارجية التونسية إنفتاحا ملحوظـا علـى العـالم العربي ولا سيّما البلدان العربية النفطية حيث وفّر الريع النفطي إمكانات ماليـة هائلـة سجّلت" إرتفاعا مدهشا " (العبارة لبورقيبة) منذ حرب أكتوبر 1973 (3)، وكـانت هـذه البلدان قد أصبحت تمثّل مصـدرا جديدا لرؤوس الأمـوال التي كان يحتاجها المشروع التنموي التونسي، وسوقا بديلة لترويج الصادرات التونسية (4)، ولا سيّما في ظلّ الأزمة التي ضربت الإقتصادات الغربية في منتصف السبعينات (5).

****

1) أنشأت على هذا الأساس خلال هذا العقد وكالة تنمية الإستثمارات (A .P. I) إضافة إلى عدّة مؤسسات أخرى مثل الوكالة العقارية الصناعية وذلك بهدف تشجيع الرأسمال الأجنبي الخاص على الإستثمار بتونس، انظر:

- HEDDA , (ALI) : " LA TUNISIE ET LA COOPERATION INTERNATIONALE " , OPCIT P 11 .

2) المرجع السابق، ص 111.

3) راجع خطاب بورقيبة ليوم 26 أكتوبر 1974 وقد دعا فيه الدول العربية النفطيـة إلـى توظيـف العـائدات النفطية داخل البلاد العربية، منتقدا ضمنيا الطريقة التي إعتمدتها هذه الدول لتوظيف أموالها عبر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بإعتبار أنّها " تتّصف بعيب فادح إذ أنّها لا تمكن البلاد العربية المنتجة للبترول من مراقبة الوجوه التي تنفق فيها أموالها المرصودة (...) ثم إنّه ليس لديهم ما يضمن عدم إستفادة الأعداء أو المناوئين للبلاد العربية من هذه الأموال " في:

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1982، ج XXXI، ص 78 - 79،

4) MZIOUDET ,(HARETH) :" LA TUNISIE ET LE MONDE ARABE : QUELQUES ASPECTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE TUNISIENNE " IN ETUDES INTERNATIONALES , N° 31 , FEVRIER 1989 , P 145 - 146 .

5) شهد هيكل الإقتصاد الرأسمالي العالمي منذ السبعينات تغيّرات عميقة وبعيدة المدى تترجمت من خلال الدعوة إلى تأسيس نظام إقتصادي عالمي جديد، راجع بهذا الصدد:

- مرسي، (فؤاد) : " الرأسمالية تجدّد نفسها "، سلسلة عالم المعرفة، عدد 147، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 1990، ص 333 - 481.

وقد إستفادت السياسة الخارجية التونسية لتحقيق هذا النجاح الدبلوماسي على الساحة العربية من عدّة عوامل لعلّ أبرزها :

- تسوية ملّف الخلاف التونسي -المصري مع مطلع السبعينات (1) خاصة وقد تزامن ذلك مع بروز الدور التونسي في فضّ الخلاف الأردني -الفلسطيني فقد إنعقد لقاء القمة العربي الذي إحتضنته القاهرة في 19 سبتمبر 1970 أي قبل بضعة أيّام من وفاة عبد الناصر للنظر في هذا الخلاف بناءا على دعوة بورقيبة ، وتمّ خلاله تعيين الباهي الأدغم الوزير الأوّل التونسي الذي كان يمثّل تونس في هذا اللقاء - رئيسا للجنة العربية العليا للمصالحة التي أشرفت على تطبيق إتفاق حسين - عرفات . وكانت تلك المرّة الأولى في تاريخ العالم العربي المعاصر التي لعب فيها بلد من المغرب دورا بهذا المستوى في حلّ قضية تهمّ المشرق بالدرجة الأولى (2) .

- وفاة عبد الناصر التي حرّرت قوى جديدة في العالم العربي (3)، وأدّت إلى قيام توازن وديناميكية جديدين في تفاعلات الوحدات السياسية للنظام العربي .

- دخول النظام العربي ككلّ مرحلة جديدة في تطوّره تميّزت بالأخذ بالواقعية السياسية كأسلوب عمل في السياسة الخارجية يتناسب مع نظرة هذه الأطراف إلى القوى الكبرى وخاصّة الولايات المتحدّة الأمريكية ودورها في المنطقة العربية وفي حلّ القضية الفلسطينية ، ومع إعادة ترتيب أولويات التحرّك العربي بتقديم معالجة المشكلات الإقتصادية (4) .

- ولا شكّ أنّ نصف الإنتصار الذي حقّقه العرب في الحرب العربية -الإسرائيلية

****

1) راجع بهذا الصدد : العريبي (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية -المصرية " ، مرجع سابق ، ص 196 – 205 .

2) MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1970 , P 10 .

3) " LE MAGHREB ET LA LIBYE DEVANT LA MORT DE NASSER " IN MAGHREB N° 42 , NOVEMBRE - DECEMBRE , 1970 , P 13 -16 .

4) مطر ، (جميل) وهلال، (علي الدين) : " النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية ..." مرجع سابق ، ص 82 .

الرابعة في أكتوبر 1973 ونجاح الحضر النفطي الذي فرضته الدول العربية إبّان الحرب ، قد عزّز ثقة النظام التونسي في الإمكانات العربية وقدرتها على إستغلالها وتوظيفها في خدمة أهدافها السياسية ، على الأقل بالنسبة لسلاح النفط الذي كان " سلاحا ناجحا وكانت الأمّة العربية محقّة في إستعماله دفاعا عن حريتها وكرامتها وذودا عن حرية أراضيها وقد أتى بنتائج ملموسة إذ شعر العالم بوزن العرب وبأهمية التعاون معهم وهو ما حمل كثيرا من الدول على تغيير موقفها وتأييد الحق العربي وإضطرّ إسرائيل إلى الإنسحاب من بعض الأراضي المحتلّة " (1) .

وقد حقّقت هذه السياسة العربية النشيطة نجاحات دبلوماسية باهرة من ذلك أنّ العاصمة التونسية أصبحت تحتضن منذ 1979 المقرّات المركزية لثلاث منظمات عربية هي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والإتحاد البريدي العربي وإتحاد البث الإذاعي العربي (2) وذلك إضافة إلى مقرّ جامعة الدول العربية الذي إنتقل إليها بموجب قرارات المؤتمر العربي ببغداد ليوم 31 مارس 1979 (3) .

ولم يقتصر الهجوم الدبلوماسي التونسي على العالمين الغربي والعربي فحسب ، إذ شمل أيضا البلدان الإفريقية ، والإسلامية من خارج العالم العربي في محاولة لتنويع الشبكة العلائقية الخارجية التونسية . ولا شكّ في أنّ النظام التونسي وفّق على هذا

****

1) راجع خطاب بورقيبة يوم 26 أكتوبر 1974 في : بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ص 76 .

2) SATEH AGATE ,(PIERRE) ; " LES PAYS DU MAGHREB DANS LE SYSTHEME REGIONAL ARABE " IN " LE MAGREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , OPCIT , P 72 .

3) راجع هذه القرارات في :

- MAGHREB -MACHRECK N° 84 , P 69 - 71 .

الصعيد أيضا في أن يحقّق بعض النجاحات الدبلوماسية (1) وفي أن ينتج خطابا سياسيا خارجيا جديدا يقطع مع التشيّع الولائي للغرب وإن ظلّ هذا التشيّع ثابتا أساسيا في هذا الخطاب .

وقد سمحت هذه النجاحات لبورقيبة أن يستنتج أنّ " تونس ليست منعزلة عن العالم الخارجي فهي تعيش معه وهي متفتّحة عليه وعلاقاتها مع جميع دول العالم علاقات طيّبة سواء مع فرنسا أو إيطاليا أو الإتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدّة أو الدول العربية وكلّها علاقات تتّسم بطابع الصداقة والإخوّة " (2) .

بيد أنّ هذه النجاحات لم تمنع إستفحال الأزمة السياسية الداخلية والخارجية للنظام الأمر الذي لم يلبث أن تجلّى في عدّة هزّات كانت آخرها عملية قفصة التي مثّلت تعبيرة للأزمة المزدوجة الداخلية والخارجية التي تردّى فيها النظام التونسي .

فعلى الصعيد الداخلي وأدت سريعا الآمال العريضة التي ولدت مع إنطلاق الإستشارة الشعبية حول الدستور والنظام السياسي للبلاد في جوان 1970 إثر خطاب بورقيبة ليوم 8 جوان 1970 (3) ، وقد إتخذت الإستشارة شكلها في بداية جويلية 1970 بإصدار إستجواب من جزئين لسبر التوجّه العام للمواطنين بشأن الإصلاحين الدستوري والسياسي الذين كان يزمع القيام بهما (4) .

****

1) ومن ذلك إنتخاب التونسي الحبيب الشطي أمينا عاما لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

2) انظر خطابه يوم 12 نوفمبر 1974 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام 1982 ، جزء XXXI ، ص 105 .

3) MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1970 .

4) انظر نصّ الإستجواب في ملحق الوثائق .

ولا محالة لم تكن هذه الإستشارة تهدف إلى تشريك الشعب في إتخاذ القرار مباشرة بالرجوع إلى نتائج الإستشارة، وإنّما فقط إلى إنارة رأي اللجنة العليا للحزب (1) في تكوين الرأي النهائي بشأن مصير البلاد السياسي والدستوري (2)، ولم تكن تمثّل في ذاتها تحوّلا في الحياة السياسية فقد حدّد بورقيبة الإطار الذي كان يجب أن تتنزّل فيه وهو نظام الحزب الواحد، ولكنّها أوحت مع ذلك بإتجاه النظام نحو دقرطة الحزب الإشتراكي الدستوري بعد تجربة الستينات.

وقد أوحى القرار الذي أتخذ للحدّ من صلاحيات رئيس الدولة بأنّ النظام يتّجه نحو الحدّ من شخصنة السلطة وتأكيد لا مركزية القرار السياسي، وفهم حلّ الديوان السياسي للحزب على أنّه مبادرة في هذا الإتجاه ذلك أنّه مثّل دائما أداة بورقيبة السياسية الأساسية في الهيمنة على أجهزة الحزب والدولة، وقد كان يتكوّن من ثقاته بتعيين منه شخصيا إذ كان بورقيبة حريصا على المحافظة على إنسجامه وتماسكه الأمر الذي أدّى إلى تغييب أيّة معارضة ممكنة داخله كما ترجمت ذلك الإقصاءات التي إستهدفت قبل ذلك البشير بن يحمد ومحمد المصمودي وأحمد التليلي والحبيب عاشور وأحمد المستيري (3). لقد بدت هذه الإجراءات محاولة من داخل الحزب وجهاز السلطة لدقرطة مشروطة للنظام السياسي في البلاد (4).

وقد أثبتت الإستشارة كما جاء ذلك في قرار اللجنة العليا للحزب الصادر يوم 19 أوت 1970 الأهمية البالغة التي كان يعلّقها المواطنون على دقرطة النظام السياسي

****

1) كوّنها بورقيبة في 8 جوان 1970 بعد حلّ الديوان السياسي في ظروف غامضة. وقد تشكّلت في البداية من الباهي الأدغم والصادق المقدّم والهادي نويرة ومحمد المصمودي والحبيب بورقيبة الإبن وعبدالله فرحات والحبيب عاشور وأحمد المستيري (المقرّر)، انظر :

- MAGHREB N° 40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 31 .

2) IBID , P 9 .

3) " LA CRISE INTERIEURE TUNISIENNE " IN MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 15

4) IBID , P 16 .

للبلاد إذ ألحّ المستجوبون على ضرورة تأمين حريّة التعبير والإقتراع ، وفصل الحزب عن الدولة ، وإستقلال المنظمات الوطنية بل وحتّى الدعوة إلى التعددية الحزبية رغم خلوّ الإستجواب من أيّة إشارة لذلك (1) .

وقد أعطى هذا المناخ من الإنفتاح السياسي الداخلي المؤتمر الثامن للحزب أهمية خاصة بإعتباره الفيصل في تقرير المصير السياسي للبلاد (2) .

ولكن سرعان ما إنكشفت حدود هذه المحاولة فقد كان التعديل الدستوري رداءا قدّ على قدّ مقاس بورقيبة فهو لم يحدّ في الواقع من صلاحيات رئيس الدولة ، وإنّما فقط خفّف عنه العبأ الذي كان يتحمّله وحده على رأس السلطة التنفيذية ذلك أنّ التعديل جعل السلطة التنفيذية ثنائية بين رئيس الدولة والوزير الأوّل ، وهو أمر غير ذي معنى في ظلّ دولة الحزب الواحد (3) .

وفشل مؤتمر الحزب الذي إحتضنتـــه مدينة المنستير بين 11 و 15 أكتوبر 1971 (4) في تحقيق دقرطته الداخلية نتيجة الحركة الإنقلابية التي قادها الهادي نويرة ضدّ الشقّ الليبيرالي بقيادة أحمد المستيري خاصة (5) .

وكان هذا المؤتمر قد شهد إنتصارا واضحا " للشقّ الليبرالي " بزعامة أحمد المستيري ضدّ " الشقّ الرئاسي " بزعامة الهادي نويرة : ترجمت ذلك نتائج إنتخابات

****

1) MAGHREB N° 41 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1970 , P 10 .
2) IBID , P 10 .

3) بخصوص هذا التعديل راجع :

- MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1970 , P 10 -11 .
- MAGHREB N° 44 , MARS -AVRIL , 1971 , P 10 .

4) بشأن الإجراءات التحضيرية التي سبقت المؤتمر راجع :

- MAGHREB N°44 , MARS-AVRIL , 1971 , P 10 .
- MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 , P 10 .
- MAGHREB N° 46 , JUILLET -AOUT , 1971 , P 10 .
-MAGHREB N 47 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1971 , P 9-10 .
5) " LE VIII CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN " IN MAGHREB N°48 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1971 , P 20 -22 .

اللجنة المركزيــة للحزب إذ لم يحصل الهـادي نويرة الذي كان يتزعّم الشقّ الرئاسي إلاّ على المرتبة الخامسة بعد الباهي الأدغم (1) وأحمد المستيري الـذي كـان يتزعم الشق الليبرالي (2) .

ترجم ذلك أيضا قرار المؤتمر في لائحته السياسية بأن يتولى رئاسة الدولة فـي صورة حصول شغور رئيس البرلمان وليس الوزير الأول كما كـان يرغب فـي ذلك بورقيبة . وقد نصّت هـذه اللائحة أيضا علـى ضرورة أن تكون مسؤولية القيادة الحزبية جماعية يؤمنها ديوان سياسي منتخب وليس معينا ، ولذلك دعا حسيب بن عمار في ختام المؤتمر إلى أن تقوم اللجنة المركزية بإنتخاب الديوان السياسـي طبقا لقرار اللائحة ، ولكـن الهادي نويرة إعترض على هذه الدعوة بدعوى عدم إمكانية التصويت في غياب رئيس الدولة والحزب (3) ، وإقترح أن يؤجل الإنتخاب إلـى اليـوم الموالـي بحضـور بورقيبة ... بيد أنّ هذا الإنتخاب لن يقع أبدا ، بل بالعكس كرّس بورقيبة الحركة الإنقلابية " لعضده الأيمن " بقـراره يوم 20 أكتوبر 1970 بتجميد نشاط أحمد المستيـري داخـل الحـــزب ، وفي 22 أكتوبر فرض بورقيبة في قصر قرطاج وبحضوره إنتخاب الأعضاء 14 لتشكيلة الديوان السياسي من قائمة بعشرين عضوا إختارهم بنفسه (4) .

وكان القرار الذي إتخذه الديوان السياسي برئاسـة بورقيبــة في 21 جانفـي 1972 " برفت أحمد المستيري من الحزب الإشتراكي الدستوري بعد مثوله أمام لجنة تحقيق نظامية إثر إنعقاد مؤتمر الحزب " (5) إعلان حرب على أيّة معارضة للنظــام البورقيبـي بما

****

1) أصبح الأدغم ولا سيّما بعد إقالته في نوفمبر 1970 قريبا جدّا من الشقّ الليبرالي وإن لم ينخرط فـي تحرّكاته بصورة معلنة .

2) " LE VIII EME CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN " IN MAGHREB N°48 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1971 , p 22 .

3) كان بورقيبة قد إنتقل إلى بنزرت لحضور إحتفالات عيد الجلاء .

4) " LE VIII EME CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN " OPCIT , P 22 .

5) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري " ، مصدر سابق ، ص 196 .

في ذلك تلك التي قد تنشأ داخل الحزب.

وقد أكّدت الإنتخابات البلدية التي جرت يوم 14 ماي 1972 إتجاه النظام نحو التصلّب و تغييب الأصوات المعارضة حتى داخل الحزب إذ إحتفظ الديوان السياسي بحق مباركة القوائم الإنتخابية التي ظبطتها الهياكل المحلية والجهوية ... رغم تأكيد بورقيبة ليلة الإنتخابات أنّ " الديوان السياسي لم يتدخّل إلاّ في حالات نادرة ".

أكّدت ذلك أيضا التغييرات التي عرفتها لجان التنسيق الحزبي في إتجاه إقصاء العناصر المعارضة (1). ولعلّ إقالة مصطفى الفيلالي من إدارة الحزب خير مثال لذلك ففي 1 نوفمبر 1972 نشرت جريدة L'ACTION بلاغا للحزب الإشتراكي الدستوري جاء فيه أنّ الديوان السياسي للحزب عيّن الفرجاني بلحاج عمّار مديرا للحزب خلفا لمصطفى الفيلالي ، ويبدو أنّ إقالة الفيلالي تمّت لقيامه بتجاوز نويرة بوصفه الأمين العام للحزب وتسليم بورقيبة مباشرة عريضة تطالب بالعفو عن أحمد بن صالح.

وقد أراد بورقيبة بهذا القرار أن يوجّه رسالة واضحة لمنخرطي الحزب في ظلّ مناخ التوتّر الكبير الذي كان يشهده بين أنصار دقرطة الحزب ومعارضيها (2).

وإذا كان نظام بورقيبة قد حرص على ضرب المعارضة داخل حزبه فمن باب أحرى أن يحرص على قمعها خارجه ، وقد تعدّدت في هذا الإطار خطاباته في أواخر سنة 1973 وقد كان محورها تأكيد " التوجّه الإشتراكي الإنساني " للنظام التونسي في مواجهة الإنتشار الذي عرفته الأفكار الثورية في البلاد ولا سيّما في أوساط الطلبة ، وقد أشار بورقيبة بالإسم إلى جريدة العامل التونسي الصادرة بباريس وإن كان يستهدف بالأساس الوزير السابق أحمد بن صالح الذي عدّد تصريحاته وإنتقاداته للنظام البورقيبي بعد فراره من سجنه في فيفري 1973 (3).

وقد إكتملت صورة شخصنة النظام ومحورة الحياة السياسية في تونس حول البلاط

****

1) MAGHREB N°52 , JUILLET -AOUT , 1972 , P 7 .
2) MAGHREB N° 55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 8 .
3) MAGHREB -MACHRECK N° 59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 6 .

الرئاسي مع قرار مجلس الأمة في 10 ديسمبر 1974 بجعل بورقيبة رئيسا مدى الحياة بعد إنتخابه لهذا المنصب في نوفمبر، ثم تحوير الدستور بالتنصيص على هذا القرار في 17 ديسمبر (1).

هكذا ظلّ النظام يتجّه نحو مزيد التصلّب فقد نظرت محكمة أمن الدولة منذ تأسيسها سنة 1968 وحتّى سنة 1980 في 10 قضايا سنوات 1968 و 1970 و 1974 و 1975 و 1976 و 1977 و 1978 وذلك دون إعتبار القضايا السياسية التي حكم فيها بإعتبارها قضايا حق عام (2).

وصار خيار القمع أساسيا في مواجهة الرأي المخالف: جسّم ذلك تدعيم وزارتي الدفاع والداخلية تجهيزا وتصرّفا (3)، وظهور الأجهزة الموالية كميليشات الحزب الأمر الذي أدّى إلى تكريس واقع عزلة الحزب الواحد في المجتمع المدني وفقدان الثقة بين الدولة والشعب (4).

لقد ردّت الدولة التونسية طوال هذا العقد بقسوة كبيرة على كلّ رأي مخالف أو تحرّك مضاد بإعتباره " من باب الجريمة والتنكر لمبادئ العدالة الإجتماعية والنظام القائم ... " (5).

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 39 .
2) LAGHMANI , (SLIM) : " ASPETS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA " , MEMOIRE POUR LE DIPLOME D'ETUDE APPROFONDIES DE DROIT PUBLIC , OPTION DROIT INTERNATIONAL , FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES ET ECONOMIQUES DE TUNIS , JUIN 1981 , P 14 .
3) " قراءة في تطوّر ميزانية الدولة خلال عشرية (1970 – 1980) في الرأي 1 فيفري 1980 .
4) LAGHMANI , (SLIM) , " ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE CAFSA " , OPCIT , P 14 .
5) العيّاري ، (الشاذلي) : " التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة ، تجربة تونس " ، مصدر سابق ، ص 159 .

وقد جعل هذا الإنغلاق السياسي البلاد مرشّحة لشتّى الإحتمالات ولا سيّما مع تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية منذ أواسط السبعينات ، وفشل النظام التونسي في تأمين علاقاته مع دول الجوار ، وقد كان هذا المعطى الأخير محدّدا في تطوّرا الأوضاع نحو المواجهة بين السلطة السياسية وبقية قوى المجتمع ذلك أنّ الخيارات التنموية التي تبنّاها نظام بورقيبة خلال عقد السبعينات كانت تفترض أن ترتقي البلاد بعلاقاتها الخارجية مع دول الجوار إلى أرقى مستويات التنسيق السياسي لا الدخول ضدّها في مواجهات غير متكافئة خاصة وأنّ نظامي بومدين والقذافي كانا يتوفران على أكثر من داع للتدخل في الشؤون الداخلية التونسية وأكثر من وسيلة لتحقيق ذلك .

لقد بدا النظام التونسي حريصا لا محالة على تأمين نفسه ضدّ العملاق الجزائري ، بل وكان التونسيون يرون في التجربة التنموية الجزائرية نموذجا رائدا ، وقد إضطرّه هذا الحرص إلى تقديم تنازلات هامّة عند تسوية ملف الخلاف الحدودي بين البلدين (1) .

وعلى هذا الأساس شهدت العلاقات الثنائية تطوّرا هاما منذ التوقيع على إتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين البلدين في جانفي 1970 .

بيد أنّ هذا التطوّر لم يتأسس أبدا على قاعدة صلبة من الرؤى المشتركة لا في الميدان الإقتصادي ولا في الميدان السياسي الأمر الذي تجلّى بوضوح خلال زيارة بومدين إلى تونس في أواخر أفريل 1972 . وكانت حرارة الإستقبال التلقائي الذي حضي به بومدين خلال هذه الزيارة قد أكّدت أهمية التجربة الجزائرية والنموذج المغاربي في عيون التونسيين ، ولكنّها لم تثمر سوى بعض النتائج المتواضعة ... فكل ما

****

1) راجع الفصل I من القسم II .

آلت إليه هو أنّ كلاً من الطرفين قد أصبح أكثر إحاطة بموقف الطرف الآخر وسلّم بأنّه لا يستجيب بالضرورة إلى موقفه في كلّ الميادين وهو ما يفسّر الحذر الذي ميّز تحرير البلاغات المشتركة في أعقاب الزيارة ، ولم تؤد مثلها مثل زيارة نويرة إلى الجزائر قبل ذلك إلى نتائج تذكر على الصعيد المغاربي ولا سيّما في الميدان الإقتصادي حيث تتضارب المصالح رغم تأكيد البلاغ الموقع بتونس على ضرورة " تنسيق المشاريع الصناعية وإقامة مشاريع مشتركة " حتى تكون يوم فتح الحدود (ولم يشر البلاغ إلى هذه النقطة) حجر الزاوية لوحدة إقتصادية مغاربية فعلية (1) .

لقد ظلّت مواقف النظامين متباينة جدًا ولا سيّما في ميداني السياسة المغاربية والتحالفات الخارجية الأمر الذي أكّدته مجدّدا الزيارة الرسمية التي قام بها بورقيبة إلى الجزائر بين 22 و 28 ماي 1972 ، وقد كانت تلك المرة الأولى التي تطأ فيها قدمه الأرض الجزائرية ، ولا محالة سمح تبادل الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى " بالقضاء على أجواء التحفّظ التي كانت تسيطر على الشعبين " كما جاء ذلك على لسان بورقيبة إذ " أرسيت علاقات جديدة أكثر ثقة بين رئيسي البلدين ... " ولكنّها كشفت مرّة أخرى أنّ النظامين ينتهجان طرقا ووسائل مختلفة وإن " إتفقا في الجوهر " (2) .

من دون شك حقّق التعاون الثنائي بعض التطوّر فقد تقرّر إقامة خطّ هاتفي مباشر بين الرئاستين وتركيز لجنة مختلطة تونسية -جزائرية برئاسة وزيري خارجية البلدين ... ، وعرفت المبادلات الإقتصادية إرتفاعا ملحوظا ولا سيّما مع توثيق التعاون في الميدان الطاقي (3) ،ولكن نظام بومدين لم ينظر أبدا بعين الرضى لسياسة التشيّع للغرب التي كان

****

1) MAGHREB N°51 , MAI -JUIN , 1972 , P 9 -10 .
2) MAGHREB N°52 , JUILLET -AOUT , 1972 , P 7 .
3) IBID , P 7 .

النظام التونسي يتبنّاها بصورة معلنة ، خاصة وقد أدّت إلى بعض المصادمات الدبلوماسية في المحافل الدولية .

ولم يغفر الرئيس الجزائري لنضيره التونسي رفضه لعرض الوحدة الكاملة بين البلدين الذي كان قد تقدّم به إليه (1).

ولذلك لم يمنع تطوّر التنسيق السياسي بين النظامين،الجزائر من قبول لجوء أحمد بن صالح إليها بعد فراره من سجنه في 4 فيفري 1973 حيث كان يقضي عقوبة بالسجن لمدّة عشر سنوات بتهمة الخيانة العظمى صدرت ضدّه في 24 ماي 1970 وكانت وكالة تونس إفريقيا للأنباء قد أعلنت يوم 4 فيفري 1973 نبأ فرار أحمد بن صالح في شكل خبر موجز ودون تفاصيل ، وفي 6 فيفري أصدرت اليومية " المستقلة " الصباح مزيدا من التفاصيل عن عملية الفرار قبل أن تؤكد في الثامن منه أنه لجأ إلى الجزائر (2) ، وقد أكّدت الزيارة المفاجئة التي قام بها محمد المصمودي وزير الخارجية والهادي خفشّة وزير الداخلية هذا الخبر ، فقد حلّ الوزيران بالعاصمة الجزائرية لإقناع القيادة الجزائرية بضرورة ترحيل " الوزير اللاجئ " ، ولا شكّ أنّ تونس كانت تنتظر ردّا جزائريا إيجابيا خاصة وأنها كانت قد قبلت في وقت سابق وتحت التأثير الجزائري ترحيل الطاهر

****

1) حول الزيارات الرسمية المتبادلة خلال هذه الفترة ونظرة كلّ من النظامين إلى الآخر ، راجع :
-BELKHODJA (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 169 -170 .

2) أثار هذا السبق الإعلامي خلافا حادّا بين الصباح من جهة وصحافة الحزب الإشتراكي الدستوري من جهة ثانية حول " واجبات الصحافيين ومسؤولياتهم تجاه الرأي العام الوطني والعالمي " ، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS -AVRIL , 1973 , P 7 - 8 .

الزبيري بعد لجوءه إلى تونس إثر المحاولة الإنقلابية الفاشلة التي قادها سنة 1968 (1).

ولم يمنع هذا التطوّر العاصمة الجزائرية من إحتضان الأنشطة السياسية لبعض المجموعات المناهضة للنظام السياسي في تونس رغم تعارض ذلك مع معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقّعة بين البلدين في جانفي 1970 ،ففي 6 ديسمبر 1973 تمّت محاكمة عدّة تونسيين بتهمة تكوين حزب ماركسي جديد إنطلاقا من الجزائر (2).

ولم تقبل الجزائر السياسة المغاربية التي حاول بورقيبة إنتهاجها منذ 1973 ، وهي السياسة التي قادت إلى التوقيع على إتفاقية جربة الوحدوية التونسية -الليبية بما إستتبعته من تدهور خطير للعلاقات التونسية الجزائرية .

كما لم تغفر الجزائر لتونس سياسة الإبتزاز التي إعتمدتها خلال المراحل الختامية لإتفاق أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس بعد أن سعى عبد العزيز الأصرم وزير الإقتصاد التونسي إلى مراجعة بنود إتفاق سابق بهذا الشأن كان وقّعه سلفه الشاذلي العياري (3).

ثم كان موقف تونس من القضية الصحراوية التي إنفجرت في أواسط السبعينات عاملا حاسما في تأجيج نار الخلاف بين البلدين ذلك أنّ الجزائر جعلت هذه القضية في أعلى

****

1) أيّا كان الأمر لم تكن الجزائر سوى محطة بالنسبة لبن صالح إذ كان ينتظر منذ البداية أن تكون إقامته بأروبا وخاصة بالعاصمة النمساوية فيانا ، راجع :

- المصدر السابق ص ص 7-8-56 .

- حول فرار أحمد بن صالح ، وإستتباعاته ، راجع المصدر السابق ص 59 .

- راجع أيضا :

-BELKHDJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 110-111 .

2) MAGHREB -MACHRECK N° 61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 , P 48 .

3) راجع بهذا الصدد :

- MAGHREB -MACHRECK N° 75 , P 32 -33 .

سلّم إهتماماتها المغاربية والخارجية عموما، وكان يهمّها ألاّ تصطدم بمعارضة تونسية في قضية بهذه الأهمية في الإقليم المغاربي (1).

وقد كان وجود هذه الخلافات يمثّل تهديدا جدّيا لإستقرار النظام التونسي الذي حرص دائما على أن يؤكّد ودّية روابطه مع الجزائر، فقد كانت الجزائر تتوفر على إمكانات كبيرة لهزّ إستقرار نظام جارها الشرقي : صحيح أنّها لم تكن تمثّل - على غرار ليبيا -بلاد إستقبال بالنسبة لليد العاملة التونسية بما يخوّل لها توسيل هذا المعطى في خلافاتها السياسية مع تونس ولكن حدودها الطويلة معها ظلّت تمثّل هاجسا سياسيا وأمنيا بالنسبة للنظام البورقيبي خاصة وأنها كانت تشهد نشاطا متزايدا لعالم التهريب في ظلّ تفاقم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية للمناطق الداخلية، وكان عالم التهريب هذا يقوم على شبكة علاقات متشعّبة جعلت مواطني الحدود من البلدين يحوّلون الحدود وحرّاسها إلى مصدر إرتزاق (2).

صحيح أيضا أنّ الجزائر لم تكن - على غرار ليبيا - تجاهر برغبتها في " تصدير

****

1) صرّح القذافي بعد حوالي عامين من عملية قفصة أنّه قام بها بتحريض خاص وشخصي من هواري بومدين، مضيفا أنّ بومدين كان يريد هزّ إستقرار النظام التونسي إذ كان يتوقّع أن تؤدّي هذه العملية إلى تمرّد داخل الجيش وقيام نظام عسكري قريب من الجزائر وبالأحرى من ليبيا وخاصة بعد مواقف تونس القريبة من الأطروحة المغربية بشأن الخلاف الصحراوي، راجع : الشرق الأوسط ليوم 1982/05/14 .

2) كان 25 فردا من 32 شخصا شملتهم المحاكمة بعد عملية قفصة ينتمون إلى الولايات الداخلية، وقد صرّح 4 منهم أنهم مارسوا التهريب وتعيّشوا منه، في حين إعتبر إثنان منهم نفسيهما مختصين في عالم التهريب ومتفرّغين له، بل كان محمد الصالح المرزوقي وهو أحد العناصر الأساسية الثلاثة التي أشرفت على تنفيذ عملية قفصة إلى جانب عزالدين الشريف وأحمد المرغني -مختصا في التهريب .

راجع:العلوي (نورالدين) : " عملية قفصة 1980، وجهة نظر سوسيولوجية "، مرجع سابق، ص ص 60 - 71 - 74 .

ثورتها " ، ولكن النموذج التنموي الجزائري كان يمثّل مع ذلك نموذجا رائدا في عيون كثير من التونسيين ولا سيّما في ظلّ التآكل السياسي للنظام التونسي وبروز المساوئ الإقتصادية والإجتماعية للتجربة التنموية التي خاضها خلال عقد السبعينات (1) .

وأما مع ليبيا فقد ظلّت المواجهة مفتوحة رغم التطوّر الإستثنائي الذي عرفته العلاقات بين البلدين ولا سيّما في مستوى المبادلات الإقتصادية وقد فشلت المحاولة التي بذلها النظام التونسي للإلتفاف على " الهجوم الوحدوي " الليبي إذ إنقلب مشروع جربة ضدّ النظام التونسي بما إستتبعه من نتائج خطيرة أضرت ليس فقط بالعلاقات التونسية -الليبية وإنّما أيضا بعلاقاتها مع بقية أجوارها المغاربة ولا سيّما الجزائريين .

وفشل النظام التونسي أيضا في تسوية الملّفات العالقة بينه وبين ليبيا وأهمّها ملف الخلاف الحدودي (2) .

وقد حرص النظام التونسي دائما على تجاوز خلافاته مع جاره الحالم بمشروع الوحدة العربية ، وبدا وكأنّه نجح في ذلك رغم أزمة جربة ، وتفاعلات قضية محاولة إغتيال الهادي نويرة (3) ثم أزمة الجرف القاري ، إذ لم تلبث العلاقات بين البلدين أن

****

1) راجع تعليق جريدة L'ACTION اللسان الغرنسي الناطق بإسم الحزب الإشتراكي الدستوري ليوم 4 أفريل 1972 في إطار تغطيتها لزيارة الهادي نويرة إلى الجزائر بين 24 مارس و 9 أفريل 1972 .

2) راجع الفصل II من الباب الثاني .

3) بدأت محاكمة العناصر الثلاثة الذين تمّ إيقافهم بتهمة التخطيط لإغتيال الهادي نويرة في 19 أفريل 1976 أمام محكمة أمن الدولة وقد وفّرت هذه المحاكمة في جلسة علنية عدّة معطيات إظافية للدور الذي لعبه بعض أعضاء السفارة الليبية بتونس في هذه القضية ، ولكن الحصانة الدبلوماسية التي كان يتمتّع بها هؤلاء حالت دون محاكمتهم وبالتالي في تسليط كلّ الأضواء على هذه العملية وإن كانت المعطيات التي جمعها المحققون كافية في ذاتها لإقناع القضاة بثبوت التهمة . وقد قررت المحكمة - بعد مرافعة حادة للنائب العام الذي لم يخش إتهام القذافي بالإسم - الحكم بالإعدام على المتهم الرئيسي في القضية ، فيما لم تسلّط سوى عقوبة خفيفة بالسجن على شريكيه ، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 72 , 1976 , P 11 .

أستأنفت بعد البعثات التصالحية المتبادلة التي سمحت بتنقية الأجواء والإتفاق على قاعدة لتسوية ملفات الخلافات العالقة وخاصة ملف الجرف القاري ، ومن ذلك أنّ القذافي لم يشر في خطابه الهام الذي ألقاه يوم 1 سبتمبر 1976 في وقت كانت فيه ليبيا تواجه عزلة حقيقية نتيجة خلافاتها المتزايدة مع مصر والسودان إلى الخلافات التونسية الليبية، ويبدو أن التحسّن الذي كانت عرفته علاقات البلدين هو الذي يفسّر موقف القائد الليبي (1).

ونجح البلدان في وضع حدّ لأزمة الجرف القاري التي بدت مرشّحة للتطوّر نحو مواجهة مسلّحة وخاصة بعد التوقيع في 10 جوان 1977 على نصّ الإتفاق القاضي بقبول الطرفين عرض مسألة تحديد الجرف على محكمة العدل الدولية بلاهاي والإلتزام بحكمها (2) ، وكانت ليبيا قد قبلت بمبدإ التحكيم في 24 أوت 1976 ، وعلى هذا الأساس أستأنفت المفاوضات بين الطرفين بهذا الشأن مع إنعقاد الإجتماع الأول التونسي -الليبي بطرابلس في 16 سبتمبر 1976 للإتفاق على الصيغة النهائية لمطلب التحكيم (3) دون أن يمنع ذلك التدهور المفاجئ لعلاقات البلدين في أواسط سنة 1977 على قاعدة الإستتباعات المتجددة لفشل جربة وخلافهما حول تحديد الجرف القاري بينهما (4).

لقد بدا البلدان وكأنهما نجحا في تجاوز أسباب الأزمة بينهما إذ تكثّفت الزيارات المتبادلة بما سمح بالتوصّل إلى عدّة إتفاقات إقتصادية وإرتفاع حجم المبادلات بين البلدين فقد حلّ بتونس يوم 2 أوت 1977 وزير المواصلات الليبية قبل أن يتحوّل إلى

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 74 , 1976 , p 15 .
2) MAGHREB -MACHRECK N° 77 , 1977 , P 11- 13- 23 .
3) MAGHREB -MACHRECK N° 74 , 1976 , P 24 .

4) راجع الفصل II من الباب الثاني .

ليبيا وزير الفلاحة التونسية حيث وقّع على إتفاق إندماج فلاحي خلال زيارته التي تواصلت من 9 إلى 13 أوت.

وحرصت تونس على أن تكون ممثّلة في إحتفالات ليبيا بالذكرى الثامنة لثورتها، من خلال وزيري الدفاع والشباب، وذلك قبل أن تستقبل ليبيا بين 3 و 5 سبتمبر 1977 الحبيب عاشور الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل، ثم عبد العزيز الأصرم وزير الإقتصاد بين 20 و 23 سبتمبر (1) بحيث بدت العلاقات مع نهاية سنة 1977 وكأنها إستعادت صورتها قبل إندلاع الأزمة بين النظامين مع فشل مشروع جربة الوحدوي، فقد إحتضنت تونس بين 22 و 25 أكتوبر إجتماع اللجنة المختلطة التي قررت توسيع مجالات التعاون، وفي 6 نوفمبر وقّع بطرابلس إتفاق تعاون ثقافي قبل أن يوقّع بتونس في 18 ديسمبر 1977 على عدّة إتفاقات إقتصادية إضافة إلى إتفاق ربط الشبكات الكهربائية التونسية والجزائرية والليبية (2).

وقد بدا هذا التحسّن مرشّحا لمزيد التطوّر مع تفاقم حدّة التوتر بين ليبيا من جهة ومصر والسودان من جهة أخرى ولا سيّما خلال شهري جويلية وأوت 1976 وذلك نتيجة وقوع عدّة أحداث خطيرة على غرار محاولة الإنقلاب الفاشلة التي شهدها السودان في 2 جويلية 1976، وعمليات التخريب التي إستهدفت المنشآت الحيوية العمومية بمصر، وإشتداد حدّة الحملة الإعلامية المتبادلة، وغلق مقرّ القنصليات ... إلخ، فقد إتهم الرئيسان المصري والسوداني النظام الليبي بالوقوف وراء هذه المؤامرات ... وربّما كان ذلك هو العامل الذي حمل السادات إلى التوقيع بالرياض في 19 جويلية 1976 على إتفاق عسكري سعودي -مصري - سوداني موجّه ضدّ ليبيا، والتلويح بإمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري بتعزيز الحضور العسكري المصري من خلال تركيز الدبابات ووحدات

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 78 , 1977 , P 25 .
2) MAGHREB -MACHRECK N° 79 ,1978, P 23 -24 .

الإنزال المصرية طوال شهر أوت 1976 تحضيرا لحرب محتملة ضدّ ليبيا (1).

وقد ظلّ هذا الخلاف يشتدّ رغم حرص ليبيا على تفادي المواجهة مع جارها المصري القوي وحليفه السوداني، نتيجة إختلاف إستراتجية البلدين العربية بل والإفريقية أيضا خاصة وقد تورطت مصر بدورها إلى جانب ليبيا في المستنقع التشادي (2) وذلك قبل أن تنجح وساطة ياسر عرفات في نزع فتيل الأزمة بين ليبيا ومصر وهو ما تجسّم من خلال إعادة فتح مكتب العلاقات المصرية ببنغازي في 19 أكتوبر 1977 (3) ثم أمكن لليبيا تحقيق المصالحة مع السودان بإستئناف العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح الحدود، ومع التشاد بعد الوساطة الليبية الناجحة بين الفصائل المتصارعة في التشاد، وإن تمّ ذلك على حساب مصر التي أستبعدت عن هذه المصالحة رغم ضلوعها في الأزمة التشادية (4).

ولا شكّ في أنّ العزلة التي فرضت على النظام الليبي شرقا قد حملته على مزيد الإنفتاح على المغرب العربي، بل وتبنّي أطروحاته ولو جزئيا فقد نشرت الأسبوعية الليبية " الأسبوع السياسي " في 20 أوت 1977 مقالا مؤيدا للمشروع المغاربي (5) الأمر الذي بدا إنخراطا ليبيا في إستراتجية تونس المغاربية.

****

1) كذّب القذافي في خطابه يوم 1 سبتمبر 1976 ضلوع بلاده في هذه المؤامرات داعيا إلى إعتماد الحوار لحلّ الخلافات لمزيد التفاصيل راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 74 , 1976 , P 15 .

2) حول تطور الخلاف الليبي -التشادي خلال أشهر جويلية وأوت وسبتمبر 1977 ، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 78 , 1977 , P 27 .

- وحول تطوّر الخلاف الليبي -المصري بين 1969 و 1977 انظر تأريخا بأهم محطاته في :

- MAGHREB -MACHRECK N° 78 , 1977 , P 32 - 33 .

3) MAGHREB -MACHRECK N° 79 , 1978 , P P 23 - 44 .

4) MAGHREB -MACHRECK N° 80 , 1978 , P 11 - 13 .

5) أثار هذا الأمر جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والإعلامية الليبية ، راجع :

- MAGHREB-MACHRECK N° 78 , 1977 , P 26

من جهة أخرى ، خيّمت مشكلة الصحراء الغربية بإستتباعاتها المتشعّبة والمعقدة على التوازن السياسي للإقليم المغاربي (1) الأمر الذي حمل القذافي على مزيد الإهتمام بالمغرب العربي في إطار الإستراتيجيا الوحدوية نفسها دائما ولكن على أساس مزيد تفهّم المشاغل القطرية لمختلف دول المنطقة والتعامل بمرونة أكبر مع القضايا الإقليمية المطروحة ، الأمر الذي بدا توجها ليبيا جديدا نحو الإعتدال والقطع مع سياسة " الكل أو لا شيء " فقد صرّح القذافي في 25 سبتمبر 1977 إلى جريدة LE MONDE أنه يساند حلاً لقضية الصحراء الغربية في إطار كنفدرالية مغاربية وأنه يعتزم القيام بزيارات إلى كل من المغرب الأقصى وموريتانيا وتونس والجزائر وإسبانيا ، لهذا الغرض (2) .

ولا شكّ أنّ النظام التونسي وجد في الموقف الليبي من الإنفجار النقابي الذي عصف بالبلاد التونسية في 26 جانفي 1978 ، دليلا على قطع ليبيا مع صفحة الماضي بخلافاتها الكثيرة ، فقد كانت تربط القذافي بعاشور علاقات جيّدة (3) ، وقد حرص البعض في تونس على إستغلال هذا المعطى لإتهام ليبيا بالضلوع في محاولة هزّ إستقرار البلاد ولكن الأوساط الرسمية التونسية حرصت على إستبعاد أي إتهام للدول الأجنبية . أمّا القذافي ، من جهته ، ومع أنّه لم يكن يوما شحيحا في تصريحاته فقد لازم الصمت إزاء

****

1) حول تطور قضية الصحراء الغربية خلال هذه الفترة وتحديدا خلال أشهر جويلية وأوت وسبتمبر 1977 ، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 78, 1977 , P 27- 28 .

– وحول تطور الخلاف الصحراوي عموما ، انظر تأريخا بأهم محطاته في :

- MAGHREB-MACHRECK N°72 , 1976 , P 30 -32 .

2) CITE IN : MAGHREB -MACHRECK N° 78 , 1977 , P 28 .

3) تمّ إيقافه إثر أحداث 26 جانفي إلى جانب عدّة نقابيين آخرين ، ثم رفعت الحصانة البرلمانية عنه ، إلى جانب 3 نوّاب آخرين من المسؤولين النقابيين ، قبل أن يقدّم إلى المحاكمة ، انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N° 82 , 1978 , P 22 .

الأحداث الجارية حتى عندما حلّ بتونس في 6 فيفري 1978 " لأسباب تقنية " أثناء عودته إلى ليبيا بعد زيارته إلى الجزائر فقد إلتقى بالهادي نويرة في المطار لمدّة ساعتين تناولا خلالها تطوّر العلاقات بين البلدين ، والملفات العالقة بينهما مؤكدين بهذا الخصوص على إتفاقهما على أن يتبادلا " في وقت قريب " (1) وثائق المصادقة على إتفاق قبولهما بالتحكيم في قضية الجرف القاري ، وقد أكّد القذافي عقب اللقاء حسب وكالة تونس - إفريقيا للأنباء أنّ " حكومة الجماهيرية الليبية أسست علاقاتها مع الدول الأخرى دائما معتبرة الحكومات لا الأشخاص " في تلميح واضح لطبيعة علاقاته بكلّ من الهادي نويرة والحبيب عاشور (2) .

ولكن هل يعني ذلك أنّ النظام التونسي قد أمّن نفسه ضدّ جاره الليبي الذي لم يغفر له أبدا تراجعه عن إستحقاقات جربة الوحدوية ؟

هل كان الموقف الليبي يعبّر عن تغيير في السياسة العربية الليبية عموما ، وسياستها التونسية تحديدا ؟

وهل كانت الجبهة الداخلية متماسكة بما يكفي لمواجهة التدخّل الخارجي إن حدث خاصّة وأنّ النظام التونسي ظلّ يتعامل دائما بحذر ظاهر مع جاريه القويين ، رغم حرصه على تجاوز أسباب الخلاف معهما ؟

الحقيقة أنّ الخلافات بين ليبيا وتونس ضلّت كاملة رغم التحسّن الذي عرفته طبيعة العلاقات بين البلدين ذلك أنّ الإنتكاسات التي أصيب بها الفعل السياسي الليبي على الساحة العربية لم تمسّ في شيء " الإيمان الوحدوي " للقيادة

****

1) سيتبادل البلدان بالفعل وثائق المصادقة على نص الإتفاق القاضي بعرض موضوع خلافهما بشأن الجرف القاري على محكمة العدل الدولية بلاهاي وذلك في 27 فيفري 1978 ، راجع :

- MAGHREB-MACHRECK N° 82 , 1978 , P 4- 5 .

2) MAGHREB -MACHRECK N° 80 , 1978 , P P 8- 11-26 .

الليبية والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا الفعل رغم التغيّر الذي عرفته نظرتها السياسية والإيديولوجية نتيجة هذه الإنتكاسات (1) ويكفي بهذا الصدد أن نواكب تطوّر النظام السياسي الليبي منذ أواسط السبعينات إذ نلاحظ أنّ " الإنتكاسة الوحدوية " الجديدة التي منيت بها القيادة الليبية في الإقليم المغاربي وتحديدا في جربة بعد إنتكاساتها السابقة في المشرق العربي قد طالت بآثارها الفكر السياسي والإيديولوجي لهذه القيادة كما ترجم ذلك قرار مجلس قيادة الثورة الليبية الذي أبلغه يوم 5 أفريل 1974 للبعثات الدبلوماسية بليبيا ، ويقضي هذا القرار بتخلّي القذافي عن مهامه السياسية والإدارية لفائدة الوزير الأول عبد السلام جلّود مقابل إحتفاظ القذافي بمهامه كقائد أعلى للقوات المسلّحة الليبية وتفرّغه للمسائل الإيديولوجية ودفع مسيرة " الثورة الثقافية " ، وهو ما رأى فيه الملاحضون في الإبّان تتويجا منطقيا للمواقف العاصفة التي شهدتها الساحة السياسية الليبية منذ أكثر من عام .

لقد ترجم هذا القرار حرص النظام الليبي على فكّ عزلته المتزايدة على الصعيدين العربي والعالمي ، والإنكباب في المقابل على مشاريع البناء الداخلي للبلاد ، فبعكس القذافي كان ينتظر أن يركز جلّود " هذا المفاوض البارد والمحاسب " على مشاريع البنية

****

1) قد تتغيّر تكتيكات القذافي طبقا لما تمليه الأوضاع السياسية الداخلية والدولية من شروط وهو ما يفسّر تضارب مواقف القيادة الليبية أحيانا ، ولكن حلم القذافي بأن يرى الوحدة العربية تتحقّق يوما يظلّ ثابتا لا يتغيّر منذ وصوله إلى السلطة وإلى اليوم ، ولعلّ أبرز دليل على ذلك هو عودة القذافي أخيرا للتأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة العربية والمراهنة على الشارع السياسي العربي لتحقيقها مؤكدا أنّ الحكام العرب مطالبون بالإستجابة لمطمح شعوبهم لتحقيق الحلم الوحدوي ، وهو ما يفسّر عودته أخيرا إلى سياسة إرسال المسيرات الوحدوية نحو البلدان العربية المجاورة وخاصة مصر .

ورد الخبر في : قناة دبي الفضائية يوم 8 جويلية 1997 نشرة أخبار الثامنة .

- قناة M.B.C يوم 8 جويلية 1997 ، نشرة أخبار الثامنة .

التحتية مع إنفتاح أكبر على العالم الأمر الذي كان من شأنه أن يؤدي إلى تحسين علاقات البلاد الليبية بالعالم العربي والغربي ، والإتحاد السوفياتي .

من جهة أخرى كان القذافي يحتاج إلى بلورة سياسة عربية جديدة على ضوء قراءة إنتكاساته السابقة بعد أن خرج بقناعة مفادها أنّ الوحدة العربية ليست فقط مصيرية بالمفهوم الحضاري والإقتصادي وإنّما أيضا مطلوبة بالمفهوم الجماهيري ولكنّها ملجمة بالقيادات القطرية الحاكمة (1) .

وقد أثبتت السنوات الموالية أهمية التغيّرات التي عرفها النظام الليبي على مستوى التنظيم السياسي بإعادة النظر في أسلوب عمل اللجان الشعبية (2) ، وإعادة تنظيم الكتابة العامة للإتحاد الإشتراكي العربي وتفعيل دوره السياسي (3) بما سمح له بأن يكون " نظريا وعمليا الشكل الأكثر تطوّرا من أشكال الديمقراطية " (4) ، وتطهير أجهزة الدولة السياسية والعسكرية من العناصر المناهضة وخاصة بعد إكتشاف محاولة إنقلاب المحيشي (5) وصولا إلى تكوين مجلس الشعب (والعبارة للقذافي) الذي عقد مؤتمره الأول بطرابلس بين 5 و 18 جانفي 1976 (6) .

كما تأكّدت التغيّرات التي عرفتها السياسة الخارجية الليبية مع تحسّن علاقات ليبيا مع الخارج على الصعيد العربي شرقا مع مصر بعد أن إضطرت ليبيا إلى التسليم " بثقتها في

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°63 , MAI -JUIN , 1974 , P 4 - 5 .
2) MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 6 .
3) MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 36 - 37 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 68 , P 8 .

4) من خطاب القذافي يوم 27 أفريل 1975 ، انظر الفجر الجديد يوم 28 أفريل 1975 .

-حول هده التحولات راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 69 , P 4 .
5) MAGHREB -MACHRECK N° 70 , P 12 - 13 .
6) MAGHREB -MACHRECK N° 72 , P 10 .

القيادة الحكيمة للرئيس السادات صانع العبور " (1) ومع سوريا (2) ، والسودان (3) ، وغربا مع المغرب الأقصى (4) والجزائر (5) وتونس (6) ، وعلى الصعيد العالمي مع الإتحاد السوفياتي خاصة الذي إكتسب إعجاب الثورة الليبية " للإعانة التي قدّمها للأمة العربية ضدّ الإمبريالية والصهيونية " (7) .

على أنّ هذه التغيّرات لم تمسّ في الجوهر القناعات المبدئية للقيادة الليبية ، ولم تكن سوى تكتيك من أجل خدمة الإستراتيجيا الوحدوية نفسها (8) .

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 9 .

- حول تطوّر العلاقات الليبية -المصرية في إتجاه إحتواء تدهور العلاقات بينهما راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 74 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 37 .
-MAGREB -MACHRECK N° 71 , P 17 .

2) MAGHREB -MACHRECK N° 63 , MAI -JUIN , 1974 , P 54 .
-MAGHREB-MACHRECK N° 64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 74 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 30 .

3) MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 36 .

4) IBID , P P 3-10 .

5) IBID , P 36 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 69 , P 16 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 70 , P P 8 - 9 - 19 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 71 , P 18 - 19 .

6) MAGHREB -MACHRECK N° 64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 76 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P P 3- 4 - 74 - 77 .
- MAGREB -MACHRECK N° 66 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1974 , p 68 - 69 .
-MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 40 .

7) انظر تغطية الصحافة الليبية لزيارة كوسيڤين رئيس الحكومة السوفياتية إلى ليبيا بين 12 و 15 ماي 1975 :

- الفجر الجديد 13 ماي 1975 .

- الجهاد ليوم 14 ماي 1975 .

- وحول تطور علاقات ليبيا بالإتحاد السوفياتي خلال سنتي 1974 و 1975 ، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 4 .
- MAGHREB -MACHRECK N° 65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 4 .
- MAMMERI , (HUSSEINE) : " M.KOSSYGINE EN LIBYE (12 - 15 MAI 1975) IN MAGHREB MACHRECK N° 69 , P 9-11 .

8) انظر القرار الذي إتخذه الإتحاد الإشتراكي العربي خلال مؤتمره المنعقد بطرابلس بين 4 و 9 نوفمبر 1974 بإرسال بعثات وحدوية إلى كلّ من القاهرة ودمشق وتونس ، وهو ما سيتم فعلا يوم 27 نوفمبر إلى القاهرة ودمشق ويوم 28 نوفمبر إلى تونس ، في :

وقد تواصلت على مدى النصف الثاني من عقد السبعينات هذه التحوّلات الجذرية للنظام السياسي الليبي في إتجاه تكريس " سلطة الشعب " وبناء " مجتمع الإشتراكية القرآنية " والعمل على تحقيق " وحدة الأمّة العربية " ، وهو ما حرص القذافي على تأكيده في خطابه يوم 1 سبتمبر 1976 بمناسبة إحتفال ليبيا بالذكرى السابعة لثورتها إذ أعلن أنّ " الثـورة الليبيـة كانت فعلا عمل العسكرييـن ولكنّها دخلت منذ خطابـي بزوارة في 15 أفريل 1973 مرحلة جديدة هي مرحلة سيطرة الشعب على مختلف مؤسسات البلاد ، وقد بدأ بعد التحضير لمرحلة جديدة : مرحلة تغيير القوانين الأساسية للإتحاد الإشتراكي العربي ، وتنظيم المؤتمرات الشعبية على مختلف المستويات (...) وبذلك فإنّ المؤتمر الوطني الذي سينعقد قبل جانفي 1977 هو الذي سيختار القادة أي الوزراء في مختلف القطاعات (...) ورئيس الوزراء (...) والمؤتمر هو الذي سيصوّت على الميزانية ويحدّد قانون المجتمع على أساس القرآن والسنّة ... " مواكبا بالمناسبة المواقف نفسها في مجال السياسة الخارجية الليبية عند تعرّضه للخلاف الليبي – المصري (1) .

ولم تتأخر الإجراءات التي أتخذت في إتجاه تجسيم محتـوى هذا الخطاب ففي 23 أكتوبر 1976 وبمقتضى تحوير وزاري إتخذه مجلس قيادة الثورة لم تعد الحكومة تضمّ سوى عسكريين إثنين هما الرائد عبد السلام الخويلدي رئيس مجلس الوزراء والرائد خويلدي الحميدي وزير الداخلية ، وذلك إستجابة لرغبة القذافي في أن تكون أغلبية عناصر التشكيلة الحكومية مدنية في هذا الوقت الذي كانت تشهد فيه ليبيا تركيز مؤسسات

****

- MAGHREB -MACHRECK N° 67 , P 36 .

– انظر أيضا قرارات مؤتمر الشعب الليبي الذي إنعقد بطرابلس بين 15 و 18 جانفي 1976 بشأن التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الليبية في :

- MAGHREB -MACHRECK N° 72 , P 10 .

1) MAGHREB -MACHRECK N° 74 , 1976 , P 14 - 15 .

السلطة الشعبية (1).

ولم تمض إلاّ أسابيع قليلة على خطاب القذافي حتى إنعقد مؤتمر الشعب العام بين 13 و 24 نوفمبر 1976 مجسّما بذلك رغبة القيادة الليبية في تجسيم سلطة الشعب " فالديمقراطية الحقيقية لا توجد إلاّ عندما يتحمّل الشعب مسؤوليته بنفسه لا بالإعتماد على وسطاء ... " (2).

ويهمّنا أن نؤكد بهذا الصدد أنّ هذا المؤتمر قد ساند الخطّ السياسي الخارجي للقيادة الليبية إذ أقرّ خاصة :

- مساندة السياسة الخارجية للجمهورية العربيةالليبية داعيا مجلس قيادة الثورة إلى الإستمرار في هذه السياسة.

- تحقيق الوحدة العربية بكل الوسائل بإعتبار ضروريتها القصوى.

****

1) الفجر الجديد ليوم 24 أكتوبر 1976.

نشير أنه وبمقتضى هذا التحوير عيّن عبد السلام التريكي كاتب الدولة السابق للشؤون الخارجية وزيرا للخارجية بعد أن ظلّ هذا المنصب شاغرا لحوالي عام منذ إقالة عبد المؤمن الهوني، من جهة أخرى عيّن موسى احمد أبو فريوة وزيرا للتخطيط بعد أن ظلّ هذا المنصب شاغرا منذ فرار الرائد عمر المحيشي إلى تونس في أوت 1975 ومنها إلى القاهرة. أمّا القذافي وبموجب أمر من مجلس قيادة الثورة فقد عيّن قائدا أعلى للقوّات المسلّحة، انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N° 75 , 1976 , P 16 - 17

2) من خطاب القذافي في الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر بصفته رئيسه، انظر :

- الفجر الجديد ليوم 14 نوفمبر 1976.

- الجهاد ليوم 14 نوفمبر 1976.

نشير أنّ مؤتمر الشعب العام يمثّل الصيغة التنظيمية التي عوّضت الإتحاد الإشتراكي العربي، وهو يجتمع مرّة كلّ سنة وضمّ في مؤتمره الأوّل 900 شخصا بمعدّل نائب لكلّ 3000ساكن تقريبا، وقد إنعقدت دورته الأولى بين 5 و 18 جانفي 1976 وكان يسمّى حينئذ " مجلس الشعب " راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 72 , P 9-10

- وحول أهمّ وقائع مؤتمر الشعب العام المنعقد بين 13 و 24 نوفمبر 1976 انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N° 75 , 1976 , P P 17- 44 .

- تكثيف إنتداب العناصر الثورية القيّمة من قبل وزارة الخارجية (1).

أمّا على الصعيد الداخلي فقد عهد المؤتمر إلى المؤتمرات الشعبية القاعدية بمشروع إعلان سلطة الشعب لمناقشته وتحديد مطالبها، وقرّر أن يعود إلى الإنعقاد في جلسة إستثنائية يوم 3 مارس 1977 لإعلان سلطة الشعب (2)، وقد صرّح القذافي في 30 سبتمبر 1976 أنّه مع إعلان هذه السلطة " لن يكون هناك مجلس قيادة الثورة ولا قذافي " (3).

وقد إنعقد بالفعل مؤتمر الشعب العام إستثنائيا بمدينة سبها الواحة التي ترعرع بها القذافي على مسافة نحو 600 كلم من طرابلس وذلك بين 28 فيفري و 2 مارس 1977 بحضور فيدال كاسترو قائد الثورة الكوبية، وقد تمخّض المؤتمر بعد 3 أيام من المداولات عن إعلان " السلطة الشعبية المباشرة " التي تمثّل ركيزة النظام السياسي " على أساس أنّ " الشعب هو صاحب السلطة يمارسها بواسطة المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والمنظمات المهنية ومؤتمر الشعب العام " (4).

وقد صاحب الإعلان عن قيام السلطة الشعبية المباشرة تركيز هياكل سياسية جديدة على رأس الدولة أصبح القذافي بمقتضاها " ضامن إستمرارية المسار الثوري " بصفته الأمين العام لمؤتمر الشعب العام بعد أن عوّضت الأمانة العامة مجلس قيادة الثورة، وقد ضمّت إلى جانب القذافي القادة التاريخيين الأربعة للثورة الليبية وتتمثل مهمتها أساسا في مراقبة عمل السلطة التنفيذية بإسم الشعب، وأستبدلت على هذا الأساس تسمية مجلس الوزراء باللجنة الشعبية العامة " وتسمية الوزراء بالأمناء. وقد أكّد المؤتمر في

****

1) حول بقية توصيات المؤتمر في مجال السياسة الخارجية أنظر :

-MAGHREB -MACHRECK N° 75 , 1976 , P 20

2) MAMMERI , (HUSSEIN) : " DEUZIEME SESSION DU CONGRES GENERAL DU PEUPLE " IN MAGHREB-MACHRECK N° 75 , 1976 , P 17 -21 .

3) LE MONDE DU 1er JANVIER 1977 .

4) البند الثالث من الدستور الجديد الذي جاء يلغي الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر 1969 .

مجمل قراراته التوّجهات العروبية والإسلامية والإشتراكية للقيادة القذافية على رأس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية " (1) .

هكذا إذن إستمرّت القيادة الليبية في نحت نموذجها الخاص على أساس المبادئ والمواقف نفسها التي إلتزمت بها منذ وصولها إلى السلطة في أواخر سنة 1969 ، في الوقت الذي كانت فيه القيادة التونسية مستمرّة في الدفاع عن مشروعها القطري بالإستمرار في إنتاج الخطاب نفسه وتحديد نقاط الإستدلال التي حكمت سلوكها السياسي دائما ومن ذلك الخطاب الذي ألقاه بورقيبة يوم 12 مارس 1976 بجامع عقبة بن نافع بمناسبة ذكرى الإحتفال بالمولد النبوي ،فبعد أن حدّد المفاهيم الأساسية – التي تمثلّ حسب رأيه شرطا ضروريا لفهم العصر في العالم العربي والإسلامي ، وبعد أن ضرب مفهوم الأمة العربية ضمنيا بتأكيده أنّ مفهوم الأمة في العالم العربي والإسلامي يقوم على الرابطة الدينية لا اللغوية ، عاد بورقيبة ليؤكد صعوبة تحقيق الوحدة داعيا مجدّدا إلى " إيجاد الصيغ الكفيلة بتسهيل التعاون في مختلف المجالات الإقتصادية والثقافية ... " (2) .

وبذلك كان النظامان يتطوّران في إتجاه التصادم رغم التحسّن الذي عرفته علاقات البلدين كما تجلّى ذلك أثناء زيارة الهادي نويرة إلى طرابلس يوم 13 ماي 1978 ليترأس الوفد التونسي في أشغال اللجنة العليا المختلطة التونسية –الليبية إذ تجاهل عبد العاطي العبيدي رئيس اللجنة الشعبية العامة – الذي كان يقود الوفد الليبي في هذه

****

1) الإسم الجديد للدولة بمقتضى النص الدستوري الجديد حسب بنده الأول .

حول أهمّ وقائع هذا المؤتمر وقراراته راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 76 , 1977, P 22 - 23 .
2) MAGHREB -MACHRECK N 72 , 1976 , P 12 .

الأشغال - تأكيد ضيفه على أنّ البلدين إختارا " الحوار المباشر والمتواصل والعمل المخطّط والحذر " بتذكير ضيفه بإتفاق جربة التاريخي " والأمل في تحقيق الوحدة طبقا لهذا الإتفاق (1) ، ولم تلبث تونس أن وجدت نفسها في مواجهة دعوة وحدوية ليبية جديدة بعد أن دعا القذافي في جوان 1978 بالجزائر إلى إقامة وحدة تونسية - ليبية -جزائرية وأرسل بمبعوثيه إلى تونس لهذا الغرض (2) ، بل وأصبحت تونس هدفا للسياسة الليبية إذا نحن إعتبرنا التطوّر الذي كان يعرفه النظام الليبي على المستويين الداخلي والخارجي فقد عبّر القذافي في خطابه يوم 1 سبتمبر 1978 بمناسبة إحتفالات ليبيا بالذكرى التاسعة لثورتها عن رغبة واضحة في تسريع المسار الثوري داخل ليبيا وخارجها إذ أكّد مجدّدا موقفه السابق من الصراع العربي -الصهيوني بلهجة حادّة وعاد مرّة أخرى إلى طرح موضوع إتفاق الوحدة التونسية -الليبية الموقّع في 12 جانفي 1974 مؤكّدا بالمناسبة أنّ هذا الإتفاق الذي " علّق مؤقتا " يظلّ رغم ذلك " راسخا في قلوب الشباب من البلدين " ، ولم يوضّح القذافي في هذا الخطاب كيف يمكن أن يوضع هذا الإتفاق موضع التطبيق ، ولكنه أكّد بعد ذلك في تصريح لجريدة LE MONDE يوم 3 أكتوبر 1978 أنّه سيغيّر طرقه حتى يتوصل إلى تحقيق وحدة العالم العربي موضحا أنه سيلجأ إلى " الثورة الشعبية التي ستكون قاعدتها تركيز لجان شعبية ثورية في كل الوطن العربي تعمل علنا أو سرّا بهدف السيطرة على السلطة وتحقيق الوحدة وحلّ المشاكل السياسية في العالم العربي " (3) .

وقد كانت ليبيا تملك الوسائل التي تخوّل لها التدخل في تونس فعلاوة على

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 82 , 1978 , P 4-5 .
2) MAGHREB -MACHRECK N° 82 , 1978 , P 4-5 .
3)MAMMERI , (HUSSEIN) : " LE 9eme ANNIVERSAIRE DE LA REVOLUTION DU 1er SEPTEMBRE " IN MAGHREB -MACHRECK N° 82 , 1978 , P 12 - 13 .

الجاذبية التي كان يتمتّع بها المثل الوحدوي لدى شرائح هامة من المجتمع التونسي، كانت ليبيا تستطيع دائما توسيل اليد العاملة التونسية بليبيا في خلافها مع تونس ولا سيّما في هذه الفترة التي تميّزت فيها الأوضاع في تونس بتفاقم الأزمة الإقتصادية والإجتماعية وكانت ليبيا قد إستخدمت هذا السلاح في السابق : مرّة أولى كردّ فعل على تراجع تونس عن إتفاق جربة (1) وثانية في إطار تفاعلات أزمة الجرف القاري بين البلدين (2).

وكانت ليبيا تستطيع الإعتماد على الجنوب التونسي في محاولة زعزعة إستقرار نظام جارها الغربي مستغلّة في ذلك الروابط البشرية الهامّة نسبيا التي نسجت على مرّ العصور، وتعمّقت مع إنفتاح سوق الشغل الليبية على اليد العاملة التونسية (3) وتحوّل الحدود إلى مصدر إرتزاق بالنسبة للمهرّبين التونسيين ولا سيّما من أهالي الجنوب (4).

وكان النظام التونسي يستشعر هذا الخطر مع تراجع قوّة الخطاب البنائي الذي كان

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 62 , MARS -AVRIL , 1974 , P 45 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°72 , 1976 , P 11 .

3) نذكر أنّ تونس كانت تمثّل سوق شغل بالنسبة لليد العاملة الليبية قبل إنبلاج العصر النفطي في ليبيا فقد لجأ إلى تونس إثر الغزو الإيطالي لليبيا نحو 35 ألف شخص، عاد البعض منهم بعد ذلك ولكن الجالية الليبية بتونس ظلّت هامة إذ بلغ عدد الليبيين المصرّح بأسمائهم سنة 1921، (20.546) شخصا. وفي 1930 وصلت تونس موجة هجرية جديدة رفعت عدد الليبيين بها إلى 28 ألفا، وقد ظلّ هذا الرقم يتراجع بعد ذلك رغم وصول المهاجرين الجدد سنة 1943 إذ أدّى إستقلال ليبيا إلى عودة العديد من الليبيين بحيث إنخفض عددهم سنة 1956 إلى 18 ألفا كانوا يستقرّون خاصة بتونس العاصمة ونابل وسوسة وصفاقس وخاصة بمنطقة قفصة المنجمية. وكان إنفجار النفط بالصحراء الليبية كفيلا بإقناع البقية بالعودة، وإنقلاب تيار الهجرة في الإتجاه المعاكس. راجع :

- "LA LIBYE ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N° 12 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1956 , P 6 .

4) نشير إلى أنّ 18 شخصا شملتهم المحاكمة بعد عملية قفصة قد حوكموا سابقا في قضايا تتعلّق في مجملها بجريمة تجاوز الحدود بدون رخصة : راجع :

- العلوي، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية "، مرجع سابق، ص 50.

يؤمن الولاء الشعبي للدولة ولا سيّما مع تكريس واقع المواجهة المعلنة بين المجتمعين المدني والسياسي (1).

وقد أكّد وجود هذا الخطر إكتشاف قوّات الأمن التونسية في 30 سبتمبر 1978 لمخابئ أسلحة بالجنوب (2).

وكانت ليبيا تدرك أنّ إنقطاع التعاون بين البلدين أو إنخفاض نسقه يلحق أضرارا أكبر بتونس منه بليبيا، وعلى هذا الأساس كانت تستطيع مواجهة جارها بإعتماد سياسة الإستنزاف بإعتبار أنّ الرابح في هذه المواجهة هو من سيخسر أقلّ، وقد نجحت هذه السياسة نجاحا كبيرا في حمل النظام التونسي على الدخول في سباق التسلّح الأمر الذي مثّل بمعنى ما إنتصارا إستراتجيا ليبيا إذ كان من شأنه أن يحمل النظام التونسي على أن يفرض في مستوى ميزانية الدولة إختيارات مالية تتجاوز إمكاناته الشحيحة من خلال الزيادة في حجم النفقات العسكرية (3)، وهو ما يفسّر الدعوة التي وجهّها محمد المصمودي في رسالته المفتوحة إلى بورقيبة لإيقاف سياسة التسلّح واللجوء إلى تسوية خلافاته مع أجواره عبر التفاوض (4) وذلك دون إعتبار حقيقة أنّ البلاد التونسية لم تكن تستطيع مجاراة نسق التسلّح الليبي بحكم التفاوت الكبير بين إمكانات البلدين، ومن ذلك أنّ ليبيا إستوردت بمفردها بين 1971 و 1980 قرابة 40% من مجموع السلاح المباع في إفريقيا، وكانت خلال هذه الفترة تحتل المرتبة الثانية بعد سوريا بين البلدان المستوردة للسلاح في العالم الثالث (5).

****

1) BEN LARBI, (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE -TUNISIE -LIBYE), OP CIT, P 147.
2) BLEUCHOT, (HERVE) ET MONASTIRI, (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE ", OP CIT, P 110.
3) BEN LARBI, (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS ...", OP CIT, P 145.
4) MASMOUDI, (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE ", OP CIT, P 20 -21.
5) BEN LARBI, (BRAHIM) : "MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRETROIS ETATS (ALGERIE, TUNISIE, LIBYE) ", OPCIT, P 149- 150.

وقد ظلّ ميزان القوى العسكري مختلاً - على مستوى العتاد لصالح ليبيا فحتّى أواسط الثمانينات كانت ليبيا تتوفر على 3000 صاروخ مقابل 1000 صاروخ فقط لكلّ من مصر والسودان والجزائر ، وعلى 550 طائرة قتالية لـ 5000 مقاتل مقابل 306 من الطائرات لـ 12000 مقاتل في الجزائر و 55 طائرة لـ 1700 مقاتل في تونس ((1) .

وقد كان النظام التونسي يعلم هذه الحقيقة جيّداً وهو ما جعل بورقيبة يؤكد يوم 8 جانفي 1980 أي قبل بضعة أسابيع من عملية قفصة أنّه " من مصلحة دول العالم الثالث وفي مقدّمتها الدول العربية أن تضع في حسابها أنّ مقوّمات المناعة والكرامة ليست بالسلاح المستورد بل ببناء قوّة ذاتية ترفع عن شعوبها التبعية السياسية والإقتصادية " (2) ، وإن إستمرّ النظام التونسي رغم ذلك في سياسة التسلّح تحت ضغط الإستنزاف الليبي .

ولم يكن النظام التونسي يملك في مواجهة هذا الإستنزاف سوى التعويل على صداقته مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إذ علاوة على علاقاتها التقليدية الممتازة مع الغرب ، كانت البلاد التونسية تحتلّ مكانة هامّة في الإستراتيجيا السياسية العسكرية الغربية والأمريكية خاصة فقد كانت واشنطن تربط بين الأمن في منطقة المغرب العربي وخصوصا أمن تونس بحكم ضعفها العسكري من جهة ، وأمن البحر المتوسط من جهة ثانية وكانت حريصة على ضمان حرية المرور عبر تونس بالذات لأغراض عسكرية وإستراتيجية بما يحقّق أهدافها في منع وقوع أيّ إختلال في توازن المنطقة والحيلولة دون تداعي الأمور نحو تهديد محتمل لمصالحها ومواقعها فيها ... ذلك أنّ البلاد التونسية

****

1) IBID , P 145 - 150 .

- الإحصائية تعود إلى بداية الثمانينات ، انظر ملحق الوثائق .

2) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXXI ، ص 298 .

كانت تحتلّ موقعا بالغ الأهمية في قلب المتوسط ، وكانت تمثّل الدرع الشرقي للمغرب العربي أمام تسرّب التأثير المشرقي إلى الجناح الغربي من العالم العربي (1) ولكن ذلك كان سيؤدي إلى الزيادة في قوّة المعارضة الداخلية للنظام .

وفوق ذلك كلّه ، كانت ليبيا تستطيع الإعتماد على الجزائر مستغلّة في ذلك التوتّر الخفيّ الذي ظلّ يميّز العلاقات التونسية – الجزائرية رغم إستمرار البلدين في التأكيد على أنّ هذه العلاقات هي " علاقات أخوّة خالية من المشاكل " (2) ، فقد كان " التعاون " القائم بين تونس والجزائر هشّا بحكم إختلاف توجهاتهما في الوقت الذي كانت فيه الجزائر حريصة على دعم علاقاتها بالنظام الليبي رغم الخلاف السياسي والحدودي بين البلدين ، وكان هذا التطوّر في التعاون بين البلدين قد أدّى إلى التوقيع على إتفاقية حاسي مسعود في 28 ديسمبر 1975 (3) ، وهي إتفاقية لعبت دورا هاما في تأطير التعاون بين البلدين وإن لم ترتق إلى مستوى الأمال التي علّقها عليها الطرف الليبي كميثاق تأسيسي للوحدة الليبية –الجزائرية .

من جهة أخرى كانت قضية الصحراء الغربية قد أصبحت تمثّل إثر إندلاعها في أواسط سنة 1975 المحور الأساسي في سياسة الجزائر المغاربية بل والخارجية عموما ، إذ أصبحت تحدّد على أساسها مواقفها من مختلف الأنظمة في المنطقة وفي العالم وهو ما يفسّر تأكيد تقاربها مع النظام الليبي مقابل فتور علاقاتها مع النظام التونسي .

****

1) عثمان ، (عوض) ، " التدخل الأجنبي الأمريكي في شمال ووسط إفريقيا " ، مرجع سابق ، ص 183 .

2) من خطاب بورقيبة يوم 28 ديسمبر 1977 ، انظر :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXXI ص 288 .

3) حول هذه الإتفاقية أنظر :

- BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : " ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE -TUNISIE -LIBYE) " , OPCIT , P 69-72 .

إنّ خارطة التحالفات المغاربية التي رسمت تدريجيا على مدى عقد السبعينات جعلت الوضع الجغرا-سياسي للبلاد التونسية حرجا وغير مريح بالمرّة إذ وجد النظام التونسي نفسه محاصرا بين جاريه العملاقين الشرقي والغربي في مواجهة أزمته الداخلية المتصاعدة.

وقد أصبح بفعل ذلك مع أواخر هذا العقد هدفا للسياسة التدّخلية لهذين الجارين وإن بدت طرابلس وخاصة الجزائر متردّدة بشأن تحديد أساليب هذا التدخّل وأهدافه.

لقد بدت القيادة الجزائرية مقرّة العزم على أن يدفع النظام التونسي ثمن موقفه الصحراوي وانحيازه للأطروحة المغربية بشأن القضية الصحراوية ولكنّها تردّدت في تحديد قيمة هذا الثمن.

والظاهر أنّها لم تكن متحمّسة لفكرة الإطاحة بالنظام التونسي الذي كان يتآكل في عزلته الإقليمية إذ كان ذلك سيؤدّي إلى حالة من عدم الإستقرار غير مضمونة النتائج.

من جهة أخرى كانت القيادة الجزائرية متردّدة بشأن الوسائل التي يتعيّن إعتمادها للإطاحة بهذا النظام - إذا هي جعلت من ذلك هدفا لسياستها التونسية - فقد كانت الإطاحة به بواسطة الجيش ستؤدّي إلى أزمة داخلية في مجتمع تعوّد على لعبة المؤسسات المدنية لا سيّما وأنّ هذا الجيش نفسه كان قد حفّز الحسّ المدني لدى المجتمع بعد إستخدامه غير مرّة في تسوية القضايا المدنية دون تردّد في إستعمال السلاح كما جسّمت ذلك أحداث 26 جانفي 1978 الدموية، وكانت الإطاحة بهذا النظام بإستخدام سلاح الدين ستؤدي إلى حرب داخلية واردة من خلال إنقسام المجتمع إلى " تقليديين " وتحديثيين " بعد التجربة " اللائكية " التي قادها النظام البورقيبي خلال قرابة 3 عقود (1).

****

1) IBID P 113-114.

ولذلك، فقد فضّلت القيادة الجزائرية إعتماد سياسة الإستنزاف والضغط على جارها الشرقي من خلال زعزعة إستقراره بهدف حمله على مراجعة سياسته الصحراوية والمغاربية عموما.

وقد حرصت في هذا الإطار على إستغلال الأزمة الداخلية للنظام التونسي وعزلته الإقليمية لتحقيق هذا الهدف.

وفي هذا الإطار دائما، إختارت الجزائر أن تلعب الورقة الليبية لزعزعة إستقرار النظام التونسي فاتحة بذلك المجال واسعا أمام السياسة الليبية في تونس.

ولئن كان القيادة الليبية -من جهتها- تدرك أنّها لم تكن تستطيع أن تفرض على جارها الغربي الوحدة بين البلدين بالقوة، فإنها كانت حريصة بدورها على أن يدفع النظام التونسي ثمن تراجعه عن إتفاق جربة واستحقاقاته السياسية بما إستتبعه ذلك من توتر مزمن في علاقات البلدين.

ولا شكّ أنّ إمكانات التدخّل الليبية في تونس قد زادت مع تبلور هذا الموقف الجزائري، وتصاعد الأزمة الداخلية التونسية، إضافة إلى تحرّر اليد الليبية بعد أن كسّرت المبادرة الساداتية طوق العزلة العربية الذي كان ضرب حول ليبيا، بل وأعطاها ذلك إشعاعا إضافيا نتيجة معارضتها المعلنة لسياسة السادات ولا سيّما فيما يتعلّق بالصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية، و على هذا الأساس إحتضنت بطرابلس المؤتمر الأول لجبهة الصمود والتصدّي (جبهة الرفض لمبادرة السادات) في 2 ديسمبر 1977 إلى جانب الجزائر وسوريا والعراق واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية (1).

****

1) DUCLOS, (LOUIS-JEAN) : " UN ESSAI DE RAPPROCHEMENT EGYPTO-ISRAELIEN " IN MAGHREB -MACHRECK N°79, 1978, P 7-8.

- حول البيان النهائي لمؤتمر طرابلس انظر نفس المصدر ص 74.

وقد مثّل ذلك بدون شكّ إنتصارا سياسيا ودبلوماسيا كبيرا للسياسة الليبية مكّنها من إستعادة دورها العربي بعد فترة من العزلة (1) وهو ما أكّد قناعة القيادة الليبية بصحّة إختياراتها وشجّعها على الإستمرار في سياستها التدخلية ولا سيّما ضدّ الأنظمة الضعيفة أو المتآكلة على غرار النظام التونسي الذي فشل في تأمين الهيكلة الداخلية للمجتمع والتدرّع الحقيقي ضدّ مخاطر التهديد الخارجي (2).

وعلى هذا الأساس لم تكن تسوية الخلاف التونسي -الليبي مع أواخر سنة 1977 سوى تأجيل لتصادم مؤكد فعلي عكس تأكيدات الطرفين على " خلوّ العلاقات بين البلدين من المشاكل " (3)، فقد كان التوتّر قد عاد ليخيّم على علاقات البلدين ولا سيّما بعد إكتشاف مخابئ الأسلحة في الجنوب التونسي في سبتمبر 1978، وإستمرار ليبيا في إحتضان عناصر المعارضة التونسية إذ فتحت أمامهم معسكراتها وإنتدبت البعض منهم ضمن فرقها التي كانت تؤمن سياستها التدخلية في الخارج (4).

****

1) حول خارطة التحالفات الليبية مع البلدان العربية في بداية سنة 1978، انظر :

- BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , OPCIT , P 112 .

2) BEN LARBI , (BRAHIM) : " ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) , OP CIT , P 112-113 .

3) انظر بهذا الصدد خطاب بورقيبة يوم 28 ديسمبر 1977 في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " : تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXXI ، ص 268 .

- انظر أيضا تصريح القذافي إثر زيارته إلى تونس في 6 فيفري 1978 أي بعد أيام قليلة من الإنفجار النقابي يوم 26 جانفي في :

- MAGHREB-MACHRECK N°80 , 1978 , P P 8-11-26 .

4) عثمان ، (عوض) ، " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " ، مرجع سابق ، ص 106

لقد كانت الأمور تتداعى تدريجيا نحو مواجهة مؤكدة لم تلبث أن إنفجرت بعنف في قفصة ليلة 27 جانفي 1980 .

ولا شكّ انّ تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في تونس منذ أواسط السبعينات قد جعل الضربة الخارجية ممكنة وموجعة خاصة وقد كانت ضربة مزدوجة ليبيـــة -جزائرية بل وثلاثية إذا نحن إعتبرنا مشاركة جبهة البوليزاريو فيها .

وبالفعل فقد شهدت البلاد التونسية منذ الثلاثية الأخيرة لسنة 1976 توترا إجتماعيا خطيرا تجلّى جزئيا في الإستقلالية التي أصبحت تميّز خطاب الإتحاد العام التونسي للشغل في مطالبه ، وقد حرصت الحكومة التونسية على تطويق هذه الأزمة بالتوقيع في 19 جانفي 1977 على إتفاق مع المنظمة النقابية كان يراد له أن يكون قاعدة لتأسيس سلم إجتماعية بخمس سنوات ، وقد قضى هذا الإتفاق بتحقيق زيادة هامّة نسبيا في الأجور وربط هذه الزيادة بتطوّر مؤشر الأسعار مقابل إلتزام مختلف الأطراف بتأمين نجاح المخطّط الخامس (1) .

من جهة أخرى إستمرّ غليان الجامعة إذ عرف شهر جانفي من سنة 1977 عدّة مواجهات بين الطلبة وقوّات الأمن إنتهت بعدّة إيقافات في صفوف الطلبة لكن وعلى غير العادة أطلق سراحهم سريعا ، وقد إعترف الطاهر بلخوجة وزير الداخلية في تصريح علني أنّ " الشباب التونسي متعطّش للحوار والعمل " وأنّه يتعيّن تفهّم تمرّده ومن ثمّة ضرورة تجنّب المواجهة بين البوليس والطلبة ، وقد بدا هذا الموقف الوفاقي المرن منسجما في حينه مع سياسة الحكومة في مواجهة التململ الإجتماعي المتزايد بعد توصلّها إلى

****

1) ELLE COHEN , (HADRIA) " EN TUNISIE : LE PACTE SOCIAL DU 19 JANVIER 1977 " IN MAGHREB -MACHRECK N° 76 , 1977 , P 24 -25 .

التوقيع على إتفاق 19 جانفي 1977 مع الإتحاد العام التونسي للشغل ، وأيّا كان الأمر فقد أصبحت السياسة الليبرالية التي تنتهجها حكومة نويرة محلّ إنتقاد متزايد (1) .

وقد أكّدت التطوّرات اللاحقة عجز أد لوجة النظام عن تأمين تماسك الجبهة الداخلية في مواجهة التململ السياسي والإجتماعي المتزايد الذي كانت تشهده البلاد ، وقد مثّل شهر جوان من سنة 1977 في هذا الإطار محطّة تاريخية هامة في تطوّر النظام السياسي في تونس ففي الوقت الذي كانت فيه تونس وليبيا قد توصلتا إلى الإتفاق على اللجوء إلى التحكيم الدولي في خلافهما حول الجرف القاري بخليج قابس ، سجلّت الساحة السياسية التونسية حدثين هامّين : تمثّل الأوّل في إعتزام مجموعة الليبراليين التي كان يقودها 7 وزراء سابقون على غرار أحمد المستيري وحسيب بن عمار والباجي قائد السبسي والحبيب بولعراس (2) القيام بمؤتمر وطني حول الحرّيات العامة في 10 جوان 1977 وذلك بهدف تكوين مجلس وطني للدفاع عن الحريات العامة (3) ، ولكن تمّ منع إنعقاد المؤتمر في 9 جوان .

من جهة أخرى بدأت في 14 جوان 1977 محاكمة 33 عضوا أو نصيرا من حركة الوحدة الشعبية التي كان يقودها من الخارج الوزير السابق احمد بن صالح (4) بتهمة المساس بالأمن العام وهيبة رئيس الدولة وأعضاء الحكومة ، ونشر أخبار زائفة وتوزيع

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°76 , 1977 , P 25 .

2) كانت هذه المجموعة تعرف بهذا الإسم أو بإسم " الحركة الديمقراطية - الإجتماعية " أو كذلك حركة الإشتراكيين الديمقراطيين وهي التسمية التي ستشيع بعد ذلك .

3) كان 168 مثقف تونسي قد وجّهو في 12 أفريل 1977 دعوة لإحترام الحريات الديمقراطية ،
- MAGHREB -MACHRECK N° 77 , 1977 , P 22 .

4) كان هو نفسه و 5 من أنصاره قد حوكموا غيابيا بعد قراره من سجنه في فيفري 1973 .

مناشير والإنتماء إلى جمعية سريّة (1).

وقد كانت العلاقة بين هذين الحدثين (المحاكمة والمؤتمر) وثيقة من أكثر من زاوية فقد كان منظمو المؤتمر الذين كانت تدعمهم 528 شخصية تونسية يطالبون بعفو عام وإطلاق سراح كلّ المساجين السياسيين ودقرطة النظام، وقد كانت هذه المطالب تنسجم مع مطالب حركة الوحدة الشعبية، ولذلك فقد قرّبت المحاكمة المسافة بين المجموعتين إذ تولّى الباجي قائد السبسي والدالي الجازي - وهما إثنان من " القادة الليبيراليين " الذين دعوا إلى إنعقاد مؤتمر الحرّيات العامّة - الدفاع عن بعض المتهمين.

من جهة اخرى طالبت بعض عائلات الضحايا في رسالة وجهّتها إلى الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (2) - التي كانت تضمّ ضمن قيادتها بعض قادة حركة الإشتراكيين الديمقراطيين - بالتحقيق في إدعاءات التعذيب التي ربّما كان تعرّض لها المتهمّون خلال فترة الإيقاف التحفّظي، وقد شكّلت لهذا الغرض لجنة بتاريخ 20 ماي (3).

لقد كانت الخلافات بين الحركتين هامة وأساسية سواءا تعلّق الأمر بالتوجهات الإقتصادية أو بالتوجهات السياسية الكبرى (4)، ولكنّهما كانا يلتقيان - في هذا الظرف

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 77 , 1977 , P 22 .

-انظر أيضا :

--SCHAAR, (STUART) : " LE JEU DES FORCES POLITIQUES EN TUNISIE " IN MAGHREB MACHRECK N° 78 , 1977 , P 70 .

2) أعترف بها رسميا في 12 ماي 1977 .

3) سجّل تقرير الرابطة يوم 16 أوت 1977 انّه لم يتمّ السماح لأعضاء اللجنة بزيارة الموقوفين، وأنّ رئيس المحكمة لم يجب عن رسالة في هذا الغرض وجهّت إليه بتاريخ 11 جوان، ولذلك فهي تحتّج على ممارسة السلط العمومية (وكالة فرنسا للأنباء بتاريخ 16 أوت 1977)، ورد في المرجع السابق ص 73 .

4) راجع بهذا الصدد المرجع السابق ص 70 .

على الأقل على مطلب الحريات العامة ، وإن كان لكلّ منهما تحفظاته على الأخر (1) .

وأيّا كان الأمر فقد حضيت مجهودات " الإشتراكيين الديمقراطيين " ليس فقط بدعم حركة الوحدة الشعبية ، وإنّما أيضا بدعم أغلب القوى والمجموعات السياسية التونسية على غرار الحزب الشيوعي التونسي (2) والقيادات اليسارية في الجامعة ، وعبد الفتاح مورو الذي بدأ يفرض نفسه كقائد لحركة الإتجاه الإسلامي الصاعدة .

لقد مسّت الدعوة إلى عقد مؤتمر حول الحريات العامة بتونس وترا حسّاسا لدى أغلب مكوّنات الرأي العام التونسي ، وأثارت الإنتباه إليها في الداخل والخارج على حدّ السواء ، لذلك ورغم القرار الذي اتخذ بمنعها في 9 جوان ، حلّت بمطار تونس في نفس اليوم بعثة أمريكية بقيادة RAMSEY CLARK ، وقد وجدت في إنتظارها 150 شخصا حضروا لإستقبالها غير مبالين بحضور قوّات الأمن ، وفي بهو المطار نظّمت إرتجاليا حفلة إستقبال للبعثة الأمريكية ، لم تلبث أن أصبحت بفعل منع إنعقاد المؤتمر من الغد المؤتمر الأول للحريات العامة بتونس إذ ونتيجة لقرار المنع ، قرّر المنظمون تنظيم مؤتمر صحفي حضي بتغطية هامّة ، وقد ألقى خلاله حسيب بن عمار الذي أختير رئيسا للمجلس الوطني للحريات العامة خطابا حماسيا تعرّض فيه لتاريخ الحركة في خطوطه العريضة ، وقدّم بيان " المجموعة موجّها دعوة للنظام حتى يسمح بحرية الإجتماع والصحافة ويؤمن الحريات الأساسية للإنسان (3) .

لقد عبّر هذا الحدث عن الحاجة التي كانت تشعر بها القوى السياسية والإجتماعية بتونس لدقرطة الحياة السياسية بما في ذلك الحركات التي لم تكن تطالب بإلغاء نظام

****

1) انظر تصريح أحمد بن صالح بهذا الصدد إلى جريدة LE MONDE بتاريخ 18 مارس 1977 .

2) ظلّ ممنوعا من النشاط منذ سنة 1963 .

-3) S'CHAAR , (STUART) : " LE JEU DES FORCES POLITIQUES EN TUNISIE " IN MAGHREB MACHRECK N° 78 , 1977 , P 71 .

الحزب الواحد ، ولم تكن تضع نظام بورقيبة وزعامته موضع السؤال مثل حركة الإشتراكيين الديمقراطيين أو حلفاءها من الرموز السياسية على غرار الباهي الأدغم فقد ألحّ هذا الأخير في حديث مع البعثة الأمريكية التي حلّت بتونس لحضور المؤتمر على حاجة البلاد إلى دقرطة النظام مؤكدا أنّ التأخير في القيام بالإصلاحات السياسية الضروورية سيؤدي إلى تحوّل البلاد نحو أحد أشكال الفاشية (1) .

وقد إقترح المستيري في لقاء جمعه ببورقيبة بناءا على طلبه يوم 3 أكتوبر 1977 إعتماد " ميثاق وطني " على أساس عفو عام بالنسبة لكلّ القضايا ذات الصبغة السياسية ، وقد قام بنشر مشروع هذا الميثاق في 24 أكتوبر (2) .

وقد باتت مختلف الأطراف السياسية التونسية بما في ذلك السلطة نفسها واعية بخطورة الوضع الإنفجاري الذي آلت إليه البلاد على المستويين السياسي والإجتماعي الأمر الذي يفسّر تفهّم السلطة لمطالب المعارضة سواء كانت سياسية أو نقابية كما عبّر عن ذلك توصّل الطرفين النقابي والحكومي إلى التوقيع على إتفاق السلم الإجتماعية في 19 جانفي 1977 ، وتحلّي السلطة بمرونة معلنة في التعامل مع التمرّد الطلاّبي ، وقبول بورقيبة الإستماع إلى مقترحات معارضيه خاصة وأنّ عددا هاما منهم كان في وقت غير بعيد يقف إلى جانبه في موقع السلطة والقرار .

وقد كان موقف المستيري وأصحابه يوفّر إمكانية تجميع القوى والحساسيات التي تطالب بإعتماد سياسة قائمة على إنتخابات حرّة وذلك بموافقة بورقيبة نفسه الذي كان يستطيع بالمناسبة أن يضيف إلى رصيده السياسي دورا مؤكدا في تركيز المسار

****

1) IBID , P 72 .

- نشير إلى أنّ صاحب المقال وهو أستاذ تاريخ بجامعة بروكلين الأمريكية كان عضوا في البعثة الأمريكية التي نزلت بتونس لحضور المؤتمر بناءا على دعوة من المنظمين .

2) S'CHAAR , (STUART) : " LE JEU DES FORCES POLITIQUES EN TUNISIE " OPCIT , P 73 .

الديمقراطي في البلاد ، بيد أن بورقيبة حرص دائما على التقليل من قيمة حركة المعارضة المتصاعدة لنظام حكمه ، وقد ندّد أكثر من مرّة علنيا بأحمد المستيري والباهي الأدغم وأنصارهما لتزعّمهم حركة معارضة للحزب (1).

وكان قد وقف بقوّة أمام الإنتصار الذي حقّقه " الجناح الليبرالي " في الحزب أثناء إنتخابات المؤتمر الثامن للحزب الإشتراكي الدستوري المنعقد بالمنستير بين 11 و 15 أكتوبر 1971 (2) إذ حقّق " الليبراليون " الأغلبية في إنتخابات اللجنة المركزية ولكنّهم تعرّضوا خلال اليوم الأخير لشتّى ممارسات التهديد والمساومة قبل أن يقوم بورقيبة نفسه بإقصائهم (3) .

وكان بورقيبة قد هدّد بالإستقالة إذا رفضت إختياراته ، وهو ما أدّى إلى إقصاء "الليبراليين"من السلطة(4) وقد ظلّ دائما على قناعته بضرورة أن تقوم تونس على نظام قوي لمواجهة تأثيرات الأنظمة المجاورة القوية (5) ، خاصة وأنّ الكثير من أعضاده الذين إنتقلوا إلى خندق المعارضة كانوا يستطيعون التعويل على علاقاتهم

****

1) انظر مثلا العمل ليوم 8 نوفمبر 1973 .

- والصباح ليوم 30 جويلية 1974 .

2) "LE VIII eme CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTURIEN " IN MAGHREB N° 48 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1971 , P 20 -25 .

3) راجع تصريح بورقيبة إلى جريدة LE MONDE " لقد وجدنا صيغة لن تكون دكتاتورية ، لقد رأينا أنّ المؤتمر يجب أن ينتخب اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي الدستوري ، من جهتي ... سأقوم بإختيار 14 أو 15 معاونا في الديوان السياسي من اللجنة المركزية " .

- LE MONDE DU 16 OCTOBRE 1971 .
-VOIR AUSSI : NEW -YORK TIMES DU 1er NOVEMBRE 1971 .
-4) S'CHAAR , (STUART) : " LE JEU DES FORCES POLITIQUES EN TUNISIE " IN MAGHREB MACHRECK N° 78 , 1977 , P 71 .

5) انظر تصريح بورقيبة في : NEW-YORK TIMES ليوم 1 نوفمبر 1971 .

بأصحاب القرار في الأنظمة المجاورة على غرار أحمد بن صالح في الجزائر ومحمد المصمودي في ليبيا (1).

وعلى كلّ حال، تعاطى بورقيبة والسلطة عموما مع الدعوة إلى " الإنفتاح السياسي " ولكن دون تفاعل كبير ، فقد ظلّ على قناعته بأنّ " البلاد بحاجة إلى نظام قويّ " بإعتبار أنّ " الوحدة القومية التي تمكّنت من تحقيقها لم تزل حديثة العهد ممّا يحتّم رعايتها قصد الحفاظ عليها ، كما أنّ تونس ليست البلد الوحيد الذي يسيّره حزب واحد ... ولا أعتقد أنّ حزبا متفتّحا للحوار كحزبنا مطالب بالإنصياع إلى أهواء سبعة أنفار ليسو في العير ولا في النفير وتنحصر كلّ مهمّتهم في إحداث الشغب " مؤكّدا دائما أنّ " الحزب سيستمرّ وسيكون الوحيد وأساسه الحوار مع جميع العناصر التي يهمّها الإسهام في بناء تونس الجديدة ... " (2) بما جعل الوضع محتفظا بكل كمونه الإنفجاري ، ومرشّحا لشتّى الإحتمالات وهو ما أكّدته التطوّرات اللاحقة فقد تميّزت الحياة السياسية والإجتماعية خلال السداسية الثانية من سنة 1977 بتدهور تدريجي للعلاقات بين الحكومة والحزب الإشتراكي الدستوري من جهة والإتحاد العام التونسي للشغل من جهة ثانية إذ لم يكن " العقد الإجتماعي " الموقّع في 19 جانفي 1977 سوى حلّ وسط لا يخلو من نقائص وغموض من شأنه أن يكون مصدرا لخلافات جديدة الأمر الذي يفسّر عودة موجة الإضرابات التي أدّت ولأول مرة في تاريخ تونس المستقلّة إلى تدخّل الجيش لتكسير إضراب عمال النسيج بقصر هلال أيام 12 و 13 و 14 أكتوبر 1977 (3).

****

1) S'CHAAR , (STUART) , " LE JEU DES FORCES POLITIQUES EN TUNISIE " , OPCIT , P 72 .

2) من الندوة الصحفية التي عقدها بورقيبة في 15 سبتمبر 1974 ، في :

بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1982 ، ج XXXI ، ص ص 46 – 49 .

3) حول الوضع النقابي ، والعلاقة بين السلطة والإتحاد العام التونسي للشغل خلال هذه الفترة راجع :

- MAGHREB-MACHRECK N° 79 , 1978 , P 15-16 .

من جهة ثانية لم تعد الأزمة السياسية تقتصر على المواجهة بين السلطة والمعارضة إذ طالت السلطة نفسها في مستوى الحكومة والحزب مع إنفجار الخلاف بين رموزها ذلك أنّ الحكومة كانت قد نجحت حتى هذا التاريخ في المحافظة على إنسجامها وتوازنها الداخلي فحول الوزير الأول -وهو مناضل حزبي من الرعيل الأول - كان يتجمّع عدد من المناضلين القدامى أمثال عبدالله فرحات ومحمد مزالي والحبيب الشطّي إلى جانب عدد كبير من التقنيين أمثال عبد العزيز الأصرم ومحمد بن عصمان والموظفين السامين من أمثال المنصف بلحاج عمر ومحمد الناصر ... وذلك إلى جانب" الصديقين المتلازمين" محمد الصياح والطاهر بلخوجة الذين كانا يسيطران بيد قوية على جهاز الحزب ووزارة الداخلية ، بيد أنّ هذا التوازن بدأ في الإنفصام منذ بدأ بلخوجة - الذي ظلّ لوقت طويل أحد صقور النظام في مواجهة قوى المعارضة -في الدعوة إلى تبني سياسة التفهّم والحوار ، وذلك في الوقت الذي ظلّ فيه صديقه الصيّاح (1)وفيا لخط التقدّم القديم .

هكذا إذن إنقطع التوازن الحكومي الذي ساد حتّى هذا التاريخ ، وقد إتخذ ذلك صبغة علنية بمناسبة مناقشة الميزانية بمجلس الأمة ففي مقابل تنديد الهادي نويرة بالطابع الديما غوجي لبعض مطالب الإتحاد العام التونسي للشغل - وهو ما أثار إنتقادات بعض النواب - دعا الطاهر بلخوجة مجدّدا وبوضوح إلى التحلّي بالمرونة في مواجهة قوى المعارضة الإجتماعية والسياسية وتفهّم مطالبها ، مؤكدا بذلك مواقفه السابقة التي تبنّاها أخيرا (2) ، وقد إقتضى هذا " الخلاف العام " تحويرا وزاريا ، وهو ما حدث فعلا ففي

****

1) نشير إلى أن الصياح مدير الحزب الإشتراكي الدستوري كان يقود ميليشيا موازية تضمّ بين 2000 و 2500 شخصا حسب منظمة العفو الدولية ، وكان إلى جانب بلخوجة وزير الداخلية الذي كان يشرف بهذه الصفة على قوات الأمن ، أحد المرشحين البارزين لخلافة بورقيبة في حال وجود أزمة سياسية رغم أنّ الدستور ينصّ على خلافة الوزير الأول آليا للرئيس في حال وجود شغور في منصب الرئاسة ، راجع :

- S'CHAAR , (STUART) : " LE JEU DES FORCES POLITIQUES EN TUNISIE " , OP CIT , P 72 .

2) حول هذا الموقف الذي إتخذه بلخوجة راجع كتابه :

-BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 113-144 .

23 ديسمبر 1977 وضع بورقيبة حدًا لمهام بلخوجة بناءا على طلب نويرة، وقد قام نويرة نفسه بهذا الأمر في الوقت الذي كان فيه بلخوجة متغيّبا في زيارة خاصة بفرنسا، إذ تحوّل شخصيا إلى وزارة الداخلية وطلب فتح مكتب الوزير حيث نصّب عبد الله فرحات وزيرا بالنيابة مع إحتفاظه بمنصبه على رأس وزارة الدفاع، وقد أثار هذا التحوير وخاصة الطريقة التي تم بها ردودا بدت غير منتظرة في صلب الحكومة نفسها مع إستقالة 5 وزراء هم عبد العزيز الأصرم وزير الإقتصاد والحبيب الشطّي وزير الخارجية والمنجي الكعلي وزير الصحّة العمومية والمنصف بلحاج عمر المكلّف بالعلاقات مع البرلمان وأحمد بنّور كاتب الدولة للدفاع (1).

وقد نجح نويرة لا محالة في إعادة تشكيل حكومته متبنيا بالمناسبة في خطبه لهجة أقلّ حدّة ولكنّه ظلّ على وفائه لنظام الحزب الواحد، ولتوجهاته الأساسية، ونجحت حكومته في تفادي المواجهة مع الإتحاد العام التونسي للشغل ولكن موّقتا إذ ظلّ المناخ متوترا في إنتظار تطوّرات جديدة.

وأبدى النظام بعض الإنفتاح على معارضيه وخاصة بعد لقاء المستيري ببورقيبة في 3 أكتوبر 1977 لإقناعه بضرورة تحقيق المصالحة الوطنية على قاعدة ميثاق وطني ينظم الممارسة الديمقراطية وفق قواعد محدّدة (2)، فقد سمحت الدولة لحركة الإشتراكيين الديمقراطيين بإصدار جريدتين، وقد صدر بعد في أواخر ديسمبر 1977 العدد الأول من جريدة الرأي اللسان العربي الناطق بإسم الحركة في إنتظار وصول ترخيص صدور الجريدة الناطقة بالفرنسية، ولكن الغموض ظلّ مخيّما على المستقبل السياسي للبلاد ولا سيّما إذا إعتبرنا الخطر الخارجي الذي كان يتربّص بها فالقذافي شرقا لم يغفر

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 79 , 1978 , P 17 .

2) انظر تغطية جريدة الشعب للمؤتمر الصحفي الذي عقده المستيري يوم 24 أكتوبر 1977 .

لنويـرة دوره الأساسي في إفشال مشروع الوحدة التونسية -الليبية الموقّع في جربـة في جانفـي 1974 ، وبومدين غربا لم يغفر لبورقيبة إنحيازه للأطروحة المغربية فـي الصراع الإقليمي بشأن مستقبل الصحراء الغربية ، والدول الكبرى لم تكن تملك أن تظلّ فـي موقع المتفرّج إزاء التطوّر السياسي الجاري فـي تونس إعتبارا للمكانة الإستراتجية التـي تتمتّع بها البلاد التونسية في الحوض المتوسّطي (1) .

لقد كانت تونس تقف فعلا على فوهة بركان خامد لم يلبث أن إنفجر يوم 26 جـانفي 1978 إذ تحوّل الإضراب العام الذي قرّر لهذا اليـوم إلى إنتفاضـة عامّة في البلاد سقط خلالها 51 قتيلا وعدّة مئـات من الجرحى إثر تدخّل البوليس ، وتمّ إيقـاف عدّة نقابييـن يتقدمهم الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل الحبيب عاشور (2).

وقد تميّز ردّ فعل السلطة إزاء هذه الأحداث بالصرامة إذ أعلنت حالـة الطـوارئ فـي البلاد ، ولم تلبث أن إستهدفت – بعد إيقاف مئات النقابيين – المنظمـة النقابية نفسها إذ نصّبت عليها قيادة جديدة على رأسها التيجاني عبيد .

بيد أنّ هذه الإجراءات لم تنجـح فـي تهدئـة البلاد بالكـامل إذ ردّ الشباب الطـالبي والتلمذي بإعلان الإضراب والتظاهر في الشارع وإن بصورة سلمية ، وقد نجح إلى حدّ ما في مواجهة السلط العمومية الأمر الذي حمل السلطة على إغلاق المؤسسـات الجامعيـة

****

2) MAGHREB-MACHRECK N° 79 , 1978 , P 18 .
1) MAGHREB -MACHRECK N° 80 , 1978 , P P 8-11-26 .

– رغم ذلك فقد حرص الحبيب عاشور قبل ذلك على تفادي المواجهة مع السلطة قبل أن يضطر إلى ذلك مجاراة لنسق تسارع نبض العمل النقابي القاعدي ، وربّما ايضا نتيجة الصراعات في صلب السلطة نفسها ، إذ إستقال يوم 10 جانفي 1978 من منصبه في الديوان السياسي واللجنة المركزية للحزب الإشتراكي الدستوري ، وتبنّي الإضراب العام المقرّر ليوم 26 جانفي 1978 ، وقد تمّ إيقافه في 28 منه بعد رفع الحصانة البرلمانية عنه ، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N° 79 , 1978 , P 17

والثانوية وإن لم يمنع ذلك الطلبة والتلاميذ من العودة إلى الإضراب عند إستئناف الدروس الأمر الذي جعل وزير التربية يهدّد بحذف المنح وإغلاق المطاعم الجامعية إضافة إلى ما إستهدف الطلبة خاصة من إيقافات ومحاكمات . وقد كان هذا الموقف الذي وقفه الشباب وراء صدور قانون 8 مارس 1978 الخاص " بالخدمة المدنية " وهو يهمّ الشباب الذين يتراوح سنّهم بين 18 و 30 سنة ممن لا عمل لهم ولا يتوفّرون على شهادة تسجيل جامعية (1) .

وإصطدمت السلطة بمعارضة حركة الإشتراكيين الديمقراطيين التي كانت تتوفر على بعض وسائل العمل : حزب موجود في الواقع وإن كان غير معترف به ، جمعيات للدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان وجريدة أسبوعية ناطقة بإسمها " الرأي " التي لم تكن تتردّد في التعبير عن معارضتها لإختيارات السلطة بلهجة جادة وحادة رغم الحرص على تفادي العنف اللفظي ، وقد ردّت عليها السلطة بإيقاف عدد من جريدة الرأي وتتبع رئيس تحريرها حسيب بن عمّار ، أما قائد الحركة أحمد المستيري وبعد جولته في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث ألقى عدّة محاضرات عن الوضع السياسي في تونس فقد صدرت ضدّه بطاقة إيقاف بتهمة " ثلب النظام " .

وقد كان من الطبيعي أن تسترعي هذه الأحداث إنتباه الخارج خاصة وأنّ بورقيبة كان تقريبا غائبا عن مسرح الأحداث خلال هذه الفترة الأمر الذي اثار مجدّدا قضية خلافته ، ولئن لازمت دول الجوار والحكومات الأجنبية الصمت إزاء هذا الوضع فإنّ الردود النقابية على الصعيد العالمي أعطت الأحداث حجما لا شكّ أنّها كانت جديرة به ، وحوّلت وجهة الأضواء نحو البلاد التونسية إذ إحتجّت الكنفدرالية العالمية للنقابات

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 80 , 1978 , P P 8-11-26 .

الحرّة على إيقاف عاشور وشكّلت لجنة لمتابعة ملفّ نائب رئيسها ، وإتخذ الإتحاد الدولي للنقابات العربية الموقف نفسه وشكّل بدوره مجموعة من المحامين للدفاع عن المتهمّين النقابيين وفي مقدمتهم عاشور بينما ساند الإتحاد النقابي الإفريقي القيادة النقابية الجديدة برئاسة التيجاني عبيد .

هكذا إستمرّ الغموض مخيّما على المستقبل السياسي للبلاد الذي ظلّ مرّشحا لمختلف الإحتمالات رغم الهدوء النسبي الذي عقب هذه الأزمة .

وقد كانت تونس تحتاج إلى إتخاذ إجراءات جذرية في إتجاه دقرطة الحياة السياسية وإحتواء المشاكل الإجتماعية المتفاقمة ولكن نظام بورقيبة لم يتسلّح بالإرادة الضرورية لذلك فقد رفض في اكتوبر 1978 منح حركة الإشتراكيين الديمقراطيين رخصة تكوين حزب (1) وإستمرّت سياسة حكومة نويرة على نهجها القديم مستغلّة في ذلك " الثقة المتجدّدة " التي وضعتها فيها اللجنة المركزية للحزب الإشتراكي الدستوري إثر إجتماعها يوم 2 و 3 مارس 1979 (2) ، وتواصلت بالتوازي المحاكمات التي كانت تستهدف النقابيين (3) ، ثم جاء المؤتمر العاشر للحزب الإشتراكي الدستوري الذي إحتضنته العاصمة بين 5 و 8 سبتمبر 1979 تحت شعار " التقدّم والوفاء " ليعصف ببقية الأمل في دقرطة الحياة السياسية إذ رفضت التعدّدية السياسية بإسم " الوحدة القومية " ، وقد اعلن بورقيبة في مفتح المؤتمر أنّ " المصلحة الوطنية تقتضي من كلّ التونسيين مهما كانت إختلافاتهم وتوجهاتهم دعم صرح الدولة " مؤكدا أنّ الحزب إستلهم مفهومه للديمقراطية في تونس من مفهوم الشورى في الإسلام (4) ، معتبرا أنّ بقية أشكال

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 83 , 1979 , P 30 .
2) MAGHREB-MACHRECK N° 84 , 1979 , P 31 .
3) MAGHREB -MACHRECK N° 85 , 1979 , P 34

4) بذلك حاول بورقيبة أن يردّ في نفس الوقت على دعاة التعدّدية ، وعلى دعوة الإتجاه الإسلامي الصاعد إلى العودة إلى قواعد الحكم الإسلامي .

الديمقراطية " غريبة ولا تستطيع التأقلم مع مؤسساتنا " فيما صرّح نويرة في نفس الإتجاه أنّ الديمقراطية تعني " التشاور والحوار " وهي ممارسة أصبحت حقيقة واقعة بعد تشكيل " لجان التفكير " التي تمثل حسب رأيه الإطار الملائم للحوار ففيها يستطيع الدستوريون وغير الدستوريين تبادل الآراء ، وعلى هذا الأساس ندّد بالقيادة السابقة للإتحاد العام التونسي للشغل وبالوزراء المستقيلين في ديسمبر 1977 لتهديدهم المصلحة الوطنية ، وإنخراطهم في توجهات مناهضة للحزب وذلك رغم دعوة البعض إلى التحلّي بروح التسامح في التعامل مع هذه " الإنحرافات " (1) ، كما ندّد بنشاط مجموعة " الليبيراليين " وحركة الوحدة الشعبية " لتكالب هؤلاء على السلطة ولا مسؤوليتهم " (2) .

وقد إحتفظت الشخصيات المؤثرة نفسها بمناصبها الحزبية بعد إنتخابات اللجنة المركزية وتعيين الديوان السياسي رغم بروز بعض الوجوه الجديدة مقابل تراجع بعض الوجوه الأخرى على غرار عبد الله فرحات (3) والهادي البكّوش (4) .

****

1) حول أهمّ وقائع هذا المؤتمر انظر :

--LARIF -BEATRIX , (ASMA) : " LE Xeme CONGRES DU P.S.D A TUNIS "IN MAGHREB MACHRDCK N°86 , 1979 , P 11-14 .

2) BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 243 .

- نشير بهذا الصدد إلى أنّ المؤتمر قرّر أن يطرد من الحزب الوزراء المستقلين وهم الحبيب الشطّي والمنجي الكعلي والمنصف بالحاج عمر ومحمد الناصر والطاهر بلخوجة وأحمد بنّور (كاتب دولة سابق) .

انظر المصدر السابق ، ص 243 .

3) ربّما لأنّ بورقيبة لم يستسغ إعتماده على الجيش في تنظيم المؤتمر ، المرجع السابق ، ص 14 .

- حول التشكيلة الجديدة للجنة المركزية والديوان السياسي انظر :

- MAGHREB-MACHRECK N° 86 , 1979 , P 74 -75 .

4) كان الهادي البكّوش مديرا للشؤون السياسية لدى الوزير الأوّل ، وقد عيّن في هذا المنصب غداة أحداث 26 جانفي 1978 . إضطلع بدور أساسي في الإشراف على الإعداد للمؤتمر ، ولكنّ بورقيبة الذي إعتبر التنظيم سيّئا أقاله من منصبه إلى جانب عبد الله فرحات ، وقد عيّن بعد ذلك قنصلا بليون . راجع :

- BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 243 - 244 .

وإلى جانب فشله داخليا في الإستجابة إلى حاجة المجتمع إلى تنظيم سياسي جديد بعد أن اصبح نظام الحزب الواحد عاجزا عن إستيعاب توجّهات مختلف الأطراف في ظلّ التضارب المتزايد للمصالح ، فشل النظام التونسي أيضا في أن يجد توازنا جديدا آمنا لعلاقاته بجاريه المباشرين رغم حرصه على تكثيف الإتصالات بهما فقد ظلّ البرود يميّز العلاقات التونسية -الجزائرية نتيجة موقف البلدين من الخلاف الصحراوي في الإقليم المغاربي ، وقد أستأنفت لا محالة العلاقات المجمّدة إثر زيارة و زير الخارجية الجزائرية إلى تونس يومي 25 و 26 أفريل 1979 (1) ولكنّها لم تكتسب الحرارة التي كانت تخوّل لتونس الإطمئنان كاملا لجارها الغربي .

أمّا مع ليبيا فقد ظلّت العلاقات متوتّرة بإستمرار منذ سقوط إتفاق جربة ، وإن تخلّلتها بعض الهدنات من حين لآخر إذ وحتّى بعد الإتفاق على تسوية ملف الخلاف الحدودي الذي كاد يصل بالبلدين إلى المواجهة المسلّحة ، لم تخلو علاقاتهما من بعض المصادمات ومن ذلك الحادث الحدودي في مطلع أكتوبر 1978 (2) ، ثمّ تحويل وجهة طائرة البوينق التونسية نحو مطار طرابلس في 12 جانفي 1979 للمطالبة بتحرير الحبيب عاشور (3) .

وبذلك كانت تونس تقف في أواخر عقد السبعينات على فوهة بركان يغلي بما تراكم من مشاكل داخلية وخارجية ، ولم يلبث أن إنفجر ليلة 27 جانفي 1980 في عملية قفصة التي جاءت تترجم فشل السياسة الداخلية والخارجية التي إنتهجها النظام التونسي على مدى عقد السبعينات ، ففيما تمثّلت هذه العملية ، وماهي أبرز دلالاتها ؟

****

1) MAGHREB -MACHRECK N° 85 , 1979 , P 34 .
2)MAGHREB -MACHRECK N° 83 , 1979 , P 30 .
3) MAGHREB -MACHRECK N° 84 , 1979 , P 29 .

2) ملابسات أحداث قفصة وأبعادها :

قام ليلة 27 جانفي 1980 فريق من حوالي 60 شخصا (1) بالإستيلاء على مدينة قفصة من خلال السيطرة على مراكز السيادة النظامية فيها ممثلة في مركز الشرطة ومركز الحرس الوطني والثكنتين العسكريتين الداخلية والخارجية ، وقد كان إستيلاءهم على هذه المراكز كاملا فيما عدا الثكنة الداخلية حيث رفض جيب مقاومة داخلها الإستسلام رغم حصاره (2).

وقد دعا الفريق إثر ذلك بمضخّم الصوت إلى " الإلتحاق بالثورة والإطاحة بحكم

****

1) قدّم هذا الرقم وزير الشؤون الإجتماعية التونسية في الشكوى التونسية لمنظمة الوحدة الإفريقية (انظر LA PRESSE بتاريخ 1980/02/16) ووزير الشؤون الخارجية في الشكوى التونسية لجامعة الدول العربية (انظر L'ACTION بتاريخ 1980/02/28) .

نشير إلى أنّ بعض المصادر تحدّثت في البداية عن 300 مهاجم (انظر مثلا LE MATIN بتاريخ 1980/01/28 أو LE MONDE بتاريخ 1980/01/29 ولكن تبيّن فيما بعد أنّ عدد المهاجمين هو دون ذلك بكثير ، فلم تشمل المحاكمة في قضية قفصة سوى 35 شخصا لمشاركتهم المباشرة في العملية (انظر العمل بتاريخ 1980/03/28) ، يمكن أن نضيف إليهم 4 عناصر أخرى قتلت أثناء إقتحام الجيش التونسي للمدينة حسب تصريح وزير الداخلية التونسية في الندوة الصحفية التي عقدها للغرض (العمل بتاريخ 1980/01/31) ، وعموما ظلّ الرقم عائما وهو أمر طبيعي في مثل هذه الحالات ذلك أنّه يرتبط بطبيعة الموقف السياسي من العملية ، ولكن الرقم الذي قدّمته السلطة - وإن عبّر عن موقف معيّن من العملية - كان تقريبا مطابقا للواقع .

2) حول تفاصيل هذه العملية انظر :

العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 41 - 46 .

بورقيبة الطاغية وحزبه ووزرائه السرّاق " (1) وحاول أن يؤمن مشاركة السكّان بتوزيع الأسلحة عليهم ، وقد أذيع في اليوم الأول للعملية بيان في باريس بإسم " الجبهة القومية لتحرير تونس " يعلن إنطلاق الثورة المسلّحة ضدّ نظام بورقيبة العميل " (2) ، وهو ما سانده الإعلام الليبي بتأكيده أنّ " الثورة الشعبية المسلّحة إمتدّت إلى جهات قفصة وقابس وصفاقس وسوسة والقصرين وغيرها " (3) ، بيد أنّ دعوة الثورة لم تلق الإستجابة التي كان يؤملها المتمرّدون رغم النداءات المتلاحقة إذ لم تنضمّ إليهم سوى عناصر قليلة من الشباب: "لقد تميّز سلوك السكان عامة بحياد حذر في إنتظار مآل تطوّر الأحداث " (4).

وليس غرضنا هنا أن نصف العملية أو أن نبحث عن أسباب فشلها ، وإنما نريد أن ننزّل الحدث في إطاره التاريخي بإعتباره محطّة اساسية في تاريخ تونس المعاصر وفي تاريخ العلاقات السياسية التونسية – المغاربية عامة والتونسية –الليبية خاصة .

وبالفعل فقد مثّلت عملية قفصة حدثا مميّزا في تاريخ النظام البورقيبي إذ كانت المرّة الأولى التي تقوم فيها مجموعة مسلّحة ومنظمة من التونسيين بحمل السلاح بصورة واعية لقلب النظام القائم . لقد أستهدف النظام قبل ذلك بدون شكّ سواء بالمؤامرات أو بالمواجهات المعلنة التلقائية والمنظمة على غرار ما كان الأمر سنة 1962 مع محاولة إغتيال بورقيبة وسنة 1969 مع هبّة الوردانين ثمّ سنة 1978 مع تحوّل الإضراب العام إلى مواجهة مفتوحة مع السلطة ولكن هذا الإستهداف لم يتخذ شكل المواجهة المسلّحة

****

1) المرجع السابق ، ص 42 .

2) المرجع السابق ، ص 46 .

3) LIBERATION DU 06/02/1980 .

4) VOIR L'HUMANITE DU 22/02/1980 ET DU 23/02/1980 .

– انظر أيضا جريدة LIBERATION التي اكّدت في عددها الصادر يوم 1980/02/11 أنّ " المحاولة المجهضة لقلب النظام البورقيبي قد فشلت بسبب المساندة الضعيفة التي لقيها المتمردون لدى سكّان الجهة " .

الواعية للإطاحة بالنظام القائم ذلك أنّ المؤامرة التي حيكت سنة 1962 كانت موجهة ضدّ شخص رئيس الدولة ولم تترتّب عنها أية عملية عسكرية منظمة رغم مشاركة بعض عناصر الجيش فيها (1).

وكانت هبّة الوردانين سنة 1969 ردّ فعل تلقائي على سياسة التأميم القسري، وهي لم تستهدف النظام القائم في حدّ ذاته وإنّما السياسة الإقتصادية التي أقرّها خلال عقد الستينات (2).

كما كان الإضراب العام في 28 جانفي 1978 والمظاهرات التي إستتبعها نتيجة التطور الدرامي للأحداث في إطار المواجهة بين السلطة والإتحاد العام التونسي للشغل وسيلة ضغط على النظام لا وسيلة للإطاحة به، صحيح أنّ الإضراب تحوّل إلى إنتفاضة ولكنّ هذه الإنتفاضة لم تستهدف النظام القائم في حدّ ذاته وإنّما السياسة الإقتصادية والإجتماعية التي فرضها خلال عقد السبعينات، ولم تكن حركة مسلّحة إذ كان إستعمال السلاح قرار السلطة وفعلها (3).

في قفصة إذن أستهدف النظام في وجوده باللجوء إلى خيار المواجهة المسلّحة الواعية التي جاءت تتوّج الأزمة المستفحلة التي كان يعيشها هذا النظام في الداخل مع بروز مساوء النموذج التنموي الليبيرالي، وفي الخارج مع تأكّد عزلة النظام داخل إقليم الإنتماء نفسه، وبذلك لم تكن قفصة حدثا - نقطة إنتهى حيث بدأ مع عودة الهدوء إلى المدينة المنجمية، وإنّما محطّة أساسية في مسار سياسة النظام البورقيبي الداخلية والخارجية جاءت تختزل بصورة مكثفة الفشل الذريع الذي منيت به هذه

****

1) راجع بهذا الصدد : -ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1962 , P 412 .

وأيضا : -ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1963 , P 220-227 .

2) ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1969 , P 640 .
3) MAGHREB-MACHRECK N° 80 , 1978 , P 8-11 .

-للمقارنة بين هذه الأحداث راجع :

- LAGHMANI , (SLIM) : " ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA " , OPCIT , P 3 .

السياسة ، ففي قفصة رسم المتمرّدون لوحة بوجهين كان أحدهما يعبّر عن فشل السياسة الداخلية للنظام البورقيبي ، فيما عبّر الوجه الثاني عن فشل سياسته الخارجية في تأمين إستقرار مشروعه القطري في مواجهة التحدّيات الإقليمية .

لقد كانت عملية قفصة إحتجاجا صارخا بقدر ما هو يائس على سياسة النظام البورقيبي في الداخل ، وقد كانت بوصفها ردّ فعل سياسي مسلّح إنتحارية في جوهرها إذ كانت تفتقر إلى الإعداد السياسي الضروري لعملية بمثل هذا الحجم وهذا الوقع وهذه الخطورة فقد كانت ردّا معزولا لا يتنزّل ضمن خطّة سياسية محكمة للإطاحة بالنظام .

وبالفعل فقد كانت العملية تقوم على أخطاء قاتلة وهو ما أثبته الإضطراب الذي اصاب قادة العملية بعد السيطرة على المدينة فقد إستولى المتمرّدون على المدينة ولكنّهم لم يجدوا ماذا يفعلوا بها ، وقد اثبت التحقيق أنّ قائد العملية عزالدين الشريف (1) كان يبحث فجر الواقعة نفسها عن تشكيل القيادة المدنية للثورة من خلال الإتصال ببعض معارفه من النقابيين أو " المثقفين " دون جدوى (2) .

وقد تفكّك المتمرّدون من تلقاء أنفسهم قبل وصول القوات الحكومية إذ لم يبق منم سوى عنصرين إنتحرا عند قدوم الجيش التونسي مساء الأحد 28 جانفي 1980 (3) .

والمؤكد أنّ المجموعة لم تلق المساندة الشعبية التي كانت تؤمّلها (4) ولكن هذا الأمر لم يكن حاسما في الحكم على التمرّد بالفشل ذلك أنّ المدينة لم تكن تستطيع

****

1) حول دوره في هذه العملية ، وسيرته الذاتية عامة انظر :

-العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 61 – 67 .

انظر أيضا قرار ختم البحث وقرار الإتهام في العمل 11 مارس 1980 وأيضا نص التصريح بالحكم في العمل 28 مارس 1980 .

2) العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 43 .

3) هذان العنصران هما عمر البحري والناصر الغَلباني شهر الدغباجي ، راجع المرجع السابق ، ص 44 .

4) VOIR L'HUMANITE DU 22 ET 23 FEVRIER 1980 .

الصمود أمام هجوم السلطة المضاد مهما لاقت من تأييد داخلي ، وحتّى لو صمدت فلم يكن صمودها سيمكّن المجموعة من قلب النظام والسيطرة على الحكم .

لقد كانت عملية قفصة ردًا إنتحاريا على السياسة الإقتصادية والإجتماعية التي إنتهجها النظام التونسي خلال عقد السبعينات ، وقد جسّم عمر البحري والناصر العلياني (شهر الدغباجي) بالصورة الحية هذه الطبيعة الإنتحارية للعملية من خلال إنتحارهما عند مقدم الجيش التونسي ، والحال أنهما كانا قادرين – على الأقل – على توجيه نيران أسلحتهما إلى أسراهما من الجنود الذين كانا يتولان حراستهم .

" لقد أصبح حمل السلاح المخرج الوحيد الذي تركه النظام لشعبنا للتحرّر من دكتاتورية الحزب الواحد وقائده " (1) ولا سيّما في ظلّ أزمة النموذج التنموي المعتمد بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية إذ لم تكن نسب النموّ المسجلّة خلال عقد السبعينات (2) تستطيع أن تحجب حدود التجربة المعتمدة كنموذج تنموي إذ كانت تندرج ضمن إقتصاد موجّه إلى الخارج وبالتالي تابع (3) ، وقد ظلّت المشاكل الإجتماعية تتفاقم حتى تحوّلت إلى أزمة إجتماعية حادة لم تلبث أن إنفجرت مع إعلان الإضراب العام يوم 26 جانفي 1978 (4) .

****

1) البيان الأوّل للحركة المسلحة التونسية ، انظر نصّ البيان في ملحق الوثائق .

2) 8% في المعدل بالنسبة للإنتاج الصناعي انظر :

-JEUNE AFRIQUE N°1013 P 17 .

3) حول السياسة الإقتصادية التونسية خلال عقد السبعينات انظر :

-CAMELGARN, (M) : " TUNISIE (70-77) : LE DEVELOPPEMENT D'UN CAPITALISME DEPENDANT " IN REVUE PEUPLES -MEDITERRANEENS N° 4 , JUILLET -AOUT, 1978 , P 113 .

4) حول تداعي هذه المشاكل نحو الإنفجار راجع :

-MAGHREB-MACHRECK N° 97 , 1978 , P 15-18 .
- MAGHREB-MACHRECK N°80 , 1978 , P P 8-11-26 .

ولا شكّ في أنّ خيار القمع الـذي إعتمده النظـام في مواجهة الغضب الإجتماعي بإقصاء قوى المعارضة السياسية وتهميشها ، ومحاصرة التحرّكات النقابية وضربها قد زاد في تعميق الأزمة الشاملة التي تردّت فيها البلاد .

وفي هذا الإطار إكتسى يوم الخميس الأسود (1) بأحداثه الدرامية أهمية خاصة في التدليل على عمق هذه الأزمة فقد إضطرت المركزية النقابية إلى مجاراة مطالب قواعدها رغم حرصها على تفادي المواجهة مع السلطة فكان إعلان الإضراب العام للتعبير عن رفض المنظمة النقابية لخيارات حكومة نويرة الإقتصادية والإجتماعية ولكن نظام بورقيبة ردّ بقمع هذا التحرّك موجّها بالمناسبة رسالة سياسية واضحة ضدّ القوى المعارضة أيّا كان حجمها ولونها ، وكانت الحصيلة الثقيلة من القتلى والجرحى إضافة إلى إيقافات النقابيين وإستهداف المؤسسة النقابية نفسها عنوانا صريحا لهذه الرسالة (2) ولذلك فلا غرابة أن ترتبط عملية قفصة بتاريخها بهذا الحدث الحيّ في ذاكرة النـاس ، ولا غرابة في أن تؤكد " المقاومة المسلحة التونسية " التي تبنّت العملية على هذا الإرتباط في البيان الأول الذي أصدرته إذ أكّدت أنّ " النظام الدموي لحزب الدستور إرتكب أكبر جريمة في تاريخ بلادنا يوم 26 جانفي 1978 بقتله للأطفال والنساء والرجال بالمئـات ، وجرح ونفي الآلاف، لقد صفّى الإتحاد العام التونسي للشغل ، وانتهى الإضراب العام في الدماء ،

****

1) يوم الإضراب العام في 28 جانفي 1978 .

2) سقط في هذا اليوم 51 قتيلا ، ومئات الجرحى إضافة إلى عدّة إيقافات في صفوف النقابيين بمن في ذلك الحبيب عاشور العضو السابق في اللجنة المركزية والديوان السياسي للحزب الإشتراكي الدستوري الحاكم ، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد ، وتنصيب قيادة جديدة على رأس الإتحاد وراء التيجاني عبيد . ، انظر :

-MAGHREB -MACHRECK N° 80 , 1978 , P P 8-11-26 .

– حول العلاقة بين السلطة السياسية والإتحاد العام التونسي للشغل بعد الإستقلال ، انظر :

- BEN ROMDHANE , (MAHMOUD) : " MUTATIONS ECONOMIQUE ET SOCIALES ET LE MOUVEMENT AOUVRIER EN TUNISIE (1958-1980) , IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1982 , P 280 .

وسجن كلّ المسؤولين النقابيين " بحيث أصبحت " المقاومة المسلّحة المخرج الوحيد الذي تركه النظام لشعبنا للتحرّر من دكتاتورية الحزب الواحد وقائده الذي تمّ تنصيبه رئيسا مدى الحياة من طرف بلاط تابع "(1).

لقد كان المجتمع التونسي يصاعد الأزمة مع إستفحال إختلال التوازن بين المدن والأرياف، وبين الشريط الساحلي من جهة ودواخل البلاد وجنوبها من جهة ثانية إذ كانت نسبة 90% من مواطن الشغل والإستثمارات تتركّز في العاصمة والولايات الساحلية (2)، وأدّى إهمال الفلاحة إلى تكريس النزوح نحو المدن ،والهجرة إلى الخارج ولا سيّما نحو فرنسا وليبيا التي كانت تأوي نحو 80 ألف تونسي (3)، وكانت حركة الهجرة التونسية إلى ليبيا قد شهدت منذ مطلع السبعينات تكثفا ظاهرا إذ شملت عشرات الآلاف من التونسيين الذين إنجذبوا إلى بريق النفط الليبي فخرقوا الحدود علنا أو خلسة في إتجاه ليبيا الأمر الذي حمل بورقيبة نفسه على توجيه عدّة دعوات لإيقاف تيّار الهجرة السوداء، بل وطلب من الحكومة الليبية نفسها طرد التونسيين المقيمين على أراضيها بصفة لا قانونية (4) وقد تنزّلت دعوة بورقيبة هذه ضمن حرص النظام التونسي على مراقبة حركة الهجرة نحو ليبيا توقّيا من أن توسّل اليد العاملة التونسية بليبيا في خلافات سياسية محتملة مع الجار الشرقي خاصة وأنّ ليبيا كانت فتحت أبوابها أمام

****

1) انظر نص البيان في ملحق الوثائق.

2) CHEMMARI ,(KHMAIS) : L'ALERTE TUNISIENNE " IN LE MONDE DIPLOMATIQUE , MARS , 1980 .

3) الرقم الرسمي هو 40 ألفا ولكنه لا يتضمن إلاّ المهاجرين بصفة قانونية . وعموما كانت ليبيا تمثّل بلد الوفود الثاني بعد فرنسا أمام اليد العاملة التونسية وذلك بنسبة 38% من مجموع الهجرة المنظمة مقابل 43% لفرنسا . حول الهجرة التونسية إلى ليبيا انظر : لبيب ، (علي) " الهجرة التونسية إلى ليبيا " ، مرجع سابق ، ص 114 - 123 .

4) كان ذلك أثناء جولة قام بها إلى الجنوب التونسي بين 25 و 28 نوفمبر 1972 ، انظر :

- MAGHREB N° 55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 ,PP 59- 73 .

المهاجريـن العرب المتطوّعين لمحاربة إسرائيل بصفتهم فدائيين ، وقـد قدّر عددهم سنة 1972 بنحو 17 ألفا منهم 3000 تحت التدريب (1) ، ولا محالة ساهمت الهجرة التونسية إلى الخارج وخاصة إلى فرنسا وليبيا في تغييب مظاهر الأزمة الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تتردّى فيها البلاد إذ كانت توفر فرص العمل وأمل " الإثراء " لدى اليد العاملة التونسية وخاصة من الشباب ، وساعدت وإن بنسبة ضعيفة فـي الحدّ من تفاقم عجز ميزان الدفوعات مع الزيادة في حجم التحويلات المالية التي كان يقوم بها المهاجرون ، ولكنّ هذه الهجرة لم تكن سوى معالجة آنية لمظهر الأزمة الهيكلية التي كانت تعانيها البلاد ، وهي لئن ساهمت في تأجيل إنفجار الغليان الشعبي فإنها لم تؤد إلى القضاء على أسبابه العميقة التي ترتبط بالنمط التنموي السائد ، وقد زاد في الحدّ من جدوى الهجرة كعلاج آني في مواجهة الأزمة المتصاعدة عجز تونس على غرار بقية بلدان المغرب العربي عن حماية " حقـوق مواطنينا من المهاجرين إلى أسواق النخّاسين في الحواضر الأوروبية " ، (2) وتأثّر الهجرة التونسية إلى ليبيا بطبيعة العلاقة السياسية بين النظامين التونسي والليبي منذ فشل مشروع جربة الوحدوي ، خاصة وقد عمل الطرفان كلّ من جانبه على توسيل ورقة اليد العاملة في خلافهما السياسي (3) .

****

1) IBID , p 8 .

2) الفيلالي ، (مصطفى) ، " المغرب العربي الكبير ، نداء المستقبل " ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، فيفري 1979 ، ص 38 .

3) كان النظام الليبي يوسّل هذه الورقة باللجوء إلى طرد العملة التونسيين الذين لم يكونوا يستوفون الشروط القانونية للإقامة والعمل بليبيا على غرار ما كان الأمر خلال أشهر فيفري ومارس وأفريل 1976 على وقع تفاعل أزمة الجرف القاري بين البلدين ، فيما حرص النظام التونسي على وقف الهجرة المنظمة إلى ليبيا بهدف خلق شحّ في الأيدي العاملة بليبيا لا سيّما وأنّ إجراءات الطرد إستهدفت التونسيين والمصريين في نفس الوقت ، ولكن لا شكّ في أنّ النظام الليبي كان يوجد في موقع القوة في هذه المواجهة راجع : لبيب ، (علي) " الهجرة التونسية إلى ليبيا " ،في المستقبل العربي ، عدد 47 ، بيروت / لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية جانفي 1983 ، ص 113 .

ولذلك فلا غرابة في أن يختار المتمرّدون قفصة لكي تحتضن ردّهم الإنتحاري على سياسة التفقير والتهجير التي إستهدفتهم على مدى قرابة العقد إذ كانت قفصة تحصل على النسبة الأقل من الإستثمار العام في البلاد كما كانت تسجّل نسبة بطالة عالية بما أدّى إلى الزيادة في عدد المهاجرين إلى الخارج وخاصة إلى ليبيا بنسبة 51% من سكان الولاية فألمانيا بنسبة 2،8 % وفرنسا بنسبة 1،7% (1) إضافة إلى إرتفاع عدد المشتغلين بالتهريب على الحدود مع الجزائر . وأيّا كانت التفسيرات التي إجتهد المحلّلون في تقديمها للحدث فلا يمكن إنكار تأثير هذه الأوضاع في ترشيح هذه المدينة لإحتضان التمرّد ولا سيّما عند ربط الصلة بين الهجرة التونسية ومنها القفصية نحو ليبيا ، والدور الليبي في العملية إذ كان الكثير من أبناء قفصة قد دخلوا إلى ليبيا في إطار الهجرة القانونية واللاقانونية حيث إلتحق بعضهم بمعسكرات التدريب الليبية قناعة أو إحتجاجا على سياسة التفقير والتهجير التي كانت تستهدفهم (2) ، ولا عجب أن يكون المتمرّدون من " حثالة المجتمع " (3) و" رهط من الشبان رسخت لهم أقدام في الشك والفساد وإمتدت لهم جذور في المنكر والتآمر على أمن تونس ونظام الحكم القائم فيها (...) هؤلاء الأشخاص

****

1) العلوي ، (نور الدين) ، عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 88 .

2) هناك دون شك عدة عوامل أخرى تفسر إختيار قفصة لإحتضان التمرد ، لعل أبرزها :

-موقعها الحدودي مع الجزائر التي دخل منها السلاح .

- إمتدادها الطبيعي مع الطريق الصحراوي الذي كان يسلكه المهربون ، وهو الطريق الذي أعتمد لإدخال السلاح بالتنسيق مع جبهة البوليزاريو .

- إنتماء عزالدين الشريف منظم العملية إلى مدينة قفصة حيث كان يعوّل على مساندة أهله وأصدقائه .

3) جاء ذلك في قرار ختم البحث وقرار الإتهام ، انظر العمل بتاريخ 11 مارس 1980 .

حول تركيبة المتمرّدين الذين شملتهم المحاكمة من حيث العمر والمهنة والمنحدر الجهوي ، راجع : العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 58 – 60 .

جلّهم تطاردهم العدالة ويلاحقهم القانون (...) هؤلاء الذين باعو ضمائرهم وشرفهم فاستبدلوا الخير بالشرّ والرشد بالغي والهداية بالضلال وآثروا الردّة القومية على سلامة الوطن الذي حبّه من الإيمان " (1).

لقد كانت عملية قفصة ردّا إنتحاريا مسلّحا على السياسة الداخلية للنظام البورقيبي بعد أن اصبحت البلاد تفتقر إلى الأطر والوسائل التي كانت تستطيع تقنية ردود القوى السياسية والإجتماعية على سياسة الدولة ، وبعد أن أصبح القمع خيار النظام الأساسي بحيث أصبح تطوّر المجتمع مرشّحا للإنشطار والإنفجار ، وبدا اللجوء إلى السلاح حلاّ وحيدا لمواجهة النظام القائم ولاسيّما مع تكريس القطيعة بين جيل النخبة الحاكمة المتشبثة بالقيم التي ورثتها عن الفترة التحريرية وجيل الإستقلال الذي أصبح يعاني في جزءه الأكبر من التهميش والإقصاء إذ وفي كلّ الحالات لم يكن النظام البورقيبي يستطيع أن ينكر أنّ هذا " الرهط من الشبان " من " حثالة المجتمع " يمثّل إحدى ثمار سياسته الإقتصادية والإجتماعية .

وليس ذلك سوى أحد وجهي اللوحة التي رسمها المتمرّدون في قفصة إذ لم يكن يمكن للعملية أن تتمّ بدون دعم خارجي جاء يؤكد فشل سياسة النظام الخارجية أيضا .

لقد مثّلت عملية قفصة إحتجاجا واضحا على المشروع القطري الذي كان يتعهّده النظام البورقيبي ، وتشيّعه للغرب الذي يمثّل في نظر بورقيبة النموذج الأمثل للتقدّم ومصدر التقانة والرساميل ،ولم يكن بورقيبة يخفي إيمانه بضرورة البحث عن العلوم والتقانة العصرية حيث توجد في نظره أي في الغرب والغرب تحديدا رغم نجاح عوالم أخرى في تحقيق قفزات عملاقة في هذا الميدان .

****

1) انظر نص التصريح بالحكم في العمل بتاريخ 22 مارس 1980 .

تجلّى هذا الإحتجاج من خلال الإنتماءات القومية للعناصر القيادية لعملية قفصة فقد كان منظمها عزالدين الشريف معروفا بميولاته العروبية الوحدوية ، وكان قد تطوّع في الحرب العربية -الإسرائيلية الأولى سنة 1948 وعمره لم يتعدّى 19 سنة ، وشارك في محاولة الإنقلاب على بورقيبة سنة 1962 التي حسبت في إبّانها على الحركة اليوسفية ، وكانت هذه المشاركة قد كلّفته 10 سنوات من السجن مع الأشغال قبل أن يفرّ في أكتوبر 1975 بمساعدة شريكيه في الإنقلاب صلاح الدين الزرني وضو الشيباني إلى ليبيا ومنها إلى الجزائر بوثيقة سفر ليبية بإسم نصرالله جابر (1) .

وكان أحمد المرغني الذي قاد العملية على الميدان في قفصة قد إنخرط في تنظيمات سياسية " قومية " ، وإشترك في أعمال عنف موجّهة ضدّ السلطة في تونس فقد إنضمّ إلى " الجبهة القومية للقوى التقدمية التونسية " الموالية لليبيا ، وقبض عليه في 22 جوان 1972 بتهمة مسك متفجّرات كان يخطط لإستعمالها ضدّ دار الحزب الإشتراكي الدستوري والمركز الثقافي الأمريكي ، وقد صدر ضدّه حكم بالسجن لمدّة 5 سنوات قضى منها أربعة ، ثم تمتّع بعفو رئاسي طرح عنه بقية العقاب البدني وذلك في 20 مارس 1976 بمناسبة إحتفال تونس بعيد الإستقلال ، وقد إلتحق بعد ذلك بليبيا حيث إندمج مجدّدا في " الجبهة القومية لتحرير تونس " ، ثم بجبهة البوليزاريو للتدرّب على إستعمال الأسلحة (2) ، وقد إتخذت عملية قفصة بالفعل بعدا قوميا " كما أكّدت ذلك " الجبهة القومية لتحرير تونس " التي تبنّت العملية فقد وصفتها تنصيصا بأنّها " ثورة مسلّحة ضدّ نظام

****

1) حول السيرة الذاتية للشريف ودوره في العملية راجع :

العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 61 – 67 .

2) حول السيرة الذاتية لأحمد المرغني ودوره في العملية راجع المرجع السابق ، ص 68 – 71 .

بورقيبة العميل " (1) .

لقد كانت عودة " القومي في قفصة " إحتجاجا صارخا على المشروع القطري الذي كرّسه النظام التونسي ورفضا للتيار الشعوبي (2) الذي تزعمه بورقيبة بصورة معلنة جعلت منه جوهر الأدلوجة التي كان يقوم عليها الخطاب البورقيبي ، وعبّرت هذه العودة بالمناسبة عن الأزمة التي تردّت فيها الدولة القطرية بعد أن إستكملت دورها التاريخي ، وإستنفذت طاقة المشروع القطري على التعبئة ، ومثّلت دعوة مؤكدة لمصالحة البلاد التونسية مع محيطها العربي - الإسلامي بعد أن إختار النظام البورقيبي العزلة داخل محيطه العربي لبناء دولته القطرية من خلال التركيز على الماضي قبل الإسلامي للدولة في بناء أدلوجة النظام ومنطق خطابه ، ومن خلال تعميق علاقاته مع الغرب حيث يوجد " نموذج التقدم " الذي كان يؤمّله " للأمة التونسية " .

صحيح أنّ النظام البورقيبي رفع شعارات العروبة والإسلام من حين لآخر بل وحرص على أن يؤكد الهوية العربية الإسلامية لتونس في المادة الأولى للدستور التونسي ، ولكنّه لم يسع إلى تجسيم هذه الشعارات ، بل وكان تبنّيها محاولة واعية لإستنزاف طاقاتها التعبوية وسحب البساط من تحت أقدام القوى السياسية المؤمنة بها خاصة وأنّ هذا النظام ظلّ يبحث بإستمرار عن إكتساب الشرعية الضرورية لمشروعه القطري .

صحيح أيضا أنّ النظام البورقيبي سجّل إنفتاحا هاما على العالم العربي والإسلامي ولا سيّما خلال عقد السبعينات ولكنّ هذا الإنفتاح لم يكن يمثّل تجسيما لهذه الشعارات

****

1) المرجع السابق ، ص 46 .

2) تتجلّى الشعوبية في العصر الحديث - من وجهة النظر القومية العروبية الوحدوية - في دعوة بعض المفكّرين وممثلي الحركات السياسية الذين أنكروا فكرة العروبة والوحدة العربية ، وقلّلوا من شأن الماضي العروبي مركّزين على ماضي الدولة العربية القديم في مرحلة ما قبل الإسلام .

التي كانت تلوّن خطابه من حين لآخر، ولم تكن تعبّر عن إرادة سياسية لبناء مشروع على أساسها، وإنّما مثّل تأقلما سياسيا مع تطوّر الأوضاع السياسية داخل البلاد التونسية والعالم العربي، ومحاولة الإستفادة من الإمكانات الإقتصادية والمالية للعالم العربي وخاصة مع إستقلال دول الخليج التي فرضت توازنات جديدة في تفاعلات النظام العربي، وفتحت أعين بورقيبة على الإمكانات المالية الكبيرة التي كان يوفرها الريع النفطي، وعلى الفرص الإقتصادية التي كانت تتيحها عذراة هذه البلدان كسوق للصادرات التونسية من البضائع واليد العاملة والخبرات ولا سيّما بعد نجاح الحضر النفطي الذي فرضته الدول العربية في نهاية الحرب العربية - الإسرائلية الرابعة سنة 1973 بما غرس الثقة في النظام التونسي في الإمكانات العربية إذ إكتشف أنّ " سلاح البترول كان سلاحا ناجحا، وكانت الأمة العربية (1) محقّة في إستعماله دفاعا عن حرّيتها وكرامتها وذودا عن حريّة أراضيها وقد أتى بنتائج ملموسة إذ شعر العالم بوزن العرب وبأهمية التعاون معهم وهو ما حمل كثيرا من الدول على تغيير موقفها وتأييد الحق العربي وإضطرّ إسرائيل إلى الإنسحاب من بعض الأراضي المحتلّة " (2)

لقد تعامل النظام البورقيبي - في إطار وفائه لقناعاته القطرية - مع شعارات العروبة والوحدة والإسلام بإنتهازية سياسية تجلّت من خلال حرصه على إستنزافها بتبنيها دون أن تتوفر لديه أية نيّة حقيقية لتجسيمها، وتعامل بالإنتهازية نفسها مع القوى السياسية في الداخل والأنظمة العربية التي كانت تتبنى هذه الشعارات وتسعى إلى تجسيمها في إطار

****

1) هكذا إستعمل بورقيبة جيّدا عبارة " الأمة العربية ".

2) انظر خطاب بورقيبة يوم 26 أكتوبر 1974 في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1982، ج XXXI، ص 76.

مشروع سياسي عربي وحودوي(1).

لقد كان بورقيبة بمعنى ما يريد إسقاط المشروع الكمالي الذي كانت إحتضنته تركيا غداة الحرب العالمية الأولى على تونس - متناسيا ربما - أنّ تونس لم تكن بموقعها وإمكاناتها في حجم تركيا وأنّ الظرفية التاريخية التي إحتضنت المشروع الكمالي لم تكن تماثل في شيئ الظرفية التي إحتضنت المشروع البورقيبي (2).

وقد كانت قفصة إحدى مظاهر الإحتجاج على المشروع القطري للنظام البورقيبي وكان هذا الإحتجاج داخليا إذ كان المتمرّدون تونسيين ، ولكنّه كان خارجيا أيضا إذ حضي هؤلاء المتمرّدين بدعم خارجي مؤكد في إعداد عمليتهم وإنجازها ، وقد جاء هذا الدعم يؤكد فشل سياسة تونس الخارجية على الصعيد الإقليمي إذ وجد النظام التونسي نفسه مستهدفا في وجوده أو على الأقل في إستقراره من قبل ثلاث قوى إقليمية هي ليبيا والجزائر وجبهة البوليزاريو.

وأيا كان الأمر فلم يكن يمكن لعملية قفصة أن تتمّ بدون دعم خارجي كما أكّد ذلك المتمرّدون أنفسهم " ففي الحقيقة وقبل لقائي بعزالدين الشريف لم يكن لدينا أيّ برنامج عمل ، ولم يكن يمكن أن يوجد برنامج عمل بدون مال " (3).

وقد كان الدور الليبي الأبرز بينها ، وقد أكّد ذلك المتمرّدون عند إستنطاقهم أثناء

****

1) حول البعد القومي في عملية قفصة ، انظر :

العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 93 - 100 .

2) حول تأثير الإصلاحات الكمالية على تونس ، انظر :

- الساحلي ، (محمد المهدي) : " صدى إصلاحات كمال أتاتورك العلمانية في تونس (1923- 1938) " ، شهادة كفاءة في البحث تحت إشراف علي المحجوبي ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس ، 1985 - 1986 .

3) من تصريح المرغني أثناء إستنطاقه بعد العملية ، انظر العمل بتاريخ 1980/02/21 .

المحاكمة بعد العملية إذ أجمعوا على أنه تمّ إنتدابهم وتدريبهم بليبيا قبل أن يرحلوا إلى لبنان حيث إلتحقوا بتنظيمات فلسطينية منسجمة مع التوجهات العربية والفلسطينية للنظام الليبي ، وقد إعترف عزالدين الشريف منظم العملية بأنه تسلمّ مبلغ 20 ألف فرنك فرنسي لتمويل العملية ، (1) وهو ما أكّده المرغني قائد العملية إذ صرّح " لقد أبلغني عزالدين الشريف أنّ الليبيين وفّروا له المال والأسلحة وأنّه بدأ بعد في إدخالها إلى تونس" (2).

لقد كان الشريف كما إعترف بذلك يطبّق الخطّة التي وضعها الليبيون والجزائريون " (3).

وقد كان الدور الليبي في هذه العملية كاملا إذ رافقها في جميع مراحلها ... فليبيا هي التي قامت بإنتداب رجال مجموعة قفصة ، ووفرت لهم الوثائق الرسمية التي يسّرت تحركاتهم وأمدّتهم بالأموال والأسلحة ، وأشرفت على تدريبهم ، وهي التي إتخذت عمليا قرار تنفيذ العملية ، وتعهّدت بمؤازرتها إسناديا (LOGISTIQUEMENT) وإعلاميا أثناء تنفيذها ، وسياسيا وربّما عسكريا بعد ذلك ، (4) فقد صرّح أحمد المرغني الرجل الثاني في العملية بعد الشريف "كلّ ما خططنا له هو السيطرة على قفصة بهدف تركيز خلية ثورية ، وكان يجب أن نقوم بعد ذلك بطلب مساعدة ليبيا " (5).

صحيح أن ليبيا كذّبت رسميا ضلوعها في العملية فقد نفت أمانة الخارجية الليبية

****

1) L'ACTION DU 03/02/1980 .
2) L'ACTION DU 21/02/1980 .
3) LE MONDE DU 16ET 17/03/1980 .
-LIBERATION DU 17/03/1980 .
-JEUNE AFRIQUE N° 998 , P 31 .

4) حول هذا الدور الليبي يمكن الرجوع إلى الصحافة التونسية الرسمية الصادرة خلال هذه الفترة وخاصة العمل و L'ACTION التين نشرتا بعض محاضر إستنطاق المتهمين .

- يمكن الرجوع أيضا إلى محضر ختم الأبحاث في العمل ليوم 11 مارس 1980 .

5) L'ACTION DU 22/02/1980 .

(وزارة الخارجية) في بيان رسمي يوم 1 فيفري 1980 أن تكون الجماهيرية الليبية مورطة بصفة مباشرة أو غير مباشرة في الأحداث الجارية بمدينة قفصة " (1) وطالبت بتوفير حجج الإدانة في مواجهة الإتهامات التونسية لها بالوقوف وراء العملية ، وكان النظام التونسي قد وجّه إتهامه إلى ليبيا مباشرة إثر العملية إذ أكّد وزير الداخلية التونسية في ندوة صحفية عقدها للغرض يوم 29 جانفي 1980 أنّ " المنفّذين ما هم إلاّ بيادق سخّرهم القذافي للإعتداء على أمن تونس وسلامتها " (2).

بيد أنّ التكذيب الليبي لم يكن يستطيع الصمود أمام الحقيقة التي أكّدها إجماع المتهمين على ثبوت دور نظام طرابلس في العملية في مختلف مراحلها لا سيّما وأنه لم يظهر ما يوحي بإمكانية أن تكون إعترافات المتهمين في العملية قد أنتزعت تحت التعذيب .

وعلى أية حال ، فقد أجمعت كلّ الأطراف السياسية والإعلامية على وجود هذا الدور بما في ذلك القوى السياسية المعارضة للنظام في تونس (3) وبعض وسائل الإعلام التي لم تعرف بتعاطفها مع النظام التونسي (4).

بل وأكّدت ليبيا نفسها هذا الدور في الإبان ليس فقط بالمساندة الإعلامية الكبيرة التي خصّت بها العملية (5) وإنما بتصريحات القذافي نفسه بعد العملية فقد أعلن في

****

1) LE JOURNAL DE GENEVE DU 23/02/1980 .

2) انظر نص هذه الندوة في العمل 30 جانفي 1980 .

3) VOIR PAR EXEMPLE : CHEMARI , (KHMAIS) : " L'ALERTE TUNISIENNE " , OPCIT .

4) انظر مثلا مقال L'HUMANITE التي أكّدت أنه " لا يوجد أدنى شكّ في أن الرجال الذين شكّلوا مجموعة قفصة قد تم تدريبهم وتسليحهم وتمويلهم من قبل ليبيا " ، L'HUMANITE DU 23/02/1980-

5) كانت هذه المساندة قد تجاوزت الحملة الإعلامية الموجهة ضدّ تونس من خلال وسائل الإعلام الليبية المختلفة إلى تركيز محطة بث إذاعي خاصة بالعملية هي " هنا قفصة " ، انظر : العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ص 97 .

وكانت هذه المحطة الإذاعية قد ركّزت على باخرة متنقّلة بين ليبيا ومالطا ، وقد أختير تونسيون لإذاعة برامجها . راجع :

BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 245 .

تصريح للوكالة الليبية للأنباء (جانا) يوم 11 فيفري 1980 : " نحن نعتبر النظام التونسي عدوًا للجماهيرية الليبية ، والحلّ المنطقي يكمن في مواصلة المعركة إلى حين القضاء على هذا العدوّ " ، مؤكدا أنّ " الأعداء لا يمكن أن يلتقوا وجها لوجه إلاّ في الحرب التي يجب أن تنتهي بالقضاء على هذا العدو " مضيفا أنّ " النظام التونسي هو الذي سيزول هذه المرة . لن نقبل أيّة وساطة أو سلام أو هدنة في صراعنا مع النظام التونسي " (1) ، وصرح بعد ذلك بأيام إلى جريدة LIBERATION متحدّثا عن التدخل الفرنسي إثر العملية " لقد نبّهنا التدخل الفرنسي بتونس أن مواجهة يمكن أن تحصل وأن تطول كامل إفريقيا الشمالية وربّما كامل القارة الإفريقية " مضيفا أنّه " لا يوجد حدّ لهذه المواجهة ، لن نحترم مثلا الحدود الدولية ، يمكن أن يذهب الليبيون لخوض المعركة في تونس ... والجزائريون أيضا " (2) ، وذلك قبل أن يؤكد صراحة بعد مرور حوالي عامين على العملية أنّه قام بها بتحريض خاص وشخصي من العقيد هواري بومدين " (3) ، وهو ما كان أكّده عزالدين الشريف منظم العملية عند إستنطاقه بإعلانه أنّه إنما " نفّذ الخطة التي وضعها الجزائريون والليبيون " (4) .

لقد كان الدور الليبي في العملية مؤكدا ،وقد مثل ذلك من وجهة نظر القانون الدولي إعتداءا على البلاد التونسية (5) .ولم يكن النظام الليبي يجهل هذا الأمر ، وربما كان ذلك العامل الذي يفسّر تبرئه رسميا من أيّ ضلوع في العملية .

****

1) CITE IN TOUMI , (MOHSEN) : " POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " , OPCIT , P 160 .
2) IBID .

3) الشرق الأوسط بتاريخ 1982/05/14 .

4) LE MONDE DU 16ET 17/03/1980 .
-LIVERATION DU 17/03/1980 .
- JEUNE AFRIQUEN° 998 , P 31 .

5) حول موقف القانون الدولي من هذه القضية راجع :

-LAGHMANI , (SLIM) :" ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA " , OPCIT , P 24 - 43 .

وقد كان يعلم دون شكّ أنّ فشلها سيؤدي إلى توتر جديد لعلاقاته بالنظام التونسي ، بقدر ما كان سيكرّس نظرة الغرب إليه باعتباره نظاما " راعيا للإرهاب " ، ولم يكن ذلك يخدم في شيء الموقف الليبي في هذا الظرف بالذات إذ شكّلت سنة 1979 - 1980 منعطفا خطيرا في تداعيات العلاقات الأمريكية -الليبية في إتجاه المواجهة منذ قرار الرئيس الأمريكي كارتر بإغلاق السفارة الأمريكية بطرابلس سنة 1979 (1) وكان نظام طرابلس يعلم أيضا أنّ ثبوت ضلوعه في العملية سيكشف التناقض بين التوجهات الجديدة للسياسة العربية الليبية التي عبّر عنها القذافي في خطابه يوم الإحتفال بالذكرى العاشرة للثورة الليبية بحضور العديد من رؤساء الدول العربية ، وبين إستمرار التدخلات الليبية في الشؤون الداخلية للدول الأخرى العربية والإفريقية (2) ، وكان القذافي قد أكّد في هذا الخطاب بعد تنديده بسياسة السادات التي قادت إلى التوقيع على معاهدة كامب دافيد المصرية - الإسرائلية تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية -على ضرورة مراعاة خصوصيات البلدان العربية في عملية بناء الصرح الوحدوي العربي فقد أعلن بوضوح رفضه لأسلوب " الغزو والإستلحاق " الذي إعتمده البروسيون والإيطاليون خلال القرن التاسع عشر لبناء الوحدة الألمانية والإيطالية ، وكذلك للأسلوب الثوري الذي " لا يناسب في الوقت الحاضر الأمة العربية (...) الأفضل لنا أن نحقق الوحدة العربية من خلال الواقع المعاش والإمتناع عن تضخيم الخلافات بين الدول العربية " ، منوّها

****

1) حول هذا التداعي في إتجاه المواجهة انظر :

- عثمان ، (السيّد عوض) : " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " ، مرجع سابق ، ص 128

2) حول السياسة الإفريقية للنظام الليبي وإنعكاساتها ، انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N° 85 , 1979 , P 9 -10 .

بالمناسبة بسياسة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي "حقّق وحدة الإمارات العربية، وقام بعمل يتجاوز في أهميته كلّ المحاولات الوحدوية التي قادها حتى اليوم العرب الوحدويون الثوريون " (1).

لكلّ هذه الإعتبارات حرصت ليبيا على أن تنفي ضلوعها في العملية ولكن الضلوع الليبي كان مع ذلك مؤكدا ، وهنا تكمن غرابة هذا الموقف الليبي ، فليبيا لم تتبنّى العملية رسميا ولكنّها ساندتها في المقابل ، ووقفت عمليا وراء العملية في مختلف مراحلها ولكنّها في المقابل لم تحرص على تأمين حظوظ نجاحها : لقد كنّا أشرنا أنّ عملية قفصة كانت تمثّل من الوجهتين السياسية والعسكرية عملية إنتحارية ، وإذا نحن أخذنا بتصريح أحمد المرغني كان الدور الليبي سيقع بعد العملية ، (2) ولكنّنا لا نرى ماذا كان يمكن أن يكون هذا الدور إن لم يكن التدخل العسكري فالدعم السياسي والحملات الإعلامية لم تكن تستطيع لوحدها الإطاحة بالنظام التونسي ، ولم تكن ليبيا تستطيع حتى توفير الدعم الإسنادي إذ كان مدار العملية في قفصة يقع على بعد حوالي 500 كلم من الحدود الليبية ، فهل كانت ليبيا تزمع التدخل العسكري في تونس ؟

لا نعتقد ذلك وإلاّ لكانت إختارت مدينة أخرى على حدودها بدل قفصة حتى يسهل أن تكون قاعدة لإنطلاق عملياتها العسكرية لا سيّما وأنّ النظام الليبي كان يتوفر على تأثير هام نسبيا بمنطقة الجنوب التونسي على الحدود مع ليبيا (3).

من جهة أخرى ،كان النظام الليبي يعلم دون شكّ أنّ مثل هذا التدخل سيواجه

****

1) MAMMERI , (HUSEIN) : " EN LIBYE , UN DIXIEME ANNIVERSAIRE SOUS LE SIGNE DE L'UNITE ARABE " IN MAGHREB -MACHRECK N° 86 , 1979 , P 9 - 10 .

2) صرّح احمد المرغني : " كلّ ما خططنا له هو السيطرة على قفصة بهدف تركيز خليّة ثورية ، ثم نقوم بعد ذلك بطلب مساندة ليبيا " ، انظر : . L'ACTION DU 22/02/1980 -

3) STEMER , (ELISABETH) , " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO-LIBYENNE " , OPCIT , P 11 .

فورا بردّ غربي حاسم فقد كانت تونس ترتبط بإختياراتها السياسية والإيديولوجية ، وإقتصادها بالغرب ، و قد ظلّت تمثّل دائما عنصرا أساسيا في الإستراتيجيا الإفريقية والمتوسطية للغرب ، ولا يعود ذلك بطبيعة الحال لإمكاناتها الطبيعية المتواضعة ، وإنّما للأهمية التي كانت تراها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في موقعها الإستراتيجي الذي جعل منها ورقة أساسية في السياسة المتوسطية والشمال إفريقية للغرب عامة وفرنسا خاصة ، وهو ما كان صرّح به الرئيس الفرنسي فاليري جسكار دستان في نوفمبر 1975 عندما أكّد تعلّقه العميق بالإستقرار السياسي في المتوسط ، وبإستقلال الدول وأمنها وخاصة تونس " (1) .

وذلك علاوة على أنّ هذا التدخّل يتناقض مع التوجّهات الوحدوية الجديدة التي عبّر عنها القذافي في خطابه يوم 1 سبتمبر 1979 (2) .

وعلى أيّة حال ، لم تصاحب عملية قفصة أيّ ضغط عسكري على الحدود مع تونس فبماذا نفسّر إذن وقوف ليبيا وراء العملية – وإن نفت ذلك رسميا – ودعمها لها دون أن تتحلّى بالحرص اللازم لتأمين نجاحها ؟

إنّ الإجابة عن هذا السؤال توجد في الجزائر لا في طرابلس ، وتقتضي توضيح الدور الجزائري في العملية إذ ولئن نفت الجزائر وتونس نفسها في الإبّان أيّ ضلوع للجزائر فيها ، فقد أثبت التحقيق أنّ الجزائر إضطلعت فعلا بدور أساسي في هذه العملية يضاهي أهمية الدور الليبي إن لم يكن أهمّ ، إذ كانت العملية قرارا جزائريا بالأساس ففي قفصة لعبت ليبيا إعتمادا على عناصر تونسية يدعمهم رجال البوليزاريو لعبة الجزائر في محاولتها للإطاحة بنظام " متآكل وبلا شرعية " (3) .

****

1) ذكّرت جريدة L'ACTION بهذا التصريح بعد عملية قفصة ، انظر : . L'ACTION DU 03/02/1980

2) MAGHREB -MACHRECK N° 86 , 1979 , P 9-10 .

3) انظر مقال محمد حربي في : . LIBERATION DU 06/02/1980

وقد أكّد المتمرّدون هذا الدور في إستنطاقهم دون لبس بإعلانهم أنّهم كانوا ينفّذون الخطّة التي وضعها الجزائريون والليبيون " (1)، بل كانت " الإتصالات مع الجزائر أكبر من الإتصالات مع ليبيا " (2).

وقد كان هذا الدور أساسيا في تأمين نقل السلاح إلى داخل البلاد التونسية عبر الحدود التونسية – الجزائرية، وكانت السلطات التونسية قد أعلنت في بداية التحقيق في العملية أنّ 28 نفرا من المتمردين دخلوا البلاد عبر الحدود التونسية – الجزائرية الأمر الذي كذّبته الجزائر في بيان رسمي جاء فيه أنّ " مصالح المراقبة الحدودية لم تسجّل أيّ تسرّب عبر الحدود التونسية – الجزائرية أو أيّ تحرّك مشبوه " (3).

ولكن هذا التكذيب لم يكن يستطيع الصمود أمام الحقيقة التي أثبتها التحقيق والتي أضطرّت السلطات التونسية إلى إعلانها رغم حرصها على تغييب أيّ دور جزائري في العملية.

وقد أكّد القرار الذي إتخذته السلطات التونسية بأن تتمّ المحاكمة في جلسة مغلقة وجود هذا الدور، وكان عزالدين الشريف قد أكّد وجود هذا الدور دون لبس فقد صرّح " كانت علاقاتي بالجزائر أكبر منها بليبيا فبينما كنت أعمل لفائدة جبهة البوليزاريو أعطاني الجزائريون صورة خاطئة عن الوضع في تونس، وقد قادتني الضغوطات التي سلّطت عليّ إلى أن أطيع بصورة عمياء الضابطين الجزائريين الذين كنت على إتصال بهما" (4)،

****

1) LE MONDE DU 16 ET 17/03/1980 .

2) انظر تصريح عزالدين الشريف أثناء محاكمته في :

- LE MONDE DU 16 ET 17/03/1980 .
-LIBERATION DU 17/03/1980 .
3) LE MONDE DU 29/02/1980

– الشعب (جزائرية) بتاريخ 1980/01/28 .

4) LE MONDE DU 16 ET 17/03/1980 .
-LIBERATION DU 17/03/1980 .

وقد مثّل مدار العملية بقفصة دليلا آخر على تورّط النظام الجزائري إذ كانت قفصة تقع على بعد حوالي 100 كلم فقط من الحدود الجزائرية ، وكان ذلك ضروريا لتأمين نجاح عملية تهريب الأسلحة إلى داخل البلاد لا سيّما وأنّ أعضاء المجموعة كانوا يحتاجون إلى التردّد عدّة مرّات بين الجزائر وتونس .

ولا شكّ أنّ ضعف المراقبة الحدودية بين البلدين مقارنة بالوضع على الحدود مع ليبيا قد سهّل هذه العملية ، ولكن لا شكّ أيضا في أنّ أعضاء المجموعة قد إستفادوا من التسهيلات التي وجدوها لدى الجزائر فقد كان السلاح ليبيا ولكنّه مرّ عبر التراب الجزائري ولم يكن يمكن أن يتمّ ذلك دون مساعدة إن لم نقل إشراف السلطات الجزائرية أو على الأقل بعض الشخصيات المتنفّذة فيها .

من جهة أخرى ، إضطلعت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاريو) بدور أساسي في تأمين نقل السلاح الليبي عبر التراب الجزائري إلى قفصة إذ تولّت إعانة المجموعة طوال الأشهر التي إستغرقتها العملية (1) ، ولا شكّ أنّ عزالدين الشريف منظم العملية قد إستفاد من العلاقات التي كانت تربطه بالتنظيم الصحراوي فقد نشط في صفوفه قرابة العام بين مارس 1976 ومارس 1977 حيث ظلّ يصاحب قوافل التموين بين قرية العزيزية جنوب طرابلس وورقلة داخل التراب الجزائري (2) .

ويمثّل هذا الدور الذي لعبه البوليزاريو في حدّ ذاته دليلا على تورّط النظام الجزائري إلى جانب النظام الليبي في العملية إذ لم تكن الجبهة تستطيع القيام بدور بمثل هذه الخطورة دون علم الجزائر وطرابلس إن لم يكن بتشجيعهما بل وبطلب

****

1) حول طريقة دخول السلاح إلى تونس عبر الحدود التونسية -الجزائرية ، انظر : العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية " ، مرجع سابق ، ص 46 – 51 .

2) المرجع السابق ، ص 63 .

منهما لا سيّما وأنّ كلاّ من طرابلس والجزائر كانتا تتمتعان بنفوذ مؤكد على التنظيم الصحراوي (1).

وعلى أيّة حال، فقد أكّد القذافي نفسه هذا الدور عندما صرّح بعد حوالي عامين من تاريخ العملية بأنه قام بها "بتحريض خاص وشخصي من العقيد هواري بومدين " (2).

ولكن لماذا لم تحرص الجزائر على تأمين حظوظ نجاح العملية خاصة وأنها كانت تمثّل في محصّلة التحليل قرارا جزائريا ؟

لماذا إلتزمت الجزائر – بخلاف ليبيا – الحياد إزاء الأحداث الجارية بعد العملية ؟

لقد أفاد التحقيق أنّ الدور الجزائري وإن كان مؤكدا لم يكن يفيد تورط نظام بن جديد نفسه. لقد كان قرار القيام بالعملية قرار هواري بومدين شخصيا فلمّا توفي هذا الأخير في 27 ديسمبر 1978، تعهّده من بعده الشق الذي كان يواليه في أجهزة الدولة والحزب دون علم الشق الآخر الذي ظلّ يجهل العملية وربّما كان يعارض مراميها (3)، وهو ما يفسّر تعرّض عزالدين الشريف إلى الإيقاف والسجن لمدّة 15 يوما عندما كان يحاول تهريب شحنة أسلحة إلى تونس، قبل أن يطلق سراحه إثر نهاية فترة الحداد على بومدين (4).

****

1) حول طبيعة العلاقة بين البوليزاريو من جهة والجزائر وليبيا من جهة ثانية انظر :
- SODAN, (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIO ", OPCIT, P 40 -43.
– انظر أيضا : الحسن الثاني : " ذاكرة ملك "،مصدر سابق، ص 85.

2) الشرق الأوسط بتاريخ 1982/05/14.

3) حول تطوّر الأوضاع السياسية في الجزائر بعد وفاة بومدين انظر :
- GRIMAUD, (NICOLE) : " L'APRES BOUMEDIENE ET LE CONGRES DU F.L.N " IN MAGHREB -MACHRECK N° 84, 1979, P 20- 26.

4) العلوي، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسيولوجية "، مرجع سابق، ص 48.
-VOIR AUSSI : TOUMI, (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE ", OP CIT P 161.

–حول الدعم الذي وجدته مجموعة قفصة لدى الطرف الجزائري، انظر :
LAGHMANI ,(SLIM):" ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA ", OPCIT, P 20 -21.

لقد إضطلعت الجزائر وجبهة البوليزاريو بدور مؤكد في العملية ، وإن إختلفت التفسيرات حول حجمه ومراميه ... ، وإن حرصت كلّ الأطراف بما في ذلك تونس نفسها على تغييبه .

هكذا جاءت عملية قفصة تؤكد واقع العزلة التي فرضها النظام التونسي على نفسه داخل إقليم إنتماءه إذ وجد نفسه محاصرا من ثلاث قوى إقليمية معادية كانت تستهدفه في إستقراره إن لم نقل في وجوده نفسه : الجزائر غربا وإن " برّأ " التحقيق نظام بن جديد ، وليبيا شرقا وإن تبرّأت من ضلوعها في العملية ، وجبهة البوليزاريو التي كانت تتحرّك بإستمرار على طول الحدود الجنوبية للبلاد التونسية ، وتملك بفضل سيطرتها على المسالك الصحراوية وما يتوفر لديها من إمكانات عسكرية وبشرية القدرة الكافية لهزّ إستقرار النظام التونسي ولا سيّما إذا كان ذلك قرارا جزائريا -ليبيا ، وإن حرصت مختلف الأطراف بما في ذلك تونس نفسها على تجاهل دور التنظيم الصحراوي في العملية .

وقد كشفت ردود الفعل الدولية على العملية طبيعة التحالفات السياسية الخارجية للنظام التونسي ، فقد ندّدت بها وبشدّة القوى الغربية وفي مقدّمتها فرنسا ، فيما إمتنع الإتحاد السوفياتي عن التنديد بها (1) .

أمّا على الصعيد الإفريقي فقد إنحصر التنديد المعلن في دول إفريقيا الفرنكفونية و" المعتدلة " وإن إختلفت اللهجة من دولة إلى أخرى فقد إنحازت إلى تونس وبوضوح دول النيجر ومالي والكوت دي فوار والسينقال ، وكانت لهجة قادة النادي الفرنكفوني أكثرها حدّة (2) ، ومن ذلك أن الرئيس الإيفواري وصف – في ردّه على العملية – القائد

****

1) LE MONDE DU 31/01/1980 .

2) نذكّر بأنّ بورقيبة كان يمثّل أحد الوجوه الفرنكفونية البارزة في القارة الإفريقية .

الليبي " بالجاهل والأمّي " (1) .

لقد كان تأثير العملية شديدا بدون شكّ على دول " إفريقيا المعتدلة " ، وقد كتبت في هذا الإطار مجلة JEUNE AFRIQUE التي تعبّر عموما عن مواقف هذه الدول : " علّمنا التاريخ (...) أنه لا جدوى من محاولة التفاهم معهم (أمثال القذافي) بل يجب أن يقوم الأجوار معا بما يجب للسيطرة عليه (القذافي) مثلما يكون الأمر عندما يفقد رجل ما السيطرة على نفسه " (2) . أما بقية الدول الإفريقية وعلى غرار منظمة الوحدة الإفريقية نفسها - فقد تبنّت عموما موقفا حذرا تجلّى من خلال إدانة العملية في حدّ ذاتها دون إدانة أيّ طرف خارجي بالإسم (3) .

ولم يكن الموقف الذي إتخذته الدول العربية عموما بصفة فردية أو في إطار جامعة الدول العربية أقلّ حذرا وتوفيقية ربّما بإستثناء المغرب الأقصى الذي سجّل تدخّلا مباشرا في العملية كان أسرع من الإعانة الفرنسية نفسها (4) ، إذ أرسلت إلى تونس على وجه الدعم طائرة نقل وحوّامتين (طائرتين مروحيتين) (5) ، ولكن حتّى المغرب الأقصى نفسه إصطف في النهاية وراء الموقف التوفيقي الذي تبنّته جامعة الدول العربية بعد إجتماعها بتونس للنظر في الشكوى التونسية من الإعتداء الليبي الذي إستهدف إستقرار النظام التونسي (6) ، وإن حاولت الجامعة العربية التحلّي بالإيجابية إزاء الأحداث الجارية

****

1) L'ACTION DU 17/02/1980 .
2) EDITORIAL DE BECHIR BEN YAHMED IN JEUNE AFRIQUE , DU 02/02/1980 .

3) راجع قرار منظمة الوحدة الإفريقية إجابة على الشكوى التونسية ، في :
- L'ACTION DU 16/02/1980 .
4) JEUNE AFRIQUE N° 998 DU 20/02/1980 .
5) LE MONDE DU 3 ET 04/02/1980 .
-L'HUMANITE DU 04/02/1980 .

6) انظر نص القرارات الخمس التي إتخذتها الجامعة العربية ، في : L'ACTION DU 29/02/1980

بتشكيلها للجنة مصالحة تكوّنت من وزراء خارجية العراق وسوريا والكويت وممثّل للأمين العام للجامعة مكلّف بالإتصال بالحكومتين الليبية والتونسية لوضع القرار موضع التطبيق (1)، ولم يصدر عن المنظمة الأممية قرار بهذا الشأن إذ اكتفت تونس بإعلام مجلس الأمن بالحادث في 15 فيفري 1980 إثر " التصريحات النارية للعقيد القذافي التي لا تدع أيّ مجال للشكّ بشأن التهديدات التي تستهدف البلاد التونسية " (2).

لقد أمّلت تونس بطبيعة الحال أن تلقى شكواها الصدى المطلوب، وأن يردّ على العدوان الذي تعرّضت له بمواقف حازمة فقد كانت ترى أنّه " يجب أن نحتوي الإعتداء وأن ندين المعتدي فإذا لم يردّ على العدوان، ولم يوضع حدّ لهذه التصريحات الخطيرة (الليبية) فإنّ ذلك لا يمكن إلاّ أن يزيد النظام الليبي تجاسرا " (3)، ولكنها كانت تعلم أنّ الحصول على مثل هذه الإدانة أمر صعب بحكم الثقل الذي يمثله المعطى السياسي في عملية صنع هذه القرارات، وهو ما حملها على الحديث توازيا مع هذه المساعي عن ضرورة التوصل إلى حلّ سلمي " عبر " الحوار الحضاري" (4).

ولا شكّ في أنّ القيادة التونسية إستوعبت جيّدا خطورة العزلة التي فرضتها على نفسها الأمر الذي تجلّى من خلال طبيعة ردّها على العملية، فقد حرصت على تجاهل العوامل الداخلية التي أدّت إلى إنفجار فتيل الأزمة في قفصة بقدر ما حرصت على أن تحصر مسؤولية العملية في النظام الليبي وفي شخص القذافي بالذات، وقد صرّح بورقيبة في هذا الصدد " أستبعد أن يكون المتطرّفون الدينيون وراء الحدث كما أستبعد النقابيين ..."، وألحّ على أنّ " معمّر القذافي وراء كلّ هذا، إنّه يعتقد أنّ الشعب ملّ

****

1) القرار الرابع من النص، راجع المصدر السابق

حول موقف منظمة الوحدة الإفريقية، وجامعة الدول العربية، انظر:

- LAGHMANI, (SLIM) : " ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA ", OPCIT, p 36 -43 .

2) L'ACTION DU 16/02/1980 .

3) L'ACTION DU 28/02/1980 .

4) LA PRESSE DU 16/02/1980 .

بورقيبة ، وأنّه سيرتمي في أحضان المهاجمين منذ الرصاصة الأولى ، ولكن فات العقيد أن بورقيبة قضى 50 سنة في خدمة هذا الشعب وحده (...) ولدينا الحجج الكافية لإدانة العقيد (...) إنه لم يغفر لي فكّ الوحدة في جربة سنة 1974 وظلّ يحاول الإنتقام "(1) وأصدر مجلس الأمّة من جهة إثر جلسته يوم13 فيفري 1980 بيانا جاء فيه أنّ " العدوان خطّط له ونظمه وسهر على تنفيذه النظام الليبي بإشراف العقيد القذافي دون علمه بعزم الأمة على الصمود في وجه كلّ المؤامرات والتهديدات وإعتمادها على تجاربها النضالية البورقيبية " (2).

ولا شكّ في أنّ القيادة التونسية كانت تملك " الحجج الكافية لإدانة العقيد " ، ولكنّها كانت تملك أيضا الحجج الكافية لإدانة الجزائر إن لم يكن في نظامها ككل ففي شخص رئيسها الراحل هواري بومدين ، كما كانت تملك الحجج الكافية لإدانة تورّط جبهة البوليزاريو ، ومع ذلك فقد حرصت بوضوح على أن تجعل النظام الليبي مسؤولا أوّلا بل و أوحدا على العملية برمتها فقد رفعت محكمة أمن الدولة الجلسة بمجرّد أن بدأ عزالدين الشريف في الحديث عن علاقات المجموعة بالسلط الجزائرية ، وكان قرار إجراء المحاكمة في جلسة مغلقة قرارا سياسيا يهدف إلى تغييب أيّ دور خارجي في العملية عدا الدور الليبي " (3) .

وحرصت بعد ذلك بكلّ وضوح على تأكيد غياب أيّ دور آخر عدا الدور الليبي فقد صرّح بورقيبة في هذا الصدد " الجزائريون لحسن الحظّ رجال جدّيون ، القذافي هو

****

1) LE NOUVEL OBSERVATEUR DU 11/02/1980 .

2) العمل بتاريخ 14 فيفري 1980 .

- الصباح بتاريخ 14 فيفري 1980 .

3) TOUMI , (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " , OP CIT , P 161 .
- VOIR AUSSI : LAGHMANI , (SLIM) : " ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA " , OPCIT , P 121 .

المسؤول الوحيد بكلّ تأكيد " (1) ، وصرّح الهادي نويرة من جهته " أؤكد أنّ هذا غير صحيح ، غير صحيح بالمرّة ، لقد حاول البعض التلميح إلى أنّ الحكومة الجزائرية أشرفت بشكل أو بآخر على العملية ، هذا خطأ مؤكد ، وأؤكد على ذلك بقوّة " (2) .

ولم تشر السلط التونسية إلى أيّ دور لجبهة البوليزاريو لا تأكيدا ولا نفيا ، وإن كان دورا ثابتا بإعتبار القرائن المتوفرة فقد إتضح أنّ رجال الجبهة تولّوا قيادة عملية تزويد المتمرّدين بالأسلحة والمؤونة لمدّة عدّة أشهر ، بل ولم يكن نقل هذه المعدّات ممكنا بدونها ، وذلك دون إعتبار العلاقات الشخصية التي كانت تربط بعض رجال مجموعة قفصة بالجبهة وقيادتها وذلك على غرار عزالدين الشريف ، ولا شكّ أنّ التنظيم الصحراوي الذي كان يرى في التواطؤ التونسي - المغربي إعتداءا على " شعب الصحراء " ، قد وجد في عملية قفصة بإمتداداتها الجزائرية والليبية فرصة ملائمة ليوجّه رسالة سياسية إلى تونس يعبّر فيها عن قدرته على التحرّك وردّ الفعل (3) .

ويفسّر هذا الحرص الذي عبّر عنه النظام التونسي ، على عدم إتهام الجزائر رغم توفر الأدلّة ضدّها بعدّة عوامل لعل أبرزها :

- رغبة النظام التونسي في تفادي المواجهة مع الجزائر داخل المنظمات الإقليمية والدولية عند مناقشة الشكوى التونسية ، خاصة وأنّه كان يعي جيّدا المكانة الممتازة التي كانت تتمتّع بها الجزائر في العالم العربي وإفريقيا .

- رغبته في حصر الصراع على جبهة واحدة في محاولة منه لفكّ طوق العزلة التي فرضتها عليه إختياراته وتحالفاته .

- وربّما أراد أيضا أن يلعب ورقة بن جديد في محاولة منه لإختراق جبهة المواجهة

****

1) LE NOUVEL OBSERVATEUR DU 11/02/1980 .
2) L'ACTION DU 12/02/1980 .
3) TOUMI , (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " , OPCIT , P 161-162 .

التي فرضت عليه عامة ، والجبهة الجزائرية نفسها بدل الدخول في مواجهة مع النظام الجزائري بكامله بإدانة الدور الجزائري في العملية خاصة وقد أفاد التحقيق أنّ بعض أطراف النظام الجزائري ربّما كانت تجهل فعلا حقيقة العملية .

أما حرص النظام التونسي على عدم إتهام جبهة البوليزاريو فيفسّر أساسا بحرصه على تقزيم الحدث ، وكانت القيادة التونسية قد وجدت نفسها بعد قفصة أمام احد خيارين : فإما أن تضخّم العملية حتى يطول العقاب أكبر عدد ممكن من المورّطين في العملية بقدر أو بآخر ، وذلك في إطار الردّ الزجري للنظام وإبراز قدرته على مواجهة مثل هذه الأحداث ، وإمّا أن تقزّمها إلى أبعد حدّ ممكن حتى تبرز كحركة معزولة مسيّرة من الخارج وتحديدا من ليبيا ، وقد فضّلت هذه القيادة الخيار الثاني الأمر الذي يفسّر نزول عدد المتهمين الذين أحيلوا على محكمة أمن الدولة من 300 إلى 66 مثل منهم 57 شخصا بصفة حضورية فيما كان 7 متهمين في حالة فرار ، وتعذّر حضور متهم آخر بسبب إصابته الشديدة التي تعرّض لها أثناء العملية (1) ، وقد تمت تبرئة 20 متهما من بينهم أعوان

****

1) هذا المتهم هو محمد الصالح الغضباني ، وقد أحيل على محكمة عسكرية يوم 22 جويلية 1987 لمحاكمته عن دوره في العملية ، وقد أصدرت ضدّه المحكمة حكما بالإعدام نفّذ فيه رميا بالرصاص يوم 10 أوت 1987 ، بعد أن رفض رئيس الدولة إسعافه بالعفو بعد 7 سنوات ونصف من العملية ، وقبل نحو 3 أشهر من الإطاحة ببورقيبة .

- راجع : العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 ... " ، مرجع سابق ، ص 56 - 57 ،

وكان التغيير الذي عرفه النظام في أعلى هرم السلطة في 7 نوفمبر 1987 قد سمح ببلورة خطاب جديد جاء يؤكد ضرورة مصالحة تونس مع محيطها العربي والإسلامي (راجع نص بيان 7 نوفمبر) بما أكّد مدى ترسّخ الإنتماء العربي الإسلامي في الضمير الشعبي رغم محاولات الطمس والتشويه التي إستهدفته طيلة نحو ثلث قرن ، راجع " الميثاق الوطني " منشورات التجمّع الدستوري الديمقراطي ، ديسمبر 1988 ، ص 47 ، (باب الهوية : تونس العهد الجديد من تحرير الوطن إلى تحرير الإنسان) .

وكانت قفصة قد مثّلت إحدى مظاهر الإحتجاج على محاولات الطمس والتشويه هذه .

الأمن والديوانة الذين أحيلوا على على المحاكمة بتهمة الرشوة .

من جهة أخرى ، لا شكّ أنّ النظام التونسي كان يحرص على عدم الدخول في مواجهة مع حركة سياسية مسلّحة ، كانت قد نجحت في فرض نفسها كطرف سياسي فاعل في المعادلة السياسية الإقليمية على المستوى المغاربي بل والدولي عموما لا سيّما وأنّ الصراع بشأن الصحراء الغربية كان مرشّحا لمزيد التشعّب والإحتداد بكلّ ما يعنيه ذلك من نتائج خطيرة على مستقبل المنطقة .

لقد كان إتهام ليبيا دون سواها جزءا من ردود الفعل على العملية التي إستثارت في إبّانها الردود الدفاعية المتوقعة لدى النظام التونسي ، فعلى مستوى الخطاب شنّت حملة إعلامية عنيفة متبادلة بين الطرفين التونسي والليبي كانت تغطّي في تونس حيزا كبيرا من أعمدة الصحف الرسمية وأغلب نشرات الأخبار الإذاعية والتلفزية إضافة إلى جزء هامّ من فترات البث الإذاعي الأخرى ، وقد إعتمد الخطاب التونسي في جوهره على إبراز التناقض بين " عدوانية القذافي ونظامه " من جهة "وشرعية بورقيبة ونظامه " من جهة أخرى ، وقد أكّد الهادي نويرة في هذا الصدد في خطابه أمام اللجنة المركزية للحزب يوم 30 جانفي 1980 أنّ " الشعب (التونسي) قد منح لنفسه الشرعية التي يرتضيها والتي لم تتكرّم بها الصدف الإنقلابية فهي دولة المؤسسات والنظام الرصين والعمل الدؤوب " (1) .

لقد إستأنف هذا الخطاب تأكيداته على قدرة " الأمة التونسية " الملتفّة حول زعيمها بورقيبة على " رفع التحدّيات " والصمود أمام التهديدات الخارجية .

****

-حول المضمون الإحتجاجي على طمس الهوية ، في عملية قفصة ، انظر :

- العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 ..." ، مرجع سابق ، ص 93 – 97 .

1) العمل 31 جانفي 1980 .

أمّا على صعيد الممارسة وأمام الخطر الذي تجسّم في قفصة فقد بحثت تونس عن الإعانة في الغرب : في باريس وواشنطن مؤكدة بذلك تشيّعها للغرب كثابت أساسي في سياستها الخارجية ، وليس أبلغ من بورقيبة في التعبير عن ذلك إذ أكّد إثر العملية " الجامعة العربية ؟ أنا لا أنتظر الكثير منها ... أما مجلس الأمن فقد إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية لا محالة الحصول على التنديد بإيران وبعد ؟ لا.أنا أعتمد على حلفاء ، حلفاء جدّيين : فرنسا وبريطانيا الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الأقصى قدّموا لي مساعدتهم ، الغرب الديمقراطي معنا وهذا هو المهمّ ، إنّي ألعب بإستمرار ورقة الغرب " (1) .

لم تتأخّر بطبيعة الحال ردود الفعل السياسية والدملوماسية التونسية في إطار مواجهتها للحادث بعد أن أكّد الإمتحان القفصي عمق الأزمة الداخلية للبلاد وجديّة الأخطار الخارجية التي كانت تهدّدها (2) .

وقد قامت تونس في إطار ردود فعلها بقطع العلاقات الدملوماسية مع ليبيا في 30 جانفي 1980 ، وإستدعاء الفنيين التونسيين العاملين بليبيا في إطار التعاون الفني بين البلدين وعددهم 400 (3) .

من جهة أخرى ، تقدّمت تونس بشكوى إلى منظمّة الوحدة الإفريقية حول " الإعتداء الموصوف الذي وضعه وبلوره وقاده النظام الليبي " (4) ، وهي الشكوى التي نظرت فيها المنظمة في الدورة 34 لمجلس وزرائها يومي 14 و 15 فيفري 1980 بأديس أبابا .

****

1) LE NOUVEL OBSERVATEUR DU 11/02/1980 .
2) BELKHODJA ,(TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 246 .
3) IBID , P 246 .
4) LE MONDE DU 10 ET 11/02/1980 .

- علما وأنّ الشكوى التونسية رفعت إلى المنظمة الإفريقية يوم 1980/02/08 .

وطالبت يوم 06 فيفري 1980 بإنعقاد دورة إستثنائية لمجلس جامعة الدول العربية ، وقد إنعقد هذا المجلس يومي 27 و 28 فيفري 1980 للنظر في الشكـوى التونسية بشـأن " الإعتداء المقترف بتحريض النظام الليبي " (1) ، وأعلمت مجلس الأمن بالحادث يوم 15 فيفري 1980 بعد " التصريحات النارية للعقيد القذافي التي لا تدع مجالا للشكّ حول التهديدات التي تستهدف تونس " (2) .

ولكن كان واضحا أنّ النظام التونسي لم يكن يعوّل على هذه المنظمات في مواجهة تفاعلات قضية قفصة ، وإنما على صداقاته وتحالفاته في العالم الغربي خاصة (3) .

وبالفعل ، لم تحصل تونس لدى هذه المنظمات على " إدانة النظام الليبي " التي كانت تطالب بها (4) وفي مقابل ذلك نزلت منذ اليوم الثاني للعملية طائرات نقل عسكري ومروحيات فرنسية بمطار قفصة ، وأبحرت بوارج حربية فرنسية في إتجاه خليج قابس ، وقد أجمعت وسائل الإعلام المختلفة بما في ذلك الفرنسية على تأكيد هذا التدخّل الفرنسي الذي تجسّم في قيام فرنسا بإرسال طائرات TRANSALL إلى قفصة لتأمين نقل الجنود " نظرا لإفتقار الطيران التونسي لطائرات نقل الجنود " (5) ، وحلول ثلاث بوارج حربية فرنسية بخليج قابس (6) ، إضافة إلى قيام فرنسا بوضع فيلق من القسم الثاني من جنود

****

1) LE MONDE DU 08/02/1980

2) من تصريح الوزير الأول الهادي نويرة في : . LA PRESSE DU 12/02/1980

3) انظر تصريح بورقيبة لـ : -LE NOUVEL OBSERVATEUR DU 11/02/1980

4) حول موقف منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية من قضية قفصة بعد الشكوى التونسية : انظر :
-LAGHMANI , (SLIM) : " ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA " , OPCIT , P 33 - 43 .
- BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) , OPCIT , P 175 - 176 .
- TOUMI, (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " , OPCIT , P 163- 165 .

5) LIBERATION DU 01/02/1980 .

6) LE MONDE DU 31/02/1980 .

المضلاّت في حالة تأهب في فرنسا إستعدادا للتدخّل " (1) ، بل وقام سرب من طائرات الميراج بعدّة مهام إستكشافية في جنوب البلاد التونسية يوم 1980/01/28 ، وقد تمكّنت هذه الطائرات بفضل كفاءتها التقنية العالية من كشف موضع الخلايا الإذاعية الليبية الموجهة إلى تونس وضربها (2) ، ويبدو أنّ القوات الفرنسية إستغلّت المناسبة لتقوم بوضع أجهزة تنصّت قوية جدّا تسمح بمراقبة حركات الوحدات الليبية وإتصالاتها الأمر الذي سيكون له بالغ الأهمية أثناء المواجهة الفرنسية – الليبية في التشاد لاحقا (3) ، هكذا هبّت فرنسا إذن لنجدة النظام البورقيبي ، ولئن لم تكن هذه " النجدة " إحتلالا عسكريا لتونس مثلما روّجت لذلك وسائل الإعلام الليبية ، فقد كانت على كلّ حال تدخّلا في الشؤون التونسية برّره الهادي نويرة الوزير الأول بأنه كان إستجابة فرنسية " بصفة تكاد تكون غريزية للخطر الذي يتهدّدنا " (4) . بصفة غرزية ! هكذا !

وصرّح بورقيبة من جهته مبرّرا هذا التدخل الفرنسي " لقد أحسّت (فرنسا) بخصوص قضية قفصة أنّ تونس في خطر فلم تتردّد ، جاءت لإعانة تونس حتى من قبل أن نطلب منها ذلك لقد بعثت بوارجها الحربية إلى خليج قابس " (5) ، قبل أن نطلب منها ذلك !

****

1) VOIR LIBERATION , LE MONDE ET L'HUMANITE DU 01/02/1980 .
2) L'EXPRESS DU 16/02/1980 .

– علما وأنّ L'EXPRESS إنحازت منذ البداية لموقف النظام التونسي .

3) عثمان ، (السيّد عوض) : " التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط إفريقيا " ، مرجع سابق ، ص 88 .

4) العمل 31 جانفي 1980 .

5) انظر تصريح بورقيبة لـ FIGARO MAGAZINE ، أوردته . L'ACTION DU 12/02/1980 -

– انظر أيضا : . LHUMANITE DU 05/02/1980-

– أكّد الطاهر بلخوجة أنّ التدخّل الفرنسي تمّ بناءا على طلب من الحكومة التونسية ، وأنّ هذا التدخّل بدأ منذ 28 جانفي 1980 ، راجع :

- BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 245 .

هكذا ! ، ففرنسا إذن لم تكن تحتاج إلى إذن من السلطات التونسية للتدخل متى رأت أن الخطر بات يهدّد النظام القائم بها ، وضمنيا مصالحها الإستراتجية فيها .

إنّ مثل هذا الموقف يدعو بكلّ جدّية إلى إعادة النظر في مفهوم " السيادة " الذي كانت تحمله النخبة الحاكمة التونسية .

لقد كان التدّخل العسكري الفرنسي مؤكدا ومثبتا بشهادة السلطات التونسية نفسها ، وإن حرص الطرفان التونسي والفرنسي على تقزيم حجمه بتأكيدهما أنّه لم يكن يتعدّى إعانة إسنادية LOGISTIQUE بسيطة ... ، إذ كذّبت تونس بصفة قطعية أن تكون الآليات الفرنسية قد تدخّلت مباشرة في عمليات تمشيط المدينة " فكلّ ما هناك هو أننا إستعرنا من الحكومة الفرنسية طائرتي نقل TRANSALL ومروحيتين PUMA لنقل ضحايا الإعتداء إلى مستشفيات العاصمة " (1) ، وقد أكّد محمد الفيتوري وزير الخارجية التونسية أنه " لا يوجد جندي واحد أجنبي بتونس " (2) قبل أن يؤكد في كلمته أمام مجلس جامعة الدول العربية أنّ " البوارج الحربية الفرنسية لم توجد أبدا في المياه الإقليمية التونسية " (3) ، وكانت العديد من وسائل الإعلام قد تناقلت خبر قيام باريس بإرسال ثلاث بوارج حربية إلى خليج قابس " (4) .

ومن جهته صرّح الرئيس الفرنسي " لم نتدخّل في تونس ، لقد قامت فرنسا فقط بإعارة وسائل نقل للحكومة التونسية التي كانت تحتاج إلى مثل هذه التسهيلات ، ولكن ليس هناك أيّ عمل عسكري فرنسي بتونس " (5) ، بيد أنّ تونس لم تستفد من الإعانة الفرنسية

****

1) LE MONDE DU 29/02/1980 .
2) LE MONDE DU 12/02/1980 .
3) L'ACTION DU 28/02/1980 .
4) LE MONDE DU 31/01/1980 .

– وتمثلت هذه البوارج حسب LE MONDE في طرّادة COLBERT (CROISEUR) المضادة للصواريخ ، والخافرة VENDEON (ESCORTEUR) ، والفرقاطة DUGUAY -TROUIN المضادة للغوّاصات .

5) L'ACTION DU 28/02/1980 .

فحسب ، وإنّما من الإعانة الأمريكية أيضا وإن كانت غير مباشــرة فقد إستعجــل الطرفان التونسي والأمريكي تنفيذ صفقة عسكرية موقّعة بينهما ، وقد قامت طائرات أمريكية في هذا الإطار بإفراغ شحنة من المصفحات بمطار تونس العسكري يوم 1980/02/07 (1) ، وذلك " لدعم القدرات الدفاعية التونسية " ، إضافة إلى قرار الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال بوارج حربية قريبا من الساحل التونسي (2) .

أما خارج العالم الغربي ، فقد إنحصر الدعم الخارجي العسكري أو الإسنادي المباشر الذي حضي به النظـام التونسي في المغرب الأقصى الذي سارع بإرسال طائـرة نقل ومروحيتين (3) ... ربّما قبل وصول الدعم الفرنسـي نفسـه (4) ، ولا يعدّ هذا الموقف المغربي مفاجأة وإن بدا شاذا بين الردود العربية والإفريقية ذلك أنّ الرباط أرادت أن توجّه رسالة إلى طرابلس وربّما أيضا إلى الجزائر بشأن حرصها على الدفاع عن النموذج القطري الليبيرالي المتشيّع للغرب الذي كانت تجسّده تونس مثلها في ذلك مثل المغرب الأقصى (5) ولا سيّما إذا نحن إعتبرنا موقف القيادة المغربية من النظام الليبي وقائده الذي بدا في نظرها " إنسانا يتغيّر وتستحيل مراقبته وضبطه وإلى حدود بداية الثمانينات كان يبدو مزعجا للغاية " (6) ، وتعدّد المحاولات المتبادلة التي كان يبذلها النظامان للإطاحة ببعضهما عبر إثارة القلاقل وتدبير الدسائس وذلك بإعتراف الملـك المغربي نفسه (7) .

****

1) LIBERATION DU 08/02/1980 .
LE MONDE DU 09/02/1980 .
2) BELKHODJA , (TAHAR) :" LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 245 .
3) LE MONDE DU 03 ET 04/02/1980 .
-L'HUMANITE DU 04/02/1980 .
4) JEUNE AFRIQUE N° 998 DU 20/02/1980 .

5) راجع حديث الحسن الثاني حول النموذج التونسي والمغربي في : الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 83 – 84 .

6) المصدر السابق ، ص 85 .

7) المصدر السابق ، ص 85 .

من جهة أخرى ربما رأى المغرب الأقصى نفسه مطالبا بدعم النظام الذي إنفرد من بين الأنظمة المغاربية بتأييد أطروحته حول الخلاف الصحراوي خاصة وقد مثّلت عملية قفصة في أحد جوانبها الثمن الذي دفعته تونس مقابل موقفها المؤيد للرباط .

وقد جرّمت الجزائر وخاصة ليبيا هذا اللجوء إلى قوى أجنبية في مواجهة تفاعلات قضية قفصة إذ رأتا فيها تهديدا بتعريض أمن المنطقة برمتها للخطر فقد ندّدت طرابلس " بالغزو الفرنسي لتونس ومحاولة فرنسا تحويل البلاد التونسية إلى محمية فرنسية " (1) .

وأكّدت الجزائر من جهتها أنّ التدخلات العسكرية الأجنبية تمثل تهديدا لإستقلال دول المنطقة وأمنها " (2) .

وإذا كانت الجزائر قد رضيت بتطمينات الجانب التونسي بعد لقاء بن جديد بمبعوث الحكومة التونسية (3) فإنّ ليبيا حرصت على أن تجعل من هذا التدخّل الأجنبي وخاصّة الفرنسي محورا أساسيا في حملتها الإعلامية والسياسية ضدّ تونس ، وقد قام - في هذا الإطار - متظاهرون ليبيون في فيفري 1980 بمهاجمة سفارة فرنسا بطرابلس إحتجاجا على موقفها من أحداث قفصة (4) ، بل وجعلت ليبيا من هذا التدخل قضية إقليمية عندما دعت لعقد إجتماع إستثنائي لمجلس جامعة الدول العربية للنظرفي أمر هذا التدخل الذي " يهدّد أمن المنطقة ويشكّل خرقا لميثاق الجامعة ، وذلك بضع ساعات بعد تقدّم تونس بشكواها ضدّ ليبيا بشأن مسؤوليتها في عملية قفصة ، وقد نجحت الدبلوماسية الليبية في أن تجعل هذا التجريم عربيا بعد أن أكّد قرار الجامعة على ضرورة أن " تتمّ

****

1) LE MONDE DU 06/02/1980 .
2) COMMINIQUE DU BUREAU POLITIQUE DU F.L.N DU 20/02/1980 IN LE MONDE DU 22/02/1980 .
3) صرّح بن جديد إثر هذا اللقاء " إستقبلت مبعوثا خاص من الحكومة التونسية ، وأكّد لي أنه لا يوجد أيّ حضور عسكري أجنبي على التراب التونسي " ، انظر المستقبل ، فيفري 1980 .
4) BLEUCHOT, (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , OPCIT , P 112 .

تسوية الخلافات في الإطار العربي بعيدا عن أيّ تأثير أجنبي " (1) .

بيد أنّ تجريم التدخل الأجنبي أتى من الداخل خاصة : لقد إختلفت مواقف القوى السياسية التونسية من العملية في حدّ ذاتها فقد ندّدت بها مجموعة الرأي (حركة الإشتراكيين الديمقراطيين) التي أكّدت أنّ " العقيد وراء هذا الحدث (قفصة) وهو أمر لا يستغرب من مأتاه (العقيد) الذي تسيطر عليه نوازع ذاتية " (2) ، ولكن الحركة لم تغفل الإشارة إلى العوامل الداخلية التي قادت إلى إنفجار الوضع في قفصة " فلو ضمّدت السلطة جروح 26 جانفي ولو إتخذت القرارات الحكيمة (...) من إخلاء السجون والإعلان عن عفو عام لعرفت كيف تتجنّب المواقف التي تنال من هيبة الدولة ... " (3) .

وندّدت حركة الوحدة الشعبية في شخص قائدها أحمد بن صالح بالتدخل " الأجنبي " في تونس ، مؤكدة بالمناسبة على تردّي الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تعيشها البلاد .

كما ندّد الشيوعيون التونسيون بالتدخل الليبي في الشؤون الداخلية التونسية ، وبالعملية ذاتها التي " إنبنت على مفاهيم مبسّطة ومغلوطة بالنسبة للواقع التونسي " ، وألحّوا بدورهم على تردّي الأوضاع التي باتت " تقتضي العفو العام عن المساجين الساسيين والنقابيين وإطلاق الحريات الديمقراطية وإحترام إستقلالية الحركة النقابية وإعادة النظر في السياسة الإقتصادية والإجتماعية " .

****

1) انظر المادة الثانية من قرار مجلس الجامعة ، نشر في : L'ACTION DU 29/02/1980-

2) إفتتاحية جريدة الرأي ليوم 1 فيفري 1980 ، وقد تضمّن هذا العدد نص برقيتين كانت الحركة قد بعثت بهما إلى رئيس الدولة أولاهما بتاريخ 27 جانفي حاملة لتوقيع حسيب بن عمار مدير جريدة الرأي يدعو فيها رئيس الجمهورية إلى إنشاء مجلس وطني يضمّ شخصيات من مختلف الإتجاهات ولا يكون رائدا لها إلاّ المصلحة العليا للبلاد " ، وأكّدت الحركة في البرقية الثانية على الظرف الخطير الذي تجتازه البلاد مستنكرة أسلوب اللجوء إلى العنف لحلّ المشاكل الوطنية .

3) الرأي ليوم 1 فيفري 1980 .

وندّد بالعملية أيضا الإتجاه الإسلامي الذي بدأ يعرف إنتشارا واضحا على الساحة السياسية إذ أكّد أنه " يدين كل حركة أو حزب يعتمد على قوى خارجية لتحقيق أغراضه السياسية " ، ولكنه أشار بدوره إلى الأوضاع الداخلية التي " أفرزت مثل هذه العناصر التي إضطرّت إلى الهجرة فكانت تحت رحمة أنظمة لها أطماع ومصالح في بلادنا " (1).

وفي مقابل هذه المواقف المتشابهة للحركات السياسية على الساحة عرفت الجامعة التونسية التي -إستأنفت نشاطها يوم 15 فيفري 1980 أي بعد تمديد في عطلة الشتاء - تباينا واضحا في مواقف المجموعات السياسية التي كانت تنشط داخلها ففيما تمسّك الإتجاه الإسلامي بموقفه المعلن على لسان رموزه على الساحة السياسية خارج الجامعة ، ساند الطلبة الناصريون العملية مساندة كاملة ، كما ساندتها بعض فصائل اليسار ولو بشيء من التحفّظ .

تباينت إذن مواقف القوى السياسية التونسية من العملية في حدّ ذاتها ، ولكنّها إلتقت في المقابل على أمرين :

- على تحميل النظام البورقيبي المسؤولية الأساسية في الحدث بإعتباره نتيجة طبيعية ومتوقّعة للسياسة التي إنتهجها طوال عقد السبعينات .

- وخاصة على إدانة أسلوب المواجهة الذي لجأ إليه النظام في معالجة الإنفجار القفصي فقد رفضت - جميعها - اللجوء إلى قوى أجنبية " للدفاع عن البلاد " بإعتبار النتائج المدمّرة لهذا السلوك على الأمن الداخلي للبلاد وسيادتها الحقيقية فقد ندّدت حركة الإشتراكيين الديمقراطيين بكلّ تدخل أجنبي (2) ، وأكّد الحزب الشيوعي التونسي ، وحركة الوحدة الشعبية " أنّ أفضل طريقة لتأمين إستقلال شعبنا (...) لا تكمن

****

1) حول هذه المواقف انظر الرأي بتاريخ 8 فيفري 1980 .

2) DEMOCRATIE , FEVRIER 1980 , P 5 .

في طلب التأييد العسكري الأجنبي " (1) وأعلن الإتجاه الإسلامي من جهته " إذا كنا نرفض التدخل الأجنبي القادم من ليبيا فمن باب أولى أن نرفضه إذا قدم من فرنسا أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أي بلاد أخرى " ، وأجمعت على هذا الموقف جميع الفصائل السياسية التي كانت تنشط داخل الجامعة (2).

لقد هزّت ليلة 27 جانفي الثوابت التي حرص النظام التونسي على الإلتزام بها في سياسته الداخلية والخارجية حتى هذا التاريخ ففي قفصة وجد النظام البورقيبي نفسه مجرّدا من الإلتفاف الشعبي أي من السلاح الحقيقي في مواجهة التحدّيات الجادة ، وواجه مباشرة خطر واقع العزلة التي فرضها على نفسه داخليا من خلال إحتكار جهاز السلطة ، وخارجيا من خلال القطع مع الإنتماء الحضاري للبلاد التونسية بأبعاده العربية والإسلامية والإفريقية الأمر الذي فرض عليه بعد ذلك إعادة النظر في ثوابته السياسية وإختياراته الأساسية في إطار مسعاه لإعادة ترتيب البيت السياسي التونسي (3)، كما فرض عليه مراجعة سياسته المغاربية ومواقفه من كبريات قضايا الإقليم المغاربي التي كانت تلعب دورا أساسيا في تحديد نظام التحالفات بين أقطار الإقليم ، وفي مقدّمتها القضية

****

1) IBID .

2) بشأن هذه المواقف راجع الرأي عدد 99 ليوم 1980/02/20 .

3)حرص بورقيبة إثر هذا الحادث على أن يستعيد سلطاته كاملة على رأس الدولة ، وعلى أن يتّخذ القرارات التي كان يقتضيها الظرف ، فبادر بإعادة إدماج " المغضوب عليهم " إلى الحزب ومواقع القرار أمثال الطاهر بلخوجو وعبد العزيز الأصرم والمنجي الكعلي ومنصور معلّى ... ، ساعده في ذلك مرض نويرة الذي أصيب بشلل عصبي في 25 فيفري 1980 . ولم تكد تمضي سنة حتى إنعقد في أفريل 1981 المؤتمر الإستثنائي للحزب الذي شهد إعلان بورقيبة قبول التعدّدية السياسية .راجع :

- BELKHODJA , (TAHAR) : "LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , OPCIT , P 246 - 249 .

الصحراوية التي طالت باستتباعاتها منذ إندلاعها كامل شبكة العلاقات المغاربية ، وسجّلت حضورها في قفصة بصفة مباشرة من خلال مشاركة التنظيم الصحراوي في العملية بمساعدته على دخول السلاح إلى تونس ، وبصفة غير مباشرة من خلال دورها في بلورة الموقفين الجزائري والليبي من النظام التونسي .

وكان النظام التونسي قد واجه هذه القضية وتفاعلاتها منذ إستقلاله إذ طرحت في نطاق مسألة تصفية الإستعمار في الإقليم المغاربي ، وتحديد مصير الأراضي المحرّرة في إطار الخارطة السياسية الجديدة للإقليم المغاربي بعد تصفية الحضور الأجنبي به .

ولكن فيما تتمثّل هذه القضية ؟ وماهي جذورها وأبعادها ؟ وماهو موقف النظام التونسي منها ، وانعكاسات هذا الموقف على شبكة علاقاته مع بقية الأطراف المغاربية ؟



الباب الرابع

*النظام التونسي ومسألة تصفية الإستعمار جنوب غرب الإقليم المغاربي :

الفصــــــــل الأوّل :

تــونــس وإستقـــــلال موريتانيــــــا :

1) موريتانيـــا في إستراتجيــة تونس المغاربيـــة :

لم يتح لنا أن نعثر على أيّة وثيقة تدلّ على وجود أيّ نوع من العلاقات السياسية بين الدولة التونسية والأحزاب الموريتانية التي كانت تقود المعركة التحريرية في هذه المنطقة الشاسعة التي تمثّل بحكم موقعها وتاريخها حلقة الإتصال بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء ، ولم تكن القيادة التونسية - فيما يبدو - تنظر إلى موريتانيا بوصفها كيانا متميّزا مستقلاّ بذاته ، وإنّما بإعتبارها الإمتداد الطبيعي والسياسي للمغرب الأقصى كما عبّرت عن ذلك بعض المواقف العابرة وأهمّها الموقف الذي إتّخذه الحزب الدستوري الجديد أثناء المؤتمر المغاربي الذي إحتضنته مدينة طنجة المغربية في أواخر أفريل سنة 1958 فقد نصّ القرار الذي إتخذه المؤتمر بشأن " تصفية بقايا الهيمنة الإمبريالية في المغرب العربي " (1) ، على أنّ المؤتمر يطالب الحكومات والأحزاب السياسية بتنسيق مجهوداتها لإتخاذ الإجراءات الضرورية للقضاء على بقايا الهيمنة الإمبريالية ، ويسجّل المؤتمر أيضا أنّ نضال شعب موريتانيا من أجل التحرّر من

****

1) ذيّل هذا القرار بتوقيع الباهي الأدغم الأمين العام للحزب ورئيس الوفد التونسي في المؤتمر .

الهيمنة الإمبريالية والعودة إلى الوطن المغاربي يدخل في إطار النضال من أجل وحدة المغرب ، ويعلن المؤتمر دعمه الملموس لهذا النضال من أجل التحرّر الذي يمثّل جزءا من المعركة التي تخوضها بلدان شمال إفريقيا من أجل قضية التحرّر والوحدة ... " (1) .

وطالب المؤتمر في قراره بشأن وحدة المغرب العربي ، حكومات المغرب العربي بعدم إتخاذ قرارات منفصلة بشأن مصير السلام في إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع طالما لم يتمّ إرساء المؤسسات الفدرالية ... " (2) ، ولا محالة لم ينصّص القرار بوضوح على إرتباط النضال التحريري في موريتانيا بالمطالبة المغربية بإستلحاق موريتانيا بإعتبارها جزءا لا يتجزّأ من وحدتها الترابية ولكنّه كان يحتمل هذا المعنى بالأساس فقد كانت المطالبة المغربية بالأراضي الموريتانية إحدى المطالب المركزية لحزب الإستقلال بالذات صاحب فكرة مؤتمر طنجة وأحد أعضائه الثلاثة إلى جانب الحزب الحرّ الدستوري التونسي وجبهة التحرير الجزائرية ، وذلك منذ أن نشر علاّل الفاسي من ملجئه في القاهرة الخارطة السياسية لما كان يعتبره الكيان السياسي للمغرب الأقصى فبمقتضى هذه الخارطة كانت الحدود الجنوبية للمغرب الأقصى تمتدّ حتى نهر السنقال في الجنوب شاملة بذلك الصحراء الغربية والبلاد الموريتانية ، وقد نشرتها السفارة المغربية بالعاصمة البريطانية بعد الإستقلال المغربي بإعتبارها الخارطة السياسية للدولة المغربية ، وكانت جريدة " العلم " اللسان العربي الناطق بإسم الحزب تدافع عبر مقالاتها عن هذه المطالب (3) ، بل لقد أصبحت هذه المطالب مطلبا حكوميا رسميا للدولة المغربيـة منذ

****

1) انظر نصّ القرار في ملحق الوثائق .

2) انظر نصّ القرار في ملحق الوثائق .

3) "PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB , N° 38 , MARS -AVRIL , 1970 , P 35 .

خطاب الملك محمد الخامس يوم 25 فيفـري 1958 الذي أشـاد فيه " بـولاء القبائـل الصحراوية " وأكّد عزم بلاده على " مواصلة النضال " من أجل عودة الصحراء إلـى المغرب الأقصى " .

جاء هذا الخطاب قبل شهرين تقريبا من إحتضان مدينة طنجة لمؤتمر الأحزاب المغاربية في أفريل 1958 ... وقد إنعقد هذا المؤتمر ، دون أن تكـون موريتانيا ممثلة فيه رغم طبيعته الحزبية ... ، وعلاوة علـى ذلك إنحصر الإيمان بإمكانية قيام دولة فـي هـذه المنطقة الصحراوية الخالية من السكان فـي فرنسا ونفر قليل من أتباع سياستها من بين الموريتانيين ، بل ولم تكن الأحزاب الموريتانية نفسها متّفقة على مبدإ إستقلال الكيان الموريتاني بدولة خاصة به في إطار الحدود التي وضعتها فرنسا رغم التطوّرات الهامة التي شهدتها الساحة السياسية الموريتانية منذ نهاية الحرب العالميـة الثانية بمولد عدّة أحزاب شكّلت الميزة العامة للتطوّر السياسي في البلاد آنذاك ، وقد كانت موريتانيا تعرف تيّارا قويّا يطالب بالإنضمام إلى المغرب الأقصى متذرّعا في ذلـك بـالروابط التجاريـة والعائليـة والثقافية مع المملكة الشريفية ، وقد مثّل هـذا التيّار - على مستوى التشكيل السياسي - حزب الوفاق الوطني الموريتاني وقد أسّسه حرمة بن ببانة في جويليـة 1950 فـي محاولة منه للحفاظ على أنصار هذا التيّـار في وجه الإتّحاد التقدّمي الموريتاني الـذي كـان قد تأسّس قبل ذلك سنة 1947 مدعوما بقوى النفـوذ والسيطرة في البلاد ، وقد أدّى تحـوّل حرمة إلى المغرب الأقصى سنة 1956 إلى إنشطار الحزب ولكنّه لـم يقـض علـى تيّـار التمغـرب (1) ، فقد خلفه فـي هـذه الدعـوة حزب النهضة الموريتانيـة وقد تأسس فـي أوت 1958 بعد أشهر قليلة من تحوّل الإتحاد التقدّمي الموريتانـي إلى حزب التجمّـع

****

1) نعني بالتمغرب الإحساس بالإنتماء أو إرادة الإنتماء إلى المغرب الأقصى .

الموريتاني الداعي إلى قيام الدولة الموريتانية المستقلّة (1) ، وقد قام حزب النهضة الوطنية بزعامة بياقي ولد عابدين على معارضة حزب التجمّع ووصفه باللاوطنية ، والدعوة إلى الإنضمام للمغرب الأقصى .

وعلاوة على هذين الحزبين شهدت موريتانيا تأسيس الكتلة الديمقراطية لقورقول على يد صار أدياور وكان أحد أبرز شخصيات حزب الوفاق الموريتاني قبل الإنقسامات العديدة التي عرفها هذا الحزب في أعقاب تحوّل حرمة بن ببّانة إلى المغرب الأقصى ، وقد قامت دعاية الكتلة على دعوة الشباب السود في الجنوب إلى الإبتعاد عن حزب النهضة " بسبب توجّهاته العربية الضيّقة " (2) ، كما شهدت سنة 1959 تأسيس الإتحاد الوطني الموريتاني الذي كان يدعو إلى فدرالية مع مالي .

وقد عكست هذه الأحزاب بتوجّهاتها وبرامجها ودعواتها نزعات الإنتماء داخل مجتمع موريتانيا ، التي كانت تحكمها بالدرجة الأولى شروط الإنتماء الجغرافي والقبلي ... وعبّرت عبر تناقضها هذا عن غياب الإحساس بالإنتماء إلى كيان موريتاني مستقلّ بذاته إلاّ بالنسبة لنخبة قليلة تدعمها القوّة الإستعمارية نفسها التي كانت تعمل على الحفاظ على مصالحها عبر إعادة تنظيم حضورها في المنطقة (3) .

وفي مثل هذا الظرف لم يكن يسهل على الدولة التونسية ممثّلة في الحزب

****

1) دعا حزب التجمّع الموريتاني إلى قيام دولة موريتانيا المستقلة في ماي 1958 .

2) سيؤسس هؤلاء الشباب فيما بعد " إتّحاد أصيلي ضفة النهر " (نهر السنقال) .

3) حول أهمّ التشكيلات السياسية الموريتانية وموقفها من مطلب الإستقلال منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إستقلال البلاد في نوفمبر 1960 ، انظر :

- ولد محمد الولاّ تي ، (بشيري) : " جغرافية موريتانيا " ، موريتانيا ، 1993 ، ص 210 - 212 (دار النشر غير مذكورة) .

الدستوري الجديد أثناء لقاء طنجة - معارضة المطالبة المغربية لموريتانيا ولا سيّما إذا إعتبرنا أهمية الروابط التي كانت تجمع هذا الحزب ومضيّفه حزب الإستقلال ، وكانت هذه الروابط قد نضجت رغم الخلافات السياسية وحتى الشخصية على نار المعركة التحريرية أيّام كان ممثّلو الحزبين يحاولون في ملاجئهم بعواصم المشرق العربي وخاصة بالقاهرة مغربة النضال التحريري للقوى الإستقلالية المغاربية ، ومع ذلك فقد منع تحفّظ الوفد التونسي حزب الإستقلال من أن يحقّق إنتصارا سياسيا كاملا بتأمين مساندة الحزب الدستوري التونسي ومن ورائه الدولة التونسية - التامّة واللا مشروطة للمطالبة المغربية بضمّ موريتانيا بحيث جاء نصّ قرار مؤتمر طنجة حول هذه النقطة غامضا وقابلا لمختلف التأويلات إذ لئن نزّل النضال الموريتاني في إطار النضال من أجل وحدة المغرب العربي وعودة الإقليم الموريتاني " للوطن المغاربي " ، ولئن أكّد دعمه الملموس لهذا النضال بإعتباره جزءا من المعركة التي تخوضها بلدان إفريقيا الشمالية من أجل التحرّر والوحدة فإنّه لم ينصّص على تنزّل هذا النضال ضمن معركة الجلاء المغربي الكامل لبناء " المغرب السعدي" الذي كان يطالب به حزب الإستقلال ، وقد تجلّى هذا الخلاف بين جموح الوفد المغربي في مطالبه الترابية وتحفّضات الوفد التونسي عليها ، في بعض المصطلحات التوفيقية التي تضمّنها نصّ القرار على غرار مصطلح " شعب موريتانيا " بدل مصطلح " الشعب المغربي بموريتانيا " الذي كان يروج في الخطاب المغربي أو مصطلح " الشعب الموريتاني " الذي كان يقوم عليه الخطاب الإستقلالي الموريتاني (1) .

من جهة أخرى كانت الدولة التونسية تدرك جيّدا أنّها تستطيع التنصّل من مسؤولية هذا الإلتزام " ليس فقط بإستغلال الكمون التأويلي الذي كان يوفّره غموض النصّ ، وإنّما

****

1) راجع نصّ القرار في ملحق الوثائق .

أيضا بإستغلال الصفة الحزبية للمؤتمر إذ لم تكن قرارات المؤتمر إتفاقيات دولية وإنّما مجرّد توجّهات سياسية في لقاء حزبي عابر كما أثبتت ذلك الأحداث اللاحقة .

وفي رأينا ، لم يكن تحفّظ الموقف التونسي يعبّر عن معارضة المطالب المغربية بقدر ما كان يعبّر عن غياب سياسة موريتانية واضحة في إستراتجية تونس الإقليمية والخارجية عموما ذلك أنّ النظام التونسي لم يكن يملك في هذه الفترة صورة واضحة لمجريات الأحداث في هذه المنطقة على التخوم الجنوبية الغربية للإقليم المغاربي الأمر الذي لم يكن يسمح له بأن يكوّن " رأيا بشأن موريتانيا اليوم وما ستكون غدا " (1) .

وبالفعل ، لم نعثر في مواقف السلطة الرسمية التونسية ولا سيّما خطب بورقيبة عن أي موقف خاص بالمسألة الموريتانية قبل سنة 1960 تاريخ حصول القطر الموريتاني على إستقلاله ... عدا هذا الموقف العائم والغامض الذي وقّع عليه الباهي الأدغم في لقاء طنجة الحزبي ، ولم تكن المسألة الموريتانية - فيما يبدو - تحضى بإهتمام خاص لدى النظام التونسي إذ كان هذا النظام مشغولا في الداخل بتدعيم ركائز حكمه بعد الهزّات العنيفة التي شهدتها البلاد نتيجة الخلاف البورقيبي - اليوسفي .

أمّا في الخارج فقد إصطدم مبكّرا بعدّة تحديات خطيرة : إقليميا نتيجة إستعار حرب التحرير الجزائرية وإستتباعاتها ، وعربيا نتيجة إنفجار الخلاف مع مصر وجامعة الدول العربية بما فرض على النظام التونسي الناشئ تعبئة إمكاناته القليلة في هذا الصراع اللا متكافئ

****

1) انظر في هذا الصدد ردّ الحبيب بورقيبة المؤرخ في 21 نوفمبر 1960 على رسالة الملك محمد الخامس المؤرخة في 7 نوفمبر 1960 لتفسير موقف الدولة التونسية من إستقلال موريتانيا ، في :

- "LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU "MAROC" , TUNIS , SECRETARIAT D'ETAT AUX AFFAIRES ETRANGERES , JANVIER 1961 , P 29.

داخل العالم العربي، بل ودوليا أيضا نتيجةتوتّر العلاقات مع فرنسا وإختلاف البلدين حول الأسس الجديدة التي ينبغي أن تقوم عليها علاقاتهما ...

من جهة أخرى كانت الدولة التونسية قد شرعت بالكاد في تثبيت سياستها الخارجية . صحيح أنّ التوجّهات العامة لهذه السياسة كانت قد تبلورت منذ المرحلة التحريرية ولكن تجسيم السيادة الخارجية كان يحتاج إلى أكثر من وضوح التوجّهات العامة إذ كان النظام التونسي يحتاج إلى تركيز جهاز دبلوماسي فعّال والتوفّر على الإطارات الدبلوماسية الكفأة وكان ذلك يحتاج إلى المال والوقت حتى يكتسب هذا الجهاز الأواليات الضرورية بين مختلف هياكله ، وبينه وبين بقية أجهزة الدولة لتأمين الفعالية المرجوّة منه ، كما كان ذلك يحتاج إلى تعزيز موقع الدولة الجديدة في الخارطة الجغرا-سياسية العالمية الأمر الذي كان يفرض بدوره حاجة ملحّة للوقت والمعلومات .

وقد شهدت السنوات الأولى التي عقبت الإستقلال نشاطا حثيثا للدبلوماسية التونسية من أجل تجسيم سياستها الخارجية عبر نسج شبكة علاقاتها بالخارج والإنضمام إلى المؤسسات الدولية ، فقد تنزّلت في هذا الإطار مشاركة الدولة التونسية ممثلة في شخص رئيس حكومتها الحبيب بورقيبة في المؤتمر الإفريقي الذي إحتضنته العاصمة الغانية أكرا يوم 9 مارس 1957 " لبحث تأليف كتلة إفريقية منسجمة " (1) .

وفي هذا الإطار إندرجت محادثات بورقيبة - فرانكو من أجل بلورة سياسة متوسطيّة (2) ، كما إندرجت في هذا الإطار مشاركة الحزب الدستوري الجديد في مؤتمر طنجة المغاربي من أجل تنظيم علاقة الدولة التونسية الناشئة بإقليم الإنتماء الجغرافي

****

1) الصباح 9 مارس 1957 .

2) الصباح 29 مارس 1957 .

والعالم العربي عموما .

وقد حرصت الدولة التونسية الناشئة علاوة على ذلك على توثيق علاقاتها بدول العالم الغربي ولا سيّما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتقليدية هذه العلاقات وأهمية المصالح الإقتصادية الغربية بالبلاد التونسية إضافة إلى التوجّه الغربي للنظام التونسي .

وقد كانت موريتانيا بحكم طبيعة التطوّر السياسي الذي كانت تشهده خلال هذه الفترة تتنزّل بالطبع ضمن هذه الإهتمامات فهي جزء من سياسة تونس المغاربية والعربية عموما تدعو إلى عودتها إلى " الوطن المغاربي " (1) ، وهي جزء من سياستها الفرنسية ليس فقط لأنّ فرنسا هي الدولة التي تحتلّ موريتانيا ، وإنّما خاصة لأنّ تونس كانت تريد أن تجعل من دبلوماسيتها " همزة الوصل بين فرنسا والعالم العربي " كما صرّح بذلك بورقيبة غداة التوقيع على وثيقة الإستقلال في 20 مارس 1956 (2) ، وهي جزء من سياستها الإفريقية بإعتبار موريتانيا همزة الوصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا السوداء (3) .

بيد أنّ موريتانيا لم تحض رغم ذلك بعناية خاصة لدى صانع القرار السياسي الخارجي التونسي إذ لم تكن الدولة التونسية قد بلورت إستراتيجية محدّدة بشأنها وذلك حتى تاريخ إستقلالها على الأقل في 1960 رغم الأهمية المتزايدة لهذا الفضاء الصحراوي الشاسع الواقع في أقصى الركن الغربي للعالم العربي في شمال غرب إفريقيا على هامش

****

1) راجع نصّ قرار مؤتمر طنجة حول تصفية الإرث الإستعماري في المغرب العربي ، في الملحق

2) PERILLIER , (LOUIS) : " LA CONQUETE DE L'INDEPENDANCE TUNISIENNE " , OP CIT , P 296 .

3) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XV ، ص 59 – 60 .

النظام الإقليمي العربي (1).

وبالفعل، شهدت صحراء الملثّمين (2) منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تطوّرا هاما كان من شأنه أن ينعكس بتبعاته السياسية والإستراتجية على كامل المنطقة المغاربية فقد تمّ سنة 1946 فصل موريتانيا عن السنقال ولو أنّهاظلّت تدار إنطلاقا منها : من مدينة سان لويس تحديدا، وقد مثّل هذا القرار الفرنسي إجراءا إستراتجيا بالغ الأهمية إنعكس بآثاره ليس فقط على المصير الموريتاني وإنّما على مصير كامل المنطقة شمال نهر السنقال وجنوبه على حدّ السواء فحتّى هذا التاريخ ظلّت موريتانيا تشكّل في الإستراتيجيا الإستعمارية الفرنسية جزءا من إفريقيا الغربية الفرنسية (A.O.F) (3).

وكانت موريتانيا قد عرفت الحماية الفرنسية منذ سنة 1902 وتمّ دمجها في مجموع تراب إفريقيا الغربية الفرنسية، وكان الوالي العام لإفريقيا الغربية الفرنسية يحتلّ قمّة السلّم الإداري، وكانت تدخل ضمن إختصاصه أهمّ الصلاحيات المتعلّقة بتسيير شؤون موريتانيا

****

1) بحكم موقعه أصبح هذا القطر بعد قيام الدولة الموريتانية أجدر من المملكة المغربية بتسمية المغرب الأقصى (راجع : ولد محمد الولاّتي (بشيري) : " جغرافية موريتانيا " ، مرجع سابق ، ص 15) ، ولكن التسمية المغربية سابقة ولم تكن مجانية فقد أطلقها أصحاب القرار المغربي يوم كانوا يطالبون بكامل المغرب السعدي الذي كان يشمل بلاد مرّاكش والصحراء المغربية وموريتانيا من المتوسط شمالا إلى نهر السنقال جنوبا ،وقد عوّض مصطلح المغرب الأقصى منذ إستقلال الدولة المغربية تدريجيا مصطلح بلاد مرّاكش الذي ظلّ الأكثر شيوعا حتى هذا التاريخ .

2) عرفت هذه الصحراء الشاسعة عبر تاريخها بأسماء متعدّدة ، إرتبطت " إمّا بدول أو إمراطوريات حكمت أجزاءا من البلاد أو كلّها ، وإمّا بعهود إشعاع ثقافي وذلك على غرار صحراء الملثّمين وبلاد تكرور وبلاد شنقيط وأخيرا موريتانيا ، راجع بهذا الصدد :

- ولد محمد الولاتي ، (بشيري) : " جغرافية موريتانيا " ، مرجع سابق ، ص 7 .

3)JULY , (ROBERT) : " HISTOIRE DES PEUPLES D'AFRIQUE ", ETATS UNIS D'AMERIQUE / CANADA , NOUVEAUX HORIZONS , 1977 , TOM II , P 245 .

امّا الإدارة المحلّية فكان يشرف عليها مندوب عن الحكومــة العامة ثمّ الوالــي منذ سنــة 1920 عندما أصبحت موريتانيا إقليما مدنيا ، وقد كانت إقامتــه توجــد بســان لويس التي ظلّت عاصمة للمستعمرة الموريتانيــة طيلـة الحضـور الإستعماري الفرنســـي فــي هــذه المنطقة (1).

وقد كانت مدينة سان لويس تمثّل رأس الحربة الإستعمارية الفرنسـية فـي كـامل المنطقة منذ تأسيسها في أواسط القرن السابع عشر ، وقد كان لتأسيسها نتائج جوهريـة علـى الواقع الموريتاني إذ حوّلت وجهة المجتمع الموريتاني نحــو الجنـوب حيـث تسيطر الحضارة الإفريقية والخصائص الفرنسية التي طعّمتها بعد أن كـانت تتّجه نحو الشــمال حيث ظلّت الحضارة العربية – الإسلامية بمقوّماتها الأساسية من دين ولغة مهيمنة (2).

لقد عمل الإستعمار الفرنسي بحرص ووعـي خـلال سيطرته علـى بلاد شنقيط علـى دمجها في الفضاء الحضاري والسياسـي لإفريقيـا الغربية الأمر الـذي جعـل مـن سـنة 1946 التي شهدت فصلها عن هذا الفضاء تحوّلا إستراتجيا خطيرا فـي تـاريخ موريتانيـا المعاصر ، وكـانت فرنسـا تريـد بهـذا الإجـراء تـأمين سـيطرتها السياسـية والعسـكرية لهـذا الجـزء مـن إمبراطوريتها الإستعمارية ضمن سلسلة الإصلاحات التي أقرّتها غداة الحرب العالمية الثانية ولا شكّ أنّها حسبت أنّ أمر إندماج بلاد شنقيط في الفضاء الجديد السياسـي – الحضـاري لإفريقيا الغربية قد أصبح بعد أمرا حاصلا ولكنّها بذلك مهّدت الطريـق لعـودة هذا الجــزء

****

1) حول الإدارة الإستعمارية الفرنسية لموريتانيا ، انظر :

- بن صدفن ، (محمد الراضي) : " السياسة الإستعمارية الفرنسية في موريتانيا وأثرها على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية (1900–1969) " ، موريتانيا ، المطبعة الوطنية ، ص 78 – 85 (تاريخ النشر غير مذكور).

2) ولد الحسن ، (أحمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل " في المستقبل العربي ، عدد 159 ، ماي 1992 ، ص 24.

إلى الفضاء الحضاري العربي - الإسلامي والإقليم المغاربي تحديدا بإعتباره وحدة إستراتجية (1) ، ولاسيّما وقد تزامن هذا القرار مع تنامي المدّ النضالي التحريري في المغرب العربي وإفريقيا عموما.

وقد كانت موريتانيا بحدودها التي ورثتها عن الإستعمار صنيعة فرنسية بدون شكّ إذ يعترف بذلك حتى الموريتانيون الإستقلاليون أنفسهم ، وقد أكّد المختار ولد دادة في هذا الصدد وهو أوّل رئيس للدولة الموريتانية الجديدة - يوم إعلان استقلال موريتانيا نفسه في 28 نوفمبر 1960 أنّ " الحضور الفرنسي هو الذي أدّى إلى ولادة وطننا " (2).

وقد كانت فرنسا قد شرعت في رسم حدود موريتانيا منذ سنة 1900 مستجيبة في ذلك لمقتضيات التنظيم الإداري لشؤون المستعمرة أو لرسم حدود إمبراطوريتها الإستعمارية مع القوى الإستعمارية الأخرى ففي هذا التاريخ إتّفقت فرنسا وإسبانيا بعد نزاع طويل على الرسم الحدودي الموريتاني مع الصحراء الغربية حيث يتمركز الحضور الإسباني ، وفي سنة 1905 وضعت فرنسا الحدود الموريتانية - الجزائرية ويبلغ طولها 483 كلم وهي عبارة عن خط مستقيم يلتقي رأسه الشمالي مع حدود الصحراء الغربية والجنوبي مع حدود مالي ، قبل أن تضع سنة 1913 الحدود الموريتانية مع مالي ، أما الحدود مع السنغال التي كانت تحتضن عاصمة المستعمرة فقد رسمت بعد تعديلات عديدة لمدّة تزيد على ربع قرن (3).

لقد رسمت هذه الحدود جميعا بتعسّف أملاه ميزان القوى القائم مع بقية القوى الإستعمارية أو مقتضيات التنظيم الإداري داخل الإمبراطورية الإستعمارية الفرنسية نفسها ،

****

1) المرجع السابق ، ص 24 - 25 .

2) CARREFOUR (FRANCE) N° 846 , DU 30 NOVEMBRE 1960 .

3) حول الرسوم الحدودية للدولة الموريتانية ، راجع :

- ولد محمد الولاّتي ، (بشيري) : " جغرافية موريتانيا " ، مرجع سابق ، ص 11 - 16 .

وبذلك ورثت دولة الإستقلال الموريتانية حدودا ملغّمة قابلة للإنفجار في أيّ وقت الأمر الذي فرض على القيادة الموريتانية مبكّرا توظيف جزء هامّ من إمكاناتها الشحيحة لفكّ هذه الألغام ومنع إنفجار حدودها مع أجوارها الأقوياء ولا سيّما الجار المغربي في الشمال والجار السنقالي في الجنوب ، وبالفعل فقد فرض هذا الرسم على الدولة الموريتانية معالجة مشاكل متنوّعة كانت المشاكل السياسية في مقدّمتها وذلك نتيجة شعور موريتانيا نفسها بضيم هذه الحدود في بعض جهاتها ومن ذلك أنّها كانت ترى أنّ المساحات التي تدخل ضمن الحدود التي رسمها المستعمر مع السنقال أصغر بكثير مما كانت عليه قبل الإحتلال إذ جعلت النهر برمّته ضمن حدود السنقال ، ولذلك فقد سلكت منذ سنة 1958 سياسة مراجعة حدودية في الجنوب ، وقد نجحت بعد مفاوضات طويلة مع السنقال ومالي في التوصّل إلى صيغة لإستثمار هذا النهر تثبت مشاركتها التامة فيه دون أن تقضي هذه الصيغة نهائيا على الكمون الخلافي لهذه الحدود الأمر الذي تجلّى عبر كثرة الأحداث الحدودية بين البلدين ، وهي أحداث بدا بعضها مرشّحا لمواجهة مسلّحة محتملة (1) ، وقد تنزّلت في إطار سياسته المراجعة الحدودية هذه مطالبتها بالصحراء الغربية (3) .

وإحتاجت موريتانيا في ذات الإطار إلى خوض مفاوضات طويلة مع جارها المالي في الشرق قبل التوصّل إلى إتفاق حدودي نهائي في جوان 1963 .

****

1) عرفت العلاقات بين البلدين عدّة توتّرات آخرها إنفجار العنف المعادي للأجانب الذي إستهدف مواطني البلدين في كليهما مؤديا إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى ، راجع :

- JEUNE AFRIQUE N°1480 DU 17 MAI 1989 , P 26 - 35 .

3) مثّلت هذه السياسة الصحراوية الموريتانية إحدى العوامل الرئيسية التي أدّت إلى سقوط نظام المختار ولد دادة بعد حكم طويل تواصل زهاء 18 سنة .

وإصطدمت موريتانيا بمشاكل إقتصادية وليدة الرسوم الحدودية التعسّفية التي ورثتها فقد وجدت نفسها محصورة في فضاء صحراوي قاس لا تكاد تخفّف من قسوته سوى بعض الواحات التي تتناثر في صحراء شاسعة تزيد مساحتها عن المليون كلم2 وبعض الأراضي الخصبة على نهر السنقال في أقصى الجنوب ، وقد كانت الحلول الإقتصادية لبناء إقتصاد متطوّر في هذه الرقعة من الفيافي تفترض عمليًا زوال موريتانيا (1) .

وقد إصطدم تركيز البنية الأساسية لإستغلال موارد البلاد المنجمية ولا سيّما الحديد في الشمال بهذا الرسم الحدودي ومن ذلك زيادة طول السكّة الحديدية التي تربط بين مناجم فدريك ومرفأ نواذيبو نتيجة الإمتداد الجنوبي للصحراء الغربية .

وفرضت هذه الحدود على الدولة الموريتانية الناشئة مواجهة عدّة تحدّيات عسكرية فقد كانت الحدود الموريتانية الطويلة تحتاج إلى قوّة دفاعية كبيرة في مواجهة أجوار أقوياء لم يكونوا يخفون مطالبهم الترابية في هذه الصحراء ... لولا أنّ الصحراء نفسها بإمتدادها وقسوتها وفرت حماية طبيعية .

وتسبّبت هذه الحدود علاوة على ذلك في عدّة مشاكل إجتماعية فقد مزّقت الروابط القبلية والعائلية في المناطق الحدودية الأمر الذي جعل الرسوم الحدودية تشهد بإستمرار حركية بشرية خطيرة .

وغنّي عن البيان ترديد القول بأنّ هذه الحدود وبصرف النظر عن المشاكل التي ورّثتها لموريتانيا ذاتها قد شكّلت الإطار الجغرا-سياسي الجديد للإقليم المغاربي إذ رسمت حدّه الجنوبي كاملا تقريبا في إطار حرص فرنسا على إعادة تنظيم حضورها الإستعماري في المنطقة بما يتماشى مع الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية ، كما شكّلت الأطر التي ستحتضن قيام عدّة دول مغاربية فكيف تعامل النظام

****

1) نودينو ، (جان فرانسوا) : " 21 دولة لأمّة عربية واحدة " ، مرجع سابق ، ص 326 .

التونسي مع هذه المتغيّرات الهامة التي كان يشهدها الإقليم المغاربي ومن ضمنها نشأة الدولة الموريتانية ؟

لقد بدأت موريتانيا تخطو خطواتها الأولى نحو الإستقلال التام منذ أن أصدرت فرنسا القانون الإطاري " لسنة 1956 الذي مكّن موريتانيا من الحصول على إستقلالها الداخلي سنة 1957 ، وقد تشكّلت أوّل حكومة محلية في ماي من نفس السنة في ظلّ غياب عاصمة البلاد إذ ظلّت تدار من سان لويس ولم تنقل إلى نواق الشط إلاّ في 24 جويلية 1958 ، وفي 28 سبتمبر 1958 قامت إثر الإستفتاء الذي نظّمته فرنسا في مستعمراتها غرب إفريقيا حول الإستقلال أو البقاء في الإتحاد الفرنسي إلى قيام أوّل حكومة موريتانية في صلب الإتحاد الفرنسي ، وقد سنّ في 22 مارس من السنة الموالية أوّل دستور للبلاد ، وفي ماي تمّ إنتخاب أوّ مجلس نيابي ، وفي 28 نوفمبر 1960 أعلنت موريتانيا جمهورية مستقلة مستفيدة في ذلك من تغيّر السياسة الفرنسية إزاء مستعمراتها في إتجاه تقليص الحضور المباشر مقابل دعم المصالح الإقتصادية إعتمادا على صيغة الإستقلال في نطاق التكافل (1).

ويهمّنا أن نؤكّد بهذا الصدد أنّ حرب التحرير الجزائرية لعبت دورا بالغ الأهمية في تسريع عملية إستقلال القطر الموريتاني وتجذير النشاط الوطني داخله فقد عرفت هذه الحرب إشعاعا كبيرا تجاوز القطر الجزائري إلى كامل الإقليم المغاربي بل إلى إفريقيا والعالم (2) ، وفرضت على الإستعمار الفرنسي أن يركّز جهوده في الجزائر بما أدّى إلى

****

1) راجع :

- نقولا ، (زيادة) : " موريتانيا " في شؤون عربية ، عدد 22 ، ديسمبر 1982 ، ص 172 – 173 .

2) لم تسع الدراسات إلى إبراز نموذجية الثورة الجزائرية بصورة تجعل منها مرجع إلهام في التراث النضالي للشعوب على غرار حرب التحرير الفيتنامية وذلك رغم تفرّد تجربتها وأثرها الكبير في تفكيك الإرث الإستعماري وخاصة الفرنسي منه في العالم وتأكيد مبدإ حق الشعوب في تقرير مصيرها .

تخفيف قبضته عن بقية أنحاء إمبراطوريتـــه (1)، لكن رغم أهمية هذه التطـــوّرات ورغـــم التشكّل التدريجي للكيان السياسي الموريتانـــي على رقعة شاسعة تمتـدّ علـى 1.030.700 كلم 2 من الصحراء الإفريقية جنوب الإقليم المغاربي أي فيما يعتبره بورقيبة إرثا مشتركا لكلّ المغاربة، فقد تميّز موقف النظام التونسي من هـذه التطـوّرات بالإنتظارية الحذرة ولم يعر هذا القطر الناشئ الأهميـة الإستراتجية التي كان يمثّلها بإعتباره العمق الإستراتيجي والحضاري للإقليم المغاربي والإمتداد الطبيعي لساحله الإقليمي ذلك أنّ النظام التونسي لم يكن قد بلور سياسته الموريتانية الخاصة خلال هذه الفترة التي شهدت تـدرّج القطر الموريتاني نحـو الإستقلال بكيانه السياسي المستقلّ، وقد تـنزّل الموقـف الوحيد الذي إتخذه حول هـذه المسألة خلال هـذه الفترة ضمـن سياستـه المغاربية فـي إطـار لقاء طنجة، بيد أنّ هـذا الموقف لـم يكـن يعبّر عـن تـنزّل القضيـة الموريتانيـة فـي إستراتيجيا مغاربية متكاملة لتونس فقد إكتفت تونس في طنجة بمسايرة الموقف المغربي دون أن تتبنّاه، وكانت خلال هذا اللقاء مثـل بقية الوفـود الحـاضرة تنطلق بالأساس من حسابات قطرية، ولم تلبث أن أعطت هذا الموقف كلّ محتواه ودلالاتـه القطرية بمناسبة حصول القطر الموريتاني على إستقلاله في نوفمبر 1960.

وأيّا كان الأمر فقد فرض مشروع الإستقلال الموريتاني على القيادة التونسية ضرورة أن تبلـور سياستها المغاربية والإفريقية فـي ذات الوقـت الأمر الـذي سمح بكشف طبيعـة خطابها القطري فـي تعاطيه مع القضايا الإقليمية والقارية إذ وجـدت هـذه القيادة نفسها مضطرّة لأن تحدّد موقفها من المطالبة المغربية بمغربيـة موريتانيـا وبالتالـــي لأن تكشف

****

1) نشير إلى أنّ حرب التحرير الجزائرية أثّرت مباشرة في التاريخ السياسي الفرنسي إذ أدّت إلى إنهاء تجربة الجمهورية الرابعة (1945- 1958) وقيام الجمهورية الخامسة مع عودة شارل ديقول إلى الحكم في ماي 1958 إثر تمرّد جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر.

تصوّرها للبناء الإقليمي في هذه الفترة الحاسمة التي شهدت تشكّله .

وكان هذا الموقف سيمثّل في كلّ الحالات الأساس الذي ستنبني عليه لاحقا سياسة النظام التونسي تجاه أجواره المغاربة غربا ولكن أيضا وفي نفس الوقت تجاه مشكل إفريقيا الغربية حيث بدأت ترتسم حدود دول الإستقلالات على أنقاض الحضور الفرنسي فيها خاصة وقد زامن ذلك بروز بعض القادة الذين كانوا يشاطرون الرئيس التونسي توجّهه الفرنكفوني ونظرته لتصفية الإستعمار على قاعدة " التكافل " أمثال سنقور في السنقال .

وكان التوجّه الفرنكفوني للنظام التونسي قد تبلور مبكّرا بعيد الإستقلال فقد دعا بورقيبة منذ سنة 1957 في خضمّ تفاعلات أزمة العلاقات التونسية - الفرنسية بعد عام واحد من الإستقلال إلى تكوين رابطة فرنسية شمال إفريقية تلعب فيها الروابط الثقافية واللغوية دور قاطرة التعاون والتقدّم ، وقد كتب منذ هذا التاريخ إلى الجنرال ديقول قبل عودة هذا الأخير إلى الحكم " ثقافيا وجغرافيا وإقتصاديا ترتبط شعوب إفريقيا الشمالية بفرنسا ، إنّ الأمر يتعلّق فحسب بإيجاد الأسس الممكنة لتعاون جديد وتحديد العلاقات الجديدة التي يجب أن تجمعنا " ، وتظلّ هذه الوحدة الفرنكفونية في نظر بورقيبة ممكنة " إذا أدارت فرنسا ظهرها للإستعمار بحيث تستطيع أن تشمل عندئذ وعلاوة على شعوب شمال إفريقيا كامل المجموعة الفرنكفونية في إفريقيا ثمّ الدول الآسياوية والأمريكية والأوروبية الناطقة كليّا أو جزئيا بالفرنسية " (1) ، ولا شكّ في أنّ تبلور مشاريع الإستقلالات في صلب الرابطة الفرنسية (2) ، وتحت إشراف ديقول نفسه قد أحيا لدى بورقيبة الأمل في إمكانية

****

1) CITE IN: " LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTIVES " , IN MAGHREB N°23 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1967 , P 32- 33 .

- حول تطوّر المشروع الفرنكفوني والدور الرئيسي الذي لعبه بورقية بهذا الصدد ، انظر المرجع نفسه ، ص 32 – 37 .

2) كان ديقول قد أدخل عام 1958 في الدستور الفرنسي الجديد صيغة دعاها " الرابطة " وتربط أقاليم ما وراء

تجسيم المشروع الفرنكفوني الذي كان دعا إليه منذ سنة 1957 خاصة وقد تعزّز بأنصار جدد وفي مقدّمتهم سنقور، ولا شكّ في أنّه رأى في بلدان إفريقا الغربية – وموريتانيا جزء منها – التربة الخصبة لزرع بذور مشروعه الفرنكفوني.

لكن وفي مقابل ذلك كانت موريتانيا تمثّل مطلبا ترابيا مغربيا وبالتالي جزءا من المغرب العربي، ولم تكن القيادة المغربية تبدي أيّ حماس لمشروع بورقيبة الفرنكفوني، بل وكانت ترى فيه بصيغته التي دعا إليها تهديدا لمطالبها ...، ولم يكن الموريتانيون أنفسهم متحمّسين لهذا المشروع خاصة وأنّ المبادرة الفرنكفونية التي كان يتزعّمها بورقيبة وسنقور كانت تهدّد بضرب التوازن القائم بين بيضها في الشمال بثقافتهم وعاداتهم العربية وسودها في الجنوب بثقافتهم وعاداتهم الإفريقية (1).

من جهة أخرى كانت تونس ترتبط بمشروع وحدة إقليمية هو مشروع الوحدة الفدرالية المغاربية بما كان يستتبعه ذلك من شروط التآزر والتعاون بين أطرافه إذ كان مؤتمر طنجة المنعقد سنة 1958 قد نصّص على ضرورة العمل على تحقيق الوحدة المغاربية، ودعا حكومات المغرب العربي إلى " عدم إتخاذ قرارات منفصلة بشأن مصير السلام في إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع في إنتظار قيام المؤسسات الفدرالية "، وأكّد فيما يخصّ موريتانيا نفسها أنّ " نضال شعب موريتانيا للتحرّر من الهيمنة

****

البحار لفرنسا مع إتاحة الفرصة أمام هذه الأقاليم لبلوغ الحكم الذاتي، وكان هذا التعديل الدستوري هو الذي سمح بإجراء إستفتاء في السنقال أدّى إلى قيام الجمهورية السنقالية في نوفمبر 1958 حيث بدأ يبرز قائد فرنكفوني آخر هو سنقور، وهو الذي أرسى القواعد التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية الموريتانية في نوفمبر 1958 قبل أن يحصل السنقال وموريتانيا على إستقلالهما سنة 1960 بعد إستقلال مالي في أوت 1960، وكانت مالي طرفا في السودان الفرنسي وهو إتحاد فدرالي أنشأه سنقور سنة 1958.

1) بشأن موقف كلّ من المغرب الأقصى وموريتانيا من الفرنكفونية راجع:

- " LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTIVES ", OPCIT, P 35 -36.

الإمبريالية والعودة إلى الوطن المغاربي تدخل في إطار النضال من أجل وحدة المغرب " (1).

وبذلك فقد كان موقف النظام التونسي من إستقلال موريتانيا يعني الإنحياز إلى أحد المشروعين ، وقد جاء يكشف بالمناسبة مدى إلتزامه بشعار الوحدة المغاربية الذي كان الحزب الدستوري الجديد قد دعا في طنجة إلى تجسيمه ، كما جاء يكشف نظرته للبناء الإقليمي وموقع تونس فيه ، وفي خارطة التحالفات الإقليمية والقارية والعالمية عموما.

لقد كانت مساندة المطالب المغربية تؤمن نسج تحالف متين مع الشقيق المغربي ، وتضمن عودة موريتانيا إلى " الوطن المغاربي " عبر بوّابة المغرب الأقصى كخطوة أولى على درب الوحدة المغاربية التي دعا إليها مؤتمرو طنجة إذا سلمنا بتوفّر الإرادة السياسية لتجسيمها ولكن هل كان مثل هذا التطوّر يستجيب لنظرة النظام البورقيبي للبناء الإقليمي وموقعه فيه ؟

إنّ دعوة بورقيبة الفرنكفونية تؤكّد أنّ النظام التونسي كان يحمل تصوّرا مختلفا للبناء الإقليمي . وبالفعل فلا شكّ أنّ بورقيبة قد وجد في مشروعه الفرنكفوني بديلا مقبولا للمشاريع الوحدوية الطموحة في العالم العربي خاصة وإنّ فرنكفونيته لا تعدو أن تكون " وسيلة لتحسين التواصل دون أيّة إستتباعات سياسية أو إقتصادية ... على الأقل في البداية " (2) ، وربّما راهن بورقيبة على موقع متميّز لتونس ضمن مجموعة فرنكفونية

****

1) راجع نصوص هذه القرارات في ملحق الوثائق .

2) من تصريح للحبيب بورقيبة الإبن بكنشاسا في نوفمبر 1966 ، ورد في :

- LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTIVES " , OPCIT , P 35 .

- نسجّل بهذا الصدد إختلاف فرنكفونية بورقيبة عن فرنكفونية سنقور فقد كان بورقيبة يرى أنّ المشروع الفرنكفوني يقتضي الإنكباب أوّلا على معالجة المشاكل التقنية كالعمل على تنسيق البرامج التعلمية وذلك قبل العمل على تنسيق الإقتصاد والسياسات ، فيما كان سنقور يؤكّد صعوبة الفصل بين مختلف الميادين فإنّما

يكون المغرب الأقصى وكذلك موريتانيا من بين أطرافها رغم الإحترازات التي كانت تواجه الدعوة الفرنكفونية في الرباط ونواق الشط على حدّ السواء (1).

وقد فضّل النظام التونسي هذا الخيار الثاني كما تجلّى ذلك عبر معارضته للمطالبة المغربية بموريتانيا، ومساندة إستقلال القطر الموريتاني وكذلك عبر العلاقات التي حاول إرساءها مع الدولة الموريتانية بإعتبارها جزءا من إفريقيا الغربية (2)، ولكن فيما تمثّلت المطالب المغربية ؟ وماهو موقف النظام التونسي منها ؟ وماهي إنعكاسات هذا الموقف على علاقاته بكلّ من المغرب الأقصى وموريتانيا ؟

2) المغـــرب الأقصـــى يطالـــب بموريتانـــيا :

كان المغرب الأقصى يعتبر الأراضي الموريتانية جزءا من ترابه الوطني، ويقول الملك محمد الخامس في هذا الصدد " نحن نسعى لإسترجاع الأراضي التي قطعت من

****

" يتعين توجيه الخطوات الأولى للفرنكفونية حيث يجب أن تكون ... حيث توجد أقلّ العقبات : وحدة برلمانية، وحدة الجامعات الفرنكفونية، إجتماعات وزراء الثقافة " (من تصريح سنقور إلى جريدة LE MONDE بتاريخ 6 جويلية 1956).

انظر بهذا الصدد المرجع نفسه، ص 35.

1) سيلمس بورقيبة الإحتراز الموريتاني على دعوته الفرنكفونية خلال محطّته الموريتانية في رحلته الإفريقية بين 15 نوفمبر و15 ديسمبر 1965. حول هذه الجولة انظر :

" زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية "، تونس، كتابة الدولة للإخبار والإرشاد، 1966.

وحول الدور الذي لعبه بورقيبة كداعية فرنكفوني خلال هذه الجولة، انظر :

- "LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTIVES", OPCIT, P 33.

2) لم تعتمد تونس أيّ سفير لها بموريتانيا طوال الستينات، إنما كان سفيرها بإفريقيا الغربية هو الذي يمثّل مصالحها لدى موريتانيا أيضا، وكان يتّخذ من العاصمة السنقالية داكار مقرّا له، وقد تعاقب على هذا المنصب طيلة الستينات الطاهر بلخوجة بين 1964 و 1967 ثم رضا القليبي بداية من هذا التاريخ، راجع :

- " CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960 -1969) " TUNIS, SECRETARIAT D'ETAT AUX AFFAIRES CULTURELLES ET A L'INFORMATION, CENTRE DE DOCUMENTATION NATIONAL.

ترابنا الوطني وبسط رعايتنا على أفراد شعبنا الذين فصلوا عن وطنهم بغير إرادتهم أو موافقتنا وسنواصل السعي حتى نصل إلى حلّ مرض مطابق لحقوقنا (1) ، وقد رفع هذا المطلب قبل حصول المغرب على إستقلاله من خلال زعيم حزب الإستقلال علاّل الفاسي وقد زاد هذا المطلب إلحاحا بعد الإستقلال إذ تبنّاه الملك العائد إلى السلطة مستجيبا في ذلك لشروط السياسة الداخلية المغربية نفسها إذ كانت البلاد تعيش فورة الحماس الوطني في هذه الفترة ، وكان الملك العائد يعمل على ترسيخ قدمه في الحكم الأمر الذي كان يفرض عليه أن يكون في مستوى المطالب الوطنية ولا سيّما إذا رفعتها أحزاب وشخصيات بمثل إشعاع حزب الإستقلال وزعيمه خاصة وأنه لم يكن يجهل الحقب التاريخية الطويلة التي ربطت تاريخ صحراء الملثّمين بالمغرب الأقصى وبالعرش الملكي نفسه، ولا تمازج المقاومة في موريتانيا مع المقاومة في المغرب الأقصى ولا سيّما في منطقة أدرار في الشمال الموريتاني أيام ولد عيد أمير أدرار والشيخ ماء العينين ، كما لم يكن يجهل أهمية الروابط البشرية على مستوى المنطقة الحدودية بين الشمال الموريتاني والجنوب المغربي ممثلة خاصة في قبائل أولاد دليم والتكنة ، وكذلك الروابط التجارية والثقافية التي جسّمتها لفترة طويلة الطرق الصحراوية المزدهرة في هذه المنطقة قبل إنتصاب الحضور الفرنسي على غرار طريق سجلماسة – ولاّتة – تنبكتو عبر تعازة وهو طريق يشقّ بالطول القطر الموريتاني من جنوب المغرب الأقصى إلى مالي (2).

ولكن المطلب المغربي كان يستجيب أيضا لشروط السياسة الخارجية المغربيــة في

****

1) ذكر في :

ولد محمد الولاّتي ، (بشيري) : " جغرافية موريتانيا " ، مرجع سابق ، ص 213 .

2) انظر في هذا الصدد :

الشاطر ، (خليفة) : " الروابط الثقافية بين البلاد العربية وشعوب القارة الإفريقية " ، في دراسات دولية ، عدد 4 ، 1982 ، ص 49 – 56 .

ضوء التطوّرات الخطيرة التي كانت تشهدها المنطقة في هذه الفترة الهامة من تاريخها فقد إستحدثت فرنسا في 10 جوان 1957 المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (ORGANISATION COMMUNE DES REGIONS SAHARIENNES O.C.R.S) وذلك في إطار مسعى سلطات باريس لإخراج هذه المناطق من السيادة الجزائرية لا سيّما وأنّ الأحداث في الجزائر كانت تتدرّج بالبلاد نحو الإستقلال (1).

وكانت فرنسا حريصة على تشريك المغرب الأقصى في عملية إعادة تنظيم الفضاء الصحراوي ورسم الحدود بين مختلف الوحدات التي قامت أو ينتظر قيامها على أنقاضه (2)، وذلك في إطار السياسة الديقولية الجديدة لإعادة تنظيم الحضور الفرنسي في المنطقة، و محاصرة الثورة الجزائرية التي ما إنفكّت تشتدّ وتتنامى رغم الضربات الموجعة التي أصيبت بها.

وكانت مفاوضات فيفري - مارس التي توّجت بمنح المغرب الأقصى إستقلاله قد نصّت على إنشاء لجنة لترسيم الحدود، وقد إقترحت هذه اللجنة فيما يبدو في ختام أشغالها رسما حدوديا يستجيب للمطالب الترابية المغربية في مستوى حدودها مع الجزائر الأمر الذي حمل القيادة المغربية في أفريل 1957 على القبول بحضور إجتماعها (3)، بيد أنّ سلطات الرباط تراجعت سريعا عن هذا الموقف خشية التورط في هذا

****

1) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38, MARS -AVRIL, 1970, P 35.

2) أكّد الحسن الثاني أنّه عندما كان يلوح في الأفق إنتهاء حرب الجزائر إقترحت السلطات الفرنسية على الملك المغربي محمد الخامس التفاوض بشكل منفرد بشأن الحدود الشرقية والجنوبية للمغرب الأقصى فقد " جاءنا السيد بارودي موفدا من قبل الجنرال ديقول وصرّح قائلا نحن على وشك تسوية سلمية مع الجزائر ونعتقد أنّه من المناسب أن يتباحث المغرب وفرنسا من الآن في مشكل حدودهما "، راجع الحسن الثاني، " ذاكرة ملك "، مصدر سابق ص 48.

3) "PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRETORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38, MARS -AVRIL, 1970, P 35.

المخطّط الفرنسي الجديد الذي كان سيصيب الثورة الجزائرية في صورة نجاحه بضربة قاتلة ، وإن فشل في القضاء عليها كان سيؤدّي إلى إقتطاع أربعة أخماس الجزائر (الصحراء) ويحرم الساحل الجزائري من عمقه الصحراوي (1) .

وقد عبّر هذا الموقف دون شكّ عن تظامن المغرب الأقصى مع القضية الجزائرية ، ولكنّه عبّر أيضا عن حرص القيادة المغربية على حماية دولتها القطرية من أخطار بلقنة الإقليم المغاربي التي كان ينذر بها إحتمال إستحداث كيانات سياسية جديدة في الفضاء الصحراوي جنوب الإقليم ، ولا شكّ في أنّها كانت تفضّل المراهنة على إمكانية التوصّل إلى حلّ لاحق مع الجزائر المستقلّة على الإصطدام بخارطة سياسية ملغّمة بالخلافات الحدودية ليس فقط مع الجزائر وإنّما أيضا مع كيانات أخرى يمكن أن ترى النور نتيجة هذه السياسة الفرنسية الجديدة ... فضلا عن أنّ مثل هذا الإتفاق الفرنسي – المغربي لم يكن يضمن عدم إنفجار الخلاف الحدودي مع الجزائر بعد إستقلالها .

لقد فضّلت الرباط أن تكون الجزائر المستقلّة مفاوضها حول الرسم الحدودي بين البلدين على قاعدة مطالبها الترابية ، وقد حرصت على أن توثّق ذلك ، ففي

****

1) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 48 .
نشير إلى أنّ هذه الخلفية ظلّت تقود تعامل فرنسا مع القضية الجزائرية طيلة الفترة التي سبقت إعتراف فرنسا " بجزائرية " الصحراء في 5 سبتمبر 1961 خلال ندوة صحافية عقدها الجنرال ديقول ، راجع بهذا الصدد :
- LACOUTURE , (JEAN) :" LES PRINCIPALES ETAPES DE LA NEGOCITION "IN LE MONDE: DOSSIERS ET DOCUMENTS :L'ALGERIE DEPUIS 1945,N° 203,OCTOBRE 1992 P 8
علما وأنّ مساحة الصحراء الجزائرية تزيد عن مليوني كلم 2 من المساحة الجملية للبلاد الجزائرية التي تقدّر بـ 2.381.741 كلم 2 والتي بوّأتها المرتبة الثانية بعد السودان من حيث حجم المساحة بين بلدان القارة الإفريقية .

6 جويلية 1961 وقّعت مع الحكومة المؤقتة الجزائرية على إتفاق (1) نصّ على أنّ الطرفين يعترفان بوجود خلاف حدودي أورثه الإستعمار الفرنسي للمنطقة ، ويتعهّدان بالدخول في مفاوضات لاحقة ، أمّا الآن وأمام الأخطار التي تلوّح بها المشاريع الفرنسية في الصحراء فإنّ المغرب الأقصى يضمن من جهته تمامية التراب الجزائري على أن يدخل الطرفان بعد إستقلال الجزائر في مفاوضات من أجل تقرير الرسم الحدودي بينهما (2) ، ولم يمنع الرفض المغربي اللجنة العليا للمنظمة المختلفة للمناطق الصحراوية من عقد إجتماعها الأوّل في 22 جانفي 1958 برئاسة MAX LE JEUNE المندوب العام للمنظمة ووزير الصحراء الفرنسي وذلك بمشاركة ممثلي فرنسا والسودان والنيجر وتشاد وإقليم الواحات (الجهة الغربية للصحراء الجزائرية الآن) وإقليم السوراء (الجهة الشرقية للصحراء الجزائرية) وموريتانيا مقابل غياب ممثلي تونس والمغرب الأقصى (3) .

وقد جاء الردّ المغربي على هذا الإجتماع على لسان محمد الخامس نفسه في خطابه يوم 25 فيفري 1958 بواحة المحاميد على وادي درعة في أقصى الجنوب المغربي إذ أكّد بعد الإشادة " بولاء القبائل الصحراوية " على حرصه " على مواصلة

****

1) قام المغرب الأقصى بنشره سنة 1963 عند إندلاع الخلاف الحدودي المغربي الجزائري .

2) نشير إلى أنّ الجزائر بعد الإستقلال رفضت الإلتزام بنصوص هذا الإتفاق إذ طالبت ببساطة بتطبيق مبدإ لا مساسية الحدود الموروثة عن الإستعمار الذي نصّ عليه ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وكان المغرب الأقصى قد سجّل في 11 سبتمبر 1963 بمناسبة التوقيع على ميثاق المنظمة إحترازه إذ أكّد أنّ توقيعه " لا يمكن أن يؤوّل على أنّه إعتراف علني أو ضمني بالأمر الواقع أو تراجع عن سعيه لتحقيق وحدته الترابية " .

وقد أدّى هذا الموقف الجزائري إلى إندلاع خلاف حاد بين البلدين وصل إلى حدّ المواجهة المسلّحة (حرب الرمال) ، حول جذور هذا الخلاف وتطوّره راجع :

LABOUZ , (MARIE -FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN : ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES " IN MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 , P 50-54 .

3) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , OPCIT , P 35 .

العمل من أجل إسترجاع الصحراء " (1).

وقد أراد المغرب الأقصى بهذا الموقف تأكيد عدم مشاركته في هذه المحاولة الفرنسية التي كانت تهدف لأن تجعل من المناطق الصحراوية وحدة متميّزة مستقلّة " إذ لم يكن التفاوض مع فرنسا واردا في هذه الظروف إذ سيكون ذلك طعنا منيّ من الخلف للجزائر المكافحة، إنّنا سنسوّي خلافاتنا فيما بعد " (2)، وفي الوقت ذاته تأكيد حقوق المغرب الأقصى في الصحراء.

لقد مثّلت المطالبة المغربية بموريتانيا بصورة ما إعتراضا على مشروع إعادة تركيز الإستعمار الفرنسي بالفضاء الصحراوي جنوب المغرب العربي وغرب إفريقيا بإعتبار أنّ إستقلال موريتانيا كان يتنزّل ضمن مشروع شامل يتعلّق بمجمل المستعمرات الفرنسية في إفريقيا (3).

وبالفعل فقد برزت هذه المطالب الترابية المغربية منذ الفترة التحريرية، سنة 1955 عندما وضع علال الفاسي زعيم حزب الإستقلال خارطة سياسية للمغرب الأقصى تشمل كامل الفضاء الصحراوي الممتدّ بين وادي درعة من ونهري السنقال والنيجر، وتشمل جزءا كبيرا من الصحراء الجزائرية والمالية.

****

1) ورد في المرجع السابق ص 35.

2) نسب الحسن الثاني هذا الردّ على المبادرة الفرنسية إلى والده محمد الخامس. انظر الحسن الثاني: " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 48.

3) ولد الحسن، (أحمد): " موريتانيا والمغرب العربي: صراع الوصل والفصل" في المستقبل العربي، عدد 159 أفريل 1992، ص 25.

حول الإستراتيجيا الفرنسية في موريتانيا والفضاء الصحراوي جنوب المغرب الخصب، انظر:

- DE CHASSEY, (F): " MAURITANIE (1900-1975): DE L'ORDRE COLONIAL A L'ORDRENEO-COLONIAL ENTRE MAGHREB ET AFRIQUE NOIRE ", PARIS, EDITIONS ANTHROPOS, 1978.

وقد ظلّ الفاسي متمسّكا بهذه المطالب بعد حصول المغرب الأقصى على إستقلاله كما بيّن ذلك مقال صدر بجريدة العلم المغربية لسان حال حزب الإستقلال في جويلية 1956 بل وبدا أنّ المغرب الأقصى كان يجاري زعيمه في مطالبه وإن بدت مشطّة فقد قامت سفارة المغرب الأقصى بلندن بتوزيع هذه الخارطة نفسها التي وضعها علال الفاسي ، ولكن مطالبة الرباط بمغربية الصحراء ... كامل الصحراء الممتدّة بين وادي درعة ونهر السنقال لم تصبح مطلبا رسميا مغربيا إلاّ بعد خطاب محمد الخامس بالمحاميد في 25 فيفري 1958 ، وقد أصبحت منذ هذا التاريخ محورا أساسيا في سياستها الخارجية وخاصة المغاربية والإفريقية (1) .

لقد إحتاجت القيادة المغربية شيئا من الوقت بعد الإستقلال لتبلور سياستها الرسمية تجاه المسألة الصحراوية ومن ضمنها المسألة الموريتانية إذ تمّ ذلك تدريجيا في ظلّ تطوّر أوضاع الساحة السياسية الداخلية المغربية ، وتطوّر الأوضاع الإقليمية نتيجة السياسة الفرنسية الجديدة في المنطقة فربّما كان الملك محمد الخامس يرى في مطالب الزعيم علال الفاسي الترابية شيئا من الشطط ولكنّه لم يكن يستطيع ، ولم يكن يريد أن يبدو زعيم لحزب قويّ -كان تعرّض إلى الإبعاد في عهده - أكثر وطنية من رئيس العائلة الملكية التي لم تستعد كرسي عرشها إلاّ منذ وقت قريب ولا سيّما في هذه الفترة التي كانت تشهد إستنفارا قويّا للمشاعر الوطنية ضدّ الحضور الأجنبي .

من جهة أخرى ، ربّما كان الملك يفضّل التريّث قليلا قبل أن يحدّد سياسته تجاه المسألة الموريتانية ، ولكنّه لم يكن يستطيع تجاهل إنعكاسات الرسوم الفرنسية الجديدة في المنطقة (2) .

****

1) VOIR : " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , OPCIT , P 36 .

2) المرجع السابق ص 35 .

وقد إنعكس ذلك على جوهر الموقف المغربي إذ " تطوّر من الإعتراف بالخاصية الموريتانية للأرض (التي ستصبح موريتانيا) إلى المطالبة بحقوق تاريخية فتأكيد حق موريتانيا في تقرير مصيرها، ثم إنتهى أخيرا إلى مفهوم مؤداه أنّ موريتانيا تمثّل جزءا لا يتجزّأ من المغرب الأقصى " (1).

ولكن أيّا كان الأمر فقد أصبحت موريتانيا منذ سنة 1958 مطلبا ترابيا مغربيا رسميا، وقد جنّد المغرب الأقصى منذ هذا التاريخ دبلوماسيته لتحقيق هذا الهدف المعلن إذ تنزّلت مواقفه اللاحقة ضمن هذه السياسة.

في هذا الإطار حرصت القيادة المغربية على المستوى الإقليمي على أن تحصل على مساندة أجوارها المغاربة، وقد نجحت فعلا في إقتلاع هذه المساندة وإن كانت ضمنية وعائمة أثناء المؤتمر الذي إحتضنته مدينة طنجة في أفريل 1958 بدعوة من حزب الإستقلال وتنظيمه، بل لقد كانت رغبة هذا الحزب في الحصول على دعم ضيوفه المغاربة لمطالبه الصحراوية أحد الأسباب التي دعته لعقد هذا المؤتمر فقد نصّ البيان الصادر عن إجتماع اللجنة التنفيذية لحزب الإستقلال في 2 مارس 1958 أنّ " حزب الإستقلال لن يرضى أن تكون البلاد المغربية قاعدة تستخدمها القوات الفرنسية والإسبانية التي تقاتل الشعب الجزائري والمغاربة الذين يسكنون الصحراء ... " (2).

وكان هذا البلاغ قد شكّل الخطوة التي مهّدت الطريق لإنعقاد المؤتمر بهدف " ضبط الخطط والوسائل الكفيلة بتحقيق جلاء القوات الأجنبية وتحرير الجزائر وبعث

****

1) انظر رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس المؤرخة في 21 نوفمبر 1960 ردّا على رسالة هذا الأخير إليه المؤرخة في 7 نوفمبر 1960 في :

- " LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVENEMENT CHERIFIEN DU MAROC ", TUNIS, SECRETARIAT D'ETAT AUX AFFAIRES ETRANGERES, JANVIER 1961, P 29 - 30.

2) انظر نص البلاغ في العمل 4 مارس 1958.

المغرب العربي الكبير " (1) ، وذلك من خلال تنسيق سياسات حزبي الإستقلال والدستور وجبهة التحرير الجزائرية في مواجهة السياسة الفرنسية في المنطقة ، بل ونجحت قيادة حزب الإستقلال في إقتلاع إعتراف أجوارها الجزائريين والتونسيين إن لم يكن بمغربية موريتانيا فعلى الأقل بمغاربيتها من خلال تنصيص القرار الخاص بتصفية موروث السيطرة الإمبريالية في المغرب العربي على أنّ " نضال شعب موريتانيا للتحرّر من الهيمنة الإمبريالية والعودة إلى الوطن المغاربي تدخل في إطار النضال من أجل وحدة المغرب" (2) .

وقد تنزّل في الإطار نفسه حرص المغرب الأقصى عند توقيعه على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على تأكيد إحترازه بأنّ هذا التوقيع " لا يمكن أن يؤول على أنه إعتراف علني أو ضمني بالأمر الواقع ، وتراجع عن سعيه لتحقيق وحدته الترابية " ، وكان المغرب الأقصى يستهدف بهذا الإحتراز القضية الموريتانية بالذات التي تتجاوز بحجمها الخلاف الحدودي المجرّد (3) .

ونجحت القيادة المغربية في تأمين دعم جامعة الدول العربية لمطالبها ، وقد إستمرّ هذا الدعم حتّى بعد إعتراف أكثر الدول العربية بالدولة الموريتانية الأمر الذي مثّل أحد الأسباب الأساسية لتأخّر إنضمام موريتانيا إلى هذا الهيكل الإقليمي (4) .

****

1) انظر نصّ برقية عبد المجيد شاكر مدير الحزب الحرّ الدستوري التي وجّهها إلى المهدي بن بركة مدير حزب الإستقلال ، في العمل 5 مارس 1958 .

2) راجع نصّ هذا القرار في ملحق الوثائق .

3) LABOUZ , (MARIE-FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'AUEST MAGHREBIN : ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES " , OPCIT , P50 -54 .

4) انظر بهذا الصدد حديث الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة إلى جريدة L'ACTION ، في :
- L'ACTION DU 14 MAI 1969 .

بيد أنّ المساعي المغربية لم تنجح في عرقلة تدرّج القطر الموريتاني نحو الإستقلال رغم حرص الرباط على توضيح موقفها بإصدار كتاب أبيض حول المسألة الموريتانية (1) .

وقد عرفت سنة 1960 بالذات أي السنة التي شهدت ميلاد الدولة الموريتانية المستقلّة تكثيفا واضحا للنشاط الدبلوماسي المغربي بهدف تأمين الدعم الدولي للمطالب المغربية ، ففي هذا الإطار قام علال الفاسي برحلة دعائية للمطالب الترابية المغربية قادته إلى عدّة بلدان مثل بيرمانيا وتايلندا (2) ، وحلّ الحسن الثاني وليّ العهد المغربي بتونس في محاولة لإقناع بورقيبة بوجهة النظر المغربية بشأن المسألة الموريتانية (3) .

وحاول المغرب الأقصى ما أمكنه منع حصول الدعم الدولي للإستقلال الموريتاني فقد ردّ على مؤتمر أبيد جان من إستقلال موريتانيا " أنّ المشاركين في مؤتمر أبيد جان الذين يريدون حقيقة نهاية السيطرة الإمبريالية والإستعمار سيكتشفون عاجلا أو آجلا أنّ منح موريتانيا شبه إستقلال PSEUDO INDEPENDANCE ليس سوى وسيلة للمحافظة

****

1) ردّت موريتانيا على هذا الكتاب في الإبّان بكتاب مضاد أطلقت عليه إسم الكتاب الأخضر ، وقد جاء في مقدّمته خاصة أنّه " لا يمكن أن نعتبر موريتانيا جزءا من المغرب لا بإعتبار طبيعة البلاد أو أصل سكّانها ، ولا بإعتبار التاريخ أو القانون الدولي ... " وقد تناول الكتاب تطوّر العلاقات بين المغرب الأقصى وموريتانيا منذ الفترة المرابطية وصولا إلى الإتفاقيات الدولية التي همّت موريتانيا في أواخر القرن التاسع عشر ، ثمّ تناول الوضع الإستعماري الذي أدّى إلى تغيير جذري في موريتانيا ولا سيّما على الصعيد الإداري ، وذكر الكتاب أنّ الجمهورية الإسلامية الموريتانية بدستورها وبرلمانها وحكومتها قد نشأت فعلا في أكتوبر 1958 طبقا للإختيار الحرّ لسكّانها بعد 54 سنة من الإدارة الفرنسية وذلك بعد أن سمح دستور الجمهورية الفرنسية بأن تتمتّع بحكمها الذاتي ... "

انظر : LA PRESSE DU 23/11/1960

نشير إلى أنّنا لم نتمكّن رغم مساعينا من العثور على نسخة من الكتاب الأبيض المغربي والكتاب الأخضر الموريتاني .

2) LA PRESSE DU 23/11/1960 .
3) LE MONDE DU 30-31 /10/1960

بصورة إصطناعية على الهيمنة الإستعمارية على جزء من ترابنا " (1).

وأكّد مجلس الوزراء المغربي الذي إلتأم تحت رئاسة محمد الخامس ردّا على موقف المؤتمر أنّ المجلس كلّف وزير خارجيته بإتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للدفاع عن حقوق المغرب الطبيعية وسيادته الترابية وأنّ بعثة موريتانية تمثّل سكّان موريتانيا ستتحوّل عاجلا إلى الأمم المتحدة للتعبير عن رفضها للإستقلال المزعوم الذي منح لولد دادة في إطار نظام إستعماري مكيّف (2).

وأكّد المغرب الأقصى على لسان وليّ عهده خلال ندوة صحفية عقدها بلندن حيث حلّ في محاولة لإقناع الحكومة البريطانية بشرعية المطالب المغربية والحصول على دعمها أنّ " سكان موريتانيا لا يتجاوزون 700 ألف نسمة على مساحة قدرها مليون ونصف كلم 2، نحن نشكّ في أن تستطيع هذه المنطقة إحتواء دولة قابلة للحياة، وإستقلالها لن يكون إلاّ إسميا " (3).

وقد حاول المغرب الأقصى الضغط على فرنسا إذ دعا رسميا إلى فتح المفاوضات مع الحكومة الفرنسية بشأن مستقبل الحدود والأراضي المحتلة محاولا بذلك أن يضع موضع السؤال رسم الحدّ الجنوبي الشرقي في مستوى وادي درعة من خلال المطالبة ببشار وتندوف إضافة إلى المطالبة بإعادة النظر في حدودها مع الجزائر، وسعى المغرب الأقصى بكل جهده لمنع قبول موريتانيا بالأمم المتحدة بعد إعلان إستقلالها في 28 نوفمبر 1960 (4).

****

1) LA CROIX DU 30 -31 /10/1960 .
2) LE FIGARO DU 28/10/1960 .
3) LA CROIX DU 30 -31 /10/1960 .
- LE MONDE DU 30-31 /10/1960 .
4) FRANCE SOIR DU 30-31/10/1960 .

وقد سجّلت القضية الموريتانية بطلب من المغرب الأقصى ضمن جدول أعمال الدورة 15 للأمم المتحدة يوم 20 أوت 1960 ولكن المساعي المغربية لدى المنتظم الأممي في إتجاه عزل موريتانيا لم تحالف التوفيق (1) ، وفشل المغرب الأقصى في تأمين الدعم الذي كان يحتاجه إذ لم تساند مطالبه سوى جامعة الدول العربية كموقف عام فيما كان بعض أعضاءها مثل تونس قد بادر إلى الإعتراف بالإستقلال الموريتاني والتعبير عن هذا الموقف حتى قبل أن تستقلّ موريتانيا (2) .

وقد كان بورقيبة صرّح بشأن هذا الإستقلال أنّ " تونس مستعدة للإعتراف بإستقلال أيّ دولة إفريقية جديدة وأنّ الخلافات بين الدول الإفريقية يمكن أن تحلّ بعد الإستقلال " (3) ، وقد ردّ على المحاولة التي بذلها ولي العهد الحسن الثاني لإقناعه بوجهة نظر الرباط أنّه يصعب عليه بعد إعترافه بإستقلال دول إفريقيا السوداء الإمتناع عن الإعتراف بإستقلال موريتانيا التي إسترجعت سيادتها كاملة من خلال مسار مماثل (4) .

ونجحت موريتانيا في المقابل في تحقيق إعتراف دولي واسع بها كدولة مستقلة ذات سيادة ، وإذا كان الإتحاد السوفياتي قد مارس حقّ النقض في ديسمبر 1960 بما منع إنضمام موريتانيا إلى الأمم المتحدة فلم يكن ذلك تعبيرا عن مساندة سوفياتية للمغرب الأقصى أو معارضة لموريتانيا وإنّما إستجابة لظرفية عالمية محدّدة في هذه الفترة أملتها حسابات الحرب الباردة بين العملاقين ، ولذلك لم يتأخر تحقّق المطلب الموريتاني كثيرا إذ أصبحت موريتانيا في 31 أكتوبر 1961 العضو رقم 114 الذي ينضمّ إلى الأمم المتحدة وقد أقرّ هذا الإنضمام قانونيا السيادة الموريتانية على أراضيها وإن لم يحلّ مشكل

****

1) LABOUZ (MARIE-FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONDENTIEUX FRONTALIERS DE L'OUEST MAGHREBIN : ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES " , OPCIT , P 51 .
2) LE MONDE DU 30-31/10/1960 .
-FRANCE SOIR DU 30-31/10/1960 .
3) LA CROIX DU 30-31/10/1960
4) LE MONDE DU 30-31/10/1960 .

الحدود الصحراوية ورسومها النهائية التي أوكل أمرها إلى مفاوضات ثنائية مباشرة لاحقة بين الرباط ونواق الشطّ (1).

وقد تقبّل المغرب الأقصى بمرارة شديدة إقرار هذا الأمر الواقع مثلما كان قد تقبّل بمرارة أشدّ مواقف بعض الدول من المسألة الموريتانية وفي مقدمة هذه الدول تونس التي كان ينتظر منها الدعم والمساندة (2).

ولكن فيما تمثّل هذا الموقف التونسي ؟ وكيف ننزّله ضمن سياسة تونس الخارجية إزاء قضية إقليمية بمثل هذه الأهمية ؟

3) النظـــام التونســي وإستقــلال موريتانيــا :

أعلن في نوفمبر 1960 إستقلال موريتانيا، وقد إعترف النظام التونسي به فورا مجسّما بذلك الإستعداد الذي كان قد عبّر عنه للإعتراف بإستقلال الدولة الموريتانية (3).

وقد حرصت تونس على أن تكون ممثلة على مستوى عال في إحتفالات موريتانيا بعيد إستقلالها الأول إذ جاء في بلاغ لكتابة الدولة للشؤون الخارجية أنّ "السيّدين محمد المصمودي كاتب الدولة للإعلام وعبد الله فرحات مدير الديوان الرئاسي سيمثّلان رئيس الجمهورية والحكومة التونسية في إحتفالات الجمهورية الإسلامية الموريتانية بإستقلالها " (4)، وذلك في الوقت الذي قرّرت فيه حكومة الرباط سحب سفيرها بتونس

****

1) LABOUZ(MARIE -FRANCOISE) : LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN : ASPECTSPOLITIQUES ET JURIDIQUES " , OPCIT , p 51 .
2) LA CROIX DU 1-2/11/1960 .
-LE MONDE DU 1/11/1960 .
3) LE MONDE DU 30-31/10/1960 .
- FRANCE -SOIR DU 30-31/10/1960 .
4) LE PETIT MATIN DU 26/11/1960 .
-LIBERATION (FRANCE) DU 26-27/11/1960 .
-VOIR AUSSI : " CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960-1969)" , OPCIT ,P 1 .

إحتجاجا على هذا الموقف (1)، بل وجعل بورقيبة نفسه محاميا لقضية ولد دادة في خلافه مع حكومة الرباط دون توكيل رسمي (2)، وذلك بصورة جعلت منه في نظر القيادة الموريتانية " رجل 28 نوفمبر 1960 إذ أنّه كان من الشخصيات الأولى التي إعترفت بإستقلال وطننا وساندته " (3).

وبالفعل فلم تكتف تونس بالإعتراف بإستقلال موريتانيا في 24 نوفمبر 1960 وإنّما منحتها أيضا في ذات اليوم رعايتها للإنظمام إلى منظمة الأمم المتحدّة (4)، وشهرت أقلام الصحافة التونسية للدفاع عن مطلب الإستقلال الموريتاني بإعتماد حجج تجاوزت في قوّتها الحجج التي كانت تعتمدها الدعاية الموريتانية نفسها إذ أنّها لم تسقط " في فخّ الجدل حول الحقوق التاريخية التي كان يطالب بها هذا الطرف أو ذلك وإنّما إستهدفت فورا المنطق السياسي الذي كان يوظّف هذه الحجج في خدمة مشاريع سياسية محدّدة ذلك أنّ هذه الحجج غالبا ما كانت تنطوي على مغالطات تاريخية كما أكّد ذلك الصادق المقدّم " (5)، " وليس التاريخ هو ما يهمّنا وإنّما البشر الأحياء" (6).

لقد فضّل النظام التونسي بكلّ وعي التضحية بمصالحه العاجلة مع المغرب الأقصى من أجل خدمة أهدافه ومصالحه الإستراتجية والسياسية الإقليمية والقارية فالنظام التونسي لم يكن يجهل تبعات موقفه على علاقاته " بشقيقه " المغربي إذ كان الإنذار

****

1) LE PETIT MATIN DU 26/11/1960 .
-LIBERATION DU 26-27/11/1960 .
2) VERGINIOT , (OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATIONS INTER -ARABES " IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , OUVRAGE COLLECTIF , FRANCE , ED C.N.R.S , 1987 , P 130 .
3) انظر كلمة ترحيب مندوب الحكومة الموريتانية ببورقيبة عند حلوله بموريتانيا في زيارة تواصلت من 15 إلى 17 نوفمبر 1965، في : " زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية "، مصدر سابق، ص 16.
4) " CHRONOLOGIE DES RELATION ENTRE LE TUNISIE ET LA MAURITANIE " , OPCIT , P 1
-VOIR AUSSI EZZOHRA DU 28/11/1960 .
5) EZZOHRA DU 28/11/1960 .
6) " L'HISTOIRE QUE SE FAIT " IN EZZOHRA DU 28/11/1960 .

المغربي واضحا بهذا الخصوص ، وكان المغرب الأقصى يتابع بقلق كبير تدرّج الموقف التونسي من المسألة الموريتانية ، وقد أكّدت الإذاعة المغربية بهذا الصدد في أعقاب إجتماع للديوان الملكي أنّ " الحكومة المغربية ستتخذ كلّ الإجراءات التي تفرض نفسها إذا إعترفت تونس بحكومة ولد دادة الصنيعة ، وإنّه لمفاجئ أن تتخذ تونس هذه المبادرة التي تتعارض مع روح التضامن الشمال الإفريقي الذي لم يفتأ يتأكد بين الحكومتين والشعبين طيلة السنوات الخمس الماضية والحال أنّ تونس ترتبط بالمغرب الأقصى بروابط وثيقة وبإتفاقيات دبلوماسية وخاصة منها إتفاقية 30 مارس 1957 التي " تفترض تشاورا متبادلا بين البلدين في الميدان الدبلوماسي " (1) .

ولم تزل الصحافة المغربية تذكّر القيادة التونسية عبر ردودها الحازمة بل والعنيفة على تطوّر الموقف التونسي بضرورة الإلتزام بمبدإ التضامن المغاربي وبنصّ إتفاقية مارس 1957 وخاصة ببنودها القائلة بإلتزام الطرفين " بالإمتناع عن أيّ عمل من شأنه الإضرار بمصالح الطرف الآخر والتشاور من أجل تنسيق مواقف البلدين إزاء المسائل الدولية التي تهمّهما " ، محذّرة في ذات الوقت من العواقب الوخيمة للموقف التونسي على مستقبل العلاقات بين البلدين (2) .

وكان الملك محمد الخامس نفسه واضحا بهذا الخصوص في الرسالة التي بعث بها إلى بورقيبة في 7 نوفمبر 1960 فبعد شرح موقف بلاده من المسألة الموريتانية وما ينتظره من البلاد التونسية من مساندة " تمليها روح التظامن المغاربي في هذه الفترة من البناء المغاربي المشترك لا سيّما وأنّ القضية الموريتانية تهمّ المغرب العربي بكامله " ، أكّد على خطورة النتائج التي ستترتّب عن تبنّي تونس لموقف مضاد " على علاقاتنا بكم خاصة

****

1) LA CROIX DU 1-2/11/1960 .
2) LE MONDE DU 1/11/1960

وعلى مستقبل المغرب العربي عامة الذي نأمل بناءه على أسس صلبة ودائمة " (1)، كما أنّ النظام التونسي لم يكن يجهل أنّه لم يكن يرتبط حتى هذا التاريخ على الأقل بأيّة مصالح أو علاقات خاصة مع موريتانيا، ولم يكن يحمل فكرة واضحة عن " موريتانيا الآن وما ستكون غدا "، كما جاء ذلك في ردّ بورقيبة يوم 21 نوفمبر 1960 على رسالة محمد الخامس (2).

ومع ذلك فقد فضّل الإنحياز المعلن إلى خيار إستقلال القطر الموريتاني إنسجاما مع رؤية إستراتجية واضحة لمستقبل الإقليم المغاربي، ومع طبيعة المشاريع السياسية التي كان يطمح إلى تحقيقها مؤكّدا أنّ " الإعتراف بموريتانيا بعيدا عن المواقف التي تمليها العواطف الجيّاشة من شأنه أن يؤمن وحدة مفيدة أو على الأقل ضمان تعاون صادق يدعم العلاقات بين دول المنطقة ويسمح لها بمواجهة المشاكل الداخلية والخارجية في ظروف أفضل " (3).

لقد برّرت تونس موقفها بإيمانها بضرورة الإلتزام بمبدإ " حرية الإختيار وبكامل الإرادة " في أيّ عمل خاص بتقريرالمصير (4)، " ومادام الشعب الموريتاني قد إختار الإستقلال فإنّ تونس لا تملك إلاّ أن تسانده خاصة إذا كان هذا الإستقلال يمكن أن يؤمن وحدة مفيدة أو على الأقل ضمان تعاون صادق يدعم العلاقات بين دول المنطقة " (5)، ولكن تونس كانت تكتفي بهذا الصدد بتبرير موقفها ذلك أنّها لن تلتزم

****

1) من رسالة محمد الخامس إلى بورقيبة بتاريخ 7 نوفمبر 1960، في :
- "LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVENEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC", OPCIT, P 23.

2) المصدر السابق، ص 29.

3) المصدر السابق، ص 9

4) المصدر السابق، ص 7.

5) المصدر السابق ص 9

بهذا المبدإ عند إندلاع الخلاف الصحراوي في أواسط السبعينات فضلا عن أنّ بورقيبة كان يعلم جيّدا أنّ " فرنسا هي التي كانت السبب في وجود موريتانيا " (1)، وأنّ قرار إستقلال موريتانيا لم يجسّم إلاّ بعد إنتهاء فرنسا من ترتيب أمر إنسحابها بما يؤمن مصالحها الحيوية فيها.

لقد آخذ النظام التونسي نضيره المغربي على أنّه " لم يبذل أيّ مسعى للتعريف بموقفه في الساحة الدولية إلاّ قبيل إندلاع الأزمة ببضعة أشهر " وأنّه لم يبلور موقفه من المسألة الموريتانية إلاّ مؤخّرا " فلم يكن حتّى وقت قريب قبيل إندلاع القضية الموريتانية يعلن فكرة قيام وحدة مغربية – موريتانية أو يدافع عنها "(2)، بيد أنّ الموقف التونسي لم ينبن على أساس الإنتصار لمبدإ حق الشعوب في تقرير المصير أو على أساس الجهل بحقيقة الموقف المغربي وإنّما على أساس رؤية إستراتجية واضحة لطبيعة البناء الإقليمي المغاربي وفق التوجّهات الكبرى التي كانت تحكم سلوك القيادة القطرية التونسية.

لقد عارض النظام التونسي بصفة معلنة منطق المحاججة التاريخية الذي إعتمده المغرب الأقصى في مطالبته بالأقاليم الصحراوية لأنّ مثل " هذه المحاججة غالبا ما تنطوي على مغالطات تاريخية " (3)، والحال أنه كان في هذا التاريخ بالذات يعتمد

****

1) انظر خطاب بورقيبة بتونس يوم 2 مارس 1963، في :

– بورقيبة، (الحبيب) : " خطب " : تونس، وزارة الإعلام، ج XV، ص 59.

2) من رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس يوم 21 نوفمبر 1960، في :

" LIVRE BLANC SUR LE DIFFERENT ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC ", OPCIT, P 29.

3) EZZOHRA DU 28/11/1960.

المحاججة ذاتها في المطالبة "بنصيب تونس الطبيعي من الصحراء " والأراضي موضوع الخلاف مع فرنسا (1) ، الأمر الذي مثّل قاعدة الخلاف الحدودي التونسي الجزائري .

وعارض النظام التونسي الدعوة المغربية للوحدة المغربية - الموريتانية لأنّه " لا يمكن بناء المغرب الكبير على مبادئ مناقضة لحريّة الشعوب أو متعارضة مع مشاعر الأخوّة وحسن الجوار " ولأنّه " لا يمكن أن يقبل أيّ شعب أن تفرض عليه الوحدة أو أن يجد نفسه مضطرّ لقبولها " (2) ، والحال أنّه كان يعلم أنّ موريتانيا بكيانها المستقلّ تمثّل صنيعة فرنسية (3) ، وأنّ مفهوم الشعب لا يمكن أن ينطبق حقيقة على سكّان موريتانيا الذين لا يتجاوزون 650 ألف نسمة (4) على رقعة من الأرض تتجاوز المليون كم 2 ، وصحراء في جزئها الأكبر ، وكان بورقيبة يعلم بدون شكّ أنّ هؤلاء السكّان أنفسهم بما في ذلك نخبتهم لا يتصوّرون أنّ هذا الإقليم يمكن أن يصبح دولة ، وأن يشكّلوا -بتركيبتهم العرقية المتنوّعة ونمط حياتهم وعاداتهم المختلفة - شعبا في هذا الوطن المستحدث فقد كان أهل الشمال منهم ينظرون شطر المغرب الأقصى ، فيما كان سكّان الشرق يولون وجهتهم إلى مالي، وأعراق الجنوب السوداء نحو السنقال كما ترجمت ذلك أعمال الشعب خلال الأعوام الأولى بعيد الإستقلال بين أنصار مالي وأنصار المغرب الأقصى (5) .

****

1) من خطاب بورقيبة يوم 15 فيفري 1959 بمناسبة إسترجاع البلاد التونسية لمركز فور سان (FORT SAINT) بالجنوب التونسي ، في العمل 6 فيفري 1959 .

2) من رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس في 21 نوفمبر 1960 ، في :
"LIVRE BLANC SUR LE DEFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVEREMENT CHERIFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 7 .

3) راجع خطابه يوم 2 مارس 1963 ، في :

- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، ج XV ، ص 59 .

4) ورد هذا الرقم في : . CARREFOUR (FRANCE) N°846 DU 30/11/1960

5) راجع نودينو ، (جان فرانسوا) : " 21 دولة لأمّة عربية واحدة " ، مرجع سابق ، ص 322 - 323 .

وعارض بورقيبة التحجّج المغربي بمشروع الوحدة المغاربية في مطالبة المغرب الأقصى بمساندة تونس لمطالبته بموريتانيا بأنّ هذا المشروع لا يمنحه هذا الحقّ لأنّ "المغرب الكبير كما نفهم يبرز كمجموعة شعوب ودول تريد بناء وحدتها بكامل إرادتها وحسب حريّة إختيارها " (1).

وقد إختزل هذا الموقف الصريح نظرة النظام التونسي للوحدة بعيدا عن الصيغ الشعاراتية التي قد تلوّن الخطاب السياسي لغاية الإستهلاك السياسي في بعض المناسبات.

من جهة أخرى، كان النظام التونسي يعي جيّدا أنّ التحجج بمشروع الوحدة المغاربية وضرورة الإلتزام بالتظامن المغاربي لم يكن سوى مبرّر لتشريع مطلب قطري في جوهره ذلك أنّ المغرب الأقصى لم يطالب بمغاربية موريتانيا وإنّما بمغربيتها بإعتبارها "قطعة من التراب الوطني وقد ظلّت طوال القرون الماضية من تاريخ المغرب الأقصى مرتبطة بنا وبعرشنا وكان لها دائما شرف إحترام روابطنا " (2).

ولم يكن ينزّل عودتها إلى المغرب العربي ضمن رسم وحدوي إقليمي وإنّما بإعتبارها " جزء من بلادنا (المغرب الأقصى) أقتطع من أرضنا وأنتزع منّا بالقوّة في ظروف أحسسنا بمرارتها مثلكم وحان عودته إلى التراب الوطني المحرّر وذلك مهما كانت الإعتبارات (3).

لقد كان المطلب المغربي قطريا في خلفيته ومنطقه وأفقه وإن إنبنى على محاجة تاريخية " من موقع يبدو أنّه قد إمتزج فيه عند الدعاة والمستجيبين منطق الدولة القطرية

****

1) من رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس يوم 21 نوفمبر 1960 في :
- "LIVRE BLANC SUR L EDIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC", OPCIT, P 7.

2) من رسالة محمد الخامس إلى بورقيبة يوم 7 نوفمبر1960، في المصدر السابق، ص 22.

3) المصدر السابق، ص 22.

بمنطق الجامعة الإسلامية ، بمنطق القومية العربية " (1) .

لقد تعدّدت الشعارات ولكنّها وُظّفت جميعا في خدمة هدف كان قطريا في جوهره ، ولم يكن منطق " الجامعة الإسلامية " أو القومية العربية " الذي إستند إليه الخطاب المغربي أحيانا سوى نتيجة الإعتماد على المحاججة التاريخية لتبرير الدعوى المغربية أو سعيا لكسب التأييد لها في العالمين العربي والإسلامي ذلك أنّ المسألة الموريتانية في محصّلة التحليل " على غرار بقيّة المسائل التي تتعلّق بوحدة الوطن وممارسة السيادة الوطنية تمثّل بالنسبة لنا فعلا مهمّة طبيعية أوكلها لنا الوطن " (2) ، ولا يشوب كلام محمد الخامس أيّ لبس بشأن قطرية المطلب المغربي " فوحدة الوطن " التي كان يريدها هي الوحدة الترابية للمغرب الأقصى في إطار الرسم الحدودي الذي كان يريده لها " والوطن " الذي كان يطالب بعودة موريتانيا إليه هو المغرب الأقصى الذي إحتضن الدولة القطرية المغربية داخل الحدود التي ورثها عن الإستعمار .

ولم تكن القيادة التونسية تستطيع مجاراة المغرب الأقصى في مطلبه القطري هذا لأنّه ببساطة كان يتجاهل " الواقع الحيّ " و"المصلحة البعيدة " ولا ينبني إلاّ على "حقوق تاريخية " في حاجة إلى إثبات فالقيادة التونسية لم تكن تستطيع القبول بأن يقع تجاهلها بإعتبارها جزءا من هذا " الواقع الحيّ " في المنطقة " فمصلحتها البعيدة " تقتضي تشريكها بالكامل في تقرير مصير الإقليم الذي تنتمي إليه خاصة وأنّ المحاججة التاريخية التي إعتمدها المغرب الأقصى لم تكن تمنحه حق الإنفراد بتقرير مصير المنطقة من خلال فرض مطالبه الترابية ذلك أنّ المغرب الأقصى لم يطالب بعودة موريتانيا إلى

****

1) ولد الحسن ، (أحمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل " ، مرجع سابق ، ص 25 .

2) من رسالة محمد الخامس إلى بورقيبة في 7 نوفمبر 1960 ، في :

-" LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 22 .

المغرب العربي ضمن مشروع لبناء الوحدة المغاربية التي تجد قاعدتها في وحدة اللغة والدين وإنّما طالب بها بإعتبارها قطعة من " التراب الوطني " والحال أنّ "الواقع الحيّ " يفيد أنّ الدولة المغربية بعد الإستقلال لا تملك أن تكون وريثة لأيّة دولة سابقة قامت بالمغرب الأقصى تماما مثلما لا تملك تونس أن تطالب بحق ما في موريتانيا لمجرّد أنّ القيروان أوفدت ذات يوم " منذ ألف عام الإمام عبد الله بن ياسين ليعلّم سكّان تلك المنطقة تعاليم الإسلام ويفقّههم فيه " (1) ، بحيث لا تعدو موريتانيا بإعتبارها جزءا من الصحراء المغاربية إلاّ أن تكون إرثا مغاربيا مشتركا لتونس أيضا نصيبها الطبيعي فيه ، ولذلك لم تكن القيادة التونسية تستطيع مساندة الرباط في مطالبتها بهذه " القطعة " التي تتجاوز مساحتها ضعف مساحة المغرب الأقصى (2) ،ولا سيّما في هذه الفترة التي كانت تشهد إرساء أسس البناء الإقليمي المغاربي إذ لم تكن الخارطة الجغرا-سياسية للإقليم قد إستقرّت بعد بما في ذلك في دول الإستقلالات (تونس والمغرب الأقصى وليبيا) إذا نحن إعتبرنا المطالب المعلنة لهذه الدول بمراجعة الرسوم الحدودية .

لقد أثارت المسألة الموريتانية بإعتبارها قضية إقليمية صراع المصالح المتناقضة بين الدول القطرية التي قامت على أنقاض التركة الإستعمارية داخل الحدود التي ورثتها عن الإستعمار في فترة البحث عن التوازن الإقليمي الجديد ففي هذا الإطار إندلعت المواجهة بين النظامين التونسي والمغربي بشأن المسألة الموريتانية إذ تنزّل الردّ

****

1) " زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية " ، مصدر سابق ، ص 11 .

2) يمسح المغرب الأقصى 446.550 كلم 2 بدون إعتبار الصحراء الغربية ، فيما ترتفع مساحة موريتانيا إلى 1.032.000 كلم 2 .

التونسي على المطلب المغربي ضمن حرص النظام التونسي على الدفاع عن مصالحه الإستراتجية والسياسية الإقليمية وذلك بصرف النظر عن الشعارات التي رفعها هذا الطرف أو ذاك : لقد كانت القيادة التونسية تخشى أن يحوّلها تحقيق المطالب المغربية إلى كيان قزمي في الخارطة السياسية للإقليم المغاربي ، وقد كانت بعد بلدا صغير المساحة شحيح الموارد (1) مقارنة بأجوارها المغاربة إذ كان جارها الليبي شرقا بلدا شاسع المساحة فهو يمتدّ على 1.759.540 كلم 2 أي أكثر من عشرة أضعاف مساحة البلاد التونسية (163.610 كلم 2) وقد غدا بعد بلدا غنيّا منذ إنفجار النفط في صحراء سرت سنة 1955 ، ولئن لم يكن جارها الجزائري غربا قد إستقلّ بعد فقد كان بيّنا أنّ الأحداث تتطوّر تدريجيا نحو إستقلاله إذ كان إعتماد مبدأ حق تقرير المصير قد أقرّ منذ سبتمبر 1959 عندما دعا ديقول في 16 سبتمبر إلى تسوية الخلاف الجزائري على قاعدة هذا المبدإ ، وكانت أولى الإتصالات الرسمية بين الطرفين قد بدأت في جوان 1960 ، وقد بدا واضحا أنّ فرنسا ستضطرّ في نهاية الأمر إلى القبول بتحقيق الإستقلال الجزائري على قاعدة إحترام كيانه الوطني ووحدة شعبه السوسيولوجية وتمامية أراضيه كما جاء ذلك في المذكرة التي أصدرتها جبهة التحرير الوطني الجزائرية يوم 28 سبتمبر 1959 ردّا على دعوة شارل ديقول في نفس الشهر للإحتكام إلى مبدإ حق تقرير المصير لتسوية الخلاف (2) .

وكانت القيادة التونسية تعلم أنّ إستجابة فرنسا المنتظرة لمطالب جبهة التحرير الجزائرية ستجعل من البلاد الجزائرية أشسع بلدان الإقليم إطلاقا ذلك أنّ القبول بجزائرية الصحراء يرفع مساحة القطر الجزائري إلى ما يزيد عن 2.380.000 كلم 2 وهو

****

1) تكاد تقتصر في هذا التاريخ على الفسفاط فلم يكن النفط قد اكتشف بعد ولم تكن مواردها الأخرى (حديد ، رصاص ، زنك ...) هامة .

2) LACOUTURE , (JEAN) : " LES PRINCIPALES ETAPES DE LA NEGOCEATION ",OPCIT , P 8

بهذا الإمتداد وغنى صحرائه حيث تفجّر النفط منذ 1956 بلد عملاق بالنسبة لتونس الصغيرة التي تكاد تكون مجرّد إمتداد له في طرفه الشمالي - الشرقي ، بل وكان المغرب الأقصى نفسه بلدا شاسعا مقارنة بتونس إذ كانت مساحته تناهز 2،7 مساحة البلاد التونسية وذلك بدون إعتبار مطالبه الترابية في موريتانيا والصحراء الغربية والصحراء الجزائرية على الحدود بين البلدين ، ولئن كان يفتقر إلى المحروقات فقد كان في المقابل غنيا بالثروات المنجمية وخاصة الفسفاط وقد حبته الطبيعة بخصائص جعلت منه أخصب بلدان المغرب العربي إطلاقا بسهوله الممتدّة على الساحلين المتوسّطي والأطلسي وشبكته النهرية الكثيفة وذلك علاوة على موقعه الإستراتيجي الممتاز بإعتباره بوّابة المتوسّط إلى المحيط الأطلسي الأمر الذي كان يتيح له إضافة إلى موقعه الإفريقي الإنفتاح على القارتين الأروبية والأمريكية .

لقد كانت القيادة التونسية تنظر بعين القلق والإنشغال إلى تأكّد قزميتها داخل الخارطة السياسة للإقليم المغاربي ولا سيّما في ظلّ تدرّج القطر الجزائري نحو الإستقلال على قاعدة تمامية أراضيه ، وكانت تعي هشاشة وضعها الإقليمي كبلد صغير المساحة محدود الموارد ،ولا شكّ في أنّها كانت تخشى إزدياد " قزميتها " وإستفحال هشاشة وضعها الإقليمي في صورة تحقّق المطالب المغربية ذلك أنّ إستلحاق المغرب الأقصى لموريتانيا والصحراء الغربية كان سيرفع المساحة المغربية إلى ما يزيد عن 1.740.000 كلم 2 أي ما يقارب مساحة المملكة الليبية المتحدّة (1.759.540 كلم 2) ، الأمر الذي يفسّر حرصها في هذا التاريخ على بلورة مطالبها الترابية الخاصة في إطار سياسة مراجعة حدودية مع الجار الجزائري وذلك توازيا مع العمل على تثبيت أسس التوازن الإقليمي القائم خاصة وأنّ البلاد التونسية تظلّ أصغر بلدان المغرب العربي مساحة وأفقرها موارد! حتى في صورة فشل المغرب الأقصى في تحقيق أيّ من مطالبه الترابية .

لقد تنزّل موقف القيادةالتونسية من المطالب المغربية ضمن حرصها عى المحافظة

على التوازن الإستراتيجي القائم في الإقليم المغاربي بين دوله التي قامت داخل الحدود الموروثة عن الإستعمار، و ذلك بما يؤمّن لتونس الصغيرة المكانة التي كانت تريدها لنفسها داخل إقليمها وقارتها، وقد كشف هذا الموقف طبيعة تصوّرها للبناء الإقليمي ولمفهوم الوحدة المغاربية التي رفع شعارها غير مرّة " فالمغرب الكبير كما نفهم يبرز كمجموعة شعوب تريد بناء وحدتها بكامل إرادتها وحسب حريّة إختيارها " (1).

وبذلك أكّد بورقيبة بوضوح أنّه كان يرى مشروع الوحدة المغاربية مؤجّلا إلى ما بعد إستكمال إستقلالات دول المنطقة وإستقرار خارطتها السياسية بما يؤمّن الأمن لهذه الدول داخل حدود دولية معترف بها، بل وإلى ما بعد تبنّي " شعوب " هذه الدول لهذا المشروع لا بإعتباره وحدة إقليمية مصيرية أو لأنّ الروابط المشتركة من لغة ودين وتاريخ مشترك وحاجة إلى التكامل الإقتصادي تجعل من هذه الوحدة أمرا ممكنا أو ضروريا، وإنّما بإعتباره مجموعة قابلة للتشكّل في صيغة ما " بكامل إرادة هذه الشعوب وحرّيتها " أي بما يتّفق مع مصالحها القطرية القائمة.

ولم تكن موريتانيا تمثّل مبدئيا طرفا في هذه المجموعة وإن كان ذلك أمرا واردا إذا توفّرت له أسبابه ذلك أنّ نظرة بورقيبة للمغرب الكبير كانت تتطابق مع المفهوم الرائج في نتاج المؤرخين الفرنسيين (HISTORIOGRAPHIE FRANCAISE) وهو المفهوم الذي جعل لفظ المغرب مرادفا لعبارة إفريقيا الشمالية ممثّلة في تونس والجزائر والمغرب الأقصى (2).

****

1) " LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 7 .

2) لم يبدأ الباحثون الفرنسيون على غرار مركز البحوث والدراسات حول المجتمعات المتوسّطية (C.R.E.S.M) في إعتبار ليبيا وموريتانيا ضمن الإطار المغاربي إلاّ في الستّينات، ونسجّل بهذا الصدد أنّ الإعتبارات السياسية والإيديولوجية مثّلت دائما المحدّد الرئيسي لمفهوم المغرب فحتّى المقياس الجغرافي أخضع لمقتضيات

لقد كان المغرب الكبير في تصوّر بورقيبة قد برز نتيجة " لإتحاد وثيق بين شعوب شمال إفريقيا الثلاثة لحمته دماء ضحايانا ودموع ثكلانا ليقرّ بنا من الظفر بمثلنا الأعلى مغربا كبيرا " (1)، وربّما إتّسع هذا المفهوم عنده في بعض الأحيان لإعتبارات سياسية محدّدة ليشمل ليبيا كما كان ذلك عندما دعا بورقيبة إلى تحقيق إتحاد المغرب العربي الذي يمتدّ " من السلّوم على حدود مصر إلى المحيط الأطلسي " (2).

ولكن نواة المغرب الأساسية عند بورقيبة – خلال هذا التاريخ على الأقل – كانت تتمثّل في بلدان المركز داخل الإقليم المغاربي الواسع (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) كما أكّد ذلك التنسيق المغاربي السابق بين هذه الأقطار الثلاثة (مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947، لقاء القمّة بتونس في 1956، مؤتمر طنجة سنة 1958 ...).

وقد كان بورقيبة حريصا في إطار هذه النظرة على ألاّ يضرّ البناء الإقليمي المغاربي بالمصالح القطرية للكيانات السياسية القائمة كما كانت تهدّد بذلك مطالبة المغرب الأقصى بموريتانيا والصحراء الغربية إذ وبصرف النظر عن مدى وجاهة الحجج المغربية كانت القيادة التونسية ترى أنّ تحقيق هذه المطالب من شأنه أن يهدّد مكانتها في الإقليم المغاربي ويهمّش دورها في أيّ مشروع إقليمي بما في ذلك مشروع الوحدة المغاربية، ووفقا لهذه النظرة كانت القيادة التونسية تعتبر موريتانيا جزءا من هذا الإرث المغاربي المشترك كما كانت تعتبر نفسها معنية بصفة مباشرة بأيّة تسوية تتعلّق به، ولذلك لم تر في مساندتها لإستقلال موريتانيا وبالتالي معارضة المطالب المغربية ما يضرّ بمشروع

****

النظرة الإيديولوجية وساهم في إعطاء خاصية متحدة الأبعاد للمغرب الكبير، راجع :
- BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHE ET REALITES " ,OPCIT,P 17-18

1) من رسالة بورقيبة إلى فرحات عباس بتاريخ 29 جويلية 1946، في بورقيبة، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا "، مصدر سابق، ص 9.

2) من خطاب بورقيبة يوم 12 جانفي 1956، في بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام 1974، الجزء الأوّل، ص ص 310 – 317.

وحدة المغرب العربي أو ما يدعو إلى إعادة النظر في المبادئ التي قام عليها مؤكّدة أنّ " الخلاف الذي أثارته القضية الموريتانية لا يمسّ في شيء إيمانها بضرورة بناء المغرب الكبير بنفس الحماس ونفس الإخلاص " (1)، إذ أنّه لا يتعدّى الإختلاف في " وجهات النظر " وهي " إختلافات كثيرا ما تنشأ بين الإخوة ولكنّها تزول سريعا عندما لا تمسّ مبادئ السياسة " بل وآخذت شقيقها المغربي إنفراده بمعالجة هذه المسألة إذ " كان يمكن العمل سويا الأمر الذي كان من شأنه أن يقرّبنا من التضامن الكامل والوحدة الفعلية وأن يجنّبنا مظاهر العداء الذي يمليه الحقد " (2).

لقد كانت القيادة التونسية تعتبر موريتانيا جزءا من الإرث المغاربي المشترك بإعتبارها بوابة المغرب الكبير إلى إفريقيا عموما وإفريقيا الغربية خاصةالتي تلتقي مع بلدان المغرب (المغرب الأقصى، الجزائر، تونس) في وراثة نفس التركة الفرنكفونية، وكانت تأمل على هذا الأساس أن تعالج المسألة الموريتانية في إطار علاقتها بالمغرب الأقصى النابعة من " الموقع الجغرافي ووحدة المصير وأهدافنا الواحدة في إفريقيا " (3).

أمّا وقد إنفرد المغرب الأقصى بمعالجتها على أساس المطالبة بها بإعتبارها قطعة من ترابه الوطني، فقد آثرت تونس مساندة مطلب الإستقلال الموريتاني وإذا كان هذا الموقف قد أثار غضب الأخ المغربي فقد كان له الفضل في تحقيق هدف مزدوج أساسي بالنسبة للقيادة التونسية :

- تأمين التوازن الإستراتيجي القائم بما يؤمن لتونس الصغيرة بمساحتها ومواردها مكانتها داخل إقليم إنتمائها.

****

1) من رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس في 21 نوفمبر 1958، في :
- "LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC", OPCIT, P 10.
2) IBID, P 8.
3) IBID, P 7-8.

- الإنفتاح على العالم الفرنكفوني في إفريقيا الغربية خاصة وقد كانت تأمل تكوين مجموعة فرنكفونية تجمع البلدان الوارثة للثقافة الفرنسية (1) .

لقد كانت القيادة التونسية تعي جيّدا أنّ إستحداث الكيان الموريتاني يمثّل معطى إستراتجيا جديدا بالغ الأهمية في المنطقة إذ كان هذا القطر الجديد يمسح 1.032.445 كلم 2 ، وهو يمتدّ بالطول من الحدود الجنوبية للصحراء الغربية إلى نهر السينقال حيث بدأت تبرز جنوبا أبرز دول إفريقيا الفرنكفونية على غرار السنقال ، ولم يكن القطر الجديد يخلو رغم فقره من بعض الثروات المنجمية كالحديد في الشمال ، كما لم يكن يخلو رغم جفاف مناخه وإمتداد صحاريه من بعض الأراضي الخصبة وخاصة في الجنوب على نهر السنقال ، وكان فوق ذلك يتوفّر على سواحل طويلة نسبيا غنيّة بالأسماك ... وذلك دون إعتبار الصحراء الغربية التي كانت تمثّل مطلبا ترابيا معلنا للقيادة الموريتانية (2) .

وقد كانت القيادة التونسية تعي دون شكّ الآثار الإستراتجية المحتملة لنشأة هذا القطر الجديد بإعتباره همزة الوصل الجغرافية والتاريخية بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء ، وبإعتباره جسره الحضاري ببعديه اللغوي والديني إلى إفريقيا (3) ، ولكنّها كانت تجد ذلك مطابقا لمصالحها من حيث حاجتها إلى المحافظة على التوازن

****

1) " LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTIVES " , OPCIT , P 32- 33 .

2) حول خصائص موريتانيا الجغرافية وموقعها ، راجع :

-الولاّتي ، (بشيري ولد محمد) : " جغرافية موريتانيا " ، مرجع سابق ، ص 7 – 18 .

راجع أيضا : نودينو ، (جان فرانسوا) : " 21 دولة لأمة عربية واحدة " ، مرجع سابق ، ص 322 – 324 .

وأيضا : زيادة ، (نقولا) : " موريتانيا " في شؤون عربية ، عدد 22 ، ديسمبر 1982 ، ص 168 – 179 .

3) بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب " ، تونس ، وزارة الإعلام ، 1979 ، ج XV ، ص 59 – 60 .

الإستراتيجي في " جزيرة المغرب " (1)، وإلى الإنفتاح على العالم الفرنكفوني في إفريقيا الغربية .

كان بورقيبة يعي تماما أنّ " فرنسا هي التي كانت السبب في وجود موريتانيا " (2)، ولكنه كان يعتبر أنّ هذا المعطى الجديد يخدم نظرته الإستراتيجية للبناء الإقليمي وللمنطقة عموما خاصة وقد وضعت صيغة الإستقلال الموريتاني بشكل كان يستجيب تماما لنظرة بورقيبة للطريقة الأمثل لتصفية الإستعمار إذ كان الإستقلال الموريتاني مثالا نموذجيا للإستقلال في نطاق التكافل الذي كان النظام التونسي يعتبره أفضل السبل لتصفية الإستعمار في المنطقة وفي القارة بل وفي العالم (3)،فقد نشأت الجمهورية الإسلامية الموريتانية في صلب الرابطة الفرنسية في 28 نوفمبر 1958، وحصلت بعد ذلك بعامين على إستقلالها، وقد إرتبطت مع فرنسا بسلسلة من الإتفاقيات الإقتصادية والثقافية التي كانت تؤمن في جوهرها الهيمنة الفرنسية على هذا القطر الناشئ وذلك بصورة جعلت من الإعانة الفرنسية أمرا حيويا بالنسبة للدولة الموريتانية الناشئة ولاسيّما في هذا الظرف الذي شهد تكريس إرتباط النخبة الحاكمة الموريتانية بالسياسة الفرنسية نتيجة المطالبة المغربية بموريتانيا (4) .

لقد حافظت فرنسا بموجب هذه الإتفاقيات على سيطرتها على الإقتصاد الموريتاني وأمّنت هيمنتها الثقافية على البلاد فقد كان النفوذ واللغة الفرنسيان يمثّلان الضمانة

****

1) " جزيرة المغرب "هو الإسم الذي أطلقه العرب على المغرب المتوسطي بين الصحراء جنوبا وشرقا والبحر شمالا وغربا، انظر :

- AMIN , (SAMIR) : " LE MAGHREB MODERNE " , PARIS , ED MINUIT , 1970 , P 9- 10 .

2) راجع خطابه يوم 2 مارس 1963، في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1979، ج XV، ص 59 .

3) TOUMI, (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " , IN " LE MAGHREB ET L'AFRIQUE SUD-SAHARIENE ", OUVRAGE COLLECTIF , FRANCE , ED , C.N.R.S , 1980 .

4) ولد الحسن، (أحمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل "، مرجع سابق، ص 25 .

الوحيدة لوحدة الدولة وتوازنها بل وقوام وجود الدولة نفسها (1) ، بيد أنّ " الشعب الموريتاني " لم يحتج في مقابل ذلك إلى خوض مواجهة دموية ضدّ الإستعمار الفرنسي لنيل إستقلاله الأمر الذي كان يلتقي مع التصوّر البورقيبي لتصفية الإستعمار على أساس الإقتداء بالتجربة التونسية أي على قاعدة التفاوض وبما يؤمن مصلحة مختلف الأطراف ، وقد إكتسبت هذه الصيغة أهمية إضافية خلال هذه الفترة بالذات التي كانت تشهد خلافا حادّا حول مصير الصحراء في المنطقة إذ كان الإرث الصحراوي يمثّل أحد أكبر محاور الخلاف بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية والحكومة الفرنسية (2) ، وذلك بدون إعتبار إرتفاع أصوات بقية الأطراف المغاربية للمطالبة " بنصيبها الطبيعي " في هذا الإرث .

ولا شكّ أنّ تزامن " الإستقلال الموريتاني " بالصيغة التي تمّ بها مع تطوّر القضية الجزائرية نحو الحلّ التفاوضي بعد المواجهات الدامية التي شهدتها البلاد الجزائرية بين 1954 و 1960 (3) ، قد عزّز جانب دعاة الحلّ التفاوضي من أمثال بورقيبة .

لقد كان النظام التونسي يؤمن إيمانا جازما أنّ تصفية الإستعمار بالتعاون مع المستعمر ليس فقط أمرا ممكنا بل وضروريا أيضا ذلك أنّ مصلحة الشعوب المتحررة كانت تقتضي في نظره " التعاون المجدي نفعا والحرّ مع الدول الغربية المتقدّمة من الناحية الصناعية

****

1) كان الإستعمار الفرنسي قد عمل على أن تكون التركيبة الإثنية للدولة الموريتانية الجديدة " سيفا مسلّطا " على كلّ نزعة للإنتماء العربي – الإسلامي بحيث لم ترسّم اللغة العربية بموريتانيا إلاّ في 1967 بعد سلسلة من " النضال الثقافي المستميت " ، المرجع السابق ، ص 25 ،
انظر أيضا :

DE CHAUSSEY , (F) : " MAURITANIE (1900 -1970) : " DE L'ORDRE COLONIAL A L'ORDRE NEO-COLONIAL ENTRE MAGHREB ET AFRIQUE NOIRE " , OPCIT
2) LACOUTURE , (JEAN) : " LES PRINCIPALES ETAPES DE LA NEGACIATION " ,OPCIT ,P 8
3) LE MONDE , N°203 , OCTOBRE 1992 , P 1-9 .

والعلمية مثلما قررناه في تونس " (1).

وكان بورقيبة قد دعا خلال هذه الفترة بالذات في جوان 1959 إلى عقد مائدة مستديرة لتصفية الإستعمار تجمع بين ممثّلي الدول الإستعمارية وممثلي الدول المستقلّة، وقد جدّد هذه الدعوة في جانفي 1960 (2).

وقد كانت التجربة الإستقلالية الموريتانية تتجاوز في إطار هذه النظرة لتصفية الإستعمار نموذجية التجربة التونسية نفسها إذا نحن إعتبرنا الهزّات العنيفة التي أصابت العلاقات التونسية – الفرنسية بعد الإستقلال (أزمة الأسلحة، الخلاف الحدودي مع الجزائر تفاعل قضية بنزرت ...)، وليس من شكّ في أنّ نجاحها كان يوفّر للنظام التونسي حجّة أخرى للبرهنة على " جدوى " رؤيته وإستراتجيته التحريرية لا سيّما وقد تزامن هذا الحدث مع بروز سياسة خارجية نشيطة للبلاد التونسية في العالم العربي والإفريقي.

لقد كان بورقيبة يرى في الدعوة إلى إعتماد حلّ المواجهة الثورية المعلنة " فقدانا لشروط الكفاءة التي يجب أن تتوفر في القادة والزعماء وعجزهم عن تغليب العقل على العاطفة " (3)، داعيا إلى عدم الخروج بمسائل الخلاف " من نطاق التفكير إلى نطاق الكرامة والشرف وإتّهام كلّ من صوّت لفائدة إستقلال موريتانيا مثلا بأنّه عميل للإستعمار وإغراقه في سيل من السبّ والشتم " (4).

وقد كان هذا التصوّر يمثّل قناعة ثابتة لدى بورقيبة كما أكّـدت ذلك زيارتــه إلى

****

1) انظر خطاب بورقيبة يوم 1 مارس 1957، في :
– بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1976، الجزء الرابع، ص 39.
2) بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1977، ج IX، ص ص 19– 302.
3) انظر خطاب بورقيبة يوم 30 ديسمبر 1960، في :
– بورقيبة، (الحبيب) : " خطب "، تونس، كتابة الدولة للإعلام، 1978، ج XI، ص 236 – 237.
4) المصدر السابق، ص 237 – 238.

موريتانيا بين 15 و 17 نوفمبر 1965 حيث أشاد بإختيـــارات النظام الموريتانـــي التـــي " جنّبته الوقوع في الشعارات الفارغة " (1).

وقد كان هذا التصوّر يستجيب تماما للمفهوم القطري الذي كان يحمله النظام التونسي للدولة في العالم العربي ، وهو المفهوم القائم على عصبية الإنتماء إلى قطر سياسي بعينه ، وكان النظام التونسي بمساندته للإستقلال الموريتاني يكرّس عفوا أو عمدا التطوّر السياسي في الإقليم المغاربي بإعتباره جزءا من العالم العربي في إتجاه تثبيت كيانات الدول القطرية وحدودها ، ولم يكن هذا الموقف يختلف في طبيعته عن موقف القيادة المغربية فقد نزّلت هذه القيادة مطالبتها ببلاد شنقيط ومراجعة الرسوم الحدودية مع الجزائر ضمن أفق قطري معلن بإعتباره مطلبا وطنيا قطريا ، ولعلّنا لا نجد أفضل من شهادة الحسن الثاني للإستدلال على واقع هذا المنطق القطري الذي كان يحكم سلوك هذه القيادة في مطالبها الترابية وسلوكها السياسي عامة فقد صرّح الحسن الثاني في إفتتاح المؤتمر التاسع لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط يوم 12 جوان 1972 بمناسبة تسوية ملفّ الخلاف الحدودي المغربي – الجزائري "سنكون ساهمنا في نشأة الفكرة القومية بعد أن كنّا مدافعين معلنين عن القطريات " (2).

****

1) " زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية " مصدر سابق ، ص 26 ،

نشير إلى أنّ هذه الزيارة إندرجت في إطار جولة إفريقية حملته إلى عدد من بلدان إفريقيا الغربية خاصة وهي علاوة على موريتانيا ، ليبيريا والسنقال ومالي والكوت دي فوار وجمهورية إفريقيا الوسطى والكامرون والنيجر.

2) CITE IN : LABOUZ , (MARIE -FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN : ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES " , OPCIT P 54 .

نشير إلى أنّ القطرية والإقليمية مفهومان مختلفان وإن شاب الخلط إستعمالهما (في كثير من الدراسات عوّض مفهوم القطرية بمفهوم " الإقليمية الجديدة ") فإذا كانت القطرية تعني بالتعريف عصبية الإنتماء إلى قطر سياسي بعينه فإنّ الإقليمية تعني كما يدلّ إسمها عصبية الإنتماء إلى إقليم بالذات سـواء تألـف من قطر واحد

كما لم يكن موقف النظام التونسي يختلف في طبيعته مع موقف القيادة الموريتانية التي كانت تسعى لتثبيت كيانها القطري داخل الحدود التي ورثتها عن الإستعمار الفرنسي.

لقد كانت مواقف مختلف هذه الأطراف تلتقي في طبيعتها كمواقف قطرية في خدمة المصالح القطرية ... وإنّما إختلفت فحسب السياسات التي أملتها هذه المصالح المختلفة والمتناقضة، وقد وجدت القيادة التونسية مصلحتها - عند إندلاع هذا الخلاف - في مساندة المطلب القطري الموريتاني وبالتالي معارضة المطلب القطري المغربي إذ كان ذلك يستجيب لحرصها على المحافظة على التوازن الإستراتيجي المغاربي بقدر ما كان يستجيب لتصوّرها لبناء دولة الإستقلال في المنطقة العربية بعد تصفية الإستعمار.

لقد كان بورقيبة يعلم أنّ " فرنسا هي التي كانت السبب في وجود موريتانيا " ولكنه كان يعلم أيضا أنّ وجود موريتانيا سيؤدي إلى وجود موريتانيين وأنّ المنطقة ستشهد بذلك قيام دولة وطنية قطرية جديدة تخدم التوازن الإستراتيجي الذي كان ينشده للإقليم المغاربي سواء إنحصر هذا المغرب في دول مركزه (تونس - الجزائر - المغرب

****

أو عدّة أقطار، على أنّ المفهومين يلتقيان مبدئيا في تعبيرهما عن عصبيتين متعارضتين مع القومية العربية أو نافيتين لها، ونحن نحاول بهذا الصدد أن نقدّم تعريفا لهذه المفاهيم كما يروج إستعمالها إجمالا في الإنتاج الفكري والسياسي العربي وإن كانت كثيرا ما تستعمل في غير مواضعها أو يراد بها تأدية غير معانيها أو تستعمل بشكل عائم يجعلها قابلة لمختلف التأويلات، لمزيد التوسّع راجع الأعداد التالية من مجلة الوحدة الصادرة عن المجلس القومي للثقافة العربية:

- العدد 46 - 47، السنة الرابعة، أوت 1988 بعنوان " أزمة الفكر السياسي العربي ".
- العدد 65، السنة السادسة، فيفري 1990، بعنوان " التجمّعات الإقليمية والوحدة العربية ".
- العدد 75، السنة السابعة، ديسمبر 1990، بعنوان " الخطاب الإيديولوجي العربي ".

ولمعرفة نظرة " الأخر " للعرب، انظر المرجع نفسه، العدد 69، السنة السادسة جويلية 1990، بعنوان " العرب في الإستراتجيات الدولية ".

الأقصى) ، أو شمل دول الأطراف (موريتانيا – ليبيا) ولذلك فقد تمسّك بضـرورة إحترام " حق الشعب الموريتاني في تقرير مصيره وفق إختياره الحرّ وبكامل إرادته " ، وهو مبدأ سياسي رفعه في مواجهة المحاججة التاريخية للمغرب الأقصى (1) .

وقد تميّز هذا الموقف بتناسق بنيته المنطقية في إطار التوجّهات العامة للنظام التونسي فليس هناك ما يدعو إلى تكذيب بورقيبة عندما أكّد أنّ موقف تونس لم تمله أيّة مصالح خاصة لتونس بموريتانيا " فليس لدينا مصالح بموريتانيا ولا تربطنا بهذا البلد سوى روابط اللغة والدين " وأنّه " ليس لدينا أيّ مخطط مع الموريتانيين بل أذهب أبعد من ذلك كي أقول أنّه لم تكن لدينا حتى وقت قريب أيّ رأي بخصوص ماهي الآن موريتانيا وما ستكون غدا " (2) .

بيد أنّ النظام التونسي كان يتوفّر على التصوّر العام الذي كان يؤهله لتكوين رأي واضح بشأن مصير القطر الموريتاني ، وكان يرى – عن حقّ – أنّ " روابط اللغة والدين " لا تمنح المغرب الأقصى حق الإنفراد بهذا " الإرث الصحراوي " فقد كانت تونس أيضا ترتبط مع هذا القطر مثلها في ذلك مثل المغرب الأقصى بروابط اللغة والدين ، بل ويعود إليها فضل تركيز الإسلام في هذه المنطقة ذلك أنّ القيروان التونسية هي " التي أوفدت عبد الله بن ياسين ليعلّم سكّان تلك المنطقة تعاليم الإسلام ويفقّههم فيه " (3) .

هكذا ، كان النظام التونسي يرى أنّ كلّ ما يمنحه التاريخ من حقوق في هذا القطر

****

1) راجع رسالته إلى محمد الخامس بتاريخ 21 نوفمبر 1958 في :
- " LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 7 .

راجع أيضا : "L'HISTOIRE QUI SE FAIT "IN EZZOHRA DU 28/11/1960 -

2) " LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 29 .

3) " زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية " ، مصدر سابق ، ص 11 .

بإعتباره جزءا من تاريخ الإقليم ككل هو العمل على تحقيق بعض الأهداف التي كان يأمل أن تكون " واحدة في إفريقيا " بين تونس والمغرب الأقصى (1) .

ولم يوضّح بورقيبة في رسالته إلى محمد الخامس هذه الأهداف ولكن يبدو أنّه كان يأمل في أن يتوصّل القطران التونسي والمغربي إلى صيغة ما تمكّنهما من إستغلال الإمكانات التي قد توفرها موريتانيا لخدمة مصالحهما المشتركة ، وربما كان يأمل في أن يكون المغرب الأقصى طرفا في مشروع الرابطة الفرنكفونية الذي كان دعا إليه منذ 1957 خاصة وأنّ موريتانيا كانت تستطيع بإعتبارها همزة الوصل بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء أن تكون جسر هذا المشروع بين المغرب العربي وإفريقيا الغربية (2) .

وأيّا كان الأمر فقد كان النظام التونسي يعتبر أنّ إستقلال القطر الموريتاني يخدم أهدافه سواء شاركه فيها المغرب الأقصى أو لم يشارك ، ولا شكّ في أنّ الموقف التونسي قد تأثّر بالدعم الكامل وبالإجماع الذي عبّرت عنه الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية لصالح إستقلال موريتانيا ، خاصة وقد بدا الدعم الأمريكي لهذا الإستقلال أمرا حاصلا (3) .

من جهة أخرى وفي إطار النظرة التونسية لنسج شبكة المصالح القطرية في الإقليم وفي المنطقة عموما ،كانت القيادة التونسية ترى أنّ التنسيق بين الدول القطرية القائمة أمر محبّذ بدون شكّ وربّما وجدته ضروريا ولكنّها لم تكن تجده أمرا ملزما أو ثابتا كما

****

1) راجع رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس بتاريخ 21 نوفمبر 1958 ، في :

- "LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHEREFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 7 - 8 .

2) سيفشل بورقيبة في تمرير مشروعه الفرنكفوني في المغرب العربي إذ عارضه المغرب الأقصى والجزائر ، وبدت موريتانيا نفسها متحفظة إزاءه ، راجع :

" LA FRANCOPHONIE ET SESPERSPECTIVES " , OPCIT , P 33 - 36 .

3) FRANCE SOIR DU 30-31/10/1960 .

أثبتت ذلك التجارب السابقة خاصة وأنّ البلدان المغاربية لم تكن قد نجحت خلال هـذه الفترة في تأمين الحدّ الأدنى من التظامن السياسي المطلوب رغم تعدّد مظاهر التظامن المتعدّدة الأطراف (مؤتمرات القاهرة وتونس وطنجة ...) ، والثنائي ،وإذا كانت مواقف القيادتين التونسية والمغربية قد إلتقت تجاه بعض القضايا الكبرى على غرار ضرورة تصفية الإستعمار والمسألة الجزائرية فقد إختلفت تجاه قضايا أخرى بما كشف طبيعة هـذا التظامن وحدوده على غرار موقف البلدين من السياسة العربية لمصر الناصرية ففي 11 أكتوبر 1958 أثناء جلسة جامعة الدول العربية بالقاهرة ألقى الحبيب الشطّي رئيس الوفد التونسي بيانا إتّهم فيه الجمهورية العربية المتحدة بمحاولة البسيطة على جامعة الدول العربية ، وبتغطية الأعمال المناهضة لنظام الحكم في تونس بقيادة صالح بن يوسف ، وقد ندّد مجلس جامعة الدول العربية في جلسته يوم 13 أكتوبر 1958 بموقف الوفد التونسي بالإجماع أي بتصويت كلّ أعضائه بما في ذلك ممثّل المغرب الأقصى الذي كانت تونس تنتظر إنحيازه إليها إلى جانب العراق والسوادان ، ويبدو أنّ الموقف الذي إتخذه عبد الخالق الطريس ممثل المغرب الأقصى قد فاجأ النظام التونسي بصورة جعلت الصادق المقدّم يصرّح في ندوة صحفية عقدها بشأن الخلاف التونسي – العربي أنّ " الحكومة التونسية تعتقد أنّ هذا الموقف مبادرة شخصية " (1) .

وقد بلغ وقع هذه المفاجأة حدّا جعل القيادة التونسية توفد إلى الرباط عبد الله فرحات مدير الديوان الرئاسي في مهمّة إستفسارية خاصة لدى الملك محمد الخامس (2) لقد إعتبرت تونس أنّ " سيل الإتّهامات الباطلة ضدّ تونس " التي تضمّنها موقف

****

1) "A L'ETUDE A TUNIS : LA RUPTURE DES RELATIONS DIPLOMATIQUES AVEC LA R.A.U " IN LE PETIT MATIN DU 15/10/1958 .

2) "BOURGUIBA MIS AU BAN DE LA NATION ARABE " IN PARIS -JOURNAL DU 14/10/1958

المندوب المغربي " تتعارض مع معنى الأخوّة التي ما فتئت تلهمنا وترشدنا في عملنا من أجل بناء مغربنا العربي الكبير " (1).

وقد أكّد بورقيبة في رسالته بعيد الحادث أنّه يخشى أن يؤدّي الموقف المغربي إلى " إحداث شرخ خطير يهدّد وحدة المغرب العربي الكبير خاصة وأنّه سبق بقليل إجتماع اللجنة الدائمة التي ستنظر في قضايا بالغة الأهمية تخصّ مصير الشعب الجزائري المكافح ومستقبل المغرب العربي " (2).

وقد أثّر هذا الحادث فعلا على سير مداولات ندوة الأمانة العامة للمغرب العربي التي إنعقدت بالرباط يوم 15 أكتوبر 1958 أي في نفس اليوم الذي أعلن فيه النظام التونسي قطيعته الدبلوماسية مع القاهرة (3)، وذلك توازيا مع قرار تونس بمقاطعة أشغال مجلس جامعة الدول العربية التي تناولت بحث موضوع الدعم المالي العربي للقضية الجزائرية وذلك رغم القرار الذي كان أصدره مجلس الجامعة يوم 13 أكتوبر 1958 بدعوة تونس للعودة إلى إتخاذ مكانها داخله.

لقد تقبّلت تونس موقف الرباط في حينه بخيبة أمل ومرارة كبيرتين الأمر الذي جعلها تراجع سياستها المغربية والمغاربية عموما، وقد ساهم بدون شكّ في بلورة موقف القيادة التونسية من المطالب الترابية المغربية في الصحراء سيّما وأنّه وقع قبل شهر واحد من ميلاد الجمهورية الإسلامية الموريتانية داخل الرابطة الفرنسية في 28 نوفمبر 1958

****

1) انظر رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس بشأن موقف المندوب المغربي في إجتماع مجلس جامعة الدول العربية، في :
- " LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC ", OPCIT , P P 8-9-13 .
2) IBID , P 13 - 14
3) " RUPTURE DIPLOMATIQUE ENTRE TUNIS ET LE CAIR ", IN COMBAT DU 16/10/1958 .

إذ تؤكد كلّ القرائن أنّ موقف تونس من إستقلال موريتانيا قد مثّل إحدى إستتباعات الموقف المغربي من الخلاف التونسي - المصري ، ويبدو أنّ الزيارة التي قام بها علاّل الفاسي إلى تونس بين 27 و 31 أكتوبر 1958 لم تنجح في القضاء على مخلّفات هذا الموقف بالكامل فليس من المجانية في شيء أن يتضمّن " الكتاب الأبيض " الذي أصدرته كتابة الدولة التونسية للشؤون الخارجية في جانفي 1961 بشأن الخلاف الذي فجّرته المسألة الموريتانية بين تونس والرباط ، الرسالة التي كان بعث بها بورقيبة إلى محمد الخامس في أكتوبر 1958 بشأن موقف المندوب المغربي في مجلس الجامعة بشأن الخلاف التونسي - المصري (1).

وقد كانت تونس تنتظر بل وتعتبر ضروريا أن يمهّد المغرب الأقصى لكسب دعم تونس لمطالبها الترابية بسلوك سياسة إسترضائية إزاءه بعد حادث أكتوبر 1958 فقد فاجأها موقف عبد الخالق الطريس في القاهرة لأنه وضع موضع السؤال أسس التنسيق المغربي - التونسي لخدمة مصالحهما المشتركة في المغرب العربي ، ومبدأ تضامنهما في مواجهة الأخطار المحتملة التي تهدّدهما معا أو تهدّد أحدهما ... ، وخيّب المغرب الأقصى ظنّها بعد ذلك بعدم حرصه على عودة هذا التنسيق حتى عندما تعلّق الأمر بقضية بمثل الأهمية الإستراتيجية للقضية الموريتانية والحال أنه كان أحوج من تونس لهذا التنسيق على الأقل فيما يتعلّق بهذه القضية : لقد رفضت القيادة التونسية الدعوى المغربية بحقّها في الصحراء لأنها كانت تتعارض مع مصالحها كدولة قطرية حريصة على تأمين مكانتها في الإقليم المغاربي ، ولكن أيضا لأنّ المغرب الأقصى لم يعتبر أيّة مصلحة ممكنة للقطر التونسي في إطار سياسة منسّقة بين البلدين لخدمة مصالحهما المشتركة في الإقليم

****

1) راجع نصّ هذه الرسالة ، في :
- "LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC" , OPCIT .

والمنطقة والحال أنّ النظام التونسي لم يكن نصيرا " لسياسة الحوار " فحسب " بل وكان يعتبر نفسه معنيا مباشرة بأيّ مشروع تسوية للفضاء الصحراوي في المنطقة ، وقد أكّد بورقيبة في هذا الصدد في رسالته إلى محمد الخامس يوم 21 نوفمبر 1960 أنّ المغرب الأقصى " لم يحرص على تبليغ الحكومة التونسية بموقفه من القضية الموريتانية " وأنّ هذا الموقف " لم يكن واضحا أبدا بسبب تقصير المغرب الأقصى في الدعاية على المستوى الدولي وهو ما لم يخوّل بلورة موقف موحّد إزاءها وعمل مشترك بخصوصها في المنتظم الأممي " (1) .

وفي مقابل هذا الموقف التونسي المتماسك ضمن بنيته المنطقية ورؤيته السياسية الإستراتجية الواضحة لمشروع البناء الإقليمي ودور تونس فيه ، وفي القارة ككل بدا الموقف المغربي مهتزّا إذ إنبنى على المحاججة التاريخية لتشريع مطالبه ولكن هذه المحاججة بحكم طبيعتها التاريخانية نفسها (HISTORISISTE) جعلت الباب مفتوحا أمام المرجعيات العروبية والإسلامية وإن كان المطلب قطريا في جوهره الأمر الذي ولّد وضعا ملتبسا كان من نتائجه على الصعيد الموريتاني تدعيم مؤقت للمشروع الإستعماري في المنطقة إذ أدّى بالنخبة الحاكمة الموريتانية إلى تدعيم روابطها مع فرنسا خوفا على دولتها الوليدة من الأخطار المحتملة " للمطامع " المغربية (2) .

أمّا على الصعيد المغربي فقد أدّى إلى عرقلة عمل الدبلوماسية المغربية عن تحقيق مطالب أخرى لا تقلّ أهمية وإن كانت أقلّ حجما (إسترجاع سبتة ومليلة وإقليم إفني ....) (3) ، ذلك أنّ الحقوق التاريخية إن وجدت لم تكن تستطيع تشريع مطالب

****

1) انظر نصّ الرسالة في المصدر السابق ، ص 29 .

2) ولد الحسن ، (أحمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل " ، مرجع سابق ، ص 25 .

3) "PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB ",IN MAGHREB N°38 , MARS-AVRIL , 1970 , P35

ترابية بهذا الحجم إلاّ إذا تنزّلت ضمن مشروع سياسي - إستراتيجي واضح في خطابه وغاياته وآليات عمله وبعد أن تتوفّر له الأسباب الكفيلة بتحقيقه ولعلّ ذلك ما يفسّر تردّد السياسة المغربية وتقلّبها بصورة أضرّت بمصداقية المطالب المغربية (1) ،ومن ذلك إستمرار محمد الخامس في دعم خصوم ولد دادة إذ منحهم اللجوء وإستقبل بعضهم بصفة رسمية بل وإتخذ من بينهم مستشارين في حكومته (2) ، في الوقت الذي كان قد بدأ يراجع فيه سياسته الموريتانية منذ سنة 1960 نفسها (3) .

من جهة أخرى بدت القيادة المغربية متجاهلة لهذا العائق السياسي - الإستراتيجي - الذي كان يحول دونها ودون تحقيق مطالبها - والمتمثل في أرض الصحراء الغربية الشاسعة (266.000 كلم 2) التي كانت تفصل المغرب الأقصى عن الأرض الموريتانية وكانت فوق ذلك تخضع لقوّة أخرى هي إسبانيا التي كانت تعمل على تثبيت حضورها فيها فقد كانت إسبانيا قد أصدرت في 10 جانفي 1958 - في خضم تفاعلات المسألة الموريتانية أمرا جعل من الصحراء الغربية مقاطعة إسبانية ممثلة في البرلمان الإسباني بثلاثة نوّاب (4) .

ويبدو أنّ إسترجاع المغرب الأقصى لإقليم التكنة بموجب إتفاق 1 أفريل 1958 الذي وقّعه كاستيلا (CASTIELLA) وبلا فريج وزير خارجية إسبانيا والمغرب الأقصى قد شجّع الحكومة المغربية على تغذية مطالبها الترابية في الصحراء ولكنّها تجاهلت أنّ

****

1) "LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC", OPCIT , P 29 -30 .
2) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , OPCIT , P 36 .

3) انظر حديث المختار ولد دادة ، في :

- LE MONDE DU 29 MAI 1965 .
4) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , OPCIT , P 36 -37 .

التكنة كانت بخلاف مستعمرة الصحراء الغربية أرضا محمية حسب الإتفاقيات ، وأنّ الصحراء الغربية تمثّل حاجزا إستراتجيا حقيقيا بين المغرب الأقصى والأرض الموريتانية التي تطالب بها ليس فقط كمعطى جغرافي وإنما كمعطى سياسي أيضا إذ كان الإستعمار في الصحراء الغربية إسبانيا فيما كان فرنسيا في موريتانيا ، وربّما كان الملك قد إختار تكتيك المطالبة بالأقصى من أجل تحقيق الأدنى أي أنّه جعل من المسألة المورتانية من خلال المطالبة بها ورقة ضغط لحمل القوّتين الإستعماريتين (فرنسا وإسبانيا) على الوصول إلى تسوية شاملة أكثر ملاءمة للمصالح المغربية (1) ، ولكن هذه الحسابات إن وجدت كانت تتجاهل حقيقة أنّ مسعاها لإكتساب عمق إستراتيجي صحراوي كان يصطدم بالحضور الإسباني في الصحراء الغربية جنوب وادي درعة أكثر مما كان يصطدم بمشاريع التسوية الفرنسية في الصحراء الجزائرية والموريتانية إذ كان يصعب فعلا تأميل الحصول على تنازل ما من إسبانيا عن طريق الضغط على فرنسا وهو ما أكدته الأحداث سريعا إذ إعترفت مدريد بإستقلال موريتانيا وتوفرت بذلك على ورقة رابحة في خلاف محتمل بشأن الصحراء الغربية التي تسيطر عليها خاصة وأنّ موريتانيا بادرت منذ إستقلالها بالمطالبة بالصحراء الغربية إعتمادا على حجج تاريخية وجغرافية وأنثروبولوجية ليست أقلّ قيمة ووجاهة من الحجج المغربية (2) .

وعلى أيّة حال فقد أعاقت المطالبة بموريتانيا الدبلوماسية المغربية أكثر مما خدمتها (3) ، ولم تنجح الرباط في إقناع مخاطبيها بوجاهة حججها وشرعية مطالبها وإن إمتنعت بعض الدول في البداية عن الإعتراف بالدولة الموريتانية بناءا على ما أملته مصلحتها المشتركة مع المغرب الأقصى أو في المنطقة ، ولم تكن الرباط تستطيع أن تأمل

****

1) IBID , P 35 .
2) IBID , P 40 .
3) IBID , P 35 .

تحقيق الدعم الخارجي الضروري لمطالبها خاصة وقد فشلت في تحقيقه إقليميا بعد أن تبنّت تونس علنا موقفا مساندا لإستقلال موريتانيا .

4) إنعكاسات الموقف التونسي على تطوّر العلاقات التونسية - المغربية

إنعكس الموقف التونسي مثلما كان منتظرا على تطوّر العلاقات التونسية -المغربية إذ شنّ المغرب الأقصى حملة عنيفة ضدّ تونس (1) ، وصدرت عن قادته تصريحات " تلامس التهديد " (2) .

وقد وصفت جريدة العلم لسان حزب الإستقلال الموقف التونسي بالعدائي وبأنه يمثّل " خيانة ضدّ بلد شقيق بإعتباره تنكّر لإلتزامها السابق بالتضامن مع الشعب المغربي بعد أن قام الباهي الأدغم نفسه كاتب الدولة لدى الرئاسة والدفاع بالإمضاء على مذكّرة تؤكد الصفة المغربية لموريتانيا " ، وقد إعتبرت الصحيفة أنّ " تونس بتبنّيها لهذا الموقف إختارت المجموعة الفرنسية التي ستكون موريتانيا جزءا منها إ ذ إختارت شركة ميفرما MIFERMA وشركة ميكوما MICUMA التي تهيمنان على موريتانيا ، وهي بذلك تفضّل أن تبقى موريتانيا بين أيدي القوات الفرنسية وأن تحافظ فرنسا على قواعدها العسكرية بها ، وأن تستمرّ في تجاربها النووية فيها بما يهدّد إفريقيا بكاملها " مؤكدة أنّ

****

1) LA CROIX DU 1-2/11/1960 .
- LE MONDE DU 1/11/1960 .

2) من رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس يوم 21 نوفمبر 1960 ، في :
- "LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 28 .

"الحكومة التونسية – ونحن لا نخلط بينها وبين الشعب التونسي- تقترف بذلك خطأ فادحا " (1).

وندّد حزب الإستقلال المغربي أيضا على لسان زعيمه علال الفاسي بالموقف العدائي التونسي (2)، وكان هذا الحزب قد أصدر يوم 25 نوفمبر 1960 بيانا جاء فيه خاصة " أمام الموقف العدائي للحكومة التونسة الذي عبّر عنه بدون مواربة كاتب الدولة التونسية لشؤون الأخبار خلال الندوة الصحافية التي عقدها يوم 23 نوفمبر، وأمام الموقف الذي إتخذته الحكومة التونسية بمساندة فرنسا التي تعمل على فصل موريتانيا عن المغرب الأقصى بمنحها شبه إستقلال، وأمام تحدّي الحكومة التونسية التي قررت الإعتراف بموريتانيا كدولة مستقلة لا يسع حزب الإستقلال إلاّ التنديد بالموقف التونسي وإعتباره دعما ميؤوسا منه لفرنسا التي تريد أن تفصل عن المغرب جزءا لا يتجزأ من المغرب العربي، ومساندة الإستعمار الفرنسي الذي يريد المحافظة على وجوده في أراضي المغرب العربي، لقد أصابت الحكومة التونسية إستقلال الجزائر بضربة حادة، ويعتبر حزب الإستقلال هذا الموقف خرقا مفضوحا للقرارات المتخذة في مؤتمر طنجة الذي إنعقد في أفريل 1958، وهي قرارات صادق عليها المسؤولون التونسيون وقيادات الحزب الدستوري الجديد "، وقد إعتبر حزب الإستقلال أنّ الموقف التونسي يمثّل تشجيعا لفرنسا للمحافظة على قواعدها العسكرية بالمغرب العربي وإفريقيا، وضربة حادة للنضال العربي من أجل التحرّر خاصة وقد مثّل الإستثناء بين المواقف التي إتخذتها حكومات البلدان العربية والإسلامية والإفريقية – الآسياوية، وأكّد الحزب في بيانه " عزمه الثابت على مواصلة العمل لتحرير موريتانيا حتى لا يبقى أيّ جزء من المغرب العربي

****

1) CITE IN LE FIGARO DU 25/11/1960 .
2) LIBERATION DU 26-27/11/1960 .

تحت الهيمنة الإمبريالية ، وبقائه - رغم الموقف التونسي -على وفائه لمبادئ حريّة المغرب العربي ووحدته كما قرر ذلك مؤتمر طنجة " (1) ، وقد قرّر المغرب الأقصى عقب الإعلان عن موقف الحكومة التونسية سحب سفيره بتونس (2) ، وقد تأثّرت تونس بقرار الرباط وربّما فكّرت في الردّ بالمثل (3) .

وقد عبّرت عن بالغ أسفها له مؤمّلة " ألاّ يعني ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الشقيقين " كما عبّرت عن أسفها لبيان حزب الإستقلال الذي إتّهم تونس " بدعم الإستعمار الفرنسي وتشجيعه على المحافظة على قواعده العسكرية بالمغرب العربي وإفريقيا والإضرار بالجزائر وخرق مقرّرات مؤتمر طنجة " ، وقد كتبت جريدة LE PETIT MATIN (4) ردّا على قرار بيان حزب الإستقلال المغربي أنّ توقيع تونس على القرار الخاص بموريتانيا في مؤتمر طنجة كانت " أملته رغبة البلاد التونسية في تحرير هذا البلد من النير الإستعماري في أقرب وقت ممكن " (5)

وقد إعتبرت القيادة التونسية قرار الرباط " قرارا سلبيا أملاه الغضب وهو لا يحلّ أيّ مشكل ولا يعني سوى توسيع الهوّة يوميا بين المغرب الأقصى من جهة وتونس وموريتانيا من جهة أخرى (...) وردّ فعل غير ودّي خاصة وأنّ البلاد التونسية إمتنعت عن إتخاذ

****

1) انظر نصّ البيان ، في :

- LE PETIT MATIN DU 26/11/1960

2) LE PETIT MATIN DU 26/11/1960 .

3) LIBERATION DU 27/11/1960

4) LE PETIT MATIN جريدة يومية تونسية ناطقة بالفرنسية تأسست عام 1922 ، وقد كانت تعبّر عبر أخبارها ومقالاتها عن توجّهات الحزب الدستوري ، انظر بهذا الصدد :

-" LA PRESSE EN TUNISIE " IN MAGHREB N° 15 , MAI -JUIN , 1966 , P 41 .

5) LE PETIT MATIN DU 26/11/1960 .

موقف مماثل بعد حادث أكتوبر 1958 " (1) .

وقد شهدت العلاقات التونسية - المغربية في أعقاب ذلك تدهورا خطيرا بصورة لم تكن السلطات التونسية تتوقّعها (2) بحيث لم تستعد بعض حرارتها إلاّ مع وفاة محمد الخامس في أواخر فيفري 1961 التي أتاحت لخليفته الحسن الثاني فرصة تأكيد الرغبة المغربية في تسوية الملف الموريتاني على قاعدة التسليم بواقع إستقلاله (3) .

وقد كان اللقاء الذي جمع بين بورقيبة والحسن الثاني وفرحات عباس بالرباط في 1 مارس 1961 على هامش هذا الحدث مناسبة هامة تباحث خلالها القادة الثلاثة موضوع الإرث الصحراوي المغاربي ومن ضمنه المسألة الموريتانية خاصة وقد إنعقد بعيد لقاء بورقيبة - ديقول في 28 فيفري 1961 ، وقد صدر إثره بلاغ يؤكد " عزم الرؤساء على بناء صرح المغرب العربي "(4) ، بيد أنّ هذا اللقاء لم يتح تسوية المشكل الموريتاني فقد كانت القيادة المغربية الجديدة تحتاج إلى شيء من الوقت لبلورة سياستها الموريتانية الجديدة خاصة وقد كانت تمثّل أحد أبرز محاور النقاش في الساحة السياسية المغربية في القصر وداخل الأحزاب السياسية الفاعلة ، وبذلك فقد إستمرّ برود العلاقات التونسية المغربية لفترة طويلة (5) ، بل وإنعكس هذا المشكل بتبعاته على كامل شبكة العلاقات المغاربية الأمر الذي يفسّر دعوة بورقيبة في 2 مارس 1963 إلى " إخراج

****

1) من رسالة بورقيبة إلى محمد الخامس يوم 21 نوفمبر 1960 ، في :
- " LIVRE BLANC SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC " , OPCIT , P 8-9 .

2) المصدر السابق ، ص 9 .

3) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , OPCIT ? P 36 .

4) " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934 - 1974) " ، مصدر سابق ، ص 122 .

5) MAGHREB N°6 , P 10 .

المشكل الموريتاني من جدول الحكومات بين أقطار المغرب " (1).

وقد ظلّ هذا المشكل يعرقل تطوّر العلاقات بين تونس والمغرب الأقصى رغم حرص تونس على تطويقه وقد أكّد بورقيبة بهذا الصدد أنّ البلاد التونسية " بصدد البحث عن حلّ لكن ما عساه يكون هذا الحلّ ؟ لست أدري فموريتانيا دولة قائمة الذات وستظفر بإعتراف كافة الدول الإفريقية وها نحن نرى هذه الدول تعلن هذا الإعتراف واحدة بعد أخرى بما في ذلك دول حلف الدار البيضاء " (2).

وقد وجد هذا الحلّ الذي كان يبحث عنه بورقيبة في إنطلاق مشروع البناء الإقتصادي المغاربي في أواخر سنة 1964 إذ عقب ذلك تحسّن ملحوظ للعلاقات بين تونس والرباط وبين مختلف العواصم المغاربية عموما بإستثناء نواق الشط خاصة وقد وفّر ذلك الإطار الملائم الذي إحتضن المفاوضات بين القيادات المغاربية لإرساء أسس البناء الإقتصادي المغاربي، ومحادثاتها بشأن الخلافات القائمة بما ساعد على تذويب الجليد

****

1) انظر خطاب بورقيبة يوم 2 مارس 1963، في :

– بورقيبة، (الحبيب): " خطب "، تونس، وزارة الإعلام، 1974، ج XV، ص 59.

2) المصدر السابق، ص 58 – 59.

نشير إلى أنّ " حلف الدار البيضاء " أو " كتلة الدار البيضاء " أو " مجموعة الدار البيضاء " أسماء متعدّدة كانت تطلق على هذه الرابطة السياسية التي كانت تضمّ كلاّ من غانا وغينيا ومالي والجزائر والمغرب الأقصى ومصر، وكانت هذه الرابطة تؤكد أنّ تحقيق الوحدة الإفريقية يمثّل هدفها المركزي وقد جعلت هذا الهدف محور خطابها السياسي، وكان ممثلو هذه الدول قد إجتمعوا في مطلع جانفي 1961 بالرباط، وقد شجبوا المساعدة التي كانت تقدّمها دول الحلف الأطلسي إلى فرنسا في حربها ضدّ الجزائر، وساندت الكتلة مطالبة المغرب الأقصى بموريتانيا ...

وقد قامت دول هذه الكتلة في إجتماعاتها اللاحقة بالدار البيضاء والقاهرة بتشكيل أمانة عامة وقيادة عسكرية ذات جهاز عسكري دائم كما قامت بتأليف لجان عديدة مختصة، ولكن لم تلبث أن إندمجت في منظمة الوحدة الإفريقية عندما تأسست سنة 1963، وبذلك فقدت كلّ كيان سياسي خاص بها.

الذي كان يحول دون عودة الحرارة إلى العلاقات الثنائية والمشتركة في المنطقة .

ولا شكّ أنّ قيام قائدي الدولتين بتبادل الزيارة قد سمح بتأطير العلاقات بين البلدين بعد فترة طويلة نسبيا من الفتور فقد حلّ الحسن الثاني بتونس في 5 ديسمبر 1964 في زيارة رسمية قبل أن يتحوّل بورقيبة إلى المغرب الأقصى في زيارة مماثلة يوم 18 أكتوبر 1965 .

وقد إزدادت العلاقات الثنائية وثوقا مع تبلور الأهداف القطرية للنظامين الأمر الذي تجسّم في تقارب مواقف البلدين وتماثلها أحيانا من عدّة قضايا كبرى كانت تهمّ المنطقة وإن لم يكن هذا التقارب معلنا في أغلب الأحيان ، وقد برز هذا التقارب في موقف النظامين من الأزمة التي كانت قد إندلعت بين ألمانيا الغربية من جهة ومصر والعالم العربي من جهة ثانية بعد أن أعلن المستشار الألماني الغربي في 7 مارس 1965 قرار بلاده الإعتراف بدولة إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها ، وتعليق المعونة الإقتصادية الألمانية للجمهورية العربية المتحدّة ، وكانت هذه الأزمة تطبخ على نار هادئة منذ إعلان إكتشاف وجود إتفاق ألماني غربي -إسرائيلي بشأن صفقة أسلحة وقع التوصّل إليها سنة 1960 بنيويورك في لقاء جمع رئيسي حكومتي البلدين وذلك قبل أن تأخذ القضية منعرجا خطيرا في صيف سنة 1964 عندما تمّ إكتشاف إضافة مائتي دبابة ألمانية إلى الصفقة " في الوقت الذي أصدر فيه الملوك والرؤساء العرب قرارهم ببدء تنفيذ مشروعات العرب لتحويل نهر الأردن مشفوعا بأمرهم إلى القيادة العربية الموحّدة بأن تتولى عسكريا حماية العمل العربي في مشروعات التحويل ، على كلّ المستويات العربية في الخريف وفي الشتاء بحث هذا التطوّر الخطير ، بحثه سفراء الدول العربية في بون وبينهم سفير تونس وبحثه رؤساء الوزارة العربية وبينهم رئيس وزراء تونس وبذلت كلّ الدول العربية قصارى جهدها

مع ألمانيا الغربية فلم تصل إلى نتيجة ... " (1).

وقد تأكّد وجود هذه الصفقة عندما أعلن في واشنطن يوم 20 جانفي 1965 عن قبول ألمانيا تسليم أسلحة لإسرائيل تحت إلحاح الحكومة الأمريكية (2) الأمر الذي أثار ردود فعل عربية رسمية وإعلامية عنيفة ، وقد نجحت الدبلوماسية المصرية خاصة في وضع النظام الألماني الغربي في موضع الإتهام ليس فقط لدى الرأي العام المصري والعربي بل وأيضا لدى الرأي العام الأوروبي والألماني الغربي خاصة ، وقد هدّدت القاهرة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بون إذا تواصلت الإمدادات الألمانية الغربية لإسرائيل بالأسلحة ، وقد أضطر المستشار الألماني الغربي تحت ضغط الأوساط الألمانية المالية والصناعية إلى الإعلان في 11 فيفري 1965 عن تخلّي بلاده عن هذه الصفقة ، ولكنّه دعا في المقابل إلى إلغاء الزيارة الرسمية التي كان رئيس مجلس دولة الجمهورية الألمانية الديمقراطية يعتزم القيام بها إلى مصر بناءا على دعوة رسمية من القاهرة كما أعلن ذلك في 24 ديسمبر 1964 أو على الأقل عدم إيلائها أهمية خاصة إذا تعذّر إلغاؤها (3) .

وكانت بون قد رأت في هذه الزيارة عملا عدوانيا موجّها ضدّها وتغييرا في سياسة القاهرة من شأنه الإضرار بمصالحها ، ولكن القاهرة لم تلغ الزيارة بل وإستقبلت إلبراشت (ULBRISHT) بما يحضى به رئيس دولة من تشريفات وإن حرص عبد الناصر على تهدئة الحماس الذي أثاره إنتصاره الدبلوماسي بالتأكيد على أنّ " علاقات بلاده بالألمانيتين ستبقى على حالها (4) ، بما لا يضطرّ بون إلى تطبيق مبدإ الشتاين

****

1) هيكل، (محمد حسنين): " حوار مع " سي الحبيب " في الأهرام ، العدد 28595 ، السنة 91 بتاريخ 29 مارس 1965 .

2) " LES RELATIONS GERMONO-ARABES , ISRAEL ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N° 9 , MAI -JUIN , 1965 , P 3 .

3) IBID , P 4 .

4) IBID , P 4 .

(HALLSTEIN) الذي يحكم سياستها الخارجية (1) .

بيد أنّ التراجع الألماني عن إستكمال صفقة الأسلحة مع إسرائيل ، وحركة التهدئة التي قام بها عبد الناصر بتأكيد عدم إعتراف بلاده بالجمهورية الألمانية الديمقراطية لم تمنع إنفجار هذه الأزمة التي كانت تعني كامل الأقطار العربية وإن إتخذت بعدا ثنائيا مصريا - ألمانيا غربيا ففي 7 مارس 1965 أعلن متحدّث بإسم الحكومة الألمانية الغربية أنّ بلاده قررت عدم قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة رغم زيارة البراشت ولكنّه أكّد في المقابل أنّ حكومته قررت إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وتعليق معونتها الإقتصادية للجمهورية العربية المتحدة (2) .

وبذلك أصبحت الأزمة وبشكل معلن ألمانية عربية فقد كان يفترض أن يكون الردّ العربي على القرار الألماني الغربي موحّدا كما نصّ على ذلك البيان الذي أصدره مجلس جامعة الدول العربية ، وكما نصّ على ذلك بيان مجلس الوحدة الإقتصادية العربي في 27 فيفري 1965 (3) .

وبالفعل فقد أدّى القرار الألماني الغربي إلى ردود فعل عربية متسلسلة فمنذ الغد في 8 مارس 1965 قامت القاهرة وبغداد بإستدعاء سفيريهما ببون ، وألغى الملك المغربي الحسن الثاني زيارة كان سيؤديها إلى ألمانيا الغربية ، وفي 9 مارس صدر بيان لممثلي قادة الدول العربية إثر إجتماع مغلق بالقاهرة ، يؤكد أنّه تمّ وضع خطّة عربية مشتركة جاهزة للتنفيذ في حال إعتراف الجمهورية الفدرالية الألمانية بإسرائيل (4) .

****

1) يقضي هذا المبدإ بقطع ألمانيا الغربية لعلاقاتها الدبلوماسية مع كلّ دولة تعترف رسميا بالجمهورية الألمانية الديمقراطية وتتبادل معها السفراء .

2) "LA LIGUE ET LA RECONAISSANCE D'ISRAEL PAR L'ALLEMAGNE FEDERALE " , IN MAGHREB , N°9 , MAI -JUIN 1965 , P 8 .

3) MAGHREB N°8 , MARS -AVRIL , 1965 .

4) "LA LIGUE ET RECONAISSANCE D'ISRAEL PAR L'ALLEMAGNE FEDERALE " , OPCIT,P 8

وليس غرضنا هنا أن نستعرض هذه الأزمة العربية - الألمانية الغربية بتفاصيلها وتطوّراتها (1) ، وإنّما أن نتناول الموقف التونسي والمغربي منها إذ عبّرا عن تقارب بل وتماثل في وجهات النظر فقد حرص البلدان على الإلتزام بمظاهر التظامن العربي التي كان يمليها الموقف بعد القرار الألماني بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين بون وتل أبيب كما بيّنت ذلك تصريحات بورقيبة في الندوة الصحفية التي عقدها بلبنان في 11 مارس 1965(2) ، وقرار الحسن الثاني بإلغاء زيارته إلى ألمانيا (3)، ولكنّهما في المقابل ، رفضا الذهاب إلى حدّ إستدعاء سفيريهما ببون ففي 11 مارس 1965 كانت كلّ الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية قد إستدعت سفراءها بألمانيا الغربية للتشاور بإستثناء الأقطار المغاربية الأربعة : ليبيا وتونس والجزائر والمغرب الأقصى (4) .

وقد تحفّظ ممثلا الدولتين التونسية والمغربية إلى جانب ممثّل ليبيا على قرار مؤتمر وزراء خارجية الجامعة الذي إلتأم بالقاهرة يومي 14 و 15 مارس 1965 ، وهو القرار الذي نصّ خاصة على قطع العلاقات الدبلوماسة مع بون وإجتماع اللجنة السياسية مع مجلس وزراء الإقتصاد لتحديد وسائل مقاطعة ألمانيا الفدرالية ومجالاتها إذا تبيّن ذلك ضروريا ، وقد رفض ممثلو تونس وليبيا والمغرب الأقصى التوقيع على قرار اللجنة قبل التشاور مع حكوماتهم ، وحرصت كلّ من تونس والمغرب الأقصى بعد ذلك على تحديد هذا الموقف فقد أعلن وزير الإعلام المغربي في 16 مارس أنّ " التحفّضات التي عبّر عنها

****

1) راجع بهذا الصدد :

-"LES RELATIONS GERMANO-ARABES,ISRAEL ET LE MAGHREB " , OPCIT , P 3-6 .

- "LA LIGUE ET LA RECONAISSANCE D'ISRAEL PAR L'ALLEMAGNE FEDERALE " , OPCIT , P 8-10 .

2) CENTRE D'INFORMATION DU PROCHE ORIENT ET DE L'AFRIQUE-BULLETIN HEBDOMADAIRE N°520 DU 18 MARS 1965 .

3) " LA LIGUE ET LA RECONAISSANCE D'ISRAEL PAR L'ALLEMAGNE FEDERALE ",OPCIT, P 8 .

4)ستلجأ الجزائر إلى هذا الإجراء في 12 مارس ، انظر المرجع السابق ، ص 9 .

المغرب الأقصى وتونس وليبيا بالمؤتمر لا تتعلّق بتضامننا الكامل مع البلدان العربية فيما يخصّ المشكل الفلسطيني ، ولكنّها تعبّر بوضوح عن رغبتنا في عدم قطع علاقاتنا الدبلوماسية مع بون " (1) ، فيما أكّد الطيب السحباني ممثّل تونس بمؤتمر وزراء الخارجية لجامعة الدول العربية أنّ " كلاّ من ليبيا والمغرب الأقصى وتونس طلبت من الجامعة نشر توضيح يبيّن حقيقة مواقف هذه الدول " (2) ، وبالفعل فقد رفضت هذه الدول قطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا الفدرالية حتى بعد الإعلان في 13 أفريل 1965 عن التوقيع على صفقة أسلحة بين ألمانيا الفدرالية وإسرائيل .

على أنّ هذا الموقف الموحّد لم يكن يعبّر عن وجود جبهة مغاربية من الأقطار الثلاثة في العالم العربي فهو يفسّر أساسا بحرص هذه الدول كلّ على حدة على حماية مصالحها الهامة والمتنامية مع الجمهورية الفدرالية الألمانية إذ شهدت المبادلات التونسية الألمانية قفزة كمّية ونوعية هامة مع نهاية سنة 1962 مستفيدة في ذلك دون شكّ من الأزمة التي هزّت العلاقات التونسية - الفرنسية في هذه الفترة ، ولم تنفكّ تتنامى منذ هذا التاريخ بما جعل من ألمانيا الفدرالية شريكا إقتصاديا هاما في شبكة العلاقات الإقتصادية الخارجية للبلاد التونسية والأوروبية منها خاصة ، وكانت العلاقات الألمانية - المغربية تحضى بأهمية أكبر فقد كانت ألمانيا الغربية تحتلّ في هذه الفترة المرتبة الرابعة بين مزوّدي المغرب الأقصى وتمثّل حريفها الثاني ، وقد ظلّت المبادلات بين البلدين تنمو بصفة متواصلة مع ميزان تجاري فائض بإستمرار لصالح المغرب الأقصى (3) .

****

1) MAGHREB N°9 , MAIS-JUIN , 1965 , P 26 .
2) "LA LIGUE ET LA RECONAISSANCE D'ISRAEL PAR L'ALLEMGANE FEDERAL ", OPCIT , P 9 .

3) حول العلاقات الألمانية - المغاربية ، انظر :
- "LE MAGHREB ET L'ALLEMAGNE "IN MAGHREB N°53 ,JANVIER -FEVRIER ,1966 , P 3-12

لقد إنحازت كلّ من تونس والمغرب الأقصى إضافة إلى ليبيا وبصفة معلنة إلى مصالحها القطرية مفضلة المحافظة على مصالحها الهامة مع ألمانيا الفدرالية على الإلتزام بشروط التظامن العربي (1).

لقد أكّد النظامان التونسي والمغربي هذا الموقف إثر إعلان بون يوم 13 ماي 1965 أنّها أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ 12 ماي فقد أدّى هذا الإعلان إلى ردود فعل عربية سريعة فأعلنت الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق واليمن والمملكة العربية السعودية والكويت ولبنان والأردن والجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة ألمانيا الفدرالية ، فيما إكتفت البلاد التونسية بأن أصدرت من سفارتها ببون بيانا مشتركا مع سفارة المملكة المغربية يحتج على قرار الجمهورية الفدرالية الألمانية مع التأكيد على أنّ الجمهورية التونسية والمملكة المغربية لن يقطعا علاقاتهما الدبلوماسية مع بون (2).

وقد تزامن هذا الموقف من قرار القطيعة الدبلوماسية مع إشتداد الحملة الإعلامية التي إستهدفت بورقيبة بعد المواقف التي عبّر عنها تجاه المسألة الفلسطينية خلال جولته الشرق -أوسطية بين 1و 30 مارس 1965 وخاصة خطابه بأريحا في 3 مارس ثم تصريحاته خلال الندوة الصحفية التي عقدها بإسطنبول في 29 مارس (3).

ولئن لم يساند نظام الرباط بورقيبة في موقفه من القضية الفلسطينية ، وفي خصومته

****

1) "CRISE DE SOLIDARITE ARABE " IN BULLETIN HEBDOMADAIRE DU CENTRE D'INFORMATIO DU PROCHE ORIENT ET DE L'AFRIQUE "N°520 , DU 18 MARS 1965 .

2) " LE MAGHREB ET L'ALLEMAGNE "IN MAGHREB , N° 13 ,JANVIER -FEVRIER , 1966 ,P 5

3) شملت هذه الجولة عددا هاما من دول المشرق فبعد زيارته إلى مصر في أواخر فيفري 1965 تحوّل بورقيبة إلى الأردن في زيارة تواصلت من 7 إلى 11 مارس فالكويت بين 11 و 14 مارس فايران بين 14 و 24 مارس فتركيا بين 24 و 30 مارس وختمها بزيارة إلى يوغسلافيا يومي 30 و 31 مارس ، وكان قد أعلن في 16 مارس إلغاء زيارته المبرمجة إلى العراق " لأسباب أمنية " بعد المظاهرات المناهضة للنظام التونسي التي شهدتها بغداد إثر تصريحات بورقيبة بشأن المسألة الفلسطينية . .

المعلنة مع النظام الناصري فقد كان يشاطره قناعاته ومواقفه من السياسة الناصرية في العالم العربي ومن قضايا عربية كثيرة بما في ذلك القضية الفلسطينية وإن لم يكن هذا الأمر واضحا أو معلنا ، فإذا كانت العلاقات التونسية – المصرية قد تميّزت بالتوتّر الدائم ، وإذا كان هذا التوتّر قد تحوّل أحيانا إلى مواجهة مفتوحة وقطيعات دبلوماسية (1) ، فإنّ العلاقات المغربية – المصرية ظلّت تتميّز بالفتور وإن حرصت كلّ من القاهرة والرباط على تجنّب التصعيد حتى لا يتحوّل الأمر إلى مواجهة بين النظامين فالذاكرة المغربية لم تنس وقوف النظام الناصري ضدّها إلى جانب الجزائر عند إندلاع المواجهة المسلّحة بين المغرب الأقصى والجزائر بسبب خلافهما الحدودي ، وظلّت العائلة العلوية المغربية تنظر بعين الريبة إلى الفعل السياسي العربي للنظام الناصري خاصة وقد كانت القاهرة في هذه الفترة تحتضن نشاطات المعارض المغربي المهدي بن بركة (2) .

ولم تسمح زيارات القمة المتبادلة في تبديد هذا الفتور إذ خلت البيانات المشتركة التي عقبتها من أيّ محتوى سياسي عملي ، بل وحرص النظام المغربي أثناء زيارة عبد

****

1) حول أزمة العلاقات المزمنة بين تونس بورقيبة ومصر عبد الناصر : راجع :
– العريبي ، (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية – المصرية " ، مرجع سابق .

2) نذّكر بأنّ القاهرة كانت قد إحتضنت قبل ذلك نشاط صالح بن يوسف ، وقد عرف بن بركة مصيرا مماثلا لمصير بن يوسف إذ تمّ إختطافه سنة 1965 ، لكن وبخلاف بورقيبة الذي تبنّى عملية إغتيال بن يوسف بفرانكفورت في 11 أوت 1961 فقد حرص الحسن الثاني على تبرئة نفسه من المصير الذي عرفه بن بركة مقدّما صورة إيجابية في مجملها عن الرجل بصفته أستاذه في مادة الرياضيات وفي " التربية الوطنية " ، وبصفته رجلا ذا ذكاء ثاقب ومتحدّثا لبقا تربطه به علاقة شخصية حميمة ولكن النظام المغربي يظلّ مع ذلك متورّطا في عملية إختفاء بن بركة من خلال وزيره للداخلية الجنرال أوفقير ، وقد أكّد الحسن الثاني أنّه لم يعلم بذلك إلاّ فيما بعد وأنّ إعلان نبأ إختطاف بن بركة نزل عليه كالصاعقة " " فبالإضافة إلى وقع فقدان رجل وخاصة في تلك الظروف فإني أرى أنّه تمّ بذلك تشويه وتلطيخ سمعة المغرب " ، راجع الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 63 – 70 .

الناصر إلى المغرب الأقصى على إبراز الخصوصية المغربية كما تجلّى ذلك من خلال اختيار قصور الأطلس الأوسط " البربري " مقرّا للضيف العربـــي الكبير ، أمـا زيـــارة الحسـن الثـاني إلـى مصر سـنة 1965 فـي قلـب تفـاعلات الأزمـة الألمانيــة – العربيـــة والتونسيـــة – المصرية بعد تصريحات بورقيبة بخصـوص القضيـة الفلسـطينية فقـد تمّـت وإنتهت في جوّ مـن التوفيقية التـي تميّز المواقف العربية عامة بحيث لم تـرض أيّ من الطرفين (1).

ولكن مرّة أخرى لم يكـن هـذا التقارب فـي المواقف يعبّر عن وجـود جبهة مغربية تونسية في مواجهة الناصريـة ذلك أنّ مواقف النظـامين كـانت تعبّر عـن الرغبة المؤكـدة التـي تحدوهمـا فـي تـأكيد إستقلالهما أكثر منه عـن سياسة مناهضـة للناصريـة وإن بـدت سياستها الخارجية أكثر إستجابة لهذا المظهر أو ذاك بحسب طبيعة الموقف والظرف الذي يتنزّل فيه ، ولـم يساعد علـى هـذا التقارب كـون كـلا النظامين ينتميـان إلـى " مجموعـة البلدان العربية المعتدلة " في مواجهة دول تحسب على مجموعة البلدان العربيـة الثورية كما ذهبت إلى ذلك طويلا الإسـتنتاجات السطحية فالحقيقة أنّ مختلف الأنظمة العربية "معتدلها " و" ثوريّها " تبنـي مواقفها وفعلها السياسـي عموما إنطلاقـا مـن أوضاع محـدّدة تتمثّل مكوّناتها في طبيعة النظام وطابعه المميّز (STYLE) والخصوصيات الوطنية القطريـة التـي يدافـع عنهـا (2) ، أي أنّ هـذا التقارب فرض نتيجـة تصادف إلتقاء مصالح النظـامين القطريين التونسي والمغربي قبل كلّ شيء دون أن يعنـي ذلك وجـود إتفاق ولـو ضمنـي لتنسيق المواقف بينهما فضلا عن تشكيل جبهة مشتركة (3) .

****

-1) "LE MAGHREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME " IN MAGHREB n N°14 , MARS AVRIL , 1966 , P 4-5 .
2) "LE MAGHREB ET LA DIVISION IDEOLOGIQUE DU MONDE ARABE " IN MAGHREB N°16 , JUILLET -AOUT , 1966 , P 10 .

3) لمزيد التوسّع ، انظر المرجع السابق ، ص 4 – 10

وقد أثبتت ردود فعل الأقطار المغاربية على السياسة الناصرية هذا الأمر فقد كانت الرباط تتوفّر على دواعي الحذر من الدولة المصرية التي وقفت ضدّها بمستشاريها وعتادها العسكري إلى جانب الجزائر في حرب الرمال ، وكانت تعترف لتونس بجميلها ممثّلا في رفضها مرور فيالق عسكرية مصرية نحو الغرب للمشاركة في هذه الحرب ، وربّما كانت تنظر بعين الرضى إلى " الحاجز اللفظي " الذي فرضه النظام التونسي بين مصر والمغرب العربي نتيجة الخصومة المعلنة بين النظامين التونسي والمصري ولكن ذلك لم يكن يعني التحالف مع النظام التونسي البعيد القابع في ركنه الضيّق شمال شرق الإقليم المغاربي في مواجهة " عقدته الجغرافية " ، إذ كان يكفي الرباط منع قيام محور بين القاهرة والجزائر حتى تتدرّع ضدّ كلّ تهديد مصري محتمل خاصة وقد كان الحسن الثاني يؤمن بأنّ " واحدة من بين معطيات التاريخ تبقى ثابتة هي الجغرافيا " (1) .

من جهة أخرى ، كان الحسن الثاني يؤمن بأنّ له دورا عربيا يجب أن يقوم به ، ولذلك لم يكن يستطيع تبنّي إستنتاجات بورقيبة حتى لو كان متأكّدا من صحّتها ذلك أنّ صحّتها لم تكن تعني شيئا ما دامت غير ملائمة لهذا الدور العربي الذي كان يريده لنفسه على رأس الدولة المغربية في العالم العربي والإسلامي عامة (2) .

ومع ذلك فقد كانت مواقف النظامين التونسي والمغربي إزاء السياسة الناصريـــة في العالم العربي متقاربة في مسائل كثيرة ، وقد برز هذا التقارب في موقف البلديـــن من

****

1) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 83 .

2) " LE MAGHREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME ", OPCIT , P 7 .

مشروع المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه الملك فيصل في ديسمبر 1965 (1) ، وكان هذا المشروع قد إصطدم بمعارضة عنيفة تزعمتها الجمهورية العربية المتحدة الأمر الذي حمل فيصل على القيام بجولة تفسيرية وتحسيسية شملت العديد من الدول الإسلامية منها تونس والمغرب الأقصى (2) ، وقد كلّلت زيارة فيصل إلى الرباط بين 4 و 12 سبتمبر 1965 وإلى تونس بين 18 و 25 سبتمبر 1965 بالنجاح إذا إعتبرنا الهدف الذي جاء من أجله الملك السعودي إذ حضيت دعوته بالموافقة المبدئية للنظامين التونسي والمغربي (3) ، بل وكان النظامان التونسي والمغربي يتبيّنان موقفا شبه متطابق من القضية الفلسطينية نفسها رغم حساسية هذا الملف وأهميته في شبكة العلاقات البينية العربية إذ كان الحسن الثاني يدعو في الجلسات الخاصة والرسمية إلى الحلّ ذاته تقريبا الذي كان يدعو إليه بورقيبة فلم يكن من المصادفة في شيء أن يكون الحسن الثاني أوّل رئيس دولة عربية يجتمع

****

1) حول هذا المشروع انظر :
"LE PROJET DE CONFERENCE DES CHEFS DES ETATS MUSULMANS ET LA VISITE DU ROI FAYCAL A RABAT ET A TUNIS " , IN MAGHREB , N°18 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1966 , P 3-6 .

2) إقتصرت جولة الملك فيصل في العالم العربي على الكويت والأردن والمغرب الأقصى وتونس .

3) حول موقف الرباط انظر المصدر السابق ، ص 5 -6 .
وحول تفاصيل زيارته إلى المغرب الأقصى وتونس انظر :
- MAGHREB N°18 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1966 , P 23 .
- ونشير بهذا الصدد أنّ زيارة فيصل إلى البلدين لم تلق التعاليق نفسها في القاهرة التي كانت تعارض مشروع " الحلف الإسلامي " رغم أنّها إنتهت بالنتيجة نفسها تقريبا كما يتبيّن ذلك من صيغة البلاغين المشتركين المغربي - السعودي والتونسي - السعودي المعلنين في نهايتها فقد تحفّظت القاهرة عن التعليق على الزيارة المغربية لفيصل ولكنّها في المقابل جعلت من زيارته لتونس المادة الأساسية للتنديد بخونة العالم العربي الثلاثة "بورقيبة والحسين وفيصل " ورجعية الأنظمة التونسية والأردنية والسعودية وعمالتها .
حول موقف القاهرة من مبادرة فيصل وردّ فعلها على زيارته لتونس ، انظر :
العريبي ، (عبدالقادر) : " العلاقات السياسية التونسية - المصرية (1955 - 1970) ، مرجع سابق ، ص 159 - 162

سنة 1970 مع رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ناحوم قولد ماء الذي كان مقرّبا من إسرائيل ثمّ بموشي دايان فإسحاق رابين ، ولم يكن مصادفة أن يقوم بترتيب أولى الإتصالات بين إسرائيل ومصر على أرض المغرب الأقصى بالذات (1) .

ولكن الحسن الثاني كان بخلاف بورقيبة يمسك عن إعلان ذلك على الملإ آخذا بطبيعة الظرف التاريخي وطابع سلوكه السياسي نفسه فقد " كان في تلك الحقبة تدمير إسرائيل ورمي اليهود في البحر يأتيان في مقدّمة الشعارات المهيّجة للمشاعر السامية وكلّ نظام كان يشعر بالإهتزاز أو يلقى معارضة كان يبتلع على الفور المواد المهيّجة للمشاعر المكتوب عليها " مناهض لإسرائيل " (2) .

وقد ساعد هذا التقارب في المواقف تجاه بعض القضايا وخاصة منها العربية على دعم العلاقات الثنائية التونسية – المغربية . صحيح أنه لم يتنزّل ضمن عمل منسّق بين العاصمتين ، وصحيح أنّه ترتّب أساسا عن تصادف إلتقاء مصالح الطرفين في إطار دفاع كلّ منهما عن إستقلاله القطري ومصالحه الخاصة ولكن لا شكّ في أنّه ساهم ولو جزئيا في مدّ جسور التواصل بين القيادتين إستجابة لهذه الحاجة التي كانت تفرض نفسها أحيانا على كلّ منهما للإعتماد على الآخر في الدفاع عن مصالحه .

وقد تجلّى هذا الدعم الذي عرفته علاقات البلدين في قيام المغرب الأقصى منذ 6 أكتوبر 1966 برعاية المصالح التونسية بمصر بعد قبول الحكومة المصرية للمطلب الذي تقدّم به السفير المغربي بالقاهرة في هذا الغرض ، بعد أن أعلنت تونس في 3 أكتوبر 1966 مقاطعتها لكلّ أشغال جامعة الدول العربية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع

****

1) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص ص 156 ، 163 ، 164 .

2) المصدر السابق ، ص 115 .

حول موقف الحسن الثاني من القضية الفلسطينية وسبل حلّها انظر المصدر نفسه ص 151 .

الجمهورية العربية المتحدة .

بيد أنّ الضربة الدافعة الأساسية للتعاون التونسي - المغربي تمثلت في المساندة المبكّرة التي عبّر عنها النظام التونسي للمطالبة المغربية بالصحراء الغربية وإن قرن هذه المساندة بتأكيد الحقوق الموريتانية فيها خاصة وقد تزامن هذا الموقف التونسي مع توجّه تدريجي وإن كان غير معلن للنظام المغربي نحو حصر مطالبه الترابية في الصحراء الغربية .

لقد سهّل هذا الموقف بدون شكّ تطوّر التعاون الثنائي بين البلدين وخاصة على ضوء التبلور التدريجي لمواقف العواصم المغاربية المختلفة من الصراع الصحراوي الأمر الذي يفسّر القفزة الهامة التي شهدها هذا التعاون منذ نهاية عقد الستنيات .

وبالفعل فقد تعددت الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين منذ هذا التاريخ بما سمح بمزيد تأطير هذا التعاون ، فكانت تونس قبلة لزيارات رسمية عديدة لعلّ أهمّها من حيث شخص الزائر وفحوى الزيارة زيارة عبد الهادي بوطالب وزير الخارجية المغربية يومي 12 و 13 مارس 1970 في زيارة رسمية كلّفه بها الحسن الثاني لدى الباهي الأدغم (1) .

وقد فتحت هذه الزيارة الباب مع مطلع السبعينات أمام زيارات عديدة أخرى للوزراء الذين تداولوا على وزارة الخارجية المغربية فقد حلّ رئيس الدبلوماسية المغربية بتونس يومي 19 و 20 أفريل 1971 (2) .

وفي 7 جانفي 1973 نزل بتونس أحمد طيّب بن حيمة في زيارة رسمية تواصلت إلى 17 جانفي ، وقد تناول خلالها مع المسؤولين التونسيين عدّة مواضيع في مقدّمتها العلاقات بين بلدان المغرب العربي وعلاقات أقطار المغرب بالمجموعة الإقتصادية

****

1) MAGHREB N°39 , MAI -JUIN 1970 , P 25 .
2) MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 , P 30 .

الأوروبية والقضية الفلسطينية ، وأكّد الطرفان على ضرورة بناء المغرب العربي الكبير ، وبدء التفاوض مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية " دون إنتظار الجزائر " ، ورغبتهما في المحافظة على إتصالاتهما من خلال لقاءات دورية على جميع المستويات وفي كلّ مجالات العمل " (1) ، وذلك قبل أن يحلّ بتونس أحمد العراقي في 17 جويلية 1974 (2) .

وقد إكتست زيارة وزير الداخلية المغربية الجنرال محمد أوفقير يومي 30 و 31 مارس 1970 أهميّة خاصة إذ تناولت مسألة التنسيق الأمني بين النظامين ، وقد سلّم خلالها أوفقير رسالة من الحسن الثاني إلى الحبيب بورقيبة في شخص الباهي الأدغم تناولت فيما يبدو " المؤامرة البعثية التي تمّ إكتشافها في المغرب الأقصى والتي كانت تستهدف إستقرار الأنظمة المغاربية في المغرب الأقصى وتونس والجزائر"(3) .

وحلّ بتونس أيضا وزير الإعلام المغربي يومي 11 و 12 جوان 1970 مصحوبا بسفير موريتانيا بالرباط سلّما خلالها إلى بورقيبة رسالة من الحسن الثاني وولد دادة يطلعانه فيها على نتائج المحادثات المغربية - الموريتانية التي إحتضنتها الدار البيضاء يوم 8 جوان 1970 (4) ، ثمّ حلّ بتونس وزير التربية المغربية في مناسبة أولى بين 21 و 28 جانفي 1971 ليتدارس مع نضيره التونسي مستوى تطوّر العلاقات التونسية - المغربية ولا سيّما في القطاع التعليمي (5) ، ففي مناسبة ثانية بين 3 و 6 أوت 1973 تناول خلالها بالدرس مع الرئيس بورقيبة التعاون التونسي -المغربي في ميدان التعليم (6) .

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS-AVRIL , 1973 , P 3 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 76 .
3) MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 26 .
4) MAGHREB N°40, JUILLET -AOUT , 1970 , P 31 .
5) MAGHREB N°44, MARS -AVRIL, 1971 , P 33 .
6) MAGHREB-MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , PP 55-57 .

وقد كانت زيارة الوزير الأول المغربي بين 25 و 28 أوت 1974 أهمّها من حيث أهمية شخص الزائر، وقد تمّ التوقيع خلالها على إتفاقية جبائية تمنع الضريبة المزدوجة على الواردات في إتجاه البلدين (1)

وقد كانت الزيارات في الإتجاه المقابل أكثر كثافة أهمها زيارة الحبيب بورقيبة الإبن الأولى يوم 15 أفريل 1965 حيث إلتقى بالحسن الثاني (2)، فالثانية بين 10 و 13 جانفي 1970 حيث إجتمع في 11 جانفي بالملك الحسن الثاني لإطلاعه على محتوى الإتفاقات التونسية - الجزائرية التي شملت حلاّ للخلاف الحدودي التونسي - الجزائري وهو أمر هام بالنسبة للقيادة المغربية التي كانت تواجه خلافا حدوديا مع جارها الشرقي (3).

وكانت الرباط إحدى محطات وزير الخارجية التونسية محمد المصمودي خلال جولته في مارس 1971 التي شملت إضافة إلى المغرب الأقصى كلاّ من موريتانيا والسنقال (4)، كما كانت إحدى العواصم التي خصّها الحبيب الشطّي وزير الخارجية بالزيارة منذ العام الأول لتوليه الوزارة إذ حلّ بها في زيارة رسمية تواصلت من 19 إلى 22 جوان 1974، وتوّجت بنشر بلاغ مشترك (5).

وكان الشطّي قد حلّ قبل ذلك بالمغرب الأقصى في زيارة رسمية تواصلت من 30 جانفي إلى 1 فيفري 1974 أي بعد يومين فقط من توليه وزارة الخارجية، وذلك في إطار المساعي التونسية لتطويق التفاعلات الإقليمية لإعلان جربة الوحدوي التونسي - الليبي (6).

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 76 .
2) MAGHREB N°9 , MAI -JUIN , 1965 , P 29 .
3) MAGREB N°38 , MARS -AVRIL , 1970 , P 32 .
4) MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 ,P 11 .
5) MAGHREB -MACHRECK N°64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 76 -77 .
6) MAGREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 43 -44 .

وردّ النظام التونسي على زيارة أوفقير بزيارة قام بها محمود المسعدي كاتب الدولة لدى الوزير الأول الذي حلّ بالرباط في 20 أفريل 1970 بصورة متزامنة مع عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الجزائرية وذلك لتباحث مسألة " المؤامرة البعثية "(1) .

وإستقبلت الرباط بعد ذلك الطاهر بلخوجة وزير الداخلية التونسية الذي حلّ بها يوم 12 ديسمبر 1973 لحضور جنازة الشخصيات المغربية التي سقطت ضحية عملية فلسطينية بروما ، وقد كانت له خلالها محادثات مع وزير الخارجية المغربية ومع الحسن الثاني (2) .

وكان المغرب الأقصى قبلة العديد من الزيارات التونسية الرسمية الأخرى الهامة ولا سيّما خلال سنة 1973 على غرار زيارة الصادق المقدّم رئيس " مجلس الأمة " التونسي بين 7 و 11 فيفري 1973 (3) ، فزيارة فتحي زهير نائبه على رأس مجلس الأمة في 17 فيفري 1973 (4) ، وخاصة زيارة الشاذلي العيّاري وزير الإقتصاد التونسي بين 25 و 28 فيفري 1973 ، وقد كان التعاون الإقتصادي والتجاري التونسي – المغربي محورها الأساسي ، وأثمرت التوقيع على إتفاق تجاري وتعريفي لمدّة ثلاث سنوات وهو إتفاق جاء يؤطر إتفاقية 1965 ويوسّعها ، كما تمّ الإتفاق خلال هذه الزيارة على إنشاء غرفة إقتصادية ولجان مساعدة مكلّفة بدراسة التكامل التجاري بين البلدين وإمكانات إنجاز مشاريع إقتصادية مشتركة ، وكانت بعثة إقتصادية تونسية قد سبقت العيّاري إلى المغرب الأقصى في 22 فيفري للمشاركة في أشغال اللجنة المختلطة يومي 26 و 27 منه (5) .

وقد أعطت هذه الزيارة دفعا جديدا للعلاقات الإقتصادية الثنائية وساهمت بقدر كبير

****

1) MAGHREB N°39 , MAI -JUIN , 1970 , P 25 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 , P 48 .
3) MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS-AVRIL, 1973 , P 57 .
4) MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS -AVRIL , 1973 , P 56 .
5) IBID , P 58 -60 .

في مزيد تأطير التعاون الثنائي الإقتصادي والتجاري بعد الزيارة التي كان قد قام بها الهادي المبروك رئيس جامعة المصدّرين إلى المغرب الأقصى على رأس وفد تونسي هام بين 11 و 18 جوان 1968 إنتهت بإعلان مشترك بتأسيس غرفة تجارية مغربية - تونسية وعدّة شركات مختلطة (1).

وقد إستقبلت الرباط بعد العياري الحبيب بورقيبة الإبن في 13 جويلية 1973 وذلك بصفة رئيس الشركة التونسية للإستثمار حيث إستقبله الوزير الأول المغربي، وأثمرت محادثاته مع المسؤولين المغربيين التوقيع على بورتكول تعاون بين البنك المغربي للتنمية الإقتصادية والشركة التونسية للإستثمار وإنشاء آلية مشتركة للتمويل (2).

وكانت الزيارة الرسمية التي قام بها الحبيب بورقيبة إلى المغرب الأقصى بين 27 و 29 جوان 1974 أهمّ زيارات المسؤولين التونسيين إذا نحن إعتبرنا أهمية الزائر، وقد حلّ بورقيبة بالمغرب الأقصى لحضور أربعينية رفيقه أثناء مرحلة الكفاح التحريري وخاصة في صلب لجنة تحرير المغرب العربي الراحل علال الفاسي الذي توفاه أجله في 13 ماي 1974 إثر سكتة قلبية أثناء عودته من جولة قادته على التوالي إلى إيران والكوت دي قوار ويوغسلافيا (3)، وقد ألقى بورقيبة بهذه المناسبة خطابا أبّن فيه روح الفقيد، ولكن هذه الزيارة شملت أيضا محادثات بورقيبة مع القيادة المغربية بشأن العلاقات الثنائية بين البلدين، وقد أشار البلاغ المشترك الصادر في أعقابها إلى قرار

****

1) MAGHREB N°28 , JUILLET -AOUT , 1968 , P 26 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 54 .

3) نشير إلى أنّ وفاة علال الفاسي تزامنت تقريبا مع وفاة مصالي الحاج الذي وافاه أجله في 3 جوان 1974 كما لو أنّ القدر أراد بذلك أن يطوي صفحة من تاريخ الحركة الوطنية المغاربية،

حول هذه الوفاة المتزامنة للزعيمين المغاربيين انظر :
MAGHREB -MACHRECK N°64, JUILLET -AOUT 1974 , P 5 .

البلدين بتشكيل لجنة للتعاون الثنائي (1) .

لقد سمحت مختلف هذه الزيارات بدون شكّ بتأطير التعاون الثنائي بين البلدين ، وساعد تقارب مواقف النظامين على تكثيفه وتنويعه ، وقد حرص البلدان في هذا الإطار على مزيد إحكام تأطير مبادلاتهما الإقتصادية ومن ذلك تأسيس " غرفة مغربية - تونسية للتنمية الإقتصادية " ، وإنشاء مقرّين لها أحدهما بتونس والثاني بالدار البيضاء بعد إجتماع المجلس التأسيسي لهذه الغرفة بتونس بحضور بعثة مغربية يومي 17 و 18 سبتمبر 1973 (2) والتوقيع بالرباط يوم 10 ديسمبر 1975 على إتفاق إقتصاي وتجاري إنضاف إلى قائمة الإتفاقات السابقة التي تمّ توقيعها أثناء زيارات مسؤولي البلدين (3) .

وتجاوز هذا التعاون الميدان الإقتصادي والتجاري إلى ميدان النقل فقد تمّ يوم 31 أكتوبر 1968 تدشين الخطّ التجاري البحري بين تونس والمغرب الأقصى عبر الجزائر (4) وميدان المواصلات بتركيز الربط الهاتفي الآلي بين البلدين في 12 فيفري 1976 (5) ، بل وشمل ميادين حسّاسة كالدفاع ففي 29 جوان 1968 إستقبل محمد مزالي وزير الدفاع التونسي بعثة عسكرية مغربية لتباحث التعاون العسكري بين البلدين (6) ، وكذلك ميدان الأمن كما برز ذلك بمناسبة زيارة أوفقير إلى تونس ، ثم زيارة محمود المسعدي فزيارة الطاهر بلخوجة إلى المغرب الأقصى .

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°64, JUILLET -AOUT , 1974 , P 76-77 .
2) MAGHREB-MACHRECK N°60 , JANVIER -FEVRIER , 1973 , P 56 .
3) MAGHREB -MACHRECK N°71 , 1975 , P 17 .
4) MAGHREB N°30 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1968 , P 25 .
5) MAGHREB -MACHRECK N°72, 1976 , P 23 .
6) MAGHREB N°28 , JUILLET -AOUT , 1968 , P 26 .

وقد لعب موقف النظام التونسي من الخلاف الصحراوي – دون شكّ – دورا أساسيا في تثبيت أسس هذا التعاون ودعمه خاصة وقد أصبح هذا الموقف يحضى لدى الرباط بوزن هام في إطار التحالفات الإقليمية التي ساهم هذا الخلاف في تشكيلها بعد أن إنفردت تونس من بين دول الإقليم بمساندة المطالب المغربية ، بيد أنّ هذا التعاون لم ينبن أبدا على أسس التكامل الثنائي والمغاربي كما قد توحي بذلك القراءة المعزولة والعارضة للتعابير المعتمدة في صياغة البلاغات المشتركة ، وإنّما إنبنى على منطق المصلحة المشتركة لنظامين قطريين في إطار نظام متحرّك للتحالفات الإقليمية مستجيبا في ذلك بالأساس لسياسة المحاور التي كانت تنتهجها أنظمة الإقليم في تشكيل تحالفاتها وإعادة تشكيلها بناءا على ما كانت تمليه مصالحها القطرية المتضاربة والمتقلّبة .

وبالفعل ، فقد أدّى موقف تونس من إستقلال القطر الموريتاني إلى تدهور العلاقات التونسية – المغربية ولكنّه أرسى في مقابل ذلك أسس علاقات متميّزة مع دولة موريتانيا الناشئة وإن ظلّ حجم التعاون ونوعه في الحالتين محتشما في خارطة العلاقات الخارجية للبلدان الثلاثة ، وأدى موقف تونس من الخلاف الصحرواي إلى دفع عجلة التعاون التونسي – المغربي ، بل ولم يلبث هذا التعاون أن شمل موريتانيا نفسها بعد تطبيع العلاقات المغربية – الموريتانية بما جعل بورقيبة يتحوّل إلى وسيط مهمّ بين النظامين المغربي والموريتاني في مسعاهما لتسوية الملفّ الصحراوي (1) .

****

1) انظر الزيارة المتزامنة لوزير الإعلام المغربي وسفير موريتانيا بالرباط الذين حلاّ بتونس يومي 11 و 12 جوان 1970 محمّلين برسالتين من الحسن الثاني والمختار ولد دادة إلى الرئيس بورقيبة لإطلاعه على نتائج المحادثات المغربية – الموريتانية التي جرت بالدار البيضاء يوم 8 جوان 1970 ، في :
MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 31 .

ولكن هذا الوضع الجديد أدّى في المقابل إلى تشكيل حلف مضاد مع إنفجار الخلاف الصحراوي في أواخر سنة 1975 فلم يكن من المصادفة في شيء أن يتزامن تعزيز التعاون التونسي - المغربي - الموريتاني مع دعم الإتصالات الجزائرية - الليبية ومن ذلك أنّه بينما كان الطرفان التونسي والمغربي يوقّعان إتفاقا إقتصاديا وتجاريا بالرباط يوم 10 ديسمبر 1975 (1)، تحوّل بومدين إلى طرابلس لبدء محادثاته مع نضيره الليبي يوم 11 ديسمبر 1974 وهي المحادثات التي أدّت إلى عقد قمّة حاسي مسعود بالجزائر بين القذافي وبومدين ذلك أنّه " يجب تحليل اللقاء التاريخي بحاسي مسعود بين الرئيسين بومدين والقذافي في إطار الإمتحان الصحراوي الذي أصبح يكتسي أهميّة خاصة في قراءة مستقبل العالم العربي ووحدته وتقدّمه " بعد أن حرّك هذا الخلاف " المستنقع الجميل والهادئ " الذي تمثله الساحة السياسية العربية ....، وفضح محتوى " الإجماع العربي المزيّف على مساندته لنضال الشعب الفلسطيني الذي كانت كل دولة تدعمه بما تستطيع أو بلغة أخرى بما يتماشى مع مصالحها الظرفية " (2).

لقد نزّلت الصحافة الجزائرية الرسمية وشبه الرسمية هذا اللقاء التاريخي في إطار سياسة المحاور هذه دون لبس (3) " بين معقل الرجعية الذي جمع أنظمة الحسن الثاني وولد دادة وبورقيبة ومعقل الثورة ممثل في نظامي بومدين والقذافي إضافة إلى حركة

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°71 , 1975 , P 17 .
2) ZENATI , (HASSEN): " LA VERITABLE PORTEE D'UNE RECONTRE " IN AFRIQUE -ASIE N°100 DU 12 JANVIER 1976 , P 19-21 .

3) انظر المصدر السابق .

التحرير الصحراوية " (1) ،" بعد أن فشلت المحاولة التي قام بها المغرب الأقصى الحسن الثاني ، وتونس بورقيبة ، وموريتانيا ولد دادة لمحاصرة الثورة الجزائرية فقد كان يمكن لهذا الحصار أن يكون كاملا لولا أنّ القذافي - والحق يقال - عرف أيّ معسكر يختار في كلّ مرّة هدّدت فيها مصالح الأمة العربية " (2) ، بل وعكس محتوى البلاغ المشترك الذي صدر في أعقاب هذه القمّة ، وكذلك تصريحات القائدين جوهر هذه السياسة فقد نصّ البلاغ المشترك أنّ " القيادتين الثوريتين إتفقتا على مواجهة كلّ الإستفزازات الموجّهة ضدّها مهما كان نوعها وأيّا كان موقعها ، وتعتبران أنّ الإعتداء على أحد الثورتين يمثّل إعتداءا مباشرا موجّها ضدّ الأخرى " (3) .

وصرّح بومدين بإسم الرئيسين " لقد كان إتفاقنا كاملا لمواصلة الخطّ الثوري ورفض كلّ التنازلات ، نحن متضامنون بشأن المسائل التي تهمّ المشرق والمغرب العربيين سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو لقضية الصحراء الغربية " (4) ، وبذلك إندرج التطوّر الذي عرفه التعاون التونسي مع المغرب الأقصى ثمّ مع موريتانيا ضمن هذه السياسة نفسها التي كانت تلتقي عليها مختلف دول الإقليم في تشكيل تحالفاتها الإقليمية طبقا لما كانت تمليه مصالحها القطرية المباشرة ، فقد كان يترجم أوّلا وقبل كلّ شيء إلتقاءا عابرا ومتقلّبا للمصالح القطرية للنظامين إذ لم يمنع هذا التطوّر في العلاقات بورقيبة من إقصاء المغرب الأقصى في دعوته يوم 2 ثمّ يوم 7 سبتمبر 1973 بالجزائر إلى إنشاء ولايات متحدة

****

1) MALLEY , (SIMON) : " QUI VEUT LA GUERRE " IN AFRIQUE -ASIE , N° 100 , DU 12 JANVIER 1976 , P 18 .

2) ZENATI , (HASSEN) : " LA VERITALBLE PORTEE D'UNE RENCONTRE " , OPCIT , P 20 .

3) ورد في المصدر السابق ، ص 20 - 21

- انظر أيضا : . MAGHREB -MACHRECK N°71 , 1975 , P 18

4) ZENATI , (HASSEN) : "LA VERITABLE PORTEE D'UNE RENCONTRE " , OPCIT , P 21 .

لإفريقيا الشمالية تضمّ الجزائر وليبيا وتونس وموريتانيا " على أن تنضمّ إليها المغرب الأقصى في فترة لا حقة "(1) ، كما لم يمنع هذا التحالف المغرب الأقصى من معارضة قيام وحدة تونسية - ليبية رغم تأكيد تونس وطرابلس على أنّ هذه الوحدة لا تمثّل محورا موجّها ضدّ أحد ، بل ورغم توجّههما بالدعوة إلى بقية وحدات الإقليم ومن ضمنها المغرب الأقصى للإنضمام إليها .

إنّ هذه السياسة التي كانت تترجم حرص الأنظمة في المنطقة على حماية مصالحها القطرية هي التي تفسّر الخطّ المتكسّر لتطوّر التعاون الثنائي التونسي - المغربي إذ لم تكن الإعلانات والبلاغات المشتركة بل والإتفاقات الثنائية الموقّعة مثلها في ذلك مثل بقيّة الإتفاقات داخل الإقليم ، تمثّل محطات واصلة لمسار التكامل الثنائي فضلا عن التكامل الإقليمي بل كانت نتائج مباشرة لسياسة التحالفات المتضادة والمتقلبة داخل الإقليم طبقا لما كانت تمليه المصالح القطرية المتعارضة لوحداته السياسية .

لقد كانت - مثلها في ذلك مثل بقية أمثلة التعاون في الإقليم - ثمرة ديناميكية التحالف لا ديناميكية الوحدة ، وقد مثّل ذلك أحد الأسباب الأساسية التي تفسّر فشل الأقطار المغاربية في مراكمة التجربة التكاملية بما يمكّن من الإنتقال من مسار البناء القطري إلى مسار البناء الإقليمي الإتحادي أو الوحدوي بل وألحقت ضررا فادحا بالفكرة المغاربية نفسها إذ وظّفت الشعارات الإتحادية أو الوحدوية غالبا لإستنزاف خطاب الخصم في التحالف المضاد داخل الإقليم من خلال تبنّي شعاراته حتى تحوّلت فكرة الوحدة المغاربية إلى مجرّد شعار للمزايدة السياسية ، وإنتهت أغلب الإتفاقات التي

****

1) نشير إلى أنه تمّ إجراء مشاورات حول دعوة بورقيبة هذه بين تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا ، وذلك على هامش أشغال قمّة عدم الإنحياز التي إحتضنتها الجزائر في سبتمبر 1973 ، أنظر :
- MAGHREB -MACHRECK N°60, NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 59 .

كان يفترض أن تؤسس للتعاون الثنائي على درب البناء الإقليمي – في أدراج النسيان بمكاتب الأطراف التي وقّعتها .

ولم تخرج العلاقات التونسية – الموريتانية عن إطار هذه السياسة وإن تميّزت دائما بودّيتها فقد لعب موقف تونس من إستقلال موريتانيا ثمّ من الخلاف الصحراوي دورا أساسيا في تأسيس العلاقات التونسية – الموريتانية وتطوّرها .

5) إنعكاسات الموقف التونسي من إستقلال موريتانيا على تطوّر العلاقات التونسية – الموريتانية :

سجّلت العلاقات التونسية – الموريتانية بعد إستقلال موريتانيا تطوّرا هاما نتيجة للموقف الذي إتخذته القيادة التونسية من إستقلال موريتانيا فقد كان بورقيبة " رجل 28 نوفمبر 1960 " (1) .

وكانت القيادة الموريتانية تنظر إليه " كزعيم إفريقي عظيم وكبطل عربي كبير تقدّره هذه البلاد ولا تنسى مواقفه الإيجابية إزاءها في أكثر الأوقات حرجا "(2) .

وقد لعب هذا الموقف التونسي دون شكّ دورا أساسيا في دعم تطوّر هذه العلاقات " فنحن لا ننسى أبدا أنّ البلاد التونسية كانت أوّل بلد عربي – إفريقي إتخذ موقفا لصالح إستقلالنا الوطني ووحدتنا الترابية ، وفي هذه الفترة التي شهدت تأكد المطالب الأجنبية في بلادنا وإزدياد عدوانيتها كان دعم بورقيبة لبلادنا الفتيّة حاسما فمنذ هذا الحين بدأ

****

1) انظر كلمة ترحيب مندوب الحكومة الموريتانية بالحبيب بورقيبة عند حلوله بموريتانيا في 15 نوفمبر 1965 في إطار محطّته الموريتانية بين 15 و 17 نوفمبر من رحلته الإفريقية بين 15 نوفمبر و 15 ديسمبر 1965 ، في : " زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية " ، مصدر سابق ، ص 16 .

2) انظر كلمة ترحيب المختار ولد دادة ، في المصدر السابق ، ص 9 .

يتبلور وعي العديد من الدول العربية والإفريقية بموريتانيا ، وقد تجسّم ذلك بشكل واسع في مؤتمر أديس أبابا حيث أتيحت للرئيس المختار ولد دادة فرصة الإلتقاء بالرئيس بورقيبة " (1) ، وقد " وقفت تونس دائما إلى جانبنا بشجاعة ووفاء لمبادئها " (2) ، بحيث " لن ينسى الشعب الموريتاني أبدا الدعم الناجع الذي قدّمه له الشعب التونسي وقائده في ظروف صعبة "(3) .

هكذا وفّر هذا الموقف قاعدة صلبة لتأسيس علاقات متميّزة بين البلدين خاصة وقد حرصت القيادة الموريتانية أن تسجّل دائما إعترافها بجميل تونس ممثّل في مساندتها لها خلال الفترة الحرجة التي صاحبت حصولها على الإستقلال .

لقد مثّل ذلك عاملا هاما من عوامل تطوّر العلاقات الثنائية بين البلدين ولكنّه لم يكن العامل الوحيد فقد كانت القيادةالموريتانية ترى في تونس أيضا جسر تواصلها الحضاري والسياسي مع المغرب العربي والعالم العربـي عموما (4) ، لا سيّما وقد صاحبت

****

1) انظر حديث عبد الله ولد الحسن سفير موريتانيا بتونس ، في :
- LA PRESSE DU 19 MAI 1964 .

- نشير إلى أنّ عبد الله ولد الحسن هو ثالث سفير لموريتانيا بتونس ، وقد سلّم أوراق إعتماده إلى الرئيس التونسي في 4 ديسمبر 1961 ، وكان قد شغل هذا المنصب قبله بكار بن احمد في أفريل 1961 ، (LA DEPECHE DU 19/4/1961) ، ثم محمد ولد دادة في ديسمبر .(L'ACTION DU 5/12/1961) ، وظلّ ولد الحسن بمنصبه إلى غاية نوفمبر 1965 تاريخ تعويضه بأحمد ولد جدّو .

راجع :
" CHRONOLIGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIES ET LA MAURITANIE (1960 -1969) , OPCIT ,

2) انظر كلمة المختار ولد دادة أمام المجلس الوطني الموريتاني ، في :
-LE PETIT MATIN DU 2/12/1964 .
- BULTIN D'INFORMATION N°66 , DECEMBRE 1964 ,(AMBASSADE DE TUNISIE A DAKAR)

3) LE PETIT MATIN DU 16/10/1964 .

4) راجع حديث المختار ولد دادة ، في : LA PRESSE DU 11/05/1969

ذلك حاجة موريتانية ملحّة للإنفتاح على العالم العربي حتى تستجيب إلى حاجاتها الداخلية من الإطارات العربية في هذه الفترة الحرجة من تاريخ بناء الدولة ، صحيح أن قيادة الإستقلال الموريتانية إعتمدت خلال السنوات الأولى من الإستقلال اللغة الفرنسية لغة رسمية بإعتبارها ضمانة وحدة البلاد ضدّ أخطار الإنشطار الكامنة في التنوّع العرقي واللغوي الذي ورثته (السود الناطقون بلغاتهم الإفريقية جنوبا والموريتانيون " الناطقون بالعربية والبربرية شمالا) (1) ، ولكن القيادة الموريتانية وجدت نفسها مبكّرا مضطرة إلى مواجهة تنامي النوازع العربية - الإسلامية الكامنة في صلب الدولة والمجتمع الموريتانيين خاصة وقد جعل المختار ولد دادة من السياسة الخارجية رهانا تنمويا رئيسيا لبلاده فهو وإن إحتفظ بكل الإطارات التي ظلّت تعمل بموريتانيا بعد الإستقلال فقد عبّر سريعا عن حذره تجاه " المتربول " القديم ومن ذلك أنّه حسب على هؤلاء الذين كانوا يرفضون الإنضمام إلى السوق الأوروبية وجماعتها ، وخرج من منطقة الفرنك الفرنسي ، وقاطع كلّ التكتلات الإقتصادية والثقافية أو السياسية الناطقة بالفرنسية ، وحرص في المقابل على ترويج صورته بصفته عربي مسلم ، وترويج صورة موريتانيا بصفتها وريثة لماضي غني للأمة العربية الإسلامية (2) .

وقد مثّلت البلاد التونسية في إطار هذه السياسة إحدى البوابات الموريتانية الرئيسية لإعادة وصل موريتانيا بفضائها الحضاري المغاربي والعربي - الإسلامي عامة وذلك تزامنا مع تواصل معارك النضال الثقافي والسياسي داخل موريتانيا من أجل تأكيد الهويّة العربية - الإسلامية للدولة الموريتانية الأمر الذي أثمر ترسيم اللغة العربية سنة 1967 ،

****

1) عبارة " الموريتانيين " بهذا المعنى في نطاق هذه المقارنة وردت على لسان محمد عبد الله ولد الحسن سفير موريتانيا بتونس ، انظر حديثه في : LA PRESSE DU 19/05/1964 .

2) نودينو ، (جان فرانسوا) : " 21 دولة لأمة عربية واحدة " ، مرجع سابق ، ص 327 .

وإقرار برامج إصلاح التعليم في إتجاه تأكيد أولوية التكوين العربي على حساب التكوين الفرنسي بما إستتبعه ذلك من تغير في توجهات الفئات المتعلمة ومطامحها (1).

ولا شك أنّ الإستجابة التي وجدتها القيادة الموريتانية لدى النظام التونسي للقيام بهذا الدور قد أعطت العلاقات الثنائية بين البلدين مزيدا من الحرارة والتميز فقد كانت تونس أوّل بلاد عربية تستقبل الرئيس المختار ولد دادة في زيارة رسمية بناءا على دعوة وجهها إليه الرئيس بورقيبة لحضور إحتفالات تونس بعيد الجلاء " وقد قبل الرئيس ولد دادة هذه الدعوة بفرحة صادقة فهو يجد نفسه مدعوّا لأوّل مرّة إلى بلاد عربية ، وقد تقبّل الشعب الموريتاني ببالغ التقدير هذه الحركة الأخوية من تونس ... " (2).

وحاولت القيادة التونسية أن تلعب دور الوسيط بين الرباط ونواق الشط بعد أن بدأت تظهر مؤشرات تغيّر سياسة المغرب الأقصى الموريتانية في إتجاه تسوية الملف الموريتاني على قاعدة الإعتراف بإستقلال الدولة الموريتانية ، وكان هذا التغيّر قد بدا ملموسا وإن إستمرّ المغرب الأقصى رسميا في إعتماد المواقف ذاتها تجاه المسألة الموريتانية وذلك " على الأقل لأنّ المغرب الأقصى قبل الجلوس إلى جانبنا بمناسبة

****

1) ولد الحسن ، (احمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل " ، مرجع سابق ، ص 25 – 26 .

2) من حديث محمد عبد الله ولد الحسن سفير موريتانيا بتونس ، في : LA RESSE DU 12-13/10/1964 .

نشير إلى أنّ ولد دادة كان قد نزل بتونس قبل ذلك " لأسباب تقنية " عندما كان في طريقه إلى القاهرة في جويلية 1964 .

-LA PRESSE DU 30/07/1964 .
-LE PETIT MATIN DU 30/07/1964 .

حيث حضر مؤتمر القمة الثاني لمنظمة الوحدة الإفريقية ، وقد تلقّى دعوة بورقيبة أثناء لقاءه به بالقاهرة على هامش أشغال هذا المؤتمر .

مؤتمر القمّة الثاني لمنظمة الوحدة الإفريقية " (1).

وعلاوة على ذلك، كانت البلاد التونسية تمثّل في عيون الموريتانيين نموذجا تنمويا ناجحا (2)، وقد أبدت القيادة الموريتانية حرصا واضحا على الإستفادة من التجربة التنموية التونسية ولا سيّما في ميادين التعليم وتكوين الإطارات وتأطير الشباب فقد " أثبتت هذه التجربة نجاحها في تونس، وجعلت منها بلدا في قمّة تطوّره في الميادين الإقتصادية والإجتماعية و نحن نستلهم هذه التجربة في كلّ حين (...) في ميادين عديدة يوجد تأثير كبير للتجارب التونسية التي تلهمنا " (3).

وقد وجدت هذه الرغبة الموريتانية في الإستفادة من التجربة التونسية إستجابة واضحة من القيادة التونسية التي أكّدت دائما " إلتزامها بدعم موريتانيا في مسيرتها التنموية " (4)، وحرصت تونس على إثبات دعمها لموريتانيا حتى عندما تعلّق الأمر بقضية إقليمية بمثل خطورة قضية الصحراء الغربية التي إحتلت منذ تفجّرها مكانة مركزية في إهتمامات القادة المغاربة إذ أعلن النظام التونسي دائما دعمه للمطالب الموريتانية في الصحراء الغربية وإن بدا أقرب إلى الطرح المغربي منه إلى الطرح الموريتاني.

في الجهة المقابلة، كان النظام التونسي يراهن على الأفاق الواعدة للتعاون التونسي - الموريتاني والمغاربي عامة، وقد نزّل الجهود التي بذلها من أجل تسوية هذا

****

1) LE PETIT MATIN DU 01/08/1964.

-الصباح بتاريخ 1964/08/01.

2) انظر حديث محمد ولد حامد رئيس تحرير " موريتانيا الجديدة " في العمل 1964/06/11.

انظر الحديث نفسه في : LA PRESSE DU 11/06/1964.

3) راجع حديث المختار ولد دادة في : L'ACTION DU 11/05/1969.

4) L'ACTION DU 15 MARS 1967.

الملّف ضمن حرصه على تأمين توازن الإستقرار الإقليمـي ولا سيّما بعد إستكمـال البناء السياسي للإقليم مع إستقلال الجزائر سنة 1962 إذ كـان بورقيبة يرى ضرورة " إخـراج المشكل الموريتاني من جدول الحكومات بين أقطار المغرب " (1)، بعد أن أصبحت المسألة الموريتانية " مسألة قد تجاوزتها الأحداث وعندما يقلّبها الإنسان يجد لا أهميّة لها بالنسبة للمستقبل المشترك والمصالح المشتركة فنحن مضطرّون لأن نعمل معا لكي نستطيع الوقوف على قدمينا ونتجاوز مثل هذه المشكلة البسيطة التي لا أهميّة لها " (2).

ولم يخف النظام التونسي أبدا رغبته في أن تكـون موريتانيا جزءا مـن المغـرب الإقتصادي الذي كان يطمح إلى تحقيقه بإعتبار" أنّ تاريخ بلدينا يوحّد ماضينا كما يوحّد مستقبلنا ومظاهر تعاوننا الآن، نريد أن نعمل الآن للرفع من مستوى عيش شعوبنا والتخلّص من الإستغلال الخارجي، نريد أن نبني هذا المغرب العربي الكبير مع موريتانيا لأنّنا نعتقـد أنّ هذه الوحدة الجهوية ضمانة للوحدة الإفريقية " (3).

بيد أنّ النظام التونسي كان يرى في موريتانيا أساسا جسـره إلـى إفريقيـا الغربيـة وإفريقيا الفرنكفونية عامة ملتقيا فـي ذلـك مـع نظـرة القـادة الموريتـانيين إلى بلادهـم بإعتبارها همـزة الوصـل بين المغرب العربـي وإفريقـيا فهي " بحكم موقعها الجغرافي

****

1) من خطاب بورقيبة يوم 2 مارس 1963، في :

- بورقيبة، (الحبيب) : " خطب " تونس، وزارة الإعلام، 1979، ج XV، ص 59.

2) المصدر السابق، ص 59.

3) تصريح الطاهر بلخوجة إثر تقديم أوراق إعتماده إلى الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة، في :
LE PEUPLE DU 02/07/1964

نشير إلى أنّ الطاهر بلخوجة عيّن سفيرا لتونس بإفريقيا الغربية ومقرّه داكار في أواخر جوان 1964، وبهذه الصفة قدّم أوراق إعتماده للرئيس الموريتاني :.. LE PETIT MATIN DU 02/07/1964

راجع: CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE .OPCIT P2.

وتاريخها صورة مصغّرة لإفريقيا ، وهمزة وصل بين إفريقيا البيضاء المغاربية وإفريقيا السوداء وهو ما يفسّر حرصها منذ حصولها على الإستقلال على التقارب مع مختلف مناطق إفريقيا ودعم علاقاتها مع كلّ أجوارها سواءا كانوا في الشمال أو في الجنوب " (1).

هكذا كانت موريتانيا تمثّل رهانا إستراتجيا تونسيا سواءا إختارت موريتانيا المغرب العربي أو إختارت إفريقيا الغربية وإفريقيا السوداء عامة إذ كان كلا الخيارين يستجيب للإستراتجية التونسية من حيث حرصها على دعم التوازن الإقليمي في المغرب العربي (بموريتانيا أو بدونها) بما يؤمن مصالحها القطرية داخل الإقليم ، وكذلك من حيث حرصها على أن تفرض المكانة التي كانت تريدها لنفسها في إفريقيا والعالم الفرنكفوني بعد أن تبنّت منذ سنة 1957 الدعوة الفرنكفونية ، ولكن لا شكّ في أنّ موريتانيا كانت تمثّل رهانا إفريقيا – فرنكفونيا بالأساس إذ تعامل النظام التونسي مع موريتانيا باعتبارها جزءا من إفريقيا الغربية وإن عبّر أحيانا عن رغبة في بناء " المغرب العربي الكبير مع موريتانيا " فقد إعتمدت تونس لدى نواق الشط ولفترة طويلة سفيرها بإفريقيا الغربية (2).

وكانت موريتانيا محطّة بورقيبة الأولى ضمن رحلته الإفريقية إذ نزل بها في زيارة تواصلت بين 15 و 17 نوفمبر 1965 ، وقد رافقه خلالها الطاهر بلخوجة سفير تونس

****

1) راجع حديث المختار ولد دادة ، في :

-L'ACTION DU 11/05/1969 .

2) راجع :

-"CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960 -1969) " OPCIT , P P 2-6 .

بإفريقيا الغربية (1)

وقد ظلّت هـذه النظـرة ملازمـة لبورقيـة والنظـام التونسـي عمومــا حتـى عندمـا إنفجـرت قضية الصحراء الغربية التي أعادت دمج موريتانيا فـي الإقليـم المغاربـي ففي 15 ديسمبر 1973 صنّف بورقيبـة موريتانيـا ضمـن البلـدان الإفريقيـة لا العربيـة بإعتبـار إنتمائهـا الحضاري (2).

من جهة أخرى ظلّ يهيمن على النظام التونسي هـذا التصوّر الذي كان يحصر الإمتداد الجغرا-سياسي للمغرب العربي في دول المركز ممثلة في تونس والجزائر والمغرب الأقصى كما أكّد ذلك تواتر الجمل في المقالات التي أصدرتها جريدة العمل بين 1958 و 1979 (3)، إذ أبرز أنّ الجريدة لم تتحدّث إلاّ عن التعاون بين تونس من جهة والجزائر والمغرب الأقصى من جهة أخرى دون أن تشير ولو مرّة واحـدة إلـى ليبيـا أو موريتانيا (4)، ولم يكن ذلك يعود إلى " عدم وجـــود تعـاون بين تونس وكـلّ من ليبيـا وموريتانيـا في هذه الفترة " (5)، وإنما إلى هيمنـة هذه النظرة التي كانت تختزل

****

1) حول هذه الزيارة راجع :

" زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية "، مصدر سابق، ص ص 3- 6.

2) بورقيبة، (الحبيب)، " حياتي، أرائي، جهادي "، مصدر سابق، ص 290.

3) نذكر بأن العمل هي لسان الحزب الدستوري الجديد الناطق بالعربية حول تاريخ هذه الجريدة، راجع :
"LA PRESSE DE TUNISIE " OPCIT , PP 38- 41 .

4) بن مشيلة، (الهادي) : " سياسة تونس العربية قبل وبعد نقل مقر جامعة الدول العربية "، رسالة ختم الدروس الجامعية في الصحافة، إشراف يوسف بن رمضان، الجامعة التونسية، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، السنة الجامعية 1979 – 1980، دورة جوان، ص 71.

5) كما تذهب إلى ذلك بعض الإستنتاجات على غرار بن مشيلة في دراسته " سياسة تونس العربية قبل وبعد نقل مقرّ جامعة الدول العربية "، انظر المرجع السابق، ص 71.

المغرب الكبير في دول المركز قبل أن تعدّل تدريجيا مواكبة في ذلك تطوّر الأوضاع الإقتصادية والسياسية في المنطقة لتشمل دولتي الأطراف ممثلتين في موريتانيا وليبيا ، وقد كانت موريتانيا مدعوّة في إطار هذه النظرة وفي إطار حرص تونس على تجسيم مصالحها السياسية في إفريقيا إلى لعب دور أساسي في التقارب الذي تنشطّه تونس والسنقال بين إفريقيا العربية وإفريقيا السوداء من خلال الدعوة الفرنكفونية (1) ، خاصة وأنّ " الشعب الموريتاني لم يتردّد بعد إسترجاع إستقلاله في مدّ يده إلى الشعوب الصديقة وخاصة إلى النخبة الفرنسية التي لعبت دورا كبيرا في خلق هذا البلد وإحيائه " (2) .

وأيّا كان موقف القيادة الموريتانية من المشروعين المغاربي والفرنكفوني فقد كان النظام التونسي يستطيع التعويل على البلاد الموريتانية بإعتبارها جسر عبوره إلى إفريقيا جنوب الصحراء مثلما كان النظام الموريتاني يعوّل على البلاد التونسية بإعتبارها جسر عبوره إلى العالم العربي، وقد " تابعت تونس بإهتمام مجهودات الرئيس ولد دادة للتقريب بين بلدان منظمة الدول المشاطئة لنهر السنقال (O.E.R.S) وبلدان المغرب فموريتانيا تتمتع بالموقع الأفضل للقيام بذلك تماما مثلما أنّ تونس تتمتع بالموقع الأفضل لسلوك سياسة متوسطية هي سياسة يد إفريقيا الممدودة نحو أوروبا " (3) .

****

1) LA PRESSE DU 15 MARS 1967 .

2) من تصريح لبورقيبة أثناء زيارته الموريتانية في أواسط نوفمبر 1965 ، ورد في :

- العمل 18 نوفمبر 1965 .

3) من تصريح محمد المصمودي وزير الخارجية التونسية في الندوة الصحفية التي ختمت زيارته إلى موريتانيا بين 6 و 9 مارس 1971 ، في : . -L'ACTION DU 10/03/1971

حول هذه الزيارة انظر :

-L'ACTION DU 4-5-7 ET DU 10/03/1971 .
-MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 , PP 11-29 .

وقد ساعدت مجمل هذه العوامل على إرساء علاقات " طيّبة " بل و"ممتازة " بين البلدين مثلما حرص على تأكيد ذلك مسؤولو البلدين بإستمرار ، فقد تبادلت الدولتان الزيارات على أعلى مستوى إذ حلّ الرئيس الموريتاني ضيفا على تونس أكثر من مرّة ، وقد تمّت الزيارة الأولى في 29 جويلية 1964 عندما نزل بمطار العوينة في طريقه إلى القاهرة وإذا كان الرئيس الموريتاني قد غادر البلاد سريعا فقد بقي بتونس في المقابل وفد موريتاني لقيادة المباحثات الثقافية والسياسية الثنائية بين تونس وموريتانيا (1) .

وتلت هذه الزيارة العابرة زيارة رسمية أولى بناءا على دعوة من الرئيس بورقيبة تواصلت من 14 إلى 17 أكتوبر 1964 ، وكانت هذه الزيارة في نظر بورقيبة فرصة لتأكيد " نجاح الكفاح ضدّ الإستعمار في القضاء على الحواجز التي تفصلنا " (2) .

وقد مثّلت مناسبة لتبادل وجهات النظر بين البلدين وتعزيز علاقاتهما كما أكّد ذلك البلاغ المشترك الصادر في أعقابها إذ نصّ خاصة على " إبتهاج الطرفين بالعلاقات الطيّبة جدّا القائمة بين البلدين الشقيقين وبوحدة نظرهما في خصوص جميع المشاكل التي بحثت وبالإتفاقيات المختلفة التي أبرمت أخيرا في نواق الشط " (3) .

وعاد المختار ولد دادة إلى تونس في زيارات رسمية عديدة بعد ذلك سنة 1967 يومي15 و 16 مارس (4) ، وفي أكتوبر 1971 أثناء عودته إلى نواق الشط من جدّة حيث كان يوجد في زيارة رسمية ، وقد مثلت هذه الزيارة فرصة لتباحث المسائل الثنائية

****

1) LA PRESSE DU 30/07/1964 .
- LE PETIT MATIN DU 30/07/1964 .
2) L'ACTION DU 17/10/1964 .
-LA PRESSE DU 17/10/1964 .
-LE PETIT MATIN DU 17/10/1964 .

3) العمل ، 1964/10/18 .

-LA PRESSE DU 18/10/1964 .
4) LE PETIT MATIN DU 15/03/1967 .

والإفريقية عموما بصفة ولد دادة الرئيس المباشر لمنظمة الوحدة الإفريقية (1)، ثم في جويلية 1974 عندما حلّ بتونس في زيارة رسمية تواصلت من 30 جويلية إلى 5 أوت 1974 ، وقد تمّ خلال هذه الزيارة تدشين خطّ جويّ يربط بين تونس ونواق الشطّ (2) .

وفي الإتجاه المقابل قام بورقيبة بزيارة إلى موريتانيا بين 15 و 18 نوفمبر 1965 توّجت بالتوقيع على بلاغ مشترك نصّ خاصة على " إتفاق وجهات النظر حول الشؤون التي شملتها المحادثات والعلاقات الأخوية القائمة بين الشعبين والتعاون الذي ما إنفكّ ينمو بين البلدين " (3) ، وعاد بورقيبة إلى موريتانيا في زيارة رسمية ثانية تواصلت من 19 إلى 21 ديسمبر 1973 حيث قام بالتوقيع على عدّة إتفاقيات لتطوير التجارة بين البلدين ، وتكوين الإطارات (4) .

ولم يقتصر الأمر بطبيعة الحال على تبادل الزيارات بين رئيسي البلدين فقد شهدت عشرية الستينات والشطر الأوّل من عشرية السبعينات (5) تبادلا هاما للزيارات بين مسؤولي البلدين لعلّ أبرزها من حيث أهمّيتها في تحديد سياسة البلدين تجاه بعضهما وسياستيهما الخارجية عامة الزيارة الأولى لحمدي ولد مكناس وزير الخارجية

****

1) حول هذه الزيارة واللقاء الذي جمع الوفدين التونسي برئاسة بورقيبة والموريتاني برئاسة ولد دادة ، انظر :
- L'ACTION DU 22/10/1971 .
- LA PRESSE DU 22/10/1971 .

2) MAGHREB-MACHRECK N°65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 76 .

3) العمل 19 نوفمبر 1965 .

حول هذه الزيارة راجع :

"زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية " مصدر سابق ، ص ص 3 -6 - 16 .

4) MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 , P P 8- 48 .

5) سيتواصل تبادل الزيارات بعد ذلك طبعا خاصة وقد حافظت العلاقات الثنائية على تميّزها ولكن تناغما مع وقائع قضية الصحراء الغربية التي إنفجرت في أواسط السبعينات .

راجع الفصل الثاني من هذا الباب .

الموريتانيــة في 21 جانفــي 1969(1) ، ثمّ الثانيــة في مــاي 1972 (2) ، فالثالثــة بين 8 و 11 جويلية 1973 (3) ، وذلك قبل أن يحلّ بتونس مجدّدا في مطلع جوان 1974 حيث إلتقى بنظيره التونسي الحبيب الشطّي (4) .

أمّا من الجانب التونسي فقد إكتست زيارة محمد المصمودي وزير الخارجية إلى موريتانيا بين 6 و 9 مارس 1970 أهميّة خاصة ، وقد مثّلت هذه الزيارة إحدى محطّاته الهامة في جولته التي قادته إلى كلّ من المغرب الأقصى وموريتانيا والسنغال (5) ، وقد سمحت " بتدعيم الروابط الممتازة بين البلدين وتبادل وجهات النظر بشأن المواضيع ذات الإهتمام المشترك " (6) وتكوين لجنة مشتركة تونسية – موريتانية على الصعيد الوزاري تجتمع سنويا لمتابعة تطوّر التعاون الثنائي بين البلدين (7) .

ولا شكّ أنّ تجاوز المحادثات الإطار الحكومي إلى الإطار الحزبي قد ساهم في تقريب وجهات نظر البلدين وتعزيز أواصر علاقاتهما إذ وقعت عدّة إتّصالات بين الحزب الدستوري التونس من جهة وحزب الشعب الموريتاني من جهة ثانية فقد حضر وفد حزب

****

1) L'OPINION (MAROC) DU 23/01/1969 .

2) الحياة (لبنانية) بتاريخ 13 ماي 1972 .

3) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 56 .
4) MAGHREB -MACHRECK N°64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 77 .
5) MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 , PP 11-29 .
6) L'ACTION DU 05/03/1971 .
7) L'ACTION DU 10/03/1971 .

حول تطوّر العلاقات التونسية – الموريتانية خلال عقد الستينات انظر :

-" CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960 -1969) , OPCIT

وخلال عقد السبعينات :

-MAGHREB N°40 ,JUILLET -AOUT, 1970 , P 31 .
-MAGHREB N°45 , MAI -JUIN, 1971 , P P 11-29 .
-MAGHREB N°59 ,SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 56 .
- MARGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 , P 8 .
-MAGHREB -MACHRECK N°63 , MAI -JUIN , 1974 , P 58 .
-MAGHREB -MACHRECK N°64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 77 .
-MAGHREB -MACHRECK N° 65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 76 .

الشعب الموريتاني أشغال المؤتمر السابع للحزب الدستوري بين 19 و 22 أكتوبر 1964 بناءا على دعوة رسمية من هذا الأخير (1).

وحضر في المقابل وفد عن الحزب الإشتراكي الدستوري برئاسة الحبيب بولعراس أشغال المؤتمر الثالث لحزب الشعب الموريتاني في 22 جانفي 1968(2)، وتحوّل في ديسمبر 1970 مسؤول العلاقات الخارجية بالحزب الإشتراكي الدستوري إلى موريتانيا للمشاركة في إحتفالها بالذكرى العاشرة لإستقلالها حيث حضي بإهتمام خاص لدى المسؤولين الموريتانيين إذ إلتقى الوفد التونسي بالرئيس الموريتاني ولد دادةووزير الخارجية حمدي ولد مكناس والعناصر البارزة في حزب الشعب الموريتاني (3)،وإلتقى في 3 جوان 1974 محمد الصياح مدير الحزب الإشتراكي الدستوري والوزير المعتمد لدى الوزير الأول بالأمين العام لحزب الشعب الموريتاني (4)، وذلك دون إعتبار لقاءات رئيسي الدولتين بصفتيهما رئيسي الحزبين الحاكمين في البلدين بل ولقاءات بقية المسؤولين من البلدين الذين كانوا يحملون غالبا الصفتين الحكومية والحزبية.

وقد كرّست هذه العلاقات أسس التعاون بين البلدين، ووفّرت الإطار الملائم له بما ساعده على الإستقواء والتدّعم فطال ميادين عديدة وإن تركّز خاصة في ميدان الشباب وتكوين الإطارات، وميدان التجارة.

في هذا الإطار إحتضنت البلاد التونسية منذ سنة 1960 تربّصا تكوينيا لرسكلة مجموعة من القضاة الموريتانيين بحيث " تكوّن في تونس أوّل قاض موريتاني في

****

1) LA PRESSE DU 12 -13/10/1964 .
VOIR AUSSI "CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960-1969)", P 4 .
2) "CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960-1969) " OPCIT , P 7 .
3) L'ACTION DU 10 ET DU 11/02/1970 .
4) L'ACTION DU 4 JUIN 1974 .
LA PRESSE DU 3-4 JUIN 1977 .
-MAGHREB -MACHRECK N°64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 77 .

التشريع الإسلامي " (1) ، وتحوّل أستاذان تونسيان إلى موريتانيا في أكتوبر 1961 في إطار " التعاون الفنّي والثقافي بين تونس والدولة الموريتانية الناشئة حيث تولّيا إدارة المعهد الوطني للدراسات الإسلامية ببوطلميت " (2) ، وفي جانفي 1962 تحوّلت بعثة من العاملات التونسيات إلى موريتانيا حيث " قامت المرأة التونسية بتعليم أختها الموريتانية نسج الزرابي " (3) ، وشهدت نفس السنة حضور مجموعة من الأساتذة الموريتانيين لرسكلة تكوينهم (4) ، وحلّ بتونس في 1 ماي 1966 حمدي ولد مكناس المندوب الأعلى للشباب والرياضة بموريتانيا في زيارة تواصلت خمسة أيام " لدراسة التجربة التونسية في ميدان الشباب والرياضة " (5) .

وقد إعترف المسؤولون الموريتانيون دائما بأهمية الدعم التقني الذي وجدوه لدى تونس بعد إستقلالهم " ففي 1961 حلّت بتونس مجموعة من القضاة الذين إستكملوا تكوينهم في هذه البلاد (...) وفي 1962 نزلت بتونس مجموعة من الأساتذة الموريتانيين لرسكلة تكوينهم (...) وفي مناسبتين حضر صحافيون موريتانيون للتربّص بتونس وخاصة بالإذاعة والتلفزة التونسية ومدير أمن نواق الشطّ نفسه حلّ بتونس لتباحث المسائل التي تهمّه والقيام بتربّص على أرضكم ، وما زال لدينا في الوقت الحاضر عشرة طلبة وقضاة ، كما يعمل أساتذة تونسيون بموريتانيا في إطار التعاون الفنّي ... " (6) .

****

1) من حديث محمد عبد الله ولد الحسن سفير موريتانيا بتونس ، في :
- LA PRESSE DU 19/05/1964 .
2) "MAURITANIE NOUVELLE " DU 1er NOVEMBRE 1961 , 3eme ANNEE , N° 79 .
3) راجع حديث المختار ولد دادة ، في : . L'ACTION DU 11/05/1969-
4) "CHRONOLIGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960 -1969) " OPCIT , P 2 .
5) IBID , P 5 .
6) انظر حديث محمد عبد الله ولد الحسن ، في : . LA PRESSE DU 12-13/10/1964-
انظر في نفس المعنى حديث المختار ولد دادة ، في : . L'ACTION DU 11/05/1964 -

ولكن التعاون طال أيضا الميدان الإقتصادي فقد حلّت بتونس بين 29 جويلية و 5 أوت 1964 بعثة إقتصادية موريتانية بقيادة عبدالله ولد الحسن سفير موريتانيا بتونس كانت لها خلالها محادثات مع المسؤولين التونسيين بهدف تطوير التعاون بين البلدين وخاصة في الميدانين الثقافي والإقتصادي ، أفضت في 4 أوت إلى إصدار بلاغ مشترك في أعقاب المفاوضات التي إنتهت ببلورة مشروعي إتفاق بشأن التعاون الإقتصادي والتقني والثقافي والمبادلات التجارية (1) .

وقد إستكملت هذه المفاوضات بالمحادثات التي تواصلت يومي 24 و 25 سبتمبر 1964 بين الوفد الإقتصادي والتجاري التونسي بقيادة الطاهر بلخوجة سفير تونس بإفريقيا الغربية والوفد الموريتاني بقيادة سفير موريتانيا بداكار لتتوّج في 25 سبتمبر بالتوقيع على إتفاق للتعاون الثقافي والتقني نصّ على دعم المساعدة التقنية لموريتانيا وبإتفاق تجاري لدفع التعاون بين البلدين وإتفاق قنصلي ألغيت بمقتضاه تأشيرة الدخول إلى البلدين لرعاياهما ، وقد حضي الوفد التونسي بعد ذلك بلقاء الرئيس ولد دادة (2) .

وفي إطار الحرص على دعم التعاون الإقتصادي بين البلدين حلّ محمود الغول الرئيس المدير العام " للديوان القومي للصيد البحري " بموريتانيا في زيارة عمل يوم 8 نوفمبر 1965 (3) ، وحلّ من جهته المندوب الأعلى للصناعة والمناجم الموريتانية في فيفري 1967 في زيارة عمل درس خلالها إمكانات التعاون بين البلدين (4) .

****

1) LA PRESSE DU 5 ET DU 6/08/1964 .
"CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE ", OPCIT , P 3 .
2) LA PRESSE DU 27/09/1964 .
-LE PETIT MATIN DU 26/09/1964 .
-"CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960 -1969)" , OPCIT , P 3 .
3) IBID , P 4 .
4) IBID , P 6 .

وقد ظلّ التعاون الإقتصادي الثنائي ينمو بوتيرة متصاعدة فقد شهد خلال سنة 1968 دفعا هاما ففي فيفري من هذه السنة حلّ بموريتانيا وفد إقتصادي تونسي بقيادة رضا القليبي سفير تونس بإفريقيا الغربية في زيارة تواصلت بين 21 و 23 فيفري كانت له خلالها محادثات مع المسؤولين الموريتانيين ، وفي 30 أفريل حلّت بتونس بعثة إقتصادية موريتانية بقيادة وزير التربية الموريتانية للتفاوض حول المبادلات التجارية والصيد البحري والتعاون التقني ، وقد أفضت هذه المفاوضات في 3 ماي إلى تحديد قائمة المواد التي تتمتع بأولوية التسعير (PREFERENCE TARIFIAIRE) والتي همّت العديد من القطاعات الإقتصادية وخاصة النسيج ، وختمت الزيارة بالتوقيع على مذكّرة بالمحادثات بين الجانبين وبروتكول إضافي في نطاق إتفاقية التعاون التجاري الموقّعة في 25 سبتمبر 1964 (1) .

وشمل هذا التعاون القطاع البنكي أيضا إذ شهدت نواق الشط يومي 23 و 24 أكتوبر 1968 مفاوضات بنكية قادها من الجانب التونسي رضا القليبي على رأس وفد تكوّن من المدير المساعد للبنك القومي التونسي وثلاثة موظّفين كبار ، وقد إلتقى هذا الوفد بالرئيس الموريتاني ووزير التخطيط والتنمية الريفية ، وتوّجت الزيارة بإصدار بلاغ مشترك والتوقيع على مذكّرة تحدّد مبادئ التعاون الثنائي في الميدان البنكي (2) .

****

1) IBID , P 7-8 .

- حول صدى هذه الزيارة وما تخلّلها من محادثات ، في الصحافة التونسية راجع :
- LA PRESSE DU 21/02/1968 .
- L'ACTION DU 25/02/1968 .

-وحول هذه المفاوضات وتفاصيل الإتفاقيات التي توّجت بها راجع :
-MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS (FRANCE) N°1174 DU 11 MAI 1968 .

2) "CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA MAURITAINIE ET LA TUNISIE (1960-1969)" OPCIT , P 8 .

وقد تنزّلت الزيارة التي قام بها المدير العام للبنك الموريتاني للتنمية إلى تونس يوم 5 ماي 1969 بدعوة من البنك القومي التونسي في هذا الإطار إذ جاءت تستكمل المباحثات التي سبقتها بموريتانيا (1).

وقد ظلّ التعاون الإقتصادي الثنائي يتدعّم ويتأكّد بإستمرار ففي جويلية 1972 نزلت بموريتانيا بعثة رسمية فلاحية تونسية في زيارة عمل ، أكّد الطرفان في أعقابها على ضرورة دعم التعاون الفلاحي بين البلدين (2).

وفي ديسمبرمن نفس السنة حلّت بموريتانيا بعثة بنكية تونسية بقيادة حسّان بلخوجة رئيس مدير عام الشركة التونسية للبنك في زيارة عمل بعشرة أيام بمناسبة قرار موريتانيا إستحداث عملتها الخاصة وتأسيس البنك الليبي - الموريتاني للتنمية (3).

وقد أبدى القادة الموريتانيون حرصا واضحا على تأكيد هذا التعاون وحرصوا على تعهّد هذه العلاقات بالزيارات الرسمية وزيارات العمل ومن ذلك الزيارة التي قام بها إلى تونس في أواخر ديسمبر 1970 المندوب الأعلى للشؤون الدينية الموريتانية وهو في طريقه إلى كراتشي لحضور مؤتمر الدول الإسلامية ، وقد إلتقى الزائر الموريتاني بثلّة من المسؤولين التونسيين في مقدّمتهم محمود المسعدي رئيس مجلس الأمة ومحمد المصمودي وزير الخارجية (4) ، ومن ذلك أيضا الزيارة التي قام بها كلّ من رئيس البرلمان الموريتاني ووزير التخطيط والصناعة الموريتانية بين 6 و 13 أفريل 1974 " لبحث سبل مزيد تأطير التعاون الثنائي ودعمه " (5) ، وقد أتاح ذلك إستمرار هذا التعاون ولا سيّما في إطار الإعانة التقنية التونسية لموريتانيا.

****

1) IBID , P 9 .
2) LA PRESSE DU 05/07/1972 .
3) L'ACTION DU 20/12/1972 .
4) LA PRESSE DU 21/12/1970 .
5) MAGHREB-MACHRECK N°63 , MAI -JUIN , 1974 , P 58 .

ولا شكّ أنّ الزيارات المتبادلة التي قام بها رئيسا البلدين قد مثّلت المناسبات الأهمّ لتأطير هذا التعاون بتحديد توجّهاته الأساسية والتوقيع على العديد من الإتفاقات الإطارية (1) ، ومع ذلك لم ترتق هذ العلاقات إلى المستوى المؤمّل لها بحيث كادت تكون الإتفاقات الثنائية الموقّعة مجرّد إعلانات " للنوايا الطيّبة " التي كانت تحدو قيادتي البلدين إذ لم يترجم في الواقع إلاّ جزء ضئيل منها وفي ميدان الإعانة التقنية خاصة ، وبالفعل فقد كانت تحول دون تطوّرها عوائق موضوعية كثيرة فقد كانت آلاف الكيلومترات تفصل بين البلدين ولم تكن توجد وسائل النقل والمواصلات التي من شأنها إختصار هذه المسافة الطويلة ، وقد إنتظر البلدان زيارة ولد دادة في جويلية 1974 لتدشين خطّ جوّي يربط مباشرة بين تونس ونواق الشطّ (2) ، بحيث لم تكن التسهيلات التجارية والقمركية التي نصّت عليها الإتفاقيات الثنائية تستطيع تعويض التكلفة المرتفعة من الوقت والمال التي كان يستلزمها التنقّل بين البلدين (3) .

من جهة أخرى كان البلدان قد إختارا " التعاون " مع أوروبا وفرنسا خاصة ، وقد حرصت الدولتان لا محالة على تنويع شبكة علاقاتهما الإقتصادية داخل النادي الغربي نفسه ومع بقية الدول خارجه بما في ذلك دول المعسكر الشرقي (4) ، وذلك تزامنا مع

****

1) حول أهمّ الإتفاقات المصادق عليها بين البلدين ، راجع :
"CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960-1969) " , OPCIT , P P 5-6-8 .

2) MAGHREB -MACHRECK N°65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 76 .

3) راجع بهذا الصدد تصريح مدير الرياضة الموريتانية ، في :
-L'ACTION DU 18/12/1970 .

4) تونسيا جعلت أزمة بنزرت نظام بورقيبة يعمل على مراجعة نمط تحالفاته الخارجية وإن لم تمسّ في الجوهر الثوابت الأساسية في سياسة تونس الخارجية فتقارب مع أنظمة الكتلة الإشتراكية بقطبيها السوفياتي والصيني ولا سيّما بعد زيارة الصادق المقدّم إلى معظم عواصم هذه الكتلة ، وإستعادت علاقات تونس العربية طبيعتها

التطوّر الإقتصادي والسياسي الداخلي الذي كان يشهده البلدان ، ولكن هذا التوجّه لم يفد كثيرا في تطوير علاقات كلّ منهما مع " بلدان الهامش " في شبكة علاقاتهما بحيث ظلّت موريتانيا طرفا هامشيا في شبكة العلاقات التونسية بقدر ما ظلّت تونس طرفا هامشيا في شبكة العلاقات الموريتانية وإن حرصت القيادتان على إستثمار كلّ الإمكانات المتاحة " وفتح آفاق جديدة للتعاون المثمر بين البلدين " (1) .

وفوق ذلك لم تجد هذه العلاقات الإطار السياسي الذي يحتضنها ويتقدّم بها إذ لم تكن " النوايا الصادقة والطيّبة " كافية لتتطوّر بهذه العلاقات في غياب المشروع السياسي الذي يؤطرها والإرادة السياسية لتجسيمه .

وبالفعل فقد إستمرّ غياب موريتانيا عن مشروع بناء المغرب الإقتصادي رغم ما كان يمكن أن يوفره إنظمام موريتانيا إلى هذا المشروع من مصالح مشتركة للإقليم ككلّ ، وكانت البلاد التونسية قد عبّرت عن رغبتها في " بناء المغرب العربي الكبير مع موريتانيا " (2) .

****

بعد قطيعة دامت زهاء الثلاث سنوات من أكتوبر 1958 إلى أوت 1961 مع إنهاء المقاطعة التونسية لأشغال جامعة الدول العربية وإستئناف العلاقات الدبلوماسية بين تونس والقاهرة ، راجع بهذا الصدد :

- العريبي ، (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية – المصرية (1955 – 1970) " ، مرجع سابق ، ص ص 98 – 112 – 129 .

- وموريتانيا ، حرص نظام ولد دادة على الإنفتاح على أنظمة الكتلة الشرقية وسلوك سياسة إفريقية نشيطة مع المحافظة على علاقات بلاده المتميّزة مع فرنسا ، راجع بهذا الصدد حديث المختار ولد دادة في :
L'ACTION DU 11 MAI 1969 .

1) من نصّ البلاغ المشترك الصادر في أعقاب زيارة بورقيبة إلى موريتانيا بين 15 و 17 نوفمبر 1965 ، في : " زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية " ، مصدر سابق ، ص 26 .

2) راجع تصريح الطاهر بلخوجة سفير تونس بإفريقيا الغربية إثر تقديم أوراق إعتماده لدى الرئيس المختار ولد دادة ، في : LE PEUPLE DU 02/07/1964 .

وعبّرت موريتانيا عن الرغبة نفهسا إذ " ظلّت تتابع بكثير من الإهتمام تطوّر المغرب العربي وإذا أمكن لهذا المغرب الإقتصادي أن يتحقّق فستكون موريتانيا راغبة في الإنظمام إليه " (1) .

ولا شكّ أن إستمرار المطالبة المغربية بموريتانيا حتى أواخر سنة 1969 (2) قد حالت دون هذا الإنظمام وأغلقت ولو إلى حين الباب المغاربي والعربي عموما في وجه موريتانيا (3) ، إذ كانت موريتانيا تعتبر الإعتراف المغربي غير المشروط بإستقلالها شرطا أساسيا لأيّ تعاون موريتاني – مغربي وموريتاني – مغاربي عموما ، وقد ظلّت تؤكد أنّ الدعوة المغربية للإندماج الإقتصادي وتشكيل جبهة مشتركة لتصفية الإستعمار بالصحراء الغربية شروطا مغربية غير مقبولة في غياب إعتراف مغر بي صريح بإستقلالها (4) .

وقد حال تأخر الإعتراف المغربي بموريتانيا دون تحقيق الإنفتاح الموريتاني على مشاريع التكامل المغاربي والعربي عموما رغم حرص موريتانيا على دعم علاقاتها مع العالم

****

1) من حديث الرئيس ولد دادة في : . L'ACTION DU 11 MAI 1969

نشير إلى أنّ مشروع البناء الإقتصادي المغاربي إنطلق مع إنعقاد المؤتمر الأول لوزراء الإقتصاد المغاربة لكلّ من المغرب الأقصى والجزائر وتونس وليبيا (وفي غياب موريتانيا) وذلك بالمغرب الأقصى في أكتوبر 1964 ، ولكن القاطرة الإقتصادية المغاربية ظلّت تتعثّر بإستمرار إلى أن إنفجرت مع إنفجار الأزمة الصحراوية .

2) إنتهت هذه المطالبة دبلوماسيا مع إستدعاء رئيس الدولة الموريتانية بصفته رئيس دولة إسلامية لحضور مؤتمر القمّة الإسلامية بالرباط في سبتمبر 1969 .

3) ولد الحسن ، (أحمد) : " موريتانيا والمغرب العربي: صراع الوصل والفصل " ، مرجع ساب ق، ص 25 .

4) حول إعتراف المغرب الأقصى بإستقلال موريتانيا وإنطلاق مسار تطبيع العلاقات بين البلديـن مع مطلع عام 1970 ، انظر :

- LABOUZ , (MARIE-FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FROUTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN : ASPECTSPOLITIQUES ET JURIDIQUES " , OPCIT , P 52-53 .

المغاربي والعربي في النطاق الثنائي .

من جهة أخرى ، فشل النظام التونسي في تسويق مشروعه الفرنكفوني لدى نواق الشطّ إذ إتّضح لبورقيبة إحتراز القيادة الموريتانية على هذا المشروع الذي دعا موريتانيا إلى الإنظمام إليه خلال زيارته الموريتانية الأولى بين 15 و 17 نوفمبر 1965 .

وقد تنزّلت هذه الزيارة ضمن جولة قام بها بورقيبة إلى إفريقيا الغربية لسبر مواقف قادة هذه الدول ومشاعرهم من الفرنكفونية كخطوة أولى قام بتنسيقها الرئيسان بورقيبة وسنقور لإستكشاف حظوظ نجاح قيام مجموعة فرنكفونية بإفريقيا (1) .

وقد ظلّت تونس تراهن لوقت طويل على إنضمام موريتانيا إلى هذا المشروع إذ كان بورقيبة يعتبر مشروعه قابلا للتحقيق رغم الإحترازات والإعتراضات ، وكان يعتقد أنّ إرساء هياكل المجموعة الفرنكفونية من شأنه أن يؤدي بالتدرّج إلى زوال الإحترازات وربّما إقناع المعارضين بجدوى قيام المجموعة (2) .

وقد كان يرى في إطار هذا التصوّر أنّ موريتانيا بالذات " مدعوّة إلى أن تلعب دورا أساسيا في التقارب الذي تنشّطه تونس والسنقال من خلال الدعوة الفرنكفونية بين إفريقيا العربية وإفريقيا السوداء " (3) ، وذلك بحكم موقعها الجغرافي في شمال إفريقيا الغربية ووراثتها للتركة الفرنكفونية إلى جانب بقية دول المنطقة وفي مقدّمتها السنقال التي كانت تتزعم الدعوة الفرنكفونية إلى جانب تونس ، وذلك إضافة إلى طبيعة تكوين النخبة الحاكمة الموريتانية وأهمية موقع فرنسا في شبكة علاقات الدولة الموريتانية

****

1) إظافة إلى الإحتراز الموريتاني ، إصطدمت دعوة بورقيبة بمعارضة معلنة من غينيا الأمر الذي حمل بورقيبة على إلغاء زيارته إلى كوناكري ، وقبلها الكامرون ومالي مع بعض التحفّظ فيما ساندها في المبدإ كلّ من السودان والنيجر وإفريقيا الوسطى والكوت دي قوار ، راجع بهذا الصدد :

- "LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTIVES ", OPCIT , P 33-34 .

2) IBID , P 33 .

3) LA PRESSE DU 15 MARS 1967 .

الإقتصادية والسياسية ، ولكن بدل أن تنجح تونس في إزالة التحفّظ الموريتاني تطوّرت السياسة الخارجية الموريتانية تدريجيا في إتّجاه معارضة مكشوفة للمشروع الفرنكفوني .

لقد كانت القيادة الموريتانية تفضّل العمل في صلب منظمة الوحدة الإفريقية وما يرتبط بها من أجهزة ، وفيما عدا ذلك كانت تفضّل المجموعات الجهوية فإنظمّت إلى المجموعة الإقتصادية لدولة إفريقيا الغربية (CEDEAO) التي تضمّ الناطقين بالإنقليزية والفرنسية على حدّ السواء ، ومنظمة الدول المشاطئة لنهر السنقال مع غينيا ومالي ، ومنظمة الدول المتاخمة للصحراء مع الجزائر والنيجر ومالي ... ، ولم تهتمّ في المقابل بمجموعة دول إفريقيا الغربية الناطقة بالفرنسية (CEAO) ، " ولئن تابعت بنشاط دعاة الفرنكفونية بإهتمام فإنها لم تفكّر في الإنخراط في الدعــوة الفرنكفونيــة ولا تنوي ذلك " (1) ، بل وتواصلت سياسة تصفية التركة الفرنكفونية في الداخل إستجابة لنوازع الإنتماء العربي – الإسلامي التي ظلّت تسكن المجتمع الموريتاني بما إستتبعه ذلك من تصفية هذا الموروث الفرنكفوني الذي ظلّ يذكّر الموريتانيين بالماضي الإستعماري ويرمز إليه في حاضرهم فرسّمت اللغة العربية وأصلح التعليم في إتجاه دعم التكوين العربي وترسيخ الهوية العربية – الإسلامية للكيان الموريتاني (2) ، رغم ما في هذه القرارات من إثارة لسود الجنوب ليس فقط لأسباب ثقافية وإنما لأسباب عملية أيضا فقد كانت الضوارب المرتفعة المخصّصة للعربية في الإمتحانات الثانونية تتسبّب في نتائج كارثية بالنسبة للتلاميذ السود غير المعرّبين ، وقد مثّل ذلك خيارا سياسيا لتوحيد البلاد وتأمينها ضدّ مخاطر التعصّب العرقــي والثقافــي الذي كان يهـدّد بتفتيتها نتيجة للتركيبــة الإثنيــة

****

1) راجع حديث ولد دادة ، في : L'ACTION DU 11 MAI 1969 .

2) ولد الحسن ، (أحمد) : " موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل " ، مرجع سابق ، ص 25 – 26 .

والثقافية المتنوعة التي ورثتها (1).

وشدّدت القيادة الموريتانية على الصفة الإسلامية للمجتمع الموريتاني خاصة وقد كان الدين يمثّل – في ظلّ التنوّع العرقي واللغوي – الضمانة الوحيدة تقريبا لوحدة البلاد حتى أنّ الرئيس المختار ولد دادة فكّر في آخر عهده في العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية (2)، بل ومثّل العالم العربي رهانا إستراتجيا صامتا للرئيس الموريتاني فقد كان يقيم علاقات ثنائية طيّبة مع العديد من الأقطار العربية وإذا كان إنظمام موريتانيا إلى جامعة الدول العربية تأخر إلى سنة 1973 فذلك لأنّ الرئيس الموريتاني ظلّ حريصا على ألاّ يسبق هذا الإنظمام إعتراف كلّ الدول العربية بما في ذلك المغرب الأقصى بإستقلال موريتانيا وسيادتها " فلموريتانيا مشاكلها الخاصة ولجامعة الدول العربية موقفها من موريتانيا الأمر الذي جعل بلادنا لا تطلب الإنظمام إلى الجامعة العربية .... " (3).

وقد إستفادت موريتانيا من نجاح هذا الرهان بعد إعتراف المغرب الأقصى بإستقلالها وتطبيع العلاقات المغربية – الموريتانية وخاصة مع إنظمام موريتانيا إلى جامعة الدول العربية في وقت زامن إرتفاع أسعار النفط بما أعطى البلدان العربية النفطية الغنية وفي مقدّمتها الكويت والعراق إمكانية مساعدة الشقيق الموريتاني بحيث أصبح في إمكان الرئيس الموريتاني أن يعلن " لم يعد هناك مشكل تمويل فالبلدان العربية الشقيقة جاهزة

****

1) انظر المرجع السابق، ص 25.

راجع أيضا في نفس المعنى: نودينو، (جان فرانسوا): " 21 دولة لأمة عربية واحدة "، مرجع سابق، ص ص 325 – 327 – 328.

وأيضا حديث عبد الله ولد الحسن في: LA PRESSE DU 19 MAI 1964.

2) نودينو، (جان فرانسوا): " 21 دولة لأمة عربية واحدة "، مرجع سابق، ص 327.

3) راجع حديث الرئيس ولد دادة، في: L'ACTION DU 11 MAI 1969.

وكان يكفي الإعتراف بها وجعلها تعترف بنا " (1) ، ولا شكّ أنّ غياب موريتانيا عن مشروع الإندماج الإقتصادي المغاربي فضلا عن فشل المشروع نفسه ، ثمّ فشل تونس في تسويق دعوتها الفرنكفونية لدى نواق الشط قد مثّل ضربة كابحة لتقدّم التعاون التونسي الموريتاني وإن حافظ البلدان بإستمرار على علاقات طيّبة ومتميّزة .

وإذا كان الخلاف الصحراوي بتشعّباته الإقليمية قد أدمج موريتانيا مجدّدا وبشكل كامل في محيطها المغاربي فقد أدّى في المقابل إلى إندلاع أزمة إقليمية حادة طالت بآثارها كلّ دول المنطقة وإستثار الأواليات الدفاعية القطرية لدى هذه الدول بما جعلها تركّز إهتمامها على معالجتها في نطاق ما كانت تمليه عليها مصالحها القطرية والحسابات القطرية التي ترتبط بهذه المصالح .

****

1) ورد في : نودينو ،(جان فرانسوا) : " 21 دولة لأمة عربية واحدة ، مرجع سابق ، ص 328 .

الفصـــــل الثانــــي :

النظـــام التونســـي وقضيــة الصحــراء الغربيــة :

1) تطوّر القضية الصحراوية وتبلور المطالب المغربية والموريتانية والصحراويــة :

لقد كشفت قضية الصحراء الغربية مثلها مثل بقية أمّهات القضايا الإقليمية التي فرضت على النظام التونسي أن يحدّد موقفه منها المنطق القطري الذي يحكم سلوكه الخارجي في مواجهة التحدّيات الإقليمية ، ونظرته الإستراتيجية للبناء الإقليمي التي يبني عليها نظام تحالفاته ويحدّد على أساسها مواقفه .

وقد ظلّت القضية الصحراوية تتعقّد بإستمرار مع توالي السنوات إذ أدّى ذلك إلى تعدّد الأطراف الفاعلة فيها إقليميا ودوليا بعد أن أصبحت الجزائر التي تدعم الحركة الإستقلالية الصحراوية طرفا أساسيا في هذه القضية التي باتت تحكم نظام التحالفات الإقليمية وتهدّد البناء الإقليمي وإستقراره .

ومع أنّ الصحراء الغربية تقع في أقصى الطرف الغربي للإقليم المغاربي ، فقد طالت نارها البلاد التونسية بصفة لا مباشرة من خلال الدور الذي لعبته في تشكيل نظام تحالفات القطر التونسي مع بقية أقطار الإقليم ، وبصفة مباشرة أيضا كما ثبت ذلك من خلال ضلوع الطرف الصحراوي في قضية قفصة التي إستهدفت إستقرار النظام التونسي بل ووجوده نفسه ... ، وذلك بعد التطوّرات المتشعّبة التي عرفتها هذه القضية ، والتفاعلات المتشابكة والمعقّدة التي أثارتها بين أقطار الإقليم ، ففيما تمثّلت هذه التطوّرات في ظلّ مواقف الأطراف الأسياسية المعنية بها ؟

الصحراء الغربية جزء من الصحراء الإفريقية الكبرى التي تمتدّ بالعرض من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، تقع كما يدلّ على ذلك إسمها في أقصى الطرف الغربي منها بين المغرب الأقصى شمالا وموريتانيا جنوبا، وبين موريتانيا والجزائر شرقا والمحيط الأطلسي غربا (1)، وهي منطقة صحراوية تنتهي في طرفها الساحلي غربا بشواطئ صخرية يغطّيها الضباب غالبا، ولا توجد بها أنهار وإنّما بعض المجاري المائية أبرزها وادي الساقية الحمراء في الشمال ... وتكاد تغيب بها الواحات تماما إذ لا تعدّ سوى واحة طبيعية واحدة في هذا الفضاء الصحراوي الشاسع الذي يفوق نصف مساحة إسبانيا (2)، وهي منطقة شبه خالية من السكان (3) .

****

1) يبلغ طول حدود الصحراء الغربية مع المغرب الأقصى 450 كلم، ومع الجزائر 40 كلم ومع موريتانيا 1600 كلم، رسمت طبقا لإتفاقيات تقسيم المناطق الإستعمارية بين القوى الأوروبية زمن تقاسمهما السيطرة على القارة الإفريقية، أما واجهتها الأطلسية فتمتدّ على 1000 كلم .

2) تبلغ مساحة إسبانيا وهي الدولة التي سيطرت على الصحراء الغربية505.000 كلم 2 بإعتبار جزر الكناري (497.500كلم 2 بدونها) . أمّا الصحراء الغربية فلم تتفق المصادر بادئ الأمر حول رقم مساحتها :278.000كلم2 في دليل الحكومة الإسبانية الصادر سنة 1959، و 284.000كلم 2 في دليل وزارة الإعلام والسياحة الإسبانية و 280.000كلم 2 في وثائق وزارة الخارجية الإسبانية وكان الرقم الأكثر رواجا في البداية ... قبل أن تتفق المصادر بعد ذلك على رقم 266.000كلم2 .

راجع : "LE SAHARA OCCIDENTAL" IN MAGHREB N°22,JUILLET -AOUT , 1967 , P 35 .

3) (74.902) ساكنا منهم (73.487) صحراوي ينقسمون إلى (38.336) رجل و (35.151) إمرأة حسب نتائج الإحصاء الذي قامت به الإدارة الإسبانية سنة 1974، وقد أعتبرت هذه الأرقام منقوصة إذ تؤكّد إسبانيا نفسها وجود بين 3000 و 4000 صحراوي بالمغرب الأقصى، وبين 4000 و 5000 بموريتانيا، وبضع مئات بالجزائر، فيما يؤكد المغرب الأقصى أنه يأوي بين 30.000 و 40.000 صحراوي لجؤوا إليه " هروبا من القمع الإسباني "، وتؤكد الجزائر أنّها تأوي7000 منهم . أما موريتانيا فلا تقدم رقما محدّدا بإعتبار انّ " الصحراويين مورتانيون لا يعتبرون الحدّ الفاصل بين موريتانيا والصحراء الغربية ".ويحضى هذا المعطى بأهمية إستثنائية ذلك انّ كلّ إستشارة إستفتائية تطرح بالضرورة إعتراضات حول عدد المقترعين وهوياتهم "

انظر تقرير مهمة زيارة الأمم المتحدة الصادر في 14 أكتوبر 1975 ورد في :

DESSENS , (PAUL) : "LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL "IN MAGREB N°71,1976,P38 .

كان أغلبهم يعيش نمطا بدويا يقوم على الترحال المتواصل عبر فضاء صحراوي شاسع يشمل موريتانيا وجنوب المغرب الأقصى بل وأيضا شمال مالي والصحراء الجزائرية بالإضافة طبعا إلى الصحراء الغربية .

عرفت بادئ الأمر بإسم الصحراء الإسبانية ، وكان هذا الإسم يترجم السيادة التي فرضتها إسبانيا على هذه المنطقة منذ سنة 1884 ، وكان الإسبان قد سجّلوا حضورهم في المنطقة وتحديدا في جزر الكناري (1) منذ أواخر القرن الخامس عشر ، ولكنّهم لم ينجحوا في تأكيد حضورهم بالصحراء الغربية على الطرف الساحلي منها بين رأس جوبي شمالا والرأس الأبيض جنوبا إلاّ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وكان هذا الحضور يرمي إلى :

- إستغلال الثروة السمكية التي يزخر بها الساحل (2) .
- تحويل وجهة التجارة الصحراوية نحو الساحل حتى تستطيع الدولة الإسبانية الإستفادة منها خاصة وقد إنحصر الحضور الإسباني في الطرف الساحلي (3) .

****

- حول المشاكل التي يطرحها تحديد هؤلاء المقترعين انظر :

-أغيري ، (ماريانو) : " آمال السلام في شمال إفريقيا : هل هي نهاية الصراع في الصحراء الغربية " في لوموند ديبلوماتيك ، عدد 37 ، جانفي 1998 .

1) الجزر الخالدات حسب الوثائق الرسمية المغربية ، ويسكن المغرب الأقصى الحلم بإستعادتها يوما ، ولكنه لا يتبنّى ذلك رسميا الآن وقد شهدت هذه الجزر بروز بعض الحركات الإستقلالية ولا سيّما في السبعينات ، مدعمة من قبل بعض الدول الإفريقية والعربية وخاصة الجزائر .

2) يعدّ هذا الساحل الصحراوي من أغنى سواحل العالم بالأسماك وقد كان يوفّر في أواسط السبعينات 1.500.000 طنا في المعدّل تجنيها خاصة بواخر الصيد الروسية (430.000 طن) واليابانية (350.000 طنا) والإسبانية (270.000) ، انظر :

- DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " , OPCIT , P 30.

3) ظلّت تجارة مزدهرة نسبيا حتى هذا التاريخ ، راجع بهذا الصدد :

- تفادي سيطرة قوّة أوروبية أخرى على المنطقة المجاورة لجزر الكناري (1)

- إيجاد موطإ قدم في القارة الإفريقية وذلك في إطار السياسة الإستعمارية التي كانت تقودها الشركات الرأسمالية والنخبة الحاكمة ، وقد عبّرت عن نفسها في خريف 1983 بتأسيس " شركة المستفرقين والإستعماريين" SOCIETE DES AFRICANISTES ET COLONIALISTES) (2) .

وليس غرضنا هنا أن نتناول تاريخ الصحراء الغربية إذ يتجاوز ذلك موضوع بحثنا (3) بيد أنّ تحديد طبيعة المشكل الصحراوي تملي علينا تحديد طبيعة الحضور الإسباني فيها وعلاقته ببقية الأطراف في المنطقة ، وهو ما سنحاول تبيانه بإختصار : إنّ قضية الصحراء الغربية قضية تصفية إستعمار ذلك أنّ وجود الصحراء الغربية ككيان مميّز كان تبعة مباشرة للسياسة الإستعمارية الإسبانية في المنطقة التي خوّلها حضورها قويا في شبه الجزيرة الإيبيرية ، وفي المغرب بسبتة ومليلة وإفني ، وبجزر الكناري ، ونتيجة لصراع النفوذ بين القوى الإستعمارية التي كانت تسعى إلى ترسيخ قدمها بالمنطقة على غرار فرنسا وإنقلترا

****

- الشاطر ، (خليفة) ، " الروابط الثقافية بين البلدان العربية وشعوب القارة الإفريقية " ، مرجع سابق .

1) " LE SAHARA ESPAGNOL" IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 35 .

2) ترجمة (AFRICANISTE) بمستفرق وردت في " المنهل " ، قاموس فرنسي – عربي ، بيروت (لبنان) ، دار العلم للملايين ودار الآداب ، الطبعة الحادية عشرة ، 1991 ، ص 26 ، والمستفرق حسب هذا القاموس " عالم باللغات والثقافات الإفريقية " ، وقد وجدنا هذه الترجمة مؤدية لمعنى تسمية الشركة إذ أسستها شركة الجغرافيا بمدريد إثر مؤتمر للجغرافيا التجارية والإستعمارية ، حول هذه النقطة راجع :

" LE SAHARA ESPAGNOL" IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 35-37 .

3) حول تاريخ الصحراء الغربية توجد قائمة مراجع طويلة نذكر منها :

- "LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT ; 1967 .
- DE LA CHAPELLE , (F) : " ESQUISE D'UNE HISTOIRE DU SAHARA OCCIDENTAL " IN "ETUDES , NOTES ET DOCUMENTS SUR LE SAHARA OCCIDENTAL " , RABAT , INSTITUT DES ETUDES MAROCAINES , 1930 .

وألمانيا وبلجيكا (1) .

وكانت السيطرة الإسبانية على الريودي أورو (واد الذهب)جزءا من المشروع الإستعماري الإسباني وكانت القوى السياسية والإجتماعية التي تقف خلفه تستخدم الإيديولوجيا الإستعمارية وتحرص على ترويجها داخل إسبانيا ولكنّها كانت تسعى إلى الحصول على مساعدات مالية من الدولة أكثر منه لإستغلال المستعمرات الأمر الذي إنعكس على طبيعة الحضور الإسباني وأهميته في هذه المستعمرات (2) .

وكان الحضور الإسباني بالصحراء الغربية موضوع تفاوض بين مختلف القوى الكبرى التي كانت تقود السياسة الإستعمارية في العالم خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر ولكن أهمّ القوى المنافسة لإسبانيا كانت تتمثّل في فرنسا إذ كانت الإستراتجيا الإستعمارية الفرنسية تهدف إلى السيطرة على إفريقيا الغربية بين حوض السنقال والنيجر جنوبا والمتوسّط شمالا خاصة وأنّها كانت قد نجحت في إحتلال الجزائر منذ 1830 وتونس في 1881 (3) .

وكان الإحتلال الإسباني للصحراء الغربية يهدّد مشروع السكة الحديدية التي كان يزمع مدّها بين السنقال والجزائر ، كما كان يفصل بين " السنقال الفرنسي " والمغرب الأقصى الذي يمثّل أحد أهمّ المطامع الإستعمارية الفرنسية في المنطقة ، وقد إنطلقت المفاوضات بين القوّتين في مارس 1886 غداة مؤتمر برلين (4) .

****

1) " LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB , N°22, JUILLET -AOUT , 1967 , P 37 ..

2) المرجع السابق .

-3) JULY , (ROBERT) : " HISTOIRE DES PEUPLES D'AFRIQUE " , EATS UNIS D'AMERIQUE / CANADA , NOUVEAUX HORIZONS , 1977 , P 250 .

4) مؤتمر عالمي دام زهاء الثلاثة أشهر بداية من 15 نوفمبر 1884 ، تناول موضوع التجارة بالكنقو والملاحة بالنيجر ، وسبل الإعتراف العالمي بالإلحاقات الترابيـــــــة بإفريقيا ... وعموما تنظيم تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الكبرى .

- انظر المرجع السابق ، ص 223 – 228 .

بيد أنّ أهمية المصالح المتنازع عليها حالت دون وصولهما إلى إتفاق ، وقد مثّل الأمر الملكي الإسباني الصادر في 6 أفريل 1887 مبادرة إسبانية لتؤكد إسبانيا سيطرتها على المنطقة إذ جاء يؤكد أنّ منطقة ريوديو أورو الممتدّة بين رأس بوجادور والرأس الأبيض وطوال مسافة 150 ميلا نحو الداخل باتت تقع تحت سلطة " الحكومة العامة " بجزر الكناري (1).

ولئن إنحصر التأثير الإسباني في الشريط الساحلي فإن السيطرة الإسمية الإسبانية صارت تمتدّ فعلا منذ هذا التاريخ على كامل المنطقة التي حدّدها الأمر الملكي ، وقد جاءت إتفاقية باريس التي وقّعتها إسبانيا وفرنسا في جوان 1900 تكرّس هذا الأمر الواقع بل وتدعمه لصالح إسبانيا ، وهي أولى ثلاث إتفاقيات ثنائية جاءت تضبط وضع الصحراء الغربية وتحدّد نفوذ الدولتين فيها (2) ، وبموجبها إعترفت فرنسا لإسبانيا بسيادتها على المنطقة الممتدة بين وادي درعة جنوب المغرب الأقصى والرأس الأبيض أي على أقاليم التكنة والساقية الحمراء والريودي أورو (3).

وقد إضطر ملك المغرب إلى القبول بهذا الأمر الواقع فقد أكّد في رسالة بعث بها إلى نظيره الإسباني ردّا على شكوى إسبانية حول تفاقم أعمال العنف بالجنوب ، أنّ سلطانه يقف عند الحدّ الشمالي لوادي درعة (4).

****

1) " LE SAHARA ESPAGNOL " , IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 37 .

2) وقعت الإتفاقية الثانية في أكتوبر 1904 والثالثة في نوفمبر 1912 .

3) نصّت الإتفاقيات أنّ إقليم تكنة الواقع بين وادي درعة وراس جوبي أو خطّ عرض 27°40 يمثل أرضا مغربية أي انه أخضع فحسب للحماية الإسبانية ، وقد صار يعرف بذلك بإسم المغرب الإسباني الجنوبي ، وعلى هذا الأساس إستردّه المغرب الأقصى في 1958 بعد مفاوضات طويلة مع إسبانيا انظر المرجع السابق ، ص 37 .

4) DAHMANI ,(ABDELAZIZ) : " AUX PORTES DU SAHARA ESPAGNOL ", IN JEUNE AFRIQUE , N°719 , OCTOBRE 1974 , P 41 .

ومع ذلك فإن إسبانيا لم تؤمن سيطرتها على المنطقة بالكامل إلاّ في 1934 بعد أن طرحت " تهدئة المغرب الأقصى " مشكلة العمق الإستراتيجي الذي تمثله الصحراء بالنسبة للثائرين على السلطة الفرنسية في الشمال وعلى السلطة الإسبانية في الجنوب إذ لم يكن الحدّ الإستعماري قادرا على منع تبادل الإتصالات والأسلحة بين الشمال والجنوب (1).

وقد أكّدت الأحداث التي رافقت إستقلال المغر ب الأقصى في 1956 عمق هذه الروابط التي كانت تجمع بين هؤلاء الثوّار في إطار حركتهم التحريرية ضدّ الإستعماريين الفرنسي والإسباني فلم تكن مصادفة أن يتولّى بن حمّو مسفوي وهو قائد حربي سابق في منطقة الريف القيادة العامة لجيش تحرير الجنوب ، وقد كان نشاط رجال المقاومة التحريرية يمسح علاوة على شمال المغرب كامل المنطقة الصحراوية في الجنوب وصولا إلى الشمال الموريتاني الأمر الذي إقتضى تنسيقا إسبانيا – فرنسيا في مواجهة هذا المدّ التحريري المتنامي لم يلبث أن تترجم من خلال عملية إعصار (OPERATION OURAGON) التي لعبت دورا حاسما في التطوّر اللاحق لقضية الصحراء الغربية (2).

وبالمحصّلة اقتطعت الصحراء الغربية إقتطاعا من الصحراء الإفريقية لتصبح مستعمرة نفوذ إسبانية على خلفية الإتفاقات الفرنسية الإسبانية ... فحدودها إصطناعية صرفة رسمت بكلّ تعسّف على حساب طبيعة الحياة نفسها السائدة هناك وهي حياة تقوم على الترحال العابر للحدود ، وأيّا كان الأمر " لم يحدث أن كانت الصحراء الغربية دولة قبل خضوعها للإستعمار ، وإنّ المشاعر القومية فيها مظاهر حديثة جدّا لم تبرز إلاّ في الفترة الأخيرة من

****

1) SOUDON , (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIO " IN " DOSSIERS SECRET DE L'ARIQUE COUTEMPORAINE " FRANCE , JEUNE AFRIQUE LIVRES , 1989 , P 32 .
2) IBID .

الحكم الإستعماري الإسباني " (1) .

وقد أدّت عملية التقسيم هذه التي إستهدفت الجزء الغربي من الصحراء الإفريقية إلى تمزيق النسيج العلائقي البشري والحضاري الذي يمتدّ من المتوسط شمالا إلى السنقال جنوبا وذلك بصرف النظر عن القوى السياسية (المغرب الأقصى ، إمارات محلية) التي كانت تؤمن سيطرتها على هذا النسيج ، وألقى بألغام الإنفجار في رمال الصحراء ولا سيّما في ظلّ التطوّر اللاحق الذي شهدته المنطقة مع إستقلال كيان مصطنع جديد هو موريتانيا (2) ، على خلفية المصالح الفرنسية ، وإستثارة الخلافات الحدودية بين الأجوار في المنطقة برسوم ملغمة فرضت فرضا على الكيانات المغاربية الساعية إلى تحقيق إستقلالها (3) ، ولذلك ليس من الغرابة في شيء أن تطال طلقات المسدّس الصحراوي (4) كلّ الأطراف في المنطقة ، وأن تهدّد مشاريعها السياسية ، بل وأن تضع شرعية هذه المشاريع نفسها موضع السؤال .

إنّ القضية الصحراوية أصلا وفي المحصّلة هي قضية تصفية الإستعمار بهذا الجزء الصحراوي بل وبكامل الجنوب الغربي من المغرب العربي ، ولكنّها عرفت تعقيدا خطيرا نتيجة تغيّر الخارطة الجغرا-سياسية في المنطقة وإختلاف الأطراف المعنية بها حول طريقة

****

1) اغيري ، (ماريانو) : "آمال السلام في شمال إفريقيا : هل هي نهاية الصراع في الصحراء الغربية " ، مرجع سابق .

2) راجع الفصل الأول من هذا الباب .

3) بشأن ملف الخلافات الحدودية بالمنطقة راجع :

LABOUZ , (MARIE -FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN , ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES " IN MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 , P 50-54 .

4) ترسم الصحراء الغربية بحدودها الحالية شكل مسدّس يقع مقبضه عند الحدود مع المغرب الأقصى ، وتتجه فوهته إلى موريتانيا ، انظر الخريطة في ملحق الوثائق .

تصفية الإستعمار وقاعدته .

ففي البداية كان المغر ب الأقصى ينفرد بالمطالبة بإسترجاع السيطرة على الصحراء الغربية بإعتبارها أرضا مغربية حجته في ذلك إرتباط التاريخ الإقتصادي - الإجتماعي والسياسي للمغرب الأقصى بتاريخ هذه المنطقة فالصحراء - حسب الرباط - تمثل جزءا لا يتجزّأ من المملكة المغربية ، ولعل أبرز مظهر لذلك - حسب الأطروحة المغربية دائما - هو الولاء الذي ما إنفكّ سكان المنطقة يقدّمونه لسلطان المغرب . ويستشهد المغرب الأقصى في هذا الإطار كمثال على ذلك بالشيخ ماء العينين الذي فرض على الإسبان الإنسحاب من وادي الذهب في 1885 ، قبل أن يؤسس بناءا على أمر السلطان عبد العزيز مدينة سمارة (1) ، كما يستشهد بأمثلة أخرى لتحرّك القبائل بإسم السلطان ضدّ الحضور الإسباني من ذلك هجوم قبائل أولاد دليم على مدينة (EXNEROS) والرأس الأبيض ، وغارات القبائل الصحراوية الرّحالة على نفس المدينة في 1887 و 1892 و 1894 وسيطرة قائد قبيلة القوليمين على رأس جوبي في 1895 بإسم السلطان .

كما يذكّر المغرب الأقصى أنّ السلطان حسن قام في 1882 و 1886 بحملات عسكرية لفرض سيطرته التي هدّدها القادة الدينيون المحليون وأنّ القوى الأجنبية إنّما كانت تلجأ إلى سلطان المغرب أو ممثله في الجهة لتسريح الأروبيين الذين كانوا يقعون من حين لأخر أسرى لقبائل الصحراء ، ويؤكّد المغرب الأقصى أنّ القوى الأوروبية نفسها كانت قد إعترفت للعائلة الشريفية بسيادتها على المنطقة بمقتضى إتفاق (ALGESIRAS)

****

1) نجد فعلا في تاريخ عائلة ماء العينين صورة حية لهذا التداخل التاريخي بين أجزاء الإقليم ومبرّرا للمطالب السياسية المتناقضة بين الحركة الإستقلالية الصحراوية ودولتي المغرب الأقصى وموريتانيا وحتى الجزائر ،

حول تاريخ هذه العائلة انظر :

- DE LA BASTIDE ,(HENRI) : " UNE GRANDE FAMILLE DU SUD MAROCAIN : LES MAEL AININ " IN MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS -AVRIL , 1973 , P 37-39 .

الموقّع من قبل 13 دولة سنة 1906 إذ أكّد هذا الإتفاق في توطئته " سيادة السلطان وإستقلاله، ووحدة أراضيه " وهو ما ينفي أيّة قيمة قانونية للإتفاقات الثنائية الفرنسية - الإسبانية الموقّعة بعد ذلك بما فيها الإتفاقات الموقّعة بعد معاهدة الحماية الفرنسية - المغربية يوم 30 مارس 1912 وخاصة منها الإتفاق السري الفرنسي - الإسباني يوم 27 نوفمبر 1912 الذي جاء يحيي إتفاق 3 أكتوبر 1904 حول حدود الصحراء الغربية.

وليس ذلك سوى بعض الحجج التي يستشهد بها المغرب الأقصى ضمن ملف تاريخي وقانوني ضخم لتأكيد أحقيته بفرض سيطرته السياسية على الصحراء الغربية (1).

الصحراء الغربية إذن من وجهة نظر الرباط أرض مغربية بحكم التاريخ وبحكم القانون أيضا، ومما يزيد في تأكيد أحقيته في المطالبة بها طبيعة التنظيم الإداري الذي إعتمدته إسبانيا فيما عرف بإفريقيا الغربية الإسبانية، ففي 1912 جمعت قضايا المستعمرة الصحراوية والمحمية المغربية تحت السلطة نفسها، وفي 15 ديسمبر1925 صدر أمر ملكي بإنشاء الإدارة العامة للمغرب الأقصى والمستعمرات وقد كلفت دائرة المغرب الأقصى في صلب هذه الإدارة بالإشراف على كلّ ما يتعلّق بأمر الصحراء إضافة إلى المتعلّقات المغربية (2)، وفي جويلية 1934 صدر أمر ملكي جديد يجعل من إفني والصحراء الغربية منطقة إدارية واحدة تحت إسم الصحراء الغربية الإسبانية، وقد جعل عليها حاكم عام يرمز إلى وحدة الأرض كان يتمتّع بصلاحيات سياسية وإدارية وعسكرية واسعة (3).

وقد قامت إسبانيا في فيفري 1946 بموجب أمر ملكي جديد بتقسيم إقليم إفني إلى

****

1) راجع بهذا الصدد:
DESSENS, (PAUL): " LE LITIGE DU SAHARA ESPAGNOL ", OPCIT, P 34 -35.
2) " LA SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22, JUILLET -AOUT, 1967, P 38.
3) استحدثت هذه الخطّة بموجب أمر أوت 1934.

دوائر (CIRCONSCRIPTIONS) ومقاطعات (DISTRICTS) وبتقسيم الصحراء إلى منطقتين : الساقية الحمراء والريودي أورو، ولكن الوحدة السياسية والإدارية التي كان يمثّلها الحاكم ظلّت قائمة (1).

وكان من شأن هذا التداخل دون شكّ أن يؤكد المطالب الوطنية المغربية في الصحراء، لكن لئن طرحت قضية الصحراء الغربية منذ الفترة الإستعمارية فإنها لم تبلغ ذروة إحتدادها إلاّ مع إستقلال المغرب الأقصى بعد أن طالبت الحركة الوطنية المغربية وتحديدا حزب الإستقلال ببناء المغرب السعدي الكبير ولا سيّما بعد أن تبنّت الحكومة المغربية هذا المطلب رسميا منذ 28 فيفري 1958 في خطاب لمحمد الخامس بالمحاميد جاء فيه أنّ الصحراء المغربية تشمل "بلاد تكنة (2) جنوب وادي درعة وأقاليم الرقيبات ومنطقة شنقيط "(3) .

وكانت قد إندلعت منذ نهاية 1957 مناوشات بين جيش التحرير المغربي والوحدات الإسبانية المرابطة بالصحراء، وقد إحتدّت خلال شهر جانفي 1958 قبل أن تبلغ ذروتها في جوان 1958 (4).

وكان يقود هذه السياسة الصحراوية النشيطة للدولة المغربية حزب الإستقلال الذي كان يؤلف حكومة محمد الخامس بعد الإستقلال، وكان هذا الحزب وزعيمه علال الفاسي يؤكد بإستمرار على ضرورة أن يظلّ بناء المغرب الكبير وإستعادة الجزء " السليب" منه (كامل المنطقة الصحراوية جنوب وادي درعة إلى حدود السنقال) أحد الأهداف

****

1) "LE SAHARA ESPAGNOL" IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 38 .

2) تعرف أيضا بإسم طرفاية .

3) " LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT 1967 , P 39 .
VOIR AUSSI : ' PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38 , MARS -AOUT , 1970 , P 35 .

4) SOUDAN , (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIO " , OPCIT , P 32 .

الأساسية للسياسة الخارجية المغربية (1).

وقد بدا بادئ الأمر أنّ الأمور تجري في إتجاه عودة هذه المنطقة إلى السيادة المغربية إذ كان الصراع محصورا بين الرباط ومدريد ولا يشمل باريس إلاّ إذا إعتبرنا المطالبة المغربية بموريتانيا التي كانت تخضع للإستعمار الفرنسي، وقد بدا الطرفان المغربي والإسباني قريبين من التوصّل إلى إتفاق بشأن الصحراء الغربية ذلك أنّ الصحراء الغربية الإسبانية بما في ذلك إقليم إفني في الجنوب الغربي المغربي على الساحل الأطلسي لم تكن تحضى بأهمية خاصة فلم تكن ثرواتها الهامة من الفسفاط في الساقية الحمراء والحديد في الريودي أورو قد اكتشفت بعد وإن كانت عمليات التنقيب قد بدأت منذ 1947، وإنما كانت مجرّد مستعمرة نفوذ (COLONIE DE PRESTIGE) تخضع للإشراف العسكري الإسباني (2).

من جهة أخرى كانت السياسة " المحابية " للعرب التي تسلكها حكومة فرانكو تمثل عاملا مساعدا لتسوية الخلاف، ولكن الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال سنة 1958 عقدت المشكل وعسّرت حلّه ففي 1 أفريل 1958 وقع وزيرا خارجية المغرب الأقصى وإسبانيا إتفاق قنيطرة الذي مكّن الرباط من إسترجاع الجزء الشمالي من الصحراء الإسبانية الواقع بين وادي درعة شمالا ورأس جوبي جنوبا وهي المنطقة المعروفة بإسم التكنة أو طرفاية، وقد مثّل هذا الإتفاق مثالا نموذجيا لخطورة الحلول الجزئية ولا سيّما إذا هي لم تكن تندرج في إطار رؤية متكاملة وواضحة للحلّ الشامل إذ لئن أدّى هذا الإتفاق إلى تحقيق جزء من المطالب المغربية وإن كان هامشيا بالنسبة لحجمها فإنه تسبّب في المقابل في " تجزئة " السيادة المغربية الأمر الذي مكّن مدريد من ربح الوقت

****

1) " LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 39 .

2) المرجع السابق، ص 38 – 39.

الذي كانت تحتاج إليه للمناورة السياسية أمام المطالب المغربية ، ووفّر لها حجّة هامة للتدليل على سياسة المرونة التي تتحلّى بها في مواجهة التصلّب المغربي . صحيح أنّ منطقة التكنة كانت تمثّل جزءا من الأراضي المحمية الإسبانية في المغرب الأقصى وأنّ بقية أراضي إفريقيا الغربية الإسبانية بما في ذلك إقليم إفني أراضي تخضع للإستعمار الإسباني المباشر ولكن ليس هذا " الفرق القانوني " بشأن الوضعية القانونية للأرض هو الذي كان سيحول دون المطالبة بالجلاء الإسباني الكامل عن الأراضي " المغربية " التي تسيطر عليها وذلك بإعتبار هذا الجلاء مطلبا وطنيا مركزيا ولا سيّما خلال هذه الفترة من فورة الحماس الوطني بعيد الإستقلال ، وذلك دون إعتبار الإمكانية التي كانت القيادة المغربية تتوفّر عليها للإستفادة من الوضعية التي ترتّبت عن طبيعة الإدارة الإستعمارية لإفريقيا الغربية التي لم تكن تفرّق بين " أرض محمية وأرض سيادة " (1) .

لقد فضّلت القيادة المغربية إسترجاع سيادتها على جزء جديد من أراضيها دون أن تهتمّ كثيرا بضرورة تنزيله ضمن إستراتيجية تحريرية شاملة ، ودون أن تعتبر ضرورة التوصّل مع الطرف الإسباني إلى إتفاق مبادئ يؤكد أنّ إسترجاع طرفاية لا يمثّل سوى محطّة على درب التحرير الشامل .

وقد خلّف هذا الإتفاق لدى ثوار الصحراء شعورا لم تلبث أن إنجلت آثاره ، فقد أصاب حركة المقاومة الصحراوية – التي كانت تنخرط حتى هذا التاريخ على الأقل في إطار الحركة التحريرية المغربية عامة – بضربة قاصمة سيّما وقد جاء بعد شهر بالكاد من "عملية إعصار " بين 10 و 24 فيفري 1958 .

من جهة أخرى وفي الوقت الذي كانت فيه القوات الفرنسية والإسبانية تمشّط الصحراء من خلال ضرب جيوب المقاومة سيطرت وحدة من القوات الملكية المغربية

****

1) المرجع السابق ص 38 – 39 .

بقيادة محمد أوفقير على أقصى الجنوب المغربي حيث توجد القواعد الخلفية لجيش تحرير الجنوب ولا سيّما قواعد مجموعة بن حمّو مسفوي وأبي إزاكارن ... (1).

لقد تركّز إهتمام السلطة المركزية بالرباط في هذا الظرف على إسترجاع سيادتها على جزء جديد من أراضيها وتأمين سيطرتها على الجنوب حيث رفضت بعض جيوب المقاومة وخاصة بن حمّو مسفوي تسليم السلاح والإنضمام إلى الجيش النظامي بعد الإستقلال على غرار أغلب عناصر المقاومة الصحراوية، وبذلك لم تعتبر القيادة المغربية إنعكاسات العملية الفرنسية – الإسبانية، ثمّ إنعكاسات مبادرتها نفسها على توجّهات حركة المقاومة الصحراوية التي عبّرت برفض تسليم السلاح والإستمرار في المقاومة عن رفضها لإستراتجية الرباط في معالجة مسألة الأقاليم الجنوبية وإختيارها لإستراتجية الإستمرار في المواجهة حتى التحرير الكامل.

ولم تكن هذه الحركة بزعامة بعض قادتها مثل بن حمّو مسفوي تعمل من أجل أيّ مشروع إنفصالي وإن أثار موقفها ريبة الأحزاب والقصر، وجعلها في وضع الخارج عن القانون ولكن المبادرة التي قامت بها السلطة المركزية من أجل تأمين سلطانها في هذا الظرف بالذات من الإنحسار التحريري أمام الهجمة الإستعمارية الإسبانية – الفرنسية رمت ببذرة الإنفصال الأولى في أرض الصحراء (2).

****

1) رأت عناصر المقاومة الصحراوية في المبادرة العلوية ضربة موجعة ضدّ نضالها التحريري أمّا الشخصيات السياسية المغاربية التي كانت تنادي بمغربة الحرب من أجل التحرير الكامل في هذا الظرف الذي ما يزال فيه الإستعمار الفرنسي يسيطر على الجزائر وموريتانيا، وما تزال فيه إسبانيا تسيطر على الصحراء الغربية ... فقد رأت في المبادرة العلوية تأكيدا لواقع البلقنة في المغرب العربي، أنظر في هذا المعنى :

- TOUBAL , (IBRAHIM) : " LE SAHARA FACTEUR D'UNITE ' IN AFRIQUE -ASIE N°100 , JANVIER 1976 , P 20-21 .

2) SOUDAN ,(FRANCOIS) : "AINSI NAQUIT LE POLISARIO " , OPCIT , P 32-34 .

لقد أدّت الهجمة الإسبانية - الفرنسية من جهة ، والمبادرة الملكية بالسيطرة على أقصى الجنوب المغربي من جهة ثانية إلى القضاء على جيش تحرير الجنوب ، واضطرّ حوالي 30 ألف صحراوي إلى الهجرة - في حالة من العوز التام - نحو الشمال حيث إستقرّو بطرفاية وطان طان وزاق وقوليمين وحتى مرّاكش ، وقد إنضمّ حوالي 8000 منهم إلى القوّات المسلّحة الملكية ولا سيّما من قبيلتي آيت عوسة والرقيبات ومنهم أبو الشيخ الذي كان قد أسّس قبل ثلاث سنوات أحد أولى جيوب المقاومة في الصحراء (1) .

وقد أحسّ القصر بخطورة هذا التطوّر في إبانه فأقام ولـيّ العهد الأمير حسن في 22 جويلية من نفس السنة ببوكشيبية قرب واد شبيكة حفل ولاء ومصالحة مع الشيوخ الصحراويين ولكن هذا الحفل لم يستطع التعويض عن خيبة الأمل التي أصابت سكان الصحراء إذ رأى هؤلاء في سياسة دولتهم الداخلية (السيطرة على أقصى الجنوب) والخارجية (التوقيع على إتفاق قنيطرة) محاصرة لنضالهم التحرير ي في الوقت الذي كانوا ينتظرون منها دعما كاملا (2) ، وربّما كان ذلك شعور أقلية من بين هؤلاء ولكن هذا الشعور وجد بالتأكيد ، وقد لعب دورا حاسما في تطوّر الوعي التحريري الصحراوي نحو المشروع الإنفصالي في وقت لا حق ولا سيّما لدى هذه الفئة المهجّرة فلم يكن من الصدفة في شيء أن تترعرع أغلب قيادات البوليزاريو في صلب هذه الهجرة (3) .

لقد إرتكبت الدولة المغربية الناشئة بالتوقيع على إتفاق قنيطرة خطأ سياسيا قاتلا إذ دفع الجوع إلى ممارسة السيادة والإندفاع الأعمى نحو الهدف (تحرير جميع الأراضي المحتلة) دون تأمين الوسائل والإستراتجيا الكفيلة بتحقيقه إلى الوقوع فريسة سهلة

****

1) IBID , P 34 .
2) IBID .
3) نذكر من بين هؤلاء محمد عبد العزيز ومحمود لمين وبشير مصطفى السيد ومحمد سداتي وسيّد أحمد بطل ومحفوظ علي بيبا ، انظر المرجع السابق ، ص 34 .

للمناورة الإسبانية (1).

صحيح أنّ الإتفاق مكّن المغرب الأقصى من إستعادة طرفاية ولكنّه قضى على الحضور المغربي بالصحراء من خلال تصفية عناصر المقاومة الصحراوية التي ظلّت على ولائها له حتى هذا التاريخ على الأقل، وسهّل في المقابل نجاح المشروع الإستعماري الذي وضعته مدريد وباريس فقد نسف - في المدى المنظور على الأقل - الأمل بإستعادة الصحراء الغربية ذلك أنّ إسبانيا لم تقض على جيوب المقاومة التحريرية في الصحراء، وتحكم عليها بالهجرة إلى الشمال فحسب بل وخلقت وضعا إداريا جديدا بموجب أمر ملكي صادر في10 جانفي 1958 جاء يقسّم الممتلكات الإسبانية إلى مقاطعتين: مقاطعة إفني ومقاطعة الريودي أورو بعد أن كانت تمثل وحدة إدارية، ولا شكّ أنّ قلّة الخبرة في ممارسة شؤون الحكم منعت القيادة السياسية المغربية الناشئة من أن تقرأ النوايا الإستعمارية الإسبانية التي تكمن خلف هذا الأمر.

وبالفعل فقد ردّت السلطة الإستعمارية الإسبانية على سياسة المراحل التي إنتهجتها الحكومة المغربية بتجزئة المطالب المغربية وذلك من خلال خلق هذا الوضع الإداري الجديد بحثا عن إطالة أمد حضورها الإستعماري في المنطقة، وقد أثبتت الأحداث فيما بعد نجاح المخطّط الإسباني إذ تركّزت المفاوضات المغربية - الإسبانية اللاحقة على مقاطعة إفني (2)، فيما تمتع الإسبان بالأمن الكامل طوال الفترة التي سبقت ظهور

****

1) نذكّر بأنّ إتفاق قنيطرة وقّعه من الجانب المغربي احمد بلافريج أحد مؤسسي حزب الإستقلال الذي كان ينادي بالمغرب السعدي الكبير.

2) إستعاد المغرب الأقصى سيادته على إفني بعد مفاوضات عسيرة بموجب إتفاق فاس الموقّع في 4 جانفي 1969، انظر بهذا الصدد:
" PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38, MARS -AVRIL, 1970, P 39

البوليزاريو.

من جهة أخرى، سهّل الإتفاق قيام الدولة الموريتانية في نوفمبر 1958 وذلك ببلاد شنقيط التي كان يطالب بها أيضا إذ فقد المغرب الأقصى الوصال الوحيد الذي كان يربطه بها بعد إندحار عناصر المقاومة الصحراوية التي كانت تجسّم الأمل المغربي بتحرير كامل بلاد المغرب السعدي.

وبذلك نجح المخطّط الإسباني - الفرنسي متسبّبا في ظهور وضعية جغرافية سياسية جديدة ضربت في العمق الأهداف المغربية وحملت تفاعلات جديدة لم تلبث أن إنعكست على الإقليم المغاربي بأسره.

وبقيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية في 28 نوفمبر 1958 في الجزء الأكبر من الأراضي التي تطالب بها الحكومة المغربية إزداد الخلاف الصحراوي تعقيدا إذ حلّت نواق الشط محلّ باريس في الصراع الدائر من أجل تسوية الخلاف الصحراوي، ولكن العاصمة الموريتانية - وبخلاف باريس - كانت تستطيع الإعتماد على الحجج المغربية نفسها للمطالبة هي أيضا بإستلحاق الإقليم الصحراوي الواقع تحت السيطرة الإسبانية ولا سيّما بعد نجاحها في فرض مكانتها في المجتمع الدولي كدولة مستقلّة ذات سيادة.

ثمّ لم يلبث الخلاف أن طال الجزائر بعد إستقلالها في 1962 فقد ورثت الجزائر حدودا ملغّمة بالخلافات الحدودية ... منها الخلاف مع جارها الغربي ففي 6 جويلية 1961، وقّع المغرب الأقصى مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بورتكولا يقضي بإتفاق الطرفين على عدم حجيّة الإتفاقات التي ستوقّعها فرنسا مع الجزائر المستقلة فيما يتعلّق بترسيم الحدود، وعلى هذا الأساس طالب المغرب الأقصى بتندوف التي فصلت تعسّفا - حسب الرباط - عن التراب المغربي (1).

****

1) نذكّر بأنّ تندوف تمثل اليوم القاعدة الورائية الأساسية للبوليزاريو الذي يطالب بإستقلال الصحراء الغربية.

وقد عرف هذا الخلاف إحتدادا كبيرا سنة 1962 ، ولم يلبث أن إتّخذ شكل مواجهة مسلّحة بين البلدين سنة 1963 ، عرفت بإسم حرب الرمال ، وقد كانت مواجهة محدودة ولكنّها كانت دموية ، وقد شكّلت ضربة موجعة لأحلام الوحدة المغاربية .

وقد ظلّ هذا الخلاف يحكم تطوّر العلاقات بين البلدين وشهد تصعيدا خطيرا خلال عقد الستينيات على خلفية تفاعلات القضية الصحراوية نفسها ففي بيان لوزارة الإعلام المغربية بتاريخ 8 مارس 1967 أكّدت الرباط شرعية مطالبتها بمراجعة الرسم الحدودي مع الجزائر مع إلتزامها بقرار اللجنة التي شكلتها منظمة للوحدة الإفريقية لهذا الغرض ومعارضتها لسياسة التسلّح التي فرضتها الجزائر في المنطقة (1)، موجّهة إتهامها للجزائر بالتواطؤ مع إسبانيا حول قضية الصحراء الغربية (2) .

ولم يتهيأ حلّ هذا الخلاف إلاّ على خلفية الإتفاق الضمني على مستقبل الصحراء الغربية بين المغرب الأقصى والجزائر وموريتانيا بعد اللقاء الذي جمع القادة الحسن الثاني وبومدين وولد دادة على هامش مؤتمر القمّة الإسلامي الذي إحتضنته الرباط في سبتمبر 1969 إذ بدا وأنه طوى صفحة الخلاف الحدودي المغربي -الجزائري وإنطلاق مسار تطبيع العلاقات المغربية – الموريتانية ، وبداية تنسيق سياسات الدول الثلاث إزاء

****

1)وكان المغرب الأقصى قد بعث برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدّة ينتقد فيها سياسة التسلّح الجزائرية وآثارها على المنطقة الأمر الذي إنتقدته الجزائر بشدّة .

2) MAGHREB N°21 , MAI -JUIN 1967 , P 19 .

حول أهمّ محطّات الخلاف الحدودي المغربي – الجزائري خلال عقد الستينات انظر :

- MAGHREB N°20 , MARS-AVRIL , 1967 , P 19-20 .
- MAGHREB N° 21 , MAI -JUIN , 1967 , P 19 .

بخصوص الموقف المغربي من هذا التواطؤ الجزائري -الإسباني راجع :

-الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 112 – 113 .

المشكل الصحراوي (1).

وكان سبق هذا اللقاء الثلاثي لقاءا ثنائيا أوّلا كان جمع الحسن الثاني ببومدين في إفران يوم 15 جانفي 1969 وأفضى إلى التوقيع على إتفاق إفران الذي حفّز روح حسن الجوار بين البلدين وجمّد الخلاف الحدودي بينهما إلى حين، وأمكن بفضل ذلك التوصّل يوم 27 ماي 1970 إثر لقاء الحسن الثاني ببومدين بمدينة تلمسان إلى إتفاق سوّي بمقتضاه الخلاف الحدودي نهائيا إذ قبل الملك بترسيم الحدود الجزائرية المغربية متنازلا بذلك عن المطالب الترابية المغربية مقابل إتفاق الطرفين على الإستغلال المشترك لمنجم الحديد بقرعة الجبيلات (2).

وعلى قاعدة حلّ هذه الخلافات الحدودية أمكن للقادة الثلاثة الإجتماع مجدّدا في 14 سبتمبر 1970 بنواذيبو الموريتانية حيث كان مصير الصحراء الغربية المحور الأساسي لمحادثاتهم، ولم يثمر هذا اللقاء القصير الذي لم يتجاوز الساعة ونصف الساعة إتفاقا صريحا فقد كان يصعب التوفيق بين المطالب المغربية والموريتانية، إضافة إلى أنّ الجزائر كانت تولي إهتماما خاص لمصيرهذا الإقليم المجاور، كما لم يكن يمكن تجاهل تطوّر الموقف الإسباني بعد إكتشاف الثروات الفسفاطية الواعدة لمنجم بوكراع بالساقية الحمراء، ولكن اللقاءأسفر مع ذلك كما نصّ على ذلك البيان المشترك الصادر في أعقابه على إتفاق القادة الثلاثة على ضرورة التعجيل بتصفية الإستعمار بالصحراء الغربية وتشكيل لجنة للتنسيق تضطلع بمهمّة مراقبة تطوّرات الوضع في المنطقة والنهوض بتعاون بلدان المغرب العربي مع بلدان منظمة الدول المشاطئة لنهر السنقال (O.E.R.S (ORGANISATION DES ETATS RIVERAINS DU SENEGAL) (3).

****

1) راجع بهذا الصدد :

- MAGHREB N°36 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1969 , P 7-8 .
2) MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 5 .
3) MAGHREB N°42 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1970 , P 10 .

لقد مثّلت قمّة نواذيبو – مغربيا على الأقل – خطوة في إتجاه تفاهم الرباط مع أجوارها المغاربة دون المساس بجوهر العلاقات مع إسبانيا (1) ، ولكن كان يصعب فعلا التوصّل إلى إتفاق يرضي جميع الأطراف فقد كان كلّ طرف قد بلور سياسته الصحراوية بناءا على إملاءات مصالحه الخاصة .

أما المغرب الأقصى فقد تمسّك بأطروحة " المغرب الكبير " التي كان أعلنها علاّل الفاسي سنة 1955 وتبنّاها الملك محمد الخامس منذ فيفري 1958 ، وكانت هذه الأطروحة تفترض مدّ السيادة المغربية على كامل الصحراء الغربية الإفريقية بين وادي درعة شمالا ونهري السنقال ومالي جنوبا ، ولكن بموازاة هذا الموقف الرسمي المعلن كانت الدبلوماسية السرية المغربية تسعى إلى تسوية الخلاف الموريتاني على قاعدة الإعتراف بإستقلاله خاصة وقد نجحت الجمهورية الإسلامية الموريتانية في تأمين الدعم الخارجي لإستقلالها من خلال توالي الإعترافات الدولية بها بما في ذلك بعض دول كتلة الدار البيضاء (2) .

ولا شكّ أنّ وجود المغرب الأقصى وموريتانيا معا بين الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية في ماي 1963 مثّل إعترافا مغربيا غير مباشر وغير معلن بإستقلال الدولة الموريتانية ، وقد كان المغرب الأقصى يسعى بإمتناعه عن الإعتراف بإستقلال موريتانيا إلى دعم مركزه التفاوضي بشأن الصحراء الغربية تجاه نواق الشط ومدريد على حدّ السواء (3)، ذلك أنّ المغرب الأقصى كان يدرك أنّه سيجد صعوبة بالغة لتبرير مطالبه

****

1) IBID .

2) مثّلت المسألة الموريتانية إحدى نقاط الخلاف الأساسية بين دول الكتلة ، وقد إنفردت غانا من بين أعضائها بالإعتراف بإستقلال موريتانيا .

3) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRI TORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38 , MARS -AVRIL , 1970 , P 35-37 .

الترابية في الصحراء الغربية وتشريعها في صورة إعترافه بإستقلال موريتانيا ولا سيّما إذا كانت موريتانيا تسعى إلـى تحقيق نفس الأهداف من خلال المطالبة بدورها بالصحراء الغربية ، وعلى هذا الأساس إختارت الدبلوماسية المغربية في معالجة هذه المسألة أسلوب المزايدة التكتكية إذ كانت تسعى إلى إضعاف الموقف الموريتاني من خلال المطالبة بموريتانيا نفسها ، ومع أنّ الموقف المغربي لم يكن يحضى بتأييد كبير في الخارج ولم يفتأ يتراجع فإنه كان يمثّل عامل ضغط على الدولة الموريتانية الناشئة سيّما وإنّها لم تخلو من القلاقل والإضطرابات في هذه الفترة من بناء الدولة والمجتمع حتى أنّ حزب الإستقلال ألحّ على الحكومة التدخل لإسترجاع " المقاطعة السليبة " إثر الإضطرابات التي شهدتها موريتانيا في فيفري 1966 (1).

وإعتمدت الدبلوماسية المغربية الأسلوب نفسه لإضعاف الموقف الإسباني وذلك من خلال المطالبة بالأراضي المغربية التي تقع تحت السيطرة الإسبانية مثل سبتة ومليلة والجزر الخالدات وهو أمر يسانده العالم الثالث بالكامل تقريبا (2).

وقد حرصت الدبلوماسية على هذا الأساس على تسوية قضية الصحراء الغربية في الإطار الثنائي الإسباني – المغربي ، وكان الملك الحسن الثاني يؤكد لمخاطبيه الإسبان أنّه يفضّل " إستمرار الإحتلال الإسباني إلى أن نتوصل إلى إتفاق لأنّ هذا الإقليم جزء من المملكة على أن أراكم تسلّمونه للأخرين " (3).

****

1) " LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 40 .
2) VERGINIOT , (OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATIONS INTER-ARABES " IN "LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , OPCIT , P 127 -128 .

3) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 112 .

وقد إندرج في هذا الإطار اللقاء الذي جمع الملك الحسن الثاني مع الجنرال فرانكو في 6 جويلية 1963 بمطار باراجاس(BARAJAS) بمدريد، وقد وضع هذا حدًا لفترة طويلة من التوتر إمتدت زهاء خمس سنوات بين 1958 و 1963 إذ أكّد الطرفان رغبتهما في تجاوز خلافاتهما عن طريق التفاوض وبما يضمن مصلحتيهما معا، وبدا أنّ الحكومة الإسبانية مستعدّة رغم المعارضة العسكرية في الداخل لتقديم تنازلات في الصحراء الغربية مقابل تأمين مصالحها هناك والإعتراف بالوضع القائم في القلاع (PRESIDES) الإسبانية بالتراب المغربي (1).

ومثّل هذا اللقاء منطلق المفاوضات بشأن إقليم إفني التي أفضت في 4 جانفي 1969 إلى التوقيع على إتفاقية فاس التي ردّ بموجبها الإقليم إلى السيادة المغربية (2).

بيد أنّ الأهمية المفاجئة التي باتت تحتلها الصحراء الغربية قضت سريعا على الأمل الذي كان يحدو القيادة المغربية لتسوية خلاف الصحراء الغربية في الإطار الثنائي المغربي - الإسباني وفق روح باراجاس (BARAJAS) فقد أدّت التنقيبات سنة 1963 إلى إكتشاف منجم هام للفسفاط في العيون بالساقية الحمراء، ويعدّ أحد أغنى المناجم في العالم إذ قدّر إحتياطية بأكثر من مليار طن، كما تمّ إكتشاف منجم حديد بالأقراشا (AGRACHA) في قلب الريودي أورو بإحتياطي قدّر بنحو 70 مليون طن (3).

وعلاوة على هذين الإكتشافين كان يوجد أمل في إكتشاف النفط الأمر الذي أدّى إلى حلول حوالي 12 شركة نفطية أمريكية في المنطقة حصلت بموجب القوانين النفطية

****

1) " LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 39 -40 .
2) "PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , IN MAGHREB N°38 , MARS-AVRIL , 1970 , P 39 .
3) " LE SAHARA ESPAGNOL " , IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 39 .

التي أصدرتها الحكومة الإسبانية بين 29 و 31 ديسمبر 1958 على حق التنقيب في مساحة تقدر بمائة ألف كلم 2، ولئن إنسحبت جلّ هذه الشركات بعد عام 1964 إثر فشلها في العثور على النفط فإنّ النشاط الذي قامت به على إمتداد عدّة سنوات أدّى إلى المساهمة في تركيز البنية التحتية للمنطقة (بناءات ، مطارات ، طرقات ، حفر آبار ...) (1).

لقد كان إكتشاف الفسفاط في الساقية الحمراء سنة 1963 ، ثم الحديد في الريودي أورو عاملا حاسما في بلورة سياسة إسبانيا الصحراوية في إتجاه التصلّب إذ صيّر الصحراء الغربية أحد مصادر المواد الأوّلية التي كانت تحتاجها الصناعة الإسبانية بعد أن كانت مجرّد مستعمرة نفوذ تكاد تقتصر ثرواتها على عائدات الصيد البحري وخاصة إذا إعتبرنا أهمية الحقل المكتشف في الساقية الحمراء فهو يمتدّ على 75 كلم طولا وبين 1 و 15 كلم عرضا على مساحة قدّرت بمائتي وخمسين كلم 2 ، وهو علاوة على ذلك سهل الإستغلال إذ كانت منطقة بوكراع وهي إحدى المناطق الخمسة التي يتكوّن منها الحقل تقع على بعد 100 كلم فقط من ميناء العيون ، وكانت تحوي مخزونا يتراوح حسب التقديرات بين 1.4 و 1.7 مليار طن من الفسفاط (2).

وقد بدأت إسبانيا – في إطار حرصها على إستغلال هذه الثروة – منذ سنة 1962 في تركيز البنية التحتية التي كانت تحتاج إليها لإستخراج الفسفاط وشحنه ومن ذلك بناء ناقل شريطي بين بوكراع والعيون وتهيئة ميناء الشحن بالعيون ... ، وقد أشرف على هذه الإنجازات المعهد الوطني للصناعة الإسبانية بالإعتماد على شركات أجنبية في المراحل المختلفة التي إستلزمها تركيز هذه البنية وذلك على غرار شركة كروب (KRUPP)

****

1) IBID , P 39 .
2) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , IN MAGHREB N°38 , MARS -AVRIL , 1970 , P 39 .

الألمانية التي قامت ببناء الناقل الشريطي بين بوكراع والعيون .
وبموازاة ذلك ، تواصل داخل إسبانيا بهوالقا (HUELVA) بناء عدّة شركات خاصة لإنتاج حامض الفسفاط جهّزت منذ بداية 1971 لإستقبال الشحنات الأولى من فسفاط بوكراع (1).
وقد كان هذا التطوّر الذي عرفه الموقف الإسباني طبيعيا إذا إعتبرنا حقيقة الرهانات في المنطقة فقد كانت الحكومة الإسبانية تريد الإستفادة من عائدات الإستثمارات التي وظّفتها في عمليات التنقيب منذ سنة 1947 (2) ، الأمر الذي جعلها تربط حضورها في الصحراء بظهور النتائج النهائية لأعمال التنقيب الجارية ، وقد حرصت حرصا ظاهرا على تأمين إستمرار هذه الأعمال في إنتظار نتائج التنقيب إذ كانت قد وظّفت أموالا طائلة بالتعاون مع العديد من الشركات الكبرى من خارج إسبانيا .
وقد تنزّلت في هذا الإطار " عملية إعصار " التي نظّمتها بالتنسيق مع فرنسا لضرب المقاومة الصحراوية وذلك حتى تؤمّن نشاط هذه الشركات ضدّ أيّة ضربة محتملة داخل الصحراء بعد تزايد نشاط جيش تحرير الجنوب ولا سيّما خلال سنوات 1955 و 1956 و 1957 (3).
وفي هذا الإطار دائما إندرجت قرارات مدريد بإعادة تنظيم الممتلكات الإسبانية في إفريقيا الغربية تحسّبا لأيّ تطوّر محتمل في المنطقة بعد تأكد المطالبة المغربية بالصحراء في غمرة الحماس الوطني والمدّ التحريري الذي عرفته المنطقة إثر إستقلال المغرب الأقصى سنة 1956 ، ففي 10 جانفي 1958 صدر أمر ملكي بتقسيم الممتلكات الإسبانية في إفريقيا الغربية إلى مقاطعتين : مقاطعة إفني (4) ومقاطعة الصحراء الغربية (5)

****

1) IBID , P 39-40 .
2) " LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 39 .
3) SOUDAN , (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIO " , OPCIT , P 30-33 .
4) كنّا أشرنا أنّ المغرب الأقصى إستردّها بموجب إتفاق فاس الموقّع في 4 جانفي 1969 .
5) مثلت الصحراء الغربية دائما أهمّ المستعمرات الإسبانية بإفريقيا بإعتبار عامل المساحة .

ثمّ صدرت القوانين التي تنظّم إدارة المقاطعة الصحراوية نفسها ولا سيّما قانون أفريل 1959 ثمّ قانون أفريل 1961 ، التي جعلت من مدينة العيون عند مصبّ وادي الساقية في المحيط الأطلسي عاصمة للصحراء الغربية ، وحدّدت عدد ممثلي المقاطعة في البرلمان الإسباني بثلاث نواب (1) .

لقد كانت تسوية الخلاف الصحراوي سواءا في الإطار الثنائي المغربي - الإسباني أو الثلاثي المغربي - الإسباني - الموريتاني بعد إعلان المطالبة الموريتانية بالصحراء الغربية منذ سنة 1957 أي قبل قيام الدولة الموريتانية نفسها ، ممكنا طالما أنّ الصحراء الغربية مجرّد مستعمرة نفوذ دون ثروات ، وإن كانت مدريد لا تتعجّل هذه التسوية وذلك لإعتبارات كثيرة لعلّ أبرزها :

- تراجع التهديد الذي كان يستهدف الوجود الإسباني بالصحراء بعد النجاح الباهر الذي حققته عملية إعصار .

- كثرة الأصوات داخل إسبانيا التي كانت تناهض سياسة " تصفية آخر المعاقل الإفريقية للإمبراطورية الإستعمارية الإسبانية " كما أكّدت ذلك كثرة الأصوات المعارضة داخل البرلمان الإسباني لإتفاقية فاس عند دعوته للمصادقة عليها في 24 أفريل 1969(2).

أمّا وقد أدّت أعمال التنقيب إلى إكتشافات بمثل هذه الأهمية فقد صارت التسوية على قاعدة الإنسحاب الإسباني مستبعدة ، بل وعلى عكس ذلك أصبحت إسبانيا حريصة على تأكيد حضورها في المنطقة لإستغلال الخيرات الهامة التي يزخر بها باطن الأرض الصحراوية مستفيدة في ذلك من الترتيبات التي كانت وضعتها تحسّبا لهذا الوضع بالذات

****

1) " LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 38 .
" PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38 , MARS -AVRIL , 1970 , P 36-37 .

2) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , IN MAGHREB N°38 , MARS -AVRIL , 1970 , P 40 .

الأمر الذي يفسّر التحوّل الكامل الذي عرفه موقف فرانكو عند لقاءه الحسن الثاني بمدريد سنة 1971 إذ ردّ على الطلب المغربي بإستعادة الصحراء مقابل التأمين الكامل للمصالح الإسبانية فيها بجملة واحدة " إنّ ما تطلبونه منّا يا صاحب الجلالة عملية إنتحارية فلا أنا ولا إسبانيا مستعدّان لذلك " (1).

ولا شكّ أنّ إكتشاف الفسفاط والحديد، وقيام الإنجازات المختلفة التي إرتبطت بهذين المنتوجين إستخراجا وتحويلا داخل إسبانيا ومستعمراتها وخارجهما خلق مصالح جديدة متشابكة لم يكن من شأنها التعجيل بحلّ خلاف الصحراء الغربية وفق الرؤية المغربية أو المغربية – الإسبانية، وفي الإطار الثنائي المغربي -الإسباني الذي تمسّكت به الرباط حتى هذا التاريخ. لقد صار الحوار المغربي – الإسباني مستحيلا بعد هذا التنامي الذي شهدته المصالح الإسبانية في الصحراء الغربية والمنطقة عموما مع الإكتشافات وذلك رغم حرص المغرب الأقصى على تأمين المصالح الإسبانية القائمة والمستقبلية في المنطقة بما " يضمن لها ذلك التعاون الإقتصادي الذي نتطلّع إليه سواءا تعلّق الأمر بالخيرات الموجودة على سطح الأرض أو بما في باطنها أو بثروات البحر، وبالنسبة للصحراء ذهبت إلى حدّ إقتراح إقامة قواعد عسكرية بها في إطار إتفاق يتمّ بيننا على قدم المساواة " (2).

لقد إعتمدت الإستراتجيا المغربية في معالجة قضية الصحراء الغربية على حصر الخلاف مع إسبانيا دون سواها، وكان المغرب الأقصى يحرص بذلك على أن يتفادى تدويلا محتملا للمسألة من شأنه أن يعسّر حلّها ويوفّر للأطراف الأخرى سواءا من بين دول

****

1) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 111.

2) هكذا لخّص الحسن الثاني الخطاب المطوّل الذي القاه امام فرانكو أثناء لقائه به بمدريد سنة 1971، أنظر المصدر السابق، ص 111.

الإقليم الجغرافي أو من بين الدول الكبرى فرصا للتدخّل على حساب ما ترى فيه الرباط حقّا لا ينازعها فيه أحد، و ذلك بقدر حرصه على أن تظهر مطالبته بالصحراء كمحطّة أخرى في نضاله التحريري من أجل إسترجاع سيادته على أراضيه بعد إسترجاع الجزء الإسباني في الشمال وطرفاية وإفني، وهو ما كان خليقا بأن يؤمن له مساندة قوى التحرّر في العالم.

ولا شكّ في أنّ إيمان المغرب الأقصى بعدالة مطالبه الصحراوية هو الذي حمله على أن يلجأ إلى الأمم المتحدّة بحثا عن حلّ أممي يفرض على إسبانيا القبول " بعودة الصحراء إلى المملكة المغربية ".

وبالفعل فقد بدأ إهتمام الأمم المتحدة بقضية الصحراء الغربية مبكّرا بعد إستقلال المغرب الأقصى، فقد طالب هذا الأخير في 20 أوت 1960 بإدراج المسألة الموريتانية ضمن جدول أعمال الدورة XV للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكانت الصحراء الغربية إلى جانب موريتانيا في هذا التاريخ جزءا من مجموع الأراضي التي كان يطالب بها المغرب الأقصى (1).

وإذ كان الإعتراف الأممي بموريتانيا من خلال قبول عضويتها في الأمم المتحدة يوم 31 أكتوبر 1961 (2) قد أقرّ السيادة الموريتانية على أراضيها، فقد ظلّ مصير الحدود الصحراوية بين دول المنطقة، ومصير الصحراء الغربية نفسه عالقا.

****

1) LA BOUZ ,(MARI-FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN ,OPCIT, P 50 -54 .

– قررات الأمم المتحدة حول الصحراء الغربية متوفرة في موقع بالأنترنات عنوانه W.W.W.ARRONG، وهو يقدم علاوة على ذلك نشرة أسبوعية حول الأحداث بهذه المنطقة.

– كما حرصت مجلة MAGHREB -MACHRECK , MAGHREB بدءا من العدد 67 على متابعة القرارات الأممية حول الصحراء الغربية في تغطيتها لعلاقة الدول المغاربية بالمنظمات الدولية.

2) كانت موريتانيا قد طالبت بالإنضمام إلى الأمم المتحدة منذ 28 نوفمبر 1960، ولكن هذا المطلب إصطدم بالفيتو السوفياتي في مجلس الأمن يوم 20 ديسمبر 1960 الأمر الذي أخّر تاريخ إنظمام موريتانيا إلى الأمم

ولا محالة فقد إستمرّ المغرب الأقصى في مطالبته بموريتانيا في إطار الرسم التكتيكي الذي إنتهجته الدبلوماسية المغربية ، ولكن الجهود المغربية تركزّت بالأساس منذ خسارة المعركة الموريتانية على العمل على "إسترجاع " الصحراء الغربية ، وقد عاد منذ 1963 إلى طرح قضية الصحراء الغربية على لجنة تصفية الإستعمار بالأمم المتحدة(تعرف أيضا بلجنة الـ24) بعد تعثّر مفاوضاته مع إسبانيا رغم أنّه كان يفضل حلاّ ثنائيا مغربيا - إسبانيا تفاديا لمظاعفات تدويل القضية بما من شأنه أن يعطي الدول الكبرى ودول الإقليم الجغرافي إمكانية التدخل في هذا النزاع (1).

وقد إجتمعت لجنة تصفية الإستعمار في 16 أكتوبر 1964 لتنظر في أمر مصير " إفني والصحراء الغربية " بناء على دعوة المغرب الأقصى ، وكانت الإستراتيجيا المغربية تحرص في هذا التاريخ على عدم الفصل بين مستقبل إقليمي إفني والصحراء الغربية الذين " يمثّلان معا جزءا لا يتجزّأ من المغرب الأقصى " (2) .

وقد تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بناءا على تقرير هذه اللجنة في دورتها 19 يوم 16 ديسمبر 1965 القرار رقم 2072 (XX) الذي دعا إسبانيا إلى إتخاذ الإجراءات الضرورية " لتحرير إفني والصحراء الغربية وبدء المفاوضات بشأن مشاكل السيادة التي يطرحها هذان الإقليمان " (3).

بيد أنّ القضية الصحراوية ستتيه بعد ذلك بين الكواليس الأممية نتيجة لجوء إسبانيا إلى سياسة المماطلة وتجزئة المطالب المغربية (4)وكذلك نتيجة تعدّد الأطراف

****

المتحدةإلى أكتوبر 1961 .

1) انظر كلمة ولد سيدي بابا مندوب المغرب الأقصى بالأمم المتحدة أمام الجمعية العامة يوم 16 ديسمبر 1965 في :

MAGHREB N°13 , JANVIER -FEVRIER 1966 , P 14 .

2) MAGHREB N°6 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1964 .

3) MAGHREB N°13 , JANVIER -FEVRIER , 1966 , P 14 .

4) أكدت الرسالة التي بعث بها رئيس البعثة الإسبانية بالأمم المتحدة إلى لجنة تصفية الإستعمار في

المعنية بالقضية مع تبلور المطالب الموريتانية والمواقف الجزائرية وذلك قبل بروز مطلب الإستقلال الذي رفعته الحركة الإنفصالية في الصحراء الغربية منذ أواسط السبعينات ، لذلك فقد ركزت الرباط إلى جانب متابعة جهودها الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة على التوصل إلى الحلّ لهذه القضية على قاعدة الإتفاق مع الأطراف المعنية وفي مقدّمتها إسبانيا ، وقد لجأ المغرب الأقصى إلى مختلف الوسائل التي توفر عليها لحمل الحكومة الإسبانية على القبول بمطالبه ، وقد تراوحت بين التهديد باللجوء إلى المطالبة بتقرير مصير هذا الإقليم والأقاليم الأخرى التي تحتلها إسبانيا (1) ، وبين إغرائها بجدوى الإتفاق الثنائي الذي يضمن لها حماية مؤكدة لمصالحها في الصحراء بعد إنسحابها منها (2) مرورا بالإبتزاز السياسي من خلال ربط المسألة الصحراوية بالإحتلال الإسباني لسبتة ومليلة في الشمال المغربي .

****

سبتمبر 1966 بوضوح إعتماد إسبانيا لسياسة الحلول الجزئية في مواجهة المطالب المغربية فقد فصلت بين مصير إقليم إفني وإقليم الصحراء الغربية إذ أكّدت أنّ " الحكومة الإسبانية تقوم بعد بالإجراءات التي ستسمح لعشرين ألف ساكن بالصحراء الإسبانية بتقرير مصير هذا الإقليم " ، فيما وصفت الوضع بإفني بأنّه غير عادي مؤكّدة على أنّه " يجدر بالحكومتين الإسبانية والمغربية العمل على تطبيع الوضع في إفني " .
- VOIR MAGHREB N°18 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1966 , P 7 .
وقد بادرت صحافة حزب الإستقلال بالردّ على مضمونها في الإبّان داعية إلى ضرورة إنسحاب القوات الإسبانية وتعويضها بقوى محايدة (انظر مثلا العلم بتاريخ 15 سبتمبر 1966) ، ولكن سيتبيّن فيما بعد نجاح السياسة الإسبانية في حمل الطرف المغربي على تجزئة مطالبه إذ سيتقرّر مصير إفني مفردا بعودته إلى التراب المغربي مقابل إتفاق حول حقوق الصيد البحري جاء يخدم مصلحة إسبانيا على حساب بواخر الصيد وقطاع المصبّرات المغربي ... فيما علّق مصير الصحراء الغربية لمفاوضات لاحقة ما إنفكت تتعقّد منذ هذا التاريخ (أفريل 1969) .
راجع بهذا الصدد : . MAGHREB N°33 , MAI -JUIN , 1969 , P 7
1) MAGHREB N°33 , MAI -JUIN , 1969 , P 7 .

2) الحسن الثاني ، " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 111 .

وقد حرصت القيادة المغربية على تأمين الشروط الضرورية لنجاح مسعاها نحو إستعادة الصحراء الغربية من خلال :

- تكثيف نشاط الدبلوماسية المغربية بحثا عن المساندة الدولية لمطالبها .

- تحييد بقية دول الإقليم الجغرافي ولا سيّما الجزائر وموريتانيا التي كانت تطالب بإقليم الصحراء وذلك من خلال حلّ المشاكل الثنائية العالقة حتى لو حصل ذلك على حساب المصالح المغربية ومطالبها المعلنة ، وقد إختارت الرباط مناسبتين بارزتين لتعلن ذلك على الملإ ربّما لأنها كانت تريد أن تجعل القادة الحاضرين شهودا على الإتفاقات التي وقّعتها ، ولتحمّلهم مسؤولية أخلاقية لدعم المطالب المغربية في الصحراء الغربية بعد التنازلات التي قدّمتها ، وبالفعل إستغلّ الحسن الثاني إحتضان الرباط لمؤتمر القمّة الإسلامي في سبتمبر 1969 لتنسيق سياسة المغرب الصحراوية مع نظيريه الجزائري والموريتاني خلال الإجتماع الذي جمعهم على هامش القمّة ، وخاصة لحلّ " المسألة الصحراوية " رغم أهميتها في السياسة الداخلية المغربية إذ لم يعترض على إعترافه غير المباشر بالدولة الموريتانية من خلال إستقبال رئيسها بصفة رئيس دولة إسلامية سوى حزب الإستقلال (1) .

وإستغلّ الحسن الثاني إحتضان الرباط في جوان 1972 للمؤتمر التاسع لمنظمة

****

1) تعاملت السلطة مع موقف الحزب بحزم معتدل إذ أوقف مديرا جريدتي الإستقلال والعلم اللتين نشرتا تصريحا لرئيس الحزب أكّد فيه " عدم جواز التصرّف في سيادة الشعب المغربي " وذلك تعليقا على موقف الملك من المسألة الموريتانية ، ولكن أطلق سراحهما سريعا بعد ذلك .

حول المحادثات المغربية - الموريتانية - الجزائرية التي وقعت على هامش المؤتمر ، وأهمّ ما ترتّب عنها راجع : MAGHREB N°36 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1969 , P 6-8 .

الوحدة الإفريقية لإعلان حلّ الخلاف الحدودي مع الجار الجزائري، وقد مثّل ذلك الحدث الأهمّ خلال المؤتمر، وتمّ بالتوقيع في 15 جوان أمام أنظار القادة الضيوف على إتفاقيين ثنائيين : حدّد الأوّل الرسم الحدودي الجنوبي بين البلدين والذي حدّد مصير مناجم الحديد بقرعة الحبيلات قرب تندوف بإعتبارها جزءا من التراب الجزائـري، فيما جاء الإتفاق الثاني يؤطر الإستغلال المشتـرك لهذا المنجـم، وقد حرص الحسن الثاني على أن يؤكد على نهائيّة هذا الحلّ حتى أنّه دعا لتنحيته من أرشيف المنظمة (1).

هكذا إذن أراد المغرب الأقصى أن يؤمن دعم أجواره لمطالبه الصحراوية بتنازله عن مطالبه الترابية فـي الجزائر، وقبوله نهائيا بإستقلال موريتانيا التـي كـانت تمثّل إلـى وقت قريب إحدى مطالبه الترابية أيضا، وقد عبّر الحسن الثاني عن طبيعة هذه التنازلات والمقابل الذي كان يريده لها عندما أكّد لضيفيه الجزائري والموريتاني أثنـاء اللقاء الذي جمعهم بأغادير فـي جويلية 1973 على أهمية التضحيات التي قدّمها " من أجل إقامة علاقات صداقة مع بلديكما " من أجل " ضمان إستقرار المغرب والمنطقة " (2).

****

1) حول أهمّ وقائع هذا المؤتمر راجع :
O'CORNESSE (DOMINIQUE) : "LE 9EME SOMMET DE L'O.U.A ARABAT : UN SOMMET MAGHREBIN " , IN MAGHREB N°52 , JUILLET -AOUT , 1972 , P 13-14 .

– حول تطوّر العلاقات بين البلدين في إتجاه التوصل لهذا الحل خلال الفترة التي سبقته راجع خاصة :
- MAGHREB N°51 , MAI -JUIN , 1972 , P 17 .
- MAGHREB N°52 , JUILLET-AOUT , 1972 , P 5 .

2) راجع ما قاله الحسن الثاني عن هذا اللقاء في :

– الحسن الثاني، " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 112– 113 .

نشير إلى أنّ مشكل الصحراء الغربية والمحادثات المغربية – الجزائرية – الموريتانية إحتلت صدارة الأحداث الخارجية في العواصم الثلاثة خلال الفترة التي سبقته وقد إنتهى هذا اللقاء في حينه بنشر بلاغ مشترك جاء

وبموازاة ذلك حرص المغرب الأقصى على :

- التعبئة المتواصلة للرأي العام الداخلي خاصة وأنّ قضية الصحراء باتت تلعب دورا أساسيا في السياسة الداخلية للدولة إذ تحوّلت إلى الإسمنت العضوي الذي صار يؤمن إستقرار العرش الملكي بعد المحاولات الكثيرة التي إستهدفته (1) فمع بروز مشكل الصحراء حصل شبه إلتفاف وطني حول الملك ، وقد أدّى التوتر بين المغرب الأقصى وبقية قوى الإقليم إلى تأكيد هذا الإلتفاف ولا سيّما في حال قضية وطنية بمثل هذه الحساسية بالنسبة لأي مغربي أيا كانت إنتماءاته .

- ضمان ولاء القبائل والقوى السياسية داخل إقليم الصحراء وذلك منذ ظهور بوادر الخلاف الأولى بين السلطة المركزية ممثلة في العرش الملكي والثوار الصحراويين إثر عملية إعصار (OPERATION OURAGON) التي قادتها إسبانيا وفرنسا ضدّ المقاومة الصحراوية بين 10 و 24 فيفري 1958 حتى أنّ الحسن الثاني إتخذ من بين القادة الصحراويين مستشارين خاصين إستمالة للقيادة الصحراوية التي ما إنفكت تشكو سياسة

****

كسابقيه عاما وتوفيقيا في صياغته ، دون أن يعرف فحواه على وجد الدقة مثله في ذلك مثل اللقاء السابق الذي جمع القادة الثلاثة بنواذيبو في سبتمبر 1970 .

راجع بهذا الصدد : . MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 54-

1) كان الملك قد تعرّض منذ مطلع السبعينات إلى محاولات خطيرة إستهدفته في عرشه وشخصه لعل أهمها :

- محاولة الإنقلاب الفاشلة بقصر السخيرات يوم 10 جويلية 1971 ، حول هذه المحاولة انظر :

- MAGHREB N°46 , JUILLET -AOUT , 1971 , PP 8-9 , 11 -18 .

- ومحاولة الإغتيال التي تعرّض لها بقصف الطائرة التي كانت تقلّه أثناء عودته من رحلة خاصة بفرنسا تواصلت من28 جويلية إلى 16 أوت 1972 .

حول هذه المحاولة انظر :

-MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 , P 6-7 .

DOW ,(JOHN), "LA POLITIQUE DU SERAIL " IN MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1972 , P 35-41 .

وحول السيرة الذاتية للرجل الذي نظّم هذه المحاولة الجنرال محمد أوفقير ، انظر :

- MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 , P 9-12 .

الإقصاء التي إستهدفتها رغم مساهمتها المؤكدة في النظال التحريري المغربي (1).

وقد ظلّت هذه السياسة تتكرّس بإستمرار منذ هذا التاريخ في إطار المسعى المغربي لقطع الطريق أمام الأخطار الإنفصالية التي كانت تستثيرها السياسة الإسبانية في المنطقة، وقد تعدّدت في هذا الإطار حملات الولاء للعرش الملكي التي كان ينظمها الملك " لرعاياه الصحراويين "، كما عمل المغرب الأقصى في الإطار نفسه على تكوين تشكيلات سياسية موالية له بالمقاطعة الصحراوية أبرزها " جبهة التحرير والوحدة " (2)، كما عمل على إختراق التشكيلات الأخرى وهو ما أثمر ميلاد " حركة 21 أوت " يوم 11 جويلية 1973 بالرباط أي بعد أقل من شهرين من ميلاد حركة البوليزاريو الشهيرة في 10 ماي 1973، وقد تكوّنت من عناصر كانت تنشط في " حركة مقاومة الرجال الزرق" (MOREHOB MOUVEMENT DE RESISTANCE DES HOMMES BLEUS) (3).

ونتيجة لعملية الإختراق هذه أمكن تسجيل إلتحاق بعض قيادات حزب الوحدة

****

1) SONDAN, (FRANÇOIS) : "AINSI NAQUIT LE POLISARIO" OPCIT, P 33-34.

2) برنامج هذه الحركة بسيط : العمل على عودة الصحراء إلى المغرب الأقصى ينحصر تأثيرها في الجزء الشمالي من الصحراء الغربية الذي يسكنه التكنيون من أنصار المغرب الأقصى، قامت ببعض عمليات التخريب وبعض الهجومات على المراكز الإسبانية بالمنطقة ولكن دون نجاح كبير، راجع :

- DESSENS, (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL ", OPCIT, P 39.

3) MAGHREB -MACHRECK N°59, SEPTEMBRE -OCTOBRE, 1973, P 54.

- تأسست حركة المقاومة للرجال الزرق بالرباط في 1969 على يد أدواردو موحا ولكن الحركة نقلت مقرها إلى الجزائر، وقد سمحت لها الحكومة الجزائرية بالنشاط منذ 1973، وتبدو أهدافها غامضة كما يصعب تحديد الجهة التي تقف وراءها فهي تحضى بمساندة الجزائر وليبيا وتونس وأحزاب المعارضة المغربية فيما تتعامل معها موريتانيا بإحتراز (قيام نواق الشط بحبس بعض فرق الحركة المرابطة بشمال موريتانيا على الحدود مع الصحراء الغربية)، تطالب بحق الصحراويين في تقرير المصير بمشاركة المهاجرين منهم، ويبدو تأثيرها السياسي ضعيفا عموما، راجع بهذا الصدد :

- DESSENS, (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL ", OPCIT, P 39..

الوطنية الصحراوية بالمغرب الأقصى على غرار ما كان الأمر مع أمينه العام خالي حنّا ولد راشد الذي إلتحق بالدار البيضاء في 18 ماي 1975 حيث قدّم ولاءه للحسن الثاني (1)، بيد أنّ إسبانيا لم تعد ترى مصلحتها في الحلّ الثنائي مع المغرب الأقصى بعد إكتشاف الخيرات الهامة التي يزخر بها باطن الأرض الصحراوية، بل على النقيض أكّدت هذه الإكتشافات إختياراتها الإستعمارية، وقد بادرت في هذا الإطار بإستغلال حاجة المغرب الأقصى إليها لتنسيق سياسة البلدين الفسفاطية بعد أن صيّرها منجم بوكراع أحد أهمّ منتجي الفسفاط في العالم لضرب مطلب المغرب الأقصى بإسترجاع الصحراء، أو على الأقل تأمين تأجيل موعد تحقيق ذلك (2)، وبنت سياستها الجديدة منذ هذا التاريخ على إستغلال التناقض الذي إنفجر بين الرباط ونواق الشط والجزائر بشأن حل المشكل الصحراوي.

لقد أصبحت إسبانيا تجد مصلحة مؤكدة في أن تتسع رقعة الخلاف وتتعدّد أطرافه حتى تستغل الوقت الذي ستستغرقه في إستنزاف خيرات الصحراء وذلك في إنتظار تسوية لا أمل في أن تقع دون موافقتها، ومن هنا حرصها على تغذية الخلافات بين الأطراف

****

1) إسبانيا هي التي اسست حزب الوحدة الوطنية الصحراوية، وقد ظلّت لوقت طويل لا تعترف بغيره كحركة سياسية وذلك لمواجهة تأثير البوليزاريو والدعاية المغربية التي تبثّها إذاعة طرفاية. يرفع شعار " حرية، عدالة، وحدة، " وقد كان يتوفر على بنية إقتصادية متطوّرة ويتعهد علاقات صداقة وتعاون مع إسبانيا وهو يؤمن بإمكانية تحقيق الإستقلال عبر الوسائل الدبلوماسية وذلك من خلال القيام بإستفتاء حول تقرير المصير في الوقت المناسب تتهمه موريتانيا والمغرب الأقصى بالعمالة لإسبانيا وبكونه أداة بيد الإدارة الإسبانية مع تأكّد إنسحاب إسبانيا من الإقليم الصحراوي إنقسم منخرطوه بين مؤيد للأطروحة المغربية ومؤيد للبوليزاريو.

راجع المرجع السابق، ص 36.

2) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB ", IN MAGHREB N°38, MARS-AVRIL, 1970, P 40.

المتنازعة على الإقليم (1).

وقد شجّعت في بداية الأمر على الأقل النزعة الإنفصالية في الصحراء حتى تستغلّ وجود الطرف الصحراوي في إستبعاد مشروع التسوية الذي ينادي به المغرب الأقصى.

لقد كانت إسبانيا تؤكد أن قدم حضورها بالصحراء الغربية يمنحها حقوقا تاريخية فيها وأنّ المغرب الأقصى لم يمارس سيادته عليها في السابق إلاّ لفترات وجيزة متباعدة لا تمنحه حقّ المطالبة بها كما كانت تؤكد أنّ الإكتشافات التي قامت بها تمنحها حقوقا إقتصادية خاصة وقد وظفت أموالا طائلة لتحقيقها منذ شرعت في القيام بها سنة 1947 وأنها دون غيرها من الدول التي تطالب بها تتمتع بالقدرة على إستغلال الثورة المكتشفة التي تزخر بها المنطقة (2).

بيد أنّ إسبانيا كانت تدرك أنّ هذه الحجج فقدت قوّتها مع الإندحار المتواصل للإستعمار القديم أمام المدّ التحريري في العالم، ولم يكن الملف الضخم المكوّن من 1670 صفحة و 53 خريطة الذي قدمته مدريد لمحكمة العدل الدولية التي جلست للنظر في هذه القضية يستطيع أن يبرّر حضورها الإستعماري في المنطقة، وربّما كانت له قيمة تاريخية ولكنه لم يكن يستطيع ترجيح الكفة السياسية لإسبانيا فبالنسبة لمحكمة العدل الدولية (3) مثلها مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، وكذلك

****

1) الحسن الثاني : " ذكرة ملك "، مصدر سابق، ص 112.

2) حول السياسة الصحراوية لإسبانيا، راجع :

- DESSENS, (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL ", OPCIT, P 39.

3) بشأن موقف محكمة العدل الدولية من هذه القضية انظر :

VALLEE, (CHARLES) : " L'AFFAIRE DU SAHARA OCCIDENTAL DEVANT LA COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE " IN MAGHREB -MACHRECK N°71, 1976, P 47 -54.

أغلب الأطراف المعنية بالخلاف بما في ذلك المغرب الأقصى نفسه في فترة ما " لا يمكن حلّ الخلاف الصحراوي إلاّ على قاعدة تقرير السّكان لمصيرهم " .

أما الحقوق الإقتصادية التي تدّعيها مدريد فهي لا تعطيها الحقّ في الإستمرار في إستعمار الصحراء إذ يمكن حلّ الخلاف إن وجد من خلال التفاوض بين الأطراف المعنية بما يؤمن مصلحة كلّ طرف على غرار ما كان الأمر مع الصحراء الجزائرية الغنية بالمحروقات بعد أن كانت أحد أبرز محاور الخلاف بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية .

لقد كان الموقف الإسباني في هذه القضية دقيقا ، فقد كانت إسبانيا تحتاج إلى صداقة الدول العربية لكسر العزلة الدبلوماسية التي فرضت عليها بعد الحرب العالمية الثانية ، وعربونا لهذه الصداقة كانت إسبانيا الدولة الأوروبية الوحيدة إلى جانب الفاتيكان التي لم تعترف بدولة إسرائيل ، وكانت جامعتها تأوي ما لا يقلّ عن الخمسة آلاف طالب عربي ، كما كانت تحتاج هذه الصداقة لتحقيق حلمها بتكوين جبهة المتوسّط الغربي بين إسبانيا وفرنسا وإيطاليا من جهة و المغرب الأقصى والجزائر وتونس وليبيا من جهة أخرى ، وعلى هذا الأساس ظلّت حريصة على تفادي الخلاف مع الدول العربية ، ولكن الأمر كان صعبا في حال القضية الصحراوية إذ كان يصعب إسترضاء المغرب الأقصى وموريتانيا في نفس الوقت في ظلّ إختلاف مواقفهما من الحلّ الصحراوي فضلا عن أنّ إرضاء طرف دون آخر سيضرّ بالتأكيد بجزء من المصالح السياسية والإقتصادية الإسبانية بالمنطقة فلم تكن المصالح المشتركة الإسبانية - الجزائرية أقلّ وضوحا عن مثيلتها الإسبانية المغربية ولا سيّما مع التطوّر الكبير الذي عرفته المبادلات الإقتصادية الإسبانية الجزائرية ، وحاجة إسبانيا إلى المكانة الدبلوماسية التي تتمتع بها الجزائر في

المحافل الدولية (1) ، ثمّ إنّ الجزائر كانت تمثّل ملجأ لحركة إستقلال الأرخبيل الكناري MOUVEMENT POUR L'ACCES A L'INDEPENDANCE DE L'ARCHIPEL) (CANARIEN , MPAIAC) ، ولم تكن إسبانيا ترغب في عودة هذه الحركة إلى النشاط مدعومة من الجزائر (2) .

لقد كانت إسبانيا تجد صعوبة فعلا في حماية بعض مصالحها السياسية والإقتصادية في المنطقة دون الإضرار بالبعض الآخر الأمر الذي إنعكس على مواقف الشخصيات المختلفة للقيادة الإسبانية بين داعية للتنازل عن هذا الإقليم لفائدة المغرب الأقصى مقابل حماية المصالح الإقتصادية الإسبانية في الصحراء ، ومؤيد لمبدإ حق الشعوب في تقرير المصير تفاديا للإنعكسات السلبية لهذا المشكل .

وأمام هذا الوضع إختارت إسبانيا الإكتفاء بالدفاع عن مصالحها في إنتظار التطوّر الطبيعي للأحداث ، وقد حرصت في هذا الإطار على أن تجد مفاوضا بديلا عن كلّ من الرباط ونواق الشط والجزائر ومن هنا السعي الذي بذلته لكي تجعل من سكان الصحراء طرفا جديدا في المعادلة الصحراوية فوضعت منذ بداية 1966 مخططا إقتصاديا وإجتماعيا خاصا بالصحراء الغربية ، ورصدت مبلغ 250 مليون بيزوس (PESETAS) (إسم العملة الإسبانية) للقيام بأشغال كبرى ومشاريع تهيئة بهذا الإقليم ، وقد تعاقبت على الصحراء منذ هذا التاريخ الزيارات الرسمية والبعثات الإقتصادية في إطار مشروع " النهوض بالصحراء "

****

1) حول أهمّ محطات تطوّر العلاقات الإسبانية الجزائرية منذ بداية السبعينات انظر :
- MAGHREB N°44 , MARS -AVRIL , 1971 , P 29 .
- MAGHREB N°45 , MAI -JUIN , 1971 , P 20 .
- MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS -AVRIL , 1973 , P 53 .
- MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 53 .
- MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS -AVRIL , 1974 , P 41 .
- MAGHREB -MACHRECK N°64 , JUILLET -AOUT , 1974 , P 73 .
-MAGHREB -MACHRECK N°66 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1974 , P 67 .
- MAGHREB -MACHRECK N°67 , P 35 .

2) DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCEDENTAL " , OPCIT , P 40 .

واستغلال خيراتها المنجمية الواعدة.

وسعت مدريد إلى تعبئة الرأي العام الصحراوي، وقد نجحت هذه السياسة إلى حدّ ما، ففي 21 مارس 1966 وقّع 800 شيخا كانوا يمثّلون 6947 خيمة على مذكّرة تدعو إلى المحافظة على الرابطة بين " المقاطعة والدولة الأم "، وفي أكتوبر من نفس السنة وقّع 91% من السكان على رغبة الصحراويين في المحافظة على الوحدة التي تجمعهم بإسبانيا، وقد حمل هاتين المذكّرتين إلى الأمم المتحدة ستّة قادة صحراويين خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1966، وقد أكّدت هذه البعثة الصحراوية بمدريد وهي في طريق العودة إلى الصحراء وفائها " للدولة الأم " والقيم الإسبانية.

كانت إسبانيا تريد أن تخلق وطنية صحراوية متأسبنة، وأن تكوّن محاورا صحراويا متأسبنا مؤمنا بالرابطة العضوية بين إسبانيا والصحراء وذلك حتى تستطيع أن تؤمّن نتائج الإستفتاء حول تقرير المصير بما يضمن دوام هذه الرابطة، وفي نفس الوقت التنصّل من إلتزاماتها الأممية التي تدعوها إلى تسريع عملية تصفية الإستعمار إعتمادا على مبدإ حق تقرير المصير، وتفادي الخلاف مع المغرب الأقصى وموريتانيا الذين يطالبان بهذا الإقليم بالإستشهاد بنتائج الإستفتاء (1)، ويفسّر هذا النجاح النسبي الذي حققته السياسة الإسبانية بـ:

- الأمية شبه الكاملة التي كانت تضرب سكان الصحراء (2).

****

راجع : . "LE SAHARA ESPAGNOL" IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 40

- انظر ايضا حديث مستشار الحسن الثاني احمد بن سودة إلى جريدة الصباح التونسية بتاريخ 27 جانفي 1994 علما وانّ بن سودة كان أوّل عامل عيّنته الرباط بالصحراء بعد دخولَ المغرب الأقصى إليها في أعقاب التوقيع على إتفاقية مدريد في نوفمبر 1974.

2) DAHMANI , (ABDELAZIZ) : " AUX PORTES DU SAHARA ESPAGNOL " , OPCIT , P 42 .

- أهمية الأموال التي صرفتها السلط الإستعمارية الإسبانية في إستمالة سكان الصحراء ولا سيّما شيوخ القبائل (1).

ولكن إسبانيا لم تكن تريد إستقلالا فوريا للصحراء الغربية حتى لو كان مواليا لها بالكامل، وكانت مساعيها لتعبئة الرأي العام الصحراوي من أجل " الهوية الصحراوية " موجّها ضدّ المغرب الأقصى وموريتانيا بالأساس ... بدليل أنها لم تؤيد دعوة الأمم المتحدة في ديسمبر 1968 لتنظيم إستفتاء حول تقرير المصير في الصحراء الغربية، وقد أكّد رئيس البعثة الدبلوماسية الإسبانية لدى الأمم المتحدة في هذا الصدد أمام اللجنة الأممية الرابعة التي كانت تنظر في هذه القضية يوم 11 ديسمبر 1969 أنه " يعود لسكان الصحراء دون غيرهم أن يبلغوا إسبانيا بالوقت الذي يريدونه لتقرير مصيرهم " (2).

من جهة أخرى كانت إسبانيا تدرك جيّدا أن تكوين وعي وطني صحراوي يحتاج إلى وقت طويل وإنّ إعطاء الإستقلال لمنطقة تمتدّ على مساحة (266.000 كلم2) (3) لا يتجاوز عدد سكانها 30 أو 40 ألف نسمة أمرا غير مقبول إذ لم تكن الصحراء الغربية منطقة متخلّفة فحسب وإنما أيضا منطقة تحت إقتصادية (ZONE INFRA-ECONOMIQUE) لا يمكن أن تقوم تنميتها إلاّ على الخارج (4).

ومع ذلك فقد إستمرّت إسبانيا في إنتهاج هذه السياسة ربما لأنّها لم تكن

****

1) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB , N°38 , MARS -AVRIL , 1970 .

2) انظر المرجع السابق، ص ص 38 – 40 – 41.

3) ورد هذا الرقم بجريدة (YA) المدريدية اليومية يوم 3 ديسمبر 1969، وهو الرقم الذي إعتمدته أغلب المصادر اللاحقة.

4) LE SAHARA ESPAGNOL " IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 40 .
- VOIR AUSSI : " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , OPCIT , P 38 .

ترى لها بديلا في ظلّ التضارب الكبير بين مواقف الأطراف المعنية .

وكما كان منتظرا ندد المغرب الأقصى بهذه السياسة التي أفضت إلى تأكيد الحضور الإستعماري الإسباني بالصحراء ، ووسّعت دائرة الخلاف بما رشّحه لمزيد الشعب ، وخلقت وضعية جديدة تتنافى مع شروط تطبيق مبدإ حق الشعوب في تقرير المصير .

لقد أدّت هذه السياسة إلى توتر العلاقات بين مدريد والرباط فقد هدّدت في العمق المطالب المغربية ذلك أنّها جعلت سكان الصحراء الغربية وسطاء مرشّحين لإ نشاء دولة سادسة بالمغرب العربي (1) .

وقد كان المغرب الأقصى يخشى هذا الإحتمال بالذات ذلك أنّ ذكرى فقدان موريتانيا ما تزال بعد حيّة ، وكان قد خبر بعد أثناء معالجة المسألة الموريتانية مدى هشاشة منطق " الحقّ التاريخي " في مواجهة المطالب الإستقلالية ولا سيّما إذا حضيت بالدعم الخارجي ، وقد كان واردا أن تحضى الدعوة إلى إستقلال الصحراء الغربية بمساندة قوى الإقليم الجغرافي نفسه على غرار ما كان من مساندة تونسية لإستقلال موريتانيا فلا شكّ أنّ موريتانيا كانت تفضّل - في حال فشل مطالبتها بالصحراء - قيام دولة مستقلة بالإقليم الصحراوي حتى تكون حاجزا جغرا-سياسيا يفصل بينها وبين الجار المغربي الذي ظلّ حتى أواخر سنة 1969 يرفض الإعتراف بها ويعتبرها مقاطعة سليبة من أراضيه (2) .

****

1) الفيلالي ، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصوّرا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي " ، مصدر سابق ، ص 15 .

2) وقد تأكد فيما بعد أنّ موريتانيا يوم تنازلت عن مطالبتها بالصحراء ، فقد كان ذلك لصالح قيام دولة مستقلة في الصحراء كما تجسّم ذلك من خلال الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (RASD) سنة 1984 .

وكانت المساندة الجزائرية لإستقلال الصحراء منتظرة ،ففي إطار سياسة المحاور التي كانت تشق الإقليم المغاربي ، كانت الجزائر ترى في المغرب الأقصى منافسها الأساسي على زعامة المنطقة ، وبالتالي لم تكن ترغب في أن تراه يحقّق هذه الزيادة الإستثنائية لإمكاناته من خلال ضمّ الصحراء الغربية (1) .

ولئن ظلّت الجزائر تردّد بإستمرار أنها غير معنية بالخلاف الصحراوي فإنها كانت ترى مصلحتها في المراهنة على قيام هذه الدولة الجديدة حيث لا توجد بنية متطوّرة ولا إطارات ... علاوة على أنّ مساندتها كانت تضمن لها نصيبا في ثروات الصحراء وإنفتاحا على المحيط الأطلسي (2) .

من جهة أخرى ظلّت العلاقات المغربية – الجزائرية تتّسم بالريبة والحذر المتبادلين دائما وذلك منذ إندلاع خلاف تندوف الحدودي (3).

وأما تونس فقد ظلّت تذكّر المغاربة دائما بموقفها السابق من إستقلال موريتانيا (4) .

ولم يكن المغرب الأقصى يستطيع التعويل على مساندة ليبية فقد كانت ليبيا الملكية تتبنى موقفا إنتظاريا في إنتظار مآل الأحداث ، وحتى لو وجدت هذه المساندة فلم يكن موقفها مؤثرا خاصة وأنها تقع بعيدا عن مسرح الأحداث ، ولا شكّ أنّ المخاوف المغربية قد زادت بعد إنقلاب 1 سبتمبر 1969 الذي أطاح بحكم العائلة السنوسية ، وخاصة مع إتّضاح توجهات القيادة الليبية الجديدة .

لذلك كلّه حرص المغرب الأقصى على محاصرة هذه الدعوة الإستقلالية أو

****

1) انظر الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " مصدر سابق ، ص 52 .

2) راجع حديث وزير الثقافة الموريتانية عند تناوله للموقف الجزائري من الخلاف الصحراوي ، في :
- DIALOGUE , (TUNISIE) N°81 , DU 21 MARS 1976 , P P 51-53 .

3) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص ص 47 – 52– 83 .

4) راجع الفصل السابق من هذا الباب .

الإنفصالية التي شجّعتها إسبانيا حتى أنّه كان يفضّل إستمرار الإحتلال الإسباني على منح الإستقلال الذاتي للصحراء (1).

وقد حرص المغرب الأقصى في إطار مساعيه لإحتواء النزعة الإنفصالية الصاعدة على إستمالة القيادات الصحراوية والتشكيك في المساعي الموازية التي تبذلها إسبانيا في هذا الإتجاه وقد أكّد الملك الحسن الثاني في هذا الإطار " قرأت أنّ رحلة بعض شيوخ القبائل إلى إسبانيا قد أعتبرت بمثابة الجواب للإستفتاء (القادم) ، أنا مستعدّ شخصيا لإستقبال هؤلاء الشيوخ أنفسهم عندي لأني أعلم أنّهم يأتون ، أعتقد أنّه لا الحكومة الإسبانية ولا المغرب الأقصى ينخدعان بهشاشة مثل هذا التفكير " (2) ، وقد تحرّكت الدبلوماسية المغربية بنشاط لدى العواصم التي كان يعنيها الخلاف ولا سيّما داخل إقليم الإنتماء من أجل تأكيد مطالب المغرب "العادلة" في الصحراء الغربية (3) ، وقد شمل هذا التحرّك بصفة أخص العاصمة الموريتانية (4) والعاصمة الجزائرية أي جاريه المباشرين المعنيين مباشرة بالخلاف (5) ، بيد أنّ أهمية المصالح المتنازع عليها ولا سيّما بعد إكتشاف الفسفاط والحديد في الصحراء حكمت على هذا التحرّك بالفشل مسبّقا إذ كانت

****

1) راجع : الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 112 .

2) LE MONDE DU 10 JANVIER 1970 .

3) ظلّ معنى إصطلاح الصحراء الغربية في الخطاب السياسي المغربي حتى آواخر الستينات غامضا فقد كان يمكن أن يعني الصحراء الإسبانية حصرا أو الصحراء الغربية كاملة بإعتبار الإقليم الموريتاني خاصة وأنّ المغرب الأقصى لم يعترف رسميا بإستقلال موريتانيا إلاّ في أواخر سنة 1969 .

راجع حديث أحمد بن سودة في الصباح ليوم 27 جانفي 1994 .

4) كانت الإتصالات تجري سرّاً بين القيادتين المغربية والموريتانية قبل إعتراف المغرب الأقصى بإستقلال موريتانيا .

5) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 112 – 113 .

مصالح الأطراف المعنية متضاربة إلى حدّ التناقض الأمر الذي تجلّى في تناقض مواقف هذه الأطراف من الخلاف وسياساتها بشأنه (1).

وقد كنا تعرضنا إلى الموقف المغربي وتطوّره في مواجهة السياسة الصحراوية لإسبانيا، ولكن يجدر بنا أيضا أن نستعرض موقفي كلّ من موريتانيا والجزائر بإعتبارهما طرفين معنيين بشكل مباشر بهذا الخلاف.

وبالفعل كان الخلاف الصحراوي يهمّ موريتانيا بقدر ما كان يهمّ المغرب الأقصى فمثلها مثل المغرب الأقصى كانت موريتانيا تطالب بالصحراء الغربية وذلك إعتمادا على المنطق المغربي نفسه أي منطق " الحق التاريخي " (2)، وفي هذا السياق، ظلّ الموريتانيون يؤكدون أنّ الإرث السعدي الذي تطالب به الرباط هو إرث مرابطي قبل كل شيء أي إرث موريتاني بإعتبار موريتانيا " الوريثة الشرعية " لهؤلاء الذين بسطوا سلطانهم ذات يوم على الجزء الأكبر من إقليم المغرب إنطلاقا من أقصى الجنوب الموريتاني، وذلك دون إعتبار الإنتماء الواحد لسكان الصحراء سواءا كانوا يقيمون في موريتانيا أو في وادي الذهب (RIO.DI.DRO) (3)، "فما أكثر الموريتانيين الذين يرتبطون بأواصر القربى بأهل الصحراء بما في ذلك المسؤولين منهم ... ومن هؤلاء حمدي ولد مكناس وزير الخارجية الموريتانية ينتمي إلى قبيلة قرعة (GRAA) التي تقيم في غالبها بالمنطقة الإسبانية من الصحراء" وهو ما يفسّر دون شكّ حماسته الظاهرة

****

1) REVUE FRANCAISE D'ETUDES POLITIQUES MEDITERRANEENNES N°1 , JANVIER 1975 P 38 .

2) حول هذا الموقف راجع :
DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " ,OPCIT , P 36-37 .

3) لا تستطيع الرباط أن تعترض على هذا المنطق فقد كانت هي نفسها تطالب بكامل الصحراء أي بما في ذلك موريتانيا ، بإعتبارها وحدة لا تتجزأ .

لأن" تسترجع " موريتانيا هذا " الجزء السليب " من أراضيها ، "ومحمد ولد سويلم ممثل نواذيبو في البرلمان شقيق لرئيس بلدية الداخلة (VILLA CISNEROS) بالمنطقة الإسبانية والأمثلة على ذلك كثيرة" (1).

وعلاوة على ذلك ظلّ التواصل البشري هاما ومكثّفا عبر الحدّ الإستعماري شمال خطّ زويرات - نواذيبو الحديدي ولا سيّما بين عناصر قبيلة الرقيبات التي تمثّل أحد أبرز القوى القبلية في الصحراء الإسبانية (2) ، الأمر الذي جعل موريتانيا تؤكّد بإستمرار أنّه " ليس هناك أدنى شكّ في أنّ الصحراء التي يزعم أنّها إسبانية تمثّل جزءا لا يتجزأ من موريتانيا ... فالسكان في البلدين يتكلمون نفس اللغة ولهم نفس التقاليد ..."(3).

ومعنى ذلك أنّ موريتانيا تستطيع هي أيضا المطالبة بموريتانيا بإسم " الحق التاريخي " وفي هذا الصدد ظلّ الموريتانيون يذكّرون " أشقائهم " المغربيين

****

1) DAHMANI , (ABDELAZIZ) : " REPORTAGE : AUX PORTES DU SAHARA ESPAGNOL " OPCIT , P 40 .

أكّد أحمد ولد طلبة وزير الثقافة الموريتانية أنّ الحكومة التي أعلنت جبهة البوليزاريو تشكيلها في 1975 كانت تتكوّن من صحراويين فقط مقابل 3 مغربيين و 3 موريتانيين منهم الناطق الرسمي بإسم الجبهة وكان سفيرا لموريتانيا بالكوت دي فوار ، مديرا للإعلام ومسؤولا عن الإدارة بالحزب الحاكم ، ووزير الخارجية في هذه الحكومة كان قبل ذلك ممثّلا لموريتانيا بالجزائر وقد غادر موريتانيا في جويلية 1975 .

راجع حديث احمد ولد طلبة ، في :

-DIALOGUE N°81 , 21 MARS 1976 .

2) IBID , P 40 .

- "PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , IN MAGHREB N°38 , MARS - AVRIL , 1970 , P 40 .

3) من كلمة ممثل موريتانيا أمام لجنة تصفية الإستعمار (تعرف أيضا بلجنة الـ24 ، ومن أعضائها في هذه الفترة الجزائر وتونس ، التي إجتمعت يوم 13 سبتمبر 1967 للإستماع إلى وجهتي النظر المغربية والموريتانية من الخلاف الصحراوي ، انظر :

- MAGHREB N°24 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1967 , P 13 .

وقد حرص المغرب الأقصى على تجاهل هذه الدعوى الموريتانية إذ أكّد مندوبه خلال هذه الجلسة أن حكومة بلاده تساند مبدأ المفاوضات مع مدريد لتقرير مصير هذه الأقاليم ، راجع المصدر نفسه .

بأنّ أحمد عيد أمير أدرار وهي إحدى الإمارات الخمسة التي تكوّنت منها موريتانيا الحالية هو الذي وقّع مع الإسبان سنة 1884 الوثيقة التي خوّلت الحضور الإسباني في الصحراء الغربية ... وأنّ أمير أدرار ليس سوى موريتانيا وأنّ أبناءه وأحفاده موريتانيون على غرار ولد أحمد عيد الذي أنتخب في مطلع السبعينات نائبا في البرلمان عن أدرار " (1).

وكانت موريتانيا قد طالبت بإستعادة الصحراء الإسبانية على لسان المختار ولد دادة منذ سنة 1957 أي قبل الإستقلال (2)، ولكن مطلبها الصحراوي لم يتبلور بوضوح إلاّ بعد الإستقلال وإعتراف العالم بها كدولة مستقلة ذات سيادة وتحصّنها بهذا الإعتراف الدولي ضدّ مطامع الجار المغربي القويّ (3)، ففي أكتوبر 1963 صرّح الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة أنّ حكومته " تسلك سياسة مفاوضات مباشرة حول هذا الجزء السليب من ترانيا " (4)، وفي أكتوبر من السنة الموالية أبلغت موريتانيا اللجنة الخاصة بتصفية الإستعمار بالأمم المتحدة رغبتها في بدء محادثاتها مع إسبانيا بشأن الصحراء الغربية ـ وقد جدّدت سفارة موريتانيا بواشنطن هذا المطلب في فيفري 1966 (5).

وقد تميّزموقف موريتانيا وسلوكها في معالجة هذه المسألة بالإعتدال مقارنة بالموقف المغربي رغم أنّ حججها في المطالبة بالصحراء الغربية لم تكن أقلّ وجاهة من الحجج المغربية، وهو أمر مفهوم في حدّ ذاته إذ كانت موريتانيا نفسها موضوع مطلب ترابي مغربي ولا تعدو – في نهاية التحليل – إلاّ أن تكون جزءا من الصحراء الغربية الكبرى

****

1) DAHMANI , (ABDELAZIZ) : " REPORTAGE AUX PORTES DU SAHARA ESPAGNOL " , OPCIT , P 41 .
2) IBID , P 41 .
3) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38 , MARS-AVRIL 1970 , P 36 -37 .
4) "LE SAHARA ESPAGNOL" IN MAGHREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 40 .
5) المرجع السابق، ص 40.

التي يطالب بها المغرب الأقصى لبناء مغربه السعدي الكبير خاصة وأنّ الرباط لم تنفكّ تتمسك بهذا المطلب وإن كان ذلك مجرّد ورقة ضغط بيد الدبلوماسية المغربية بعد أن كان المغرب الأقصى قد قبل في الواقع بسيادة الدولة الموريتانية على الأقل " منذ قبل الجلوس إلي جانبنا أثناء المؤتمر الإفريقي الثاني " كما جاء ذلك على لسان الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة (1) .

وكان القائدان الموريتاني والمغربي قد إلتقيا على هامش بعض المؤتمرات والإحتفالات التي دعي إليها البلدان في ذات الوقت على غرار حضورهما المتزامن أثناء إحتفالات تونس بذكرى جلاء القوات الفرنسية عن بنزرت سنة 1963 حيث سعت تونس بالمناسبة لمدّ جسور الإتصال بين البلدين (2) .

من جهة أخرى كانت موريتانيا تعاني مشاكل تركيز أسس الدولة ، ولم تكن تتوفر على الإمكانات الضرورية لمواجهة مشكل بمثل تشعّب المشكل الصحراوي وتعقّده (3) .

بيد أنّ ضعف مركزها التفاوضي مقارنة بكلّ من المغرب الأقصى وإسبانيا لم يمنع مشاركتها في مختلف اللقاءات والمؤتمرات السياسية التي تناولت المسألة الصحراوية سواء في إطار الأمم المتحدة(لجنة تصفية الإستعمار ، الجمعية العامة ، محكمة العدل الدولية) (4) ، أو في إطار منظمة الوحدة الإفريقية التي شهدت تحركا دبلوماسيا موريتانيا

****

1) الصباح ليوم 01 أوت 1964 .

2) بشان مغزى هذا الحضور المتزامن للرجلين أكّد المختار ولد دادة أنّه يأمل ان تسمح هذه الزيارة إلى تونس " بتبديد الخلافات التي توجد بين البلدين الشقيقين موريتانيا والمغرب الأقصى " ، انظر حديثه في :
-L'ACTION DU 11/06/1964 .

3) أكّد الرئيس ولد دادة بهذا الصدد أنّ " عشرية الستينات كانت عشرية تركيز الدولة الموريتانية " أنظر نص تصريحه في : . -LA PRESSE DU 9 MARS 1971

4) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38 , MARS -AVRIL , 1970 , P 40 .

مكثفا ولا سيّما منذ تولي الرئيس ولد دادة رئاسة المنظمة في مطلع السبعينات (1)، أو كذلك في إطار المفاوضات المباشرة التي كانت تقتضي حضور مدريد والرباط ونواق الشط معا، أو حضور الرباط ونواق الشط إلى جانب أيّة عاصمة أخرى معنية بالخلاف ولا سيّما من بين دول الإقليم المغاربي (2).

وإذا كانت الدبلوماسية الموريتانية لم تول عناية خاصة للأطر المؤسساتية المغاربية والعربية فلأنّ الخلاف الصحراوي لم يطرح في إطارها إلاّ سنة 1984 بدعوة من المغرب الأقصى بعد إنسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية إحتجاجا على إعتراف المنظمة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (3) في وقت كانت فيه موريتانيا قد قررت الخروج من الورطة الصحراوية بإعتبار أنّ سنة 1984 سجّلت إعتراف الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية (4).

ولم تكن موريتانيا تستطيع اللجوء إلى هذه المؤسسات فقد تأخر إنضمامها إليها سواء كان مردّ ذلك " مشاكل موريتانيا الخاصة " أو " موقف جامعة الدول العربية التي تقف

****

1) LA PRESSE DU 22/10/1971 .
- L'ACTION DU 22/10/1971 .

2) في هذا الإطار تنزّل لقاء ولد دادة - بومدين - الحسن الثاني بنواذيبو.

حول هذا اللقاء راجع :

-MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1970 , P 7 .

ولقائهم بأغادير سنة 1970 .

حول هذا اللقاء راجع : الحسن الثاني " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 112 - 113 .

وفي هذا الإطار أيضا تنزّل اللقاء الثنائي بين الحسن الثاني وولد دادة بالدار البيضاء سنة 1970 .

حول هذا اللقاء، انظر :

- MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 , P 7 .
- MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1970 , P 10 , L'ACTION DU 16/06/1970 .

3) VERGINIAT , (OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATRTIONS INTER-ARABES " IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , OPCIT , P 136 .

4) IBID , P 133 .

موقفا مناهضا من موريتانيا ... " (1) ، وذلك علاوة على إنعدام الثقة بالجامعة وبقدرتها على تسوية المنازعات العربية ... والأمثلة على ذلك عديدة ومنها رفض المغرب الأقصى سنة 1963 لوساطة الجامعة في خلافه الحدودي مع الجزائر ولجوء الطرفين المغربي والجزائري إلى البحث عن تسوية له في إطار منظمة الوحدة الإفريقية (2) ، ولكن موريتانيا كانت تدرك قبل كلّ شيء أنّها لا تتوفر على الإمكانات التي تتمتع بها بقية الأطراف المعنية بالخلاف ، أو على الإمكانات المالية التي تخوّل لها تأمين دعاية مطوّلة ومؤثرة لمطالبها ، كما كانت تقدّر الفارق في ميزان القوى بينها وبين المغرب الأقصى حقّ قدره... ومن باب أحرى بينها وبين إسبانيا (3) ، وهي لئن تمسّكت بمطلبها الصحراوي بإعتباره " حقا " فقد كانت تعوّل بالأساس على توفر الظروف الملائمة لتحقيقه مع الإستعداد للقبول بالتنازل عن جزء منه في إطار مفاوضات ثنائية مع المغرب الأقصى أو ثلاثية مع المغرب الأقصى وإسبانيا .

بيد أنّ هذا الموقف الموريتاني مثله مثل الموقف الإسباني كان يصطدم بالموقف الجزائري الذي كان يعارض في العمق أيّ تغيير من شأنه تهديد التوازن الإقليمي القائم . وبالفعل فقد أصبحت الجزائر منذ سيطرتها على إقليم تندوف في أكتوبر 1962 إثر حرب الرمال الجزائرية - المغربية تتوسط كامل الوحدات السياسية لإقليم المغرب العربي بما في ذلك الصحراء الغربية ، وقد جعل منها هذا الموقع قوّة لا غنى عنها في أيّ مشروع تسوية إقليمية الأمر الذي عبّر عنه مبكّرا وبوضوح ممثل الجزائر بالأمم المتحدة عند

****

1) راجع حديث الرئيس ولد دادة ، في : L'ACTION DU 11 MAI 1969-

2) حول دور الجامعة العربية في تسوية المنازعات العربية " ، انظر المجذوب ، (محمد) : " إنطباعات حول دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية " في شؤون عربية عدد 13 ، مارس 1982 ، ص 127 - 134 .

3) DAHMANI , (ABDELAZIZ) : " REPORTAGE : AUX PORTES DU SAHARA "ESPAGNOL " OPCIT , P 40 .

مناقشة الإقتراح الذي تقدّمت به تونس في 3 نوفمبر 1966 إلى لجنة تصفية الإستعمار الأممية لمطالبة إسبانيا بتنظيم إستفتاء في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب وتسريع مسار تصفية الإستعمار بهذه المنطقة بعد التشاور مع المغرب الأقصى وموريتانيا وسكّان الصحراء فقد ساند ممثل الجزائر الإقتراح التونسي مؤكدا بهذا الصدد " بما أنّ الأمر يتعلّق بإقليم توجد بينه وبين الجزائر حدود مشتركة فإنّ الأمر لا يمكن إلاّ أن يسترعي إنتباه الجزائر " ، وقد آخذت الرباط بالمناسبة تونس على إشارتها لموريتانيا ، كما آخذت الجزائر على إثارتها للخلاف الحدودي (1) ، وكانت هذه " الحدود المشتركة " ترتبط إرتباطا وثيقا بالخلاف الصحراوي فسيطرة الجزائر على تندوف لم تسوّ الخلاف الحدودي الجزائري - المغربي وإن جمّدته (2) وقد كان ينتظر أن تفجّر قضية الصحراء الغربية هذا الخلاف مجدّدا الأمر الذي أكّدته مواقف أبرز الأحزاب المغربية عند إحتداد الخلاف الصحراوي فقد أكّد حزبا الإستقلال والإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية في أعقاب إجتماع مشترك " رفضهما لكلّ مساومة فيما يتعلّق بالأراضي التي تحتلّها الجزائر ومنها تندوف ونواتا وتيد كلت " (3) .

وأيّا كان مصير الصحراء الغربية فقد كان ذلك سيؤدي مرّة أخرى إلى إعادة طرح مسألة الحدود ليس فقط بين الجزائر والمغرب الأقصى وإنما بين الجزائر وموريتانيا أيضا فضلا عن أنّ الصحراء الغربية تشكّل جزءا من الصحراء الإفريقية التي تسيطر الجزائر على جزء كبير منها .

وإذا إعتبرنا إستمرار المطالبة المغربية بموريتانيا حتى لو كان ذلك لمجرّد الضغط على نواق الشطّ من أجل حملها على التنازل عن مطلبها الصحراوي فإنّ الجزائر تظلّ

****

1) MAGHREB N°19 , JANVIER -FEVRIER 1967 , P 10 .

2) الحسن الثاني " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص ص 47 -52-83 .

3) العلم (مغربية) بتاريخ 1975/06/06 .

طرفا أساسيا في الخلاف القائم خاصة وقد أدّت سيطرتها على مقاطعة تندوف إلى فصل المغرب الأقصى عن الإقليم الموريتاني (1)، وإن أكّد الحسن الثاني أنه إعتبر المواجهات الجزائرية - المغربية بشأن تندوف مجرّد حادث عابر (2).

من جهة أخرى، كانت القبائل الرحّالة التي تكوّن أغلبية سكّان الصحراء الغربية تنتقل بين موريتانيا وجنوب المغرب الأقصى والصحراء الغربية (3) وشمال مالي والصحراء الجزائرية (4)، فالحقيقة أنّ " أكثر الصحراويين يشعرون بوثوق علاقاتهم مع فروع أخرى لقبائلهم على الأطراف الأخرى من الحدود فالرقيبات وآل الحسن وأولاد دليم على سبيل الذكر لا الحصر يوجدون في نفس الوقت بموريتانيا والمغرب الأقصى والجزائر " (5)، بل إنّ بعض هؤلاء قد إستقرّ في المنطقة الحدودية الجزائرية على غرار البعض الآخر في المنطقتين الحدوديتين المغربية والموريتانية نتيجة لسياسة التهجير التي سلكتها السلطة الإستعمارية الإسبانية في سعيها لتركيز حضورها بالمنطقة (6)، ولم يكن يمكن تقرير مصير هؤلاء دون موافقة الجزائر فضلا عن أن يتمّ ذلك رغما عنها.

****

1) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " IN MAGHREB N°38, MARS-AVRIL, 1970, P 36.

2) الحسن الثاني " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 50.

3) ذلك فيما عدا بضع آلاف يستقرّون في الساقية الحمراء.

4) " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB ", OPCIT, P 41.

5) بيان لجنة التقصّي الأممية الصادر يوم 14 أكتوبر 1975، ورد في:
DESSENS, (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL ", OPCIT, P 38.

6) DAHMANI, (ABDELAZIZ), " REPORTAGE : AUX PORTES DU SAHARA ESPAGNOL ", OPCIT, P 40

تشير المصادر إلى أن الجزائر تأوي ما لا يقلّ عن 7000 صحراوي أي قرابة ضعف الرقم المعلن لعدد الصحراويين المقيمين بموريتانيا (وإن كانت موريتانيا لا تقبل هذا الرقم) راجع:
DESSENS, (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL ", OPCIT, P 38.

من جهة أخرى كانت إسبانيا قد حرصت على إقحام الجزائر في دائرة الخلاف الصحراوي في محاولة ناجحة لإطالة أمده (1) خاصة وقد كانت ترى فيها ورقة رابحة في سياستها العربية التقليدية (2).

لقد ردّت إسبانيا على مشروع الجبهة الثلاثية الذي بدأ يتشكّل بعد تعدّد اللقاءات الثنائية في المنطقة وخاصة بعد لقاء نواذيبو الذي جمع الحسن الثاني وبومدين وولد دادة في سبتمبر 1970 ... بإستراتجية تجارية جديدة تقوم على عقد إتفاقات تجارية طويلة الأمد مع البلدان المعنية وذلك بصفة مستقلة الواحدة عن الأخرى لعلّ أكثرها نموذجية الإتفاقان الجزائريان - الإسبانيان حول ترويج الغاز الطبيعي وقد وقع التفاوض بشأنهما في مارس 1972 ووقّعا في أفريل من نفس العام، وهما إتفقان جعلا من إسبانيا الحريف الثالث للجزائر بعد الولايات المتحدة وفرنسا في إستيراد الغاز الطبيعي وذلك بداية من سنة 1974 لمدّة تتواصل ثمانية عشرة سنة، وكذلك إتفاقية الصيد البحري الإسبانية المغربية الموقّعة في 13 ماي 1972 لمدّة خمسة أعوام بعد مفاوضات طويلة لمراجعة إتفاقية 1969 حول الصيد البحري (3).

ثمّ إنّ الجزائر لم تكن تستطيع أن تكون خارج دائرة الخلاف بفعل طبيعة سياستها الخارجية نفسها فقد سلكت الجزائر منذ إستقلالها في إطار التصوّر " الشعبوي " لبن بلّة سياسة إفريقية وعالمثالثية نشيطة (4)، وقد حافظت على نفس التوجّه مع بومدين بعد إنقلاب 19 جوان 1965 بما في ذلك في منطقة المغرب العربي حيث روّجت شعار

****

1) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 112.

2) " LE SAHARA ESPAGNOL ", IN MAGREB N°22 , JUILLET -AOUT , 1967 , P 40 .

3) LABOUZ , (MARIE -FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'AOUEST MAGHREBIN : ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES " OPCIT , P 54 .

4) " BEN BELLA , LE PREMIER CHEF D'ETAT " IN LE MONDE , DOSSIERS ET DOCUMENTS L'ALGERIE DEPUIS 1945" N°203 , OCTOBRE 1992 , P 10 .

"مغرب الشعوب " بديلا لشعار مغرب الدول الذي ظلّت تتمسّك به الحكومات المغاربية (1) وهو أمر لا يمكن إلاّ أن يثير إحترازات الدول المغاربية ومخاوفها (2).

لقد كانت الجزائر تعتبر نفسها معنية بأيّ مشروع تسوية في الإقليم المغاربي ولا سيّما إذا كان يهمّ قضية بمثل خطورة القضية الصحراوية، وقد أعلنت دائما - وإلى غاية إندلاع الخلاف مع التوقيع على الإتفاق الثلاثي المغربي - الإسباني - الموريتاني في نوفمبر 1975 أنّها معنية بالخلاف وإن لم تكن طرفا فيه، وقد ظلّت تؤكّد بإستمرار في خطابها الرسمي " مساندتها لتحرير هذه الأرض العربية " (3) وأن لا نوايا لها في الصحراء (4).

على أنّ هذا الموقف عبّر - فضلا عن غموضه - عن الطبيعة الفاريزية لسياسة الجزائر الصحراوية ذلك أنّ الجزائر لم تساند أبدا أيّا من الأطروحات الثلاث المغربية والموريتانية والإسبانية بشأن الصحراء (5).

وفي مقابل ذلك دعّمت وبقوّة النزعة الإنفصالية في الصحراء من خلال دعم قيام جبهة البوليزاريو إذ لعبت السياسة الجزائرية تجاه المشكل الصحراوي دورا حاسما في تطوير الحركة التي قادها البوليزاريو (6) من حركة إستقلالية (في إطار المملكة

****

1) MALLEY , (SIMON) : " QUI VEUT LA GUERRE " IN AFRIQUE -ASIE N°100 DU 12 AU 15 JANVIER 1976 , P 18 .

حول مفهوم الجزائر لـ " مغرب الشعوب " مقارنة " بمغرب الدول " أو " مغرب الحكومات " أنظر :
EL -DJEICH N°152 , JANVIER 1976 , P 38-39 .

2) انظر بهذا الصدد حديث أحمد ولد طلبة وزير الثقافة الموريتانية في :
DIALOGUE N°81 , 21 MARS 1976 , P 53 .

3) " MAROC , MAURITANIE : DE NOUVELLES CHANCES POUR L'EDIFICE MAGHREBIN " IN REVUE FRANCAISE D'ETUDES POLITIQUES MEDITERRANEENES (FRANCE) , N°1 , JANVIER 1975 ,P 38 .

4) انظر موقف هواري بومدين في مؤتمر القمّة العربي بالرباط .

5) " MAROC , MAURITANIE : DE NOUVELLES CHANCES POUR LEDIFICE MAGHREBIN " , OPCIT , P 38.

6) تكون البوليزاريو (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) في 20 ماي 1973 .

المغربية) إلى حركة إنفصالية تطالب بقيام دولة مستقلة في الصحراء الغربية (1) فقد رفضت الجزائر في أواخر ماي 1972 أي قبل حوالي سنة من تأسيس جبهة البوليزاريو الإستجابة إلى مطلب مصطفى الوالي (2) بمساعدة حركته في مواجهة إسبانيا رغم تأكيدها الدائم على ضرورة القضاء على الحضور الإستعماري في إفريقيا ولاسيّما الحضور الإسباني في الصحراء الغربية ، وكان ذلك يعود بالأساس إلى كون الوالي لم يكن قد جعل بعد من إستقلال الصحراء في إطار دولتها الخاصة الهدف المعلن لحركته .

وبالفعل ، فلم يكن الوالي يطالب في البداية بإنفصال الصحراء بل وكان مقتنعا بأنّ تحرير الصحراء سيتمّ إنطلاقا من الشمال في إطار المملكة المغربية ، وقد سعى في هذا الإطار في بداية نشاطه السياسي في صلب الحركة الصحراوية وعلى غرار أغلب رفاقه الصحراويين إلى الحصول على دعم أحزاب المعارضة المغربية التي كانت تدعو إلى إعادة بناء " المغرب السعدي الكبير " (3) ، فالوالي لم يكن يعارض مبدئيا إندماج الصحراء الغربية في المملكة المغربية ، وكان يشارك معلّمه الروحي معمّر القذافي المعاداة المبدئية لوجود الدول المجهرية في المنطقة العربية بإعتبارها عامل تجزئة للأمة العربية ، وقد كتب في هذا الإطار في إحدى مراسلاته الدبلوماسية السريّة في جانفي 1973 أي قبل أشهر قليلة من إعلان تأسيس جبهة البوليزاريو في 20 ماي 1973 أنّه " نتيجة للموجات الهجرية

****

1) SOUDAN , (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIO " , OPCIT , P 40 -41 .

2) سيكون أوّل أمين عام للجبهة .

3) SOUDAN, (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIO " , OPCIT , P 39 .

أكّد الحسن الثاني من جهته أنّ " أحد مؤسسي البوليزاريو يدعى الولي (هكذا) وكان يتابع دراسته بكلية الحقوق بالرباط وينتمي إلى حزب التقدّم والإشتراكية وهو الحزب الشيوعي المغربي السابق وقد تمّ طرده من هذا الحزب لميولاته " التروستكية " من طرف علي يعتة رئيس الحزب ... " ،

- راجع الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 85 .

المتتالية نحو الصحراء والموجات المعاكسة في إتجاه الصحراء ، أصبحت هذه المنطقة مع مرّ العصور تابعة بالكامل تقريبا للسلطات المغربية (...) وإنّنا نستطيع القول أنّ المنطقة (الصحراء الغربية) كانت تمثّل مقاطعة مغربية مثل بقية المقاطعات ... " (1) .

لقد كان الوالي - في بدايته على الأقل - في قيادة حركة المقاومة الصحراوية منحازا إلى الطرح المغربي ، وهو أمر يعود - في الغالب - إلى نشأته المغربية فقد ترعرع في المغرب الأقصى وتكوّن في جامعته وأجوائه السياسية ،وقد مثل هذا الإنحياز عاملا حاسما في تحديد الموقف الجزائري تجاهه وإن لم يكن العامل الوحيد إذ نستطيع أن نعدّد عدّة عوامل أخرى أبرزها :

- شخصية الوالي الإستقلالية التي لم تطمئن الطرف الجزائري إلى مستقبل التعاون بينهما .

- حرص الجزائر على المحافظة على علاقاتها الإقتصادية مع إسبانيا خاصة وأنها لم تكن مطمئنة إلى مآل حرب العصابات التي أعلنتها الحركة الصحراوية ضدّ المحتلّ الإسباني (2) .

وأيّا كان الأمر فقد رفضت الجزائر مساعدة الوالي ، وقد أكّد الكثير من رفاقه أنّه تعرّض إلى الإعتقال في العاصمة الجزائرية ، بل وأطرد من الجزائر أثناء زيارته إليها في ربيع 1973 قبل بضع أسابيع فقط من نشأة جبهة البوليزاريو رسميا في 20 ماي 1973 لقد فضّلت الجزائر - في مقابل ذلك - مساندة القادة الذين أعلنوا بوضوح قطعهم مع

****

1) SOUDAN , (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLIISARIO " , OPCIT , P 41-42 .

- العهدة فيما جاء في هذه المراسلة على صاحب المقال ، فهو وإن أكّد إطّلاعه شخصيا عليها ، لم يحل القارئ إلى مصادره .

2) IBID , P 40 -41 .

الملوكية المغربية ومع فكرة قيام مغرب كبير يمتدّ من طنجة شمالا إلى الداخلة جنوبا على غرار محمد عبد العزيز (1)، وقد دفع هذا الموقف الجزائري بالوالي والقيادة الصحراوية إلى عقد إجتماعها الأوّل بموريتانيا لا بالجزائر، وتحديدا بالزويرات شمال غرب الأراضي الموريتانية شرق الحدّ الصحراوي وذلك في 10 ماي 1973 (2)، ثم إنعقد المؤتمر التأسيسي للجبهة خارج الجزائر على الحدود الصحراوية الموريتانية وذلك في 20 ماي 1973، وقد ترجم هذا المؤتمر إنتصار طرح الوالي داخل الحركة الصحراوية فقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر أنّ الجبهة تمثّل " رغبة الجماهير التي إختارت العنف الثوري وسيلة لتمكين الشعب العربي الصحراوي الإفريقي من إسترجاع حريته الكاملة وإحباط مناورات الإستعمار الإسباني "، ولم يشر البيان بوضوح إلى هدف الإستقلال إذ كانت عبارة " الحرية الكاملة " غامضة وقد جاءت توفق بين مطالب جناحين في صلب الحركة الصحراوية : جناح أوّل يطالب بتصفية الإستعمار من أجل إستقلال الصحراء داخل إطار المملكة المغربية ويتزعم هذا الجناح الوالي، وجناح ثان يطالب هو أيضا بتصفية الإستعمار في الصحراء ولكن من أجل بناء الدولة الصحراوية داخل الحدود الموروثة عن الإستعمار ومن رموز هذا الجناح محمد عبد العزيز وإبراهيم

****

1) أنتخب رئيسا للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وهو رقيبي من رقيبات الكفرا التي كانت تنتجع بين زاق وتندوف، ولد بمراكش حيث تقيم عائلته، وقد دعي للخدمة العسكرية في صلب القوات المسلحة المغربية، فهو إذن صحراوي مهاجر لا يعرف الصحراء الغربية مباشرة وذلك بخلاف نائبه إبراهيم غالي على رأس الدولة الصحراوية التي تمّ إعلانها في 27 فيفري 1976، راجع المرجع السابق، ص 41.

2) المرجع السابق، ص 42.

انظر ملخّص تاريخ الجبهة، في :

- DESSENS ,(PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA ESPAGNOL" , OPCIT , P 38 .

غالي (1).

وأيًا كان الأمر فإنّ الحركة الصحراوية وجبهة البوليزاريو نفسها لم تكن تطالب في بداياتها بتأسيس دولة في الصحراء الغربية وإن صاحب نشأتها بروز التيار الإنفصالي وتبلور مطالبه ... حتّى أنّ الصحف المغربية على غرار الجريدة اليومية شبه الرسمية صباح الصحراء (MATIN DU SAHARA) لم تجد حرجا أو غضاضة في نشر بيان جبهة البوليزاريو ودون تعليق.

على أنّ الجزائر حرصت منذ الإتصال الأول مع الجبهة على إحتواء الحركة الصحراوية وتوضيفها في خدمة موقفها من مصير الإقليم الصحراوي فقد دعّمت بقوّة الجناح الإنفصالي وقيادته لإنسجام مطالبه مع نظرتها الإستراتيجية للمنطقة المغاربية عامة وقد تابعت بإستحسان تأكيد المطالب الإنفصالية للجبهة، وكان الجناح الإنفصالي قد نجح في حسم الخلاف الداخلي لفائدته ففي أوت 1974 إنعقد المؤتمر الثاني لجبهة البوليزاريو وطالب للمرّة الأولى بإستقلال الصحراء، وقد ساعدت على هذا التطوّر عوامل عديدة أبرزها:

- تطوّر الموقف الإسباني في إتجاه البحث عن حلّ تفاوضي ثلاثي مع المغرب الأقصى وموريتانيا.

- إقصاء المغرب الأقصى وموريتانيا فضلا عن إسبانيا للطرف الصحراوي عن المفاوضات الخاصة بتقرير مصير الصحراء.

- التأثير المتزايد الذي ما إنفكّت الجزائر تمارسه داخل الجبهة من أجل تأكيد المطلب الإنفصالي وذلك تماشيا مع نظرتها الإستراتجية للإقليم المغاربي إذ كانت الجزائر تخشى إزدياد قوّة جارها الغربي ونفوذه إذا هو نجح في إستلحاق الصحراء

****

1) المرجع السابق، ص 42 – 43.

الغربية ولا سيّما في ظلّ صراع المحاور الذي كانت تعيشه المنطقة (1).

- حرص الجبهة على الإستفادة من الدعم الأهم الذي كانت تحصل عليه وهو الدعم الليبي، ولم يكن ذلك ممكنا دون موافقة الجزائر بإعتبارها ممرًا ضروريا للأسلحة نحو الصحراء (2).

وقد قامت الجزائر بعد تأكيد المطلب " الإنفصالي " الصحراوي وتوفر السلاح الليبي بإيواء الثوار الصحراويين فوق أراضيها ولا سيّما بمنطقة تندوف التي تحوّلت إلى منطقة

****

1) راجع بهذا الصدد حديث الحسن الثاني، في:

الحسن الثاني: " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 52.

وحول سياسة المحاور التي تشق الإقليم المغاربي، انظر:

البوني، (عفيف): " مشروع المغرب العربي وتعثر مسيرة التعاون وطبيعة الخلافات والعقبات " في أطروحات العدد 15، 1989، ص 23 (ملخص لمحاضرته التي ألقاها في ندوة " المغرب العربي: المقاربة التاريخية، الواقع والآفاق المستقبلية "، وهي الندوة التي نظمها مهرجان قابس الدولي في دورته السادسة).

2) الحسن الثاني: " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 85.

لن نتعرض بالتفصيل للموقف الليبي إلتماسا للإختصار، وللتلخيص كانت ليبيا الإدريسية تطالب على غرار بقية الدول العربية بتصفية الإستعمار في الصحراء الغربية، وكان موقفها قريبا من الطرح المغربي، وقد لعب القذافي دورا أساسيا في ميلاد البوليزاريو فقد إستقبل الوالي وزوّد الجبهة بالمال والسلاح وذلك في إطار إيمانه بضرورة تصفية الإستعمار في المنطقة، ولكنه لم يساند قيام دولة جديدة بها وهو ما يفسّر تأخر إعتراف ليبيا بالجمهورية العربية الصحراوية إلى أفريل 1980 في إطار إعادة تشكيل نظام التحالفات العربية.

حول أبرز المواقف المعلنة للقيادة الليبية بشأن الصحراء الغربية خلال السبعينات أنظر:

- MAGHREB N°52 , JUILLET -AOUT , 1972 , P 5-6 .
- MAGHEB -MACHREK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 53 .
- MAGHREB -MACHRECK N°66 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1974 ,P 67 .
- MAGHREB -MACHRECK N°75 , 1976 , PP 21-22-46 .
- MAGHREB -MACHRECK N°79 , 1978 , P 27 -28 .
- MAGHREB -MACHRECK N°89 , 1980 , P 67 .

آمنة تنطلق منها العمليات العسكرية الصحراوية (1)، الأمر الذي أدّى إلى توتر العلاقات الجزائرية المغربية وإنسحب بتبعاته الخطيرة على كامل الإقليم المغاربي.

لقد إندرج الموقف الجزائري من إستقلال الصحراء الغربية في إطار النظرةالإستراتجية الجزائرية للمنطقة وذلك وفق ما كانت تمليه المصالح الجزائرية أوّلا، وإن لم ينطو على أيّ مطلب ترابي (2)، وقد فسّر وزير الثقافة الموريتانية الموقف الجزائري بمراهنة الجزائر على أن تجعل من الصحراء تابعا لها بعد إستقلالها خاصة وأنها لا تتوفر على البنية الأساسية والإطارات التي تحتاجها " وهكذا بعد أن كان الإستعمار إسبانيا سيصبح جزائريا " وهو إتهام صريح للجزائر بمحاولة إستعمار الصحراء لإستغلال الثروات المنجمية التي تزخر بها وتأمين إنفتاح الجزائر على المحيط الأطلسي عبرها (3) وفسّره الملك المغربي بسعي بومدين إلى " فرض هيمنته على المنطقة " (4)، ولا نعتقد أنّ المسؤولين الموريتاني والمغربي قد جانبا الصواب في تفسير الموقف الجزائري (5) رغم المبالغة التي تضمنتها تصريحات المسؤول الموريتاني ذلك أنّ الجزائر كانت تستطيع

****

1) برنامج (SAPERE) الذي بثّته قناة RAI UNO الإيطالية يوم 1994/07/06 بين الساعة 2 و 25 دق والساعة 2و 50 دق بعد منصف الليل.

حول هذا الدور الجزائري انظر أيضا حديث أحمد ولد طلبة وزير الثقافة الموريتانية في :

- DIALOGUE N°81 , DU 21 MARS 1976 .

2) المجذوب، (محمد) "إنطباعات حول دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية "، مرجع سابق ص 132.

3) انظر حديث أحمد ولد طلبة وزير الثقافة الموريتانية، في :

DIALOQUE N°81 , DU 21 MARS 1976 .

4) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 52.

5) حول الأسباب التي تفسّر الموقف الجزائري عموما، راجع نودينو (جان فرانسوا) " 21 دولة لأمة عربية واحدة "، مرجع سابق، ص 316 – 317.

تحقيق أهدافها الإقتصادية في الصحراء كإستغلال خيراتها المنجمية عبر التفاوض مع المغرب الأقصى وموريتانيا بالذات إذ كانت تستطيع إبتزازهما لتحقيق بعض المغانم الإقتصادية من خلال الإكتفاء بالتلويح بالورقة الصحراوية أي بورقة إستقلال الصحراء، وكان ذلك يمثّل بديلا أفضل عن رهان الدخول في مواجهة غير مضمونة العواقب مع جميع أطراف الخلاف تقريبا.

من جهة أخرى كانت الجزائر تدرك دون شكّ أنّ إستقلال الصحراء الغربية لا يمثّل ضمانة للإنفتاح على المحيط الأطلسي فهي لم تكن تستطيع إستباق التاريخ لمعرفة تطوّر العلاقات المستقبلية للدولة الجديدة بأجوارها وبالخارج عموما، وذلك علاوة على أنّها لم تكن تستطيع أن تحلّ محلّ الإستعمار الإسباني بحضوره المباشر وبإمكاناته ومشاريعه الضخمة.

ولكن وفي مقابل ذلك كان الموقف الجزائري يستجيب لنظرة الجزائر الإستراتجية للإقليم المغاربي حيث تحتلّ مكانة متميّزة كقوّة إقليمية، وقد كانت الجزائر تطمح بدون شكّ إلى أن تكون القوة الأولى في الإقليم ومركز تفاعلاته الأساسي، وإن تفرض نفسها بالتالي كقوّة مهيمنة فيه كما أكّد ذلك الحسن الثاني عن حق(1).

وكان هذا الطموح يسكن قوى أخرى داخل الإقليم وفي مقدّمتها المغرب الأقصى نفسه، وقد أكّد الحسن الثاني بهذا الصدد أنّ نظرة بومدين للعلاقات الجزائرية المغربية كانت تتميّز بالواقعية فقد" كان يقول لي بإستمرار " أريد مغربا مزدهرا " إلاّ أنه كان يتجاهل أن يزيد على ذلك قوله " شريطة ألاّ ينافس الجزائر "، وقد أضاف الحسن الثاني بعد ذلك مباشرة " لم أكن أسعى إلى مزاحمة الجزائر ولكنّني لم أكن أقبل أن تزاحمني ... " (2)، وهو بذلك يقرّ بوجود " تنافس " بين الدولتين من أجل " زعامة "

****

1) يلتقي بورقيبة مع الحسن الثاني في هذا الرأي وهوما سنتناوله بالتفصيل عند التعرّض إلى الموقف التونسي

2) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 52.

المنطقة خاصة وأنّ كلتيهما كانت تسعى إلى أن تكون نموذج التنمية بها ، وقلب تفاعلات نظام العلاقات بين دولها .

وقد ترجم الخلاف المغربي -الجزائري حول مصير الصحراء الغربية هذا التنافس فلا شكّ أنّ الجزائر رأت في نجاح المغرب الأقصى في إستلحاق الصحراء الغربية زيادة كبرى في إمكاناته الإقتصادية والإستراتجية والسياسية بما من شأنه أن يخلّ بالتوازن الإقليمي لصالحه أو على الأقل أن يهدّد مكانة الجزائر داخل الإقليم ، فيما رأى المغرب الأقصى في إنتصار سياسة الجزائر الصحراوية التي كانت تدعو بإلحاح إلى إعتماد مبدإ " حق تقرير المصير " في هذه القضية هزيمة جديدة في مواجهة جارها الشرقي (1) وخسارة كبرى لا تعوّض وذلك دون إعتبار أهمية المطلب الصحراوي في الحياة السياسية الداخلية المغربية ، وحتى في الوجدان الشعبي المغربي (2) .

****

1) كان المغرب الأقصى قد مني بهزيمة سابقة على الأقل بمناسة حسم الخلاف الحدودي الذي إندلع بين الدولتين سنة 1963 ، فقد سوّى هذا الخلاف وفق التصوّر الجزائري بعد عرضه على مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية وقد قبل المغرب الأقصى بهذه التسوية رسميا سنة 1972 بتوقيع وزير خارجيته على إتفاقية رسم الحدود المغربية -الجزائرية (انظر : الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 83) ، وذلك رغم إستمرار بعض الأحزاب المغربية ومنها حزب الإستقلال في المطالبة " بالأراضي المغربية التي تحتلها الجزائر (انظر العلم يوم 6 جويلية 1975) خاصة وأنّ الحسن الثاني رفض سنة 1973 المصادقة على نصّ الإتفاقية التي وقّعها وزيرا خارجية البلدين (الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 83) .

2) لئن لم تتوفر – فيما نعلم – دراسة تناولت موقع الصحراء الغربية في إهتمامات المواطن المغربي وصورتها لديه فإنّ مركزيتها في الحياة السياسية المغربية ولا سيّما منذ 1975 تؤكد هذه الأهمية التي تحضى بها بإعتبارها " أحد الأجزاء السليبة " من التراب المغربي ، ولعلّ النجاح الباهر الذي حققته " المسيرة الخضراء " إلى الصحراء الغربية دليل على ذلك، ويؤكد ذلك أيضا قياس المسافة السياسية بين المغرب الأقصى وغيرها من الدول العربية ذلك أنّ موريتانيا تأتي في المرتبة الثانية بين الدول العربية التي يفضّل المغربيون الإتحاد معها راجع بهذا الصدد :

– سعد الدين ، (إبراهيم : " إتجاهات الرأي العام العربي نحو المسافة السياسية بين الأقطار العربية " ، مرجع سابق ، ص 91

وقد ردّت الجزائر دائما على الإتهامات التي وجّهت إليها نتيجة الموقف الذي تبنّته بخصوص القضية الصحراوية بإلتزامها بمبدإ حقّ تقرير المصير وضرورة إحترام القرارات الأممية " التي إعترفت للشعب الصحراوي بحقه في تقرير المصير " مؤكدة بهذا الصدد أنّ قلّة عدد سكّان الصحراء لا يمثّل حجّة لمصادرة هذا الحقّ ذلك أنّ " الحرية ليست إمتيازا لا يتمتع به شعب إلاّ بعد أن يبلغ أفراده نسبة معيّنة " (1)، وقد وجدت - دون شكّ في هذا المبدإ حجّة قوية لمواجهة المطالب الترابية المغربية والموريتانية في الصحراء بما سمح لها بأن تكون طرفا فاعلا في هذه القضية.

على أنّ هذا الموقف لم يكن يترجم قناعة مبدئية وإن ردّده الجزائريون دائما ومن ذلك أنّ الجزائر " لم تطالب بحقّ الأكراد العراقيين مثلا في تقرير مصيرهم رغم مطالبتهم بذلك ... بل وتدخلت الجزائر لإنهاء الحرب بينهم وبين الحكومة العراقية " رافضة إعتماد هذا المبدإ " لأنه كان يهدّد بتمزيق وحدة الشعب العراقي " (2).

من جهة أخرى كان كلّ طرف يكيّف هذا المبدإ بما تقتضيه مصالحه الخاصة، وكانت مناداة هذا الطرف أو ذلك بتطبيقه تتحدّد بمدى إستجابته لمصالحه الخاصة في ظرف معيّن (3)، وفي حال قضية الصحراء الغربية بالذات كان يصعب فعلا إيجاد الصيغة العملية التي تؤمن تجسيمه فضلا عن تأمين إتفاق مختلف الأطراف المعنية بالصراع على هذه الصيغة ذلك أنّه كان " يستحيل ماديا تنظيم إستفتاء شعبي بالصحراء " (4).

****

1) مجلة الجزائر (جزائرية) ليوم 15 نوفمبر 1975.

2) انظر تصريح بورقيبة لإذاعة (FRANCE INTER) في الجهاد (ليبية) بتاريخ 1975/11/09.

3) راجع حديث أحمد ولد طلبة وزير الثقافة الموريتانية، في :

- DIALOGUE N°81 , DU 21 MARS 1976 .

4) IBID

-نشير بهذا الصدد - وبما يؤكد وجهة النظر هذه - أنّ كلاّ من المغرب الأقصى وموريتانيا والجزائر قد رفضت مشروع الإستفتاء الإسباني لسنة 1974.

لقد أكّدت الجزائر دائما أنّها لا تعتبر نفسها طرفا في الخلاف الصحراوي ولكن وقوفها إلى جانب جبهة البوليزاريو في طرحها " الإنفصالي " جعل منها طرفا فعلا ، وقد فسّرت الجزائر موقفها بإلتزامها بمبدإ حقّ تقرير المصير ولكنّها – على غرار بقية الأطراف المعنية بالخلاف – أعطته الصيغة والمحتوى الذين يخدمان أهدافها الخاصة في إطار رؤيتها السياسية – الإستراتجية للمنطقة .

لقد إنحازت الجزائر في هذه القضية – مثلها مثل بقية أطراف الخلاف – لمصالحها القطرية وإن لم تجاهر بذلك ومن هنا غموض الخطاب وفاريزية الموقف .

ورغم هذا التباين في المواقف بين العواصم المعنية بالخلاف ظلّ المسعى جاريا من أجل إيجاد تسوية تؤمن مصالح مختلف الأطراف قبل أن تعرف القضية الصحراوية منعرجا حاسما بالتوقيع على إتفاقية مدريد الثلاثية بين إسبانيا والمغرب الأقصى وموريتانيا في نوفمبر 1975 فكيف تطوّرت القضية الصحراوية في إتجاه الإنفجار ؟ وماهو موقف النظام التونسي من هذا التطور الذي كان يطول بإستتباعاته الخطيرة كامل الإقليم ؟

2) النظام التونسي في مواجهة إنفجار الخلاف الصحراوي :

إنفجر الخلاف الصحراوي في أواسط السبعينات بعد سنوات طويلة من المساومات داخل أروقة الأمم المتحدة ومن المفاوضات العسيرة بين العواصم المعنية به ، وقد تمثّلت نقطة التحوّل في مسار التطوّر الذي عرفته هذه القضية في مطالبة الجماعة الصحراوية بالعيون عبر دعوة وجّهتها إلى الجنرال فرانكو بأن " تضع إسبانيا تدريجيا المؤسسات الكفيلة بتمكين الشعب الصحراوي من مشاركة أهمّ في الإدارة المحلية للإقليم " مؤكدة " أنّ سكّان الصحراء يحتفظون بحقهم في التعبير عن رغبتهم في تقرير المصير متى أرادوا

ذلك ودون تدخل أجنبي " (1).

وبالفعل فقد كانت الدعوة تعني قرار مدريد بالإستمرار في تأمين حضورها الإستعماري في المنطقة دون إعتبار المطالب المغربية أو أيّة مطالب أخرى لدول الإقليم كان ذلك قرارا إسبانيا على لسان الجماعة الصحراوية التي كانت تمثّل بالفعل أداة إسبانيا لتمرير سياستها الصحراوية.

لقد كانت إسبانيا تعي جيّدا أنّها لا تستطيع تأييد إستعمارها للصحراء، وكانت تعلم أنّها ستضطر إلى القبول عاجلا أم آجلا إمّا بحلّ تفاوضي مع الأطراف المعنية بالنزاع أو بتنظيم إستفتاء حول تقرير المصير وقد كانت تملك - في ظلّ هذا الوضع - ترجيح أحد خيارين :

- تمكين الإقليم الصحراوي من حكم ذاتي يؤمن الحضور الإسباني بالتعاون مع مؤسسات محلية يتمّ تركيزها لهذا الغرض.

- أو إعلان إستقلال دولة جديدة لا يمكن إلاّ أن تكون كيانا إصطناعيا في المنطقة ومصدرا للخلافات بين دول الإقليم، وبين هذه الدول وإسبانيا الأمر الذي من شأنه أن يضرّ بالمصالح الإسبانية المشتركة مع هذه الدول وفي الصحراء.

وقد فضّلت مدريد الخيار الأول، وفي هذا الإطار أصدرت الدولة الإسبانية قوانين أفريل 1959 وأفريل 1961 لتحديد النظام الداخلي للصحراء، وفي سنة 1967 إستكملت هذا النظام بتركيز جهاز الجماعة الصحراوية وهو عبارة عن مجلس محلّي مكوّن من 102 من الأعضاء يمثّلون القبائل ورؤساء العائلات وركزت في صلب هذه الجماعة مجلس سياسي من خمسة أعضاء يجتمعون بإنتظام.

وقد حرصت مدريد على تأمين الإستجابة للمطالب الشخصية لهؤلاء الشيوخ فقد

****

1) DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA ESPAGNOL " , OPCIT , P 33 .

كانت تريد أوّلا تأمين ولاءهم وقد نجحت في ذلك حتى سنة 1975 ، كما حرصت على إنتهاج سياسة " أبوية "تجاه فقراء المنطقة من خلال تأمين الحدّ الأدنى من حاجاتهم لتأمين ولاءهم أيضا وذلك في الوقت الذي كانت تستمرّ فيه في إستغلال خيرات البلاد من الفسفاط والحديد ، وبالتوازي حرصت على تعزيز حضورها العسكري والبوليسي في الصحراء عبر أجهزة الفيلق الخارجي والمجموعات الرحّالة وشرطة ترابية محليّة .

لقد أثارت هذه السياسة في إبّانها الرباط كما عبّر عن ذلك ممثلو المغرب الأقصى لدى الأمم المتحدة وهو ما حمل هذه الأخيرة على تبنّي قرار جديد وهو القرار رقم 2711 يوم 14 ديسمبر 1970 الذي دعا إسبانيا إلى أن " تضع في أقرب وقت ممكن طبقا لرغبات السكّان المحليين وبالتشاور مع حكومتي المغرب الأقصى وموريتانيا وأيّ طرف معنيّ آخر صيغ تنظيم إستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة " (1) .

بيد أنّ مدريد لم تعبأ لهذا القرار كما لم تعبأ للقرارات السابقة ، وإستمرّت في إنتهاج ذات السياسة التي كانت تراها مؤمّنة لمصالحها الكبيرة في المنطقة ، وهو ما عبّر عنه فرانكو في جوابه إلى الجماعة الصحراوية إذ جاء فيه أنّ إسبانيا تؤكد مجدّدا أنّ الشعب الصحراوي دون غيره هو سيّد تقرير مصيره وأنّ الدولة الإسبانية تضمن حريّته في التعبير عن إختياره ، كما تضمن الوحدة الترابية للصحراء وحمايتها ، وأكّد جواب فرانكو أنّ خيرات الصحراء ملك للشعب الصحراوي وأنّ تقرير المصير سيقع بمجرّد أن يعبّر الشعب الصحراوي عن ذلك صراحة ، وأنّه سيقع تركيز نظام مشاركة تدريجية للشعب الصحراوي في إدارة شؤونه الخاصة وأنّ هذا النظام الجديد سيمكّن سكّان الصحراء من التمتّع بحقوق الجنسية الإسبانية .

وقد حضي ردّ فرانكو بتأييد إجماعي من الجماعة الصحراوية وأبلغت حكومات

****

1) IBID , P 31-32 .

المغرب الأقصى وموريتانيا والجزائر بقرب الإعلان عن هذا النظام الجديد (1).

ولكنّ ردود المغرب الأقصى لم تتأخر على تطوّر هذه السياسة الصحراوية لإسبانيا التي كانت تضرب في العمق مطلبها الترابي الصحراوي وإستراتجيتها الإقليمية عموما، وقد تمثّل الردّ الأول في إعلان حرب الصيد البحري إذ قررت الرباط توسيع منطقة الصيد المغربية من 12 إلى 70 ميلا من الشاطئ الأمر الذي ألحق أضرارا فادحة بمصالح إسبانيا في هذا المجال (2).

وردّ المغرب الأقصى أيضا بتأميم أراضي الأجانب في المغرب الأقصى الأمر الّذي طال عددا هاما من المعمّرين الإسبان، وبمنع بعض الأنشطة على غير المغربيين الأمر الذي أضرّ بمصالح عدد كبير من الإسبان الناشطين بإسبانيا، وقد قدّر عدد هؤلاء بما يتراوح بين 20 و 28 ألف شخصا (3).

كما ردّت الرباط بإعلان مطالبتها بتصفية الإستعمار في سبتة ومليلة إذ طلبت في 27 جانفي 1975 من لجنة تصفية الإستعمار الأممية إدراج إقليمي سبتة ومليلة ضمن قائمة الأقاليم غير المستقلة " بهدف بدء تصفية الحضور الإسباني على الشاطئ الشمالي للبلاد المغربية " (4).

****

1) IBID , P 33 -34 .

2) حول أهمّ وقائع هذه الحرب منذ صدور القرار المغربي، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS-AVRIL ,1973 , P 57 .
-MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 , P 54 .
- MAGHREB -MACHRECK N°61 , JANVIER -FEVRIER , 1974 , P 44 .

ونشير بهذا الصدد إلى أنّه أمكن إخماد نار هذه الحرب جزئيا ومؤقتا بالتوقيع في 2 جانفي 1974 على إتفاق مغربي – إسباني حول الصيد البحري مكّنت بمقتضاه 200 باخرة إسبانية من رخصة الصيد في المياه المغربية بواسطة شركة مختلطة (MARO-PECHE) وهو ماردّت عليه نقابة بحارة الدار البيضاء بالإضراب في 8 فيفري 1974، انظر :

- MAGHREB -MACHRECK N°62 , MARS-AVRIL , 1974 , P 43 .

3) DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA ESPAGNOL " , OPCIT , P 33 .

– نشير إلى انه قد تنزّل في هذا الإطار قرار الرباط في 18 جانفي 1973 بتأميم المنشآت التابعة لشركة (ELECTRAS MARROQUIS) بتطوان، راجع :

- MAGHREB -MACHRECK N°56 , MARS -AVRIL , 1973 , P 57 .

4) MAGHREB -MACHRECK N°68 , 1975 , P 36 .

وقد حضي هذا المطلب بدعم منظمة الوحدة الإفريقية فقد أعلنت المنظمـــة في 16 فيفري 1975 إثر إلتآم المجلس الرابع والعشرين لوزرائها بين 13 و 22 فيفري " دعمها للمغرب الأقصى في مطالبته بسبتة ومليلة " (1)، كما حضي بدعم جامعة الدول العربية أيضا إذ أكّدت الجامعة دعمها للمطالبة المغربية بهذين الإقليمين (2).

وردّ المغرب الأقصى أيضا بمحاولة تقوية الجبهة الثلاثية المغربية - الموريتانية - الجزائرية إذ تنـزّل في هذا الإطار اللقاء الذي جمع الحسن الثاني وبومدين وولد دادة بأغادير المغربية يوم 23 جويلية 1973 " لإعادة إرساء مناخ الثقة " ودعم تحالف بصدد التكوين كما أكّد ذلك الحسن الثاني وإن لم تنجح الرباط في هذا المسعى فقد أكّد البلاغ الختامي الذي عقب هذا اللقاء حرص الدول الثلاثة على تصفية الحضور الإسباني في الصحراء الغربية، ولكنّه لم يشر ولو بكلمة واحدة إلى مصير هذا الإقليم (3)، وسيتأكّد فيما بعد أنّ عدم إتفاق كلّ من الرباط والجزائر ونواق الشط حول مصير هذا الإقليم سيمثّل العامل الحاسم فيما ستعرفه المنطقة من خلافات وصراعات خطيرة بعد إنسحاب إسبانيا.

وقد إصطدمت الرباط في مواجهة تطوّر الخلاف الصحراوي بسياسة الإلتفاف حول القرارات الأممية التي إنتهجتها إسبانيا إذ أعلنت مدريد يوم 21 أوت 1974 عن نيّتها في تنظيم إستفتاء حول تقرير مصير الصحراء تحت إشراف الأمم المتحدة طبقا للقرارات ذات الصلة التي أصدرتها على غرار قراري 15 ديسمبر 1972 و 14 ديسمبر 1973 وذلك "بالتشاور مع بقية الأطراف المعنية"، لقد كان ذلك يعني أنّ إسبانيا تريد توظيف القرارات الأممية لخدمة مصالحها الخاصة بعد أن أمّنت على الأرض نتائج هذا الإستفتاء قبل وقوعه

****

1) IBID , P 38 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°69 , 1975 , P 16 .
3) MAGHREB -MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 3 .

وقد ردّ المغرب الأقصى على المناورة الإسبانية برفض الإستفتاء ، وكان الحسن الثاني قد أكّد يوم 21 أوت 1974 أنّ الإستفتاء المزمع تنظيمه لا قيمة له وأنّ المغرب الأقصى لا يقبل بأيّة صيغة له عدا صيغة تخيير السكّان بين إبقاء وضع الإقليم على ما هو عليه أو " عودته " إلى المغرب الأقصى ، مؤكّدا بالمناسبة إحتفاظه بحقه في الردّ على السياسة الأحادية الإسبانية في المنطقة (1) ، ولكن المغرب الأقصى كان يحتاج إلى شيء من الوقت لمواجهة " المناورة " الإسبانية فقد كان يخشى أن تضعه السياسة الإسبانية أمام الأمر المقضي وأن يجد نفسه ملزما بنتائج الإستفتاء الذي كانت إسبانيا ترمع تنظيمه .

لقد كان المغرب الأقصى يؤمن بإمكانية التوصّل إلى حلّ تفاوضي إن لم يكن في إطار ثنائي - مغربي - إسباني ففي الإطار الإقليمي العام ، وكانت قد راجت قبل ذلك منذ جوان 1970 أخبار حول تقسيم الصحراء مفادها إتفاق الأطراف المعنية على أن يقع تقسيم الصحراء بين المغرب الأقصى وموريتانيا بحيث " تعود" منطقة الساقية الحمراء إلى المغرب الأقصى ومنطقة وادي الذهب إلى موريتانيا مقابل ضمان المصالح الإسبانية في الصحراء ومع الدول المعنية بالخلاف ، وتمكين الجزائر من بعض المكاسب عبر إتفاقات إقتصادية ولا سيّما بين الجزائر والرباط ومدريد بشأن إستغلال خيرات المنطقة (2) .

ولا محالة ، لم يكن ذلك يمثّل الحلّ الأمثل بالنسبة للرباط بالنظر إلى مطالبها

****

1) كان المغرب الأقصى قد أعلن سنة 1965 قبوله تطبيق مبدإ حق الشعوب في تقرير المصير لتقرير مصير الصحراء الغربية شريطة الإنسحاب المسبق للقوات والإدارة الإسبانية من الإقليم ، وإعادة إدماج سكّان إفني والصحراء اللاجئين بالمغرب الأقصى وإشراف الأمم المتحدة على الإستفتاء ، وقد تبنّت الأمم المتحدة في هذا الإتجاه القرار رقم 2229 في ديسمبر 1966 ... راجع :

- DESSENS ,(PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " , OPCIT , P 31 ..

2) "YA " (ESPAGNOL) DU 4 JUIN 1970 , CITE IN DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " , OPCIT , P 33 .

المعلنة بشأن الصحراء ، ولكن الرباط أصبحت تجده أفضل من أن تشهد قيام دولة جديدة على مجموع الأراضي التي كانت تطالب بها .

ومع ذلك لم يجد هذا الحلّ طريقه إلى التجسيم رغم نقائصه ، بل وباتت الرباط تحتاج إلى شيء من الوقت لإقناع إسبانيا والأطراف الأخرى أو إلزامها إن إقتضى الأمر وأمكن ذلك بضرورة التوصّل إلى حلّ تفاوضي ، ولقطع الطريق أمام مسار قيام دولة جديدة في الصحراء على قاعدة المخطّط الإسباني وذلك من خلال إقناع الأمم المتحدة بأنّ تطبيق مبدإ حق تقرير المصير يتعارض في حالة الصحراء الغربية مع مبدإ الوحدة الترابية للدول ، وبالتوازي إقناع مدريد ونواق الشط بضرورة التوصّل إلى حلّ تفاوضي ثلاثي خاصة وأنه يحضى بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية ، ويتمتع بحظوظ وافرة لتأمين تزكية أكثر عواصم العالم له .

ولربح هذا الوقت قررت الرباط في 16 سبتمبر 1974 رفع القضية لمحكمة العدل الدولية بلاهاي لطلب رأيها الإستشاري في الخلاف ، وقد ساندتها في ذلك نواق الشط ، وقد أكّد وزير الدولة للشؤون المغربية أثناء النقاش العام للأمم المتحدة حول الموضوع يوم 30 سبتمبر 1974 أنّ " موريتانيا معنية بمستقبل الصحراء ، ولا يمكن إلاّ تشريكها في حلّ الخلاف بين إسبانيا من جهة والمغرب الأقصى وموريتانيا من جهة أخرى ... ، " داعيا نواق الشط للإلتحاق بالإقتراح المغربي وهو ما قبل به منذ الغد وزير الخارجية الموريتانية (1) .

وقد نجحت المناورة المغربية إذ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها رقم 29 طرح الملف الصحراوي على محكمة العدل الدولية لطلب رأيها الإستشاري بشأنه (2) .

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°66 , NOVEMBRE -DECEMBRE ,1974 , P P 7-8-68 .

2) رأي المحكمة لا يمكن إلاّ أن يكون إستشاريا في هذه الحالة ، ويهدف بالأساس إلى المساعدة على تكوين الرأي وبلورة الموقف بالنسبة لأعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة عند طرح مواضيع الخلاف للتصويت ، ذلك أنّ اللجوء إلى لاهاي

وقد قبلت لاهاي مطلب الجمعية العامة في 3 جانفي 1975 (1) ،وبموازاة هذه التحرّكات داخل الهياكل الأممية ، شنّت الرباط ونواق الشطّ حملة دبلوماسية مكثّفة لشرح وجهتي نظرهما وحشد التأييد الدبلوماسي لمقترحاتهما حول سبل حلّ الخلاف (2) وإرتفعت وتيرة التنسيق بين العاصمتين المغربية والموريتانية الأمـــر الذي أفضى في أكتوبر 1975 إلى التوقيع على إتفاقهما على تقسيم الصحراء بينهما ، وقد قضى هذا الإتفاق بأن يمدّ المغرب الأقصى سيطرته على الساقية الحمراء وشمال وادي الذهب مع العاصمة العيون ، وهو الجزء الغني بمناجمه الفسفاطية على أن يعود ما بقي من الإقليم الصحراوي أي جنوب وادي الذهب إلى موريتانيا (3) ، وفي إنتظار صدرو الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية ، حرصت العاصمتان على أن تخلق وضعية جديدة على الأرض تفرض على إسبانيا القبول بالحلّ التفاوضي (4) .

وقد صدر حكم لاهاي في 16 أكتوبر 1975 (5) ، ولكنّه جاء قابلا لمختلف التأويلات بحيث وجد فيه كلّ طرف ما يبرّر مطالبه (6) . وبالفعل ، فقد غاب الحسم القضائي والقانوني عامة في لاهاي وطرح أمر حسم الخلاف مجدّدا على رجال السياسة ، وقد كانت الرباط السبّاقة من بين العواصم المعنية بالخلاف إلى إستثمار نصّ الحكم سياسيا

****

إجراء تحكيمي وقرارات لاهاي قرارات تحكيمية لا تكون ملزمة إلاّ إذا إلتزمت الأطراف المعنية بالقبول بها ، وقد رفضت إسبانيا اللجوء إلى لاهاي لحسم الخلاف الصحراوي كما أكّد ذلك وزير خارجيتها في 2 أكتوبر 1974 ، راجع :
-MAGHREB -MACHRECK N°66 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1974 , P 7-8 .
1) MAGHREB -MACHRECK N°67 , 1975 , P 29 .
2) MAGHREB-MACHRECK N°65 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1974 , P 75 .
3) DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " , OPCIT , P 41 .
4) MAGHREB -MACHRECK N°67 , 1975 , P 28 .

5) حول هذا الحكم من حيث حيثياته ونتائجه ، راجع :
-VALLEE , (CHARLES) " L'AFFAIRE DU SAHARA OCCIDENTAL DEVANT LA COUR INTERNATIONALE DE JUSTICE " IN MAGREB-MACHRECK N°71 , 1976 , P 47-54 .

6) علّق CHARLES VALLEE عن حقّ على هذا الحكم بقوله " يخشى آلا يكون في هذه القضية التي لم يحسم فيها الخلاف لأيّ طرف سوى خاسر وحيد هو المحكمة نفسها " ، انظر المرجع السابق ، ص 47 .

لصالحها ففي 16 أكتوبر 1975 أي في اليوم نفسه الذي أصدرت فيه لاهاي حكمها في الخلاف ، أعلن الحسن الثاني خلال خطاب متلفز تنظيم مسيرة سلمية تضمّ 350 ألف شخص إلى العيون عبر مرّاكش وأغادير وطرفاية وأنّ المسيرة ستخترق الحدود الشمالية للصحراء الغربية يوم 28 أكتوبر مؤكدا أنّها لن تستهدف الحضور الإسباني بأي عمل عدائي ولكن " إذا إعترضتها قوات أخرى غير إسبانية فمن حقّنا الدفاع عن أنفسنا ".

وقد إصطدم هذا القرار بمعارضة معلنة وحازمة من إسباينا والجزائر والبوليزاريو ، بل وأصبح شبح الحرب يخيّم فعلا على المنطقة الأمر الذي حمل الحسن الثاني على تأجيل موعد المسيرة ، ولكن المغرب الأقصى لم يكن يملك مع ذلك إمكانية التراجع عن قراره رغم الظرفية غير الملائمة التي خلقتها معارضة إسبانيا والجزائر والبوليزاريو ، ليس فقط لأنّ هذا التراجع - وإن كان تكتكيا - سيكلّفه غاليا وربّما أدّى إلى ضرب إستراتجيته الصحراوية التي بذل في بنائها جهدا كبيرا وأموالا طائلة وإنّما أيضا لأنّ القضية الصحراوية قد أصبحت بعد تمثّل رقما محدّدا في المعادلة السياسية الداخلية المغربية بإنعكاساتها المباشرة على البلاط الملكي نفسه .

وعلى هذا الأساس إنتظر المغرب الأقصى بعض الوقت لإمتصاص غضب إسبانيا والجزائر والبوليزاريو ، الذي أثاره إعلان قرار تنظيم المسيرة ، ولكنّه لم يتراجع عن القرار ففي 5 نوفمبر 1975 تحوّل الحسن الثاني إلى أغادير وأعطى أمره في خطاب موجّه إلى " الشعب المغربي " بالدخول إلى الإقليم الصحراوي .

وكان المغرب الأقصى يردّد طوال المسيرة التي تواصلت من 6 إلى 13 نوفمبر 1975 أنّ محكمة العدل الدولية قد أنصفته (1) ، بيدا أنّ المغرب الأقصى لم يكن يترجم بهذه المسيرة قرار المحكمة فقد كان هذا القرار إستشاريا علاوة على أنّه جاء في صيغة

****

1) الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 115 .

عائمة قابلة لمختلف التأويلات ، ثم إنّ التحضير للمسيـرة سياسيا وماديا سبق صدور قـرار لاهاي (1) ، وإنّما كان المغرب الأقصى يريد أن يعيد توزيع الأوراق بخلـق وضعية جديدة علـى الأرض الصحراوية وأن يفرض تسويه نهائية بالضغط على إسبانيا الأمر الـذي يفسّر عودة " المتطوّعين " إلى ما وراء الحدود المعترف بها بأمر من الملك " في الوقـت الـذي أدركت جميع الأطراف أنّه يستحسن أن تحلّ الدبلوماسية محلّ الوجود بالصحراء " (2) ، وقد كان الملك يدرك تماما أنّ مآل الأمر يتعلّق في حقيقتـه " برهـان نفساني يتوقّف عليه كلّ شيء " (3) ، فقد كان يمكن أن تتحوّل المسيرة إلى مواجهة متعدّدة الأطراف .

وقد نجح المغرب الأقصى فـي كسب هـذا الرهـان فعـلا إذ هيّـأت هـذه المسيـرة الظروف للتوقيع على إتفاق مدريد الثلاثـي بين المغـرب الأقصى وإسباينا ومويتانيا فـي 14 نوفمبر 1975 ، وقد نصّ على إتفاق الـدول الثلاثة على إقامة نظام مؤقت بـالصحراء الغربية يخضع لإشراف الحاكم العام الإسباني بمساعدة حاكمين مساعدين أحدهما مغربي والثاني موريتاني وذلـك إلـى غاية إنسحاب إسبانيا فـي 28 فيفـري 1976 ، ثـم يتقاسـم المغرب الأقصى وموريتانيا الصحـراء علـى أسـاس سيطرة المغـرب الأقصـى علـى السـاقية الحمراء وسيطرة موريتانيا علـى وادي الذهـب وذلـك مقابل ضمـان المصـالح الحيويـة الإسبانية في مستعمرتها القديمة وفـي إطار علاقاتها الثنائية مع كـلّ مـن الربـاط ونـواق الشطّ (4) ،وقد كان ينتظر أن تسوي هذه الإتفاقية الخلاف الصحراوي بشكل نهائـي كـما

****

1) المصدر السابق ، ص 113 – 115 .

2) المصدر السابق ، ص 115 .

3) المصدر السابق

4) انظر الرصد التاريخي لأهمّ وقائع الخلاف الصحراوي منذ صدور أوّل قرار أممي حول تصفية الإستعمار فـي إفنـي والصحراء الغربية في 16 أكتوبر 1964 إلى 12 جانفي 1976 تاريخ خروج آخر عناصر الفيلـق الإسباني بـالصحراء الغربيـة وتعويضها بالقوات المغربية في الساقية الحمراء والموريتانية في وادي الذهب طبقا لما نصّت عليه إتفاقية مدريد الموقّعة في 14 نوفمبر 1975 ، في : . 27- 24 MAGHREB -MACHRECK N°71 , 1976 , P-

أعلن ذلك الحسن الثاني في خطابه يوم 18 نوفمبر 1975 (1)، لولا أنّها إصطدمت بمعارضة جزائرية معلنة ومنظمة وقوية خاصة وقد نجحت الجزائر في إستغلال مكانتها الإقليمية وإشعاعها الدولي في تشكيل جبهة معارضةللإتفاقية داخل الإقليم المغاربي نفسه وقد ضمّت هذه الجبهة إلى جانب الجزائر قوى الإستقلال الصحراوية وخاصة منها جبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاريو)، وقد حرصت الجزائر في هذا الإطار على دعم حليفها الصحراوي بجميع إمكاناتها المتاحة إذ أنشأت " صوت الصحراء الحرّة " بالإذاعة الجزائرية في 3 ديسمبر 1975 (2)، وفتحت حدودها أمام العناصر الإستقلالية الصحراوية وإحتضنتهم ووفرت لهم القواعد الآمنة التي كانوا يحتاجون إليها في تحرّكاتهم العسكرية ضدّ الحضور المغربي - الموريتاني بعد إنسحاب القوات الإسبانية من الصحراء.

ومن جهة أخرى، قامت الجزائر بطرد نحو خمسة وعشرين ألف (25.000) مغربي من أراضيها (3)، وقام موظفو الشركة الجزائرية للطيران بمقاطعة طائرات الخطوط الجوية المغربية، وبموازاة ذلك، قامت الجزائر بتعزيز حضورها العسكري على الحدود الجزائرية المغربية بمنطقة بشار حيث نزل الرئيس الجزائري شخصيا في زيارة تفقد لقواته وإستمرّت الحملة الإعلامية ضدّ المغرب الأقصى وموريتانيا وإسبانيا على حدّ السواء (4).

ولم تدّخر ردود الفعل الجزائرية إسبانيا: في هذا الإطار رفض بومدين الإلتقاء بوزير

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°71, 1976, P26.
2) IBID.

3) تناول مجلس وزراء مغربي هذه المسألة بالدراسة في إجتماع خاص يوم 27 ديسمبر 1975 " إلتأم لتقرير الإجراءات المناسبة الواجب إتخاذها"، انظر المرجع السابق، ص 27.

4) أعلن الحسن الثاني تعليقا على الموقف الذي إتخذته الجزائر " أنتظر منطقيا أن تشنّ الجزائر عليّ الحرب"، ورد في:
- DESSENS, (PAUL): " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL ", OPCIT, P 45.

التخطيط الإسباني الذي حلّ بالجزائر يوم 15 نوفمبر 1975 في زيارة " عمل وإعلام " (1)، وسمحت الجزائر لحركة إستقلال الأرخبيل الكناري بتركيز محطّة إرسال " لصوت جزر الكناري " (2).

وقد بنت الجزائر إستراتجيتها منذ هذا التاريخ على تأكيد التوجّه " الإستقلالي " للقوى الصحراوية إذ شجعت جبهة البوليزاريو على إعلان قيام "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية " في 27 فيفري 1976 وكانت الدولة العربية الوحيدة التي إعترفت بهذه الجمهورية عند إعلانها، وقد حرصت على دعمها داخل المحافل الدولية ومن ذلك قيامها (بمعية تنزانيا والزايير) بتقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤكد " حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره "، ويدعو إلى إجراء إستفتاء عام في الصحراء بشأن تقرير المصير " وذلك ردًا على مشروع قرار تونسي كان يؤكد في جوهره الوضع الجديد الذي فرض في الصحراء بعد توقيع إتفاقية مدريد (3).

وقد خصّت الجزائر الدولة الصحراوية المعلنة بدعم كبير في صلب منظمة الوحدة الإفريقية ولدى عواصم دول " العالم الثالث " حيث كانت تحضى بإشعاع كبير، وقد عارضت في هذا الإطار عرض القضية الصحراوية على مجلس جامعة الدول العربية رغم أنها أصبحت قضية عربية خالصة بعد إنسحاب إسبانيا لأنها كانت تجد موقف الجامعة منحازا للطرح المغربي - الموريتاني.

بيد أنّ النجاح الأهمّ الذي حققته الجزائر في إطار صراعها الإقليمي مع المغرب الأقصى تمثّل بدون شكّ في تأمين مساندة ليبيا لموقفها بعد اللقاء الذي جمع بين

****

1) MAGHREB-MACHRECK N°71 , 1976 , P 26 .
2) DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " , OPCIT , P 45 .

3) الأهرام (مصرية) 30 نوفمبر 1975 .
- العلم (مغربية) 6 ديسمبر 1975 .

القذافي وبومدين في 28 ديسمبر 1975 بحاسي مسعود بالجزائر (1)، " ففي هذا الإطار يجب تحليل اللقاء التاريخي بحاسي مسعود بين الرئيسين بومدين والقذافي " وهو اللقاء الذي إنتهى بإتفاق الطرفين الكامل بشأن الوضع بالصحراء الغربية ومستقبلها (2)، ولئن لم تذهب ليبيا في البداية إلى حدّ الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية (3) فقد إستمرّت في دعم جبهة البوليزاريو بالمال والسلاح منذ قيامها، بل وكان القذافي وراء ميلاد البوليزاريو حسب الحسن الثاني وذلك قبل أن يتوصّل الطرفان الجزائري والليبي إلى إتفاق صريح حول تمويل الجبهة ودعمها (4).

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°71 , 1976 , P 27 .
2) ZENATI , (HUSSEIN) : " LA VERITABLE PORTEE D'UNE RENCONTRE " IN AFRIQUE -ASIE , N°100 , 12-25 JANVIER 1976 , P 20 .

- نشير إلى أنّ (AFRIQUE-ASIE) صوت شبه رسمي للحكومة الجزائرية كان قد إنخرط بشراسة في الحملة الإعلامية التي إستهدفت إتفاقية مدريد.

3) تأخر هذا الإعتراف إلى أفريل 1980، وقد جاء يستجيب لقرار مؤتمر جبهة الصمود والتصدّي الذي إحتضنته طرابلس بين 15 و 21 أفريل 1980، وقد ردّ المغرب الأقصى على قرار طرابلس بقطع العلاقات الدبلوماسية الليبية -المغربية في 18 أفريل 1980.

4) الحسن الثاني: " ذاكرة ملك "، مصدر سابق، ص 85.

يفسّر هذا التناقض الظاهر في الموقف الليبي الذي تأرجح بين دعم الجبهة الإستقلالية الصحراوية ورفض الإعتراف بالجمهورية التي أعلنتها بالطبيعة السياسية المعقّدة للخلاف وأهميته بالنسبة لنمط التحالفات في المنطقة وتوازنها الإقليمي. من جهة أخرى كان الخلاف الصحراوي يطرح مشكلا إيديولوجيا على القيادة الليبية فقد تفاعلت هذه القيادة مع المحتوى الثوري للخطاب الصحراوي، وتعاطفت مع جبهة البوليزاريو التي كانت تقدم نفسها بصفتها طليعة العمل العربي الثوري من أجل تحقيق وحدة الأمة العربية، ولكن وفي مقابل ذلك كان قبول طرابلس بالطرح الصحراوي يعني القبول بقيام دولة سادسة في المغرب العربي الأمر الذي كان يتعارض في جوهره مع الدعوة الليبية إلى إزالة الحدود المصطنعة وتحقيق وحدة الأقطار العربية، ولعلّ القيادة الليبية إكتشفت بالمناسبة أنّ الطرح الثوري يمكن ألاّ يكون وحدويا بقدر ما يمكن للدعوة الوحدوية ألاّ تكون ثورية.

بخصوص هذه النقطة راجع:

-VERGINIOT ,(OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATIONS INTER-ARABES " , OPCIT , P 131- 134 .

وأيّا كان الأمر فقد نجحت الجزائر موضوعيا في تأمين مساندة الطرف الليبي لموقفها الصحراوي ، ونجحت بذلك في تكوين محور مناهض لإتفاقية مدريد ولفكرة " مغرب الدول " و"لمؤامرات الساسة المغربيين والتونسيين والموريتانيين لضرب التوجّه الثوري الجزائري وكسره " (1).

وقد أصبح شبح الحرب يخيّم مجدّدا على الإقليم المغاربي في ظلّ هذه التطوّرات التي عرفها على وقع تطوّر الخلاف الصحراوي ولاسيّما بعد توقيع إتفاقية مدريد ، بل وكادت الحرب أن تنفجر فعلا بين المغرب الأقصى والجزائر ، وهو ما عبّرت عنه الرسالة المفتوحة التي وجّهها الحسن الثاني إلى بومدين بوضوح كبير ، وقد أكّد فيها العاهل المغربي على إخلال الجزائر بإلتزاماتها وألحّ على " ضرورة تجنيب الشعبين المغربي والجزائري مأساة جديدة إمّا " بالحرب المعلنة بشرف وصراحة أو بسلم مضمونة دوليا " (2) ، ولئن أمكن تجنّب إندلاع الحرب المعلنة ، فقد أصبح التوتّر يسود كامل الإقليم المغاربي بعد أن إنقسم على نفسه إلى محورين : محور الجزائر – البوليزاريو–ليبيا ومحور المغرب الأقصى – موريتانيا – تونس .

هكذا إذن وجدت كلّ أقطار المغرب العربي نفسها مورّطة في هذا الخلاف بما في ذلك تونس التي وجدت نفسها بحكم طبيعة موقفها طرفا في محور في مواجهة محور آخر

****

– وقد حاولت ليبيا تجاوز هذا المشكل الإيديولوجي بتركيز فدرالية القبائل الصحراوية تحت لواء اللجان الشعبية ، وتكثيف دعوالتها الوحدوية قبل أن تضطرّ لإعتبارات سياسية أملاها نظام التحالفات العربية إلى الإعتراف بالجمهورية الصحراوية رغم أنّ ذلك كان يعني فعلا لتشريع قيام دولة سادسة داخل حدود مصطنعة في الإقليم المغاربي ، راجع :

- BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : "ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , OPCIT , P 87 .

1) MALLEY , (SIMON) : " QUI VEUT LA GUERRE " , IN AFRIQUE-ASIE , N°100 , 12-20 JANVIER , 1976 , P 18 .

2) انظر نصّ هذه الرسالة في : . LA PRESSE DU 17 FEVRIER 1976

في هذا الإطار أنظر أيضا :

-MALLEY , (SIMON) : " QUI VEUT LA GUERRE " , IN AFRIQUE-ASIE , N100 , 12-20 JANVIER 1976 , P 18 .

وقد كان وضع البلاد التونسية بالذات غير مريح ذلك أنّ نظام التحالفات الذي تشكّل على خلفية هذا الخلاف جعلها محاصرة بين قوى المحور المضاد : ليبيا شرقا والجزائر غربا وحركة إستقلالية مسلّحة تتحرّك بإستمرار على طول حدودها الجنوبية وهو وضع ستعمل هذه القوى على إستقلاله في محاولة زعزعة إستقرار النظام التونسي كما تجسّم ذلك خلال عملية قفصة في أواخر جانفي 1980 (1) ، ولكن ما هو الموقف التونسي من الخلاف الصحراوي ؟ وماهو دور النظام التونسي في ظلّ التشعّبات المعقّدة التي عرفها ؟

لقد تعامل النظام التونسي مع القضية الصحراوية بما أملته عليه مصالحه القطرية في إطار نظرته السياسية والإستراتجية للإقليم المغاربي الأمر الذي نلمسه بوضوح من خلال رصد تطوّر موقفه من الخلاف الصحراوي وإنعكاساته على علاقاته ببقية دول الإقليم .

وبالفعل فقد تورّط النظام التونسي في الخلاف الصحراوي بصفة مبكّرة جدًا منذ أن حدّد موقفه من المسألة الموريتانية ذلك أنّ الخلاف الصحراوي جزء لا يتجزّأ من الخلاف الذي أثاره تقرير مصير بلاد شنقيط بجزئه الخاضع للإستعمار الفرنسي ممثّل في موريتانيا وجزءه الخاضع للإستعمار الإسباني ممثل في الصحراء الغربية .

وقد وجد النظام التونسي نفسه منذ البداية مضطرًا إلى الحسم بين منطقين متضادين : منطق المحاججة التاريخية الذي تبنّاه المغرب الأقصى دائما سواءا في مطالبته بموريتانيا أو بالصحراء الغربية ومنطق المحاججة السياسية الداعي إلى الإلتزام بتطبيق مبدإ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها ، وهو المنطق الذي كان يتبنّاه الموريتانيون خلال الأيام الأولى لتأسيس دولتهم قبل أن يرتدّوا عنه إلى منطق المحاججة التاريخية في مطالبتهم بالصحراء الغربية،وبالفعل فإذا كان المغرب الأقصى يطالب بالصحراء الغربية بإعتبارها جزءا من إرثه السعدي (2) ، فإنّ موريتانيا أصبحت تطالب بها بإعتبارها جزءا من

****

1) راجع الفصل الأخير من الباب الثالث .

2) نذكّر بأنّ المغرب الأقصى كان يريد إعادة بناء المغرب السعدي أي مدّ سيطرته على مجموع الأراضي التي كانت تخضع

إرثها المرابطي ، ويؤكّد الموريتانيون في هذا الصدد أنّ " الصحراء الغربية تمثّل مع موريتانيا وحدة هي بلاد شنقيط لها خصائص أمّة مستقلّة رغم التنوّع السياسي الذي فرضته الظروف الموضوعية لحياة صحراوية قائمة على الترحال في بلاد مكوّنة من قبائل وإمارات وإتحادات قبلية ... " (1)

ويلحّ الموريتانيون في إطار هذه المحاججة التاريخية على أن يذكّروا أجوارهم الأقوياء في الشمال أنّ الدولة المرابطية التي تمركزت في المغرب الأقصى حيث أسّست مرّاكش في عهد يوسف بن تاشفين ، والتي إمتدّ سلطانها إلى إسبانيا نفسها (صاحبة السيادة على الصحراء الغربية) إنّما نشأت وتقوّت في بلاد شنقيط ، ويدرك الموريتانيون بالطبع أنّ جهاز الدولة في موريتانيا حديث بعكس المغرب الأقصى ولكنّهم يرون في هذا الأمر حجّة لهم لا ضدّهم إذ يؤكّدون أنّ الحدود الجنوبية المغربية في مستوى وادي درعة تمثّل فاصلا جغرافيا وحضاريا بين نظامين سياسيين وإجتماعيين مختلفين : نظام في الشمال يقوم على وجود جهاز دولة قويّ وعريق ونظام في الجنوب يقوم على تنوّع التنظيم السياسي مستمدّا خصائصه من الطبيعة المميّزة لبلاد شنقيط هذه (2) .

كان كلّ من المغرب الأقصى وموريتانيا يعتمد منطق المحاججة التاريخية في المطالبة بالصحراء الغربية ، ولم يكونا يرفضان في المطلق تطبيق مبدإ حقّ الشعوب في

****

لسلطان السعديين ، والسعديون أو الأشراف السعديون عائلة مالكة حكمت المغرب الأقصى قرابة قرن ونصف من مطلع القرن السادس عشر إلى أواسط القرن السابع عشر وقد عرف المغرب الأقصى في عهدها أيّاما مجيدة مع الإنتصار على البرتغاليين أيّام السلطان عبد الملك، وإحتلالهم للسودان الغربي وتنبكتو ، وقد إزدهرت مملكتهم خاصة أيام أحمد المنصور الذهبي مستفيدة في ذلك خاصة من أهمية عائدات التجارة الصحراوية .

1) راجع عرض أحد نواب موريتانيا في دفاعه عن وجهة النظر الموريتانية تجاه الخلاف الصحراوي أمام محكمة العدل الدولية ، ورد في :

- DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL ", OPCIT , P 36 .

2) حول الموقف الموريتاني من الخلاف الصحراوي ، انظر المرجع السابق ، ص 36 – 37 .

تقرير مصيرها لتقرير المستقبل السياسي للصحراء الغربية ولكنّهما كانا يخشيان أن تستغلّ قوى أخرى تطبيق هذا المبدإ لضرب مطالبهما التي كانا يريانها شرعية .

ولكن ماهو موقف النظام التونسي من هذا الخلاف ؟ كيف تعامل مع منطق المحاججة التاريخية الذي إعتمده كلّ من المغرب الأقصى وموريتانيا ؟ وماهو موقفه من الدعوة التي تبنتها بعض القوى الصحراوية وكذلك الجزائر لتقرير مصير الصحراء عبر تطبيق مبدإ حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ؟

لقد حضيت القضية الصحراوية بدون شكّ بإهتمام النظام التونسي وأثارت إنشغاله ذلك أنّ الأمر كان يتعلّق في جوهره برسم الخارطة السياسية للإقليم المغاربي ، وقد وجد نفسه بدون شكّ مطالبا ببلورة سياسته الصحراوية في إطار إستراتجيته المغاربية ولا سيّما في ظلّ تضارب المواقف حول مصير هذا الإقليم ... وهي مواقف كانت تعكس حرص دول الإستقلال المغاربية على حماية مصالحها القطرية ودعمها وذلك مهما إختلفت الشعارات التي رفعتها والمبرّرات التي إستندت إليها إذ هي لا تمثّل في محصّلة التحليل سوى مبرّرات للفعل السياسي الخاص بكلّ طرف في إطار دفاعه عن مصالحها القطرية الخاصة (1) .

****

1) كانت المصلحة القطرية عاملا حاسما في تحديد مواقف مختلف أنظمة الإقليم من الخلاف بما في ذلك موقف النظام الليبي رغم ما في ذلك من تناقض مع دعوته الوحدوية ، لقد كان النظام الليبي يعتبر الحضور الإسباني في الصحراء الغربية إستعمارا حقيقيا بكلّ المقاييس (راجع تصريح القذافي في 7 أوت 1973 ، في :

- MAGHREB-MACHRECK N°59 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1973 , P 53 .

وقد أكّد دائما إستعداد ليبيا للمشاركة في تحرير الصحراء الغربية (راجع في هذا الصدد ما جاء في خطاب القذافي يوم 11 جوان 1972 في :

- MAGHREB -MACHRECK N°52 , JUILLET -AOUT , 1972 , P 5-6 .

ولا شكّ أنّه كان يأمل أن تصبح هذه الأرض جزءامن البلاد العربية الموحّدة ولكن تطوّر نظام التحالفات العربية على خلفية التناقضات الكثيرة التي تشقّ العالم العربي إنتهى به إلى التعاطي مع هذه القضية بمنطق الحساب السياسي بإنحيازه إلى الجزائر ورفض إتفاقية مدريد ثمّ إعترافه بالجمهورية العربية الصحراوية الأمر الذي كان يعني في محصّلة التحليل إنحيازه إلى حساباته القطرية .

وبالفعل ، فقد كان الخلاف الصحراوي بتطوّراته ونتائجه يمسّ المصالح السياسية والإستراتجية لكلّ وحدات الإقليم ، وقد حرص النظام التونسي مثله مثل بقية الأنظمة في الإقليم على بلورة السياسة الصحراوية التي كان يراها مؤمّنة لمصالحه ففيما تمثّلت أبرز ملامح هذه السياسة الصحراوية التونسية ؟ هل مثّلت إمتدادالسياسته الموريتانية التي عبّر عنها عند إندلاع الخلاف بين المغرب الأقصى والقوى الإستقلالية الموريتانية بمطالبته ودعمه لإحترام حق الشعب الموريتاني في تقرير مصيره ؟

لقد كان النظام التونسي يبدو أقرب إلى موقف القوى الداعية إلى تطبيق مبدإ حق الشعوب في تقرير مصيرها لتحديد المستقبل السياسي للصحراء الغربية ، وذلك إنسجاما مع الموقف السابق الذي كان وقفة عند إنفجار المشكل الموريتاني بسبب المطالب المغربية فقد رفض في هذا التاريخ منطق المحاججة التارخية المغربية بإعتبار أنّ " الحجج التاريخية غالبا ما تقوم على مغالطات " وبإعتبار أنّ " ما يهمّ ليس التاريخ وإنّما البشر الأحياء " (1).

ولمّا كانت المسألة الصحراوية تندرج في نفس الإطار فقد كان ينتظر أن تقف القيادة التونسية ذات الموقف وإعتماد الحجج ذاتها وذلك بمساندة إستقلال الصحراء الغربية الذي دعت إليه جبهة البوليزاريو منذ مؤتمرها الثاني في أوت 1974 (2) ، وكان ينتظر أن يتبنّى بورقيبة القضية الصحراوية كما تبنّى القضية الموريتانية قبل حوالي عقد ونصف (3) لاسيّما وقد تزامن التطوّر الذي سجّلته القضية الصحراوية سنة 1974 مع التفاعلات الخطيرة التي عقبت فشل مشروع الوحدة التونسية - الليبية المعلنة في جانفي 1974

****

1) EZZOHRA DU 28/11/1960 .
2) SOUDAN , (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIS " , OPCIT , P 43 .
3) VERGINIOT , (OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATIONS INTER-ARABES" , OPCIT , P 130 .

بموجب إتفاق جربة ، إذ كانت معارضة الطرح الصحراوي الذي تتبنّاه الجزائر وبدرجة أقل ليبيا ستؤدي إلى الزيادة في توتير علاقاتها بجاريها المباشرين ، ولكن النظام التونسي فضّل مع ذلـك - في حال قضية الصحراء الغربية - الأخذ بمنطق المحاججة التاريخية الذي يتمسّك به كلّ من المغرب الأقصى وموريتانيا فساند ضمنيا المطالب المغربية وإن كان يفضّل حلاً تفاوضيا يؤدّي إلى تقسيم الصحراء بين المغرب الأقصى وموريتانيا مقابل تأمين المصالح الإسبانية في المنطقة قبل أن تصبح هذه المساندة صريحة في خضم التفاعلات الخطيرة التي شهدتها المسألة الصحراوية منذ أواخر سنة 1973 (1) ، وقد كان الموقفان متناقضين بدون شكّ ولكنّهما عبّرا في الحالتين وفي ظرفيتين تاريخيتين مختلفتين عن حرص النظام التونسي على حماية مصالحه القطرية من خلال الحرص على ألاّ يهدّد تغيير موازين القوى الإقليمية مكانته ومصالحه داخل الإقليم المغاربي .

وبالفعل فقد ترجم الموقف الجديد هذا الحرص ... تماما مثلما ترجمه موقفه السابق من إستقلال موريتانيا وإن تناقض الموقفان .

من جهة أخرى ترجم هذا الموقف الجديد طبيعة علاقاته في هذه الظرفية التاريخية الجديدة بأجواره المغاربة ، وسياسته إزاءهم . وبالفعل ، فقد أكّد موقفه من الخلاف الصحراوي بمساندته للمطالب المغربية حرصه على المحافظة على التوازن الإستراتيجي القائم في الإقليم ، وكانت مساندته لحلّ تقسيم الصحراء بين المغرب الأقصى وموريتانيا وبما يضمن المصالح الحيوية الإسبانية في الصحراء والمنطقة عموما يستجيب لودية العلاقات التونسية -الموريتانية التي لم تهتز أبدا في السابق على خلاف ما كان الأمر

****

1) TOUMI ,(MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " , OPCIT , P 162

مع المغرب الأقصى فضلا عن الجزائر وليبيا (1) ، كما كان يستجيب لموقفه من الإستعمار وطرق تصفيته على قاعدة الحوار والتفاوض ، ولعلّ أبلغ المواقف التونسية في هذا الإتجاه هو القرار الذي أتّخذ بإقامة مؤتمر تصفية الإستعمار سنة 1970 بإعتباره " أداة مثالية لتحرير الشعوب " وذلك بناءا على دعوة محمود المستيري ممثّل تونس لدى الأمم المتحدة ، وكان المستيري قد ترأس في أواخر 1968 بنشاط ظاهر لجنة تصفية الإستعمار حيث بلورت القرارات الخاصة بروديسيا الجنوبية ، والأقاليم البرتغالية بإفريقيا وقضايا الميز العنصري (2) ، وذلك بدون إعتبار حرص تونس على المحافظة على الصداقة الإسبانية خاصة وأنّها كانت تحتاج هذه الصداقة لتمرير مشروع " الشراكة " المتوسطية الذي تحرص على تجسيمه بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي والمغاربي خاصة ، وكانت إسبانيا تدعم في إطار سياستها العربية – الأوروبية مثل هذا المشروع كما عبّر عن ذلك بوضوح الجنرال فرانكو أثناء إستقباله بورقيبة يوم 24 ماي 1968 إذ أكّد أنّه " يجب أن نتصرّف بما يمكّن كلّ بلاد على ضفاف المتوسّط من تأكيد سيادتها الترابية وإكتساب شخصيتها الخاصة حتى لا تبقى مكانا للمواجهات بين القوى المختلفة وحتّى يصبح المتوسّط بحرا للتعاون السلمي في خدمة السلام العالمي وشعوب المتوسط المستقلّة " (3)

وقد حرصت القيادة التونسية منذ البداية على أن ترجّح حلاّ على هذا الأساس : تأييد المطالب المغربية مع التشجيع على إقتسام الصحراء بين المغرب الأقصى وموريتانيا مقابل حماية المصالح الإسبانية ، كان ذلك جوهر مشروع القرار الذي تقدّمت به تونس

****

1) REVUE FRANCAISE D'ETUDES POLITIQUES MEDITERRANEENES , N°1 , JANVIER 1975 .

-راجع أيضا الفصل الأول من هذا القسم .

2) MAGHREB N°31 , JANVIER -FEVRIER , 1969 , P 3 ..

– حول المجهودات التي بذلتها القيادة التونسية داخل الأروقة الدبلوماسية من أجل التقدم على درب تصفية الإستعمار بإفريقيا ، انظر : . . MAGHREB N°34 , JUILLET -AOUT , 1969 , P 4-

3) حول هذه الزيارة راجع :

- MAGHREB N°28 , JUILLET -AOUT , 1968 , P 7-8 .

في 3 نوفمبر 1966 إلى لجنة تصفية الإستعمار الأممية إذ كان المشروع يطالب إسبانيا بتنظيم إستفتاء في الساقية الحمراء ووادي الذهب " وتسريع مسار تصفية الإستعمار بعد التشاور مع المغرب الأقصى وموريتانيا وسكّان الصحراء " ، وقد حضيت هذه المبادرة بمساندة المغرب الأقصى نفسه وإن آخذ تونس على إشارتها لموريتانيا (1) .

وحرصت تونس على أن ترجّح مثل هذا الحل أيّام عضويتها للجنة تصفية الإستعمار عند صياغة قرارات اللجنة بخصوص الخلاف الصحراوي ، وكانت هذه اللجنة قد تابعت بإنشغال تطور هذا الخلاف من خلال الإنكباب على دراسة الملفّ والإستماع إلى وجهات نظر مختلف الأطراف منها ، وصياغة القرارات وإحالتها إلى الجمعية العامة .

لقد كان الموقف التونسي يتنزّل ضمن حرص القيادة التونسية على تحقيق تصفية الإستعمار بإفريقيا ، وكانت قد بذلت جهودا كبيرة داخل الأروقة الدبلوماسية في هذا الإتجاه وخاصة أيّام رئاسة محمود المستيري للجنة تصفية الإستعمار التي شهدت تصويت الأمم المتحدة على قرارات " حق الشعب الزمبابوي في الإستقلال " وحق المستعمرات البرتغالية في تقرير المصير " (2) ، ولكن لا شكّ في أنّ البلاد التونسية كانت تفضل أن يكون التفاوض بين إسبانيا والمغرب الأقصى وموريتانيا على أساس تقاسم المغرب الأقصى وموريتانيا للصحراء الغربية مقابل تأمين المصالح الإسبانية فيها قاعدة لتصفية الإستعمار في هذه المنطقة من المغرب العربي .

وقد حاول بورقيبة إقناع القادة الحسن الثاني وبومدين وولد دادة بوجاهة هذا الحل خاصة بعد توصل الجزائر والمغرب الأقصى إلى تسوية خلافهما الحدودي وإغلاق الملف الموريتاني مع إعتراف المغرب الأقصى بالدولة الموريتانية ، وقد كان هذا الخلاف

****

1) MAGHREB N°19 , JANVIER -FEVRIER , 1967 , P 10 .

2) حول نشاط الدبلوماسية التونسية في هذا الإتجاه ، انظر :

- MAGHREB N°34 , JUILLET -AOUT , 1969 , P 4 .

الحدودي إلى جانب قضية الصحراء الغربية محور المشاورات التي جرت يوم 14جوان 1972 بين الحسن الثاني وبومدين وبورقيبة بمقرّ إقامة بورقيبة بالرباط حيث كان يحضر أشغال المؤتمر التاسع لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي إحتضنته العاصمة المغربية في جوان 1972 ، وكان القادة الثلاثة قد تحوّلوا إثر محادثاتهم إلى زيارة ولد دادة محمّلين بنصّ الإتفاق المغربي – الجزائري بإعتباره مثالا يحتذى في حلّ الخلافات المماثلة ،وبالتالي خطوة على درب الإندماج الإقتصادي المغاربي " الممكن بثلاثة بلدان أو بأربعة بما أنّ موريتانيا مستعدّة " (1) ، ولكن أيضا بإعتباره الثمن الذي دفعه المغرب الأقصى لجاره الشرقي مقابل أن يؤكد بومدين علنا أمام رؤساء الدول الحاضرين في المؤتمر أنّ الجزائر لا تمثّل طرفا في قضية الصحراء الغربية وأنّها ستقدّم مساعدتها للمغرب الأقصى في مطالبته بهذا الإقليم (2) .

لقد ساندت القيادة التونسية الطرح المغربي منذ البداية ، وإن كانت تفضّل حلّ التقسيم ، وقد تجلّى هذا الموقف بوضوح في خضم التفاعلات الخطيرة التي شهدتها القضية الصحراوية منذ أواخر سنة 1973 كما عبّرت عن ذلك تصريحات القادة التونسيين وأغلب نصوص البلاغات المشتركة التونسية – المغربية التي توّجت الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين من ذلك نصّ البلاغ المشترك الذي صدر في أعقاب زيارة الحبيب الشطّي وزير الخارجية التونسية إلى المغرب الأقصى بين 19 و 22 جوان 1972 إذ جاء فيه أنّ " الجانب المغربي أطلع الجانب التونسي على الوضع الراهن في الأراضي

****

1) الحسن الثاني في ندوته الصحافية يوم 16 جوان 1972 .

2) الحسن الثاني في ندوته الصحافية يوم 16 جوان 1972 .

حول هذه المشاورات وملابساتها وأهمّ نتائجها أنظر :

- O'CONNESSE , (DOMINIQUE) : " LE 9EME SOMMET DE L'O.U.A , UN SOUMET MAGHREBIN " IN MAGHREB N°52 , JUILLET -AOUT , 1972 , P 15 .

المغربية التي مازالت خاضعة لهيمنة الإستعمار الإسباني ، وعبّر الجانب التونسي عن تأييده ومساندته لجهود المملكة المغربية الرامية إلى تحرير هذه الأراضي " (1) .

وقد أكّدت زيارة بورقيبة الرسمية إلى المغرب الأقصى بين 27 و 29 جوان 1974 هذا الموقف فقد جاء في نصّ البلاغ التونسي - المغربي الصادر في أعقابها أنّه " حين إستعرض الجانبان الوضع الراهن في الأراضي المغربية التي ما تزال تحت الإستعمار الإسباني أكّد فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة مساندة الجمهورية التونسية وتأييدها لجهود المغرب الرامية لتحرير تلك الأراضي " (2) .

وربّما إكتنف عبارة " الأراضي المغربية " التي وردت في صيغة متشابهة في البلاغين بعض الغموض بإعتبار أنّ الأراضي المغربية الخاضعة للإستعمار الإسباني والتي لا خلاف بشأنها باتت تنحصر تقريبا في سبتة ومليلة ، ولكن البلاغين كانا يعنيان كلّ الأراضي التي كان يطالب بها المغرب الأقصى بما في ذلك الصحراء الغربية فقد أكّد بورقيبة في حديث إلى جريدة الحياة اللبنانية يوم 19 جويلية 1974 أنّه " فيما يخصّ الصحراء المغربية (هكذا) ... أيّدنا المغرب في العمل على تحرير التراب المغربي الذي مازال تحت الإستعمار الإسباني " (3) .

وأكّد الهادي نويرة الوزير الأوّل من جهته في كلمته خلال مأدبة التكريم التي أقامها على شرف نضيره المغربي " وإنّنا نتتبّع في تونس ببالغ الإهتمام جهودكم الرامية إلى تحرير الأراضي التي ما زالت تخضع للإستعمار الإسباني ونحن نؤمن جميعا بأنّ عهد الإستعمار قد ولّى إلى غير رجعة وأنّ تصفية الجيوب الباقية شرط أساسي لإقرار علاقات التفاهم وحسن الجوار بين الشعوب ولقد حرصتم على تحقيق هذه التصفية عن طريق الحوار والمسالمة وقد نال موقفكم التقدير والتأييد وكنّا في طليعة المؤيدين وستجدوننا

****

1) الصباح 23 جوان 1974 .

2) الصباح 30 جوان 1974 .

3) الصباح 20 جويلية 1974 .

دوما مستعدّين لمناصرة المساعي التي تقومون بها لتسوية هذه القضية بالطرق السلمية وبروح الحكمة والصبر والإعتدال التي إتّسمت بها السياسة المغربية وإنّنا لنرجو مخلصين أن ينتصر الحقّ والعدل في النهاية بعيدا عن المناورات والمشاكل التي لا طائل تحتها " (1).

وقد أكّد المؤتمر التاسع للحزب الإشتراكي الدستوري في مؤتمره التاسع هذا الموقف فقد إستعمل لأوّل مرّة في لائحة الشؤون الخارجية للمؤتمر عبارة الصحراء المغربية للإشارة إلى إقليم الصحراء الغربية مترجما بذلك موقف القيادة السياسية التونسية في الدولة والحزب من القضية الصحراوية (2).

وعلى هذا الأساس عارضت الدولة التونسية بوضوح قيام دولة مستقلة في الصحراء الغربية مبرّرة ذلك " بغياب الشروط الحيوية " لإقامة الدولة التي تطالب بها بعض " عشائر الصحراء " " فإستقلال أقلّ من 80 ألف ساكن بأرض تصل مساحتها إلى نصف مساحة فرنسا لا يمكن إلاّ أن يثير أطماع الإستعماريين الجدد وخاصة تغذية توتّر نحن في غنى عنه في المغرب العربي " (3)، وقد ظلّت تؤكد بإستمرار أنّ قيام هذه " الدويلة الصغيرة " يمثّل تهديدا لإستقرار المنطقة (4)، " فتونس تعارض قيام دويلة صغيرة لا تتوفّر فيها أدنى شروط الوجود والبقاء " (5) ولا ترى في سكان الصحراء الذين لا يتجاوزون السبعين ألف نسمة سوى " وسطاء مرشّحين " لإنشاء دولة مغربية " إصطناعية " سادسة في

****

1) الصباح 28 أوت 1974 .

2) DIALOGUE DU 27 SEPTEMBRE 1974 .
3) L'ACTION DU 20/10/1975 .

4) انظر تصريح الحبيب الشطي وزير الخارجية التونسية ، في العمل 1 نوفمبر 1955 .

انظر أيضا :

MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 7 NOVEMBRE 1974 .

5) من تصريح الحبيب الشطي وزير الخارجية التونسية ، ورد في :

L'OPINION DU 06/04/1976 .

المغرب العربي بما يستتبعه ذلك من أسباب التوتّر في الإقليم المغاربي (1).

لقد ساندت تونس بوضوح مطالبة المغرب الأقصى " بإسترجاع " الصحراء الغربية ولكنّها أكّدت دائما أنّها تفضّل أن يتمّ تقسيم الإقليم الصحراوي بين المغرب الأقصى وموريتانيا على قاعدة حلّ تفاوضي ثلاثي بين المغرب الأقصى وإسبانيا وموريتانيا وذلك حتّى قبل أن يتمّ التوقيع على إتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975، وهي الإتفاقية التي جاءت تنصّص على هذا الحلّ، وقد أكّد بورقيبة في هذا الصدد أنّ " الصحراء جزء من المغرب وقد أخذتها إسبانيا يوم إحتلتّها من المغرب وهي لا محالة ستعود للمغرب "، ولكنّه أضاف " أودّ أن يتفاهم المغرب مع موريتانيا حتى يكون موقفكما متّسقا ويقطع خطّ الرجعة على التلاعب الإستعماري في الموضوع "، مؤكّدا بالمناسبة " دور الإستعمار في توزيع وتمزيق أراضي المغرب " (2).

****

1) راجع بهذا الصدد :

-الفيلالي، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصوّرا وممارسة وعلاقته بالوعي العربي " مصدر سابق ص ص 13 – 15.

نشير إلى أنّ رقم 70 ألف أورده الكاتب وهو غير غريب عن قضية الصحراء الغربية إذ كان ممثّلا للدولة التونسية في اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي، وقد أمكنه إنطلاقا من موقعه هذا أن يتابع عن كثب تطوّر الخلاف الصحراوي وإنعكاساته على العلاقات البينية المغاربية.

2) كان بورقيبة يتوجّه بحديثه إلى عبد الكريم غلاّب احد رموز حزب الإستقلال المغربي، وأحد رفاق كفاحه التحريري أثناء إقامته المشرقية بين 1945 و 1949 إذ نشطا معا في مكتب المغرب العربي بالقاهرة.

وقد نزل غلاّب بتونس في زيارة عمل ومجاملة إلتقى خلالها بالرئيس بورقيبة، وقام بعد عودته إلى المغرب الأقصى بنشر جوهر محادثاته مع بورقيبة التي تناولت المسألة الصحراوية، وذلك في جريدتي العلم و L'OPINION الناطقين بإسم حزب الإستقلال، انظر : – العلم بتاريخ 1975/05/05.

-L'OPINION DU 06/05/1975 .

ولئن مثّل ذلك في البداية الموقف غير المعلن الذي كانت تتبنّاه القيادة التونسية وتعمل على تسويقه لدى الأطراف المعنية بالصراع الصحراوي فإنّ بورقيبة لم يلبث أن أكّده في تصريح رسمي يوم 8 نوفمبر 1975 إذ أعلن أنّ " الصحراء تمثّل جزءا من المغرب الأقصى وقد شجّعت إتّفاقا مغربيا – موريتانيا لإقتسام هذا الإقليم " (1)، ذلك أنّ القيادة التونسية كانت ترى في التقسيم " أفضل حلّ " رغم إيمانها بشرعية المطالب المغربية كما جاء ذلك في تصريح لبورقيبة إلى جريدة LE MONDE " فالصحراء الغربية هي أرض مغربية ... لقد نصحت الحسن الثاني بإقتسام هذا الإقليم مع موريتانيا لأنّ التقسيم هو أفضل حلّ كما أنّ إنشاء دولة صغيرة مزيّفة ستكون عرضة لضغوط الدول المجاورة " (3).

وعلى هذا الأساس إستنكرت القيادة التونسية بالوضوح نفسه موقف الجزائر التي " تحرص على خلق المشاكل بمطالبتها بحقّ تقرير المصير لحفنة من البدو " (4).

وكانت القيادة التونسية تؤكّد أنّ الجزائر لا تمثّل طرفا معنيا بقضية الصحراء الغربية خاصة وأنّها هي نفسها " قد صرّحت بذلك عدّة مرّات " (5)، وقد عارضت صراحة حلّ

****

1) انظر العلم بتاريخ 1975/11/09 .

– النهار (لبنانية) بتاريخ 1975/11/09 .

- VOIR AUSSI : MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 14 NOVEMBRE 1975 .

3) ورد في : الأنباء (مغربية) بتاريخ 1975/11/01 .

4) راجع تصريح بورقيبة ، في :

– العلم بتاريخ 1975/11/09 .

– النهار بتاريخ 1975/11/09 .

- VOIR AUSSI : - MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 14 NOVEMBRE 1975 .
-MEDITERRANEAN NEWS , N°182 , DU 3 AVRIL 1976 .

5) – انظر بهذا الصدد حديث الهادي نويرة إلى صحيفة القبس الكويتية في : الصباح 24 أكتوبر 1975 .

– انظر أيضا تصريحه في أعقاب زيارته الرسمية إلى الإمارات العربية المتحدّة ، في العلم بتاريخ 1975/11/05 .

– وكذلك تصريح الحبيب الشطي ، نشرته كلّ من العلم والأنباء و L'OPINION بتاريخ 22 جويلية 1976 .

الخلاف على قاعدة حقّ تقرير المصير الذي تطالب به الجزائر وجبهة البوليزاريو، مؤكدة على لسان بورقيبة أنّه لا يجب إستخدام هذا المبدإ " في تمزيق وحدة البلاد " (1)، وهو الموقف ذاته الذي أصبحت تقفه الرباط بعد التطوّرات الخطيرة التي شهدها الخلاف بعد التوقيع على إتفاقية مدريد إذ أكّدت أنّ إعتماد مبدإ حقّ الشعوب في تقرير المصير يتعارض مع مبدإ الوحدة الترابية للدول وذلك في إطار رفضها اللجوء إلى إعتماد مبدإ حق الشعوب في تقرير المصير كقاعدة لحلّ القضية الصحراوية (2)، وعارض بورقيبة في الإطار نفسه الدعوة الجزائرية إلى تحويل إدارة الصحراء للأمم المتحدّة بإعتبار أنّ هذا الأمر " سينتهي هو أيضا إلى تقرير المصير وبالتالي خلق دويلة مزيّفة سوف تسقط لا محالة تحت سلطان أحد جيرانها : الجزائر " (3).

لقد لقي الموقف التونسي إستحسان المغرب الأقصى وموريتانيا وإسبانيا نفسها ولكنّه في المقابل قوبل بإستنكار شديد في الجزائر وبدرجة أقلّ في ليبيا فبماذا نفسّره في إطار السياسة التونسية تجاه المشكل الصحراوي وسياستها المغاربية عامة لا سيّما وأنّه كان يعرّض البلاد التونسية لردود الفعل الجزائرية والليبية في وقت حرصت فيه تونس دائما على تجنّب الإصطدام بجاريها القويين ؟

لقد برّرت القيادة التونسية موقفها هذا بـ:

****

1) العمل بتاريخ 1975/11/09 .

- النهار بتاريخ 1975/11/09 .

- الجهاد (ليبية) بتاريخ 1975/11/09 .

- MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 14 NOVEMBRE 1975 .

2) راجع الموقف المغربي ، في :

- DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " , OPCIT , P 41 .

3) النهار يوم 1975/11/09 .

-MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 14 NOVEMBRE 1975 .

- شرعية المطالب الموريتانيـــة والمغربية خاصـــة بإعتبار أنّ الصحراء تمثّل تاريخيا " جزءا لا يتجزّأ " من أراضيهما ولا محالة كان النظام التونسي يؤكّد أنّ الصحراء الغربية تمثّل تاريخيا أرضا مغربية تحديدا ولكن لمّـا كـانت موريتانيا قد وجدت فعلا كدولة ذات سيادة وأصبحت تطالب بدورهـا بـالصحراء الغربية إعتمـادا علـى المنطق التـاريخي نفسه فإنه دعا إلى إقتسامها بين الدولتين بإعتبـاره أفضل الحلول وشجّع العـاصمتين المغربية والموريتانية على القبول بهذا الحلّ.

- إفتقار الدولة الصحراوية التي يدعى لإنشائها " لأدنى شروط الوجود والبقـاء " وذلك بإعتبار قلّة عدد سكّانها الذين لا يمثّلوا سوى " حفنة من البـدو " ، خاصة وأنّه " لم يكن هناك في أيّ وقت من الأوقات دولة صحراوية فلو لم تكن إسبانيا موجـودة فـي هـذه المنطقة لكانت فرنسا قد فرضت نفوذها عليها " (1) .

وكـانت القيـادة التونسية تلتقي في إعتمادهـا هذه الحجة الأخيرة مـع الموقفيـن الثـابتين المغربي والموريتـانـي ، ومع الموقـف الإسباني الجديـد بعد التغيير الـذي عرفته سياسة إسبانيا الصحراوية في ظلّ التطوّرات الخطيرة التي شهدها الخلاف الصحراوي في أواخر سنة 1975 إذ أصبحت مدريد ترى أنّ إجراء الإستفتاء بشأن تقرير المصير فـي إطـار الظروف الجديدة لا يمكن إلاّ أن يزيد الوضع في الصحراء الغربية تأزمـا (2) .

****

1) انظر تصريح الحبيب بورقيبة ، في : الجهاد يوم 1975/11/09 .

2) عبّرت عن هذا الموقف جريدة " YA " المدريدية ، ورد في :
DIALOGUE N°68 , DU 22 DECEMBRE 1975 .

- في ذات الإطار أكّدت جريدة "SABATO GRAFICO" المدريدية في عددها يوم 28 أكتوبر 1975 أنّ إسبانيا لا تملك إمكانية إجراء الإستفتاء حتى لو قبلت بأن تشرّك فيه ما بين 30 و 40 ألف " لاجئ صحراوي " بالمغرب الأقصى كما تطالب بذلك الرباط وتدعمها في هذا الموقف واشنطن فإسبانيا ستخسر بذلك صداقة الجزائر ومصالحها الإقتصادية المتنامية فيها ، وسيطالب ما بين 10 و 12 ألف صحراوي لا جئون بموريتانيا والجزائر بالمشاركة في الإستفتاء وإذا لم تبعث الأمم المتحـدة " بالقبّعات الزرق " وإكتفت بإرسال " ملاحظين " كما تقـول فإنّ القوات الإسبانية قد تجـد نفسها مضطرّة للقيـام بـدور

وإنّــه لمن اليسير أن نلاحظ التناقض الواضح بين موقف القيادة التونسية هذا من الخلاف الصحراوي وموقفها السابق من الخلاف الموريتاني عند إنفجاره في أواخر سنة 1960 ، وبالفعل ، فقد كانت القيادة التونسية تؤكد سنة 1960 في إطار مساندتها لإستقلال موريتانيا في مواجهة المطالبة المغربية بها بإعتبارها جزءا من أراضيها التاريخية " أنّ ما يهمّ ليس التاريخ وإنّما البشر الأحياء" (1) ، ولكنّها إرتدت عن هذا المنطق في موقفها من الخلاف الصحراوي إذ ساندت المغرب الأقصى في مطالبته بالصحراء الغربية وتبنّت محاجحته التاريخية ، وإذا كانت قد ساندت حلّ التقسيم فلأنّ موريتانيا قد إعتمدت المحاججة التاريخية نفسها والحال أنّ المحاججة المغربية لم تتغيّر سواء في مطالبتها السابقة بموريتانيا أو في مطالبتها الجديدة بالصحراء الغربية إذ لا تمثّل الصحراء الغربية سوى جزء من المطالب التاريخية المغربية بالصحراء التي تمتدّ جنوبا حتى نهر السنقال شاملة الإقليمين الصحراوي والموريتاني .

لقد أصبح " التاريخ " هو المهمّ في نظر القيادة التونسية كما تجلّى ذلك في مساندتها للمطالب المغربية والموريتانية بحقّهما التاريخي " ، ولم يعد المهمّ هو " البشر الأحياء " الذين لم تر فيهم سوى " حفنة من البدو " .

ولا محالة تحجّجت القيادة التونسية بقلّة عدد سكّان الصحراء الغربية ولكن عدد هؤلاء لم يكن يقلّ كثيرا عن عدد سكّان موريتانيا عند إستقلالها إذا نحن إعتبرنا فارق المساحة بين البلدين ، وذلك دون إعتبار أنّ " الإهتمام بالبشر الأحياء " والإيمان بحقّهم في تقرير مصيرهم – وهو الموقف الذي وقفته القيادة التونسية عند إنفجار الخلاف الموريتاني – يفترض الإيمان بحقّ هؤلاء في تقرير المصير بصرف النظر عن عددهم

****

البوليس " وفي كلّ الحالات سنجد أنفسنا في وضع سيء مع الجميع " .

– ورد في :

- DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DU SAHARA OCCIDENTAL " , OP CIT , P 40 .
1) EZZOHRA DU 28/11/1960 .

أكانو 60 ألفاعلى مساحة تقدّر (265.000 كلم 2) أو 700 ألف على مساحة قدرها (1.030.000 كلم2) فالحرية كما أشارت إلى ذلك عن حق إحدى الصحف الجزائرية في إطار حملتها الإعلامية ردّا على هذا الموقف " ليست إمتيازا لا يتمتع به شعب إلاّ بعد أن يبلغ أفراده نسبة معيّنة "(1) ، وتحجّجت القيادة التونسية في معارضتها لقيام دولة صحراوية مستقلّة بالصحراء الغربية بغياب الشروط الحيوية لقيام هذه الدولة وبقائها ولكن هل كانت موريتانيا تتوفّر عند تأسيسها على شروط الوجود والبقاء ؟

لقد ساندت تونس سنة 1960 قيام دولة مصطنعة بموريتانيا وذلك بإعتراف القادة الموريتانيين أنفسهم ودعّمت إستقلال الكيان الموريتاني رغم نقائصه العديدة " لأنّ العالم ليس جامدا إنّه في حركة دائمة ، وسيتطوّر الإستقلال المعلن في نواق الشط كما تطوّر غيره " (2) ، ولكنها عارضت قيام دولة مزيّفة (والعبارة لبورقيبة) في الصحراء الغربية (3) .

فبماذا نفسّر هذا التناقض ؟

ردّ بورقيبة على سؤال إستفساري حول هذه النقطة بالذات في تصريح إلى جريدة الحياة اللبنانية يوم 19 جويلية 1974 بقوله " نحن من الناس الذين يحترمون قرارات الأمم المتحدة وهذه القرارات كرّست إستقلال موريتانيا وحتى فرنسا فإنها قد أيّدت ذلك أمّا فيما يخصّ الصحراء المغربية (هكذا) فهناك أيضا قرار من من الأمم المتحدة يفرض على الدولة المحتلة أن تستشير أو أن تأخذ رأي سكّان البلاد وتعرض عليهم حق تقرير

****

1) مجلة الجزائر يوم 1975/11/15 .

2) EZZOHRA DU 28/11/1960 .

3) راجع تصريح بورقيبة إلى جريدة LE MONDE ، أوردته مثلا :

- العلم يوم 1975/11/09 .

- النهار يوم1975/11/09 .

- MARCHES TROPICAUX ET MEDITARRANEENS DU 14/11/1975 .

المصير وهو ما قبل به المغرب وقبلناه ولكن بدلا من أن تسير الأمور في مجراها الطبيعي فإنّ إسبانيا قد ماطلت سنوات وهي الآن تريد أن تقيم حكما ذاتيا وإدارة تحت كيان خاص وهذا مخالف لقرارات الأمم المتحدة وعليه فقد أيّدنا المغرب الأقصى في العمل على تحرير التراب المغربي الذي ما زال تحت الإستعمار الإسباني فمبدؤنا التحرير أمّا مسألة السكّان وإستفتائهم حول ما يريدون فهي مسألة تهمّهم وحدهم " (1).

صحيح أنّ هذا التفسير سبق في التاريخ إعلان جبهة البوليزاريو لمطالبتها بالإستقلال وهي الجبهة التي أصبحت تتزعم الحركة الإستقلالية الصحراوية ، وربّما لم تكن القيادة التونسية تستطيع في هذا التاريخ بالذات أي قبل إعلان المطالب الإستقلالية الصحراوية تحديد موقفها من مسألة الإستقلال نفسها ، ولكن القيادة التونسية كانت قد إختارت بعد فريق حلفائها فقد وصف بورقيبة الصحراء الغربية بالمغربية (هكذا !) ... " أما مسألة السكّان وإستفتائهم حول ما يريدون فهي مسألة تهمهم وحدهم " أي بعبارة أخرى لا تهمّ في شيء.

وقد بدا هذا الموقف الجديد متناقضا في منطقه ومبرّراته مع موقف القيادة التونسية السابق من مسألة الإستقلال الموريتاني ، ولكنه كان يندرج في إطار الرؤية السياسية والإستراتجية نفسها للبناء الإقليمي وتوازنه ، ولمكانة القطر التونسي في الخارطة الجغرا-سياسية للمغرب العربي . وبالفعل ،فقد كانت مساندة القيادة التونسية لإستقلال موريتانيا - كما بيّنا ذلك في الفصل السابق - تستجيب بالأساس للمصالح السياسية والإستراتجية الإقليمية للقيادة التونسية في إطار إستراتجيتها المغاربية العامة التي تحرص على دعم الكيان التونسي داخل إطاره الإقليمي ، ولم تكن مطالبتها بإحترام حق الشعب الموريتاني في تقرير المصير سوى المبرر الإيديولوجي لهذه السياسة الموريتانية التي إعتمدتها في مواجهة المطالب المغربية .

****

1) الصباح يوم 20 جويلية 1974 .

ولم تتغيّر هذه الإستراتجيا بأهدافها الرئيسية أثناء تعامل القيادة التونسية مع المشكل الصحراوي ، وإنّما تغيّرت المبرّرات السياسية ذلك أنّ معارضة النظام التونسي لإقامة دولة صحراوية بدعوى غياب الشروط الحيوية لوجودها وبقائها ، ومعارضة إعتماد مبدإ حق الشعوب في تقرير المصير قاعدة لحلّ الخلاف الصحراوي بدعوى أنّه " لا يجب إستخدام هذا المبدإ في تمزيق وحدة البلاد " ... ليست سوى مبرّرات سياسية للدفاع عن المصالح السياسية والإستراتجية التونسية في إطار إستراتجية تونس المغاربية ذاتها .

إنّ أهمية هذه المصالح هي التي تفسّر حرص النظام التونسي على أن يتبنّى موقفا واضحا وصريحا تجاه الخلاف الصحراوي ، لقد كان النظام التونسي يستطيع تفادي التورّط في الخلاف وإستتباعاته بالإكتفاء بموقف إنتظاري تجاهه خاصة وأنّه لم يكن يمثّل طرفا مباشرا فيه ، ولكنّه إختار الإنحياز الصريح للطرح المغربي أوّلا ، ثمّ لعملية تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب الأقصى وموريتانيا وعرّض نفسه بذلك للإصطدام ببقية الأطراف الإقليمية التي كانت تطالب بحلّ الخلاف على قاعدة حق تقرير المصير .

وكان هذا الإصطدام يحمل أخطارا كبيرة فعلا إذ كانت الأطراف المطالبة بضرورة الإلتزام بإحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره تتمثّل في الجزائر وليبيا أي الجارين المباشرين للنظام التونسي ، وفي البوليزاريو وهو تنظيم مسلّح يتحرّك في مجال واسع يشمل كامل الفضاء الصحراوي من الحدود الليبية الشرقية إلى الساحل الأطلسي عبر جنوب البلاد التونسية نفسها أحيانا (1) .

وكانت القيادة التونسية تدرك دون شكّ حجم هذه المخاطر التي يمكن أن تترتّب عن الإصطدام بهؤلاء الأجوار الأقوياء ، ومع ذلك لم تسع إلى تفاديه عبر مراجعة موقفها

****

1) سيواجه النظام التونسي آثار هذا الإصطدام خلال عملية قفصة في جانفي 1980 .
- راجع بهذا الصدد الفصل الأخير من الباب الثالث .

وذلك حتى بعد إستعار الحملة الإعلامية الجزائرية التي إستهدفتها، بل وحتى بعد إنفجار الخلاف الجزائري - المغربي وسيطرة شبح الحرب على الإقليم بكامله (1).

وإنّه لمن اليسير الردّ على المبررات التي قدّمتها البلاد التونسية لمساندة المغرب الأقصى وموريتانيا ومعارضة قيام دولة مستقلة في الصحراء الغربية سواءا بالرجوع إلى موقفها السابق من القضية الموريتانية أو من قضايا إستقلال دول عربية أخرى في أوضاع متشابهة (2)، وعلى كلّ حال فقد تكفّلت الجزائر وجبهة البوليزاريو بهذا الردّ في حملاتهما الإعلامية والدبلوماسية ضدّ النظام التونسي.

وإنّما يجد هذا الموقف أساس وجوده في إستراتجية تونس المغاربية التي حكمتها الإنشغالات نفسها ومن أجل تحقيق أهداف متشابهة سواءا في موقفها السابق من القضية الموريتانية أو في موقفها الجديد من القضية الصحراوية وإن شاءت المفارقة أن تكون لإعتبارات الإستراتجية التي قادت النظام التونسي إلى مساندة إستقلال " الكيان الموريتاني " هي ذات الإعتبارات التي قادته بعد حوالي عقد ونصف إلى معارضة إستقلال " الكيان الصحراوي ".

وبالفعل، فقد ساند النظام التونسي بقوّة إستقلال موريتانيا سنة 1960 إستجابة

****

1) حول ظروف التوتّر التي سادت الإقليم بسبب هذا الخلاف، وإندلاع المواجهة بين الجزائر والمغرب الأقصى بصورة جعلت الوضع مرشّحا للإنفجار في أيّة لحظة، انظر:

- L'ACTION DU 29 JANVIER , DU 30 JANVIER ET DU 25 FEVRIER 1976 .
-LE TEMPS DU 29 JANVIER ET DU 17 FEVRIER 1976 .

- الصباح يوم 29 جانفي 1976.

- راجع أيضا رسالة الحسن الثاني إلى هواري بومدين، في:

-LA PRESSE DU 16 -17 FEVRIER 1976 .

2) من ذلك موقف النظام التونسي من إستقلال بعض إمارات الخليج العربي التي كانت تمثل مطلبا ترابيا لأحد الأقطار المجاورة مثل الكويت في مواجهة المطالب العراقية، وذلك بصرف النظر عمّا إذا كانت هذه الأقطار تتوفر فعلا عند إستقلالها على " الشروط الحيوية للوجود والإستمرار ".

لإعتبارات إستراتجية بالأساس ذلك أنه إنشغل دائما بتحقيق حدّ أدنى من التوازن الإستراتيجي داخل الإقليم المغاربي، وحرص دائما على أن تتمتع الدولة التونسية بمكانة إقليمية متميّزة في ظلّ هذا التوازن.

ذلك هو المحدّد الذي أملى في المحصّلة سنة 1960 معارضة النظام التونسي للمطالبة المغربية بموريتانيا وإن تعدّدت المبررات الإيديولوجية للموقف الذي إتخذه ودافع عنه بعناد في مواجهة ردّ الفعل المغربي إذ كان يخشى في هذا التاريخ أن يؤدّي نجاح المغرب الأقصى في تحقيق مطالبه الترابية إلى قيام مغرب أقصى عملاق وغنيّ بمساحته وثرواته الأمر الذي كان يعني مزيد تقزيم البلاد التونسية بمساحتها الصغيرة وإمكاناتها الشحيحة ووقوعها تحت تأثير القوّة الإقليمية المغربية خاصة وقد تأخر إستقلال الجزائر ولم تستقرّ الخارطة الجغرا-سياسية للمنطقة بعد.

ولا شكّ أنّ النظام التونسي وجد في قيام دولة موريتانية داخل الحدود التي ورثها عن الإستعمار الفرنسي كابحا جدّيا للنزعة التوسّعية المغربية فضلا عن أنّ قيام هذه الدولة كان يدعم المكانة الإقليمية للدولة التونسية فعلا ليس فقط لأنّه كان يمنع هذه الزيادة الكبيرة في الإمكانات الإقتصادية والجغرا-سياسية المغربية ويحول بالتالي دون تحوّل المغرب الأقصى إلى قوّة إقليمية مهيمنة وإنّما أيضا لأنّ قيام هذه الدولة كان يحقّق مزيدا من التوازن بين الوحدات السياسية للإقليم، وكان يمكّن الدولة التونسية من تفادي مرتبة الدولة الأضعف داخل إقليمها وإن لم يكن أمر الإنتماء الإقليمي للكيان الموريتاني قد حسم بعد في هذه الفترة.

وقد تغيّرت الظروف السياسية الإقليمية عند إنفجار الخلاف الصحراوي، ولكن المحدّدات الإستراتجية التي ظلّت تتحكّم في سياسة تونس المغاربية لم تتغيّر إذ ظلّ الهدف الأساسي الذي كان النظام التونسي يسعى إلى تحقيقه يتمثّل في دعم المكانة الإقليمية للدولة التونسية والمحافظة على التوازن الإقليمي المغاربي بما لا يعرّض هذه المكانة للإهتزاز، ففيما تجلّى ذلك في موقف القيادة التونسية من الخلاف الصحراوي

في ظلّ الظروف السياسية والجغرا-إستراتجية الجديدة التي تنزّل فيها ؟

لقد عرّض الخلاف الصحراوي التوازن الإقليمي الذي ساد حتى هذا التاريخ إلى الخطر ، وقد زاد في حجم هذا الخطر شمولية الخلاف فقد كان كلّ من المغرب الأقصى وموريتانيا يطالب بالصحراء الغربية وكان كلاهما يؤكد أحقيته " بإسترجاع " هذا الجزء من أراضيه " ، وقد وجد كلاهما في قراءته الخاصة لتاريخ الصحراء والمنطقة المبرّر الذي يشرّع مطالبه ، وكانت الجزائر تعارض هذه المطالب مؤكدة على ضرورة إحترام حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه ، وقد دعّمت في هذا الإطار الحركة الإستقلالية الصحراوية بما أدّى إلى توتّر علاقاتها بالمغرب الأقصى وموريتانيا ، وإنتهت سياسة المحاور وتطوّر التحالفات المغاربية والعربية بليبيا إلى التخندق إلى جانب الجزائر من خلال دعمها للحركة الإستقلالية الصحراوية بالمال والسلاح ، وكانت جميع هذه الأنظمة - كلّ من موقعها وفي إطار إستراتجيتها الخاصة - تبحث في ذلك عن دعم مكانتها الإقليمية وتحقيق أهدافها القطرية داخل الإقليم .

وقد فرض هذا التطوّر الذي عرفه الخلاف على القيادة التونسية أن تحدّد موقفها منه وبالتالي من مجموع سياسات دول الإقليم تجاهه خاصة وقد بدا الخلاف مرشّحا بالفعل لهزّ إستقرار الإقليم وميزان القوى الجغرا-سياسي الذي ساده منذ 1962 بعد إستقلال موريتانيا والجزائر .

وعلى غرار ما كان الأمر عند بلورة موقعها من إستقلال الكيان الموريتاني سنة 1960 جاء موقف القيادة التونسية من الخلاف الصحراوي يترجم حرصها على تحقيق أهدافها الإقليمية الإستراتجية وإن كان الموقفان متناقضين في مستنداتهما ومبرّراتهما .

إنّ هذا التناقض يفسّر أساسا بإختلاف الأوضاع السياسية والجغرا-سياسية التي تنزّل فيها الخلافان الموريتاني والصحراوي وقد شمل المبرّرات التي إستند إليهما الموقفان، ولكنّه لم يكن يهمّ الأهداف الإستراتجية المغاربية للقيادة التونسية فقد ظلّ الهدف

الإستراتيجي الذي كانت هذه القيادة تعمل على تحقيقه واحدا : دعم المكانة الإقليمية للقطر التونسي وتأمينها ضدّ أخطار إختلال ميزان القوى الإقليمي لصالح إحدى دول الإقليم.

وإذا كانت قد رأت عند تعاطيها مع المسألة الموريتانية أنّ تحقيق هذا الهدف يمرّ عبر معارضة المطالبة المغربية بموريتانيا فإنّ التغيّر الكبير الذي عرفته الأوضاع الإقليمية منذ هذا التاريخ قد أملى موقفا جديدا.

وبالفعل فقد شهد الإقليم بروز قوّتين إقليميتين جديدتين هما الجزائر وبدرجة أقل ليبيا بحيث أصبحت إهتمامات القيادة التونسية مركّزة على مواجهة تنامي التأثير الإقليمي لهاتين القوّتين بعد أن كان مركّزا في مطلع الستّينات على تلجيم نزعة الهيمنة لدى المغرب الأقصى التي ترجمتها أطماعه التوسّعية الترابية.

إنّ هذه الإهتمامات هي التي تفسّر الموقف الذي إتّخذته القيادة التونسية من الخلاف الصحراوي والذي بدا - بمنطق القياس - متناقضا مع الموقف السابق من الخلاف الموريتاني ذلك أنّ القيادة التونسية لم تعد تخشى تزايد القوّة الإقليمية المغربية وإنّما تزايد القوّة الإقليمية لجاريها المباشرين : ليبيا وخاصة الجزائر، بل وأصبحت تجد في هذا الإطار في المغرب الأقصى الدولة الإقليمية الوحيدة المؤهلة لإقرار توازن إقليمي جديد في مواجهة تنامي القوّتين الجزائرية والليبية الأمر الذي جعلها تساند المغرب الأقصى في مطالبته بالصحراء الغربية بعد أن كانت عارضت مطالبته بموريتانيا.

وبالفعل فقد كان نجاح المغرب الأقصى في تحقيق مطالبته " بإسترجاع " الصحراء الغربية سيمكّنه من تحقيق زيادة هامة في إمكاناته الجغرا-سياسية إذ سترتفع مساحته إلى نحو (700.000 كلم2) وسيزداد طول ساحله الأطلسي بقدر كبير، كما سيمكّنه ذلك من زيادة إمكاناته الإقتصادية بفضل السيطرة على الثروات المنجمية الصحراوية ولا سيّما

فسفاط الساقية الحمراء (1) وحديد وادي الذهب بعد أن كـان قـد خسر منجم قرعة الجبيلات الحديدي في تندوف إثر حرب الرمال (2).

وكانت القيادة التونسية ترى في ذلك إمكانية جدية لتحقيق التوازن الإقليمي بعد إختلاله لصالح الجزائر، وقد عبّر خطاب هذه القيادة بوضوح عن إنشغالها بضرورة تحقيق هذا التوازن فقد ردّ بورقيبة الموقف الجزائري القائم على معارضة المطالب المغربية والموريتانية والدعوة إلى إحترام حقّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه إلى حرص الجزائر على المحافظة على هيمنتها الإقليمية التي تمنحها لها ثرواتها الهائلة في صحرائها ضدّ أيّة منافسة محتملة (3) مؤكّدا أنّ الجزائر تتوفر بعد " على كلّ خيرات الصحراء: الغاز والكهرباء والنفط " (4) والظاهر أنّ بورقيبة لم يهضم إضطرار تونس إلى التنازل عن " جزء من بلادها وثرواتها البترولية لتعيش في هذا الجزء الصغير " (5).

وقد أكّد تفضيل تونس لحلّ تقسيم الصحراء بين المغرب الأقصى وموريتانيا هذا الحرص على تحقيق التوازن بين دول الإقليم، فهي وبقدر ما كانت تحرص على أن يتوفّر المغرب الأقصى على إمكانات تلجيم التأثير الجزائري المتنامي، بقدر ما كانت تحرص

****

1) كان المغرب الأقصى أوّل مصدّر للفسفاط في العالم، ولكنه لم يكن أوّل منتج له، وكان الفسفاط المغربي يواجه منافسة حادة في الأسواق العالمية وخاصة من الفسفاط الأمريكي.

2) ستتوصل الرباط والجزائر إلى الإتفاق على الإستغلال المشترك لهذا المنجم في إطار إتفاقيات ترسيم الحدود بين البلدين.

3) راجع تصريحه إلى فرانس أنتار (FRANCE-INTER)، ورد في: الجهاد (ليبية) يوم 1975/11/09.

4) العلم يوم 1975/11/09.

– النهار يوم 1975/11/09.

- VOIR AUSSI : "MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS " DU 14/11/1975.

5) العلم يوم 1975/05/05.

- L'OPINION DU 06/05/1975.

على ألا يتحوّل المغرب الأقصى بدوره إلى قوّة إقليمية مهيمنة .

على أنّ معارضة القيادة التونسية لقيام دولة صحراوية في إطار الحدود الموروثة عن الإستعمار الإسباني للصحراء الغربية لم يكن يستجيب لحرص هذه القيادة على تحقيق التوازن الإقليمي فحسب وإنما لتأمين إستقرار الإقليم أيضا خاصة وقد كانت ترى في هذا الإستقرار شرطا ضروريا لحماية أمن القطر التونسي من إنعكاسات التوتر الإقليمي .

وبالفعل، فلم يكن قيام كيان صحراوي مستقلّ يمنح البلاد التونسية أيّ إمتياز جغرا-سياسي وذلك بخلاف ما كان الأمر عند قيام الكيان الموريتاني سنة 1960 إذ تظلّ تونس أصغر وحدات الإقليم مساحة ومن أقلّها موارد طبيعية ، بل بالعكس كان قيام دولة صحراوية سيزيد في حدّة التوتّر الإقليمي بفعل تشعّبات الخلاف وخاصة في ظلّ تمسّك المغرب الأقصى وموريتانيا بمطالبهما والحال أنّ القيادة التونسية كانت ترى في تحقيق الإستقرار الإقليمي شرطا ضروريا لتحقيق أهدافها عبر مشاريع التكامل الإقتصادي التي كانت ركائزها قد أرسيت بعد منذ أواسط الستينات في إطار مساعي التنسيق بين الإقتصادات المغاربية ، فتونس " تريد أن تتعاون على بناء الكيان الإقتصادي لكلّ أطراف هذا المغرب الكبير حتى نكون قوّة إقتصادية وبشرية ولا مفرّ لنا من ذلك " (1) وكانت تدرك جيّدا أنّ قيام هذا البناء يظلّ رهين توصّل القيادات السياسية إلى حلول للمشاكل الخطيرة التي يواجهها الإقليم وفي مقدّمتها قضية الحدود وقضية الصحراء الغربية التي تمثّل في إحدى جوانبها صراعا حدوديا بحكم تنزّلها في إطار صراع قوى الإقليم على رسم خارطته السياسية (2) ولم تكن هذه السياسة التونسية تجاه المسألة الصحراوية تعبّر

****

1) انظر حديث بورقيبة في لقاءه بعبد الكريم غلاّب ، في العلم بتاريخ 1975/05/05 .
- L'OPINION DU 06/05/1975 .
2) DIALOGUE DU 27/09/1974 .

عن الإنتصار لمبدإ معيّن كما تجلّى ذلك في تناقض موقف النظام التونسي من المسألة الصحراوية مع موقفه من المسألة الموريتانية رغم أنّ المسألتين كانتا تطرحان في الجوهر القضية نفسها بشأن تصفية الإستعمار في الإقليم وآلياته ومصير الأراضي المحرّرة ، كما لم تكن تعبّر عن الإنحياز اللاّمشروط لقوّة إقليمية دون أخرى كما تبيّن ذلك في إنقلاب النظام التونسي من معارضة المغرب الأقصى في مطالبته بموريتانيا إلى مساندته في مطالبته بالصحراء الغربية .

وإنّما كانت هذه السياسة تستجيب بالأساس إلى مصالح النظام التونسي القطرية وإستراتجيته الإقليمية ، ولئن لم يكن النظام التونسي يمثّل طرفا مباشرا في الخلاف الصحراوي ، فإنّ سياسته الصحراوية جعلت منه طرفا في أحد محوري التحالف الذين تشكّلا على خلفية الخلاف عند إندلاعه ، وعرّضت إستقرار هذا النظام لإنعكاسات هذا الصراع الإقليمي الجديد .

3) النظام التونسي يواجه إنعكاسات موقفه على علاقاته المغاربية :

ساند النظام التونسي دائما المساعي التي كانت تبذل للتوصّل إلى إتفاق مغربي -موريتاني على تسوية ترضي الطرفين ، وقد بارك في هذا الإطار توصّل المغرب الأقصى وموريتانيا إلى مثل هذا " الإتفاق الذي طالما دعت تونس إليه " (1) ، وقد حيّا

****

1) راجع بهذا الصدد تصريح الهادي نويرة في الصباح يوم 1975/10/24 وتصريحه في العلم يوم 1975/11/05 .

راجع أيظا تصريح الحبيب الشطّي ، في :

- "MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS" DU 07/11/1975 .

في البداية موقف الجزائر التي لم تعبّر عن أيّة أطماع توسعيّة في الإقليم الصحراوي(1).

وإنسجاما مع هذا التوجّه ساند النظام التونسي المفاوضات التي كانت تجري بين الرباط ومدريد ونواق الشط بغية التوصّل إلى تسوية تضمن " مصالح الأطراف الرئيسية في الخلاف " ، وقد أيّد في هذا الإطار إتفاقية مدريد الموقّعة في نوفمبر 1975 ، بل وحرص على إعطاء هذه الإتفاقية مشروعية دولية ففي 29 نوفمبر 1975 قدّمت تونس بمعيّة السنقال والزائير إلى لجنة الوصاية الأممية مشروع قرار يسجّل في جوهره إتفاقية مدريد متجاهلا الدعوة التي رفعها أكثر من طرف لإحترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وإن طالب بصورة غامضة بضرورة " إحترام أطراف إتفاقية مدريد لمطامح سكّان الصحراء كما سيقع التعبير عنها بحريّة بحضور ملاحظ من الأمم المتحدّة " (2).

وكان النظام التونسي في مختلف هذه المواقف منسجما مع إستراتجيته المغاربية فقد حققت إتفاقية مدريد التقارب المغربي - الموريتاني وكان تحقيق هذا التقارب قد مثّل دائما إحدى أهداف سياسة تونس المغاربية وأمّنت إتفاقية مدريد تحقيق مزيدا من التوازن الإقليمي الأمر الذي مثّل دائما إحدى أهمّ هواجس النظام التونسي وأهدافه

****

1) L'ACTION DU 20/10/1975 .

2) العمل 30 نوفمبر 1975 .

- بلادي (تونسية) 1-7 ديسمبر 1975.

- LA PRESSE DU 30 NOVEMBRE 1975 .

- حول مصير مشروع القرار هذا ، انظر :

- العلم يوم 1975/12/06 .

- أنظر أيضا :

- DIALOGUE N°68 DU 22 DECEMBRE 1975 .

- ونشير بهذا الصدد إلى انّ الجزائر قدّمت في مواجهة مشروع القرار التونسي - السنقالي - الزايبري مشروعا مضادا يؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير ، راجع : الأهرام يوم 1975/11/30 .

الإقليمية ، إذ تأكّدت القوّة الإقليمية المغربية في مواجهة العملاق الجزائري بعد الزيادة الهامة التي عرفتها الإمكانات المغربية مع سيطرة المغرب الأقصى على الساقية الحمراء وثرواتها وخاصة منها الفسفاط .

من جهة أخرى كان الحلّ الذي أقرّته إتفاقية مدريد متلائما مع النظرة البورقيبية لتصفية الإستعمار إذ كان ثمرة سلسلة من المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية بالخلاف ، وقد جاء يؤمن مصالح مختلف هذه الأطراف بما في ذلك إسبانيا نفسها الأمر الذي جنّب المنطقة الإستتباعات الخطيرة لحرب تحريرية محتملة جديدة (1).

وكان النظام التونسي يأمل أن تساعد هذه التسوية على تحقيق إستقرار الإقليم بما يضمن أمن البلاد التونسية ضدّ إنعكاسات الصراعات الإقليمية ، ويساعد على إحياء مشاريع التكامل الإقتصادي المغاربي التي كان يرى فيها دعما لمكانته الإقليمية وإطارا واعدا لزيادة إمكاناته (2) .

وعلى هذا الأساس تقبّلت تونس بإستياء ظاهر وإنشغال كبير إنفجار خلاف الصحراء وإندلاع المواجهة المفتوحة بين جبهة البوليزاريو وحليفيها الجزائر وليبيا من جهة ، والمغرب الأقصى وموريتانيا من جهة ثانية (3) ، إذ كان النظام التونسي يدرك أنّ إستمرار الخلاف في ظلّ ثبات أطراف الصراع على مواقفها يهدّد كامل المنطقة بأن تتحوّل إلى " مسرح للمواجهات والتدّخلات الأجنبية التي لا مناص منها " (4) ، وقد حرص دائما على التأكيد بأنّ " المصلحة العليا " لدول الإقليم تقتضي " تغليب العقل على العاطفة وتجنّب

****

1) VERGINIOT ,(OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATIONS INTER-ARABES " , OP CIT , P 128 .

2) TOUMI ,(MOHSEN) : " CINQ COLONNES A LA UNE " IN ARABIES N°19 -20 , 1988 , P 55 .

- انظر أيضا في السياق نفسه :

- بلعيد ، (الحبيب) : " نحو حلّ مشكلة الصحراء وبناء المغرب العربي " في دراسات دولية ، عدد 9 تونس ، جمعية دراسات دولية ، 1983 ، ص 14 .

3) راجع في هذا المعنى تعليق جريدة LE TEMPS بعد حادثة أمقالا AMGHALA يوم 1976/02/17 .

4) L'ACTION DU 25/02/1976 .

تطوّر الأوضاع نحو المواجهة العسكرية بين المغرب الأقصى والجزائر " (1) بعد أن أصبح الخلاف " يهدّد بدخول المرحلة النارية التي تقتتل فيها الشعوب الشقيقة " (2) داعيا إلى ضرورة التوصّل إلى حلّ سلمي للخلاف حتّى " لا يمدّ سرطان الخلافات العربية أصابعه نحو مغربنا الذي بدا قبل الآن منيعا في حصن تضامنه العميق " (3)، وقد شعر النظام التونسي بخطورة التداعيات التي عرفها الخلاف الصحراوي منذ التوقيع على إتفاقية مدريد الأمر الذي فرض عليه التحرّك في محاولة لتطويقه حتى لا تطول إنعكاساته البلاد التونسية .

وقد تركّزت جهود القيادة التونسية على " محاولة التوسّط بين الفرقاء " للتوصّل إلى حلّ وسط تقبل به مختلف أطراف الصراع (4) فتكثّفت مشاوراتها مع الأطراف المعنية بحلّ الخلاف كما برهن على ذلك لقاء بورقيبة بسفير السودان الذي تناول " المساعي الحميدة للبلدين في القضايا العربية وقضية الصحراء الغربية بشكل خاص " (5) ولقاء الحبيب الشطي وزير الخارجية التونسية بالرئيس السنقالي سنقور " للتقريب بين وجهات النظر وحماية جوّ الصداقة والتعاون بين بلدان المغرب العربي " (6) .

بيد أنّ مساعي الدبلوماسية التونسية تركّزت خاصة على عواصم الخلاف ذاتها كما جسّمت ذلك محادثات محمود معموري سفير تونس بالجزائر بأحمد عبد الغني عضو

****

1) L'ACTION DU 29 JANVIER 1976 .
-LE TEMPS DU 29 JANVIER 1976 .

2) الصباح 29 جانفي 1976 .

3) الصباح 29 جانفي 1976 .

4) "SAHARA OCCIDENTAL : AFFRONTEMENT ET DIPLOMATIE " IN DIALOGUE N°74 , 2 FEVRIER 1976 , P 53 .

5) العلم 1975/02/25 .

- نشير إلى أنّ السودان كان قد دعا إلى عقد إجتماع عاجل لوزراء خارجية الدول العربية لدراسة قضية الصحراء الغربية قبل 28 فيفري 1975 ، راجع في هذا الصدد المصدر ذاته .

6) LE TEMPS DU 29 OCTOBRE 1975 .

مجلس الثورة ووزير الداخلية الجزائرية ، (1) وجولة الحبيب الشطي وزير الشؤون الخارجية التونسية التي قادته إلى الرباط والجزائر وداكار حيث تحادث مع قادة هذه الدول حول سبل حلّ الخلاف الصحراوي بالطرق السلمية وبما يضمن مصالح مختلف أطراف الصراع (2) ، وقد حضيت هذه الجولة بمتابعة شخصية من رئيس الدولة التونسية الذي أكّد " حرصه على ضرورة مضاعفة تونس لجهودها من أجل إيجاد حلّ لهذه المسألة في إطار التشاور بين الأشقاء وإحترام المصلحة العليا للشعوب المغاربية ودعم السلام بين دول المنطقة من أجل ضمان الإستقرار والعمل على تنمية بلداننا وتحقيق مطامح شعوبنا " (3) ، وقد حرصت القيادة التونسية بادئ الأمر على تتفيه حجم الخلاف إذ أكّد بورقيبة أنّه " لن يموت أحد من أجل الصحراء الغربية لأنّ القضية مجرّد مناورات سياسية داخلية " ، وأنّ " الوضع يسير نحو الإنفراج وفي إتجاه حلّ وسط بعد ما باتت القضية في يد مجلس الأمن " (4) ، بيد أنّ الخلاف تطوّر سريعا وبحدّة لم تتوقعها القيادة التونسية بعد الردّ الجزائري العنيف على إتفاقية مدريد الأمر الذي زاد في حرص تونس على تطويقه عبر تكثيف مساعي الوساطة الدبلوماسية التي كانت تبذلها ولا سيّما بعد تطور الموقف في إتجاه مواجهة محتملة بين المغرب الأقصى والجزائر إثر حادثة أمقالا (5) .

ولم يكتف بورقيبة بإنخراطه في حملة الوساطات العربية بين المغرب الأقصى

****

1) LE TEMPS DU 29 OCTOBRE 1975 .
2) LE TEMPS DU 29/10/1975 .
-L'ACTION DU 31/10/1975 .

3) راجع تصريح الشطي إثر لقاءه ببورقيبة بعد إنتهاء المهمة التي كلّفه بها لدى الرباط والجزائر وداكار في – العمل يوم 1975/11/1 .

-L'ACTION DU 1/11/1975 .
-LA PRESSE DU 1/11/1975 .

4) انظر تصريح بورقيبة لإذاعة فرانس أنتار (FRANCE INTER) في : – النهار يوم 1975/11/09 .
5) L'ACTION DU 29/01/1976 .
-LE TEMPS DU 29/01/1976 .
-DIALOGUE N°74 , 2 FEVRIER 1976 , P 53 .

والجزائر إثر هذه الحادثة ، بل حرص على التدخّل شخصيا لدى كلّ من الحسن الثاني وهواري بومدين بمهاتفتهما ليلتي 27 و 28 جانفي 1976 في محاولة لحلّ الخلاف (1) .

وفي هذا الإطار ، وجّه مجلس الوزراء إثر إجتماعه الأسبوعي يوم 1976/01/30 " نداءا ملحّا للجزائر والمغرب الأقصى " " للتحلّي بروح الوفاق وعدم التصادم " ، وكلّف وزير الداخلية الطاهر بلخوجة بالتحوّل منذ الغد إلى الجزائر والمغرب الأقصى لبذل وساطة جديدة بين هواري بومدين والحسن الثاني (2) ،مترجما بذلك حرص بورقيبة على أن يضع كلّ ثقله ليتفادى الإقليم مواجهة خطيرة بين أكبر دولتين داخله فقد كان " يرى الخطر قادما ، الرهان كبير ... يجب أن نضع حدّ لكلّ ذلك وإلاّ فإنّ الأمور ستذهب بعيدا " (3) ، وقد حضيت هذه المهمّة على غرار سابقاتها بالعناية المباشرة لرئيس الدولة إذ إنعقدت جلسة عمل تحت إشرافه غداة عودة بلخوجة إلى تونس جمعت إضافة إلى هذا الأخير كلّ من الهادي نويرة الوزير الأوّل والشاذلي القليبي الوزير مدير الديوان

****

1) MAGHREB -MACHRECK N°72 , 1976 , P 31 .

- حول حادثة أمقالا وترتّباتها الخطيرة راجع المصدر نفسه ، ص 30 – 31 .

- نشير بهذا الصدد إلى أنّ الأزمة بلغت ذروتها مع الرسالة التي بعث بها الحسن الثاني إلى هواري بومدين في 15 فيفري 1976 يخيّره فيها بين " حرب معلنة بوضوح وشرف " و" سلم مضمونة دوليا " (راجع نص الرسالة في : LA PRESSE DU 17 FEVRIER 1976 .) .

وقد ردّ مجلس الثورة الجزائري على هذه الرسالة يوم 16 فيفري بنفيه لوجود قوات جزائرية هجومية إلى جانب قوات البوليزاريو .

وقد قررت الرباط ونواق الشط إثر ذلك وأمام إستمرار الجزائر في إنتهاج نفس السياسة قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر .

راجع : MAGHREB -MACHRECK N°72 , 1976 , P 31-32 .

2) L'ACTION DU 30/01/1976 .
-LA PRESSE DU 30/01/1976 .

- الصباح يوم 1976/01/30 .

- الصباح يوم 1976/02/01 .

3) حول فحوى هذا اللقاء الوزاري المضيّق ، انظر :
-BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNES BOURGUIBA " OPCIT , P 179 .

الرئاسي والمنجي الكعلي كاتب الدولة لدى وزير الخارجية وذلك لتباحث نتائج مهمّة الوساطة التي بذلها بلخوجة بإسم الدولة التونسية (1)، وسبل مواجهة الوضع في ضوء الردّين الجزائري والمغربي (2).

ورغم فشل مساعيها، ظلّت القيادة التونسية تردّد بإستمرار أنّ قضية الصحراء " لا يمكن أن تحلّ إلاّ بالحوار والتشاور " وتعبّر عن إستعدادها الدائم للوساطة من أجل "التقريب بين وجهات نظر الفرقاء "، وقد بذلت في هذا الإطار جهودا خاصة لدى الجزائر بالذات فعلاوة على محادثات سفير تونس بالجزائر بوزير الداخلية الجزائرية، وزيارتي الحبيب الشطي والطاهر بلخوجة إلى الجزائر، إلتقى بورقيبة بعلي الكافي سفير الجزائر بتونس بحضور كلّ من الشاذلي القليبي الوزير مدير الديوان الرئاسي والحبيب الشطّي وزير الخارجية " في إطار المشاورات بين تونس والجزائر بشأن مسألة الصحراء الغربية " كما جاء ذلك على لسان السفير الجزائري (3)، وما إنفكّت تونس تؤكّد إستعدادها لبذل جهود الوساطة بين أطراف الصراع " لأنّ المغرب العربي يحتاج السلام لتحقيق نموّه " (4).

ولم يدخّر النظام التونسي في ذلك أيّ جهد فعلاوة على وساطاته المتعددة بين عواصم الخلاف، شملت مساعيه جميع الجهات المعنية بحلّ الخلاف مثل جامعة الدول العربية كما جسّمت ذلك محادثات بورقيبة مع محمود رياض أمين عام الجامعة (5)، كما

****

1) حول هذه المهمّة التي كلّف بها بلخوجة ونتائجها انظر :

- BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNES BOURGUIBA " , OPCIT , P 179 - 184 .

2) L'ACTION DU 04/02/1976 .

-LE TEMPS DU 04/02/1976 .

- العمل يوم 1976/02/04 .

3) L'ACTION DU 19/02/1976 .

4) انظر تصريح الحبيب الشطي إلى إذاعة فرانس أنتار، في : - L'ACTION DU 12/02/1976 .

- انظر أيضا في نفس المعنى : - L'ACTION DU 25/02/1976 .

5) الأنباء (مغربية) يوم 1976/02/29 .

-L'OPINION DU 29/02/1976 .

شملت الجهات التي كانت تستطيع المساهمة في حلّه بحكم أهمية حضورها في المنطقة أو بحكم طبيعة علاقاتها بأطراف الخلاف إذ تنزّلت في هذا الإطار المحادثات التونسية – الهولندية في فيفري 1976 (1) والمحادثات التونسية – الفرنسية حول سبل تطويق الخلاف والحيلولة دون تدهور الوضع في إتجاه مواجهة مسلّحة بين أطراف الصراع (2).

بيد أنّ تونس لم تكن تتمتّع بموقع الوسيط المناسب ، بل ولم تكن تستطيع " أن تكون وسيطا لأنّها طرف في هذه القضية " ذلك أنّ "مشكل الصحراء يهمّ كامل المغرب " كما أكّد ذلك الحبيب الشطّي وزير الشؤون الخارجية التونسية (3).

وكان الشطّي قد عبّر بهذا التصريح عن جوهر إستراتجية تونس المغاربية وسياستها الصحراوية تحديدا.

وقد قامت هذه الإستراتجيا وهذه السياسة على التأكيد دائما بأنّ الخلاف الصحراوي يهمّ طرفين في المقام الأوّل " هما المغرب وموريتانيا وقد تمّ الإتفاق بينهما ونحن نبارك هذا الإتفاق " (4) وذلك بالإظافة إلى إسبانيا بإعتبارها القوّة التي تستعمر الصحراء ، وإن أكّدت تونس بإستمرار وبموازاة هذا الموقف المعلن أنّ تسوية الخلاف الصحراوي تعني كلّ الأطراف المغاربية.

وقد " باركت " تونس على هذا الأساس الإتفاق المغربي – الموريتاني وأيّدت

****

1) LA PRESSE DU 06/02/1976

– العلم يوم 1976/02/06 .

2) الأنباء (مغربية) 14 – 1976/03/15 .

3) راجع نصّ هذا التصريح ، في :

- L'OPINION DU 06/08/1975 .
-MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 26/09/1975 .

– الشعب (جزائرية) يوم 1975/09/19 .

4) من تصريح الهادي نويرة الوزير الأوّل أدلى به في أعقاب زيارة رسمية قام بها إلى الإمارات العربية المتحدّة في : – العلم يوم 1975/11/05 .

انظر في هذا المعنى ايضا تصريحه إلى صحيفة القبس الكويتية ، أوردته الصباح يوم 1975/10/24 .

إتفاقية مدريد التي سوّت الخلاف بين الأطراف الرئيسية الثلاث بما ضمن مصالح كلّ منها وإستنكرت في المقابل محاولة بعض الأطراف وفي مقدّمتها الجزائر لأن تجعل من نفسها طرفا مباشرا معنيا بحلّ الخلاف " فتونس ما تزال متشبثة بموقفها الأوّلي وهو أنّ الجزائر ليست طرفت معنيا بقضية الصحراء التي جلت عنها إسبانيا بمحض إرادتها وأصبح من حقّ المغرب وموريتانيا إقتسامها " (1) .

وقد حكم هذا الموقف على مساعي الوساطة التونسية بين الجزائر والمغرب الأقصى بالفشل إذ لم تكن تونس تستطيع أن تكون وسيطا بين أطراف الخلاف في الوقت الذي كانت تعلن فيه إنحيازها الصريح لأحدها أو بعضها ... خاصة وأنّ أطراف الخلاف الرئيسية لم تبد أيّ إستعداد لتغيير مواقفها (2) ، بل وتعرّضت تونس بحكم هذا الموقف لردود فعل جزائرية عنيفة إذ رأت الجزائر في هذا الموقف عملا عدائيا موجّها ضدّها ، وإعتبرت محور تونس – الرباط – نواق الشط الذي تشكّل على خلفية الخلاف الصحراوي مسعى منسّقا لمحاصرة الثورة الجزائرية إذ " جمع حول الحسن الثاني موريتانيا ولد دادة وتونس بورقيبة ، إنّ الأمر يتعلّق في كلّ الحالات بحرفاء تقليديين لفرنسا تربطهم فضلا عن ذلك علاقات متميّزة بالولايات المتحدّة الأمريكية ... ولو نجح المتآمرون في إستدراج ليبيا لكان الحصار كاملا ولكن يجب أن نعطي كلّ ذي حق حقّه فقد عرف القذافي دائما أيّ فريق يختار كلّما وجدت مصلحة الأمّة العربية في موضع الخطر " (3) .

وإستهدفت الجزائر النظام التونسي بحملة إعلامية عنيفة إذ إتهمّته بالعمالة للإمبريالية الأمريكية مؤكّدة بهذا الصدد أنّ " المسؤولين التونسيين باتوا حريصين

****

1) من تصريح للحبيب الشطّي ، في : – العلم يوم 1976/07/22 .

– انظر في نفس المعنى تصريحه في الندوة الصحفية التي عقدها بلاهاي خلال زيارته الرسمية إلى هولندا ، في : – العلم يوم 1976/02/06 .

- LE TEMPS DU 06/02/1976 .
-LA PRESSE DU 05/02/1976 .
2) DIALOGUE N°74 , FEVRIER 1976 , P 53 .
3) ZENATTI , (HASSEN) : " LA VERITABLE PORTEE D'UNE RENCONTRE " , OPCIT , P 20 .

على مهاجمة قوى التحرّر في العالم إبتغاء مرضاة أسيادهم الأمريكيين حتى يحصلوا على سخائهم المالي وإعانتهم العسكرية " (1) ولتأكيد هذه التهمة إحتضنت الجزائر أنشطة بعض فصائل المعارضة التونسية التي تبنّت موقفا متعارضا مع موقف النظام التونسي بشأن المسألة الصحراوية إذ تنزّلت في هذا الإطار " الأيام التضامنية لمساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه ولإحباط مناورات الإمبريالية والرجعية " ، وهي الأيام التي نضّمتها الهياكل النقابية المؤقتة للإتّحاد العام لطلبة تونس (2) كما تنزّل في هذا الإطار حضور وفد تونسي ممثّل للهياكل النقابية المؤقّتة في الندوة الخامسة للشباب التقدّمي العربي – الأوروبي ، وقد ندّد خلالها الوفد التونسي " بالدور الذي يلعبه النظام التونسي كمدافع عن الرأسمالية العالمية والإمبريالية في الوطن العربي " (3) .

وحرصت الجزائر على إبراز مثل هذه المواقف التي كانت تصدر عن بعض رموز المعارضة التونسية بشأن المسألة الصحراوية (4) .

****

1) MEDITERRANEAN NEWS N°182 , 3AVRIL 1976 3

حول هذه الإتهامات وردود فعل الجزائر على الموقف التونسي ، راجع :

- مجلة الجزائر يوم 1975/11/15 .

- الشعب (جزائرية) يوم 1975/12/13 ويوم 1976/01/27 .

2) الشعب يوم 1975/12/13 .

- نشير إلى أنّ الهياكل النقابية المؤقتة هي الهياكل التي سيطرت بإسم الإتحاد العام لطلبة تونس على النشاط الطالبي السياسي والنقابي في الجامعة التونسية منذ مؤتمر قربة سنة 1972 وذلك رغم إستمرار وجود الإتحاد كهيكل رسمي بقيادته المنصّبة " ، وقد نجحت بعد فترة طويلة من المواجهات مع السلطة في تشريع وجودها وتحرّكاتها بعقدها المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة للإتحاد ، ثم بمنح السلطة للإتّحاد تأشيرة النشاط الرسمي سنة 1988 .

3) الشعب يوم 1976/01/27 .

4) انظر بهذا الصدد مقال إبراهيم طوبال :

- TOBAL , (BRAHIM) : " LE SAHARA FACTEUR D'UNITE IN AFRIQUE -ASIE , N°100 , 12-25 JANVIER 1976 , P 20 .

وقد أثبتت الجزائر مـرّة اخرى أهميـة مكانتها الإقليمية وقدرتها علـى التاثير علـى مجريات الأحداث داخـل الإقليم المغاربي إذ نجحـت فـي منع تجسيم إتفاقيـة مدريـد وذلك بممارسة مختلف أشكال الضغط على أنصار حلّ مدريد مـن الأنظمة المغاربية أي بما في ذلك النظام التونسي وإن لم يكن طرفا مباشرا في الخلاف الصحـراوي ، وبـالفعل فقد نجحت الجزائر في أن تخلق وضعا عسكريا وسياسيا جديدا في الصحراء الغربيـة جعـل من البوليزاريو طرفا أساسيا في المعادلة الصحراوية ، وذلك بدعم الجبهـة عسكريا وسياسيا وتشجيعها علـى إعـلان قيـام دولتهـا المسـتقلّة فـي 28 فيفـري 1976 ، وتسـهيل دخولهـا للمحافل والمنظمات الدولية ، وقد أمكن لجبهة البولـيزاريو بفضـل هـذا الدعم الجزائري أن تلقى إعترافا متزايدا بها بإعتبارها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الصحـراوي ، وأن تلحق بـالقوات المغربية والموريتانية خسـائر هامة أثنـاء المواجهات التي زامنـت حلـول القـوات المغربية والموريتانية بـالصحراء الغربية محـلّ القـوات الإسـبانية المنسـحبة طبقـا لإتفاقية مدريد كما أمكنها إعلان دولتها التي ما إنفكّت تحضى بإعتراف دولي متزايد (1) ، ونجحـت فـي الحصـول علـى دعم ليبيا لموقفها رغم صعوبـة إقنـاع القذافـي بحـق دولـة سادسة في الوجود بالمغرب العربي ، فقد إنتهى القائد الليبي إلى إعلان " معارضته لعمليـة إستلحاق المغرب الأقصى للصحراء الغربية " كما جاء ذلك في رسالته إلى الحسـن الثـاني في أواخر فيفري 1976 (2) ، بل ونجحت في كسر التحـالف المغربـي – الموريتـاني نفسه الأمر الذي مثّل ضربـة جدّية للأساس القانونـي نفسه الذي قـام عليه للحضـور

****

1) حول هذا التطوّر الخطير الذي شهدته قضية الصحراء الغربية خلال سنة 1976 نتيجة هـذا الـدور الجزائري ، راجع :

-MAGHREB -MACHRECK N°71 , 1976 , P 26 -27 .
- MAGHREB -MACHRECK N°72 , 1976 , P 30-32 .
- MAGHREB -MACHRECK N°73 , 1976 , P 17 -18 .
2) MAGHREB -MACHRECK N°72 , 1976 , P 31 .

المغربي – الموريتاني بالصحراء الغربية فقد عجّل الموقف الجزائري بنهاية حكم المختار ولد دادة إذ لئن نجح الرئيس الموريتاني في تحقيق جزء هام من مطالبه الترابية في الصحراء الغربية بسيطرته طبقا لإتفاقية مدريد على الريودي أورو بثرواته المنجمية وسواحله الأطلسية الطويلة فقد فشل بسبب الموقف الجزائري في الإستفادة من عائدات مغامرته الصحراوية الأمر الذي كلّفه كرسي حكمه لا سيّما وقد تزامن إنفجار الخلاف الصحراوي مع تطوّر كارثي للأوضاع الإقتصادية والإجتماعية الموريتانية .

وكانت الإستراتجيا الجزائرية قد قامت على عزل المغرب الأقصى إقليميا وحصر الصراع بينه وبين البوليزاريو وذلك عبر ضرب الطرف الأضعف في إتفاقية مدريد وتحييد بقية القوى الإقليمية المساندة لهذه الإتفاقية .

وقد تجلّت هذه الإستراتجيا في تعامل القيادة الجزائرية مع المشكل الصحراوي عند إندلاع المواجهة المسلّحة في الصحراء الغربية فقد ركّزت قوات البوليزاريو المدعومة من طرف الجزائر ضرباتها على هزّ إستقرار النظام الموريتاني بإستهداف المنشآت المدنية والإقتصادية الحيوية ، ولم يصمد النظام الموريتاني طويلا أمام هذه الضربات إذ لم يتمكّن من مواصلة المجهود الحربي الذي فرضه تصاعد المعارك في الصحراء الغربية رغم أهمية الدعم الفرنسي (1) ، ثمّ سقط ولد دادة نفسه إثر الإنقلاب

****

1) تطوّر الموقف الفرنسي من الخلاف الصحراوي من الحياد إلى الإنحياز إلى المغرب الأقصى وموريتانيا ومعارضة قيام دويلة صغيرة في الصحراء الغربية (انظر تصريح ڤاليري جيسكار ديستان في :

-LE MONDE DU 02/02/1976 .

وتأييد إتفاق مدريد فالتورّط المباشر في الخلاف عبر مساندة فرنسا لموريتانيا في مواجهتها العسكرية مع قوات البوليزاريو وذلك رغم حرص القيادة الفرنسية على مراعاة علاقاتها مع الجزائر في إطار سياسة التوازن التي تحرص عليها في الإقليم المغاربي .

حول هذا الدور الفرنسي ، انظر :

- الحسّان ، (بوقنطار) : " السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 " ، مرجع سابق ، ص 188 – 197 .

الذي قادته بنجاح اللجنة العسكرية للإنقاض الوطني في جويلية 1978 (1).

وقد حرصت القيادتـــان الجزائريـــة والصحراوية على إستثمار هذا الوضع بما يحقّـق أهدافهما إذ أعلنت جبهة البوليزاريو بعيد الإطاحة بولد دادة قرار وقف إطلاق النار من جانب واحد وذلك في مسعى واضح للتأثير على السياسة الصحراوية للقيادة الموريتانية الجديدة التي سيطرت على الحكم مع مصطفى ولد محمد سالك الذي قاد الإنقلاب على رأس اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني ، وقد إصطدمت هذه القيادة فعلا بهذا المشكل مبكّرا لا سيّما وأن ظروف تسلّمها للسلطة كانت تقتضي تحقيق إستقرار الأوضاع السياسية والأمنية بالبلاد ، وقد ترددت لبعض الوقت بين أن تعمل على تحقيق هذا الإستقرار من خلال " إتصالاتها مع كلّ الأطراف المعنية من أجل سلام عادل وشامل ونهائي " (2) ، وإن كان ذلك سيؤثر بالضرورة على علاقاتها بجارها الشمالي وبين أن تواصل المسعى إلى تحقيق هذا السلام " في إطار الوحدة الترابية للبلدين المغربي والموريتاني " (3) ، أي من خلال مواصلة الإلتزام بنهج القيادة السابقة مع المجازفة بتحمّل نتائج المواجهة مع كلّ من البوليزاريو والجزائر ، وقد آثرت في النهاية الخيار الأوّل ففي 5 أوت 1979 وقّعت موريتانيا مع جبهة البوليزاريو إتفاق الجزائر الذي نصّص على تخلّيها عن الجزء الصحراوي الذي سيطرت عليه طبقا لإتفاقية مدريد ، وإعترافها بجبهة البوليزاريو بوصفها الممثّل الوحيد " للشعب الصحراويّ " (4).

****

1) حول الإطاحة بولد دادة ونتائج ذلك على تطوّر الخلاف الصحراوي انظر :
- MAGHREB -MACHRECK N°82 , 1978 , P 25-26 .

2) من تصريح لمصطفى ولد محمد سالك يوم 17 سبتمبر 1978 ، في المصدر السابق ، ص 25 .

3) من نصّ البلاغ المشترك الصادر في أعقاب لقاء القمّة المغربية – الموريتانية بالرباط يوم 18 سبتمبر 1978 ، في المصدر السابق ، ص 25 .

4) لم يؤد هذا الإتفاق إلى سيطرة البوليزاريو على الريودي أورو إذ سارع المغرب الأقصى في 11 أوت 1979

ولا محالة، مكّن إتفاق الجزائر القيادة الموريتانية الجديدة من تفادي مواجهة مفتوحة مع الجزائر والبوليزاريو، ولكنّه لم يخرجها من الورطة الصحراوية إذ توتّرت علاقاته مع المغرب الأقصى حليف الأمس بعد أن هزّ هذا الإتفاق الأساس الذي قام عليه الحضور المغربي في الصحراء ولا سيّما الجزء الجنوبي منها، وقد حرصت موريتانيا على القضاء على أسباب هذا التوتّر إذ لم تذهب إلى حدّ الإعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الجديدة رغم إعترافها بوجود شعب صحراوي وبقيادة شرعية وحيدة له ممثلّة في جبهة البوليزاريو، ورفضت على هذا الأساس في أفريل 1981 مقترحا ليبيا لتجاوز الخلاف عبر تحقيق الوحدة بين الجمهورية الموريتانية والجمهورية الصحراوية، بل وسعت إلى تأطير التعاون بينها وبين المغرب الأقصى وتدعيمه رغم إملاءات سياستها الصحراوية الجديدة إذ تنزّل في هذا الإطار توقيع الرباط ونواق الشطّ على " إتفاق حسن الجوار " بين البلدين. وبذلك لم تجن موريتانيا من مغامرتها الصحراوية شيئا إذ إنسحبت بالكامل من الأراضي التي منحتها إيّاها إتفاقية مدريد، وتخلّت نهائيا عن ايّة مطالب ترابية في الصحراء الغربية سوى مطلب وحيد لدى حليف الأمس وهو إسترجاع لا ثميرا الواقعة في مواجهة نواذيبو (1).

وبفضل هذا التطوّر الذي عرفته السياسة الصحراوية لموريتانيا، تمكّنت الجزائر من تحقيق أهمّ أهدافها على الجبهة الموريتانية قبل أن تحقق نجاحا جديدا مع إعتراف نواق الشط بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سنة 1984 (2)، وقد تبلور هذا

****

إلى ضم هذا الجزء إلى الأراضي التي كان يسيطر عليها بعد، مستكملا بذلك سيطرته على كامل الصحراء الغربية الأمر الذي زاد في حدّة التوتّر بين الجزائر والرباط.

1) BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " , OPCIT , P 113 .

2) حول تطوّر القضية الصحراوية خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينات راجع :

- VERGINIOT , (OLIVIER) : " LA QUESTION DU SAHARA OCCIDENTAL " IN ANUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD " , 1984 , P 633 -691 .

التطوّر الجديد في الموقف الموريتاني نتيجة التطوّرات التي شهدتها القضية الصحراوية مع تواصل المواجهات بين المغرب الأقصى وجبهة البوليزاريو على الصعيدين العسكري والدبلوماسي ، وكانت جبهة البوليزاريو قد حقّقت عدّة إنتصارات على الصعيد السياسي والدبلوماسي أبرزها إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية . ولا شكّ أنّ موريتانيا قد أصبحت تفضل بعد إنسحابها من الصحراء قيام هذه الدولة الحاجز بينها وبين العملاق المغربي ، ولكن لا شكّ أيضا في أنّ الجزائر قد مارست ضغوطها على موريتانيا لإقتلاع إعترافها بالجمهورية الصحراوية بعد فترة طويلة من التردّد .

وأيّا كان الأمر فإنّ رصد تطوّر المواقف الموريتانية من القضية الصحراوية يمرّ بالضرورة عبر إعتبار الدور الجزائري في المنطقة بعد إتفاقية مدريد في إطار تشابك معقّد للمصالح ليس فقد داخل الإقليم المغاربي بل وفي كامل المنطقة العربية غير بعيد عن تأثير الدول الكبرى وفي مقدّمتها فرنسا والولايات المتحدّدة الأمريكية ذلك أنّه يصعب تفسير المواقف الموريتانية بدءا بتنازل نواق الشطّ عن منطقة وادي الذهب وصولا إلى إعترافها بالجمهورية الصحراوية بحسابات مصلحية مباشرة إذ كان تنازل موريتانيا عن وادي الذهب خسارة هامة من الناحيتين الإقتصادية والإستراتجية بل ومن الناحية السياسية أيضا فضلا عن أنّ الدولة الموريتانية لم تعوّض الخسارة التي كلّفها إيّاها تورّطها الصحراوي .

لكن لئن نجحت الجزائر – في إطار إستراتجيتها لعزل المغربالأقصى – في إستمالة ليبيا وإضطرار موريتانيا إلى التراجع والإنقلاب على مواقفها ، فقد فشلت في تغيير موقف النظام التونسي من الخلاف رغم أهمية الضغوط التي مارستها عليه .

لقد أحسّت تونس بدون شكّ بأهمية هذه الضغوط إذ لم تجرؤ على الردّ على الحملة الإعلامية الجزائرية رغم عنفها ولا سيّما بعد حصول التقارب الجزائري – الليبي الذي ضرب حول تونس طوقا فعليا ، بل وحرصت على إلتزام لهجة معتدلة في ردودها فقد صرّح بورقيبة في 15 نوفمبر 1975 أنّ " تونس لا تختلف في الجوهر مع أجوارها

وبقية الدول العربية فالمشاكل التي تظهر من حين لآخر ولأسباب غير هامة مشاكل عابرة ولا يمكن أن تمسّ علاقات تونس الطيّبة مع أجوارها " مكتفيا بالتعبير عن أسفه إزاء الحملة الجزائرية (1)، وأكّد الشاذلي القليبي الوزير مدير الديوان الرئاسي وعضو الديوان السياسي للحزب الإشتراكي الدستوري من جهته أنّ موقف تونس من قضية " الصحراء لم يكن معاديا للجزائر بدليل أنّ الرئيس بورقيبة حرص قبل الإعلان رسميا على موافقته على تقسيم الصحراء التي كانت تخضع للهيمنة الإسبانية بين المغرب وموريتانيا على معرفة وجهة النظر الجزائرية، وقد صرّح بومدين في قمّة الرباط أن ليس للجزائر أيّة نوايا في الصحراء، وأكّد هذا الموقف أثناء لقائه مع بورقيبة في عنّابة ... بالنسبة لتونس القضية هي قضية تحرير أرض إفريقية من الهيمنة الإستعمارية وإذا كان لتونس أن تلعب دورا في المستقبل فهو دور وساطة بين الفرقاء وتوفيق بين دول مجاورة شقيقة وصديقة لبلادنا " (2).

وقد ظلّت تونس تؤكّد بإستمرار أنّ موقفها " من هذه القضية هو قبل كلّ شيء حلّ المشكلة في جوّ من الأخوّة لضمان بقاء العلاقات الودّية بين الأطراف المعنية " (3)، ولكن الموقف التونسي لم يتغيّر في جوهره إذ إستمرّت القيادة التونسية في تأكيد شرعية المطالب المغربية والموريتانية، وتأييد حلّ التقسيم الذي أقرّته إتفاقية مدريد.

وقد أيّدت تونس على هذا الأساس سيطرة المغرب الأقصى على الساقية الحمراء وموريتانيا على وادي الذهب طبقا لما نصّت عليه هذه الإتفاقية، بل وساندت المغرب الأقصى في سيطرته على وادي الذهب بعد إنسحاب موريتانيا من هذا الجزء من

****

1) MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 21 NOVEMBRE 1975.

-انظر أيضا العلم بتاريخ 1975/11/17.

2) L'OPINION DU 31/07/1976.

3) العمل 1 نوفمبر 1975.

الصحراء رغم أنّ هذا القرار المغربي لم يكن يستند إلى أيّة مرجعية قانونية (1) .

وقد رفضت تونس الإعتراف بالجمهورية الصحراوية رغم نجاح جبهة البوليزاريو في تحقيق إنتصارات دبلوماسية عديدة بما في ذلك داخل العالم العربي نفسه ولا سيّما منذ 1978 (2) .

وقد واجهت على هذا الأساس إنعكاسات هذا الخلاف داخل المؤسسات المغاربية والعربية (3) ، ففي هذا الإطار إعترضت تونس على مشاركة وفد شبابي من الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في أشغال المؤتمر الأوّل لإتحاد الشباب العربي الذي إنعقد بتونس بين 18 و 21 جانفي 1978 ، وعارضت إلى جانب المغرب الأقصى وموريتانيا إنضمام الجمهورية الصحراوية إلى هذه المنظمة وإن لم تمنع هذه المعارضة هذه المشاركة وهذا الإنضمام (4) ، وإعترضت في هذا الإطار دائما على منح صفة الملاحظ للهلال الأحمر الصحراوي لتمكينه من المشاركة في المؤتمر التاسع للأهلّة والصلبان الحمر العربية ، الذي إحتضنته الجزائر ، ولكنها لم تذهب إلى حدّ مقاطعة المؤتمر كما فعل المغرب الأقصى وموريتانيا بعد تاكيد مشاركة الممثل الصحراوي .

ومع ثباتها على ذات الموقف حاولت تونس بإستمرار تقديم مقترحاتها لحلّ الخلاف والقيام بدور الوسيط بين أطرافه إذ كانت تخشى أن يتطوّر الخلاف إلى نزاع إقليمي شامل ولا سيّما مع التصاعد المتواصل للتوتّر بين أطرافه ففي 9 نوفمبر 1977 إقترح بورقيبة إنشاء " لجنة توفيق عربية " للنظر في الخلاف الصحراوي ولكن إقتراحه لم يلق

****

1) نذكّر بأنّ تونس أكّدت دائما أنّ الصحراء الغربية أرضا مغربية وإن ساندت حلّ تقسيمها بين المغرب الأقصى وموريتانيا .

2) في 2 فيفري 1978 كانت الجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية البلد العربي الثاني بعد الجزائر الذي إعترف رسميا بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، وقد أعلن ذلك إثر زيارة محمد أمين إلى عدن ، أنظر :

- VERGINIOT , (OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATIONS INTER-ARABES" , OPCIT , P 133 .

3) IBID , P 133-135 .

4) ELMOUJAHED DU 21/03/1977 .

آذانا صاغية (1) ، وبعد وفاة بومدين حاول بورقيبة في أوت 1979 أن ينظم لقاء قمة بين الحسن الثاني ووالرئيس الجزائري الجديد الشاذلي بن جديد ولكن الجزائر رفضت هذا المسعى (2) .

وقد تواصلت مثل هذه المساعي خلال عقد الثمانينات ومن ذلك إعلان محمد مزالي الوزير الأوّل في جانفي 1982 عن وجود مساع تونسية لتنظيم لقاء قمّة جزائري -مغربي ، ثمّ دعوة بورقيبة إلى مؤتمر قمّة مغاربي " لوضع المبادئ وإستنباط الطرق والوسائل الكفيلة ببناء مغرب موحّد قوامه الثقة المتبادلة وحسن الجوار وعدم التدخّل في شؤون الغير والتشاور بشأن المسائل ذات المصلحة المشتركة ... " (3) ، ولكن النجاح لم يكن مقدّرا للمبادرات التونسية بالذات (4) ، ليس فقط لأنّها كانت منحازة في

****

1) إقترحت مصر من جهتها إنشاء " لجنة حكماء " عربية لتسوية الخلاف ، وقد قام حسني مبارك نائب الرئيس المصري في هذا الإطار برحلة مصالحة وتوفيق قادته تباعا إلى المغرب الأقصى والجزائر وموريتانيا وفرنسا ، ولكن دون نجاح ، انظر :

- LE MONDE DU 15/11/1977 .
-LE MONDE DU 16/11/1977 .

2) تمّ هذا اللقاء بعد ذلك بسنوات طويلة قرب وجدة على الحدود الجزائرية - المغربية ، وذلك بمبادرة من الملك السعودي فهد ، ورغم معارضة بن جديد لسياسة سلفه الصحراوية فإنّ مباحثاته مع الحسن الثاني لم تؤد إلى أيّة نتيجة إذ كان بن جديد يخشى أن يؤدي أيّ تحوّل في الموقف الرسمي الجزائري إلى إنشقاق في صلب الحزب الحاكم ، وقد أعلن الحسن الثاني بشأن هذا اللقاء أنّ بن جديد ترك لديه إنطباعا " بأنّه جرفه تيّار الحزب الوحيد الذي كان الجيش ينتمي إليه آنذاك " ، راجع بهذا الصدد :

- الحسن الثاني " ذاكرة ملك " ، مصدر سابق ، ص 118 - 119 .

3) راجع بهذا الصدد خطاب الباجي قائد السبسي وزير الشؤون الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دراسات دولية ، عدد 17 ، أفريل 1985 ، ص 9 - 10 .

4) شهد الخلاف الصحراوي عدّة وساطات أخرى ولكنّها فشلت جميعا ، راجع بهذا الصدد :

- VERGINIOT , (OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL " , OPCIT , P 130 .

مواقفها لبعض أطراف الخلاف ، وإنّما أيضا لأنّها بدت متجاهلة لحقيقة التطوّر الذي شهدته القضية الصحراويــة منذ إندلاعها إذ ظلّت تعتبر الصـراع مغربيا - جزائريـا بالأسـاس ولم تكن ترى في جبهة البوليزاريو إلاّ طرفا ثانويا الأمر الذي لم يعد يتفق مع التطوّرات الهامة التي شهدتها هذه القضيــة ولا سيّما منـذ سنــة 1976 ، وقـد سجّلت جبهـة البولـيزاريو بإستمرار دهشتها إزاء هذا الموقـف التونســي (1) .

على أنّ النظام التونسي لم يلبث أن إنتبه إلى هـذه الحقيقة إذ إكتشف عند وقـوع عمليـة قفصـة فـي جـانفي 1980 عمـق التطـوّرات التـي شـهدتها القضيــة الصحراويــة ، والإنعكاسات الخطيرة لموقفه منها على علاقاته بمعارضي حلّ مدريد ، بل وعلـى إستقراره نفسه ، وقد شعر بدون شكّ بمدى خطورة هذه الإنعكاسات مكتشفا بالمناسبة فشـل سياسته المغاربية في تحقيـق أهدافهـا الرئيسية وفـي مقدّمتها تـأمين إستقرار النظـام التونسي ضدّ الهزّات الإقليمية ودعم المكانة الإقليمية للقطر التونسي .

ولذلك فقد حرص منذ هذا التاريخ على إعادة النظر في سياسته المغاربية في إتجاه القضاء على أسباب التوتّر مع جاريه الجزائري والليبـي ودعم علاقـات التعـاون معهمـا (2) ، وسعى في هذا الإطار إلى الخروج من الورطة الصحراويـة عبر تعديـل سياسته الصحراوية بما يتلاءم مع حقيقة الأوضاع القطرية والإقليمية التي كشفتها عملية قفصة .

****

1) IBID , P 131 .

2) أفضت هذه السياسة إلى التوقيع على عدّة إتفاقيات ثنائية لدعم التعاون التونسي - الجزائري والتونسي - الليبي ، راجع بهذا الصدد :

دراسات دولية ، عدد 9 ، أكتوبر - نوفمبر 1983 ، ص 23 - 39 .



الخاتمــــــــــة

لقد حرصنا على إمتداد صفحات هذا البحث على مقاربة السياسة الخارجية التونسية إزاء أقطار المغرب العربي بتحليل مواقف النظام التونسي وسلوكاته في مواجهة التحديات الإقليمية التي فرضت عليه .

وقد تناولنا في هذا الإطار مواقف النظام التونسي من كبريات القضايا المغاربية فنزلنا هذه المواقف في إطارها التارخي والجغرا-سياسي ، وحدّدنا أسبابها ، وأبرزنا تجلّياتها ، ووقفنا على أهم النتائج التي ترتّبت عنها وذلك إعتمادا على تحليل الخطاب الرسمي للقيادة السياسية التونسية ، ورصد مواقفها في تطوّرها بالتأريخ والتحليل .

وتناولنا بالتحليل في السياق نفسه تطوّر علاقات النظام التونسي بأجواره المغاربة – وقبل ذلك علاقات الحركة الوطنية التحريرية التونسية ممثلة خاصة في الحزب الدستوري الجديد ببقية الحركات التحريرية المغاربية – ، ولم نكتف في هذا الصدد بالتعرض إلى هذه العلاقات في مستواها الظاهر والعارض أي بالإقتصار على التأريخ للأحداث والوقائع ، وتسجيل حجم المبادلات وكثافة الإتصالات الثنائية بين البلاد التونسية وبقية أجوارها في الإقليم المغاربي ، بل حرصنا على تحديد العوامل والأواليات التي كانت تحكم عملية صنع القرار السياسي للقيادة التونسية وسياستها الخارجية ومواقفها من القضايا الإقليمية وذلك بما مكنّنا من رصد السياسة المغاربية التونسية في تطورها الديناميكي الذي كانت تحكمه المصالح المتضاربة لمختلف أطراف الإقليم وما إستتبعه ذلك من تقلّب للسياسات والتحالفات

وقد توّصلنا في خاتمة هذا البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات العامة الأساسية التي تمثل إجابات مختزلة عن الأسئلة المرتبطة بالإشكالية المطروحة :

– لقد أثبت البحث أنه لم تكن للقيادة السياسية التونسية " سياسية مغاربية "

بالمعنى المباشر لهذا المفهوم وإن وجد لديها تصوّر إستراتجي عام للإقليم المغاربي ولشروط بناء كياناته السياسية ولطبيعة العلاقات التي كانت تحرص على قيامها بينها وبين أجوارها وفيما بين هؤلاء الأجوار أنفسهم . وبالفعل ، فقد تعدّدت سياساتها إزاء أجوارها المغاربة بتعدّد هؤلاء الأجوار ، وكانت هذه السياسات متضاربة في أغلب الأحيان .

وبناءا على ذلك فقد تنزّلت علاقاتها المغاربية في الإطار الثنائي بالأساس . صحيح أن هذه العلاقات إتخذت في الكثير من الأحيان مظهرا ومحتوى مغاربيين ولكنّ ذلك كان يعود بالدرجة الأولى لتداخل القضايا المغاربية وتشابك المصالح بين مختلف أطراف الإقليم ، ولم يكن يعبّر عن وجود عمل مغاربي مشترك متعدّد الأطراف .

صحيح أيضا أنّ هذه العلاقات إتّسعت أحيانا لتشمل أطراف مغاربية أخرى بما أعطاها صورة التعاون المتعدّد الأطراف ، ولكنّ ذلك كان يترجم إنخراط البلاد التونسية – على غرار بقية الأطراف المغاربة – في سياسة المحاور ولعبة التكتّلات التي فرضت نفسها على العلاقات البينية المغاربية (محور الرباط –تونس –نواق الشط في مواجهة محور الجزائر – طرابلس على وقع تطوّر الخلاف الصحراوي ...) .

ولم تعرف العلاقات الثنائية التونسية –المغاربية نفسها مسار تطوّر ثابت فقد كانت تتحمّل ثقل القضايا الإقليمية وانعكاساتها الأمر الذي يفسّر خطّ التطوّر المتكسّر الذي رسمته مترجمة بذلك تقلّب مصالح الأنظمة وإختلاف خياراتها وتوجّهاتها العامة ، بل وتناقضها بحيث كان التوتّر والصراع أحيانا السمة الغالبة على العلاقات الثنائية التونسية- المغاربية ولا سيّما بدول الجوار المباشر (الجزائر وليبيا) .

– وأثبت البحث في هذا الإطار أنّ القيادة التونسية حرصت دائما وقبل كلّ شيء على حماية مصالحها القطرية في مواجهة مساعي الأجوار الأقوياء للهيمنة على الإقليم ، وكذلك في مواجهة الدعوة الوحدوية التي تهدّد بإمّحاء الكيان السياسي

التونسي ، فعملت على التدرّع ضدّ هذه " الأخطار " داخليا وخارجيا : فقد عملت في الداخل على ضمان الإلتفاف الشعبي حول القيادة السياسية في إطار ما كانت تدعوه " الوحدة القومية " ، وسعت في الخارج إلى محاولة حلّ المشاكل العالقة مع دول الجوار حتى لو إقتضى منها الأمر أحيانا تقديم بعض التنازلات عن مطالبها و" حقوقها " مثلما جسّمت ذلك سياستها الحدودية مع الجزائر ، وإلى تأمين التوازن الجغرا- سياسي بين كيانات الإقليم المغاربي (موقفها من إستقلال الكيان الموريتاني ثمّ من القضية الصحراوية) ... ، وذلك إضافة إلى تدعيم علاقاتها بأصدقائها وحلافائها في العالم الغربي .

وقد كانت تنطلق في ذلك من قناعة مبدئية ترتقي عندها إلى مرتبة الإيمان بخصوصية " الكيان التونسي " و " الذاتية التونسية " .

- وعلى هذا الأساس كانت مواقفها وسلوكاتها تجاه القضايا المغاربية تنطلق من منطلقات قطرية وتصبّ في آفاق قطرية ، ولم تتنزّل علاقاتها بأجوارها المغاربة ضمن أيّة إستراتيجيا وحدوية رغم إستمرارها الدائم في التأكيد على تمسّكها بالخيار المغاربي وإيمانها بوحدة المغرب العربي ... ذلك أن الخيار المغاربي لم يمثّل أبدا خيارا إستراتيجيا لهذه القيادة ولا سيّما في ظلّ غياب الإيديولوجيا المؤسّسة لهذه الوحدة والإرادة السياسية لبنائها ليس فقد في تونس بل وفي بقية الأقطار المغاربية الأخرى أيضا رغم أهمية التأثير الذي مارسته الدعوى الوحدوية وخاصة في غمرة تفاعلات الفترة التحريرية ، وتحسّس بعض القادة السياسيين لمشروع الوحدة المغاربية .

لقد إنخرطت تونس في بعض مظاهر التظامن المغاربي التي شهدت الفترة قيد الدرس ، وسجّلت حضورها في أغلب اللقاءات والمؤتمرات التي إنعقدت تحت شعار وحدة المغرب العربي (مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ، مؤتمر طنجة ...) ، وفي صلب الهياكل التي تمّ تركيزها لتأطير التنسيق والتعاون بين الأقطار المغاربية

(اللجنة الإستشارية الدائمة للمغرب العربي ...) ، ولكنّها على غرار بقية الأطراف المغاربة لم تكن تنطلق في ذلك من إيمانها بضرورة تركيز مسار الوحدة المغاربية أو تجذيره إن وجد ، وإنّما كانت تبحث عن تحقيق بعض المصالح العاجلة أو إتّقاء أخطار محدّدة في الواقع السياسي المتحرّك للإقليم المغاربي والمنطقة العربية والمتوسّطية عموما وذلك بما يقوم عليه هذا الواقع من وجود قوى مؤثّرة من خارج الإقليم المغاربي ، ومن مصالح متضاربة لأطراف متعدّدة .

ولا محالة تحوّلت بعض المظاهر التضامنية واللقاءات المغاربية إلى نقاط إستدلالية مرجعية في الخطاب الرسمي التونسي ، وفي أغلب بقية الخطابات الرسمية المغاربية الأخرى كلّما عاد الحديث عن المغرب العربي وضرورة تجسيم حلم وحدته ، لكن وعلاوة على غياب الإرادة السياسية لتحقيق هذا الحلم فقد كانت هذه اللقاءات المغاربية نفسها مجرّد لقاءات عابرة أملتها شروط موضوعية تاريخية ظرفية ، وقد إنصرفت القيادة التونسية بمجرّد الإنتهاء منها إلى تجسيم خياراتها الأساسية ... وهي خيارات كانت تتعارض في الجوهر مع مسار الوحدة بل ومع مشروع الوحدة المغاربية نفسها التي مثّلت الشعار المعلن لبعض هذه اللقاءات .

إنّ موقع العلاقات التونسية المغاربية في نسيج العلاقات الخارجية للبلاد التونسية يبيّن ذلك بكلّ وضوح فقد ظلّت علاقاتها المغاربية هامشية ضمن هذا النسيج في الوقت الذي ما إنفكت فيه علاقاتها بالمغرب العربي تتدعّم تجسيما لتشيّعها السياسي والإيديولوجي " للعالم الحرّ " ، وللضرورات التي كان يفرضها المشروع التنموي الذي إعتمدته الأمر الذي أدّى إلى توثيق علاقاتها العمودية اللامتكافئة مع حلفائها شمال المتوسط على حساب العلاقات الأفقية مع أجوارها داخل الإقليم المغاربي وفي العالم العربي عموما رغم الآفاق الرحبة التي كانت تبشّر بها .

يبيّن ذلك أيضا تضارب الإختيارات والتوجّهات السياسية بينها وبين بقية الأقطار المغاربية (سياسة إفريقية وعالمثالثية نشيطة في الجزائر ، سياسة عربية وحدوية في ليبيا ، سياسة ذات بعد إسلامي في المغرب الأقصى ، سياسة فرنكفونية في تونس ...)

على أنّ العلاقات التونسية المغاربية ورغم هامشيتها إنعكست بآثارها على توجّهات النظام التونسي ومواقفه إذ تحمّلت القيادة التونسية ثقل القضايا المغاربية وتأثيراتها ، وقد وجد النظام التونسي نفسه مضطرّ إلى الإنخراط في سياسية المحاور والتكتّلات داخل الإقليم ، وذلك توازيا مع تعميق روابطه اللامتكافئة مع حلفائه وأصدقائه في الغرب .

- وقد أثبت البحث أنّ النظام التونسي فشل في إرساء علاقات متوازنة مع أجواره المغاربية ولا سيّما في ظلّ التداخل الكبير بين القضايا المغاربية وتشعّباتها ، وقد كلّفه هذا الفشل خسارة جزء هام من مقدّرات البلاد وإمكاناتها القليلة ومن ذلك إرتفاع نصيب الإنفاق العسكري في السبعينات نتيجة سياسة الإستنزاف التي مارسها ضدّه النظام الليبي ، بل وأصبح مستهدفا في وجوده وإستقراره من قبل بعض دول الجوار كما تجلّى ذلك في عملية قفصة في جانفي 1980 .

وقد ترجمت هذه العملية فشل السياسة المغاربية التي قادتها القيادة التونسية خلال الفترة قيد الدرس ذلك أنها أكّدت عزلة النظام التونسي الإقليمية شبه الكاملة بعد أن إستهدفته في وجوده أكثر القوى الإقليمية الأخرى (ليبيا ، الجزائر ، البوليزاريو ...) ، بل وعزلته العربية عموما كما أثبت ذلك موقف جامعة الدول العربية من أحداث قفصة .

.../...



المصـــــادر والمراجـــــع :

I) المصـــــادر :

المصادر التي إعتمدناها محفوظة في المراكز التالية بتونس العاصمة :

- المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني .
- المكتبة الوطنية .
- المركز الوطني للتوثيق .

1) أرشيف المركز القومي الجامعي للتوثيق العلمي والتقني :

يوفّر هذا الأرشيف عدّة وثائق هامة ولكنه لا يغطّي سوى عامين من الفترة التي نتناولها بالدرس بين 1947-1949 الأمر الذي فرض علينا الإعتماد على مصادر أخرى بالنسبة لبقية الفترة .

2) أرشيف المركز الوطني للتوثيق :

توجد بهذا المركز ملفات عديدة تتفاوت قيمتها بحسب ما تحتويه من وثائق تاريخية حول تاريخ تونس المعاصر خلال الفترة التحريرية ثم فترة ما بعد الإستقلال " وفي ما يلي أهم الملفات التي أمكننا الإستفادة منها في إنجاز هذه الأطروحة :

- تونس : الشؤون الخارجية ، ورمز هذا الملف في المركز 140 .
- تونس : علاقات خارجية عربية ، ورمزه 143 .
- تونس : علاقات خارجية إسلامية ، ورمزه 144 .
- علاقات تونس مع دول عدم الإنحياز والبلدان النامية ، ورمزه 145 .
- علاقات تونس مع الكتلة الإشتراكية والغربية ، ورمزه 146 .
- علاقات تونس مع المنظمات الدولية والإسلامية والإفريقية ، ورمزه 147 .
- علاقات تونس مع المنظمات الدولية والإقليمية ، ورمزه 142/000 .
- علاقات تونس الثنائية : المشاكل الدولية ، ورمزه 142/001 .
- تونس والبحر الأبيض المتوسط ، ورمزه 142/050 .
- علاقات تونس مع المغرب العربي ، ورمزه 142/203 .

- علاقات تونس مع الجامعة العربية ، ورمزه 142/204 .

وذلك إضافة إلى ملفات أخرى خصّصت لبعض الشخصيات السياسية التونسية منها :

- الرشيد إدريس ، ورمز الملف في المركز 171/001 .

- مصطفى الفيلالي ، ورمز الملف 171/061 .

3) المنشـــــورات الرسميـــــة :

- الأدغم ، (الباهي) : " رسالـــة الحزب ... إشتراكيـــة ووحدة قومية " ، تونس ، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " بين تونس وفرنسا " ، تونس ، وزارة الأعلام ، 1985 .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " حياتي ، أرائي ، جهادي " ، تونس ، وزارة الأعلام ، طبعة ثالثة ، 1984 .
- بورقيبة ، (الحبيب) : "خطب " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام (31 جزء) .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " خطب مولدية " ، تونس ، وزارة الأعلام 1973 .
- بورقيبة ،(الحبيب) : " خطاب يوم 16 أكتوبر 1958 " ، تونس ، كتابة الدولة للإخبار والإرشاد .
- بورقيبة ،(الحبيب) : " في سبيل التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط "، أفريل 1965 .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " الإشتراكية الدستورية والوحدة القومية " ، تونس ، كتابة الدولة للإخبار والإرشاد ، 1966 .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " تحت شعار الوضوح والصفاء " ، تونس ، كتابـة الدولة للشـؤون الثقافيـة والأخبار ، 1961 .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " السلام الدائم " ، تونس ، كتابة الدولة للشؤون الثقافية الإرشاد ، 1964 .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " نحو رابطة الشعوب الناطقة بالفرنسية " ، تونس ، كتابـة الدولـة للأخبار والإرشاد .
- بورقيبة ، (الحبيب) : " مدخل إلى تاريخ الحركة القومية " ، منشورات مصلحة التوجيه وتكوين الإطارات ، الحزب الإشتراكي الدستوري ، 1969 .
- " لمحة عن تاريخ الحزب الإشتراكي الدستوري (1934-1974) " ، تونس ، كتابة الدولة للإعلام ، الوزارة الأولى ، مارس 1975 .
- " زيارة الحبيب بورقيبة إلى إفريقيا الغربية " ، تونس ، كتابة الدولة للأخبار والإرشاد ، 1966 .
- " مدخل إلى تاريخ الحركة الوطنية " ، تونس ، شركة العمل والصحافة ، 1969 .

- " الميثاق الوطني " ، منشورات التجمع الدستوري الديمقراطي ، ديسمبر 1988 .

- " قرارات مجلس جامعة الدول العربيـــة " ، تونس ، إدارة الشـؤون الفنية والنشر بجامعة الدول العربية ، 1988 ، الجزء الأول .

-BOURGUIBA , (HABIB) : " INTERVIEW ET DECLARATIONS (1952-1955) " , TUNIS , SECRETARIAT D'ETAT A L'INFORMATION ,1979 .

- " HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONAL TUNISIEN " , TUNIS , ED DAR AL AMAL , DOCUMENTS II , XI , XIII , XIV ,XV .

- "LA CONFERENCE DE L' UNITE (TANGER 27 -30AVRIL 1958) " ,TUNIS , SECRETARIAT D'ETAT A L'INFORMATION , 1958 .

- " ACCORD CREANT UNE ASSOCIATION ENTRE LA COMMUNAUTE ECONOMIQUE EUROPEENNE ET LA REPUBLIQUE TUNISIENNE , ET DOCUMENTS ANNEXES", TUNIS , MINISTERE DES AFFAIRES ECONOMIQUES , 1969 .

- LIVRE BLANC(SUR LE DIFFEREND ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE ET LE GOUVERNEMENT CHERIFIEN DU MAROC " , TUNIS , SECRETARIAT D'ETAT AUX AFFAIRES ETRANGERES ,JANVIER 1961 .

- " CHRONOLOGIE DES RELATIONS ENTRE LA TUNISIE ET LA MAURITANIE (1960-1969) " , TUNIS , SECRETARIAT D'ETAT AUX AFFAIRES CULTURELLES ET A L'INFORMATION , CENTRE DE DOCUMENTATION NATIONAL .

- " APPEÇU CHRONOLOGIQUE DES RELATIONS TUNISO-LIBYENNES (1947-1973) " , SECRETARIAT D'ETAT A L'INFORMATION .

-" MONGI SLIM ", TUNIS , PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN , 1969 .

- BULLETIN D'INFORMATION N°66 ,AMBASADE DE TUNIS A DAKAR , DECEMBRE 1664 .

- " LA TUNISIE ET L'AFRIQUE " , TUNIS , L'ACTION D'EDITION ET DE PRESSE , 1973 .

- " LE SAHARA " , TUNIS , DOCUMENTATION TUNISIENNE .

- " CONFERENCE DES PARTIS AFRICAINS SUR LE DEVELOPPEMENT PLANIFIE EN AFRIQUE ET LES VOIES AFRICAINESVERS LE SOCIALISME (DU 1 AU 6 JUILLET 1975 A TUNIS) " , DAR EL AMAL .

- LE JOURNAL OFFICIEL DE LA REPUBLIQUE TUNISIENNE .

4) الشهـادات والمذكـرات السياسيـة :

- إدريس ، (الرشيد) : "ذكريات عن مكتب المغرب العربي بالقاهرة " ، تونس ، 1981 .

- الحسن الثاني : " ذاكرة ملك " ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر (مكان الطبع وتاريخه غير مذكورين) .

- الرويسي ، (يوسف) :" نشاط مكتب المغرب العربي في دمشق : من بيروت إلى دمشق " ، في المجلة التاريخية المغربية ، عدد 10-11 ، تونس ، جانفي 1978 .

- العياري ، (الشاذلي) : " التجارب القطرية العربية مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة : تجربة تونس " ، في المستقبل العربي عدد 139 ، سبتمبر 1990 .

- الفاسي ، (علاّل) : " الحركات الإستقلالية في المغرب العربي " ، الرباط ، مطبعة الرسالة .

- الفيلالي ، (مصطفى) : " مفهوم المغرب العربي : تطوّره تصوّرا وممارسة وعلاقته بالوعي القومي" في المستقبل العربي ، عدد 77 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، جويلية 1985 .
- الفيلالي ، (مصطفى) : " المستقبل المغربي أمام التحديات الحضارية " ، في دراسات دولية ، عدد 9 ، 1983 .
- الفيلالي ، (مصطفى) : " المغرب العربي الكبير : نداء المستقبل " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1979 .
- AIT AHMED , (HUSSEIN) : " SUR LE MAGHREB ET LE MOUVEMENT NATIONAL ALGERIEN " IN SOU'AL N°2, 1982 .
-BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , TUNIS , PUBLISUD ARCANTERS , 2eme EDITION , 1999 .
-- DE CAULLE , (CHARLES) : " MEMOIRE D'ESPOIR , LE RENOUVEAU (1958 1962) " , PARIS , ED PLON , 1970 .
- IDRISS , (RACHID) : "LES DEBUTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE " IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , TUNIS , FEVRIER 1989 .
-LEBJAOUI , (MOHAMED) : " VERITES SUR LA REVOLUTION ALGERIENNE " , PARIS , GALLIMARD , 1970 .
-MASMOUDI , (MOHAMED) : " LES ARABES DANS LA TEMPETE " , FRANCE , ED JC SIMOEN , 1977 .
- PERILLIER , (LOUIS) : " LA CONQUETE DE L'INDEPENDANCE TUNISIENNE " , PARIS , ED ROBERT LA FONT , 1979 .
- SLIM , (TAIEB) : " LA POLITIQUE ETRANGERE DE LA TUNISIE " , IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , FEVRIER 1989 .
- TOUBAL , (IBRAHIM) : " LE SAHARA FACTEUR D'UNITE" IN AFRIQUE -ASIE N°100, JANVIER 1976 .

5) الجرائد والمجلات :

تمثل بعض الجرائد والمجلات إحدى المصادر الأساسية لكتابة تاريخ هذه الفترة التي يغطيها البحث باعتبارها ناطقا رسميا باسم جهات معينة ، أو لما تميّزت به من جدية ومصداقية في تغطية الأحداث بالإخبار والتعليق . وقد عدنا في هذا الإطار بالمسح الشامل والمنظم طوال الفترة قيد الدرس إلى الجرائد والمجلات التالية :

- العمل : وهي اللسان العربي الناطق باسم الحزب الحر الدستوري الجديد (أصبح يدعى الحزب الإشتراكي الدستوري في أكتوبر 1964) .
- L'ACTION : اللسان الفرنسي الناطق باسم نفس الحزب .
- مجلة MAGHREB التي تغير عنوانها لتصبح MAGHREB -MACHRECK بدءا من سنة 1973 ، وتصدر عن المركز الوطني للعلوم السياسية بإدارة التوثيق الفرنسية .

كما إعتمدنا وبدرجة هامة على الجرائد التالية :

- الزهرة : ولا سيّما بالنسبة للفترة بين 1947و 1949 .

- الصباح : وهي جريدة مستقلة تأسست في فيفري 1951 .

- LA PRESSE : وهي جريدة غير رسمية ولكنها لا تنشر عادة غير الأخبار الرسمية .

- LE PETIT MATIN : وهي جريدة ذات توجه دستوري حرصت على تغطية أحداث الفترة التي صدرت بالإخبار والتعليق .

- LE MONDE : وهي جريدة فرنسية مستقلة تميّزت بتغطيتها لأحداث كبريات القضايا العالمية .

- MISSION : وذلك بالنسبة لسنتي 1949 و 1950 خاصة .

وإضافة إلى ذلك إعتمدنا ولو بشكل جزئي أو عارض على جرائد ومجلات أخرى وأهمها :

- الجرائد والمجلات التونسية الناطقة بالعربية :

* تونس الفتاة ، الحرية ، الفرززو ، الوزير ، الشعب ، الرأي ، المستقبل ، الموقف ، بلادي ، الإعلام .

- الجرائد والمجلات المغاربية الأخرى الناطقة بالعربية :

*العلم (اللسان العربي الناطق باسم حزب الإستقلال المغربي) ، الأنباء (مغربية) .

* الفجر الجديد ، الجهاد (جريدتان ليبيتان) .

* الشعب ، مجلة الجزائر (جزائريتان) .

- جرائد عربية أخرى :

* النهار ، الجمهورية ، المساء ، الرواد (جرائد لبنانية) .

* الجمهورية ، الأهرام (مصرية) .

* الشرق الأوسط .

- ومن الجرائد والمجلات الناطقة بالفرنسية :

***التونسية :** . LE TEMPS,DEMOCRATIE , DIALOGUE , JEUNE AFRIQUE

***المغاربية :** , MAROC SOIR , L'OPINION (من المغرب الأقصى) ، LA REPUBLIQUE

(من الجزائر) ، LE PEUPLE , MOURITANIE NOUVELLE (من موريتانيا) .

- وجرائد ومجلات أخرى أكثرها فرنسية :

*REVUE ORIONT , L'INFORMATION , PARIS PRESSE ,LE FIGARO L'AURORE L'EST REPUBLICAIN , FRANCE SOIR , JOURNAL DES FINANCES , LE JOUR LE MONDE DIPLOMATIQUE , LE MATIN , LIBERATION , L'HUMANITE , LE NOUVEL OBSERVATEUR , L'EXPRESS , CARREFOUR , LA CROIX , COMBAT , PARIS JOURNAL , L'OBSERVATEUR DU MOYEN ORIENT , LE JOURNAL DE GENEVE , NEWYORK TIMES , MEDITERRANEAN NEWS , CAHIERS DE L'ORIENT CONTEMPORAN , MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS , REVUE FRANCAISE D'ETUDES POLITIQUES MEDITERRANEENES .

II) المراجـــــــــع :

إحتاج منا هذا البحث الإطّلاع على مراجع عديــدة ومتنوعة لا يسعنا هنا أن نستعرضها جميــعا ، ولذلك نكتفي بإيراد ما تم ذكره منها في هوامش هذه الأطروحة :

1) المؤلفــــات العامــة :

أ – المؤلفات العربية :

- إبن عاشور ، (محمد الفاضل) : " الحركة الأدبية والفكرية في تونس " ، تونـس ، الدار التونسية للنشر ، 1983 .
- الأنصاري ، (محمد جابر) : " تحوّلات الفكر والسياسة في المشــرق العربــي (1930– 1970) " ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، نوفمبر 1980 .
- بلقريز ، (عبد الإله) : " إشكالية الوحدة العربية : خطــاب الرغبــة ، خطــاب الممكــن " ، الدار البيضاء المغرب الأقصى ، إفريقيا – الشرق ، 1991 .
- بلقريز ، (عبد الإله) ومقفال ، (العربي) والنقالي ، (أمينة) : " الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1974 – 1986) : محاولة في التأريخ " ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 .
- بن صدفن ، (محمد الراضي) : "السياسة الإستعمارية الفرنسية في موريتانيا وأثرها على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية (1900– 1969)" ، موريتانيا ، المطبعة الوطنية (تاريخ النشر غير مذكور) .
- بيرك ، (جاك) وجوليان ، (شارل أندريه) والعلوي ، (مهدي) والعروي ، (عبد الله) وآخرون ، " الخطابي وجمهورية الريف " ، بيروت / لبنان ، دار إبن رشد للطباعة والنشر ، 1980 .
- التيمومي ، (الهادي) : " نقابات الأعراف التونسيــن (1932– 1955) " صفاقـس / تونـس ، دار محمد علي للنشر ، 1983 .
- جغلول ، (عبد القادر) : " تاريخ الجزائر الحديث : دراسة سوسيولوجية " ، بيروت ، دار الحداثة الطبعة الثالثة،1982 (تعريب فيصل عبّاس ومراجعة خليل أحمد خليل) .
- الحسان ، (بوقنطار) : " السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 " ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه ، أفريل 1987 .
- شيّا ، (محمد) : " جدلية التفتّت والوحدة في المشرق العربي (1970– 1999) " ، بنغازي / ليبيا ، معهد الإنماء العربي ، 1991 .

- الصدّيق ، (المدني علي) : " نقد الفكر السياسي من خلال النظريـــة العالميـــة الثالثـــة " ، طرابلس / ليبيا ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الطبعة الأولى ، 1987 .
- عثمان ، (السيد عوض) : " التدّخل الأجنبي الأمريكي والفرنســي في شمال ووســط إفريقيا " ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، 1989 .
- مرسـي ، (فؤاد) : "الرأسماليـة تجدّد نفسها " ، سلسلـة عالم المعرفـة ، عدد 147 ، الكويـت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مارس 1990 .
- كريشان ، (محمد) : " منظمة التحرير الفلسطينية ، التاريخ والهياكل ، الفصائـل والإيديولوجيا " ، تونس ، دار البراق ، 1986 .
- المرقصي سليمان ، (عبد الرزاق) : " قضيةالجرف القاري بين الجماهرية العربيـة الليبيـة الشعبية الإشتراكية وجمهوريـة تونس " ، طرابلس ، المنشـأة العامـة للنشـر والتوزيع والإعلان ، الطبعـة الأولـى ، 1985 .
- مطر ، (جميل) وهلال ، (علي الدين) : " النظـــام الإقليمـــي العربـي دراســة في العلاقات السياسية العربية " ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر 1979 .
- مقصود ، (كلوفيس) : " معنى الحياد الإيجابي " ، بيروت /لبنان ، دار العلم للملايين ، 1964 .
- نصر ، (مارلين) : " التصور القومي العربـــي في فكر جمـال عبد الناصر " ، بيروت / لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 1981 .
- نصر ، (محمد عبد المعزّ) : " في النظريات والنظم السياسية " ، لبنان ، دار النهضة العربية ، 1981
- نودينو ، (جان فرانسوا) : " 21 دولة لأمة عربية واحدة " ، بيروت ، يسان للنشر والتوزيــع ، طبعة أولى،آذار 1993 (تعريب خليل أحمد خليل ومراجعة كمال الحاج) .
-الهرماسي ، (محمد عبد الباقي) : " المجتمع والدولة في المغرب العربي " بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987 .
- هيكل ، (محمد حسنين) : " نحن ... وأمريكا " ، القاهرة ، دار العصر الحديث ، 1967 .
- ولد محمد الولاّتي ، (بشيري) : " جغرافية موريتانيا " ، موريتانيا 1983 .

ب - المؤلفات الفرنسية :

- ABDELMALEK , (ANWAR) : " EJYPTE , SOCIETE MILITAIRE " , PARIS , FRANCE , ED SEUIL , 1962 .
- AMIN , (SAMIR) : " LE MAGHREB MODERNE " , PARIS , ED MINUIT , 1970 .
- BESSIS , (J) : " LA LIBYE CONTEMPORAINE " , PARIS , L'HARMATTAN , 1986 .

- BIANCO , (MIRELLA) : " KADDAFI MESSAGER DU DESERT " , PARIS , 1974 .
- BRONDINO , (MICHEL) : " LE GRAND MAGHREB : MYTHES ET REALITES " , TUNIS , ED ALIF , 1990 (TRADUIT DE L'ITALIEN PAR YVONNE FRACASSETTI BRONDINO) .
- DJAIET , (HICHEM) : " L'IDEOLOGIE ARABO-ISLAMIQUE " , PARIS , LE SEUIL , 1974 .
- GRIMAUD , (NICOLE) : " LA POLITIQUE ETRANGERE DE L'ALGERIE " , PARIS , ED TIANTHALE , 1980 .
- GROS , (SIMONE) : " LA POLITIQUE DE CARGHAGE ", FRANCE , ED PLON , 1958 .
- HADHRI , (MOHIEDDINE) " L'U.R.S.S ET LE MAGHREB DE LA REVOLUTION D'OCTOBRE A L'INDEPENDANCE DE L'AL ERIE (1917-1962) " , PARIS /FRANCE , ED L'HARMATTAN , 1985 .
- HARBI , (MOHAMED) : " ARCHIVES DE LA REVOLUTION ALJERIENNE " , PARIS , ED JEUNE AFRIQUE , 1982 .
- HARBI , (MOHAMED) : " LE F.L.N , MIRAGES ET REALITES " , PARIS /FRANCE , JEUNE AFRIQUE , 1980 .
- MANDOUZE , (ALAIN) : " LA REVOLUTION ALJERIENNE PAR LES TEXTES " , PARIS /FRANCE , ET AUJOURD'HUI , 1967 .
- JULY , (ROBERT) : " HISTOIRE DES PEUPLES D'AFRIQUE " , ETATS UNIS D'AMERIQUE /CANADA , NOUVEAUX HORIZONS , 1977 , TOM II
- MARTEL , (A)" LA LIBYE (1835-1990) : ESSAIE DE GEOPOLITIQUE HISTORIQUE " , PARIS , P .U.F , 1991 .
- SAYADI , (MONGI) : " ALJAMI ' YYA EL KHALDOUNIYYA (1896-1958) " , TUNIS , MAISON TUNISIENNE DE L'EDITION , 1974 .
STEPHANE , (ROJER) : " LA TUNISIE DE BOURGUIBA " , PARIS , ED PLON , 1958 .

2) المقالات :

أ- المقالات العربية :

- أبو عامر ، (محمد سعيد) : " العلاقات المصرية - الليبية : من الصراع إلى المصالحة " في المستقبل العربي ، عدد 133 ، مارس 1990 .
- إدريس ، (الرشيد) : " كيان المغرب وآفاقه " في " بناء المغرب العربي " ، مؤلف جماعي ، تونس الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، سلسلة الدراسات الإجتماعية 9 ، 1983 .
- إدريس ، (الرشيد) : " ذكرى خلاص الأمير عبد الكريم : إستعراض تفاصيل لجوء الأمير إلى مصر " في الزهرة 15 جوان 1948 .
- أغيري ، (ماريانو) : " آمال السلام في شمال إفريقيا ، هل هي نهاية الصراع في الصحراء الغربية " في لوموند دبلوماتيك ، عدد 37 ، جانفي 1968 .
- بلعيد ، (عبد السلام) : " نحو حلّ مشكلة الصحراء وبناء المغرب العربي " في دراسات دولية ،

عدد 9 ، أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ، 1983 .
- بكّار ، (هادية) : " التعاون البحري في البحر الأبيض المتوسط : مقارنة إقليمية للمناطق البحرية المحمية " في دراسات دولية ، عدد 25 ، أفريل 1987 .
- بلعيد ، (عبد السلام) : " نحو حلّ مشكلة الصحراء وبناء المغرب العربي " في دراسات دولية ، عدد 9 ، أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر ، 1983 .
- بن عامر ، (علي) : " سيرة صالح بن يوسف : قراءة نقدية " في أطروحات ، العدد 15 ، 1989 (تعريب محمد معالي) .
- بن حميدة ، (عبد السلام) : " النقابات والوعي القومي : مثال تونس " في " تطور الوعي القومي في المغرب العربي " ، مؤلف جماعي ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أفريل 1986 .
- البوني ،(عفيف) : " الوعي القومي والأحزاب السياسية في المغرب العربي " في " تطوّر الوعي القومي في المغرب العربي " ، مؤلف جماعي ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أفريل 1986 .
- البوني ، (عفيف) : " مشروع المغرب العربي وتعثّر مسيرة التعاون وطبيعة الخلافات والعقبات " في أطروحات ، العدد 15 ، 1989 .
- التميمي ، (عبد الجليل) : " المناضل يوسف الرويسي : رائد طلائعي للحركة الوطنية المغاربية (1907–3 نوفمبر 1980) " ، في المجلة التاريخية المغاربية ، عدد 67، 68 ، زغوان ، أوت 1992 .
- الجابري ، (محمد عابد) : يقظة الوعي العروبي في المغرب العربي : مساهمة في نقد السوسيولوجيا الإستعمارية " في تطوّر الوعي القومي في المغرب العربي " ، مؤلف جماعي ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أفريل 1986 .
- الجباعي ، (جاد عبد الكريم) : " الوحدة العربية والتجزئة ، نحو إعادة بناء المفهوم والإشكالية " في الوحدة ، السنة 6 ، العدد 65 ، فيفري 1990 .
- خلف الله ، (محمد أحمد) : " جامعة الدول العربية وجامعة الشعوب الإسلامية والعربية " في شؤون عربية ، عدد 10 ، ديسمبر 1981 .
- رضوان ، (طاهر) : " الوحدة العربية والجامعة العربية بين الأمل والواقعية " في شؤون عربية .
- سعد الدين ، (إبراهيم) : " إتجاهات الرأي العربي نحو المسافة السياسية بين الأقطار العربية في المستقبل العربي ، عدد 15 ، بيروت /لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ماي 1980 .

- سعيد ، (عبد المنعم) : " العلاقات الأمريكية - العربية : الماضـــي والحاضـــر والمستقبـل " في المستقبل العربي ، عدد 18 ، السنة 11 ، ديسمبر 1988 .
- سليم ، (الحبيب) والساحلي ، (حمادي) : " الحكمـــان الصادران عن محكمة العدل الدوليـــة بتاريخ 24 فيفري 1982 و 10 ديسمبر 1985 في قضية الجرف القـــاري التونســـي - الليبـــي " في دراسات دولية ، عدد 21 ، أفريل 1986 .
- الشاطر ، (خليفة) : " الروابط الثقافية بين البلاد العربية وشعوب القـــارة الإفريقيـة " في دراسات دولية ، عدد 4 ، 1982 .
-الطويلي ، (أحمد) : " حوار مع الرشيد إدريس " في شؤون عربية ، عدد 30 ، أوت 1983 .
-ظاهر ، (مسعود) : " القومي والقطري في الفكر العربي على مشـــارف التسعينـــات : من الصـــراع التناحري إلى الصراع التفاعلي " في الوحدة ، السنة السابعة ، العدد 75 ، ديسمبر 1990 .
- عبد اللطيف ، (كمال) : " في أوّليـــات الخطاب الوحـــدوي " في الوحدة ، السنة 6 ، العدد 65 ، فيفري 1990 .
- العروي ، (عبد الله) : " عبد الكريـــم والحركة القوميـــة المغربيـــة حتى 1947 " في الخطابـــي وجمهورية الريف " ، بيروت /لبنان ، دار إبن رشد للطباعة والنشر ، 1980 .
- قريمو ، (نيكول) : " العلاقـــات بين الشرق والغرب " في دراسات دولية ، عدد 31 ، فيفري 1989 (تعريب بوراوي الملوّح) .
- كاني ، (جاك) وبن عبّود ، (امحمد) : " مؤتمر المغـــرب العربي سنة 1947 وبداية نشـــاط مكتب المغرب العربي في القاهرة : عملية إبن عبد الكريم " في المجلة التاريخية المغاربية .
- لبيب ، (علي) : " الهجرة التونسية إلى ليبيا " في المستقبل العربـــي ، عدد 47 ، بيروت / لبنـــان ، مركز درسات الوحدة العربية ، جانفي 1980 .
- مالكي ، (امحمد) : " علاقة المغرب بالمشرق : بحث في مشروعـــات الوحـــدة والتكامـل " في شؤون عربية ، عدد 73 ، مارس 1993 .
- مالكي ، (امحمد) : " مشروع المغرب العربي الكبير : مقاربة لبعض عناصر الخطاب " في شـــؤون عربية ، عدد 49 ، تونس ، مارس 1987 .
- المجذوب ، (محمد) : " إنطباعات حول دور جامعـــة الدول العربيـــة في تسويـة المنازعـــات العربيـــة" في شؤون عربية عدد 13 ، مارس 1982 .
- مرسي ، (مغالي) : " رهينة عبد الكريم " في " الخطابي وجمهورية الريف " ، بيروت /لبنان ، دار إبن رشد للطباعة والنشر ، 1980 .

- مرسيط ، (المولدي) : " المنطقة الإقتصاديـــة الخالصـــة والتعاون بين بلـدان البحر الأبيض المتوسط " في درسات دولية ، عدد 25 ، 1987 .
- نقولا ، (زيادة) : " موريتانيا في شؤون عربية " ، عدد 22 ، ديسمبر 1982 .
- هلال ، (علي الدين) : " الجامعة العربية كتنظيم إقليمي : الأبعاد السياسية " في شـؤون عربيـة ، عدد 13 ، مارس 1986 .
- هيكل ، (محمد حسنين) : " حوار مع " سي الحبيب " ، " في الأهرام ، العدد 28595 ، السنة 91 ، يوم 29 مارس 1965 .
- ولد الحسن ، (أحمد) : " موريتانيا والمغرب العربـي : صراع الوصـل والفصل " في المستقبـل العربي ، عدد 159 ، ماي 1992 .
- " منظمة الأمـم المتحـدة ومنطقة البحر الأبيـض المتوسـط " ، في دراسات دولية ، عدد 25 ، أفريل 1987 .
- " قراءة في تطور ميزانية الدولة خلال عشرية (1970 - 1980) "في الرأي 1 فيفري 1980 .

ب - المقـــالات الفرنسيـــة :

-ABDELHAFIDH , (RIDHA) : " L'AIDE AMERICAINE A LA TUNISIE (1957-1987) EVOLUTIONS ET TENDANCES" IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31, FEVRIER 1989 .
- AGOSTINI , (REJIS) : "EGYPTE ET INDE : DEUX CONCEPTIONS DU NEUTRALISME " IN ORIENT , 1958 .
- BALTA , (PAUL) : " LES FONDEMENTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE DES PAYS ARABES DU MACHRECK " IN MAGHREB N°55 , 1973 .
- BALTA , (PAUL) : " LE MAGHREB ET L'UNITE ARABE " IN LE MONDE DIPLIMATIQUE N°39 , FEVRIER 1974 .
- BELAID , (SADOK) : " NATIONALISME , ARABISME ET ISLAMISME DANS L'IDEOLOGIE POLITIQUE DU MAGHREB " IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , ED C.N.R.S , 1987 .
- BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " LA LOGIQUE UNITAIRE LIBYENNE " IN LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " OUVRAGE COLLECTIF , FRANCE , ED C.N.R.S , 1987 .
- BLEUCHOT , (HERVE) ET MONASTIRI , (TAOUFIK) : " EVOLUTION DES INSTITUTIONS LIBYENNES (1969-1978) " IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1977 .
- BEN AZIZA , (HATEM) : " DE GAULLE , LES ARABES ET BOURGUIBA " IN REALITES N°524 , DU 17 AU 23 NOVEMBRE 1955 .

-BEN ROMDHANE , (MAHMOUD) : " MUTATIONS ECONOMIQUES ET SOCIALES ET LE MOUVEMENT OUVRIER EN TUNISIE (1958-1980) , IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1982 .
- BERNELAS , (JEAN-LOUIS) , ET LECONTE , (PATRICK) : " LE PARTI SELON LA CHRTE NATIONALE ALGERIENNE " IN MAGHREB -MACHRECK , N°75 .
- BERTIER , (FRANCIS) : " L'IDEOLOGIE SOCIALE DE LA REVOLUTION EGYTIENNE " IN ORIEN , N° 6 , 2eme ANNEE , 2eme TRIMESTRE , 1958 .
- BERTIER , (FRANCIS) : " REFLEXIONS SUR LA POLITIQUE EXTERIEURE ET INTERIEURE DE L'EGYPTE " IN ORIENT N° 9 , 3eme ANNEE , 1er TRIMESTRE , 1959 .
-BERTIER , (FRANCIS) : " LES FORCES SOCIALES A L'OEUVRE DANS LE NATIONALISME EGYTIEN " IN ORIENT , N° 5 2eme ANNEE , 1er TRIMESTRE , 1958 .
- BERTIER , (FRANCIS) : " REFLEXION SUR LA POLITIQUE EXTERIEURE ET INTERIEURE DE L'EGYPTE " IN ORIENT , N°9 , 3eme ANNEE , 1er TRIMESTRE .
-BORELLA , (F) : " LA CONSTITUTION ALGERIENNE : UN REGIME CONSTITUTIONEL DE GOUVERNEMENT PAR LE PARTI " IN REVUE AFRICAINE DE SCENCES JURIDIQUES , POLITIQUES ET ECONOMIQUES , N° 1 , JANVIER 1964
- BRUNO , (ETIENNE) : " L'UNITE MAGHREBINE A L'EPREUVE DES POLITIQUES ETRANG є RES NATIONALES " IN LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , ED C.N.R.S , 1987 .
- CAMELGARN , (M) : " TUNISIE (70-77) : LE DEVELOPPEMENT D'UN CAPITALISME DEPENDANT " IN REVUE PEUPLES MEDITERRANEENS N°4 , JUILLET -AOUT , 1978 .
- CHEMMARI , (KHMAIES) : "L'ALERTE TUNISIENNE " IN LE MONDE DIPLOMATIQUE , MARS 1980 .
-CALAS , (JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EGYPTO-LIBYEN " IN MAGHREB MACHRECK , N°61 , 1974 .
- COLOMBE , (MARCEL) : " L'EGYPTE ET LE NATIONALISME ARABE : DE LA LIGUE DES DATS ARABES A LA REPUBLIQUE ARABE UNIE (1941-1958) " IN ORIENT N°5 , 2eme ANNEE 1958 .
-COLOMBE , (MARCEL) : " LA NOUVELLE POLITIQUE ARABE DE LA REPUBLIQUE ARABE UNIE " IN ORIENT N°11 , 3eme ANNEE , 3eme TRIMESTRE 1959 .
- DAHMANI , (ABDELAZIZ) : " AUX PORTES DU SAHARA ESPAGNOL " IN JEUNE AFRIQUE ,N°719 , OCTOBRE 1974 .
- DE LA BASTIDE ,(HENRI) : " UNE GRANDE FAMILLE DU SUD MAROCAIN : LES MAEL AININ " IN MAGHREB-MACHRECK , N°56 , 1973 .
- DE LA CHAPELLE , (F) : " ESQUISE D'UNE HISTOIRE DU SAHARA OCCIDENTAL " IN " ETUDES , NOTES ET DOCUMENTS SUR LE SAHARA OCCIDENTAL " , RABAT , INSTITUT DES ETUDES MAROCAINES , 1980 .
- DE CHASSEY , (F) : " MAURITANIE (1900-1975) : DE L'ORDRE COLONIAL A L'ORDRE NEO-COLONIAL ENTRE MAGHREB ET AFRIQUE NOIRE " , PARIS , ED ANTHROPOS , 1978 .
- DE LA FERRIERE , (JACQUES) : " LA FRONTIERE DANS LA THEORIE ET LA STRATEJIE MILITAIRES " IN RELATIONS INTERNATIONALES , N°63 , AUTOMNE 1990 .
- DE MONTETY ,(HENRI) : " LES DONNEES DU PROBLEME TUNISIEN " IN "HISTOIRE DU MOUVEMENT NATIONAL TUNISIEN , DOCUMENTS XIII , TUNIS , DAR EL AMAL , 1979 .

- DESSENS , (PAUL) : " LE LITIGE DE SAHARA OCCIDENTAL " IN MAGHREB N°71 .
- DOW , (JOHN) : " LA POLITIQUE DU SERAIL " IN MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 .
-- DUCLOS , (LOUIS-JEAN) : " UN ESSAI DE RAPPROCHEMENT EGYPTO ISRAELIEN " IN MAGHREB -MACHRECK N°79 , 1978 .
- DUROSSELLE , (JEAN BAPTISTE) : " LES FRONTIERES : VISION HISTORIQUE " IN RELATIONS INTERNATIONALES , N°63 , AUTONNE 1990 .
- ELLE COHEN , (HADRIA) : " EN TUNISIE : LE PACTE SOCIAL DU 19 JANVIER 1977 " IN MAGHREB -MACHRECK " , N°76 , 1977 .
- EL KHATTABI , (ANOUAL) ET THIBAULT , (JEAN -FRANCOIS) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DU MAROC " IN MAGHREB MACHRECK , N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 .
- FOURGERE , (L) : " LA CONSTITUTION ALGERIENNE " IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1963 .
- GARCY , (SIMONE) : " DE BAENDONG AU CAIRE : LA CONFERENCE DE SOLIDAIRITE DES PEUPLES AFRO-ASIATIQUES DU 26 DECEMBRE 1957 AU 1er JANVIER 1958 " IN ORIENT N°5 , 2eme ANNEE , 1er TRIMESTRE , 1958 .
- GRIMAUD , (NICOLE) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE L'AFGERIE " , IN MAGHREB -MACHRECK N°60 , 1973 .
- GRIMAUD , (NICOLE) : " L'APRES BOUMEDIENE ET LE CONGRES DU F.L.N " IN MAGHREB -MACHRECK , N°84 , 1979 .
-HEDDA , (ALI) : " LA TUNISIE ET LA COOPERATION INTERNATIONALE " IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , FEVRIER 1989 .
-JOSETTE ,(ALIA) : " L'ALGERIE DES P.D.G " , IN LE NOUVEL OBSERVATEUR DU 15 AU 21 NOVEMBRE , 1967 .
- KAIES ,(SAIED) : " LES RELATIONS DE LA TUNISIE AVEC LE GROUPE DE LA BANQUE MONDIALE " IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , FEVRIER 1989 .
- K.RUF , (WERNER) : " LA POLITIQUE ETRANGERE DES ETTATS MAGHREBINS " IN MAGHREB -MACHRECK , N°59 .
-LABOUZ , (MARIE-FRANCOISE) : " LE REGLEMENT DU CONTENTIEUX FRONTALIER DE L'OUEST MAGHREBIN : ASPECTS POLITIQUES ET JURIDIQUES" IN MAGHREB , N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE ,1972 .
- LACOUTURE , (JEAN) : " BEN BELLA , LE PREMIER CHEF D'ETAT " IN LE MONDE N°203 , OCTOBRE 1992 .
- LACOUTURE , (JEAN) : " LES PRINCIPALES ETAPES DE LA NEGOCIATION" IN LE MONDE , N°203 , OCTOBRE , 1992 .
- LACOUTURE , (JEAN) : " LA CONSTITUTION ALJERIENNE " , IN ANNUAIRE DE L'AFRIQUE DU NORD , 1963 .
- LACOUTURE , (JEAN) : " L'APRES BEN-BELLISME " , IN LE MONDE DU 14 JUILLET 1965 .
- LACOUTURE , (JEAN) : " MESSALI HADJ : LE PROFETE FOUDROYE " , IN LE MONDE N°203 , OCTOBRE 1992 .
- LARIF-BEATRIX , (ASMA) , " LE Xeme CONGRES DU P.S.D A TUNIS " , IN MAGHREB -MACHRECK , N°86 , 1979 .
- MAMMERI , (HUSSEIN) : " LE MAGHREB ET LA GUERRE D'OCTOBRE : LE CAS DE LA LIBYE " IN MAGHREB -MACHRECK N°60 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1973 .
- MAMMERI , (HUSSEIN) : " M. KOSSYGINE EN LIBYE (12-15 MAI 1975) IN MAGHREB-MACHRECK N°69 .
- MAMMERI , (HUSSEIN) : " DEUZIEME SESSION DU CONGRES DU PEUPLE "

IN MAGHREB -MACHRECK , N°75 , 1976 .
- MAMMERI , (HUSSEIN) : " EN LIBYE UN DIXIEME ANNIVERSAIRE SOUS LE SIGNE DE L'UNITE ARABE IN MAGHREB-MACHRECK , N°86 , 1979 .
MAMMERI , (HUSSEIN) : " LE 9eme ANNIVERSAIRE DE LA REVOLUTION DU 1er SEPTEMBRE " , IN MAGHREB-MACHRECK , N°82 , 1978 .
- MAHIOU , (AHMED) : " LE GRAND MAGHREB " , IN " POLITIQUE INTERNATIONALE ET RELATIONS BILATERALES " , ACTES DU COLLOQUE ALGERO-ALLEMAND DU 8 AU 10 FEVRIER 1989 , DEUTCHES ORIENT INSTITUT , HAMBOURG /R.F.A , 1989 .
- MALLEY , (SIMON) :" QUI VEUT LA GUERRE " IN AFRIQUE -ASIE N°100 DU 12 JANVIER 1976 .
-MELLAH , (FAWZI) : " LE MAGHREB : INTEGRATION ECONOMIQUE ET POLITIQUE "IN "LA CONSTRUCTION DU MAGHREB " , OUVRAGE COLLECTIF , TUNIS UNIVERSITE DE TUNIS -CENTRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES ECONOMIQUES ET SOCIALES , SERIE SOCIOLOGIQUE N°9 , 1983 .
- MOUSSA , (FADHEL) : " LA TUNISIE ET LE DROIT DE LA MER " IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , TUNIS , FEVRIER , 1989 .
- MZIOUDET , (HARETH) : " TUNISIE ET LE MONDE ARABE : QUELQUES ASPECTS DE LA POLITIQUE ETRANGERE TUNISIENNE " IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , TUNIS , FEVRIER 1989 .
- NOUIRA , (HEDI) : " LE SYMBOLE DE LA LIBERATION NATIONALE " IN MISSION DU 17 NOVEMBRE 1949 .
- O'CORNESSE , (DOMINIQUE) : " LE 9eme SOMMET DE L'O.U.A A RABAT UN SOMMET MAGHREBIN " IN MAGHREB N°52 , JUILLET -AOUT , 1972 .
- RAINERO , (R) : " LA CONFERENZA PANAMAGHREBINA DI TANGERI " IN RELAZIONI INTERNAZIONALI , N°15 , MAGGIO,1958 .
- RASMOLIVIE , (T) : " LA REVOLUTION LIBYENNE ET LE PROCHE ORIENT " IN REVUE DE LA POLITIQUE INTERNATIONALE , N°475 DU 20 JANVIER 1970 .
- ROSSAND , (MARTINI) : "LE CONTROLE DU SAHARA ET DE SOU PETROLE " IN LE MONDE : DOSSIERS ET SOCUMENTS , N°203 , OCTOBRE 1992 .
- ROULEAU , (ERIC) : " UN REIGNE DE TROIS ANS " IN LE MONDE , N°203 , OCTOBRE 1992 .
- SAAF , (ABDALLAH) : " D'IDEE DE L'UNITE ARABE DANS LE DISCOURS POLITIQUE MAGHREBIN " IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , ED C.N.R.S , 1987 .
- SATEH AGATE , (PIERRE) : " LES PAYS DU MAGHREB DANS LE SYSTHEME REGIONAL ARABE " IN " LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , ED C.N.R.S , 1987 .
- SCHAAR , (STUART) : " JEU DES FORCES POLITIQUES EN TUNISIE " IN MAGHREB-MACHRECK , N°78 , 1977 .
- SOUDAN , (FRANCOIS) : " AINSI NAQUIT LE POLISARIO " IN " DOSSIERS SECRETS DE L'AFRIQUE CONTEMPORAINE " , FRANCE , ED JEUNES AFRIQUE LIVRES 1989 .
- STEMER , (ELISABETH) : " LA TENTATIVE DE FUSION TUNISO LIBYENNE" IN MAGHREB -MACHRECK , N°62 , MARS-AVRIL , 1974 .
- TMANI ,(JAOUIDA) : " LA TUNISIE ET LES ORGANISATIONS INTERNATIONALES " IN ETUDES INTERNATIONALES , N°31 , FEVRIER 1989 .
-- TOLAS , (JEAN) : " LE MARIAGE MANQUE EJYPTO-LIBYEN "IN MAGHREB MACHRECK N°61 ,1974 .
- TOUMI , (MOHSEN) : " LA POLITIQUE AFRICAINE DE LA TUNISIE " IN " LE MAGHREB ET L'AFRIQUE SUB-SAHARIENNE " , FRANCE , ED C.N.R.S , 1980

- TOUMI , (MOHSEN) : " LE MAGHREB ET LES DEUX SUPER-GRANDS " IN REVUE AFRICAINE D'ETUDES POLITIQUES MEDITERRANEENNES " N°2 , PARIS , FEVRIER 1975 .
- TOUMI , (MOHSEN) : " CINQ COLONNES A LA UNE " IN ARABIES N°19 -20, 1988 .
- VALLEE , (CHARLES) : " L'AFFAIRE DU SAHARA OCCIDENTAL DEVANT LA COUR-INTERNATIONALE DE JUSTICE " IN MAGHREB -MACHRECK , N°71 , 1976 .
- VERGINIOT , (OLIVIER) : " LE CONFLIT DU SAHARA OCCIDENTAL DANS LES RELATIONS INTER-ARABES " IN "LE MAGHREB DANS LE MONDE ARABE OU LES AFFINITES SELECTIVES " , OUVRAGE COLLECTIF , ED C.N.R.S , 1987 .
- WISSA , (WASSEF) : "L'UNION TOTALE ENTRE L'EGYPTE ET LA LIBYE EST-ELLE VIABLE " IN MAGHREB N°53 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1972 .
- ZENATI , (HASSEN) : " LA VERITABLE PORTEE D'UNE RONCONTRE " IN AFRIQUE -ASIE , N°100 DU 12 JANVIER 1976 .
- ZOUAOUI , (AHMED) : " POLITIQUE EXTERIEURE DE LA TUNISIE : L'ENGAGEMENT POLITIQUE DE NOTRE PAYS EN AFRIQUE SUB-SAHARIENNE " IN ETUDE INTERNATIONALES , N°31 , TUNIS , FEVRIER 1989 .
- " LE MAGHREB ET L'AFRIQUE " IN MAGHREB N°19 , JANVIER -FEVRIER , 1967 .
- "LE VIIeme CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN " IN MAGHREB , N°7 , JANVIER -FEVRIER , 1965 .
- "LE PROCES DE SUBVERSION ET L'OPPOSITION EN TUNISIE " IN MAGHREB , N°30 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1968 .
- "LE XIIIeme CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN " IN MAGHREB N°48 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1971 .
- "LE MAGHREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME " IN MAGHREB , N°14 , MARS -AVRIL , 1966 .
- " TUNISIE : 10 ANS D'INDEPENDANCE : UN BILAN POSITIF " IN MAGHREB, N°16 , JUILLET -AOUT , 1966 .
- " LESETATS UNIS ET LE MAGHREB " IN MAGHREB , N°8 , MARS -AVRIL , 1965 .
- " LA FRANCOPHONIE ET SES PERSPECTIVES " IN MAGHREB , N°23 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1967 .
- " LE MAGHREB ET LES MANIFESTATIONS FRANCOPHONES DE MARS 1970" , IN MAGHREB , N°39 , MAI -JUIN , 1970 .
- " LE PREMIER FESTIVAL CULTUREL PANAFRICAIN " IN MAGHREB N°35 , SEPTEMBRE -OCTOBRE 1969 .
- " PUTSCH MANQUE EN ALGERIE " IN MAGHREB N°25 , JANVIER -FEVRIER , 1968 .
- " LA POLITIQUE DE LA CHINE A L'EGARD DU MAGHREB A TRAVERS LA PRESSE CHINOISE " IN MAGHREB , N°8 , MARS -AVRIL , 1965 .
- " LE PETROLE ALGERIEN : ELEMENTS DU DOSSIER EN MAI -JUIN 1970 " IN MAGHREB N°40 , JUILLET -AOUT , 1970 .
- " LA LIBYE ET L'EGYPTE " IN MAGHREB , N°39 , MAI -JUIN 1970 .
- " DE LA REVOLUTION LIBYENNE A L'U.R.A " IN MAGHREB , N°49 , JANVIER-FEVRIER , 1972 .
-- " LA LIBYE ET LE MAGHREB " IN MAGHREB N°12 , NOVEMBRE DECEMBRE , 1965 .
- " LES RELATIONS GERMANO ARABES , ISRAEL ET LE MAGHREB " IN MAGHREB , N°9 , MAI -JUIN , 1965 .

- " L'ITALIE ET LE MAGHREB" IN MAGHREB , N°20 , MARS -AVRIL , 1967 .
-" ALGERIE -ITALIE : PAS DE GAZ DANS L'EAU " IN ORIENT -PETROLE N°191 DU 1er AU 15 JANVIER 1977 .
" L'ETAT PRESENT DES RELATIONS ECONOMIQUES INTER-MAGHREBINES IN MAGHREB , N°26 , MARS -AVRIL , 1968 .
- " RELATIONS ET ECHANGES ENTRE LA LIBYE ET SES VOISINS MAGHREBINS " IN MAGHREB N°35 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1969 .
- " LA PRESSE EN TUNISIE " IN MAGHREB , N°15 , MAI -JUIN , 1966 .
- " MAGHREB ET NATIONS UNIS " IN MAGHREB N°15 , MAI -JUIN , 1966 .
- " LE MAGHREB INDEPENDANT ET LE NASSERISME " IN MAGHREB , N°14 , MARS-AVRIL , 1965 .
- " LE MAGHREB ET LA DIVISION IDEOLOGIQUE DU MONDE ARABE " IN MAGHREB , N°16 , JUILLET -AOUT , 1966 .
- " FORMATION ET CONSTITUTION DE L'UNION ARABE " IN ORIENT N°6 , 2eme ANNEE , 2eme TRIMESTRE , 1958 .
- " CONSTITUTION DES ETATS ARABES UNIES : REPUBLIQUE ARABE UNIE ET YEMEN " IN ORIENT , N°6 , 2eme ANNEE , 2eme TRIMESTRE , 1958 .
- " DU C.R.U.A AU G.P.R.A " , IN LE MONDE , N°203 , OCTOBRE 1992 .
-" LA FRANCE FACE A LA GUERRE " , IN LE MONDE N°203 , OCTOBRE , 1992
- " ABDESSALAM DJALLOUD " , IN MAGHREB N°55 , JANVIER-FEVRIER , 1973 .
- " LA 5eme CONFERENCE ARABE AU SOUMET DE RABAT " , IN MAGHREB N°37 , JANVIER -FEVRIER , 1970 .
- " MAAMAR EL KADHAFI " , IN MAGHREB N°47 , SEPTEMBRE -OCTOBRE , 1971 .
- " L'ALGERIE ET LA IV CONFERENCE DES NON -ALLIGNES : DE LA -SOLIDARITE DES IDEES A LA SOLITUDE DE LA STRATEGIE " IN MAGHREB MACHRECK , N°60 , 1973 .
- " LE PRESIDENT BOURGUIBA RELANCE L'IDEE DE LA CREATION DES ETATS -UNIS DE L'AFRIQUE DU NORD " IN MARCHES TROPICAUX ET MEDITERRANEENS DU 28 SEPTEMBRE 1973 .
-" LA RENCONTRE A TUNIS DES PRESIDENTS BOURGUIBA ET KADHAFI " IN MAGHREB -MACHRECK N°55 , JANVIER -FEVRIER , 1973 .
- " LE MAGHREB ET LA LIBYE DEVANT LA MORT DE NASSER " IN MAGHREB N°42 , NOVEMBRE -DECEMBRE 1970 .
-- " LA CRISE INTERIEURE TUNISIENNE " IN MAGHREB N°40 , JUILLET AOUT , 1970 .
- " LE VIII CONGRES DU PARTI SOCIALISTE DESTOURIEN " IN MAGHREB N°48 , NOVEMBRE -DECEMBRE , 1971 .
- " PROBLEMES FRONTALIERS ET TERRITORIAUX AU MAGHREB " , IN MAGHREB , N° 38 , MARS -AVRIL , 1970 .
-" LA LIGUE ET LA RECONAISSANCE D'ISRAEL PAR L'ALLEMANGNE FEDERALE " , IN MAGHREB , N°39 , MAI -JUIN , 1965 .
- " LE MAGHREB ET L'ALLEMAGNE " , IN MAGHREB , N°53 , JANVIER FEVRIER , 1966 .
- " LE PROJET DE CONFERENCE DES CHEFS DES ETATS MUSULMANS ET LA VISITE DU ROI FAYCAL A RABAT ET A TUNIS ", IN MAGHREB N°18 , NOVEMBRE - DECEMBRE 1966 .
- " LE SAHARA OCCIDENTAL " , IN MAGHREB N° 22 , JUILLET -AOUT , 1967
- " MAROC - MAURITANIE : DE NOUVELLES CHANCES POUR L'EIFICE MAGHREBIN " IN REVUE FRANCAISE D'ETUDES POLITIQUES

MEDITERRANEENES , N° 1 , JANVIER 1975 .
-" SAHARA OCCIDENTAL : AFFRONTEMENT ET DIPLOMATIE " IN DIALOGUE N° 74 , 2 FEVRIER 1976 .

3) الدراسات والأطروحات الجامعية غير المنشورة :

أ- الدرسات والأطروحات العربية :

- بن مشيلة ، (الهادي) : " سياسة تونس العربية قبل وبعد نقل مقر جامعة الدول العربية " ، رسالة ختم الدروس الجامعية في الصحافة " ، إشراف يوسف بن رمضان ، الجامعة التونسية ، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، السنة الجامعية 1979- 1980 ، دورة جوان .

- الساحلي ، (محمد المهدي) : " صدى إصلاحات كمال أتاتورك العلمانية في تونس (1923-1938) " ، شهادة كفاءة في البحث ، إشراف علي المحجوبي ، قسم التاريخ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس ، 1985- 1986 .

- الساحلي ، (المنجي) : " موقف الصحافة التونسية من الوحدة الإندماجية التونسية الليبية : الصباح - العمل - الشعب (1974-1977) " ، رسالة للإحراز على الإجازة في الصحافة وعلوم الأخبار ، إشراف محمد الكعبي ، الجامعة التونسية ، معهد الصحافة وعلوم الأخبار ، السنة الجامعية 1977 - 1978 .

- عبيد ، (خالد) : " مكتب المغرب العربي بالقاهرة (1947-1949) " ، شهادة كفاءة في البحث ، إشراف علي المحجوبي ، شعبة التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس ، 1989 .

- العريبي، (عبد القادر) : " العلاقات السياسية التونسية-المصرية (1955- 1970) " ، شهادة كفاءة في البحث،إشراف علي المحجوبي ، شعبة التاريخ ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس ، 1990 .

- العلوي ، (نورالدين) : " عملية قفصة 1980 : وجهة نظر سوسولوجية " ، شهادة كفاءة في البحث إشراف محمد عبد الباقي الهرماسي ، قسم علم الإجتماع ، جامعة تونس ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية .

- المحضي، (منيرة) :" المسألة التونسية من 1954/07/31 إلى 1956/03/20 عبر جريدة الصباح " شهادة كفاءة في البحث ، إشراف علي المحجوبي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس ، 1985 .

ب - الدراسات والأطروحات بالفرنسية :

- ALLAGUI , (ABDELKARIM) : " LA QUESTION TUNISIENNE A TRAVERS L'HEBDOMADAIRE " MISSION " (1948-1952) " , CERTIFICAT D'APTITUDE A LA RECHERCHE , SOUS LA DIRECTION DE ALI MAHJOUBI , SECTION HISTOIRE , FACULTE DES LETTRES ET DES SCIENCES HUMAINES DE TUNIS , 1986 .

- BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE -TUNISIE-LIBYE) " , MEMOIRE DE D.E.A EN DROIT , OPTION " SECURITE INTERNATIONALE ET DEFENSE " , DIRECTION PHILIPPE CHAPAL , UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES , GRENOBLE II , FACULTE DE DROIT , SEPTEMBRE 1987 .

- BERTOLINO , (JEAN) : " LE P.C.A ET LA GUERRE D'ALGERIE " , D.E.S D'HISTOIRE , UNIVERSITE DE NICE , 1970 .

- LAGHMANI , (SLIM) " ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA " , MEMOIRE POUR LE D.E.A DE DROIT PUBLIC , OPTION " DROIT INTERNATIONAL " , FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES ET ECONOMIQUES DE TUNIS JUIN 1981 .



ملحـــق تراجـــم الأعـــلام :

أحمـــد بـــن بلّـــة (1916 -   ) :

من عائلة مزارعين . درس في معاهد تلمسان ، ثم دخل الجيش برتبة عريف فعريف أوّل ، وقد شارك بهذه الصفة في معارك الحرب العالمية الثانية .إنخرط في حزب الشعب الجزائري ، وحافظ على عضويته به بعد تحوّله إلى الحركة من أجل إنتصاب الحريات الديمقراطية في 1946 .

برز دوره في 1949 بقيادته للمنظمة الخاصة التابعة للحركة بمقاطعة وهران ، ثمّ مشاركته في عملية السطو على مركز البريد بوهران لملإ صندوق الحزب ، وقد قبض عليه لهذا السبب وحكم عليه بالسجن ولكنّه تمكّن من الفرار ولجأ إلى القاهرة .

كان واحدا من التسعة التارخيين الذين أسسّوا جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، وقد إقترن إسمه منذ هذا التاريخ بقيادة الثورة . قبض عليه في أكتوبر 1956 إثر القرصنة التي تعرّضت لها الطائرة التي كانت تقّله ضمن وفد جزائري لحضور لقاء قمّة مغاربي ، وقد بقي بالسجن إلى حين إستقلال الجزائر سنة 1962 .

كان أوّل رئيس للدولة الجزائرية المستقلّة بعد موجة التصفيات المتبادلة بين أجنحة قيادة الثورة الجزائرية .

أطاح به وزير الدفاع هواري بومدين في 1965/06/19 وجزّ به في السجن ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية إلى أكتوبر 1980 تاريخ الإفراج عنه في عهد الشاذلي بن جديد . لجأ إلى الخارج حيث إستمرّ في نشاطه السياسي ولم يعد إلى الجزائر إلاّ في أواخر 1990 .

أحمـــد بن صالـــح (1926 -   ) :

ولد بالمكنين في جانفي 1926 . درس بالمعهد الصادقي بتونس ثم بكلية الآداب بباريس ، وقد إشتغل عند تخرّجه بالتدريس . نشط مبكّرا في صفوف الحزب الدستوري الجديد إذ أنتخب سنة 1944 رئيسا للشبيبة الدستورية ثمّ رئيسا للخلية الدستورية بباريس . نشط أيضا في صلب الإتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه ،وقد كلّفه حشّاد سنة 1951 بتمثيل الإتحاد في أشغال الكنفدرالية العالمية للنقابات الحرّة ببروكسال .

أصبح أمينا عاما للإتحاد بعد النوري بودالي الذي خلف حشّاد لفترة قصيرة بعد مقتل هذا الأخير في ديسمبر 1952 . تمّ إنتخابه سنة 1952 نائبا بالمجلس التأسيسي ومساعدا أوّلا لرئيسه . إختلف مع بورقيبة بشأن دور الإتحاد ، وقد ترك منصبه في الأمانة العامة لأحمد التليلي في ديسمبر 1956 .

عيّن إثر إعلان الجمهورية سنة 1957 كاتب دولة للصحة العمومية والشؤون الإجتماعية ، وفي جانفي 1961 عيّن كاتب دولة للتخطيط والمالية وعضوا بالديوان السياسي للحزب ، وفي أكتوبر 1964 أصبح أمينا عاما للحزب قبل أن ينتخب نائبا بالبرلمان في نوفمبر من نفس السنة .

سيطر على الحياة السياسية باعتباره الرجل الثاني في الدولة طوال عقد الستينات إذ كاتب دولة للتخطيط والإقتصاد ثمّ كاتب دولة للتخطيط والإقتصاد والتربية القومية ، ولكنّ تجربة التعاضد التي قادها بموافقة بورقيبة فشلت فأعفي من مهامه وحوكم . فرّ من السجن ولجأ إلى أروبا حيث إستمرّ في نشاطه السياسي على رأس حركة الوحدة الشعبية التي قام بتأسيسها .لم يعد إلى تونس إلاّ بعد إقالة بورقيبة ولكنّه غادرها مجدّدا إلى أروبا حيث تراجع نشاطه السياسي بشكل واضح .

أحمد المستيري (1925 -) :

ولد بالمرسى في جويلية 1925 . زاول تعليمه الإبتدائي والثانوي بتونس ، ثمّ تحوّل إلى الجزائر ومنها إلى باريس لمواصلة دراسته في الحقوق ، وقد عاد إلى تونس ليشتغل بالمحاماة .

بدأ نشاطه السياسي مبكّرا إذ أنتخب سنة 1950 عضوا بجامعة الدستور الجديد بتونس ، وقد شارك إلى جانب الباهي الأدغم والهادي نويرة في إدارة وتحرير جريدة MISSION إلى غاية منعها سنة 1952 . أنتخب في جانفي 1952 عضوا بالديوان السياسي السرّي للحزب ، وقد نجح في الإفلات من حملة الإعتقالات والإغتيالات التي إستهدفت القادة الوطنيين بين 1952 و 1954 .

عيّن رئيسا لديوان المنجي سليم ووزير دولة في حكومة الطاهر بن عمار التي شكّلت في أوت 1954 ، وقد ظلّ رئيسا لديوان المنجي سليم عندما عيّن هذا الأخير وزير داخلية في حكومة بن عمار الثانية . عيّنه بورقيبة كاتب دولة للعدل في حكومة الإستقلال الأولى التي شكّلت في أفريل 1956 ، وفي ديسمبر 1958 عيّن كاتب دولة للمالية والتجارة .

إلتحق بالعمل الديبلوماسي مع مطلع الستينات فعيّن سفيرا لتونس بموسكو في 1960 ثمّ بالقاهرة في 1961 فالجزائر في 1962 ، ولكنّه عاد من الجزائر عند إحتداد الخلاف الحدودي بين البلدين ليعيّن

كاتب دولة للدفاع . عارض سياسة التعاضد وإستقال لهذا السبب سنة 1968 . أعيد إدماجه في الحزب في أفريل 1970 قبل أن يعيّن عضوا باللجنة العليا للحزب ومقرّرا لها وهي اللجنة عوّضت مؤقّتا الديوان السياسي .

وفي 12 جوان عيّن وزيرا للداخلية ، ولكنّه أعفي من منصبه في سبتمبر 1971 بسبب إنتقاداته لسياسة الحكومة . بحكم ذلك بدا قائدا للجناح الليبيرالي في الحزب أثناء إنعقاد مؤتمره في المنستير سنة 1971 ، وقد تمّ إنتخابه خلاله عضوا باللجنة المركزية ولكن إنتقاداته لسياسة الدولة والحزب نفسه أدّت إلى طرده منه . أصبح بعد ذلك يقود حركة معارضة خارج الحزب على رأس حركة الإشتراكيين الديمقراطيين . إنسحب من الركح السياسي بعيد إقالة بورقيبة في نوفمبر 1987 .

الباهـــي الأدغـــم (1913 - 1998) :

ولد بتونس في 10 جانفي 1913 . بدأ نشاطه السياسي في صلب الحركة الوطنية مبكّرا ، يعدّ احد أبرز مؤسّسي " الشبيبة المدرسية " النواة الأولى للشبيبة الدستورية .

تعرّض إلى الإعتقال والسجن بين 1938 و 1944 ، كتب في جرائد الحزب الدستوري الجديد وخاصة MISSION ، وإهتم خاصة بتكوين إطارات الحزب .

شارك في الدعاية للقضية التونسية وكسب التأييد الدولي لها ، وقد زار في هذا الإطار المغرب الأقصى في 1958 ومصر في 1950 ، عيّن في أكتوبر 1951 مستشارا سياسيا لحكومة محمد شنيق وبصفته هذه تحوّل إلى باريس ولكنّه غادرها سرّا سنة 1952 إثر حملة الإعتقالات التي شهدتها الحركة الوطنية فلجأ إلى القاهرة ونشط في التعريف بالقضية التونسية ، ثمّ تحوّل إلى الولايات المتحدّة الأمريكية في أفريل 1952 ،حيث تولّى الإشراف على مكتب الحزب بنيويورك وقام بنشاط هام في كواليس الأمم المتحدّة لصالح القضية التونسية ، عاد إلى تونس في أكتوبر 1955 ، وقد أنتخب في مؤتمر صفاقس أمينا عاما للحزب . ظلّ طوال الخمسينات والستينات الشخصية الثانية في هرمية الدولة والحزب بعد بورقيبة فقد أعيد إنتخابه للأمانة العامة للحزب في مؤتمر سوسة 1959 ، ثمّ في مؤتمر بنزرت سنة 1964 .

عيّنه بورقيبة نائبا لرئيس الحكومة التي شكّلها بورقيبة في أفريل 1956 ، ثمّ أصبح بعد إعلان الجمهورية كاتب دولة لدى الرئاسة وكاتب دولة للدفـــاع . قاد الوفد التونسي في مؤتمر طنجة في

أفريل 1958 ، ، وفي مؤتمر القمّة العربي بالقاهرة في 1964 .

بدأ في نهاية الستينات في معارضة سياسة بن صالح التعاضدية ، وقد بدا قريبا من جناح الحزب الليبيرالي . تراجع دوره السياسي بشكل كبير منذ عوّضه نويرة على رأس الحكومة في الوقت الذي كان يترأس فيه الوفد التونسي في مؤتمر القمّة العربي سنة 1970 ، وقد عيّن خلال هذا المؤتمر رئيسا للجنة العربية العليا للمتابعة الأمر الذي رأى فيه بورقيبة مبرّرا لإعفائه من مهامه على رأس الحكومة .

الحبيب بورقيبة (1903 -) :

ولد بالمنستير في أوت 1903 من عائلة متواضعة ، زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية ثمّ بمعهد كارنو ، فباريس حيث حصل على الإجازة في الحقوق .

إنخرط في النشاط السياسي مبكّرا بإنضمامه إلى الحزب الحرّ الدستوري التونسي منذ سنة 1922 . إنظمّ إلى سلك المحاماة عند عودته إلى تونس في 1927 ولكنّه إشتغل خاصة بالصحافة الناطقة بإسم الحزب الدستوري ، وقد إستطاع بالتنسيق مع زملائه في المهنة ورفاقه في الحزب تحويل " صوت التونسي " من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية ، وإذ كان يعتبر الجريدة صوتا للجنة التنفيذية للحزب فقد قام في نوفمبر 1932 بتأسيس جريدة " العمل التونسي " L'ACTION TUNISIENNE ولكن الجريدة أوقفت في جوان 1933 إثر أحداث التجنيس .

تزعّم في صلب الحزب حركة الإنشقاق التي أدّت إلى ميلاد حزب جديد في مارس 1934 إثر مؤتمر قصر هلال عرف بالحزب الدستوري الجديد ، وقد أنتخب أمينا عاما له .

تعرّض للإيقاف في سبتمبر 1934 فنفي إلى الجنوب التونسي قبل أن يستعيد حرّيته في ماي 1936 ولكنّه أوقف ثانية في 1938 إثر أحداث 9 أفريل فأحيل على المحكمة العسكرية بتهمة التآمر ضدّ أمن الدولة .

أطلقت قوات المحور سراحه ولكنّه حرص على عدم التورّط معها داعيا رفاقه في الحزب إلى المراهنة على الحلفاء . غادر تونس خلسة في مارس 1945 وإلتحق بالقاهرة حيث قام بدور هام في التعريف بالقضية التونسية ليس فقط في عواصم الشرق وإنّما أيضا في الولايات المتحدّة الأمريكية التي تحوّل إليها في ديسمبر 1946 .

عاد إلى تونس في سبتمبر 1949 ، وفي أفريل 1950 تحوّل إلى فرنسا حيث دعا إلى حلّ القضية

التونسية على أساس برنامج من 7 نقاط . ساند تجربة حكومة شنيق التفاوضية ، وقام في الأثناء بجولة دعائية جديدة قادته إلى عدّة بلدان عربية وآسياوية وإلى الولايات المتحدّة الأمريكية والمملكة المتحدة ، وإذ فشلت التجربة دعا إلى تصعيد المواجهة فتمّ إعتقاله في جانفي 1952 .

قبل بخطاب بيار منداس فرانس في 31 جويلية 1954 مرجعا لحلّ القضية التونسية وقد قام بدور أساسي في توجيه المفاوضات التي قادت إلى التوقيع على إتفاقيات الإستقلال الداخلي في 3 جوان 1955 بعد يومين فقط من عودته الظافرة إلى تونس ولكنّه لم يلبث أن دخل في مواجهة عنيفة مع الأمين العام للحزب صالح بن يوسف بسبب الموقف من الإتفاقيات قبل أن يحسم الصراع لفائدته وخاصة في ظلّ تطوّر الأوضاع التونسية والإقليمية التي قادت إلى تمكين تونس من الحصول على إستغلالها التام في 20 مارس 1956 .

أنتخب في 8 أفريل 1956 رئيسا للمجلس التأسيسي وأصبح في 12 أفريل رئيسا لأوّل حكومة تونسية بعد الإستقلال . ومع إلغاء الملكية في جويلية 1957 أصبح بورقيبة رئيسا للجمهورية التونسية قبل أن ينتخب لهذا المنصب في نوفمبر 1959 ، وقد أعيد إنتخابه في نوفمبر 1964 ، ثمّ في نوفمبر 1969 قبل أن يقرّر البرلمان سنة 1974 إقراره رئيسا مدى الحياة ، وقد إستمرّ في هذا المنصب إلى غاية إقالته في نوفمبر 1987 .

الحبيب بورقيبة الإبن (1927 –   ) :

ولد بباريس . حصل على الإجازة في الحقوق ، وإشتغل بالمحاماة ، نشط مبكّرا في صفوف الحزب الدستوري الجديد . عيّن بعد الإستقلال رئيس ديوان وزير الخارجية (الحبيب بورقيبة) ثمّ عيّن في 1957 سفيرا لتونس بروما ، ثمّ بباريس في نوفمبر 1958 فواشنطن في سبتمبر 1962 .وفي 1 جانفي 1964 عيّن أمينا عاما لرئاسة الجمهورية ، وفي نوفمبر 1964 عيّن كاتب دولة للشؤون الخارجية . أنتخب عضوا بالبرلمان .

وقد تدرّج في المسؤوليات الحزبية إلى خطّة أمين عام مساعد في أكتوبر 1964 ، وعضو بالديوان السياسي . عيّن سنة 1970 وزيرا للعدل ، ثمّ مديرا عاما للبنك التونسي للتنمية الإقتصادية . وفي أواخر سنة 1977 عيّن مستشارا خاص لدى رئيس الجمهورية ولكنّه أعفي من منصبه هذا في مطلع الثمانينات .

غاب عن المسرح السياسي بعد إقالة والده في نوفمبر 1987 .

الحبيـــب الشـــــطّي (1916 - 1995) :

نشط في صفوف الحزب الدستوري الجديد عدّة مرّات وقد تعرّض بسبب ذلك للإعتقال والسجن .
عمل في حقل الصحافة بين 1937 و 1952 ، وقد تـرأس قسم الإعلام في رئاسة مجلس الـوزراء بيـن 1954 و 1956 . أنتخب عضوا بالبرلمان ونائبا لرئيسه .
دخل الحقل الدبلوماسي سنة 1957 فعيّن سفيرا لتونس في لبنان والعراق (1957 - 1959) وتوركيا وإيـران (1959 - 1962) وبريطانيـا (1962 - 1964) والمغـرب الأقصـى (1964 - 1970) والجزائـــر (1970 - 1972) ، ثمّ أستدعي إلى تونس ليعيّن مديرا للديوان الرئاسي بين 1972 و 1974 .
وفي سنة 1974 خلف محمد المصمودي على رأس وزارة الخارجية وكـان فـي أثنـاء ذلـك عضـوا باللجنة المركزية للحزب وعضوا بالديوان السياسي ، وعضوا بالبرلمان .
إستقال في ديسمبر 1977 من وزارة الخارجية إحتجاجـا على موقف الحكومة من الإضطرابات النقابية ليعيش متنقلا بين فرنسا والمغرب الأقصى ، ولكنّه لم يلبث أن عـاد إلـى تونـس وإستعاد مقعده فـي اللجنـة المركزية للحزب ، وفـي البرلمـان . أنتخـب فـي مطلـع الثمانينـات أمينـا عامـا لمنظمـة المؤتمـر الإسلامي .

الحســن الثانـــي (1929 - 1999) :

الملك السابع عشر من الأسرة العلوية التي تحكم المغرب الأقصى ، ولد بالرباط وحصل على ثقافة مزدوجة عربية - فرنسية ، وقد حصل على الدكتوراه في الحقوق من معهد الرباط الذي كان يتبع جامعة بوردو . رافق والده محمد الخامس في منفاه بمدغشقر وشارك في المفاوضات التي أدّت إلى عودته .
عيّنه أبوه غداة الإستقلال فـي مـارس 1956 رئيسـا لأركـان الجيش الملكـي ثمّ أصبح فـي العـام الموالي قائدا عاما للجيش . وفي جويلية عيّن وليّا للعهد قبـل أن يصبح سنة 1960 رئيسـا للـوزراء ووزيـرا للدفاع . خلف والده على عرش المملكـة إثر وفـاة هـذا الأخيـر سنة 1961 ، فقام سنة 1962 بإستصدار دستور للمملكة وإجراء إنتخابات عامة أدّت إلى بروز أغلبية مؤيّدة له .
ظلّت علاقته بالمعارضة متوتّرة ، وقد قام إثر الإضطرابـــات التي شهدتـــها الدار البيضـــاء في

مارس 1965 بإعلان حالة الطوارئ ، إستصدر سنة 1970 دستورا جديدا لم يحض بتأييد المعارضة . تعرّض إلى عدّة محاولات إغتيال أبرزها حادث السخيرات سنة 1971 وحادث طائرة البوينق التي كانت تقلّه في أوت من نفس السنة .

تميّزت سياسته العربية بالدعوة إلى التفاوض مع الدولة الإسرائلية فإستقبل العديد من الشخصيات اليهودية ولكنّه لم يؤيّد إتفاقيات كامب دافيد ، وقد إستندت له رئاسة لجنة تحرير القدس .

طبعت علاقاته بأجواره المغاربة القضية الموريتانية ثمّ قضية الصحراء الغربية .

خلفه على رأس المملكة إثر وفاته سنة 1999 إبنه محمد السادس .

الشاذلي بن جديد (1929 -) :

ولد بعائلة فلاّحين متواضعة في قرية صغيرة قرب عنّابة . إنخرط في الجيش الفرنسي منذ مطلع شبابه إلى عام 1945 قبل أن ينضمّ في مطلع سنة 1955 إلى مناضلي جبهة التحرير الجزائرية . عيّن سنة 1960 قائدا للكتيبة الثالثة عشرة في منطقة قسنطينة ، ولكنّه سرعان ما أستدعي للعمل في قيادة أركان المنطقة الشمالية تحت إشراف بومدين ، وقد إستمرّ بهذا المنصب إلى 1962 .

وقف إلى جانب بن بلّة وبومدين في خلافهما مع الحكومة المؤقتة الجزائرية برئاسة بن خدّة .

عيّن في 1963 حاكما عسكريا لولاية قسنطينة ثمّ حاكما عسكريا لمنطقة وهران الإستراتجية . أيّد إنقلاب بومدين سنة 1965 ، وقد عيّن بعد الإنقلاب عضوا بمجلس قيادة الثورة الجزائرية . رقّي عام 1969 إلى رتبة عقيد ، وقد عيّن في 1978 عند مرض بومدين " ضابط إرتباط " أي مسؤولا أوّلا عن القوات المسلّحة الجزائرية ، ثمّ عيّن وزيرا للدفاع قبيل وفاة بومدين .

أنتخب في فيفري 1979 رئيسا للجمهورية ، وقد تميّزت سياسته بالتجدّد في نطاق الإستمرارية السياسية لسلفه . إستقال من منصبه سنة 1989 .

صالح بن يوسف (1909 - 1961) :

ولد في جزيرة جربة التونسية ، درس الحقوق ، وقد بدأ العمل السياسي منذ شبابه في الحزب الحرّ

الدستوري التونسي . وهو من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد وزعماءه ، وقد أصبح أمينا عاما له في 1948 . وقد تعرّض فيالأثناء للإعتقال أكثر من مرّة .

شارك في حكومة محمد شنيق التفاوضية كوزير للعدل ، وقد أفلت من حملات الإعتقال التي أستهدفت مناضلي الحركة الوطنية بعد صدور مذكّرة 15 ديسمبر 1951 . لجأ إلى القاهرة وأصبح يقود نشاط الحزب في الخارج . عارض إتفاقيات 3 جوان 1955 ودخل في مواجهة معلنة مع بورقيبة أدّت إلى فصله من الحزب في أكتوبر 1955 . ثمّ قراره من البلاد في جانفي 1955 فإستقرّ زهاء السنة بليبيا ثمّ بالقاهرة حيث إستمرّ في معارضة نظام بورقيبة الأمر الذي مثّل أحد أهمّ أسباب الخلاف بين تونس ومصر . أغتيل بفرانكفورت بألمانيا في أوت 1961 في ظروف غامضة .

عبد السـلام جلّـود (1940 -   ) :

ولد سنة 1940 بقبيلة رحّالة بالفزّان . زاول تعليمه الثانوي بطرابلس حيث تعرّف على معمّر القذّافي قبل أن يلتحقا معا بالمدرسة العسكرية ببنغازي .

حصل على تكوين إنقليزي ولكن تكوينه عربي بالأساس . إنظمّ منذ البداية إلى تنظيم الضباط الأحرار ، وكان عند قيام إنقلاب 1 سبتمبر 1969 نقيبا مختصا في الهندسة بالأكاديمية العسكرية ببنغازي .

برز منذ البداية بإعتباره الرجل الثاني في تنظيم الضباط الأحرار والعضد الأيمن للقذافي الذي كلّفه في ديسمبر 1969 بقيادة المفاوضات مع فرنسا بشأن صفقة أسلحة . عيّن في جانفي 1970 وزيرا للداخلية وبعد أشهر قليلة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ووزيرا للإقتصاد .

قاد مفاوضات بلاده مع الإنقليز والأمريكيين بشأن جلاء القوات الإنقليزية والأمريكية عن قواعدها بليبيا ، ثمّ قاد المفاومضات مع الشركات النفطية حول شروط إستغلال النفط الليبي .

تولّى بين 1972 و 1977 رئاسة مجلس الوزراء ، ثمّ تولّى عضوية الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام بين 1977 و 1979 . وجدت بعض الإختلافات بينه وبين القذافي على غرار موقفيهما من العلاقة بالمشرق والمغرب العربيين ولكنّ هذه الإختلافات لم تتحوّل أبدا إلى مواجهة مفتوحة .

ما يزال يمثّل حتى الآن الرجل الثاني في النظام الليبي حتى في غيابه عن المناصب الرسمية .

عبد العزيـــز بوتفليقـــة (1937 -   ) :

ولد بتلمسان وقد قضّى شبابه في وجدة المغربية . ناضل في صلب الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، ثمّ إنقطع عن التعليم وإنظمّ إلى جيش التحرير الجزائري الذي ركّز قاعدة عملياته الغربية بوجدة . ربطته صداقة متينة ببومدين ، وقد كلّفه هذا الأخير بالتنسيق بين فرق الجيش بالولاية الخامسة (وهران) . في سبتمبر 1960 كلّف بقيادة مجموعات نقل السلاح والتموين من الجنوب إلى الشمال .

أصبح يشكّل في 1961 إلى جانب المدغري وبلقاسم ثالوثا مقرّبا من بومدين .كان الناطق بإسم القيادة العامة لجيش التحرير عندما إندلع الخلاف سنة 1961 بين القيادة العسكرية والحكومة المؤقتة الجزائرية . وقد تولّى في هذا الإطار ربط الصلة بين بلّة والمساهمة في تنظيم العملية التي قادت بن بلّة إلى رئاسة الدولة .

أنتخب عضوا بالبرلمان عن تلمسان في سبتمبر 1962 . ثمّ عيّن وزيرا للشباب والرياضة فوزيرا للخارجية سنة 1963 ، ولكن علاقاته ببن بلّة تميّزت بالتوتّر . لعب دورا حاسما في التحضير للإنقلاب الذي قاده بومدين وأطاح ببن بلّة في 19 جوان 1965 .

إحتفظ بمنصبه على رأس وزارة الخارجية في عهد بومدين وأصبح عضوا بمجلس قيادة الثورة والعضد الأيمن لمبومدين ، وقد إستمرّ في هذا المنصب حتى وفاة بومدين سنة 1979 . عيّن في عهد بن جديد وزيرا مستشارا لدى رئيس الجمهورية ولكنّ نشاطه ودوره السياسي تقلّص عموما قبل أن يعود بصروة إستعراضية إلى واجهة الأحداث مع إنتخابه رئيسا للدولة الجزائرية سنة 1999 .

عبد الكريـــم الخطابـــي (1882 - 1963) :

زعيم وطني مغربي . قاد ثورة الريف ضدّ الإحتلال الإسباني والفرنسي بين 1919 و 1925 . إعتقلته السلطات الفرنسية إبّان الحرب العالمية الأولى ولكنّه نجح في الفرار وأطلق الدعوة للجهاد وقد أحرز إنتصارات باهرة و حاسمة ضدّ القوات الإسبانية أبرزها معركة أنوال التي تكبّدت فيها القوات الإسبانية آلاف القتلى وأدّت إلى سقوط الحكومة الإسبانية بمدريد .

تحالفت ضدّه فرنسا وإسبانيااللتين كانتا تحتلاّن المغرب الأقصى ، وشنّتا ضدّه حملة مشتركة أدّت إلى إستسلامه سنة 1926 ، نفي بعدها إلى الريونيون إلى غاية 1947 . لجأ إلى مصر أثنـــاء إنتقالـــه إلى

منفاه الجديد بفرنسا سنة 1947 ، وقد قام بالقاهرة بنشاط سياسي هام لصالح قضايا المغرب العربي ولا سيّما على رأس لجنة تحرير المغرب العربي .

وقد ظلّ مقيما بالقاهرة إلى حين وفاته سنة 1963 .

علال الفاسي (1910 - 1974) :

ولد بفاس في جانفي 1910 في عائلة ذائعة الصيت تعود أصولها إلى عقبة بن نافع ، كان أبوه مفتيا لمدينة فاس وعضو مجلس علماء المدينة ومحافظ جامع القرويين وإماما بالجامع الملكي .

درس بمعهد القوويين ، وقد إنخرط مبكّرا في النشاط الوطني الذي كان يقوم به أبناء العائلات الأرستقراطية المغربية فتعرّض للإعتقال سنة 1930 . قام خلال سنة 1933 بجولة سياسية دعائية في المغرب الأقصى قبل أن يضطرّ إلى الفرار إلى إسبانيا خوفا من الإعتقال ، ومنها إنتقل إلى فرنسا فسويسرا حيث تعرّف على الداعية العربي شكيب أرسلان .

عاد إلى المغرب الأقصى سنة 1934 حيث نشط في تنظيم الإجتماعات الشعبية في إطار " لجنة العمل المغربي " ، أعتقل بعيد إنتخابه رئيسا للحزب الوطني سنة 1937 ونفي إلى القابون حيث قضى 9 سنوات . وهو ما جعل منه أحد أبرز زعماء الحركة الوطنية المغربية .

إستقر - بعيد إطلاق سراحه - بالقاهرة حيث قام بدور هام في التعريف بالقضية المغربية في مصر وفي عدّة دول أخرى في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية .

أصبح مع الإستقلال أحد أهمّ رجال السياسة في المغرب الأقصى .كان مؤمنا بالملوكية وقد ساند بصفته زعيم حزب الإستقلال الملك محمد الخامس بولاء .

أصبح بعد الإنشقاق الذي ضرب الحزب سنة 1958 يواجه ثقل الحزب والحياة السياسية المغربية مثبتا بالمناسبة كفاءة عالية في أداء هذا الدور . عيّن في 1961 وزير دولة مكلّف بالشؤون الإسلامية وذلك إلى سنة 1963 تاريخ الإنتقال إلى المعارضة ، وقد عارض الحسن الثاني بإعتدال .

أنتخب عضوا بالبرلمان سنة 1963 . تقارب سنة 1970 مع الإتحاد الوطني للقوات الشعبية ليؤسس " الكتلة الوطنية " ولكنّها تفكّكت سنة 1972 .

مات إثر سكتة قلبية في ماي 1974 .

محمــــــد الخامــــس (1909 - 1961) :

صعد على عرش المملكة المغربية سنة 1927 أيّام الإحتلال الفرنسي الإسباني للمغرب الأقصى . خلع في أوت 1953 على يد الجنرال جوان بسبب إصطدامه مع سلطات الحماية الفرنسية وتعاطفه مع الحركة الوطنية المغربية فنفي إلى كورسيكا ومدغشقر ليحلّ محلّه إبن عمه محمد بن عرفة .

تحوّل السلطان المخلوع بفضل مواقفه وتعرّضه للإقالة والنفي إلى زعيم عظيم في نظر الشعب المغربي وأعطى خلعه دفعا كبيرا للحركة الوطنية المغربية و هو رصيد ظلّ يتزايد بإستمرار نتيجة سياسة الخنوع التي ميّزت خلفه .

أضطرّت فرنسا أمام مدّ الحركة الوطنية في الداخل ، والدعم المتزايد الذي ما إنفكّت تحضى به القضية المغربية في الخارج إلى القبول بعودته فعزلت بن عرفة في أكتوبر 1955 وعاد بن يوسف إلى المغرب الأقصى يوم 6 نوفمبر 1955 ليستقبل كبطل وطني .

أشرف من موقعه على عرش المملكة المغربية على تسيير مفاوضات بلاده لتحقيق الإستقلال . أعلن بعد الإستقلال سنة 1956 سلطانا ثمّ ملكا سنة 1957 . تعاون مع الأحزاب الوطنية لبناء دولة الإستقلال وتسييرها . توفّي سنة 1961 أثناء خضوعه لعملية جراحية على الأذن ، وقد خلفه إبنه ووليّ عهده الأمير الحسن .

محمــــــد المصمــــودي (1925 -) :

ولد بالمهدية في ماي 1925 درس بالمدرسة الصادقية ثم بمعهد كارنو بتونس ، ثم إنتقل إلى باريس ليواصل تعليمه العالي في الآداب والعلوم السياسية . قام بنشاط حثيث في صلب الجامعة الدستورية بفرنسا حيث كوّن علاقات وثيقة مع الأوساط السياسية والصحفية الفرنسية . عيّن في أوت 1954 وزير دولة في حكومة الطاهر بن عمار وشارك بهذه الصفة في مفاوضات الإستقلال الذاتي ، ثم عيّن في سبتمبر 1955 وزيرا للتجارة والصناعة في حكومة الطاهر بن عمار الثانية .

في أفريل 1956 عيّن وزير دولة في حكومة بورقيبة ، وبهذه الصفة شارك إلى جانب المنجي سليم في مفاوضات الإستقلال التام . عيّن في مارس 1957 سفيرا لتونس بباريس ولكنه ترك هذا المنصب إثر

العدوان على ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 ، تخلّى عن عضويته بالديوان السياسي في خريف 1958 بسبب خلافه مع رئيس الدولة ولكنّه لم يلبث أن عيّن وزيرا للإعلام .

أنتخب في نوفمبر 1959 نائبا بالبرلمان . لعب دورا هاما في تنظيم لقاء بورقيبة – ديقول برمباواي سنة 1961 ولكن إختلافه مع رئيس الدولة أبعده مجدّدا عن المناصب الرسمية . إستعاد في أكتوبر 1964 خلال مؤتمر بنزرت منصبه في الحزب ، وقد عيّن بعد ذلك سفيرا لتونس بباريس مرّة أخرى ولكنّه عاد إلى الإختلاف مع بورقيبة .

عيّن في 1970 عضوا باللجنة العليا للحزب ، ثم وزيرا للشؤون الخارجية وقد لعب دورا هاما في التوقيع على إتفاقية الوحدة التونسية – الليبية في جانفي 1974 ، وبسبب هذا الدور أعفي من منصبه وأستهدف بعد ذلك بحملة عنيفة ضدّه . لجأ إلى الخارج وتحوّل بين عدّة عواصم كطرابلس والجزائر والرياض وباريس ولكنّه لم يعد للمناصب الرسمية .

المختـــــار ولـــد دادة (1924 –   ) :

ولد ببوطلميت في خيمة صغيرة . ينحدر من قبيلة مرابطية تتعاطى التجارة والدين . وصل بتعليمه إلى كلية الحقوق . عمل موظفا بالإدارة الفرنسية ، وكان بحكم وظيفته ودوره السياسي في حزب الشعب الموريتاني في عداد المرشحين النادرين المتحملين لمنصب نائب رئيس الحكومة قبيل الإستقلال ، مع إعلان الإستقلال أصبح رئيسا لموريتانيا .

أشرف على بناء دولة الإستقلال الموريتانية في ظلّ نظام رئاسي وحزب واحد هو حزب الشعب الذي كان يترأسه . قاد سياسة خارجية نشيطة وحذرة فوثّق علاقات بلاده مع الدول الإفريقية . وعمل على تطوير علاقاته بالدول العربية والإسلامية ، وقد حرص على تنويع علاقات بلاده الخارجية وإن ظلّت فرنسا تمثّل الشريك الخارجي الأساسي الموريتاني .

واجه المطالبة المغربية لموريتانيا بحزم حتى حصل على الإعتراف المغربي لموريتانيا كدولة مستقلّة ذات سيادة ، إنظمّت بلاده لدى جامعة الدول العربية سنة 1973 . كلّفته مغامرته الصحراوية كرسي حكمه سنة 1978 إثر الإنقلاب الذي أطاح به بعد 18 سنة من الحكم .

لم يحاكم ولم يقتل إثر الإطاحة به ولكنّه ترك النشاط السياسي بعد ذلك .

معمّـــــر القذّافـــــي (1942 -   ) :

ولد بسبها في عائلة من الأثرياء الريفيين . تلقّى تعليما عربيا بالكامل وتتلمذ على يد أساتذة مصريين في معظمهم . بدأ نشاطه السياسي مبكّرا إذ شارك بنشاط في التحركات التلمذية فطرد من مدارس سبها ولكنّه إستطاع مواصلة تعليمه الثانوي بمصراطة .

تخرّج ضابطا مختصا في الإتصالات من الأكاديمية العسكرية ببنغازي ، وقد كان تكوينه العسكري وتنشئته الريفية محدّدين في تشكيل شخصيته السياسية . كان رئيسا لقسم الإتصالات برتبة رقيب عندما قاد الإنقلاب الذي أطاح بالملك إدريس السنوسي في 1 سبتمبر 1969 .

سلك في الداخل سياسة تقوم على فكّ روابط التبعية بالدول الكبرى وتلييب الإقتصاد وإعتماد سياسة إشتراكية لتحقيق " العدالة الإجتماعية " . تدرّج حكمه من إعتماد نظام الحزب الواحد (الإتحاد الإشتراكي العربي الليبي) إلى إقرار نظام حكم فريد أراد به تحقيق " الديمقراطية المباشرة " .

وتميّزت سياسته الخارجية رفض سياسة المعسكرين على حد السواء والدعوة إلى تفصيل المؤسسات الدولية ودقرطتها ، وسلك سياسة عربية نشيطة من أجل تحقيق الوحدة العربية .

أدّت مواقفه إلى توتر علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأمريكية فتعرّضت ليبيا إلى قصف قويّ أمريكي سنة 1986 إستهدفه في شخصه ، ثمّ فرض على ليبيا بين 1992 و 1999 حصار جويّ وعسكري كلف البلاد الليبية خسارة جسيمة .

بدأ في 1999 في مراجعة سياسته العربية ، والتأسيس لسياسة إفريقية نشيطة .

المنجـــي سليـــم (1908 - 1969) :

ولد بتونس في عائلة من أصل يوناني في 15 سبتمبر 1908 . زاول تعليمه بالمدرسة الصادقية بتونس ثم بكلية الحقوق بباريس حيث حصل على الإجازة في الحقوق . إنخرط مبكّرا في النشاط الحزبي في صلب الحزب الدستوري الجديد ، وقد ألقي عليه القبض بسبب هذا النشاط إثر أحداث أفريل 1938 ، وإستمر سجنه حتى سنة 1942 .

إنعقد مؤتمر الحزب في أكتوبر 1942 بمنزله ، وقد أنتخب خلاله مديرا للحزب ، ثم أعيد إنتخابه في نفس هذه الخطّة سنة 1952 إضافة إلى إنتخابه عضوا بالديوان السياسي للحزب . أعيد إعتقاله

وسجنه إثر مقتل حشّاد في ديسمبر 1952 ، ولكنه عيّن في أوت 1954 وزير دولة في حكومة الطاهر بن عمار وقد قاد الوفد التونسي في مفاوضات الحكم الذاتي ، ثمّ عيّن وزيرا للداخلية في حكومة الطاهر بن عمار الثانية في سبتمبر 1955 .

عيّنه بورقيبة في أفريل 1956 وزير دولة في حكومة الإستقلال الأولى وبهذه الصفة قاد الوفد التونسي في مفاوضات الإستقلال . عيّن بعد ذلك مندوبا لتونس لدى الأمم المتحدة وسفيرا بواشنطن ، وقد تمّ إنتخابه في سبتمبر 1961 رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ترأس مؤتمر الحزب بسوسة سنة 1959 وقد أعيد إنتخابه عضوا بالديوان السياسي ، كما أنتخب أمين مال الحزب . عيّن في أوت 1962 كاتب دولة للشؤون الخارجية ، ثم كاتب دولة ممثل شخصي لرئيس الدولة في نوفمبر 1964 .

توفي سنة 1969 وهو يشغل خطة كاتب دولة للعدل إضافة إلى صفاته الحزبية والبرلمانية (نائب بالبرلمان منذ 1956) .

الهادي نويرة (1911 - 1993) :

ولد بالمنستير . حاز على الإجازة في الحقوق من جامعة باريس حيث كان يمثل الحزب الدستوري الجديد بفرنسا . تبادل مع بورقيبة خلال سنة 1936 عدّة مراسلات والظاهر أنه كان بمعنى ما أمين السرّ السياسي لبورقيبة . طرد من فرنسا سنة 1937 . إشتغل بالمحاماة دون أن يتخلّى عن النشاط السياسي والنقابي تعرّض للإيقاف بين 1938 و 1942 .

أنتخب أمينا عاما مساعدا للحزب الدستوري الجديد ولكنّه إستقال من منصبه في مارس 1954 . عيّن وزيرا للتجارة في حكومة الطاهر بن عمار الأولى في أوت 1954 ثم وزيرا للمالية في حكومة بن عمار الثانية سنة 1955 ، وقد حافظ على هذا المنصب في حكومة بورقيبة سنة 1956 وبعد إعلان الجمهورية سنة 1957 ، ثم عيّن في نوفمبر 1958 محافظا للبنك المركزي عند تأسيسه .

سجّل مع بداية السبعينات صعودا إستعراضيا فقد عيّن منذ 7 نوفمبر 1969 أمينا عاما مساعدا للحزب ووزير دولة مع محافظته على منصبه على رأس البنك المركزي . وفي جوان 1970 عيّن وزيرا للإقتصاد في حكومة الأدغم ، ثم وزيرا أوّلا بالنيابة في أكتوبر 1970 قبل أن يثبت في هذا المنصب في الشهر الموالي ، وذلك توازيا مع بروزه الحزبي إذ عيّن رئيسا للجنة العليا للحزب ثم أمينا عاما للحزب .

لعب دورا حاسما في إفشال مشروع الوحدة التونسية – الليبية سنة 1974 . أقعده الشلل بعد عملية قفصة في أفريل 1980 ، وقد أنسحب بعد ذلك من الحياة السياسية إلى أن توفّاه أجله في مارس 1993

هـــواري بومديـــن (1932 - 1978) :

إسمه الأصلي محمد بو خرّوبة ، ولد قرب قالما في عائلة فقيرة ، وقد قضى طفولته في وسط ريفي . تلقى تعليما عربيا – فرنسيا بالمدرسة الإبتدائية الفرنسية والمدرسة القرآنية بقالما ، ثم إلتحق بقسنطينة لمواصلة تعليمه الثانوي .

إنخرط في حزب الشعب الجزائري ثم في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية . إنتقل إلى تونس حيث حضر بعض الدروس بجامع الزيتونة قبل أن يلتحق بالقاهرة سنة 1951 ويترسّم بجامع الأزهر .

شارك في التحضير لإعلان الثورة المسلحة الجزائرية سنة 1954 فإنقطع عن التعليم ليتلقى تكوينا عسكريا بحلوان أو إنشاص قرب القاهرة . عاد سرّا إلى وهران سنة 1955 حيث تولّى الإشراف على حرب العصابات وإتخذ إسمه الحركي هواري بومدين ، وبعد عامين أصبح يتولى قيادة العمليات في الولاية الخامسة .

أصبح عقيدا في جيش التحرير سنة 1957 وقد أشرف منذ أواسط 1958 على العمليات العسكرية بالولايتين الخامسة والسادسة والقواعد العسكرية بالمغرب الأقصى إنطلاقا من وجدة . أعلن قائدا عاما لجيش التحرير في جانفي 1960 وإلتحق بالقاعدة العسكرية العامة بغار ديماو على الحدود التونسية – الجزائرية . وبصفته هذه قاد عملية هيكلة الجيش وتنظيمه .

تحالف مع بن بلّة ضدّ حكومة يوسف بن خدّة وقد عيّنه بن بلّة وزيرا للدفاع قبل أن يصبح نائبا أوّلا لرئيس الجمهورية في ماي 1963 ، ولكن علاقاته ببن بلّة ظلّت محكومة بنظام التحالفات بين أجنحة الحكم . قاد الإنقلاب الذي أطاح ببن بلّة في 19 جوان 1965 .

قاد أيام رئاسته التجربة الإشتراكية الجزائرية وسياسة " جزأرة " الإقتصاد والمجتمع وتركيز هياكل الدولة ومؤسساتها وبرز على الصعيد الخارجي خاصة بدوره على رأس حركة عدم الإنحياز ، وقد قادت الدبلوماسية الجزائرية في عهده سياسة نشيطة من أجل الدفاع عن الحقوق العربية والإفريقية وحقوق "العالم الثالث " عموما . توفي في ديسمبر 1978 ليترك مكانه مؤقتا وبمقتضى الدستور لرابح بيطاط رئيس المجلس الوطني الجزائري .

ملحـــــق الوثائـــــــق

- وثيقـــة عـــدد 1 *

مبادئ ميثاق لجن تحرير المغرب العربي كما وردت في بيان الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي :

المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيصير في حياته المستقبلة . وهو جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة وتعاونه في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم .

الإستقلال المأمون للمغرب العربي هو الإستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة تونس الجزائر ومراكش .

لا غاية يسعى إليها قبل الإستقلال .

لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر .

ولا مفاوضة إلا بعد إعلان الإستقلال .

للأحزاب المنظمّة إلى (لجنة تحرير المغرب العربي) أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والإسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولا بأول .

وحصول قطر من الأقطار الثلاثة على إستقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية .

هذا هوالميثاق الذي قطعنا على أنفسنا العهد بالسير على ضوئه والعمل بمقتضى مبادئه وقد وافقت عليه أنا وشقيقي محمد كما وافق عليه الرؤساء ومندوبو الأحزاب المغربية التالية :

الحزب الحر الدستوري التونسي القديم والحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري وحزب الوحدة المغربية وحزب الإصلاح الوطني وحزب الشورى والإستقلال وحزب الإستقلال .

وقد كتبنا إلى بقية الأحزاب الأخرى نطلب موافقتها النهائية على تكوين اللجنة والمصادقة على ميثاقها وتعيين مندوبيها في اللجنة بصفة رسمية ...

****

* ورد في : إدريس ، (الرشيد) : " ذكريات مكتب المغرب العربي في القاهرة " ، في "كيان المغرب العربي " ، تونس ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، سلسلة الدراســات الإجتماعية 9 ، 1983 ص 27-30

وثيقة عدد 2 *

مقتطفات من بعض رسائل علي البلهوان إلى رشيد إدريس:

1- من رسالته المؤرخة في 1954/04/06:

«وقد تم أخيرا بالقاهرة بإعانة الجامعة العربية إعادة تنظيم لجنة تحرير المغرب العربي التي أصبحت تضمّ الأحزاب والهيئات السياسية المغربية كلّها على أساس الإستقلال كلّ قسم خاص بقطر من الأقطار الثلاثة بشؤونه جميعا المال والنشر والإتصال وسمي كل قسم وفدا ـ لا مشاحة في الألفاظ ـ فقسم تونس يضم ممثلا عن كل من حزبنا والحزب القديم والبعثة السياسية ، ولنا الحرّية المطلقة في جميع أعمالنا ولا دخل للجنة في مكاتبنا الموجودة اليوم خارج مصر بطبيعة الحال وقد أمضينا أمس الميثاق الجديد جميع المراكشيين الإستقلال والشورى والإصلاح والوحدة والإستقلال وهم وفد مرّاكش. ونحن التونسيون أما حزب الشعب الجزائري فلم يوقّع لأن الجامعة قبلت توقيع حزب البيان الذي لم يؤمن باستقلال الجزائر ولا بعروبتها ولا بإسلامها ولذا رأينا كلّنا تقريبا إعادة المفاهمة مع الجامعة العربية لتلافي هذه الخلل الذي يشلّ حركتنا كلّها...»

2) من رسالته المؤرخة في 1954/05/04:

(5 ـ لقد نظّمنا هنا لجنة تحرير المغرب العربي على أساس جديد بطلب من الجامعة العربية وقد عرضت عدّة مشاريع وقدمنا نحن التونسيون مشروعنا أيضا ودافعنا عليه بالأدلّة المعقولة والأدلّة الواقعية فنجح واحتضنته الجامعة والحكومة المصريّة وهو مقام على المبادئ التالية : يعمل كلّ قطر و باستقلال تام عن بقيّة الأقطار لأن أهله أعرف بما فيه و بإمكانياته الخ... ولأن كلّ قطر له وضعه الخاص ولأن عملا مشتركا بين وفود الأقطار الثلاثة يعطل الأعمال كلّها و يدخل الفوضى والإضطراب والخصومات كما علّمتنا التجارب في مكتب المغرب العربي لا دخل للجنة التحرير في شؤون تونس الداخلية ولا في شؤون غيرها. لا دخل للجنة التحرير في سياسة كل حزب من الأحزاب ولا في أعماله ما عدا بعض المبادئ الوطنية القارة كالإستقلال وعدم الدخول في الوحدة الفرنسية وعدم قبول السيادة المزدوجة لا دخل للجنة التحرير في شؤون مكاتبنا المنبثقة في العالم اليوم فعملها يقتصر على الإتصال بالجامعة ودولها على أن وفد كل قطر مستقل في ذلك فما عليك إلا أن تنظر في نصّ الإتفاقية.

3) من رسالته المؤرخة في 1954/06/06:

«وهناك مسألة أودّ أن ألفت نظرك إليها وهي قضية الجزائر والجزائر كما لا يخفاك مركز الإستعمار الأصلي بالمغرب العربي وقلبه وأساسه وأظن أن الوقت قد حان للإشتغال بقضيتها بصفة جدّية بجدية ويمكنك من الآن أن تشرع في الدعاية لها خاصة وأن الإستعمار الفرنسي سائر في غيه مسترسل في سياسته في جميع المغرب فينبغي أن نوسع رقعة الكفاح وأن نضربه في الصميم ما استطعنا لذلك سبيلا وأحسن طريقة هي أن نجعل المغرب العربي كلّه يتحرّك وإعداد الجو العالمي ضروري في كل الخطى...»

****

* ورد في : إدريس ، (الرشيد) : " ذكريات مكتب المغرب العربي في القاهرة " ، في "كيان المغرب العربي " ، تونس ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، سلسلة الدراسات الإجتماعية 9 ، 1983 ص

وثيقـــة عـــدد 3 *

ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي :

ديباجـــــة :

ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية في الشرق العربي .

تحدوهم الرغبة الصادقة في جمع شملهم ، وتوحيد جهودهم ، وتوجيهها إلى ما فيه خير بلادهم قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وإقرارا بصورة التضامن في الكفاح والمسؤولية المشتركة والواقعة عليهم لإدراك أهدافهم ولا سيما في هذه الظروف الخطيرة التي يتحوّل فيها مجرى التاريخ .

قد قرّروا عقد ميثاق ، ولهذه الغاية اجتمع بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السادة المذكورون فيما بعد :

أسماء الحاضرين	إسم الحزب أو البعثة السياسية
- عن تونس	
علي البلهوان	الحزب الحر الدستوري الجديد
محمد صالح	الحزب الحر الدستوري القديم
محمد بدرة	البعثة السياسية
- عن الجزائر	
محمّد خيضر	حزب الشعب الجزائري
أحمد بيّوض	حزب بيان الجزائر
- عن مراكش	
عبد المجيد بن جلون	حزب الإستقلال المراكشي
أحمد بن المليح	حزب الإصلاح المراكشي
المكّي الناصري	حزب الوحدة والإستقلال
محمد حسن الوزّاني	حزب الشورى والإستقلال

واتّفقوا على ما يأتي :

- المادة الأولى : ينضوي ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية المغربية في الشرق العربي في هيئة تسمى (لجنة تحرير المغرب العربي) .

- المادة الثانية : يكون المركز الرئيسي لهذه اللجنة مدينة القاهرة ويجوز إنشاء فروع لها خارج المغرب حسب ما تقتضيه المصلحة .

- المادة الثالثة : غاية اللجنة العمل على نيل أقطار المغرب العربي الثلاثة لإستقلالها التام والإنضمام إلى الجامعة العربية مع رفض فكرة الدخول في الإتحاد الفرنسي بأي شكل من أشكاله ، وفكرة السيادة المزدوجة ، رفضا باتا .

- **المادة الرابعة :** إتفق ممثلوا الأحزاب والبعثات السياسية المغربية على أن تكون أحزاب وبعثات كل قطر وفدا موحّدا للتعاون على تنفيذ ما هو موكول إليهم من خدمة في القضية المغربية .

- **المادة الخامسة :** ينتدب كل حزب وكل بعثة سياسية مندوبا واحدا على الأقل للعمل داخل الوفد الممثل لبلاده .

- **المادة السادسة :** يوزّع المندوبون الأعمال المنوطة بكل وفد عليهم مع التساوي في المسؤوليات والواجبات والحقوق .

- **المادة السابعة :** المهام الدائمة لكل وفد هي أمانة الصندوق والدعاية والنشر ووضعية الوطنيين المغاربة والإتصال .

- **المادة الثامنة :** يتكوّن داخل لجنة التحرير مكتب مشترك يربط الوفود الثلاثة ، ويقوم هذا المكتب على أساس إنتداب ثلاثة من المندوبين لمدّة سنة واحد من كل وفد ، ويتولى هؤلاء الثلاثة تعيين مدير وأمين صندوق عام ووكيل لمدير لمد سنة من بينهم .

- **المادة التاسعة :** يختص المدير بالإشراف على المسائل المشتركة بين الوفود ويقوم بتمثيل المكتب في دائرة إختصاصاته الإدارية ويوقع ما يعرضه عليه كل وفد من المكاتبات ويقوم وكيل المدير بمساعدته في أعماله والنيابة عنه في حالة غيابه . ويتولى أمين الصندوق استلام الإشتراكات والإعانات ورصدها في دفتر حساب خاص والإشراف على المصروفات العامة وتوزيع مخصصات الوفود حسب ما يتمّ الإتفاق عليه ، ومحاسبة أعضاء الوفود .

- **المادة العاشرة :** يدفع كل وفد قيمة إشتراكية لأمين الصندوق غرة كل شهر ، وتحدد قيمة الإشتراك في اللائحة الداخلية وتتكون إرادات المكتب من هذه الإشتراكات ومن الإعانات التي يمكن الحصول عليها .

وإثباتا لما تقدم ، قد وقّعوا هذا الميثاق ويعمل به من تاريخ توقيعه .

أسماء الحاضرين	**إسم الحزب والبعثة السياسية**
عن تونس	الحزب الحرّ الدستوري الجديد
	الحزب الحرّ الدستوري القديم
	البعثة السياسية
عن الجزائر	حزب الشعب الجزائري
	حزب البيان الجزائري
عن مرّاكش	حزب الإستقلال المراكشي
	حزب الإصلاح المراكشي
	حزب الوحدة والإستقلال
	حزب الشورى والإستقلال

القاهرة في 4 أفريل 1954 . غرة شعبان 1373 .

****

* ورد في : إدريس ، (الرشيد) : " ذكريات مكتب المغرب العربي في القاهرة " ، في "كيان المغرب العربي " ، تونس ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والأبحاث الإقتصادية والإجتماعية ، سلسلة الدراسات الإجتماعية 9 ، 1983 ص

وثيقة عدد 4 *
مقررات مؤتمر طنجة 1958 :

DOCUMENTS RELATIFS A LA CONFERENCE DE TANGER (30 avril 1958)

1° - Résolution sur la guerre d'indépendance de l'Algérie

La conférence de l'unité du Maghreb arabe - comprenant le parti marocain de l'Istiqlal, le F.L.N. algérien et le parti du Néo-Destour tunisien - réunie à Tanger les 27, 28, 29 et 30 avril, ayant étudié le développement de la guerre d'Algérie et son effet sur la situation en Afrique du Nord, la nautre de la guerre d'Algérie et son inévitable destinée, et ayant également remarqué la puissante solidarité parmi les peuples représentés à cette conférence en ce qui concerne les questions vitales, proclame que le droit du peuple algérien. à la souveraineté et à l'indépendance est la seule condition qui puisse être proposée pour résoudre la question franco-algérienne.

Etant donné que les tentatives pour mettre fin à la guerre d'Algérie par des moyens pacifiques n'ont abouti à aucun résultat, et que la médiation offerte par Sa Majesté le roi du Maroc et par Son Excellence le président de Tunisie, a été repoussée par le gouvernement français ; et étant donné que la bonne volonté des Nord-Africains s'est heurtée à des mesures croissantes pour la guerre d'ALgérie, et à une politique de violence et de provocations vis-à-vis de la Tunisie et du Maroc, comme on en a eu la preuve par l'arraisonnement de l'avion transportant Ben Bella et ses compagnons, ainsi que par l'attaque sur Bakiet Sidi Youssef et d'autres opérations militaires en Afrique du Nord ; étant donné que cette guerre coloniale constitue un défi perpétuel aux principes humains et un acte tendant à l'annihilation menaçant l'existence d'un peuple entier, la paix en Afrique du Nord et la paix mondiale, la conférence a, en conséquence, décidé que les partis politiques devraient offrir au peuple algérien qui lutte pour son indépendance, le plein appui de leurs gouvernements.

Etant donné que la question de l'indépendance algérienne intéresse tous les Nords-Africains et leurs leaders, et qu'elle reçoit entièrement leur aide ; étant donné la solidarité du peuple algérien avec le Front de Libération nationale, le seul représentant l'Algérie ; étant donné les diverses responsabilités prises par le F.L.N., la conférence recommande la constitution d'un gouvernement algérien après consultation avec les gouvernements marocain et tunisien.

Etant donné l'aide financière et militaire que la France obtient de certaines puissances occidentales dans la guerre coloniale d'Algérie ; étant donné que cette aide permet la continuation d'une guerre d'anéantissement contre le peuple algérien ; et étant donné que ces puissances soutiennent, directement ou indirectement, une action inhumaine menaçant la paix mondiale, les peuples d'Afrique du Nord, par l'intermédiaire de leurs représentants réunis à la conférence de Tanger les 27, 28, 28 et 30 avril 1958, dénoncent une telle attitude qui, sans aucun doute, les rendra hostiles à ces puissances.

Les peuples d'Afrique du Nord espèrent que ces puissances abandonneront leur politique qui est nuisible à la paix et à la coopération internationale, ils adressent également un appel public et urgent en faveur de la fin de toute aide politique et matérielle visant à encourager cette guerre coloniale.

.../...

---

* Extrait de la Documentation française
"Articles et documents"
N° 671 - 1er juillet 1958

2° - Résolution sur l'élimination des vestiges de la domination impérialiste dans le Maghreb arabe

Ayant étudié et discuté la situation résultant du fait que le Maroc et la Tunisie doivent supporter des chaînes militaires et économiques, et ayant noté avec respect les efforts exercés par la Tunisie et le Maroc indépendants pour éliminer les vestiges de l'ère de l'impérialisme, la conférence de Tanger pour l'unité du Maghreb arable dénonce le maintien de forces étrangères dans leurs territoires, qui est en contradiction avec la souveraineté d'un Etat indépendant.

La conférence demande d'urgence que les forces françaises cessent immédiatement de se servir des territoires tunisien et marocain comme bases d'attaque contre le peuple algérien.

La conférence recommande aux gouvernements et partis politiques qu'il coordonnent leurs efforts afin de prendre les mesures nécessaires pour éliminer les restes de la domination impérialiste.

La conférence souligne aussi le fait que la lutte du peuple de Mauritanie pour la libération de la domination impérialiste, et en faveur d'un rattachement à la patrie maghrebine, entre dans le cadre de la lutte pour l'unité du Maghreb. La conférence annonce ainsi son soutien concret à cette résistance en vue de la libération, qui fait partie de la bataille menée par les pays d'Afrique du Nord pour la cause de la libération et de l'unité.

3° - Résolution sur l'unité du Maghreb arabe

Ayant conscience d'exprimer le désir des peuples de l'Afrique du Nord d'unifier leur destin en vertu de la puissante solidarité de leurs intérêts, la conférence de Tanger de l'unité du Maghreb arabe qui a eu lieu les 27, 28, 29 et 30 avril 1958, décide de s'efforcer de réaliser cette unité et considère la fédération comme plus appropriée à l'état de choses dans les pays participant à cette conférence.

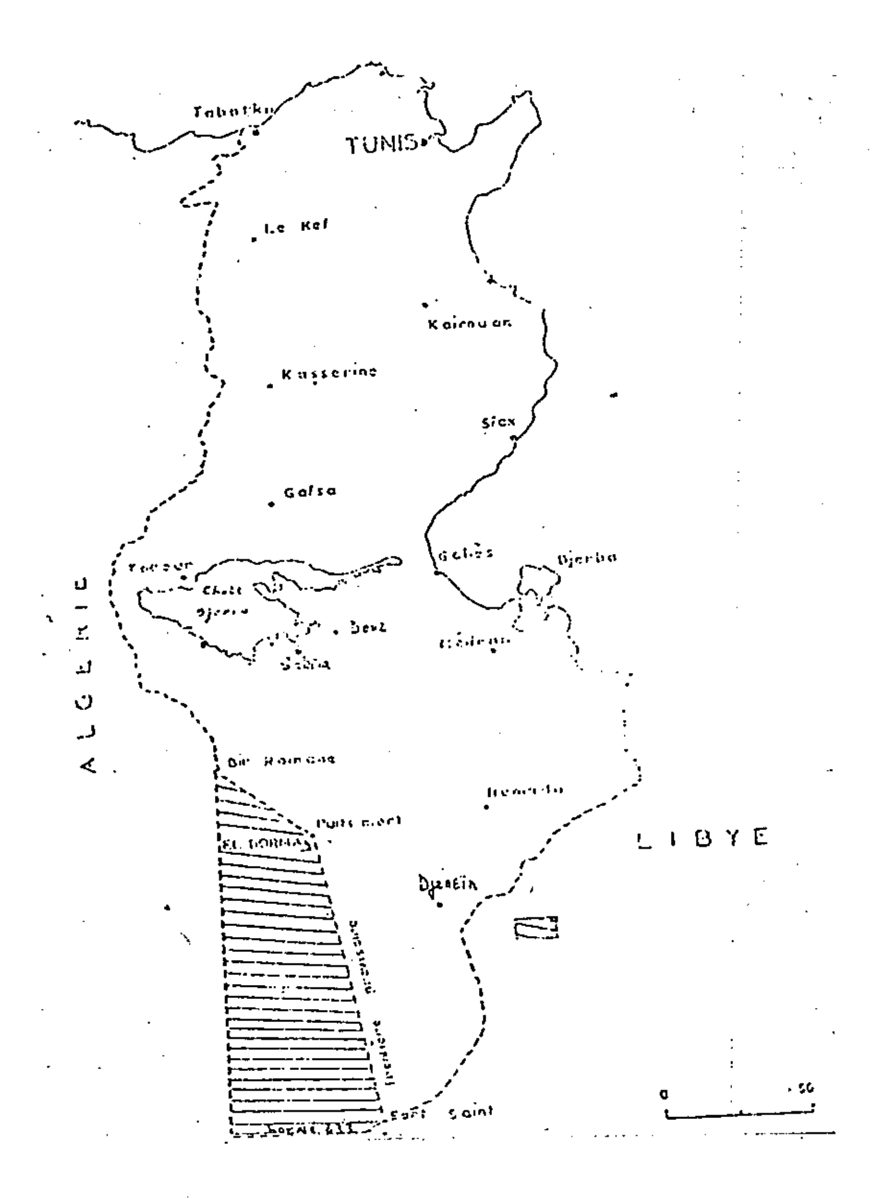
Dans ce but, la conférence propose qu'au cours de la période transitoire un conseil consultatif du Maghreb soit formé au moyen des conseils locaux de Tunisie et du Maroc et du Conseil national de la révolution algérienne. La tâche de ce Conseil sera d'étudier les problèmes sur la base des intérêts communs et d'adresser des recommandations aux autorités exécutives locales.

La conférence recommande qu'il est nécessaire, de temps en temps, toutes les fois que les circonstances l'exigent, que les autorités locales des 3 pays se contactent mutuellement en vue de consultations sur les problèmes du Maghreb arabe et pour l'exécution des recommandations présentées par le Conseil consultatif du Maghreb arabe.

La conférence recommande en outre aux gouvernements du Maghreb arabe de ne pas prendre de décisions séparées sur le destin de la paix de l'Afrique dans le domaine des relations étrangères et de la défense tant que des institutions fédérales ne seront pas établies (Source : Radio-Tunis, 30 avril 1958).

وثيقة عدد 5 *

الخارطة السياسية للبلاد التونسية بإعتبار الإقليم المتنازع عليه مع الجزائر :



****

* CITE IN : BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , MEMOIRE DE D.E.A EN DROIT , OPTION "SECURITE INTERNATIONALE ET DEFENSE " , DIRECTION PHILIPPE CHAPAL , UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES , GRONOBLE II , FACULTE DE DROIT , SEPTEMBRE 1987 .

وثيقـــة عـدد 6 *

a) Traité de fraternité , de bon voisinage et de cooperation signé à tunis le 6 janvier 1970

la République tunisienne, et la République algerienne démocratique et populaire, considérantles liens étroits d'ordre historique, géographique,économique, culturel et social qui ont toujours existé entre les peuples d'Algerie et de Tunisie ainsi que la conscience de leur communauté de destin dans le cadre du grand Magreb arabe.Désireuses de renforcer les liens fraternels et le bon voisinage qui unissent les
deux pays et de promouvoir entre eux, dans tous les domaines,la cooperation la plus étroite et la plus fructueuse.Soucieuses de contribuer à l 'édification du grand Magreb arabe et à la détente internationale par la consolidation des relations fraternelles qui les unissent ainsi que de développer ces relations d'une maniére harmonieuse et continue.

Animées du désir de resserrer toujours davantage et de coordonner leur action de developpement notamment dans les domaines économique et culturel, conformément à leur intérêt commun.

Résolues à æuvrer en faveur du maintient de la justice, de la paix et de la sécurité dans le monde et à conjuguer leurs efforts pour le respect et l'application des principes énoncés dans la Charte de l'Organisation des Nations Unies et conformément à la Déclaration universelle des droits de l'homme.

Convaincues qu'un traité d'amitié et de bon voisinage constitue le meilleur instrument permettant d'atteindre ces buts en même temps qu'il facilitera le

---

(*) Ratifié et publié par l'ordonnance n° 70-1 du 15 janvier 1970.J.O.R.A

réglement de toute les questions qui peuvent se poser à eux et ce ,dans un esprit de compréhension réciproque, de fraternité indéfectible et sur la base du respect mutuel de la souveraineté national, de l'indépendance territoriale et de l'intangibilité de leurs frontières nationales, de la non-immixtion de l'une des parties dans les affaires interieures de l'autre et du principe de l'égalité des avantages réciproques;

- Son Excellence monsieur Habib Bourguiba Junior, ministre des affaires étrangères de la République tunisienne

- Son Excellence monsieur Abdelaziz Boutflika, ministre des affaires étrangères de la République algerienne démocratique et populaire, lesquels, aprés s'être communiqués leurs pleins pouvoirs reconnus en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes:

Article Premier- Les hautes parties contractantes réaffirmant leur volonté de maintenir entre les deux pays une paix permanent, une amitié sincère et des rapports fraternels de bon voisinage découlant des liens historiques et géographiques des patrimoines culturel et religieux communs ainsi que leur volonté de fonder la confiance mutuelle dans leurs rapports sur les principes du respect réciproque de leur souveraineté nationale, de la non-ingerence dans les affaires interieures ,de leur intégrité territoriale de l'intangibilité de leurs frontières nationales.

Art.2- Les hautes parties contractanes s'engagent à maintenir et à développer leurs rapports dans tous les domaines et principalement dans les domaines économiques et culturels afin de promouvoir une plus grande compréhension entre les peuples frères d'Algerie et de Tunisie et resserrer davantage les liens d'amitié et de solidarité entre eux pour l'édification d'un avenir commun et prospère.

Art.3-Les hautes parties contractanes s''attacheront à développer entre elles la cooperation la plus étroite dans tous les domaines, dans l'intérêt commun des deux pays et pour la consolidation de leurs relations pacifiques et amicales.

Art.4- Les hautes parties contractanes s'engagent à s'abstenir de tout acte de nature à porter préjudice aux intérêts de l'une ou de l'autre partie et à résoudre tout differnd pouvant surgir entre elles dans unesprit de fraternité, d'amitié et de bon voisinage par la voie diplomatique, par des négociations directes de l'Organisation des Nations Unies ainsi que par les traités conventions et accords établis ou à établir entre les deux pays du grand Magreb arabe.

Art.5- En vue de renforcer les liens de solidarié et de fraternité qui unissent les deux peuples et d'harmoniser leurs efforts de développement économique et social,les hautes parties contractanes désigneront un comité mixte chargé de définir les moyens destinés à concrétiser toutes les possibilités dece développement ainsi qu'à réaliser les buts et les principes contenus dans le present traité.

Art.6- Les hautes parties contractanes décident d'établir une procedure de consultation régulière sur les questions d'intèrêt commun.

Art.7- Les hautes parties contractanes s'engagent à n'adherer à aucun pacte ni à aucune coalition dirigée contre l'une d' elles.

Art.8-Le présent trairé sera valable pour une durée de vingt années renouvelable, par tacite reconduction, à moins que l'une des parties contractantes ne le dénonce par écrit,un an au moins avant la date de son expiration.

Art.9-Le présent traité sera ratifié conformément aux procédures en vigueur dans chacun des deux Etats et prendra effet à la date d'échange des instruments de ratification.

Fait en double exemplaire rédigé en langue arabe, les deux textes faisant également foi.

Fait à Tunis,le 6 janvier 1970.

P.la République tunisienne,
Le ministre des affaires
étrangères

Habib Bourguiba Junior

P.la République algerienne
démocratique et populaire
Le ministre des affaires
étrangères
Abdelaziz Bouteflika

b) Accord et protocole annexe sur le tracé de la frontière algero-tunisienne entre Bir-Romane et la frontière libyenne,signé à Tunis le 6 janvier 1970[1]

-Accord sur le tracé de la frontière tuniso-algerienne entre Bir-Romane et la frontière libyenne.

La République tunisienne et la République algerienne démocratique et populaire,
Anime d'un esprit de paix, de fraternité, d'amitié et de bon voisinage,
Concientes que le développement de leurs bonnes relations repose fondamentalement sur le respect mutuel de la souveraineté, de l'intégrité territorialeet de l'intangibilité des frontière de chaque Etat.
Ayant enregistré le consentement de l'Etat tunisien à renoncer à ses revendications portant sur une portion de territoire allant de Fort Saint jusqu'à la Borne 233 et ce dans le but de contribuer à l'édification du grand Magreb par le resserrement des liens fraternels entre les deux pays et l'établissemnt de la cooperation la plus étroite entre eux, considérant le procés-verbal Tuniso-Algerien d'abornement signé à Tunis le 16 avril 1968 ainsi que le Protocole Annexe en date du 6 janvier 1970;
Décident ce suit:
Article Premier.

- a) La frontière Tuniso-Algerienne de Bir Romane à l'intersection avec la frontière libyenne est celle définie dans le procès-verbal d'abornement signé à Tunis le 16 avril 1968, tel qu'annexé au present Accord et dont il est partie intégrante:

b) Les perties contractantes confirment que :

-L'Etat tunisien céde à l'Etat algerien les biens domaniaux tunisiens situés à l'Ouest de la frontière ainsi définie et dont le règlement est intervenu dans le Protocole en date du 6 janvier 1970 annexé au présent Accord dont il est partie intégrante .

-L'Etat algerien accorde à l'Etat tunisien une compensation dont il est partie intégrante .

Art.2-Le présent Accord signé sans aucune réserve contitue un règlement définitif de toutes les quetions de frontière entre la Tunisie et l'Algerie et les hautes parties contractantes s'engagent solonnellement à respecter leur frontière commune et définitive.

Art.3-La carte de 1929 annexée au présent Accord est partie intégrante du présent Accord qui entre en vigueur à la date de sa signature.

Fait à Tunis,le 6 janvier 1970.

P.la République tunisienne, Le ministre des affaires étrangères	P.la République algerienne démocratique et populaire Le ministre des affaires étrangères
Habib Bourguiba Junior	Abdelaziz Bouteflika

وثيقة عدد 7*

INTANGIBILITE DES FRONTIERES AFRICAINES (1)

Litiges entre Etats africains au sujet des frontières

La conférence des Chefs d'Etat et de Gouvernement réunie au Caire R.A.U. pour sa première session du 17 au 21 juillet 1964,

Considérant que les problèmes frontaliers sont un facteur grave et permanent de désaccord,

Consciente de l'existence d'agissements d'origine extra-africaine visant à diviser les Etats africains.

Considérant en outre que les frontières des Etats africains, au jour de leur indépendance, constituent une réalité tangible,

Rappelant la création, à la deuxième session ordinaire du Conseil, du Comité des Onze chargé d'étudier de nouvelles mesures de nature à renforcer l'unité africaine,

Reconnaissant l'impérieuse nécessité de régler, par des moyens pacifiques, et dans un cadre purement africain, tous les différends entre Etats africains,

Rappelant en outre que tous les Etats membres se sont engagés, aux termes de l'article VI de la Charte de l'Organisation de l'Unité Africaine, à respecter scrupuleusement les principes énoncés au paragraphe 3 de l'article III de ladite Charte.

1. Réaffirme solennellement le respect total par tous les Etats membres de l'O.U.A. des princi pes énoncés au paragraphe 3 de l'article III de la Charte de ladite Organisation ;

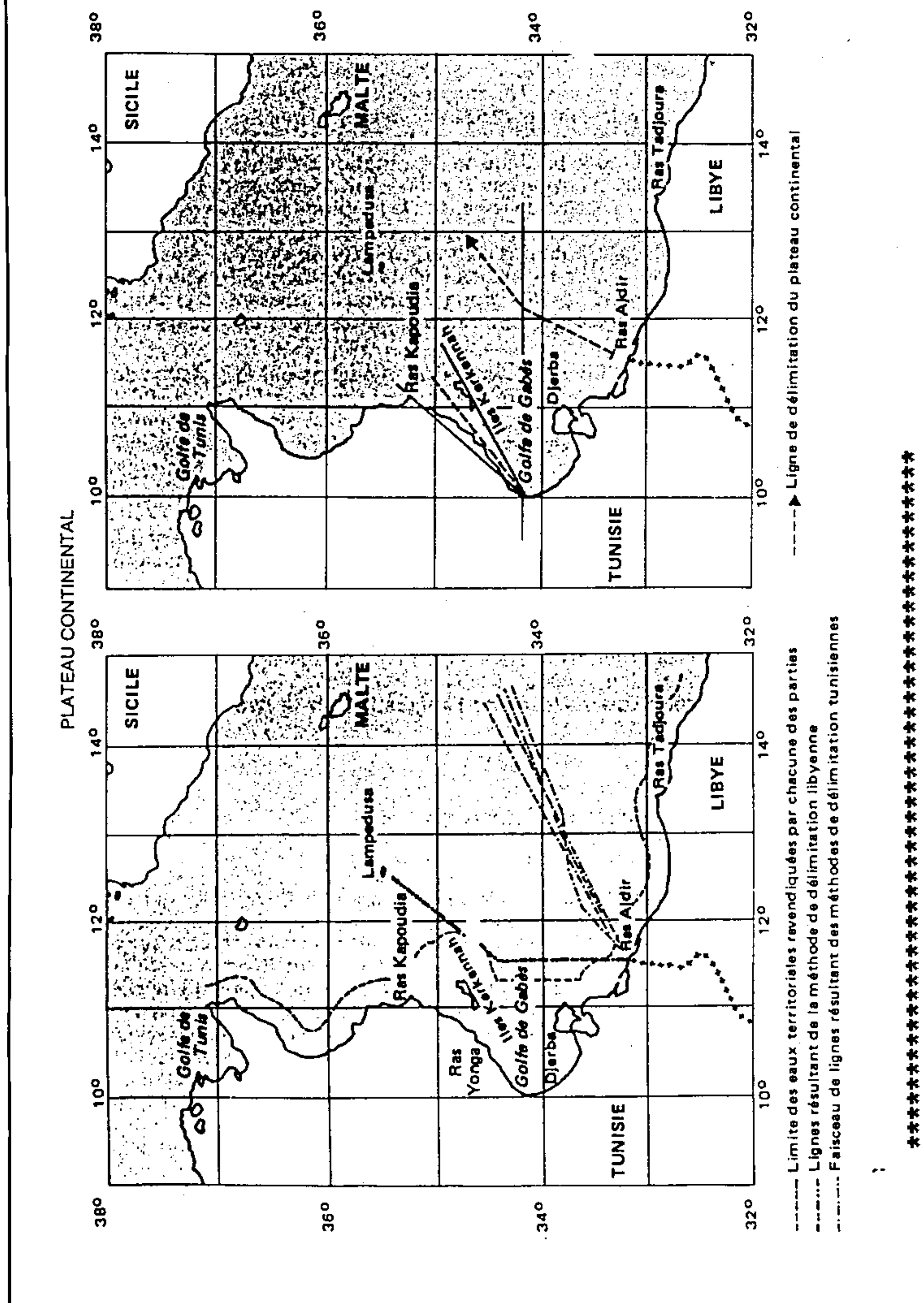
2. Déclare solennellement que tous les Etats membres s'engagent à respecter les frontières existant au moment où ils ont accédé à l'indéper 'ance.

****

* CITE IN : BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , MEMOIRE DE D.E.A EN DROIT , OPTION "SECURITE INTERNATIONALE ET DEFENSE " , DIRECTION PHILIPPE CHAPAL , UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES , GRONOBLE II , FACULTE DE DROIT , SEPTEMBRE 1987 .

وثيقــــة عــدد 8 *

خارطة توضيحية لمنطقة الجرف القاري المتنازع عليها بين تونس وليبيا :



****

*CITE IN : BELKHODJA, (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA ", TUNIS, ARCANTERES PUBLISUD, 1999, P 239.

وثيقة عدد 9 *

EXTRAIT DU DISCOURS DU PRESIDENT BOURGUIBA DU 8 JUIN 1970

... Après quinze années d'exercice du pouvoir, il est temps de réviser la Constitution pour établir une certaine collaboration entre le chef de l'Etat, l'Assemblée nationale et les masses populaires. Cependant, il convient de garder le sens de la mesure et de ne pas tomber d'un excès dans un autre. Car si l'on instaure la multiplicité des partis politiques dans le pays ,on exposerait la nation aux déchirements néfastes qui l'ont éprouvée pendant des siècles. Les luttes intestines prendront le pas sur l'intérêt général. Des coteries verront le jour et chacune d'elles cherchera à terrasser l'autre au sein d'un prétoire d'exception. L'Etat consommera sa perte dans cette foire d'empoigne où se donneront libre cours les ambitions des chefs politiques qui jouissent de quelque audience auprès de l'opinion. C'est la pire catastrophe que puisse éprouver le régime d'un pays. Dieu merci l'accord est réalisé au sein de la Commission dont j'ai décidé la création. Je lui ai confié la mission de modifier la Constitution. Je lui ai recommandé de solliciter les avis de toutes les personnalités compétentes destouriennes ou non destouriennes, capables d'apporter leurs contributions constructives à cette entreprise d'intérêt national. Ces avis seront examinés à l'occasion du congrès.

Font partie de cette commission : MM. Bahi Ladgham, Sadok Mokaddem, Hédi Nouira, Mohamed Masmoudi, Bourguiba Jr, Ahmed Mestiri, Abdallah Farhat et Habib Achour. Le rapporteur de la commission sera M. Ahmed Mestiri qui dispose plus que d'autres du temps nécessaire pour ce travail.

Il appartiendra au congrès qui est l'émanation du Parti et de la nation de prendre une décision sur les modifications envisagées, que ce soit dans les rouages de l'Etat ou du Parti. (« L'Action », 9 juin 1970).

LE MANIFESTE DE LA COMMISSION SUPERIEURE DU PARTI.

Le discours prononcé le 8 juin 1970 par le président de la République et président du Parti, revêt une importance historique capitale dans la vie de la nation en vue de la mise en place des structures constitutionnelles et du Parti sur des bases saines susceptibles de leur assurer stabilité et pérennité.

Ce discours intervient à une importante période de mutation qui suppose un examen approfondi des acquis du régime républicain dans tous les domaines depuis son avènement, aux fins d'en tirer tous les enseignements et de dégager un ensemble de réformes devenu nécessaire par suite des étapes franchies par le pays dans sa marche vers le développement et un avenir meilleur.

Ce discours a mis en évidence le caractère urgent et nécessaire de ces réformes tout en définissant leur portée et leurs limites. Il exprime les mêmes préoccupations que celles enregistrées au cours des débats qui ont eu lieu à tous les échelons du Parti et qui ont démontré clairement la vitalité et la maturité de ses militants.

Monsieur le Président a mis l'accent sur des principes importants qui seront étudiés et adoptés le cas échéant sous formes d'amendements apportés au texte de la Constitution d'une part et d'une révision des statuts du Parti d'autre part.

Parmi ces principes on notera :

1) — La répartition des pouvoirs d'une manière précise, afin de réaliser un équilibre entre le législatif et l'exécutif.

a) — Au niveau du pouvoir exécutif une délimitation des responsabilités du chef de l'Etat et d'un gouvernement responsable.

b) — Au niveau du pouvoir législatif, il serait nécessaire d'élargir les prérogatives de l'Assemblée nationale de manière à ce que la responsabilité du gouvernement puisse être engagée devant elle en même temps que devant le chef de l'Etat.

2) — Pareilles prérogatives attribuées à l'Assemblée nationale ne doivent pas amener à une remise en cause du régime présidentiel dont la validité a été démontrée aussi bien dans le cas particulier de notre pays que dans d'autres pays en voie de développement.

3) — Aussi faut-il garantir au régime présidentiel la stabilité en instituant la procédure adéquate pour lui assurer la durée et la continuité en cas de vacance du pouvoir.

4) — Or ces réformes qui ne manqueront pas de marquer profondément notre régime politique dans le sens de la stabilité doivent se prévaloir du sens de l'équilibre et de la mesure évitant au pays l'anarchie et le désordre.

5) — Faut-il rappeler aussi que ces réformes ne peuvent être positives si elles ne s'appuient sur une vie politique permettant au Parti et à ses structures d'assurer la mission qui leur est assignée c'est-à-dire l'établissement d'un contact permanent entre tous les militants afin de créer parmi eux l'unité de pensée et d'action.

6) — Il importe donc de définir les responsabilités et les tâches du Parti et de l'Etat et de créer entre eux les conditions de coordination, d'équilibre et d'homogénéité afin d'éviter que l'un ne prenne le pas sur l'autre.

7) — Il importe aussi de rétablir les principes de la morale au sein des structures du Parti et de l'Administration pour sauvegarder la confiance que doit avoir la population dans les institutions et les divers rouages du Parti et de l'Etat.

Ces principes généraux ainsi énoncés exigent un examen approfondi, en raison même de leur complexité et leur interdépendance et des rapports qu'ils ont avec d'autres questions qui ne manqueront pas d'être posées.

Monsieur le Président a annoncé la création d'une commission chargée d'examiner toutes ces questions, de recueillir les idées qui seront développées au cours de la large consultation qui va avoir incessamment lieu et qui marque une occasion unique pour les militants et tous les hommes de bonne volonté de s'exprimer sur des problèmes engageant le présent et l'avenir du pays. (« L'Action », 25 juin 1970).

QUESTIONNAIRE ETABLI PAR LA COMMISSION SUPERIEURE DU PARTI

La Commission supérieure du Parti, qui a publié récemment le manifeste à propos de la révision de la Constitution et de l'ensemble de la réforme du régime politique du pays, vient d'établir un questionnaire, en deux parties, qui s'adresse à tous les militants et à tous les citoyens.

Nous rappelons à ce sujet que toutes les opinions et suggestions peuvent être adressées à la Commission supérieure ; elles peuvent être également publiées, si leurs auteurs nous les adressent et expriment le désir de les voir portées à la connaissance du public.

Voici le texte de ce questionnaire :

QUESTIONNAIRE N° 1 : LA CONSTITUTION

1. — Quelles devraient être selon vous les attributions :

a) du président de la République,

b) du gouvernement,

c) de l'Assemblée nationale.

2. — Dans quelles conditions le gouvernement pourrait-il être responsable conjointement devant le président de la République et devant l'Assemblée nationale ?

3. — Dans quels domaines de l'action gouvernementale la responsabilité collective du gouvernement devrait-elle être engagée ?

4. — Dans quels cas le président de la République aurait-il le droit de dissoudre l'Assemblée nationale ?

5. — En cas de vacance de pouvoir, quel devrait être le successeur du président de la République ? Faudrait-il réviser l'article 51 nouveau de la Constitution qui fait du Premier ministre le successeur automatique du président de la République ? Si oui dans quel sens ? Faudrait-il désigner un vice-président et comment ?

6. — En attendant l'investiture du successeur, qui devrait exercer provisoirement les fonctions de Chef de l'Etat ?

7. — Devrait-on instituer un contrôle de la constitutionnalité des lois, si oui à quelle autorité serait confié ce contrôle ? Devrait-on créer un organe spécialement habilité à cet effet ?

QUESTIONNAIRE N° 2 : ORGANISATION DU SYSTEME POLITIQUE

1. — Le Parti unique n'étant pas institutionnalisé et le multipartisme étant un facteur d'instabilité comment concevoir les aménagements à apporter au Parti unique pour assurer le jeu démocratique des institutions ?

2. — Devrait-on accorder la priorité au Parti ou à l'Etat ? Pourquoi ?

3. — Peut-on distinguer la mission du Parti de la fonction de l'Etat sur la base de l'équilibre, de l'homogénéité et de la coordination ?

Comment cela :

a) Au niveau des structures nationales ;

b) Au niveau des structures régionales.

4. — Quelles devraient être les relations entre le Parti et les organisations nationales ?

a) Liens organiques ? Pourquoi et comment ?

b) Relations déterminées par le fait que les organisations nationales adhèrent à l'action du Parti et souscrivent à ses décisions tout en conservant leur autonomie dans leurs domaines respectifs.

5. — Comment assurer aux structures du Parti un fonctionnement démocratique ?

6. — Comment doit se constituer le Comité Central ? Quel serait son rôle ?

7. — Comment doit se constituer le Bureau politique :

a) Election directe par le Congrès.

b) Election par le Comité Central ou désignation parmi les membres de ce dernier.

8. — Quelle périodicité préférez-vous pour la tenue du Congrès national ?

Quel serait le mode de représentation de la base au sein du Congrès ?

9. — Au sujet des élections législatives ou municipales et pour que le choix soit le plus démocratique possible

quelles solutions préconiser parmi les trois suivantes :

a) Possibilité de compétitions entre les listes du Parti et des listes indépendantes.

b) L'organisation de pré-élections à l'intérieur du Parti.

c) Présenter des listes du Parti dont le nombre de candidats dépasse le nombre de sièges à pourvoir.

10. — En ce qui concerne les élections législatives, faut-il remplacer le scrutin de liste actuel, par un scrutin uninominal à un tour, en permettant à des candidats autres que ceux du Parti de se présenter aux élections ? (« L'Action », 4 juillet 1970).

وثيقة عدد 10 *

1 : Le forces armées des Etats du Magreb

	Budget Aviation des défense (en milions de dollars)	Effectifs Répartion armée de terre marine armée de l'air	Nombre de chars et type	
Algerie	1 000	170 000 hommes dont: 150 000 pour l'armée de terre 8 000 pour la marine 12 000 pour l'armée de l'air + 35 500 en forces paramilitaires	300 T-54/55 300 T-62 100 T-72	332 avions de combat 35 hélicoptères
Libye	709	170 000 hommes dont 58 000 pour l'armée de terre 6 000 pour la marine 8 000 pour l'armée de l'air + 7 000 en forces paramilitaires	2500 T-54/55/62 300 T-72	535 avions de combat 42 hélicoptères
Maroc	504	149 000 hommes dont 130 000 pour l'armée de terre 6 000 pour la marine 13 000 pour l'armée de l'air + 31 000 en forces paramilitaires	120 T-48 A5 70AMX-13	105 avions de combat
Tunisie	402	35 000 hommes dont: 30 000 pour l'armée de terre 2 500pour la marine 2 500 pour l'armée de l'air + 3 500 en forces paramilitaires	14 M-48 A5 54 M-60 A3 40 AMX-13 10 M-41	20 avions de combat

Tableau 2 :Evolution des armées et des dépenses militaires (1973-1982)
F.A : forces armées/ D.M : Dépenses militaires

Pays	Date	F.A	D.M.milions S (s constant 80)	D.M./Budget de l'Etat	D.M./Habitant (s)
ALGERIE	1973	80.000	213	5,5%	22
	1976	86.000	589	9,1%	44 [1]
	1982	168.000	848	11,8%(2)	42 [2]
LIBYE	1973	20.000	193	6,7%	136
	1976	25.000	364	6,2%	173
	1982	65.000	709	20,6%(1)	233
MAROC	1973	65.000	213	13,4%	19
	1976	90.000	684	15,2%	45
	1982	141.000	1.328	18,0%	63
TUNISIE	1973	20.000	39	5,2%	11
	1976	21.000	68	4,7%	14
	1982	28.600	119	4,8%	16

****

* CITE IN : BEN LARBI , (BRAHIM) : " MAGHREB : ALLIANCES ET CONFLITS ENTRE TROIS ETATS (ALGERIE , TUNISIE , LIBYE) " , MEMOIRE DE D.E.A EN DROIT , OPTION "SECURITE INTERNATIONALE ET DEFENSE " , DIRECTION PHILIPPE CHAPAL , UNIVERSITE DES SCIENCES SOCIALES , GRONOBLE II , FACULTE DE DROIT , SEPTEMBRE 1987 .

وثيقة عدد 11 *

"LE MAGHREB DES PEUPLES"(1)

Le Maghreb est partie intégrante du monde arabe. La réalisation de son unité renforcera le courant d'unité du monde arabe et accélèrera son avènement.

Au niveau des Etats, l'expérience des dernières années a montré que le renforcement des liens économiques, commerciaux et culturels, le développement de la coopération fondée sur la réciprocité des intérêts et les conditions spécifiques prévalant dans chaque pays, peuvent constituer dans l'étape actuelle, un moyen pour avancer dans la voie de l'édification du Maghreb arabe.

Cependant, par delà les intérêts des Etats, il faut construire le Maghreb des peuples. La population de ce vaste ensemble est fondamentalement unie par sa langue, sa religion, sa civilisation, ses modes de pensée, son histoire et sa vision de l'avenir. L'histoire récente nous montre que l'unité ne se réalise pas par des accords au sommet, mais se forge, à la base par la solidarité et l'action commune des masses populaires autour des mêmes objectifs.

L'unité du Maghreb ne pourra se faire d'une manière sûre et durable que si elle est réalisée avec la participation des masses populaires et, en premier lieu, les travailleurs, les paysans, la jeunesse et tous les éléments patriotiques conséquents, Puisqu'elle ne peut avoir d'autres objectifs que le mieux-être de nos peuples, l'unité maghrébine devra viser, avant tout, à la libération des masses déshéritées et exploitées. C'est donc à une unité émancipatrice dirigée contre la misère et les inégalités que nous devons militer, une unité qui frondrait en un seul mouvement historique les peuples de cette région, mobilisés pour la réalisation des idéaux d'un Maghreb uni, fort, propère et progressiste. Une telle conception rejette toute approche de l'unité au profit d'une minorité de privilégiés qui trouverait, par ce biais, une occasion d'augmenter ses profits au détriment des travailleurs. Cette conception est essentiellement démocratique car elle se propose la mise en commun de toutes nos potentialités pour en faire bénéficier chaque citoyen du Maghreb et, en premier lieu, les masses déshéritées. A cet égard, l'intégration économique du Maghreb ne peut se réaliser tant que subsistent dans cette région des conceptions et des structures économiques et sociales fondées non pas au profit des masses populaires, mais au service du capitalisme international et d'une poignée d'exploiteurs.

L'unité des Maghreb ainsi conçue sur la base de la libération des masses exploitées et au profit des peuples comportera, sur le plan pratique, des implications qui entraîneront des transformations profondes dans les structures des pays qui composent l'entité maghrébine.

Sur le plan économique, en particulier, une politique de développement homogène deviendra possible. Fondée sur les intérêts des masses populaires, cette politique unifiée conduira inéluctablement à l'entente de tous sur la nécessité d'éliminer l'exploitation capitaliste, d'assurer l'émancipation et l'indépendance économiques, vis-à-vis de l'extérieur, de promouvoir une politique de progrès social visant essentiellement à l'amélioration des conditions de vie des couches qui ont le plus souffert de l'exploitation.

.../...

1) Extrait de la Charte Nationale 1976
"Le Maghreb des peuples"

On pourra alors arriver aisément à concevoir l'ensemble du Maghreb comme un seul espace économique et y déployer une politique de développement et d'industrialisation obéissant à des lignes directrices qui ne laisseraient subsister aucun élément de déséquilibre entre les différentes régions. Les marchandises issues des divers secteurs économiques, quel que soit leur lieu de production, circuleront librement à l'intérieur de tout le marché maghrébin, sans risque de voir des produits obtenus par des moyens entièrement nationaux, se heurter à la concurrence de produits étrangers introduits sous l'étiquette des pseudo-fabrications locales qui servent généralement de couverture aux groupes impérialistes pour leur main-mise sur les marchés des pays en voie de développement. De même, seront éliminées les inégalités qui, affectant la rémunération des travailleurs, aboutissent à des disparités dans les prix et à des situations injustes dans les échanges. L'expansion de l'économie, qui a pour assise le marché formé par les masses, ne servira plus à constituer des profits fabuleux au bénéfice des monopoles étrangers et à entretenir la prépondérance des couches privilégiées internes.

Pour toutes les régions du Maghreb, l'expansion de l'économie se fera alors à l'avantage exclusif des peuples et deviendra la source de l'accumulation au service d'une politique vouée à l'amélioration du sort des masses populaires et à leur promotion continue vers le progrès. Telles sont les conditions objectives d'une intégration économique orientée vers l'intérêt réel des peuples et répondant à leurs aspirations communes de solidarité et de justice sociale. Le concept de l'intégration économique du Maghreb s'avère ainsi comme étant inséparable de celui de l'unité des peuples.

L'unité des peuples est inscrite dans la perspective historique du Maghreb. Elle résultera tout naturellement de la dynamique du développement de nos pays et s'imposera dans la logique des faits.

وثيقة عدد 12 *

إعلان الوحدة التونسية الليبية :

Traduite en français

(par jeune afrique)

Au nom de Dieu clément et misécordieux .A une heure décisive, à un moment où les défis se multilpient, en un jour dont le souvenir sera impérissable, conscient du poids des responsabilités historiques qui lui incombe, le Combattant suprême, répondant à l'appel en faveur de l' unité arabe, appel aussi pressant que celui en faveur de la lutte pour la libération des territoires arabes et islamiques, a signé avec le colonel Mouamar Kadhfi la proclamation de l'union de la Tunisie et la Libye arabes sur la base des principes constitutionnels en vigueur dans chacun des deux pays.

Les deux pays constitueront une seule République qui prendra le nom de République arabe islamique.

Elle aura une seule constiturion, un seul drapeau, un seul président, une seule armée, les mêmes pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire.

Un référendum sera organisé à cet effet le 18 janvier 1974

signé :
HABIB BOURGUIBA

signé :
MOUAMAR KADHAFI

Source Jeune Afrique n°693 -20 Avril 1974

وثيقة عدد 13*

هياكــل الوحــدة التونسيــة - الليبيــة :

1.— Conseil du peuple : où seront représentés les gouvernorats des deux pays par un nombre égal de représentants.

2.— Drapeau : l'étoile et le croissant tunisiens au milieu du blanc, puis le rouge et le noir.

3.— Capitale : la capitale d'hiver : Tripoli, d'été : Carthage. L'Etat aura également une capitale honorifique : Kairouan.
- Gouvernorat de Gadamès : comprendra le sud du gouvernorat de Médenine.
- Gouvernorat de Bengardane : comprendra l'ouest du gouvernorat de Zouara.

Signé :
Habib BOURGUIBA

Signé :
Mouamar KADHAFI

****

*CITE IN : BELKHODJA, (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA ", TUNIS, ARCANTERES PUBLISUD, 1999, P 236.

وثيقة عدد 14 *

مشروع نص الإستفتاء الذي إقترحته ليبيا بشأن الوحدة التونسية – الليبية :



رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة

نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة

هل توافق على قيام

الجمهورية العربية الإسلامية

بدستور واحد وعلم واحد وجيش واحد ورئيس واحد وسلطات تشريعية
وتنفيذية وقضائية واحدة . ومجلس شعب تمثل فيه الولايات والمحافظات
بعدد متساو من الأعضاء .

هل توافق على انتخاب

الرئيس الحبيب بورقيبة رئيسا للجمهورية وقائدا أعلى للقوات المسلحة
والعقيد معمر القذافي نائبا لرئيس الجمهورية وقائدا عاما للقوات المسلحة .

إذا كنت موافقا ضع البطاقة في الصندوق الأبيض

وإذا كنت غير موافق ضع البطاقة في الصندوق الأسود

****

*CITE IN : BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , TUNIS , ARCANTERES PUBLISUD , 1999 , P 238 .

وثيقة عدد 15*

أعضاء تشكيلة حكومة الوحدة التونسية - الليبية :

3 - Gouvernement de l'Union (*Les noms libyens sont en italique)*

Président Habib Bourguiba	Président de la République et Commandant suprême des forces armées
Colonel Mouamar Kaddafi	Vice-président de la République et chef d'Etat-major général des forces armées
Hédi Nouira	Vice-président de la République
Cdt Abdesselem Jalloud	Premier ministre
Mohamed Masmoudi	Vice-Premier ministre, ministre des Affaires étrangères
Cdt Khouildi Lahmidi	Ministre de l'Intérieur
Tahar Belkhodja	Ministre de la Défense
MohamedBellalouna	Ministre de la Justice
Izzedine Mabrouk	Ministre du Pétrole
Dhaoui Hannabila	Ministre de la Réforme agraire
Mohamed Ali Tabbou	Ministre de l'Agriculture
Chedli Ayari	Ministre de l'Economie nationale
Mohamed Zarrouk Rejeb	Ministre du Trésor
Mohamed Mzali	Ministre de la Santé
Ladallah Azzouz Talhi	Ministre de l'Industrie
Driss Guiga	Ministre de l'Equipement
Abdelkrim Fathallah Ballou	Ministre du Plan
Lassaad Ben Osman	Ministre des Transports
Taha Ben Ameur	Ministre des PTT
Mahmoud Messaadi	Ministre des Affaires culturelles
Abuzid Dourda	Ministre de l'Information
Fouad Mbazaa	Ministre de la Jeunesse et des sports
Dr Mohamed Cherif	Ministre de l'Education
Farhat Dachraoui	Ministre des Affaires sociales
Abdelmajid Gouroud	Ministre du Développement agricole
Mansour Moalla	Ministre de la Coopération
Abdelati Labidi	Ministre du Travail
Mohamed Mankouch	Ministre de l'Habitat
Sladeddine Bali	Ministre des Habous
Aboubaker Cherif	Ministre du Commerce
Mohamed Fitouri	Ministre d'Etat
Sadok Abou Argoub	Ministre du Service civil
Mahmoud el-Ghoul	Ministre des pêches

****

*CITE IN : BELKHODJA , (TAHAR) : " LES TROIS DECENNIES BOURGUIBA " , TUNIS , ARCANTERES PUBLISUD , 1999 , P 237 .

وثيقة عدد 16*

LE TEXTE DES DEUX DOCUMENTS ADOPTES PAR LES CONSEILS DE LA L.E.A. DE L'C.U.A. (A PROPOS DE L'AFFAIRE DE GAFSA)

a - LA 34é SESSION DU CONSEIL DES MAINISTRES DE L'O.U.A. QUI S'EST ACHEVE LE 15.2.80 A ADOPTE LE RAPPORT SUIVAIT .

Le conseil des ministre préoccupé par ces évènements et sur proposition des autres délégations a :

1- Réaffirné la nécéssité pour tous les Etats membres de l'organisation de respecter les principes de la charte de L'O.U.A. notamment le respect de la souveraineté nationale et de l'intégrité territoriale des Etats menbres et la non-ingérence dans les affaires intérieures des autres Etats .

2- Demandé au sécrétaire générale de L'O.U.A. . et au président du conseil des ministres de suivre attentivement la situation et de faire un rapport au prochain conseil .

3- Prié le Président en exercice de L'O.U.A. de se pencher sur cette question , d'user de sa sagesse , de ses conseils et de son influence en vue d'aboutir à la normalisation des rapports entre les 2 Etats : Action du 16-2-80 .

b - TEXTE DE LA RECOLUTION ADOPTEE PAR LE CONSEIL DE LA L.E.A. (SESSION EXTRAORDINAIRE) .

Le conseil de la ligue réuni en session extraordinaire à la demande de la république Tunisienne et de la Jamahirya Arabe Libyenne .

-Conscient de la gravité de la phase que traverse la Nation Arabe dans sa confrontation avec la politique et Camp David et de l'inpératif de l'acrion arabe commune .

- Compte tenu de la situation internationale grave et de ses repercussions éventuelles sur la cause arabe .

- Se fondant sur l'attachement à la Charte de la Ligue qui consacre la souveraineté de chaque Etat menmbrele repect de son indépendance , la non-ingérence dans ces affaires intérieures , ainsi que le règlements différends dans un cadre arabe et à l'abri de toute influence etrangère .

- tout en soulignant la gravité du différend opposant les deux pays frères et ses retombées sur la situation arabe , et tout en considérant que la situation actuelle présente une usure des forces arabes et les détourne

de leur lutte principale , le conseil décide :

1) - De réaffirmer les dispositions de l'article 3 de la charte de la ligue des Etats Arabes quant au droit de chque Etat à la souveraineté , à l'indépendance , à la non-ingérence dans ses affaires intérieurs et au respect du au régime en place .

2) - De réaffirmer l'engagement des Etats Arabes à règler leurs différends dans un cadre arabe .

3) - Dinviter les gouvernements Tunisien et Libyen à mettre un terme à toute forme de compagnes échangées entre eux dans tous les domaines et à semployer à normaliser les rapports entre les deux pays .

4) - De former un comité composé des ministres des affaires étrangères d'Irak , de Syrie et de Koweit aisi que d'un représentant du sécrétaire Général , lequel comité est chargé de contacter les gouvernements Tunisien et Libyen aux fins de mettre en application la présente décesion .

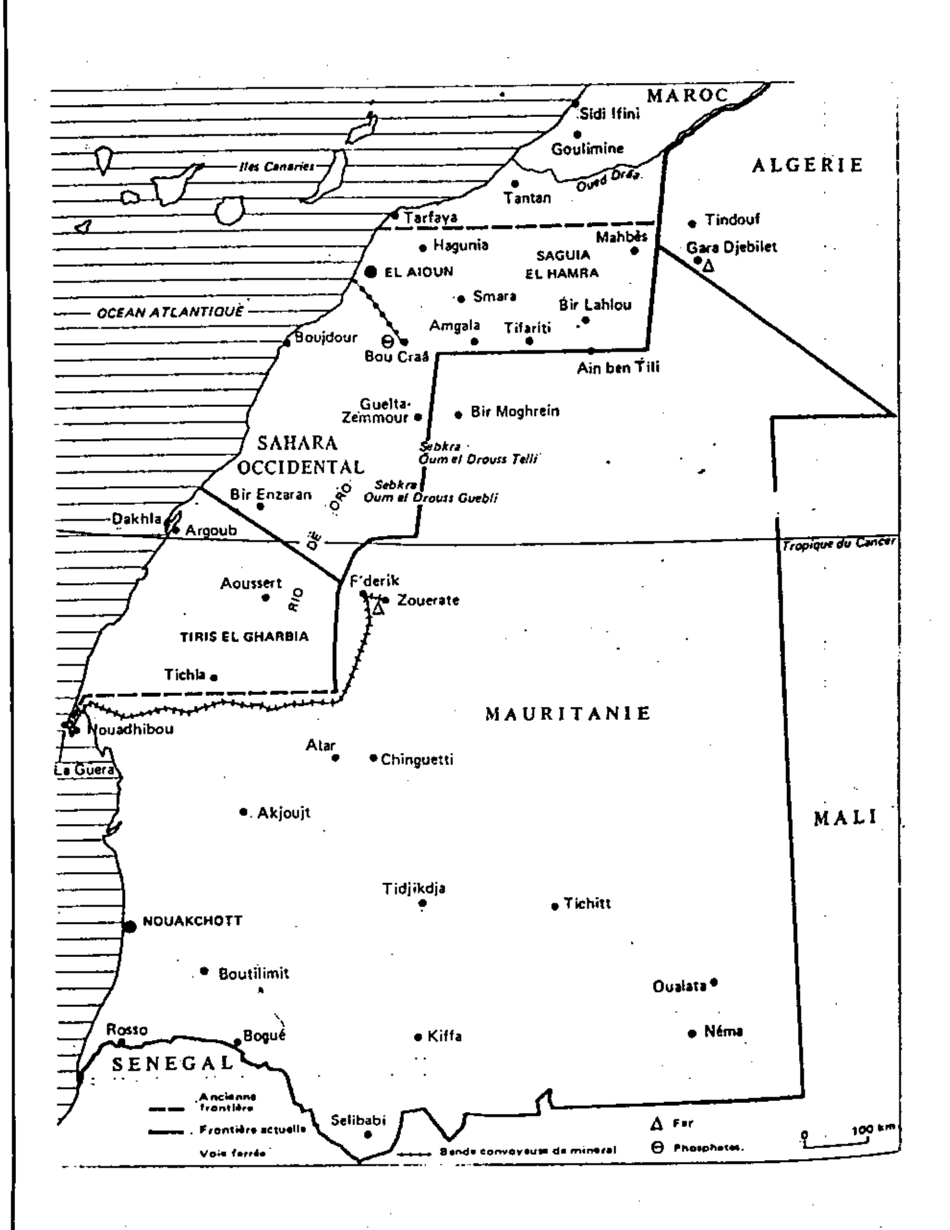
5) - La présente session reste ouverte . Le comité aura toute latitude de convoquer la réunion du conseil en cas de non application de cette décision . Action 29.2.80. P 5 .

****

CITE IN : LAGHMANI , (SLIM) : " ASPECTS INTERNATIONAUX DE L'AFFAIRE DE GAFSA MEMOIRE POUR LE DIPLOME D'ETUDE APPROFONDIES DE DEROIT PUBLIC , OPTION " DEROIT INTERNATIONAL " , FACULTE DE DEROIT ET DES SCIENCES POLITIQUE ET ECONOMIQUE DE TUNIS , JUIN 1981 , P 115 -117 .

وثيقة عدد 17 *

خارطـــــة الصحـــــراء الغربيـــــة :



****
* SOURSE : MAGHREB N°83 , 1979 .

وثيقة عدد 18 *

ANNEXE n°6

Le Communiqué de Hassi-Messaoud

Le communiqué commun, publié à Hassi-Messaoud à l'issue des conversations entre les présidents Boumediène et Kadhfi, déclare notamment : "L'escalade confrontée la nation arabe au Machrek et au Magreb impose plus que jamais aux deux directions révolutionnaires la nécessité d'assumer pleinement et en commun leurs responsabilités à l'échelle de la nation arabe dans sa vocation unitaire et pour le progrés".Le texte ajoute que les deux directions "sont convenues par ailleurs,de faire front tous les défis, quelle qu'en soit la nature et où qu'ils se situent",et affirme que de ce fait,"toute atteinte portée à l'une des deux révolutions sera considérée par l'autre comme une atteinte contre elle".

Le communiqué declare encore:"La communauté inéluctable de destin des peuples frères d'Algerie et de Libye, l'identité de leurs options révolutionnaires ainsi que les facteurs evidents de complementarité entre les deux pays ont determiné les directions révolutionnaires respectives à intensifier leurs efforts dans une action perseverante en vue d'établir d'une manière rigoureuse des liens organiques adéquats entre les deux pays." Elles sont également covenues que ces liens seront "renforcés de telle sorte qu'ils se situent au niveau des aspirations legitimes des deux pays frères et de toute la nation arabe dans la voie de l'unité et de la liberation".

Source le Monde du 31 Dec 1975